سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وأثرها السيئ في الأمة

تأليف
محمد ناصر الدين الألباني
رحمه الله

المجلد الثالث عشر
القسم الأول
٦٠٠١ - ٦٣٠٧

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطَّبعَةُ الأُولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

ⓒ مكتبة المعارف للنشر و التوزيع، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الألباني، محمد ناصر الدين
سلسلة الاحاديث الضعيفة - المجلد الثالث عشر. / محمد ناصر الدين الألباني .- الرياض، ١٤٢٤هـ

٢مج.

ردمك: ٦-٧-٩٤٧٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
٤-٨-٩٤٧٠-٩٩٦٠ (ج١)

١- الحديث الموضوع ٢- الحديث الضعيف أ.العنوان

ديوي ٢٣٢,٩ ١٤٢٤/٦٨٨٩

رقم الإيداع: ١٤٢٤/٦٨٨٩
ردمك: ٦-٧-٩٤٧٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
٤-٨-٩٤٧٠-٩٩٦٠ (ج١)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف: ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب: ٣٢٨١
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدُه ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا وسيئات أعمالنا ، مَنْ يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومنْ يضلِلْ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُه ، وبعد :

فهذا هو المجلدُ الثالث عشرَ من « سِلْسلةِ الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعةِ ، وأثرها السَّيِّئِ في الأُمَّة » ؛ يَخْرُجُ إلى عَالَمِ المطبوعاتِ ليرَى النورَ بعدَ عشراتِ السِّنينَ ، يخرجُ إلى قُرائه ومُنْتَظِرِيه والراغبين فيه بمئاتِ الأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعةِ في مجالاتِ الشريعةِ المختلفةِ ؛ من العقائد ، والآدابِ والأخلاق ، والأحكام ، وغير ذلكَ مِمَّا سيَراه كلُّ مُحبٍّ للعِلْم وأهلِهِ ، يخرجُ ليلحقَ بأمثالِه من المجلداتِ السابقةِ ؛ ليكونَ المسلمُ على بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِ دِينِه ، فلا ينْسِبَ إلى نبيِّه ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقعَ تحتَ وعيدِ قَوْلِه ﷺ : « كفى بالمرءِ إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ » ، أو تحتَ وعيدِ قولِه الآخر : « مَنْ كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مقعَدَهُ مِنَ النار » ، وحتى لا يقعَ كذلك في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ الله ورسولُه ، وهو يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعاً !!

وسَيَرى القارئُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلَّدِ - كسَابقِه - الكثيرَ والكثيرَ مِنَ الأبحاثِ والتحقيقاتِ الحديثيَّة ، والردودِ العلميةِ القويَّة ، والفوائدِ والتنبيهاتِ الخفيَّة ؛ كلٌّ في مكانه ومناسبتِهِ ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٦٠٠٣ ، ٦٠٠٥ ، ٦٠٠٦ ، ٦٠١٦ ، ٦٠٢٧ ، ٦٠٥٨ ، ٦٠٦٥ ، ٦٠٩٠ ، ٦٠٩٣ ، ٦١٠٣ ، ٦١٠٦ ، ٦١٠٧ ، ٦١١٦ ، ٦١٢١ ، ٦١٣٣ ، ٦١٣٩ ، ٦١٤٥ ، ٦١٥٦ ، ٦١٦٧ ، ٦١٨٧ ، ٦٢٠٥ ، ٦٢١٣ ، ٦٢١٥ ، ٦٢٢٤ ، ٦٢٢٨ ، ٦٢٣١ ، ٦٢٣٥ ، ٦٢٣٦ ، ٦٢٣٩ ، ٦٢٥٠ ، ٦٢٦٣ ، ٦٢٧٠ ، ٦٢٨٨ ، ٦٣٠٩ ، ٦٣١٨ ، ٦٣٢٨ ، ٦٣٣٠ ، ٦٣٣٤ ، ٦٣٣٥ ، ٦٣٣٦ ، ٦٣٤٥ ، ٦٣٥٠ ، ٦٣٦٦ ، ٦٣٧١ ، ٦٣٧٦ ، ٦٣٨٥ ، ٦٣٩٠ ، ٦٣٩٧ ، ٦٣٩٨ ، ٦٣٩٩ ، ٦٤٠٩ ، ٦٤١٧ ، ٦٤٢٩ ، ٦٤٣٩ ، ٦٤٥٣ ، ٦٤٦٥ ، ٦٤٧٩ ، ٦٤٨٩ ، ٦٤٩٠) .

وبطَبيعةِ الحالِ ؛ فإنَّ هذا المجلَّدَ - كسَابِقِه - لم يُراجِعْهُ الشَّيخُ المراجعةَ الأخيرةَ لتهيِئَتِهِ للطباعةِ ، ولو فعَلَ لزادَ وأفادَ ، ولذلكَ ؛ وَجَدْنَا بَعضَ الملاحظاتِ على هذا المجلَّد ، منها - بل أهمّها - أننا وجَدْنَا عدداً مِنَ الأحاديثِ لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ - رحمهُ اللهُ - الحُكْمَ المختصرَ قبلَ التخريجِ - كعادتِه - ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها مِنْ خِلالِ دراسَةِ الشيخِ لطُرقِهِ وتحقِيقِهِ ، مع الرجُوعِ إلى بَعضِ إخواننا طُلابِ العلْمِ في ذلكَ ، وإليكَ أرقامَ هذه الأحاديث كلِّها : (٦٠١١ ، ٦٠١٤ ، ٦٠٢٩ ، ٦٠٣٨ ، ٦٠٤٣ ، ٦٠٨٩ ، ٦١٣١ ، ٦١٥٦ ، ٦١٩٣ ، ٦١٩٥ ، ٦٢٠١ ، ٦٢٤٢ ، ٦٣٠٤/م ، ٦٣١٢ ، ٦٣٣٨ ، ٦٤٠٧ ، ٦٤١٦ ، ٦٤٤٠ ، ٦٤٨٢ ، ٦٤٨٤ ، ٦٤٨٧ ، ٦٤٩٨) .

ووَجَدْنا - أيضاً - بعضَ الأحاديثِ أَخَذَتِ الرقمَ المكررَ قبلَها ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/ م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ - رحمَهُ اللهُ - كانَ يُحيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهذه الأحاديث هي : (٦١٦٣ ، ٦٣٠٢ ، ٦٣٠٤) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّهُ بالشُّكْرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العملِ العظيمِ في جَميعِ مراحِلِهِ ؛ بما فيه عمل الفهارس العلميَّة المختلفة على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشيخِ - رحمه الله - ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم تسليماً كثيراً ، والحمدُ لله ربِّ العالمين .

١٢ من رمضان ١٤٢٣ هـ

الناشر

٦٠٠١ - (من مات له ولدٌ ، ذكرٌ أو أنثى ، سلَّمَ أو لم يسلِّمْ ، رضي أو لم يرضَ ؛ لم يكن له ثوابٌ إلا الجنة) .

منكر . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/١٠٥/١٠٠٣٤) و«الأوسط» (٢/ ١/٥٢ - ٢/٥٨٨٣) ، وابن عدي (٥/١٧٧٩) من طريق عمرو بن خالد الأعشى عن مُحِل بن مُحْرِز الضبيِّ عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن خالد الأعشى ، قال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٧٩) :

«يروي عن الثقات الموضوعات ؛ لا يحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار» . وقال ابن عدي - وكنّاه بأبي حفص - :

«رواياته غير محفوظة» . وقال أبو نعيم :

«روى عن هشام بن عروة الموضوعات» .

قلت : وقد اضطرب في إسناده على وجوه :

الأول : هذا .

الثاني : قال : عن سليمان الأعمش عن إبراهيم . . . به . فذكر (الأعمش) . . مكان (مُحِل) .

أخرجه ابن عدي .

الثالث : قال محمد بن عبيد المحاربي : ثنا أبو حفص الأسدي عن ياسين الزيات عن إبراهيم . . . به .

فذكر ياسين الزيات - وهو متروك - مكان (مُحِل) و(الأعمش) .

أخرجه الطبراني (١٠٠٣٥) .

قال الحافظ :

«قلت : فرق ابن عدي بين عمرو بن خالد أبي حفص الأعشى هذا ، وبين عمرو بن خالد أبي يوسف الأعشى ؛ فزاد في ترجمة أبي يوسف أنه أسدي ، وساق في ترجمة أبي حفص عدة أحاديث ، وفي ترجمة أبي يوسف من طريق **الحسن بن شبل العبدي** : ثنا عمرو بن خالد الأسدي الكوفي : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في فضل العنب والخبز مرفوعاً ، ثم قال : هذا بهذا الإسناد باطل موضوع ، والبلاء من أبي يوسف ، ولم يحضرني له غير هذا الحديث . انتهى كلامه» .

قلت : أقر الحافظُ ابنَ عدي على التفريق المذكور ! وأنا أرى أنهما واحد ؛ بدليل رواية الطبراني في الوجه الثالث ؛ فقد جمع فيها بين كنيته (أبي حفص) - وهي للأول اتفاقاً - ، وبين نسبته (الأسدي) - التي هي لأبي يوسف عند ابن عدي - ؛ فدل على أنهما واحد ، ويبقى الفرق بين الكنيتين ، فيمكن أن تكون إحداهما خطأ من بعض الرواة - وهو الظاهر - ؛ لأن الحسن بن شبل العبدي - الذي روى عنه وكناه بهذه الكنية - متهم ؛ كما يأتي في الحديث التالي .

ثم رأيت الذهبي مال في «المغني» إلى أنهما واحد .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/٣) بزيادة في متنه بلفظ :

«صبر أو لم يصبر» . من رواية الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وقال :

«وفيه عمرو بن خالد الأعشى ؛ وهو ضعيف ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : وليس لهذه الزيادة أصل في «المعجمين» ولا في غيرهما .

٦٠٠٢ - (عليكم بالمُرَازَمةِ . قيل : وما المُرَازَمةُ؟ قال : أكلُ الخبزِ مع العِنَبِ ؛ فإن خيرَ الفاكهةِ العِنَبُ ، وخيرَ الطعامِ الخُبزُ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٧٧٨/٥) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٨٨/٢) - من طريق الحسن بن شبل العبدي البخاري : ثنا عمرو بن خالد الأسدي الكوفي قال : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : . . . فذكره مرفوعاً . وقالا :

«هذا الحديث بهذا الإسناد موضوع ، والبلاء من عمرو بن خالد هذا» .

قلت : وزاد ابن الجوزي :

«وقال ابن حبان : يروي عن الثقات الموضوعات ، لا يحل الرواية عنه» .

ووافقه السيوطي في «اللآلي» (٢١١/٢) ، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٣٥/٢) ، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٤٧٩/١٦٠) .

قلت : والحسن بن شبل العبدي ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«شيخ معاصر للبخاري ، كذبه ابن شاذويه ، وذكره السليماني في جملة من يضع الحديث» .

قلت : وبما سبق تعلم تساهلَ الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣٧٠/٢) [في قوله] :

«رواه ابن عدي ، وإسناده ضعيف» !

٦٠٠٣ - (قُلِ : اللهم ! احفظني بالإسلام قاعداً ، واحفظني بالإسلام قائماً ، واحفظني بالإسلام راقداً ، ولا تُطع فِيَّ عَدُوّاً حاسداً ، أعوذُ بك مِنْ شرِّ ما أنت آخذٌ بناصيتِه ، وأسألك من الخيرِ الذي بيدِك كلِّه) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩٣٠/١٤٣/٢) ، وكذا البخاري

في «التاريخ» (٢٨٤٦/٢٣٥/٢/٤) ، والفسوي في «التاريخ» (٤٠٣/١ ـ ٤٠٤) من طريق مُعَلًّى بن رُؤْبَةَ التميمي ـ هو الحمصي ـ عن هاشم بن عبدالله بن الزبير :

أنّ عمر بن الخطاب أصابته مصيبة ، فأتى رسول الله ﷺ ، فشكا إليه ذلك ، وسأله أن يأمر له بوَسَقٍ من تمر ، فقال له رسول الله ﷺ :

«إن شئت ؛ أمرت لك بوسق من تمر ، وإن شئت ؛ علمتك كلمات هي خير لك» .

قال : علِّمنيهنَّ ، ومُرْ لي بوسق ؛ فإني ذو حاجة إليه . فقال : . . . فذكره .

والسياق لابن حبان ، وقال :

«توفي عمر بن الخطاب وهاشم بن عبدالله بن الزبير ابن تسع سنين» .

قلت : فهو ـ إذن ـ لم يدرك النبي ﷺ ؛ بل هو تابعي صغير ، أورده ابن حبان في «الثقات» (٥١٣/٥) من رواية العلاء (!) بن رؤبة التميمي ، وقال :

«قديم الموت» .

فإذا جمعنا بين قوله هذا ، وقوله المتقدم أنه كان ابن تسع سنين يوم توفي عمر رضي الله عنه ؛ نخرج بأنه مات صغيراً . والله أعلم .

ثم هو مجهول ؛ فإنه ذكره البخاري وابن أبي حاتم من رواية المعلى هذا فقط ، وكذلك هو في «الثقات» ! لكن وقع فيه : (العلاء) ! وكذلك وقع في «ترتيب الثقات» للهيثمي ! ويبدو أنه تحرف على المؤلف فيه . . والصواب ما في إسناد الحديث ؛ لموافقته لما في كتابي البخاري وابن أبي حاتم في ترجمة هاشم هذا . وكذا وقع عندهما في ترجمة (المعلى) نفسه ، وذكر البخاري (٣٩٦/١/٤) أنه روى عنه رجاء بن حيوة ، وأورده في (الكنى) أيضاً (٦٨٤/٧٣) ، وقال :

«أبو المعلى بن رؤبة» .

كـذا ، ولم يزد . وكـذلك أورده ابن أبي حـاتم في (الكنى) (٤٤٣/٢/٤) دون (الأسماء) ـ تبعاً للبخاري ـ ، ولكنه انتقده ؛ فقال :

«فسمعت أبي يقول : إنما هو المعلى بن رؤبة ، وهو شامي . يروي عن ابنٍ لعبدالله ابن الزبير . روى عنه الزهري ، وأرطاة بن المنذر» .

قلت : ويبدو أن ابن أبي حاتم لم يقف على ذكر البخاري إياه في الأسماء كما ذكرت آنفاً ، وإلا ؛ لنبه عليه ، ولَذَكره هو أيضاً في (الأسـماء) ؛ ولم يفعل ، وأن البخاري لما أورده بذاك الاختصار الشديد كأنه يشير إلى أنه رواية وقعت له .

وأما ابن حبان ؛ فلم يورده مطلقاً لا في (الكنى) ولا في (الأسماء) ؛ لا باسم (المعلى) ولا باسم (العلاء) ؛ فهو مجهول الحال . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف ؛ لجهالة راويه هاشم بن عبدالله ، فإذا كان ابن حبان روى حديثه لأنه عنده ثقة ؛ فما باله أخرجه وهو منقطع عنده ، والمنقطع لا تقوم الحجة به كما هو معلوم في «مصطلح الحديث» ، وصرح به ابن حبان نفسه في مقدمة «الثقات» (١٢/١) ؟!

وقد روي الحديث من طريق أخرى : يرويه عبدالله بن صالح : حدثني الليث ابن سعد : حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي الصَّهْباء عن عبدالرحمن بن أبي ليلى : أخبره ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ : أنه كان يدعو :

«اللهم ! احفظني . . .» الحديث نحوه في آخره ، وخالفه في أوله كما ترى ؛ جعله من دعائه ﷺ وليس من أمره لعمر رضي الله عنه .

أخرجه الحاكم (١/٥٢٥) ، وقال :

«صحيح على شرط البخاري» ! ولم يتعقبه الذهبي إلا بقوله :

«قلت : أبو الصهباء لم يخرج له البخاري» !

قلت : قال الذهبي في «الكاشف» :

«أبو الصهباء الكوفي : عن سعيد بن جبير ، وعنه حماد بن زيد وعدة ؛ ثقة» .

وقال أيضاً في عبدالله بن صالح - وهو أبو صالح المصري ؛ كاتب الليث - :

«فيه لين» . وقال الحافظ :

«صدوق كثير الغلط ، ثَبْتٌ في كتابه ، وكانت فيه غفلة» .

وسعيد بن أبي هلال : كان اختلط .

ثم رأيت الحديث في «كتاب الدعاء» للطبراني (٣/١٤٧٤ - ١٤٧٥) ، أخرجه من الوجه المذكور ؛ لكن وقع فيه : (أبي المصفى) . . مكان : (أبي الصهباء) ، فرأيت أنه لا بد من التنبيه على أن هذا هو الصواب ، وأن ما في «المستدرك» [هو] من (الأوهام الكثيرة) التي وقعت فيه ؛ فإن (أبا المصفى) هو الذي ذكروا في ترجمته أنه روى عن (. . . ابن أبي ليلى) ، وعنه (سعيد بن أبي هلال) . . دون (أبي الصهباء) ؛ وهو مجهول ؛ كما قال الذهبي والعسقلاني .

وقد أخرج له النَّسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٠٥/٤٣١) حديثاً آخر في فضل قراءة ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ ، من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال . . . به .

ومن طريق النسائي أخرجه المزي في ترجمة (أبي المصفى) ، ولم يذكر فيه

شيئاً آخر ؛ مما يؤكد أنه مجهول .

وإذا عرفت هذا ؛ فقد أخطأ المعلقون على «موارد الظمآن» بتحسين حديث الترجمة ؛ فإنهم تجاهلوا حال (معلى بن رؤبة) ؛ فلم يتعرضوا له بذكر ! وزادوا في الطين بِلَّة أنهم ذكروا حديث ابن مسعود شاهداً له ! غافلين أو متجاهلين أنه شاهد قاصر ؛ لأنه ليس فيه قصة عمر وطلبه الوسق ، ولا أمره ﷺ إياه بالدعاء ، فضلاً عن غفلتهم عن التحريف الذي وقع في اسم الراوي (أبي الصهباء) ! وكم لهم من مثل هذا !!

٦٠٠٤ - (قُلْ : سُبْحَانَ الملكِ القُدُّوسِ ، ربِّ الملائكةِ والرُّوحِ ، جَلَّلْتَ السماواتِ والأرضَ بالعزَّةِ والجَبَروتِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/٤٦/٤٧٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٤/١١٧١) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» من طريق محمد ابن أبان : ثنا دَرْمَك بن عمرو عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب :

أن رجلاً اشتكى إلى رسول الله ﷺ الوحشةَ ، فقال : . . . فذكره .

أورده العقيلي في ترجمة درمك ، وقال :

«لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به . كوفي» . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«منكر الحديث ، ومع ذا مجهول» .

وأبو إسحاق - وهو : السبيعي - كان اختلط ، إلى كونه مدلساً .

ومحمد بن أبان : الظاهر أنه : محمد بن أبان بن صالح القرشي الكوفي ، قال الذهبي في «الميزان» :

«ضعفه أبو داود وابن معين . وقال البخاري : ليس بالقوي» . وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (١٠/١٢٨) :

«رواه الطبراني ، وفيه محمد بن أبان الجعفي ، وهو ضعيف» .

قلت : ومن رواية الطبراني أورده ابن القيم في «الوابل الصَيِّب» ساكتاً عنه ! وتبعه المعلق عليه الشيخ إسماعيل الأنصاري ، وكل تعليقاته تدل على أن بضاعته في هذا العلم مُزْجاة !

٦٠٠٥ - (نَهى أن يُمشى في نَعْلٍ واحدٍ ، أو خُفٍّ واحدٍ ، ويَبِيْتَ في دارٍ وَحْدَه ، أو يَنْتَفِضَ في بَرازٍ من الأرضِ إلا أن يَنْحَنِيَ (!) ، أو يَلْقَى عَدُوّاً إلا أن يُنحِّيَ عن نَفْسِهِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني في «الكبير» - والسياق له - (١٢/٢٣ - ٢٤) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٧٧٧) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث : ثنا أبي عن حسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . . . مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«وأن ينام في طريق ، وأن ينتفض في براز وحده حتى يتنحنح (!) ، أو يلقى عدواً وحدَه إلا أن يضطر ؛ فيدفع عن نفسه» .

ورواه أحمد (١/٣٢١) من هذا الوجه ؛ لكن سقط من إسناده عمرو بن خالد ، ولم يسُق منه إلا الفقرة الأولى منه ، وقد أشار ابنه عبدالله إلى سائر الفقرات ، وإلى علة الحديث ؛ فقال عقبه :

«وفي الحديث كلام كثير غير هذا ؛ فلم يحدثنا به ، ضرب عليه في كتابه ؛ فظننت أنه ترك حديثه من أجل أنه روى عن عمرو بن خالد الذي يحدث عن زيد

ابن علي ، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً» .

قلت : وفي هذا الكلام اختصار ، جعل الشيخَ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٣٤١/٤) يتساءل فيقول ـ بعد أن صحح إسناد حديثه ـ :

«ولسنا ندري لِمَ ضربَ الإمام أحمد على هذا الحديث ، وما نظن ما ظن ابنه عبدالله ؛ فأن يروي الراوي الثقة عن راوٍ ضعيف لا يكون مطعناً فيه ، وكم من ثقات كبار رَوَوْا عن ضعفاء» .

قلت : هذا كلام سليم ؛ لكنِ الذي ظنه عبدُالله ليس هو هذا الذي دفعه الشيخ أحمد ، وإنما أُتي من جهة أنه وقع في «المسند» قوله : «روى . . .» على البناء للمعلوم ؛ أي : روى الراوي ، وهو الحسن بن ذكوان ؛ وهو ثقة . فأرى أنه إذا كان هذا الواقع محفوظاً ؛ أن يكون المعنى : من أجل أنه روى الحسن عن عمرو بن خالد هذا الحديث ـ أي : في بعض الروايات عنه ـ ، ولا بد من هذا التقدير ؛ لأسباب :

أولاً : ما تقدم من رواية الطبراني وابن عدي الصريحة بما ذكرتها .

ثانياً : لقد ساق له ابن عدي أحاديثَ أخرى عن الحسن عن حبيب بن أبي ثابت ، فقال ابن عدي :

«هذه الأحاديث التي يرويها الحسن عن حبيب ، بينهما عمرو بن خالد ، ويسقطه الحسن بن ذكوان من الإسناد لضعفه» .

ثالثاً : قال عبدالله بن أحمد في «العلل» (٤٦٩/٧٨/٢) ـ ورواه عنه العقيلي في «الضعفاء» (٢٦٨/٣) ، وقد صححت منه بعض الأخطاء ـ :

«ذكرت لأبي حديث عبدالصمد عن أبيه عبدالوارث عن الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت ـ فذكره كما في «المسند» ـ؟ قال أبي : هذا حديث منكر . قيل

له : إن غير عبدالصمد يقول : عن عبدالوارث عن الحسن عن عمرو بن خالد عن حبيب؟ قال أبي : عمرو بن خالد ليس يسوى حديثه شيئاً ؛ ليس بثقة» .

قلت : فهذا صريح في المعنى الذي ذكرته ؛ فلا بد من المصير إليه .

ومما تقدم من قول ابن عدي ـ أن الحسن بن ذكوان يُسْقِطُ عمرو بن خالد من الإسناد لضعفه ـ يتبين أنه ينبغي أن يوصف بالتدليس ، وما رأيت من وصفه بذلك(*) .

وبالجملة ؛ فالحديث موضوع ؛ لأن مداره على عمرو بن خالد هذا ، وقد قال فيه أحمد وغيره :

«كذاب» .

لكن الجملة الأولى منه صحت من حديث جابر وأبي سعيد ، ولذلك ؛ أوردتها في «صحيح الجامع» (٦٧٢٢) .

والجملة الثانية جاءت من حديث ابن عمر ، وهو مخرج في «الصحيحة» (رقم٦٠) ؛ لكن في حفظي أن أحد المشتغلين بهذا العلم ذهب إلى أنها شاذة ، ولم يتيسر لي بعد أن أدرس ذلك حتى يتبين لي الصواب .

(*) قد نقلَ الشيخُ ـ رحمه الله ـ في «السلسلة الضعيفة» (٣٤٠/٢) عن الحافظ ابن حجر قولَه فيه في «التقريب» : «صدوق يخطئ ، وكان يدلِّس» . وقال عقب هذا النقل : «وقد عنعن هنا» .

ثم تعقَّب الشيخُ ـ رحمه الله ـ الهيثميَّ في توثيق الحسن هذا «وسكوته عما قيل فيه من التضعيف ، والوصف بالتدليس» . هذا نصه بحروفه .

وفي آخر ترجمة الحسن هذا من «تهذيب التهذيب» ما يشير إلى وصفه بالتدليس فانظره هناك . (الناشر) .

وكما فات هذا التحقيق الشيخَ أحمد شاكر، فات أيضاً الحافظَ الهيثمي؛ فإنه بعد أن نقل قول عبدالله المتقدم في «المسند» قال:

«ورجال أحمد والطبراني رجال (الصحيح)»!

٦٠٠٦ - (إني لأحسَبُ إحداكنَّ إذا أتاها زوجُها لَيَكْشِفانِ عنهما اللِّحافَ، ينظرُ أحدُهما إلى عورة صاحِبِهِ كأنهما حِماران، فلا تفعَلْنَ؛ فإنَّ اللهَ يمقُتُ على ذلك).

منكر جداً. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٤٨) قال: حدثنا يحيى بن أيوب: ثنا سعيد بن أبي مريم: أنا يحيى بن أيوب عن عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد[1] عن القاسم عن أبي أمامة قال:

بينما رسول الله ﷺ يوماً جالس وعنده امرأة؛ إذ قال لها رسول الله ﷺ:

«إني لأحسبُكنَّ تخبرنَ بما يفعلُ بكُنَّ أزواجُكنَّ»!

قالت: إي - والله! - بأبي وأمي يا رسول الله! إنا لنفتخر بذلك! فقال رسول الله ﷺ:

«فلا تفعلن؛ فإن الله يمقت من يفعل ذلك».

قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم؛ فيه ثلاثة متكلم فيهم، وخيرهم القاسم، وهو ابن عبدالرحمن أبو عبدالرحمن صاحب أبي أمامة، وقد قال ابن حبان في عبيدالله ابن زحر (٢/٦٢):

---

(١) كتبَ الشيخُ - رحمه الله - في الأصل بخطه فوق عبيدالله بن زحر: «مختلفٌ فيه، صدوقٌ يخطئ»، وفوق علي بن يزيد: «ضعفه جماعةٌ ولم يُترك، ضعيف».

«منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد ؛ أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسنادِ خبرٍ عبيدُالله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبدالرحمن ؛ لا يكون ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم» .

وفي «المجمع» (٤/٢٩٤) :

«رواه الطبراني ، وفيه علي بن يزيد ؛ وهو ضعيف» .

وقلّده الشيخ عبدالله الدويش رحمه الله فيما سماه : «تنبيه القاري على تقوية ما ضعّفه الألباني» ! فقد انتقد فيه (رقم الحديث ١٠٧) تضعيفي - في «الإرواء» (٦٤/١٠٢/١) - لحديث الترمذي :

«إياكم والتعري ؛ فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط ، وحين يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرموهم» .

فقد ذهب هو إلى أن الأقرب أنه حسن ؛ لما له من الشواهد ، ثم ذكر منها هذا ، وهو كما ترى لا يصلح للشهادة ؛ لا سنداً ، ولا متناً !

أما السند : فقد عرفت وهاءه .

وأما المتن : فلأنه ينهى عن التعري عند الجماع .

وأما المشهود له : فلأنه إنما ينهى عنه في غير حالة الجماع والغائط ؛ فاختلفا .

وهذا من الأدلة الكثيرة على أن هذا المنتقِد لا فقه عنده ، ونقد الأحاديث لا بد فيه من الفقه ، والمعرفة بأصول علم الحديث ، والمذكور - مع اعترافي بسعة اطلاعه وحفظه ؛ فهو - لا علم عنده بالحديث الشاذ والمنكر ، ولا بما يشترط في الحديث الذي يصلح للاعتبار والاستشهاد ، ولا يعرف أن هناك في (الصحيح) ما هو منتقد ، أو يعرف ذلك ولكنه لا يتبناه - ولا أقول : يجحد - ؛ فهو من هذه

الحيثية فقط كذاك المصري الجاهل الجاني ، ولكنه أوسع منه اطلاعاً على متون الأحاديث ، مع سلامة لسانه ، وحسن قصده في النقد إن شاء الله تعالى ، وانظر الحديث المتقدم (٢٢٤٣) .

ثم إن مَن دون ابن زحر ثقات رجال الشيخين ؛ غير يحيى بن أيوب شيخ الطبراني - وهو : العلاف الخولاني - ، وهو من شيوخ النسائي ، وقال فيه :

«صالح» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق» .

وقد خولف ؛ فقال البزار في «مسنده» (١/١٦٩/١٤٤٨) : حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني : ثنا سعيد بن أبي مريم : ثنا يحيى بن أيوب قال : حدثني ابن (الأصل : أبو) زحر - يعني : عبيد الله بن زَحْر - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«إذا أتى أحدكم أهله ؛ فليستتر ، فإنه إذا لم يستتر ؛ استحيت الملائكة فخرجت وبقي الشيطان ، فإن كان بينهما ولد ؛ كان للشيطان فيه نصيب» . وقال البزار :

«لا نعلمه مرفوعاً إلا بهذا الإسناد عن أبي هريرة فقط ، وإسناده ليس بالقوي» .

قلت : وذلك لحال عبيدالله بن زحْر كما سبق ، وقد قال ابن عدي في آخر ترجمته (٤/١٦٣٣) بعد أن ساق له أحاديث :

«وله غير ما ذكرت ، ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه ، وأروى الناس عنه يحيى بن أيوب من رواية ابن أبي مريم عنه» .

قلت : وهذه الرواية تختلف عن الأولى إسناداً ومتناً - كما هو ظاهر - ؛ فلا أدري إذا كان الاختلاف ممن دون ابن زحر ، أو منه نفسه - كما أرجح - ؛ لأن مَن

دونه ثقات أيضاً ؛ فإن الخطابيَّ ـ هذا ـ حالُه كحال الخولاني ؛ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال :

«مستقيم الحديث» . وقال الحافظ أيضاً :

«صدوق» .

ويؤيد ما رجحت : أن هناك اختلافاً آخر في إسناده ؛ فقال الطبراني في «الأوسط» (١/١٢/٢/١٧٧ ـ بترقيمي) : حدثنا أحمد بن حماد ـ زُغْبَة ـ قال : ثنا سعيد بن أبي مريم قال : ثنا ابن أيوب عن عبيدالله بن زحر عن أبي المنيب عن يحيى بن أبي كثير . . . به . وقال :

«لم يروه عن يحيى إلا أبو المنيب الجرشي ، ولا عنه إلا عبيدالله بن زحر ؛ تفرد به يحيى بن أيوب» .

وأحمد بن حماد هذا من شيوخ النسائي أيضاً ، وقال أيضاً :

«صالح» . ووثقه غيره .

قلت : فهذا وجه آخر مما اضطرب في إسناده عبيدالله بن زحر ؛ ذكر فيه بينه وبين يحيى بن أبي كثير : (أبا المنيب) .

وأبو المنيب هذا مجهول ؛ أورده البخاري في «الكنى» (٧٠/٦٥٩) ، وابن أبي حاتم (٤/٢/٤٤٠) من رواية ابن زحر عنه ، وسكتا عنه ! وذكره العراقي في «ذيل الميزان» (٤٧٨) ، وساق له هذا الحديث عن يحيى ، وقال :

«روى به أبو أحمد الحاكم في «الكنى» ، وقال : هذا حديث منكر ؛ عبيدالله بن زحر منكر الحديث ، وأبو المنيب رجل مجهول» .

قال الحافظ عقبه في «اللسان» :

«أقرَّ شيخنا هذا ، وما أظنه إلا الجرشي ؛ لأنه شامي» .

قلت : ويعني أن ابن زحر الراوي عنه . وما ظنَّه غيرُ لازم ، والجرشي أعلى طبقةً منه ؛ روى عن جمع من الصحابة ، وهو مترجم في «التهذيب» ، و«ثقات ابن حبان» (٥/٥٦٤) ، و«تاريخ ابن عساكر» ؛ انظر «تيسير الانتفاع» .

قلت : ويتلخص مما تقدم أن الحديث اضطرب عبيدالله بن زحر في إسناده ؛ فتارة جعله من حديث أبي أمامة ـ بلفظ حديث الترجمة ـ ، وتارة جعله من حديث أبي هريرة ـ باللفظ الآخر ـ .

فهو حديث واحد جعلهما الشيخ عبدالله الدويش حديثين تبعاً لراويه ابن زحر الواهي ! ثم جعلهما شاهدَيْن لحديث الترمذي المتقدم ـ مع بُعْد ما بينه وبينهما ! ـ ، فهو يؤكد ما وصفته به آنفاً ، وأنه حوَّاش قمَّاش ، رحمه الله .

وحديث أبي هريرة : أورده الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٩٣) ، وقال :

«رواه البزار والطبراني في «الأوسط» ، وإسناد البزار ضعفه [هو] ، وفي إسناد الطبراني أبو المنيب صاحب يحيى بن أبي كثير ، ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجال الطبراني ثقات ، وفي بعضهم كلام لا يضر» !

كذا قال !

٦٠٠٧ ـ (إنَّه مَسَّه شيءٌ من عذابِ القبرِ ؛ فقال لي : يا محمدُ ! فشَفَّعْتُ إلى ربِّي أن يُخفِّفَ عنه إلى أن تجِفَّ هاتانِ الجَرِيدتانِ) .

منكر جداً . أخرجه الحافظ الذهبي في ترجمة (عبدالمنعم بن بشير أبي الخير الأنصاري) بسنده عن يعقوب الحافظ عنه : حدثنا أبو مودود عبدالعزيز بن أبي سليمان عن رافع بن أبي رافع عن أبيه قال :

كنا مع النبي ﷺ في جنازة ، إذ سمع شيئاً في قبر ، فقال لبلال :

«ائتني بجريدة خضراء» . فكسرها باثنتين ، وترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجليه ، فقال له عمر : لم يا رسول الله فعلت هذا به؟ قال : . . . فذكره .

وقال الذهبي ـ وأقره العسقلاني ـ :

«هذا حديث منكر جداً ، لا نعلم رواه غير أبي الخير . وشيخه أبو مودود القاصُّ من المعمَّرين ، والنُّساك المذكورين ، وثقه أحمد . . . [وغيره] ، قال الختلي : سمعت ابن معين يقول :

أتيت عبدالمنعم ، فأخرج لي أحاديث أبي مودود نحواً من مائتي حديث كذب ، فقلت : يا شيخ ! أنت سمعت هذه من أبي مودود ؟ قال : نعم . قلت : اتق الله ! فإن هذه كذب . وقمت ، ولم أكتب عنه شيئاً» . وقال الخليلي في «الإرشاد» :

«هو وضاع على الأئمة» . واتهمه أحمد بالكذب .

قلت : وعلق له البيهقي حديثاً في «كتاب القراءة خلف الإمام» (٢٨٦/١١٤ مطبوعة أشرف بريس/ لاهور) يرويه عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

صلى رسول الله ﷺ يوماً صلاة الظهر ، فقرأ معه رجل من الناس في نفسه ، فلما قضى صلاته ؛ قال :

«هل قرأ معي منكم أحد؟» (قال ذلك ثلاثاً) ، فقال له الرجل : نعم ؛ يا رسول الله ! أنا كنت أقرأ بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ ، قال :

«وما لي أنازع القرآن ؟! أما يكفي أحدكم قراءة إمامه ؟! إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا قرأ ؛ فأنصتوا» . وقال البيهقي :

«وعبدالمنعم ؛ ذكره ابن عدي في «الضعفاء» ، وقال : له أحاديث مناكيرُ لا يتابع عليها .

وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم ؛ من الضعفاء المشهورين الذين جرحهم مُزَكُّو الأخبار : مالك بن أنس فمن بعده» .

قلت : وقد كنت ذكرته شاهداً في «صفة الصلاة» (٩٤ ـ الطبعة الخامسة) ـ وفي غيرها ؛ نقلاً عن «الجامع الكبير» للسيوطي ـ ، وكذلك فعلت في «الإرواء» ؛ لكنني قلت فيه (٢/٣٩) :

«وسكت السيوطي عليه ، وما أراه يصح» .

ولقد صدق ظني بعد أن وقفت على إسناده ، فلينبه على ذلك من كان عنده «الإرواء» ، وَلْيُحذفْ من «صفة الصلاة» كما فعلت في الطبعة الجديدة منه ـ نشر مكتبة المعارف في الرياض ـ .

وأما قوله ﷺ :

«إنما جعل الإمام ليؤتم به . . .» إلخ ؛ فله شاهدان ـ أحدهما في مسلم ـ مخرجان في «الإرواء» ، وإن حكم البيهقي عليهما بالشذوذ ؛ فلم ينشرح الصدر لحكمه ؛ لما له من المتابعات ، فراجع فيه الرقم (٣٩٤) .

ثم إن حديث الترجمة له أصل في «صحيح مسلم» (٨/٢٣٥) من رواية جابر ابن عبدالله رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

«إني مررت بقبرين يعذبان ، فأحببت بشفاعتي أن يرفَّه عنهما ما دام الغصنان رطبين» .

٦٠٠٨ ـ (رفعُ الأيدي مِنَ الاسْتِكانَةِ التي قال اللهُ تبارك وتعالى : ﴿فما استكانُوا لربِّهِمْ وما يَتَضَرَّعونَ﴾ [قال : هو الخُشوع]) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/١٧٧) ، وابن أبي حاتم ـ كما في «تفسير ابن كثير» ـ ، وعنه الحاكم (٢/٥٣٧ ـ ٥٣٨) ، وعنه البيهقي في «سننه» (٢/٧١ ـ ٧٢) من طريق وهب بن إبراهيم القاضي : ثنا إسرائيل بن حاتم المروزي : ثنا مقاتل بن حيان عن الأصبغ بن نُباتة عن علي قال :

لما نزلت هذه السورة على النبي ﷺ : ﴿إنا أعطيناك الكوثر . فصل لربك وانحر . . .﴾ ؛ قال النبي ﷺ لجبريل :

«ما هذه النَّحيرة التي يأمرني بها ربي عز وجل؟ قال : ليست بنَحيرة ؛ ولكنه يأمرك إذا تحرَّمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت ، وإذا ركعت ، وإذا رفعت رأسك من الركوع ؛ فإنها من صلاتنا وصلاة الملائكة الذين في السماوات السبع ، وإن لكل شيء زينةً ، وزينة الصلاة رفع الأيدي عند كل تكبيرة» . وقال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

أورده ابن حبان في ترجمة إسرائيل بن حاتم المروزي ، وقال :

«شيخ يروي عن مقاتل بن حيان الموضوعات ، وعن غيره من الثقات الأوابد والطامات ، وعنه ما وضعه عليه عمر بن صبح ، كأنه كان يسرقها منه . . .» .

ثم ساق له هذا الحديث ، وقال عقبه :

«وهذا متن باطل ؛ إلا ذكر رفع اليدين فيه . وهذا خبر رواه عمر بن صبح عن مقاتل بن حيان ، وعمر بن صبح يضع الحديث ، فظفر عليه إسرائيل بن حاتم ، فحدث به عن مقاتل» .

قلت : وذكره عنه الذهبي ملخصاً في «الميزان» ، وزاد عليه الحافظ في «اللسان» ، فقال :

«وذكره الأزدي فقال : لا يقوم إسناد حديثه . ووهب بن إبراهيم القاضي ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً . ومقاتل : هو ابن حيان ، وأَصْبَغُ بن نُباتة ضعيف» .

وفيما ذكره نظر من وجوه :

الأول : أن الذي في ترجمة وهب هذا من «الجرح والتعديل» (٢٩/٢/٤) أنه قال فيه :

«وهو صدوق ثقة» . فلعل هذا لم يقع في نسخة الحافظ من «الجرح» !

ثم إن الذي فيه : (الفامي) . . نسبة إلى (فامية) . . مكان : (القاضي) ، وكذا وقع في «ضعفاء ابن حبان» ، فالله أعلم ؛ فإن السمعاني وكذا ياقوت لم يورداه في (فامية) ، وهي بلدة في واسط .

الثاني : أنه اختلط عليه مقاتل بن حيان بمقاتل بن سليمان ! فإن هذا هو الضعيف ، أما الأول ؛ فثقة من رجال مسلم ، ومن العجيب أن الحافظ نفسه قد نبه على مثل هذا ؛ فإنه قال في ترجمة الأول من «التقريب» :

«صدوق فاضل ، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذّبه ، وإنما كذّب الذي بعده» . يعني : ابن سليمان .

الثالث : اقتصاره على قوله : «ضعيف» في أصبغ بن نباتة ! فإنه أسوأ من ذلك ؛ فقد قال في «التقريب» :

«متروك ، رمي بالرفض» .

وبالجملة ؛ فهذا الإسناد ظلمات بعضها [فوق بعض] ، والمتن باطل - كما قال ابن حبان - ، وتبعه ابن الجوزي ؛ فأورده في «الموضوعات» (٢/٩٨ - ٩٩) ، وحكى بعض كلامه المتقدم ، وقال :

«حديث موضوع ، وضعه من يريد مقاومة من يكره الرفع ، والصحيح يكفي» .

يعني : ما ثبت في «الصحيحين» - وغيرهما من سُنِّيَّةِ رفع اليدين - يغني عن هذا الحديث الموضوع . وقال قبل ذلك :

«وقد روي حديث في نصرة مذهبنا إلا أنه ليس بصحيح ، وفي الصحيح ما فيه غُنْيَةٌ عن الاستعانة بالباطل ، وهو . . .» .

ثم ساقه من طريق الدارقطني عن ابن حبان . وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢/٢٠) ، ونقل عن البيهقي أنه قال :

«ضعيف» .

والذي في الموضع المشار إليه من «سننه» إنما هو الإشارة إلى ضعفه .

ثم نقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال في تخريجه :

«إسناده ضعيف جداً» .

ولما سكت عليه الحاكم ؛ تعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : إسرائيل صاحب عجائب لا يعتمد عليه ، وأصبغ شيعي متروك عند النسائي» .

ثم إن في استثناء ابن حبان رفعَ اليدين من إبطاله لمتن الحديث نظراً عندي ؛ لأن كونَ الرفع ثابتاً من فعله ﷺ لا يستلزم ثبوت ما في الحديث من تفسير

الآيتين بالرفع ، كما هو واضح إن شاء الله تعالى ، فلعله مطلق الرفع الذي لا علاقة له بالآيتين .

ثم ليُنظر هل الرفع الثابت عنده وعند ابن الجوزي يشمل الرفع مع كل تكبيرة ـ كما هو صريح هذا الحديث ـ ، أم القصد الرفع الثابت عند الركوع والرفع منه وعند القيام إلى الركعة الثالثة؟ فإن كان الأول ـ وهو الأصح الثابت في أحاديث أخرى ـ ؛ فهو إشارة منهما لترجيح الأول ، وإن كان الآخر ؛ ففي الاستثناء نظر ؛ كما هو ظاهر . والله أعلم .

والحديث ـ قال ابن كثير ـ :

«منكر جداً» .

٦٠٠٩ ـ (يا معشرَ النساءِ ! إذا سمعتُنَّ أذانَ هذا الحَبَشِيِّ وإقامتَهُ ؛ فقُلْنَ كما يقولُ ، فإنَّ لكُنَّ بكلِّ حَرْفٍ ألفَ ألفِ دَرَجَةٍ . فقال عمرُ : هذا للنساءِ ؛ فما لِلرِّجالِ؟ قال : ضِعفانِ يا عمر !) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٨/١٦/٢٤) من طريق بكر بن عبدالوهاب : حدثني عكرمة بن جعفر عن عقبة بن كثير عن خراش عن ابن عبدالله عن ميمونة :

أن رسول الله ﷺ قام بين صف الرجال والنساء فقال : . . . فذكره . وزاد :

ثم أقبل على النساء ، فقال :

«إنه ليس من امرأة أطاعت وأدَّت حق زوجها ، وتذكر حسنه ، ولا تخونه في نفسها وماله ؛ إلا كان بينها وبين الشهداء درجة واحدة في الجنة ، فإن كان زوجها مؤمناً حسن الخلق ؛ فهي زوجته في الجنة ، وإلا ؛ زوَّجها الله من الشهداء» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ما بين ميمونة وبكر بن عبدالوهاب ؛ كلهم لا ذكر لهم في شيء من كتب الرجال .

وله عند الطبراني (١٥/١١/٢٤) طريق أخرى من طريق منصور بن سعد عن عباد بن كثير عن عبدالله الجزري عن ميمونة مختصراً جدّاً بلفظ :

قام رسول الله ﷺ بين صف الرجال وصف النساء ، فقال للنساء :

«إذا سمعتن أذانَ هذا الحبشيِّ ؛ فقلنَ كما يقولُ» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عباد بن كثير - هو البصري - : قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٣٠٨/٤) - بعد أن ساقه على السياق الأول - :

«رواه الطبراني بإسنادين : في أحدهما عبدالله الجزري عن ميمونة ، وفيه منصور بن سعد ؛ ولم أعرفه ، وفيه عباد بن كثير ؛ وفيه ضعف كثير ، وقد ضعفه جماعة ، وبقية رجاله ثقات . والإسناد الآخر فيه جماعة لم أعرفهم» .

وذكر نحوه في مكان آخر (٣٣٢/١) ؛ لكنه قال في «الجزري» :

«ولم أعرفه ، وعباد بن كثير ؛ وفيه ضعف» !

وقوله في الجزري مقبول ؛ بخلاف قوله المتقدم في منصور بن سعد ؛ فإنه معروف ، وهو ثقة من رجال البخاري ، بصري . وقوله المتقدم في عباد بن كثير أقرب إلى الصواب .

والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (١١٣/١) برواية الطبراني الأولى ، وقال :

«وفيه نكارة» .

ولقد كان من البواعث على تخريج الحديث هنا وتحرير القول فيه أنني سمعته في ضحى هذا اليوم (الأربعاء ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٤١٠) من الإذاعة السعودية ، فتمنيت أن تتميز عن سائر الإذاعات بأن يختار المتكلمون فيها الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ لينشروا على الأمة الثقافة الصحيحة النافعة !

٦٠١٠ ـ (قبَّل عثمانَ بنَ مَظْعونٍ على خدِّهِ بعدما ماتَ ، ولا نعلمُ قبَّلَ أحداً غيرَهُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٥/٣٤٣/٢٤) من طريق **عبدالرحمن بن عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب** : حدثني أبي عن أمه عائشة بنت قدامة بن مظعون : أن رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : عبدالرحمن بن عثمان ـ هذا الحاطبي ، قال الذهبي في «الميزان» ـ :

«مُقِلّ ، ضعفه أبو حاتم الرازي» .

قلت : ونص كلامه في كتاب ابنه (٢٦٤/٢/٢) :

«ضعيف الحديث ، يَهُولُني كثرةُ ما يُسْنِد !» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٣٧٢/٨) !

وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٣٠٢/٩) :

« . . . وهو ضعيف» .

والأخرى : أبوه ـ عثمان بن إبراهيم الحاطبي ـ ، قال الذهبي في «الضعفاء» :

«لا يحتج به ، وله مناكير» . وقال ابن أبي حاتم (١٤٤/١/٣) :

«سألت أبي عنه؟ فقال : روى عنه ابنه عبدالرحمن أحاديث منكرة . قلت : فما حاله؟ قال : يكتب حديثه ولا يحتج به» .

قلت : وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥٤/٥ ، ١٥٩) .

وقصة التقبيل : قد رواها سفيان وغيره عن عاصم بن عبيدالله عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها .

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٥/٣) ، وابن سعد (٣٩٦/٣) .

وعاصم هذا ضعيف ؛ ولذلك كنت ضعفت الحديث في «المشكاة» ، ثم في «الإرواء» وغيرهما ، ولكني كنت قويته في «أحكام الجنائز» (ص٢١) ، بشاهد حسن نقلته عن «مجمع الزوائد» ، وهو عنده من رواية البزار ، فلما طبع «زوائد البزار» للهيثمي المسمى بـ «كشف الأستار» ؛ أمكننا الوقوف على إسناده فيه (٨٠٩/٣٨٣/١) :

حدثنا محمد بن عبدالله المخرمي : ثنا يونس بن محمد : ثنا العمري عن عاصم بن عبيدالله عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال :

«رأيت النبي ﷺ قبّل عثمان بن مظعون» . قال الهيثمي (٢٠/٣) :

«رواه البزار ، وإسناده حسن» !

كذا قال رحمه الله ! وما كان يسعني قبل الوقوف على إسناده إلا الاعتماد عليه وعلى أمثاله ؛ على القاعدة التي كنت جريت عليها في بعض كتبي - مثل «صحيح الجامع» ، و«صحيح الترغيب» وغيرها - ، والآن وقد اطلعت على إسناده ؛ فهو مخطئ في تحسين إسناده :

أولاً : لما عرفت من ضعف عاصم .

وثانياً: لمخالفة العمريِّ - واسمه: عبدالله بن عمر - سفيانَ الثوريَّ في إسناده، ولا سيما وهو ضعيف أيضاً؛ لسوء حفظه، فلا يصلح الاستشهاد به - كما هو ظاهر -؛ ولذلك فقد رجعت عن تقويته؛ فينقل من «صحيح ابن ماجه» وغيره.

٦٠١١ - (إنه لَيُهَوِّنُ عليَّ الموتَ أنِّي أُرِيتُكِ زَوْجَتِي في الجنَّة).

ضعيف(*). أخرجه أبو حنيفة في «مسنده» (١٣٧ - الطبعة الأولى) - ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٩/٩٨) - عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة... مرفوعاً.

وأخرجه أبو يوسف في «الآثار» (٢١٠/٩٣٣) عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم... مرفوعاً. لم يجاوز إبراهيم؛ فأعضله.

وأبو حنيفة رحمه الله معروف عند أئمة الحديث بالضعف - كما تقدم بيانه تحت الحديث المتقدم برقم (٤٥٨) -.

وله طريق أخرى - لكنها أسوأ من الأولى - أخرجها ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٧٥) من طريق المعلى بن عبدالرحمن عن عبدالحميد بن جعفر عن الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن عائشة، وعن سعيد بن المسيب عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه:... فذكره. وقال عن أبيه:

«هذا حديث موضوع بهذا الإسناد، والمعلى متروك الحديث».

قلت: وكذبه بعضهم، انظر ترجمته تحت الحديث (٦٧٨ و١٩٩٣).

وله طريق ثالث بلفظ:

(*) مال الشيخ رحمه الله إلى تقويته أخيراً. انظر «الصحيحة» (٢٨٦٧). (الناشر).

«إنه ليهوِّنُ علي أني رأيت بياضَ كفٍّ عائشةَ في الجنة» .

أخرجه أحمد (١٣٨/٦) : ثنا وكيع عن إسماعيل عن مصعب بن إسحاق ابن طلحة عن عائشة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف . رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير مصعب هذا ، لم يرو عنه غير إسماعيل هذا ـ وهو ابن أبي خالد ـ ؛ فهو في عداد المجهولين ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (٣٠٥/١/٤) ولم يسمِّ جده ، وقال :

« . . . القرشي ، روى عن النبي ﷺ ؛ مرسل . روى عنه إسماعيل بن أبي خالد» .

وذكر ابن حبان نحوه ، ولكنه اضطرب في طبقته ؛ فمرة أورده في «طبقة التابعين» (٤١٢/٥) من روايته عن عائشة ، ومرة أورده في «أتباع التابعين» ، وقال :

«يروي المراسيل» .

وقد صح عنه مرسلاً : فقال ابن سعد في «الطبقات» (٦٥/٨) : أخبرنا يزيد ابن هارون : أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن مصعب بن إسحاق بن طلحة قال : أُخْبِرت أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره نحوه ؛ دون لفظ : «بياض» .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف بهذا اللفظ ، وإنما يصح منه أنها زوجته ﷺ في الجنة . ثبت ذلك عن جمع من الصحابة ، فانظر «صحيح البخاري» رقم (٣٧٧١ ، ٣٧٧٢) .

(تنبيه) : هذا الحديث لم أره في «مجمع الزوائد» ، وهو من شرطه !

٦٠١٢ - (مَنْ قرأ آيةَ الكُرْسيِّ [و﴿قل هو الله أحد﴾] دُبُرَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ لم يَمْنَعْه مِنْ دخولِ الجنةِ إلا الموتُ) .

باطل بذكر ﴿قل هو الله أحد﴾ . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٣٤/٧٥٣٢) ، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/١٥٢/١) . قال الطبراني :

حدثنا محمد بن الحسن بن كَيْسان المِصِّيصِي : ثنا الحسين بن بشر الطَّرْسُوسِي .

وثنا عمرو بن إسحاق بن العلاء بن زبريق الحمصي : ثنا عمي محمد بن إبراهيم .

وثنا موسى بن هارون [: ثنا هارون] بن داود النجار الطرسوسي ؛ قالوا : ثنا محمد بن حمير : حدثني محمد بن زياد الألهاني قال : سمعت أبا أمامة يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

«زاد محمد بن إبراهيم في حديثه : و﴿قل هو الله أحد﴾» .

قلت : ومحمد هذا هو ابن إبراهيم بن العلاء الدمشقي أبو عبدالله الزاهد ؛ أورده الذهبي في «الميزان» ، وقال :

«قال الدارقطني : كذاب . وقال ابن عدي : عامة أحاديثه غير محفوظة . وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار ، كان يضع الحديث» . ثم قال :

«قلت : صدق الدارقطني رحمه الله ، وابن ماجه فما عرفه» . يعني : إذ روى له في «سننه» وهو من شيوخه . وقال الحافظ في «التقريب» :

«منكر الحديث» .

قلت : فالعجب منه كيف سكت عنه في «النتائج» ! بل أوهم أنه حديث حسن بهذه الزيادة ! بل ذلك ما فهمه ابن علان في «شرح الأذكار» للنووي ؛ فقال ـ عقب حديث آخر في قراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ عشر [مرات] دبر كل صلاة مكتوبة ، تقدم الكلام عليه برقم (٦٥٤) ـ :

«وجاء حديث في قراءتها مع آية الكرسي في حديث أبي أمامة الباهلي ، وهو حديث حسن أخرجه النسائي في (الكبرى) . . .» .

وأقول : الحديث حسن ؛ بل صحيح ؛ دون ذكر ﴿قل هو الله أحد﴾ ، كما في رواية الطبراني من الطريق الأولى والثالثة ، وبهذه أخرجه أيضاً في «الدعاء» (٦٧٥/١١٠٤/٢) ، لكن وقع فيه : حدثنا موسى بن هارون (: ثنا هارون) بن داود النجار الطرسوسي . . . إلى آخره ، ولم يذكر المعلق عليه من أين أخذ هذه الزيادة التي بين الهلالين ، وهي زيادة صحيحة استدركتها من «المعجم الأوسط» للطبراني (٨٢٣٤/٢/٢٠٩/٢ ـ بترقيمي) .

وكذلك أخرجه الدارقطني في «الأفراد» ـ كما رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٤٤/١) ـ ، ومن طريقه السيوطي في «اللآلي» (٢٣٠/١) من طريق عبدالله بن سليمان [بن](*) الأشعث : قال : حدثنا هارون بن زياد (كذا !) النجار ، وعلي بن صدقة الأنصاري ، قالا : حدثنا محمد بن حمير . . . به ؛ دون الزيادة .

وكذلك أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (١٠٠) ، وابن السني أيضاً من طرق أخرى عن محمد بن حمير . . . به . وتقدم تخريجه في «الصحيحة» (٩٧٢) .

فاتفاق كل هذه الطرق على رواية الحديث دون الزيادة ، وتفرد ذاك الكذاب بها دونهم لأكبر دليل على نكارتها وبطلانها . يضاف إلى ذلك عدم ورودها في

(*) في أصل الشيخ رحمه الله تعالى دونها ؛ والتصحيح من «الموضوعات» و«اللآلي» .

الشواهد التي ذكرها السيوطي في «اللآلي» ـ وإن كانت لا تخلو من ضعف ـ .

فالعجب أيضاً من الحافظ الهيثمي ؛ فإنه ذكر الحديث في «المجمع» (١٠/١٠٢) بهذه الزيادة ، وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» بأسانيد ، وأحدها جيد» !

فلم يفرق بين روايته الصحيحة ، والرواية الباطلة ! وهو في ذلك تابع للمنذري في «الترغيب» (٢/٢٦١) ، وتبعهما في ذلك جمع ؛ منهم : الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص١١٧) ، وصاحبنا المعلق على «المعجم الكبير» ، والدكتور فاروق في تعليقه على «عمل النسائي» ، وأخونا الشيخ الفاضل مقبل بن هادي الوادعي في تعليقه على «تفسير ابن كثير» (١/٥٤٦ ـ الكويت) ، فضلاً عن ذاك الجاهل في ما أسماه «صحيح صفة الصلاة . . .» ! فإنه ذكر فيه (ص٢٣٣) أنه يُسنُّ قراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ مع المعوذتين ، ثم نقل نحوه عن «مجموع النووي» (٣/٤٨٦) ولم يذكر الحديث !

وفي الحديث علة أخرى ، وهي جهالة عمرو بن إسحاق بن العلاء بن زبريق الحمصي شيخ الطبراني ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، وهو على شرط ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ، فلم يترجمه ! والله أعلم .

٦٠١٣ ـ (لا يَنْتَطِحُ فيها عَنْزانِ) .

موضوع . أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٤٦/٨٥٦) ، وكذا ابن عدي (٦/٢١٥٦) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/١٧٥) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٧٦٨ ـ المدينة) من طريق محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي : حدثنا محمد بن الحجاج اللَّخمي أبو إبراهيم الواسطي عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن ابن عباس قال :

هجت امرأة من بني خطمة النبي ﷺ بهجاء لها ، قال : فبلغ ذلك النبيَّ ﷺ ، فاشتد عليه ذلك ، فقال : «من لي بها؟» ، فقال رجل من قومها : أنا يا رسول الله ! وكانت تمّارة ؛ تبيع التمر ، قال : فأتاها ، فقال لها : عندك تمر؟ فقالت : نعم . فأرته تمراً ، فقال : أردتُ أجود من هذا . قال : فدخلت لتريه . قال : فدخل خلفها ونظر يميناً وشمالاً ، فلم ير إلا خِواناً ، فعلا به رأسها حتى دمغها به ، قال :

ثم أتى النبيَّ ﷺ فقال : يا رسول الله ! كفيتُكَها . قال : فقال النبي ﷺ : «إنه لا ينتطح فيها عنزان» . فأرسلها مثلاً .

وقال ابن عدي - وتبعه ابن الجوزي - :

«هذا مما يتهم بوضعه محمد بن الحجاج» .

قلت : وهو كذاب خبيث ؛ كما قال ابن معين ، وهو واضع حديث الهريسة ، وقد تقدم (٦٩٠) ، وقبله حديث آخر له موضوع .

والراوي عنه محمد بن إبراهيم الشامي ؛ كذاب أيضاً ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ؛ ولكنه قد توبع : أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٩٩/١٣) من طريق مسلم بن عيسى - جار أبي مسلم المُسْتَمْلِي - : حدثنا محمد بن الحجاج اللخمي . . . به .

ذكره في ترجمة ابن عيسى هذا ، ولم يزد فيها على أن ساق له هذا الحديث ، فهو مجهول العين . والله أعلم .

والحديث ؛ علقه ابن سعد في «الطبقات» (٢٧/٢ - ٢٨) بأتمَّ مما هنا ، والظاهر أنه مما تلقاه عن شيخه الواقدي ، وقد وصله القضاعي (٨٥٨/٤٨/٢) من طريقه بسند آخر نحوه .

لكن الواقدي متهم بالكذب ؛ فلا يعتدُّ به .

وأورد منه الشيخ العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/٣٧٥/٣١٣٧) حديث الترجمة فقط من رواية ابن عدي ، وسكت عنه ؛ فأساء !

٦٠١٤ - (يُجْمَعُ الناسُ في صَعِيْد واحد ، ينفُذُهم البصرُ ، ويُسْمِعُهُم الداعي ، ثم ينادي منادٍ : سيعلمُ أهلُ الجَمْع لِمَنِ العزُّ والكرمُ ! (ثلاثَ مراتٍ) ، ثم يقولُ : أين الذين كانت ﴿تتجافى جنوبُهمْ عن المضاجعِ يدعونَ ربَّهم خوفاً وَطمَعاً﴾ الآيةَ؟ ثم ينادي : سيعلم أهل الجمع لمنَ العز والكرم ! ثم يقول : أين الذين كانت ﴿لا تُلْهيهِمْ تجارةٌ ولا بَيْعٌ عن ذكرِ الله﴾؟ (ثلاثَ مراتٍ) ، ثم يقولُ : أين الحَمَّادونَ الذين كانوا يَحْمَدون اللهَ؟) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢/٣٩٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/٩) من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر قال :

كنا نتناوب الرَّعْيَةَ ، فلما كان نوبتي ؛ سرحتُ إبلي ، فجئت رسول الله ﷺ وهو يخطب ، فسمعته يقول : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح ، وله طرق عن أبي إسحاق» . ووافقه الذهبي !

وأقول : له علل :

الأولى : اختلاط أبي إسحاق - وهو : السبيعي - .

الثانية : جهالة عبدالله بن عطاء ؛ فقد فرّق الذهبي في «الكاشف» بينه وبين عبدالله بن عطاء الطائفي ؛ خلافاً للحافظ في «التهذيب» و «التقريب» ؛ فجعلهما واحداً ، وقال :

«صدوق ؛ يخطئ ويدلس» .

والظاهر ما صنعه الذهبي ، وسبقه ابن أبي حاتم ، ومن قبله البخاريُّ . وخالفهما ابن حبان ؛ فإنه لما أورده في أتباع التابعين من «ثقاته» (٤١/٧) ونسبَه مكياً ؛ قال :

«وهو الذي يروي عن عقبة بن عامر ؛ ولم يره» .

وذكره في التابعين أيضاً (٣٣/٥) مؤكداً أنه لم يَرَ عقبة .

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فهو منقطع . وهو :

العلة الثالثة : قال البخاري في ترجمة عبدالله بن عطاء هذا (١٦٥/١/٣) :

«أحمد بن سليمان : حدثنا أبو داود عن شعبة قال : سألت أبا إسحاق عن عبدالله بن عطاء ؛ الذي روى عن عقبة قال : كنا نتناوب رعية الإبل؟ قال : شيخ من أهل الطائف . قال شعبة : فلقيت عبدالله ، فقلت : سمعته من عقبة؟ قال : لا ؛ حدثنيه سعد بن إبراهيم . فلقيت سعداً ، فسألته؟ فقال : حدثني زياد بن مِخْراق . فلقيت زياد بن مخراق ، فسألته؟ فقال : حدثني **رجل عن شهر بن حوشب**» .

وأبو داود هذا هو الطيالسي ـ كما في «الميزان» ـ ، وليس هو في «مسنده» المطبوع ، قال الذهبي :

«وقد رواه نصر بن حماد عن شعبة» .

قلت : فقد صح عن عبدالله بن عطاء أن بينه وبين عقبة أربعةَ أشخاص ، فهو معضل ، ومنتهاه إلى شهر بن حوشب ؛ وهو ضعيف .

وقد رواه عنه بعض الضعفاء عن صحابي آخر : فقال هنّاد في «الزهد» (١٧٦/١٣٤/١) : حدثنا أبو معاوية عن **عبدالرحمن بن إسحاق** عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد قالت : قال رسول الله ﷺ :

«يجمع الله الناس يوم القيامة في صعيد واحد ، يُسمعهم الداعي ، وينفذهم البصر ، قال : فيقوم منادٍ فينادي : أين الذين كانوا يحمدون الله تبارك وتعالى في السَّرَّاء والضراء؟ قال : فيقومون وهم قليل ، فيدخلون الجنة بغير حساب ، ثم يعود فينادي . .» الحديث نحوه وأتم منه .

وعبدالرحمن بن إسحاق ؛ هو أبو شيبة الواسطي ؛ وهو ضعيف باتفاق العلماء .

وهذا الحديث عزاه الحافظ في «المطالب العالية» (٣٧٣/٤) لإسحاق وأبي يعلى ـ يعني : في «مسنده الكبير» ـ ، وعزوه لإسحاق ـ وهو : ابن راهويه ـ صحيح ؛ خلافاً لما قد يوهمه تعليق الشيخ الأعظمي على «المطالب» . وتبعه المعلق على «الزهد» ؛ فقد عزاه الحاكم أيضاً لإسحاق ، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥٢/٥) لمحمد بن نصر أيضاً في «الصلاة» ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، والبيهقي في «شعب الإيمان» .

ثم عزا حديث عقبة لابن مردويه أيضاً ، والبيهقي في «الشعب» ، وكذا في «شرح الإحياء» (٤٧٢/١٠) للزبيدي ، لكنه عزا حديث أسماء لابن ماجه أيضاً ! ولعله سبق قلم منه ؛ فإنه ليس عنده ، ولا عزاه إليه غيره ، ولا هو في «تحفة الأشراف» للمزي .

ثم إن المعلق على «الزهد» أوهم وهماً آخر ؛ فقال :

«وأورده الرازي عن حذيفة مرفوعاً ، وذكر الشطر الأول ، وقال : قال أبي : لا يرفع هذا الحديث إلا عبدالله المختار ، والموقوف أصح . (علل الحديث ٢١٧/٢)» .

قلت : حديث حذيفة غير هذا الحديث ، وهو في الشفاعة ، وقوله تعالى : ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾ . أخرجه جمع موقوفاً ؛ منهم الحاكم وصححه ، ووافقه الذهبي . وانظر «تفسير ابن كثير» (٥٥/٣) .

٦٠١٥ ـ (كـان رجلٌ يصلي ، فلمـا سَجَدَ ، أتاه رجلٌ ، فَوَطِئ على رَقَبَتِهِ ، فقال الذي تحته : واللهِ ! لا يُغْفَرُ له أبداً ! فقال الله عز وجل : تألّى عليَّ عبدي أنْ لا أغفِرَ لعبدي ! فإني قد غفرتُ له) .

منكر بذكر (الصلاة والسجود) . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (رقم ١٠٠٨٦) من طريق الأزرق بن علي : حدثنا حسان بن إبراهيم : حدثنا يوسف بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله رجال الشيخين ؛ غير الأزرق بن علي ، فإنه من رجال البخاري في «الأدب المفرد» ؛ وهو صدوق يغرب ؛ كما في «التقريب» .

وأبو إسحاق ـ وهو : عمرو بن عبدالله السَّبيعي ، وهو ـ مدلس مختلط ؛ فأخشى أن يكون هذا من تدليساته أو تخاليطه ؛ لما يأتي .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٩٤/١٠) :

«رواه الطبراني بإسنادين ، ورجال أحدهما رجال (الصحيح)» !

كذا قال ! فإن كان يعني به هذا الإسناد ؛ فقد علمت أن الأزرق بن علي إنما روى له البخاري خارج «الصحيح» ـ مع اختلاط وتدليس السبيعي ـ .

وإن كان يعني به الإسنادَ الآخر ؛ فإني لم أره . والله أعلم .

والحديث قد صح من طرق أخرى ؛ دون الشطر الأول منه .

رواه مسلم وغيره من حديث جندب بن عبدالله . وإسناد غير مسلم أصح من إسناده ؛ كما هو مبين في «الصحيحة» (١٦٨٥) .

٦٠١٦ - (مَنْ طافَ بهذا البيتِ أُسْبوعاً ، وصلَّى خَلْفَ المَقامِ رَكْعتين ، وشَرِبَ من ماءِ زَمْزَمَ ، غُفِرَتْ له ذُنوبُه بالغةً ما بَلَغَتْ) .

ضعيف . أخرجه الواحدي في «تفسيره» ، والجندي في «فضائل مكة» من حديث أبي معشر المدني عن محمد بن المنكدر عن جابر . . . به مرفوعاً .

كذا في «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي (١١٤٤/٤١٧) ، وقال عقبه :

«وكذا أخرجه الديلمي في «مسنده» بلفظ :

«من طاف بالبيت أسبوعاً ، ثم أتى مقام إبراهيم فركع عنده ركعتين ، ثم أتى زمزم فشرب من مائها ؛ أخرجه الله من ذنوبه كيوم ولدته أمه» . وقال :

«ولا يصح باللفظين ، وقد ولع به العامة كثيراً ، لا سيما بمكة ، بحيث كتب على بعض جدرها الملامس لزمزم ، وتعلقوا في ثبوته بِمَنام وشُبهة مما لا تثبت الأحاديث النبوية بمثله ! مع العلم بسعة فضل الله ، والترجي لما هو أعلى وأغلى .

وكذا من المشهور بين الطائفين حديث :

«من طاف أسبوعاً في المطر ؛ غفر له ما سلف من ذنوبه» .

ويحرصون لذلك على الطواف في المطر .

وهكذا ذكرهما الزبيدي في «شرح الإحياء» (٣٥٩/٤) ، وقال :

«حديث غريب» .

وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٢٩٨/١٠٦) باللفظ الأول ، وقال :

«ذكره ابن طاهر في (تذكرة الموضوعات)» .

ومن الغرائب قول الزرقاني في «مختصر المقاصد» في اللفظ الأخير :

«وارد بمعناه» !

مع أن قول السخاوي المتقدم فيه يشعر بأنه لا أصل له إلا بين الطائفين من العامة ! ويؤيده قول الفتني في «التذكرة» (ص٧٢) عقبه :

«قال الصغاني : لا أصل له» .

ومن هذا التخريج يتبين لك الفرق بين هذا اللفظ الأخير، وحديث الترجمة، فالأول لا أصل له، وأما حديث الترجمة ؛ فله أصل ؛ لكن بسند ضعيف ـ كما تقدم ـ، ومنه تعلم أن قول مؤلف «النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية» (ص١٢١/٣٦٢ ـ بتحقيق زهير الشاويش) :

«لا أصل له» !

أقول : فهذا خطأ مخالف لاصطلاح العلماء ؛ فإنه يوهم أنه لا إسناد له، وقد عرفت أن الواقع خلافه . ولم يتنبّه لهذا محققه الشاويش حيث علق عليه بقوله :

«في «مختصر المقاصد» (١٠٤٧)، وفي «صحيح الجامع الصغير» بترقيم الطبعة الأولى (٦٢٥٦)، وفي الطبعة الجديدة هو برقم (٦٣٧٩ ـ ٦٣٨٠)» .

قلت : وفي هذا التعليق أخطاء عجيبة بعضها فاحش جدّاً، وإليك البيان :

الأول : أن صاحب «المختصر» قال في الحديث :

«لا يصح» ! خلافاً لقول مؤلف «النخبة» :

«لا أصل له» !

الثـاني : أن قوله : «وفي «صحيح الجامع . . .» إلخ ؛ صريح بأن هذا الحديث

الذي هو في «المختصر» وفي «النخبة» هو أيضاً في «صحيح الجامع» ! وهو كذب يخالف الواقع ؛ لأن الحديث فيه بالرقمين المذكورين بلفظ :

« . . . ركعتين ؛ كان كعتق رقبة» . ليس فيه :

«وشرب من ماء زمزم . . .» إلخ .

ثم هو من حديث ابن عمر ، وإسناده صحيح ، فأين هذا من حديث جابر متناً وإسناداً ؟!

فليتأمل القارئ الكريم مبلغ الضرر الذي يلحق الحديث النبوي بسبب مثل هذا التعليق ممن لا علم عنده !

الثالث : وإن مما يلفت النظر أنه ذكر رقماً واحداً للطبعة الأولى من «الجامع» ، ورقمين للطبعة الأخرى منه ، مع أنه لا فرق بينهما في هذا الموضع ، فالصواب هكذا (٦٢٥٥ ـ ٦٢٥٦) ، وإن مما لا شك فيه أن سبب هذا الخطأ إنما هو العجلة في النقل المنافي للتحقيق ، وليس كذلك الأمر في الخطأين اللذين قبله ، فسببه الجهل بهذا العلم والتعدي عليه ! والله المستعان .

وهذا يذكرني بخطأ أفحش لهذا المعلق الفاضل ؛ وهو أنه ألحق بالحديث الصحيح المذكور في «صحيح الجامع» (رقم ١٠٠٤/ الطبعة الجديدة) جملة :

«وكل نعيم لا محالة زائل» .

وعلق عليها بأنه استدركها من «ديوان لبيد» ! فكذب على رسول الله ﷺ ثم على كل المؤلفين ، ومنهم أنا ؛ مؤلف «الصحيح» ؛ اعتماداً منه على «الديوان» ، وله من مثل هذه التعليقات والاعتداءات التي جعلتني أقطع العلاقات الأخوية والعلمية التي كانت بيننا سنين طويلة .

٦٠١٧ - (لا تَطْغَوا على أهل الصُّوفِ والخِرَقِ ؛ فإن أخلاقَهم أخلاقُ الأنبياءِ ، ولِباسَهم لباسُ الأنبياءِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٥٦/٣) من طريق أبي عبدالرحمن السلمي بسنده عن أبي بكر الهذلي عن أبي إسحاق عن مكحول عن أنس . . . رفعه .

وهكذا أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (٦٨٦/١٤٣ - بترقيمي) وبيَّض له ، ولم يتكلم عليه بشيء !

وأبو بكر الهذلي ؛ متروك ، واتهمه يحيى بالكذب .

وأبو عبدالرحمن السلمي ؛ كان يضع الأحاديث للصوفية ؛ كما تقدم مراراً .

٦٠١٨ - (أَمَرَ رجلاً صلَّى إلى رجلٍ أن يعيدَ الصلاةَ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٦٦١/٢٥٣/٢) من طريق إسماعيل بن صَبيح قال : نا إسرائيل عن عبدالأعلى الثعلبي عن محمد بن علي عن علي :

أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي إلى رجل ، فأمره أن يعيد الصلاة ، قال : يا رسول الله ! إني قد [أتممت الصلاة . فقال : «إنك] صليت وأنت تنظر إليه»[1] . وقال البزار :

«وهذا الكلام لا نحفظه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ، فكأن معناه أن الرجل كان مستقبلاً المصليَ بوجهه ، فلم يتنَحَّ عن حيال وجهه فيصلي» .

---

(١) الأصل : «إلي» . ويظهر أنه خطأ قديم ؛ فإنه كذلك وقع في «المجمع» ، والتصحيح - مع الزيادة - من «المراسيل» .

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ علته عبدالأعلى هذا ـ وهو ابن عامر الثعلبي ـ ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«ليِّن ، ضعفه أحمد» . زاد في «الميزان» :

«وأبو زرعة ، وقال أحمد : روايته عن ابن الحنفية شبه الريح . كأنه لم يصححها ، وضعفها أيضاً سفيان الثوري» .

قلت : ومع ضعفه ؛ فقد اضطرب في إسناده ، فرواه إسماعيل عن إسرائيل عنه هكذا مسنداً . وخالفه غيره ؛ فقال أبو داود في «المراسيل» (٣٠) : حدثنا محمد بن كثير : أخبرنا إسرائيل . . . به ؛ إلا أنه لم يقل : «عن علي» ؛ فأرسله .

وهكذا رواه الدارقطني في «سننه» (٢/٨٥/١) من طريق أبي داود .

وقد ذكره في «العلل» (٤/١٢٣/٤٦٣) معلقاً من حديث محمد ابن الحنفية عن علي مرفوعاً ؛ بحديث الترجمة ، وقال :

«قاله وكيع وإسماعيل بن صبيح عن إسرائيل . وخالفهما عبيدالله بن موسى وعلي بن الجعد ؛ فروياه عن إسرائيل عن عبدالأعلى عن ابن الحنفية مرسلاً .

وعبدالأعلى ؛ مضطرب الحديث ، والمرسل أشبه بالصواب» .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/٦٢) :

«رواه البزار ، وفيه عبدالأعلى الثعلبي ؛ وهو ضعيف» .

٦٠١٩ ـ (يا معشرَ قريش ! إنكم تُحِبُّونَ الماشِيةَ ، فأَقِلّوا منها ؛ فإنكم أقلُّ الأرضِ مطراً ، واحترِثوا ؛ فإن الحَرْثَ مباركٌ ، وأكثروا فيه من الجماجم) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٥٤٠) ، ومن طريقه البيهقي في

«السنن» (١٣٨/٦) ، وابن جرير أيضاً ـ كما في «كنز العمال» (١٢٩/٤) ـ من طريق ابن أبي فُدَيْك عن علي بن عمر بن علي عن أبيه عن جده قال :

قدم رسول الله ﷺ المدينة ، فقال : . . . فذكره .

وتابعه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي قال : أخبرني الهيثم بن محمد بن حفص عن أبيه عن عمر بن علي بن حسين :

أن رسول الله ﷺ أمر بتلك الجماجم أن تجعل في الزرع من أجل العين .

أخرجه أبو داود (٥٤١) ، وابن جرير أيضاً ، والبزار في «مسنده» (٦٦٧/٢ ـ بيروت) والبيهقي ، وقال :

«هذا منقطع» .

يعني أنه معضل ؛ لأن عمر بن علي بن حسين من أتباع التابعين ؛ كما في «ثقات ابن حبان» (١٨٠/٧) وغيره ، وقال : «يخطئ» .

قلت : وإسناده عندي مضطرب ؛ فإن البزار ليس عنده : «عن أبيه» ؛ بل إنه جعل هذه الزيادة ـ «عن أبيه» ـ . . . بعد قوله : «عن عمر بن علي» ، فصار الحديث عنده من مرسل عليٍ بن حسين ، لكنه قال عقب الحديث :

«لا نحفظه عن النبي ﷺ من وجه متصل إلا بهذه الرواية عن علي رضي الله عنه» .

وهذا يعني أن عمر هذا هو ابن علي بن أبي طالب ، وأن أباه علي بن أبي طالب ، ولذلك جعله متصلاً . . وهو وهم منه ! فإنه عمر بن علي بن حسين ؛ كما وقع في سند الحديث عند جميعهم إلا البزار .

ونحو هذا الوهم قول المعلق على الطريق الأولى من «المراسيل» :

«وعلي بن عمر هو علي بن عمر بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي» .

فالظاهر أنه سقط من قلمه : (ابن علي) بين : (عمر) و :(ابن الحسين) ، وإلا ؛ صار الحديث مسنداً ؛ لأن (الحسين بن علي بن أبي طالب) ؛ صحابي كما هو معلوم .

ومن الاضطراب المشار إليه أنه وقع عند أبي داود : «**القاسم بن محمد بن حفص**» . . مكان : «**الهيثم بن محمد** . . .» ! وليس ذلك خطأً مطبعياً ؛ فقد ترجم في «التهذيب» للقاسم بن محمد هذا وأبيه ، وأشار أن لهما هذا الحديث في «مراسيل أبي داود» . وقال في كل منهما في «التقريب» :

«مجهول» .

ومن الغريب قول ابن جرير عقب الطريق الأولى :

«هذا خبر عندنا صحيحٌ سندُه ؛ إن كان عمر بن علي هذا هو عمر بن علي بن أبي طالب ، ولم يكن : عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ؛ فإني أظنه عمر بن علي بن الحسين ، وذلك أنه قد روي عنه بعضه مرسلاً» .

قلت : يشير إلى طريق الهيثم هذه .

والهيثم هذا مجهول أيضاً ؛ كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٩٢) :

«منكر الحديث على قلته ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لما فيه من الجهالة ، والخروج عن حد العدالة إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد بأوابد طامات» .

ولهذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٠٩) :

«رواه البزار، وفيه الهيثم بن محمد بن حفص؛ وهو ضعيف، ويعقوب بن محمد الزهري؛ ضعيف أيضاً».

قلت: هو متابع عند سائر مخرجيه من غير واحد؛ فالعلة من الهيثم وأبيه.

٦٠٢٠ - (يا معشرَ النساءِ! اتَّقِيْنَ اللهَ، والتمسوا مَرْضاةَ أزواجِكُنَّ؛ فإن المرأةَ لو تَعْلَمُ ما حقُّ زوجِها؛ لم تزلْ قائمةً ما حَضَرَ غداؤه وعشاؤه).

موضوع. أخرجه البزار في مسنده المعروف بـ«البحر الزخار» (٢/٢٩٠ - ٢٩١) ومن طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٤٧) من طريق الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي قال: نا عبدالغفار بن القاسم عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن سلمة عن علي عن رسول الله ﷺ قال: ... فذكره. وقال البزار:

«لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو موضوع؛ آفته عبدالغفار هذا، قال علي بن المديني وأبو داود:

«كان يضع الحديث».

والحكم: متروك، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٤/٣٠٩)، ثم الحافظ ابن حجر في «زوائد مسند البزار» (ص١٥٤)! فقصَّرا؛ لأن شيخه عبدالغفار شر منه - كما سبق -.

وللشطر الثاني منه شاهد من حديث معاذ مرفوعاً بلفظ:

«لو تعلم المرأة حق الزوج ما قعدت ما حضر غداؤه وعشاؤه حتى يفرغ منه».

أخرجه البزار (٢/١٨٠/١٤٧١ - كشف الأستار)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/١٦٠/٣٣٣) من طريق فضيل بن سليمان النُّمَيري: ثنا موسى بن

عقبة عن عبيد بن سليمان الأغر عن أبيه عن معاذ بن جبل . . . به . قال الهيثمي :

«رواه البزار والطبراني ، وفيه عبيد (الأصل : عبيدة) بن سليمان الأغر ؛ ولم أعرفه ، ولا أعرف لأبيه من معاذ سماعاً ، وبقية رجاله ثقات» .

وتعقبه الحافظ في «زوائده» بقوله :

«قلت : بل عبيد معروف ، والإسناد حسن» !

كذا قال ! وفيه عندي نظر من وجهين :

الأول : أن الفضيل بن سليمان النميري ـ وإن كان من رجال الشيخين ؛ فقد ـ ضعفه جمهور الأئمة ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٣١٦/٧ ـ ٣١٧) ! فشذ ؛ ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال (٤٩٥٨/٥١٥) :

«فيه لين . قال أبو حاتم وغيره : ليس بالقوي . وقال أبو زرعة : لين . وقال ابن معين : ليس بثقة» .

وذكر مثله في «الكاشف» . وقال الحافظ نفسه في «التقريب» :

«صدوق ، له خطأ كثير» .

قلت : فمثله لا يحتج به ؛ وإنما يستشهد به ، وقد قال الحافظ في «مقدمة فتح الباري» (ص٤٣٥) :

«ليس له في «البخاري» سوى أحاديث ؛ توبع عليها» .

ثم ذكرها ، مع بيان من تابعه عليها .

والوجه الآخر : أن المعروف إنما هو (عبيد بن سلمان الأغر) ؛ كذلك هو في «التهذيب» وغيره ، فإن كان هو هذا ؛ فيكون قوله في هذا الإسناد : « . . . سليمان . . .» ؛ من أوهام النميري . والله أعلم .

٦٠٢١ - (يا عليُّ ! أوصيك بالعربِ خيراً) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٣١٥/٢٨٣٢) من طريق حسين بن الحسن ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٨ - ٩) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/٢٠٦٦) ؛ كلاهما من طريق يحيى الحماني قالا : ثنا قيس بن الربيع - زاد حسين : وعمرو بن أبي المقدام - ؛ كلاهما عن أبي المقدام عن حَبَّةَ - يعني : ابن جوين - قال : سمعت علياً يقول :

أسندتُ النبيَّ ﷺ إلى صدري ، فقال لي : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، وأبو المقدام هذا اسمه ثابت الحداد» .

قلت : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» . ووثقه الذهبي في «الكاشف» و«الميزان» .

لكن حبة بن جوين ضعفه الجمهور ، وأورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«قال السعدي : غير ثقة» .

قلت : فهو علة الحديث . والله أعلم .

٦٠٢٢ - (لا يَتَقَدَّمُ الصَّفَّ الأولَ أَعْرابيٌّ ، ولا أَعجميٌّ ، ولا غُلامٌ لم يَحْتَلِمْ) .

منكر . أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/٢٨١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/٤٢٨) عن محمد بن غالب : ثنا العباس بن سليم : ثنا عبيدالله ابن سعيد عن الليث عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : الليث ـ وهو ابن أبي سُليم ؛ وهو ـ ضعيف مختلط .

الثانية : عبيدالله بن سعيد . أعله ابن الجوزي به ؛ فقال :

«مجهول» .

وأقول : لعله ظنَّ أنه عبيدالله بن سعيد الثقفي ؛ الذي روى عن المغيرة بن شعبة ، وعنه ابنه محمد ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«مجهول» . وذكره ابن الجوزي لهذا في «الضعفاء» (٢/١٦٣) .

وفي هذا الظنِّ بعدٌ ؛ لأن الثقفيَّ هذا متقدم على طبقة راوي هذا الحديث ، وإن كان يعني بقوله : «مجهول» ـ أي : عنده ؛ لأنه لم يعرفه ـ ؛ فهو محتمل ، وقد توبع على ذلك من ابن القطان ـ كما يأتي ـ . لكن الأقرب أنه عبيدالله بن سعيد أبو مسلم قائد الأعمش ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو ضعيف ؛ بل قال البخاري :

«في حديثه نظر» . وقال أبو داود :

«عنده أحاديث موضوعة» . ذكره الذهبي في «الميزان» ، ثم قال :

«ومن مناكيره : عن ليث . . .» . وساق هذا الحديث .

الثالثة : العباس بن سليم ؛ فإنه لا يعرف إلا في هذا الإسناد ، وقد أفاد ابن القطان بأنه مجهول ، وأخذ على عبدالحق الإشبيلي اقتصاره على ليث بن أبي سليم في تضعيف الحديث ؛ فقال في كتابه «الوهم والإيهام» (١/١٧٢/٢) :

«وعباس هذا لم أجد له ذكراً ، وعبيدالله بن سعيد لم يتعين من جماعة يتَسَمَّون هكذا ؛ فهو إذن مجهول أيضاً ، لذلك فليث بن أبي سليم أيسر ما فيه» .

وأقره الحافظ العراقي في «ذيل ميزان الاعتدال» (ص٢٩٨ ـ ٢٩٩) ، ثم العسقلاني في «لسان الميزان» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» برواية الدارقطني ، مصرحاً بضعفه .

٦٠٢٣ - (كنتُ كَنْزاً لا أُعْرَفُ ، فأَحْبَبْتُ أن أُعْرَفَ ؛ فَخَلَقْتُ خلقاً فعرَّفتُهم بي ، فَعَرَفوني) .

لا أصل له اتفاقاً . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٢٢/١٨ ، ٣٧٦) :

«ليس هذا من كلام النبي ﷺ ، ولا يعرف له إسناد صحيح ، ولا ضعيف» .

قلت : وتبعه على هذا كل من جاء بعده ؛ كالزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص١٣٦) ، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٣٢٧/٨٣٨) ؛ فقال عقبه :

«وتبعه الزركشي وشيخنا» . يعني : ابن حجر العسقلاني . وكذا السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ص١٦٣/ ٣٣٠) ، وقال في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٢٠٣) :

«قال ابن تيمية : «موضوع» . وهو كما قال» .

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ؛ فأورده في (الفصل الثالث) منه (١٤٨/١/ ٤٤) ، والفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص١١) ، ومُلا علي القاري في «الموضوعات الكبرى» (٢٧٣/ ٣٥٣) ، والشيخ إسماعيل العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/١٣٢/ ٢٠١٦) وقال :

«وهو واقع كثيراً في كلام الصوفية ، واعتمدوه ، وبنوا عليه أصولاً لهم» .

وقال العلامة الآلوسي في «تفسيره» (٢٧/ ٢٢) عقب قول ابن تيمية :

«ومن يرويه من الصوفية معترف بعدم ثبوته نقلاً ؛ لكن يقول : إنه ثابت

كشفاً ، وقد نص على ذلك الشيخ الأكبر (يعني : ابن عربي . . النكرة) في الباب المائة والثمانية والتسعين من «الفتوحات» ، والتصحيح الكشفي شنشنة لهم» .

ومن نكد الدنيا أن يؤلف بعضهم رسالة في شرح هذا الحديث الصوفي الباطل ! كما ألف غيره رسالة في شرح حديث :

«من عرف نفسه ؛ فقد عرف ربه» !

ولا أصل له أيضاً ؛ كما تقدم برقم (٦٧) .

٦٠٢٤ ـ (لا يأبى الكرامةَ إلا حمارٌ) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٨٦/٣) من طريق أبي بكر **محمد بن معاذ بن فهد الشعراني النهاوندي** قال : ذكر محمد بن عبدالله الأويسي ـ وسمعته منه مذاكرةً ـ : حدثنا أبو بكر بن المنادي : حدثنا عبدالله بن إدريس عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . . . رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته النهاوندي هذا ، قال الذهبي في «الميزان» : «واهٍ» . وكذا في «سير الأعلام» (٢١٠/٣٨٧/١٥) ، وزاد :

«وله أوهام» .

وذكر له ابن عساكر حديثاً منكراً جدّاً ، سأذكره في الآتي بعده .

والحديث ؛ ذكره الزركشي في «التذكرة» (٥٣/١١٦) ، والسخاوي في «المقاصد» (١٨١٧/٤٦٩) من رواية الديلمي هذه ، وسكتا عن إسناده ! ثم قالا :

«ثم قال (أي : الديلمي) : ويقال : هذا من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه» . قال السخاوي عقبه :

«قلت : هو كذلك في «سنن سعيد بن منصور» عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي قال :

ألقي لعليٍّ وسادة ، فقعد عليها ، وقال ذلك» .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ فهو صحيح إن كان محمد ابن علي هذا هو المعروف بابن الحنفية ، وأبوه علي بن أبي طالب . وأما إن كان محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ؛ فهو منقطع ؛ لأنه لم يسمع من جد أبيه علي بن أبي طالب . وإنما ترددت بينهما ؛ لأن عمرو بن دينار قد ذكروا أنه روى عن كل منهما . والله أعلم .

وقد أخرجه عن علي موقوفاً البيهقيُّ أيضاً في «الشعب» ؛ كما في «الدرر المنتثرة» للسيوطي (٤٥١/٢٠٧) .

٦٠٢٥ - (ملائكةُ السماءِ يستغفرونَ لذَوائِبِ النساءِ ولِحَى الرجالِ ؛ يقولونَ : سبحان الذي زَيَّنَ الرجالَ باللِّحَى ، والنساءَ بالذوائب) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٦٦/٣) من طريق الحاكم : أخبرنا ابن عصمة : حدثنا الحسين بن داود بن معاذ : حدثنا النضر بن شميل : حدثنا عوف عن الحسن عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الحسين هذا - وهو : البلخي - : قال الخطيب (٤٤/٨) :

«لم يكن ثقة ؛ فإنه روى نسخة عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس ؛ أكثرها موضوع» . ثم ساق له الحديث المتقدم برقم (٨٠٨) ، وقال :

«وهو موضوع ؛ ورجاله كلهم ثقات ؛ سوى الحسين» .

وتقدم له حديث آخر برقم (٧٨٠) ، وأن ابن الجوزي قال فيه :

«وضَّاع» .

وله حديث رابع مضى برقم (١٢) .

وقد روي حديث الترجمة موقوفاً بلفظ :

«إن يمين ملائكة السماء : والذي زيَّن الرجال باللحى ، والنساء بالذوائب !» .

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/٣٨٧ ـ المدينة) من طريق الخليل ابن أحمد بن محمد بن الخليل : نا أبو عبدالله محمد بن معاذ بن فهد النهاوندي ـ وسمعته يقول : لي مائة وعشرون سنة ، وقد كتبت الحديث ، ولحقت أبا الوليد الطيالسي والقعنبي وجماعة من نظرائهم ، ثم ذكر أنه تصوَّف ودَفَنَ الحديثَ الذي كتبه أول مرة ، ثم كتب الحديث بعد ذلك ، وذكر أنه حفظ من الحديث الأول حديثاً واحداً ، وهو ما حدثنا به ـ : نا محمد بن المنهال الضرير : نا يزيد بن زريع : نا روح بن القاسم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : . . . فذكره موقوفاً . وقال ابن عساكر :

«هذا حديث منكر جداً ، وإن كان موقوفاً ، وليت النهاوندي نسيه فيما نسي ؛ فإنه لا أصل له من حديث محمد بن المنهال . والله أعلم» .

قلت : والنهاوندي هذا واهٍ عند الذهبي ، كما تقدم في الحديث الذي قبله . والله أعلم .

(تنبيه) : لقد عزا الشيخُ العجلوني في «كشف الخفاء» الحديثَ للحاكم عن عائشة ! فأوهم أنه في «المستدرك» ؛ لأنه المعني عند أهل العلم إذا أُطلق العزوُ إليه ، وليس فيه ! والظاهر أنه في كتابه الآخر : «تاريخ نيسابور» ؛ لأنه ترجم له فيه ؛ كما في «لسان الحافظ» .

ثم إن هذا العزو مع السكوت عن بيان حال الحديث مما يدلنا على أن العجلوني علمه في الحديث ؛ إنما هو النقل دون النظر في الأسانيد والمتون والتحقيق فيها .

ونحوه عبدالرؤوف المناوي ؛ فقد سبقه إلى عزو الحديث في كتابه «كنوز الحقائق» (ص١٤٢ج١ ـ هامش «الجامع الصغير») إلى الحاكم مطلقاً لم يقيده ، وساكتاً عليه كما هي عادته !! ولم يذكر إلا الشطر الثاني منه .

وقلده في ذلك آخرون ؛ منهم الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في رسالة «وجوب إعفاء اللحية» (ص٣٢ ـ توزيع إدارة البحوث العلمية) ؛ فإنه جزم بنسبته إلى النبي ﷺ ! وعلقت عليه الإدارة بما تقدم عن المناوي ! دون أي تعقيب عليه !

واغتر بعضهم بالمفهوم من إطلاق المناوي عزوه إلى الحاكم ، فعزاه إلى الحاكم في «المستدرك» ؛ كما فعل الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي فيما نقله الأخ محمد إسماعيل الإسكندراني في آخر كتابه «أدلة تحريم حلق اللحية» ، وأقره !

فالله المستعان على غربة هذا العلم في هذا الزمان ، وتساهل أهله في نسبة ما لم يصح من الحديث إلى النبي ﷺ .

٦٠٢٦ ـ (سَخَافَةٌ بالمرءِ أن يَسْتَخْدِمَ ضَيْفَه) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٢/٢١٥) من طريق يحيى بن أكثم :

كنت بائتاً عند المأمون ، فعطشت عطشاً شديداً ، فقال لي : ما لك لا تنام؟ قلت : أنا ـ والله ! ـ عطشان . فقال : ارجع إلى موضعك ، وقام إلى المزادة ، فَسَقاني كُوزَ ماء ، ثم قال : ألا أخبرك؟ ألا أطرفك؟ ألا أحدثك؟

قلت : نعم . فقال : حدثني الرشيد عن أبيه المهدي عن أبيه المنصور عن أبيه عن جده عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من رواية الخلفاء العباسيين الثلاثة : الرشيد ـ وهو : أبو جعفر هارون ـ ؛ عن أبيه المهدي ـ واسمه : محمد عن أبيه المنصور ـ وهو : أبو جعفر عبدالله ـ ؛ وثلاثتهم غير معروفين في الرواية ، ولم يُتَرجَموا في كتب الجرح والتعديل ؛ غير أن الذهبي قال في هارون الرشيد في «السير» (٢٨٧/٩) :

«روى عن أبيه وجده ومبارك بن فضالة . روى عنه ابنه المأمون وغيره» .

ويحيى بن أكثم ؛ قد تكلموا فيه كثيراً ، وفي «الكاشف» :

«كان من بحور العلم ؛ لولا دعابة فيه ؛ تكلم فيه» . وفي «التقريب» :

«فقيه ، صدوق ؛ إلا أنه رمي بسرقة الحديث ، ولم يقع ذلك له ، وإنما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة» .

وأعله المناوي براوٍ دونهم اسمه (دُبَيْس الملائي) ؛ قال الذهبي :

«قال أبو حاتم : ضعيف» .

قلت : وكذا في «اللسان» وقال :

«وسمى أبو حاتم أباه حميداً» .

قلت : وتبعه ابن حبان في «الثقات» (٢٣٨/٨) . وقال المناوي في «التيسير» :

«في إسناده لين» .

٦٠٢٧ ـ (إن آخــرَ رجلٍ يَدْخُلُ الجنةَ رجلٌ يَتَقَلَّبُ على الصِّراطِ ظَهْراً لِبَطْنٍ ؛ كـالغُلامِ يَضْرِبُه أبوه وهو يَفِرُّ منه ؛ يَعْجِــزُ عنه عـملُه أن يسعى ، فيـقولُ : يا ربِ ! بلِّغْ بيَ الجنةَ ، ونَجِّني من النارِ . فيـوحي اللهُ تعالى إليه : عبدي ! إنْ أنا نَجَّيْتُكَ من النارِ وأَدْخلْتُكَ الجنة ؛ أتعترفُ

لي بذنوبك وخطاياك؟ فيقولُ العبدُ : نعم يا رب ! وعِزَّتِك وجلالِك ! لَئِنْ تُنْجِني من النار ؛ لأَعْترفنَّ لك بِذُنوبي وخطاياي . فيجوزُ الجِسرَ ، ويقولُ العبدُ فيما بينه وما بين نَفْسِه : لَئِنِ اعْترفتُ له بذنوبي وخطاياي لَيَرُدَّنِّي إلى النار . فيوحي اللهُ إليه : عبدي ! اعترِفْ لي بذنوبِك وخطاياك أَغْفِرْها لك وأُدْخِلْك الجنةَ . فيقول العبدُ : لا - وعزَّتِك ! - ؛ ما أذنبتُ ذنباً قط ، ولا أخطأتُ خَطيئةً قط ! فيوحي الله إليه : عبدي ! إن لي عليك بيِّنةً ، فَيَلْتَفتُ يميناً وشمالاً فلا يرى أحداً ؛ فيقول : يا رب ! أَرِني بَيِّنَتَك ، فَيَسْتَنْطِقُ الله جِلدَه بالمُحقَّرات ، فإذا رأى ذلك العبدُ ؛ يقولُ : يا رب ! عندي - وعزَّتِك ! - العظائمُ المُضْمَراتُ . فيوحي الله عز وجل إليه : عبدي ! أنا أَعْرَفُ بها منك ، اعترِفْ لي بها أَغفِرْها لك وأُدْخِلْك الجنةَ . فيعترفُ العبد بذنوبه ؛ فيدخلُ الجنةَ . ثم ضَحِكَ رسولُ الله ﷺ حتى بَدَتْ نواجِذُهُ ؛ يقول :

هذا أدنى أهلِ الجنةِ منزلةً ، فكيف بالذي فوقَه؟!)(*) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٨٥/٧٦٦٩) من طريق أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي : حدثني أبي عن أبيه : حدثني أبو يحيى الكلاعي عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ثم أخرجه (٧٦٧٠) من طريق أبي عقيل عبدالله بن عقيل الثقفي عن يزيد ابن سنان : أخبرني أبو يحيى الكلاعي قال : سمعت أبا أمامة يقول : سمعت

(*) كتب الشيخ - رحمه الله - بخطه فوق متن الحديث : «مر برقم (٥٣٨٣)» .

رسول الله ﷺ يقول :

«إني لأعلم آخر رجل من أمتي يجوز الصِّراط ؛ يتلوى على الصراط كالغلام حين يضربه أبوه . . . فذكر مثله» . قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٤٠٢) :

«رواه الطبراني . وفيه من لم أعرفهم ، وضعفاء ؛ فيهم توثيق ليِّن» .

وأقول : الإسناد الثاني . . كأن الهيثمي لم يستحضره ؛ فإنه ليس فيه من الضعفاء إلا يزيد بن سنان ؛ وهو علة الحديث . وشيخه أبو يحيى الكلاعي - اسمه : سليم بن عامر ؛ وهو - ثقة من رجال مسلم ، ومن دونهما كلهم ثقات .

وأما الإسناد الأول . . ففيه محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي ؛ قال الحافظ :

«ليس بالقوي» .

وابنه أبو فروة يزيد بن محمد ، قال ابن أبي حاتم :

«كتب إلى أبي وإليّ» . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٩/٢٧٦) وقال :

«حدثنا عنه أبو عروبة ، مات بـ (الرها) سنة ٢٦٩» .

٦٠٢٨ - (أنا حَرْبٌ لِمَنْ حارَبَكُم ، وسَلْمٌ لمن سالَمَكُم . قاله لعليٍّ وفاطمةَ والحسنِ والحسينِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٨٦٩) ، وابن ماجه (١٤٥) ، وابن حبان (٢٢٤٤) ، والحاكم (٣/١٤٩) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٩٧/١٢٢٣٠) ، والطبراني في «الكبير» (٣/٣٠/٢٦١٩ و٥/٢٠٧/٥٠٣٠) و«الصغير» (ص١٥٩ - هندية ، رقم ٣١١ - الروض) من طريق أسباط بن نصر الهمْداني عن السدي عن صُبيح

مولى أم سلمة عن زيد بن أرقم : أن رسول الله ﷺ قال لعلي وفاطمة والحسن والحسين : . . . فذكره . وقال الترمذي :

«حديث غريب ، إنما نعرفه من هذا الوجه ، وصبيح مولى أم سلمة ليس بمعروف» .

قلت : وفي «الكامل» لابن عدي (١٤٠٥/٤) :

«صُبيح ليس يعرف نسبه» . ثم روى عن يحيى وأبي خيثمة قالا :

«كان صبيح ينزل الخلد (!) ، وكان كذاباً ؛ يحدث عن عثمان وعائشة ، وكان كذاباً خبيثاً . قال يحيى : وأعمى أيضاً» .

قلت : فأخشى أن يكون هو هذا ؛ فإنه من هذه الطبقة .

وقد رواه سليمان بن قَرْم عن أبي الجحَّاف عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن صُبيح مولى أم سلمة رضي الله عنها عن جده عن زيد بن أرقم . . . به .

أخرجه الطبراني (٣١/٣ و٢٠٧/٥) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ إبراهيم هذا ذكره الحافظ في ترجمة جده «صبيح» من «التهذيب» مقروناً مع السدي ، رويا عن «صبيح» ، ولم أجد له ترجمة .

وسليمان بن قَرْم : قال الحافظ في «التقريب» :

«سيئ الحفظ ، يتشيع» .

وقد خولف في إسناده عن إبراهيم : فقال حسين بن الحسن الأشقر عن عبيدالله بن موسى عن أبي مَضَاء ـ وكان رجل صدق ـ عن إبراهيم بن عبدالرحمن ابن عيسى مولى أم سلمة عن جده صبيح قال :

كنت بباب رسول الله ﷺ ، فجاء علي وفاطمة والحسن والحسين ، فجلسوا ناحيتَه ، فخرج رسول الله ﷺ إلينا ، فقال :

«إنكم على خير» .

وعليه كساء خيبري ، فجَلَّلهم به ، وقال : . . . فذكر الحديث .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٦٠/١ ـ ٢) ، وقال :

«لا يروى عن صبيح مولى أم سلمة عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به حسين الأشقر . وقد رواه السدي عن صبيح عن زيد بن أرقم» .

قلت : وحسين هذا شيعي غالٍ : قال الحافظ فيه :

«صدوق يهم ، يغلو في التشيع» . ولم يزد الذهبي على قوله في «الكاشف» :

«قال البخاري : فيه نظر» .

قلت : وشيخ شيخه أبو مضاء ـ أظنه الذي في «اللسان» ـ :

«رجاء بن عبدالرحيم أبو المضاء الهروي القرشي ، محدِّث رحّال . سمع من أبي اليمان بحمص . . . و . . . و . . . روى عنه محمد بن عبدالرحيم (صاعقة) . . . وآخرون» . ثم ساق له حديثاً ، وقال :

«وهو غريب جدّاً ؛ تفرد به . وقال الحاكم : كان كثير المناكير» .

قلت : فمثله لا يُستشهد به ؛ وهذا إن سلم من شيخه إبراهيم ، أو من الذي دونه : الأشقر !

ومن الغريب أن الحافظ أورد صُبيحاً في «الصحابة» ـ تبعاً لبعض من سبقه ـ لهذا الحديث من رواية الطبراني ! ونقل كلامه المتقدم ، ثم عقب عليه بقوله :

«قلت : صبيح شيخ السدي . وصفوه بأنه مولى زيد بن أرقم ، وأنه تابعي ، فإن كانت رواية إبراهيم محفوظة ؛ فهما اثنان . وكلام أبي حامد يقتضي أنهما واحد» .

قلت : وهذا هو الراجح من هذا التخريج ، على أن قوله : «وصفوه بأنه مولى زيد بن أرقم» ؛ ليس مسلّماً على إطلاقه ؛ فقد قال ابن أبي حاتم :

«مولى أم سلمة ، ويقال : مولى زيد بن أرقم» .

وكذلك قال الحافظ في «التهذيب» .

وبالجملة ؛ فهذا الاختلاف في نسبته مما يؤكد جهالته - كما تقدم عن الترمذي - ، وأما ذكر ابن حبان إياه في «الثقات» (٣٨٢/٤) ؛ فممّا لا قيمة له ؛ لأنه جارٍ على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين ، على أنه حكى القولين في نسبته !

وهناك مخالف آخر لسليمان بن قَرْم عن أبي الجحَّاف ، ذكره المزي في «تحفة الأشراف» (١٩٣/٣) عقب الرواية الأولى : عن السدي عن صبيح :

«رواه **الحسين بن الحسن العرني عن علي بن هاشم بن البريد عن أبيه عن أبي الجحّاف** عن مسلم بن صبيح عن زيد بن أرقم» .

قلت : سكت عنه المزي ، ومسلم بن صبيح ؛ ثقة من رجال الشيخين ، ولكني أخشى أن يكون وهماً ، أو قلباً متعمداً ممن دونه ؛ فإنهم كلهم معروفون بالتشيع ؛ إلا الحسين بن الحسن العرني ؛ فإني لم أعرفه ، وأخشى ما أخشاه أن يكون هو الحسين ابن الحسن الأشقر المتقدم في رواية «أوسط الطبراني» ؛ تحرف (الأشقر) على بعضهم إلى «العرني» !

وثمة مخالف ثالث : فقال الإمام أحمد (٤٤٢/٢) : ثنا تَليد بن سليمان : ثنا أبو الجحاف عن أبي حازم عن أبي هريرة قال :

نظر النبي ﷺ إلى علي والحسن والحسين وفاطمة ، فقال : . . . فذكره .

وكذلك رواه الإمام في «فضائل الصحابة» (١٣٥٠/٧٦٧/٢) ، ومن طريقه الحاكم (١٤٩/٣) ، والدولابي في «الكنى» (١٦٠/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (٥١٦/٢ - ٥١٧) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣٧/٧) ، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٣١/٢٦٦/١) من طرق أخرى عن تليد . . . به . وقال الحاكم :

«هذا حديث حسن من حديث أحمد بن حنبل عن تليد ؛ فإني لم أجد له رواية غيرها» !

كذا قال ! وتليد هذا اختلفت الرواية عن أحمد فيه ؛ فمرة لم ير به بأساً ، ومرة قال :

«هو عندي كان يكذب» . وهذا أرجح عندي ؛ لأمرين :

الأول : أنه جرح مفسر .

والآخر : أنه موافق لأقوال غيره من الأئمة ؛ كابن معين والساجي ، وفيهم بعض المعروفين بتساهلهم في التعديل كابن حبان ؛ فإنه أورده في «الضعفاء» ، وقال (٢٠٤/١) :

«كان رافضياً يشتم أصحاب محمد ﷺ ، وروى في فضائل أهل البيت عجائبَ ! وقد حمل عليه ابن معين حملاً شديداً ، وأمر بتركه» .

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش - كما في «التهذيب» - :

«رديء المذهب ، منكر الحديث ، روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة» . زاد الحاكم :

«كذبه جماعة من العلماء» .

قلت : وكأنه لم يعرف هذا أو لم يستحضره حين حسَّن حديثه . كما أنه لم يجد له حديثاً آخر ، مع أن ابن عدي ساق له أحاديث أخرى ؛ أحدها عند الترمذي ، وقد سبق تخريجه برقم (٣٠٥٦) ، وقال ابن عدي عقبها :

«ولتليد غير ما ذكرت ، وبيِّنٌ على روايته الضعف» . وقال ابن الجوزي عقبه :

«لا يصح ؛ تليد بن سليمان كان رافضياً يشتم عثمان . قال أحمد ويحيى : كان كذاباً» .

قلت : ولقد أخطأ خطأً فاحشاً أحدُ إخواننا اللبنانيين حين استشهد بحديث تليد هذا في تقوية حديث الترجمة ؛ مغتراً بقول الهيثمي في «المجمع» (١٦٩/٩) :

«وفيه تليد بن سليمان ، وفيه خلاف ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» !

ولم يعلم أن هذا الخلاف الذي أشار إليه الهيثمي لا قيمة له ـ كما سبق بيانه ـ ، وكيف يصح الاستشهاد به وقد كذبه جمع؟!

وهذا مثال من مئات الأمثلة في تورط كثير من الشباب المتخرجين من الجامعات وغيرهم في مبادرتهم في الكتابة في هذا العلم ، واستسهالهم طريقة نقد الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً ، وهم بعدُ في أول الطريق ! فقد كتب إليّ المومأ إليه رسالة ينتقدني فيها ـ بأدب واعتراف بالفضل ـ تضعيفي لبعض أحاديث «سنن ابن ماجه» في كتابي الذي صدر حديثاً بعنوان : «ضعيف سنن ابن ماجه» طبع المكتب الإسلامي ، ولقد تصرف طابعه فيه بما لا يجوز مما لا مجال لبيانه هنا ، ولعل ذلك يكون في طبعة جديدة منا له إن شاء الله .

وكما أخطأ المومأ إليه في الاستشهاد بتليد هذا ؛ كذلك أخطأ باستشهاده برواية العرني ـ وقد ترجم لجميع رواته سواه ! ـ ، وبرواية صبيح ـ وزعم أنها مرسلة ـ !

ولقد كان انتقاد هذا الأخ من الدواعي لتخريج الحديث بهذا التوسع هنا .

ومن ذلك : أنه حسّن الحديث أخونا حمدي السلفي لطرقه ، وقد كنت أنا نفسي قد حسنته في «صحيح الجامع» بناءً على تخريجي إياه في «الروض النضير» قديماً ، مغتراً بتخريج ابن حبان إياه من الطريق الأولى ! والآن فقد رجعت عنه وكتبت على نسختي من «الصحيح» بنقله إلى «ضعيف الجامع» . والله هو ولي التوفيق ، وهو المسؤول أن يهديني لأقوم طريق !

٦٠٢٩ - (كان يتعوَّذُ من فِتْنَةِ المَشْرِقِ . قيل له : فكيف فتنةُ المَغْرِبِ؟ قال : تلك أعظمُ وأعظمُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/١٨٧/٥٠١) بسندين له عن عبدالوهاب بن نَجدة الحَوطي : ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن أزهر بن عبدالله الحرازي عن عِصمة بن قيس السلمي صاحب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ : أنه كان . . .

وبإسناديه المشار إليهما عن عبدالوهاب بن نجدة . . . به ؛ إلا أنه قال : عن عصمة بن قيس صاحب النبي ﷺ : أنه كان يتعوذ في صلاته من فتنة المغرب .

هكذا فيه ؛ لم يقل : «عن النبي ﷺ » - كما في الرواية الأولى - ؛ فهو موقوف .

وقد تابعه حَريز بن عثمان على الرواية الثانية ؛ إلا أنه قال : عن الأزهر أبي الوليد عن عصمة صاحب النبي ﷺ أنه كان . . . إلخ .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤/١/٦٣) من طريق أبي اليمان عنه .

ورواه ابن عبدالبر في ترجمة عصمة هذا من «الاستيعاب» من طريق أبي

زرعة الدمشقي : حدثنا علي بن عياش : حدثنا حريز بن عثمان : حدثنا الوليد بن أزهر الهوزني عن عصمة صاحب النبي ﷺ أنه كان . . . إلخ . وقال ابن عبدالبر :

«هكذا قال : (الوليد بن أزهر) ، وروى غيره عن حريز بن عثمان عن أبي الوليد الأزهر بن راشد عن عصمة . . .» فذكر حديثاً آخر .

قلت : وهذا اختلاف شديد على تابعي هذا الحديث في اسمه ، ومن الصعب جداً ترجيح وجه من الوجوه الثلاثة ؛ لأن رواتها كلهم ثقات ، وهذا إن دل على شيء ـ كما يقولون اليوم ـ ؛ فهو يدل على أن هذا الراوي غير مشهور عندهم ، وإلا ؛ لما اختلفوا فيه ، وإذا رجعنا إلى ترجمة الأول منهم ـ أعني : أزهر بن عبدالله الحرازي ـ من «التهذيب» ؛ وجدنا فيه اختلافاً آخر ؛ فقال البخاري :

«أزهر بن عبدالله ، وأزهر بن سعيد ، وأزهر بن يزيد ؛ واحد ، نسبوه مرة (مُرادي) ، ومرة (هوزني) ، ومرة (حَرَازي)» . قال الحافظ عقبه :

«فهذا قول إمام أهل الأثر : أن أزهر بن سعيد هو : أزهر بن عبدالله . ووافقه جماعة على ذلك» .

وذكر في ترجمة (أزهر بن سعيد الحرازي) أنه قول أكثر العلماء .

وأظن أن (الحرازي) الذي أشار إليه البخاري هو هذا المذكور في الوجه الأول ، و(الهَوزني) هو الأزهر أبو الوليد ؛ فإنه ابن راشد الهوزني ؛ فإنه مترجم في «التهذيب» دون أن يشار إلى أنه من وجوه الاختلاف .

ومن ذلك الوليدُ بن أزهرَ المتقدمُ . ولم أرَ من ترجمه .

ومع هذا الاختلاف ؛ فليس لهذا الراوي لهذا الحديث موثِّقٌ غيرُ ابنِ حبانَ (٤/٣٨ ـ ٣٩) ! فهو عندي في عداد المستورين .

وكما اختلفوا في اسم هذا الراوي للحديث اختلفوا في متنه رفعاً ووقفاً ؛ فرفعه صفوان بن عمرو في روايته الأولى ، وأوقفه في الأخرى .

وتابعه على وقفه حريز بن عثمان . فما اتفقا عليه ؛ أولى بالاعتماد ـ كما لا يخفى على الخبير بهذا العلم ـ .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف ؛ للاضطراب والجهالة ، مع كونه موقوفاً على الراجح . والله أعلم .

ومما سبق تعلم خطأ الشيخ التويجري حين جزم في أول كتابه «الصارم المشهور» (ص٤ ـ الطبعة الأولى) بنسبته إلى عصمة بن قيس ، وأنه في حكم المرفوع ! وأظن أن عمدته في ذلك إنما هو قول الهيثمي في «المجمع» (٧/٢٢٠) : «ورجاله ثقات» !

وهذا لا يعني تقوية الحديث بوجه من الوجوه ـ كما يعلم ذلك البصير بهذا العلم الشريف ـ ، وقد مضى مني التنبيه على ذلك مراراً .

وأما قوله بأنه في حكم المرفوع ؛ فنقول : نعم ؛ ولكن أثبت العرش ثم انقُشْ !

ومن غرائبه أنه حمل الحديث على الإفرنج بحكم كونهم في المغرب ! وهم وإن كانوا سبباً لما أصاب المسلمين ـ من البلاء والانحراف عن الشرع ، والعمل بأحكامه ، وإقامة حدوده ـ بسبب استعمارهم لبلادهم ؛ فليس من المتبادر أنهم هم المقصودون من الحديث ـ لو صح ـ لا شرعاً ولا اصطلاحاً .

أما الشرع ؛ فواضح .

وأما اصطلاحاً ؛ فإن المفهوم اليوم من (المغرب) إنما هي البلاد الواقعة في شمال إفريقية غرب مصر ، وهي : ليبيا وتونس والجزائر ومراكش ، وهي بلاد إسلامية .

وانظر «معجم البلدان» لياقوت الحموي .

٦٠٣٠ - (سُئِلَ عَمَّنْ استَوَتْ حسناتُهُ وسيِّئاتُهُ؟ فقال : أولئك أصحابُ الأعرافِ ﴿لم يَدْخُلوها وهم يَطْمَعون﴾) .

منكر . أخرجه الحافظ ابن مردويه بسنده عن سليمان بن داود : حدثنا النعمان بن عبدالسلام : حدثنا **شيخ لنا يقال له : أبو عباد** عن عبدالله بن محمد ابن عقيل عن جابر بن عبدالله قال : . . . فذكره مرفوعاً .

نقلته من «تفسير ابن كثير» (٢/٢١٦) ، وقال عقبه :

«حديث غريب من هذا الوجه» .

قلت : وهو عندي واهٍ جداً ؛ آفته سليمان بن داود ، وهو الشاذكوني ؛ كذبه ابن معين وغيره ، ولعل ابن كثير ما عرف أنه هو ؛ ولذلك استغربه فقط ، وقد ذكروه في جملة الرواة عن النعمان بن عبدالسلام .

وأبو عباد شيخ النعمان والراوي عن ابن عقيل المدني ؛ لا أستبعد أن يكون الذي في «الميزان» و«اللسان» :

«عن نافع أحد السبعة ، مجهول ، ووثقه ابن حبان» .

قلت : وكناه في «الثقات» (٨/٤٣٠) بأبي عباد المزني . كذا فيه ، وفي «التاريخ» و«التهذيب» : «المدني» . . ولعله الصواب .

والحديث ؛ ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٨٧) من رواية أبي الشيخ وابن مردويه وابن عساكر عن جابر مرفوعاً بلفظ :

«يوضع الميزان يوم القيامة ، فتوزن الحسنات والسيئات ، فمن رجحت حسناته على سيئاته مثقال صؤابة[1] ؛ دخل الجنة ، ومن رجحت سيئاته على حسناته مثقال صؤابة[1] ؛ دخل النار» . قيل : يا رسول الله ! فمن استوت حسناته وسيئاته؟ قال :

---

(١) في «القاموس» : كغرابة : بيضة القمل والبرغوث .

«أولئك أصحاب الأعراف ﴿لم يدخلوها وهم يطمعون﴾» .

قلت : ولم يتحدث عن إسناده بشيء ، فلا أدري إذا كان هو نفس سند ابن مردويه من طريق الشاذكوني الكذاب أو هو غيره .

ولقد كان من الدواعي على إخراجه وبيان حقيقة إسناده التحذير من صنيع ذلك الحلبي المتعالم : الشيخ الصابوني ؛ حيث ذكر الحديث في «مختصره» (٢٢/٢) مؤكداً وروده وصحته بقوله : «وقد جاء في حديث مرفوع ، رواه الحافظ ابن مردويه عن جابر . . .» ؛ فحذف **أولاً** كلام ابن كثير الدالَّ على ضعفه ـ كما تقدم نقله عنه ـ .

وثانياً : لم ينقل ما عقب عليه وعلى أخبار أخرى ساقها بعده ، وهو قوله :

«والله أعلم بصحة هذه الأخبار المرفوعة ، وقصاراها أن تكون موقوفة» !

وقد مضى أحد الأحاديث المشار إليها برقم (٢٧٩١) ، ومنها الحديث التالي بعده .

وقد استقصى طرقه المرفوعة والموقوفة الشيخ الزبيدي في «شرح الإحياء» (٥٦٤/٨ ـ ٥٦٥) ، وعزا (٢١٩/٢) حديث جابر باللفظ الثاني لخيثمة في «فوائده» ، وعزاه الحافظ في «الفتح» (٤٠٢/١١) لأبي حاتم والحاكم بلفظ :

«من زادت حسناته على سيئاته ؛ فذاك الذي يدخل الجنة بغير حساب ، ومن استوت حسناته وسيئاته ؛ فذاك الذي يحاسب حساباً يسيراً ، ثم يدخل الجنة ، ومن زادت سيئاته على حسناته ؛ فذاك الذي أوبق نفسه ، وإنما الشفاعة في مثله» .

وسكت عنه ؛ فهو حسن عنده ، والله أعلم . ولم أقف عليه في «مستدرك الحاكم» .

٦٠٣١ - (سُئِل عن أصحابِ الأعرافِ؟ فقال :

هم رجالٌ قُتِلوا في سبيلِ الله وهم عُصاةٌ لآبائِهم ، فَمَنَعَتْهُمُ الشهادةُ أن يَدْخلوا النارَ ، ومنعتهم المعصيةُ أن يدخلوا الجنةَ ، وهم على سُورٍ بين الجنةِ والنارِ حتى تَذْبُلَ لحومُهم وشُحومُهم ؛ حتى يَفْرُغَ اللهُ من حسابِ الخلائقِ ، فإذا فَرَغَ اللهُ من حسابِ خَلْقِه ، فلم يَبْقَ غيرُهم ؛ تَغَمَّدَهُم منه برحمتِه ، فأَدْخَلَهُم الجنةَ برحمتِه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص١٣٩ - هند/ الروض ٩٩٧) وفي «المعجم الأوسط» (١/٢٨٤/٢/٤٧٨١ - بترقيمي) من طريق أبي أسلم محمد بن مخلد الرعيني الحمصي : ثنا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

«لا يروي عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ عبدالرحمن بن زيد هذا ضعيف جداً ، وهو صاحب حديث توسل آدم به ﷺ ، وقد مضى برقم (٢٥) مع شيء من ترجمته .

ومثله الرعيني الراوي عنه ، أو هو أسوأ منه ؛ فقد قال ابن عدي (٦/٢٢٦٠) :

«حدث عن مالك وغيره بالبواطيل» . وقال الدارقطني :

«متروك الحديث» . وساق له الذهبي حديثاً ، ثم قال فيه :

«وهو كذب ظاهر» .

ومن هذا التحقيق تعلم تساهل من قال في هذا الإسناد أو راويه : «ضعيف» ! مثل العراقي في «المغني» (٤/٣٠) ، والهيثمي في «المجمع» (٧/٢٣) ، والسيوطي

في «الدر» (٨٨/٣) ، وأعله الأول بضعف عبدالرحمن ! واتبعه الزبيدي في «شرح الإحياء» (٥٦٤/٨) ، والثاني بالرعيني !

(تنبيه) : لقد وهم في هذا الحديث حافظان :

أحدهما : ابن كثير ؛ حين عزاه في «التفسير» (٢١٦/٢) لابن ماجه !

والآخر : العراقي ؛ فقد عزاه للبزار وحده ! ولم أره في «كشف الأستار» ، لا في «التفسير» منه ، ولا في «البعث» ومتعلقاته ، ولا عزاه إليه تلميذه الهيثمي في «المجمع» ، وإن عزاه إليه الزبيدي تقليداً للعراقي .

وعزاه السيوطي في «الدر» لابن مردويه مع الطبراني .

٦٠٣٢ - (مَنْ شرِبَ الماءَ على الرِّيق ؛ انتُقِصَتْ قُوَّتُه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٧٨٣/٢٨٥/١) بإسناد الحديث الذي قبله عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن زيد بن أسلم إلا ابنه عبدالرحمن ، تفرد به أبو أسلم» .

قلت : وكلاهما ضعيف جداً ؛ كما تبين من تخريجنا للحديث الذي قبله . ولذلك ؛ لم يحْسن الهيثمي مرة أخرى حين اقتصر في «المجمع» (٨٧/٥) على إعلاله بمحمد بن مخلد الرعيني فقط ، وبقوله فيه :

«ضعيف» ! وحاله أسوأ من ذلك ؛ كما تقدم بيانه في الذي قبله .

ثم أشار إلى أن له شاهداً من حديث أبي هريرة ، فأقول :

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٧٠١/١/١٠٣/٢) فقال : حدثنا محمد بن أبي غسان : ثنا أبو نعيم عبدالأول المعلم : ثنا أبو أمية الأيلي عن زُفَر بن واصل عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«من كَثُر ضحكه ؛ استُخِفَّ بحقه ، ومن كثُرت دعابته ؛ ذهبت جلالته ، ومن كثُر مزاحه ؛ ذهب وقاره ، ومن شرب على الرِّيق ؛ انتقصت قوته ، ومن كثر كلامه ؛ كَثُر سقطه ، ومن كثر سقطه ؛ كثرت خطاياه ، ومن كثرت خطاياه ؛ كانت النار أولى به» . وقال :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به عبدالأول المعلم» .

قلت : ولم أعرفه ، ويحتمل أنه الذي في «ثقات ابن حبان» (٨/٤٢٥) :

«عبدالأول بن حكيم الحلبي ، يروي عن مسرة بن معبد اللخمي . . . روى عنه سعيد بن واقد الحمراني» .

ذكره فيمن روى عن أتباع التابعين . وهذا من هذه الطبقة . والله تعالى أعلم .

وأبو أمية الأيلي وشيخه زُفَر لم أعرفهما أيضاً ؛ فهو إسناد مظلم . وقال الهيثمي (٧/٨٧ و١٠/٣٠٢) :

«وفيه جماعة لم أعرفهم» . وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن عساكر ، وقال :

«وقال : غريب الإسناد والمتن» .

وكذا في «شرح الإحياء» (٧/٤٥٥) ، والظاهر أنه نقله عنه .

وقد روي مختصراً من حديث ابن عمر ، وتقدم برقم (٤٦٤٣) .

٦٠٣٣ - (إن الله خلقَ آدمَ ، فلما ذاقَ الشجرةَ ؛ سَقَطَ عنه لِباسُه ، فأولُ ما بدا منه عَوْرَتُه ، فلما نظر إلى عورتِه ؛ جَعَلَ يَشْتَدُّ في الجنة) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير/الأعراف» من طريق علي بن

عاصم عن سعيد بن أبي عَروبة عن قتادة عن الحسن عن أُبيٍّ بن كعب . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن عاصم - قال في «التقريب» - :

«صدوق ؛ يخطئ ويُصِرّ» .

والحسن - وهو البصري - ؛ مدلس .

ونحوه قتادة .

٦٠٣٤ - (مَنْ قال : قَبَّحَ اللهُ الدُّنيا ؛ قالتِ الدنيا : قبحَ اللهُ أعصانا) .

منكر . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/٢٥٧/١٦٢٧٦) : [حدثنا] يحيى بن بكير قال : حدثنا زهير بن محمد عن خالد بن سعيد عن المطلب بن حنطب : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ المطلب بن حنطب - قال الحافظ في «التقريب» - :

«صدوق ، كثير التدليس والإرسال» .

وخالد بن سعيد - هو : ابن أبي مريم التيمي المدني مولى ابن جدعان - لم يوثقه غير ابن حبان (٦/٢٥٦) ، وقد روى عنه ثلاثة - كما في «التهذيب» - ، أحدهم ثقة ، والثاني : صدوق يهم ، والثالث ابنه عبدالله ؛ لم أعرفه ، ويضم إليهم زهير بن محمد هذا - وهو الخراساني - ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين إذا لم يرو عنه شامي ، وهذا من هذا القبيل ؛ فإن يحيى بن بكير ثقة مصري .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» للديلمي فقط !

ثم تنبهت لخطأ وقع في اسم (يحيى بن بكير) عند «المصنف» ، ففسّرته بأنه

المصري ، وهو يحيى بن عبدالله بن بكير ، ثم تبينت أن الصواب : (يحيى بن أبي بكير) ؛ كذلك وقع في ترجمة (خالد بن سعيد) في «التاريخ الكبير» للبخاري (١٥٢/١/٢) في حديث آخر له ، ساقه من طريق إبراهيم بن الحارث قال : حدثنا يحيى بن أبي بُكَير قال : حدثنا زهير عن خالد بن سعيد عن المطلب بن حنطب . . . به .

ومما يؤيد ذلك : أنهم ذكروه في الرواة عن زهير دون ابن بكير .

ويحيى بن أبي بكير : هو الكرماني ثم البغدادي ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين أيضاً .

٦٠٣٥ - (يا بَشيرُ ! ألا تَحْمَدُ اللهَ الذي أَخَذَ بناصيتِك مِنْ بين ربيعةَ ؛ قومٌ يُرَوْن لولاهم انكفَتِ الأرضُ بمَنْ عليها؟!) .

منكر . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤٤٣/٢/٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٥/٢ - ١٢٣٦/٤٦) و«الأوسط» (٢٩٩٧/٢/١٦٠/١ و٢/٧١/١/ ٦١٦٩) ، وابن عساكر (٣٨٢/٣) ، وأبو نعيم في «المعرفة» (٢/٩٧/١) من طرق عن الصلت ابن مسعود الجحدري : ثنا عقبة بن المغيرة الشيباني : ثنا إسحاق بن أبي إسحاق الشيباني عن أبيه عن بشير بن الخصاصية قال :

أتيت النبي ﷺ ، فلحقته بالبقيع ، فسمعته يقول :

«السلام على أهل الديار من المؤمنين» . وانقطع شسعي ، فقال لي :

«أنعش قدمك» .

قلت : يا رسول الله ! طالت عزوبتي ، ونأيت عن دار قومي ! قال : . . . فذكر الحديث . وقال :

«لم يرو عن أبي إسحاق إلا ابنه إسحاق ، تفرد به عقبة ، ولا يُروى عن بشير إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو إسناد شبيه بالحسن ؛ أبو إسحاق الشيباني ـ واسمه : سليمان بن أبي سليمان ـ ثقة اتفاقاً ، وأخرج له الشيخان .

وابنه إسحاق ذكره في «التهذيب» في الرواة عن أبيه ، وذكر ابن أبي حاتم (٢٢٣/١/١) أنه كوفي روى عنه أبو أسامة أيضاً ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٨/٦) وقال : روى عنه المسعودي أيضاً ؛ فهؤلاء ثلاثة روَوْا عنه .

والمسعودي فيه ضعف من قبل حفظه .

وأما عقبة بن المغيرة الراوي الثالث عنه فقال ابن أبي حاتم (٣١٦/١/٣) :

«سمع إسحاق بن أبي إسحاق ، روى عنه محمد بن عبدالله بن نمير وأبو سعيد الأشج ، ومحمد بن عقبة السدوسي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك فعل البخاري . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٠٠/٨) برواية السدوسي عنه .

وهو صدوق يخطىء كثيراً ، واللذان قبله ثقتان ، ويضم إليهم الراوي عنه هذا الحديث : الصلت بن مسعود الجحدري ، وهو ثقة من رجال مسلم . فعقبة هذا صدوق إن شاء الله تعالى .

والحديث قال الهيثمي (٦٠/٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ؛ ورجاله ثقات ، وله طريق عند أحمد تأتي في «المناقب» إن شاء الله» .

قلت : الطريق التي عند أحمد التي أشار إليها ، يختلف لفظه عن هذا تماماً ، وقد رواه جمع آخر من أصحاب «السنن» وغيرهم ، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص١٣٦ ـ ١٣٧) ، وقد قواه جمع كما تراه هناك .

وعليه فهو يعلّ حديث الترجمة ، وما فيه من ذكر انقطاع الشِّسْع ، وقوله : «أنعش قدمك» ؛ وذلك لأنه لا يروى إلا بهذا الإسناد ـ كما تقدم عن الطبراني ـ ، ولم تطمئنَّ النفس لتوثيق ابن حبان لإسحاق بن أبي إسحاق ، مع مخالفته لطريق أحمد القوية . والله أعلم .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى لا تساوي شيئاً ؛ لأنه يرويه **الهيثم بن عدي** : ثنا **أبو جناب الكلبي** : حدثني إياد بن لقيط الذهلي : حدثتني الجَهْدَمةُ امرأة بشير ابن الخصاصية قالت : حدثنا بشير قال : . . . فذكر الحديث مطولاً ، وفيه أنه قال له :

«أما ترضى أن أخذ الله سمعك وقلبك وبصرك إلى الإسلام من ربيعة الفرس ، الذين يزعمون أن لولاهم لانكفت (الأصل : لانفكت) الأرض بأهلها» . الحديث .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٦) ومن طريقه ابن عساكر (٣/٣٧٩) ، وقال أبو نعيم :

«رواه إسحاق بن أبي إسحاق عن أبيه مختصراً» .

قلت : هو حديث الترجمة ، وقد عرفت حاله . أما هذا ؛ فآفته الهيثم بن عدي ، قال ابن معين والبخاري وغيرهما :

«كذاب» .

ومن كَذِبه عندي أنه صرح بتحديث أبي جناب الكلبي عن إياد ، وقد خالفه وكيع فقال : عن أبي جناب عن إياد . . . به مختصراً .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : وأبو جناب هذا اسمه يحيى بن أبي حيَّة ، قال في «التقريب» : «ضعفوه لكثرة تدليسه» .

٦٠٣٦ - (ارجِعوا به فاغسِلوه وكَفِّنوه ، وصلُّوا عليه وادْفِنوه ، والذي نفسي بيده ! لقد كادتِ الملائكةُ تحولُ بيني وبينَه . يعني : مولىً للأنصار ، كان يصلِّي ويَدَعُ !) .

منكر . علقه ابن قدامة المقدسي في «المغني» (٣٠١/٢) فقال : وقال الخلال في «جامعه» : ثنا يحيى : ثنا عبدالوهاب : ثنا هشام بن حسان عن عبدالله بن عبدالرحمن عن أبي شُمَيلة :

أتى النبي ﷺ إلى قباء ؛ فاستقبله رهط من الأنصار يحملون جنازة على باب ، فقال النبي ﷺ : «ما هذا؟» ، قالوا : مملوك لآل فلان كان من أمره ، قال : «أكان يشهد أن لا إله إلا الله؟» ، قالوا : نعم ، ولكنه كان وكان ، فقال : «أما كان يصلي؟» فقالوا : قد كان يصلي ويدع ! فقال لهم : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر جداً ، عندي شبه موضوع ، وإسناد مظلم ؛ أبو شُميلة ذكروه في «الصحابة» ، ولكن يبدو لي أنه غير مشهور ؛ فإنهم لم يذكروا له من روى عنه ، ولا أنه حضر غزوة أو مشهداً ، وإنما ذكروا أنه جاء ذكره في حديث لابن عباس أنه كان رجلاً من شنوءة غلب عليه الخمر وأنه جُلد ، ومع ذلك ففيه عنعنة ابن إسحاق ؛ فهل تثبت الصحبة بمثل هذا؟!

وعبدالله بن عبدالرحمن لم أعرفه ، وليس هو في شيوخ هشام بن حسان الذين ذكرهم الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» .

وعبدالوهاب ـ هو : ابن عطاء الخفَّاف البصري ـ ثقة من رجال مسلم .

ويحيى الراوي عنه ـ هو : ابن أبي طالب ـ ، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٢٢٠/١٤) بروايته عن جمع ؛ منهم عبدالوهاب هذا . وروى عن أبي داود أنه خَطَّ على حديث يحيى . وعن موسى بن هارون قال :

«أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب» . وعن الدارقطني أنه قال :

«لا بأس به عندي ، ولم يطعن فيه أحد بحجة» .

وقد تأول الذهبي تكذيب موسى إياه بأنه عنى : (في كلامه) ؛ وسواءٌ كان هذا أو غيرُه فأحلاهما مر ، وهو على كل حال جرح مفسر ؛ فيقدم على توثيق الدارقطني ، وبخاصة وقد ضرب أبو داود على حديثه ! فأظن أنه هو آفة هذا الحديث .

وقد أورده ابن قدامة في جملة أدلة الجمهور الذين لا يُكَفِّرون تارك الصلاة كسلاً ، وقال :

«وهو الأصوب» .

وتبعه على ذلك جماعة من كبار الحنابلة ؛ منهم الشيخ أبو الفرج مؤلف «الشرح الكبير» وغيره ، ولو صح هذا الحديث ؛ لكان فصل الخطاب في ذلك ورافعاً للخلاف .

٦٠٣٧ ـ (أُجِبْتُ بالذي لو اطَّلَعَ عليه كثيرٌ من أمتي طَلْعةً تركوا الصلاةَ . قال : أفلا أُبَشِّرُ الناسَ؟ قال : بَلى . .) الحديث .

منكر . أخرجه أحمد (١٧٠/٥) : ثنا يحيى : ثنا قدامة بن عبدالله : حدثتني

جسرة بنت دجاجة : أنها انطلقت معتمرة ، فانتهت إلى الرَّبَذَة فسمعت أبا ذر يقول :

قام النبي ﷺ ليلة من الليالي في صلاة العشاء فصلى بالقوم ، ثم تخلف أصحاب له يصلون ، فلما رأى قيامهم وتخلفهم انصرف إلى رحله ، فلما رأى القوم أخلوا المكان ؛ رجع إلى مكانه فصلى ، فجئت فقمت خلفه ، فأومأ إليّ بيمينه ، فقمت عن يمينه ، ثم جاء ابن مسعود فقام خلفي وخلفه ، فأومأ إليه بشماله ، فقام عن شماله ، فقمنا ثلاثتنا يصلي كل رجل منا بنفسه ، ويتلو من القرآن ما شاء الله أن يتلو ، فقام بآية من القرآن يرددها حتى صلى الغداة ، فبعد أن أصبحنا أومأت إلى عبدالله بن مسعود : أن سله : ماذا أراد إلى ما صنع البارحةَ؟ فقال ابن مسعود بيده : لا أسأله عن شيء حتى يحدث إليّ . فقلت : بأبي أنت وأمي ، قمتَ بآية من القرآن لو فعل هذا بعضنا لوجدنا عليه ! قال : «دعوت لأمتي» ، قال : فماذا أجبت؟ أو : ماذا رد عليك؟ قال : . . . فذكره ، وتمامه :

فانطلقت مُعْنِقاً قريباً من قَذْفة بحجر ، فقال عمر : يا رسول الله ! إنك إن تبعث إلى الناس بهذا ؛ نكلوا عن العبادة . فنادى : أن ارجع ، فرجع ، وتلك الآية : ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾ .

قلت : وهذا إسناد ليس فيه من يخشى منه شيء من النكارة الظاهرة في هذا السياق سوى جسرة بنت دجاجة ، وليست بالمشهورة ؛ فإنه لم يرو عنها من الثقات غير قدامة بن عبدالله هذا وأفلت بن خليفة ، وفي ترجمة هذا الثاني منهما قال البخاري (١/٢/٦٧) :

«وعند جسرة عجائب» . وساق لها عن عائشة حديث :

«لا أُحِلُّ المسجد لحائض ، ولا لجنب ؛ إلا لمحمد وآل محمد» . ثم أشار إلى نكارته بقوله :

«وقال عروة وعباد بن عبدالله عن عائشة مرفوعاً : سُدّوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر» . وقال عقبه :

«وهذا أصح» .

وعلى هذا ؛ فذِكر ابن حبان إياها في «الثقات» (١٢١/٤) من تساهله المعروف ! وبخاصة أنه قال فيما نقله أبو العباس البناني :

«عندها عجائب» . ذكره في «الميزان» ، وقال البيهقي :

«فيها نظر» .

فقد وافق ابن حبان البخاري في جرحه إياها ، وعليه اعتمد الذهبي في إيراده لها في «المغني في الضعفاء» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبولة» .

وبالجملة ؛ فلم تطمئن النفس لحديثها بعامة بعد جرح البخاري إياها ، ولحديثها هذا بخاصة ؛ فإن فيه ما يستنكر :

أولاً : قولها عن أبي ذر : «فقمت عن يمينه . . . فقام (ابن مسعود) عن شماله» .

فإن هذا خلاف السنة الثابتة في حديث جابر رضي الله عنه :

أن جابراً وجَبَّاراً وقفا ؛ أحدهما عن يمينه ﷺ والآخر عن يساره ، فأخذ بأيديهما حتى أقامهما خلفه .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» برقم (٥٣٩) .

نعم ؛ قد صح عن ابن مسعود أنه صلى بين علقمة والأسود ، وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل .

أخرجه أبو داود وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» أيضاً (٥٣٨) .

أقول : فأخشى أن يكون دخل عليها حديث في حديث .

ثانياً : قوله : «فقمنا ثلاثتنا يصلي كل رجل منا بنفسه ، ويتلو من القرآن ما شاء الله أن يتلو» .

قلت : هذا أمر مستنكر جداً ، لا نجد في السنة ما يشبهه ، فإن الظاهر أن أبا ذر وابن مسعود كانا مؤتمين به ﷺ ؛ فكيف يصح مع ذلك قوله : «يصلي كل رجل منا بنفسه ، ويتلو من القرآن ما شاء الله»؟! وكيف يمكن أن يقرأ كل واحد منهم ما شاء ، وفي ذلك من التشويش الممنوع ما لا يخفى على أحد؟!

ثالثاً : قول عمر : «إنك إن تبعث إلى الناس بهذا . . .» إلخ ؛ فإن الثابت في «صحيح مسلم» (١/٤٤) أن قول عمر هذا إنما كان في قصة أخرى وقعت له مع أبي هريرة ؛ فأخشى أيضاً أن يكون اختلط على جسرة هذا بهذا !

رابعاً وأخيراً : أن جسرة لم تثبت على رواية الحديث بهذا السياق الطويل الذي فيه ما سبق بيانه من المستنكر ؛ بل عدلت عنه إلى روايته مختصراً :

قالت سمعت أبا ذر يقول :

قام النبي ﷺ حتى إذا أصبح بآية ؛ والآية : ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك . . .﴾ .

أخرجه النسائي (١/١٥٦ ـ ١٥٧) ، وابن ماجه (١٣٥٠) ، والحاكم (١/٢٤١) ، وعنه البيهقي (٣/١٤) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٠٥) ، والخطيب في «الموضح» (١/٤٥٦) كلهم من طريق يحيى بن سعيد . . . به . وقال الحاكم :

«صحيح» ! ووافقه الذهبي !

وفيه نظر ؛ إلا أن يقصد أنه صحيح لغيره ، فهو ممكن ؛ لأن له شاهداً مختصراً من حديث أبي سعيد الخدري :

أن رسول الله ﷺ ردد آيةً حتى أصبح .

أخرجه أحمد (٣/٦٢) بسندٍ جيد .

ومن الملاحظ أن يحيى بن سعيد هذا ـ وهو : القطان الحافظ ـ هو نفسه راوي حديثها الطويل ، وفيه حديث الترجمة . وقد كِدْتُ أن أنسى أنه أنكر ما في حديثها ؛ لأنني أستبعد جداً أن يصدر منه ﷺ ذاك التصريح : « . . . تركوا الصلاة» ، لما فيه من لفت النظر إلى ترك الاهتمام بالصلاة ، ومعلوم بداهةً أن ذلك ليس من مقاصده ﷺ فيما يبشر به أمته كالشفاعة ؛ كما يأتي في بعض طرق هذا الحديث نفسه . فتأمل .

أقول : فكأن يحيى بن سعيد سمعه من قدامة بن عبدالله عن جسرة مطولاً مرة ، ومختصراً مرة أخرى ؛ فكان يرويه تارة هكذا ، وتارة هكذا .

وقد توبع عليه مختصراً ، فقال أحمد (٥/١٥٦) : ثنا وكيع : ثنا قدامة العامري . . . به .

وقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/٤٩٧ ـ ٤٩٨) : حدثنا محمد بن فضيل عن فليت العامري عن جسرة عن أبي ذر . . . به ، وزاد :

«بها يركع وبها يسجد . قال : قلت : يا رسول الله ! ما زلت تردد هذه الآية حتى أصبحت؟ قال : إني سألت ربي الشفاعة لأمتي ، وهي نائلة لمن لا يشرك بالله شيئاً» .

وبهذا الإسناد عينه أخرجه الإمام أحمد (٥/١٤٩) ، وعنه الخطيب في

«الموضح» (١/٤٥٤) ، ومنه صححت خطأ وقع في إسناده من المعلق على «المصنف» حيث جعل مكان (فليت العامري) : ([قدامة العامري]) وكتب في التعليق :

«في الأصل بياض ملأناه من (م)» .

قلت : والصواب ما فعلته : (فليت العامري) ؛ لأنه كذلك في «المسند» من هذه الطريق نفسها . وأما قدامة العامري ، فإنما هو في رواية وكيع المذكورة قبل هذه .

أقول هذا بياناً للواقع والراجح في خصوص هذا الطريق ، وإلا ؛ فإن (فليت العامري) هو (قدامة العامري) ؛ كما جزم بذلك الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤/١٨٥٧) ، ونقل الخطيب في «الموضح» (١/٤٥٦) مثلَه عن ابن جرير الطبري ، والحافظ في «التهذيب» عن الثوري .

وإن مما يؤيد التصويب المتقدم أن البيهقي أخرجه (٣/١٣) من طريق ابن أبي شيبة ، لكن وقع فيه «كليب العامري» ، وإن مما لا شك فيه أن الصواب : (فليت) تحرف القاف على الناسخ أو الطابع إلى الكاف ؛ فكتب : (كليب) . كما أنه تحرف عليه اسم (جسرة) فوقع فيه (خرشة بن الحر) ! كما أنه - أعني : (جسرة) - تحرف إلى (ميسرة) في رواية ابن فضيل عند أحمد .

وقد تنبه لهذا الأخ الفاضل عطاء بن عبداللطيف بن أحمد في كتابه القيم الفريد «فتح من العزيز الغفار بإثبات أن تارك الصلاة ليس من الكفار» (ص١٣٤) ، ولكنه لم يتنبه لكون (خرشة بن الحر) محرف أيضاً من (جسرة) فجعله متابعاً لها ! ثم ترجم لخرشة بأنه ثقة ، وبنى على ذلك أن الحديث حسن أو صحيح ! دون حديث الترجمة : «أجبت بالذي . . .» ، قال (ص١٣٥) :

« . . . فيُعَدُّ زيادةً ضعيفةً من هذا الطريق ، إلا أنها يشهد لمعناها حديث كعب ابن عجرة السابق» . وقال في التعليق :

«رواه أحمد والطبراني وغيرهما» .

قلت : وموضع الشاهد منه ـ بزعمه ـ قوله بعد قوله : «فإن ربكم يقول : من صلى الصلاة لوقتها وحافظ عليها . . .» الحديث ، وفيه :

«ومن لم يصل لوقتها ، ولم يحافظ عليها ، وضيَّعها استخفافاً بحقها ؛ فلا عهد له ، إن شئت ؛ عذبته ، وإن شئت ؛ غفرت له» .

رواه أحمد (٤/٢٤٤) ، والطبراني (١٩/٣١١ ـ ٣١٤) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٢٢٥ ـ ٢٢٦) من طرق عن الشعبي وغيره عن كعب ، وبعضها صحيح ؛ فهو كحديث عبادة بن الصامت الذي فيه نحوه بلفظ :

« . . . ومن لم يأت بهن ؛ فليس له عند الله عهد ، إن شاء ؛ عذبه ، وإن شاء ؛ غفر له» .

رواه مالك وغيره ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٤٥٢ و١٢٧٦) .

ولكن ليس يصح بوجه من الوجوه اعتبار هذه الفقرة من هذا الحديث الصحيح شاهداً لهذا الحديث المنكر ؛ لأنه لا يخفى على الفقيه اللبيب أن الأقل معنى لا يمكن أن يشهد على الأكثر معنى ـ وهذا هو الواقع هنا ـ فإن مجرد اشتراكهما في الدلالة على أن تارك الصلاة كسلاً ليس كافراً ؛ لا يعني اشتراك الشاهد مع المشهود له في الجانب الآخر الذي تفرد به ـ وهو قوله : «أجبت بالذي لو اطلع عليه كثير . . .» ـ ؛ فهو شاهد قاصر !

وهذا من دقيق الفقه في الحديث ، يرجى التنبه له . فقد رأيت كثيراً من الكاتبين المعاصرين لا يلحظون هذا . من ذلك أنني رأيت المذكور بعد أن ضعف حديث : « . . . ولا تتركوا الصلاة متعمدين ، فمن تركها متعمداً ؛ فقد خرج من

الملة» ، وخرجه وتكلم عليه بكلام جيد ، فإنه بعد قليل قال (ص٢٠٥) :

«إلا أن الحديث يتقوى بشواهده ، ومنها : «من ترك صلاة مكتوبة ؛ فقد برئت منه ذمة الله» . . . » !

قلت : فهذا كذاك ؛ لأنه لا يشهد للخروج من الملة ، أي : أن وعيد الشاهد دون وعيد المشهود له ؛ بدليل أن المومى إليه قد حمل هذا الشاهد (ص٨٨) على أن المقصود براءة دون براءة الذمة من الكفار ؛ أي : أنه أريد بها براءة دون براءة ـ كما قلنا : كفر دون كفر ، وشرك دون شرك ـ ، أي : أنها براءة لا تخرج من الملة ، وبالتالي لا توجب الخلود في النار» .

هذا كلامه ، وهو مقبول منه وجيد في تفسير البراءة ، ولكنني ـ والله ! ـ لا أدري كيف [يكون] هذا الحديث المؤوّل شاهداً لحديث الخروج من الملة؟! فإنه لا يستطيع ـ في ظني ـ أن يتأوله بأن يقول : خروج دون خروج ! بلى ؛ لقد فعل ذلك ، وقال (ص٢٠٥) ما نفيته ! فسبحان ربي !

هذا وقد بقي لدي شيء أريد أن أذكره زيادة على ما تقدم من الأدلة على نكارة حديث الترجمة : أن عبدالواحد بن زياد قد قال : ثنا قدامة بن عبدالله : ثنا جسرة بنت دجاجة قالت :

خرجنا عُمَّاراً فوردنا الرَّبَذَة . . . الحديث بطوله .

أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص٥٩) .

فقد لاحظت أنه ليس فيه حديث الترجمة ولا قول ابن مسعود : لا أسأله عن شيء . . بل فيه عكسه تماماً ؛ ففيه :

فلما أصبح ؛ قلت لعبدالله بن مسعود : إن رسول الله ﷺ فعل الليلة كذا

وكذا ، فلو سألته عن ذلك ، فقال عبدالله : بأبي وأمي يا رسول الله ! قمت الليلة بآية واحدة ؛ بها تركع وبها تسجد ، وبها تدعو ، وقد علمك الله القرآن كله؟ قال : «إني دعوت لأمتي» .

هذا آخر الحديث عنده ؛ فليس فيه حديث الترجمة كما سبق . وإن مما لا يخفى على العارفين بهذا العلم أن تلوّن الراوي في رواية الحديث تطويلاً واختصاراً ، وزيادة ونقصاً ، وتناقضاً ؛ دليل على أنه لم يتقن حفظه ولم يضبطه ، وإذا كان من دون جسرة من الرواة كلُّهم ثقاتاً ؛ فالحمل حينئذٍ عليها ، وهي علة الحديث . والله أعلم .

(تنبيه) : ذكر السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٣٥٠) حديث الترجمة من رواية ابن مردويه عن أبي ذرٍّ مختصراً (قال : قلت للنبي ﷺ : بأبي أنت وأمي يا رسول الله . . .) إلخ دون قوله : (فانطلقت . . . قذفة بحجر) . . ففاته أنه في «المسند» !

٦٠٣٨ - (ما يَمْنَعُ أحدَكم إذا عَسُرَ عليه أمرُ معيشَتِه ، أن يقولَ إذا خَرَجَ من بيتِه : باسمِ الله على نَفْسي ومالي وديني ، اللهمَّ ! رَضِّني بقضائِك ، وبارِكْ لي فيما قُدِرَ لي ، حتى لا أُحِبَّ تعجيلَ ما أَخَّرْتَ ولا تأخيرَ ما عَجَّلْتَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٢٤) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٨٨٣) عن يحيى بن سعيد عن عيسى بن ميمون عن سالم عن ابن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال ابن عدي - وقد ذكره في ترجمة عيسى بن ميمون - :

«ولعيسى بن ميمون غيرُ ما ذكرت من الحديث ، وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد» .

ذكره في ترجمة عيسى بن ميمون الجرشي المديني أبي يحيى ، وهذا من أوهامه رحمه الله ، فإن الجرشي هو المعروف بابن دايَةَ المكي ، روى عن عبدالله بن أبي نجيح وقيس بن سعد ومجاهد ، وعنه السفيانان وغيرهما ، وهو ثقة . وهو غير عيسى بن ميمون هذا الراوي عن سالم ، وعنه يحيى بن سعيد ـ وهو العطار الحمصي ـ ، وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ، إلا رواية عن ابن معين ؛ فإنه قال :

«ليس به بأس» .

وقد فرَّقوا بينهما ؛ فقال ابن أبي حاتم عن أبيه في الأول :

«ثقة» . وفي الآخر :

«متروك الحديث» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» . وهو مولى القاسم بن محمد . وسكت عن الأول . وقال الدارقطني في «العلل» (٢/٢٣٨) :

«وهو متروك . حدث عن سالم ونافع» .

وإن مما يؤيد وهم ابن عدي أنه لم يذكر في ترجمة (جَرَشِيِّهِ) (!) أحداً من شيوخه والرواة عنه ممن ذكرتهم آنفاً ، وإنما ذكر فيها شيوخه والرواة عنه ممن ذكروهم في «تهذيب المزي» وغيره .

ويحيى بن سعيد العطار الحمصي ، ضعفه الجمهور ، بل قال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٢٣) :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، والمعضلات عن الثقات ؛ لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة» .

قلت : وكما اختلط عيسى بن ميمون راوي هذا الحديث على ابن عدي

بغيره ؛ كذلك اختلط على ابن الجوزي وغيره بغيره ، وبيان ذلك في الحديث الآتي بعد هذا .

ثم رأيت ابن حبان قد صرح بالتفريق بينهما في ترجمة ابن داية الجرشي من «الثقات» ؛ فقال (٨/٤٨٩) :

« . . . مستقيم الحديث ، وليس هذا بعيسى بن ميمون صاحب القاسم بن محمد ، ذاك واهٍ ؛ أدخلناه في (الضعفاء)» .

٦٠٣٩ ـ (مَنْ مَرِضَ ليلةً فَقَبِلها بقَبُولِها وأدَّى الحقَّ الذي يَلْزَمُه فيها ، كُتِبَتْ له عِبادةُ [أربعينَ][1] سنةً ، وما زادَ فعلى قَدْرِ ذلك) .

موضوع . أخرجه بَحْشَلُ في «تاريخ واسط» (ص١٨٠) قال : ثنا أحمد بن علي الباهلي ، قال : ثنا أبو سلمة عيسى بن ميمون ، قال : ثنا الحكم بن ظهير عن السدي عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو سلمة عيسى بن ميمون ، وهو الخواص الواسطي ؛ كما ذكر بحشل ، وفي ترجمته ساق الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ـ كما هي عادته ـ ! لكن أورده ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٢٠ ـ ١٢١) وقال :

«يروي عن السدي وغيره العجائب ، روى عنه أحمد بن سهل(*) الوراق ؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، روى عن السدي عن أبيه عن أبي هريرة . . .» . فذكر الحديث .

قلت : وهذا غير عيسى بن ميمون الراوي عن سالم الحديث الذي قبله ؛ هذا

---

(١) زيادة من «الموضوعات» و«المجروحين» و«الميزان» وغيرها .

(*) كذا في أصل الشيخ ؛ تبعاً لنسخته ، وفي أخرى : «سهيل» وهو الصواب . (الناشر) .

واسطي ، وذاك مدني ، والتبس هذا بذاك على ابن الجوزي ومن تبعه ؛ فقد أورده في «الموضوعات» (٣/٢٠٣) من طريق عيسى بن ميمون الخواص وقال :

«حديث لا يصح . قال يحيى : عيسى بن ميمون ليس حديثه بشيء ، وقال النسائي : متروك الحديث» .

وقد تبعه السيوطي في «اللآلي» (٢/٤٠١) ، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٥٦) ! وهذا : هو مولى القاسم بن محمد المتقدم ، وفيه قال ابن معين قوله المذكور : «ليس حديثه بشيء» . وقال النسائي : «ليس بثقة» .

وأما قوله : «متروك الحديث» ؛ فإنما هو قول أبي حاتم ـ كما تقدم في الحديث الذي قبله ـ ، وأما النسائي فقال فيه : «ليس بثقة» ـ كما في «الميزان» ـ ، وفرق أيضاً الذهبي بينه وبين أبي سلمة هذا الخواص ـ تبعاً لابن حبان ـ ، وهو الصواب .

هذا وقد زعم السيوطي أن الخواص هذا لم يتفرد به ؛ بل تابعه الحكم بن ظهير ؛ أخرجه أبو الشيخ في «الثواب» من طريق أحمد بن سهل بن قرة عن الحكم ابن ظهير عن السدي . . . به .

وتعقبه ابن عراق بقوله :

«قلت : الحكم بن ظهير رمي بالكذب والوضع ؛ فلا يصلح تابعاً ، على أن الحديث عند ابن النجار في «تاريخه» عن عيسى بن ميمون عن الحكم عن السدي . والله تعالى أعلم» .

قلت : وكذلك هو في «تاريخ واسط» ـ كما رأيت ، وهو مصدر عزيز ـ ؛ فاتهما عزو الحديث إليه .

ثم إنني أظن أن ابن النجار رواه من طريق بحشل ، فإن السيوطي ساق إسناده

من شيخه إلى مسلم بن سهل : حدثنا أحمد بن سهل بن علي الباهلي : حدثنا أبو سلمة عيسى بن ميمون . . . فذكره .

ومسلم بن سهل ـ هكذا وقع في «اللآلي» : (مسلم) . . والصواب : (أسلم) ، وهو ـ اسم (بحشل) فهو : (أسلم بن سهل الرزاز) ؛ المعرف بـ (بحشل) ، وهو حافظ ثقة معروف .

وأما شيخه أحمد بن سهل بن علي الباهلي ، فهو من شيوخه الذين أكثر عنهم في «التاريخ» (ص٤٢ و٤٦ و٦٤ و٦٨ و٧٠ و٩١ و٩٣ و١٥٦ و١٧٢ و١٨٠ و١٨٧ و٢١٧) ، ولكني لم أجد له ترجمة عنده ولا عند غيره ! والله أعلم .

٦٠٤٠ ـ (كانَ رسولُ الله ﷺ إذا أَشْرَفَ على أرضٍ يريدُ دُخولَها ؛ قال : اللهم ! إني أسألُك مِنْ خَيرِ هذه الأرضِ ، وخيرِ ما جَمَعْتَ فيها ، وأعوذ بك من شرِّها ، وشرِّ ما جمعت فيها ، اللهم ! ارزُقنا حَيَاها ، وأَعِذْنا من وَباها ، وحَبِّبْنا إلى أهلها ، وحَبِّبْ صالِحِي أهلِها إلينا) .

موضوع . رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٢١/١٦٨) عن الحسن ابن الحكم عن **عيسى بن ميمون** عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع بهذا التمام ؛ آفته عيسى بن ميمون ـ وهو مولى القاسم ابن محمد ـ ، وهو واهٍ جداً ـ كما يشهد بذلك ما تقدم نقله عن أئمة هذا الشأن فيه تحت الحديث (٦٠٣٨) ـ .

ولبعضه شاهد من حديث ابن عمر قال :

كنا نسافر مع رسول الله ﷺ ، فإذا رأى القرية يريد أن يدخلها ؛ قال :

«اللهم ! بارك لنا فيها ـ (ثلاث مرات) ـ ، اللهم ! ارزقنا جناها[1] ، وحببنا إلى أهلها ، وحبب صالحي أهلها بنا» .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٩٢/٤٨٩١) و«الدعاء» (٢/١١٨٩/٨٣٦) من طريق مبارك بن حسان عن نافع عنه . وقال :

«لم يروه عن مبارك بن حسان إلا إسماعيل بن صبيح» .

قلت : هو صدوق ، والعلة من شيخه مبارك ؛ فإنه لين الحديث ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ . وأما الهيثمي فقال في «المجمع» (١٠/١٣٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وإسناده جيد» !

نعم قد صح الحديث من طرق أخرى عن صهيب وغيره ؛ دون قوله : «اللهم ! ارزقنا حياها . . .» إلخ ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٧٥٩) .

٦٠٤١ ـ (هذا البيتُ دِعامةٌ من دَعَائمِ الإسلام ، فَمَنْ حَجَّ البيتَ أو اعتمرَ ، فهو ضامِنٌ على الله ، فإنْ ماتَ ؛ أَدْخَلَهُ الجنةَ ، وإنْ رَدَّهُ إلى أهله ؛ رَدَّهُ بأجْرٍ وغَنيمةٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٢١٦/١/٩١٩٠) : حدثنا المقدام : حدثنا خالد بن نزار : ثنا محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير : ثنا أبو الزبير عن جابر : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن أبي الزبير إلا محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير» .

(١) كذا في المصدرين الآتيين ، وفي «مجمع البحرين» : «حماها» . . بدون نقط . وفي «مجمع الزوائد» : «حياها» . . بالمثناة التحتية ، و«الحيا» : الخصب وما يحيا به الناس» . و«الجنا» : اسم ما يجتنى من الثمر ؛ كما في «النهاية» .

قلت : وهو واهٍ جداً ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك» .

وبهذا أعله الهيثمي (٣/٢٠٩) ، وأشار المنذري في «الترغيب» (٢/١٠٢) إلى تضعيفه .

والمقدام - هو : ابن داود الرعيني - في «الميزان» :

«قال النسائي : ليس بثقة . وقال ابن يونس وغيره : تكلموا فيه» .

لكني وجدت للحديث طريقاً أخرى ، فقال أبو الوليد الأزرقي في «أخبار مكة» (٢/٣) : حدثني جدي عن الزَّنْجِيِّ عن أبي الزبير المكي . . . به .

قلت : والزنجي هذا - هو : مسلم بن خالد - : قال الحافظ :

«فقيه ، صدوق كثير الأوهام» .

قلت : وشيخه أبو الزبير المكي مدلس ، وقد عنعنه . فإن سلم من سوء حفظ الزنجي ؛ فالعنعنة هي العلة ، وأما قول سيد سابق في «فقه السنة» (١/٦٢٧) :

«وروى ابن جريج - بإسناد حسن - عن جابر . . .» فذكر الحديث ؛ فما أظن أنه من غير طريق أبي الزبير هذه ، وهذا إن سلم من عنعنة ابن جريج أيضاً ؛ فكثيراً ما يأتي بعض الأحاديث من طريقه عن أبي الزبير عن جابر معنعناً منهما معاً .

أقول هذا وإن كان لا يحضرني الآن المصدر الذي نقل منه هذا التحسين ولا ذكر من رواه !

وأبو الوليد مؤلف «الأخبار» لا أعرف حاله في الرواية ؛ فإنه غير مترجم في كتب رجال الحديث . والله أعلم .

٦٠٤٢ - (كان يدعو ؛ يقولُ : اللهم ! قَنِّعْني بما رَزَقْتَني ، وبارِكْ لي فيه ، وأَخلِفْ على كلِّ غائبةٍ لي بخيرٍ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١/٥١٠) : أخبرني أبو عبدالله محمد بن الخليل الأصبهاني ، ثم قال : (٢/٣٥٦) : أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق ، قال الأول : ثنا ، وقال الآخر : أنبأ ، ثم اتفقا : ثنا محمد بن سعيد بن سابق : ثنا عمرو بن أبي قيس عن عطاء بن السائب - زاد الأول : [عن يحيى بن عمارة] - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : . . . فذكره مرفوعاً ، وقال في الموضعين :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

ونقل ابن علان في «شرح الأذكار» (٤/٣٨٣) عن الحافظ ابن حجر أنه قال :

«هذا حديث حسن ، وعمرو قديم السماع من عطاء ، ويحيى بن عمارة أخرج له أحمد والترمذي والنسائي حديثاً غير هذا» !

قلت : وفي هذا الكلام نظر من وجوه :

الأول : قوله : «حديث حسن» ؛ مفهومه أن إسناده غير حسن . . وهو كذلك كما سيأتي بيانه ؛ فهو يعني - إذن - أنه حسن لغيره ، إما لمتابعة أو شاهد ، فهل شيء من ذلك؟ لا ؛ كما يأتي .

الثاني : أن يحيى بن عمارة هو الكوفي ، وليس بالأنصاري المديني - وهذا ثقة من رجال الشيخين ، وأما الكوفي فليس كذلك - ؛ فقد ذكره عقب الثقة ، وقال :

«وعنه الأعمش ، وذكره ابن حبان في (الثقات)» .

قلت : وابن حبان معروف بتساهله بالتوثيق - كما كررنا مراراً تنبيهاً للغافلين ؛

الذين لا يعلمون أن ابن حبان كثيراً ما يوثق المجهولين أو المستورين ـ ، وقد أشار الذهبي أن هذا منهم بقوله في «الميزان» :

«تفرد عنه الأعمش» .

ولذلك أشار أيضاً إلى توهين توثيق ابن حبان بقوله في «الكاشف» :

«وعنه الأعمش . وُثِّق» . وكذلك فعل الحافظ حيث قال في «التقريب» :

«مقبول» . أي : عند المتابعة ، ولا متابع له مرفوعاً ـ كما سيأتي ـ .

الثالث : أن الراوي اضطرب في إسناده : فمرة ذكر يحيى بن عمارة في إسناده ، ومرة لم يذكره ـ كما رأيت ـ ، ولست أدري ممن هذا؟ وكدت أن أقول : إنه من ابن سابق ـ ولكنه ثقة ـ ، مع احتمال أن يكون ذلك من عطاء بن السائب ؛ فإنه كان قد اختلط ؛ فلعله حدث به في اختلاطه .

لكن الحافظ كأنه أشار إلى أن رواية عمرو بن أبي قيس ـ وهو الرازي ـ سمع منه قبل الاختلاط بقوله :

« . . . قديم السماع من عطاء» .

لكني في شك كبير ـ من إفادة قِدَم السماع ـ أنه لم يسمع منه بعد ذلك ، ألا ترى أن الحافظ نفسه قد ذكر أن حماد بن سلمة سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده؟ على أنني لم أر أحداً نص على أن سماع عمرو بن أبي قيس من عطاء قبل الاختلاط . وقد استقصى أسماء الذين رووا عنه قبل الاختلاط الشيخ ابن الكيال في «الكواكب النيرات» (ص٣٢٢ ـ ٣٣٢) وليس فيهم عمرو هذا ! والله أعلم .

واعلم أنه لا يزيل الاضطرابَ المذكور قولُ الحارث بن نبهان : حدثنا عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير . . . به ، فلم يذكر فيه يحيى بن عمارة .

أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٩١/٥٠) بإسناده عنه .

ذلك لأن الحارث هذا متروك ـ كما في «التقريب» ـ ، لكن في «العلل» لابن أبي حاتم (١٨٥/٢) أنه ذكر فيه يحيى بن عمارة ، والذي لم يذكره هو : وهيب بن خالد ، فقال :

«سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس والحارث بن نبهان الجرمي عن عطاء بن السائب عن يحيى بن عمارة عن سعيد بن جبير . . . (قلت : فذكره مختصراً ، ثم قال :) ورواه وهيب بن خالد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قلت لأبي : أيهما أصح؟ قال : ما يدرينا؟ مرة قال كذا ، ومرة قال كذا» .

قلت : ووهيب سمع من عطاء بعد الاختلاط أيضاً ؛ فلا تعطي روايته عنه ترجيحاً لأحدِ وَجهي الاضطراب من جهة ، ولا يعطي للحديث قوةً من جهة أخرى .

وأما متابعة الحارث بن نبهان فلا يستشهد بها ؛ لما عرفت من شدة ضعفه ، سواء كانت متابعته على ما روى السهمي ، أو على ما ذكر ابن أبي حاتم عنه .

وكذلك لا يفيد الحديث قوة قول سعيد بن زيد : ثنا عطاء بن السائب : ثنا سعيد بن جبير قال :

كان ابن عباس يقول : احفظوا هذا الحديث ـ وكان يرفعه إلى النبي ﷺ ، وكان يدعو به بين الركنين ـ :

«رب ! قنعني بما رزقتني ، وبارك لي فيه ، واخلف على كل غائبة لي بخير» .

أخرجه الحاكم (٤٥٥/١) وقال :

«صحيح الإسناد، ولم يخرجاه؛ فإنهما لم يحتجا بسعيد بن زيد أخي حماد ابن زيد»! ووافقه الذهبي على التصحيح!

وفي ذلك نظر من وجهين:

الأول: أن سعيد بن زيد قد تكلم فيه غير واحد من قبل حفظه، وفي «التقريب»:

«صدوق له أوهام».

والآخر: أنه - أعني: سعيداً هذا - مع ضعف حفظه لم يذكر في الرواة الذين سمعوا من عطاء قبل الاختلاط. فمدار الحديث على عطاء؛ فهو العلة: لاختلاطه، وعدم ثبوت تحديثه بالحديث قبل اختلاطه.

ثم رأيت ابن علان قد نقل (٤/٣٨٢ - ٣٨٣) عن الحافظ أنه قال في رواية الحاكم هذه:

«حديث غريب، أخرجه الحاكم وقال: (فذكر كلامه المتقدم، وبعض ما قيل في سعيد بن زيد، ثم قال:) وضعفه قوم من جهة ضبطه، وأخرج له مسلم متابعة، والبخاري تعليقاً، ومقروناً، هو (يعني: عطاء بن السائب) ممن اختلط، وسماع سعيد منه متأخر، لكنه لم ينفرد به فقد أخرجه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة، وخالد بن عبدالله كلاهما عن عطاء - أي: وهو شيخ سعيد بن زيد فيه -، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس... موقوفاً عليه. وهما أحفظ من سعيد برفعه من هذا الوجه. وقد تابعه على رفعه من هو أوثق منه، لكن زاد في السند رجلاً، وأطلق في المتن...».

قلت: ثم ذكر حديث الترجمة من رواية الحاكم الأولى. وكأنه لم يستحضر

الرواية الأخرى التي ليس في سندها الرجل ـ وهو : يحيى بن عمارة ، وسبق بيان ذلك ، وأنه اضطراب من بعض رواته ، مع الرد على الحافظ تحسينه للحديث ؛ فتذكر ـ .

وقد تابع [أسباطُ](*) خلفاً وخالداً على وقفه ، فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠٩/٤) : نا أسباط بن محمد عن عطاء عن سعيد بن جبير قال :

كان من دعاء ابن عباس الذي لا يدعُ بين الركن والمقام أن يقول : رب ! قنعني . . . ، والباقي كحديث الترجمة .

قلت : وأسباط بن محمد ثقة من رجال الشيخين ؛ فالوقف هو المحفوظ عن عطاء بن السائب .

وقد روي كذلك من وجه آخر ؛ ولكنه مظلم . فقال الأزرقي في «أخبار مكة» (٣٤٠/١ ـ ٣٤١) : حدثنا جدي : أخبرنا سعيد بن سالم عن عثمان بن وساج قال : وأخبرني ياسين قال : أخبرني أبو بكر بن محمد عن سعيد بن المسيب . . . قال : وأُخبرت أن ابن عباس رضي الله عنه كان يقول بين الركنين : اللهم ! قنعني . . . إلخ ، وزاد : إنك على كل شيء قدير .

وهذا سند واهٍ ؛ مسلسل بالعلل :

١ ـ سعيد بن سالم : فيه ضعف من قبل حفظه ، وهو مترجم في «التهذيب» .

٢ ـ ٤ ـ عثمان بن وساج واللذان فوقه : لم أعرفهم .

٥ ـ ومُخبِر سعيد بن المسيب : لم يسم .

والخلاصة : أن الحديث لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً . ومداره على عطاء بن السائب ، و ـ هو مع اختلاطه ـ اختلفوا عليه : فمنهم من رفعه ، ومنهم من أوقفه ،

(*) سقطت من أصل الشيخ رحمه الله تعالى ؛ ويقتضيها السياق .

ومنهم من أطلق الدعاء فيه ، ومنهم من قيده بما بين الركنين اليمانيين ، والظاهر أن ذلك من آثار اختلاطه .

والطريق الأخير ترجح الوقف ؛ لولا ما عرفت ما فيها من العلل والضعف . والله أعلم .

(فائدة) : تقدم عن الذهبي أن الأعمش تفرد بالرواية عن يحيى بن عمارة . وكذلك جاء في «التهذيب» وغيره ، لكن أفاد ابن أبي حاتم (١٧٥/٢/٤) أنه روى عنه أيضاً عطاء بن السائب ، وإسناد هذا الحديث يؤيد قوله ؛ لولا ما فيه من الاضطراب - كما سبق - .

(تنبيهات) :

الأول : حديث سعيد بن زيد المتقدم برواية الحاكم عزاه الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢٤٨/٢) لابن ماجه أيضاً ! وقلده في ذلك الزَّبيدي في «شرح الإحياء» (٣٥١/٤) ! وذلك وهم .

الثاني : من التخريج السابق - مع استغراب الحافظ لحديث سعيد بن زيد المرفوع - تعلم خطأ قول ابن علان - قبيل نقله لكلام الحافظ - :

«ومن المأثور ما في «المستدرك» بسند صحيح عن ابن عباس : أنه ﷺ كان يقول بين الركنين . . .» !

الثالث : ذكر السيوطي الدعاء المذكور في هذا الحديث في أدعية «الجامع الكبير» (رقم ١٠٠٣٠/ طبع مصر) وقال :

«(ك) عن ابن عباس : أن النبي ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء بين الركعتين : اللهم ! . . . وذكره» .

كذا ! وقع فيه «الركعتين» . . مكان «الركنين» ، ولعله خطأ مطبعي . ثم إنني لم أر الحديث في النسخة المصورة من مخطوطة دار الكتب المصرية . والله أعلم .

الرابع : سبق عن الحاكم أن مسلماً لم يحتج بسعيد بن زيد ـ وهو الموافق لعدم ذكر الحافظ القيسراني إياه في كتابه «رجال الصحيحين» ـ ، وهذا خلاف ما في «التهذيب» وفروعه كـ «التقريب» . وقد أزال الإشكال الحافظ في قوله المتقدم : «أخرج له مسلم متابعة» فخذها فائدة عزيزة من هذا الحافظ جزاه الله خيراً .

الخامس : تقدم في أول هذا التخريج عن الحافظ أن : «يحيى بن عمارة أخرج له أحمد والترمذي والنسائي حديثاً غير هذا» .

فأقول : هو من رواية الأعمش عن يحيى ، لكن إطلاق العزو للنسائي يوهم أنه عنده في «السنن الصغرى» ، وليس كذلك ؛ وإنما في «الكبرى» له في «التفسير» ـ كما في «تحفة المزي» ـ (٤/٤٥٦) ، وفي «التفسير» أخرجه الترمذي أيضاً من «سننه» (٨/٣٦١/٣٢٣٠) ، وهو في «مسند أحمد» (١/٢٢٧ ـ ٢٢٨) ، وأخرجه الطبري في «التفسير» (٢٣/٧٩) ، والبيهقي في «السنن» (٩/١٨٨) وفي «الدلائل» (٢/٣٤٥) ، وقال الترمذي :

«حديث حسن» . زاد في بعض النسخ : «صحيح» !

قلت : وهذا التصحيح أبعد ما يكون عن الصواب ؛ لما عرفت من حال يحيى ابن عمارة من الجهالة . على أن تحسينه ليس للإسناد ، وإنما للمتن ، ولا أعلم له شاهداً بهذا التمام ، والقصة في «صحيح مسلم» (١/٤١) وغيره من حديث أبي هريرة مختصراً جدّاً ؛ فهو شاهد قاصر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

السادس : قال السيوطي في «الدر المنثور» (٤/١٣٠) :

«وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم ـ وصححه ـ والبيهقي في «الشعب» من طرق عن ابن عباس في قوله : ﴿فلنحيينَّه حياة طيبة﴾ ، قال : القنوع ، قال : وكان رسول الله ﷺ يدعو . . .» فذكر حديث الترجمة .

قلت : والتنبيه هنا يشمل أمرين :

الأول : قوله «من طرق . . .» ؛ يوهم خلاف الواقع الذي حررناه فيما سلف ؛ فإنه لا طريق له إلا من رواية عطاء بن السائب .

والآخر : أن ابن جرير لم يرو حديث الترجمة ؛ عند الآية المذكورة : ﴿فلنحيينه حياة طيبة﴾ !

٦٠٤٣ ـ (إذا تَطَيَّبَت المرأةُ لغيرِ زوجِها ؛ فإنما هو نارٌ في شَنَار) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٦٦/٢/٧٥٣٩) : حدثنا محمد بن أبان : ثنا عبدالقدوس بن محمد : حدثتني أمي حبيبة بنت منصور : حدثتني أم سليمة بنت شعيب بن الحبحاب عن أبيها عن أنس بن مالك : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

«لا يروى عن شعيب إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف مجهول ؛ حبيبة وأم سليمة لم أجد لهما ذكراً في شيء من كتب الرواة ، ولا ذكرهما الذهبي في (فصل النساء المجهولات) من آخر «الميزان» ، ولذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٥٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه امرأتان لم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات» .

وقد وجدت للحديث شاهداً ، ولكنه موقوف ، وإسناده واهٍ ، يرويه نعيم بن

حماد : ثنا بقية بن الوليد عن يزيدَ بنِ عبدالله الجهني عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

دخلت على عائشة رضي الله عنها ورجل معها[1] ، فقال الرجل : يا أم المؤمنين ! حدثينا عن الزلزلة؟ فأعرضت عنه بوجهها . قال أنس : فقلت لها : حدثينا يا أم المؤمنين عن الزلزلة؟ فقالت : يا أنس ! إن حدثتك عنها عشت حزيناً ، وبعثت وذلك الحزن في قلبك . فقلت : يا أماه ! حدثينا؟ فقالت :

إن المرأة إذا خلعت ثيابها في غير بيت زوجها ، هتكت ما بينها وبين الله عز وجل من حجاب .

وإن تطيبت لغير زوجها كان عليها ناراً وشناراً .

فإذا استحلوا الزنا ، وشربوا الخمور بعد هذا ، وضربوا المعازف ؛ غار الله في سمائه ، فقال للأرض : تزلزلي بهم ، فإن تابوا ونزعوا ، وإلا ؛ هَدَمَها عليهم .

فقال أنس : عقوبةً لهم؟ قالت : رحمة وبركة وموعظة للمؤمنين ، ونكالاً وسخطة وعذاباً للكافرين .

قال أنس : فما سمعت بعد رسول الله ﷺ حديثاً أنا أشد به فرحاً مني بهذا الحديث ، بل أعيش فرحاً ، وأبعث حين أبعث وذلك الفرح في قلبي ـ أو قال : في نفسي ـ . أخرجه الحاكم (٥١٦/٤) وقال :

«صحيح على شرط مسلم» ! وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : بل أحسبه موضوعاً على أنس ، ونعيم منكر الحديث إلى الغاية ، مع أن البخاري روى عنه» .

---

(١) كذا ، وفي رواية ابن أبي الدنيا الآتية : «معه» . . ولعلها الصواب .

قلت : هذا الإطلاق يوهم أن البخاري روى له محتجاً به ، وليس كذلك ؛ فإنه إنما روى له مقروناً بغيره ؛ كما قال الذهبي في «الميزان» ، والحافظ في «التهذيب» ، وغيرهما ممن تقدم أو تأخر ، مع قلة ما روى عنه ، فقد قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص٤٤٧) :

«لقيه البخاري ، ولكنه لم يخرج عنه في «الصحيح» سوى موضع أو موضعين ، وعلق له أشياء أخر ، وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً . . .» .

ثم حكى اختلاف العلماء فيه : ما بين موثِّق ، ومضعِّف ، وناسبٍ له إلى الوضع ، وبسط أقوالهم في «التهذيب» ، ويتلخص منها ما قاله في «التقريب» :

«صدوق يخطئ كثيراً» .

قلت : ولذلك فإن الشيخ التويجري لم يصب في تعقبه ـ في كتابه «الصارم المشهور» (ص٣٣) ـ الحافظَ الذهبيَّ ـ بعد أن نقل عنه ما تقدم ـ :

«قلت : وهذا تحامل من الذهبي على نعيم بن حماد ، ولم يكن بهذه المثابة ، وإنما أنكر عليه بعض أحاديثه لا كلَّها . . .» .

قلت : أوَ لا يكفي هذا في تضعيف ما تفرد به من الحديث؟! ثم قال :

«وروى عنه البخاري في «صحيحه» ومسلم في مقدمة (صحيحه)» .

قلت : قد عرفت قلة ما روى عنه البخاري ، وأنه لم يحتج به . وكذلك يقال في رواية مسلم له في «المقدمة» ؛ فإنه :

أولاً : لم يرو له فيها حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، وإنما في تجريح عمرو بن عبيد المعتزلي ، فقد روى فيها (١٧/١) من طريقين عنه بسنده عن يونس بن عبيد قال :

«كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث» .

وثانياً : أنه روى له هذا في الشواهد ؛ فقد أتبعه بالرواية بسندين آخرين عن غير يونس تكذيبَ عمرو بن عبيد .

فإذن ؛ لا قيمة لرواية الشيخين لنعيم بن حماد ، وبخاصة بعد ثبوت جرح جمع له لسوء حفظه ، وكثرة وهمه ، وكذلك لا قيمة لتوثيق من وثقه ، الذي جنح إليه التويجري معرضاً عن قاعدة علماء الحديث : «الجرح مقدم على التعديل» ، ولا غرابة في ذلك ؛ فإنه حديث عهد بهذا العلم الشريف ؛ كما يدل عليه كتابُه هذا ، وكثرةُ الأحاديث الضعيفة التي فيه ساكتاً عنها ، ومغرراً قرّاء كتابه بها ، ظنّاً منهم أنه لا يسكت عن الضعيف !

وإن مما يؤكد ما ذكرته أمرين اثنين :

الأول : أنه وقف عند جوابه عن إعلال الذهبي الحديث بنعيم بن حماد ، فرد عليه بما عرفت وهاءه ، ثم أتبعه بقوله :

«وأيضاً ؛ فلم ينفرد نعيم بهذا الحديث ، بل قد تابعه عليه محمد بن ناصح ، رواه عن بقية بن الوليد بنحوه . رواه ابن أبي الدنيا ، فبرئ نعيم من عهدته . والله أعلم» .

وأقول : كلا ؛ لأن التبرئة لا تَحَقَّقُ إلا إذا ثبتت عدالة محمد بن ناصح هذا ؛ لاحتمال أن يكون مجهولاً ، أو يسرق الحديث أو غير ذلك من العلل القادحة ، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/٣٢٤) برواية محمد بن الليث (الأصل : أبي الليث) الجوهري وابن أبي الدنيا ، قال : «وغيرهما» ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والأمـر الآخـر : أننا لو سلمنا جدلاً بالتبرئة المذكورة ؛ فإنه يرد على الشيخ مؤاخذتان هامتان :

الأولى : أن في الإسنادين علتين فوق نعيم بن حماد :

١ ـ بقية بن الوليد : فإنه مدلس وقد عنعنه من طريق نعيم كما رأيت ، ومن طريق محمد بن ناصح كما سترى . ومن المعروف في علم المصطلح أن العنعنة من المدلس علة تقدح في ثبوت الحديث ، وبخاصة إذا كان من مثل بقية الذي قال فيه أبو مسهر :

«أحاديث بقية ليست نقية ؛ فكن منها على تقية» .

٢ ـ يزيد بن عبدالله الجهني : الظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين ، فإنه لا يعرف إلا بروايته عنه ، ولم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال القديمة الأصول ؛ مثل : «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» وغيرهما ، وإنما ذكره الذهبي في «الميزان» ، وساق له برواية بقية عنه عن هاشم الأوقص عن ابن عمر مرفوعاً :

«من اشترى ثوباً بعشرة دراهم ، وفي ثمنه درهم حرام . . .» الحديث ، وقد سبق تخريجه برقم (٨٤٤) ، وذكرت هناك أن بقية اضطرب في إسناده ؛ فراجعه .

والمقصود : أن الذهبي لم يذكر في ترجمة الجهني هذا غير هذا الحديث ، وقال فيه : «لا يصح» . ووافقه العسقلاني .

قلت : فهو مجهول العين ؛ فلا أدري أعلم الشيخ التويجري بهاتين العلتين أم تجاهلهما؟! وسواء كان هذا أو ذاك : أفيجوز لمثله أن يتطاول على الحافظ الذهبي وأن ينسبه إلى التحامل ! وهو من هو في هذا العلم ونقد الرواة والمتون؟!

ومما سبق تعلم أن تصحيح الحاكم لهذا الإسناد على شرط مسلم هو من أفحش أخطائه الكثيرة في «مستدركه» !

والمؤاخذة الأخرى : أنه دلس على القراء : فأوهمهم بالمتابعة التي ادعاها أنها متابعة تامة مطابقة لسياق نعيم بن حماد إسناداً ومتناً ، وليس كذلك ، وبيانه من وجهين :

الأول : أن ابن أبي الدنيا قال : حدثنا محمد بن ناصح : حدثنا بقية بن الوليد عن يزيد بن عبدالله الجهني : حدثني **أبو العلاء** عن أنس بن مالك : أنه دخل على عائشة رضي الله عنها ورجل معه ، فقال لها الرجل : يا أم المؤمنين ! حدثينا عن الزلزلة؟ فقالت :

إذا استباحوا الزنا . . . إلخ .

هكذا ساقه ابن القيم رحمه الله في كتابه «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان» (ص٢٦٤ ـ طبعة الحلبي) ، ومنه نقل الشيخ التويجري ـ فيما أظن ـ ، ومن عادته أن لا يعزو إلى المصدر الذي نقل عنه ، وهذا من سيئات مؤلفاته ، وبخاصة إذا كان المصدر مما لم يطبع بعد ؛ ككتاب ابن أبي الدنيا هذا ، وأظنه «ذم الملاهي» له ، وقد كنت استنسخته من نسخة مخطوطة الظاهرية ، ثم تبين أن فيها خرماً في منتصفها ، فأهملته ، ثم لا أدري أين بقيت المنسوخة .

والمقصود أن محمد بن ناصح زاد في الإسناد : (أبو العلاء) بين الجهني وأنس . فمن أبو العلاء هذا؟ لا أدري ، ولا الشيخ نفسه يدري ! وقد ذكر الذهبي في «المقتنى في سرد الكنى» (١/٤٠٥ ـ ٤٠٩) فيمن يكنى بأبي العلاء ـ جمعاً كثيراً من الرواة ، ثلاثة منهم رووا عن أنس :

١ ـ **يزيد بن درهم** : عن أنس .

٢ ـ **صَبيح الهذلي** : رأى أنساً ، لين .

٣ ـ **موسى القتبي** : سمع أنساً .

١ ـ أما يزيد بن درهم : فهو مختلف فيه ؛ فوثقه الفلاس ، وقال ابن معين : «ليس بشيء» . انظر «الميزان» و«اللسان» .

٢ ـ وأما صَبيح الهذلي : فله ترجمة في «التاريخ الكبير» (٣٢٥/٢/٢) ـ وهو عمدة الذهبي في قوله : «رأى أنساً» ، وتمامه عنده : « . . . ينبذ له في جرة» ـ ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٨٥/٤) :

«يروي عن أنس بن مالك ، وعنه حماد بن سلمة وعبدالعزيز بن المختار» .

٣ ـ وأما موسى القُتَبي : فذكره البخاري وابن أبي حاتم برواية حماد بن سلمة عنه ، ولا أستبعد أن يكون الذي قبله ، ويكون «صبيح» لقباً له . ولعل عدم ذكر ابن حبان له بترجمة مفردة يشعر بذلك . والله أعلم .

وجملة القول : أن أبا العلاء في سند ابن أبي الدنيا لا يعرف من هو من بين هؤلاء الثلاثة . فإن كان أحدهم ؛ فليس فيهم من تطمئن النفس للثقة بعدالته وحفظه .

هذا هو **الوجه الأول** مما يؤاخذ عليه الشيخ .

والوجه الآخر : ـ وهو الأهم ـ : أنه ليس في رواية ابن أبي الدنيا الفقرتان الأوليان المتعلقتان بالمرأة تخلع ثيابها وتَطَيَّبُ لغير زوجها ـ وهما موضع الشاهد في بحث الشيخ ـ ، فلو أن سند الرواية كان صحيحاً ؛ لم يجز للشيخ ولا لغيره ـ هدانا الله وإياه ـ أن يوهم القراء ما تقدمت الإشارة إليه ، كما هو ظاهر . والله المستعان .

لكن مما يجب التنبيه عليه ، أن الشطر الأول من حديث عائشة المتعلق بالمرأة تخلع ثيابها قد صح من طريق أخرى عنها ، ومن حديث أم الدرداء أيضاً ،

وهما مخرجان في كتابي «آداب الزفاف في السنة المطهرة» (ص١٤٠ - ١٤١/ الطبعة الجديدة - عمان) ، فاقتضى التنبيه ، وأن سوق حديث عائشة من رواية نعيم ابن حماد ؛ إنما كان من أجل أن فيه الفقرة الثانية الشاهدة لحديث الترجمة . . فاستلزم ذلك تحقيق الكلام فيه ، وبيان أنه لا يصلح شاهداً ؛ لوقفه ووهائه . والله ولي التوفيق .

ثم إن الذي في نسخة «الأوسط» المصورة : «أم سليمة» ، وفي نسخة «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» المصورة من مكتبة الحرم المكي : «أمي سليمة» ، ولما لم نجد لها ترجمة ؛ لم نتمكن من معرفة الراجح منهما . والله أعلم .

ومن الغريب أن الشيخ التويجري حين يحاول تقوية حديث عائشة بدفاعه عن نعيم بن حماد لا يَشْعُرُ أنه يقيم الحجة به على نفسه لقول أنس عنها : «فأعرضت بوجهها عنه» ؛ لأن الإعراض بالوجه في مثل هذه الحالة لا يتبادر لذهن العربي إلا أن الوجه مكشوف ! ولكني لا أستبعد على الشيخ أن يسلط عليه معول التأويل حتى يخرجه عن دلالته الظاهرة ؛ كما فعل في غيره من النصوص الصريحة الدلالة على خلاف رأيه !

٦٠٤٤ - (كأنّي بقوم يأتون مِنْ بعدي يَرْفعونَ أَيْدِيَهم في الصلاة كأنها أذنابُ خَيْلٍ شُمْسٍ) .

باطل بهذا اللفظ . جاء هكذا في «مسند الربيع بن حبيب» الذي سماه الإباضية بـ«الجامع الصحيح» ! وهو مشحون بالأحاديث المنكرة والباطلة ، التي تفرد بها هذا «المسند» دون العشرات ، بل المئات ، بل الألوف من كتب السنة المطبوعة منها والمخطوطة ، والمشهور مؤلفوها بالعدالة والثقة والحفظ بخلاف الربيع هذا ! فإنه لا يعرف مطلقاً إلا في بعض كتب الإباضية المتأخرة التي بينها وبين الربيع قرون !

ومع ذلك فليس فيها ترجمة عنه وافية نقلاً عمن كانوا معاصرين له أو قريباً من عصره من الحفاظ المشهورين !

فهذا عالم الإباضية في القرن الرابع عشر عبدالله بن حميد السالمي (ت ١٣٣٢) لما شرح هذا «المسند» وقدم له مقدمة في سبع صفحات ؛ ترجم في بعضها للربيع ، وبالغ في الثناء عليه ما شاء له تعصبه لمذهبه ؛ دون أن ينقل حرفاً واحداً في توثيقه والشهادة له بالحفظ ؛ ولو عن أحد الإباضيين المتقدمين ! لا شيء من ذلك البتة .

ولذلك لم يرد له ذكر في شيء من كتب الرجال المعروفة لدينا ، ولا لكتابه هذا «المسند» ذكرٌ في شيء من كتب الحديث والتخاريج التي تعزو إلى كتب قديمة لا يزال الكثير منها في عالم المخطوطات ، أو عالَم الغيب ! وكذلك لم يذكر هذا «المسند» في كتب المسانيد التي ذكرها الشيخ الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ـ وهي أكثر من مئة ـ .

ثم إننا لو فرضنا أن الربيع هذا ثقة حافظ ـ كما يريد الإباضيون أن يقولوا ! ـ ؛ فلا يصح الاعتماد عليه ! إلا بشرطين اثنين :

الأول : أن يكون لكتابه إسناد معروف صحيح إليه ، ثم تلقته الأمة بالقَبول ، ولا شيء من ذلك عندهم ؛ بله عندنا ! فإن الشيخ السالمي ـ في «شرحه» المشار إليه آنفاً ـ لم يتعرض لذلك بشيء من الذكر ، ولو كان موجوداً لديهم ؛ لسارعوا لإظهاره ، والمبالغة في تبجيله ؛ توثيقاً لـ«مسند الربيع» الذي هو عندهم بمنزلة «البخاري» عندنا !

وشتان ما بينهما ، فإنَّ «صحيح البخاري» صحيح النسبة إليه حتى عند الفرق التي لا تعتمد عليه ـ كالشيعة وغيرهم ـ ! .

ومن الغريب أن الشيخ السالمي ذكر في مقدمة «المسند» (ص٤) أن مرتب «المسند» يوسف بن إبراهيم الوارجلاني ضم إليه روايات محبوب بن الرحيل عن الربيع ، وروايات الإمام أفلح بن عبدالوهاب الرستمي عن أبي غانم بشر بن غانم الخراساني ، ومراسيل جابر بن زيد ، وجعل الجميع في الجزء الرابع من الكتاب .

قلت : ويبدو جلياً لكل متأمل أن الشيخ نفسه لا يعلم الراوي لـ«المسند» عن الربيع ، وإلا ؛ لذكره كما ذكر الراوي محبوباً للضَّميمة عنه ؛ وهي تشمل الجزء الثالث والرابع منه . ومحبوب هذا مجهول عندنا ، بل وعندهم فيما أظن !

وإذا كان كذلك ؛ أفلا يحق لنا أن نتساءل : أفلا يجوز أن يكون الراوي لـ«المسند» في جزئه الأول والثاني منه . راوياً كمحبوب هذا ؛ مجهولاً ، أو أسوأ؟! فكيف يصح الاعتماد عليه بل أن يقال : «هو أصح كتاب من بعد القرآن» - كما قال الشيخ المذكور في أول صفحة من مقدمته المذكورة -؟! تالله ! إن هذا لهو التعصب الأعمى ؛ مهما كان شأن قائله فضلاً وعلماً !

فلا تغترَّ - أيها القارئ الكريم ! - بالمقدمة المذكورة ؛ فكلها مغالطات ودعاوى فارغة ، لا قيمة لها من الوجهة العلمية ، ولا لمقدمة الأستاذ عزالدين التنوخي رحمه الله وعفا عنه لشرح الشيخ السالمي لـ«المسند» ؛ لأنها مستمدة من كلام الشيخ ، فهو إعادة له وصياغة جديدة من عنده ؛ يذكرني مع الأسف بالمثل المعروف : «أسمع جعجعة ولا أرى طحناً» !

بل يجوز عندي أن يكون الراوي لهذا «المسند» أسوأ من راوٍ مجهول ؛ فقد روى عنه رجل كذاب ، وهذا مما حفظه لنا الإمام أحمد في كتابه «العلل» فقال (٢٥٤/١) :

«سمعت هشيماً يقول : ادعوا الله لأخينا عباد بن العوام ؛ سمعته يقول :

كان يقدم علينا من البصرة رجل يقال له : **الهيثم بن عبد الغفار الطائي** : يحدثنا عن همام عن قتادة وأبيه (الأصل : رأيه) ، وعن رجل يقال له : الربيع بن حبيب عن ضمام عن جابر بن زيد ، وعن رجاء بن أبي سلمة أحاديثَ ، وعن سعيد بن عبدالعزيز ، وكنا معجبين به ، فحدثنا بشيء أنكرته وارتبت به . ثم لقيته بعدُ ، فقال لي : ذاك الحديث اترُكْه أو دَعْهُ . فقدمت على عبدالرحمن بن مهدي ، فعرضت عليه بعض حديثه ؛ فقال :

«هذا رجل كذاب ، أو قال : غير ثقة» . قال أحمد :

ولقيت الأقرع بمكة ، فذكرت له بعض هذه الأحاديث ، فقال : هذا حديث البري عن قتادة ـ يعني : أحاديث همام ـ ؛ قلبها . قال : فخرقت حديثه ، وتركناه بعد» .

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٨/٤) عن عبدالله بن أحمد عن أبيه . وابن عدي في «الكامل» (٣٥٦٣/٧) مختصراً .

وله ترجمة في «لسان الميزان» بفوائد زائدة ، من ذلك أن الهيثم هذا كان أعلم الناس بقول جابر بن زيد .

قلت : وضمام هذا ـ هو : ابن السائب ـ له في «مسند الربيع» من روايته عنه مباشرة ثلاثة أحاديث (رقم ١١٢ و٥٢٠ و ٦٨٨) ، قال في الأول منها : بلغني عن ابن عباس . . . فذكر حديثاً منكراً . وقال في الآخرين : عن جابر بن زيد عن ابن عباس . . . فذكر حديثين ؛ الآخر منهما منكر . ولعله ييسر لي أن أفردهما بالذكر .

وربيع بن حبيب هذا المذكور في «العلل» هو الإباضي هذا صاحب «المسند» ويقال فيه : الأزدي الفراهيدي ؛ فهو غير الربيع بن حبيب الحنفي أبو سلمة البصري المترجم في «التهذيب» تمييزاً بينه وبين آخر يكنى بأبي هشام الكوفي الأحول .

والمقصود : أن الهيثم هذا تبين أنه ممن روى عن الربيع بن حبيب ؛ فمن المحتمل أن يكون هو الراوي عنه «مسنده» هذا في جزئيه الأولين ، فإن لم يكن هو ؛ فيرد الاحتمال الآخر . . وهو : أن يكون مجهولاً كمحبوب الذي روى عنه الجزءين الآخرين !

والخلاصة : أن الشرط الأول ليصح الاعتماد على «مسند الربيع» لم يتحقق .

وأما الشرط الآخر : فهو أن يكون شيوخ المؤلف ومن فوقه من الرواة معروفين بالعدالة والرواية والثقة والحفظ ، وهذا مفقود في شيوخه وغيرهم ، وتفصيل القول في ذلك لا يتسع المجال له هنا ؛ فحسبنا على ذلك بعض الأمثلة :

أولاً : شيخه مسلم بن أبي كريمة التميمي أبو عبيدة : ذكره الذهبي في «الميزان» وفي «المغني في الضعفاء» وقال :

«مجهول» . وسبقه إلى ذلك ابن أبي حاتم ، فقال (٤/١٩٣) :

«سمعت أبي يقول : مجهول» . وذكره ابن حبان في «التابعين» من كتابه «الثقات» (٥/٤٠١) في آخرين معه ، وقال :

«رووا عن علي بن أبي طالب . إلا أني لست أعتمد عليهم ، ولا يعجبني الاحتجاج بهم لما كانوا فيه من المذهب الرديء» .

قلت : وفسر الذهبي ثم العسقلاني «مذهبه الرديء» بالتشيع ! ويبدو لي أنه يعني : الخروج على علي رضي الله عنه ، فإنه تميمي ـ كما رأيت ـ ؛ فهو يلتقي في هذه النسبة مع عبدالله بن إباض التميمي الإباضي ، قال الحافظ في «اللسان» :

«رأس الإباضية من الخوارج ، وهم فرقة كبيرة ، وكان هو ـ فيما قيل ـ رجع عن بدعته ؛ فتبرأ أصحابه منه ، واستمرت نسبتهم إليه» .

تلك هي حال أبي عبيدة هذا ، وقد تجاهلها الإباضيون ؛ فلم يعرجوا على ما نقلناه عن أئمتنا ، ولو بجواب هزيل ! بل بالغوا في الثناء عليه جزافاً من أنفسهم ؛ كما فعل الشيخ السالمي في مقدمة «شرحه» ، وقلده ـ مع الأسف ! ـ الأستاذ التنوخي في تقدمته للشرح ـ وغيره ـ ؛ بل تبجح فقال (ص : ر) :

«وقَلَّ من المشتغلين بالحديث في ديارنا الشامية وفي مصر والعراق وغيرها من له معرفة برجال هذا «المسند» ، ولذا يحسن بنا أن نعرفهم ولو بإيجاز . . .» .

ثم ذكر سنة ولادته ووفاته (٩٥ ـ ١٥٨) ، وأن من شيوخه جابر بن عبدالله الأنصاري الصحابي الجليل !

فأقول : وهذا ـ والله ! ـ منتهى الجهل ، والتكلم بغير علم . . فإن جابراً رضي الله عنه مات قبل الثمانين ـ باتفاق العلماء ـ ، فكيف يدركه ويسمع منه من ولد سنة (٩٥) ـ أي : بعد موته بنحو (١٥) سنة ـ؟!

أضف إلى ذلك : أنه لم يعتد بما تقدم عن علمائنا من أهل السنة ، وهو ـ فيما أعلم ـ منهم ومن تلامذة الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله ، فهل انحرف عنه من بعده وصار إباضياً أكثر من الإباضيين أنفسهم؟! حتى رأيت بعض هؤلاء يحتج بكلامه على أهل السنة !

فاللهم ! غفراً ، وأعوذ بالله من فساد هذا الزمان وأهله ، لقد بلغت به الجرأة وعدم المبالاة بما يخرج من فيه إلى الكذب المكشوف ؛ كقوله (ص : هـ) :

«ورجال هذه السلسلة الربيعية من أوثق الرجال وأحفظهم وأصدقهم ؛ لم يشب أحاديثها شائبة إنكار ، ولا إرسال ، ولا انقطاع ، ولا إعضال» !

وهذا مخالف لواقع «مسند الربيع» هذا تماماً . وشرح ذلك يحتاج إلى تأليف كتاب ، وحسبنا الآن بعض الأمثلة الدالة على غيره .

فهذا هو الشيخ الأول المجهول ، فأين الثقة وأين الحفظ؟!

وإنك لتزداد عجباً ـ أيها القارئ الكريم ! ـ إذا علمت أن الجزء الأول والثاني من «مسند ربيعهم» كل أحاديثه ـ وعددها (٧٤٢) ـ عن هذا الشيخ المجهول !! وهو راوي هذا الحديث الباطل ؛ كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

ثانياً : أبو ربيعة زيد بن عوف العامري البصري : أخبرنا حماد بن سلمة . . .

قلت : فذكر له (٨٢٥/٢١٣) حديثاً أصله في «الصحيحين» ، لكن زاد عليهما فيه زيادة منكرة ! قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«تركوه» .

ثالثاً : قال (٨٤٤/٢٢٢) : وأخبرنا بشر المَريسي عن محمد بن يعلى قال : أخبرنا الحسن بن دينار عن خَصيب بن جحدر . . . إلخ . فذكر حديثاً موقوفاً على أبي هريرة ! وهو في «صحيح البخاري» مرفوع ، ثم إن في آخر الموقوف أثراً عن ابن عباس لا نعرف له أصلاً !

وبشر المريسي : هو المبتدع الجهمي الضال ، قال الذهبي وغيره :

«لا ينبغي أن يروى عنه ، ولا كرامة» .

وهو القائل بخلق القرآن ، والإباضية معه في هذه الضلالة !

وإنما سردت إسناده ليتبين القارئ قيمة روايات هذا «المسند» ؛ فإن شيخ المريسي محمد بن يعلى جهمي متروك الحديث . وروى الربيع عنه (٨٢٨/٢١٥) مباشرة؟!

والحسن بن دينار : كذبه أحمد ويحيى ، كما في «اللسان» .

وخَصيب بن جَحدر : كذبه شعبة والقطان وابن معين .

وأما سائر رجاله - ممن فوق شيوخه في أحاديث أخرى - ففيهم جمع من الضعفاء والمتروكين مثل : **مجالد بن سعيد** (٨٣٣/٢١٦) . **وأبان بن [أبي] عياش** (٨٣٤/٢١٧) : وهو متروك ، ومرة روى عنه مباشرة (٨٣٦/٢١٨) ، **وأبو بكر الهذلي** (٨٤٠/٢٢٠) : وهو متروك أيضاً ، ومثله **جويبر عن الضحاك** (٨٣٩/٢٢٠) ، ومرة قال (٨٢٩/٢١٥) : وأخبرنا جويبر عن الضحاك . . .

والكلبي (٨٤٦/٢٢٣) : وهو كذاب .

هذا قُلٌّ من جُلٍّ من حال مؤلف «مسند الربيع» وبعض شيوخه ورواته ، وحينئذٍ يتبين جلياً بطلان تسمية الإباضيين ومن اغتر بهم من المنتسبين إلى السنة له بـ «المسند الصحيح» ! وأبطلُ منه قول الشيخ السالمي الإباضي المتقدم :

«إنه أصح كتاب بعد القرآن» !

أقول : إذا عرفت ما تقدم ؛ فإنه ينتج منه حقيقة علمية هامة كتمها أو انطلى أمرها على الإباضية ، وهي تتلخص في أمرين :

أحدهما : أن الربيع بن حبيب هذا الذي نسب إليه هذا «المسند» لا يعرف من هو؟

والآخر : أنه لو فرض أنه معروف ثقة ؛ فإن «مسنده» هذا لا يعرف من رواه عنه ، وهذا في جزئيه الأول والثاني . وأما الجزء الثالث والرابع . فراويهما مجهول - كما تقدم - ، وسيأتي ذكر بعض أحاديثه الباطلة برقم (٦٣٠٢) .

وحينئذٍ تسقط الثقة به مطلقاً ؛ فلا غرابة أن لا نجد له ذكراً في كتب الحديث من المسانيد وغيرها ، وأن تقع فيه أحاديث كثيرة لا أصل لها !

ثم إن في إسناد هذا الحديث عنده جهالة أخرى : فإنه عنده (٢١٣/٥٨)

هكذا : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وأبو عبيدة هذا اسمه : مسلم بن أبي كريمة التميمي : قال أبو حاتم والذهبي - كما تقدم - :

«مجهول» .

ثم إن حديثه هذا باطل من وجوه :

الأول : أنه لا أصل له في شيء من كتب السنة ؛ لا عن ابن عباس ولا عن غيره من الأصحاب .

الثاني : أنه مخالف في لفظه للحديث الصحيح عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ ؛ قلنا : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، وأشار بيده إلى الجانبين ، فقال رسول الله ﷺ :

«علامَ تُومئون بأيديكم كأنها أذناب خيل شُمْسٍ؟! إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ، ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله» .

أخرجه مسلم وأبو عوانة وابن حبان في «صحاحهم» ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٩١٦ - ٩١٨) .

ووجه المخالفة واضح جداً : ففيه أن الرفع المستنكر إنما هو رفع الأيدي عند السلام في آخر التشهد ، وأنه وقع في عهده ﷺ فأنكره . وفي حديث الإباضية أنه سيقع بعده ﷺ ! وقد حملوه على رفع الأيدي عند الإحرام والركوع المتواتر فعله عن الصحابة والسلف رضي الله عنهم . فقد ترجم له مرتب «مسند الربيع بن حبيب» يوسف بن إبراهيم السدراني الوارجلاني (ت٥٧٠) فقال :

«ما جاء في منع الاقتداء بمن يرفع يديه في الصلاة» !

وعلى هذا مشى شارحه الشيخ عبدالله ابن حميد السالمي ؛ فقال في شرحه لحديثهم (٣١٧/١) :

«المشار إليهم في هذا الحديث هم قومنا (يعني : أهل السنة) ؛ فإنهم هم الذين اختصوا برفع أيديهم في الصلاة كأنها أذناب خيل شمس ، حتى نقل غير واحد منهم الإجماع على رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، ولم يتركه إلا النادر منهم (!) فقد نقل عن مالك أنه لا يستحب . وحكاه الباجي عن كثير من متقدميهم . ونقل عن الزيدية أنه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ولا عند غيرها . وقيل : لم يقل بتركه منهم إلا الهادي يحيى بن الحسين وجده القاسم بن إبراهيم . والحق : المنع . . لحديث الباب ؛ وحديث جابر بن سمرة : «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس ، اسكنوا في الصلاة» رواه مسلم . وروى الحاكم في «المدخل» من حديث أنس : «من رفع يديه في الصلاة ؛ فلا صلاة له» .

وقد روى قومنا أحاديث الرفع عن العدد الكثير من الصحابة ، فإن صح ذلك ـ ولا أراه يصح (!) ـ ؛ فمنسوخ بما ذكرنا (!) ، ويمكن أنه ﷺ رفع مرة واحدة ؛ كما قيل : أنه أراد أن يفضح المنافقين الذين علقوا الأصنام تحت آباطهم ، فإذا رفعوا ؛ أيديهم ؛ سقطت وانكشفت ، فيفتضحون بذلك فلا يفعلونه مرة أخرى ، وإن لم يرفعوا ؛ افتضحوا بالمخالفة (!) ، وعلى الحالين فهو زجر لهم . فرواه قومنا سنة مسلوكة ، رغبوا فيها ؛ بل أوجبها بعضهم ، وقد كشف لرسول الله ﷺ ما سيفعلونه بعده ؛ فأخبرنا به تحذيراً بقوله : (كأني بقوم يأتون بعدي يرفعون . . .)» !!

هذا كلامه بالحرف الواحد ! عامله الله بما يستحق !!

ولقد أكد لي حين وقفت عليه أن ثناء الأستاذ عز الدين التنوخي عليه ـ في

تقديمه لـ«شرح مسند الربيع بن حبيب» (ص : ك) ، وقوله فيه : «أن أبحاثه تدل على اعتدال في التحقيق ، وبُعْد عن التعصب» ، أن ذلك ـ إنما كان منه تزلفاً إليه ، ومداهنة . . ولا أقول مداراة ، اللهم ! إلا إن كان التنوخي لا علم عنده مطلقاً بالأحاديث وفقهها ؛ فإن شرح الشيخ السالمي لهذا الحديث وتعليقه عليه فقط يؤكد أنه من كبار أهل الأهواء المتعصبين لمذاهبهم ، والمتكلفين لرد أدلة الحق المخالفة لهم . وإليك البيان :

أولاً : قوله : «لم يتركه إلا النادر منهم» . . هذا من عندياته ؛ فإنه لم يذكر أحداً من أهل العلم ترك الرفع عند تكبيرة الإحرام ، بل هو مخالف للإجماع الذي حكاه هو عن أهل السنة ـ ومنهم الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/١٣٤) ـ ، ومن الظاهر أنه لا يعتد بإجماعهم ، ولا بما كان عليه جماهير الصحابة والسلف في الرفع كما سيأتي .

ثانياً : فقد نقل عن مالك أنه لا يستحب !

فأقول : هذا كالذي قبله ، والكلام في الرفع عند تكبيرة الإحرام ؛ فإنه خلاف ما في «المدونة» (١/٦٨) و«الموطأ» (١/٩٧) ، وخلاف ما نقله العلماء عنه كابن رشد في «البداية» : أن مذهبه الرفع عند تكبيرة الإحرام ، دون أي خلاف عنه ، بخلاف الرفع عند الركوع ، فعنه روايتان ، رجح الباجي في «المنتقى» (١/١٤٢) الرفع ، وهو الموافق لما في «الموطأ» .

ثالثاً : قوله : «وحكاه الباجي عن كثير من متقدميهم» !

قلت : نص كلام الباجي :

«وروي عن بعض المتقدمين المنع من ذلك» .

فأنت ترى أن الشيخ السالمي حرّف لفظة : (بعض) . . إلى : (كثير) ! فهل كان ذلك عن غير قصد؟ الجواب في المثالين الأولين ! ثم إن الباجي أشار إلى تمريض الرواية بذلك !

رابعاً : قوله : «ونقل عن الزيدية أنه لا يجوز . . .» .

قلت : فيه إيهام خبيث : أن الناقل هو الباجي ! وليس كذلك ؛ فهو من كلام السالمي نفسه ، فكان عليه أن يدفع الإيهام بمثل قوله : «ونقل بعضهم . . .» .

والناقل هو ابن المنذر والعبدري ؛ كما في «نيل الأوطار» للشوكاني (١٤٩/٢) ، ثم رده بقوله :

«وهو غلط على الزيدية ؛ فإن إمامهم زيد بن علي رحمه الله ذكر في كتابه المشهور بـ «المجموع» حديث الرفع[1] ، وقال باستحبابه أكابر أئمتهم المتقدمين والمتأخرين . . .» .

ولذلك انتقد الشوكاني رحمه الله مؤلف كتاب «حدائق الأزهار» الذي لم يذكر هذه السنة في (فصل سنن الصلاة) ؛ فقال في «السيل الجرار» (٢٢٦/١) :

«وكان ينبغي له أن يذكر في هذا الفصل المشتمل على ذكر سنن الصلاة : السنة العظمى والخصلة الكبرى التي هي أشهر من شمس النهار ، وهي العلم الذي في رأسه نار ؛ وذلك : سنة الرفع عند افتتاح الصلاة ؛ فإنها قد ثبتت من طريق خمسين من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة .

---

(١) «مسند الإمام زيد» (ص٩٠) . واعلم أن هذا «المسند» حاله عندنا كحال «مسند الربيع ابن حبيب» أو أسوأ ؛ فإنه من رواية عمرو بن خالد أبي خالد الواسطي عن الإمام زيد . والواسطي هذا اتفق أئمتنا على أنه كذاب وضاع ؛ فراجع ترجمته في «الميزان» وغيره .

ثم سنة الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه ، ثم سنة ضَمِّ اليد اليمنى على اليسرى ؛ فإن هذه سنن ثابتة بأحاديث متواترة . . .» إلخ .

خامساً : قال : «والحق : المنع . . لحديث الباب» .

قلت : قد عرفت أن الحديث منكر سنداً ، باطل متناً ، وإن مما يؤكد ذلك أن ابن عباس الذي نسبوا الحديث إليه قد صح عنه من طرق أنه كان يرفع يديه عند افتتاح الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع .

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/٦٩) ، وابن أبي شيبة أيضاً (١/٢٣٥) بسندٍ صحيح عنه .

ثم أخرجه عبدالرزاق بسند آخر صحيح عن طاوس قال :

رأيت عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله بن الزبير يرفعون أيديهم في الصلاة .

قلت : فلو كان الحديث صحيحاً عن ابن عباس ، وبالمعنى الذي حملوه عليه ؛ لم يخالفه ابن عباس ولا غيره من الأصحاب ـ كما هو ظاهر ـ .

سادساً : قال : «وحديث جابر بن سمرة : (ما لي أراكم . . .)» الحديث .

فأقول : هذه رواية مختصرة ، قد فسرتها رواية أخرى لمسلم وغيره ، وبينت أن الإنكار كان على رفع الأيدي عند السلام ـ كما تقدم ـ . وبهذا أجاب الشوكاني ، ولكنه قال عقبه :

«ورُدَّ هذا الجواب بأنه قصر للعام على السبب ، وهو مذهب مرجوح ـ كما تقرر في الأصول ـ . وهذا الرد متجه ؛ لولا أن الرفع قد ثبت من فعله ﷺ ثبوتاً متواتراً ـ كما تقدم ـ ، وأقل أحوال هذه السنة المتواترة أن تصلح لجعلها قرينة لقصر ذلك

العام على السبب ، أو لتخصيص ذلك العموم على تسليم عدم القصر . وربما نازع في هذا بعضهم فقال : قد تقرر عند بعض أهل الأصول : أنه إذا جُهل تاريخ العام والخاص أُطْرِحَا ! وهو لا يدري أن الصحابة قد أجمعت على هذه السنة بعد موته ﷺ ، وهم لا يجتمعون إلا على أمر فارقوا رسول الله ﷺ عليه . على أنه قد ثبت من حديث ابن عمر عند البيهقي أنه قال ـ بعد أن ذكر أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع وعند الاعتدال ـ :

فما زالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى .

وأيضاً : المتقرر في الأصول بأن العام والخاص إذا جُهل تاريخهما ؛ وجب البناء . وقد جعله بعض أئمة الأصول مجمَعاً عليه ؛ كما في «شرح الغاية» وغيره» . انتهى كلام الشوكاني رحمه الله .

ولقد كابر الزيلعي في «نصب الراية» (٣٩٣/١) والمعلق عليه ، فأبيا تفسير الرواية المختصرة بالرواية المفصلة ، وتجاهلا ما ذكره الزيلعي عن البخاري في رده على الحنفية ، وهو قوله :

«ولو كان كما ذهبوا إليه لكان الرفع في تكبيرات العيد أيضاً منهيّاً عنه ؛ لأنه لم يستثن رفعاً دون رفع ، بل أطلق» .

ورفع اليدين في تكبيرات العيدين هو قول أبي حنيفة وصاحبيه كما في «مختصر الطحاوي» (ص٣٧) ، و«الهداية» (٤٣/٢) ، وروي رفعهما في تكبيرات الجنازة أيضاً عن أبي حنيفة ، وتعجب منه ابن حزم في «المحلى» (١٢٨/٥) ؛ لأنه ـ كما قال ـ لم يأت قط عن النبي ﷺ ، ومنعه في سائر الصلوات ، وقد صح عن النبي ﷺ !!

وكابر المعلق أيضاً على «نصب الراية» (٢/٢٨٥) فقال عقبه :

«قلت : هذه النسبة منه أعجب» .

وأقول : لا عجب ؛ فإن قول أبي حنيفة هذا منقول في «حاشية ابن عابدين» وغيره ، وعليه عمل أئمة بلْخ الحنفيين ؛ خلافاً لحنفية اليوم !

سابعاً : قوله : «وروى الحاكم في «المدخل» : . . . من رفع يديه في الصلاة ؛ فلا صلاة له» .

قلت : هذا غاية الضلال . أن يحتج بهذا الحديث وهو موضوع باتفاق العلماء ! حتى الحنفية منهم ؛ كالزيلعي والقاري ، فقال في «موضوعاته» :

«هذا الحديث وضعه محمد بن عكاشة الكرماني قبَّحه الله» .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٩٦ - ٩٨) من حديث أنس وغيره ، وقال :

«وما أبله من وضع هذه الأحاديث الباطلة ليقاوم بها الأحاديث الصحيحة ! ففي «الصحيحين» من حديث ابن عمر : أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة ؛ رفع يديه . . .» الحديث .

وقول الشيخ الإباضي : «وروى الحاكم . . .» يوهم أنه رواه بإسناده إلى محمد ابن عكاشة ! وليس كذلك ؛ فإنه إنما ذكره تحت جماعة وضعوا الحديث في الوقت لحاجتهم إليه ، منهم ابن عكاشة هذا ! راجع «نصب الراية» (١/٤٠٤ - ٤٠٥) ، وإنما رواه ابن الجوزي بإسناده إليه ، وأقره السيوطي على وضعه في «اللآلي» (٢/١٩ و٤٧٠) وغيره . انظر الكلام عليه فيما تقدم برقم (٥٦٨) .

وإن احتجاج الإباضي بهذا الحديث الموضوع لهو من أكبر الأدلة على جهله

بهذا العلم أو تجاهله ، وهو هنا شر من الجهل ؛ لدخوله تحت قوله ﷺ : «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذبين» . رواه مسلم وابن حبان وغيرهما . والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثامناً : قال : «وقد روى قومنا أحاديث الرفع عن العدد الكثير من الصحابة ، فإن صح ذلك ـ ولا أراه يصح ـ ؛ فمنسوخ» .

قلت : هذا إعلان صريح منه أنه لا يقيم وزناً للأحاديث الصحيحة ! ولو كانت متواترة ، وعمل بها الصحابة ومن بعدهم ممن سلك سبيلهم ! وأن التصحيح والتضعيف عنده خاضع لهواه ! وأن من كان على شاكلته لا يفيد البحث معهم إلا بعد الاتفاق على الأصول والقواعد . وهيهات هيهات !

وقد وقفت حديثاً على رسالة لأحدهم في الرفع وضم اليدين في الصلاة ؛ ذهب فيها إلى تضعيف أحاديث الرفع والضم كلها ! وإن مما يُضحك الثكلى أنه صرح بأن حديث ابن عمر في الرفع المذكور آنفاً موضوع ! وأن علته الإمام الزهري !! وقد رددت عليه رداً موجزاً في مقدمة الطبعة الجديدة لكتابي «صفة الصلاة» .

وأما ادعاء النسخ فقد سبق الجواب عنه من كلام الشوكاني ، وفيه مَقْنَعٌ لكل منصف . وكيف يستقيم في لُبٍّ مسلم غير سكران بالهوى أن يتصور استمرار الصحابة على الرفع بعد النبي ﷺ وهو منسوخ؟! وقد صح عن الحسن البصري أنه قال :

كان أصحاب النبي ﷺ يرفعون أيديهم إذا ركعوا ، وإذا رفعوا رؤوسهم من الركوع . . . كأنما أيديهم مراوح .

وعن سعيد بن جبير : أنه سئل عن رفع اليدين في الصلاة؟ فقال : هو شيء يزين به الرجل صلاته ، كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم في الافتتاح ، وعند الركوع ، وإذا رفعوا رؤوسهم .

أخرجهما البيهقي (٢/٧٥) .

وقال محمد بن عمرو بن عطاء : سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي ﷺ - منهم أبو قتادة - ، قال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ . قالوا : فاعرض . قال :

كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة ؛ رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم كبر . . . الحديث بطوله ، وفيه الرفع عند الركوع والرفع منه ، وفي آخره :

قالوا : صدقت ؛ هكذا كان يصلي ﷺ .

أخرجه أبو داود وغيره بإسناد صحيح على شرط مسلم ، وصححه الترمذي وابن الجارود وابن حبان وغيرهم ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢/١٣/٣٠٥) ، و«صحيح أبي داود» (٧٢٠) .

وماذا عسى أن يقول القائل في رجل يتجرأ على تضعيف ما تواترت صحته عنه ﷺ ، ثم هو لا يخجل أن يقول : «ويمكن أنه ﷺ رفع لعذر مرة واحدة كما قيل . . .» إلى آخر هرائه وخرافته التي لا تعرف إلا من روايته ! ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾ .

٦٠٤٥ - (نِيَّةُ المؤمنِ خيرٌ من عَمَلِه ، وعملُ المنافقِ خيرٌ من نِيَّتِه ، وكلٌّ يَعْمَلُ على نيته ، فإذا عَمِلَ المؤمنُ عملاً ؛ نارَ في قلبه نُور) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٢٨/٥٩٤٢) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٥٥) من طريق حاتم بن عباد بن دينار الجرشي : ثنا يحيى ابن قيس الكندي : ثنا أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث أبي حازم وسهل ؛ لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو ضعيف ؛ من أجل حاتم بن عباد ، فإنه لا يعرف إلا في هذا الحديث ، ولم نجد له ذكراً في كتب الرجال ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في «مجمع الزوائد» (١/٦١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله موثقون ، إلا حاتم بن عباد بن دينار الجرشي ؛ لم أر من ذكر له ترجمة» .

وذكر نحوه في مكان آخر (١/١٠٩) .

ولذلك ضعفه الحافظ العراقي ؛ فقال في «تخريج الإحياء» (٤/٣٦٦) :

«أخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد ، ومن حديث النواس بن سمعان ، وكلاهما ضعيف» .

قلت : وحديث النواس مختصر ، وقد مضى تخريجه برقم (٢٧٨٩) .

وقول الهيثمي : « . . . ورجاله موثقون . . .» فيه إشارة إلى أن توثيق بعضهم ليِّن ، وهو يحيى بن قيس الكندي ؛ فإنه لم يوثقه أحد - فيما علمت - إلا ابن حبان (٧/٦٠٨) ، ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«مستور» .

لكن قد روى عنه أربعة من الثقات ؛ فهو صدوق - كما ذكرت في «تيسير الانتفاع» - . والله أعلم ؛ فالعلة من حاتم .

وقد توبع بمن لا تفيد متابعته . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٩/٢٣٧) من طريق **سمعان بن مسبّح الكسي** : حدثنا الربيع بن حسان الكسي : حدثنا يحيى

ابن عبدالغفار : حدثنا محمد بن سعيد : حدثنا سليمان النخعي عن أبي حازم . . . به ؛ دون قوله : «فإذا عمل المؤمن . . .» .

أورده في ترجمة سمعان هذا ، برواية ثلاثة عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والثلاثة الذين فوقه لم أعرفهم .

وأما سليمان النخعي : فهو ابن عمرو أبو داود النخعي الكذاب ، له ترجمة سيئة جدّاً في «الميزان» و«اللسان» .

وقد سئل ابن تيمية رحمه الله عن الجملة الأولى من الحديث؟

فأجاب : «هذا الكلام قاله غير واحد ، وبعضهم يذكره مرفوعاً ، وبيانه من وجوه . . .» .

ثم ذكرها ، وهي خمس ؛ فراجعها في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٤٣ ـ ٢٤٥) .

(تنبيه) : بعد كتابة هذا التخريج والتحقيق بزمن بعيد ، نزل إلى السوق «مجمع الزوائد» للهيثمي بتحقيق الأخ حسين سليم الداراني الدمشقي ، بجزءين له الأول والثاني ، فرأيته قد قال في تخريجه (١/٣٩٥) :

«ويشهد له حديث أنس عند القضاعي ، وحديث النواس بن سمعان فيه أيضاً ، وإسنادهما ضعيفان» .

قلت : فعجبت منه كيف اقتصر على هذا التضعيف المجمل ، وهو يرى في إسناد حديث النواس من هو متهم ـ كما نبه عليه أخونا الفاضل حمدي السلفي في تعليقه على «مسند القضاعي» (١/١١٩) ـ ، وفي إسناد حديث أنس متروك ، وقد بينت حالهما في المكان المشار إليه برقم (٢٧٨٩) . هذا أولاً .

وثانيـاً : حتى لو فرض أنهما صالحان للاستشهاد بهما ؛ فذلك في غير هذا الحديث ؛ لأنه أتم منهما لفظاً ، وأكمل معنى . فتكون شهادتهما قاصرة . ومثل هذا الاستشهاد القاصر كثيراً ما يقع في مثله الأخ الداراني وأمثاله من الأحداث في هذا العلم ، وقد نبهت أكثر من مرة على ذلك . والله تعالى ولي التوفيق .

٦٠٤٦ - (نِيَّةُ المؤمنِ خيرٌ من عَمَلِه ، وإن اللهَ عز وجل لَيُعْطي العبدَ على نيته ما لا يُعْطيه على عمله ، وذلك أن النيةَ لا رياءَ فيها ، والعملَ يُخَالِطُه الرِّياءُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/١٠٣ - الغرائب الملتقطة) من طريق شعيب بن إدريس عن علي بن أحمد عن أحمد بن عبدالله الهروي عـن أبي هريرة منصور بن يعقوب عن سعيد عن قتادة عن أبي بردة عن أبي موسى . . . رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحمد بن عبدالله الهروي ، فإني أظنه الجُوَيْبَارِيَّ الكذاب المشهور ؛ فإنه من أهل هراة ، ومن هذه الطبقة . قال ابن حبان في «الضعفاء» (١/١٤٢) :

«دَجَّال من الدجاجلة ، كذاب ، يروي عن ابن عُيَينة ووكيع وأبي ضمرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث ويضع عليهم ما لم يحدثوا . ولولا أن أحداث أصحاب الرأي بهذه الناحية خفي عليهم شأنه ؛ لم أذكره في هذا الكتاب لشهرته عند أصحاب الحديث قاطبة بالوضع» .

ومن دونه لم أعرفهما .

ومنصور بن يعقوب : ذكره ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٣٨٨) ولم يكنه ، وساق له حديثين بإسناد له آخر ، ثم قال :

«له غير ما ذكرت ، ويقع في حديثه أشياء غير محفوظة» .

قلت : ومما سبق تعلم تساهل الزَّبيدي في اقتصاره في تخريج الحديث في «شرح الإحياء» (١٠/١٥) على قوله : «سنده ضعيف» ، كما تساهل في قوله :

«له طرق بمجموعها يتقوى الحديث» .

وذلك لأن أكثرها شديدة الضعف ، أما هذا فقد عرفت أن فيه الهروي الجُويباريَّ الكذاب .

وحديث النَّوَّاس بن سَمعان المتقدم : فيه متهم بالوضع .

ومثله حديث أنس المتقدم هناك ؛ فيه ضعيف جدّاً ، وفي «اللآلي المنثورة» (٦٥) :

«أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» من جهة يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس . . . به ، وقال : هذا إسناد ضعيف . وقال ابن دحية : هذا الحديث لا يصح ؛ يوسف بن عطية : قال النسائي فيه : متروك الحديث» .

قلت : وخير طرقه طريق سهل الذي قبله ؛ ففيه حاتم بن عباد الذي لم يعرف ؛ فيبقى على ضعفه لعدم وجود شاهد معتبر له .

وقد ذكر الزبيدي أن ابن الجوزي حكم على الحديث بالوضع ، ولم أره في «موضوعاته» ولا في «اللآلي المصنوعة» للسيوطي . والله أعلم .

(تنبيه) : جاء حديث سهل بن سعد في «الفردوس» بتحقيق السعيد بن بسيوني زغلول برقم (٦٨٤٢) ، وحديث أبي موسى عقبه برقم (٦٨٤٣) . فقال المحقق في تعليقه عليه (٤/٢٨٦) :

«ولم أجده من حديث أبي موسى» !

كذا قال ! مع أنه قال في تعليقه على حديث سهل (٤/٢٨٥) :

«٦٨٤٢ ـ إسناد هذا الحديث في زهر الفردوس (١٢١/٤) قال : أخبرنا . . .» ؛ فذكر إسناده إلى شعيب بن إدريس بسنده المذكور أعلاه إلى أبي موسى . . . رفعه !

فتأمل هذه (اللَّخبطة) ما أعجبها ؛ فهو تحت حديث سهل ساق إسناد حديث أبي موسى ، وتحت حديث أبي موسى قال : «لم أجده» !!

ثم هو إلى ذلك لما ساق إسناده ؛ لم يتكلم عليه بشيء !

٦٠٤٧ ـ (إن للمرأةِ في حَمْلها إلى وَضْعِها ، إلى فِصالِها من الأجر كالمُتَشَحِّطِ في سبيلِ الله ، فإنْ هَلَكَتْ فيما بين ذلك ؛ فلها أَجْرُ الشَّهيدِ) .

ضعيف . أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق ١/٨٨) : حدثنا يعمر بن بشر : حدثنا ابن المبارك : حدثنا قيس بن الربيع عن أبي هاشم عن سعيد ابن جبير عن ابن عمر ـ قال : أراه ـ عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته قيس بن الربيع ، وقد تكلموا فيه كثيراً ، وكانت فيه غَفْلة ، وقد شك في رفعه بقوله : «أراه» ، وقد لخص الحافظ أقوالهم فيه ؛ فقال في «التقريب» :

«صدوق ، تغيَّر لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه ؛ فحدَّث به» .

وهذا خلاصة ما حققه فيه ابن حبان في «الضعفاء» (٢١٨/٢ ـ ٢١٩) .

وسائر رجاله ثقات ، وأبو هاشم هو الرُّمَّاني الواسطي .

(تنبيه) : يَعْمَر بن بشر هو الخراساني المروزي ، وقد أعلَّ الحديث به أيضاً المعلق على «المنتخب» ؛ فقال (٧٩٩/٣٤/٢) :

«ترجمته في «تعجيل المنفعة» ، لم يوثقه معتبر» !

قلت : يشير إلى تفرد ابن حبان بتوثيقه . وهو في ذلك جارٍ على الجادَّة في عدم الاعتداد بتوثيقه ؛ لما عُرف به من التساهل في ذلك ، ولكن هذا ليس على إطلاقه ـ كما كنت بينته في بعض تحقيقاتي ـ ، وسلفي في ذلك الحافظ الذهبي والعسقلاني وغيرهما ، وقد ذكر ابن حبان في ترجمته هذا من «ثقاته» (٩/٢٩١) :

«روى عنه عثمان بن أبي شيبة ، وأبو كُريب ، وعبدالله بن عبدالرحمن ، وأهل العراق» .

وهؤلاء كلهم من الحفاظ ، وعبدالله بن عبدالرحمن هو الدارمي مؤلف كتاب «السنن» المعروف بـ«المسند» ، وروى عنه أحمد بن سنان الواسطي ، وحجاج بن حمزة ـ كما في «الجرح والتعديل» ـ ، وأحمد بن حنبل ـ كما في «التعجيل» ـ ، فاتفاق هؤلاء الحفاظ على الرواية عنه دون تجريح له مما يجعل النفس تطمئن للثقة به ، والاعتداد بروايته ؛ فلا يعل الحديث بمثله .

ثم رأيت الحديث في «الحلية» (٤/٣٩٨) من طريق أخرى عن ابن المبارك . . . به . ومن طريق الطبراني بسنده عن إبراهيم بن إسحاق الصِّيني : ثنا قيس بن الربيع . . . به . وقال :

«غريب تفرد به قيس» .

وأعله الهيثمي (٤/٣٠٥) بالاختلاف في قيس ، وقال :

«وإسحاق بن إبراهيم الصِّيني لم أعرفه» .

وأقول : أظنه مما انقلب اسمه على بعض الرواة أو النساخ ؛ فهو إبراهيم بن إسحاق الصيني ؛ قال في «الميزان» :

«قال الدارقطني : متروك الحديث . قلت تفرد عن قيس بن الربيع . . .» .

ثم ذكر حديثه المتقدم برقم (٥٩٩٤) .

والحديث عزاه في «المطالب العالية» (٨٤/٢) لعبد بن حميد ساكتاً عنه ! وحسّن إسناده المعلق عليه ؛ فأخطأ ! واغتر به من نشر الحديث في مجلة «البنيان المرصوص» الغراء (العدد ٣٦ ـ ٣٧ ص٧٥) !

٦٠٤٨ ـ (لا يبقى أحدٌ يومَ عَرَفَةَ في قلبهِ مِثْقالُ ذَرَّةٍ من إيمانٍ إلا غُفِرَ له . فقال رجلٌ : أَلأَهْلِ مُعَرَّفٍ يا رسولَ الله ! أم للناسِ عامةً؟ فقال : بل للناسِ عامةً) .

موضوع . أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق١١٠/٢) : حدثني أبو الوليد القاسم بن الوليد الهَمْداني : ثنا الصَّباح بن موسى عن أبي داود السَّبيعي عن عبدالله بن عمر قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، ورجاله من أبي داود فمن دونه متكلم فيهم ، وآفته أبو داود السبيعي ؛ وهو الأعمى القاصُّ ، واسمه : نُفَيْعُ بن الحارث ، وهو متروك : قال ابن معين :

«يَضَعُ ، ليس بشيء» . وكذَّبه السَّاجي ، وقال الحاكم :

«روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٥٥/٣) :

«كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهُّماً» ، ثم تناقض فأورده في «الثقات» (٤٨٢/٥) ! قال الحافظ :

«وهو وهم منه بلا ريب ، وهو هو» .

والصباح بن موسى : أورده ابن أبي حاتم فقال (٢/١/٤٤٤) :

«روى عن أبي داود نُفَيْع وعمِّه مُطَرِّف بن عبدالله المديني . روى عنه إسحاق ابن موسى الخطمي الأنصاري ومحمد بن ربيعة» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«ليس بذاك القوي ، مَشَّاه بعضهم» ، وقال في «المغني» :

«ليس بالمتين» .

وأما أبو الوليد القاسم بن الوليد الهَمْداني : فهكذا وقع في الأصل المصور عن مخطوطة ، وكذلك في نسخة أخرى ، وكذا في المطبوعة (٢/٤٨/٨٤٠) ؛ وهي مصححة على مصورتين ـ كما نص على ذلك محققها ـ ، ولا أدري إذا كانتا غير الأوليين ، والمقصود أن أبا الوليد هذا لا يمكن أن يكون من شيوخ عبد بن حميد ؛ لأنه مات سنة (١٤١) ـ كما في ترجمته من «التهذيب» وغيره ـ ، وتوفي عبد بن حميد سنة (٢٤٩) ، فبين وفاتيهما أكثر من مائة سنة ؛ فهو خطأ يقيناً ، ولعله من بعض النساخ ، فأُلقي في النفس أنه ـ لعل الصواب ـ : (**الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني**) ؛ فقد ذكر في «التهذيب» أنه من شيوخ عبد بن حميد ـ مات سنة (١٨٣) ـ . ثم ترجح ذلك عندي حينما رأيت السيوطيَّ قال في تخريج الحديث في «الجامع الكبير» :

«رواه ابن أبي الدنيا في «فضل عشر ذي الحجة» ، وابن النجار عن ابن عمر ، وفيه الوليد بن قاسم بن الوليد ، قال ابن حبان : لا يحتج به» .

وليس له في «المنتخب» غير هذا الحديث .

ثم إن ابن حبان تناقض فيه ؛ فذكره في «الضعفاء» (٣/٨٠ ـ ٨١) ، ونصُّ كلامه فيه :

«كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ؛ فخرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد» .

وأورده في «الثقات» ، فقال (٩/٢٢٤) :

«كوفي ، يروي عن مجالد ، روى عنه عبد بن حميد وأهل العراق» .

ووثقه أحمد أيضاً . وقال ابن معين :

«ضعيف الحديث» . ولعل الصواب ما قاله ابن عدي :

«إذا روى عن ثقة ، وروى عنه ثقة ؛ فلا بأس به» . وفي «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

والحديث أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/٢٥٢) بلفظ :

«إذا كان عَشِيَّةَ عرفة لم يبقَ أحد في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان إلا غفر له . . .» الحديث . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه أبو داود الأعمى وهو ضعيف جدّاً» .

قلت : وليس هو في المجلد الثاني عشر المطبوع من «المعجم الكبير» ، فالظاهر أنه في المجلد الثالث عشر منه ، ولم يطبع بعد . والله أعلم .

وعزاه الحافظ في «المطالب العالية» (١/٣٤٩/١١٧٨) لعبد بن حميد ، وسكت عنه ! وكذلك فعل البوصيري ـ كما ذكر المعلق عليه ـ !

٦٠٤٩ ـ (إن اللهَ تبارك وتعالى لَعَنَ سِبْطاً من الجِنِّ ؛ فَمَسَخَهُم دَوابَّ في الأرض ، فهذه الكلابُ السُّودُ هي من الجِنِّ ، وهي تتَّقيه (!) القرى) .

ضعيف جداً . أخرجه عبد بن حميد (ق١٨٩/١) من طريق أبي هارون

العَبدي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

«لولا أن الكلاب أمة من الأمم ؛ لأمرت بقتلها ، فاقتلوا منها كل أسود بَهيم» .

قال : فقلت لأبي هريرة : ما بال أسودها من أحمرها؟ فقال أبو هريرة : قلت لرسول الله ﷺ كما قلت ؛ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو هارون العبدي اسمه عمارة بن جُوين ، قال الحافظ :

«متروك ، ومنهم من كذبه» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«تابعي لين بمرة ، كذبه حماد بن زيد» .

ومع ذلك فقد خُولف في متنه ؛ فقال البزار (٢/٧١/١٢٢٨ ـ كشف الأستار) : حدثنا سعيد بن بَحر القراطيسيُّ : ثنا إسحاق بن يوسف : ثنا الجريريُّ عن ثُمامة ابن حزَن عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال :

«اقتلوا الكلاب» .

فقال أهل المدينة : يا رسول الله ! إنها تنفعنا ؛ إنها تكون في غنمنا وزرعنا . قال :

«فاقتلوا منها البهيم ، والبهيم : الذي يقول الناس : إنه الجن» .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير القراطيسي ، وقد وثقه الخطيب في «التاريخ» (٩/٩٣) ، ولم يعرفه الهيثمي ؛ فقال في «مجمع الزوائد» (٤/٤٣) :

«رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح ؛ خلا سعيد بن بحر شيخ البزار ، ولم أجد من ترجمه» !

قلت : والجَريري هو : سعيد بن إياس وكان تغير ، وروى عنه إسحاق بن يوسف ـ وهو الأزرق ـ بعد التغير ـ كما قال ابن الكَيَّال في «الكواكب» (ص١٨٣ ـ ١٨٤) ـ ، لكن ذلك لا يضر إن شاء الله ؛ لأن تغيره كان قليلاً ؛ كما قال الذهبي في «الميزان» ، وكذلك قال في «الكاشف» :

«وهو حسن الحديث» .

ففيه أن قوله : «من الجن» إنما هو من كلام الناس . لكن هذه الجملة : «والبهيم الذي يقول الناس : إنه من الجن» : كأنه مدرج في الحديث ؛ ليس من كلامه ﷺ ، لكن قد جاء مرفوعاً من حديث ابن عباس بلفظ :

«لولا أن الكلاب أمة [من الأمم] ؛ لأمرت بقتل كل أسود بهيم ، فاقتلوا المعينة من الكلاب ؛ فإنها الملعونة من الجن» .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٤٤٢/٣٣٠/٤) : حدثنا أبو [عبدالرحمن :] عبدالله بن عبدالرحمن العلاف : حدثنا عبدالملك بن الخطاب بن عبيد الله بن أبي بكرة عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة عن ابن عباس .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٩٧٩/٣٤٩/١٢) وفي «الأوسط» (٢٨٧٥/١٥٩/١ ـ بترقيمي) ، قال : حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوي : نا عبدالله ابن الفضل أبو عبدالرحمن العلاف . . . به . وقال :

«لم يروه عن عمارة إلا عبدالملك ، تفرد به عبدالله بن الفضل» .

قلت : كذا وقع في «الأوسط» ، وهو نفسه ابن عبدالرحمن ؛ كما في إسناد أبي يعلى ، ووقع في «الكبير» : «محمد بن عبدالرحمن العلاف» . ولا أدري إذا كان محفوظاً؟ فإن الحافظ ذكر الوجهين الأولين في ترجمة عبدالملك ، وذكر فيها

أنه روى عنه أيضاً محمد بن عبدالعزيز الرَّمْلي ، وداود بن مصبح العسقلاني ، وهانئ بن المتوكل الإسكندراني ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٣٨٦) ، ثم قال الحافظ :

«قلت : وقال ابن القطان : حاله مجهولة» ، وقال في «التقريب» :

«مقبول» . وفي «الميزان» :

«مُقِلٌّ جداً ، غمزه ابن القطان» .

قلت : والعسقلاني الذي روى عنه ذكره ابن حبان في «الضعفاء» ، وأفاد أنه كثير المناكير .

والرملي صدوق يهم ـ كما في «التقريب» ـ .

وداود بن مصبح ـ كذا في «التهذيب» ـ ، وهو في «الثقات» (٨/٢٣٦) :

«داود بن مضحح : من أهل عسقلان . يروي عن أبي خالد الأحمر . حدثنا عنه محمد بن الحسن بن قتيبة . مات سنة (٢٣٢) . مستقيم الحديث» .

كذا وقع فيه : (مضحح) . . بالضاد المعجمة ، وفي «ترتيب الثقات» : (مصحح) . . بالصاد المهملة ، ولعله الصواب .

وعبدالله بن عبدالرحمن : أبو عبدالرحمن العلاف ، ذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات» (٨/٣٥٨) ، وقال :

«حدثنا عنه أحمد بن علي بن المثنى» .

أقول : ومن ترجمة هؤلاء الرواة عن عبدالملك بن الخطاب لم تطمئن النفس لتوثيق ابن حبان إياه ! فهو مجهول الحال ؛ كما قال ابن القطان ـ وتبعه الحافظ ـ ، وعليه فقول الهيثمي :

«رواه أبو يعلى والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وإسناده حسن» .

فما نراه حسناً ! والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيهان) :

الأول : قوله في آخر حديث الترجمة : «تتقيه القرى» . . هذا ما أمكنني قراءته في النسخة المصورة ، ولم يظهر لي المعنى ، وفي المصورة الأخرى : «نعصه» . . هكذا بالإهمال ، وفي المطبوعة : «شقية القرى» ! ومر عليها المعلق الفاضل !

والآخر : أن الشطر الأول من حديث أبي هريرة قد صح من حديث عبدالله ابن مغفل ؛ كما نراه محققاً في «غاية المرام» برقم (١٤٨) ، و«صحيح أبي داود» (٢٥٣٥) ، وفيهما تحقيق سماع الحسن البصري للحديث من عبدالله بن مغفل ؛ بما لا تجده في مكان آخر . والحمد لله .

هذا ؛ وقد صح قوله ﷺ : «الكلب الأسود ؛ شيطان» في حديث أبي ذر عند مسلم وأبي عوانة وغيرهما ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٦٩٩) .

٦٠٥٠ - (إن الله لا يَقْبلُ من الصَّقـور يومَ القيامـةِ صَرْفاً ولا عَدْلاً ، قلنا : يا رسولَ الله ! وما الصَّقُّورُ؟ قال : الذي يُدْخِلُ على أهلِه الرجالَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣٠٤/١/٤) ، والبزار (١٤٨٩/١٨٧/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٥٤/٢٩٤/١٩) ، والبيهقي في «الشعب» (٤١٢/٧ - ١٠٨١/٤١٣) من طريق موسى بن يعقوب الزَّمْعي عن أبي رُزين الباهلي عن مالك بني أخامر (وقال الطبراني : أخيمر) : أنه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل أبي رُزين هذا ، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٢٧/٤) :

«ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : أورده البخاري وابن أبي حاتم في (الكنى) برواية الزَّمْعي هذا ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول . وذكره الذهبي في «المقتنى في سرد الكنى» (٢٢٠٠/٢٣٧/١) بروايته عن أبي هريرة ، وعنه مسلم بن أبي مريم . . فأخشى أن يكون التبس عليه بأبي رزين الأسدي مسعود بن مالك ؛ فإنه الذي روى عن أبي هريرة وغيره من الصحابة . وترجمته في «التهذيب» . والله أعلم .

ثم روى البيهقي (١٠٨٠٠) من طريق **سعيد بن أبي هلال عن أمية - يعني : ابن هند - عن عمرو بن جارية** (الأصل : حارثة) **عن عروة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه عن جده** عمار بن ياسر . . . مرفوعاً بلفظ :

«ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً : الدَّيُّوث من الرجال ، والرَّجُلة من النساء ، ومدمن الخمر» .

فقالوا : يا رسول الله ! أما مدمن الخمر فقد عرفناه ؛ فما الديوث من الرجال؟ قال :

«الذي لا يبالي من دخل على أهله» . قلنا : فالرجلة من النساء؟ قال :

«التي تَشَبَّه بالرجال» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، سعيد بن أبي هلال ثقة ؛ لكن كان اختلط ، ومن فوقه إلى (عمار) مجاهيل ، من المقبولين عند الحافظ في «التقريب» . وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله في «المجمع» (٣٢٧/٤) :

«رواه الطبراني . وفيه مساتير ، وليس فيهم من قيل : إنه ضعيف» .

قلت : هذا لا ينجيه من الضعف ، ولا سيما وفيه نكارة - كما يأتي - . ولذلك فإني أقول :

لم يكن الحافظ المنذري دقيقاً في قوله (٣/١٨٣/٢١) :

«رواه الطبراني . ورواته لا أعلم فيهم مجروحاً ، وشواهده كثيرة» !

وذلك لأن الشواهد التي أشار إليها ليس في شيء منها لفظة : (أبداً) . . فهي منكرة . فتنبه !

٦٠٥١ - (إن النساءَ سُفَهاءُ ؛ إلا التي أطاعتْ زوجَها) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» من طريق عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن يزيد - وهو الألهاني - : قال الذهبي في «الكاشف» :

«ضعفه جماعة ولم يترك» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» . قال ابن كثير في «تفسيره» :

«ورواه ابن مردويه مُطَوَّلاً» .

قلت : وفي «الدر المنثور» آثار موقوفة بمعناه ، فلعل أصل الحديث موقوف ؛ وهم بعض رواته الضعفاء فرفعه .

وهذا الحديث من الأحاديث الكثيرة الضعيفة التي أوردها الشيخان الحلبيان في كتابيهما «مختصر تفسير ابن كثير» ، وقد زعما في المقدمة أنهما لا يذكران فيه إلا ما صح عن رسول الله ﷺ ! كما أورده الشيخ التويجري في «الصارم المشهور» في عشرات الأحاديث الضعيفة ؛ ساكتاً عنها ، موهماً القراء الذين لا علم عندهم أنها صحيحة !

٦٠٥٢ ـ (إن أخوفَ ما أخافُ على أمتي النساءُ والخمر) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧٩/١٤) من طريق محمد بن إسحاق السَّرَّاج عن موسى بن هلال النخعي : حدثنا أبو إسحاق عن هبيرة بن يريم عن علي . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : أبو إسحاق ـ وهو السبيعي ؛ وهو مختلط ـ مدلس .

والأخرى : موسى بن هلال النخعي : روى ابن أبي حاتم (١٦٦/١/٤) عن أبي زرعة أنه قال :

«ضعيف الحديث» .

وهذا الحديث مما فات السيوطي في «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» والزيادة عليه ، والمناوي في «الجامع الأزهر» !

٦٠٥٣ ـ (يا عَكَّافُ ! هل لك مِنْ زوجةٍ؟ قال : لا . قال : ولا جاريةٍ؟ قال : ولا جارية . قال : وأنت مُوْسِرٌ بِخَيْرٍ؟ قال : وأنا مُوْسِرٌ بخير . قال :

أنت إذاً من إخوانِ الشياطينِ ، لو كُنتَ في النَّصارى ؛ كُنتَ من رُهبانِهم ، إنَّ سُنَّتَنَا النكاحُ ، شِرارُكم عُزَّابُكم ، وأراذِلُ مَوْتاكم عُزَّابكم ، أَبِالشيطانِ تَمَرَّسُون؟!

ما للشيطانِ من سلاحٍ أبلغَ في الصالحينَ من النساءِ إلا المتزوجينَ ، أولئك المُطَهَّرونَ المُبَرَّؤونَ مِنَ الخَنَا .

ويْحَكَ يا عَكَّافُ ! إنهن صواحبُ أيوبَ وداودَ ويوسُفَ وصواحبُ

كُرْسُفَ . فقال له بِشْرُ بنُ عطيةَ : ومَنْ كرسفُ يا رسولَ الله؟! قال :

رجلٌ كان يعبدُ اللهَ بساحلٍ من سَواحِلِ البحرِ ثلاثَمائةِ عام ، يصومُ النهارَ ، ويقومُ الليلَ ، ثم إنه كَفَرَ باللهِ العظيمِ في سببِ امرأةٍ عَشِقَها ، وتركَ ما كان عليه من عبادةِ الله عز وجل ، ثم استَدْرَكَ اللهُ ببعضِ ما كان منه ؛ فتابَ عليه .

ويحَكَ يا عكافُ ! تزوجْ ، وإلا ؛ فأنت من المُذَبْذَبين .

قال : زَوِّجْني يا رسولَ الله ! قال : قد زوجتُك كريمةَ بنتَ كُلْثُومٍ الحِمْيَرِيِّ) .

منكر . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/١٧١) ، وعنه أحمد في «المسند» (٥/١٦٣ - ١٦٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/١١٨/٩٩٩) .
قال عبدالرزاق : ثنا محمد بن راشد عن مكحول عن رجل عن أبي ذر قال :

دخل على رسول الله ﷺ رجل يقال له : عَكَّاف بن بشر التميمي ، فقال له النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح ؛ فيه رجل لم يسم ، ولا يعرف في الصحابة من اسمه بسر بن عطية ولا عطية بن بسر» .

كذا قال ؛ ورجح الحافظ أنه عطية بن بسر ، وأنه صحابي ، فقيل : المازني ، وقيل : الهلالي ، ثم قيل : إنهما واحد ، وقيل : إنهما اثنان ، والمازني : قال ابن حبان في «الثقات» (٣/٣٠٧) :

«له صحبة» .

وليس لهذا علاقة بهذا الحديث ، وإنما للآخر - كما يأتي في بعض الطرق - ، وقد ذكره في «ثقات التابعين» (٢٦١/٥) ؛ فقال :

«عطية بن بسر ، شيخ من أهل الشام ، حديثه عند أهلها ، روى عنه مكحول في التزويج . . متن منكر ، وإسناد مقلوب» .

وأقره الحافظ في «التعجيل» .

ومن طرق الحديث ما رواه بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى عن سليمان ابن موسى عن مكحول عن غَضيف بن الحارث عن عطية بن بسر المازني قال :

جاء عكاف بن وداعة الهلالي إلى رسول الله ﷺ ، فقال له رسول الله ﷺ : «يا عكاف ! . . .» الحديث بتمامه .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦٨٥٦/٢٦٠/١٢) . وعنه ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٣ - ٤) في ترجمة معاوية بن يحيى هذا ، وهو الصدفي ، وقال فيه :

«منكر الحديث جداً» . وقال الهيثمي (٢٥١/٤) :

«وهو ضعيف» .

ومن طريقه أخرجه بَحْشَل أيضاً في «تاريخ واسط» (ص٢١٣) ، وعلقه ابن الجوزي في «العلل» وقال (١٢٠/٢) :

«قال يحيى بن معين : ليس بشيء» .

وبقية بن الوليد مدلس ؛ وقد عنعنه .

وغضيف بن الحارث مختلف في صحبته ، وقد أسقطه الوليد بن مسلم ، فقال :

عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن موسى عن مكحول عن عطية بن بسر . . . به .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٦/٣) من طريق داود بن رشيد عنه .

والوليد بن مسلم معروف بأنه كان يدلس تدليس التسوية ؛ لكن تابعه برد بن سنان عن مكحول عن عطية بن بسر الهلالي عن عكاف بن وداعة الهلالي : أنه أتى رسول الله ﷺ فقال : . . . الحديث .

أخرجه العقيلي أيضاً ـ ومن طريقه ابن الجوزي ، وقال العقيلي ـ في ترجمة عطية ابن بسر :

«لا يتابع عليه ، قال البخاري : عطية بن بسر عن عكاف بن وداعة ، لم يقم حديثه» .

وبعد ؛ فمن الملاحظ أن هذه الطرق على ما فيها من الاضطراب في أسانيدها ومتنها ، فإن مدارها كلها على مكحول . وهو موصوف بالتدليس ، فيمكن أن يكون إسقاط غضيف منه . وقد ذكر الحافظ في «الإصابة» أكثر هذه الطرق . ثم قال :

«والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب»[1] .

٦٠٥٤ ـ (إن إبليسَ لما أُنزِل إلى الأرض ؛ قال : يا رب ! أنزلتني إلى الأرض وجعلتني رَجِيْماً ـ أو كما ذَكَرَ ـ ، فاجعلْ لي بيتاً؟ قال : الحَمَّامُ . قال : فاجعل لي مَجْلِساً؟ قال : الأسواقُ ومَجَامعُ الطُّرُق . قال : اجعل لي طعاماً؟ قال : ما لَمْ يُذْكَرِ اسمُ الله عليه . قال : اجعل لي شراباً؟ قال : كلُّ مُسْكِرٍ . قال : اجعل لي مُؤَذِّناً؟ قال : المزاميرُ . قال : اجعل لي قرآناً؟

(١) وقد سبق الحديث في «المجلد السادس» رقم (٢٥١١) . وهو مطبوع بحمد الله . (الناشر) .

قال : الشِّعْرُ . قال : اجعل لي كتاباً؟ قال : الوَشْمُ . قال : اجعل لي حديثاً؟ قال : الكَذِبُ . قال : اجعل لي مَصَايِدَ؟ قال : النساءُ) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٤٥/٧٨٣٧) عن عبيدالله بن زَحْر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته علي بن يزيد الألهاني ، قال البخاري :

«منكر الحديث» . وكذا قال ابن حبان ، وزاد :

«جداً» . وكذلك قال في عبيدالله بن زَحْر ، وزاد :

«يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد ؛ أتى بالطامات» .

والحديث رواه ابن جرير أيضاً وابن مردويه ـ كما في «الجامع الكبير» للسيوطي ـ . وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/٣٤) :

«أخرجه الطبراني في «الكبير» . وإسناده ضعيف جداً . ورواه بنحوه من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف أيضاً» .

كذا قال . ولم أعرف حديث ابن عباس الذي أشار إليه . ولعله يعني طرفاً منه أو نحوه .

ثم عرفته ؛ فاقتضى الأمر تخريجه والكشف عن حاله :

٦٠٥٥ ـ (قال إبليسُ لربه : يا رب ! قد أُهْبِطَ آدمُ ، وقد علمتُ أنه سيكونُ كتابٌ ورُسُلٌ ؛ فما كتابُهم ورُسُلُهُم؟ قال : رسلُهم الملائكةُ ، والنبيونَ منهم ، وكُتُبُهُم التَّوراةُ والإنجيلُ والزَّبُورُ والفُرقانُ . قال : فما

كـتـابي؟ قـال : كـتـابُك الوَشْمُ ، وقـرآنُك الشِّعـرُ ، ورسلك الكَهَنَةُ ، وطعـامُك مـا لا يُذْكَرُ اسمُ الله عليـه ، وشـرابُك كلُّ مُسْكِرٍ ، وحـديثُك (الأصلُ : وصِدْقُك) الكذِبُ ، وبيـتُك الحـمَّامُ ، ومـصـائدُك النسـاءُ ، ومؤذِّنُك المِزْمارُ ، ومسجِدُك الأسواقُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٩٠٣/١١١٨١) ، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٧٨ - ٢٧٩) - ومنه صححت الأصل - : حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح : ثنا يحيى بن بكير : حدثني يحيى بن صالح الأيلي عن إسماعيل بن أمية عن عُبيد بن عُمير عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال أبو نعيم :

«حديث غريب ؛ تفرد به يحيى بن صالح الأيلي» .

قلت : وبه أعله الهيثمي فقال (١/١١٤) :

«ضعفه العقيلي» .

قلت : وكذا ابن عدي ؛ فإنه ساق له في «الكامل» حديثين آخرين ، ثم قال (٧/٢٧٠٠) :

«وله غير ما ذكرت ، وكلها غير محفوظة» . ونص كلام العقيلي (٤/٤٠٩) :

«أحاديثه مناكير ، أخشى أن تكون منقلبة ، هو بعمر بن قيس أشبه» .

قلت : وهو الملقب بـ«سَنْدَل» ، وهو متروك .

٦٠٥٦ - (لأَنْ يَزْحَمَ رَجُلٌ خِنزيراً مُتَلَطِّخاً بطينٍ أو حَمْأةٍ ؛ خيرٌ من أن يَزْحَمَ مَنْكِبُه مَنْكِبَ امرأةٍ لا تَحِلُّ له) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٤٣/٧٨٣٠) من

طريق عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ قال :

«إياكم والخلوة بالنساء ؛ والذي نفسي بيده ! ما خلا رجل وامرأة إلا دخل الشيطان بينهما ، ولأن يزحم . . .» إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ من أجل علي بن يزيد وابن زحر - وقد سبق الكلام عليهما تحت الحديث الذي قبل هذا بحديث - ، وبالأول منهما أعله الهيثمي في «المجمع» فقال (٤/٣٢٦) :

«وهو ضعيف جداً ، وفيه توثيق» .

وأشار المنذري في «الترغيب» (٣/٦٦) إلى تضعيفه بتصديره إياه بقوله :

«وروي» ، وقوله عقبه :

«حديث غريب ، رواه الطبراني» .

قلت : ويغني عنه قوله ﷺ :

«لأن يُطعن في رأس رجل بمخيط من حديد خير [له] من أن يمس امرأة لا تحل له» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٢٦) .

وأما الشطر الأول من الحديث : ففي معناه أحاديث كثيرة ، خرجت بعضها في «غاية المرام» (١٨١) ، وراجع لها «الترغيب» .

٦٠٥٧ - (إياكم ومحادَثَةَ النساءِ ؛ فإنه لا يخلو رجلٌ بامرأةٍ ليس لها مَحْرَمٌ إلا همَّ بها) .

ضعيف . أخرجه الحكيم الترمذي في «كتاب أسرار الحج» من طريق المقبُري

عن ابن أَنْعَمَ عن سعد بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أورده الحافظ ابن حجر في ترجمة سعد بن مسعود الكندي من «الإصابة» وقال :

«وابن أنعم ضعيف» .

قلت : واسمه : عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي .

وسعد بن مسعود هذا مختلف في صحبته ؛ فقال الحافظ :

«قال البغوي : له صحبة . وقال ابن منده : ذكر في الصحابة ، ولا يصح له صحبة . وذكره البخاري في الصحابة ، وأما ابن أبي حاتم فذكره في (التابعين)» .

ثم ذكر ما يدل على تأخره ؛ وهو ما رواه ابن أبي حاتم عن أبيه : نا أبو شريك يحيى بن يزيد المرادي : نا ضِمام بن إسماعيل قال :

كان عمر بن عبدالعزيز بعث سعداً يفقِّههم ويعلمهم دينهم .

وهذا إسناد جيد ؛ ضمام هذا صدوق ، مصري مترجَم في «التهذيب» .

ويحيى بن يزيد : قال أبو حاتم :

«شيخ» . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٢٦٢) .

ولما ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٢/٦٤) ؛ لم يذكر ما يدل على صحبته ، بل لم يزد على قوله : «سمع عبدالرحمن بن حيويل» . وكذلك فعل ابن أبي حاتم .

وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٤/٢٩٧) بروايته عن عبدالله بن عمرو .

وعبدالرحمن بن حيويل ليس صحابياً ، بل ولا تابعياً ؛ فقد ذكره ابن حبان في (أتباع التابعين) (٧/٧٢) وقال :

«روى عنه سعد بن مسعود» .

وكذا قال البخاري في ترجمة عبدالرحمن هذا من «التاريخ» (٢٧٣/١/٣) ؛ فأنى لمثله الصحبة؟!

ثم وجدت ما ينفي عنه الصحبة : فقد ترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٦/٧) ، وذكر أنه توفي في خلافة هشام بن عبدالملك .

ومعنى هذا أنه مات بعد سنة خمس ومائة ؛ لأن هشام بن عبدالملك توفي سنة (١٢٥) ، وكانت خلافته عشرين سنة ـ كما في «شذرات الذهب» لابن العماد ـ .

والخلاصة أن سعد بن مسعود ليس صحابياً ؛ فالحديث مرسل ، مع ضعف السند إليه . والله أعلم .

٦٠٥٨ ـ (كان فيما أَخَذَ [لَمَّا بايع النساءَ] : أَلا تُحدِّثْنَ الرجالَ ، إلا أن تكونَ ذاتَ مَحْرَمٍ ؛ فإن الرجلَ لا يزالُ يحدِّثُ المرأةَ حتى يُمْذِيَ بين فَخِذَيه) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم بسنده الصحيح عن مبارك عن الحسن قال : . . . فذكره .

قلت : والحسن هو البصري ؛ فهو مرسل .

ومبارك ـ هو : ابن فضالة ، وهو ـ صدوق يدلس ويسوي ـ كما في «التقريب» ـ ؛ فهو مع إرساله ضعيف .

لكن قد تابعه أبو الأشهب مختصراً ؛ فقال ابن سعد في «الطبقات» (١٠/٨) : أخبرنا وكيع بن الجراح عنه ، ومبارك عن الحسن :

أن النبي ﷺ لما بايع النساء ؛ أخذ عليهن أن لا يحدثن من الرجال إلا مَحْرماً .

وأبو الأشهب اسمه : جعفر بن حيان البصري ، وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ فالعلة الإرسال من الحسن .

وقد تابعه قتادة مختصراً أيضاً ؛ قال :

ذكر لنا أن نبي الله ﷺ أخذ عليهن يومئذٍ النِّياحة ، ولا تحدِّثن الرجال ؛ إلا رجلاً محرماً منكن .

أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٢٨/٥١ - ٥٢ و٥٢) من طريقين عنه ؛ فهو صحيح مرسل . ورواه عبدالرزاق (٣/٥٦٠/٦٦٩١) من أحدهما .

وقد روي موصولاً من طريق عبدالمنعم أبي سعيد الحراني الأسواري عن الصلت بن دينار عن أبي عثمان النَّهدي عن امرأة منهم - يقال لها : أم عفيف - قالت :

بايعنا رسول الله ﷺ - حين بايع النساء - ؛ فأخذ عليهن أن لا تحدثن الرجل إلا محرماً .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/١٦٨/٤١٠) ، وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/٣٢) :

«وفيه عبدالمنعم أبو سعيد ؛ وهو ضعيف» .

قلت : بل هو متروك ؛ كما في «التقريب» ، واقتصاره على إعلاله به فقط يوهم أنه ليس فوقه من يُعَلُّ به أيضاً ! وليس كذلك ؛ فإن الصلت بن دينار متروك أيضاً .

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٦/٢١١) - وسكت عنه ! - لابن مردويه .

ثم عزاه إليه وإلى ابن المنذر من حديث أم عطية ، وسكت عنه أيضاً ! وفيه تلك الزيادة المنكرة بلفظ :

«فإن الرجل قد يلاطف المرأةَ فيُمذي في فخذيه» .

وهذا الحديث عن الحسن مما شان به الشيخ الحلبي الصابوني «مختصر تفسير ابن كثير» ؛ فأورده فيه (٤٨٩/٣) موهماً القرّاء صحته ـ بما صرح به في مقدمته أنه لا يورد فيه إلا ما صح من الحديث ـ ، وهيهات هيهات ؛ فالرجل ليس من أهل الحديث ، ولا شم رائحته ، فكم من أحاديث غير صحيحة قد وقع له فيه ، وكساها ثوب الصحة ! وقد سَبق التنبيه على الكثير منها .

وكذلك أخطأ الشيخ حمود التويجري بإيراده إياه في كتابه «الصارم المشهور» (ص١١٣) ساكتاً عنه . ولعله غره ما عزاه (ص١١٢) للإمام أحمد في «مسنده» بإسناد جيد عن أم عطية رضي الله عنها قالت :

كنت فيمن بايع النبي ﷺ ؛ فكان فيما أخذ علينا : أن لا ننوح ، ولا نحدث من الرجال إلا محرماً .

فأقول : أخرجه أحمد (٨٥/٥) : ثنا غسان بن الربيع : ثنا أبو زيد ثابت بن يزيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية . . . به .

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير غسان بن الربيع : قال الذهبي في «الميزان» :

«كان صالحاً ورعاً . ليس بحجة في الحديث ، قال الدارقطني : ضعيف . وقال مرة : صالح» . وأقره الحافظ في «اللسان» . إلا أنه زاد عليه فقال :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال : كان نبيلاً فاضلاً ورعاً ، وأخرج حديثه في «صحيحه» عن أبي يعلى عنه» .

كذا وقع فيه ! وهو في «ثقات ابن حبان» (٢/٩) ، وليس فيه قوله : «كان نبيلاً فاضلاً ورعاً» . . وهذه الجملة قالها الخطيب البغدادي في ترجمة غسان هذا من «تاريخ بغداد» ؛ فكأن في «اللسان» سقطاً من الطابع أو الناسخ . والله أعلم .

وأفاد الخطيب أنه توفي سنة (٢٢٦) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم (٥٢/٢/٣) .

وليس يخفى على المتقنين لهذا العلم أن الجرح مقدم على التعديل ، وبخاصة إذا كان المعدِّل معروفاً بالتساهل - كما هنا - ، أعني : ابن حبان . ويبدو لي أن تضعيف الدارقطني ومن تبعه إنما هو لسوء حفظ غسان ؛ وهذا الحديث مما يدل على ذلك لتفرده بقوله في هذا الحديث : «ولا نحدث . . .» إلخ ، دون كل الثقات الذين رووه عن هشام وغيره عن حفصة وغيرها ، وهاك البيان :

١ - أسباط - وهو : ابن محمد القرشي مولاهم - : عند مسلم (٤٦/٣) ، وزائدة : في «كبير الطبراني» (١٣٤/٥٩/٢٥) ، ومحمد بن جعفر ويزيد بن هارون : عند أحمد (٨٤/٥ و٤٠٨/٦) كلهم عن هشام .

٢ - وتابع هشاماً عاصمٌ الأحول : عند مسلم أيضاً وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٩/٣) ، وأحمد (٨٥/٥ و٤٠٧/٦ و٤٠٨) ، والطبراني (١٣٥/٥٩/٢٥) .

٣ - وتابعه أيضاً أيوب السختياني . رواه البخاري (٤٨٩٢ و٧٢١٥) ، ومسلم أيضاً وابن سعد (٨/٨) ، والطبراني (١٣٣/٥٨/٢٥) .

٤ - وتابع حفصة أخوها محمد بن سيرين : عند البخاري (١٣٠٦) ، وأحمد (٤٠٨/٦) .

قلت : كل هؤلاء الثقات لم يذكروا في حديث عطية هذا جملة التحديث ، فكانت منكرة لتفرد غسان بها وضعفه . ولولا ذلك لكان الوجه أن يحكم بشذوذها

لتفرد ثابت بن يزيد بها ؛ لأنه هو المخالف مباشرة لمن تقدم ذكرهم من الثقات الذين رووه عن هشام ؛ ولكن لما كان هو ثقة ثبتاً ـ كما في «التقريب» ـ ، وكان الراوي عنه ضعيفاً ؛ كان لا بد من تعصيب العلة به .

ومما سبق يتبين خطأ تجويد الشيخ التويجري لإسناده ، وإن كان ذلك ليس من اجتهاده ـ فيما أعتقد ـ ؛ لأنه ليس من رجال هذا العلم الشريف ، ولذلك فكان عليه أن يعزوه إلى قائله ، أداءً للأمانة العلمية أولاً ، وللابتعاد عن التشبع بما لم يعط ثانياً . وهذا مما يقع فيه أكثر المؤلفين في العصر الحاضر ، وبخاصة منهم بعض الشباب المغرم بأن يحشر اسمه في زمرة المؤلفين ، وهذا داء عضال من أدواء هذا الزمان . والله المستعان .

وقد وقفت على حديث آخر لغسان بن الربيع هذا أخطأ في إسناده على حماد بن سلمة ، وخالف فيه الثقات الذين رووه عنه بإسناد آخر ؛ وبيان ذلك في «صحيح أبي داود» تحت الحديث (٤٤٣) .

٦٠٥٩ ـ (إيَّاك والقَواريرَ) .

منكر . أخرجه الحاكم (٣/٢٩١) : أخبرني أبو معن محمد بن عيسى العطار ـ بمرو ـ : ثنا عبدان بن محمد الحافظ : ثنا إسحاق بن منصور : ثنا عبدالرحمن بن معن : أنبأ **محمد بن إسحاق عن** عبدالله بن أنس قال : سمعت أنس بن مالك يقول :

كان البراء بن مالك رجلاً حسن الصوت ، فكان يرجز لرسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، فبينما هو يرجز إذ قارب النساء ، فقال له رسول الله ﷺ : . . . فذكره . قال : فأمسك . قال محمد : كره رسول الله ﷺ أن تسمع النساء صوته . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا من تساهلهما ؛ فإن ابن إسحاق ـ مع صدقه ـ مشهور بالتدليس ، وأنه لا يحتج به إلا بما قال فيه : «حدثنا» ، كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٢١) ، وقال في مكان آخر (ص١٢٥) :

«أكثر من التدليس ، وخصوصاً عن الضعفاء» .

يضاف إلى ذلك أن في حفظه بعض الضعف ، وقد أطال الذهبي ترجمته في «الميزان» ، وذكر عن الإمام أحمد أنه قال :

«هو كثير التدليس جداً . قيل له : فإذا قال : «أخبرني» و«حدثني» فهو ثقة؟ قال : هو يقول : «أخبرني» ويخالف» . وكذلك ختم الذهبي ترجمته بقوله :

«فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث ، صالح الحال صدوق ، وما انفرد به ففيه نكارة ؛ فإن في حفظه شيئاً» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يدلس» .

وخلاصة ترجمته أنه حسن الحديث إذا صرح بالتحديث ، ولم يخالف ، وكل من الشرطين هنا غير متوفر .

أما الأول : فلأنه قد عنعن كما ترى ، **وأما الآخر** : فلأنه خالف في سنده ومتنه .

أما السند : فقوله : «عن عبدالله بن أنس» . . فهذا خطأ من ناحيتين :

الأولى : أنه لا يعرف لأنس ابن اسمه عبدالله يروي عنه ، وإنما هو حفيده عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري .

والأخرى : الانقطاع ؛ فإن ابن المثنى هذا إنما يروي عن أنس بالواسطة ، ويؤيده أن أبا نعيم أخرج الحديث في «الحلية» (١/٣٥٠) من طريق أخرى عن محمد بن إسحاق عن عبدالله ـ يعني : ابن المثنى ـ عن ثمامة عن أنس . . . فذكر الحديث ؛ دون قول ابن إسحاق في آخره : كره رسول الله ﷺ . . . ، وكرر : «إياك والقوارير» مرتين .

وفيه شيخ أبي نعيم **علي بن هارون** ، وقد ترجمه الخطيب في «التاريخ» (١٢/١٢٠) بقوله :

«كان أمره في ابتداء ما حدث جميلاً ، ثم حدث منه تخليط» .

ولم يذكر في «الميزان» ولا في «اللسان» .

وأما المتن : فقد رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك :

أن البراء بن مالك كان يحدو بالرجال ، وأَنْجَشَةَ يحدو بالنساء ، وكان حسن الصوت ، فحدا ؛ فأعنقت الإبل ؛ فقال رسول الله ﷺ :

«يا أنجشة ! رويداً سوقك بالقوارير» .

أخرجه الطيالسي (٢٠٤٨) ، وأحمد (٣/٢٥٤ و٢٨٥) ، وإسناده صحيح على شرط مسلم .

فهذا هو أصل الحديث ، والقصة لأنجشة ـ وهو المذكور بأنه حسن الصوت ـ ، فانقلب ذلك على ابن إسحاق أو شيخه الذي دلسه ولم يذكره ، وجعله للبراء بن مالك .

وقد تابعه حماد بن زيد عن ثابت ؛ إلا أنه لم يذكر فيه طرفه المتعلق بالبراء .

أخرجه البخاري (٦٢٠٩) وفي «الأدب المفرد» (٨٨٣) ، ومسلم (٧/٧٨) ،

والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٢٨) ، وابن حبان (٥٧٧٣) ، والبيهقي (١٩٩/١٠ - ٢٠٠ و٢٢٧) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٦/١٣ - ١٥٧) ، وأحمد (١٧٢/٣ و٢٠٢ و٢٢٧) .

وتابع ثابتاً أبو قلابة عن أنس :

أخرجه الشيخان والنسائي (٥٢٥) ، وابن حبان أيضاً وأحمد (١٨٧/٣ و٢٢٧) ، وأبو يعلى (٢٨٠٩ و٢٨١٠) ، والرامهرمزي في «الأمثال» (ص١٢٧) .

وتابعه قتادة عنه :

أخرجه البخاري (٦٢١١) ، ومسلم أيضاً والنسائي (٥٢٦) ، وابن حبان (٥٧٧١) ، والبيهقي (٢٢٧/١٠) ، والبغوي (١٥٦/١٣) ، وأحمد (٢٥٢/٣) ، وأبو يعلى (٢٨٦٨) ، وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٠٧) .

وتابعه سليمان التيمي عنه :

أخرجه مسلم والنسائي (٥٢٩) ، وابن حبان (٥٧٧٠ و٥٧٧٢) ، وابن سعد (٤٣٠/٨) ، وأحمد (١١١/٣ و١١٧ و١٧٦ ، و ٣٧٦/٦) ، والحميدي (١٢٠٩) ، والرامهرمزي أيضاً وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٤٣/١) ، والخطيب في «التاريخ» (٢٠٨/١٢) .

وحميد عنه :

أخرجه أحمد (١٠٧/٣) .

قلت : وإسناده صحيح ثلاثي ؛ إن كان حميد سمعه من أنس .

وزرارة بن أبي الحلال العتكي قال : سمعت أنس بن مالك . . .

أخرجه أحمد (٢٠٦/٣) .

قلت : وإسناده صحيح ثلاثي أيضاً ، وزرارة هذا هو ابن ربيعة ، له ترجمة في «التعجيل» ، وذكر أنه وثقه ابن حبان وابن خَلْفون والعجلي . وابن حبان أورده في «أتباع التابعين» (٣٤٣/٦) ، قال الحافظ :

«وكأنه لم يقف على روايته عن أنس» . يعني : هذه .

وللحديث شاهد من رواية ابن عباس :

أخرجه الدارمي (٢٩٥/٢) ، وفي إسناده من لم أعرفه ، وأخشى أن يكون فيه تحريف أو سقط .

والخلاصة : أن هذه الطرق الصحيحة عن أنس ؛ تدل دلالة قاطعة على خطأ حديث ابن إسحاق هذا عن أنس ، وأن القصة لأنجشة . . لا البراء ، وأن لفظه ﷺ إنما هو :

«رويدك ؛ سوقك بالقوارير» ونحوه ، وليس بلفظ :

«إياك والقوارير» . . كما رواه ابن إسحاق ؛ فهو لفظ منكر ، وعليه : فقول ابن إسحاق في آخر الحديث :

«كره ﷺ أن تسمع النساء صوته» !

مما لا قيمة له ؛ لأنه تفسير لما لم يثبت عنه ﷺ .

وبذلك تعلم ضعف الاستدلال بهذا الحديث على ترجيح قول من قال في تفسير قوله ﷺ : «رويدك ؛ سوقك بالقوارير» : أنه خشي على النساء الفتنة ، فأَمَرَه ﷺ بالكف عن الحداء ؛ كما فعل الشيخ التويجري في «الصارم المشهور» (ص١١٥ ـ ١١٦) ، وقلده أخونا محمد زينو في «كيف نربي أولادنا» (ص٢٣) فصححه !

بل الصواب القول الآخر ؛ وهو ما جاء في «شرح السنة» :

«المراد بالقوارير : النساء ؛ شبههن بالقوارير لضعف عزائمهن ، والقوارير يسرع إليها الكسر ، وكان أَنْجَشَةُ غلاماً أسود ، وفي سوقه عنف ، فأمره ﷺ أن يرفق بهن في السوق ؛ كما يرفق بالدابة التي عليها قوارير» .

قلت : وهذا هو الذي رجحه الشيخ العلامة علي القاري ؛ فقال في «المرقاة» (٦١٩/٤) :

«وهذا المعنى أظهر ـ كما لا يخفى ـ ؛ فإنه ناشئ عن الرحمة والشفقة ، وذاك عن سوء ظن لا يليق بمنصب النبوة» .

فأقول : هذا هو الحق الذي لا يمكن القول بغيره إذا ما جمعت طرق الحديث وألفاظه ، وزياداته ، وأُمعن النظر في معانيها :

أولاً : قوله : «رويدك» . . معناه : أمْهِل وتَأَنَّ ـ كما في «النهاية» وغيره ـ ، وقال الرامهرمزي :

«يقول ﷺ : اجعل سيرك على مهل ؛ فإنك تسير بالقوارير . . فكنى عن ذكر النساء بالقوارير . . .» . وقال عياض : «أي : سُق سوقاً رويداً»[١] .

قلت : والذين ذهبوا إلى القول الأول فسروه بالكف عن الحداء ـ كما تقدم ـ ، ومثله في «النهاية» وغيره ، وهذا خَلف كما لا يخفى ! وهو يلتقي مع حديث الترجمة الذي جاء في آخره : «فأمسك» . وهذا مثال من عشرات بل مئات الأمثلة في الآثار السيئة للأحاديث الضعيفة كما هو مصرح في عنوان هذه «السلسلة» ،

---

(١) ذكره الحافظ في جملة أقوال أخرى للعلماء ، ولا تخرج عن هذا المعنى ، فانظر «فتح الباري» (٥٤٤/١٠) .

ومع ذلك فكثير من أهل العلم في غفلتهم ساهون عن آثارها !

ثانياً : قوله في رواية النسائي وأحمد في حديث شعبة عن ثابت :

«ارفق بالقوارير» . وجمع الأنصاري في «جزئه» بين اللفظين ؛ فقال :

«رويدك ارفق» ـ ذكره في «الفتح» (١٠/٥٤٤) ـ .

فأقول : صريح في أنه ليس المراد بهذا الأمر الإمساك عن الحداء مطلقاً ، وإنما تلطيفه وتخفيفه ؛ لكي لا تسرع الإبل في سيرها ، وإلا ؛ كانت النساء مُعَرَّضَاتٍ للتألم ، وربما للسقوط من الإبل بسبب كثرة الحركة والاضطراب الناشئ عن السرعة ؛ من باب إطلاق السبب وإرادة المسبب . ويزيده وضوحاً :

ثالثاً : قوله في رواية حماد بن سلمة :

«فحدا ؛ فأعنقت الإبل . . .» .

أي : أسرعت ؛ وَزْناً ومعنى ـ كما قال الحافظ في «الفتح» ـ .

فهذا يوضح ما ذكرته آنفاً أنه ﷺ أراد بذلك الأمر سلامةَ النساء من الأذى في أبدانهن ، وليس السلامة من الفتنة ، وإلا ؛ لم يكن لذكر إسراع الإبل معنى يذكر .

رابعاً : في حديث حميد عن أنس :

كان رجل يسوق بأمهات المؤمنين يقال له : (أنجشة) ، فاشتد في السياقة . زاد شعبة عن ثابت : فكان نساؤه يتقدمن بين يديه .

فهذا يعني : أنه كان من نتيجة السرعة أن تقدمت نساؤه ﷺ بين يديه ، وذلك مما يؤلمهن ولا تتحمله أجسامهن ؛ فأمر (أنجشة) بالرفق بهن ، وعدم الإسراع بإبلهن ، وليس خوفاً عليهن من الافتتان بحسن صوته ! ويؤكد هذا :

خامساً وأخيراً : زيادة شعبة عند أحمد بلفظ :

« . . . يحدو بنسائه ، فضحك ﷺ ؛ فإذا هو قد تنحى بهن» .

فأقول : فضحكه ﷺ حين رأى إسراع الإبل بالنساء أكبر دليل على إبطال حَشْر الخوف من الافتتان بحسن صوت أنجشة ، وعلى نسائه ﷺ خاصة ، وأنه كان لظاهرة إسراع الإبل بالنساء حتى تقدَّمْنَ الرجال . وتصوُّرُ هذا وحده كافٍ لإبطال القول الأول وتصحيح القول الآخر ؛ فكيف إذا انضم إليه ما قبله من الأدلة؟ ورحم الله الشيخ علياً القاري فإنه لخص الموضوع بأوجز عبارة حين علل تأييد هذا القول الصحيح بقوله ـ لا فُضَّ فُوهُ ـ :

«فإنه ناشئ عن الرحمة والشفقة ، وذاك عن سوء ظن لا يليق بمقام النبوة» .

٦٠٦٠ ـ (يا أبا ذَرٍّ ! إنه لا يَضُرُّك من الدنيا ما كان للآخرة ، وإنما يضرك من الدنيا ما كان للدنيا) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/١٤٢/١) في آخر ترجمة الفضل بن العباس رضي الله عنهما بسنده عن بقية : حدثني شيخ من كندة عن الضحاك عن ابن عباس : أنه سمع الفضل بن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول لأبي ذر : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ظاهر الضعف ؛ لجهالة شيخ بقية الكندي ـ الذي لم يسم ـ .

والضحاك هو : ابن مزاحم الهلالي ، لم يسمع من ابن عباس ؛ فهو منقطع .

والحديث لم يورده السيوطي في «الجامع الصغير» ، ولا في «زيادته» ، ولم أره في «الجامع الكبير» ! وقد ذكره مؤلف «كنز العمال» (٣/٧٢٨/٨٥٩٣) برواية أبي

نعيم عن ابن عباس . . فلعله وقع له في بعض نسخ «الجامع الكبير» . والله أعلم .

٦٠٦١ ـ (يا جبريلُ ! ما منعك أن تأخذَ[1] بيدِي؟ قال : إنك أخذتَ بيدِ يهوديٍّ ، فكرهتُ أنْ تَمَسَّ يدي يداً مسَّتها يدُ كافرٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٥٨/١ ـ ٢/٢٩٩١) حدثنا إبراهيم قال : ثنا سعيد بن أبي الربيع السَّمَّان قال : ثنا عمر بن أبي عمر العَبْدي عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده :

استقبل رسول الله ﷺ جبريل ، فناوله يده ، وأبى أن يتناولها . فدعا رسول الله ﷺ بماء فتوضأ ، ثم ناوله يده فتناولها ؛ فقال : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن هشام إلا عمر ، تفرد به سعيد» .

ومن طريقه أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/١٦٠) : حدثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم قال : حدثنا سعيد بن أشعث بن سعيد . . . به .

أورده في ترجمة عمر هذا ، وروى عن عمرو بن علي ـ وهو الفلاس ـ :

«كان دجالاً» . وقال ابن عدي في «الكامل» (٥/١٧٠٨) :

«يروي عن ابن طاوس البواطيل ، والضعف على حديثه بيِّن» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٨٦) :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ؛ لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» .

---

(١) قلت : كذا في «مجمع الزوائد» ، و«مجمع البحرين» ، والعقيلي ، وفي «المعجم الأوسط» : «لا تأخذ» ، وهو وجه ؛ كقوله تعالى : ﴿ما منعك ألا تسجد﴾ ـ الأعراف ، وفي ﴿ص﴾ : ﴿ما منعك أن تسجد﴾ على الجادَّة .

قلت : وسعيد بن أشعث ـ أو : ابن أبي الربيع ـ : قال ابن أبي حاتم :

«روى عنه أبو زرعة . وقال أحمد : ما أراه إلا صدوقاً» . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٦٨/٨) وقال :

«حدثنا عنه الحسن بن سفيان وأبو يعلى . يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه» .

قلت : لأن أباه أشعث بن سعيد ـ وهو : أبو الربيع السَّمَّان ـ ، متروك ، ولا ذكر له في هذا الحديث ؛ لكن قد رواه أخوه عنبسة فيما أخرجه ابن عدي (١٩٠٤/٥) : أخبرنا أبو يعلى قال : ثنا سعيد بن أبي الربيع قال : ثنا عنبسة بن سعيد قال : ثنا هشام بن عروة . . . به .

ذكره في ترجمة عنبسة هذا ، وروى عن ابن معين أنه قال :

«ثقة» . وعن الفلاس :

«هو أخو أبي الربيع السمان ، سمعت منه ، وكان مختلطاً ، لا يروى عنه ، متروك الحديث ، وكان صدوقاً لا يحفظ» . وقال ابن حبان (١٧٨/٢) :

«منكر الحديث جداً على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات ، وكان يزيد بن هارون يسميه : عنبسة المجنون» .

من أجل ذلك أورد ابن الجوزي الحديث من طريق العقيلي وابن عدي في كتابه «الموضوعات» (٧٧/٢ ـ ٧٨) وقال :

«موضوع محال» . وأقره السيوطي في «اللآلي» (٤/٢) .

وأما الهيثمي فقال في «المجمع» (٢٤٦/١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عمر بن رياح ، وهو مجمع على ضعفه» .

(تنبيه) : إبراهيم - شيخ الطبراني في إسناد هذا الحديث - هو : ابن هاشم البغوي ؛ وهو ثقة مترجم في «تاريخ بغداد» (٦/٢٠٣ - ٢٠٤) ، ولما ساق الهيثمي إسناده في «مجمع البحرين» - كما سقته أعلاه - ؛ زاد عقب اسم الشيخ المذكور : «هو . . .» ، وترك بياضاً ليلحق فيه فيما بعد اسم أبيه ونسبه - كما هي عادته أحياناً - ، ثم لم يتيسر له ذلك ؛ فبقي البياض كما هو . فاقتضى بيان ذلك .

والحديث لم يورده السيوطي في «جوامعه» ، وأورده في «الدر المنثور» (٣/٢٢٧) من رواية ابن مردويه عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده . . . !

أقول : فأساء في ابتدائه بذكر هشام . . . من إسناده ، دون الراوي عنه الذي هو علة الحديث ؛ فأوهم أنه سالم منها ! وفي اقتصاره في العزو على ابن مردويه موهماً أنه لم يروه من هو أعلى طبقة منه !! وقد تبعه في ذلك الآلوسي في «تفسيره» ساكتاً عنه أيضاً - مع حديث آخر لهما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله برقم (٦٠٩٤) - !

٦٠٦٢ - (لا يُقَدِّسُ اللهُ أمةً قادتْهُمُ امرأةٌ) .

منكر . عزاه السيوطي في الجامع الكبير للطبراني في «المعجم الكبير» من حديث أبي بكرة .

فأقول : أبو بكرة هو نفيع بن الحارث الثقفي ، والمجلد الذي فيه أحاديثه من «المعجم الكبير» لم أقف عليه ، ولم يطبع في جملة ما طبع منه بهمة أخينا حمدي عبدالمجيد السلفي بارك الله في جهوده في خدمة السنة ، وقد أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» فقال (٥/٢٠٩) :

«وعن عبدالله بن الهجنع قال :

لما قدمت عائشة زوج النبي ﷺ ؛ أتينا أبا بكرة ، فقلنا : هذه عائشة ، كنت تقول : عائشة عائشة ! هي ذي عائشة ؛ قد جاءت ؛ فاخرج معنا ، فقال : إني ذكرت حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ؛ سمعت النبي ﷺ وذكر بَلْقِيس صاحبة (سبأ) ، فقال : . . . فذكره .

(قلت : لأبي بكرة حديث في «الصحيح» غير هذا) ـ رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم» .

قلت : منهم ـ فيما يبدو لي ـ عبدالله بن الهجنع هذا ؛ فإني لم أجد له ذكراً فيما لدي من المراجع ، ولعله محرف من «عمر بن الهجنع» ؛ فإن له حديثاً آخر عن أبي بكرة ، ذكره العقيلي تحت ترجمته (٣/١٩٦) وقال :

«لا يتابع عليه» .

وقد سبق تخريجه برقم (٥٣١) ؛ فلا داعي لإعادته ، ولكني أضيف هنا أنه أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في «المصنف» (١٥/٢٦٥) : حدثنا الفضيل بن دكين عن عبدالجبار بن عباس عن عطاء بن السائب عن عمرو (كذا) بن الهجنع . . . به .

وقد روي الحديث من طريق أخرى بلفظ آخر تقدم تخريجه برقم (٤٣٦) . وذكرت هناك أن الحديث محفوظ عند البخاري وغيره بلفظ :

«لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» . وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٨/١٠٩/٢٤٥٦) .

وذكرت له هناك طريقاً أخرى عن أبي بكرة . فمن شاء ؛ رجع إليه .

وأزيد هنا فأقول :

قد ذكر له الهيثمي شاهداً من حديث جابر بن سمرة ، وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه أبي عبيدة عبدالوارث بن إبراهيم ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وكأنه تجاوز بصره موضع العلة القوية في إسناده ؛ فقد قال الطبراني في «الأوسط» (١/٢٩٩/١/٤٩٨٨) : **حدثنا عبد الوارث بن إبراهيم أبو عبيدة** قال : نا **عبد الرحمن بن عمرو بن جَبَلَةَ** قال : نا أبو عوانة قال : نا سِماك بن حرب عن جابر بن سمرة . . . به . وقال :

«لا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة» .

قلت : وآفة هذا الإسناد ابن جبلة ؛ فإنه كذاب ـ كما قال الذهبي ـ ، وقال الدارقطني :

«متروك ؛ يضع الحديث» .

وهذا الحديث وحديث الترجمة من الأحاديث الضعيفة والمنكرة التي ملأ الشيخ التويجري بها كتابه «الصارم المشهور» (ص٢٥٧) ، وقد نقلهما عن الهيثمي ؛ مقلداً إياه فيما قال في حديث جابر ! وكاتماً ما أعل به الحديث الآخر حديثَ الترجمة !!

٦٠٦٣ ـ (لا يجتمعُ الإيمانُ والبخلُ في قلبِ رجلٍ مؤمنٍ أبداً ، ومن أوتيَ السماحةَ مع الإيمانِ ؛ فقد أوتيَ أخلاقَ الأنبياء) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/٣٢٩) من طريق **عبد الغفور ابن عبدالعزيز أبي الصباح الواسطي** عن **عبد العزيز بن سعيد** عن أبيه ـ وقال في غير هذا الحديث : وكانت له صحبة ـ عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

أورده في ترجمة عبدالغفور هذا ، وساق له ثلاثة أحاديث هذا أحدها ، وقال في الثاني منهما :

«حديث منكر بهذا الإسناد» . وقال في آخر ترجمته :

«الضعف على حديثه ورواياته بيِّن ، وهو منكر الحديث» . وروى عن البخاري أنه قال :

«تركوه ؛ منكر الحديث» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١٤٨/٢) :

«كان ممن يضع الحديث على الثقات ؛ على كعب وغيره . لا يحل كتابة حديثه ، ولا الذكر عنه إلا على جهة التعجب» .

قلت : وشيخه عبدالعزيز بن سعيد في عداد المجهولين عندي ؛ فإنه لم يذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما ، ولا رأيته عند غيرهما سوى ابن حبان ؛ فإنه أورده في «الثقات» ـ على قاعدته ! ـ فقال (١٢٥/٥) :

«عبدالعزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة ـ ولأبيه صحبة ـ ، يروي عن أبيه ، روى عنه أبو الصباح ، واسمه : عبدالغفور بن عبدالعزيز الواسطي ، عندنا عنه نسخة بهذا الإسناد ، وفيها ما لا يصح ، البَلِيَّةُ فيها من أبي الصباح ؛ لأنه كان يخطئ ويتهم» .

وأقول : وفي كون عبدالعزيز بن سعيد الذي في إسناد الحديث هو عبدالعزيز ابن سعيد بن سعد بن عبادة نظر كبير عندي ؛ وذلك لأمرين :

الأول : أن الحافظ لما ترجم لسعيد بن . . . عبادة هذا ؛ لم يذكر في الرواة عنه عبدالعزيز هذا .

والآخر : أن ابن عبادة هذا لما ذكره ابن حبان في (الصحابة) من كتابه «الثقات» (٢٧٧/٤) ـ ونسبه : الخزرجيَّ ـ ؛ قال :

«يروي عن أبيه ؛ روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف» . وزاد الحافظ في نسَبه : «الأنصاري» ، وقال :

«وروى عنه أيضاً ابنه شرحبيل بن سعيد» .

فهو خزرجي أنصاري ، وأما عبدالعزيز بن سعيد الذي روى هذا الحديث ؛ فهو شامي ـ كما جاء مصرحاً به في إسناد الحديث الثاني عند ابن عدي ـ ؛ ولذلك فرق الحافظ وغيره بين ابنه سعيد هذا ، وبين سعيد بن سعد بن عبادة ؛ فقالوا فيه ما سبق ، وقال الحافظ فيما بعد :

«سعيد الشامي والد عبدالعزيز . جاءت عنه عدة أحاديث من رواية ولده عنه ، تفرد بها عبدالغفور أبو الصباح بن عبدالعزيز عن عبدالعزيز عن أبيه سعيد هذا . . .» .

ثم ذكر له الأحاديث الثلاثة التي عند ابن عدي وغيرها ؛ منها الآتي بعد هذا .

والخلاصة : أن عبدالعزيز الذي في هذا الحديث مجهول ؛ لأنه لم يرو عنه غير عبدالغفور هذا ، وهو لو كان ثقة لم يخرج شيخه بروايته عنه عن الجهالة ، فكيف به وهو متهم؟!

هذا ، وفي «الجرح والتعديل» (٢/١/٧٧) :

«سعيد الشامي الحمصي . روى عن ثَوْبان ، روى عنه مرزوق أبو عبدالله الشامي» . وكذا في «تاريخ البخاري» (٢/١/٤٦٦/١٥٥٣) وقال :

«إن لم يكن ابن زرعة ؛ فلا أدري» .

وجزم ابن حبان بأنه هو ، فانظر تعليقي عليه في «التيسير» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية ابن عدي دون الشطر الثاني منه !

٦٠٦٤ - (مَنْ لم يَحْمَدِ اللهَ على ما عَمِلَ من عملٍ صالحٍ ، وحَمِدَ نفسَه ؛ قَلَّ شكرُه وحَبِطَ عملُه ، ومَنْ زعم أن اللهَ جعل للعباد مِن الأمر شيئاً ؛ فقد كَفَرَ بما أَنزل اللهُ على أنبيائه ؛ لقوله : ﴿ألا له الخَلْقُ والأمرُ تبارك اللهُ أحسنُ الخالقين﴾) .

موضوع . أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤٧/٨) من طريق بقية ابن الوليد قال : ثني **عبدالغفار بن عبدالعزيز الأنصاري** عن عبدالعزيز الشامي عن أبيه - وكانت له صحبة - قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته شيخ بقية عبدالغفار بن عبدالعزيز ، وهو متهم بالوضع - كما تقدم بيانه في [الحديث] السابق - . وقوله : «عبدالغفار» . . هكذا وقع في الأصل ، ويظهر أنه كذلك وقع لابن جرير ؛ فإنه كذلك نقله عنه ابن كثير في «تفسيره» ، وابن حجر في ترجمة أبي عبدالعزيز من «الإصابة» . . والصواب : «عبدالغفور» ؛ كما وقع في أحاديث أخرى عنه ، منها الذي قبله ؛ وبعضها من طريق بقية عنه .

(تنبيه) : هذا الحديث من الأحاديث الكثيرة التي ساقها الحافظ ابن كثير ساكتاً عنها ؛ لأنه ذكرها بإسناده ، فجاء ذاك الجاهل الصابوني فصححها بإيراده إياها في «مختصره» (٢٥/٢) ، فإلى الله المشتكى من المتعالمين في هذا الزمان .

وأورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية ابن جرير ، وسكت عنه - كما هي عادته الغالبة ! - ، ووقع فيه قوله : «قَلَّ شُكره» بلفظ :

«فقد كفر» !

وكذا وقع في «تفسير ابن كثير» ، و«الدر المنثور» (٩١/٣) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٠٦٥ ـ (يا عليُّ ! لا تكنْ فَتَّاناً ، ولا جـابِياً ، ولا تاجِراً ؛ إلا تاجـرَ خَيْرٍ ؛ فإن أولئك المسبوقون في العمل) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٣) ، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/٤٥/١) ، وابن شاذان في «الجزء الثاني من أجزائه» (١/١٥ ـ ٢) ، والمقدسي في «المختارة» (٣٨٠/٣٨٦/١ ـ بتحقيقي) من طريق عباد بن العوام قال : حدثنا أبان بن تغلب عن الحكم عن ثعلبة بن يزيد ـ أو يزيد بن ثعلبة ـ عن علي قال :

أمرني رسول الله ﷺ أن لا أدع قبراً شاخصاً بالمدينة إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا لطخته ، ففعلت ، ثم أتيته ، فقال : «فعلت؟» قلت : نعم . قال : . . . فذكره . وقال الطبري :

«وهذا خبر عندنا صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح .

وذلك أنه خبر لا يعرف لبعض ما فيه مخرج عن علي عن النبي ﷺ يصح ؛ إلا من هذا الوجه .

وأخرى أن في إسناده شكاً فيمن حدث عن علي رحمة الله عليه ، أثعلبة بن يزيد هو؟ أم يزيد بن ثعلبة؟

والثـالثـة : أن الذي فيه من ذِكْر التاجر ، إنما روي عن علي موقوفاً عليه من كلامه غير مرفوع إلى النبي ﷺ ، وبخلاف اللفظ الذي فيه» .

ثم أفاض الطبري رحمه الله في ذكر الروايات الموقوفة في التاجر ، والأحاديث المرفوعة في ذم التجار إلا من اتقى وبَرَّ وصدق ونحوه ، وقد خرجت بعضها فيما تقدم من «الصحيحة» (٩٩٤ و١٤٥٨) .

فأقول : وخلاصة كلامه أن الشطر الثاني من الحديث وهو المذكور في الترجمة غريب لا شاهد له ، بخلاف الشطر الآخر ؛ فله طريق آخر في «صحيح مسلم» وغيره ، وهو مخرج عندي في «أحكام الجنائز» ، ولكنه مع غرابة إسناده ؛ فهو يصرح بأنه صحيح الإسناد عنده ، ولا وجه لذلك عندي ؛ وذلك لأن راويه ثعلبة ابن يزيد ـ مع شك أحد رواته هل هو : ثعلبة بن يزيد ، أو يزيد بن ثعلبة ؛ على القلب؟ ـ فإنه ليس مشهوراً بالرواية ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٦٣/١/١) برواية حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره البخاري في «التاريخ» (١٧٤/٢/١) برواية الأول منهما فقط بحديث : قال النبي ﷺ لعلي : «إن الأمة ستغدر بك» . وقال :

«لا يتابع عليه» . وقال في ثعلبة :

«فيه نظر» .

وفاتهما أنه روى عنه أيضاً الحكم هذا الحديث ـ وهو : ابن عتيبة ـ ، لكن رواية حبيب بن أبي ثابت عنه معنعنة ، فلا يعتبر عندي راوياً ثالثاً ؛ لاحتمال أن يكون رواه عن أحد المذكورين ، ثم أسقطه ! وقد حكوا عن النسائي أنه وثقه ، وكذلك وثقه ابن حبان (٩٨/٤) ، ولكنه لم يثبت على ذلك ؛ فأورده في «الضعفاء» (٩٨/٤) وقال :

«كان غالياً في التَّشَيُّع ؛ لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي» .

قلت : ولما كان قد تفرد بحديث الترجمة دون الشطر الآخر ؛ فإني قد اطمأننت لذكره في هذه «السلسلة» ، مع كونه غير مشهورٍ بالرواية ، ونظر البخاري فيه ، وقوله في حديث الغدر : «لا يتابع عليه» .

على أن في قوله هذا الثاني نظراً عندي ؛ لأنه قد أورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٤٢/١) من طريق أخرى عن علي وقال :

«قال الدارقطني : تفرد به حكيم بن جبير . قال أحمد : ضعيف الحديث . وقال السعدي : كذاب» .

وله طريق ثالث : أخرجه الحاكم (١٤٠/٣) من طريق هشيم عن إسماعيل بن سالم عن أبي إدريس الأودي عن علي قال :

«إن مما عهد إلي النبي ﷺ : إن الأمة ستغدر بي بعد» . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وأبو إدريس هذا اسمه : يزيد بن عبدالرحمن ، وليس بالمشهور أيضاً ، ووثقه ابن حبان والعجلي ، وقال الحافظ :

«مقبول» .

وهشيم ـ وهو : ابن بشير الواسطي ـ مدلس ـ على ثقته ـ وقد عنعنه ؛ فيخشى أن يكون قد دلسه عن بعض الضعفاء .

فإن قيل : ألا يتقوى الحديث بالطريق الأخرى التي رواها شعبة رحمه الله عن الحكم عن رجل من أهل البصرة ـ ويكنونه أهل البصرة : (أبا المورع) ، وأهل الكوفة يكنونه بـ(أبي محمد) ، وكان من هذيل ـ عن علي رضي الله عنه قال : . . . فذكر الحديث ؛ بتمامه ، وأتم منه .

أخرجه الطيالسي (رقم ٩٦) ، وأحمد (٨٧/١ و١٣٩) ، وأبو يعلى (٥٠٦/٣٩٠/١)؟

وجوابي : لا ؛ لأن مدار الطريق هذا والذي قبله على الحكم ـ وهو : ابن عتيبة الكوفي ـ ، ففي الطريق الأولى : طريق أبان بن تغلب سمى الواسطة بين الحكم وعلي : ثعلبة بن يزيد ـ أو : يزيد بن ثعلبة ـ ، ولم يكنه ، وفي هذه الطريق الأخرى كنى الواسطة بـ : أبي مورع ـ أو : أبي محمد ـ ، ولم يسمه ؛ فالظاهر أن المكنى في

هذه هو المسمى في تلك ، فإذا ثبت هذا ؛ فيكون تقوية أحدهما بالآخر من باب تقوية الضعيف بنفسه ! ولا يخفى فساده .

وأيضاً : فإن الرجل في هذا الطريق مجهول العين لا يعرف ـ كما هو ظاهر ـ ؛ ولذلك قال الذهبي ـ وتبعه العسقلاني ـ :

«لا يعرف» .

وأما قول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (٢/٦٥٧ - ٦٥٨) ـ بعد أن نقل قول الذهبي هذا ـ :

«وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافها» . وبناء على هذا قال :

«إسناده حسن» !

قلت : وليس بحسن ؛ فإنه لا يكفي عند العارفين بهذا العلم أن يكون الراوي مستوراً فقط لتطمئن النفس لحديثه ، ويكون حسناً ؛ بل لا بد أن ينضم إلى ذلك ما يدل على ضبطه أو حفظه ؛ كتوثيق من يوثق به من أئمة الجرح والتعديل ، أو يروي عنه جمع من الثقات ، ولم يظهر في روايتهم عنه شيء من النكارة في حديثه ؛ ففي هذه الحالة يمكن تحسين حديثه ، والاعتماد عليه ، وفي مثله يقول الذهبي والعسقلاني في كثير من الأحيان : «صدوق» ؛ كما شرحت ذلك في غير ما موضع . والله سبحانه وتعالى أعلم(*) .

٦٠٦٦ ـ (أُوصي بكِ إلى علي . يعني : صَفِيَّةَ) .

منكر . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤/١/٣١١) ، ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٣٧٧) عن **حسين الأشقر الكوفي** قال : نا إسرائيل عن أبي

(*) وقد سبق الحديث برقم (٥٤٤٧) . (الناشر) .

إسحاق عن مالك بن مالك ـ ضيفٍ كان لمسروق ـ عن صفية بنت حيي قالت :

قلت : يا رسول الله ! ليس من نسائك أحد إلا ولها عشيرة تلجأ إليها غيري ؛ فإن حدث بك حدث فإلى من؟ قال : . . . فذكره .

وعزاه الحافظ في «المطالب العالية» (٤/٥٦/٣٩٤٥) لأبي بكر بن أبي شيبة ، وقال المعلق عليه :

«قال البوصيري : فيه راو لم يسمّ» .

وأقول : وليس هذا في إسناد البخاري ـ كما ترى ـ ؛ ولكن فيه ثلاث علل :

الأولى : مالك بن مالك : قال الذهبي :

«لا يدرى من هو؟»

قلت : وهذا معنى قول البخاري عقبه :

«ولا يعرف مالك إلا بهذا الحديث الواحد ، ولم يتابع عليه» . وقال ابن عدي عقبه :

«هو كما قال» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٣٦) :

«شيخ يروي عنه أبو إسحاق السَّبيعي في فضائل علي مراسيل ليست بمسانيد ؛ كلها مناكير لا أصول لها . لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكر ما روى إلا على جهة التعجب» . ثم تناقض فذكره في «الثقات» (٥/٣٨٨) !

وأما قول الذهبي عقب قول البخاري السابق :

«قلت : وفي السند إليه ضرار بن صُرْد» .

فأقول : أخشى أن يكون سبق قلم منه ؛ أراد أن يقول : حسين الأشقر . . فقال ما قال ! ويأتي بيان ما فيه .

الثانية : أبو إسحاق ـ وهو : السبيعي ، وهو ـ مدلس مختلط .

الثالثة : حسين هذا ـ وهو : ابن الحسن الأشقر الكوفي ـ : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم ، ويغلو في التشيع» .

(تنبيه) : تحرفت جملة «ضيف كان لمسروق» إلى «ضعيف» في «الميزان» و«اللسان» ، وسقط منهما : «كان لمسروق» !!

٦٠٦٧ ـ (يا معشرَ التُّجَار ! إن الله باعِثُكُم يومَ القيامةِ فُجَّاراً ؛ إلا مَنْ صَدَقَ ، ووَصَلَ ، وأدَّى الأمانةَ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/٢٢٤ ـ ٢٢٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٣٧) ، والطبري في «تهذيب الآثار» (٤/٤٨/٩٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٦٨/١٢٤٩٩) من طريق الحارث بن عبيدة الحمصي عن عبدالله بن عثمان بن خُثَيْمٍ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ أتى جماعة من التجار ، فقال : «يا معشر التجار !» ، فاستجابوا ومدوا إليه أعناقهم ؛ فقال : «إن الله . . .» الحديث . وقال ابن حبان ـ وأقره ابن الجوزي والذهبي ـ :

«وهذا ليس له أصل صحيح يرجع إليه . والحارث يأتي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يعجبني الاحتجاج بحديثه إذا انفرد» . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٧٢) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه الحارث بن عبيد ، وهو ضعيف» .

قلت : أصاب في التضعيف فقط ، وسَلَفُه في ذلك ما تفيده عبارة ابن أبي حاتم عن أبيه :

«هو شيخ ليس بالقوي» .

وأخطأ الهيثمي في اسم أبي الحارث فقال : «عبيد» . . وإنما هو : «عبيدة» !

ومن العجيب الغريب أن هذا الخطأ قد وقع فيه ابن الجوزي والسيوطي[1] وغيرهما ؛ فإنهما - رغم سوقهما الحديث من رواية [ابن] حبان بإسناده المتقدم على الصواب ؛ - وقع فيه عندهما : «عبيد» . وإن مما لا شك فيه أنه عند ابن الجوزي خطأ من بعض نُسَّاخ كتابه ، بدليل أن ما نقلته في ترجمة الحارث هذا عن ابن حبان ؛ لا يتفق مع ترجمته لابن عبيد ، وإن كان قد أورده في «الضعفاء» أيضاً فقال (١/٢٢٤) :

«الحارث بن عُبيد أبو قدامة الإيادي . . . كان شيخاً صالحاً ممن كثر وهمه ؛ حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا» .

وقد غفل عن هذا كله السيوطي : فتعقب ابن حبان وابن الجوزي ؛ فقال في «اللآلئ» (٢/١٤١) - وقلده الفَتني الهندي في «تذكرة الموضوعات» (ص١٣٦) - :

«قلت : الحارث روى له مسلم وأبو داود والترمذي ، والحديث صحيح روي من عدة طرق . . .» .

قلت : والجواب من وجهين :

الأول : أن مسلماً إنما روى عن ابن عَبيد الإيادي - وليس ابن عُبيدة الحمصي - كما تقدم - ، على أن الأول قد ضعفه الجمهور أيضاً ؛ فراجع ترجمته في «التهذيب» ، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» :

---

(١) ثم تبينت أن الخطأ عند ابن الجوزي فقط ، ومع ذلك قال السيوطي ما يأتي !

«ليس بالقوي ، وضعفه ابن معين» .

والآخر : أن الطرق التي أشار إليها وساق ألفاظها ليس فيها ما في هذا من قوله : «ووصل ، وأدى الأمانة» . . وقد خرجتها في «الصحيحة» (٩٩٤ و١٤٥٨) .

وقد تنبه لهذا الخطأ ونبه عليه العلامة المعلمي رحمه الله في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (٤٠٥/١٤٠) ؛ ولكنه لم يوضح الفرق بين متن هذا الحديث ومتن الطرق التي ساقها السيوطي .

٦٠٦٨ ـ (لا بُدَّ للناس مِنَ العَرِيفِ ، والعريفُ في النار ؛ يؤتى بالجِلْوازِ يومَ القيامة ، فيقالُ له : ضَعْ سَوْطَكَ وادخُلِ النارَ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٤٨/٢ و٣١٧) من طريق إسماعيل بن عبدالله : حدثني العلاء بن أبي العلاء : حدثني مِرْداس عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مجهول ، أورده أبو نعيم في ترجمة العلاء هذا ، وفي ترجمة شيخه مرداس ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً . وليس لهما ذكر في شيء من كتب الرجال ؛ فهما مجهولان .

وأما إسماعيل بن عبدالله ـ فهو : أبو بشر يعرف بـ (سَمويه) ـ ، ترجمه أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (٢٣٦/٢٢١) ، وأبو نعيم في «الأخبار» (٢١٠/١ ـ ٢١١) وكان حافظاً متقناً ، توفي سنة (٢٦٧) .

وقد توبع : فقال أبو الشيخ في ترجمة (مرداس الأصبهاني) (٢٧/٦٥) : حدث عقيل بن يحيى قال : ثنا العلاء بن أبي العلاء . . . به ؛ دون الشطر الثاني .

وفي أول الحديث عند أبي نعيم زيادة بلفظ :

«ما لكم تدخلون عليّ قِلْحاً ، لولا أن أشق على أمتي ؛ لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» .

وهذه الزيادة بتمامها في «المسند» وغيره من طريق أخرى ؛ فيها اضطراب . والشطرُ الثاني منها متفق عليه من حديث أبي هريرة ؛ وهو مخرج في «الإرواء» (رقم ٧٠) ، والصحيحة (٣٠٦٧) .

والحديث أورده السيوطي بتمامه في «الجامع الكبير» من رواية سَمُّوَيْه وأبي نعيم عن أنس ، وسكت عنه كغالب عادته !

وأخرجه أبو داود في أول (الخراج والإمارة) من طريق رجل عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ :

«إن العَرافة حق ، ولا بد للناس من العُرَفاء ؛ لكن العرفاء في النار» . وفيه قصة .

وهذا إسناد مجهول ؛ ولذلك أوردته في «ضعيف أبي داود» (٥١٠) .

٦٠٦٩ ـ (لا يَدَعْ أحدُكم طلبَ الولدِ ؛ فإن الرجُلَ إذا مات وليس له ولدٌ انقطعَ اسمُه) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢١٠/٣٦٩) : حدثنا محمد ابن هارون بن محمد بن بكار : ثنا العباس بن الوليد الخلال : ثنا مروان بن محمد : ثنا ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال : أخبرتني حفصة : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة ـ وهو : عبدالله ـ .

وسائر الرواة ثقات غير محمد بن هارون شيخ الطبراني ، فلم أجد له ترجمة ،

وهو دمشقي ؛ فهو على شرط ابن عساكر في «تاريخ دمشق» فليراجَع ؛ فإن النسخة المصورة التي عندي منه مخرومة ، وقد روى عنه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٢٤/٢ - ١٢٧/٦٩٢٥ - ٦٩٦٥) أربعين حديثاً - بترقيمي - .

ومروان بن محمد هو الطاطري .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» ساكتاً عنه - كما هي عادته الغالبة - ! وتساهل الهيثمي فقال في «المجمع» (٢٥٨/٤ - ٢٥٩) :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» !

٦٠٧٠ - (من قال إذا أصبح : اللهم ! أصبحتُ منك في نعمةٍ وعافيةٍ وسترٍ ، فأتِمَّ عليَّ نعمتَك وعافيتَك وستْرَك في الدنيا والآخرة - ثلاثَ مراتٍ إذا أصبحَ وإذا أمسى - ؛ كان حقّاً على الله عز وجل أن يُتِمَّ عليه نعمتَه) .

موضوع . أخرجه ابن السني في «اليوم والليلة» (رقم ٥٣) من طريق عمرو (الأصل : عمر) بن الحصين : حدثنا إبراهيم بن عبدالملك عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع عندي ؛ آفته عمرو بن الحصين ، وقد تقدمت له أحاديث كثيرة ، وبه أعله الحافظ في «تخريج الأذكار» (ق١٨١/٢) فقال :

«وهو متروك باتفاقهم ، واتهمه بعضهم» .

وسقط قول الحافظ هذا وغيره من كتاب «الفتوحات الربانية» لابن علان (١٢٨/٣) ! وسكت النووي في «الأذكار» عن إسناده ! وتبعه على ذلك المعلق عليه : الأرناؤوط ، وسيد سابق في «فقه السنة» (٥٩٧/١) ، ومن قبلهما السيوطي

في «الجامع الكبير» !!! وكان ذلك من الدواعي لتخريجه وتحقيق الكلام عليه . وبالله التوفيق .

٦٠٧١ ـ (لا يَنْظُرُ الله إلى قومٍ لا يَجْعلون عمائِمَهُم تحتَ ردائِهم . يعني : في الصلاة) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٨٥/٣) معلقاً عن أبي نعيم عن قيس بن إبراهيم الطواسي : حدثنا داود بن سليمان الخواص : حدثنا خازم ابن جَبَلَة بن أبي نَضْرة عن ابن أبي رَوَّاد عن الضَّحَّاك عن ابن عباس رفعه : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع بين الضحاك ـ وهو : ابن مزاحم ـ وابن العباس .

الثانية : خازم بن جبلة : قال في «اللسان» :

«قال محمد بن مخلد الدوري : لا يكتب حديثه» . وهو بالخاء المعجمة ـ كما في «الإكمال» لابن ماكولا ، و«اللسان» ـ ، ووقع في الأصل بالحاء المهملة !

الثالثة : داود بن سليمان : قال في «الميزان» و«اللسان» :

«قال الأزدي : ضعيف جداً ، خراساني» .

الرابعة : قيس بن إبراهيم الطواسي . كذا الأصل ، ولم أجد هذه النسبة ، ولا وجدت له ترجمة .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لأبي نعيم ، ساكتاً عنه !

٦٠٧٢ ـ (لا تزالُ أُمتي على الفِطْرةِ ما لَبِسوا العمائمَ على القَلانِسِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسنده» (١٧٥/٣) من طريق محمد بن

يونس الكُدَيمي عن إسماعيل بن عبدالله بن زُرارة عن محمد بن ربيعة عن أبي جعفر العسقلاني عن طلحة بن يزيد بن رُكانة عن أبيه عن جده رفعه . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الكديمي هذا ، فإنه كذاب ، وتقدمت له أحاديث .

وأبو جعفر العسقلاني : أظنه أبا جعفر بن محمد بن ركانة ؛ وهو مجهول ـ كما في «التقريب» ـ .

وطلحة بن يزيد بن ركانة هو : أخو علي بن يزيد بن ركانة ـ كما ذكر المزي في ترجمة جده ركانة من «تهذيب الكمال» (٩/٢٢٤) ـ ، ولم أجد له ترجمة .

ومثله أبوه يزيد بن رُكانة ؛ لم أجد له ترجمة .

والمحفوظ عن محمد بن ربيعة ما رواه جمع عنه : حدثنا أبو الحسن العسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن ركانة عن أبيه :

أن ركانة صارع النبي ﷺ ، فصرعه النبي ﷺ . قال ركانه : وسمعت النبي ﷺ يقول :

«فَرْقُ ما بيننا وبين المشركين : العمائم على القلانس» .

وضعفه الترمذي بقوله :

«حديث غريب ، وإسناده ليس بالقائم ، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ، ولا ابن ركانة» .

قلت : وهو مخرج في «الإرواء» (١٥٠٣) ، وبينت هناك أن قصة المصارعة صحيحة ؛ لورودها من غير هذه الطريق ، فليراجعه من شاء .

والحديث أورده السيوطي أيضاً في «الجامع الكبير» ساكتاً عليه !

٦٠٧٣ - (لا تكونُ المرأةُ حَكَماً تقضي بين الناس) .

منكر . أخرجه الديلمي (١٧٤/٣) من طريق علي بن المديني : حدثنا عبدالكريم البصري عن عمر بن زيد بن مهران عن عطاء عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ عمر بن زيد بن مهران لم أعرفه ، ومن المحتمل أن يكون الذي في «كامل ابن عدي» (١٦٨٧/٥) :

«عمر بن يزيد المدائني ، منكر الحديث عن عطاء وغيره» .

وعبدالكريم البصري : هو من طبقة عبدالكريم بن روح بن عنبسة أبي سعيد البصري مولى عثمان ، وهو ضعيف . فيحتمل أن يكون هو هذا .

والحديث في «الجامع الكبير» أيضاً !

٦٠٧٤ - (لو أن الإنسَ والجِنَّ والشياطينَ [والملائكةَ] منذُ يومِ خُلِقوا إلى يومِ فنائِهِم [قاموا] صفّاً واحداً ؛ ما أحاطوا بالله عز وجل أبداً) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٤٠/١) - والسياق له - ، وابن عدي في «الكامل» (٤٤٢ - ٤٤٣) ، والديلمي (١٧٣/٣) من طريق بشر بن عمارة عن أبي رَوْقٍ عن عطية عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ في قوله عز وجل : ﴿لا تدركه الأبصار﴾ ؛ قال : . . . فذكره .

والزيادة الأولى لغير العقيلي ، والأخرى له فيما عزاه إليه السيوطي في «الجامع الكبير» ، ولفظ الآخرين : «صفوا» .

وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : عطية ـ وهو العوفي ؛ وهو ـ ضعيف مدلس ، وتقدمت له أحاديث كثيرة .

والأخرى : بشر بن عمارة : وفي ترجمته أورده العقيلي وابن عدي ، ورويا عن البخاري أنه قال فيه :

«تعرف وتنكر» . وزاد الأول فقال عقبه :

«ولا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» .

وفي ترجمته ساق الذهبي هذا الحديث مشيراً إلى أنه منكر . ولعله صرح بذلك في بعض كتبه ؛ فقد قال السيوطي في «الدر المنثور» (٣٧/٣) :

«قال الذهبي : هذا حديث منكر» .

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١٨٩/١) في بشر هذا :

«كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد ، ولم يكن يعلم الحديث ولا صناعته» .

وجزم الحافظ في «التقريب» بضعفه .

وأبو روق اسمه : عطية بن الحارث صاحب التفسير ، وهو صدوق .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية العقيلي وحده ساكتاً عنه ! وجزم في «الدر» بأن سنده ضعيف ، وإلى ذلك أشار الحافظ ابن كثير في «التفسير» بقوله ـ بعد أن عزاه لابن أبي حاتم ـ :

«غريب ؛ لا يعرف إلا من هذا الوجه ، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة» .

٦٠٧٥ - (لا يَقَعَنَّ أحدُكم على امرأتِه كما تَقَعُ البَهيمةُ ؛ وليكنْ بينهما رسولٌ . قيل : وما الرسولُ؟ قال : القُبْلةُ والكلام) .

منكر . أورده الغزالي في «الإحياء» (٢/٥٠) هكذا دون عزوٍ ؛ كعادته ، فقال العراقي في «تخريجه» :

«رواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث أنس ، وهو منكر» .

وأقره الزبيدي في «شرحه» (٥/٣٧٢) ، ومن قبله السيوطي في «الجامع الكبير» وقد ذكره بتمامه كما يأتي .

وأقول : أخرجه الديلمي (٣/٦٤) من طريق جعفر بن محمد السَّافادي : حدثنا علي بن داود القَنطري : حدثنا سندى بن سليم : حدثنا عمرو بن صدقة : أخبرني عمر بن شاكر عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ :

«ثلاثة من الجفا : أن يواخي الرجل الرجل ؛ فلا يعرف له اسماً ولا كنية . وأن يهيئ الرجل لأخيه طعاماً ؛ فلا يجيبه . وأن يكون بين الرجل وأهله وقاع ؛ من غير أن يرسل رسولاً : المزاح والقُبَل ؛ لا يقع أحدكم على أهله مثل البهيمة على البهيمة» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : عمر بن شاكر : قال ابن أبي حاتم (٣/١١٥) :

«سألت أبي عنه؟ قال : ضعيف الحديث ، يروي عن أنس المناكير» .

والراوي عنه عمرو - ووقع في الأصل «عمر» ، والتصحيح من «الجرح» ، و - : قال :

«سئل أبي عنه؟ فقال : شيخ صدوق» .

الثانية : سدى . كذا الأصل بالإهمال ، ولم أعرفه .

الثـالثـة : جعفر بن محمد السافادي ، حرف السين المهملة غير واضح في المصورة من الأصل ، ويمكن أن يكون (الهافادي) بالهاء . ولم أجد هاتين النسبتين في «الأنساب» و«اللباب» ، ولا عرفت الرجل أيضاً .

والحديث من الأحاديث الكثيرة الضعيفة والمنكرة التي سود بها المسمى بـ محمد أديب كلكل «فقهه» (ص١٠٨) ، مع علمه بحكم العراقي عليه بالنكارة ! وقد تقدم له حديث آخر بنحوه قريباً رقم (٦٠٧١) .

٦٠٧٦ ـ (إذا ركب الناسُ الخَيْلَ ، ولبِسوا القُباطيَ ، ونزلوا الشامَ ، واكتفى الرجالُ بالرجالِ ، والنساءُ بالنساءِ ؛ عَمَّهُم اللهُ بعقوبةٍ من عندِه) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٨٠٠/٥) ، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣٥/١ ـ طبع دمشق) عن **عمرو بن زياد بن عبدالرحمن بن ثوبان** مولى النبي ﷺ : ثنا حماد بن زيد وعبدالوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قِلابة عن أنس : أنه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«منكر ؛ موضوع على حماد بن زيد وعبدالوهاب الثقفي» .

ووافقه الذهبي والعسقلاني ـ ذكروا ذلك في ترجمة الثوباني هذا ـ ، وقال فيه ابن عدي :

«منكر الحديث ، يسرق الحديث ، ويحدث بالبواطيل» . وقال ابن أبي حاتم :

«سألت أبي عنه؟ فقال :

قدم الري ، فرأيته ووعظته ، فجعل يتغافل ؛ كأنه لا يسمع ! كان يضع الحديث . قدم قزوين فحدثهم بأحاديث منكرة ، أنكر عليه علي الطَّنافسي . وقدم الأهواز فقال : « أنا يحيى بن معين ، هربت من المحنة» ؛ فجعل يحدثهم ويأخذ

منهم ! فأعطوه مالاً . وخرج إلى خراسان وقال : «أنا من ولد عمر» ! وخرج إلى قزوين - وكان على قزوين رجل باهلي - ، فقال : «أنا باهلي» ! وكان كذاباً أفاكاً ، كتبت عنه ثم رميت به» . قال ابن عساكر :

«فلا يحتج بروايته ، وقد تقدم «باب حَثِّ النبي ﷺ أمته على سكنى الشام» ؛ فكيف يكون نزولهم إياه مذموماً؟! ولعله - إن صح - أراد به قرب الساعة ؛ كما في حديث ابن حوالة : «إذا رأيت الخلافة قد نزلت بالشام . . .» الذي تقدم» .

كذا قال ! ولم يتقدم عنده ، وإنما هو سيأتي عنده فيما بعد (١/٣٧٥ - ٣٧٧) ، وهو مخرج في «المشكاة» (٥٤٤٩) ، و«صحيح أبي داود» (٢٢٨٦) .

ويشير بالباب المذكور إلى حديث ابن حوالة الآخر :

«عليكم بالشام . . .» .

وهو مخرج في «فضائل الشام» (رقم ٢ و٩) ، و«صحيح أبي داود» (٢١٤٤) .

٦٠٧٧ - (إذا خشيَ أحدُكم نِسيانَ القرآنِ ؛ فلْيقُلْ : اللهم ! ارحمني بتركِ المعاصي أبداً ما أَبْقَيْتَني ، وارحمني بتركِ ما لا يَعنيني ، وارزُقني حُسنَ النَّظَرِ فيما يُرضيك عني ، وأَلْزِمْ قلبيَ حِفْظَ كتابِك كما علَّمْتني ، ونَوِّرْ به بَصَرِيَ ، واشرحْ به صدريَ ، واجعلني أتلوه على ما يُرضيك عني ، وافرِجْ به عن قلبي ، وأَطْلِقْ به لسانيَ ، واستَعمِلْ به بَدَنيَ ، ونوِّرْ به قلبيَ ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في «جزء أخبار لحفظ القرآن» (ق١/٣ - ٢) ، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق١/٥٨) من طريق إبراهيم بن سليمان الهُجَيمي : ثنا المغيرة بن أبي السعدي أبو الحارث : ثنا الحسن بن أبي الحسن

عن عمر بن عبدالعزيز عن أبيه عن أبي الدرداء . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ لم أر من تكلم عليه ، وفيه :

أولاً : الحسن بن أبي الحسن : لم أعرفه ، وفي «الميزان» :

«**الحسن بن أبي الحسن البغدادي** المؤذن ، عن ابن عيينة ، منكر الحديث . قاله ابن عدي» .

قلت : وهذا أدنى طبقة من المترجم .

ثانياً : المغيرة بن أبي السعدي أبو الحارث : لم أعرفه أيضاً .

ثالثاً : إبراهيم بن سليمان الهُجيمي : أظنه الذي في «اللسان» :

«**إبراهيم بن سليمان أبو إسحاق** ، ذكره النسائي في «الكنى» وقال : حديث منكر . ولم يذكر المتن ؛ فيحتمل أن يكون هو الذي قبله . وفي «الضعفاء» للأزدي : **إبراهيم بن سليمان البصري** منكر الحديث . فلعله هذا . وقد ذكر في الذي قبله : أنه كوفي سكن البصرة» .

والمشهور في حفظ القرآن حديث ابن عباس عند الترمذي وغيره ، ولا يصح أيضاً ، وقد سبق تخريجه والكلام عليه برقم (٣٣٧٤) ، وفيه بعض الجمل التي في هذا ؛ مما يلقي في النفس أن أحد رواة هذا سرقه من ذاك . والله أعلم .

٦٠٧٨ - (اطَّلَعَ رجلٌ من جُحر بابي ، ومعي مِدْرى[1] ؛ فوثبتُ فطعَنْتُ به في عينهِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٦٩٨) من طريق يحيى بن

(١) الأصل : مذرى بالذال المعجمة ، وقال المعلق عليه : والمذرى أو المذراة : خشبة ينقى بها الحب من التبن . «لسان العرب» ! وإنما هو بالدال المهملة ؛ كما ترى أعلاه .

محمد بن قيس أبي زكير قال : سمعت أبا حازم يذكر عن سهل بن[1] سعد : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا منكر بهذا اللفظ ؛ آفته أبو زكير ، وهو صاحب مناكير ؛ منها حديث : «كلوا البلح بالتمر ؛ فإن الشيطان يغضب . . .» الحديث ، وقد تقدم برقم (٢٣١) ، وساق له ابن عدي أحاديث هذان منها ، وقال :

«له أحاديث سوى ما ذكرت ، وعامة أحاديثه مستقيمة إلا هذه التي بيّنتها» .

والحديث مشهور من حديث الزهري عن سهل بن سعد الساعدي أخبره :

أن رجلاً اطلع في جُحر في باب رسول الله ﷺ ، ومع رسول الله ﷺ مدرى يحك به رأسه ، فلما رآه رسول الله ﷺ ؛ قال :

«لو أعلم أنك تنظرني ؛ لطعنت به في عينك ، إنما جعل الإذن من أجل البصر» .

أخرجه البخاري (٥٩٢٤ و٦٩٠١) ، ومسلم (٦/١٨٠ - ١٨١) ، والترمذي (٢٧١٠) ، والنسائي (٢/٢٥٣) ، والدارمي (٢/١٩٨) ، وابن حبان (٥٧٧٩) ، والبيهقي (٨/٣٣٨) ، وأحمد (٥/٣٣٠ - ٣٣١) ، والحميدي (٢/٤١٢/٩٢٤) ، وأبو يعلى (٧٥١٠) من طرق عن الزهري . . . به . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» .

قلت : فقد أخطأ أبو زكير في مواضع منه :

الأول : أنه جعل الاطلاع من كلامه ﷺ . . وهو من كلام سهل رضي الله عنه .

---

(١) الأصل : عن سعد !

والآخر : أنه نسب إلى النبي ﷺ أنه طعن في عين المُطَّلع . . وهو ﷺ لم يفعل ؛ فدل ذلك على نكارة حديثه .

(فائدة) : المِدرى ـ بكسر الميم وسكون المهملة ـ : عود أو حديدة ـ كالخلال ـ لها رأس محدد . وقيل غير ذلك . انظر «الفتح» (١٠/٣٦٧ و١٢/٢٤٤) .

٦٠٧٩ ـ (النَّظَرُ في مِرآةِ الحَجَّامِ دَناءةٌ) .

منكر . أخرجه الإسماعيلي في «المعجم» (ق١/٣١ ـ ٢) : حدثنا محمد بن أحمد القَصَبِيُّ : حدثنا إسحاق بن شاهين : حدثنا خالد بن عبدالله عن أبي طَوالة عن أنس قال : قال رسول الله : . . . فذكره .

وأخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/١٠٧) من طريق أخرى عن محمد بن أحمد بن الحسن القصبي . . . به .

ذكره الإسماعيلي في ترجمة القصبي هذا ، وقال :

«لم يكن بذاك ، والحديث منكر» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

وقد رواه بعض الضعفاء مقطوعاً على إبراهيم ـ وهو : النخعي ـ ؛ فقال ابن عدي (٧/٢٥٩٥) : ثنا أحمد بن محمد الضَّبعي : أخبرني إسحاق بن شاهين : أخبرنا هشيم : أخبرنا بعض أصحابنا عن مغيرة عن إبراهيم . . . به .

ثم أخرجه بهذا الإسناد عن إسحاق : ثنا إبراهيم بن عطية عن مغيرة . . . به . وقال :

«وقول هشيم : ثنا بعض أصحابنا عن مغيرة ؛ إنما أراد به إبراهيمَ بن عطية هذا ، وقد دلَّسه هشيم» .

وإبراهيم هذا شديد الضعف ؛ ولذلك كان هشيم يدلسه ولا يسميه ، وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١٠٩/١) :

«كان هشيم يدلس عنه أخباراً لا أصل لها ، كأنه وقف على العلة فيها ، وكان منكر الحديث جداً» .

وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١٤/٦ ـ ١١٥) ، وروى عن ابن معين أنه قال : «لا يساوي شيئاً» . وذكر عنه أنه سمع منه هشيم وأنه كان يدلسه .

(تنبيه) : عزا المعلق على «الفردوس» (٢٩٨/٤) لـ «تاريخ بغداد» بالرقمين المشار إليهما آنفاً ، وأعله بقول ابن معين المذكور في إبراهيم ؛ فأوهم أنه في «التاريخ» مسند عن أنس ! فاقتضى التنبيه .

٦٠٨٠ ـ (اصْرِمِ[1] الأحمقَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٧٨/٢ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) ، والبيهقي في «الشعب» (٦١/٧) ـ من طريق الحاكم ـ كلاهما من طرق عن محمد بن إسحاق البلخي قال : ثنا عمرو بن قيس بن يسير بن عمرو عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

أورده ابن عدي في ترجمة عمرو بن قيس هذا ـ وهو : الكندي الكوفي ـ ، وقال :

«لا أعرف له كثير حديث» . وروى عن ابن معين أنه قال :

---

(١) فعل أمر من (الصَّرْم) وهو : القطع . وخفي ذلك على محقق «الميزان» ؛ فلم يعرف وجهه ، فقال (٢٨٤/٣) : «هكذا في الأصل» ! ووقع الحديث في «الكامل» بتحقيق لجنة من المختصين بإشراف الناشر ! بلفظ : «أصرم الدعاء الأحمن» !! فإن كنت ذكياً ؛ فافهم !

«ليس بثقة» . وعن ابن سعيد ـ وهو : ابن عقدة ـ أنه قال :

«ثقة كوفي» . وكذلك قال ابن أبي حاتم (٢٥٥/١/٣) عن أبيه . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٢٠/٧) .

وأبوه قيس بن يسير ـ ويقال فيه : (أسير) ـ قد روى عنه الثوري أيضاً ـ كما في «تاريخ البخاري» و«الجرح» ؛ فهو مجهول الحال ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٢٨/٧) !

وجده يسير بن عمرو : روى عنه جمع من الثقات ، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين« (٥٥٧/٥) ؛ فالحديث مرسل ؛ كما قال الحافظ في «اللسان» ، قال :

«والصواب موقوف» .

وأقول : وعلة هذا المرفوع محمد بن إسحاق البلخي هذا ؛ فإنه متهم بالكذب مع حفظه ، فقال ابن عدي (٢٢٨٢/٦) :

«لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«كان أحد الحفاظ ، إلا أن صالح بن محمد جَزَرَةَ قال : كذاب . وقال الخطيب : لم يكن يوثق به» . وله ترجمة سيئة في «تاريخ بغداد» (٢٣٤/١ ـ ٢٣٥) .

ومع هذا الضعف الشديد فيه ؛ فقد خالفه الثقات في رفعه ؛ فأخرجه ابن عدي والبيهقي من طرق عن عمرو بن قيس بن يسير . . . به موقوفاً . وقال البيهقي :

«وهذا هو الصحيح ؛ موقوف . ويسير بن عمرو كان على عهد النبي ﷺ ابن إحدى عشرة سنة» .

هذا وقد وقع في إسناد الحاكم المتقدم عدة أخطاء نبه عليها البيهقي ثم الحافظ في «الإصابة» ؛ لا ضرورة لذكرها ، فمن شاء الوقوف عليها رجع إليها .

(تنبيه) : سبق أن بينت في الحاشية الخطأ الفاحش الذي وقع في متن الحديث في «كامل ابن عدي» ؛ خطأ أضاع على القراء فهم معناه ، رغم قيام اللجنة المزعومة على تصحيح «الكامل» !

وقد وقع فيه خطأ آخر أسوأ منه : وهو أنه سقط من ناسخ الأصل - ولم تتنبه له اللجنة المصححة ! - متن الحديث الموقوف ، وإسناد الحديث المرفوع ؛ فصار إسناد الحديث الموقوف إسناد الحديث المرفوع ! ولولا أن الله تعالى وفّقني فأوقفني على هذه الحقيقة بالرجوع إلى النسخة المصورة ؛ لكان من غير الممكن الوقوف على هذا الخطأ الفاحش الذي نادراً ما نجد له مثيلاً ! والله المستعان .

٦٠٨١ - (أَصلِحي لنا المجلسَ ؛ فإنه يَنْزِلُ مَلَكٌ إلى الأرضِ لم ينزِلْ إليها قط) .

منكر . أخرجه أحمد (٢٩٦/٦) من طريق المغيرة بن حبيب خَتَنُ مالك ابن دينار - قال : حدثني شيخ من المدينة عن أم سلمة قالت : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لجهالة الشيخ المدني الذي لم يسم .

والمغيرة بن حبيب : ترجمه ابن أبي حاتم (٢٢٠/١/٤) برواية أربعة من الثقات ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وترجمه البخاري كذلك في «التاريخ» (٣٢٥/٤) برواية ثلاثة منهم ؛ لكن وقع في نسخة منه - كما أشار إلى ذلك محققه - زيادة :

«وكان صدوقاً عدلاً» .

فإذا صح هذا ؛ فالعلة فقط من شيخه المجهول .

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٦٦/٧) برواية هشام الدَّسْتَوائي وغيره ، وقال :

«يغرب» .

وروى له في «صحيحه» (رقم ٥٣ ـ الإحسان و٣٥ ـ الموارد) حديثاً في الخطباء الذين يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم . وقد خرجته في «الصحيحة» (٢٩١) ، وذكرت فيه قول من قال في المغيرة هذا : منكر الحديث ، والرد عليه . فراجعه .

ولذلك قال المنذري في «الترغيب» (٢٤٠/٣) وتبعه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٤/٨) :

«رواه أحمد ، ورواته ثقات ؛ إلا أن التابعي لم يسم» .

ومنه تعلم خطأ قول المناوي في «الجامع الأزهر» (٢/٥٨/١) :

«رواه أحمد بإسناد حسن» !

٦٠٨٢ ـ (يا عليُّ ! أنت سيِّدٌ في الدنيا ، سيِّدٌ في الآخرة ، حبيبُك حبيبي ، وحبيبي حبيبُ الله ، وعدوُّك عدُوِّي ، وعدُوِّي عدُوُّ الله ، والويْلُ لمن أبغضك بعدي)(*) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١٢٧/٣ ـ ١٢٨) ، وابن عدي في «الكامل» (١٩٥/١ و١٩٤٨/٥ ـ ١٩٤٩) ، والخطيب في «التاريخ» (٤١/٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢١٨/١) ، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٥٩/١ ـ ٢٦٠) من طرق عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر قال : ثنا عبدالرزاق : أنبأ معمر عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

نظر النبي ﷺ إلى علي ، فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

(*) سبق تخريجه برقم (٤٨٩٤) . (الناشر) .

«صحيح على شرط الشيخين ، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة ، وإذا انفرد الثقة بحديث ؛ فهو ـ على أصلهم ـ صحيح» .

قلت : ظاهر إسناده الصحة ، وأما كونه على شرط الشيخين ؛ فليس كذلك ، بل ولا هو على أصل الحاكم ؛ لأن أبا الأزهر ليس من شيوخ البخاري ، وإن كان في نفسه صدوقاً دون خلاف معروف .

ومع ذلك فقد رأيت أئمة الحديث متفقين على إنكار هذا الحديث ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد العلة الخفية فيه على رأيين :

الأول : أنه من وهم أبي الأزهر هذا : فروى الحاكم عن أحمد بن يحيى الحُلْواني قال :

«لما ورد أبو الأزهر من صنعاء ، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث ؛ أنكره يحيى ابن معين . فلما كان يوم مجلسه ؛ قال في آخر المجلس : أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبدالرزاق هذا الحديث؟! فقام أبو الأزهر فقال : هو ذا أنا ! فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس وأدناه ، ثم قال له :

كيف حدثك عبدالرزاق بهذا ولم يحدث به غيرك؟ فقال : اعلم يا أبا زكريا أني قدمت صنعاء وعبدالرزاق غائب في قرية له بعيدة ، فخرجت إليه وأنا عليل ، فلما وصلت إليه ؛ سألني عن أمر خراسان؟ فحدثته بها ، وكتبت عنه ، وانصرفت معه إلى صنعاء ، فلما ودعته ؛ قال لي : قد وجب عليَّ حَقُّك ، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك . فحدثني ـ والله ! ـ بهذا الحديث لفظاً . فصدقه يحيى ابن معين ، واعتذر إليه» . ورواه ابن عدي أيضاً والخطيب وزاد :

«وتعجب من سلامته وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث» . وأيد الخطيب هذا بقوله :

«قلت : وقد رواه محمد بن حَمْدُون النيسابوري عن محمد بن علي بن سفيان النجار عن عبدالرزاق . فَبَرِئَ أبو الأزهر من عهدته ؛ إذ قد توبع على روايته» .

وأقره المزي في «التهذيب» والذهبي في «الميزان» .

ومال الذهبي في «التلخيص» و«الميزان» إلى تبرئته ؛ فقال عقب تصحيح الحاكم المتقدم :

«هذا ـ وإن كان رواته ثقاتاً ؛ فهو ـ منكر ليس ببعيد من الوضع ، وإلا ؛ لأي شيء حدثه به عبدالرزاق سراً ، ولم يَجْسُرْ أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه؟! وأبو الأزهر ثقة» .

وفيه إشارة إلى أنه يَحُطُّ فيه على عبدالرزاق نفسه ، وقد أكّد ذلك في ترجمته من «الميزان» فقال :

«قلت : أوهى ما أتى به حديث أحمد بن الأزهر ـ وهو ثقة ـ أن عبدالرزاق حدثه خلوة من حفظه : أخبرنا معمر . . .» فذكر الحديث ، ثم قال :

«قلت : مع كونه ليس بصحيح ؛ فمعناه صحيح سوى آخره ، ففي النفس منها شيء ، وما اكتفى بها حتى زاد : «وحبيبك حبيب الله ، وبغيضك بغيض الله ، والويل لمن أبغضك» .

فالويل لمن أبغضه ، هذا لا ريب فيه ؛ بل الويل لمن بغَّض منه ، أو غض من رتبته ، ولم يحبه كحب نظرائه أهل الشورى رضي الله عنهم أجمعين» .

وقال في ترجمة أحمد بن الأزهر بعد أن حكى توثيقه عن غير واحد :

«ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبدالرزاق عن معمر حديثاً في فضل علي ؛ يشهد القلب أنه باطل» .

هذا هو الرأي الأول : أنه من أبي الأزهر ؛ ولكنه رُدَّ بالمتابعة التي سبق ذكرها .

والرأي الآخـر : أنه من ابن أخٍ رافضيٍّ لمعمر ؛ فروى الخطيب من طريق ابن نعيم - يعني : الحاكم صاحب «المستدرك» - قال :

«وسمعت أبا أحمد الحافظ يقول : سمعت أبا حامد الشرقي وسئل عن حديث أبي الأزهر - يعني : هذا - فقال أبو حامد :

هذا حديث باطل ، والسبب فيه أن معمراً كان له ابن أخ رافضي ، وكان معمر يُمكنه من كتبه ؛ فأدخل عليه هذا الحديث ، وكان معمر رجلاً مَهيباً لا يقدر عليه أحدٌ في السؤال والمراجعة ؛ فسمعه عبدالرزاق في كتاب ابن أخي معمر» .

قلت : ولم ينشرح القلب لهذا السبب ؛ لأنه يستلزم الشك في كتب معمر - كما هو ظاهر - ، ولعله لذلك لم يذكر في ترجمة معمر في «التهذيب» و«الميزان» وغيرهما ، مع أنهم لما نقلوه عن أبي حامد الشرقي ؛ أقروه ، ومنهم ابن الجوزي ، فقال عقب الحديث :

«لا يصح ، ومعناه صحيح ؛ فالويل لمن تكلف وضعه ، إذ لا فائدة في ذلك» .

ثم روى عن الخطيب كلمة أبي حامد المذكورة . وأقره السيوطي في «ذيل اللآلي» (ص٦١/٣٨٤) ، وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/٣٩٨) ، وأورده في «الفصل الثالث» منه .

٦٠٨٣ - (في قوله : ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عندَ كلِّ مَسْجِدٍ﴾ قال : صلُّوا في نِعالِكم) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/١٤٢ - ١٤٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٩٥) من طريق **عباد بن جويرية** عن الأوزاعي عن

قتادة عن أنس عن النبي ﷺ - إن كان قاله - . . . فذكره . وقال العقيلي :

«عباد بن جويرية ، لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به ، قال أحمد والبخاري : كذاب» . وكذا قال ابن الجوزي ، وقال :

«لا يصح» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/١٨) - وتبعه ابن عراق (٢/١٠١) - بما أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٤/٢٨٧) من طريق يحيى بن عبدالله أبي عبدالله الدمشقي عن الأوزاعي . . . به .

فقد تابعه يحيى هذا ، وسكتا عنه ، وحق لهما ذلك ؛ فإنه ليس له ذكر في شيء من كتب الرجال - فيما علمت - . نعم ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/١٥٠) ولم يذكر فيه شيئاً سوى أنْ ساق له هذا الحديث من طريق الخطيب وغيره ؛ فهو مجهول العين .

وروي بلفظ :

«خذوا زينتكم في الصلاة» . قالوا : وما زينة الصلاة؟ قال : «البسوا نعالكم فصلوا فيها» .

أخرجه ابن عدي (٥/١٨٢٩) من طريق بقية عن علي القرشي عن محمد ابن عجلان عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة . . . مرفوعاً .

ذكره في ترجمة علي بن أبي علي القرشي ، وقال :

«مجهول ، منكر الحديث» .

وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/١٥٥) من طريق بقية ، وقال :

«قال أبي : هذا حديث منكر ، وعلي القرشي مجهول» .

وذكره في مكان آخر (١/١٤٩) من طريق محمد بن المصفى عن بقية . . . به . وقال :

«قال أبي : هذا حديث منكر» .

قلت : ولم يذكر العلة ؛ فالظاهر أنها جهالة علي القرشي ـ كما في قوله السابق ـ ، وأن بقية كان يدلسه أحياناً .

وله طريق أخرى عن أبي هريرة :

أخرجه ابن عدي أيضاً (٦/٢١٧١) ، وعنه السهمي في «تاريخ جرجان» (٣٥٦ ـ ٣٥٧) ، وابن الجوزي من طريق عيسى بن موسى الغُنجار عن محمد بن الفضل عن كُرز بن وَبْرة عن عطاء عنه .

ثم أخرجه ابن عدي ـ وعنه السهمي ـ من طريق أبي عبدالرحمن القبابي ـ شيخ بخارى ـ عن محمد بن الفضل عن كرز عن عطاء عن جابر . . . به . وأعله ابن الجوزي بقوله :

«قال أحمد بن حنبل : محمد بن الفضل : ليس بشيء ؛ حديثه حديث أهل الكذب» .

قلت : وعيسى بن موسى الغنجار : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ربما أخطأ ، وربما دلس ، مكثر من التحديث عن المتروكين» .

وأبو عبدالرحمن القبابي : لم أعرفه .

ثم إن السيوطي ذكر لحديث أبي هريرة طريقاً أخرى من رواية أبي الشيخ في «التفسير» بسنده عن عبدالواحد بن زياد عن رباح عن عطاء . . . به .

وسكت عنه السيوطي ! ولا أجد في إسناده ما يمكن أن يعل به سوى رباح هذا ـ وهو : ابن أبي معروف المكي ـ ، وهو مختلف فيه . فروى ابن أبي حاتم (٤٨٩/٢/١) عن عمرو بن علي الفلاس قال :

«كان يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه بشيء ، وكان عبدالرحمن حدث عنه ثم تركه» . ثم روى عن ابن معين أنه قال :

«ضعيف» . وعن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا :

«صالح» . وقال الحافظ :

«صدوق له أوهام» . ورمز له بأنه من رجال مسلم . والله أعلم .

وحديث أنس ذكره الديلمي في «الفردوس» (٢٨٣٠/١٦٥/٢) بلفظ :

« ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ : النعل والخاتم» .

ولم أره في النسخة المصورة من «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» . والله أعلم .

٦٠٨٤ ـ (من تَمامِ الصلاةِ : الصلاةُ في النَّعلين) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٤٨/١/١١/١) : حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي : قال : ثنا موسى بن أبي سهل المصري ، قال : ثنا علي بن عاصم عن مغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن مغيرة إلا علي بن عاصم ، تفرد به موسى بن أبي سهل» .

قلت : ولم أعرفه ، ووقع في «مجمع البحرين» : «ابن سهل» . وأخشى أن يكون الصواب : «موسى بن سلمة» ، وحينئذٍ فيحتمل أن يكون «موسى بن سلمة

ابن أبي مريم المصري ، يروي عن عبدالجليل بن حميد بن يونس الأيلي وسفيان الثوري وأهل الحجاز ، وعنه سعيد بن الحكم» ؛ هكذا ترجمه ابن حبان في «ثقاته» (١٦٠/٩) .

ويحتمل أن يكون : «**موسى بن سهل بن كثير** . . . الوشاء البغدادي» . وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٤٨/٣) و«الميزان» و«التهذيب» ؛ ضعفه الدارقطني وكذا البرقاني ، وزاد : «جداً» .

ولكل من الاحتمالين ما يرجحه ، أما الأول ؛ فلكونه مصرياً .

وأما الآخر ؛ فلأنهم ذكروا في شيوخه علي بن عاصم . فالله أعلم .

وأعله الهيثمي بهذا الشيخ ، فقال في «المجمع» (٥٤/٢) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه علي بن عاصم ، وتكلم الناس فيه كما ذكره المزي عن الخطيب» .

قلت : وله ترجمة واسعة في «الميزان» وغيره ، وقال الذهبي :

«أنكر عليه كثرة الغلط والخطأ ، مع تماديه على ذلك» .

ولذلك قال في «الكاشف» :

«ضعفوه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ ويصر ، ورمي بالتشيع» .

والمغيرة ـ وهو : ابن مِقسم الكوفي ـ ثقة متقن ؛ إلا أنه كان يدلس ، ولا سيما عن إبراهيم .

قلت : وهو : ابن يزيد النخعي .

٦٠٨٥ ـ (يَخْرُجُ الدَّجَّالُ ومعه سبعونَ ألفَ حائكٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٢٩٨) ، وعنه ابن الجوزي (١/٢٢٦) من طريق محمد بن تميم الفريابي : حدثنا عبدالرحيم بن حبيب : ثنا إسماعيل ابن يحيى بن عبيدالله قال : حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله . . . مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«حديث باطل بهذا الإسناد ؛ وبغير هذا الإسناد» .

أورده في ترجمة إسماعيل هذا ـ وهو : التيمي المدني ـ وقال فيه :

«يحدث عن الثقات بالبواطيل» .

قلت : وتقدمت له عدة أحاديث موضوعة . وقال ابن الجوزي :

«حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه آفات . . .» . ثم ذكر قول ابن عدي هذا في إسماعيل ، ثم قال :

«وعبدالرحيم بن حبيب يضع الحديث على الثقات ، ولعله وضع أكثر من خمسمائة حديث على رسول الله ﷺ . ومحمد بن تميم كان يضع الحديث أيضاً» .

ووافقه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/٢٥٥) .

وأما السيوطي في «اللآلي» (١/٢٠١ ـ ٢٠٢) فتعقبه بما أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/٣٢٢) من طريق محمد بن غالب : حدثنا محمد بن الحسن : حدثنا سعيد بن علي : حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن علي بن أبي طالب . . . رفعه ؛ به ، وزاد :

«على مقدمته ، أشعر من فيهم يقول : بدر بدر» .

وسكت عنه السيوطي ! وقال ابن عراق :

«قلت : في سنده من لم أعرفهم» .

وأقول : كأنه يشير إلى سعيد بن علي وغيره . لكني أظن ظناً راجحاً أن محمد بن الحسن هو : ابن زَبَالة أبو الحسن المدني ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وقد كذبوه ـ كما في «التقريب» ـ ، ومثل هذا الحديث لا يصدر إلا من مثله ، ولعل ابن عدي قد أشار إلى هذا الإسناد بقوله المتقدم :

« . . . وبغير هذا الإسناد» . والله أعلم .

(تنبيه) : قوله : «بدر بدر» كذا وقع في الأصل ! ولم أفهمه ، وكذلك وقع في «الفردوس» (٨٩٢٧) . ووقع في «الجامع الكبير» : «بدو بدو» ! وكذا وقع في «كنز العمال» (٣٨٨٢١) ! ولم أعرفه أيضاً . وذكره مؤلف «المسيح الدجال» (ص٢٥٤) بلفظ :

«برو ، برو» !

وفسره بقوله : «يعني : اسع اسع» . ولا أدري من أين جاء بهذا التفسير وبهذه الرواية ، وبخاصة أنه عزاها للديلمي في «الكنز» بالرقم الذي ذكرته آنفاً ، وعقب عليه بقوله :

«وفي رواية : بدو بدو» .

وليس في «الكنز» غيرها !

٦٠٨٦ ـ (العَجْوَةُ من فاكِهةِ الجنة) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الطب» (ق١٤١/١) ، وابن عدي في «الكامل»

(١٣٧١/٤) عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه . . . مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة صالح هذا ، وروى تضعيفه عن جمع ، وعن البخاري أنه قال :

«فيه نظر» . وقال في آخرها :

«وعامة ما يرويه غير محفوظ» .

٦٠٨٧ - (ألا إنه لم يكن نبيٌّ قَبْلي إلا قَدْ حذَّرَ الدَّجَّالَ أُمَّتَه . . . يَخْرُجُ معه واديانِ ؛ أحدُهما : جَنَّةٌ ، والآخَرُ : نارٌ ، فنارُه جنةٌ ، وجنتُه نارٌ ، معه مَلَكانِ من الملائكةِ يُشبِهانِ نبيَّيْنِ من الأنبياءِ ، لو شَئتُ ؛ سَمَّيْتُهما بأسمائِهما وأسماءِ آبائِهما ، واحدٌ منهما عن يمينه والآخَرُ عن شماله ، وذلك فِتْنةٌ ؛ فيقولُ الدجالُ : ألستُ بربكم؟ ألستُ أُحيي وأُميتُ؟ فيقولُ له أحدُ الملكينِ : كذبتَ ؛ ما يسمعُهُ أحدٌ من الناسِ إلا صاحبُه فيقولُ له : صدقتَ ، فيسمعُهُ الناسُ ، فيظنونَ أنما يُصَدِّقُ الدجالَ ، وذلك فِتْنَةٌ . . .» الحديث .

منكر بذكر الملكين . أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١١٠٦) ، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٧/١٥ - ١٣٨) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٤٥/٩٨/٧) ، من طرق عن حشرج بن نُباتة : ثنا سعيد بن جُمهان عن سفينة مولى رسول الله ﷺ قال :

خطبنا رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد قابل للتحسين ؛ فإن سعيداً وحشرجاً فيهما كلام من قبل حفظهما ، قال الحافظ في الأول منهما :

«صدوق ؛ له أفراد» . وقال في الآخر :

«صدوق ؛ يهم» .

ولذلك قال الحافظ ابن كثير في «النهاية» (١/١٢٤ ـ الرياض) : بعدما عزاه لأحمد وحده :

«وإسناده لا بأس به» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/٣٤٠) :

«رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات ، وفي بعضهم كلام لا يضر» .

إلا أن الحافظ ابن كثير استدرك على كلامه المتقدم فقال :

«ولكن في متنه غرابة ونكارة . والله أعلم» .

قلت : يشير إلى قصة الملكين وتمثلهما بصورة النبيَّيْن ؛ فإنها منكرة جداً في نقدي سنداً ومتناً .

أما السند ؛ فلتفرد مَنْ فيه سوء حفظ دون كل الرواة الثقات الحفاظ الذين رووا حديث الدجال بألفاظ مختلفة ، وسياقات متعددة عن جمع من الصحابة ، ساق ابن كثير أحاديث نحو ثلاثين منهم ، وقد بلغوا عدد التواتر عند أهل العلم ، لم يذكر أحد منهم هذه القصة ؛ فدل ذلك على نكارتها(*) .

وأما المتن ؛ فلأنه لا يظهر معنى الافتتان بالملكين ، ما دام أنهما لا يعرفان ؛ لأنهما بصورة نبيين ، وهذان لا يعرفان أيضاً ؛ كما هو ظاهر ، فلا امتحان في قول أحدهما سراً للدجال : «كذبت» ، وفي قول الآخر له : «صدقت» . بل الفتنة

(*) انظرِ «قصة المسيح الدجال . . .» للشيخ ـ رحمه الله ـ . وقد طبع بعد وفاته. (الناشر) .

تتجلى بأنهما فيما لو كانا معروفين من بين الناس أنهم من أهل العلم الذين يشايعون الحكام وينافقون لهم ، فإن الفتنة بهم أكبر ؛ كما هو مشاهد في هذا الزمان ، والله المستعان .

(تنبيه) : سقط ذكر الملكين من «مسند الطيالسي» ، وكذا من «ترتيبه» (٢/٢١٧) للبنا الساعاتي !

٦٠٨٨ - (يتبعُ الدَّجَّالَ من أُمتي سبعونَ ألفاً عليهم السِّيجانُ) .

ضعيف جداً بلفظ : أمتي . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/٣٩٣/٢٠٨٢٥) ، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٥/٦٢/٤٢٦٥) ، عن معمر عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو هارون اسمه : عمارة بن جُوَين ، قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، ومنهم من كذبه» .

وإن مما يؤكد ضعفه أن الحديث صح بلفظ : «من يهود أصبهان» . . مكان : «من أمتي» ، انظر الحديث (٣٠٨٠ و٣٠٨١) من «الصحيحة» .

وقد يقول قائل : يمكن أن يكون المقصود «من أمتي» : أمة الدعوة ؛ وحينئذ فلا تعارض .

فأقول : نعم ؛ هذا ممكن ، ولكنه تأويل ؛ والتأويل فرع التصحيح ، وما دام أنه لم يصح ؛ فلا داعي إليه .

(السِّيْجان) : قال البغوي : جمع (السَّاج) وهو : طَيْلَسَانٌ أخضر . وقال الأزهري : هو الطيلسان المقور ، ينسج كذلك .

٦٠٨٩ ـ **(الدَّجَّالُ يخوضُ البحارَ إلى رُكْبَتَيْه ، ويَتَنَاولُ السَّحابَ ، ويَسبِقُ الشمسَ إلى مَغْرِبِها ، وفي جَبْهَتِه قَرْنٌ يَخْرُجُ منه الحَيَّاتُ ، وقد صَوَّرَ في جَسَدِهِ السلاحَ كلَّه . . . حتى ذَكَر السيفَ والرُّمْحَ والدَّرَقَ . قال : قلت : وما الدَّرَقُ؟ قال : التُّرسُ)** .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/١٥٢ ـ ١٥٣) ، وأبو بكر ابن سلمان الفقيه في «مجلس من الأمالي» (ق١٨٤/١) من طريق علي بن زيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإنه مع إرساله من الحسن ـ وهو : البصري ـ ومراسيله كالريح ـ ؛ فالراوي عنه ـ علي بن زيد ، وهو : ابن جدعان ـ ضعيف .

والحديث لم يذكره السيوطي في «جامعيه» ! ولا المناوي في «الجامع الأزهر» ! مع أن السيوطي أورده في «الدر المنثور» (٥/٣٥٥) برواية ابن أبي شيبة فقط !

ولعل هذا الحديث أصله من الإسرائيليات ، وَهِمَ ابن جدعان فرفعه ؛ فقد ذكر السيوطي (٥/٣٥٣) من رواية ابن المنذر عن ابن جريج رضي الله عنه في قوله : ﴿لخلق السماوات والأرض أكبر من خلق الناس﴾ ؛ قال :

زعموا أن اليهود قالوا : يكون منا ملك في آخر الزمان ؛ البحر إلى ركبتيه ، والسحاب دون رأسه ، يأخذ الطير بين السماء والأرض . . . فنزلت : ﴿لخلق السماوات والأرض . . .﴾ الآية .

وذكر الحافظ في «الفتح» (١٣/٩٢) من رواية نعيم بن حماد ـ وهو ضعيف ـ في «كتاب الفتن» من طريق كعب الأحبار قال : . . . فذكر الحديث مطولاً ، وفيه قضية الخوض باختصار .

٦٠٩٠ - (بُعِثْتُ على أَثَرِ ثمانيةِ آلافٍ من الأنبياءِ ؛ منهم أربعةُ آلافِ نبيٍّ من بني إسرائيلَ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٩٢/١) : أخبرنا أحمد بن محمد ابن الوليد المكي : أخبرنا مسلم بن خالد **الزِّنجي** قال : حدثني زياد بن سعد عن محمد بن المنكدر وعن صفوان بن سُليم عن أنس بن مالك . . . مرفوعاً .

وتابعه زكريا بن عدي عن مسلم بن خالد الزنجي . . . به ؛ إلا أنه قال : «عن محمد بن المنكدر عن صفوان . . .» . . فلم يقل : «وعن صفوان» .

أخرجه محمد بن شاذان الجوهري في الجزء الثاني من «أجزائه» (ق١/٧) ، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١٦٢/٣) ، والدينوري في «المنتقى من المجالسة» (ق١/١٧١) .

وتابعه **أحمد بن طارق** : ثنا مسلم بن خالد . . . به ؛ مثل رواية زكريا .

أخرجه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق١/٤٧) ، وابن كثير في «تفسيره» (٥٨٦/١) ، وقال :

«غريب من هذا الوجه ، وإسناده لا بأس به ، رجاله كلهم معروفون إلا أحمد ابن طارق هذا ؛ فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح . والله أعلم» .

قلت : وفاتته متابعة زكريا بن عدي - وهو ثقة - وغيره - كما تقدم ، ويأتي - ؛ فقد قال أبو نعيم عقبها :

«غريب من حديث زياد ، تفرد به زكريا» ! كذا قال ! ثم قال :

«ورواه أحمد بن خازم عن صفوان ومحمد عن أنس مقروناً» .

قلت : وصله ابن عدي في «الكامل» (١٧٢/١ - بيروت) من طريق ابن لهيعة

عن أحمد بن خازم عن محمد بن المنكدر . . . أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

لكن وقع في متنه سقط وتحريف ـ تبعاً للمصورة ـ ؛ فليصحح من هنا ، والظاهر أن الساقط مكان النقط هو : (ومحمد بن المنكدر) ، كما يستفاد من قول أبي نعيم المذكور . وقال ابن عدي عقبه :

«رواه علي بن هارون الزَّينبي عن مسلم بن خالد عن زياد بن سعد عن ابن المنكدر وصفوان . . . نحوه . وقال زكريا بن عدي : عن مسلم عن زياد عن ابن المنكدر عن صفوان . . . نحوه» .

قلت : والزينبي هذا : لم أعرفه .

وجملة القول : أن مدار الحديث على مسلم بن خالد الزنجي ، وأن الرواة اختلفوا عليه في إسناده ، والظاهر أن هذا الاضطراب منه ؛ لأنه كان كثير الأوهام ـ كما في «التقريب» ـ ، ورواية زكريا عنه أقواها ؛ فالعلة من مسلم بن خالد .

وقد توبع وخولف : فقال إبراهيم بن المنذر الحزامي : ثنا إبراهيم بن المهاجر ابن مِسْمار عن محمد بن المنكدر وصفوان بن سليم عن يزيد الرَّقَاشي عن أنس ابن مالك . . . به ؛ نحوه .

أخرجه الحاكم (٢/٥٩٧) ـ وسكت عنه ! ـ . والطبراني في «الأوسط» (١/٢/٤٤) ، وقال الذهبي :

«قلت : إبراهيم ويزيد واهيان» .

يعني : إبراهيم بن المهاجر ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٨/٢١٠) :

«وهو ضعيف ، ووثقه ابن معين ، ويزيد الرقاشي وُثِّقَ على ضعفه» .

قلت : وقد رواه عنه أحد الضعفاء : فقال مكي بن إبراهيم : حدثنا موسى بن عُبيدة الرَّبَذي عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك . . . به ؛ نحوه .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٧/١٦٠/١٣٧٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٥٣) .

قلت : والرَّبذي ضعيف أيضاً .

وقد خولف في متنه : فقال أبو يعلى (٧/١٣١/١٣٣٧) : حدثنا أبو الربيع الزهراني : حدثنا محمد بن ثابت العبدي : حدثنا مَعْبَدُ بن خالد الأنصاري عن يزيد الرقاشي . . . به ؛ مرفوعاً بلفظ :

«كان فيمن خلا من إخواني من الأنبياء ثمانية آلاف نبي ، ثم كان عيسى ابن مريم ، ثم كنت أنا» .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ من فوق الزهراني ثلاثتهم لا يحتج بهم ، والأنصاري مجهول . واقتصر الهيثمي على إعلاله بضعف العبدي !

والخلاصة : أن الحديث ضعيف مضطرب الإسناد والمتن ؛ فلا وجه لقول ابن كثير : «وإسناده لا بأس به» ! والله أعلم .

(تنبيه) : (خازم) ـ والد أحمد ـ بالخاء المعجمة ؛ كما في «الإكمال» وغيره ، ووقع في «الكامل» وغيره مما تقدم بالحاء المهملة ، وهو تصحيف ؛ فاقتضى التنبيه ! ثم هو لا يعرف ـ كما قال الذهبي ؛ تبعاً لابن عدي ـ .

ثم رأيت في «معجم الحديث» ـ الذي كنت جمعته من مخطوطات الظاهرية بخطي ـ أن أبا بكر الشافعي أخرجه في «الفوائد» (ق٧٩/٢) من طريق عبدالله بن رجاء : نا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام : نا محمد بن المنكدر عن يزيد بن أبان عن أنس . . . به ؛ نحو حديث ابن مسمار .

ورجاله ثقات رجال «الصحيح» ، على ضعف يسير فيمن دون ابن المنكدر ؛ فالآفة من يزيد .

وقد روي في حديث أبي ذر الطويل : أن عدد الأنبياء مائة ألف وعشرون ألفاً !

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» بطوله (رقم ٩٤) ، وفيه إبراهيم بن هشام الغَسَّاني وهو متروك ؛ متهم بالكذب ، وعزاه الحافظ (٣٦١/٦) لـ «صحيحه» وسكت !

وروي بإسناد آخر ضعيف من حديث أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

«وأربعة وعشرون ألفاً ، الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر ؛ جماً غفيراً» .

أخرجه أحمد (٢٦٥/٥ ـ ٢٦٦) ، والطبراني في «الكبير» (٧٨٧١/٢٥٨/٨) ، وفيه علي بن يزيد الألهاني ؛ ضعيف .

لكن عدد الرسل صحيح ؛ جاء من طريق أخرى عن أبي أمامة بسند صحيح ، وعدد الأنبياء صحيح لغيره ، وقد حققت ذلك كله في «الصحيحة» (٢٦٦٨) .

وأما حديث : «إني خاتم ألف نبي أو أكثر» ؛ فهو ضعيف أيضاً .

أخرجه الحاكم (٥٩٧/٢) ، وأحمد (٧٩/٣) ، والبزار (٣٣٨٠/١٣٥/٤) من طريق مُجالد عن أبي الوَدَّاك (وقال البزار : عن الشعبي) عن أبي سعيد . . . مرفوعاً .

بيَّض له الحاكم ، وقال الذهبي :

«قلت : مجالد ضعيف» . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٤٧/٧) :

«رواه البزار ، وفيه مجالد بن سعيد ، وقد ضعفه الجمهور ، وفيه توثيق» .

قلت : وقد فاته عزوه لأحمد .

٦٠٩١ - (كان يغزو باليهودِ فَيُسهِمُ لهم كَسِهامِ المسلمينَ) .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/١٨٨/٩٣٢٨ و٩٣٢٩) ، وكذا ابن أبي شيبة (١٢/٣٩٥/١٥٠١٠ - ١٥٠١٢) ، وأبو داود في «المراسيل» (٢٢٤/٢٨١ و٢٨٢) ، والترمذي (٥/٢٨١) ، والبيهقي (٩/٥٣) من طرق عن الزهري : أن النبي ﷺ : كان . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرسال الزهري إياه أو إعضاله ، فإنه تابعي صغير ، أكثر رواياته عن الصحابة بالواسطة ؛ ولهذا قال البيهقي عقبه :

«فهذا منقطع . . قال الشافعي : والحديث المنقطع عندنا لا يكون حجة» . وقال الحافظ في «التلخيص» (٢/١٠٠) :

«والزهري مراسيله ضعيفة» .

وأشد ضعفاً منه ما أخرجه البيهقي أيضاً من طريق الحسن بن عمارة عن الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنه قال :

استعان رسول الله ﷺ بيهود بني قينقاع فَرَضَخَ لهم ، ولم يُسْهِمْ لهم ، وقال البيهقي :

«تفرد بهذا الحسن بن عمارة ، وهو متروك ، ولم يبلغنا في هذا حديث صحيح ، وقد روينا قبل هذا في كراهية الاستعانة بالمشركين» .

قلت : يشير إلى قوله ﷺ : «إنا لا نستعين بمشرك» . رواه مسلم وغيره من حديث عائشة ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١١٠١) تحت حديث أبي حميد بنحوه ، وقد عارض البيهقي (٩/٣٧) به حديث ابن عمارة هذا ؛ فإن فيه أنه ﷺ أبى أن يستعين ببني قينقاع ، وقال : «لا نستعين بالمشركين» . وقال البيهقي :

«وهذا الإسناد أصح» .

قلت : فإذا عرف ضعف حديث الترجمة ؛ فلا يجوز الاستدلال به على جواز الاستعانة بالكفار في قتال المشركين ، ولا سيما وهو مخالف لعموم حديث عائشة وما في معناه ، وقد اختلف العلماء في ذلك كما في «نيل الأوطار» (١٨٧/٧) للشوكاني ، واختار هو المنع مطلقاً ، وأجاب عن أدلة من خالف بأنها لا تصح رواية كحديث الترجمة ، أو دراية كغيره ، فليراجعه من شاء ، وأيد المنع بقوله تعالى : ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ .

ومما يجب التنبيه عليه هنا أمران :

الأول : أن ما حكاه الشوكاني عن أبي حنيفة والشافعي من الجواز ليس على إطلاقه ، أما بالنسبة لأبي حنيفة رحمه الله ؛ فقد قال أبو جعفر الطحاوي في «مختصره» (ص١٦٧) :

«ولا ينبغي للإمام أن يستعين بأهل الذمة في قتال العدو ؛ إلا أن يكون الإسلام هو الغالب» .

وأما بالنسبة للشافعي رحمه الله ؛ فقال النووي في «شرح مسلم» تحت حديث عائشة المتقدم :

«فأخذ طائفة من العلماء به على إطلاقه . وقال الشافعي وآخرون : إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ، ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به ؛ وإلا فيكره ، وحمل الحديثين على هذين الحالين» .

قلت : يشير بهما إلى حديث عائشة ، وإلى حديث أن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية قبل إسلامه .

فأقول : حديث الاستعانة بصفوان ليس معارضاً لحديث عائشة ؛ لأنه استعانة بسلاحه وليس بشخصه ، فهو كاستئجاره ﷺ ذلك المشرك الدِّيلي عند هجرته ﷺ من مكة إلى المدينة مع أبي بكر ؛ ليدلهما على الطريق - كما جاء في «صحيح البخاري» في «كتاب الإجارة» - ، وحديث صفوان مخرج في «الإرواء» (١٥١٣) ؛ وحينئذٍ فلا حاجة للتوفيق بين الحديثين ، فإن صح حديث صريح في الاستعانة بالمشرك في القتال ؛ فالحمل المذكور لا بد منه . ونحوه ما ذكره الشوكاني فقال :

«وشرط بعض أهل العلم - ومنهم الهادوية - أنها لا تجوز الاستعانة بالكفار والفساق إلا حيث مع الإمام جماعة من المسلمين يستقلُّ بهم في إمضاء الأحكام الشرعية على الذين استعان بهم ؛ ليكونوا مغلوبين لا غالبين ؛ كما كان عبدالله بن أُبي ومن معه من المنافقين يخرجون مع النبي ﷺ للقتال وهم كذلك» .

ثم رأيت في «المغني» لابن قدامة (٤٥٧/١٠) أن ابن المنذر والجَوزجاني من العلماء الذين قالوا بأنه لا يستعان بمشرك مطلقاً . وقال ابن المنذر :

«والذي ذُكر أنه استعان بهم غير ثابت» .

وأن مذهب أحمد جواز الاستعانة عند الحاجة - بالشرط الذي ذكره النووي عن الشافعي - ، ولفظ ابن قدامة :

«ويشترط أن يكون من يستعان به حسن الرأي في المسلمين ، فإن كان غير مأمون عليهم ، لم تجز الاستعانة به ؛ لأننا إذا منعنا الاستعانة بمن لا يؤمن من المسلمين - مثل المُخْذِلِ والمُرْجِفِ - ؛ فالكافر أولى» .

وكذا في «الشرح الكبير» للشمس ابن قدامة (٤٢٧/١٠) .

ويتلخص مما سلف أن الحديث ضعيف ، وأنه لا يثبت في الباب شيء ، مع معارضته لحديث عائشة الصحيح ، وأن الصواب من تلك الأقوال التي قيلت حوله قول ابن المنذر ومن وافقه : أنه لا يجوز الاستعانة مطلقاً ، وأن الذين قالوا بالجواز عند الحاجة قيدوه بشرطين :

أحدهما : أن يكون المستعان به من الكفار حسن الرأي في المسلمين .

والآخر : أن يكون المستعين بهم معه جماعة من المسلمين يستقل بهم في تطبيق الأحكام الشرعية على الذين استعان بهم ليكونوا مغلوبين لا غالبين .

٦٠٩٢ ـ (إنا جئناكم لخيرٍ ، (يعني : اليهودَ) إنا أهلُ الكتابِ ، وأنتم أهلُ الكتابِ ، وإنَّ لأهلِ الكتابِ على أهلِ الكتابِ النَّصرَ ، وإنه بلغنا أن أبا سفيانَ قد أقبلَ إلينا بِجَمْعٍ من الناس ، فإما قاتلتم معنا ، وإما أَعَرْتُمونا سلاحاً) .

منكر . أخرجه أبو جعفر الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/٢٣٩ ـ ٢٤٠) عن عبدالرحمن بن شريح : أنه سمع الحارث بن يزيد الحضرمي يحدث عن ثابت بن الحارث الأنصاري عن بعض من كان مع رسول الله ﷺ قال :

لما بلغ رسولَ الله ﷺ جمعُ أبي سفيان ليخرج إليه يوم أحد ؛ فانطلق إلى اليهود الذين كانوا بالنضير ، فوجد منهم نفراً عند منزلهم ، فرحبوا به ، فقال لهم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات غير ثابت بن الحارث الأنصاري ؛ فإنه غير معروف بعدالة أو جرح ، ولم يورده أحد من أئمة الجرح والتعديل غير ابن أبي حاتم برواية الحارث بن يزيد هذا فقط عنه ، وبيَّض له . وقد ذكر ابن هشام في «السيرة» (٣/٨) عن محمد بن إسحاق عن الزهري :

أن الأنصار يوم أحد قالوا لرسول الله ﷺ : يا رسول الله ! ألا نستعين بحلفائنا من يهود؟ فقال :

«لا حاجة لنا فيهم» .

وذكر نحوه ابن كثير في «البداية» (٤/١٤) ، ومن قبله ابن القيم في «زاد المعاد» ، وهو الموافق لحديث عائشة الصحيح : «إنا لا نستعين بمشرك أو بالمشركين» . وهو مخرج في «الصحيحة» (١١٠١) كما تقدم قريباً . وعليه فإني أقول :

إذا تبين لك ضعف حديث الترجمة ، وما فيه من عرضه ﷺ على اليهود أن يقاتلوا معه ؛ فلا حاجة حينئذٍ إلى التوفيق بينه وبين حديث عائشة الصحيح كما فعل الطحاوي حين قال :

«لأن اليهود الذين دعاهم النبي ﷺ إلى قتال أبي سفيان معه ؛ ليسوا من المشركين الذين قال رسول الله ﷺ في الآثار الأُوَل : «إنه لا يستعين بهم ؛ أولئك عبدة الأوثان ، وهؤلاء أهل الكتاب الذين قد ذكرنا مباينة ما هم عليه مما عبدة الأوثان عليه في الباب الذي تقدم قبل هذا . . .» .

قلت : يشير إلى بعض الأحكام التي خص بها أهل الكتاب دون المشركين كحل ذبائحهم ، ونكاح نسائهم ، وغيرها مما بعضه موضع نظر ، وبنى على ذلك قوله (ص٢٣٤) :

«فكان كل شرك بالله كفراً ، وليس كل كفر بالله شركاً» !

فأقول : لو سلمنا جدلاً بقوله هذا ؛ فلا حاجة للتأويل المذكور لأمرين اثنين :

الأول : أن التأويل فرع التصحيح كما هو معلوم ، وما دام أن الحديث غير صحيح كما بينا ؛ فلا مسوغ لتأويل الحديث الصحيح من أجله كما هو ظاهر لا

يخفى على أحد إن شاء الله تعالى .

والآخر : كيف يصح أن يقال في اليهود والنصارى : إنهم ليسوا من المشركين ، والله عز وجل قال في سورة ﴿التوبة﴾ بعد آية :.﴿إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا . . .﴾ : ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يَدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون﴾ ، ﴿وقالت اليهود عزيرٌ ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنَّى يؤفكون﴾ . فمن جعل لله ابناً ؛ كيف لا يكون من المشركين؟! هذه زَلَّة عجيبة من مثل هذا الإمام الطحاوي . ولا ينافي ذلك أن لهم تلك الأحكام التي لا يشاركهم فيها غير أهل الكتاب من المشركين ؛ فإنهم يشتركون جميعاً في أحكام أخرى ـ كما لا يخفى على أولي النُّهى ـ .

وقد لا يعدم الباحث الفقيه ـ الذي نجّاه الله من التقليد ـ في الكتاب والسنة ما يؤكد ما تقدم ، ويبطل قول الطحاوي السابق : « . . . وليس كل كفر بالله شركاً» من ذلك تلك المحاورة بين المؤمن والكافر الذي افتخر بماله وجنَّتيه ؛ كما قال عز وجل في سورة الكهف : ﴿ . . . ودخل جنته وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تَبيد هذه أبداً . وما أظن الساعة قائمةً ولئن رُددت إلى ربي لأجدنَّ خيراً منها منقلباً﴾ ؛ فهذا كفر ولم يشرك في رأي الطحاوي ! ولكن السِّياق يردّه ؛ فتابع معي قوله تعالى : ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سوَّاك رجلاً . لكنَّاْ هو الله ربي ولا أشرك بربي أحداً﴾ ؛ فتأمل كيف وصف صاحبَه الكافر بالكفر ، ثم نزَّه نفسه منه معبِّراً عنه بمرادفه وهو الشرك ؛ فقال : ﴿ولا أشرك بربي أحداً﴾ . وهذا الشرك مما وصَف به الكافرُ نفسَه فيما يأتي ؛ فتابع قوله تعالى ـ بعد أن ذكر ما وعظه به صاحبه المؤمن ـ : ﴿وأُحيط بثمره فأصبح يقلب كفيه

على ما أنفق فيها وهي خاوية على عروشها ويقول يا ليتني لم أشرك بربي أحداً﴾ .

قلت : فهذا القول منه - مع سباق القصة - صريح جداً في أن شركه إنما هو شَكُّه في الآخرة ، وهذا كفر وليس بشرك في رأي الطحاوي ! فهو باطل ظاهر البطلان .

وإن مما يؤكد ذلك من السنة قوله ﷺ :

«أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» .

رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عباس ، وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (١١٣٣) ، فإن المراد بهم اليهود والنصارى ؛ كما دلت على ذلك أحاديث أخر ، منها قوله ﷺ :

«لئن عشت ؛ لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، حتى لا أترك فيها إلا مسلماً» . رواه مسلم وغيره وهو مخرج هناك (١١٣٤) .

ولما كان حديث ابن عباس حجة قاطعة في الموضوع ؛ غمز من صحته الطحاوي تعصباً لمذهبه - مع الأسف - ! وزعم أنه وهم من ابن عيينة قال (١٦/٤) :

«لأنه كان يحدث من حفظه ؛ فيحتمل أن يكون جعل مكان (اليهود والنصارى) : (المشركين) (!) ولم يكن معه من الفقه ما يميز به بين ذلك» !

كذا قال سامحه الله ! فإنه يعلم أن تحديث الحافظ الثقة - كابن عيينة - من حفظه ليس بعلة ؛ بل هو فخر له ، وأن تخطئة الثقة بمجرد الاحتمال ليس من شأن العلماء المنصفين ، ولكنها العصبية المذهبية ؛ نسأل الله السلامة !

وعلى مذهب الطحاوي هذا يمكن أن يغفر الله الكفر لقوله تعالى : ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ !!

وبهذه الآية احتج ابن حزم رحمه الله على أبي حنيفة الذي هو مَتبوعُ الطحاويِّ في التفريق المزعوم ؛ فقال عقبها (٤/٢٤٤) :

«فلو كان ههنا كفر ليس شركاً ؛ لكان مغفوراً لمن شاء الله تعالى بخلاف الشرك ، وهذا لا يقوله مسلم» .

ثم أتبع ذلك بأدلة أخرى قوية جداً ، ثم قال :

«فصح أن كل كفر شرك ، وكل شرك كفر ، وأنهما اسمان شرعيان ، أوقعهما الله تعالى على معنى واحد» .

ولولا خشية الإطالة ؛ لنقلت كلامه كله لنفاسته وعزته ، فليراجعه من شاء المزيد من العلم والفقه .

والخلاصة أن الحديث ضعيف الإسناد ، منكر المتن ، وأن الاستعانة بأهل الكتاب في جهاد الكفار يشملها قوله ﷺ : «إنا لا نستعين بمشرك» .

ولفظ مسلم (٥/٢٠١) : «فارجع فلن أستعين بمشرك» .

(تنبيه) : كان قد جرى بيني وبين بعض الإخوة كلام حول هذا الحديث ، وأنه ضعيف الإسناد ، فسأل عن العلة ، فذكرت له الجهالة . وبعد أيام اتصل بي هاتفياً ، وقرأ عليَّ كلام الحافظ في «الإصابة» في ترجمة ثابت بن الحارث الأنصاري ، وأنه صحابي ، ورجا النظر فيه ، فرأيته قد أورده في القسم الأول منه ، وساق له حديثين رواهما عن النبي ﷺ ليس فيهما ما يدل على صحبته ، وأشار إلى هذا الحديث أيضاً ، وهو كما ترى يرويه عن بعض الصحابة الذين شهدوا وقعة أحد ، ووقعت له على حديث آخر يرويه بواسطة أبي هريرة عن النبي ﷺ . فترجح عندي عدم صحبته ، وأنه تابعي مجهول كما ذكرت في مطلع هذا الكلام ، ولذلك

فإني رأيت أن أسجل تفصيل ما أجملت هنا تحت أحد الحديثين المشار إليهما ، وسيأتيان إن شاء الله تعالى برقمي (٦١١٦ و٦١١٧) . والله ولي التوفيق .

٦٠٩٣ - (مَنْ حَبَسَ العِنَبَ زمنَ القِطافِ حتى يَبيعَه من يهوديٍّ أو نصرانيٍّ [أو مجوسيٍّ] أو ممن يعلمُ أنه يتخِذُه خمراً ؛ فقد تَقَحَّم على النارِ على بصيرةٍ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢٣٦/١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١٨٨/٢) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٤٨٨/١/٢٧/٢) ، والسَّهمي في «تاريخ جرجان» (ص٢٤١/٣٩٠) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٦١٨/١٧/٥) من طرق عن **عبدالكريم بن عبدالكريم عن الحسن بن مسلم** عن الحسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة عن أبيه . . . مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يرو عن بريدة [إلا بهذا] الإسناد ؛ تفرد به أحمد بن منصور المروزي» !

كذا قال ! وهذا بالنسبة لما وقع له ، وإلا ؛ فهو عند الآخرين عن غيره ! وقال ابن حبان :

«وهذا حديث لا أصل له عن حسين بن واقد ، وما رواه ثقة ، والحسن بن مسلم هذا راويه يجب أن يعدل به عن سنن العدول إلى المجروحين بروايته هذا الخبر المنكر» . وأقره ابن الجوزي .

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٨٩/١) ، وقد سأل أباه عن هذا الحديث فأجابه بقوله :

«هذا حديث كذب باطل» . قال :

«قلت : تعرف عبدالكريم هذا؟ قال : لا . قلت : فتعرف الحسن بن مسلم؟ قال : لا ؛ ولكن تدل روايتهم على الكذب» .

ومثله في «الجرح والتعديل» مفرقاً في ترجمة المتهمَيْن ـ الحسن وعبدالكريم ـ . وأقره الذهبي عليه فيهما ؛ لكنه قال في ترجمة الأول منهما :

«أتى بخبر موضوع في الخمر» . ثم ساق هذا من طريق ابن حبان .

(تنبيـه) : اختلفت الرواية في اسم والد عبدالكريم : فعند السهمي سمِّي بـ : (عبدالكريم) ـ كما تقدم ـ . ووقع عند الطبراني : (أبي عبدالكريم) ـ بأداة الكنية ـ . وعند «الضعفاء» وابن الجوزي : (عبدالله السكري) . . ولعل الصواب : الأول ؛ فإنه كذلك وقع عند ابن أبي حاتم في (الترجمتين) ، وفي (ترجمة عبدالكريم) عند الذهبي والعسقلاني . ونسبه هذا فقال : (البجلي) وأظنه خطأً مطبعياً ؛ انتقل نظر الطابع إلى ما ذكره ابن حجر زيادة على الذهبي فقال :

«وفي «ثقات ابن حبان» : «عبدالكريم بن عبدالكريم البجلي ، عن عبدالله[1] ابن عمر ، وعنه جُبَارة بن المغلِّس ، مستقيم الحديث» . فالظاهر أنه هو ، ولعل ما أنكره أبو حاتم من جهة صاحبه جبارة ، ويؤيده أن أبا حاتم قال قبل ذلك : لا أعرفه» .

وقد فاته أن هذا الحديث الذي أنكره أبو حاتم ليس من رواية جبارة عنه ، فتنبه ! وقد تعقبه المعلق على «الجرح والتعديل» فيما استظهره أن عبدالكريم هذا هو البجلي ؛ فقال عقبه :

«أقول : بل الأشبه أنهما اثنان ؛ أحدهما : عبدالكريم بن عبدالكريم البجلي الذي ذكره ابن حبان في «الثقات» . والآخر ـ متأخر عنه ، وهو ـ : عبدالكريم بن عبدالله السُّكَّري ، هو الراوي عن الحسن بن مسلم . والله أعلم» .

---

(١) كذا ، وفي «الثقات» (٨/٤٢٣) : «عبيدالله» بتصغير ؛ «عبيد» . وكذا هو في «التهذيب» ـ كما سيأتي ـ .

قلت : وهذا هو الراجح عندي ؛ لأن عبدالكريم البجلي كوفي ، وهو من رجال ابن ماجه ، لكن سمى أباه عبدالرحمن البجلي الكوفي الخَزَّاز ؛ مترجَم في «التهذيب» بروايته عن جمع ؛ منهم عبيدالله بن عمر المدني وجمع من الكوفيين ، وعنه ابنه إسحاق وإسماعيل بن عمرو بن جَرير وجبارة بن المغلس . وقال :

«ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : مستقيم الحديث» .

وهذا قاله في «ثقاته» (٨/٤٢٣) في أتباع التابعين ، لكن سمى أباه عبدالكريم ـ كما تقدم ـ ؛ فهو المترجم في «التهذيب» .

وأما عبدالكريم بن عبدالكريم ـ أو : ابن عبدالله ؛ على الخلاف المتقدم ؛ فهو ـ مروزيٌ ؛ كما في «الضعفاء» لابن حبان ، وترجمه السهمي بقوله :

«عبدالكريم بن عبدالكريم البزاز الجرجاني المعروف بـ (عبدك) هو الذي ينسب إليه خَانُ عَبْدَك بباب الخَنْدَق . روى عن عمر بن هارون ، والحسن بن مسلم وغيرهما . روى عنه محمد بن بندار السَّبَّاك وعبدالله بن المهدي» .

وبالجملة ؛ فعلة الحديث إما عبدالكريم هذا ـ وهو : غير البجلي ـ ، وإما شيخه الحسن بن مسلم ، وهو الأقرب . والله أعلم .

والحديث عزاه الحافظ في «التلخيص» (٣/١٩) للطبراني في «الأوسط» فقط ساكتاً عليه ، وأعله الهيثمي (٣/٩٠) بقول أبي حاتم في عبدالكريم : حديثه يدل على الكذب» .

ولقد وهم الحافظ وهماً فاحشاً في «بلوغ المرام» (٢/٣٥١ ـ سبل السلام) فقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن» !

كذا قال ! وأظن أن سبب الوهم أنه اعتمد على قول ابن حبان في عبدالكريم

البجلي : مستقيم الحديث ؛ بناءً منه على ما استظهره أنه هو راوي هذا الحديث ، ثم سها عن شيخه الحسن بن مسلم الذي لا يعرف ، ولم يوثقه أحد ـ كما تقدم ـ . والله أعلم .

وقد اغتر بقول الحافظ هذا مؤلفُ كتاب «الرضاع وبنوك اللبن» (ص٥٥) ؛ فنقل كلامه المذكور دون أن يعزوه إليه ! كما سكت عنه الصنعاني في «السبل» ! وجزم بنسبته إلى النبي ﷺ سيد سابق في «فقه السنة» (٨٣/٣ ـ الكتاب العربي) ! وذلك من شؤم التقليد . والله تعالى هو المستعان ، وهو ولي التوفيق .

٦٠٩٤ ـ (مَنْ صافحَ يهودياً أو نصرانياً ؛ فلْيتوضَّأْ أو يَغْسلْ يدَه) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٨/١ ـ ٢٥٩) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٧٨/٢) من طريق بقية عن إبراهيم ـ هو : ابن هانئ ـ عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس . . . مرفوعاً . ذكره ابن عدي في ترجمة إبراهيم هذا ، وقال :

«ليس بالمعروف ، يحدث عنه بقية ، ويحدث إبراهيم عن ابن جريج بالبواطيل» . وأقره ابن الجوزي ، ثم السيوطي في «اللآلئ» (٥/٢) . وقال عقب الحديث :

«وله أحاديث أخرى لم أخرجها هنا وكلها مناكير ، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق» .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

واعلم أن من الدواعي على إخراج هذا الحديث وبيان حاله ؛ أن العلامة الآلوسي ذكره في «تفسيره» (٧٦/١٠) مع حديث آخر بنحوه ؛ سبق الكلام عليه

برقم (٦٠٦١) ، نقلهما من «الدر المنثور» للسيوطي (٢٢٧/٣) ساكتاً عليه ! بل إنه بنى عليه حكماً أو كاد ، فإنه عقب عليه بقوله :

«قيل : وعلى ذلك ؛ فلا يحل الشرب من أوانيهم ، ولا مؤاكلتهم ، ولا لبس ثيابهم ، لكن صح عن النبي ﷺ والسلف خلافه ، واحتمال كونه قبل نزول الآية[1] فهو منسوخ بعيد ، والاحتياط لا يخفى» !

ولقد كان اللائق بهذا المحقق أن لا يعتمد في هذا الحديث على كتاب «الدر» للسيوطي ؛ لأنه فيه جماع حطاب ! كما هو معلوم ، وإنما على كتابه الآخر «اللآلي» ؛ فإنه يتكلم فيه على الأحاديث ويبين عللها ، وإن كان كثير التساهل والمعارضة لابن الجوزي ، وموافقاً له في أكثر الأحيان ، كما هو الشأن في هذا الحديث ، والحديث الآخر الذي في معناه ، فالاعتماد عليه من العلامة الآلوسي كان به أولى ، وبالتحقيق أولى ، ولكن العجلة في التأليف والتقميش هي داء أكثر المؤلفين حتى من بعض المحققين ، غفر الله لنا ولهم .

٦٠٩٥ - (إذا رَقَدَ المرءُ قبل أن يصليَ العَتَمَةَ ؛ وقفَ عليه ملكانِ يوقِظانِه يقولانِ : الصلاةُ ، ثم يُوَلِّيانِ عنه ؛ ويقولان : رَقَدَ الخاسرُ وأبى) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٦٠٦/٧) ، والخطيب في «التاريخ» (٢٦٦/١٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٠٠/٢) من طريق يعقوب ابن الوليد المدني عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان مولى الوضين عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به . وقال ابن عدي في ترجمة يعقوب هذا ، وقد ساق له أحاديث :

---

(١) يعني قوله تعالى : ﴿إنما المشركون نَجَس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾ .

«وهذه الأحاديث لا يرويها عن ابن أبي ذئب غير يعقوب ، وعامة ما يرويه ليس بمحفوظ ، وهو بيِّن الأمر في الضعفاء» . وقال ابن الجوزي :

«هذا موضوع ؛ والمتهم به يعقوب ، قال أحمد : كان من الكذابين الكبار يضع الحديث . وقال يحيى : كذاب» .

قلت : وأقره السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٢/١٤١٣ - بترقيمي) وغيره .

وتقدم له حديث آخر برقم (٥٥٣٣) .

٦٠٩٦ - (إن هذه القلوبَ تَصْدَأ كما يصدأُ الحديدُ إذا أصابَه الماءُ . قيل : وما جِلاؤها؟ قال : كثرةُ ذِكرِ الموتِ ، وتلاوة القرآنِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٨/١) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٣٤٧/٢) عن إبراهيم بن عبدالسلام : ثنا عبدالعزيز بن أبي روّاد عن نافع عن ابن عمر . . . مرفوعاً ، وقالا :

«رواه غير إبراهيم بن عبدالسلام هذا عن عبدالعزيز ، وهو معروف بعبدالرحيم ابن هارون الغَسَّاني عن عبدالعزيز ، وهو مشهور به . وإبراهيم مجهول ؛ ولجهله سرقه منه» . وقال ابن عدي في إبراهيم هذا :

«حدث بالمناكير ، وعندي أنه يسرق الحديث ، وهو في جملة الضعفاء» .

قلت : وحديث عبدالرحيم الغساني وصله أبو نعيم في «الحلية» (١٩٧/٨) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٣٥٢/٢٠١٤ - لبنان) - واللفظ له - ، والخطيب في «التاريخ» (٨٥/١١) ، والشهاب في «مسنده» (٢/١٩٩/١١٧٩) ، وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث نافع وعبدالعزيز ، تفرد به عبدالرحيم» .

كذا قال ، وكأنه لم يعتد برواية إبراهيم بن عبدالسلام المتقدمة ؛ لأنها مسروقة . لكن قد تابعه غيره ؛ لكنه متهم ـ كما يأتي ـ . وقال الخطيب عقب الحديث :

«أخبرنا البرقاني قال : سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول : عبدالرحيم بن هارون الغساني متروك ؛ يكذب» .

وأقره الذهبي في «الميزان» ، وساق له هذا الحديث في جملة ما استنكر عليه ، وقال عقبه :

«رواه حفص بن غياث عن عبدالعزيز قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ؛ منقطعاً» .

قلت : يشير إلى أن هذا هو المحفوظ عن عبدالعزيز ؛ لأن حفص بن غياث ثقة ، ومن وصله ضعيف أو متهم .

ومنهم **عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن أبيه عن نافع عن ابن عمر . . .**

أخرجه البيهقي والشهاب (١١٧٨) .

وعبدالله هذا : قال أبو حاتم وغيره :

«أحاديثه منكرة» . وقال ابن الجنيد :

«لا يساوي شيئاً ، يحدث بأحاديث كذب» . وقال ابن عدي (١٥١٧/٤) :

«يحدث عن أبيه عن نافع عن ابن عمر بأحاديث لا يتابعه أحد عليه» .

وبالجملة ؛ فالحديث منكر من جميع طرقه ، وقد استنكره من تقدم ذكرهم .

٦٠٩٧ ـ (يا خَدِيجةُ ! هذا صاحبي الذي يأتيني قد جاء) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٨١/١/٩٩/٢) : حدثنا

محمد بن عبدالله بن عرس المصري : ثنا يحيى بن سليمان بن نَضْلَةَ المديني : ثنا الحارث بن محمد الفهري : ثنا إسماعيل بن أبي حكيم : حدثني عمر بن عبدالعزيز : حدثني أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام : حدثتني أم سلمة عن خديجة قالت :

قلت : يا رسول الله ! يا ابن عمي ! هل تستطيع إذا جاءك الذي يأتيك أن تخبرني به؟ فقال لي رسول الله ﷺ : «نعم يا خديجة» . قالت خديجة : فجاء جبريل ذات يوم وأنا عنده ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . فقلت له : قم فاجلس على فخذي الأيمن ، فقام فجلس على فخذي الأيمن ، فقلت له : هل تراه؟ قال : «نعم» ، فقلت له : تحول ؛ فاجلس على فخذي الأيسر ، فجلس ، فقلت له : هل تراه؟ قال : «نعم» ، فقلت له : تحول ؛ فاجلس في حجري ، فجلس ، فقلت له : هل تراه؟ قال : «نعم» . قالت خديجة : فتحسرت وطرحت خماري وقلت له : هل تراه؟ قال : «لا» . فقلت له : هذا والله ملك كريم ، لا والله ما هذا شيطان .

قالت خديجة : فقلت لورقة بن نوفل بن أسد بن عبدالعزى(*) بن قصي : ذلك مما أخبرني به محمد رسول الله فقال ورقة : حقاً يا خديجة حديثك .

قلت : قال الهيثمي فى «المجمع» (٨/٢٥٦) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وإسناده حسن» .

وأقول : هو كذلك ؛ لولا ما يأتي :

أولاً : يحيى بن سليمان بن نضلة المديني فيه كلام من جهة حفظه ، قال ابن عدي (٧/٢٧١٠) :

(*) في أصل الشيخ رحمه الله : (عبدالعزيز) . (الناشر) .

«قال ابن خراش : لا يسوى فلساً . (قال ابن عدي) : يروي عن مالك وأهل المدينة أحاديث [عامتها] مستقيمة» .

وقال ابن أبي حاتم (١٥٤/٢/٤) عن أبيه :

«شيخ ، حدث أياماً ثم توفي» .

ويعني أنه في المرتبة الثالثة عنده ؛ أي : يكتب حديثه وينظر فيه ؛ أي : أنه يستشهد به ؛ لأنه قبل المرتبة الرابعة وهي من قيل فيه : متروك الحديث ، أو كذاب ، ونحو ذلك .

ولما ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٦٩/٩) قال :

«يخطئ ويهم» .

قلت : فمثله لا يحتج بحديثه ؛ إذا لم يتابع كما يفيده قول الطبراني عقبه :

«تفرد به يحيى بن سليمان» .

فكيف به وقد خولف ، وهو قولي :

ثانياً : فقال ابن إسحاق في «السيرة» (٢٥٧/١) ومن طريقه الطبري في «التاريخ» (٢٠٨/١) ، وكذا البيهقي في «الدلائل» (١٥١/٢ - ١٥٢) : وحدثني إسماعيل بن أبي حكيم مولى آل الزبير : **أنه حدثه عن** خديجة رضي الله عنها . . . الحديث نحوه . قال ابن إسحاق : وقد حدثت عبدالله بن حسن هذا الحديث ؛ فقال : قد سمعت أمي فاطمة بنت حسين **تحدث بهذا الحديث عن** خديجة ، إلا أني سمعتها تقول :

أدخلتْ رسول الله ﷺ بينها وبين درعها ؛ فذهب عند ذلك جبريل ، فقالت لرسول الله ﷺ : إن هذا لملك وما هو بشيطان .

قلت : وهذا أصح من الأول ، رجاله ثقات ، ولكنه منقطع من الوجهين ؛ فإن إسماعيل بن أبي حكيم ؛ ثقة من السادسة عند الحافظ ؛ فهو تابع تابعي ، وفاطمة بنت حسين ؛ فهي تابعية لم تدرك خديجة رضي الله عنها ، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ضعف الحديث في رسالته «لباس المرأة في الصلاة» (ص٣٢ - الطبعة الخامسة) و(ص . . . الطبعة الجديدة) .

٦٠٩٨ - (جَنِّبوا صُنَّاعَكم عن مساجِدِكُم) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٦٣ - الطبعة الثالثة) والديلمي في «مسنده» (٢/٣٨/٢) من طريق محمد بن مجيب : ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب قال :

صليت العصر مع عثمان بن عفان أمير المؤمنين ، فرأى خياطاً في ناحية المسجد ؛ فأمر بإخراجه ، فقيل له : يا أمير المؤمنين ! إنه يكنس المسجد ، ويغلق الأبواب ، ويرشه أحياناً ، قال عثمان : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن مجيب هذا ، وهو ثقفي كوفي ، وفي ترجمته أورده ابن عدي ، وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

«كذاب» . وقال في موضع آخر :

«كان كذاباً عدوَّ الله» .

وقال ابن عدي عقب الحديث :

«ليس له كثير حديث ، ويحدث عن جعفر بن محمد بأشياء غير محفوظة ؛ وهذا الحديث منها» .

قلت : وقد شذ هذا الكذاب عن كل الضعفاء الذين رووا هذا المتن بلفظ : «صبيانكم» ، كما تراه مخرجاً في «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي ، وبعضها مرسل صحيح كما في «الإرواء» (٢٣٢٧) وغيره ، فرواه بلفظ مغاير للفظهم ، وقد أورده القرطبي في «جامعه» (١٢/٢٧٠) من طريق ابن عدي وكذا المزي في «تهذيب الكمال» ، ومن قبلهما ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/٤٠٤) من طريق ابن مجيب معلقاً ، وكذا الذهبي في ترجمته من «الميزان» باللفظ الشاذ ! وتحرف هذا على الحافظ ابن حجر في ترجمة المذكور أو على القائمين على طبعه وتصحيح تجاربه إلى اللفظ المشهور : «صبيانكم» . وكذلك وقع في «التلخيص الحبير» (٣/٦٧) ، معزواً لابن عدي في الكتابين ! وهذا من غرائب التحريفات !

وأغرب منه أن قول علي : «صليت العصر» تحرف في «العلل» إلى «دخلت إلى مصر» !! وهما ما دخلا مصر ، ولا عرفاها إلا سماعاً !

٦٠٩٩ - (الحِلْمُ زَيْنٌ للعالِمِ ، سَتْرٌ للجاهِلِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٥١ - الطبعة الثالثة) من طريق مهران الرازي عن بحر السقاء قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومعضل ، أورده ابن عدي في ترجمة السقاء هذا ، وأطال فيها جداً ، وروى تضعيفه عن جمع من الأئمة ، وساق له أحاديث كثيرة بعضها مناكير ، وختم ترجمته بقوله :

«ولبحر السقاء غير ما ذكرت من الحديث ، وكل رواياته مضطربة ، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها ، والضعف على حديثه بيِّن» .

ومهران الرازي - الراوي عنه هو : ابن أبي عمر العطار - : قال الحافظ :

«صدوق له أوهام ، سيئ الحفظ» .

(تنبيـه) : هذا الحديث من رواية بحر السقاء معضلاً كما ترى ، وقد جاء في «معجم الكامل» ـ الذي وضعه ناشر «الكامل» فهرساً لأحاديث الكتاب ، جاء فيه ـ (ص١٥٣) معزواً لـ (جابر ٥١/٢) ! وهو خطأ محض ؛ فليس هو في «الكامل» عن جابر ، وإنما عن بحر ـ كما سبق ـ . وهذا الفهرس من أسوأ الفهارس ـ إن لم أقل هو أسوؤها إطلاقاً ـ فيما وقفت عليه من الفهارس التي تطبع الآن للربح المادي ، وليس للفائدة العلمية .

٦١٠٠ ـ (احفظوني في أهلِ ذِمَّتي) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٢٦/٣) من طريق يعقوب بن كاسب : ثنا الزبير بن حبيب : ثنا **عاصم بن عبيدالله** عن نافع عن ابن عمر قال :

كان من آخر كلام النبي ﷺ . . . فذكره .

أورده في ترجمة الزبير بن حبيب ـ هكذا بإهمال الحاء وقع في المطبوعتين من «الكامل» وفي غيره أيضاً . . . والصواب : **بالخاء المعجمة** ؛ كما في «إكمال ابن ماكولا» ـ ، ثم أشار ابن عدي إلى تضعيف الحديث ونكارته بقوله عقبه :

«وهذا وإن كان عاصم بن عبيدالله ضعيفاً ؛ فإن الراوي عنه : الزبير بن حبيب . . . ولا أدري من أيهما البلاء فيه» .

ثم ذكر له حديثين آخرين ، أحدهما من روايته عن نافع عن ابن عمر ، وقال :

«وهذا مشهور عن نافع» .

والآخر من روايته عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة . وذكر أنه خطأ ، وأن الصواب : عن أبي سعيد . ثم قال :

«ولم أجد للزبير غير هذا الذي أخطأ، وحديثِ عاصم بن عبيدالله، ولا أنكر منهما».

وأقول: الأولى عندي تعصيب البلاء في هذا الحديث بعاصم؛ لأنه قد توفر لدي أن الزبير هذا روى عنه أربعة من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٣١)، ومِلْتُ في «التيسير» إلى أنه حسن الحديث إذا لم يخطئ أو يخالف. والله أعلم.

والحديث مما فات السيوطي إيراده في «جامعه الكبير».

ولعل أصل الحديث موقوف، وَهِمَ عاصم فرفعه؛ فإنه محفوظ من وصية عمر رضي الله عنه في قتله؛ فقد قالوا له: أوصنا يا أمير المؤمنين!؟ قال:

أوصيكم بذمة الله؛ فإنه ذمة نبيكم، ورزق عيالكم.

أخرجه البخاري (٦/٢٦٧/٣١٦٢).

ثم رأيت الحديث في «المعجم الأوسط» للطبراني (٤/١٥٧/٣٨٦٠) من الوجه المذكور لكن بلفظ:

«أهل بيتي»! وقال:

«لم يروه عن عاصم بن عبيدالله إلا الزبير بن حبيب، تفرد به يعقوب بن حميد».

وبه أورده الهيثمي في «المجمع» وقال (٩/١٦٣):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عاصم بن عبيدالله وهو ضعيف».

قلت: وأحد اللفظين إما محرف من بعض الرواة أو النساخ، أو هو اضطراب من عاصم. والمعصوم من عصمه الله تعالى.

٦١٠١ - (دَعُوها فإنها جَبَّارةٌ . يعني : امرأةً لم تأخُذْ حافَّةَ الطريقِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣٢٧٦/٣٤/٦) : حدثنا يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني : حدثنا جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال :

مَرَّ رسول الله ﷺ في طريق ؛ ومرت امرأة سوداء ، فقال لها رجل : الطريق ، فقالت : الطريق ثَمَّ ! فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٤٨/٢) ، وأخرجه هو والطبراني في «الأوسط» (٨٣٢٥/٢١٥/٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٩١/٦) من طرق أخرى عن الحماني . . . به . وقال الطبراني :

«لم يروه عن ثابت إلا جعفر» .

قلت : هو ثقة من رجال مسلم ، وفي ترجمته أورد الحديث ابن عدي ، وساق له أحاديث كثيرة ، الكثير منها صحيح ، وبعضها في «صحيح مسلم» ، وختم ترجمته بقوله :

«وله حديث صالح ، وروايات كثيرة ، وهو حسن الحديث ، وهو معروف بالتشيع» .

قلت : فكان الأولى أن يذكر الحديث في ترجمة الحماني ؛ فإنه متكلم فيه ، حتى اتهمه بعضهم بالكذب وسرقة الحديث ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«حافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث» .

وقد أحسن الهيثمي حين أعل الحديث به ؛ فقال في «المجمع» (٩٩/١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» وأبو يعلى ، وفيه يحيى الحماني ؛ ضعفه أحمد

ورماه بالكذب، ورواه البزار، وضعفه براوٍ آخر».

قلت: ولم أره في «زوائد البزار» للهيثمي، ولا في «زوائد العسقلاني»، وما طبع من الأصل: «مسند البزار» ثلاث مجلدات ليس فيها «مسند أنس بن مالك» رضي الله عنه. ثم رأيته في «كشف الأستار» (٣٥٧٨).

وقد ذكره الهيثمي أيضاً من طريق أخرى فقال:

«وعن أبي موسى أن نبي الله ﷺ كان آخذاً بيد أبي موسى في بعض سِكَكِ المدينة، فأتى على سائلةٍ في ظهر الطريق؛ تسفي الرياح في وجهها، فقال لها أبو موسى: تنحي عن سَنَن رسول الله ﷺ، فقالت له: هذا الطريق له معرضاً، فليأخذ حيث شاء! فشق ذلك على أبي موسى حتى كبا[1] لذلك، وعرف رسول الله ﷺ ذلك في وجهه؛ فقال:

«يا أبا موسى! اشتد عليك ما قالت هذه السائلة؟»، قلت: نعم بأبي أنت وأمي يا رسول الله! لقد شق علي حين استخفت بما قلت لها من أمر رسول الله ﷺ؛ فقال:

«لا تكلمها؛ فإنها جبارة». فقلت: بأبي وأمي ما هذه فتكون جبارة؟ فقال:

«إن لا يكن ذلك في قدرتها؛ فإنه في قلبها».

رواه الطبراني في «الكبير» وفيه بلال بن أبي بردة».

قلت: كذا الأصل؛ لم يتكلم عليه بشيء خلافاً لعادته! فلا أدري أسقط من قلمه أم ناسِخِه؟ والرجل له ترجمة واسعة في «تهذيب الكمال» للمزي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكان قاضياً على البصرة وأميراً، وله حكايات غير مرضية،

---

(١) أي: ربا وانتفخ من الغيظ. «نهاية». ووقع في ابن عساكر «بكا» وهو خطأ من الناسخ.

وقد روى عنه جماعة ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٩١) ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«مُقِلٌّ» .

ثم وقفت على إسناد الطبراني إليه ، فبدا لي أن علة الحديث ممن دونه ؛ فقد أخرجه في ترجمته ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٤٨٩) من طريق الطبراني وغيره بسند مظلم عن الفضل بن عبد الرحمن بن عباس عنه عن أبيه عن جده أبي موسى .

والفضل هذا ذكره المزي في الرواة عن بلال بن أبي بردة ، ولم أجد له ترجمة ، ودونه من لم أعرفه .

(تنبيه) : حديث الترجمة ذكره القرطبي في تفسيره «الجامع» (٨/١٧٠) ساكتاً عنه كعادته ! مستدلاً به على أن النبي ﷺ كره السؤال ونهى عنه ، وليس يظهر أن للحديث صلة بما ذكر ؛ بل هو بمعنى الحديث الآخر : «ليس للنساء وسط الطريق» . وهذا مخرج في «الصحيحة» برقم (٨٥٦) .

٦١٠٢ - (إن إبليسَ يَبْعَثُ جنودَه كلَّ صباحٍ ومساءٍ ؛ فيقولُ : مَنْ أضلَّ رجلاً ؛ أكرمْتُه ، ومن فعل كذا ؛ فله كذا ، فيأتي أحدُهم فيقولُ : لم أزلْ به حتى طلَّقَ امرأتَه ، قال : يتزوجُ أخرى ، فيقولُ : لم أزلْ به حتى زنى ، فَيُجِيْزُهُ ويُكْرِمُهُ ؛ ويقول : لِمِثْلِ هذا فاعملوا ، ويأتي آخرُ فيقول : لم أزلْ بفلانٍ حتى قَتَل ، فيصيحُ صيحةً يَجْتَمعُ إليه الجِنُّ فيقولون له : يا سيِّدَنا ما الذي فرَّحَك؟! فيقول : أخبرني[1] فلانٌ أنه

(١) الأصل : (أحد بني) ؛ والتصحيح من «الجامع الكبير» ، وقد عزاه لـ «الحلية» .

لم يزلْ برجلٍ من بني آدمَ يفتنُه ويَصُدُّه حتى قَتَلَ رجلاً فدخلَ النارَ ؛ فيجيزه ويكرمه كرامةً لم يُكْرِمْ بها أحداً من جنودهِ ثم يدعو بالتَّاجِ ؛ فيضعُه على رأسِه ، ويستَعْمِلُه عليهم) .

منكر جداً بهذا التمام . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٢٨ - ١٢٩) من طريق إسماعيل بن يزيد : ثنا إبراهيم بن الأشعث : ثنا فضيل بن عياض عن عطاء بن السائب عن أبي عبدالرحمن السلمي عن أبي موسى الأشعري يرفعه إلى النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل بن يزيد لم أعرفه ، ويحتمل أنه الذي في «الجرح والتعديل» (١/١/٢٠٥) :

«إسماعيل بن يزيد ، خال أبي ، وعم أبي زرعة ، روى عن السندي بن عبدويه ، وإسحاق بن سليمان ، وعبدالصمد العطار ، وعبدالله بن هاشم . روى عنه أبي . سئل أبي عنه؟ فقال : صدوق» .

وإبراهيم بن الأشعث ، وهو : البخاري خادم الفضيل بن عياض ، وثقه بعضهم ، لكن قال ابن أبي حاتم (١/١/٨٨) :

«سألت أبي عنه ، وذكرت له حديثاً رواه عن معن ، عن ابن أخي الزهري عن الزهري؟ فقال : هذا حديث باطل موضوع ، كنا نظن بـ(إبراهيم بن الأشعث) الخير ؛ فقد جاء بمثل هذا !» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ! مع أنه قال فيه (٨/٦٦) :

«يغرب ، ويتفرد ، ويخطئ ويخالف» !

فهل من كان هذه صفته يكون ثقة؟!

وقد يقول في بعض رجاله (٦/٩٨) :

«دلس عن أنس ، يخطئ كثيراً»؟!

وعطاء بن السائب كان قد اختلط ، وفضيل بن عياض لم يذكر فيمن سمع منه قبل الاختلاط . لكن قد رواه عنه سفيان عن عطاء به مختصراً .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٣/٤٤) ، ولذلك أخرجته في «الصحيحة» (١٢٨٠) ، وصححه الحاكم (٣٥٠/٤) ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا .

ولهذا المختصر شاهد أخصر منه من حديث جابر عند مسلم وغيره من رواية الأعمش عن أبي سفيان عنه ، وكنت خرجته في «الصحيحة» أيضاً برقم (٣٢٦١) .

ثم بدا لي فيه إشكال سببه ـ والله أعلم ـ الاختصار الذي وقع فيه من بعض الرواة ، أو من عنعنة الأعمش ، فإن فيه :

«ثم يجيء أحدهم فيقول : ما تركته حتى فَرَّقت بينه وبين امرأته ؛ فيدنيه منه ويقول : نِعمَ أنت ! قال الأعمش : أراه قال : فيلتزمه» .

فظننت أنه سقط منه قول إبليس في الذي فرق : «أوشك أن يتزوج» ، كما سقط منه قصة الذي لم يزل به حتى قتل ، وهو الذي قال له إبليس : نعم ؛ أنت . وهذا ثابت في حديث سفيان الصحيح . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم رأيت الفضيل بن عياض قد تابعه إبراهيم بن طهمان عن عطاء بن السائب بلفظ أَخْصَرَ من لفظه وزاد عليه ؛ وهو :

«إن إبليس بعث جنوده إلى المسلمين ، فقال : أيكم أَضَلَّ رجلاً ، أُلْبِسُهُ التَّاجَ؟ فإذا رجعوا ، قال لبعضهم : ما صنعت؟ قال : ألقيت بينه وبين أخيه عداوة ! قال : ما صنعت شيئاً ؛ سوف يصالحه . ثم يقول للآخر : فأنت ما صنعت؟ قال : ما زلت

به حتى طلق امرأته ! قال : ما صنعت شيئاً ؛ عسى يتزوج أخرى . فقال للآخر : ما صنعت؟ قال : لم أزل به حتى شرب الخمر ! قال : أنت أنت !

ثم يقول للآخر : فأنت ما صنعت؟ قال : ما زلت به حتى زنى ! قال : أنت أنت !

ثم يقول للآخر : فأنت ما صنعت؟ قال : ما زلت به حتى قَتَل ! فيقول : أنت أنت !» .

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (رقم ١٢١٣ و١٤٦٨) .

وإبراهيم بن طهمان ثقة ، ولكنه لم يذكر أيضاً في الرواة عن عطاء قبل اختلاطه ؛ فهو العلة ، واضطرابه في ضبطه زيادة ونقصاً ، واختلافاً في بعض الجمل من الأدلة على اختلاطه ؛ فلا يعتمد منه إلا رواية سفيان عنه كما تقدم . والله أعلم .

٦١٠٣ - (إنّ الرجُلَ من أهلِ الجنةِ لَيُزَوَّجُ خمْسَمائة حَوْراءَ ، وأربعةَ آلافِ بِكْرٍ ، وثمانيةَ آلافِ ثَيِّبٍ ، يُعانِقُ كلَّ واحدةٍ مِنْهُنّ مِقْدارَ عُمُرِه في الدنيا) .

منكر . أخرجه البيهقي في «البعث» (ق١/٧١) من طريق عبدالوهاب الخفاف : ثنا موسى الأسفاري (!) عن رجل من بَليّ عن عبدالرحمن بن سابط عن عبدالله ابن أبي أوفى مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل البلوي ، وبه أعله الحافظ في «الفتح» (٣٢٥/٦) ، ولا أستبعد أنه عبدالله بن الحكم البلوي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو مترجم في «اللسان» بما خلاصته أنه لا يعرف ، وقال الحافظ الجورقاني في كتابه

«الأباطيل والمناكير» (١/٣٨٦) :

«وعبدالله بن الحكم لا يعرف بعدالة ولا جرح» .

ووقع في «سنن ابن ماجه» (٥٥٨) في أثر عمر في مسح المسافر على الخفين : (الحكم بن عبدالله البلوي) على القلب . وقال الحافظ في «التهذيب» و«التقريب» :

«والصواب عبدالله بن الحكم» . زاد في «التقريب» :

«كما سيأتي» .

قلت : نسي ؛ فلم يذكره في «تقريبه» ولا في «تهذيبه» وإنما ذكره في «لسانه» كما تقدم ، ومع أنه لم يذكر عنه راوياً غير يزيد بن أبي حبيب ، فقد ذكر ؛ تبعاً لابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال : ثقة ! وقد أشار الذهبي في «الكاشف» إلى عدم اطمئنانه لهذا التوثيق بقوله :

«وُثِّق» كما هي عادته فيما تفرد بتوثيقه ابن حبان ، وأكد ما ذكرته بقوله فيه في «المغني» :

«لا يعرف» .

وموسى الأسفاري ! كذا وقع في مصورة «البعث» والمطبوعة أيضاً (٢٢٤/٣٧٣) ، وأظنه محرفاً من «الأسواري» ؛ فإنه من هذه الطبقة ، ذكره ابن عدي في «الكامل» وقال (٦/٣٤٦) :

«شبه مجهول ، قال البخاري : فيه نظر» .

وقد رواه الوليد بن أبي ثور قال : حدثني سعد الطائي أبو مجاهد عن عبدالرحمن بن سابط به نحوه ، ولفظه :

«يزوجُ الرجلُ من أهل الجنة . . . الحديث دون قوله : «يعانق . . .» إلخ ، وزاد :

«فيجتمعن في كل سبعة أيام فيقلن بأصوات لم يسمع الخلائق مثلها : نحن الخالدات ؛ فلا نبيد ، ونحن الناعمات ؛ فلا نبؤس ، ونحن الراضيات ؛ فلا نسخط ، ونحن المقيمات ؛ فلا نظعن ، طوبى لمن كان لنا وكنا له» .

رواه أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (٥٨٨/٤١٩) ، و«العظمة» (٦٠٣/١١٠٨/٣) . وعنه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٣٧٨/٢١٢/٣ و٤٣١/٢٦٩) .

وهذا إسناد واهٍ ؛ الوليد هذا هو : ابن عبدالله بن أبي ثور الهمداني ، ضعفه الجمهور ، وقال أبو زرعة :

«منكر الحديث يهم كثيراً» . وقال محمد بن عبدالله بن نمير :

«كذاب» .

وعزاه العراقي في «تخريج الإحياء» (٥٤١/٤) لأبي الشيخ في «كتاب العظمة» و«طبقات المحدثين» ، وقال :

«إسناده ضعيف» .

واعلم أن الأحاديث التي وردت في تحديد عدد ما للرجل من النساء في الجنة مختلفة جداً ، والثابت منها حديث أبي هريرة في «الصحيحين» بلفظ :

«أول زمرة تدخل الجنة . . .» . . وفيه : «لكل واحد منهم زوجتان» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٨٦٨) .

وحديث المقدام : «للشهيد عند الله سبع خصال . . .» فذكرها ، وفيه «ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين» ، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٣٥ ـ ٣٦) ، وهو كما ترى خاص بالشهيد ، وبقية الأحاديث لا تخلو من ضعف ، وبخاصة

حديث الترجمة ، وقد أفاد الحافظ أن العدد الذي فيه هو أكثر ما وقف عليه .

ومن أوهامه رحمه الله أنه شرح قوله ﷺ : «لكل واحد منهم زوجتان» بقوله :

«أي من نساء الدنيا ، فقد روى أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً في صفة أدنى أهل الجنة منزلة : «وأن له من الحور العين لاثنتين وسبعين زوجة سوى أزواجه من الدنيا» ، وفي سنده شَهْر بن حَوْشَبٍ ، وفيه مقال» .

قلت : هذا الشرح خطأ من وجهين :

الأول : أنه قائم على حديث لا يصح ؛ لأنه من رواية شهر ، وهو كثير الأوهام - كما قال الحافظ نفسه في «التقريب» - ، ووهمُه في هذا الحديث ظاهر من أكثر من وجه ؛ حسبك الآن ما يأتي .

والآخر : أنه نسي أن في رواية للبخاري (٣٢٥٤) من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ : «لكل امرئ منهم زوجتان من الحور العين» .

فهذه رواية مفسرة للرواية الأولى ؛ فلا يجوز الإعراض عنها لحديث شهر الضعيف ، وبخاصة أن لرواية البخاري شاهداً من طريق آخر عن أبي هريرة بلفظ :

«وأزواجهم الحور العين» . رواه البخاري (٣٣٢٧) ومسلم (١٤٦/٨) ، وبياناً لهذه الحقيقة كنت ضممت هذه الزيادة : «من الحور العين» إلى رواية الشيخين الأولى في كتابي الفذ في أسلوبه : «مختصر البخاري» رقم (١٣٩٧) فصارت فيه هكذا : «لكل واحد منهم زوجتان [من الحور العين]» ، فالاعتماد على هذه الرواية الصحيحة في تفسير «الزوجتين» هو الواجب ، وقد استفدت هذه الفائدة من كتاب «حادي الأرواح» لابن القيم رحمه الله تعالى ، ويأتي كلامه بإذنه تعالى تحت الحديث (٦١٠٥) .

٦١٠٤ - (لا تَزَالُ بِدِمَشْقَ عِصابةٌ يُقاتِلون على الحقِّ حتى يأتيَ أمرُ اللهِ وهم ظاهِرون) .

منكر . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣٥/١/٢) ، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤٩٥) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤٢/١ - دمشق) من طريق عمرو ابن شراحيل العنسي : [سمعت] حيان بن وبرة المُرِّي عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير حيان هذا ، وفي ترجمته ذكر البخاري هذا الحديث معلقاً ، لكن وقع عنده «حسان» ، وليس خطأً من الناسخ أو الطابع ، فإنه في (باب حسان) ، ولم يذكر فيه جرحاً ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (١٧٢/٤) على قاعدته ! وقد وقع الاسم عندهما على الصواب ، ولم يذكرا عنه راوياً غير العنسي ، وقد تحرفت هذه النسبة على محقق «الثقات» إلى «العَيْشي» ؛ كما حققته في «التيسير» ، يسر الله لي إتمامه بمنه وكرمه(*) !

ثم إن ابن عساكر أخرج الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«لا تزال عصابةٌ من أمتي يقاتلون على أبواب دمشقَ وما حولَها ، وعلى أبواب بيت المقدس وما حولها ، لا يضرُّهم خذلانُ مَنْ خذلهم ، ظاهرين على الحق إلى أن تقوم الساعة» .

وفيه من لا يعرف ، وهو مخرج في «فضائل الشام» (رقم ٢٧ و ٢٩) ، ثم قال الحافظ ابن عساكر مشيراً إلى نكارة الحديث :

«وروي عن أبي هريرة من وجوه في أهل الشام على العموم من غير تخصيص أهل دمشق» .

(*) وقد تم بفضل الله - فيما نعلم - ولم يطبع بعد . (الناشر) .

قلت : لا يحضرني الآن شيء مما أشار إليه من العموم من حديث أبي هريرة ؛ من وجه يصح ، وقد ساق هو تلك الوجوه أو بعضها على الأقل ، ولا يخلو وجه منها من علة ، ثم ساق له شواهد من حديث أنس وزيد بن أرقم ، وعبدالله بن عمر ، وأبي الدرداء ، وعمران بن حصين ، ومعاذ بن جبل ، بعضها مرفوع ، وبعضها موقوف ، يدل مجموعها على أن للحديث بذكر الشام أصلاً أصيلاً ، وبخاصة أن حديث معاذ صحيح وإن كان موقوفاً ، فإنه في حكم المرفوع ، وبخاصة أنه مما أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٥٥ ـ مختصر البخاري) . ثم وجدت لحديث أبي هريرة في الشام طريقاً صحيحاً ؛ فخرجته في «الصحيحة» (٣٤٢٥) .

وأما الحديث بلفظ مطلق دون ذكر الشام ؛ فهو متواتر ، تجد كثيراً من طرقها وألفاظها مخرجة في الكتاب الآخر : «الصحيحة» في مواطن عديدة ، فانظر «صحيح الجامع» (٧١٦٤ ـ ٧١٧٣) .

٦١٠٥ ـ (إنَّ أدنى أهلِ الجنةِ منزلةً : إنَّ له لَسَبْعَ دَرَجاتٍ ، وهو على السادسةِ ـ وفوقَه السابعةُ ـ ، وإنّ له ثَلاثَمائةِ خادمٍ ، ويُغْدَى عليه ويُرَاحُ كلَّ يومٍ بثلاثِ مائةِ صَحْفَةٍ ـ ولا أَعْلَمُه إلا قال : مِنْ ذَهَبٍ ـ ، في كلِّ صَحْفَةٍ لونٌ ليس في الأُخْرى ، وأنه لَيَلَذُّ أوَّلُه كما يَلَذُّ آخِرُه ، وأنه لَيَقُولُ : يا ربِّ ! يا ربِّ ! لو أَذِنْتَ لي لأَطْعَمْتُ أهلَ الجنةِ وسَقَيْتُهم لم يَنْقُصْ مما عندي شيءٌ ، وإنَّ له من الحُورِ العِيْنِ لاثْنتينِ وسبعينَ زوجةً سوى أزواجِه من الدنيا ، وأن الواحدةَ منهن ليأخُذُ مَقْعَدُها قَدْرَ مِيْلٍ مِنَ الأرضِ) .

منكر . أخرجه أحمد في «المسند» (٢/٥٣٧) من طريق سُكَين بن عبدالعزيز : ثنا الأشعث الضرير عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته شهر هذا ، وهو مختلف فيه ، والراجح عندي أنه ضعيف لكثرة أوهامه ، وبهذا وصفه الحافظ في «التقريب» فقال :

«صدوق ، كثير الإرسال والأوهام» . وأجمل القول فيه في «الفتح» فقال :

«فيه مقال» .

كما تقدم قبل حديث . وإلى ذلك أشار المنذري ؛ فقال في «الترغيب» (٢٦٢/٤ - ٢٦٣) :

«رواه أحمد عن شهر عنه» .

وكذلك فعل الهيثمي فقال في «المجمع» (٤٠٠/١٠) :

«رواه أحمد ، ورجاله ثقات ؛ على ضعف في بعضهم» .

قلت : وكأنه يشير إلى علة أخرى في إسناده ، فإن سكين بن عبدالعزيز مختلف فيه أيضاً كما ترى في «التهذيب» و«الميزان» ، وقد ترجح عنده(*) أنه ضعيف ؛ فأورده في «المغني في الضعفاء والمتروكين» فقال :

«قال النسائي : ليس بالقوي» ، ولم يزد . والله أعلم .

ثم إن في الحديث نكارة ظاهرة في غير ما موضع منه ، سبق الكلام في أحدها ، تحت الحديث المشار إليه آنفاً (٦١٠٣) ، وهو أنه مخالف للحديث الصحيح : «له زوجتان من الحور العين» ، ويخالفه أيضاً في قوله في آخره :

« . . . على خلق رجل واحد على صورة أبيهم آدم ستون ذراعاً في السماء» . وفي حديث آخر لأبي هريرة مرفوعاً بلفظ : «خلق الله آدم على صورته ، وطوله ستون ذراعاً . . .» الحديث وفي آخره :

(*) يعني : الذهبي . (الناشر) .

«فكل من يدخل الجنة على صورة آدم [وطوله ستون ذراعاً . .» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٤٩) .

من أجل ذلك قال ابن القيم رحمه الله في «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» :

«والحديث منكر يخالف الأحاديث الصحيحة ، فإن طول ستين ذراعاً لا يحتمل أن يكون مقعد صاحبه بقدر ميل من الأرض ، وفي «الصحيحين» في أول زمرة تلج الجنة : «لكل امرئ منهم زوجتان من الحور العين» فكيف يكون لأدناهم اثنتان وسبعون من الحور العين» . نقلته من «التعليق الرغيب» (٤/٢٦٣) .

٦١٠٦ - (ما وُجِدَ مِنْ ناقصِ الدينِ والرأيِ أغلبَ للرجالِ ذوي الأمرِ على أمورهم من النساءِ ، قالوا : وما نقصُ دينِهِنَّ ورأيِهن؟ قال : أمَّا نقصُ رأيِهن : فَجُعِلَتْ شهادةُ امرأتين بشهادةِ رجلٍ ، وأما نقصُ دينِهن : فإن إحداهن تَقْعُدُ ما شاء اللهُ من يومٍ وليلةٍ لا تسجُدُ لله سجدةً) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الحاكم (٢/١٩٠) فقال : . . . وأخبرنا عبدالله بن محمد بن موسى العدل - واللفظ له - : ثنا محمد بن أيوب : أنبأ يحيى بن المغيرة السعدي : ثنا جرير عن منصور عن ذر عن وائل بن مُهانة السعدي عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقبله مقطع آخر بلفظ :

«يا معشر النساء ! تصدقن ولو من حليكن ؛ فإنكن أكثر أهل جهنم» . فقالت امرأة ليست من عِلْيَة النساء : وبم يا رسول الله ! نحن أكثر أهل جهنم؟ قال : «إنكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير» . وقال الحاكم :

«هذا حديث صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

واغتر بذلك الشيخ التويجري في «صارمه» فَنَبا عن صوابه (ص٧٥ ـ ٧٦) ؛ لأن وائل بن مهانة هذا : قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«لا يعرف ، له حديث واحد» . يعني : هذا . وقال الحافظ :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث .

قلت : ولم يتابع ـ كما يأتي ـ ، ولا ينفع فيه أن ابن حبان ذكره في «ثقاته» (٤٩٥/٥) ؛ لأن ذلك من تساهله المعروف ! وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في «الكاشف» :

«وُثِّق» .

وفي الإسناد علة أخرى ؛ وهي تنحصر في : شيخ الحاكم ؛ فإني لم أعرفه ، أو : محمد بن أيوب ؛ فلم أعرفه أيضاً . وبهذا الاسم والنسبة جمع فيهم الثقة والضعيف ، ولا أدري إذا كان هذا أحدهم .

ثم إنه قد خولف ؛ فقد أخرجه النسائي في (العشرة) من «السنن الكبرى» (٩٢٥٧/٣٩٨/٥) ، وأحمد (٤٢٣/١) ومن طريقه الحاكم من حديث سفيان الثوري عن منصور . . . به ؛ بالمقطع الأول فقط دون حديث الترجمة . وقرن أحمد بمنصور الأعمش ، وأعاده (٤٢٥/١) برواية أخرى عن الأعمش وحده .

وتابعهما الحكم قال : سمعت ذراً . . . به ؛ دون حديث الترجمة .

أخرجه النسائي وأحمد (٤٣٣/١) .

والمقطع الأول صحيح ؛ له شاهد من حديث ابن عمر عند مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٠٥/١) تحت الحديث (١٩٠) ، وتمامه حديث الترجمة لكن بلفظ :

«وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن» . قالت : يا رسول الله ! وما نقصان العقل والدين . . . الحديث نحوه ، إلا أنه قال في آخره :

«وتمكث الليالي ما تصلي ، وتفطر في رمضان ؛ فهذا نقصان الدين» .

فهذا هو المحفوظ ، فقوله في حديث الترجمة : «لا تسجد لله سجدة» . . منكر مخالف للحديث الصحيح من جهتين :

الأولى : أنه لم يذكر الصيام .

والأخرى : أنه ذكر السجدة مكان الصلاة ؛ فقد يأخذ منه بعض من لا علم عنده بالسنة وفقهها أن المرأة الحائض أو النفساء ليس لها أن تسجد سجدةً ما ـ كسجدة الشكر والتلاوة ـ ، وهذا مما لا دليل عليه ، وإن كان يمكن تأويل السجدة بالصلاة ـ من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل ـ ، لكن التأويل فرع التصحيح ، وإذا لم يصح الحديث بهذا اللفظ ؛ فلا مسوغ للتأويل . فتنبه !

ثم رأيت الحديث قد أخرجه ابن حبان (٨١٨ و١٢٩٤ ـ موارد) من طريق الحكم قال : سمعت ذراً . . . به ، إلا أنه قال :

«لا تصلي فيه صلاة واحدة» .

وهذا هو الصحيح الثابت في الأحاديث الصحيحة ، ولكنه أوقفه على ابن مسعود أيضاً !

٦١٠٧ ـ (وما يُدريكِ؟! لعله كان يَتكَلَّمُ فيما لا يَعْنيه ، ويَمْنَعُ ما لا يَضُرُّه) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٠١٧/٨٤/٧) ، وابن أبي الدنيا في

«الصمت» (١٠٩/٧٣) من طريق يحيى بن يعلى الأسلمي عن الأعمش عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

استشهد غلام منا يوم أحد ، فوجد على بطنه صخرة مربوطة من الجوع ، فمسحت أمه التراب عن وجهه ، وقالت : هنيئاً لك يا بني ! الجنة . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ؛ وفيه علتان :

الأولى : الانقطاع بين الأعمش وأنس : فإنه لم يسمع منه ، وقد وصله بعضهم ولا يصح كما يأتي .

والأخرى : يحيى بن يعلى الأسلمي : وهو ضعيف ، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٣٠٣/١٠) . لكنه قد توبع على إسناده من حفص بن غياث عن الأعمش . . . به ؛ نحوه دون ذكر الاستشهاد .

أخرجه الترمذي (٢٣١٧/٧٧/٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/٥٥ ـ ٥٦) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٢٥/٧ ـ لبنان) ، وقال الترمذي :

«حديث غريب» . وقال البيهقي :

«هذا هو المحفوظ» .

قلت : ثم رواه من طريق أبي حنيفة الواسطي عن الحسن بن جبلة عن سعيد بن الصلت عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس . . . به ؛ مثل حديث الترجمة ، وفيه ذكر الاستشهاد .

وهذا منكر غير محفوظ ـ كما يشير إلى ذلك قول البيهقي المذكور آنفاً ـ ، وعلته سعيد بن الصلت هذا ؛ فإني لم أعرفه ، ويبعد أن يكون سعيد بن الصلت

المصري الذي سمع ابن عباس ، وترجمه البخاري (٤٨٣/١/٢) ، وابن أبي حاتم (٣٤/١/٢) ، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٢٨٥/٤) ؛ فهذا متقدم على الأعمش فضلاً عن الراوي عنه لهذا الحديث ، فالظاهر أن الخلط ممن دونه لما يأتي .

والحسن بن جبلة : لم أجد له ترجمة فيما عندي من كتب الرجال .

وأبو حنيفة الواسطي هو : محمد بن ماهان فيما ذكر الدولابي في «الكنى» (ص١٦٠) ، وساق له حديثين من رواية شيخين ، مات أحدهما سنة (٢٦٦) ، والآخر سنة (٢٧٤) ، وسماه الذهبي في «المقتنى» محمد بن حنيفة بن ماهان الواسطي ، ولم أره هكذا في «تاريخ واسط» لبحشل ، وإنما فيه محمد بن ماهان ، وروى عنه بالواسطة في غير ما موضع ، وذكر (ص١٥٧) عن أحمد بن محمد بن ماهان قال : توفي أبي سنة أربع ومائتين .

قلت : وهذا مما يبعد جداً أن يدركه أحد الشيخين المذكور سنة وفاتهما ، فالأقرب أنه الذي في «تاريخ بغداد» (٢٩٦/٢) ؛ فإنه ذكر في شيوخه الحسن بن جبلة الشيرازي ، لكن سماه : «محمد بن حنيفة بن محمد بن ماهان أبو حنيفة القصبي الواسطي» ، ولكنه في أثناء الترجمة وقع في رواية له : «أبو حنيفة محمد ابن حنيفة بن ماهان» فسقط منه محمد والد حنيفة ، فلا أدري أهو سقط من الراوي أو من الطابع ، أو أنه زيادة منه في أول الترجمة؟ وأفاد أنه من شيوخ الدارقطني وأنه قال : «ليس بالقوي» ، ثم أفاد أنه كان موجوداً سنة سبع وتسعين ومائتين .

وللحديث طريق أخرى من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، يرويه عصام بن طليق البصري عن شعيب بن العلاء عنه ، قال :

قتل رجل على عهد رسول الله ﷺ شهيداً ، قال : فبكت عليه باكية ، فقالت : واشهيداه ! قال : فقال النبي ﷺ :

«مَهْ ، مـا يدريك أنه شـهيـد ، ولعله كـان يتكلم بما لا يعنيـه ، ويبـخـل بما لا ينقصه» .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١/٥٢٣/٦٦٤٦) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/٣٧٠ ـ ٣٧١) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢/٧٤/٢ ـ المصورة) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : شعيب :هذا في عـداد المجهـولين ، لم يذكـره أحد من علمـاء الجرح والتعـديل ـ فيما علمت ـ غير ابن حبان ، أورده في «ثقات التابعين» (٤/٣٥٧) ! بهذه الرواية !

والأخرى : عصام بن طليق : متفق على تضعيفه ؛ بل قال البخاري :

«مجهول ، منكر الحديث» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٧٤) :

«كان ممن يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات ؛ حتى إذا سمعها مَن الحديثُ صناعته ؛ شهد أنها معمولة أو مقلوبة» .

قلت : فالعجب من ابن حبان أن يورد في «ثقاته» شعيب بن العلاء شيخ طليق هذا الواهي ، وليس له راوٍ آخر !

والحديث ـ قال الهيثمي (١٠/٣٠٣) ـ :

«رواه أبو يعلى ، وفيه عصام بن طليق ؛ وهو ضعيف» .

وفاته هو وغيره إعلاله أيضاً بجهالة شيخه !

(تنبيهات) :

الأول : سقط من «المجمع» لفظ : (شهيد) ، ولعله من الناسخ أو الطابع .

والثاني : سقط من «التهذيب» عبارة ابن حبان بتمامها إلا قوله : «معمولة أو مقلوبة» . . . ووقعت ملحقةً بقول البخاري المتقدم !

والثالث : أن المعلق على «ثقات ابن حبان» لم يعرف عصام بن طليق هذا ؛ كما يشعر به قوله معلقاً عليه :

«وفي «اللسان» (١٦٧/٤) : عصام بن أبي عصام» !

ففاته أنه غير عصام بن طليق ، وأن هذا مترجم في «التهذيب» .

هذا ؛ وإنما خرجت الحديث هنا لأنني استنكرت ذكر الاستشهاد في بعض طرقه مع ضعفها ، ولمنافاة ذلك لقوله ﷺ : «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين» . رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (١١٩٦) وغيره ، فكيف لا يغفر له ما ذكر في الحديث مع الكلية المذكورة في الحديث الصحيح ، ولم يستثن منها إلا الدين؟!

وقد تأكدت من نكارة ذلك حين وجدت للحديث شاهداً بإسناد حسن عن كعب بن عجرة فيه أنه كان مريضاً فقالت أمه : هنيئاً لك الجنة ! فذكر ﷺ الحديث ؛ فصح أنه قاله في المريض وليس في الشهيد . فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله ، وقد كنت أشرت إلى حديث كعب هذا في تعليقي على «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» (ص ٧٢) ، ولكن لم أكن وقفت على إسناده ، فلما علمت به ؛ بادرت إلى تخريجه في «الصحيحة» (٣١٠٣) لجودة سنده ، وسلامته من النكارة .

٦١٠٨ - (اكتَحَلَ ﷺ وهو صائم) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٦٧٨) ، والطبراني في «الصغير» (ص ٨٠ -

هندية) ، وابن عدي في «الكامل» (٣/٤٠٦) من طريق هشام بن عبدالملك الحمصي : ثنا بقية : ثنا الزبيدي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : . . . فذكره . والسياق لابن ماجه .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات إن كان الزبيدي هذا هو محمد بن الوليد ؛ كما وقع في إسناد الطبراني مصرحاً به ، وكنت تبنيت هذا في تعليقي على «الروض النضير» (٧٥٩) ، لتصريح رواية الطبراني به ، ولأنه هو المراد بهذه النسبة : (الزبيدي) عند الإطلاق . ثم تبين لي منذ سنين أنني كنت واهماً في ذلك فذكرت في «الضعيفة» (٣/٧٦) عن أنس أنه كان يكتحل وهو صائم . وقلت :

«وفي معناه أحاديث مرفوعة لا يصح منها شيء ؛ كما قال الترمذي وغيره» .

فأشكل هذا على بعض الطلبة الجزائريين ـ وحق له ذلك ـ حينما وجد هذا التضعيف العام معارضاً لتصحيحي للحديث في «صحيح ابن ماجه» (١٣٦٠) معزواً لـ«الروض» ، فرأيتني مضطراً لإعادة النظر في هذا الحديث على ضوء ما جد من المعلومات والمطبوعات الحديثية ؛ فأقول :

لقد تأكدت من الوهم المذكور من الوجوه التالية :

الأول : أن رواية الطبراني المصرحة بأنه محمد بن الوليد هي من رواية **الحسين ابن تقي بن أبي تقي الحمصي** حفيد هشام بن عبدالملك ، ولم أجد له ترجمة ، ويظهر لي أنه من شيوخ الطبراني الذين لم يكثر من الرواية عنهم ؛ فإنه لم يرو عنه في «المعجم الأوسط» إلا حديثاً واحداً (٣٦٤١) غير هذا ، فهو ـ والله أعلم ـ غير معروف العدالة ؛ فمثله لا تقبل زيادته على الحافظ ابن ماجه ، وقد رواه عن هشام ابن عبدالملك مباشرة ، ولا سيما وقد تابعه الحسين بن عبدالله القطان عن هشام ، والقطان ثقة حافظ أيضاً ، وعنه رواه ابن عدي .

وحينئذٍ لا يكفي للجزم بأنه محمد بن الوليد أنه المتبادَر عند إطلاق : (الزبيدي) ، بل لا بد مع ذلك من قرينة أخرى تؤيده ، وهذا غير متوفر ، بل الموجود خلافه وهو ما يأتي :

الثـاني : أنني وقفت فيما بعد على رواية ثقتين عن بقية ، صرحا بأنه غير محمد بن الوليد :

الأولى : قال أبو يعلى في «مسنده» (٨/٢٢٥/٤٧٩٢) ومن طريقه ابن عدي : حدثنا عبدالجبار بن عاصم : حدثني بقية بن الوليد الحمصي أبو يُحمِد عن سعيد ابن أبي سعيد الزبيدي . . . به .

والأخرى : كثير بن عبيد : ثنا بقية عن سعيد الزبيدي . . . به .

أخرجه ابن عدي .

قلت : فبهاتين الروايتين تعين أن الزبيدي في الرواية الأولى هو سعيد بن أبي سعيد . . وليس : محمد بن الوليد ، وفي ترجمة ابن أبي سعيد أورده ابن عدي ، وساق له أحاديث هذا أحدها ، وحديثاً آخر من طريق يحيى بن عثمان (وهو الحمصي ، ثقة أيضاً) : ثنا بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي . . . إلخ . وقال ابن عدي :

«وعامة أحاديثه ليست بمحفوظة» .

وذكر في أول الترجمة أنه مجهول . وتبعه البيهقي (٤/٢٦٢) . ورده الحافظ في «التلخيص» فقال (٢/١٩٠) :

«وليس بمجهول ؛ بل هو ضعيف ، واسم أبيه عبدالجبار على الصحيح ، وفرق ابن عدي بين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ـ فقال : هو مجهول ـ وسعيد بن عبدالجبار ـ فقال : هو ضعيف ـ ؛ وهما واحد» .

قلت : وروى ابن عدي (٣٨٦/٣) عن جرير أنه كان يكذبه . وقال أبو أحمد الحاكم :

«يرمى بالكذب» .

وشذ ابن التركماني ؛ فقال في «الجوهر النقي» (٢٥٣/١) :

«وقال صاحب «الإمام» : ذكر الحافظ أبو بكر الخطيب : سعيد بن أبي سعيد هذا فقال : واسم أبيه عبدالجبار ، وكان ثقة . . . وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» وقال : روى عنه أهل بلده ؛ وهذا ينفي عنه الجهالة» !

قلت : إن نفى ذلك عنه الجهالة ؛ فبه لا تثبت العدالة ؛ لما عرف به ابن حبان من التساهل في التوثيق ، وأما ما حكاه عن الخطيب أنه وثقه ؛ فهو نقل غريب ، فإن ثبت عن الخطيب ؛ فالجرح مقدم على التعديل ، والله أعلم .

ثم رأيت الحافظ العراقي في شرحه على الترمذي (ج٢ ق٢/٢٦) بعد أن ذكر ما تقدم عن صاحب «الإمام» : أنه غلط وقع في النسخة التي نقل منها ، إنما نقل الخطيب في كتاب «المتفق والمفترق»(*) : وكان غير ثقة . . . إلخ كلامه .

بقي شيء ، وهو أن الحديث مدار طرقه على بقية عن سعيد هذا ، ولم يصرح بالتحديث عنه إلا في رواية ابن ماجه ، فإن كان محفوظاً ؛ فالعلة من شيخه سعيد ، وإلا ؛ فهي علة أخرى ؛ لأنه كان مدلساً ، ولم يصرح بالتحديث في كل الروايات الأخرى .

هذا وفي النسخة المطبوعة من «سنن ابن ماجه» «الزبيدي» لم يسمه ، كما سبق ، فقول الحافظ في «التهذيب» :

(*) في الأصل : المختلف . (الناشر) .

«ووقع في روايته : سعيد بن أبي سعيد» لعله في بعض النسخ من «السنن» . والله أعلم . ثم رأيت العراقي صرح في «شرحه» المتقدم أن ابن ماجه لم يسمه .

وجملة القول ؛ أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف ، وقد ضعفه النووي وتبعه الحافظ ابن حجر في «التلخيص» ؛ ولكنه قال :

«وفي الباب عن بريرة مولاة عائشة في «الطبراني الأوسط» . وعن ابن عباس في «شعب الإيمان» للبيهقي بإسناد جيد» .

فأقول : أما حديث بريرة : فقد وقفت على إسناده في «المعجم الأوسط» ؛ قال (٢/١٣٣/١/٧٠٥٤) : حدثنا محمد بن علي بن حبيب : ثنا أبو يوسف الصيدلاني : ثنا محمد بن مهران المِصِّيْصِيُّ عن مغيرة بن مغيرة الرملي عن إبراهيم بن أبي عبلة عن ابن مُحَيْرِيْزٍ عن بريرة مولاة عائشة قالت :

رأيت النبي ﷺ يكتحل بالإثمد وهو صائم .

وقال الطبراني :

«لم يروه عن إبراهيم بن أبي عبلة إلا مغيرة بن مغيرة ، ولا عن مغيرة إلا محمد بن مهران ، تفرد به أبو يوسف الصيدلاني» .

قلت : وهو ثقة حافظ ـ كما في «التقريب» ـ ، واسمه : محمد بن أحمد بن محمد بن الحجاج الرَّقي .

ومحمد بن مهران المصيصي : لم أجد له ترجمة ولا في «تاريخ دمشق» لابن عساكر ، وهو من شرطه .

ومغيرة بن مغيرة الرملي : ترجمه ابن عساكر (١٧/١٠٣) برواية جمع من الثقات عنه ، وكناه بأبي هارون الربعي الرملي ، وروى عن ابن أبي حاتم أنه قال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : لا بأس به» .

وهذا موجود في «الجرح والتعديل» ، لكن وقع فيه : (مغيرة بن أبي مغيرة الرملي) . . بزيادة أداة الكنية : (أبي) ؛ فيصحح من «التاريخ» .

وهذه الترجمة عزيزة جداً ؛ حتى فاتت الحافظين الذهبي والعسقلاني ، فقال في «الميزان» :

«لا أعرفه» ! وتبعه في «اللسان» !

ولعل الهيثمي أيضاً تابع له حين قال في الحديث (١٦٧/٣) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه جماعة لم أعرفهم» .

وأما حديث ابن عباس الذي عزاه الحافظ لـ «شعب» البيهقي ؛ فلم نجده في مظانه منه بعد الاستعانة عليه بفهرسه ، فإن وجد ، وتبين أن إسناده جيد ـ كما قال الحافظ ـ ؛ فلينقل إلى «الصحيحة» .

وأما ما ذكره بعض إخواننا : أنه يحتمل أن الحافظ أراد بحديث ابن عباس حديثه الذي ذكره شيخه العراقي في «شرح الترمذي» ـ بعد كلامه على حديث الترجمة وغيره ـ ، فقال :

«وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقي في «شعب الإيمان» من رواية الحسين ابن بشر عن محمد بن الصَّلْت عن جُويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ : «من اكتحل بالإثمد يوم عاشوراء ؛ لم يرمد أبداً» . قال البيهقي إسناده ضعيف . . .» .

فأقول : أستبعد جداً أن يكون الحافظ أراد هذا الحديث ؛ لأمرين :

الأول : أنه ليس فيه ذكر الاكتحال في رمضان .

والآخر: أنه حديث موضوع ؛ كما تقدم تحقيقه في المجلد الثاني من هذه «السلسلة» رقم (٦٢٤) ، وفي سنده كما ترى جويبر ، قال الحافظ فيه :

«ضعيف جداً» .

فكيف يعقل مع هذا كله أن يقصد الحافظ حديث جويبر هذا ، وهو يقول في حديث ابن عباس : «بإسناد جيد»؟!

٦١٠٩ ـ (مَنْ فرَّ بدينِه مِنْ أرض إلى أرضٍ مَخَافةً على نفسِه ودينِه ؛ كُتِب عند الله صِدِّيقاً ، فإذا مات ؛ قَبَضَهُ اللهُ عز وجل شهيداً) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» بسنده عن مجاشع بن عمرو عن خالد بن يزيد القرشي عن مقاتل بن حيان عن شهر بن حوشب عن أبي الدرداء . . . رفعه .

ذكره السيوطي في «ذيل اللآلئ المصنوعة» (١٢٧ ـ هندية) وقال :

«مجاشع يضع الحديث» .

ووافقه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١٨٧/٢) ، واقتصر القرطبي في تفسيره «الجامع» (٣٤٧/٥ و٣٥٨/١٣) على الإشارة لضعفه بقوله :

«وروي أن رسول الله ﷺ قال : . . .» فذكره بلفظ :

«من فر بدينه من أرض إلى أرض ـ وإن كان شبراً ـ ؛ استوجب الجنة ، وكان رفيق إبراهيم ومحمد عليهما السلام» .

وبهذا اللفظ أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (ق١/٦٢) عن صالح بن محمد عن سليمان عن عباد بن منصور الناجي عن الحسن . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ مرسل ؛ الحسن هو البصري .

وعباد بن منصور الناجي : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، رمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير بأَخَرَة» .

قلت : واللذان دونه لم أعرفهما ، ويحتمل أن يكون سليمان هو ابن عمرو أبا داود النخعي الكذاب .

ولم يتكلم عليه الحافظ في «تخريج الكشاف» فقال في تخريجه (٤٨/٤ و١٢٨) :

«أخرجه الثعلبي في «تفسير العنكبوت» من رواية عباد بن منصور الناجي عن الحسن مرسلاً» .

٦١١٠ - (مَنْ نظرَ إلى فَرْجِ امرأةٍ ؛ لم تَحِلَّ له أمُّها ولا ابنتُها) .

منكر . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٥/٤) : جرير بن عبدالحميد عن حجاج عن أبي هانئ قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ، أبو هانئ هذا لم أعرفه ، وقد ذكر الذهبي في «المقتنى» خمسة بهذه الكنية وسماهم ، ولم يتبين لي أنه منهم ، وكلام البيهقي الآتي يشعر بأنه مجهول لا يعرف .

والحجاج الظاهر أنه ابن أرطاة ، وبه جزم البيهقي ، وهو كوفي ، وكذا الراوي عنه جرير بن عبدالحميد ، قال البيهقي في (باب الزنا لا يحرم الحلال) من «السنن الكبرى» (١٧٠/٧) :

«وأما الذي يروى فيه عن النبي ﷺ : «إذا نظر الرجل إلى فرج المرأة ؛ حرمت

عليه أمها وابنتها» ؛ فإنه إنما رواه الحجاج بن أرطاة عن أبي هانئ ، أو أم هانئ عن النبي ﷺ . وهذا منقطع ، ومجهول ، وضعيف ، الحجاج بن أرطاة لا يحتج به فيما يسنده ، فكيف بما يرسله عمن لا يعرف؟!» .

وجزم الحافظ في «الفتح» (١٥٦/٩) بأنه حديث ضعيف ، وعزاه لابن أبي شيبة من حديث أم هانئ ؛ كذا وقع فيه : (أم هانئ) . . والصواب : (أبو هانئ) ـ كما سبق عن «المصنف» ـ ، وكذلك وقع في «الدر المنثور» (١٣٦/٢) معزواً لابن أبي شيبة ، ووقع عند البيهقي معلقاً على الشك : (أبي هانئ ، أو : أم هانئ) ـ كما رأيت ـ ، فإن كان محفوظاً ؛ ففيه إشارة إلى أن الراوي لم يحفظه جيداً ، ولعل ذلك من الحجاج أو من شيخه الذي أسقطه من الإسناد ؛ فإنه مشهور بالتدليس . والله أعلم .

٦١١١ ـ (إذا نَكحَ الرجلُ المرأةَ ؛ فلا يَحِلُّ له أن يتزوجَ أمَّها دَخَلَ بالابنةِ أو لم يدخُلْ ، وإذا تزوجَ الأمَّ فلم يدخلْ بها ثم طَلَّقها ؛ فإن شاءَ تزوجَ الابنةَ) .

ضعيف . قال السيوطي في «الدر المنثور» (١٣٥/٢) :

«أخرجه عبدالرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في «سننه» من طريقين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : . . .» فذكره .

وأقول : لقد كنت خرجت الحديث في «الإرواء» (١٨٧٩/٢٨٦/٦) بلفظ : «أيما رجل نكح امرأة . . .» الحديث ، وبينت علته ، وذكرت من ضعفه من الأئمة بما يغني عن إعادة ذلك هنا ، وإنما أوردته هنا بتخريج السيوطي المذكور لفوائد جديدة وغيرها من الأمور الآتية :

أولاً : اقتصر السيوطي في «الجامع الكبير» في تخريجه على البيهقي فقط ! وفي ذلك دلالة على أنه قد يوجد في الكتاب غير المختص بالحديث من الفوائد ما لا يوجد في المختص فيه .

ثانياً : أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/٢٧٦/١٠٨٢١ و٢٧٨/١٠٨٣٠) مفرقاً في موضعين ، قال : أخبرني من سمع المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب . . . به ، وقد وصله ابن جرير والبيهقي من طريق ابن المبارك قال : أخبرنا المثنى ابن الصباح . . . به . وقد تابعه ابن لهيعة عن عمرو ، كما كنت خرجته هناك ، ومنهم الترمذي وقال :

«لا يصح . . . ، والمثنى وابن لهيعة يضعفان في الحديث» .

ثالثاً : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حسن ؛ كما تقرر عند المحققين من أهل العلم إذا ثبت السند إليه ، فقد يقول قائل : ألا يتقوى حديثه هذا بمتابعة المثنى لابن لهيعة؟ وما وجه جزم الترمذي مع ذلك بأنه لا يصح؟

قلت : الجواب : قال الحافظ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤/٤١) عقب قول الترمذي المذكور :

«ويشبه أن يكون ابن لهيعة أخذه عن المثنى ؛ لأن أبا حاتم قال : «لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب شيئاً» ؛ فلهذا لم يرتق هذا الحديث إلى درجة الحسن» .

رابعاً : وخفي هذا التحقيق من الحافظ والإعلال من ابن أبي حاتم على الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ؛ فذهب في تعليقه على «تفسير ابن جرير» (٨/١٤٦) إلى تقوية الحديث بمتابعة ابن لهيعة هذه ، ولم يتنبّه إلى أن مدارها على ابن المثنى ! ويؤكد ذلك ما في «التهذيب» :

«وقال أحمد بن حنبل : كتب (ابن لهيعة) عن المثنى بن الصباح عن عمرو ابن شعيب ، فكان بعد يحدث بها عن عمرو بن شعيب» !

قلت : والظاهر أن ذلك كان عن نسيان منه ؛ كما أشار إلى ذلك ابن عدي في آخر ترجمته إياه (١٥٤/٤) ، وذكر فيها هذا الحديث فيما استنكر عليه . وهذا هو السبب في خلو (مسند ابن عمرو) في «مسند أحمد» من رواية ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب . مع أن فيه من رواية آخرين عنه ، منهم المثنى كما تقدم . فخذها فائدة قد لا تجدها في غير هذا المكان .

خامساً : لم يكتف أحمد شاكر بما سبق ذكره عنه ، بل قال في المثنى :

«نرى أن حديثه حسن ؛ لأنه اختلط أخيراً ، كما فصلناه في «المسند» في الحديث ٦٨٩٣» .

قلت : وإذا رجع القارئ إلى المكان المشار إليه ؛ وجد أنه ذكر تضعيفه عن أبي حاتم وأبي زرعة وابن سعد والنسائي وغيرهم ، وقد اختلط في آخر عمره . . . قال بعد أن نقل عن البخاري اختلاطه :

«ولعل هذا أعدل ما قيل فيه» .

فأقول : لو سلمنا بهذا ؛ فمن المعلوم أن حديث المختلط ضعيف عند المحدثين ، إلا إذا حدث به قبل الاختلاط ، وكان هو في نفسه ثقة ، وكل من الأمرين هنا غير متحقق ؛ **أما الأول** : فلأنه لا يدرى هل حدث بهذا الحديث قبل الاختلاط أم بعده؟

والآخر : فلأنهم قد أجمعوا على تضعيفه إلا رواية عن ابن معين ، لكنه في روايتين أخريين عنه ضعفه ، فهذا أولى بالاعتماد ؛ لموافقته لأقوال الأئمة الآخرين ،

فإنها مجمعة على تضعيفه ، وإن اختلفت عباراتهم ؛ ولذلك قال ابن عدي في آخر ترجمته (٦/٤٢٥) :

«وقد ضعفه الأئمة المتقدمون ، والضعف على حديثه بَيِّن» .

بل قد ضعفه جداً بعضهم ، فقال النسائي وابن الجنيد :

«متروك الحديث» . وقال الساجي :

«ضعيف الحديث جداً ، حدث بمناكير يطول ذكرها» .

قلت : فكيف يستقيم تحسين حديث من هذا حاله؟!

سادساً : وأنكر مما سبق ما وقع في تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» (٥/١٠٦ ـ ١٠٧) :

«أخرجه في الصحيحين» !

وهذا وهم محض ، ولعله من بعض النساخ . والله أعلم .

٦١١٢ - (لا يفسد حلالٌ بحرام ، ومَنْ أتى امرأة فُجوراً فلا عليه أن يتزوجَ أمَّها أو ابنتَها ، فأما نكاحٌ ؛ فلًا) .

باطل . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/١٦٠) ، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٧/١٦٩) بسنده الصحيح عن محمد بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن إسماعيل عن عثمان بن عبدالرحمن عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال البيهقي :

«تفرد به عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي هذا ، وهو ضعيف ، قاله يحيى بن معين وغيره ، والصحيح عن ابن شهاب الزهري عن علي رضي الله عنه مرسلاً موقوفاً» .

قلت : والوقاصي : ألان البيهقي القول فيه ، وحاله أسوأ مما قال ؛ فقد كذبه ابن معين ـ كما تقدم غير مرة ـ .

والمغيرة بن إسماعيل : مجهول ، كما قال ابن أبي حاتم (٢١٩/١/٤) :

«مجهول» . ووافقه الذهبي والعسقلاني .

وابنه محمد : صدوق يغرب ـ كما في «التقريب» . .

وقد خالفه في متنه عبدالله بن نافع المخزومي ؛ فرواه عن المغيرة بن إسماعيل . . . به نحوه ، وقد مضى برقم (٣٨٨) ، ورواه ابن عدي أيضاً في ترجمة الوقاصي وقال :

«وعامة أحاديثه مناكير إسناداً ومتناً» .

٦١١٣ ـ (إن مؤمِني الجِنِّ لهم ثوابٌ ، وعليهم عقابٌ . فسألناه عن ثوابِهم وعن مؤمِنيهِم؟ فقال : على الأَعْرافِ ، وليسوا في الجنة مع محمد ﷺ . فسألناه : وما الأعرافُ؟ قال : حائطُ الجنةِ ؛ تجري فيه الأنهارُ ، وتنْبُتُ فيه الأشجارُ والثِّمارُ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «البعث» (١٠٨/١٠٧) ، وابن عساكر من طريقه وطريق غيره في «تاريخ دمشق» (٩١٠/١٧ ـ المدينة) ، والذهبي في «سير الأعلام» (٧/١٧ ـ ٨) من طريق الوليد بن موسى : حدثنا منبه بن عثمان عن عروة بن رويم عن الحسن عن أنس بن مالك . . . مرفوعاً . وقال الذهبي :

«هذا حديث منكر جداً» .

وأقول : وآفته الوليد بن موسى ـ وهو : الدمشقي ـ : قال العقيلي (٣٢١/٤) :

«أحاديثه بواطيل لا أصول لها ، ليس ممن يقيم الحديث» .

ثم ساق له حديثين ـ أحدهما الآتي عقب هذا ـ، وقال :

«لا أصل له» ـ كما يأتي ـ . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٨٢/٣) ـ وقد ساق له حديثاً تقدم (٢٣٥٣) ـ :

«لا أصل له» . وفي «الميزان» :

«عن سعيد بن بشير ، قال الدارقطني : منكر الحديث . وقواه أبو حاتم ، وقال غيره : متروك . وله حديث موضوع» .

قلت : وأظن أنه يعني الحديث الآتي بعد هذا ، وتقدم له حديث آخر برقم (٢٣٥٣) .

وقول الذهبي : «وقواه أبو حاتم» بينه الحافظ في «اللسان» بقوله :

«ولفظ أبي حاتم : صدوق ، ليِّن ، حديثه صحيح» .

وليس للوليد المذكور ترجمة في «الجرح والتعديل» ، وبذلك صرح ابن عساكر في آخر ترجمة الوليد هذا ؛ فلا أدري أين قال هذا القول الغريب : «صدوق ، ليِّن ، حديثه صحيح» ! ولولا أن الذهبي أشار إلى هذا القول ـ كما تقدم ـ ؛ لقلت : إنه دخل عليه ترجمة في أخرى ؛ فقد وجدت في «الجرح» (١٩/٢/٤) ما قد يجعل ذلك محتملاً ، فقد ذكر في ترجمة الوليد بن الوليد العَنَسي القلانِسي الدمشقي : روى عن ابن ثوبان وسعيد بن بشير ، ثم قال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : هو صدوق ، ما بحديثه بأس ، حديثه صحيح» .

فقلت في نفسي : لعله الذي أشار إليه الذهبي وأراده الحافظ ، مع ملاحظة الفرق بين هذا وبين ما نقله الحافظ وهو قوله : «ليِّن» . . مكان : «ما بحديثه بأس» . وهذا التعبير ليس فيه تلك الغرابة التي أشرت إليها آنفاً ؛ فإن وسطه منسجم مع طرفيه ـ كما هو ظاهر ـ .

ثم وجدت ما يزيل الإشكال : فقد رأيت الذهبي أعاد ترجمة الوليد هذا فقال :

«الوليد بن الوليد الدمشقي ، عن سعيد بن بشير ، قال الدارقطني وغيره : منكر الحديث» . فقال الحافظ في «اللسان» :

«قلت : هو ابن موسى الذي تقدم» .

فإذا كان كذلك ؛ فما نقله الحافظ في ترجمة الأول عن أبي حاتم قد ذكره ابن هذا في ترجمة الآخر ، وتبين أن الترجمة واحدة ؛ فهو الوليد بن موسى ، وهو الوليد بن الوليد نفسه ، فلعل أحد أبويه هو جده ؛ فبعضهم نسبه إلى أبيه ، وبعضهم إلى جده . والله أعلم .

والغريب أن الحافظ ابن عساكر قد ترجم للوليد ابن الوليد أيضاً (٩١٣/١٧ ـ ٩١٥) ، ولكنه لم يشر إلى أنه الأول ، فظاهر صنيعه أنه غيره . فالله أعلم .

وبناء على أنهما واحد قال الحافظ عقب قول أبي حاتم المتقدم :

«وقال الحاكم : «روى عن عبدالرحمن بن ثابت عن ثوبان أحاديث موضوعة» ، وبين الكلامين تباعد عظيم» .

والحديث عزاه ابن كثير في (تفسير الأعراف) للبيهقي وابن عساكر ، ساكتاً عليه ، ولكنه أشار إلى علته بسوقه إسناده من الوليد هذا ، بخلاف السيوطي الذي عزاه في «الدر المنثور» و«الجامع الكبير» للبيهقي وحده ؛ ساكتاً عنه على غالب عادته !

٦١١٤ ـ (آجالُ البهائمِ كلِّها ـ من القَمْلِ ، والبَراغيثِ ، والجَرَادِ ، والخَيْلِ ، والبِغالِ ، والدوابِّ كلِّها ، والبقرِ ، وغيرِ ذلك ؛ آجالُها ـ في التسبيحِ ، فإذا انقضى تسبيحُها ؛ قبضَ الله أرواحَها ، وليس إلى مَلَكِ الموتِ مِنْ ذلك شيءٌ) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٢١/٤ ـ ٣٢٢) ، ومن طريقه ابن

الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٢٢) ، وكذا ابن عساكر (١٧/٩١٠ - ٩١١) من طريق **الوليد بن موسى الدمشقي** قال : حدثنا عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن الحسن عن أنس . . . مرفوعاً . وقال العقيلي :

«الوليد هذا أحاديثه عن الأوزاعي بواطيل لا أصول لها ، ليس ممن يقيم الحديث» . ثم ساق له حديثين هذا أحدهما ، وقال عقبه :

«لا أصل له من حديث الأوزاعي ولا غيره» . وبهذا أعله ابن الجوزي ، وبقول ابن حبان :

«الوليد يروي عن الأوزاعي ما ليس من حديثه ؛ لا يجوز الاحتجاج به» .

وتقدمت ترجمته وما قال فيه أبو حاتم في الحديث الذي قبله ، وقول الذهبي المخالف له :

«له حديث موضوع» ، وأنه يعني هذا فيما أظن ، ونحوه قول الحافظ في آخر الترجمة :

«وهذا منكر جداً» .

٦١١٥ - (وَلَدُ الزِّنا ليس عليه من إِثْمِ أبوَيْه شيءٌ . ثم قَرَأَ : ﴿ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أُخْرى﴾) .

منكر . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٥٠/٢/٤٣٢٢ - بترقيمي) من طريق **جعفر بن محمد بن جعفر المدائني** قال : نا عباد بن العوام عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . . مرفوعاً . وقال :

«لم يرفع هذا الحديث عن سفيان الثوري إلا عباد بن العوام ، تفرد به جعفر ابن محمد المدائني» .

قلت : قال فيه الهيثمي (٦/٢٥٧) بعدما عزاه للطبراني :

«ولم أعرفه» . وفاته أنه ذكره ابن حبان في «الثقات» فقال (١٦٢/٨) :

«يروي عن يزيد بن هارون وأبيه ، روى عنه أهل واسط» .

وهكذا ذكره الهيثمي نفسه في كتابه «ترتيب ثقات ابن حبان» فكأنه نسي ، أو أنه ألفه بعد تأليفه لـ«مجمع الزوائد» ، وهذا ما أستبعده .

لكن قد استدركه الحافظ في «اللسان» (١٢٦/٢) فذكره بروايته عن يزيد بن هارون وأبي نعيم وغيرهما ، ثم قال :

«قال الجورقاني في كتاب «الأباطيل» : مجروح» .

قلت : ساق له حديثاً بإسنادين له ؛ أحدهما إلى علي ، والآخر إلى أنس ، وقال (٢٣٩/٢) :

«حديث باطل ، وجعفر بن محمد مجروح» .

ومن الغريب أن الحافظ لم يشر - ولو أدنى إشارة - إلى كونه في «ثقات ابن حبان» ! فكأنه أصابه ما أصاب شيخه الهيثمي . ولعل تلميذه الحافظ السخاوي ، وقف على ترجمة جعفر هذا في «الثقات» ؛ فقد نقل عنه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٢٨/٢) أنه قال :

«وسنده جيد» .

فإن هذا التجويد لا وجه له إلا على اعتبار أنه وقف على هذا التوثيق ، وإن كان توثيقاً ليِّناً لتفرد ابن حبان به ، ومخالفته لتجريح الجورقاني ؛ ولأنه قد خولف في رفعه ، رواه البيهقي (٥٨/١٠) من طريق أبي نعيم : ثنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : . . . فذكره بتمامه موقوفاً عليها ، وقال :

«رفعه بعض الضعفاء ، والصحيح موقوف» .

فكأنه يشير إلى تضعيف جعفر هذا الذي رفعه ، فليضم إذن تضعيفه إلى تضعيف الجورقاني . والله أعلم .

٦١١٦ - (كانت يهودُ تقول إذا هَلَك لهم صبيٌّ صغيرٌ قالوا : هو صِدِّيقٌ ، فبلغَ ذلك النبيَّ ﷺ فقال :

كَذَبَتْ يهودُ ، ما مِنْ نَسَمَةٍ يخلُقُها اللهُ في بطنِ أمِّه إلا أنه شقيٌّ أو سعيدٌ» .

فأنزلَ اللهُ عز وجل عند ذلك هذه الآيةَ : ﴿هو أعلمُ بكمْ إذْ أنشأكم من الأرضِ وإذا أنتم أجِنَّةٌ في بُطونِ أُمَّهاتِكم﴾ الآيةَ كلَّها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٦٨/٧٥/٢) : حدثنا عمرو ابن أبي الطاهر بن السرح المصري : حدثنا يحيى بن بكير : ثنا ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن ثابت بن الحارث الأنصاري قال : . . . فذكره .

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/١١١/١) في ترجمة ثابت بن الحارث هذا ، وقال :

«شهد بدراً ، عداده في المصريين» .

وتبعه في ذلك ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٦٦/١) .

وأقول : لم يذكر هو ولا غيره ممن ألف في الصحابة ما تطمئن النفس لصحبته ؛ فكيف لبدريته؟! بل أشار الذهبي رحمه الله لعدم ثبوت هذه ؛ فقال في «التجريد» :

«يعد في المصريين ، بدري فيما قيل» .

وأوسع من ترجم له - فيما اطلعت - الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ، وقد ساق له ثلاثة أحاديث ؛ ليس في واحد منها ما يدل على الصحبة لا تصريحاً ولا

تلويحاً ، فضلاً عن بدريته ، هذا الحديث أحدها ، والذي يليه ثانيها ، وثالثها فيه أنه قال : كان رجل منا من الأنصار نافق ، فأتى ابن أخيه فقال : يا رسول الله ! . . . الحديث . فهذا كما قلنا : لا يقتضي الصحبة ، بل هو بالمرسل أشبه . بل هو مثل حديثه المتقدم برقم (٦٠٩٢) من رواية الحارث بن يزيد أيضاً عنه قال : عن بعض من كان مع رسول الله ﷺ قال : . . . فذكر حديثاً منكراً ؛ كما بينت هناك .

فهذا وما قبله لا يثبت له الصحبة . ونحوه أنني وجدت له حديثاً آخر من رواية ابن لهيعة أيضاً عن الحارث بن يزيد : أن ثابت بن الحارث أخبره : أنه سمع أبا هريرة يخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال : «الإيمان يمان . . .» الحديث . أخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص٢٨٠) ، وأحمد (٢/٣٨٠) .

فهو إذن : إما أن يروي عنه ﷺ بواسطة صحابي ، أو أن يرسل ؛ فلا يذكر الواسطة ، ولا يبين سماعه منه ﷺ أو مشاهدته إياه في شيء من رواياته على قلتها ، فمجرد الرواية عنه ﷺ لا يعني أن الراوي من الصحابة ـ كما هو ظاهر لا يخفى على العارفين بهذا العلم الشريف ـ ، وقد ذكر الحافظ رحمه الله في مقدمة «الإصابة» الطرق التي بها يعرف كون الشخص صحابياً ، وليس منها مجرد روايته عن النبي ﷺ ؛ فراجعها إن شئت .

ولعله مما يؤيد أن ثابتاً هذا ليس صحابياً : أن الراوي عنه ـ الحارث بن يزيد الحضرمي ـ لم يذكروا في ترجمته أنه روى عن أحد من الصحابة ، وأنه توفي سنة (١٣٠) . والله أعلم .

والخلاصة : أن ثابتاً هذا إذا لم تثبت صحبته ؛ فهو تابعي ، وحينئذٍ لا بد من إثبات عدالته بالنقل عن أحد أئمة الجرح والتعديل ، وهذا معدوم ـ كما كنت ذكرت هناك تحت الحديث (٦٠٩٢) ـ ، وعليه تكون أحاديثه معلولة بالجهالة تارة ، وبها وبالإرسال تارة ؛ كما هو الحال في حديث الترجمة هذا ، والذي يليه .

هذا ؛ والحديث أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٦/١١٨) وقال :

«أخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبو نعيم في «المعرفة» وابن مردويه والواحدي عن ثابت بن الحارث الأنصاري قال . . .» فذكره .

ولم أره في «مجمع الزوائد» للهيثمي ، بعد مراجعته في مظانه ، والاستعانة عليه بالفهرس الذي وضعه أبو هاجر . فالله أعلم .

وهو عند الواحدي في «أسباب النزول» (ص٢٩٨) من طريق ابن وهب قال : أخبرني ابن لهيعة . . . به .

قلت : وابن وهب هو من العبادلة الذين يصحح العلماء حديث ابن لهيعة إذا كان من رواية أحدهم عنه ؛ فالسند إلى ثابت بن الحارث صحيح ، لكنه مرسل ، مع جهالة ثابت ـ كما تقدم ـ . والله أعلم .

وبعد أيام من كتابة هذا البحث واطلاع أحد إخواننا عليه أوقفني على قول العجلي في «ثقاته» (١٩٠/٢٥٩) في ثابت هذا :

«مصري تابعي ثقة» !

فقد شهد أنه تابعي ، ولكنه وثَّقَه على تساهله المعروف في توثيق المجهولين ؛ كابن حبان رحمهما الله تعالى !

ثم رأيت الحافظ قد بسط الكلام حول ثابت هذا والخلاف في صحبته ، ثم ختم البحث عليه بقوله :

«ولم أجد في طريق من طرق أحاديثه أنه صرح بسماعه من النبي ﷺ ، والذي يظهر : أنه تابعي ؛ كما صرح به العجلي ، واقتضاه كلام ابن يونس ، وهو أعلم الناس بالمصريين ؛ فلعله أرسل تلك الأحاديث ، وقد تبين أن مدار أحاديثه كلها على ابن لهيعة» .

قلت : يشير إلى الحديث الثاني والثالث اللذين أشرت إليهما آنفاً ، ولم يذكر حديث الترجمة ، وكان قد ذكره في «الإصابة» ، كما أشار هناك إلى حديث رابع ؛ وهو الذي تقدم تخريجه والكلام عليه مفصلاً برقم (٦٠٩٢) ، وليس هو من رواية ابن لهيعة ؛ فهو يبطل الكلية التي أطلقها ، ولعله كان يعني ما ذكر قبلها من الأحاديث .

وجملة القول ؛ أن ثابتاً هذا ليس صحابياً على الأرجح ؛ لأنه لم يصرح بسماعه منه ﷺ في أي رواية عنه ، ولا له ذكر في المغازي والسير ، فما أشبه حاله بحال يحيى بن أبي كثير ـ وهو من طبقته ـ حين روى عن رجل من الأنصار : أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل أذني القلب . فأورده أبو داود في «المراسيل» ، وأعله ابن القطان بالإرسال والجهالة ـ كما سيأتي بيان ذلك برقم (٦٢٢٠) ـ ، وانظر ابن القطان (١/٦٩/٢) .

وعليه ؛ فإن ثابتاً هذا تابعي ؛ لأنه لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ في أي رواية عنه ؛ ولذلك استظهرت تابعيته ، وبه يظهر خطأ قول أخينا الفاضل : ربيع بن هادي في رسالته : «صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة على قتالهم بغير المسلمين» (ص٤٠) ـ بعد أن ذكر الخلاف في صحبته ـ :

«الذي يظهر لي أن الراجح عند الحافظ [هو ما قرره في (الإصابة) من إثبات صحبة ثابت بن الحارث ، وأنه رأيه الأخير]» .

٦١١٧ ـ (قَسَمَ ﷺ يومَ خيبرَ لِسَهْلَةَ بنتِ عاصِمِ بنِ عَدِيٍّ ، ولابنةٍ لها وَلَدَتْ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٦٩/٧٥/٢) ، وأبو نعيم أيضاً في «المعرفة» من طريق ابن المبارك عن ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد الحضرمي عن ثابت بن الحارث الأنصاري قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير ثابت بن الحارث ؛ فهو غير معروف كما سبق بيانه تحت الحديث (٦٠٩٢) ، وقيل بأن له صحبة ، ولم يثبت ذلك عندي كما حققته في الحديث الذي قبله ، فقول الهيثمي (٦/٧) :

«رواه الطبراني ، وفيه ابن لهيعة ؛ وفيه ضعف ، وحديثه حسن» .

فأقول : فيه نظر من وجهين :

الأول : أن كلامه يشعر بتسليمه بصحبة ثابت هذا ، وقد عرفت ما فيه .

الثاني : أن قوله في ابن لهيعة : «وحديثه حسن» غير مسلم على إطلاقه ؛ بل الصواب فيه التفصيل ، وهو أنه ضعيف الحديث إلا فيما رواه عنه أحد العبادلة(*) ، وابن المبارك منهم ، فحقه حينئذٍ أن يكون حديثه صحيحاً ، ولذلك قال الحافظ في ترجمة ثابت من «الإصابة» :

«إسناده قوي ؛ لأنه من رواية ابن المبارك عن ابن لهيعة» .

ولكن ذلك مقيد بما إذا سلم من علة من فوقه ، وليس الأمر كذلك هنا ؛ كما عرفت . ثم قال الحافظ :

«وخرجه البغوي عن كامل بن طلحة عن ابن لهيعة قال : حدثني الحارث نحوه ، وقال : لا أعلم له غيره» .

ومن طريقه - أعني البغوي - أخرجه أبو نعيم أيضاً ، ثم تعقبه بأن لثابت هذا حديثاً آخر عند الطبراني من هذا الوجه . يعني : الحديث الذي قبله ، وعند ابن منده حديث آخر ، ويعني : الحديث الثالث الذي ذكرت طرفه الأول في الحديث

(*) مال الشيخ رحمه الله إلى إلحاق (قتيبة بن سعيد) بهم في تخريجاته الجديدة ، انظر مثلاً الأحاديث (٢٨٤٣ و٣١٣٠ و٣٤٦٣) من «الصحيحة» . (الناشر) .

الذي قبل هذا . وفاته حديث رابع ، وهو المشار إليه آنفاً برقم (٦٠٩٢) ، وحديث خامس يرويه عن أبي هريرة ذكرته قبل أيضاً .

٦١١٨ - (ما الكُرْسِيُّ في العرشِ إلا كحَلْقةٍ من حديدٍ أُلقِيَتْ بين ظَهْرَي فَلاةٍ من الأرضِ ، والكرسيُّ مَوْضعُ القَدَمينِ) .

ضعيف . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/٥٨٧) : حدثنا إبراهيم بن محمد : حدثنا الربيع بن سليمان الجيزي : حدثنا أصبغ بن الفرج قال : سمعت عبدالرحمن ابن زيد بن أسلم يقول عن أبيه : أن رسول الله ﷺ قال :

«ما السماوات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس» ، قال ابن زيد : فقال أبو ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣/٧ - ٨)[1] من طريق ابن وهب قال : قال ابن زيد : فحدثني أبي . . . فذكر الحديث الأول ، ثم قال : وقال أبو ذر فذكر الحديث الآخر - حديث الترجمة - دون قوله في آخره : «والكرسي . . .» إلخ .

وظاهر سياق ابن جرير أنَّ الحديثين من رواية عبدالرحمن عن أبيه زيد بن أسلم ؛ لأنه قال في الأول : فحدثني أبي . . . ثم قال في الآخر : قال : وقال أبو ذر ، فالضمير في «قال» راجع إلى أبيه حتماً ، بخلاف رواية أبي الشيخ فإنها على العكس من ذلك ؛ فإنه جعل الأول من رواية ابن زيد عن أبيه زيد ، فهو على هذا مرسل ؛ لأن زيداً تابعي يروي عن الصحابة ، وجعل الحديث الآخر : حديث الترجمة من رواية ابنه عبدالرحمن عن أبي ذر ، ولم يدركه ؛ فهو منقطع ، والسند إليه صحيح ؛ لأن أصبغ والربيع ثقتان من رجال «التهذيب» .

---

(١) والبغوي أيضاً (١/٣١٣ - دار طيبة) .

وأما إبراهيم بن محمد ؛ فهو ابن الحسن ، ترجمه أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» ، وقال فيه (٣١٦/٤٢٧) :

«وكان فاضلاً خيِّراً يصوم الدهر ، وكان إمام مسجد الجامع إلى أن توفي سنة (٣٠٢)» . وقال الذهبي في «السير» (١٤/١٤٢) :

«وكان حافظاً حجة من معادن الصدق ، نيف على الثمانين رحمه الله» .

قلت : فالسند إلى عبدالرحمن صحيح ، وكذلك إسناد ابن جرير إليه ، فالاختلاف المذكور إنما هو منه ؛ لأنه كان واهياً ، وهو راوي حديث توسل آدم بالنبي ﷺ ؛ وهو موضوع كما تقدم بيانه في المجلد الأول برقم (٢٥) ، فالحديث ضعيف جدّاً لو كان مسنداً متصلاً ، فكيف وهو إما منقطع أو مرسل؟!

وإن مما يؤكد ضعف الزيادة التي عند أبي الشيخ دون ابن جرير : «والكرسي موضع القدمين» ، أنه قد صح عن ابن عباس موقوفاً ، وهو مخرج في كتابي «مختصر العلو للذهبي» (ص١٠٢/٣٦) . ورواه أبو الشيخ أيضاً في «العظمة» (٢/٦٢٧) عن أبي موسى موقوفاً أيضاً . وسنده صحيح .

وقد أخطأ أحد الثقات فرواه عن ابن عباس مرفوعاً ؛ جزم بخطئه الحفاظ كالذهبي في ترجمة شجاع بن مخلد من «الميزان» ، والعسقلاني فيها في «التهذيب» و«التقريب» ، وابن كثير في تفسيره لآية : ﴿وسع كرسيه السماوات والأرض﴾ .

هذا ؛ وقد كنت ذكرت حديث أبي ذر المتقدم من رواية ابن زيد عنه في «الصحيحة» (١٠٩) مقوِّياً به طريقاً أخرى للحديث عن أبي ذر بنحوه ، ظاناً أن ابن زيد هو غير عبدالرحمن هذا الواهي ؛ لأنني لم أكن وقفت على رواية أبي الشيخ

هذه المصرحة بأنه عبدالرحمن بن زيد ؛ فوجب التنبيه على ذلك قائلاً :

«رب اغفر لي خطئي وعمدي ، وهزلي وجدي ، وكل ذلك عندي» .

لكن ذلك مما لا يضطرني إلى نقل الحديث المشار إليه إلى هذه «السلسلة» ؛ للطرق الأخرى له المذكورة هناك ، وقد نجد له ما يزيده قوة . والله الموفق .

٦١١٩ ـ (مَنْ قال عندَ مَضْجَعِه بالليلِ : الحمدُ لله الذي علا فَقَهَرَ ، والذي بَطَنَ فَخَبَرَ ، والحمد لله الذي مَلَكَ فَقَدَرَ ، والحمد لله الذي يُحيي الموتى وهو على كل شيء قديرٌ ؛ ماتَ على غَيرِ ذَنْبٍ) .

موضوع . أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (٣٧١) ترجمة (٦٢١ ـ أبو علي محمد بن الربيع الجرجاني) ، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢٦/١٠) عن عبدالرحمن بن نجيح أبي محمد المؤذن : حدثني أبو علي الجرجاني ـ محمد بن الربيع ـ : حدثني سفيان الثوري عن سليمان بن مهران الأعمش عن مجاهد عن عبدالله بن عباس . . . مرفوعاً .

أورده ابن عساكر في ترجمة عبدالرحمن بن نجيح هذا وذكر له راويين ثقتين ، وذكره ابن أبي حاتم برواية أحدهما عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكر ابن عساكر فيها : أنه حدث عن سلم بن ميمون الخواص وأبي علي محمد ـ ويقال : محمود ـ بن الربيع الجرجاني .

قلت : وهذه فائدة فاتت الحافظين الذهبي والعسقلاني ؛ فإنهما أورداه فيمن اسمه : (محمد) وفيمن اسمه : (محمود) . . دون أن ينبها أنه واحد ، ونسباه في الأول فقالا :

« . . . الشّمشاطي ، قال ابن منده : حدث عن سفيان الثوري بمناكير» . وقالا في الآخر :

« . . . الجرجاني ، عن سفيان الثوري بخبر كذب ، ولا يدرى من هو؟» .

ويعني : هذا الخبر .

والحديث أورده السيوطي في «اللآلي» (٣٤٥/٢) من رواية أبي أحمد الحاكم بإسناده إلى عبدالرحمن بن نجيح الثقفي ـ وكان إماماً ومؤذناً بالمسجد الجامع ـ : حدثنا محمود بن الربيع أبو علي الجرجاني . . . إلخ ، وقال :

«قال الحاكم : هذا حديث منكر ، ورواته مجهولون» .

ويعني : محموداً هذا ، والراوي عنه : عبدالرحمن .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٦٧/٣) من طريق الحاكم أبي عبدالله بإسناده إلى أبي الدرداء . . . مرفوعاً مثله ، إلا أنه قال في آخره :

«خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» . وقال ابن الجوزي :

«هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه مجاهيل ، قال الدارقطني : سهل بن العباس ؛ متروك ليس بثقة . وقال يحيى القطان : لا أستحل أن أروي عن أبي جناب ، قال الفلاس : هو متروك الحديث» .

وأقره السيوطي ، وتعقبه ابن عراق (٣٢٣/٢) بما لا يجدي !

٦١٢٠ ـ (ما مِنْ رجُلٍ علَّم ولدَه القرآنَ إلا تُوِّجَ أبواه يومَ القيامةِ بتاجِ المُلْكِ ، وكُسِيا حُلَّتَينِ لمْ يَرَ الناسُ مِثْلَهما) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣٢/٦) من طريق أبان بن [أبي] عياش السني عن رجاء بن حيوة صاحب عمر بن عبدالعزيز قال :

كنا ذات يوم أنا وأبي جميعاً ، فقال معاذ بن جبل : من هذا يا حيوة؟ قال :

هذا ابني رجاء : قال معاذ : فهل علمته القرآن؟ قال : لا ، قال : فعلمه القرآن ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره ، ثم ضرب بيده على كتفي وقال : يا بني إن استطعت أن تكسي والديك حلتين يوم القيامة ؛ فافعل . فما حال عليَّ السنة حتى تعلمت القرآن .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً منقطع ؛ فإن أبان هذا متروك متهم ، ورجاء بن حيوة لم يدرك معاذ بن جبل ، وقال ابن عساكر عقبه :

«هذا حديث منكر ، ولا يحتمل سن رجاء لقي معاذ بن جبل ، وأبان ضعيف» .

فأقول : توفي معاذ بن جبل سنة (١٨) ، ورجاء بن حيوة سنة (١١٢) ، فبينهما قرن من الزمان ، ولذلك قال العلائي في «أحكام المراسيل» (ص٢١١) :

«ورجاء بن حيوة ، أحد المشهورين ، يروي عن معاذ وأبي الدرداء ، وهو مرسل» .

وتوفي أبو الدرداء ـ واسمه عويمر ـ سنة (٣٥) ؛ فبينه وبين أبي الدرداء (٧٧) سنة .

٦١٢١ ـ (أَذَّنَ في أُذُنِ الحسنِ بنِ عليٍّ يومَ وُلِدَ ، فأَذَّن في أُذُنِه اليُمنى ، وأقامَ في أُذُنِه اليُسْرى) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٣٩٠/٨٦٢٠) من طريق محمد بن يونس : حدثنا الحسن بن عمرو بن سيف السَّدوسي : حدثنا القاسم ابن مطيب عن منصور بن صفية عن أبي معبد عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ أذّن . . . الحديث . وقال ـ وقد ذكر قبله حديث أم الصبيان المتقدم في المجلد الأول برقم (٣٢١) من رواية الحسين بن علي ـ :

«في هذين الإسنادين ضعف» !

قلت : وفي هذا القول تساهل كبير ، ما كنت أود له أن يصدر منه ؛ لشدة ضعف الإسنادين ، فإن الحديث المشار إليه فيه رجلان يضعان الحديث ، وقد اغتر بمثل هذا التساهل بعض العلماء المتأخرين ؛ فقوى به حديث أبي رافع الضعيف إسناده - كما بينت هناك - ، ولو أنه علم شدة ضعفه ؛ ما قواه . . لأن الشديد الضعف لا ينفع في الشواهد باتفاق العلماء .

ومثله حديث الترجمة هذا : فإن الحسن بن عمرو (الأصل : عمر) السدوسي متروك - كما في «التقريب» - ، وكذبه ابن المديني والبخاري .

ومحمد بن يونس - وهو : الكديمي ؛ وهو - كذاب وضاع ، وتقدمت له أحاديث ، فراجع فهارس الرواة المترجم لهم في المجلدات المطبوعة .

ولقد أصابني مثل أو نحو ما أصاب ذلك البعض من الاغترار بتساهل البيهقي هذا ؛ فإني قويت أو كدت أن أقوِّي حديث أبي رافع المشار إليه بحديث الترجمة هذا ، فإني ذكرته كشاهد له ، وقد نقلت عقبه عن ابن القيم قول البيهقي المذكور في تضعيف الإسنادين ، وقلت عقبه ما نصه :

«قلت : فلعل إسناد هذا خير من إسناد حديث الحسن بحيث أنه يصلح شاهداً لحديث أبي رافع . والله أعلم» .

ومع أنني تحفظت في الاستشهاد به ، فقد غلب علي الثقة بقول البيهقي المذكور ، فحسنت حديث أبي رافع به في «الإرواء» (٤/٤٠٠/١١٧٣) ، والآن وقد طبع - والحمد لله - كتاب البيهقي : «الشعب» ، ووقفت فيه على إسناده ، وتبين لي شدة ضعفه ؛ فقد رجعت عن التحسين المذكور ، وعاد حديث أبي رافع إلى الضعف الذي يقتضيه إسناده ، وهذا مثال من عشرات الأمثلة التي تضطرني إلى القول بأن العلم لا يقبل الجمود ، وأن أستمر على البحث والتحقيق

حتى يأتيني اليقين . والحمد لله رب العالمين .

٦١٢٢ - (مَنْ لم يكنْ له مالٌ يَتَصَدَّقُ به فَلْيَسْتَغْفِرْ للمؤمنين فإنه صدقةٌ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣/١٦٢٧/١٨٤٩) ، وفي «المعجم الأوسط» (١/١٥١/١/٢٨٥١ - بترقيمي) قال : حدثنا إبراهيم بن أحمد الوكيعي : ثنا أبي : ثنا عبدالرحمن بن محمد المحاربي : ثنا بكر بن خنيس : حدثني محمد ابن يحيى المديني عن موسى بن وردان عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال في «الأوسط» :

«لم يروه عن موسى إلا محمد ، تفرد به بكر» .

قلت : وهو ضعيف ، وقد تقدمت له أحاديث ، وقال الذهبي في «الكاشف» : «واهٍ» : وأما الحافظ ؛ فقال :

«صدوق له أغلاط» .

قلت : وهو علة الحديث ، والظاهر أن الهيثمي لم يتنبه لها ؛ فقال في «المجمع» (١٠/٢١٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفهم» .

وأقره الدكتور محمد سعيد البخاري في تعليقه عليه ، وزاد فقال :

«ومحمد بن يحيى المديني لم أقف على ترجمته» .

قلت : بل هو ثقة معروف ؛ وهو : محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري المازني أبو عبدالله المدني الفقيه ، ذكره المزي في شيوخ بكر بن خنيس ، وهو من رجال الشيخين .

ومن دون بكر ثقات أيضاً معروفون ، أما المحاربي : فمن رجال الشيخين أيضاً .

وأما إبراهيم بن أحمد الوكيعي : فله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦/٥ ـ ٦) ، وسمى جده عمر بن حفص ، وكناه بأبي إسحاق ، وروى عن عبدالله بن أحمد أنه أحسن القول فيه . وعن الدارقطني أنه قال : «ثقة» .

وأما أبوه أحمد بن عمر : فثقة من شيوخ مسلم .

وإنما لم يعرفهما الهيثمي لأنه وقع في «الأوسط» : حدثنا إبراهيم : حدثنا أبي . . . هكذا غير منسوب ، مع أنه من السهل على العارف بطريقة الطبراني في «الأوسط» أن يعرفه ، وذلك بأن يرجع القَهْقَرى حتى يقف على حديث له جاء فيه منسوباً ، فإنه بعد ذلك قلما ينسبه حتى يذكر شيخاً آخر له يُسمّى إبراهيم ؛ فينسبه تمييزاً له عما قبله . فاعلم هذا واستفده ، فإنه من العلم المهجور !

والحديث في «الفردوس» للديلمي (٥٩٦١/٦٢٧/٣) من حديث أبي هريرة ، والظاهر أن إسناده من هذا الوجه ؛ فليراجع «مسنده» ، فإن النسخة التي عندي ناقصة الجزء الذي فيه : «من . . .» .

وفيه أيضاً (٥٩٦٣/٦٢٨/٣) من حديث أبي سعيد بلفظ :

«من لم يكن له مال تجب فيه الزكاة ؛ فليقل : اللهم ! صل على محمد عبدك ورسولك والمؤمنين والمؤمنات ؛ فهي له زكاة» .

وأورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية أبي الشيخ والديلمي . ومن المحتمل أن يكون عند الديلمي في «مسنده» من طريق أبي الشيخ ؛ فليراجع . وهو بهذا اللفظ منكر عندي . والله أعلم .

ثم صدق ظني ـ والحمد لله ـ في حديث أبي سعيد ؛ فقد وقفنا على إسناده

في «مسند الفردوس» بواسطة المعلق على «الفردوس» (٢٨١/٤ ـ ٢٨٢/ طبعة دار الكتاب العربي) ، فإذا الديلمي قد أخرجه من طريق أبي الشيخ وغيره عن دراج أبي السمح عن أبي سعيد . . . به .

فإن دراجاً هذا صاحب مناكير ـ كما يقول الذهبي رحمه الله ـ ، وتقدمت له أحاديث كثيرة من هذا النوع ؛ يتبين الناظر فيها صواب قول الذهبي فيه ، وملحظي في هذا المتن إنما هو في قوله : « . . . تجب فيه الزكاة» . . فقد استنكره قلبي ؛ لأن مفهومه أن من كان له مال تجب فيه زكاة ؛ فلا يؤمر بهذا الدعاء ، بخلاف حديث الترجمة فليس فيه هذه النكارة ؛ لأنه قد يجب عليه الزكاة ولا يجد ما يتصدق به . هذا ما ظهر لي ، فإن أصبت ؛ فمن الله ، وإن أخطأت ؛ فمن نفسي ، وأستغفر الله من كل ذنب لي . أما الإسناد : فلا تردد في ضعفه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦١٢٣ ـ (إنّ اللهَ اختارَ أصحابي على العالمينَ ؛ سوى النَّبِيِّيْنَ والمُرْسَلين ، واختار لي من أصحابي أربعةً ـ يعني ـ : أبا بكرٍ ، وعمرَ ، وعثمانَ ، وعلياً ، رحمهم الله ؛ فجَعَلَهم أصحابي . وقال في أصحابي : كلُّهم خيرٌ . واختارَ أمتي على الأممِ ، واختارَ [من] أمتي أربعةَ قُرونٍ : القرن الأول ، والثاني ، والثالث ، والرابع) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٢٧٦٣/٢٨٨/٣) من طريقين عن عبدالله ابن صالح : ثنا نافع بن يزيد : حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد ، ولم يشارك عبدالله بن صالح في روايته هذه عن نافع بن يزيد أحد نعلمه» .

كذا قال ؛ وقد شورك ـ كما يأتي قريباً ـ . وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/١٦) :

«رواه البزار ، ورجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف» .

قلت : يشير إلى عبدالله بن صالح ـ وهو : أبو صالح كاتب الليث ـ ، وفيه كلام كثير ، وبخاصة في حديثه هذا ؛ فقال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«وقد قامت القيامة على عبدالله بن صالح بهذا الخبر (ثم ساقه) ، قال سعيد ابن عمرو : عن أبي زرعة : بُلي أبو صالح بخالد بن نجيح في حديث زهرة بن معبد عن سعيد ، وليس له أصل . قلت : قد رواه أبو العباس محمد بن أحمد الأثرم ـ صدوق ـ : حدثنا علي بن داود القنطري ـ ثقة ـ : حدثنا سعيد بن أبي مريم وعبدالله بن صالح عن نافع : . . . فذكره» . ثم قال الذهبي :

«وقال أحمد بن محمد التستري : سألت أبا زرعة عن حديث زهرة في الفضائل؟ فقال : باطل ؛ وضعه خالد المصري ، ودلسه في كتاب أبي صالح . فقلت : فمن رواه عن سعيد بن أبي مريم؟ فقال : هذا كذاب ؛ قد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن أبي صالح وسعيد» . فقال الذهبي عقبه :

«قلت : قد رواه ثقة عن الشيخين ؛ فلعله مما أدخل على نافع ، مع أن نافع بن يزيد صدوق يقظ . فالله أعلم . قال النسائي : حدث أبو صالح بحديث : «إن الله اختار أصحابي» وهو موضوع» .

قلت : وأراد الذهبي بقوله : «رواه ثقة . . .» علي بن داود القنطري ـ كما تقدم تصريحه بذلك ـ . وقد أورده في «الميزان» وقال :

«صالح الحديث ، روى عن سعيد بن أبي مريم ، ولكنه روى خبراً منكراً ؛ فتكلم فيه لذلك» .

وأراد أبو زرعة بقوله : «هذا كذاب» . . شيخه محمد بن الحارث العسكري ـ كما هو ظاهر من كلامه ـ ، وعليه فهو من شرط «الميزان» و«لسانه» ، ولكنهم لم يذكروه .

وأما الاحتمال الذي ذكره الذهبي أنه مما أُدخل على نافع : فهو بعيد عندي ؛ لشهرته بالثقة والضبط ، حتى قال فيه ابن يونس ـ وهو أعرف الناس به ـ لأنه مصري مثله ـ :

«كان ثبتاً في الحديث لا يختلف فيه» .

والذهبي نفسه قد أشار إلى ذلك بوصفه إياه بأنه «صدوق يقظ» . فالأَوْلى الحمل فيه على من دونه ؛ إما : (القنطري) . . أو : (الأثرم) الراوي عنه ؛ فإنهما ـ وإن وثِّقا ؛ فـ ـ ليسا مشهورين بالضبط والحفظ شهرة نافع بن يزيد . والله أعلم .

ومن الغريب أن الأثرم هذا لما ترجمه الذهبي في «السير» (١٥/٣٠٣) ـ ، ووصفه بـ «الإمام المقرئ المحدث» ـ ؛ لم يذكر أحداً وثقه ، مع أن الخطيب في «تاريخه» (١/٢٦٥) قد روى عن الدارقطني ـ وهو من تلامذة الأثرم ـ أنه قال فيه :

«شيخ ثقة فاضل» .

ثم إن الحديث قد أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٤١) ، والخطيب في «التاريخ» (٣/١٦٢) من طرق أخرى عن عبدالله بن صالح . . . به ، وقال ابن حبان :

«عبدالله بن صالح منكر الحديث جداً ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات ، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة ، وكان في نفسه صدوقاً يكتب لليث بن سعد الحساب ، وكان كاتبه على الغلات ، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له سوء ؛ سمعت ابن خزيمة يقول :

كان له جار بينه وبينه عداوة ؛ فكان يضع الحديث على شيخ عبدالله بن

صالح ، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبدالله بن صالح ، ويطرح في داره في وسط كتبه ؛ فيجده عبدالله فيحدث به ، ويتوهم أنه خطه وسماعه ؛ فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره» .

ثم ساق له جملة أحاديث منها هذا ، وقال :

«هذه الأحاديث ينكرها من أمعن في صناعة الحديث ، وعلم مسالك الأخبار ، وانتقاد الرجال» .

إذا علمت هذا ؛ فمن الخطأ الفاحش قول القرطبي في تفسيره «الجامع» (١٣/٣٠٥) :

«وفي كتاب البزار مرفوعاً صحيحاً عن جابر . . .» فذكر الحديث .

ثم اعلم أنه ليس عند ابن حبان والخطيب جملة القرون الأربعة . وذكر القرن الرابع فيه مما يستنكر ؛ لأنه لم يرد في الأحاديث الصحيحة . نعم ؛ قد ذكر في بعض الأحاديث الضعيفة ، وقد بسطت القول في ذلك تحت الحديث (٣٥٦٩) .

ثم رأيت الحديث قد أورده عبدالحق الإشبيلي من رواية البزار في كتابه «الأحكام الصغرى» (٢/٩٠٥) الذي اشترط فيه الصحة !

وقال الحافظ ابن حجر في «مختصر الزوائد» (٢/٣٦٤) :

«قلت : هو أحد ما أنكر على عبدالله بن صالح» .

٦١٢٤ - (اسمُ اللهِ الأكبرُ : ربِّ ربِّ) .

موقوف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٢٧٣/٩٤١٤) : حدثنا أبو عبدالرحمن المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب قال : حدثني الحسن بن ثوبان عن

هشام بن أبي رقية عن أبي الدرداء وابن عباس : أنهما كانا يقولان : . . . فذكره موقوفاً عليهما .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون ؛ غير هشام بن أبي رقية : فذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ لكن روى عنه جمع من الثقات ، ووثقه الفسوي وابن حبان ؛ فهو في مرتبة الصدوقين - كما حققته في «تيسير انتفاع الخلان» - ؛ فمثله يحسن حديثه إن شاء الله تعالى .

وإنما ذكرت له هذا الأثر هنا ؛ لأن الحافظ ابن حجر رحمه الله ذكره في «الفتح» (٢٢٥/١١) دليلاً من حديث أبي الدرداء وابن عباس لقول من قال : إن الاسم الأعظم : رب رب . . فأوهم أنه مرفوع من قوله ﷺ ، وإنما موقوف عليهما - كما ترى - ؛ فإن لفظ : (حديث) إذا أطلق ؛ فلا يراد منه إلا المرفوع إلا لقرينة ، ولا قرينة في كلامه رحمه الله تعالى . بل الأمر فيه على العكس تماماً ؛ فقد ذكر لبعض الأقوال المخالفة لهذا القول أحاديث هي مرفوعة ، ومع ذلك لم يصرح برفعها ؛ بل قال فيه - كما قال في هذا ، فقال - (ص٢٢٤) :

«الخامس : «الحي القيوم» ، أخرج ابن ماجه من حديث أبي أمامة : «الاسم الأعظم في ثلاث سور . . .» الحديث» ، وهو حسن الإسناد ، ومخرج في «الصحيحة» (٧٤٦) .

ثم إن هذا الأثر الموقوف قد عزاه الحافظ للحاكم فقط ، وقد أخرجه في كتاب (الدعاء) من «المستدرك» (٥٠٥/١) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي : ثنا عبدالله بن يزيد المقرئ . . . به . وسكت عنه هو والذهبي .

واعلم أن العلماء اختلفوا في تعيين اسم الله الأعظم على أربعة عشر قولاً ، ساقها الحافظ في «الفتح» ، وذكر لكل قول دليله ، وأكثرها أدلتها من الأحاديث ،

وبعضها مجرد رأي لا يلتفت إليه ، مثل القول الثاني عشر ؛ فإن دليله : أن فلاناً سأل الله أن يعلمه الاسم الأعظم ، فرأى في النوم : هو الله ، الله ، الله ، الذي لا إله إلا هو رب العرش العظيم !!

وتلك الأحاديث منها الصحيح ، ولكنه ليس صريح الدلالة ، ومنها الموقوف كهذا ، ومنها الصريح الدلالة ؛ وهو قسمان : قسم صحيح صريح ، وهو حديث بريدة : «الله لا إله إلا هو ، الأحد االصمد الذي لم يلد . .» إلخ ، وقال الحافظ :

«وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك» .

وهو كما قال رحمه الله ، وأقره الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص٥٢) ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣٤١) .

والقسم الآخر : صريح غير صحيح ، بعضه مما صرح الحافظ بضعفه ؛ كحديث القول الثالث عن عائشة في ابن ماجه (٣٨٥٩) ، وهو في «ضعيف ابن ماجه» رقم (٨٤١) ، وبعضه مما سكت عنه ؛ فلم يحسن ! كحديث القول الثامن من حديث معاذ ابن جبل في الترمذي ، وهو مخرج في «الضعيفة» برقم (٤٥٢٠) . وهناك أحاديث أخرى صريحة لم يتعرض الحافظ لذكرها ولكنها واهية ، وهي مخرجة هناك برقم (٢٧٧٢ و٢٧٧٣ و٢٧٧٥) .

٦١٢٥ - (إن شِئْتُم ؛ أنبأتُكم ما أولُ ما يقولُ اللهُ تعالى للمؤمنين يومَ القيامةِ ، وأولُ ما يقولون له؟ قلنا : نعمْ يا رسولَ الله ! قال : فإنَّ اللهَ يقول للمؤمنين : هل أَحْبَبْتُم لقائي؟ فيقولون : نعم يا ربَّنا ! فيقولُ : لِمَ؟ فيقولون : رَجَوْنا عَفْوَكَ ومَغْفِرَتَكَ . فيقول : قد وَجَبَتْ لكم مَغْفِرَتي) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (٩٣/٢٧٦) - ومن طريقه أحمد

(٢٣٨/٥) ، وكـذا الطيـالسي (٥٦٤/٧٧) ، وابن أبي عـاصم في «الأوائل» (٩٥/ ١٢٩) ، وابن أبي الدنيـا في «حـسن الظن» (١٠/٢٣) ، والطبـراني في «المعـجم الكبير» (٢٠/١٢٥/٢٥١) وفي «الأوائل» أيضاً (٦٦/٩٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٩/٨) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٤٥٢/٢٦٩/٥) ؛ كلهم عن ابن المبارك - قال : أخبرنا يحيى بن أيوب : أن عبيدالله بن زَحْر حدثه عن خالد بن أبي عمران عن أبي عياش قال : قال معاذ بن جبل . . . مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«تفرد به عبدالله» .

قلت : وهو إمام حافظ ثقة ؛ لكن عبيدالله بن زحر : قال الذهبي في «الكاشف» :

«فيه اختلاف ، وله مناكير ، ضعفه أحمد» .

وأما ابن حبان فضعفه جداً ؛ فقال في «الضعفاء» (٦٢/٢) :

«منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات» .

وأبو عياش هو : المعافري المصري ، ليس بالمشهور ، لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان ولا ابن عبدالحكم في «الفتوح» ولا الفسوي في «المعرفة» ! نعم ذكره في «التـهـذيب» برواية ثلاثة عنه ، ولم يحك عن أحد توثيقـه ؛ فـهـو مجهول الحال ، ولهذا قال في «التقريب» :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ، وما علمت له متابعاً .

ومن هنا يتبين جهل أو على الأقل وهم المعلق على «أوائل الطبراني» حيث قال :

«إسناده حسن ، رجاله إما ثقة ، وإما صدوق» !

ولا يقويه أن له طريقاً أخرى ، يرويه قتادة بن الفضل بن قتادة الرَّهاوي قال :

سمعت ثور بن يزيد يحدث عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به . . . نحوه .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٤/٩٤/٢٠) و«مسند الشاميين» (٤٠٩/٢٣١/١) .

وذلك لأن خالد بن معدان لم يسمع من معاذ ـ كما قال أبو حاتم ـ ، وارتضاه العلائي في «مراسيله» (١٦٧/٢٠٦) ، وعليه فيحتمل أن يكون بينهما أبو عياش الذي في الطريق الأولى ؛ فيرجع الحديث إلى تابعي واحد وطريق واحدة ، وهي مجهولة كما تقدم .

على أن قتادة بن الفضل ـ ووقع في «التهذيب» و«التقريب» : (الفُضَيل) خطأ ـ لم يوثقه غير ابن حبان (٢٢/٩) . وقال أبو حاتم :

«شيخ» . وقال الحافظ :

«مقبول» .

قلت : وقد عرفت اصطلاحه في هذا اللفظ ، ولكني أرى أنه ينبغي أن يفسر هنا في قتادة هذا بمعناه اللغوي ؛ أي : مقبول مطلقاً ؛ لأنه روى عنه جمع من الثقات ؛ منهم أحمد بن سليمان أبو الحسن الرهاوي الحافظ الثقة ؛ فهو مقبول الحديث إلا إذا ثبت وهمه . والله أعلم .

ومن هذا التحقيق في هذين الإسنادين إلى معاذ يتبين خطأ الهيثمي أيضاً في قوله (٣٥٨/١٠) ـ وتبعه المعلقون الثلاثة على «الترغيب» (١٦٣/٤) ـ :

«رواه الطبراني بسندين ، أحدهما حسن» .

فإنه يعني هذا الإسناد الثاني ، وكأنه خفي عليه الانقطاع الذي بين خالد بن

معدان ومعاذ ، ولولا ذلك ؛ لكنت معه في تحسينه ـ لما شرحت من حال قتادة بن الفضل ـ .

(تنبيه) على وهمين :

الأول : ذكرت آنفاً الخطأ الذي وقع في «التهذيب» و«التقريب» في اسم (الفضل) والد قتادة هذا ؛ فاغتر بهما المعلق على «أوائل ابن أبي عاصم» . . فخطّأ الصواب الذي في رواية الطبراني ، مع أنه موافق لترجمة ابن الفضل في المراجع الأصول مثل : «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» و«ثقات ابن حبان» ! وهكذا فليكن التصويب من هؤلاء المعلقين المتعلقين بهذا العلم في هذا الزمان الكثير فتنه ! والله المستعان .

والآخر : أن المعلق الآخر على «أوائل الطبراني» قال ـ بعد أن عزا حديث الترجمة لأحمد فقط ـ :

«وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري بنحو ذلك» ! وعزا ذلك لكتاب «الفتح الرباني» (٢٤/٢٠٤) .

وأنت إذا رجعت إلى «الفتح» المذكور ؛ وجدته قد عزا حديث أبي سعيد هذا إلى البخاري ومسلم والترمذي ! فعلى ماذا يدل عزو المعلق للحديث لأحمد دون الشيخين؟!

وأيضاً فحديث أبي سعيد لا يصلح شاهداً لحديث الترجمة ؛ لأنه يختلف عنه كل الاختلاف إلا في الجملة الأخيرة منه ـ مع المغايرة في اللفظ ـ ، وهاك لفظه لتكون على بينة من الأمر :

«إن الله يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ! فيقولون : لبيك ربنا ! وسعديك ،

فيقول : هل رضيتم؟ فيقولون : وما لنا لا نرضى ؛ وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك . فيقول : أنا أعطيكم أفضل من ذلك . قالوا : يا ربنا ! فأي شيء أفضل من ذلك؟ قال : أحل عليكم رضواني ؛ فلا أسخط بعده أبداً» .

وأخرجه الترمذي (٢٥٥٨) قائلاً :

«حديث حسن صحيح» .

٦١٢٦ - (الولدُ سيِّدٌ سبعَ سنينَ ، وخادمٌ تِسْعَ سنينَ ، ووَزِيرٌ سبعَ سنينَ ، فإن رضيتَ مكانَفَتَه لإحدى وعشرينَ ، وإلا ؛ فاضربْ على جَنْبِه ، فقد أَعْذَرْتَ إلى اللهِ عز وجل) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٧٦/٢/٦٢٤٠ - بترقيمي) ، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» (ق ١/٥٦) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٧٧/١) عن علي بن حرب الموصلي قال : نا **المعافى بن المنهال الأرمني** قال : نا **الوليد بن سعيد الربعي عن زيد بن جبيرة بن محمود بن أبي جبيرة الأنصاري** عن أبيه عن جده أبي جبيرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به علي بن حرب» .

قلت : هو ثقة ، والعلة ممن فوقه ؛ المعافى بن المنهال الأرمني والوليد بن سعيد الربعي لم أجد لهما ترجمة ، وإليهما أشار ابن الجوزي بقوله عقبه :

«هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفي إسناده مجاهيل لا يعرفون» .

وأخشى أن يكون عنى بذلك زيد بن جبيرة أيضاً ؛ لأنه لم يقع في روايته عن الحاكم إلا مكنياً بـ«أبي جبيرة» ؛ فلم يعرفه ، وهو معروف باسمه زيد بن جبيرة - كما وقع عند الطبراني - ، وبه أعله الهيثمي فقال في «المجمع» (١٥٩/٨) :

«وفيه زيد بن جبيرة بن محمود ، وهو متروك» . وكذا قال الحافظ في «التقريب» .

ويبدو لي أن السيوطي أيضاً خفي عليه حال زيد هذا ؛ فإنه عقب في «اللآلي» (١٣٣/١) على قول ابن الجوزي المذكور فقال :

«قلت : أخرجه الطبراني في «الأوسط» . . .» .

هكذا ؛ فيه بياض ، فعقب عليه الشوكاني في «الفوائد» (٤٨٠) بقوله : «فكان ماذا؟!» ، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١٧٦/١) بقوله :

«إخراج الطبراني له لا ينفي الحكم عليه بالوضع ، وكأن الشيخ بيض له لينظر في حكمه ، فلم يتفق له . . .» .

ثم نقل قول الهيثمي المتقدم ، ثم قال عقبه :

«وزيد هذا أخرج له الترمذي وابن ماجه ، وقد اقتصر العلامة الشمس السخاوي في «المقاصد الحسنة» على تضعيف الحديث» .

قلت : وهذا أيضاً لا ينفي الحكم عليه بالوضع ، كيف وفيه ذاك المتروك؟ وركاكة الحديث تؤكد وضعه . والله أعلم .

٦١٢٧ - (كانَ يَسْتَحِبُّ إذا أَفْطَرَ أن يُفْطِرَ على لَبَنٍ ، فإن لم يجدْ ؛ فتمرٍ ، فإن لم يجدْ ؛ حَسَا حسواتٍ من ماء) .

منكر بذكر اللبن . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٧٦٠/٢) من طريق إسحاق بن الضيف : نا عبدالرزاق : أنا معمر عن الزهري عن أنس . . . مرفوعاً .

أورده في ترجمة إسحاق هذا ، وقال :

«ويقال : إسحاق بن إبراهيم بن الضيف أبو يعقوب الباهلي البصري» ، ثم

ساق له حديثين هذا أحدهما ، ثم روى عن ابن أبي حاتم أنه قال :

«روى عنه أبي ، وسئل عنه أبو زرعة؟ فقال : صدوق» .

وكذا نقله عن أبي زرعة الحافظ في «تهذيب التهذيب» تبعاً لأصله «تهذيب الكمال» (٤٣٨/٢) ، وقال المعلق عليه :

«والعجيب أن عبدالرحمن بن أبي حاتم لم يذكره في (الجرح والتعديل)» .

وأقول : لا عجب ؛ فقد ذكره ، ولكن منسوباً إلى أبيه إبراهيم بن الضيف ـ كما في القول الثاني عند ابن عساكر ـ ، لكن وقع فيه سقط وتحريف ؛ فقال (٢١٠/١/١) :

«روى عنه أبي ، سئل أبي (!) عنه؟ فقال : هو صدوق» .

والصواب على ضوء ما تقدم : «سئل أبو [زرعـة] . . .» ؛ فلتصحح نسخة «الجرح» ، ومن تأمل في عبارتها ، وعلم أسلوب ابن أبي حاتم في مثلها تيقن أن فيها ما ذكرته من السقط والتحريف .

وقد ذكر ابن حبان إسحاق بن الضيف هذا في «الثقات» (١٢٠/٨) وقال :

«ربما أخطأ» . ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

قلت : قد عثرت له على خطأين في حديثين :

الأول هذا ؛ فإنه قال فيه : « . . . لين» ، وخالفه الإمام أحمد فقال : ثنا عبدالرزاق : ثنا جعفر بن سليمان قال : حدثني ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : . . . فذكره بلفظ :

«رطبات» .

ثم إنك لترى أنه خالف الإمام أحمد في إسناده أيضاً؛ فإنه جعل: (معمراً).. مكان: (جعفر)، و:(الزهري).. مكان: (ثابت) !!

وكذلك على الصواب رواه جمع من الحفاظ عن الإمام، وغير عبدالرزاق عن جعفر، وهو مخرج في «الإرواء» (٤/٤٥/٩٢٢).

والحديث الآخر: رواه عن عمرو بن عاصم الكلابي: ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد... بإسناده عن النبي ﷺ. ورواه الثقة عن عمرو... به؛ إلا أنه أسقط علي بن زيد من الإسناد، وبذلك زال الضعف منه، وصار صحيحاً! ولذلك خرجته قديماً في المجلد الثاني من «الصحيحة» رقم (٨٢٠).

٦١٢٨ - (إن اللهَ تبارك وتعالى وكّلَ بعبدِهِ المؤمنِ مَلَكَيْن يكتُبان عَمَلَه، فإذا مات؛ قال الملكانِ اللذانِ وُكِّلا به يكتبان عمله: قد مات؛ فَأْذَنْ لنا أن نَصْعَدَ إلى السماء؟ فيقولُ اللهُ عز وجل: سمائي مملوءةٌ من ملائكتي يُسبِّحوني. فيقولانِ: أَفَنُقِيمُ في الأرضِ؟ فيقول الله عز وجل: أرضي مملوءةٌ من خَلْقي يُسبِّحوني. فيقولان: فأين؟ فيقول: قُوما على قَبْرِ عبدي - أو: عند قبرِ عبدي -؛ فَسَبِّحاني، واحْمَداني، وكَبِّراني، واكتُبا ذلك لعبدي إلى يوم القيامة).

موضوع. أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»، وأبو الشيخ ابن حيان في «العظمة» (٣/٩٧٩/٥٠٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/١٨٣/٩٩٣١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٢٩) عن عثمان بن مطر عن ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال:... فذكره. وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، وقد اتفقوا على تضعيف عثمان بن مطر، وقال ابن حبان: يروي

الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل الاحتجاج به» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» بقوله (٢/٤٣٣) :

«لم يتفرد به عثمان ؛ بل تابعه الهيثم بن جماز عن ثابت . . . به . . .» .

قلت : أخرجه من طريقه ابن عدي في «الكامل» (٥/٢٥٣ و ٧/١٠٢) ، والبيهقي أيضاً ، والواحدي في «التفسير» (٤/٨٥/١) من طرق عنه . وقال البيهقي :

«وهو بهذا الإسناد غريب» .

وأورده ابن عدي ثم الذهبي فيما أنكر على الهيثم بن جمّاز ، وهو أيضاً متفق على ضعفه ، وقال النسائي والساجي :

«متروك الحديث» . وذكره البرقي في الكذابين كما في «اللسان» .

قلت : فمتابعته لا تفيد ، بل لا تزيد الحديث إلا وهناً .

ثم ساق له السيوطي طريقاً أخرى من رواية الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/١٢٩ - ١٣٠) من طريق موسى بن محمد بن علي بن عبدالله الكسائي عن الحارث بن عبدالله عن أبي معشر عن محمد بن كعب عن أنس يرفعه . . . فذكره بنحوه . وسكت عنه السيوطي . وأقول : فيه :

أولاً : أبو معشر ، واسمه نجيح بن عبدالرحمن السندي ، قال الحافظ :

«ضعيف ، أسنَّ واختلط» .

ثانياً : الحارث بن عبدالله ، وهو الهمْداني ، ويقال له : الخازن . قال الذهبي في «الميزان» :

«صدوق ، إلا أن ابن عدي قال في ترجمة شريك ، وقد روى له حديثاً : لعل البلاء من الخازن هذا» .

قلت : والحديث الذي يشير إليه سأذكره عقب هذا . وقال الحافظ في «اللسان» :

«وقد اعتمد ابن حبان في «صحيحه» على الحارث هذا ، وذكره في «الثقات» ، وقال : مستقيم الحديث . . .» .

ثم ذكر أنه روى عنه موسى بن هارون الحمال وآخرون ، وأن أبا زرعة قال : لم يبلغني أنه حدث بحديث منكر إلا حديثاً واحداً أخطأ فيه ، ويشبه أن يكون دخل له حديث في حديث .

قلت : وذكر أن الحديث في النهي عن قتل النملة والنحلة ، رواه الحارث عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس ، وقال أبو زرعة :

«ليس هذا من حديث إبراهيم بن سعد . . .» .

فأقول : وهذا خطأ محتمل ؛ لأن الحديث محفوظ عن الزهري من طرق عنه ، وهو مخرج في «الإرواء» (٨/١٤٢/٢٤٩٠) ، وإذا كان كذلك ؛ فلا أرى إعلال الحديث به ، وإنما بشيخه ـ كما تقدم ـ ، وإما بالراوي عنه ، وهو قولي :

ثالثاً : موسى بن محمد . . . الكسائي : هذا لم أعرفه .

وبالجملة ؛ فهذه الطريق هي أخف ضعفاً مما قبلها . ومع ذلك فالحديث : يشهد القلب أن ابن الجوزي لم يبعد عن الصواب حين حكم عليه بالوضع ، وأن السيوطي لم يصنع شيئاً حين قَعْقَعَ عليه بهذه الطريق ومتابعة الهيثم بن جماز ، وهو متهم ـ كما سبق ـ ، والمتن منكر ، وعلامة الوضع والصنع عليه لائحة ، والعجب من الحافظ كيف سكت عليه في «الدراية» (١/١٦٠) ، وقد عزاه لـ «مسند ابن راهويه» ـ تبعاً لأصله «نصب الراية» (١/٤٣٤) ـ ! لكن هذا ساق إسناده ؛ فبرئت عهدته منه ، بخلاف الحافظ ؛ فكان عليه أن يبين علته حين حذف إسناده . ومثله إيراد

الشيخ أحمد بن قدامة المقدسي لحديث الترجمة في آخر كتابه «مختصر منهاج القاصدين» - وهو من زوائده على «إحياء علوم الدين» الذي هو أصل «المنهاج» ! - مصَدِّراً إياه بصيغة الجزم «عن» !

وأعجب من ذلك كله أن المعلقَين على «المختصر» ، والمخرجَين لكثير من أحاديثه بيضا لهذا الحديث ومرَّا عليه ، ولم يخرجاه ، ولا علقا عليه بشيء (ص٣٨٨) !! بخلاف صاحبنا الشيخ علي الحلبي ؛ فقد علق عليه في طبعته بقوله (٤٨٩) :

«رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٥٦١) ، وفي سنده هيثم بن جماز : منكر الحديث ، وكذبه بعضهم» . جزاه الله خيراً .

والحديث أورده الحافظ في «المطالب العالية» (٣/٥٦ - ٥٧) عن أنس من رواية أحمد بن منيع ، وسكت عنه أيضاً كغالب عادته ! وتبعه محققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ! ولقد كان أحسن صنعاً منهما وممن تقدمت الإشارة إليه الإمامُ القرطبي في «تفسيره» (١٧/١٢) ؛ فإنه أشار إلى تضعيفه بتصديره إياه بقوله : «روي . . .» .

٦١٢٩ - (قال عيسى ابنُ مريمَ : اِتَّخِذوا البيوتَ منازلَ ، والمساجدَ سكناً ، وكُلوا مِنْ بَقْلِ البَرِّيَّة ، [واشربوا من ماء القَرَاحِ ، واخرُجوا من الدنيا بسلامٍ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/١٨) من طريق الحارث بن عبدالله الهمداني : ثنا شريك عن عاصم بن أبي النجود والأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، والزيادة للأعمش ، وقال :

«وهذا منكر عن عاصم والأعمش جميعاً ، ولا أدري لعل البلاء فيه من الحارث» .

قلت : قد عرفت من الحديث الذي قبله أن الحارث مستقيم الحديث ـ كما قال ابن حبان ـ ، وسائر الرواة ثقات ؛ فالأولى تعصيب الجناية والنكارة فيه بشريك ـ وهو : ابن عبدالله القاضي ـ ؛ فإنه معروف بسوء الحفظ ، وقد ساق له ابن عدي أحاديث كثيرة في نحو ست عشرة صفحة ، هذا أحدها ، وقال :

«وفي بعض ما أمليت من حديثه بعض الإنكار ؛ والغالب على حديثه الصحة والاستواء ، والذي يقع في حديثه من النكرة ؛ إنما أتي فيه من سوء حفظه» .

ثم وجدت ما يدل على أن شريكاً وهم في رفعه ؛ فقد قال ابن المبارك في «الزهد» (١٩٨/٥٦٣) : أخبرنا شريك به موقوفاً ، ولم يذكر الأعمش في إسناده . فهذا هو أصل الحديث موقوف ، اضطرب فيه شريك ؛ فتارة رفعه وأخرى أوقفه . والله أعلم .

٦١٣٠ ـ (ليس في القيامةِ راكبٌ غيرَنا ، ونحنُ أربعةٌ ، أما أنا ؛ فعلى دابَّةِ البُرَاقِ ، وأما أخي صالحٌ فعلى ناقةِ اللهِ التي عُقِرَت ، وعَمِّي حمزةُ أسدُ اللهِ وأسدُ رسولِهِ ، على ناقتي العَضْباءِ ، وأخي وابنُ عمي وصِهْري عليُّ بنُ أبي طالبٍ على ناقةٍ من نُوْقِ الجنةِ مُدَبَّجَةِ الظَّهْرِ ، رَحْلُها من زُمُرُّدٍ أخضرَ ، مُضبَّبٍ بالذهبِ الأحمرِ ، رأسُها من الكافورِ الأبيضِ ، وذَنَبُها من العَنْبَرِ الأشْهبِ ، وقوائمُها من المِسْكِ الأذْفَرِ ، وعُنُقُها من لُؤْلُؤٍ ، وعليها قُبَّةٌ من نورِ الله ، باطنُها عَفْوُ الله . . . إلخ ، فينادي منادٍ من لُدْنانِ العرشِ ، أو قال : من بُطْنانِ العرشِ : ليس هذا مَلَكاً مقَرَّباً ، ولا نبياً مُرْسَلاً ، ولا حاملَ عرشِ ربِّ العالمين ؛ هذا عليُّ ابنُ أبي طالبٍ أميرُ المؤمنينَ (. . . الحديث) ولو أن عابداً عبدَ الله بين

الرُّكنِ والمقامِ ألفَ عامٍ ، وألف عامٍ ، حتى يكونَ كالشَّنِّ البالي لَقِيَ اللهَ مُبْغِضاً لآلِ محمدٍ أَكَبَّهُ اللهُ على مَنْخِره في نارِ جهنمَ) .

باطل ظاهر البطلان ، قاتل الله واضعه ، ما أجرأه على الله ! أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٢٢/١٣ - ١٢٣) من طريق **المفضل بن سلم عن الأعمش عن عباية الأسدي عن الأصبغ بن نُباتة** عن ابن عباس . . . مرفوعاً . وقال :

«لم أكتبه إلا بهذا الإسناد ، ورجاله فيهم غير واحد مجهول ، وآخرون معروفون بغير الثقة» .

أورده في ترجمة المفضل بن سلم هذا ؛ واصفاً إياه بأنه في عداد المجهولين . وهذا من فوائد هذا «التاريخ» الجليل ؛ فإن كتب الرجال المعروفة اليوم لا توجد هذه الترجمة فيها .

ومن الواضح جداً أن واضع هذا الحديث هو من غلاة الشيعة أو الرافضة ، وقد أشار إلى ذلك الخطيب في آخر كلامه ؛ فإن الأصبغ بن نباتة : قال الحافظ :

«متروك ؛ رمي بالرفض» .

والراوي عنه عَباية الأسدي ، أورده العقيلي في «الضعفاء» (٤١٥/٣) ، ووصفه بأنه غال ملحد .

فهو - أو : شيخه - المتهم بوضعه .

ويبدو لي أن أحد المتأخرين سرقه وركب عليه إسناداً آخر ؛ فذكره الخطيب أيضاً في «التاريخ» (١١٢/١١) من طريق **عبدالجبار بن أحمد بن عبيدالله السمسار : حدثنا علي بن المثنى الطُّهوي** : حدثنا زيد بن الحباب حدثنا عبدالله بن لهيعة : حدثنا جعفر بن ربيعة عن عكرمة عن ابن عباس . . . مرفوعاً ؛ نحوه بطوله . وقال :

«لم أكتبه إلا بهذا الإسناد ، وابن لهيعة ذاهب الحديث» !

كذا قال ! وتعصيب الجناية بابن لهيعة أبعد ما يكون عن العدل والصواب ، فإنه عالم فاضل ، وما رمي به من سوء الحفظ لا يتحمل مثل هذا الزور والكذب ، وإنما الآفة من السمسار هذا ، ولا أدري كيف شرد الخطيب عنه ، وهو لم يذكر في ترجمته ما يدل على حاله إلا أن ساق له هذا الحديث ، فكان ينبغي أن يقول فيه ما قاله في المفضل بن سلم :

«في عداد المجهولين» .

بل وأن يعصب الجناية في هذا الحديث به ، أو بشيخه الطهوي ؛ لأن ابن عدي قد أشار إلى ضعفه كما في «التهذيب» ، وقد وثقه ابن حبان ، وروى عنه جمع من الثقات ، فالأول أولى به ، وهو ما فعل الذهبي ، فإنه قال في ترجمته السمسار هذا :

«روى عن علي بن المثنى الطهوي ، فأتى بخبر موضوع في فضائل علي» .

فأشار إلى هذا الحديث ، وأن المتهم به هذا السمسار ، وتبعه الحافظ في «اللسان» ، فساق طرفاً من الحديث برواية الخطيب ، وذكر ما تقدم عنه من إعلاله بابن لهيعة ، ثم رده بقوله :

«قلت : ابن لهيعة مع ضعفه لبريء من عهدة هذا الخبر ، ولو حلفت ؛ لحلفت بين الركن والمقام إنه لم يروه قط» .

ولقد صدق رحمه الله .

ومن الغريب أن ابن الجوزي لما أورد الحديث في «الموضوعات» (١/٣٩٣ - ٣٩٥) من طريق الخطيب بإسناديه ؛ وافقه على إعلاله الثاني بابن لهيعة ! وتعقبه السيوطي بما تقدم عن الذهبي والعسقلاني ؛ فأحسن .

٦١٣١ ـ (تَعَلَّموا الشِّعرَ ؛ فإن فيه حِكَماً وأمثالاً) .

موضوع . أخرجه الخليلي في «الإرشاد» (٣/٩٨٥ ـ ٩٨٦) ومن طريقه الذهبي في «سير الأعلام» (١٤/٤٣١ ـ ٤٣٢) عن صالح بن عبدالجبار الحضرمي : حدثنا محمد بن عبدالرحمن البَيلماني عن أبيه عن ابن عمر . . . مرفوعاً . وقال الذهبي :

«هذا حديث واهي الإسناد» .

قلت : وآفته محمد بن عبدالرحمن هذا ؛ فإنه متهم بالوضع ، وقد تقدمت له بعض الأحاديث الموضوعة ؛ فانظر الأرقام (٥٤ و٨٢٠) .

وصالح بن عبدالجبار غير معروف العدالة عندي ، وذكر الذهبي أنه أتى بخبر منكر جداً ، لكن الراوي عنه ضعيف ، وفوقه انقطاع ، وقد سبق تخريجه برقم (٣٦٥٩) .

٦١٣٢ ـ (مَنْ رأى مُعَاهَداً فقال : الحمدُ للهِ الذي فَضَّلَني عليك بالإسلامِ وبالقرآنِ وبمحمدٍ ﷺ ؛ لم يَجْمَعِ الله بينَه وبينَه في النار) .

موضوع . أخرجه الخليلي في «الإرشاد» (٣/٩٨١) من طريق يحيى بن بدر ـ وهو سمرقندي ـ : حدثنا أبو عثمان جابر بن عثمان السمرقندي : حدثنا أبو مقاتل : حدثنا شعبة عن ثابت عن أنس . . . مرفوعاً . ذكره في ترجمة جابر هذا ، وقال :

«يروي عن أبي مقاتل وغيره ، صاحب غرائب» .

قلت : وليس له ذكر في «الميزان» و«اللسان» ولا في غيرهما . ثم قال الخليلي :

«هذا حديث لا يعرف بالبصرة من حديث شعبة ولا من حديث ثابت ،

وليس إلا من حديث سمرقند ، والحمل فيه على الرواة الضعفاء منهم ، وإنما يعرف من حديث عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن [سالم عن] أبيه : أن النبي ﷺ قال : «من رأى مبتلى . . .» الحديث» .

قلت : لقد كان الأولى أن يسوقه بتمامه حتى يتبين الفرق بينه وبين حديث الترجمة ، ولكن هكذا عادة الحفاظ إنما يسوقون الطرف الأول منه الدال على سائره اعتماداً على معرفة القرّاء ! وتمامه :

«الحمد الله الذي عافاني مما ابتلاك به ، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً ، إلا عوفي من ذلك البلاء كائناً ما كان ما عاش» .

وعمرو بن دينار هذا ضعيف ، لكن لحديثه شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، رواه الترمذي أيضاً بلفظ :

«لم يصبه ذلك البلاء» . . ليس فيه : «كائناً . . .» .

وهو مخرج مع حديث سالم في «الصحيحة» (٦٠٢) تخريجاً علمياً دقيقاً ؛ فليراجعه من شاء .

ونعود إلى حديث الترجمة لأقول :

إن الحمل فيه على أبي مقاتل شيخ جابر بن عثمان ؛ فإنه متهم بالوضع ، فقد كذبه ابن مهدي وغيره ، وقال أبو نعيم والحاكم وأبو سعيد النقاش :

«حدث عن مسعر وأيوب وعبيدالله بن عمر بأحاديث موضوعة» . وقال الذهبي في «الكنى/ الميزان» :

«أحد التلفى» . وكذا في «اللسان» . ووقع في «كنى التقريب» :

«أبو مقاتل السمرقندي : مقبول ، من الثامنة . ت» !

ولا أدري كيف وقع له هذا؟! فقد ترجمه في «اللسان» ـ تبعاً لأصله «الميزان» ـ ترجمة سيئة جداً ، وذكرَ له بعض الموضوعات التي اتهم بها ، وذلك تحت اسمه «حفص بن سلم» ، وتقدم مني أحدها برقم (١٢٤٥) .

ومن ذلك تعلم أن الحافظ الخليلي لم يعرف حاله في الرواية حين ترجمه بقوله في «الإرشاد» (٣/٩٧٥) :

«مشهور بالصدق والعلم ، غير مخرج في «الصحيح» ، سمع هشام بن عروة و . . . ، وكان ممن يفتي في أيامه ، وله في العلم والفقه محل ، يُعنى بجمع حديثه» .

(تنبيه) لقد اختلط على الدكتور محمد سعيد محقق «الإرشاد» لفظ حديث عمرو بن دينار . . .بلفظ حديث أبي هريرة الذي ذكرته سابقاً ، فإنه لما ذكر تمام حديث عمرو ؛ ذكره بلفظ أبي هريرة ، وبينهما فرق كبير ـ كما عرفت من بياني المتقدم ـ .

٦١٣٣ ـ (قرأتُ على رسولِ اللهِ ﷺ ، فأمرني أن أُكَبِّر فيها إلى أن أَخْتِمَ ، يعني : ﴿الضُّحى﴾) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٧٦ ـ ٧٧) ، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/٣٥/١٧٤٤) ، والحاكم (٣/٣٠٤) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٣٧٠/٢٠٧٧ ـ ٢٠٨١) ، والبغوي في «تفسيره» (٤/٥٠١) ، والذهبي في «الميزان» عن أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بَزَّة قال : سمعت عكرمة بن سليمان يقول : قرأت على إسماعيل بن عبدالله بن قُسْطَنْطِيْن ، فلما بلغت : ﴿والضحى﴾ ، قال لي : كبِّر كبِّر عند خاتمة كل سورة حتى تختم ، وأخبره عبدالله بن كثير : أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك ، وأخبره مجاهد : أن ابن عباس أمره بذلك . وأخبره

ابن عباس : أن أُبي بن كعب أمره بذلك ، وأخبره أبي بن كعب : أن النبي ﷺ أمره بذلك . وقال ابن أبي حاتم عقبه :

«قال أبي : هذا حديث منكر» .

قلت : وعلته ابن أبي بزة ؛ فقد قال في «الجرح والتعديل» (٧١/١/١) :

«قلت لأبي : ابن أبي بزة ضعيف الحديث؟ قال : نعم ، ولست أحدث عنه ؛ فإنه روى عن عبيدالله بن موسى عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ حديثاً منكراً» . وقال العقيلي في «الضعفاء» (١٢٧/١) :

«منكر الحديث ، ويوصل الأحاديث» . وقال الذهبي :

«ليِّن الحديث» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

ولهذا لما قال الحاكم عقب الحديث : «صحيح الإسناد» ؛ تعقبه الذهبي في «التلخيص» بقوله :

«البزي تُكلم فيه» . وقال في ترجمته من «العبر» (٤٤٥/١ ـ الكويت) :

«وكان ليِّن الحديث ، حجة في القرآن» .

ولذلك أورده في «الضعفاء» (٤٢٨/٥٥) ، وقال في «سير الأعلام» (٥١/١٢) رداً على تصحيح الحاكم للحديث :

«وهو منكر» . وقال في «الميزان» عقب الحديث :

«حديث غريب ، وهو مما أنكر على البَزِّي ، قال أبو حاتم : هذا حديث منكر» . وأقره الحافظ في «لسانه» . وقال ابن كثير في «التفسير» عقب الحديث :

«فهذه سنة تفرد بها أبو الحسن أحمد بن محمد البزي من ولد القاسم بن

أبي بزة ، وكان إماماً في القراءات ، فأما في الحديث ؛ فقد ضعفه أبو حاتم الرازي وأبو جعفر العقيلي . . .» . ثم ذكر كلامهما المتقدم ، ثم قال :

«لكن حكى الشيخ شهاب الدين أبو شامة في «شرح الشاطبية» عن الشافعي : أنه سمع رجلاً يكبر هذا التكبير في الصلاة ؛ فقال : «أحسنت وأصبت السنة» ، وهذا يقتضي صحة الحديث» .

فأقول : كلا ؛ وذلك لأمرين :

أحدهما : أن هذا القول غير ثابت عن الإمام الشافعي ، ومجرد حكاية أبي شامة عنه لا يعني ثبوته ؛ لأن بينهما مفاوز . ثم رأيت ابن الجزري قد أفاد في «النشر في القراءات العشر» (٣٩٧/٢) أنه من رواية البزي عن الشافعي ؛ فصح أنه غير ثابت عنه . ويؤكد ذلك أن البزي اضطرب فيه ؛ فمرة قال : محمد بن إدريس الشافعي ، ومرة قال : الشافعي إبراهيم بن محمد ! فراجعه .

والآخر : أنه لو فرض ثبوته عنه ؛ فليس هو بأقوى من قول التابعي : من السنة كذا ؛ فإن من المعلوم أنه لا تثبت بمثله السنة ، فبالأَوْلى أن لا تثبت بقول من بعده ؛ فإن الشافعي رحمه الله من أتباع التابعين أو تبع أتباعهم . فتأمل .

وللحديث علة ثانية : وهي شيخ البزي : عكرمة بن سليمان ؛ فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ، فإن ابن أبي حاتم لما ذكره في «الجرح والتعديل» (١١/٢/٣) ؛ لم يزد على قوله :

«روى عن إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين ، روى عنه أحمد بن محمد . ابن أبي بزة المكي» .

فهو مجهول العين - كما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية - ؛ لكنه قد توبع في بعضه - كما يأتي - .

وله علة ثالثة : وهي جهالة حال إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (١/١/١٨٠) وقال :

«روى عنه محمد بن إدريس الشافعي ، ويعقوب بن أبي عباد المكي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولا رأيت له ذكراً في شيء من كتب الجرح والتعديل الأخرى ، ولا ذكره ابن حبان في «ثقاته» على تساهله في توثيق المجهولين !

وأما المتابعة التي سبقت الإشارة إليها : فهي من الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى ؛ فقال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص١٤٢) : أخبرني محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ـ قراءة عليه ـ : أنا الشافعي :

ثنا إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين (يعني : قارئ مكة) قال : قرأت على شبل (يعني : ابن عباد) ، وأخبر شبل أنه قرأ على عبدالله بن كثير ، وأخبر عبدالله ابن كثير أنه قرأ على مجاهد ، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس ، وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أبي بن كعب ، وقرأ أبي بن كعب على رسول الله ﷺ .

قلت : هكذا الرواية فيه ؛ لم يذكر : ﴿الضحى﴾ والتكبير ، وكذلك هو في «تاريخ بغداد» (٦٢/٢) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم قال : نا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم المصري . . . به .

وخالف جد أبي يعلى الخليلي ؛ فقال أبو يعلى في «الإرشاد» (٤٢٧/١) : حدثنا جدي : حدثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم . . . بإسناده المذكور في «الآداب» نحوه ؛ إلا أنه زاد في آخره فقال :

« . . . فلما بلغت : ﴿والضحى﴾ ؛ قال لي : يا ابن عباس ! كبر فيها ؛ فإني قرأت على رسول الله ﷺ . . .» إلخ ـ كما في حديث الترجمة ـ .

قلت : وجدُّ أبي يعلى : لم أجد له ترجمة إلا في «الإرشاد» لحفيده الحافظ أبي يعلى الخليلي (٧٦٥/٢ ـ ٧٦٦) ، وسمى جماعة روى عنهم ، ولم يذكر أحداً روى عنه ؛ فكأنه من المستورين الذين لم يشتهروا بالرواية عنه ، ولعله يؤيد ذلك قول الحافظ الخليلي :

«ولم يرو إلا القليل» . مات سنة (٣٢٧) .

وكذا في «تاريخ قزوين» للرافعي (١٣٤/٢) ـ نقلاً عن الخليلي ـ .

قلت : فمثله لا تقبل زيادته على الحافظين الجليلين : ابن أبي حاتم وأبي العباس الأصم ؛ فهي زيادة منكرة . ويؤيد ذلك ما تقدم عن الحافظ ابن كثير : أنها سنة تفرد بها أبو الحسن البزي . مع شهادة الحفاظ المتقدمين بأن الحديث منكر . والله أعلم .

وقد رواه البزي مرة بزيادة أخرى معضلاً ؛ فقال ابن الجزري رحمه الله في «النشر في القراءات العشر» (٣٨٨/٢) :

«روى الحافظ أبو العلاء بإسناده عن أحمد بن فرج عن البزي أن الأصل في ذلك (يعني : التكبير المذكور) : أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي ؛ فقال المشركون : قلا محمداً ربُّه ؛ فنزلت : سورة : ﴿والضحى﴾ ، فقال النبي ﷺ :

«الله أكبر» .

وأمر النبي ﷺ أن يكبر إذا بلغ : ﴿والضحى﴾ مع خاتمة كل سورة حتى يختم .

وذكره ابن كثير في «تفسيره» معلقاً دون أن يعزوه للبزي عقب روايته المتقدمة المسندة ؛ فقال :

«وذكر القراء في مناسبة التكبير من أول سورة ﴿الضحى﴾ أنه لما تأخر الوحي . . .» إلخ نحوه ، وعقب عليه بقوله :

«ولم يرو ذلك بإسناد يحكم عليه بصحة أو ضعف» .

وأقره ابن الجزري على ذلك (ص٣٨٨) ، وعقب عليه بقوله :

«يعني كون هذا سبب التكبير ، وإلا ؛ فانقطاع الوحي مدة أو إبطاؤه مشهور ، رواه سفيان عن الأسود بن قيس عن جندب البجلي ـ كما سيأتي ـ ، وهذا إسناد لا مرية فيه ولا شك . وقد اختلف أيضاً في سبب انقطاع الوحي أو إبطائه ، وفي القائل : (قلاه ربه) ، وفي مدة انقطاعه . . .» .

ثم ساق في ذلك عدة روايات كلها معلولة ؛ إلا رواية سفيان التي أشار إليها ، وقد عزاه بعد للشيخين ، وقد أخرجها البخاري (١١٢٤ و١١٢٥ و٤٩٨٣) ، ومسلم (١٨٢/٥) ، والترمذي (٣٣٤٢) وصححه ، وأحمد (٣١٣/٤) ، والطبراني (١٨٦/٢ و١٨٧) من طرق عن سفيان ، ولفظه :

احتبس جبريل ﷺ على النبي ﷺ ؛ فقالت امرأة من قريش : أبطأ عليه شيطانه ، فنزلت : ﴿والضحى . والليل إذا سجى . ما ودعك ربك وما قلى﴾ .

ولسفيان متابعات كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما بألفاظ متقاربة ، فمن شاء الوقوف عليها ؛ فليتتبعها فيهما ، وقد يسر السبيل إليها الحافظ ابن حجر ـ كعادته في «الفتح» ـ ؛ فليرجع إليه من أرادها .

فأقول : وبناء على هذا الحديث الصحيح يمكننا أن نأخذ منه ما نؤكد به نكارة الزيادة المتقدمة من رواية أحمد بن الفرج عن البزي ؛ لعدم ورودها في «الصحيح» ، وأن ما يحكى عن القراء ليس من الضروري أن يكون ثابتاً عندهم ، فضلاً عن غيرهم ـ كما سيأتي بيانه في اختلاف القراء في هذا التكبير الذي تفرد به البزي ـ .

ومن المعلوم في علم المصطلح أن الحديث المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفاً

للثقة . وهذه الزيادة من هذا القبيل ، وبهذا الطريق رد الحافظ حديثاً آخر من رواية الطبراني فيه سبب آخر لنزول ﴿والضحى﴾ ، لعله ييسر لي تخريجه فيما بعد[1] ؛ فقال الحافظ (٨/٧١٠) :

«غريب ، بل شاذ (!) مردود بما في (الصحيح)» .

ثم ذكر روايات أخرى في سبب نزولها مخالفة أيضاً ، ثم ردها بقوله :

«وكل هذه الروايات لا تثبت» .

قلت : ونحوها ما روى ابن الفرج أيضاً قال : حدثني ابن أبي بزة بإسناده : أن النبي ﷺ أهدي إليه قطف عنب جاء قبل أوانه ؛ فهمَّ أن يأكلَ منه ، فجاءه سائل فقال : أطعموني مما رزقكم الله؟ قال : فسلَّم إليه العنقود . فلقيه بعض أصحابه فاشتراه منه ، وأهداه للنبي ﷺ ، وعاد السائل فسأله ، فأعطاه إياه ، فلقيه رجل آخر من الصحابة ، فاشتراه منه ، وأهداه للنبي ﷺ ، فعاد السائل فسأله فانتهره وقال :

«إنك مُلِحٌّ» . فانقطع الوحي عن النبي ﷺ أربعين صباحاً ؛ فقال المنافقون : قلا محمداً ربُّه ، فجاء جبريل عليه السلام فقال : اقرأ يا محمد ! قال : وما أقرأ؟ فقال : اقرأ : ﴿والضحى . . .﴾ ، ولقنه السورة ، فأمر النبي ﷺ أبياً لما بلغ : ﴿والضحى﴾ ؛ أن يكبر مع خاتمة كل سورة حتى يختم . ذكره ابن الجزري وقال عقبه :

«وهذا سياق غريب جداً ، وهو مما انفرد به ابن أبي بزة أيضاً ، وهو معضل» .

قلت : وفي هذا دليل على ضعف البزي هذا ؛ لتلونه في رواية الحديث الواحد ، فإن ذلك مما يشعر بأنه غير حافظ للحديث ولا ضابط ـ كما هو معروف عند أهل

---

(١) انظر رقم (٦١٣٦) .

المعرفة بهذا الفن الشريف ـ ؛ فلا جرم أنه ضعفه أبو حاتم والعقيلي والذهبي والعسقلاني ـ كما تقدم ـ ، وقال الحافظ أبو العلاء الهمداني :

«لم يرفع أحد التكبير إلا البزي ، ورواه الناس فوقفوه على ابن عباس ومجاهد» .

ذكره ابن الجزري (ص٣٩٥) ، ثم قال :

«وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي ، وأظن ذلك من قبل رفعه له ؛ فضعفه أبو حاتم والعقيلي» .

أقول : ما أصاب العلائي في ظنه ؛ فإن من ضعفه ـ كالمذكورِيْن ـ ؛ ما تعرضوا لحديثه هذا بذكر ، وإنما لأنه منكر الحديث ـ كما تقدم عن العقيلي ـ ، ومعنى ذلك : أنه يروي المناكير ، وأشار أبو حاتم إلى أن منها ما رواه عن ابن مسعود ، وإن كان لم يسق متنه .

ثم إن الموقوف الذي أشار إليه العلائي فما ذكر له إسناداً يمكن الاعتماد عليه ؛ لأنه لم يسقه (ص٣٩٧) إلا من طريق إبراهيم بن أبي حية قال : حدثني حميد الأعرج عن مجاهد قال : ختمت على عبدالله بن عباس تسع عشرة ختمة ، كلها يأمرني أن أكبر فيها من : ﴿ألم نشرح﴾» .

وإبراهيم هذا : قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٨٣/١/١) :

«منكر الحديث ، واسم أبي حية : اليسع بن أسعد» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

فهو ضعيف جداً ؛ فلا يصح شاهداً لحديث البزي ، مع أنه موقوف .

إذا عرفت أيها القارئ الكريم ضعف هذا الحديث ونكارته ؛ فإن من المصائب في هذا الزمان والفتنة فيه أن يتطاول الجهال على الكتابة فيما لا علم لهم به ؛

أقول هذا لأنه وقع تحت يدي وأنا أحرر الكلام على هذا الحديث رسالة للمدعو أحمد الزعبي الحسيني بعنوان: «إرشاد البصير إلى سُنِّيَّةِ التكبير عن البشير النذير»، رد فيها ـ كما يقول ـ على الأستاذ إبراهيم الأخضر، الذي ذهب في كتابه «تكبير الختم بين القراء والمحدثين» إلى أن التكبير المشار إليه ليس بسنة. فرأيت الزعبي المذكور قد سلك سبيلاً عجيباً في الرد عليه أولاً، وفي تأييد سنّية التكبير ثانياً؛ تعصباً منه لما تلقاه من بعض مشايخه القراء الذين بادروا إلى تقريظ رسالته دون أن يعرفوا ما فيها من الجهل بعلم الحديث، والتدليس؛ بل والكذب على العلماء، وتأويل كلامهم بما يوافق هواه، وغير ذلك مما يطول الكلام بسرده، ولا مجال لبيان ذلك مفصلاً؛ لأنه يحتاج إلى وقت وفراغ، وكل ذلك غير متوفر لدي الآن؛ ولا سيما والأمر كما يقال في بعض البلاد: «هذا الميت لا يستحق هذا العزاء»؛ لأن مؤلفها ليس مذكوراً بين العلماء، بل إنها لتدل على أنه مذهبي مقلد، لا يَعرِفُ الحقَّ إلا بالرجال، ولكن لا بدّ لي من الإشارة بأخصر ما يمكن من العبارة إلى بعض جهالاته المتعلقة بهذا الحديث الذي صرح بصحته، بل وزعم أنه متواتر عن النبي ﷺ!

١ـ ذكر (ص١٢) تصحيح الحاكم إياه، ولم يعقب عليه برد الذهبي له أو غيره ممن تقدم ذكره من العلماء!

٢ـ بل زاد على ذلك (ص١٤) فقال: «يكفي في حجية سنة التكبير حديث الحاكم»، الأمر الذي يدل على جهله بموقف العلماء من تصحيحات الحاكم، أو أنه تجاهل ذلك!!

٣ـ نقل (ص١٥ ـ ١٦) عن كتاب «غاية النهاية» لابن الجزري (رحمه الله) ترجمة مختصرة لعكرمة بن سليمان ـ الذي بينت آنفاً أنه من علل هذا الحديث لجهالته ـ جاء فيها قول ابن الجزري:

«تفرد عنه البزي بحديث التكبير» .

وهذا نص بأن عكرمة هذا مجهول العين عند من يعرف ، فجهل الزعبي ذلك أو تجاهله ؛ فزعم أنه ثقة فقال (ص١٧) :

«رجال السند كلهم ثقات (!) ، جهابذة ، أذعنت الأمة لهم بالقبول والحفظ»!!!

٤ـ قال (ص١٧ و٣١) :

«فالحديث قوي ليس له معارض في صحته» !

مع أنه نقل في غير ما موضع ما عزوته إلى أبي حاتم أنه حديث منكر . وإلى الذهبي أنه مما أنكر على البزي ، وقول العقيلي في البزي :

«منكر الحديث» .

ولكنه تلاعب بأقوالهم وتأولها تأويلاً شنيعاً ؛ فأبطل دلالتها على ضعف الحديث وراويه ! وتجاهل قول أبي حاتم فيه :

«ضعيف الحديث» .

فلم يتعرض له بذكر ؛ لأنه يبطل تأويله ، وذلك هو شأن المقلدة وأهل الأهواء قديماً وحديثاً . انظر (ص٢٢ و٢٥) .

٥ـ قال (ص٢١) وهو ينتقد غيره ، وهو به أولى :

«فترى الواحد من الناس يصحح حديثاً ويضعفه بمجرد أن يجد في كتاب من كتب الرجال عن رجل بأنه غير ثقة . . .» .

كذا قال ! وهو يريد أن يقول بأنه ثقة أو غير ثقة ؛ لينسجم مع التصحيح والتضعيف المذكورين في كلامه ، ولكن العجمة لم تساعده ! وأول كلامه ينصب

عليه تماماً ؛ لأنه يصحح هذا الحديث دون أن يجد موثقاً لعكرمة بن سليمان ، والبزي هذا ، بل إنه ممن اتفق أهل العلم بالجرح والتعديل على تضعيفه وتضعيف حديثه ـ كما تقدم ـ ؛ ولذلك طعن فيهم في التالي :

٦ـ قال بعد أن نصب نفسه (ص١٩) لمناقشة آراء العلماء ـ يعني : المضعفين للحديث ـ ورواية الذين أشرت إليهم آنفاً ! قال (ص٢٢) :

«فكون البزي قد جُرِحَ في الحديث ؛ فإن ذلك قد يكون لنسيان في الحديث أو لخفة ضبطه فيه أو غير ذلك . . . قال (ص٢٣) : فكون البزي لين الحديث لا يؤثر في عدم (!) صحة حديث التكبير ، على زعم من قال : إنه لين» .

كذا قال فُضَّ فوه : «زعم . . .» ! وهو يعني : الذهبي ومن تقدمه من الأئمة المشار إليهم آنفاً ؛ فهو يستعلي عليهم ، ويرد تضعيفهم بمجرد الدعوى أن ذلك لا يؤثر في صحة الحديث ! فإذا كان كلام هؤلاء لا يؤثر عنده ؛ فكلام من هو المؤثر؟!

وإن من عجائب هذا الرجل وغرائبه أنه عقد بحثاً جيداً (ص١٩ ـ ٢١) ، ونقل فيه كلاماً للذهبي قيماً ، خلاصته : أن للحديث رجالاً ، وأن هناك علماء معروفين لا يدرون ما الحديث؟ ثم أشار هذا الرجل بكلام الذهبي ، ورفع من شأنه وقال : «وكلامه يدل أن لكل فن رجالاً» . وهذا حق ؛ فهل يعني أن الرجل من هؤلاء الرجال حتى استجاز لنفسه أن يرد تضعيف أهل الاختصاص بهذا العلم وتجريحهم ، وهو ليس في العير ولا في النفير؟! نعوذ بالله من العجب والغرور واتباع الأهواء والتقليد الأعمى ، والانتصار له بالسَّفْسَطَةِ والكلام العاطل ! والجهل العميق ! وتأمل في قوله المتقدم :

« . . . لا يؤثر في عدم صحة حديث التكبير» !

فإنه يعني : « . . . في صحة . . .» إلخ ؛ كما يدل عليه سياق كلامه ؛ فهذا

من عيِّه وجهله . ولا أدل على ذلك مما يأتي ، وإن كان فيما سبق ما يكفي .

٧ ـ قال (ص٢٤) :

«وكذلك التكبير نقل إلينا مسلسلاً بأسانيد متواترة إلى النبي ﷺ » !

وهذا كذب وزور بيِّن ، ولو كان صادقاً ؛ لم يسوِّد صفحات في الرد بجهل بالغ على علماء الحديث الذين ضعفوا البزي وحديثه ، ولاكتفى بإثبات تواتره المزعوم . ولكن في هذا حكمة بالغة ليتبين المبطل من المحق ، والجاهل من العالم ، والمغرض من المخلص !

٨ـ ثم كذب كذبة أخرى فقال (ص٢٧) :

«فتجد أن الذهبي يقوي هذا الحديث» .

وسبب هذه أنه ساق ترجمة البزي عند الذهبي ، وفيها أنه روى الحديث عنه جماعة ؛ فاعتبر ذلك تقوية للحديث ، وذكر فيها أثراً عن حميد الأعرج ـ وهو من أتباع التابعين ـ ، فجعله شاهداً للحديث المرفوع ، وهذا من بالغ جهله بهذا العلم أو تجاهله ، وأحلاهما مر !

٩ـ ومما يدل على ذلك قوله (ص٣٠) :

«فإذا روى الشافعي عن رجل وسكت عنه ؛ فهو ثقة» !

وهذا منتهى الجهل بهذا العلم الشريف ، والجرأة على التكلم بغير علم ؛ فإن هذا خلاف المقرر في علم المصطلح : أن رواية الثقة عن الرجل ليس توثيقاً له ، وهذا ولو لم يكن مجروحاً ، فكيف إذا كان مطعوناً فيه؟! فالله المستعان .

١٠ـ ونحو ذلك قوله (ص٣٥) :

«والبزي قد وثقه الحافظ ابن الجزري بقوله : أستاذ محقق ضابط متقن» !

وفي هذا تدليس خبيث وتلبيس على القراء ؛ لأنه ـ أعني : الجزري ـ إنما قال هذا فيما هو مختص به ـ أعني : البزي ـ من العلم بالقراءة ، وليس في روايته للحديث ـ كما يدل على ذلك السياق والسباق ، وهما من المقيدات ؛ كما هو معروف عند العلماء ـ ، بل إنه قد صرح بذلك في «النشر» (١/١٢٠) ؛ فقال ما نصه :

«وكان إماماً في القراءة محققاً ضابطاً متقناً لها ثقة فيها» .

ومن العجيب حقاً أن هذا المدلس على علم بهذا النص ؛ لأنه قد ذكره في الصفحة (٣٦) فيما نقله عن المحدث السندي؟ فتجاهله ليسلك على القراء تدليسه ! وأعجب من ذلك أنه تجاهل تعقيب السندي رحمه الله على ذلك بقوله :

«فلا يقدح في ذلك كونه ضعيف الحديث في غير ما يتعلق بالقراءة» .

قلت : فهذه شهادة جديدة من المحدث السندي تضم إلى شهادات الأئمة المتقدمين تدمغ هذا الجاهل دمغاً ، وتمحو دعواه الباطلة محواً ، وتجعل رسالته هباءً منثوراً .

١١ ـ ومن أكاذيبه الخطيرة التي لا بد من ذكرها وبيانها وختم هذا البحث بها قوله (ص٣٤) ـ بعد أن ذكر تصحيح الحاكم للحديث ـ :

«وجاء تواتر الأمة على فعله» !

فهذا كذب محض لم يقله أحد قبله ! فإن المسألة الخلاف فيها قديم بين القراء ، فضلاً عن غيرهم ؛ فإنه لم يقل بالتكبير المذكور في الحديث من القراء المشهورين غير عبدالله بن كثير المذكور في إسناده المتقدم ، وهو مكي توفي سنة (١٢٠) . ثم تلقاه المكيون عنه ؛ كما حقق ذلك ابن الجزري (٢/٣٩٢) ، وقال قبل ذلك (٢/٣٩٠) بعد أن ذكر الحديث وغيره مما تقدم :

«قال الداني : فهذا سبب التخصيص بالتكبير من آخر : ﴿والضحى﴾ ، واستعمال النبي ﷺ إياه ، وذلك كان قبل الهجرة بزمان ؛ فاستعمل ذلك المكيون ، ونقل خَلَفهم عن سلفهم ، ولم يستعمله غيرهم ؛ لأنه ﷺ ترك ذلك بعد ، فأخذوا بالآخر من فعله» .

فأين التواتر الذي زعمه هذا الجاهل - أو : المتجاهل - ونسبه إلى الأمة ، مع تصريح هذا الإمام الداني بأنه لم يستعمله غير المكيين؟! أم أن هؤلاء ليسوا عنده من الأمة؟! وماذا يقول في تعليل الإمام الداني تركهم له؟!

ثم إن المكيين أنفسهم لم يستمروا على استعماله ؛ فقد ذكر الفاكهي في «أخبار مكة» (١٧٤٥/٣٦/٣) أن ابن أبي عمر قال :

«أدركت الناس في مكة على هذا : كلما بلغوا : ﴿والضحى﴾ ؛ كبروا حتى يختموا ، ثم تركوا ذلك زماناً ، ثم عاودوه منذ قريب ، ثم تركوه إلى اليوم» .

وابن أبي عمر هذا من شيوخ الفاكهي ومسلم ، واسمه : محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني أبو عبدالله الحافظ ، وقد أكثر الفاكهي عنه بحيث أنه روى عنه أكثر من خمسمائة رواية - كما ذكر ذلك المعلق على كتابه جزاه الله خيراً - ، مات سنة (٢٤٣) .

قلت : فهذه الرواية مما يُبطل التواتر الذي زعمه ؛ لأنها تنفي صراحة انقطاع استمرار العمل ، بل قد جاء عن بعض السلف إنكار هذا التكبير واعتبره بدعة ، وهو عطاء بن أبي رباح المكي ؛ فقال الفاكهي : حدثني أبو يحيى بن أبي مرة عن ابن خنيس قال : سمعت وهيب بن الورد يقول : (قلت : فذكر قصته ، وفيها) ولما بلغ حميد (وهو : ابن قيس المكي) : ﴿والضحى﴾ ؛ كبر ، فقال لي عطاء : إن هذا لبدعة .

وهذا إسناد جيد ، وفيه إثبات سماع وهيب من عطاء ، فما في «التهذيب» ـ وتبعه في «جامع التحصيل» ـ أن روايته عن عطاء مرسلة ؛ لعله وهم ، أو سبق قلم ! فإن الذي في «الجرح» مكان : (عطاء) (طاوس) وهو أقدم وفاة من عطاء . والله أعلم .

وفتوى ابن تيمية الواردة في المجلد (١٣) من «مجموع الفتاوى» (ص٤١٧ ـ ٤١٩) تميل إلى عدم مشروعية هذا التكبير ؛ فإنه سئل عنه فقال :

«إذا قرأوا بغير حرف ابن كثير ؛ كان تركهم لذلك هو الأفضل ، بل المشروع المسنون ؛ فإن هؤلاء الأئمة من القراء لم يكونوا يكبرون ، لا في أوائل السور ولا في أواخرها . فإن جاز لقائل أن يقول : إن ابن كثير نقل التكبير عن رسول الله ﷺ ؛ جاز لغيره أن يقول : إن هؤلاء نقلوا تركه عن رسول الله ﷺ ، إذ من الممتنع أن تكون قراءة الجمهور التي نَقَلَتُها أكثر من [نَقَلَةِ] قراءة ابن كثير ، قد أضاعوا فيها ما أمرهم به رسول الله ﷺ ؛ فإن أهل التواتر لا يجوز عليهم كتمان ما تتوفر الهمم والدواعي إلى نقله ، فمن جوَّز على جماهير القراء أن رسول الله ﷺ أقرأهم بتكبير زائد ، فعصوا أمره ، وتركوا ما أمرهم به ؛ استحق العقوبة البليغة التي تردعه وأمثاله عن مثل ذلك» . ثم قال :

«ولو قدر أن النبي ﷺ أمر بالتكبير لبعض من أقرأه ؛ كان غاية ذلك أن يدل على جوازه أو استحبابه . . .» .

ومن غرائب ذاك الزعبي أنه نقل (ص٤٩ ـ ٥١) فتوى ابن تيمية هذه ، ثم استخلص منها أن ابن تيمية يقول بسنية التكبير ! فذكرني المسكين بالمثل المعروف : «عنزة ولو طارت» ؛ فإنه تجاهل عمداً قول ابن تيمية الصريح في الترك ، بل المشروع المسنون . كما تجاهل إيماءه القوي بعدم ثبوت الحديث بقوله : «ولو قُدِّر أن النبي ﷺ

أمر بالتكبير . . .» ؛ فإنه كالصريح أنه لم يثبت ذلك عنده ، وأنا على مثل اليقين أن القائل بسنية التكبير ، المستدل عليه بحديث الترجمة ؛ والمدعي صحته ـ كهذا الدعي الزعبي ـ لو سئل : هل تقول أنت بما قال ابن تيمية : «ولو قدر . . .» إلخ؟ فإن أجاب بـ «لا» ، ظهر كذبه على ابن تيمية وما نسب إليه من السنية ، وإن قال : «نعم» ؛ ظهر جهله باللغة العربية ومعاني الكلام ، أو تجاهله ومكابرته . والله المستعان .

والخلاصة : أن الحديث ضعيف لا يصح ـ كما قال علماء الحديث دون خلاف بينهم ـ ، وأن قول بعض القراء لا يقويه ، ولا يجعله سنة ، مع إعراض عامة القراء عنه ، وتصريح بعض السلف ببدعيته . والله ولي التوفيق .

وإن مما يؤكد ذلك اختلاف القائلين في تحديد ابتدائه وانتهائه على أقوال كثيرة تراها مفصلة في «النشر» ، كما اختلفوا هل ينتهي بآخر سورة الناس ، أو بأولها ! وصدق الله العظيم القائل : ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ .

٦١٣٤ ـ (كان إذا قَرأَ : ﴿قل أعوذ برب الناس﴾ ؛ افْتَتَحَ مِنْ ﴿الحمد﴾ ، ثم قَرأَ ﴿البقرة﴾ إلى : ﴿أولئك هُمُ المفلحون﴾ ، ثم دعا بدعاءِ الخَتْمِ ، ثم قام) .

ضعيف . أخرجه الحسن بن علي الجوهري في «فوائد منتقاة» (٢/٢٩) عن وهب بن زمعة عن أبيه **زمعة بن صالح** عن عبدالله بن كثير عن دِرْباسٍ **مولى ابن عباس** وعن مجاهد عن عبدالله بن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ ـ قرأ النبي على أُبَيٍّ ، وقرأ أبي عن النبي ، و ـ أنه كان . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : أن مداره على زمعة بن صالح ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«ضعفه أحمد ، قرنه (م) بآخر» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون» .

والأخرى : الاضطراب في إسناده عليه على وجهين :

الأول : هذا : عن درباس وعن مجاهد ؛ قرنه معه .

الثاني : عن درباس وحده ؛ لم يذكر مجاهداً معه .

وقد ساق ابن الجزري في «النشر» (٢/٤٢٠ ـ ٤٢٥) الأسانيد بذلك .

وفي رواية له عن وهب بن زمعة بن صالح عن عبدالله بن كثير عن درباس عن عبدالله بن عباس . . . به مرفوعاً ؛ لم يذكر في إسناده زمعة . وقال عقبه :

«حديث غريب ، لانعرفه إلا من هذا الوجه ، وإسناده حسن ؛ إلا أن الحافظ أبا الشيخ الأصبهاني وأبا بكر الزينبي روياه عن وهب عن أبيه زمعة . . . ، وهو الصواب» .

فأقول : هذا التصويب صواب ؛ لأنه عليه أكثر الروايات ، وعليه فلا وجه لتحسين إسناده ؛ لأن مداره على زمعة بن صالح الضعيف ـ كما تقدم ـ . وكيف يكون حسناً وفيه درباس مولى ابن عباس ، وهو مجهول ـ كما قال أبو حاتم ، وتبعه الذهبي والعسقلاني ـ؟! نعم قد قُرِنَ به مجاهد في بعض الروايات ـ كما في رواية الجوهري وغيره ـ ، فإن كان محفوظاً ؛ فالعلة واحدة وهي زمعة . والله أعلم .

٦١٣٥ ـ (كان إذا خَتَم القرآنَ ؛ حَمِدَ اللهَ بِمَحَامِدَ وهو قائمٌ ، ثم يقولُ : الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، و﴿الحمدُ للهِ الذي خلقَ السماوات والأرضَ وجَعَلَ الظلماتِ والنورَ ثم الذين كفروا بربِّهمْ يَعْدِلون﴾ ، لا إلهَ إلا اللهُ ، وكذب العادلون باللهِ وضلُّوا ضلالاً بعيداً ، لا إله إلاالله ،

وكـذبَ المشـركـون بالله مِنَ العـربِ والمجـوسِ واليـهـودِ والنصـارى والصَّابِئينَ ، ومَنِ ادَّعى لله ولداً أو صاحبةً أو نِدّاً ، أو شَبَهاً أو مِثْلاً أو عَدْلاً ؛ فأنتَ ربُّنا أعظمُ مِنْ أَنْ تَتَّخِذَ شَرِيكاً فيما خَلَقْتَ . . .) الحديثَ بطوله ، وفي آخره :

(ثم إذا افْتَتَحَ القرآنَ ؛ قال مثلَ هذا ، ولكن ليس أحدٌ يُطِيقُ ما كان نبيُّ اللهِ يطيق) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٣٧٢/٢٠٨٢) من طريق عمرو بن شَمْر عن جابر الجعفي عن أبي جعفر قال : كان علي بن حسين يذكر عن النبي ﷺ أنه كان إذا ختم . . . الحديث . وقال البيهقي قبل أن يسوقه :

«حديث منقطع بإسناد ضعيف ، وقد تساهل أهل الحديث في قبول ما ورد من الدعوات وفضائل الأعمال متى ما لم يكن في رواته من يعرف بوضع الحديث أو الكذب في الرواية» . ثم ساق الحديث .

وقد تساهل رحمه الله في اقتصاره على قوله : «بإسناد ضعيف» . فإن الشرط الذي ذكره في التساهل المزبور غير متحقق هنا ؛ فإن عمرو بن شمر قد اتفقوا على تركه ، وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٧٥) :

«كان رافضياً يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت وغيرها ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» . وقال أبو نعيم في «ضعفائه» (١١٨/١٦٥) :

«يروي عن جابر الجعفي الموضوعات المناكير» . وقال الحاكم ـ وهو شيخ البيهقي ـ :

«كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره» .

فأقول : وما أظن أن هذا يخفى على البيهقي ؛ فإنه من أخص تلامذة الحاكم ، فالعجب من البيهقي كيف يسوق لعمرو بن شمر هذا الحديث على أنه ضعيف يجوز قبوله في الفضائل وهذه حاله؟! ومثل هذا التساهل مما جعلنا نظن أنه لم يتمكن من الوفاء بشرطه الذي نص عليه في مقدمة كتابه المذكور : «الشعب» (٢٨/١) :

«أنه اقتصر على ما لا يغلب على القلب كونه كذباً» .

فإن القلب يشهد ـ مع السند ـ أن هذا الحديث كذب موضوع ؛ فإن لوائح الصنع والوضع ظاهر عليه ، ولعل ابن الجوزي لم يقف عليه ، وإلا ؛ كان كتابه «الموضوعات» أولى به من كثير من الأحاديث التي أوردها فيه ! وقد كنت نبهت فيما مضى من هذه «السلسلة» على بعض الأحاديث الموضوعة التي رواها البيهقي مما يؤكد عدم استطاعته القيام بما تعهد به . والكمال لله تعالى .

والأعجب من ذلك أن ابن الجزري في «النشر» (٤٤٤/٢ ـ ٤٤٦) قال ـ وقد روى الحديث من طريق البيهقي ، وساق كلامه المذكور ـ :

«فالحديث مرسل ، وفي إسناده جابر الجعفي وهو شيعي ، ضعفه أهل الحديث ، ووثقه شعبة وحده» .

قلت : فخفي عليه أن العلة الحقيقية إنما هي من عمرو بن شمر ، الراوي عن جابر الجعفي ؛ لاتفاقهم جميعاً على تركه ، وتصريح بعضهم بروايته الموضوعات ـ كما تقدم ـ ، مع أن الجعفي قريب منه ؛ لأنه قد كذبه جمع كما تراه في ترجمته من «التهذيب» ، على أنه قد ذكر فيها أنه وثقه أيضاً غير شعبة ؛ لذلك فالأقرب أن العلة من عمرو الراوي عنه .

ثم قال ابن الجزري عقب كلامه المتقدم :

«ويقوي ذلك ما قدمناه عن الإمام أحمد أنه أمر الفضل بن زياد أن يدعو عقب الختم وهو قائم في صلاة التراويح ، وأنه فعل ذلك معه» .

وأقول : هذه تقوية عجيبة من مثل ابن الجزري ؛ كيف يقوي حديثاً طويلاً ـ يرفعه إلى النبي ﷺ ذاك الكذاب الرافضي ـ لمجرد أمر الإمام أحمد بالدعاء عقب ختم القرآن ، فهذا أخص مما في هذا الحديث ؛ أي : أنه يقوي الأعم بما هو أخص ، أو الكل بالجزء؟! وهذا مما لا يستقيم في العقل . فتأمل !

(تنبيه) : إن الدعاء المطبوع في آخر بعض المصاحف المطبوعة في تركيا وغيرها تحت عنوان : «دعاء ختم القرآن» والذي ينسب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ؛ فهو مما لا نعلم له أصلاً عن ابن تيمية أو غيره من علماء الإسلام ، وما كنت أحب أن يلحق بآخر المصحف الذي قام بطبعه المكتب الإسلامي في بيروت سنة (١٣٨٦) على نفقة الشيخ أحمد بن علي بن عبدالله آل ثاني رحمه الله ، وإن كان قد صُدِّر بعبارة : «المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية» ؛ فإنها لا تعطي أن النسبة إليه لا تصح فيما يفهم عامة الناس ، وقد أُمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم !

ومما لا شك فيه أن التزام دعاء معين بعد ختم القرآن من البدع التي لا تجوز ؛ لعموم الأدلة ، كقوله ﷺ : «كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار» ، وهو من البدع التي يسميها الإمام الشاطبي بـ«البدعة الإضافية» ، وشيخ الإسلام ابن تيمية من أبعد الناس عن أن يأتي بمثل هذه البدعة ، كيف وهو كان له الفضل الأول ـ في زمانه وفيما بعده ـ بإحياء السنن وإماتة البدع؟ جزاه الله خيراً .

٦١٣٦ - (يا خَوْلَةُ ! ما حَدَثَ في بيتِ رسولِ الله ﷺ ؟ جبريلُ لا يأتيني ! فهلْ حَدَثَ في بيتِ رسولِ الله حَدَثٌ؟ . . . يا خولةُ ! دَثِّريني ! فأنزلَ اللهُ : ﴿والضُّحى . واللَّيْلِ إذا سجى . ما ودَّعك ربُّك وما قَلَى﴾) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٢٤٩/٦٣٦) : حدثنا علي ابن عبدالعزيز : ثنا أبو نعيم : ثنا **حفص بن سعيد القرشي** : حدثتني أمي عن أمها - وكانت خادم رسول الله ﷺ - :

أن جرواً دخل البيت ، ودخل تحت السرير ومات ، فمكث نبي الله ﷺ أياماً لا ينزل عليه الوحي ، فقال : (فذكر الحديث) ، فقلت : والله ! ما أتى علينا يوم خيراً من يومنا ، فأخذ برده فلبسه وخرج ، فقلت : لو هيأت البيت وكنسته ، فأهويت بالمكنسة تحت السرير ، فإذا شيء ثقيل ؛ فلم أزل حتى أخرجته ، فإذا بجرو ميت ، فأخذته بيدي فألقيته خلف الجدار ، فجاء نبي الله ترعد لحيته - وكان إذا أتاه الوحي أخذته الرعدة - ، فقال : «يا خولة ! دثريني . . .» الحديث .

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» ، ومن طريقه ابن أبي عاصم في آخر «الآحاد والمثاني» ، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/٩٤) : حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين . . . به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان ، وهما الجهالة :

الأولى : أم حفص بن سعيد : لم أجد لها ترجمة ، وبها أعله الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٧/١٣٨) :

«رواه الطبراني ، وأم حفص لم أعرفها» .

والأخـرى : ابنها حفص بن سعيد : فقد أورده البخاري في «التاريخ» ، وابن أبي حاتم في «الجرح» ، وابن حبان في «الثقات» (١٩٩/٦) من رواية أبي نعيم فقط عنه ؛ فهو مجهول ، ولذلك قال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» :

«ليس إسناده مما يحتج به» .

وأقره الحافظ في «الإصابة» ، وسكت عنه في «المطالب العالية» (٣٩٦/٣/ ٣٨٠٦) وقد عزاه لأبي بكر - يعني : ابن أبي شيبة - في «المسند» ، وقال المعلق عليه :

«ضعف البوصيري سنده ؛ لجهالة بعض رواته» .

هكذا أطلق ولم يبيِّن ؛ فلا أدري أهو من المعلق ، أم من البوصيري نفسه؟ وقد سبقه إلى مثله الحافظ في «الفتح» (٧١٠/٨) فقال - بعد ما عزاه للطبراني - :

«في إسناده من لا يعرف» .

ثم ذكر الحافظ للحديث علة ثالثة ؛ وهي : الشذوذ - كما قال - والمخالفة لما في «الصحيح» . وهو يشير بذلك إلى حديثين :

الأول : ما تقدم تخريجه تحت الحديث (٦١٣٣) من رواية الشيخين وغيرهما أن سورة ﴿الضحى﴾ كان سبب نزولها قول امرأة : «أبطأ عليه شيطانه» . وليس بمناسبة الجرو .

والآخـر : حديث إبطاء مجيء جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ بسبب الجرو حديث صحيح مشهور ، جاء عن خمسة من الصحابة من طرق عنهم ؛ أحدهما في «صحيح مسلم» ، وهي مخرجة في «آداب الزفاف» (ص١٩٠ - ١٩٦ - طبع المكتبة الإسلامية/ عمان) ، وهو مخالف لحديث الترجمة من وجوه ؛ أهمها : أنه ليس فيها نزول : ﴿والضحى﴾ ، كيف وهي مكية ، وقصة الجرو مدنية؟! لأن

فيها أن الجرو كان للحسن والحسين رضي الله عنهما . فثبت أن الحديث منكر . والله أعلم .

٦١٣٧ - (مَنْ عَطَسَ أو تَجَشَّأَ ، أو سَمِعَ عَطْسَةً أو جُشَاءً فقال : الحمدُ لله على كلِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ ؛ صَرَفَ اللهُ عنه سبعين داءً أَهْوَنُها الجُذَامُ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٥٦) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٧٦) بسنده عن محمد بن كثير : حدثني ابن لهيعة عن أبي قبيل عن عبدالله بن عمرو . . . مرفوعاً .

وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/٢٨) ، وابن الجوزي أيضاً من طريق أخرى عن محمد بن كثير الفِهْري . . . به . وقال ابن الجوزي :

«حديث لا يصح ، وابن لهيعة ذاهب الحديث . قال ابن عدي : ومحمد بن كثير يروي البواطيل ، والبلاء منه ، وقال أبو الفتح الأزدي : محمد بن كثير - هو : ابن مروان الفهري - متروك الحديث» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٨٤) بأن له شاهداً من حديث علي موقوفاً . وهو - لو صح ؛ فهو - شاهد قاصر ؛ لأنه ليس فيه التجشؤ ولا السبعون داء . . هذا لو صح وكان مرفوعاً ، فكيف وهو موقوف ، وضعيف الإسناد؟! وهذا ما سأبينه في الحديث التالي :

٦١٣٨ - (مَنْ قال عند [كلِّ] عَطْسَةٍ يَسْمَعُها : الحمدُ لله ربِّ العالمينَ على كلِّ حالٍ ما كان ؛ لم يَجِدْ وَجَعَ الضِّرْسِ ولا الأُذُنِ أبداً) .

موقوف ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٤٢٢/٩٨٦٠) ،

والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٩٢٦) ـ ومن طريقه الحاكم (٤/٤١٤) ـ قالا : حدثنا طلق بن غنام قال : حدثنا شيبان ، عن أبي إسحاق عن خيثمة العربي (!) عن علي قال : . . . فذكره موقوفاً .

قلت : وهذا ـ مع وقفه ـ فيه أبو إسحاق ـ وهو : السَّبيعي ـ ؛ وهو مدلس كان اختلط .

وخيثمة العربي : هكذا وقع في «المصنف» ، وفي «الأدب» : (خيثمة) . . لم ينسبه ! وفي المستدرك : (حبة) ، وفي «اللآلي» (٢/٢٨٤) من طريق «المصنف» : (حبة العر) ! وهذا أقرب إلى الصواب ، وهو قريب مما في «المصنف» ، ويغلب على الظن أن صوابه : «حَبَّةَ العُرَني» ، فإذا صح هذا ؛ فهي علة أخرى ؛ لأنه ضعيف عند الجمهور ، وعلى رأسهم ابن معين ؛ ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء» (١/ ١٤٦) ، وقال :

«قال السعدي : غير ثقة» . وأما الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«صدوق له أغلاط ، وكان غالياً في التشيع» .

ولعله لذلك قال في «الفتح» (١٠/٦٠٠) ـ بعد ما عزاه لـ«الأدب» ـ :

«وهذا موقوف ، ورجاله ثقات ، ومثله لا يقال من قبل الرأي ؛ فله حكم الرفع» .

وأقره المعلق على «الأدب» (٢/٣٨٤) ! ولا أدري إذا كان التوثيق المذكور على أن تابعي الحديث هو حبة العرني ـ كما رجحنا ـ ، أم على أنه خيثمة ـ وهو : ابن عبدالرحمن بن أبي سبرة ـ ، وهو ثقة ، وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فإنه غير سالم من اختلاط أبي إسحاق وتدليسه .

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق علة أخرى ، وهي : أن الحديث روي عن علي بإسناد آخر بلفظ آخر مخالف لهذا ؛ وهو :

«إذا عطس أحدكم ؛ فليقل : الحمد الله على كل حال ، وليقل مَنْ عِنْدَه : يرحمك الله . . .» الحديث .

وهو مخرج في «الإرواء» (٣/٢٤٥ ـ ٢٤٦) .

والحديث سكت عنه السيوطي حين عزاه للمصنف ـ كما تقدم ـ ، وأفاد أن الخلعي روى في «فوائده» بسنده عن المقدام : **حدثنا محمد بن إسماعيل بن مرزوق : حدثني يونس بن نعيم عن سعيد بن السري عن محمد بن مروان الأعور عن رجل حدثه عن علي بن أبي طالب قال :**

«إذا عطس العبد فقال : الحمد لله على كل حال ؛ لم يصبه وجع الأذنين ولا وجع الأضراس» .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ فإن ما بين الرجل الذي لم يسم والمقدام لم أجد لهم ترجمة .

أما المقدام ؛ فالظاهر أنه ابن داود الرُّعَيني المصري ، قال النسائي : «ليس بثقة» . وقال ابن يونس ، وكذا ابن أبي حاتم (٤/١/٣٠٣) : «تكلموا فيه» .

والرجل الذي لم يسم : لا أستبعد أن يكون هو حبة العرني ـ على ما رجحت آنفاً ـ ، وقد وقفت على ما يؤيده ، وهو ما أخرجه الطبراني في «الدعاء» من طريق أخرى عن طلق بن غنام بسنده المتقدم عن حبة عن علي . . . به نحوه .

٦١٣٩ - (مَنْ بادَرَ العاطِسَ بالحمدِ ؛ عُوْفِيَ مِنْ وَجَعِ الخاصِرَةِ ، ولم يَشْتَكِ ضِرْسَه أبداً) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٤٨/٧٢٨٣) : حدثنا محمد بن نوح : ثنا الحسن بن إسرائيل : ثنا عبدالله بن المطلب الكوفي : ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن أبي إسحاق ، ولا رواه عنه إلا عبدالله بن المطلب ، تفرد به الحسن بن إسرائيل» .

قلت : أورده ابن حبان في «الثقات» (٨/١٧٨) وقال :

«يروي عن عبدالوهاب بن عطاء وأهل العراق ، ثنا عنه عبدان الجَواليقي ، مستقيم الحديث» .

قلت : وهو عبدان بن أحمد الأهوازي : من شيوخ الطبراني ، وقد روى عنه هذا الحديث - كما يأتي - ، وهو من الحفاظ المترجمين في «تذكرة الذهبي» ، وقال في آخرها :

«قلت : له غلط ووهم يسير ، وهو صدوق» .

وعبدالله بن المطلِّب الكوفي : مجهول - كما قال أبو حاتم والعقيلي ؛ كما تقدم تحت الحديث (١٦٦) - ، وبيّض له ابن أبي حاتم في «الجرح» (٢/٢/١٧٦) .

والحارث هو : ابن عبدالله الأعور ، وهو ضعيف - كما تقدم مراراً - ، وقال الذهبي في «الكاشف» :

«شيعي لين» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف» .

قلت : وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (٨/٥٧ ـ ٥٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه الحارث الأعور ـ وضعفه الجمهور ، ووثِّق ـ ، ومن لم أعرفهم» .

كأنه يشير إلى الحسن بن إسرائيل وشيخه عبدالله بن المطلب ، وقد عرفنا حالهما كما سبق .

وأما شيخ الطبراني محمد بن نوح ـ وهو : ابن حرب العسكري ؛ كما في «المعجم الصغير» (رقم ٨٦٣ ـ الروض النضير) ـ : فلم أجد له ترجمة ؛ كما ذكرت هناك .

ولكنه قد توبع ؛ فقال الطبراني في «الدعاء» (٣/٢٩٣/١٩٨٧) : حدثنا عبدان ابن أحمد : ثنا الحسن بن إسرائيل . . . به ؛ دون قوله : «ولم يشتك ضرسه أبداً» .

وروي من حديث ابن عمر وغيره ؛ فقال قطن بن إبراهيم : ثنا خالد بن يزيد المدني قال : ثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر . . . مرفوعاً بلفظ :

«إذا عطس العاطس ؛ فابدروه بالحمد ، فإن ذلك دواء من كل داء ، ومن وجع الخاصرة» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/١٨) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (١/١/٦٧) ، وقال ابن عدي :

«حديث منكر» .

ذكره في ترجمة خالد هذا ، وساق له أحاديث أخرى ، وختمها بقوله :

«وله غير ما ذكرت ، وعامتها مناكير» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٢٨٤ - ٢٨٥) :

«منكر الحديث جداً ، لا يشتغل به ؛ لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات» .

وعزاه السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٨٥) للحاكم في «تاريخه» من طريق قطن هذا . . . به . وسكت عنه !

وعن أبي أيوب الأنصاري : أن رجلاً عطس عند النبي ﷺ ، فسبقه رجل إلى الحمد ؛ فقال رسول الله ﷺ :

«من بدر العاطس إلى محامد الله ؛ عوفي من وجع الداء والدَّبِيْلَةِ» .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٤/٢٩٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٧٧) من طريق عمر بن صبح عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أبي أيوب الأنصاري . . . به . وقال ابن الجوزي :

«ليس يصح ، قال ابن حبان : عمر بن صبح يضع الحديث . . .» .

والمعروف من حديث أبي أيوب مثل حديث علي الذي رواه ابن أبي ليلى بسنده عنه تارة ، وعن علي تارة ، وقد ذكرته قريباً تحت الحديث الذي قبل هذا . ورواهما عنهما من هذا الوجه الطبراني في «الدعاء» (٣/١٦٨٤ و١٦٨٥) .

وذكر له السيوطي شواهد أخرى مضطربة المتون واهية الأسانيد ، فلم أنشط لذكرها والكلام عليها .

(تنبيه) : خالد بن يزيد المدني المتقدم في حديث ابن عمر : هكذا وقع فيه : (. . . المدني) عند ابن عدي ومن ذكر معه من مخرجيه ، ولعله من أوهام قطن بن

إبراهيم ؛ فإن في حفظه ضعفاً . . والصواب : (المكي) ؛ كما في ترجمته من كتب الرجال ، ومنها «الكامل» نفسه ، و«الجرح والتعديل» وغيره .

ثم رأيت الحديث في «الأدب المفرد» للبخاري (٩٢٦) من طريق شيبان عن أبي إسحاق عن خيثمة عن علي رضي الله عنه قال :

«من قال عند عَطْسَةٍ سمعها : الحمد لله رب العالمين على كل حال ما كان ؛ لم يجد وجع الضرس ولا الأذن أبداً» .

قلت : وهذا إسناد موقوف رجاله ثقات ـ كما قال الحافظ في «الفتح» (٦٠٠/١٠) ـ ، وإنما لم يصححه ؛ لأن أبا إسحاق ـ وهو : السبيعي ـ كان اختلط . وشيبان ـ وهو : ابن عبدالرحمن أبو معاوية البصري ـ لم يذكر في جملة من روى عنه قبل الاختلاط ، ومن المقرر في «المصطلح» أنه في هذه الحالة يتوقف عن تصحيح روايته . وحينئذٍ فلا فائدة تذكر في تعقيب الحافظ عليه بقوله :

«ومثله لا يقال من قبل الرأي ؛ فله حكم الرفع» !

لأن هذا إنما يقال فيما صح ، وإلا ؛ فلا . وقد قلده في ذلك الشيخ الجيلاني في «شرح الأدب» (٣٨٤/٢) !

ثم إن الملاحظ أن هذا الموقوف أصح من المرفوع ؛ فهو مخالف له في المتن أيضاً ، فإنه ذكر : (الأذن) . . مكان : (الخاصرة) .

٦١٤٠ ـ (مِنَ السعادةِ : العُطاسُ عند الدعاء) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥/٧) من طريق محمد بن معروف أبي عبدالله : نا محمد بن أمية السَّاوي : نا محمد بن عبدربه عن

سليمان بن عبدالله عن إسحاق بن عبدالله عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«هذا إسناد فيه ضعف» .

قلت : وأظن أنه يشير أن علته جهالة محمد بن معروف هذا ؛ فقد ذكر الحافظ في ترجمته من «اللسان» :

«قال البيهقي في «المدخل» : حديثه خطأ ، والحمل فيه عليه ؛ فإنه ليس بالمعروف» .

قلت : ونحوه محمد بن عبدربه عن سليمان بن عبدالله ؛ فإني لم أعرفهما . والله أعلم .

وقد أقر السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٨٨) البيهقيَّ على تضعيف سنده ، ولكنه ساق له طريقاً أخرى من رواية أبي نعيم : حدثنا الطبراني : حدثنا القاسم ابن محمد الدلال : حدثنا إبراهيم بن ميمون : حدثنا أبو سعيد ـ رجل من آل عنبسة ـ عن عتبة بن طويع عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد اليَزَنِيِّ عن أبي رُهْم قال : قال رسول الله ﷺ :

«من سعادة المرء : العطاس عند الدعاء» .

سكت عنه السيوطي ، وإسناده مظلم ، وفيه علل :

الأولى : أبو رهم ـ واسمه : أحزاب السمعي ـ : مختلف في صحبته ، ورجح البخاري وأبو حاتم وابن حبان وغيرهم أنه تابعي ؛ فالحديث مرسل .

الثانية : عتبة بن طويع : لم أجد له ترجمة .

الثالثة : أبو سعيد العنبسي : لم أعرفه ، ولم يذكره الذهبي في «كناه» ، ولكنه قال في آخر هذه الكنية : (أبو سعيد) :

« . . . وعدة يجهلون ؛ تركتهم» .

فلعله واحد من هؤلاء المجهولين الذين أعرض عن ذكرهم .

الرابعة : إبراهيم بن ميمون لم أجده أيضاً .

الخامسة : القاسم بن محمد الدلال : ضعفه الدارقطني ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/١٩) ، وروى له الطبراني حديثين في «المعجم الصغير» (رقم ٥١١ و٥٥٠) ، وثلاثة أحاديث في «المعجم الأوسط» (ج٢ ق١/٢ - ٢/١ رقم ٥٠٩٩ - ٥١٠١) .

٦١٤١ - (تَخْرُجُ مَعَادِنُ مُخْتَلِفَةٌ : مَعْدِنٌ منها قَرِيبٌ من الحجاز ، يأتيه مِنْ شِرارِ الناس يقال له : فِرْعَوْنُ ، فبينما هم يَعْمَلون فيه إذ حَسَرَ عَنِ الذهبِ ؛ فأعْجَبَهُم مُعْتَمَلُه ، إذ خُسِفَ به وبهم) .

موقوف ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٤٥٨) : أخبرنا غيلان بن يزيد الدَّقَّاق - بهمذان - : ثنا إبراهيم بن الحسين : ثنا آدم بن أبي إياس : ثنا ابن أبي ذئب عن قَارِظ بن شيبة عن أبي غطفان قال : سمعت عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما يقول : . . . فذكره موقوفاً . وقال :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وأقول : رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير غيلان بن يزيد الدقاق ، فلم أعرفه ، فإن ثبتت عدالته وحفظه لما يرويه ، أو توبع من ثقة ؛ فالسند صحيح ، وإبراهيم بن الحسين - هو : ابن ديزيل المعروف بـ : (دابة عفان) ، وهو - ثقة حافظ ، مترجم في

«تذكرة الحفاظ» ، وبأوسع منها في «سير أعلام النبلاء» .

ومن فوقه من رجال «التهذيب» .

ويبقى النظر في متنه الموقوف ، هل هو في حكم المرفوع أم لا؟ ورأيي أن الأمر محتمل ، ولكن فيه نكارة من ناحيتين :

الأولى : أنه قد صحّ مختصراً من حديث ابن عمر وغيره ، وهو مخرج في «الصحيحة»(٤/٥٠٦/١٨٨٥) .

والآخر : أن الخسف المذكور فيه يخالف قوله ﷺ :

«لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب ، يقتتل الناس عليه ، فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ، ويقول كل رجل منهم : لعلي أكون أنا الذي أنجو» .

أخرجه مسلم (٨/١٧٤) ، وابن ماجه (٤٠٤٦) ، وابن حبان (٦٦٥٦ ـ ٦٦٦٠) ، وأحمد (٢/٣٠٦ و٣٣٢) من حديث أبي هريرة .

والبخاري (٧١١٩) ، وأبو داود (٤٣١٣ و٤٣١٤) من طريق أخرى عن أبي هريرة . . . مختصراً نحوه ؛ دون جملة الاقتتال ، وزادا ـ وهو رواية لمسلم ـ :

«فمن حضره ؛ فلا يأخذ منه شيئاً» .

ثم أخرجه مسلم وأحمد (٥/١٣٩ و١٤٠) ، والطبراني (١/١٦٨/٥٣٧) ، وابن حبان أيضاً (٦٦٦١) من حديث أبي بن كعب . . . مرفوعاً نحوه ؛ أتم منه .

ففي هذين الحديثين الصحيحين : ذكر الاقتتال دون الخسف ، فهو منكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦١٤٢ ـ (سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عن الرجُلِ لمْ يَحُجَّ ؛ أَوَيَسْتَقْرِضُ للحجِّ؟ قال : لا) .

لا أصل له مرفوعاً . أورده هكذا سيد سابق في كتابه «فقه السنة» (٦٣٩/١ ـ ٦٤٠) وقال :

«رواه البيهقي» !

وهذا خطأ فاحش مزدوج ؛ لا أدري إذا كان من السيد ، أو ممن قد يكون نقله عنه :

الأول : ـ وهو أسوؤهما ـ رفعه إلى النبي ﷺ !

والآخر : عزوه للبيهقي ! فإنما رواه بهذا السياق موقوفاً الإمام الشافعي رحمه الله في كتابه «الأم» فقال (٩٩/٢) :

أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن طارق بن عبدالرحمن عن عبدالله بن أبيْ أوفى ـ صاحب النبي ﷺ ـ أنه قال :

سألته عن الرجل لم يحج ؛ أيستقرض للحج؟ قال : لا .

وهكذا هو في «مسند الإمام الشافعي» (ص٣٨) و«ترتيب مسند الشافعي والسنن» للبنا الساعاتي (٢٨٤/١) .

فأقول : والظاهر أن الناقل أو السيِّد توهم أن ضمير : (أنه قال) يعود إلى ابن أبي أوفى ! وأن ضمير : (سألته) يعود إلى النبي ﷺ المذكور في الجملة المعترضة ، وكل ذلك خطأ ، ولو أن الرواية كانت بدونها ـ هكذا : (عن طارق بن عبدالرحمن عن عبدالله بن أبي أوفى أنه قال . . .) ـ ؛ لم يقع الوهم إن شاء الله تعالى .

ثم إن رجال إسناد الشافعي ثقات رجال الشيخين ؛ غير سعيد بن سالم ـ وهو القداح ـ : قال الحافظ :

«صدوق يهم» .

قلت : وقد تابعه وكيع فقال : عن سفيان عن طارق قال : سمعت ابن أبي أوفى يسأل عن الرجل يستقرض ويحج؟ قال :

«يسترزق الله ، ولا يستقرض . قال : وكنا نقول : لا يستقرض إلا أن يكون له وفاءٌ» .

أخرجه البيهقي (٣٣٣/٤) وإسناده صحيح ومتنه أتم ، فتأمل أيها القارئ كم الفرق بينه وبين اللفظ الذي عزاه السيّد إليه ، مع اتفاق اللفظين على إيقافه على ابن أبي أوفى ، فيا له من خطأ ما أفحشه !!

ولقد افترضت قبل هذا التحقيق أن يكون رفعه إلى النبي ﷺ في «فقه السنة» من الأخطاء المطبعية في الطبعة التي نقلت منها (دار الكتاب العربي - دون تأريخ) فرجعت - احتياطاً - إلى طبعة قديمة سنة (١٣٨٢هـ) : مطبعة الاستقامة ، فرأيت الخطأ فيها بعينه . والله المستعان .

٦١٤٣ - (حُمَّى يوم كَفَّارَةُ سَنَةٍ للذنوبِ ، وحمى يومين كفارةُ سنتين ، وحمى ثلاثةِ أيامٍ كفارةُ ثلاثِ سنين) .

موضوع . أخرجه تمام في «الفوائد» (ق١٩٩/١ - ٢) عن سليمان بن داود عن الحسين بن علوان الكلبي : ثنا عمرو بن خالد - مولى بني هاشم - عن أبي هاشم عن سعيد بن جبير عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع مسلسل بالكذابين والوضاعين وهم :

أولاً : عمرو بن خالد وهو القرشي مولاهم ، قال الذهبي في «الضعفاء» :

«كذبه أحمد والدارقطني . وقال وكيع : كان يضع الحديث» .

ثانياً : الحسين بن علوان الكلبي ، قال الذهبي في «الميزان»

«قال يحيى : كذاب . وقال علي : ضعيف جداً . وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على هشام وغيره وضعاً ؛ لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعجب» .

ثالثاً : سليمان بن داود ـ وهو : الشاذكوني ـ : قال البغوي :

«رماه الأئمة بالكذب» . وقال ابن معين :

«يضع الحديث» .

وللشطر الأول شاهد من حديث ابن مسعود ، ولكنه واهٍ جداً ؛ لأنه من رواية **صالح بن أحمد الهروي** : ثنا **أحمد بن راشد الهلالي** : ثنا حميد بن عبدالرحمن الرواسي عن الحسن بن صالح عن الحسن بن عمرو عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله بن مسعود . . . مرفوعاً بلفظ :

«الحمى حظ كل مؤمن من النار ، وحمى ليلة يكفر خطايا سنة مُجَرَّمَة» .

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٧١/٦٢) .

وفي هذا الإسناد علتان ذكرهما أخونا حمدي السلفي في تعليقه على «المسند» وهما :

١ ـ صالح بن أحمد الهروي : قال أبو أحمد الحاكم :

«فيه نظر» .

٢ ـ أحمد بن راشد : قال الذهبي في «الميزان» :

«أتى بخبر باطل . . . فسرد حديثاً ركيكاً فيه : « . . . إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومائة ؛ فهي لك ولولدك ، منهم السفاح» . رواه جماعة عن أحمد بن راشد ؛ فهو الذي اختلقه بجهل» . انظر الحديث الآتي (٦١٤٥) .

قلت : فمثله مما لا يصلح الاستشهاد به ، ولا الاقتصار على تضعيف حديثه ـ كما فعل العراقي في «المغني» (٢٨٨/٤) ، وأقره العلامة الزبيدي في «شرح الإحياء» (٥٢٦/٩) ! ـ ؛ فضلاً عن السكوت عنه ، وأن يقوّى بالموقوف الضعيف الآتي كما فعل السخاوي في «المقاصد» ، وقلده العجلوني في «كشف الخفاء» ـ ، وأسوأ من ذلك كله ـ أو من مساوئ ذلك ـ أن الزرقاني لخّص ذلك في «مختصر المقاصد» بقوله (٣٩٣/٩٨) :

«حسن» !

وعلى العكس من ذلك ؛ فقد أعل حديث ابن مسعود بما لا يقدح ، وأُغفلت العلتان المذكورتان ؛ فقال الزبيدي عقبه :

«وكذلك رواه الديلمي في «مسند الفردوس» ، وأعله ابن طاهر بالحسن بن صالح ، وقال : تركه يحيى القطان وابن مهدي» .

قلت : كذا قال ! فما أحسن ؛ لأن الحسن هذا ـ وهو : ابن صالح بن صالح بن حي الهمداني الثوري ، وهو ـ ثقة ثبت من رجال مسلم ، والترك الذي قيل فيه لأنه كان يرى السيف ؛ أي : الخروج بالسيف على أئمة الجور ، قال الحافظ في «التهذيب» :

«وهذا مذهب للسلف قديم ، لكن استقر الأمر على ترك ذلك ؛ لما رأوه أفضى إلى أشد منه ، ففي وقعة الحرة ووقعة ابن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر . وبمثل

هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته ، واشتهر بالحفظ والإتقان ، والورع التام ، والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد» . ثم قال الزبيدي تبعاً للسخاوي :

«وله شاهد عن أبي الدرداء موقوفاً بلفظ :

«حمى ليلة كفارة سنة» .

رواه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» له من طريق عبدالملك بن عمير عنه . . . به» .

قلت : هو عند ابن أبي الدنيا فيه (ق١/١٠) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٩٨٦٩/١٦٧/٧) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر : ثنا عبدالملك بن عمير قال : قال أبو الدرادء . . . فذكره موقوفاً عليه .

سكتوا عنه أيضاً ! وليس بجيد ؛ فإنه ـ مع وقفه ـ له علتان أيضاً :

إحداهما : الانقطاع بين ابن عمير وأبي الدرداء ؛ فإنه لم يسمع منه ، بل لعله لم يدركه ؛ فإنه ولد لثلاث سنين بقين من خلافة عثمان ، ومات أبو الدرداء في أواخر خلافة عثمان ـ كما في «التقريب» ـ . ولو فرض أنه أدركه وسمع منه ؛ فإن قوله : (قال : قال أبو الدرداء) صورته صورة التعليق المشعر بأنه لم يسمعه منه ، وقد رمي بالتدليس ؛ بل هو مشهور به ، ذكره غير واحد ـ كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (٣٢/١٢٣) ـ .

والأخرى : إسماعيل هذا : قال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

(تنبيـه) : تقدم آنفاً عن الزبيدي أن حديث ابن مسعـود رواه الديلمي أيضاً في «مسند الفردوس» ، ولم يذكره الحافظ في «الغرائب الملتقطة منه» لنرى إسناده ، ويغلب على الظن أنه من الطريق المتـقـدمـة ، وهو في أصله «الفردوس» (٢/١٥٦/ ٢٧٨٨) ، فقال المعلق عليه مخرجاً له :

«مجمع الزوائد (٢/٣٠٦) : رواه البزار وإسناده حسن» .

قلت : وهذا التخريج خطأ من وجهين :

الأول : أن ما رواه البزار ليس من حديث ابن مسعود ، وإنما من حديث عائشة .

والآخر : أنه ليس في حديثها الشطر الثاني في حديث ابن مسعود :

« . . . وحمى ليلة يكفر خطايا سنة مُجَرَّمة» .

وقد وقع في هذا الخطأ وأكبر منه الأخ حمدي السلفي في تخريجه لحديث ابن مسعود هذا ؛ حيث عزاه للبزار عن عائشة ، والطبراني وأحمد وغيرهما عن غيرها ، وكلهم ليس عندهم الشطر الثـاني المذكـور ؛ فراجع إن شـئت تعليـقـه على «مسند الشهاب» (١/٧١) ، وتخريجي لأحاديثهم في «الصحيحة» (١٨٢١ و١٨٢٢) .

وأسوأ من كل مـا تقـدم من الأخطـاء والأوهـام : سكـوت الحـافظ السخـاوي ـ ومقلديه كالزبيدي والعجلوني ـ على حديث الترجمة ، مع أن فيه أولئك الكذابين الثلاثة !

٦١٤٤ ـ (إن اللهَ لَيُكَفِّرُ عَنِ المؤمنِ خطاياه كلَّها بحُمَّى ليلةٍ) .

منكر . أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (ق٦٨/٢) : حدثنا أبو يعقوب التميمي : حدثنا سعيد بن يعقوب الطالقاني عن عبدالله بن المبارك عن

عمر بن المغيرة الصغاني عن حوشب عن الحسن . . . يرفعه . قال ابن المبارك :

«هذا من جيد الحديث» .

ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/١٦٧/٩٨٦٦) بعد أن رواه من طريق علي بن عبدالعزيز : ثنا سعيد بن يعقوب الطالقاني . . . به موقوفاً : وأخبرنا أبو سعيد ابن أبي عمرو : أنا أبو عبدالله الطالقاني . . . فذكره ؛ غير أنه قال : عن الحسن رفعه قال : «إن الله . . .» .

كذا وقع فيه ، والظاهر أن فيه سقطاً ؛ فلم ندر هل هو من طريق ابن أبي الدنيا - كما أرجح - أو غيره؟ وقد رجعت إلى مصورة «الشعب» التي عندي ؛ فوجدت فيها خرماً فيه أحاديث ، هذا منها !

ومدار الحديث مرفوعاً وموقوفاً على عمر بن المغيرة : قال الذهبي في «الميزان» :

«قال البخاري : منكر الحديث ، مجهول» .

كذا فيه . وأقره في «اللسان» . وله ترجمة في «تاريخ ابن عساكر» (١٣/٣٦٠ - ٣٦١) ، وروى عن علي بن المديني أنه قال :

«لا أعرف عمر هذا ، مجهول» . وقال ابن عساكر :

«ولم يذكره البخاري في «تاريخه» ، وقد كان قبله» .

ثم ذكر أنه توفي سنة ثمان وسبعين ومائة .

وأقول : لم يذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ، ولا في «التاريخ الصغير» ، ولا في «الضعفاء» المطبوع في آخر «الصغير» ؛ فلعله في «التاريخ الأوسط» له . والله أعلم .

وقد أورده ابن أبي حاتم (٣/١/١٣٦) وقال :

«بصري وقع إلى المِصِّيصة . . . سألت أبي عنه؟ فقال : شيخ» .

وأما شيخه حوشب ؛ فهما اثنان بصريان ، كلاهما يروي عن الحسن البصري ، أحدهما حوشب بن عقيل الجرمي ، وهو ثقة . والآخر : حوشب بن مسلم الثقفي مولاهم ، وثقه ابن حبان (٦/٢٤٣) وروى عنه أربعة من الثقات ، ومع ذلك قال الذهبي في «الميزان» :

«لا يدرى من هو» . وله حديث آخر عن الحسن عن أبي أمامة ، مضى برقم (١٨٠٢) .

ومع أن ابن عساكر توسع في ذكر شيوخ ابن المغيرة هذا ؛ فلم يذكر فيهم أحد (الحوشبين) ، كما أن المزي توسع في ذكر الرواة عنهما ؛ فلم يذكر فيهم ابن المغيرة هذا ، فلم أستطع تحديد أيهما المراد هنا؟

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فالعلة جهالة ابن المغيرة . والله أعلم .

وإن مما يرجح أن رفع الحديث ـ مع إرساله ـ خطأ على الحسن البصري : أنه روى ابن أبي الدنيا ـ وعنه البيهقي (٩٨٦٧/١٦٧/٧) ـ من طريق هشام عن الحسن قال :

كانوا يرجون في حمى ليلة كفارة لما مضى من الذنوب .

ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير خالد بن خِدَاش ، فمن رجال مسلم : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

لكنه قد توبع . فقال الترمذي (٢٠٩٠) : حدثنا إسحاق بن منصور قال : أخبرنا عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان . . . به نحوه .

قلت : وهذا إسناد صحيح موقوف ؛ فثبت أن رفع الحديث منكر ، مع مخالفته لما قبله من الأحاديث على ضعفها ؛ مما يدل على أنه لا صلة لها بالنبي المصطفى الذي قال الله فيه : ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ . وصدق الله إذ يقول : ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ .

(تنبيه) : عمر بن المغيرة الصغاني . كذا وقع في مصورة «المرض والكفارات» بالغين المعجمة ؛ وهي نسبة إلى بلاد مجتمعة وراء نهر جيحون ، ووقع في «الترغيب» (٤/١٥٤) : « . . . الصنعاني» بالعين المهملة وقبلها النون ، نسبة إلى (صنعاء) وهي مدينة باليمن مشهورة ، وإلى (صنعاء الشام) ، وهي قرية على باب دمشق خربت ـ كما في «الأنساب» ـ .

قلت : ولعل الصواب في عمر هذا أنه منسوب إلى هذه القرية ، وليس إلى صاغان جيحون . والله أعلم .

٦١٤٥ ـ (نعم يا عباسُ ! إذا كانتْ سَنَةُ خمس وثلاثينَ ومائة ٍ؛ فهي لك ولِوَلَدِك ، منهم السَّفَّاحُ ، ومنهمُ المنصورُ ، ومنهمُ المَهْدِيُّ) .

باطل . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١/٦٣) من طريق جماعة من الثقات قالوا : أنبأنا أحمد بن راشد الهلالي قال : نبأنا سعيد بن خُثيم عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس قال : حدثتني أم الفضل بنت الحارث الهلالية قالت :

مررت بالنبي ﷺ وهو في الحجر ، فقال :

«يا أم الفضل ! إنك حامل بغلام» . قالت : يا رسول الله ! وكيف وقد تحالف الفريقان أن لا يأتوا النساء؟ قال :

«هو ما أقول لكِ ، فإذا وضعتيه ؛ فأتيني به» . قالت : فلما وضعته ؛ أتيت به رسول الله ﷺ ؛ فأذَّن في أذنه اليمنى ، وأقام في أذنه اليسرى ، وقال :

«اذهبي بأبي الخلفاء» .

قالت : فأتيت العباس فأعلمته ، وكان رجلاً جميلاً لباساً ، فأتى النبي ﷺ ، فلما رآه رسول الله ﷺ ؛ قام إليه فقبل بين عينيه ، ثم أقعده عن يمينه ، ثم قال :

«هذا عمي ، فمن شاء ؛ فليباه بعمه» .

قالت : يا رسول الله بعضَ هذا القول ، فقال :

«يا عباس ! لم لا أقول هذا القول؟ وأنت عمي ، وصنو أبي ، وخير من أخلف بعدي من أهلي» !

فقلت : يا رسول الله ! ما شيء أخبرتني به أم الفضل عن مولودنا هذا؟ قال : . . . فذكره .

ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٩١/١) وقال :

«لا يصح ؛ في إسناده حنظلة : قال يحيى بن سعيد : كان قد اختلط . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء . وقال أحمد : منكر الحديث ؛ يحدث بأعاجيب» .

كذا قال ! وهو يعني : حنظلة بن عبدالله السدوسي ؛ فإنه المجروح من هؤلاء الأئمة ، وذلك خطأ منه ؛ لأنه حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي الثقة ، والدليل على ذلك أمران :

الأول : أنه المعروف بالرواية عن عطاء ـ وهو : ابن أبي رباح المكي ـ كما في «التهذيب» وغيره .

والآخـر : أن الطبراني رواه في «الكبير» (١٠/٢٨٩ ـ ٢٩٠) من طريق أخرى عن أحمد بن رَشَد (!) بن خثيم الهلالي . . . به ؛ مصرحاً بأنه حنظلة بن أبي سفيان ، وليس عنده قوله : «وخير من أخلف بعدي . . .» إلى آخر الحديث ، بما فيه حديث الترجمة . وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٧٦) :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» !

كذا قال ! وكأنه خفي عليه قول الحافظ الذهبي المتقدم في الحديث (٦١٤٣) : «إنه خبر باطل» . واتهم به أحمد بن راشد الهلالي ، لأنه رواه جماعة عنه فقال :

«فهو الذي اختلقه بجهل» . وأقره الحافظ في «اللسان» (١/١٧٢) ، لكنه زاد عقبه فقال :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، فقال : روى عن عمه سعيد بن خثيم ووكيع ، أكثر عليك الرازي الرواية عنه» .

قلت : أورده (٨/٤٠) في الطبقة الرابعة الذين رووا عن أتباع التابعين ، وقد روى عنه جمع ؛ كما تقدمت الإشارة إليهم ، وقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/١/٥١) كما وقع في «الطبراني الكبير» : أحمد بن رشد . . . وقال :

«روى عنه أبي ، وسمع منه أيام عبيدالله بن موسى أربعة أحاديث» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . فكأن الهيثمي اعتمد على هذا مع توثيق ابن حبان إياه .

ثم رأيته قد عاد إلى الصواب في مكان آخر ؛ ذكره بتمامه ، ثم قال (٥/١٨٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه أحمد بن راشد الهلالي وقد اتهم بهذا الحديث» .

وهو في «الأوسط» عن شيخ آخر فقال (٢/٢٩٢/٢/٩٤٠٤) : حدثنا النعمان ابن أحمد : حدثنا أحمد بن رشد بن خثيم الهلالي . . . به . وقال :

«لم يروه عن طاوس إلا حنظلة بن أبي سفيان (الأصل : سليمان) ، ولا عنه إلا سعيد ، تفرد به أحمد بن رشد» .

وقد اغتر بتحسين الهيثمي الشيخ عبدالله الغماري المعروف باتباعه لهواه ، وأنه لم يستفد من اشتغاله بهذا العلم الشريف إلا انتصاراً لأهوائه ؛ فإنه نقل التحسين المذكور ، وأقره بجهل أو تجاهل ـ أحلاهما مر ! ـ ، ثم علق عليه بقوله في رسالته «إعلام النبيل بجواز التقبيل» (ص٥) :

«يؤخذ منه استحباب القيام على سبيل التعظيم لذوي المزايا الدينية» !

يعني كأمثاله ؛ فمريدوه يقومون له بمثل توجيهه هذا الخاطئ ، ثم ينتصب أحد مريديه شيخاً من بعده ليقوم له مريدوه ، وهكذا تُحيى البدع وتموت السنن ! والله المستعان .

وهو مع ذلك يعلم ـ إن شاء الله ـ أن الحديث ـ لو صح ؛ ـ لا يدل مطلقاً على القيام الذي استحبه ؛ للفرق المعروف لغة وشرعاً بين القيام إلى الرجل ـ كما في الحديث ـ ، والقيام له تعظيماً ، وهو المكروه ، وليراجع من شاء بعض تعليقاتي في هذه المسألة ، ومن آخرها التعليق على كتابي الجديد «صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري» الأحاديث (٩٤٥/٧٢٧ و٩٤٦/٧٤٨ و٩٧٧/٧٥٢) ، وهو تحت الطبع ، وعسى أن يكون بين أيدي القراء قريباً إن شاء الله تعالى(*) .

(*) وقد صدر في حياة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

(تنبيهان) :

الأول : وقع في «التاريخ» ـ كما تقدم ـ : (راشد) . . وزن فاعل ، وكذا في غيره ـ مثل «الميزان» و«اللسان» و«المجمع» ـ . وفي «الطبراني الكبير» ـ كما رأيت ـ : (رَشَد) . . وزن بلد ، وكذا هو في «الأوسط» (٢/٢٩٢/٢/٩٤٠٤) من طريق أخرى عنه ، وهو الصواب ؛ كما في «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/٩٠٧) وغيره ـ كالمصادر المذكورة في التعليق عليه ـ ؛ فراجع إن شئت .

والآخر : كنت ذكرت في «الصحيحة» (١٠٤١) لأحمد بن رشد هذا حديثاً آخر له بإسناده هذا عن ابن عباس شاهداً لحديث الترجمة هناك بلفظ :

«أنت عمي وبقية آبائي والعم والد» .

وإنما استشهدت به لتحسين الهيثمي لإسناده ، ولشواهد ذكرتها هناك ، وليس فيه حديث الترجمة الذي هو الدال على سوء حاله ـ كما تقدم عن الذهبي ـ ، ولسكوت ابن أبي حاتم عنه . والآن ؛ فقد وجب التنبيه على ذلك .

وكذلك كنت سقت له طريقاً بحديث :

«اقتدوا باللذين بعدي . . .» في «الصحيحة» (١٢٣٣) من رواية ابن عساكر عنه ، وقلت : «لم أعرفه» .

والآن ؛ فقد تبين أنه المترجم في «الميزان» و«اللسان» باسم : (أحمد بن راشد الهلالي) ، وأنه متهم ؛ فاقتضى التنبيه !

٦١٤٦ ـ (افْتَحوا على صِبْيانِكم أوَّلَ كَلِمَةٍ بـ : (لا إله إلا الله) ، ولَقِّنوهم عند الموتِ : (لا إله إلا الله) ؛ فإنه مَنْ كان أولُ كلامِه : (لا إله إلا الله) ، وآخرُ كلامِه (لا إله إلا الله) ثُم عاشَ ألفَ سنةٍ ؛ ما سُئِل عن ذنبٍ واحدٍ) .

باطل . أخرجه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٦/٣٩٧/٨٦٤٩) من طريقين

عن أبي النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه : نا أبو عبدالله محمد بن محمويه بن مسلم : ثنا أبي : نا النضر بن محمد البيسكي عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم بن مهاجر عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال البيهقي :

«متن غريب ، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد» .

وأقول : هذا إسناد مظلم ؛ من دون سفيان ثلاثتهم لم أعرفهم ، كما لم أعرف هذه النسبة : (البيسكي) ، إلا أن الذهبي أورد محمد بن محمويه هذا في «الميزان» :

«محمد بن محمويه ، عن أبيه ، وعنه أبو النضر محمد بن محمد الفقيه بخبر باطل» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

وهما يشيران إلى هذا الخبر فيما يبدو لي . والله أعلم .

وأبو النضر محمد بن محمد بن يوسف ـ هو : الإمام الحافظ الطُّوسي ـ من شيوخ الحاكم ، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥/٤٩٠ ـ ٤٩٢) .

٦١٤٧ ـ (حَقُّ الوَلَدِ على الوالدِ : أَنْ يُحَسِّنَ اسمَه ، ويحسنَ مَوْضِعَه ، ويحسنَ أَدَبَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/٤٠١ ـ ٤٠٢/٨٦٦٧) من طريق عبدالصمد بن النعمان : نا عبدالملك بن حسين عن عبدالملك بن عمير عن (الأصل : ابن !) مصعب بن سعد (الأصل : شيبة !) عن عائشة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال البيهقي :

«فيه ضعف» .

قلت : وعلته عبدالملك بن حسين ، وكنيته : أبو مالك النخعي ، وهو بها أشهر ، قال الذهبي في «الضعفاء» :

«ضعفوه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» .

وعبدالصمد بن النعمان مختلف فيه : قال في «الميزان» :

«وثقه يحيى بن معين وغيره ، وقال الدارقطني والنسائي : ليس بالقوي» . وقال في «الضعفاء» :

«صدوق مشهور ، قال النسائي : ليس بالقوي» .

والحديث مما أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي هذه ، ولم يَحْكِ عنه تضعيفه إياه ؛ فتعقبه المناوي بقوله :

«وقد مر غير مرة أن ما يفعله المصنف من عزو الحديث لمخرجه وحذفه من كلامه مما عقبه به من تضعيفه وبيان حاله غير صواب» .

(تنبيه) : ما نقلته عن البيهقي من قوله : «فيه ضعف» . . هو الموجود في النسخة المطبوعة في لبنان ، وفي نقل المناوي عنه في «فيض القدير» :

«وهو ضعيف» . وأما في «التيسير» فوقع فيه :

« . . . بإسناد ضعيف جداً ؛ كما قال مخرجه» .

فقوله : «جداً» إن كان محفوظاً ؛ فهو المناسب لما تقدم من ترك الحافظ لراويه النخعي ، وهو في ذلك تابع لبعض المتقدمين من أئمة الجرح والتعديل . والله أعلم .

والحديث في «الرسالة القشيرية» (ص١٤٠) من الوجه المذكور .

وقد روي من حديث أبي هريرة وغيره نحوه . وتقدم برقم (١٩٩) و(٣٤٩٤) .

٦١٤٨ - (لا يَحِلُّ لامرأةٍ أَنْ تَبِيْتَ ليلةً حتى تَعْرِضَ نَفْسَها على زوجِها . قيل : وما عَرْضُها نَفْسَها على زوجِها؟ قال : إذا نَزَعَتْ ثيابَها فدخَلَتْ في فراشِه فأَلْزَقَتْ جِلْدَها بجِلْدِه ؛ فقد عَرَضَتْ) .

باطل . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢١٣/١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٠٣٦/١٣٩/٢) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٤٠٩/١) من طريق **جعفر بن ميسرة الأشجعي** عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن أبي حاتم :

«قال أبي : هذا الحديث باطل» . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح ، قال ابن حبان : جعفر بن ميسرة عنده مناكير [كثيرة] ، لا تشبه حديث الثقات ، منها هذا الحديث» .

وتقدم له حديث آخر في المجلد التاسع رقم (٤٣١٢) .

٦١٤٩ - (أَقْسَمَ الخوفُ والرجاءُ أنْ لا يجتمعا في أحدٍ في الدنيا فَيَرَحَ ريحَ النارِ ، ولا يَفْتَرِقا في أحدٍ في الدنيا ؛ فَيَرَحَ ريحَ الجنةِ) .

منكر . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٤/٥/٢) من طريق **إبراهيم ابن منقذ** : حدثني إدريس بن يحيى عن أبي إسحاق الرباحي عن ابن أبي مالك قال :

دخل واثلة بن الأَسْقَعِ على مريض يعوده ، فقال له : كيف تجدك؟ قال

المريض : لقد خفت الله خوفاً خشيت أن لا يقوم لي بعد نظام ، ورجوت الله رجاء ، فرجائي فوق ذلك ، فقال : والله ! ـ الله أكبر ـ ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ وفيه علل :

الأولى : الانقطاع بين واثلة وابن أبي مالك ، واسمه : خالد بن يزيد بن عبدالرحمن بن أبي مالك : قال الحافظ في «التقريب» :

«مات سنة (١٨٥) وهو ابن ثمانين» .

الثانية : وهاء ابن أبي مالك هذا . قال الحافظ :

«ضعيف ، مع كونه كان فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين» .

الثالثة : أبو إسحاق الرباحي : لم أعرفه ، ولم يورده السمعاني في «أنسابه» لا في : (الرباحي) . . بالباء الموحدة ، ولا في : (الرياحي) . . بالمثناة التحتية ، ولا ذكره الذهبي في «المقتنى في سرد الكنى» .

الرابعة : إبراهيم بن منقذ : لم أجد له ترجمة .

٦١٥٠ ـ (أَمَرَ اللهُ عز وجل بعَبْدَيْنِ إلى النارِ ، فلما وَقَفَ أحدُهما على شَفَتِها ؛ التَفَتَ فقال : أَمَا واللهِ ! إنْ كان ظني بكَ لَحَسَنٌ ، فقال اللهُ عز وجل : رُدُّوه ؛ فأنا عند ظنِّ عبدي بي ، فَغَفَرَ له) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠١٦/٩/٢) من طريق جامع بن سوادة : ثنا زياد بن يونس الحضرمي : ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن رجل من ولد عبادة بن الصامت عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : جهالة الرجل العُبَادي الذي لم يسم .

والأخرى : جامع بن سوادة : لم يترجمه المتقدمون من الأئمة ؛ كالبخاري وابن أبي حاتم وغيرهما ؛ فهو في عداد المجهولين ، وذلك مما صرح به ابن الجوزي في «الموضوعات» ، فإنه ساق له حديثاً بلفظ :

«من مشى في تزويج بين اثنين حتى يجمع الله بينهما ؛ أعطاه الله عز وجل بكل خطوة وبكل كلمة تكلم بها عبادة سنة . . .» الحديث ، وقال عقبه :

«حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وجامع بن سوادة مجهول» .

وأورده الذهبي في «الميزان» وقال :

«خبر باطل ، كأنه آفته» . وقال في «الضعفاء» :

«خبر كذب ، كأنه وضعه» .

وتعقبه الحافظ في «اللسان» بأن الراوي عنه ـ علي بن محمد بن أحمد الفقيه ـ غير معروف ، وأن الدارقطني ساق لجامع بن سوادة حديثاً أخر ، وقال :

«وجامع ضعيف» .

والحديث المشار إليه قد تقدم في المجلد الأول برقم (٣٧٧) .

وقد توبع جامع هذا في حديث الترجمة : فرواه الحسن بن علي بن زياد : ثنا عبدالعزيز بن عبدالله الأُوَيْسي : ثنا ابن أبي الزناد . . . به نحوه ؛ إلا أنه قال :

«بعبد إلى النار ، فلما وقف . . .» والباقي مثله .

أخرجه البيهقي في «الشعب» أيضاً (١٠١٥) .

والأويسي هذا : ثقة من رجال البخاري ، لكن الراوي عنه ـ الحسن بن علي ابن زياد ـ هو علة هذه المتابعة ؛ فقد قال الحافظ في ترجمته من «اللسان» :

«له منكرات» .

وقد روي الحديث من طرق أخرى عن ابن أبي الزناد بسنده المذكور بلفظ آخر ، تقدم تخريجه بتوسع في المجلد العاشر برقم (٤٥٩٠) .

وقد اختلط الأمر على المعلقين الثلاثة على «الترغيب» (٤/١٦٥) ، فإن المنذري أورده باللفظ الثاني الذي فيه : (الحسن بن علي بن زياد) ؛ فأعلّوه بجامع بن سوادة الذي في اللفظ الأول ! ولهم من مثل هذا الخلط الشيء الكثير .

٦١٥١ ـ (يُوشِكُ أن تَظْهَرَ فِتْنَةٌ لا يُنْجِي منها إلا اللهُ عز وجل ، أو دعاءٌ كدعاءِ الغَرقى) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/٤٠/١١١٤) من طريقين عن **أبي عقيل ، عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو عقيل هذا ـ واسمه : يحيى بن المتوكل صاحب بُهية ، وهو ـ : ضعيف ـ كما في «التقريب» ـ ، وقال الذهبي في «الكاشف» :

«ضعفوه» .

الثانية : يعقوب بن سلمة ـ وهو : الليثي ـ : قال في «الكاشف» :

«ليس بحجة» . وقال الحافظ :

«مجهول الحال» .

الثالثة : أبوه سلمة الليثي : قال الذهبي أيضاً :

«ليس بحجة» . وقال الحافظ :

«لين الحديث» .

وأرى أن الصواب أن يقال فيه : «مجهول العين» ؛ لأنه لا يعرف إلا برواية ابنه فقط عنه ، وله عنه حديث آخر في التسمية على الوضوء ، قد خرجته في «صحيح أبي داود» (٩٠) لشواهده ، وقال الحافظ في آخر ترجمة سلمة :

«لا يعرف إلا في هذا الخبر» !

فكأنه لم يطلع على حديث الترجمة ، أو على الأقل لم يستحضره حين قال هذا ؛ فالصواب أن يقال :

لا يعرف إلا برواية ابنه عنه ، ولهذا استصوبت أن يقال فيه ما ذكرت ؛ لأن ما قاله الذهبي والحافظ فيه لا يعبر عن السبب الذي من أجله لا يحتج به ، وعن كونه ليِّن الحديث ؛ فتأمل .

والحديث قد صح موقوفاً على حذيفة رضي الله عنه بنحوه .

أخرجه البيهقي (١١١٥) من طريق يعلى بن عبيد عن الأعمش عن إبراهيم عن همام ، والحاكم (٤٢٥/٤) من طريق سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة بن عمير ، كلاهما عن حذيفة . . . به . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .

٦١٥٢ ـ (طلبُ الحلالِ مِثْلُ مُقارَعَةِ الأبطالِ في سبيلِ الله ، ومَنْ بات عَيِيّاً مِنْ طلبِ الحلالِ ؛ باتَ واللهُ عز وجل عنه راضٍ) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٢٣٢/٨٦/٢) من طريق علي بن عَثَّام عن رجل ـ أظنه قال : الحسن بيّاع الحصر ، أو كما قال ـ عن المعتمر عن السكن يرفعه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مرسل أو معضل ، لأن السكن هذا إما تابعي أو تابع تابعي ، لأن المعتمر ـ وهو : ابن سليمان بن طرخان ـ يروي عن التابعين وأتباعهم ؛ فالله أعلم من أيهم هو؟

ثم إنني لم أعرفه . ومثله الحسن بيّاع الحصر . على أنه لو كان معروفاً ؛ فإن علي بن عثام لم يجزم بأنه هو ، وذلك مما يشعر أنه ليس من المشهورين بالرواية . والله أعلم .

٦١٥٣ ـ (لا خيرَ فيمن لا يَجْمَعُ المالَ . . يصلُ به رَحِمَه ، ويُؤَدِّي به عن أمانتِه ، ويستغني به عن خَلْقِ ربِّه) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١٨٥/٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» ، والبيهقي في «الشعب» (١٢٥١/٩٢/٢) من طريقين عن العلاء ابن مسلمة الرَّوَّاس عن هاشم بن القاسم عن مُرَجَّى بن رجاء عن سعيد عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«هذا ليس من كلام رسول الله ﷺ ، إنما يروى نحوه عن الثوري ، قال ابن حبان : العلاء يروي الموضوعات على الثقات والمقلوبات ، لا يحل الاحتجاج به .

وقال أبو الفتح الأزدي : كان رجل سوء ؛ لا يحل لمن عرفه أن يروي عنه . وقال محمد بن طاهر : كان يضع الحديث» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/٣٢٠) ، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٠٣) بما أخرجه البيهقي في الموضع المذكور من طريق شيخه الحاكم : أنا **أحمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيدلاني** : ثنا الحسين بن الفضل : ثنا أبو النضر حدثنا مرجى بن رجاء عن شعبة عن قتادة . . . به . وقال البيهقي :

«كذا وجدته في (كتاب شعبة) ، وقال فيه غيره : عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن المرجى بن رجاء عن سعيد عن قتادة عن أنس» .

ثم ساقه من الوجه الأول ، وقال عقبه :

«هكذا روي في هذا الإسناد ، وقال فيه راويه : قال : قال رسول الله ﷺ ، ولكني هبته ، وإنما يروى هذا الكلام بعينه من قول سعيد بن المسيب» .

ثم ساق إسناده إلى ابن المسيب موقوفاً عليه ، وهو الأقرب ، وإن كان فيه **بكر ابن سهل الدمياطي** : ثنا **عبدالله بن صالح** ، وكلاهما ضعيف .

وأما المرفوع : ففي الطريق الأولى ذاك المتهم ـ العلاء بن مسلمة الرواس ـ ، وتابعه في الطريق الأخرى الحسين بن الفضل ـ وهو : ابن عمير البجلي الكوفي ـ : قال الذهبي في «الميزان» :

« . . . العلامة المفسر أبو علي نزيل نيسابور ، روى عن يزيد بن هارون والكبار ، ولم أر فيه كلاماً ، لكن ساق الحاكم في ترجمته مناكير عدة ، فالله أعلم» .

وتعقبه الحافظ في «اللسان» بقوله :

«ما كان لذكر هذا في هذا الكتاب معنى ؛ فإنه من كبار أهل العلم والفضل . . . قال الحاكم : كان إمام عصره في معاني القرآن . . . ثم ذكر شيئاً من أفراده وغرائب حديثه ، فساق له خمسة عشر حديثاً ليس فيها حديث مما ينكر [عليه] لكون سنده ضعيفاً ؛ فلا يلصق الوهم بالحسين ، بل لا بد فيه من راوٍ ضعيف غيره . . .» .

قلت : وما نقله عن الحاكم قد ذكره عنه الذهبي نفسه في «سير أعلام النبلاء» (١٣/٤١٤ ـ ٤١٥) ، ثم ختم ترجمته بقوله :

«ثم إن الحاكم ساق في ترجمته بضعة عشر حديثاً غرائب ، فيها حديث باطل رواه **عن محمد بن مصعب** : حدثنا الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ : «من فرَّج عن مؤمن كربة ؛ جعل الله له يوم القيامة شعبتين من نور على الصراط ، يستضيء بهما من لا يحصيهم إلا رب العزة» .

قلت : ومحمد بن مصعب هذا فيه ضعف ـ كما قال الذهبي في «الكاشف» ـ ، وقال الحافظ :

«صدوق كثير الغلط» .

قلت : فهذا يؤيد ما تقدم عن «اللسان» أن الوهم لا ينبغي أن يلصق بالحسين ابن الفضل ، ما دام في السند من ضُعِّف .

ثم إن ظاهر قول الذهبي : « . . . رواه عن محمد بن مصعب . . .» . . أنه يعني : أنه رواه الحسين عن ابن مصعب مباشرة ، وهذا وإن كان تاريخ ولادة الحسين يساعد على ذلك ، فإنها كانت سنة (١٨٠) ، وكانت وفاة ابن مصعب سنة (٢٠٨) ؛ فإني أخشى أن يكون بينهما العلاء بن مسلمة الذي في الطريق الأولى . فقد رواه بعض

الأصبهانيين عن العلاء عن ابن مصعب ـ كما تقدم تخريجه برقم (٥٣١٢) ـ .

على أنني لا أدري إذا كان السند إلى الحسين بما ذكره الذهبي صحيحاً ؛ فإني أخشى أيضاً أن يكون الراوي عنه لحديث ابن مصعب هو نفس الراوي لحديث الترجمة ـ وهو : أحمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيدلاني شيخ الحاكم ـ ، فإني لم أجد له ترجمة ؛ فيكون هو علة الطريق الثانية التي بها تعقب ابن الجوزي السيوطي وابن عراق وسكتا عنها ، ولم يبينا علتها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم رأيت السيوطي قد أقر ابن الجوزي على وضعه ، فقال في «الجامع الكبير» :

«رواه ابن حبان في «الضعفاء» ، وابن لال ، والحاكم في «تاريخه» ، والبيهقي في «الشعب» عن أنس ، قال ابن حبان : لا أصل له ، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وقال البيهقي : إنما يروى عن سعيد بن المسيب قوله» .

٦١٥٤ ـ (أكثرُ أهلِ الجنةِ البُلْهُ) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢١/٤) ، والبزار في «المسند» (٤١١/٢ ـ الكشف) ، وابن عدي في «الكامل» (٣١٣/٣) ، وعنه البيهقي في «الشعب» (١٣٦٧/١٢٦/٢) ، وكذا ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٥٥٩/٤٥٢/٢) ، والبيهقي أيضاً (١٣٦٨) ، وابن عساكر (١٠٨/١٢) ، والذهبي في «السير» (٣٠٣/٦) كلهم من طريق **سلامة بن روح عن عقيل** عن ابن شهاب عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال البزار وابن عدي ـ والعبارة له ـ :

«منكر بهذا الإسناد ، لم يروه عن عقيل غير سلامة» .

وأقره ابن الجوزي ، وقال الذهبي في «الميزان» و«المغني في الضعفاء» :

«سلامة : قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث» . وضعفه الحافظ في «التقريب» بقوله :

«صدوق له أوهام» .

وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٨/٧٩ و١٠/٢٦٤ و٤٠٢ ، وقد عزاه للبزار وحده .

وروي الحديث من طريق أخرى لا يفرح بها لشدة ضعفها ، تفرد بها أحمد ابن عيسى الخشاب قال : ثنا عمرو بن أبي سلمة : ثنا مصعب بن ماهان عن الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً بلفظ :

«دخلت الجنة فإذا أكثر . . .» .

أخرجه البيهقي (٢/١٢٥/١٣٦٦) ، وكذا ابن عدي (١/١٩١) ، ـ وعنه ابن الجوزي أيضاً (١٥٥٨) ، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (ق٢٧٥/١) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٣٤٥/٢) ، وقال البيهقي :

«منكر بهذا الإسناد» . وقال ابن عدي ـ وتبعه ابن الجوزي والذهبي والعسقلاني ـ :

«باطل بهذا الإسناد ، مع أحاديث أخر يرويها الخشاب عن عمرو بن أبي سلمة بواطيل» . وقال سلمة :

«كذاب حدث بأحاديث موضوعة» . وقال ابن طاهر :

«كذاب يضع الحديث» . وأعله ابن عساكر بعلة أخرى فقال :

«قال ابن شاهين : تفرد به مصعب بن ماهان» .

قلت : هذا مختلف فيه ، وقد أثنى عليه أحمد خيراً ، ووثقه غيره ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق عابد كثير الخطأ» .

قلت : فإعلال الحديث بالخشاب المتهم أولى . والله أعلم .

وقد روي الحديث مرسلاً ، وزاد في بعض الروايات :

«وأعلى عليين لأولي الألباب» .

وفي إسناده ضعيف ، ومن لم أعرفه . وهو مخرج في تعليقي على «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٥٧٣ ـ ٥٧٥) ، ورددت فيه على قول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله :

«ومجموع ما قيل فيه : أنه لا أصل له» ! فراجعه إن شئت .

وكيف يصح أن يقال هذا والبزار يقول عقب الحديث :

«لو صح ؛ كان له معنى» . وقال الطحاوي ـ بعد أن ساقه بإسناده مساق المسلمات ـ :

«فذكرت هذا الحديث لأحمد بن أبي عمران؟ فقال لي : معناه معنى صحيح ، فـ : (البله) المرادون فيه : هم البله عن محارم الله تعالى ؛ لا من سواهم ممن به نقص العقل بالبله»؟!

٦١٥٥ ـ (سيكون بعدي فِتَنٌ شِدادٌ ، خيرُ النَّاسِ فيها مسلمو أهلِ البوادي ؛ الذين لا يَتَنَدَّون من دماءِ الناسِ (وفي روايةٍ : المسلمين) ، ولا أموالِهِم شيئاً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٦٥/٩١٤) وفي «المعجم الأوسط» (١/٢٨٩/٤٨٣٩ ـ بترقيمي) و«مسند الشاميين» (٢/٣٩٣/١٥٦٢) ، وابن

عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٣٩١) من طريق أبي معبد حفص بن غيلان عن حيان بن حجر عن أبي الغادية المزني . . . مرفوعاً .

قلت : ورجال إسناده ثقات ؛ غير حيان بن حجر ، يبدو أنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ ففي ترجمته أخرج ابن عساكر هذا الحديث ، ولم يذكر له راوياً غير حفص هذا ، وروى عن ابن أبي حاتم أنه قال :

«حيان بن حجر الدمشقي ، سمعت أبي يقول ذلك» . ولم يزد !

وليس له ذكر في «الجرح والتعديل» ؛ ولذلك قال الذهبي في «الميزان» ـ وتبعه الحافظ في «اللسان» ـ :

«لا يدرى من ذا؟» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/٣٠٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ، وفيه حيان بن حجر . . . ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

ومن طبقته حيان بن جحدر أبو السمين الطائي : قال ابن أبي حاتم :

«روى عن ابن عمر ، روى عنه عتبة بن أبي سليمان . . . قال ابن معين : ليس به بأس» . وكذا ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٤/١٧١) دون قول ابن معين ، وقال :

«وقد قيل : إنه حيان بن حجر» .

فالله أعلم هل هو هذا أم غيره؟

قوله : (لا يتندون) ؛ أي : لا يصيبهم من دماء المسلمين شيء ـ كما في الحديث الآخر : «من لقي الله لا يشرك به شيئاً ، لم يتند بدم حرام ؛ دخل الجنة» ـ وهو مخرج في الكتاب الآخر : «الصحيحة» (٢٩٢٣) ، قال ابن الأثير في «النهاية» :

«أي : لم يصب منه شيئاً ، ولم ينله منه شيء ؛ كأنه نالته نداوة الدم وبلله» .

وقد اختلفت المصادر المتقدمة في ضبط هذه اللفظة : (يتندون) . . فوقعت هكذا في «مسند الشاميين» و«المعجم الأوسط» و«تهذيب التاريخ» (٥/٢١) ، ووقعت في «المعجم الكبير» : (يندون) ، وفي «التاريخ» : (ينْدهون) ، وفي مكان آخر من طريق الطبراني : (ينتدون) ، وكذا في «الجامع الكبير» للسيوطي ، لكن الواو فيه راء : (ينتدرن) ! وعزاه لـ«طب ، وابن منده وتمام ، كر» . . ولعل الصواب ما أثبتنا .

٦١٥٦ ـ (لا تقومُ الساعةُ حتى يُجْعَلَ كتابُ الله عاراً ، ويكونَ الإسلامُ غريباً ، وحتى يبدوَ الشَّحْناءُ بين الناسِ ، وحتى يُقْبَضَ العلمُ ، ويَتَقَارَبَ الزمانُ ، ويَنْقُصَ عُمُرُ البشر ، ويُنْتَقَصَ السنونَ والثمراتُ ، ويُؤْمَنَ التُّهَماءُ ، ويُتَّهَمَ الأُمَناءُ ، ويُصدَّقَ الكاذبُ ، ويُكَذَّبَ الصادقُ ، ويَكثُرَ الهَرْجُ ، قالوا : وما الهرجُ يا رسولَ الله !؟ قال : القتلُ ، وحتى تُبْنى الغُرَفُ فَتَطَّاوَلَ ، وحتى يَحْزَنَ ذواتُ الأولادِ ، وتَفْرَحَ العَوَاقِرُ ، ويَظهرَ البَغْيُ والحسدُ والشُّحُّ ، ويَهلِكَ الناسُ ، ويكثُرَ الكَذِبُ ، ويَقلَّ الصِّدقُ ، وتَخْتَلِفَ الأمورُ بين الناسِ ، ويُتَّبَعَ الهوى ، ويُقْضى بالظنِّ ، ويَكْثُرَ المطرُ ، ويَقِلَّ الثَّمَرُ ، ويَغِيْضَ العلمُ غَيْضاً ، ويفيضَ الجهلُ فَيْضاً ، وحتى يكونَ الولدُ غَيْظاً ، والشتاءُ قَيْظاً ، وحتى يُجْهَرَ بالفحشاءِ ، ويُزْوى الأرضُ زَيّاً ، ويقومَ الخطباءُ بالكَذِبِ فيَجْعلون حَقّي لِشِرارِ أمتي ، فَمَنْ صَدَّقهم بذلك ورضِيَ به ؛ لم يرَحْ رائحةَ الجنةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/٤٥٣) من طريق عبدالرحمن ابن عمرو بن عبدالله (هو : أبو زرعة الدمشقي) : نا سليمان بن عبدالرحمن : نا

عبدالله بن أحمد اليَحْصُبي : نا عمار بن أبي عمار عن سلمة بن تميم عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي موسى الأشعري . . . مرفوعاً .

أورده في ترجمة سلمة بن تميم هذا ، ثم روى عن أبي زرعة أنه ثقة ، فالله أعلم ، فإني لم أر من ترجمه أو ذكره غير ابن عساكر ، وأخشى أن يكون من أوهام اليحصبي هذا ؛ فإنه غير مشهور ، ولم يترجمه أحد من أئمة الجرح والتعديل غير العقيلي ، فأورده في «الضعفاء» (٢/٢٣٧) وقال :

«لا يتابع على حديثه» .

ثم ساق له حديثاً بإسناده عنه ؛ وقع فيه : (الحمصي) . . مكان : (اليحصبي) . ورده الحافظ ابن عساكر بعد أن أقره على تجريحه المذكور ، فقال في «التاريخ» (٨/١٠٣٠) :

«كذا قال : (الحمصي) ، وأظنه صحف : (اليحصبي) بـ : (الحمصي)» .

وأقره الذهبي في «الميزان» ، والحافظ في «اللسان» .

ولم يفهم هذا محقق «ضعفاء العقيلي» الدكتور القلعجي ؛ فغير نسبة : (الحمصي) إلى : (اليحصبي) مخالفاً بذلك ما جاء في كتب مصطلح علم الحديث من وجوب المحافظة على الأصل ، مع التنبيه في الهامش على ما هو الصواب ، أو على الأقل إذا صحح الأصل ؛ أن ينبه على ما كان عليه الأصل في الحاشية ، لأنه قد يكون الأصل هو الصواب ؛ فلا بد من التنبيه . وهذا من أصول التحقيق الذي يخل به أكثر المحققين في هذه الأيام .

إذا عرفت حال اليحصبي هذا ؛ فقد خالفه إسماعيل بن عياش فقال : عن **سعيد بن غنيم الكلاعي** عن عبدالرحمن بن غنم . . . به ؛ دون قوله :

«ويقوم الخطباء . . .» إلخ .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٧/٣٣٩ ـ ٣٤٠) من طريق ابن أبي الدنيا : حدثني الحسن بن الصباح : حدثني أبو توبة : نا إسماعيل بن عياش . . . به .

أورده في ترجمة سعيد هذا ـ وهو : حمصي ـ ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٢/١/٥٤) ، وكذا البخاري قبله (٢/١/٥٠٥) ؛ لكن وقع فيه : «ابن عثيم أو غنيم» على الشك ، قال ابن عساكر :

«وهو غلط ، وصوابه : (ابن غنيم) بلا شك» .

وكلهم لم يذكروا راوياً عنه غير ابن عياش ؛ فهو مجهول ، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٦/٣٦٨) على قاعدته !

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» بلفظ الترجمة ، وقال :

«رواه ابن أبي الدنيا والطبراني وابن نصر السجزي في «الإبانة» ، وابن عساكر ، ولا بأس بسنده» .

كذا قال ، ولعله تبع الهيثمي الذي قال (٧/٣٢٤) بعد أن ساقه باللفظ الآخر المختصر :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف» .

كذا قال ! وفيه نظر ؛ لأنه إن كان عند الطبراني من الطريق الأولى التي فيها عبدالله بن أحمد اليحصبي ؛ فهو ضعيف اتفاقاً ـ كما علمت ـ ، وإن كان من طريق ابن عياش ؛ فشيخه سعيد بن غنيم : مجهول لم يوثقه غير ابن حبان ، ويلقى في النفس أن هذه الطريق هي التي عناها الهيثمي ، ويشير بالخلاف الذي ذكره إلى

ابن عياش ؛ فهو الذي اختلفوا فيه ، لكن ذلك لا تأثير له هنا ، لأنه صحيح الحديث في روايته عن الشاميين ، وهذه منها ؛ فإن شيخه سعيد بن غنيم حمصي - كما سبق - ، ولولا أنه مجهول - كما عرفت - ؛ لقلت كما قال السيوطي :

«لا بأس بسنده» . والله أعلم .

(تنبيه) : قوله : «ويروى الأرض رياً» . . كذا في «التاريخ» ، وفي «الجامع» : «وتزوي الأرض زياً» وكلاهما غير مفهوم . وفي رواية «التاريخ» الأخرى : «وتزول الأرض زوالاً» ، ولفظ «المجمع» : «وتروى الأرض دماً» . وهو أوضحها . والله أعلم . ثم رأيته هكذا في مكان آخر مختصراً (٧/٢٧٩) ، وقال :

«وفيه **سليمان بن أحمد الواسطي** ؛ وهو ضعيف» ، وسقط منه ذكر مَنْ خرّجه .

ومن أحاديث ذاك اليحصبي الدمشقي الحديث التالي :

٦١٥٧ - (لا يَضْمَنْ أحدُكم ضالَّةً ، ولا يَرُدَّنَّ سائلاً ؛ إن كنتم تحبون الرِّبح والسلامةَ . وقال لِقَومٍ سَفْرٍ : لا يَصْحَبَنَّكُم ضُلالٌ من هذه النَّعَمِ) .

ضعيف . أخرجه الدولابي في «الكنى» (١/٣١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٧٦/٩٤١) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٨/١٠٢٩) من طرق عن **عبدالله بن أحمد الدمشقي** قال : ثنا **علي بن أبي علي** عن الشعبي عن أبي ريطة كرامة المذحجي قال :

كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره . والسياق للدولابي ، ولفظ الطبراني :

«لا يصحبنكم خلال من هذه النعم - يعني : الضوال - ولا يصحبن أحد منكم

ضالة ، ولا يردن سائلاً ؛ إن كنتم تريدون الربح والسلامة ، ولا يصحبنكم من الناس إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ساحر ولا ساحرة ، ولا كاهن ولا كاهنة ، ولا منجم ولا منجمة ، ولا شاعر ولا شاعرة ، وإن كل عذاب يريد الله أن يعذب به أحداً من عباده ؛ فإنما يبعث به إلى السماء الدنيا ، فأنهاكم عن معصية الله عشاءً» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/٢١٢) عقبه :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه علي بن أبي علي اللهبي ، وهو ضعيف» .

قلت : بل هو ضعيف جداً ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«له مناكير ، قاله أحمد ، وقال أبو حاتم والنسائي : متروك . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء» .

وأورده في «المغني في الضعفاء» ، وذكر فيه قول أبي حاتم والنسائي . فهو المعتمد .

قلت : والراوي عنه ـ عبدالله بن أحمد ، هو : اليحصبي ؛ الراوي للحديث الذي قبله ، وقد ـ ضعفه العقيلي ـ كما ذكرت هناك ـ .

والحديث رواه ابن منده ـ أيضاً ـ من هذا الوجه ؛ كما في «الإصابة» للحافظ ابن حجر ، وسكت عنه !

وقد روي من طريقين آخرين واهيين عن الشعبي ، وسيأتي برقم (٦٨٤٧) .

٦١٥٨ ـ (أبعدُ الخلْقِ من اللهِ رجُلان : رجلٌ يجالسُ الأمراءَ ؛ فما قالوا مِنْ جَوْرٍ ؛ صدَّقَهم عليه ، ومُعَلِّمُ الصِّبيانِ ؛ لا يواسي بينهم ، ولا يراقِبُ اللهَ في اليتيم) .

منكر . أخرجه ابن عساكر (٩/١٦٥) من طريق أبي بكر عبدالله بن خيثمة

ابن سليمان الأطربلسي : حدثني أبو عبدالملك أحمد بن جرير بن عبدوس ـ بصور ـ : نا موسى بن أيوب النصيبي : نا الوليد بن مسلم : نا بكير بن معروف الأزدي عن أبان وقتادة عن أبي أمامة الباهلي . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ وفيه علل :

الأولى : عبدالله بن خيثمة هذا : في ترجمته أورد الحديث ابن عساكر ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولا راوياً غير عبدالوهاب هذا ؛ فهو مجهول . وعبدالوهاب له ترجمة في «السير» (١٦/٥٥٧) .

الثانية : أبو عبدالملك أحمد بن جرير : لم أجد له ترجمة .

الثالثة : الوليد بن مسلم : ثقة معروف يدلس تدليس التسوية ، ولم يصرح بسماع من فوق شيخه .

الرابعة : بكير بن معروف : صدوق فيه لين ـ كما قال الحافظ ـ .

الخامسة والسادسة : أبان وقتادة ، أما أبان : فالظاهر أنه ابن أبي عياش ، وهو متروك ، وأما قتادة : فهو ثقة مشهور ، ولكنه موصوف بالتدليس ، وقد قال أحمد وغيره :

«لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس» .

وعليه : فهو منقطع ؛ لو صح السند إليه ، وهيهات !

٦١٥٩ ـ (أشدُّ حَسَرَاتِ بني آدمَ في الدنيا ثلاثٌ :

١ـ رجلٌ كانت له أرضٌ تُسقَى ، وله سانِيَةٌ يَسْقي عليها أرضَه ، فلما اشتدَّ وأَخْرَجَتْ ثمرتَها ؛ ماتت سانِيَتُه ، فيجدُ حَسْرةً على سانيتِهِ

التي قد عَلِمَ أنه لا يجدُ مثلَها ، ويجدُ حسرةً على ثمرةِ أرضِه أن تَفْسُد قبلَ أن يَحْتالَ حِيلةً .

٢ـ ورجلٌ له فَرَسٌ جَوَادٌ ، فَلَقِيَ جَمْعاً من الكفارِ ، فلما دنا بعضُهم من بعضٍ ؛ انهزمَ أعداءُ الله ، فَسَبَقَ الرجلُ على فرسِه ، فلما كادَ أَنْ يَلْحَقَ ؛ انكسرَتْ يدُ فرسِه ، فنزلَ عنده ؛ يجدُ حسرةً على فرسِه أَنْ لا يجدَ مثلَه ، ويجدُ حسرةً على ما فاته من الظَّفَرِ الذي كان أشرفَ عليه .

٣ـ ورجلٌ كانت عنده امرأةٌ قد رضيَ هَيْأَتَها ودينَها ، فَنَفِسَتْ غُلاماً ؛ فماتتْ بِنِفاسِها ، فيجدُ حسرةً على امرأتِه ؛ يظنُّ أنه لن يُصادِفَ مثلَها ، ويجدُ حسرةً على ولدِه يخشى ضَيْعَتَه قبلَ أن يجدَ مَنْ يُرْضِعُه . قال : فهذه أكثرُ أولئك الحسراتِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/١٥٧/١٤١٥ ـ كشف الأستار ـ والسياق له ـ ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٢٥٦/٦٨٧٩) ، و«المعجم الأوسط» (١/٢٨٩/٤٨٤١ ـ بترقيمي) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٩/٨٨٨) من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة . . . مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن قتادة إلا سعيد بن بشير» .

قلت : وهو ضعيف من قبل حفظه ، وجزم الحافظ في «التقريب» بضعفه . وأما الهيثمي فحسن حديثه هذا ، دون غيره : (انظر المجلد الثالث من «فهارس المجمع» لزغلول ص٢٩٧) ، فقال الهيثمي (٤/٢٧٣) :

«رواه البزار ، والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وإسناده حسن ، ليس فيه غير سعيد بن بشير ، وقد وثقه جماعة» .

كذا قال ! وقد عرفت ما في سعيد ، على أن ما نفاه ليس مسلَّماً أيضاً ؛ لأن الحسن - وهو : البصري - اختلف في سماعه من سمرة ، والراجح أنه سمع منه بعض الأحاديث ، ولكنه مدلس - كما يشهد بذلك أهل العلم منهم الهيثمي نفسه في بعض أحاديثه (٨١/٣) - ، وحينئذٍ فروايته هذه تكون معللة بعلة أخرى وهي عنعنته ، فتنبه !

وللحديث طريق أخرى موصولة عن سمرة ، يرويه **جعفر بن سعد بن سمرة عن خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه عن سمرة بن جندب** . . . به نحوه .

أخرجه البزار (١٤١٦) ، والطبراني في «الكبير» (٧٠٨٤) ، وقال الهيثمي (١٢/٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» بنحوه ، ورواه البزار ، وفي بعضها :

«أشد حسرات بني آدم على ثلاث : رجل كانت له امرأة حسناء جميلة . . .» فذكر نحوه باختصار ، وله إسنادان ؛ أحدهما حسن ، ليس فيه غير سعيد بن بشير ، وقد وثق» .

قلت : اللفظ الذي عزاه للبعض : هو للطبراني في «الكبير» من الطريق الأولى ، وهي التي عنده في «الأوسط» ، وحَسَّن إسناده ، وفيه علتان - كما سبق بيانه - .

وأما هذه الطريق : فسكت عليها فما أحسن ؛ لأنه مسلسل بالعلل :

١- **محمد بن إبراهيم بن خُبيب بن سليمان بن سمرة** : وهو مجهول ، قال ابن حبان في «الثقات» (٥٨/٩) :

«لا يعتبر بما تفرد به» .

٢ـ خبيب بن سليمان : قال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف ، وقد ضعف في جعفر بن سعد» . وقال الحافظ :

«مجهول» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٦/٢٧٤) ، وأشار الذهبي في «الكاشف» إلى ضعف توثيقه بقوله :

«وُثِّق» .

٣ـ جعفر بن سعد : قال الحافظ :

«ليس بالقوي» .

٤ـ سليمان بن سمرة : مجهول الحال .

٦١٦٠ ـ (لا تقومُ الساعةُ حتى يكونَ الولدُ غَيْظاً ، والمطرُ قَيْظاً ، وتَفِيضَ اللِّئامُ فَيْضاً ، ويَغِيضَ الكرامُ غَيْضاً ، ويَجْتَرِئَ الصغيرُ على الكبيرِ ، واللئيمُ على الكريمِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٩٨/٢/٦٥٧٣ بترقيمي) قال : حدثنا محمد بن عبدالغني : ثنا أبي : ثنا مؤمل ، عن أبي أمية بن يعلى عن أم عيسى عن أم الضراب قالت :

توفي أبي ، وتركني وأخاً لي ، ولم يَدَعْ لنا مالاً ، فقدم عمي من المدينة ، وأخرَجَنا إلى عائشة ، فأدخلني معها في الخِدر ؛ لأني كنت جارية ، ولم يدخل الغلام ، فشكا عمي إليها حاجته ، فأمرت لنا بفريضتين وغرارتين ، ومقعدين

وحسل (كذا ، ولعله : حلس) ، ثم قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به مؤمل بن عبدالرحمن» .

قلت : وهو ضعيف ؛ قال ابن أبي حاتم (٣٧٥/١/٤) عن أبيه :

«ليِّن الحديث ، ضعيف الحديث» . وقال ابن عدي (٤٤١/٦) :

«عامة حديثه غير محفوظ» .

وساق له أحاديث واهية ـ كما قال الحافظ في «التهذيب» ـ ، ومنها :

«آمين خاتم رب العالمين . . .» ، وقد مضى تخريجه برقم (١٤٨٧) .

وأبو أمية بن يعلى : ضعيف ـ كما قال ابن عدي عقب الحديث المشار إليه آنفاً ـ . وفي «الميزان» و«اللسان» :

«ضعفه الدارقطني ، وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه إلا للخواص» .

إذا عرفت ما تقدم من العلتين ؛ فالعجب من الهيثمي كيف لم ينبه عليهما ، واقتصر على إعلاله بمن فوقهما؟! فقال في «المجمع» (٣٢٥/٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه جماعة لم أعرفهم» !!

على أن قوله : «جماعة . . .» ليس دقيقاً ؛ لأن من غير المتبادر منه أنه يعني به أم الضراب وأم عيسى فقط ، وحينئذٍ فليس فيه من لا يعرف ـ كما يتبين لك مما سبق ـ ، إلا إن كان يعني شيخ الطبراني محمد بن عبدالغني ؛ فإنه لا يعرف ، لكن ليس من عادته إعلال الأحاديث بشيوخ الطبراني المستورين ، وأستبعد أن يعني أباه عبدالغني ـ وهو : ابن عبدالعزيز العسال ـ ؛ فإنه مترجم في «التهذيب» ، وقال فيه النسائي :

«لا بأس به» . وقال الحافظ :

«صدوق» .

والحديث ـ قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/١٩٦) ـ :

«رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» من حديث عائشة ، والطبراني من حديث ابن مسعود . وإسنادهما ضعيف» .

وأقره الزبيدي في «شرح الإحياء» (٦/٢٦٠) ، وما أظن أن عزوه للطبراني من حديث ابن مسعود إلا وهماً ؛ فإني لم أره في «معجمه الكبير» ـ ؛ لأنه المراد عند الإطلاق ـ ، ولا ذكره الهيثمي حيث ذكر حديث عائشة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦١٦١ ـ (إن اللهَ أنزلَ بركاتٍ ثلاثاً : الشاةَ ، والنخلةَ ، والنارَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٤٣٥/١٠٦٥) : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري : ثنا محمد بن حميد الرازي : ثنا إبراهيم بن المختار عن النضر بن حميد عن أبي إسحاق الهمداني عن الأصبغ بن نباتة عن أم هاني قالت : دخل النبي ﷺ فقال :

«ما لي لا أرى عندك من البركات شيئاً؟» . فقلت : وأي بركات تريد؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : الأصبغ بن نُباتة : قال الذهبي في «الكاشف» :

«تركوه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، رمي بالرفض» .

الثانية : أبو إسحاق الهمداني ـ هو : عمرو بن عبدالله السبيعي ـ : كان اختلط .

الثالثة : النضر بن حميد : قال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : متروك الحديث . قلت : له عن ثابت عن أنس حديث كذب ، أورده العقيلي» .

قلت : ويأتي ـ إن شاء الله ـ قريباً برقم (٦١٦٤) .

الرابعة : إبراهيم بن المختار ـ وهو : الرازي ـ ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«ضُعِّف» . وقال الحافظ :

«صدوق ضعيف الحفظ» .

قلت : وقد وثقه ابن شاهين وابن حبان ، وقال أبو حاتم :

«صالح الحديث» .

كما كنت نقلته في «الصحيحة» تحت الحديث (١٤٤٩) ؛ فهو وسط إن شاء الله تعالى ، فالعلة ممن فوقه ، أو من دونه .

الخامسة : محمد بن حميد الرازي : قال في «الكاشف» :

«وثقه جماعة ، والأولى تركه» . وقال الحافظ :

«حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه» .

وأما الراوي عنه ـ الحسين بن إسحاق التستري ـ ؛ فهو حافظ رحّال ، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥٧/١٤) .

قلت : ومع هذه العلل الخمس فإن الهيثمي رحمه الله لم يعله إلا بالثالثة منها ؛ فقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفي «الأوسط» طرف منه ، وفيه النضر بن حميد ، وهو متروك» !

على أن قوله هذا قد يوهم أنَّ النضر المذكور هو في إسناد «الأوسط» أيضاً ، وليس كذلك ؛ فقد قال فيه (١/١٥١/٢٨٤٤) : حدثنا إبراهيم قال : نا أبي قال : نا أبو معاوية : نا يوسف بن صهيب عن صالح بن أبي عمرة عن أم هاني بنت أبي طالب : دخل علي النبي ﷺ فقال :

«ما لي لا أرى في بيتك بركة؟» .

قلت : وما البركة التي أنكرت من بيتي؟ قال :

«لا أرى فيه شاة» . وقال :

«لم يروه عن يوسف إلا أبو معاوية ، تفرد به أحمد بن عمر» .

قلت : هو : الوكيعي ؛ وهو ثقة من شيوخ مسلم ، وسائر الرواة ثقات ؛ غير صالح ابن أبي عمرة ، فلم أعرفه ، ويحتمل أنه الذي في «التعجيل» مرموزاً لكونه من رجال أحمد :

«صالح مولى وجزة ، عن أم هاني . وعنه مسلم بن أبي مريم ، لا يعرف . قلت : وقع في «المسند» من طريق أبي معشر نجيح المدني عن مسلم بن أبي مريم . وذكر عبدالله بن أحمد بعده من طريق موسى بن خلف عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أم هاني نحوه» .

قلت : يشير الحافظ إلى خطأ أبي معشر ؛ لضعف حفظه في قوله : «صالح مولى وجزة» وهي في «المسند» (٤٢٥/٦) ، ولكن ذلك لا يستلزم خطأ من قال في حديث الترجمة :

«صالح بن أبي عمرة» ؛ لصحة السند إليه ، فهو على كل حال لا يعرف . والله أعلم .

إلا أن هذه الرواية ـ على ما فيها من الجهالة ـ هي أقرب إلى الصحة من حديث الترجمة الواهي ؛ ذلك لأن لأبي معاوية إسناداً آخر عن أم هانئ يشهد لصحتها ، فقد قال الإمام أحمد (٤٢٤/٦) : ثنا أبو معاوية قال : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

«اتخذوا الغنم ؛ فإن فيها بركة» .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه ابن ماجه بلفظ :

«اتخذي غنماً . . .» والباقي مثله . وهو مخرج في «الصحيحة» (٧٧٣) .

٦١٦٢ ـ (ما تَلِفَ مالٌ في بَرٍّ ولا بَحْرٍ إلا بمنع الزكاةِ ؛ فَحَرِّزوا أموالَكم بالزكاةِ ، وداووا مَرْضَاكم بالصدقةِ ، وادفَعوا عنكم طَوَارِقَ البلاءِ بالدُّعاءِ ؛ فإن الدعاءَ ينفعُ مما نَزَلَ ، ومما لم يَنْزِلْ . . ما نزلَ يَكْشِفُه ، وما لم ينزلْ يَحْبِسُه) .

منكر . أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣٤/٨٠١/٢) ، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٥٢٢/١١) من طريق هشام بن عمار : ثنا عراك بن خالد بن يزيد : حدثني أبي قال : سمعت إبراهيم بن أبي عبلة عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال :

أُتي رسول الله ﷺ وهو قاعد في ظل الحطيم بمكة ، فقيل : يا رسول الله ! أُتي على مال أبي فلان بسيف البحر فذهب ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : الانقطاع بين إبراهيم بن أبي عبلة وعبادة بن الصامت ؛ فإن بين وفاتيهما أكثر من مائة سنة .

والأخرى : ضعف عراك بن خالد بن يزيد ـ وهو : المُري الدمشقي ـ ، وهو لين ـ كما في «التقريب» ـ .

وقد أعله أبو حاتم بالعلتين كلتيهما ، وقال :

«حديث منكر» ؛ كما كنت ذكرته تحت الحديث (٥٧٥) من رواية عمر مرفوعاً بالشطر الأول من حديث الترجمة ، وهذا القدر أخرج الأصبهاني منه في «الترغيب» (١٤٥١/٦٠٦/٢) وزاد :

«فأحرزوا أموالكم بالزكاة» .

قلت : وزاد ابن عساكر في حديث الترجمة ؛ فقال في آخره :

وعن عبادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ كان يقول :

٦١٦٣ ـ (إن اللهَ عز وجل إذا أرادَ بقوم بقاءً أو نَمَاءً ؛ رَزَقَهُمُ السَّماحةَ والعَفَافَ ، وإذا أراد بقوم اقْتِطاعاً ؛ فَتَحَ عليهم بابَ خيانةٍ ، ثم نَزَعَ : ﴿حتى إذا فَرِحوا بما أُوتوا أَخذْناهم بَغْتةً فإذا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾) .

منكر . فيه علتان ـ كما تقدم بيانه في الذي قبله ـ . وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره / الأنعام» (ق ١/٦٩) : حدثنا أبي : ثنا هشام بن عمار . . . به . وعزاه

السيوطي في «الدر» (١٢/٣) لأبي الشيخ أيضاً وابن مردويه . ولما ساقه ابن كثير في «تفسيره» (١٣٣/٢) بإسناد ابن أبي حاتم المذكور قال :

«ورواه أحمد وغيره» .

وما أظن إلا أنه وهم في عزوه لأحمد ، وغفل عن ذلك مختصره الشيخ الصابوني ، وسرق تخريجه من أصله «تفسير ابن كثير» ، وأوهم القراء أنه منه ! فقال (٥٧٩/١) :

«رواه ابن أبي حاتم وأحمد في (مسنده)» !!

كذا قال فض فوه ، فقد جمع في هذه الجملة القصيرة عديداً من الجهالات :

١ـ نسب التخريج لنفسه ، فتشبع بما لم يعط فهو «كلابس ثوبي زور» ؛ كما قال ﷺ في أمثاله .

٢ـ نقل خطأ عزوه لأحمد دون أن يشعر به ، شأن المقلد المحتطب الذي يحمل الحطب على ظهره وفيها الأفعى وهو لا يشعر ـ كما روي عن الإمام الشافعي رحمه الله ـ ، وكان يمكنه أن يستر على نفسه ؛ بأن يدع التخريج في «تفسير ابن كثير» دون أن يقتطعه منه . وينقله إلى تعليقه ! ولكنه العجب والغرور ، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول :

«ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب كل ذي رأي برأيه» .

٣ـ سكت عن إسناده ، وقد ساقه الحافظ تبرئة لذمته ، وليتعرف منه العالم على حاله صحة أو ضعفاً ، ولكن أنى لهذا الجاهل أن يعرفه؟ فكان عليه إذ جهل حاله ولم يبينه ؛ أن يسوق إسناده تبرئة لذمته أيضاً .

٤ـ ومن تمام جهله وغروره وتشبعه بما لم يعط : أنه زاد في التخريج الذي سرقه قوله : «في مسنده» ؛ لظنه أن عزوه لأحمد صحيح ! وأنه يعني «مسنده» ، ظلمات بعضها فوق بعض . هداه الله .

٦١٦٣/م ـ (أُنْزِلَ القرآنُ على أربعةِ أحرفٍ : حلالٍ ، وحرامٍ ؛ لا يُعْذَرُ أحدٌ بالجَهَالةِ به ، وتفسيرٍ تُفَسِّرُه العربُ ، وتفسيرٍ تُفَسِّرُه العلماءُ ، ومُتَشابِهٍ لا يَعْلَمُه إلا اللهُ ، ومَنِ ادّعى عِلْمَه سوى اللهِ ؛ فهو كاذبٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣٦/١) من طريق الكلبي عن أبي صالح مولى أم هانئ عن عبدالله بن عباس : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

«في إسناده نظر» .

قلت : وآفته (الكلبي) ـ وهو : محمد بن السائب ، النسابة المفسر المشهور ـ : قال الذهبي في «المغني» :

«تركوه ، كذبه سليمان التيمي وزائدة وابن معين ، وتركه القطان وعبدالرحمن» . وقال الحافظ :

«متهم بالكذب ، ورمي بالرفض» .

وأبو صالح مولى أم هانئ ، اسمه : (باذام) ، وهو ضعيف .

والحديث رواه ابن جرير من طريق أبي الزناد قال : قال ابن عباس : . . . فذكره موقوفاً نحوه . وإسناده ضعيف .

٦١٦٤ ـ (ما مِنْ شيءٍ أطيبَ مِنْ ريحِ المؤمنِ ، إنَّ ريحَه لَيُوْجَدُ بالآفاقِ ؛ وريحُه عَمَلُه ، وحُسْنُ الثناءِ عليه ، وما من شيءٍ أَنْتَنَ من ريحِ الكافرِ ، وإنّ ريحَه ليوجد بالآفاق ؛ وريحه عمله ، وسوءُ الثناءِ عليه) .

كذب . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٨٩/٤) من طريق النضر بن حميد عن ثابت البناني عن أنس بن مالك . . . مرفوعاً .

أورده في ترجمة النضر هذا ، وروى عن البخاري أنه قال :

«منكر الحديث» . وتقدم قول أبي حاتم فيه :

«متروك الحديث» . وقول الذهبي في هذا الحديث :

«كذب» . فانظر الحديث المتقدم قريباً برقم (٦١٦١) .

٦١٦٥ ـ (من لم يَغزُ معي ؛ فَلْيَغْزُ في البحرِ ، فإنَّ قتالَ يومٍ في البحرِ خيرٌ من قتالِ يومينِ في البرِّ ، فإنّ أجرَ الشهيدِ في البحرِ كأجرِ شهيدَينِ في البرِّ ، وإن خيارَ الشهداء عند الله أصحابُ الأُكُفِ . قيل : ومَنْ أصحابُ الأُكُفِ؟ قال : قوم تُكْفَأُ عليهم مراكِبُهم في البحرِ) .

ضعيف . أخرجة ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٤/٥) : حدثنا وكيع عن سعيد بن عبدالعزيز عن علقمة بن شهاب ، قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وتابعه ابن المبارك عن سعيد بن عبدالعزيز . . . به .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٧٩٨/١١) من طريق **سعيد بن رحمة بن نعيم** قال : سمعت ابن المبارك عنِ سعيد بن عبدالعزيز .

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩٦٣١/٢٨٦/٥) عن **عبدالقدوس** قال : حدثنا علقمة بن شهاب القرشي . . . به .

قلت :

وهذه أسانيد ضعيفة إلى علقمة بن شهاب ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، وأولها أحسنها حالاً ؛ فإن وكيعاً أشهر من أن يذكر .

وسعيد بن عبدالعزيز ـ وهو : التنوخي الدمشقي ـ : قال في «التقريب» :

«ثقة إمام ، سوَّاه أحمد بالأوزاعي ، وقدمه أبو مسهر ، لكنه اختلط في آخر أمره» .

وفي الطريق الثاني سعيد بن رحمة : قال ابن حبان في «الضعفاء» (٣٢٨/١) :

«لا يجوز الاحتجاج به ؛ لمخالفته الأثبات في الروايات» . وأقره الحافظ في «اللسان» ـ تبعاً للذهبي في «الميزان» ـ ، وقال :

«وهو راوي كتاب الجهاد عن ابن المبارك» .

قلت :

والظاهر أن هذا الحديث فيه .

وأما الطريق الثالث : فهي أوهاها ؛ فإن عبدالقدوس هذا ـ الظاهر أنه عبدالقدوس ابن شهاب الكلاعي الدمشقي ـ له ترجمة سيِّئة في «الميزان» و«اللسان» . مطلعها :

«قال عبدالرزاق : ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله : (كذاب) إلا لعبد القدوس» .

وقد رأيت أن مدار هذه الطرق على علقمة بن شهاب ، وهو مجهول الحال ، ذكره ابن أبي حاتم (٤٠٦/١/٣) برواية سعيد هذا ومحفوظ بن علقمة ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذا صنع البخاري (٤٣/١/٤) ، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٢١٢/٥) على قاعدته برواية الاثنين المذكورين ، وأما البخاري فذكر : (عفير) . . مكان : (محفوظ) .

وبالجملة فالحديث ضعيف ؛ لجهالة علقمة وإرساله ، وقد أعله ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣٨/١) بأنه منقطع الإسناد . يعني الإرسال . وقد أسنده مختصراً عمرو بن الحصين : نا محمد بن عبدالله بن علاثة عن سعيد بن عبدالعزيز عن علقمة بن شهاب عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ :

«من لم يدرك الغزو معي ؛ فليغز في البحر» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٥١٧/٢/٢٢٧/٢ - بترقيمي) ، ومن طريقه ابن عساكر وقال :

«لم يذكره في (مسند الشاميين)» . وقال الطبراني :

«لم يروه عن سعيد بن عبدالعزيز إلا ابن علاثة ، تفرد به عمرو بن الحصين» .

قلت : وهو متروك متهم ، وقد تقدمت له أحاديث ؛ فراجع فهارس أسماء الرواة المترجم لهم من هذه «السلسلة» .

(تنبيه) : لم يرد لهذا الحديث ذكر في «مجمع الزوائد» ، ولا في «الجامع الكبير» ، ولا في «موسوعة أطراف الحديث» من رواية الطبراني هذه !

٦١٦٦ ـ (مَنْ طلبَ باباً من العِلمِ ليُصْلِحَ به نَفْسَه ، أو لِمَنْ بعـدَه ؛ كَتَبَ اللهُ [له] من الأجرِ مثلَ رَمْلِ عالِـجٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/٤٩٤) من طريق مسلمة بن علي عن مروان عن أبان عن أنس بن مالك . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إما : أبان ـ وهو : ابن أبي عياش ـ أو : مسلمة بن علي ؛ فإنهما متروكان ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ .

ومروان ـ هو : ابن معاوية الفزاري ، وهو ـ ثقة مدلس .

٦١٦٧ ـ (نهى أن يَحْلِقَ الرجلُ رأسَه وهو جُنُبٌ ، أو يَقْلِمَ ظُفْراً ، أو يَنْتِفَ حاجباً وهو جُنُبٌ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٥٣٢ ـ ٥٣٣) من طريق أبي الحسن علي بن محمد بن بلاغ ـ إمام الجامع بدمشق ـ : نا أبو بكر محمد ابن علي المراغي : نا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي : نا عبدالأعلى بن حماد النرسي : نا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك قال :

دخل عليّ النبي ﷺ في يوم الجمعة ، وأنا أفيض عليّ شيئاً من الماء ، فقال لي :

«يا أنس ! غسلك : للجمعة أم للجنابة؟» .

فقلت : يا رسول الله ! بل للجنابة ، فقال النبي ﷺ :

«يا أنس ! عليك بالحنيك ، والفنيك ، والضاغطين ، والمسين ، والمنسبين ، وأصول البراجم ، وأصول الشعر ، واثني عشر نقباً ، منها سبعة في وجهك ورأسك ،

واثنان في سفلتك، وثلاث في صدرك وسرتك، فوالذي بعثني بالحق نبياً! لو اغتسلت بأربعة أنهار الدنيا: سيحان وجيحان، والنيل والفرات، ثم لم تنقهم؛ للقيت الله يوم القيامة وأنت جنب».

قال أنس: فقلت: يا رسول الله! وما الحنيك، وما الفنيك وما الضاغطين والمسين وما المنسبين؟ وما أصول البراجم؟ فأومى إليَّ رسول الله ﷺ بيده: أن الحقني، فلحقته، وأخذ بيدي، وأجلسني بين يديه، وقال لي:

«يا أنس! أما: (الحنيك).. فلحيك الفوقاني، وأما: (الفنيك).. ففكك السفلاني، وأما: (الضاغطين) وهما: (المسين).. فهما أصول أفخاذك، وأما: (المنسبين).. فتفريش آذانك، وأما: (أصول البراجم).. فأصول أظافيرك، فوالذي بعثني بالحق نبياً! لتأتي الشعرة كالبعير المربوق حتى تقف بين يدي الله فتقول: إلهي وسيدي! خذ لي بحقي من هذا» فعندها نهى رسول الله ﷺ... الحديث.

ساقه ابن عساكر في ترجمة علي بن محمد بن القاسم بن بلاغ أبي الحسن إمام جامع دمشق، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال عقبه:

«هذا الحديث منكر بمرة، لم أكتبه بوجه من الوجوه، وقد سمعت «مسند أبي يعلى» من طريق ابن حمدان، وطريق ابن المقرئ، ولم أجد هذا الحديث فيه، ورجاله من أبي يعلى إلى النبي ﷺ معروفون ثقات، ولا أدري على من الحمل فيه أعلى المراغي أم على ابن بلاغ؟ وغالب الظن أن الآفة من المراغي».

قلت: ولقد أحسن السيوطي في إيراد هذا الحديث في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١٠٠)، وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٧٤ ـ ٧٥)، ونقلا

كلام ابن عساكر المذكور واعتمداه ؛ فإن لوائح الصنع والوضع عليه ظاهرة ، وفيه ألفاظ غريبة وركيكة . والله أعلم .

ومن الغريب حقاً أن لا يتعرض الذهبي ولا العسقلاني لذكر المراغي وحديثه هذا ، فضلاً عن ابن بلاغ في «الميزان» و«اللسان» !

(فائدة فقهية) :

ليس في الشرع ما يدل على كراهة حلق الشعر وقلم الظفر للجنب ، ومن أبواب الإمام البخاري في «صحيحه» : (باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره ، وقال عطاء : يحتجم الجنب ، ويقلم أظفاره ، ويحلق رأسه وإن لم يتوضأ) .

وأثر عطاء هذا وصله عبدالرزاق في «المصنف» (١/٢٨٢/١٠٩١) بسند صحيح عنه .

ومن أحاديث البخاري : ما رواه عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ لقيه في بعض طريق المدينة وهو جنب ، [فأخذ بيدي ، فمشيت معه حتى قعد ١/٧٥] ، فانخنست منه (وفي رواية : فانسللت) ، فذهب فاغتسل ، ثم جاء (وفي رواية : ثم جئتُ وهو قاعد) ، فقال :

«أين كنت يا أبا هريرة !؟» . قال : كنت جنباً ؛ فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ! فقال :

«سبحان الله [يا أبا هريرة !] ، إن المؤمن لا ينجس» .

«مختصر البخاري» (١/٧٩/١٦٢)(*) ، ورواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (١/١٩٣/١٧٤) .

(*) وهو في طبعة مكتبة المعارف في (١/١٠٧/١٥٨) . وقوله : (وفي رواية فانسللت) استدراك منها . (الناشر) .

٦١٦٨ - (إذا أرادَ اللهُ بعبدٍ خيراً ؛ علَّمه هؤلاءِ الكلماتِ ، ثم لمْ يَنْسَهُنَّ : اللهم ! إني ضعيفٌ فَقَوِّ في رضاكَ ضَعْفي ، وذليلٌ فأَعِزَّني ، وفقيرٌ فأغْنِني وارزُقْني) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٥٩٥/١٢) من طريق عبدالصمد ابن النعمان : حدثني ياسين بن معاذ الزيات عن العلاء بن المسيب عن أبي داود عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو داود - وهو : نفيع بن الحارث الأعمى ، وهو بكنيته أشهر - ، قال الحافظ :

«متروك ، وقد كذبه ابن معين» .

وقريب منه ياسين بن معاذ الزيات : قال البخاري :

«منكر الحديث» . وذكره ابن حبان في «الضعفاء» وقال (١٤٢/٣) :

«يروي الموضوعات عن الثقات ، وكل ما وقع في نسخة ابن جريج عن أبي الزبير من المناكير كان ذلك مما سمعه ابن جريج عن ياسين الزيات عن أبي الزبير ؛ فدلس عنه» .

وعبدالصمد بن النعمان : مختلف فيه ؛ فراجع إن شئت «الميزان» و«اللسان» .

٦١٦٩ - (يُوشِكُ أن يَخْرُجَ ابنُ حَمَلِ الضَّأْنِ (ثلاثَ مراتٍ) ، قلتُ : وما حملُ الضأنِ؟ قال : رجلٌ أحدُ أَبَوَيْهِ شيطانٌ يملكُ الرُّومَ ، يجيءُ في ألفِ ألفٍ من الناسِ ؛ خَمْسُمائةِ ألفٍ في البرِّ ، وخمسُمائةِ ألفٍ في البحرِ ، يَنْزِلونَ أرضاً يقال لها : (العَميقُ) ، فيقولُ لأصحابِهِ : إن لي في

سَفِينتِكم بَقِيَّةً ، فيحرقُها بالنار ، ثم يقولُ لهم : لا رُومِيةَ لكم ، ولا قُسْطَنْطِيْنِيَّةَ لكم ، مَنْ شاءَ أَنْ يَفِرَّ . ويستَمِدُّ المسلمون بعضُهم بعضاً ، حتى يمدَّهُم أهلُ (عَدَنَ أَبْيَنَ) ، فيقولُ لهم المسلمون : الحَقوا بهم فكونوا سلاحاً واحداً ، فَيَقْتَتِلون شهراً واحداً ، حتى يخوضَ في سَنَابِكِها الدماءَ ، وللمؤمنِ يومئذٍ كِفْلانِ مِنَ الأجرِ على مَنْ كان قَبْلَه ، إلا ما كان من أصحابِ محمدٍ ﷺ ، فإذا كان آخرُ يوم من الشهرِ ؛ قال الله تعالى : اليومَ أَسُلُّ سيفيَ وأنصرُ دينيَ ، وأنتَقِمُ من عَدوِّي ؛ فيجعلُ اللهُ لهم الدائِرةَ عليهم ، فيهزِمُهُمُ اللهُ ، حتى تُسْتَفْتَحَ القُسطنطينِيَّةُ ، فيقول أميرُهم ، لا غلولَ اليومَ ، فَبَيْنا هُمْ كذلكَ يَقْتَسِمُون بتر سهم الذهبَ والفضةَ ؛ إذ نودي فيهم : ألا إنّ الدَّجَّالَ قد خَلَفَكُم في ديارِكم ، فَيَدَعونَ ما بأيديهم ، ويَقْتُلون الدجالَ) .

موقوف ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٤/١٣٤/٣٣٧٨) : حدثنا طالوت ابن عباد : ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبدالرحمن بن أبي بكرة قال :

أتيت عبدالله بن عمرو في بيته ، وحوله سماطان من الناس ، وليس على فراشه [أحد] ، فجلست على فراشه مما يلي رجليه ، فجاء رجل أحمر عظيم البطن فجلس ، فقال : من الرجل؟ قلت : عبدالرحمن بن أبي بكرة قال : ومن أبو بكرة؟ قال : وما تذكر الرجل الذي وثب إلى رسول الله ﷺ من سور الطائف؟ فقال : بلى ، فرحب ، ثم أنشأ يحدثنا فقال : يوشك . . . الحديث موقوفاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير علي بن زيد ـ وهو : ابن جدعان ، ـ وهو ضعيف ـ كما تقدم مراراً ـ . وبقية رجاله ثقات من رجال مسلم ؛

غير طالوت بن عباد ـ وهو : الجَحْدَري ـ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٢٩/٨) ، وقال أبو حاتم وصالح جزرة :

«صدوق» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«شيخ معمر ، ليس به بأس» .

وطعن فيه ابن الجوزي من غير تثبت ؛ فراجع «الميزان» و«اللسان» .

وللحديث طريق أخرى عن ابن جدعان ، يرويه عمر بن زرارة الحَدَثي : حدثنا عيسى بن يونس : حدثني المبارك بن فضالة : حدثني علي بن زيد بن جدعان . . . به مطولاً جداً ، وفيه بعد قوله : «من عدوي» بلفظ :

«من أعدائي ، وأنصر أوليائي ؛ فيقتتلون مقتلة ما رئي مثلها قط ، حتى ما تسير الخيل إلا على الخيل ، وما يسير الرجل إلا على الرجل ، وما يجدون خلقاً يحول بينهم وبين القسطنطينية ، ولا رومية ، فيقول أميرهم يومئذٍ : لا غلول اليوم ، من أخذ اليوم شيئاً ؛ فهو له . فبينما هم كذلك إذ جاءهم أن الدجال قد خلفكم في ذراريكم ، فيرفضون ما في أيديهم ويقبلون .

ويصيب الناس مجاعة شديدة حتى إن الرجل ليحرق وتر قوسه فيأكله . . .» الحديث بطوله ، وفيه نزول عيسى عليه السلام ، ومقاتلته للدجال واليهود ، وخروج يأجوج ومأجوج ، وموت عيسى ودفنه ، وبعث الريح اليمانية ، ورفع القرآن من الصدور والبيوت ، وقيام الساعة .

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩٨/١٤ ـ المدينة) .

قلت : وكأنه مركب من عدة أحاديث ، ولعله من أوهام عمر بن زرارة الحدثي ؛

فإنه ـ وإن وثقه ابن حبان (٨/٤٤٤) وغيره ؛ فقد ـ كانت فيه غفلة ، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (١١/٢٠٢ ـ ٢٠٣) ، وروى عن صالح بن محمد الحافظ أنه قال :

«هو شيخ مغفل» ، وذكر قصة . وعن الدارقطني قال فيه :

«ثقة من مدينة في الثغر يقال لها : (الحَدَث)» .

قلت : ووقع في «تاريخ ابن عساكر» و«اللسان» : (الحرثي) . . بالراء ؛ وهو تصحيف . ووقع في «ذيل الميزان» على الصواب .

والحديث ـ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٣١٩) ـ :

«رواه البزار موقوفاً ، وفيه علي بن زيد ، وهو حسن الحديث ، وبقية رجاله ثقات» !

(فائدة) : لقد كان من الدواعي لتخريج هذا الحديث والكلام على إسناده وبيان ضعفه : أن أحد الخطباء ذكر في خطبة الجمعة أول هذا الشهر (رجب سنة ١٤١١) قطعة منه ، وهي التي فيها مقاتلة المسلمين للروم «حتى ما تسير الخيل إلا على الخيل ، والرجل على الرجل . . .» ، وقوله : «قال الله تعالى : أسل سيفي . . . وأنتقم من عدوي ؛ فيجعل الله لهم الدائرة عليهم ، فيهزمهم الله . . .» ، وحمل الحديث على الحرب الطاحنة التي شنها الأمريكان والبريطان وغيرهم ـ من دول الكفر والمتحالفين معهم من الحكومات الإسلامية ـ على العراق ، وبَشَّرَ المسلمين بأن النصر لهم على الكفار ، وتَخَرَّصَ ؛ فزعم أن ذلك سيكون في الشهر المذكور بالذات . وبلغني ذلك عن أحد المتصوفة الذين أضلهم الله على علم ، ولا أدري من هو السابق إلى هذا التخرص منهما؟!

وأنا ـ وإن كنت أتمنى مع كل مسلم عاقل غيور أن يتحقق النصر للمسلمين ،

وأن يرجع الكفار عن ديارهم مقهورين مهزومين بفضل رب العالمين ؛ فإنني ـ أجد لزاماً علي أن ألفت نظر إخواني المسلمين أن من الفتن التي أصابت كثيراً من المسلمين : روايتهم بعض الأحاديث ـ أكثرها ضعيفة ـ ، وإشاعتها على الناس في نشرات خاصة ـ ، حتى أوصل بعضها مَن لا علم عنده إلى المسلمين في أمريكا وغيرها من بلاد الكفر ، وسُئلت عن الكثير منها من هناك أو غيرها من مختلف البلاد ـ كهذا الحديث ؛ فإنه لا يجوز روايتها ونشرها بين الناس إلا بعد أن يتحققوا من ثبوتها عن النبي ﷺ ، وإلا ؛ دخلوا في وعيد قوله ﷺ : «من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار» .

كهذا الحديث : فإنه لا يصح ـ وبخاصة رواية ابن عساكر ـ ، ولو أنه صح ؛ لم يجز تأويله وحمله على هذه الحرب ؛ لأنه صريح في أنه يتحدث عن قتال سيكون بين يدي نزول عيسى عليه السلام ، وقتاله للدجال واليهود الذين يخرجون معه من أصبهان ـ كما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة ـ ، فإن تأويل هذه الأحاديث على خلاف دلالتها الظاهرة هو نوع من الكذب على قائلها ﷺ ـ كما لا يخفى على أهل العلم ـ . وبهذه المناسبة أقول :

بلغني عن بعض من تصوف ـ بعد هدى كان عليه ـ أنه يصرح أن المهدي عليه السلام على وشك الخروج في هذه الأيام ، وقد سمى شهر رمضان من هذه السنة ! وهذا من تخرصاته ، أو وساوس شيطانه ؛ فإنه غيب لا يعلمه إلا الله . بل هو خلاف ما تدل عليه الأحاديث الصحيحة ، وما تقتضيه سنة الله الكونية التي منها ما أفاده قوله تعالى : **﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾** ، وذلك أن من المعلوم أن عيسى عليه السلام ينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق ، وأنه يصلي خلف المهدي رضي الله عنه ، وهذا يعني أن عيسى عليه

السلام يكون مع المؤمنين في بيت المقدس حين يحاصره الدجال ، ويكون معه سبعون ألفاً من يهود أصبهان عليهم الطيالسة ، وهذا يعني : أن لا يهود يومئذٍ في فلسطين ، أو على الأقل في بيت المقدس ، وهذا وذاك يعني : أن دولة اليهود يكون المسلمون قد قضوا عليها .

وواقع المسلمين اليوم ـ مع الأسف ـ لا يوحي بأنهم يستطيعون ذلك ؛ لبعدهم عن الأخذ بالأسباب التي تؤهلهم لذلك ؛ لأنهم لم ينصروا الله حتى ينصرهم ، ولذلك فلا بد لهم من الرجوع إلى دينهم ؛ ليرفع الذل عنهم ـ كما وعدهم بذلك نبيهم محمد ﷺ ـ ، حتى إذا خرج المهدي ونزل عيسى ؛ وجد المسلمين مستعدين لقيادتهم إلى ما فيه مجدهم وعزهم في الدنيا والآخرة ، فعليهم أن يعملوا لذلك كما أمر الله تعالى : ﴿**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله . . .**﴾ الآية .

(تنبيه) : قوله في حديث الترجمة :

«فيقتتلون شهراً واحداً حتى يخوض في سنابكها الدماء» ، وفي رواية ابن عساكر :

«فيقتتلون شهراً ، لا يكل لهم سلاح ، ولا لكم ، ويقذف الصبر عليكم وعليهم» .

كذا في «تاريخ دمشق» : (الصبر) ، ووقع في «كنز العمال» (١٤/٥٨٠ ـ طبع مؤسسة الرسالة) و(٧/٢٥٩ ـ طبع حيدر آباد) : (الطير) ! فتأوله أحد الخطباء الجهلة بـ : (الطائرة) التي تقذف القنابل ! وهو تأويل بارد ، مع ضعف الحديث .

وقد ساق الشيخ التويجري حديث ابن عساكر بطوله في كتابه «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» (٢/٢٤١ ـ ٢٤٣) ، وسكت عنه !

٦١٧٠ - (ما استَوْدَعَ اللهُ عبداً عَقْلاً إلا استَنْقَذَهُ به يوماً ما) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١٤٨/١) ، وابن شاهين في «الترغيب» (ق٢٩٥/١) ، وابن عدي في «الكامل» (١٧٦/١) من حديث أبي حذافة أحمد بن إسماعيل السهمي : حدثنا حاتم بن إسماعيل عن سلمة بن وردان عن أنس . . . مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«لا أعرف يرويه غير أبي حذيفة هذا ، وحدث عن مالك وغيره بالبواطيل» . وقال ابن حبان :

«يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات ، حتى شهد مَن الحديثُ صناعتُه أنها معلولة» .

والحديث أورده أبو الفضل ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» ، وقال (ص٧٤) :

«فيه أبو حذافة أحمد بن إسماعيل ؛ منكر الحديث» .

(تنبيه) : لفظ : (عقلاً) . . هكذا وقع في كل المصادر المذكورة ، إلا في الطبعة الأولى لـ «الكامل» (١٨٠/١) والمصورة التي اعتمدوا عليها ؛ فقد وقع فيه بلفظ : (خلقاً) ، والظاهر أنه خطأ . والله أعلم .

٦١٧١ - (ما يَمْنَعُكُنَّ أَنْ تَجْعَلْنَ قِرْطَينِ من فِضَّةٍ ، وتُصَفِّرْنَهُ بعَبيرٍ أو زَعْفَرانٍ ؛ فيكونَ كأنه ذهبٌ؟) .

ضعيف . أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/٣١/٤) قال : أخبرنا جرير عن مُطَرِّف عن أبي الجهم عن أبي هريرة قال :

كنت عند النبي ﷺ ، فأتته امرأة فقالت : يا رسول الله ! سواران من ذهب؟ فقال رسول الله ﷺ :

«سواران من نار» .

قالت : يا رسول الله ! قرطان من ذهب؟ فقال رسول الله ﷺ :

«قرطان من نار» .

قالت : يا رسول الله ! إن المرأة إذا لم تزين لزوجها ؛ صَلَفَت عنده ، قال : فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي الجهم ـ واسمه : سليمان بن الجهم ، من رجال «التهذيب» ـ : ذكر في «الجرح» (١٠٤/١/٢) أن مطرفاً هذا ـ وهو : ابن طريف ـ أثنى عليه خيراً . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣١٠/٤) ، ووثقه العجلي أيضاً وابن عمير .

ثم تكشفت لي أن فيه علة وهي الانقطاع بينه وبين أبي هريرة ؛ فقد أخرجه النسائي وأحمد من طريق أسباط ـ وهو : ابن محمد القرشي مولاهم ، وهو ثبت فيما يرويه عن مطرف ـ فقال : عن مطرف عن أبي الجهم عن أبي زيد عن أبي هريرة .

وتابعه عند النسائي خالد عن مطرف . . . به .

وخالد ـ هو : ابن عبدالله الواسطي ـ ثقة ثبت ، وقد زادا في الإسناد أبا زيد ؛ وهو مجهول ، وزيادتهما مقدمة على رواية جرير ـ وهو : ابن عبدالحميد ـ ؛ لثقتهما أولاً ، ولتفرده بمخالفتهما ثانياً ، ولا سيما وقد قيل : إنه كان في آخر عمره يهم في حفظه ـ كما قال الحافظ ـ ، ويؤيد ذلك أنهم لم يذكروا له رواية عن أبي هريرة ، وإنما قالوا : روى عن أبي زيد صاحب أبي هريرة .

وقد جاء حديث الترجمة من حديث أسماء بنت يزيد ، وعطاء بن أبي رباح ، وليس فيهما ذكر القرطين من ذهب ؛ ولذلك قلت في «آداب الزفاف» (ص٢٣٧ - مكتبة المعارف) - عقب حديث أبي زيد هذا - :

«وقد تفرد بذكر القرطين ؛ فهو منكر ، ولو صح ؛ لكان نصاً في تحريم أقراط الذهب أيضاً» .

وإلى الآن لم نجد نصاً صحيحاً في تحريم أقراط الذهب على النساء ؛ فيبقى على الأصل المؤيد بعموم قوله ﷺ : « . . . حل لإناثها» .

أما السواران والطوق من الذهب : فهي محرمة عليهن ، ومستثناة من الحل ؛ كما استثني منه أكلهن وشربهن بآنية الذهب - كما حققته في الكتاب المذكور وبخاصة في (مقدمته) - ؛ فكن رجلاً يعرف الحق لتعرف الرجال .

٦١٧٢ - (ما عَمِلَ عبدٌ ذَنْباً فَسَاءَهُ إلا غُفِرَ له ، وإن لمْ يَسْتَغْفِرْ منه) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١٨٩/١ - ١٩٠) ، وابن عدي في «الكامل» (١٣/٢) عن بشر بن إبراهيم : ثنا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة . . . مرفوعاً .

أورده في ترجمة بشر هذا ، وقال ابن حبان :

«يضع الحديث على الثقات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ، روى عن الأوزاعي هذا وما يشبهه مما ينكره مَن الحديث صناعته» . وقال العقيلي في «الضعفاء» (١٤٢/١) :

«روى عن الأوزاعي أحاديث موضوعة لا يتابع عليها» . ثم ساق له حديثين آخرين .

وقال ابن عدي في أول ترجمته :

«منكر الحديث عن الثقات والأئمة» . ثم ساق له ثلاثة أحاديث عن الأوزاعي هذا أحدها ، وقال عقبها :

«وهذه الأحاديث لا يرويها عنه غيره ، وهي بواطيل» . ثم قال :

«وبشر هذا ؛ لا أدري كيف غفل (الأصل : عقل !) من تكلم في الرجال عنه ؛ فإني لم أجد فيه (الأصل : له !) كلاماً ، وهو بيِّن الضعف جداً ، وهو عندي ممن يضع الحديث على الثقات» .

قلت : ولهذا ذكر ابن طاهر هذا الحديث في «تذكرة الموضوعات» وقال (ص٧٣) :

«فيه بشر بن إبراهيم البصري وهو كذاب» .

وذكره الذهبي في جملة مصائبه عن الأوزاعي .

ونحوه ثلاثة أحاديث موضوعة ، لا أستبعد أن يكون سرقها بعضهم من بعض ، وقد تقدمت في المجلد الأول برقم (٣٢٣ - ٣٢٥) .

(تنبيه) : قوله : (فساءه) هكذا الرواية في كل المصادر المتقدمة إلا «الكامل» ، ومع أن معناه واضح ؛ فقد وقع فيه هكذا : (فنساه) ، وهذا مما لا معنى له ، وهو إن دل على شيء - كما يقولون اليوم - ؛ فهو يدل على أنهم ينقلون ما لا يعقلون ، وأنهم لا يحسنون قراءة ما ينقلون ؛ فإن هذه اللفظة وقعت في المصورة هكذا : (فساه) . . أي بإسقاط الهمزة ! فطبعوها في الطبعات الثلاث بذلك اللفظ الذي لا أصل له .

٦١٧٣ - (مَنْ قَرَأَ آيةَ الكُرْسِيِّ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ ؛ خَرَقَتْ سَبْعَ سماواتٍ ، فلمْ يلتئِمْ خَرْقُها حتى يَنْظُرَ اللهُ عز وجل إلى قائِلِها فيْغفِرَ له ، ثم يَبْعثَ الله عز وجل مَلَكاً ؛ فيَكْتُبَ حسناتِه ، ويَمْحِيَ سيئاتِه إلى الغَدِ من تلك الساعةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٠٥/١) من طريق إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله التيمي : حدثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر . . . مرفوعاً . وقال :

«حديث باطل ، لا يحدث به عن ابن جريج غير إسماعيل» . ثم ساق له أحاديث أخرى باطلة ، ثم قال :

«وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه بواطيل عن الثقات وعن الضعفاء» .

قلت : وتقدمت له أحاديث تدل على سوء حاله ، وأنه كذاب .

ومن طريق ابن عدي رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٤٣/١ - ٢٤٤) ، ونقل كلام ابن عدي في إبطاله ، وزاد :

«وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، وما لا أصل له عن الأثبات . وقال الدارقطني : كذاب» .

٦١٧٤ - (مَنْ قَرَأَ آيةَ الكُرْسِيِّ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ؛ لمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخولِ الجنةِ إلا الموتُ ، ومَنْ قرأها حين يأخُذُ مَضْجَعَهُ ؛ أَمَّنَهُ اللهُ على دارِهِ ودارِ جارِه ، ودُوَيْراتٍ حَوْلَه) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٣٩٥/٤٥٨/٢) من طريق محمد

ابن عمرو القرشي عن نهشل بن سعيد الضبي عن أبي إسحاق الهمداني عن حبة العُرَني قال : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه . . . مرفوعاً . وقال :

«إسناده ضعيف» .

قلت : بل هو موضوع ، آفته نهشل هذا ؛ متهم بالوضع ، ولذلك أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» فأصاب ، وقال بعد أن ساقه من طريق البيهقي :

«لا يصح ، عبدالعزى (!) لا يعرف ، ونهشل قد كذبه أبو داود الطيالسي وابن راهويه ، وقال الرازي والنسائي : هو متروك ، وقال ابن حبان : لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب» .

وتعقبه السيوطي - كعادته ! - بقول البيهقي المذكور ، وليس بشيء - كما لا يخفى على أهل المعرفة بهذا العلم - .

وقول ابن الجوزي : (وعبدالعزى) . . تصحيف : (حبة العرني) ، وعلى الصواب وقع في «اللآلي» (١/٢٣٠) ، ولم يقع عنده ولا عند ابن الجوزي نسبة : (الضبي) في : (نهشل) ، ولم أر من نسبه هذه النسبة ؛ فلعلها محرفة من البصري ، فإن أصله منها كما في «ضعفاء ابن حبان» (٣/٥٣) .

وحبة العرني : مختلف فيه ، وفي «التقريب» :

«صدوق له أغلاط ، وكان غالياً في التشيع» .

وأبو إسحاق الهمداني : - هو : عمرو بن عبدالله السَّبيعي ، وكان - اختلط .

ومحمد بن عمرو القرشي : لم أعرفه ، إلا أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (٩/٦٧) :

«محمد بن عمرو (وفي نسخة : عون) بن إبراهيم القرشي ، من آل جبير بن مطعم . . . روى عنه البخاري محمد بن إسماعيل» .

فهو من هذه الطبقة ، وليس في «التاريخ الكبير» ، ولا في «التهذيب» . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم رأيت الحافظ ابن حجر قد أورد الحديث في «تخريج الكشاف» (٢٢/٤) من رواية البيهقي هذه وقال :

«وفي إسناده نهشل بن سعيد وهو متروك ، وكذلك حبة العرني» !

كذا قال ! فتأمل كم الفرق بين قوله هذا في حبة ، وبين قوله عنه في «التقريب»؟!

٦١٧٥ - (مَنْ قَرَأَ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ آيةَ الكُرْسِيِّ ؛ حُفِظَ إلى الصلاةِ الأُخْرى ، ولا يُحَافِظُ عليها إلا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شهيدٌ) .

موضوع . أخرجه البيهقي أيضاً (٢٣٩٦/٤٥٨/٢) من طريق عبدالله بن عبدالرحمن اليمامي عن سالم الخياط عن الحسن والمختار عن أنس . . . مرفوعاً . وقال :

«وهذا أيضاً إسناده ضعيف» .

قلت : بل هو أسوأ من ذلك ؛ فإن سالماً هذا - وهو : ابن عبدالله - وإن كان قد وثقه بعضهم ؛ فإنه - مع كون توثيقه في نفسه لين كقول بعضهم : «ما أرى به بأساً» - قد ضعفه الجمهور ، بل قال النسائي :

«ليس بثقة» . وقال ابن معين :

«لا يسوى فلساً» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣٤٢/١) :

«كان ممن يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات».

وعبدالله بن عبدالرحمن اليمامي: لم أعرفه.

٦١٧٦ - (لا تقومُ الساعةُ حتى يَتَمَنَّى أبو الخَمْسةِ أنهم أربعةٌ، وأبو الأربعةِ أنهم ثلاثةٌ، وأبو الثلاثةِ أنهم اثنانِ، وأبو الاثنَيْنِ أنهما واحدٌ، وأبو الواحدِ أَنْ ليس له ولدٌ).

منكر. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٨٧/٥)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (ق١/١١ - ٢) من طريقين عن ابن لهيعة عن عبيدالله بن أبي جعفر عن مكحول عن حذيفة: أن النبي ﷺ قال: . . . فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع، وبه أعله أبو نعيم فقال عقبه:

«غريب من حديث مكحول عن حذيفة، ومكحول لم يلق حذيفة؛ ففيه إرسال».

والأخرى: ضعف ابن لهيعة - وهو: عبدالله -: صدوق فاضل، ولكنه أصيب بسوء الحفظ؛ إلا فيما يرويه عنه أحد العبادلة - كما سبق بيانه في غير موضع -، وليس هذا منه.

٦١٧٧ - (يَمِيْزُ اللهُ أولياءَه وأَصْفِياءهُ، حتى يَطَهِّرَ الأرضَ من المنافقينَ، [والقَتَّالينَ، وأبناءِ القتالين، ويَتْبَعُ الرجلَ يومئذٍ خمسون امرأةً، هذه تقولُ: يا عبدَالله! اسْتُرْني، يا عبدَالله! آوِني]).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٣٨/١) من طريق إسحاق بن

أبي يحيى الكعبي عن الثوري عن منصور عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ؛ دون الزيادة التي بين المعكوفتين ، وقد أشار إليها بقوله :

«فذكر حديثاً فيه طول» .

قلت : وقد ساقه بطوله أبو عمرو الداني في «الفتن» (ق١٨٧/١ ـ ٢) ، ومنه استدركت الزيادة ، لكني لم أقف فيه على أوله ؛ فإن أوراقه مشوشة الترتيب وبعضها مفقود . والله أعلم .

وآفته الكعبي هذا : قال الذهبي :

«هالك ، يأتي بالمناكير عن الأثبات» .

ثم ساق له ثلاثة أحاديث هذا أحدها . وتقدم له حديث آخر برقم (٥٨١٨) .

لكن جملة الخمسين امرأة صحيحة ، جاءت في عدة أحاديث منها :

حديث أنس في «الصحيحين» (كتاب العلم) ، وأحمد (٩٨/٣ و١٢٠ و١٧٦ و٢٠٢ و٢١٣ ـ ٢١٤ و٢٧٣ و٢٨٦ و٢٨٩) ، وكذا الطيالسي (١٩٨٤) ، والداني (ق٥٥/ ٢) ، وصححه الترمذي (٢٢٠٦) ، وليس عندهم : «هذه تقول : . . .» .

ورواه الداني ـ أيضاً ـ من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«لا تقوم الساعة حتى يتبع الرجال ثلاثون امرأة ، كلهم يقول : انكحني انكحني» . وإسناده ضعيف .

وفي حديث لأبي موسى الأشعري :

« . . . ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة ؛ يلُذن به من قلة الرجال ، وكثرة النساء» .

رواه الشيخان في آخر حديث له ، وهو مخرج في «تخريج أحاديث المشكلة» رقم (١٣٠) .

٦١٧٨ - (تكونُ هَدَّةٌ في شهرِ رمضانَ ، توقِظُ النائِمَ ، وتُفْزِعُ اليَقْظانَ ، ثم تَظْهَرُ عصابةٌ في شوّالٍ ، ثم تكونُ مَعْمَعَةٌ في ذي القَعدةِ ، ثم يُسلَبُ الحاجُّ في ذي الحِجَّةِ ، ثم تُنْتَهَكُ المَحَارمُ في المُحَرَّمِ ، ثم يكونُ موتٌ في صَفَرٍ ، ثم تَتَنَازَعُ القـبـائِلُ في الرَّبيع ، ثـم العَجَبُ كلُّ العَجَبِ ، بين جُمادى ورَجَبٍ ، ثم ناقَةٌ مُقْتَبَةٌ خيرٌ من دَسْكَرةٍ ، تُقِلُّ مائةَ ألفٍ) .

موضوع . أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (ق١٦٠/١) ، ومن طريقه أبو عبدالله الحاكم (٤/٥١٧ - ٥١٨) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/١٩٩) قال : حدثنا ابن وهب عن مسلمة بن علي عن قتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة . . . مرفوعاً . وقال الحاكم :

«حديث غريب المتن ، ومسلمة ممن لا تقوم به الحجة» . وقال الذهبي :

«قلت : ذا موضوع ، ومسلمة ساقط متروك» . وقال في ترجمة مسلمة من «الميزان» :

«هذا منكر ، ومسلمة لم يدرك قتادة» .

قلت : وابن حماد نفسه ضعيف ، واتهمه بعضهم ، وقد روي هذا الحديث بأسانيد أخرى ، لكن النسخة المصورة التي عندي سيئة جداً لا يمكن قراءتها في النصف الأول منها إلا بصعوبة .

وقد ساقها السيوطي في «اللآلي» (٢/٣٨٧ - ٣٨٨) ، وكلها معلولة ، بعضها

مطول ، وبعضها مختصر ، وأطولها من حديث ابن مسعود ، وقد سكت عنه ـ مع أنه لم يسق سنده لننظر فيه ـ ! وعزاه في «كنز العمال» (١٤/٥٦٩/٣٩٦٢٧) لـ (نعيم ، ك) ، وعزوه لـ(ك) أظنه وهماً لعله من الناسخ أو الطابع . والله أعلم .

وقد روي من طريقين آخرين عن أبي هريرة :

الأولى : عن علي بن الحسين الموصلي قال : حدثنا عنبسة بن أبي صغيرة الهمداني عن الأوزاعي قال : حدثني عبدالواحد بن قيس قال : سمعت أبا هريرة قال : . . . فذكره بنحوه ؛ دون قوله : «ثم يكون موت في صفر» ، وزاد :

«وهو عند انقطاع ملك هؤلاء» . قالوا : يا رسول الله ! من هم؟ قال :

«الذين يكونون في ذلك الزمان» .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/١٩٠ ـ ١٩١) ، وقال العقيلي :

«ليس لهذا الحديث أصل من حديث ثقة ، ولا من وجه يثبت» .

قلت : أورده في ترجمة عبدالواحد بن قيس هذا ، وروى عن يحيى بن سعيد أنه قال فيه :

«كان شبه لا شيء» .

قلت : هو مختلف فيه ؛ فقد وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه آخرون ، ولذا قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له أوهام ومراسيل» .

وأما الذهبي فقد جزم بضعفه ؛ فإنه أورده في «المغني في الضعفاء» ، واعتمد

فيه على قول يحيى بن سعيد المتقدم ، وقال في «الكاشف» :

«منكر الحديث» .

ومع ذلك كله فقد انتقد في «ميزانه» العقيلي ؛ لأنه ساق في ترجمته هذا الحديث فقال :

«قلت : هذا كذب على الأوزاعي ، فأساء العقيلي في كونه ساق هذا في ترجمة عبدالواحد ، وهو بريء منه ، وهو لم يلق أبا هريرة ؛ إنما روايته عنه مرسلة . . .» . ثم حكى الخلاف فيه .

وبه أعل ابن الجوزي الحديث ، فقال :

«هذا موضوع على رسول الله ﷺ . . .» .

ثم ذكر قول يحيى في عبدالواحد ، وقول العقيلي في الحديث ، وأنه لا أصل له ، ولم يُبد له علة أخرى ، وقد عرفت من كلام الذهبي المتقدم أنه منقطع بين عبدالواحد وأبي هريرة . وهو الذي جزم به غير واحد من المتقدمين ، مع أنه قد صرح بسماعه منه في هذا الحديث ـ كما رأيت ـ ! وفي ذلك دليل واضح على عدم اعتمادهم عليه في ذلك ، وذلك يعود إما إلى عبدالواحد نفسه ؛ لأنه لا يوثق بحفظه ، وإما إلى وهم أحد رجال إسناده عليه ـ وهذا محتمل ـ ؛ فإن اللذين دون الأوزاعي لم أجد لهما ترجمة .

والطريق الأخرى : عن نوح بن قيس قال : نا **البختري بن عبدالحميد** عن **شهر بن حوشب** عن أبي هريرة . . . مرفوعاً ؛ مختصراً بلفظ :

«في شهر رمضان الصوت ، وفي ذي القعدة تميز القبائل ، وفي ذي الحجة يسلب الحاج» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٣١/٥٠٨) وقال :

«لم يروه عن شهر إلا البختري ، تفرد به نوح بن قيس» .

قلت : هو ثقة من رجال مسلم ؛ وإنما العلة ممن فوقه ، فالبختري بن عبدالحميد : لم أجد له ترجمة ، وقد خولف ـ كما يأتي ـ .

وشهر : ضعيف لسوء حفظه .

وبهما أعله الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٧/٣١٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه شهر بن حوشب ، وفيه ضعف . والبختري ابن عبدالحميد : لم أعرفه» . وقال ابن الجوزي عقب الطريق الأولى :

«وروى إسماعيل بن عياش عن ليث عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة موقوفاً . . .» فذكره مختصراً نحوه ، وقال :

«وإسماعيل وليث وشهر : فثلاثتهم ضعفاء مجروحون» .

وخالفهم سلمة بن أبي سلمة القرشي عن شهر بن حوشب قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ؛ نحو رواية البختري ، وزاد :

«وتكون ملحمة بـ (منى) ، يكثر فيها القتل ، وتسيل فيها الدماء ، حتى تسيل دماؤهم على الجمرة ، حتى يهرب صاحبهم ، فيؤتى بين الركن والمقام فيبايع وهو كاره ، ويقال له : إن أبيت ؛ ضربنا عنقك . يرضى به ساكن السماء وساكن الأرض» .

أخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» (ق٨٤/٢) من طريق علي بن معبد : حدثنا خالد بن سلام عن عنبسة القرشي عن سلمة بن أبي سلمة القرشي .

قلت : وسلمة هذا : لا بأس به ـ كما قال ابن أبي حاتم (١٦٤/١/٢/١) عن أبيه ـ .

وخالد بن سلام : ذكره ابن أبي حاتم (٣٣٦/٢/١) برواية اثنين آخرين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما عنبسة القرشي : فيغلب على ظني أنه عنبسة بن عبدالرحمن بن سعيد ابن العاص القرشي الأموي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، واللائق به هذا الحديث المنكر ، وهو متفق على ضعفه ؛ بل قال أبو حاتم :

«متروك الحديث ، كان يضع الحديث» .

ولخالد بن سلام إسناد آخر بزيادة في المتن طويلة منكرة ، لا بد لي من سياقه والكلام على إسناده في الحديث التالي :

٦١٧٩ ـ (يكونُ في رمضانَ صوتٌ ، قالوا : في أَوَّلِه أو في وَسَطِه أو في آخِرِه؟ قال :

لا ؛ بلْ في النصفِ من رمضانَ ، إذا كان ليلةُ النصفِ ليلةَ الجُمُعَةِ ؛ يكونُ صوتٌ من السماءِ يَصْعَقُ له سبعون ألفاً ، وَيخْرَسُ سبعون ألفاً . ويَعْمى سبعون ألفاً ، ويَصَمُّ سبعون ألفاً . قالوا : فَمَنِ السالمُ مِنْ أُمَّتِك؟ قال : مَنْ لَزِمَ بيتَه ، وتعوّذَ بالسُّجودِ ، وجَهَرَ بالتكبيرِ للهِ .

ثم يَتْبَعُه صوتٌ آخرُ . والصوتُ الأولُ صوتُ جبريلَ ، والثاني صوتُ الشيطانِ .

فالصوتُ في رمضانَ ، والمَعْمَعَةُ في شَوَّالٍ ، وتَمَيُّزُ القبائلِ في ذي

القَعْدةِ ، ويُغَارُ على الحُجَّاجِ في ذِي الحِجَّةِ ، وفي المُحَرَّمِ ، ومـا المحـرمُ؟ أوَّلُه بلاءٌ على أُمـتي ، وآخِرُه فَرَحٌ لأُمـتـي ، الراحلةُ في ذلك الزمـانِ بقَتَبِها ينجو عليها المؤمنُ خيرٌ له من دَسْكَرةٍ تُقِلُّ مائةَ ألفٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٣٣٢/٨٥٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/١٩١) من طريق عبدالوهاب بن الضحاك : ثنا إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة عـن فـيروز الديلمي . . . مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

«هذا حديث لا يصح ، قال العقيلي : عبدالوهاب ليس بشيء . وقال ابن حبان : كان يسرق الحديث ؛ لا يحل الاحتجاج به . وقال الدارقطني : منكر الحديث . وأما إسماعيل : فضعيف . وعبدة لم ير فيروزاً ، وفيروز لم ير رسول الله ﷺ . وقد روى هذا الحديث غلام خليل عن محمد بن إبراهيم البياضي عن يحيى بن سعيد العطار عـن أبي المهاجر عن الأوزاعي ، وكلهم ضعاف في الغاية ، وغلام خليل كان يضع الحديث» .

وأقول : إسماعيل بن عياش بريء الذمة من هذا الحديث ؛ لأنه ثقة في نفسه ، وصحيح الحديث في روايته عن الشاميين ، وهذه منها ؛ لأن الأوزاعي هو إمام أهل الشام في زمانه ، وإنما العهدة فيه على ابن الضحاك ؛ فقد كان يضع الحديث ـ كما قال أبو داود ـ ، وقد أشار إلى ما ذكرت الإمام الدارقطني فقال :

«له عن إسماعيل بن عياش وغيره مقلوبات وبواطيل» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/٣١٠) :

«رواه الطبراني ، وفيه عبدالوهاب بن الضحاك ، وهو متروك» .

قلت : لكن قد روي من غير طريقه ؛ فرواه علي بن معبد : حدثنا خالد بن سلام عن يحيى الدُّهني عن أبي المهاجر عن عبدالرحمن بن عمر عن عبدة بن أبي لبابة عن ابن الديلمي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» (ق٨٣/٢ ـ ١/٨٤) .

قلت : وهذا إسناد لا تقوم به حجة ؛ خالد بن سلام مجهول ، لم يرو عنه غير اثنين ـ كما تقدم في الحديث الذي قبله ـ .

ويحيى الدهني : لم أعرفه بهذه النسبة ، وأخشى أن تكون خطأً من الناسخ ؛ ولا أستبعد أن يكون يحيى هو ابن سعيد العطار المتقدم في كلام ابن الجوزي ؛ لأنه هنا من روايته عن أبي المهاجر كما هناك .

فإن كان كذلك ؛ فالسند ضعيف جداً ، لأن يحيى بن سعيد هذا قد ضعفه الجمهور ؛ بل قال ابن حبان في «الضعفاء» (١٢٣/٣) :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، والمعضلات عن الثقات» .

ثم قال علي بن معبد : حدثنا خالد بن سلام عن يحيى الدهني عن حجاج عن الأحوص عن كثير بن مرة عن كعب قال : تكون في رمضان . . . الحديث نحوه .

أخرجه الداني أيضاً (ق٢/٩) .

قلت : إسناد مقطوع موقوف على كعب ، وخالد ويحيى عرفت حالهما ، وحجاج يحتمل أنه ابن أرطاة ، وهو مدلس ، والأحوص كثير ، ولم يتبين لي أيهم هو .

٦١٨٠ـ (يا أَكْثَمُ ! اغزُ مع غيرِ قومِك ؛ يَحْسُنْ خُلُقُك ، وتكرمْ على رُفقَائِك .

يا أكثم ! خيرُ الرُّفقَاءِ أربعةٌ ، وخيرُ السَّرايا أرْبَعُمِائةٍ ، وخيرُ الجيوشِ أربعةُ آلافٍ ، ولن يُغْلَبَ اثنا عَشَرَ ألفاً مِنْ قِلَّة) .

باطل . أخرجه ابن ماجه (٢٨٢٧) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٩٦) ، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٩٠/٩٥١) ، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٢٤/١٢٣٦ و١٢٣٨) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٢٠٠ ـ المدينة) من طريق عبدالملك بن محمد الصنعاني : ثنا أبو سلمة العاملي (زاد القضاعي وابن الجوزي وابن عساكر في رواية : وأبو بشر) عن الزهري عن أنس : أن رسول الله ﷺ قال : لأكثم بن الجون الخزاعي : . . . فذكره ، وقال ابن أبي حاتم :

«قال أبي : أبو سلمة العاملي متروك الحديث ، كان يكذب ، والحديث باطل» . وأقره الحافظ العسقلاني في «الإصابة» . وقال ابن الجوزي :

«أبو سلمة هو : الحكم بن عبدالله بن خطاف ، وأبو بشر هو : الوليد بن محمد الموقري ، وكلاهما ليس بشيء ، قال الدارقطني : كان الحكم يضع الحديث ، وقال يحيى : الموقري كذاب» . وقال ابن عساكر :

«وأبو بشر هذا هو عندي : الوليد بن محمد الموقري البلقاوي ، وخالفه الخبائري» .

ثم ساق إسناده إلى عبدالله بن عبدالجبار الخبائري : نا الحكم بن عبدالله بن خطاف : نا الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة : أن النبي ﷺ قال :

«يا أكثم ! اغز مع قومك . . .» الحديث ، وزاد :

«وخير الطلائع أربعون . . .» . وقال ابن عساكر :

«كذا قال : «اغز مع قومك» . . والمحفوظ : «مع غير قومك» ـ كما تقدم ـ» .

قلت : وآفة هذا الحكم بن عبدالله بن خطاف ـ وهو : أبو سلمة ـ ، وقد عرفت أنه كان يضع .

وأما الخبائري : فهو صدوق ـ كما في «التقريب» ـ .

وروي الحديث عن أكثم نفسه من طريق حُيَي بن مخمر الوصابي قال : سمعت أبا عبدالله من أهل دمشق عنه مرفوعاً ، وفيه زيادة الطلائع ، وزيادة أخرى في آخره بلفظ :

«لا ترافق المائتين» .

أخرجه البيهقي (٩/١٥٧) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١٩/١٢٧) في ترجمة أبي عبدالله هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ويظهر لي أنه الذي في «الميزان» و«اللسان» :

«أبو عبدالله الشامي عن تميم الداري ، وعنه ضرار بن عمرو الملطي ؛ لا يعرف» .

قلت : ومثله حيي بن مخمر الوصابي ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، إلا قول ابن ماكولا في «الإكمال» (٢/٥٨٢) :

«شامي روى عن أبي عبدالله الدمشقي عن أكثم بن الجون ، روى حديثه أبو يعلى الموصلي عن الوليد بن شجاع عن سعيد الزبيدي عنه» .

وضبط : (حُيي) . . بضم الحاء المهملة ـ ويجوز كسرها ـ وياءين ، الآخرة منهما مشددة .

ونقله ابن عساكر عنه في آخر ترجمة أبي عبدالله هذا ، وسقط منه قوله : «عن سعيد الزبيدي عنه» ؛ فلتستدرك من «الإكمال» .

ولم يفرده بترجمة في حرف الحاء ، مع أنه على شرط .

وقوله في أول الحديث : «اغز مع غير قومك» مخالف لحديث :

كان يستحب للرجل أن يقاتل تحت راية قومه .

وهو حسن مخرج في «الصحيحة» (٣١١٦) ؛ فهو مما يؤكد بطلان الحديث .

٦١٨١ - (لَتَمْخُرَنَّ الرُّومُ الشامَ أربعين صباحاً لا يَمْتَنِعُ منها إلا دمشقُ وعَمَّانُ) .

ضعيف مقطوع . أخرجه أبو داود (٥/٣٢/٤٦٣٨) من طريق سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا مع كونه مقطوعاً موقوفاً على مكحول ، فإنه من رواية سعيد بن عبدالعزيز ، وهو مع إمامته وفضله وثقته كان قد اختلط قبل موته . وقد خالف روايته هذه ما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٦٠٣) من طريق أبي الحسن - رجل من أهل الرقة - عن أبي أسماء الرحبي عن أبي هريرة قال :

«يا أهل الشام لتخرجنكم الروم منها كفراً كفراً ، حتى تلحقوا بسنبك من الأرض . . .» إلخ .

ورجاله ثقات ؛ غير أبي الحسن الرقي هذا ، فلم أعرفه . لكن يشهد له ما أخرجه ابن عساكر أيضاً من طريق حاتم بن حريث يرده إلى عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال :

«لتخرجنكم الروم من الشام كفراً كفراً . . .» .

ورجاله ثقات ؛ غير أحمد بن عبود ، فلم أعرفه . ورواه بإسناده عن شريح بن عبيد عن أبي الدرداء أنه قال : . . . فذكره .

وحديث الترجمة عزاه في «كنز العمال» (١٤/١٦٤/٣٨٢٤٤) لابن عساكر فقط ! وقد توهم بعضهم أنه حديث مرفوع عن النبي ﷺ ، فسأل عن صحته ! وكلام ابن الأثير يوهم ذلك ؛ فإنه قال في مادة (مخر) :

«ومنه الحديث : «لتمخرن الروم الشام أربعين صباحاً» . . أراد : أنها تدخل الشام وتخوضه ، وتجوس خلاله ، وتتمكن منه ؛ فشبهه بمخر السفينة البحر» .

فتبين من هذا التخريج أنه ليس بحديث ، وأنه أثر ضعيف . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦١٨٢ - (مَنْ فَرَّ مِنِ اثنَينِ ؛ فقدْ فَرَّ ، ومن فر من ثلاثةٍ ؛ فلمْ يَفِرَّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٩٣/١١١٥١) عن معمر ابن سهل : ثنا **عامر بن مدرك** : ثنا الحسن بن صالح عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات كلهم ؛ غير عامر بن مدرك ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال (٨/٥٠١) :

«ربما أخطأ» .

قلت : وهذا الحديث مما أخطأ فيه ؛ فرفعه مخالفاً في ذلك الثقات الذين أوقفوه :

أولاً : قال ابن أبي شيبة (٥٣٧/١٢) : حدثنا وكيع قال : ثنا حسن بن صالح عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن ابن عباس قال : . . . فذكره موقوفاً عليه . وزاد : «يعني : من الزحف» .

وسنده صحيح على شرط مسلم .

ثانياً : قال سعيد بن منصور في «سننه» (٢٥٣٨/٢٢٤/٢/٣) : نا سفيان وإسماعيل بن إبراهيم عن ابن أبي نجيح عن عطاء . . . به .

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٤٠/١) ، والبيهقي في «السنن» (٧٦/٩) من طريقين آخرين عن سفيان بن عيينة وحده .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

إذا عرفت هذا ؛ فقول الهيثمي في حديث الترجمة (٣٢٨/٥) :

«رواه الطبراني ورجاله ثقات» !

فهو مردود من ناحيتين :

الأولى : أن عامر بن مدرك لم يوثقه غير ابن حبان ، ومع ذلك فقد ذكر : أنه ربما أخطأ .

والأخرى : مخالفته للثقات الذين أوقفوه ، ومخالفته لوكيع بخاصة في إسناده ؛ فإنه جعل : (شيخ الحسن بن صالح) ـ وهو : ابن حي ـ : (ابن أبي ذئب عن عطاء) . وذاك جعله : (ابن أبي نجيح) عن مجاهد !!

وأما معمر بن سهل : فقال ابن حبان (١٩٦/٩) :

«شيخ متقن يغرب» .

٦١٨٣ـ (الحَوَامِيمُ سَبْعٌ ، وأبوابُ جـهنَّمَ سَبْعٌ ، تَجيءُ كلُّ (حم) منها تَقِفُ على بابٍ من هذهِ الأبوابِ ، فتقولُ : اللهم ! لا تُدْخِلْ مِنْ هذا البابِ مَنْ كان يُؤْمِنُ بي ويَقْرَؤني) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/٤٨٥/٢٤٧٩) من طريق معمر عن الخليل بن مرة :

أن رسول الله ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ : ﴿تبارك﴾ و : ﴿حم السجدة﴾ ، وقال : . . . فذكره . وقال :

«إسناد منقطع» .

قلت : ويعني : معضل ؛ فإن الخليل هذا تابع تابعي مات سنة (١٦٠) ، ومع ذلك فهو ضعيف ـ كما في «التقريب» ـ ؛ بل قال فيه البخاري :

«منكر الحديث» .

وجملة : «كان لا ينام حتى . . .» قد صحت من حديث جابر رضي الله عنه لكن بلفظ :

«(الم) السجدة» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (٥٨٥) وغيره .

٦١٨٤ ـ (خيرُكم خيرُكم لِنِسائِه وبناتِه) .

موضوع بذكر (البنات) . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٦٦) ، والبيهقي في «الشعب» (٦/٤١٥/٨٧٢٠) من طريق عبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير : حدثني أبي عن الليث بن سعد عن زيد بن أسلم عن يزيد بن عياض بن جعدبة :

أنه سمع ابن السباق يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«زيد بن أسلم روى عن جماعة من الصحابة ، وقد روى عن يزيد هذا الحديث ، إن كان محفوظاً ؛ فهو من رواية الكبار عن الصغار ، وليزيد غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة ما يرويه غير محفوظ» .

وروى عن جمع من الأئمة تضعيفه ، وعن البخاري أنه قال :

«منكر الحديث» .

وعن مالك أنه سئل عن ابن سمعان؟ فقال :

«كذاب» . قيل : فيزيد بن عياض؟ قال :

«أكذب وأكذب» .

قلت : وعبيدالله بن سعيد بن عفير : قال ابن حبان في «الضعفاء» (٦٧/٢) :

«يروي عن أبيه عن الثقات الأشياء المقلوبات ، لا يشبه حديثه حديث الثقات» .

وقد صح الحديث من رواية أبي هريرة وغيره دون قوله : «وبناته» . . فهي زيادة باطلة ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٨٤ و٢٨٥) .

٦١٨٥ - (الدَّجَّالُ تَلِدُهُ أمُّه وهي مَنْبُوذَةٌ في قَبْرِها ، فإذا وَلَدَتْه حَمَلَتِ النساءُ بالخطَّائينَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٢٥٤/٢/١١/٢ - بترقيمي) ، وابن عدي في «الكامل» (١٦١/٥) من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن عبدالله ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال : ذكر الدجال عند النبي ﷺ فقال :

«تلده أمه . . .» الحديث ، وقالا ـ واللفظ للطبراني ـ :

«لم يروه عن ابن طاوس إلا عثمان بن عبدالرحمن الجمحي» .

قلت : وفي ترجمته ساقه ابن عدي ، وقال :

«منكر الحديث» .

ثم ساق له عدة أحاديث منكرة منها هذا ـ كما قال الذهبي في «الميزان» ـ . وفي «التهذيب» :

«قال البخاري : مجهول . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عثمان بن عبدالرحمن الجمحي ، قال البخاري : مجهول» .

وأقره الشيخ التويجري في «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» (٩٦/٢) ، ولكنه قال ـ وأفاد جزاه الله خيراً ـ :

«قلت : وظاهر هذا الحديث أن الدجال لا يولد إلا في آخر الزمان لقوله : «فإذا ولدته ؛ حملت النساء بالخطائين» ، وهذا مخالف لما تقدم في حديثي عمران بن حصين ومعقل بن يسار رضي الله عنهما : أن الدجال قد أكل الطعام ومشى في الأسواق ، ومخالف أيضاً لما تقدم من حديث فاطمة بنت قيس وجابر رضي الله عنهم في خبر الجساسة والدجال ؛ فإن فيه أن الدجال كان موجوداً في زمن النبي ﷺ ، وأنه كان موثقاً بالحديد في بعض جزائر البحر ، والعمدة على ما تقدم لا على هذا الحديث الضعيف . والله أعلم» .

٦١٨٦ـ (رَحِمَ اللهُ المُتَخَلِّلِينَ والمُتَخَلِّلاتِ) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/١٢٦/٦٠٥٤ و٦٠٥٥) من طريق قدامة بن محمد : حدثني إسماعيل بن شيبة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«تفرد به قدامة بن محمد ، عن إسماعيل بن إبراهيم بن شيبة الطائفي (الأصل : الطالع !) ، وكلاهما فيه نظر» .

قلت : أما قدامة بن محمد : فمختلف فيه ، وقال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وأما إسماعيل بن شيبة ـ ويقال : إسماعيل بن إبراهيم بن شيبة ـ : فهو علة الحديث عندي ؛ قال العقيلي (١/٨٣) ، وابن عدي (١/٣١٣) :

«أحاديثه مناكير ، ليس منها شيء محفوظ» . وفي «الميزان» :

«قال النسائي : منكر الحديث ، روى عنه قدامة بن محمد . كذا في «الضعفاء» للنسائي . قلت : يجهل» . وقال في مكان آخر :

«واهٍ» .

٦١٨٧ـ (كان إذا دَخَلَ بيتَه ؛ يقولُ : السلامُ علينا مِنْ ربنا ؛ التحياتُ الطيباتُ المباركاتُ للهِ ، سلامٌ عليكم) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٤٤٥/٨٨٣٤) من طريق يزيد بن عياض عن الأعرج عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ كان . . ، وقال :

«لا أعرفه إلا من حديث يزيد بن عياض ، وليس بالقوي» !

كذا قال ؛ وهو أسوأ مما قال بكثير - وإن أقره السيوطي في «الدر» (٥/٥٩) - ؛ فقد كذبه جمع ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«كذبه مالك وغيره» .

ثم روى هو (٦/٤٤٦) ، وابن أبي شيبة (٨/٦٤٩) عن مجاهد قال :

إذا دخلت بيتاً ليس فيه أحد ؛ فقل : بسم الله ، والحمد لله ، السلام علينا من ربنا ، السلام علينا وعلى عباده الصالحين .

وإسناده إليه صحيح ؛ فهو مقطوع . وفي معناه آثار أخرى عن الحكم وإبراهيم وعطاء وعكرمة ، وليس فيها : (والحمد لله) .

وروى البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٥٥) بسند حسن عن ابن عمر قال :

إذا دخل البيت غير المسكون ؛ فليقل : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .

ورواه ابن أبي شيبة أيضاً (٨/٦٤٨/٥٨٨٦) وحسَّن إسناده الحافظ في «الفتح» (١١/٢٠) .

قلت : ففي هذه الآثار مشروعية السلام ممن دخل بيتاً ليس فيه أحد ؛ وهو من إفشاء السلام المأمور به في بعض الأحاديث الصحيحة ، ولظاهر قوله تعالى : ﴿فإذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم﴾ ، وقد استدل الحافظ بها وبأثر ابن عمر على ما ذكرت ، فقال عقبهما :

«فيستحب إذا لم يكن أحد في البيت ؛ أن يقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» .

وأما قول : (بسم الله) ـ عند دخول البيت ـ . . فثابت من حديث جابر مرفوعاً بلفظ :

«إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه ؛ قال الشيطان : لا مبيت لكم ولا عشاء . . .» الحديث .

أخرجه مسلم (١٠٨/٦) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٠٩٦) وغيرهما ، وقد صرح ابن جريج بالتحديث عن أبي الزبير ، وهذا كذلك عن جابر في رواية لمسلم ، وكذا الأول عند النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (١١٨) .

٦١٨٨ـ (خِيَرَةُ اللهِ من الشهورِ شهرُ رَجَب ، وهو شهرُ اللهِ ، من عظَّمَ شهرَ رجبٍ ؛ عظَّمَ أمرَ اللهِ ، ومَنْ عظَّمَ أمرَ اللهِ ؛ أدْخَلَهُ اللهُ جناتِ النعيمِ ، وأَوْجَبَ رِضوانَه الأكبَرَ .

وشعبانُ شهري ، فمَنْ عظَّمَ شعبانَ ؛ فقد عظَّمَ أَمْري ، ومن عظم أمري ؛ كنتُ له فَرَطاً وذُخْراً يومَ القيامة .

وشهرُ رمضانَ شهرُ أُمتي ، فمَنْ عظَّمَ شهرَ رمضانَ وعظَّمَ حُرْمَتَه ، ولم يَنْتَهِكْه ، وصامَ نهارَه ، وقامَ ليلَه ، وحفِظَ جوارِحَه ؛ خَرَجَ من رمضانَ وليس عليه ذنبٌ يَطْلُبُه اللهُ به) .

موضوع . أخرجه البيهقي (٣٨١٣/٣٧٤/٣) من طريق نوح بن أبي مريم عن زيد العمي عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

«هذا إسناد منكر بمرة ، وقد روي عن أنس غير هذا ، تركته ؛ فقلبي نافر عن

رواية المناكير التي أتوهمها ، لا ؛ بل أعلمها موضوعة» .

وبهذا الإسناد أخرجه البيهقي أيضاً في «فضائل الأوقات» (١٠/٩٤) ، وقال :

«هذا منكر بمرة» .

وتعقبه الحافظ في «تبيين العجب» (ص٣٧ ـ طبع المكتبة الحديثية) :

«قلت : بل هو موضوع ظاهر الوضع ؛ بل هو من وضع نوح الجامع» .

قلت : كلام البيهقي في «الشعب» لا ينافي حكم الحافظ بالوضع ؛ بل هو ظاهر فيه . والله أعلم .

ثم إن في الإسناد ثلاثة ضعفاء : يزيد الرقاشي ، وزيد العمي ، ونوح بن أبي مريم ، وهذا أشدهم ضعفاً ؛ فإنه كذاب وضاع مشهور بذلك ـ كما تقدم مراراً ـ ، وتقدمت له أحاديث .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية البيهقي في «الشعب» ، وقال :

«وقال : إسناده منكر» !

وكان عليه أن يذكر كلامه بتمامه ؛ فإنه أدل على حال إسناده . وعزاه إلى البيهقي في «الدر» (٢٢٦/٣) ولم يقل في «الشعب» ، وقال :

«وقال : إنه منكر بمرة» .

وهذا أقرب إلى الصواب مما ذكر في «الجامع» . والله أعلم .

٦١٨٩ـ (القرآنُ هو النورُ المُبِينُ ، والذِّكْرُ الحكيمُ ، والصراطُ المستقيمُ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٩٣٧/٣٢٦/٢) من طريق

إبراهيم بن مـــرزوق : ثنا وهب بن جرير : ثنا أبي قال : سمعت قيس بن سعد يحدث عن رجل عن النبي ﷺ في حديث ذكره قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مرسل ، رجاله ثقات ؛ غير إبراهيم بن مرزوق ـ وهو : ابن دينار الأموي البصري ـ : قال الدارقطني :

«ثقة ، إلا أنه كان يخطئ ، فيقال له ؛ فلا يرجع» .

ووثقه آخرون ، واعتمد الحافظ قولَ الدارقطني هذا ؛ فقال في «التقريب» :

«ثقة ، عمي قبل موته ، وكان يخطئ ولا يرجع» .

قلت : ولعل من أخطائه قـوله في هذا الإسناد : (عن رجل) ، وقـوله : (في حديث ذكره) . . فإنه يبدو لي أنه يعني بالرجل : **الحارث الأعور** ؛ فإنه من طبقته ، ويعني بالحديث : حديث الحارث عن علي مرفوعاً بلفظ :

«إنها ستكون فتنة» . قال : قلت : فما المخرج؟ قال :

«كتاب الله ، فيه نبأ من قبلكم . . .» ، وفيه : «هو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء . . .» الحديث بطوله .

أخرجه البيهقي وغيره كالترمذي وضعفه كما تقدم بيانه برقم (١٧٧٦) .

قلت : فإذا ثبت أن الرجل الذي لم يسم هو الحـارث الأعـور ؛ فـيكون السند مرسلاً وضعيفاً ؛ لضعف الحارث الأعور ، وهو من طبقة الرجل ، وسيأتي تخريجه مفصلاً برقم (٦٣٩٣) .

٦١٩٠ـ (مَنْ تَكَلَّمَ بالفارسِيَّةِ ؛ زادتْ في خُبْثِه ، ونَقَصَتْ مِنْ مُرُوءتِه) .

مـوضـوع . أخرجه الحـاكم (٤/٨٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٤/١٠٩) ،

ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٧١/٣) من طرق عن أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان : حدثنا أبي : حدثنا **طلحة بن زيد الرقي** عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«حديث باطل بهذا الإسناد» . ذكره في ترجمة طلحة هذا ، وروى عن البخاري أنه قال فيه :

«منكر الحديث» . ثم ساق له أحاديث أخرى وأبطلها ، وقال الذهبي في «الميزان» :

«إنها موضوعة» . وذكر عن ابن المديني أنه قال :

«كان طلحة بن زيد يضع الحديث» .

وأما الحاكم فسكت عنه ؛ فتعقبه الذهبي في «تلخيصه» بقوله :

«قلت : ليس بصحيح ، وإسناده واهٍ بمرة» .

وتعقبه العراقي أيضاً فقال في «محجة القرب» (ق٥٦/٢) :

«وقد تساهل الحاكم في إيراده هذا الحديث وما يشبهه في كتاب «المستدرك على الصحيحين» ؛ فإنه حديث ضعيف جداً ، وقال ابن عدي : حديث باطل ، وطلحة بن زيد ، قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك . وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً ، لا يحل الاحتجاج به» . ولما قال ابن الجوزي في هذا الحديث :

«موضوع» ؛ تعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢٨١/٢) ، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٩١/٢) بأن له شاهداً من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

«من أحسن منكم أن يتكلم بالعربية ؛ فلا يتكلمن بالفارسية ؛ فإنه يورث النفاق» .

قلت : وهذا شاهد قاصر ـ كما ترى ـ ، يختلف عن حديث الترجمة لفظاً ومعنى ، هذا لو صح ، فكيف وهو موضوع أيضاً؟! وقد تقدم تخريجه ، وبيان علته في المجلد الثاني برقم (٥٢٣) .

ثم إن في إسناد الحديث عللاً أخرى :

١ ـ الانقطاع بين يحيى بن أبي كثير وأنس ؛ فإنه لم يسمع منه .

٢ ـ محمد بن يزيد بن سنان : ليس بالقوي ـ كما في «التقريب» ـ .

وأما ابنه ـ أبو فروة يزيد بن محمد ـ : فأورده ابن أبي حاتم (٢٨٨/٢/٤) بروايته عن جمع ، ثم قال :

«كتب إلى أبي ، وإليّ» . ولم يزد ! وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٧٦/٩) وقال :

«حدثنا عنه أبو عروبة ، مات بـ(الرها) سنة تسع وستين ومائتين» .

قلت : أبو عروبة ـ اسمه : الحسين بن أبي معشر ـ وهو أحد الطرق المشار إليها عنه في هذا الحديث ، فهو صدوق إن شاء الله تعالى .

(تنبيه) : قوله : «خبثه» هكذا وقع في «المستدرك» وفي مخطوطة «الكامل» نسخة الظاهرية (ق٢٠٥/١) ، ووقع في المطبوعة منه وفي غيره : «خبه» بالخاء المعجمة والباء الموحدة . ولعل الصواب الأول . والله أعلم .

وأما حديث : «من تكلم بالعربية ؛ فهو عربي» ؛ فضعيف جداً ، وقد مضى تخريجه برقم (٩٢٦) .

٦١٩١ـ (هؤلاءِ الخُلَفاءُ مِنْ بعدي . يعني : الخلفاءَ الثلاثةَ) .

منكر . روي من حديث أبي بكرة ، وسفينة ، وقطبة بن مالك ، وعائشة ، وأبي هريرة .

١ـ أما حديث أبي بكرة : فيرويه علي بن زيد بن جدعان عن عبدالرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه قال :

جاء رجل إلى رسول ﷺ فقال له : إلى من أؤدي صدقة مالي؟ قال : «إليّ» . قال : فإن لم أجدك؟ قال : «إلى أبي بكر» . قال فإن لم أجده؟ قال : «إلى عمر» . قال : فإن لم أجده؟ قال : «إلى عثمان» . ثم ولى منصرفاً ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧) في ترجمة محمد بن عبدوس بن مالك الثقفي المتوفى بعد الثلاثمائة ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأخرج البزار «كشف» (١٥٦٩) الحديث عن خراش بن أمية الخزاعي نحوه .

وابن جدعان : ضعيف له مناكير ، وهذا منها ؛ وذلك لسببين :

الأول : أنه صح أن النبي ﷺ لم يستخلف ، أخرجه الشيخان وغيرهما عن عمر ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٦٠٥) .

والآخر : أنه مخالف لحديث أنس بن مالك قال :

بعثني بنو المصطلق إلى رسول الله ﷺ فقالوا : سل لنا رسول الله إلى من ندفع صدقاتنا بعدك؟ . . . الحديث إلى قوله : «إلى عثمان» . ثم قال :

فأتيتهم فأخبرتهم فقالوا : ارجع إليه فسله : فإن حدث بعثمان حدث ؛ فإلى من؟ فأتيته ، فسألته؟ فقال :

«إن حدث بعثمان حدث ؛ فتباً لكم الدهر تباً» .

أخرجه الحاكم (٣/٧٧) من طريق نصر بن منصور المروزي : ثنا بشر بن الحارث : ثنا علي بن مسهر : ثنا المختار بن فلفل عن أنس بن مالك قال : . . . فذكره ، وقال :

«صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير نصر بن منصور المروزي ، ترجمه الخطيب (١٣/٢٨٦ - ٢٨٧) برواية أربعة من الثقات وغيرهم ، وكناه بأبي الفتح ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مقبول الحديث إن شاء الله تعالى ، وبخاصة أنه صحح له الحاكم والذهبي . فهو شاهد قوي على نكارة حديث الترجمة ، لأن القصة فيهما واحدة ، ولم يذكر فيه تلك الجملة المنكرة .

ونحوه حديث سهل بن أبي حثمة قال :

بايع النبي ﷺ أعرابياً ، فقال له علي : إن مات النبي ﷺ ؛ فممن تأخذ حقك؟ قال : ما أدري ، قال : فارجع فسله ، فرجع فسأله؟ فقال ﷺ : «من أبي بكر» . . . الحديث ، وفيه أنه سأله : إن مات أبو بكر؟ فأحاله على عمر ، ثم على عثمان ، فلما سأله إذا مات عثمان؟ فقال له ﷺ : «إذا مات عثمان ؛ فإن استطعت أن تموت ؛ فمت» .

أخرجه الإسماعيلي في «معجمه» (ق١٠٥/٢ - ١/١٠٦) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/١٦٥ - ١٦٦) ، وعنه ابن عساكر (ص١٦٦ - ١٦٧ ترجمة عثمان - ط) ، وابن عدي في «الكامل» (٣/٣٢٨) ، وابن حبان في «المجروحين» (١/٣٤٥) من طرق عن سلم بن ميمون الخواص : حدثنا سليمان بن أبي حيان : حدثنا إسماعيل

ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عنه . وقال العقيلي :

«سلم بن ميمون حدث بمناكير لا يتابع عليها ، وفي هذا المتن رواية من غير هذا الوجه بنحو هذا اللفظ ، في بعضها لين ، وبعضها صالح الإسناد» .

قلت : ومن فوق سلم ثقات ، وهو ضعيف من قبل حفظه : قال ابن حبان :

«غلب عليه الصلاح حتى غفل عن حفظ الحديث وإتقانه ؛ فلا يحتج به» .

وله شاهد من حديث أبي هريرة نحوه مختصراً ، يرويه موسى بن عُبيدة عن محمد بن ثابت عنه .

أخرجه الإسماعيلي أيضاً (ق٤٥/١ ـ ٢) .

وموسى بن عُبيدة ـ هو : الربذي ، وهو ـ ضعيف ، ولا أستبعد أن يكون هو البعض اللَّيِّن الذي أشار إليه العقيلي في قوله السابق . وأما قوله : «وبعضها صالح الإسناد» فيغلب على ظني أنه يعني حديث أنس المتقدم من رواية الحاكم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وحديث سهل هذا أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٠٦١/٢/١٣٣/٢) مختصراً جداً بلفظ :

«إذا أنا مت وأبو بكر وعمر ؛ فإن استطعت أن تموت ؛ فمت» . وقال الطبراني :

«لم يروه عن إسماعيل بن أبي خالد إلا أبو خالد الأحمر ، تفرد به مسلم (!) الخواص» . قال الهيثمي في «المجمع» (٥٤/٩) :

«وهو ضعيف لغفلته» .

ولحديث سهل هذا شاهد من حديث عصمة بن مالك الخطمي ، لكن سنده

ضعيف جداً ، وقد سبق تخريجه برقم (٣٩٨٤) .

٢ـ وأما حديث سفينة : فيرويه حشرج بن نباتة عن سعيد بن جمهان عنه قال :

لما بنى النبي ﷺ المسجد ؛ وضع حجراً ، ثم قال :

«ليضع أبو بكر حجره إلى جنب حجري ، ثم ليضع عمر حجره إلى جنب حجر أبي بكر» ، ثم قال : «ليضع عثمان حجره إلى جنب حجر عمر» ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكر حديث الترجمة .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٦/٧ و٤٤٠/٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٣٣١/٢٠٥/١) ، وابن حبان في «الضعفاء» (٢٧٣/١) ، والبيهقي في «الدلائل» (٥٢٣/٢) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٥٠/٢) .

أورده ابن حبان في ترجمة حشرج ، وقال :

«كان قليل الحديث ، منكر الرواية فيما يرويه ، لا يجوز الاحتجاج بخبره» . وقال البخاري في «الضعفاء الصغير» (٩٩/٢٥٨) :

«حشرج بن نباتة سمع سعيد بن جمهان عن سفينة : أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر وعثمان : «هؤلاء الخلفاء بعدي» ، وهذا لم يتابع عليه (يعني : فهو منكر) ؛ لأن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب[1] ، قالا : لم يستخلف النبي ﷺ»[1] .

وأقره ابن عدي وكذا الذهبي ، مع أنهما ذكرا الخلاف في حشرج وأن بعضهم وثقه ؛ ولذا قال الحافظ في «التقريب» :

---

(١) أثر عمر متفق عليه ـ كما تقدم ـ ، وأثر علي جاء من طرق خرجتها في «الظلال» (٥٥١/٢) .

«صدوق يهم» . وقال ابن الجوزي :

«هذا حديث لا يصح . . .» . ثم ذكر قولَي البخاري وابن حبان المذكورين .

٣ـ وأما حديث قطبة بن مالك : **فيرويه محمد بن الفضل بن عطية** عن زياد ابن علاقة عنه . . . مثل حديث سفينة .

أخرجه ابن حبان أيضاً (٢٧٨/٢ ـ ٢٧٩) ، وابن عدي والبيهقي وابن الجوزي من طريق الأول ، وهذا أورده في ترجمة ابن الفضل هذا وقال :

«يروي الموضوعات عن الأثبات ؛ لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار ، كان ابن أبي شيبة شديد الحمل عليه» . وبه أعله ابن الجوزي أيضاً .

٤ـ وأما حديث عائشة : فيرويه **أحمد بن عبدالرحمن بن وهب** : حدثني عمي : ثنا **يحيى بن أيوب** : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها . . . مثله .

أخرجه الحاكم (٩٦/٣ ـ ٩٧) وقال :

«صحيح على شرط الشيخين ، وإنما اشتهر بإسناد واهٍ من رواية محمد بن الفضل بن عطية ؛ فلذلك هجر» . وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : أحمد منكر الحديث ، وهو ممن نقم على مسلم إخراجه في «الصحيح» ، ويحيى ـ وإن كان ثقة ؛ فقد ـ : ضُعِّف ، ثم لو صح هذا ؛ لكان نصاً في خلافة الثلاثة ، ولا يصح بوجه ؛ فإن عائشة لم تكن يومئذٍ (يعني : يوم بناء المسجد) وهي محجوبة صغيرة ؛ فقولها هذا يدل على بطلان الحديث ، وابن عطية متروك» .

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٨٨٤/٢٩٥/٨) من طريق هشيم عن العوام **عمن حدثه** عن عائشة . . . به .

قلت : وهذا سند ظاهر الضعف ؛ لجهالة شيخ العوام ـ وهو : ابن حوشب ـ ، وهشيم ـ هو : ابن بشير الواسطي ، وهو ـ مدلس ، وقد عنعنه .

٥ـ وأما حديث أبي هريرة : فيرويه بقية عن يحيى بن خالد عن روح بن القاسم عن ليث عن مجاهد عنه مرفوعاً بلفظ :

«من دخل علي حجري؟ ليضع عمر حجراً إلى جنب حجر أبي بكر . . .» الحديث ، وفي آخره جملة الترجمة .

أخرجه ابن عدي (٧/٢٤٨) وقال :

«حديث منكر ، لا أعلم رواه عن يحيى غير بقية ، وهو من مجهولي شيوخ بقية» .

قلت : كذا وقع فيه «حجري» ، ولعله «حجرتي» ، ومع ذلك فإني أظن أن فيه سقطاً ، يدل عليه الروايات المتقدمة . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن هذه الطرق لحديث الترجمة ضعيفة ، وكان يكون من الممكن أن يقال : إن بعضها يقوي بعضاً . . لولا أنه مخالف لما صح عنه ﷺ : أنه لم يستخلف ـ كما تقدم ـ .

ويمكن أن يكون للحديث أصل بلفظ آخر ، ثم تصرف فيه الضعفاء سهواً أو قصداً . فمثلاً قد صح أن امرأة أتت النبي ﷺ ، فأمرها أن ترجع إليه ، فقالت : أرأيت إن لم أجدك؟ فقال ﷺ لها :

«إن لم تجديني ؛ فأتي أبا بكر» .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣١١٧) .

٦١٩٢ـ (لَمَّا أَهْبَطَ اللهُ تعالى آدمَ إلى الأرضِ ؛ كان أوَّلَ ما أكلَ من ثمارِها النَّبْقُ) .

منكر . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦٢/١٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١٦٦/٢ ـ ١٦٧) عن بكر بن بكار : حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح ، قال يحيى بن معين : بكر بن بكار ليس بشيء» .

قلت : وقد وثقه بعضهم ، لكن له نسخة فيها مناكير ؛ قال الحافظ في «اللسان» :

«ضُعِّف بسببها ، وقد سمعناها بعلو» .

قلت : ومما يدل على ضعفه أنه قال مرة : عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال : . . . فذكره موقوفاً عليه ؛ لم يرفعه إلى النبي ﷺ .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٢/٢) ، وقال عقبه :

«وهذا الحديث ـ وإن كان موقوفاً على ابن عباس ؛ فإنه ـ منكر ، لا أعلم يرويه عن حماد غير بكر بن بكار ، وله أحاديث حسان غرائب صالحة ، وهو ممن يكتب حديثه ، وليس حديثه بالمنكر جداً» .

٦١٩٣ـ (لَمَّا أَخْرَجَ اللهُ آدمَ من الجنةِ ؛ زَوَّدَهُ من ثِمارِ الجنةِ ، وعلَّمَه صَنْعَةَ كلِّ شيءٍ ؛ فثِمارُكم هذه من ثمارِ الجنةِ ، غيرَ أنَّ هذه تَغَيَّرُ ، وتلك لا تَغَيَّرُ) .

ضعيف مرفوعاً ، صحيح موقوفاً . أخرجه البزار في «مسنده» (٢٣٤٤/١٠٢/٣) :

حدثنا عقبة بن مكرم العمي : ثنا ربعي ابن علية : ثنا عوف عن قسامة بن زهير عن أبي موسى رفعه قال : . . . فذكره . وقال :

«لا نعلمه رفعه إلا ربعي ، حدثنا محمد بن المثنى : ثنا ابن أبي عدي عن عوف عن قسامة عن أبي موسى . . . بنحوه ؛ ولم يرفعه» .

قلت : وهذا إسناد موقوف صحيح ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير قسامة ابن زهير ، وهو ثقة .

والإسناد الذي قبله صحيح أيضاً ؛ فإن عقبة بن مكرم ثقة من شيوخ مسلم . وربعي ابن عُلَيَّة ثقة أيضاً ، وهو أخو إسماعيل ابن علية ، وأبوهما إبراهيم ، وعلية أمهما ، وهو من شيوخ أحمد ، قال في «العلل» (٢/٢٩٢/٤٠٨٣) :

«حدثنا ربعي ابن علية ـ أخو إسماعيل ابن علية بن إبراهيم ـ ، وكان عابداً» . وفي «التهذيب» :

«قال عبدالله بن أحمد : عن أبيه : كان يفضل على أخيه . قال يحيى : وهو ثقة مأمون» .

وإذا كان كذلك ؛ فرفعه للحديث زيادة يجب قبولها . على أنه قد توبع ؛ فقال الروياني في «مسنده» (٢/٣/١) : ثنا العباس بن محمد : نا أبو موسى الهرري : نا **العباس بن الفضل الأنصاري** : نا عوف . . . به ؛ دون قوله : «وعلمه صنعة كل شيء» .

لكن العباس بن الفضل هذا ـ قال في «التقريب» ـ :

«متروك ، واتهمه أبو زرعة ، وقال ابن حبان ، حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين» .

قلت : وهذا من حديثه عن البصريين ؛ فإن شيخه عوف ـ هو : ابن أبي جميلة البصري ـ المعروف بـ : (الأعرابي) . والله أعلم .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٨/١٩٧ ـ ١٩٨) :

«رواه البزار والطبراني ، ورجاله ثقات» .

ومن روايتهما أورده السيوطي في «الجامع الكبير» ؛ لكن بلفظ :

«لما أهبط الله . . .» ، والباقي مثله ؛ فلعله لفظ الطبراني ، ولم يطبع بعد مسند أبي موسى منه ، حتى نتحقق . والله أعلم .

ثم ترجح لدي الوقف ؛ فقد رواه كذلك هَوذَة بن خليفة : ثنا عوف . . . به موقوفاً .

أخرجه الحاكم (٢/٥٤٣) وقال :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

قلت : وهوذة هذا ، صدوق ـ كما قال الذهبي في «الكاشف» ، والحافظ في «التقريب» ـ . وقد أثنى عليه أحمد فقال :

«ما كان أضبطه عن عوف» .

قلت : ولعل ذلك لأنه كان يحدث من كتابه ؛ فقد قال ابن سعد في «الطبقات» (٧/٣٣٩) :

«ذهبت كتبه ؛ فلم يبق عنده إلا كتاب عوف ، وشيء يسير لابن عون وابن جريج وأشعث والتيمي» .

ثم تأكدت مما سبق من ترجيح وقفه بمتابعة محمد بن ثور : أخبرني عوف . . . به موقوفاً .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٦٣١) .

ومحمد بن ثور ـ وهو : الصنعاني ـ ثقة أيضاً .

ثم رأيت فيه (٢/٦٤٥) رواية هوذة بن خليفة من طريق الحاكم المتقدمة .

٦١٩٤ـ (أَيَعْجِزُ أحدُكم أن يُجامِعَ أهلَه في كلِّ يومِ جُمُعةٍ ؛ فإنَّ له أَجْرَيْن : أجرَ غُسْلِه ، وأجرَ غُسْلِ امرأتِه؟) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «الطب» (ق ٢/٧٩) ، والبيهقي في «الشعب» (٢٩٩١/٩٨/٣) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (١/١٨٠/١ ـ الغرائب الملتقطة) عن بقية بن الوليد عن يزيد بن سنان عن بكير بن فيروز عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : بكير بن فيروز ـ وهو : الرهاوي ـ : بيَّض له الذهبي في «الكاشف» ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول» .

قلت : يعني : عند المتابعة ، ولم أجد له متابعاً .

ثم استدركت ؛ فقلت : لا ينبغي أن يعل به الحديث ، فقد روى عنه جمع من الثقات ؛ منهم : زيد بن أبي أنيسة ، وأبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود ـ وهو أكبر منه ـ ، ونافع مولى ابن عمر ـ وهو من أقرانه ـ وغيرهم ، وقد وثقه ابن حبان (٧٦/٤) ؛ فهو صدوق ، وحسَّن له الترمذي ، فانظر «الصحيحة» (٢٣٣٥) .

الثانية : يزيد بن سنان ـ وهو : الجزري ، أبو فروة الرهاوي ـ : قال النسائي :

«متروك الحديث» . وقال ابن عدي :

«عامة حديثه غير محفوظ» .

وقد تقدمت له أحاديث أحدها موضوع (٢/١٦٥/٧٤٠) .

الثالثة : بقية بن الوليد : فإنه مدلس ، وقد عنعنه ، وبه أعله البيهقي فقال :

«في روايات بقية نظر» .

وكان الأولى به أن يعله بشيخه ؛ فإنه أشد ضعفاً منه ـ كما لا يخفى على العارفين بهذا العلم ـ .

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢٧٤/١) لابن السني أيضاً في «الطب» . أما في «الجامع الكبير» فقال :

«رواه البيهقي في «الشعب» وضعفه ، والديلمي» .

٦١٩٥ـ (لَمَّا أَهْبَطَ اللهُ تعالى آدمَ إلى الأرضِ ؛ مَكَثَ فيها ما شاءَ اللهُ أن يَمْكُثَ ، ثم قال له بنوه : يا أبانا ! تَكَلَّمْ . قال : فقامَ خطيباً في أربعين ألفاً مِن وَلَدِه ، ووَلَدِ وَلَدِه ، وولد ولد ولده ، فقال : إن الله أمرني فقال : يا آدمُ ! أَقِلَّ كلامَك حتى تَرْجِعَ إلى جِواري) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٢٨/٧) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٣٢٦/٢) من طريق أبي بكر بن المقرئ : حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر بن خليد المقرئ : حدثنا الحسن بن شبيب المؤدب : حدثنا خلف بن خليفة عن أبي هاشم الرماني عن ثابت عن أنس بن مالك قال : قال

رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن المقرئ :

«هكذا حدثنا هذا الشيخ ، ولم أكتبه إلا عنه ، وكتب عنه جماعة أصحابنا ، وكان يوثق» .

قلت : ولم أجد له ترجمة ، وقد خولف في إسناده : فأخرجه الخطيب وابن عساكر أيضاً من طريق الحسين بن إسماعيل (المحاملي) : حدثنا الحسن بن شبيب المعلم : حدثنا خلف بن خليفة عن أبي هاشم الرماني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : . . . فذكره موقوفاً عليه بنحوه . وقال الخطيب :

«لا أعلم رواه عن خلف بن خليفة إلا الحسن بن شبيب . . . قال ابن عدي : حدث عن الثقات بالبواطيل ، ووصل أحاديث وهي مرسلة . وقال الدارقطني : أخباري ، يعتبر به وليس بالقوي» . قال الذهبي عقبه في «الميزان» :

«قلت : المتعين ما قال ابن عدي فيه . . .» .

ثم ساق إسناده إليه بسنده إلى واثلة بن الأسقع مرفوعاً بلفظ :

«أحضروا موائدكم البقل ؛ فإنه مطردة للشيطان مع التسمية» . وقال الذهبي :

«آفته المُكْتِب» . يعني : الحسن هذا المؤدب .

٦١٩٦- (مَنْ لَقَّم أخاه لُقْمَةَ حَلواءَ ، ولم يكنْ ذلك مخافةً من شَرِّه ، ولا رجاءً لِخَيْرِه ؛ صرفَ اللهُ عنه سبعينَ بَلْوى في القيامةِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٤/٨٥) : أخبرنا أبو نصر أحمد بن إبراهيم المقدسي : حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر الفقاعي : حدثنا أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي قال :

قصدت باب أبي الربيع الزهراني واستأذنت ، فخرجت جارية ، فقالت : الشيخ مشغول . فجلست ساعة ، ثم استأذنت ، فخرجت وقالت : مشغول . فقلت : قولي للشيخ : بغدادي ، وصوفي ، وصاحب حديث ، فقال : زبد بنرسيان ، قولي : ادخل . فدخلت ، وبين يديه جام فالوذج ، فلقمني لقمة ، وقال : حدثني فليح قال : حدثنا الزهري : حدثنا أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«هذا حديث منكر جداً ، وإسناده صحيح (!) ، وقد كنت أظن الحمل فيه على الفقاعي ، والفقاعي : مشهور عندهم ، ثقة ، ومات بعد سنة سبعين وثلاثمائة ، ولم يدرك الصوفي» .

ثم ساق الخطيب إسناده عن أبي القاسم بن السوطي ؛ الحسين بن محمد ابن إسحاق البزار قال : سمعت أبا الطيب محمد بن الفرخان الدوري يقول : سمعت أحمد بن عبدالجبار الصوفي يقول : لما مضيت إلى أبي الربيع الزهراني . . . الحديث بتمامه ؛ إلا أنه قال :

«لا يريد بها إلا الله ؛ وقاه الله مرارة الموقف يوم القيامة» . قال الخطيب :

«فبانت علة الحديث الأول : إذ الحمل فيه على ابن الفُرُّخان ، وبرئ ابن الفقاعي منه ، وسقط اسم محمد بن الفرخان من كتاب شيخنا المقدسي ، والله أعلم . وقد بينا حال ابن الفرخان فيما تقدم من كتابنا ، وأنه ذاهب الحديث ، ويمكن أن تكون العلة من جهة ابن السوطي ؛ فإنه أيضاً ظاهر التخليط . والله أعلم» .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٨ ـ ٢٩) من طريق الخطيب ، ونقل كلامه بنحو ما تقدم .

وذكر الخطيب في ترجمة ابن فرخان ـ التي أشار إليها (٣/١٦٧) ـ أنه روى أحاديث كثيرة منكرة بأسانيد واضحة عن شيوخ ثقات، وأنه كان غير ثقة . وقال في ترجمة ابن السوطي (٨/١٠٢) :

«وكان كثير الوهم، شنيع الغلط، رأيت له أوهاماً كثيرة تدل على غفلته» .

قلت : فالعلة لا تتجاوزهما ـ كما في كلام الخطيب ـ؛ لكن قوله في الطريق الأول :

«وإسناده صحيح» . . ليس كما ينبغي؛ ما دام أنه أعله بالانقطاع، فكان الأولى أن يقول مثلاً :

«ظاهر إسناده الصحة، رجاله كلهم ثقات؛ لكنه معلول بالانقطاع، وقد كنت . . .» .

وللحديث طريق أخرى مختصراً بلفظ :

«من لقم أخاه لقمة حلو؛ صرف الله عنه مرارة الموقف يوم القيامة» .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٥٤) من طريق **أبي بلال الأشعري** قال : ثنا **مجاشع بن عمرو** عن **خالد العبد** عن **يزيد الرقاشي** عن أنس مرفوعاً . . . به .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٥٤)، وقال :

«غريب من حديث يزيد؛ تفرد به عنه خالد» .

قلت : وبهما أعله ابن الجوزي ـ بعد أن ساقه من طريق أبي نعيم ـ؛ فقال :

«لا يصح؛ يزيد الرقاشي : متروك، وخالد العبد : رماه الفلاس بأنه يضع الحديث، وقال الدارقطني : متروك الحديث» .

قلت : وفاته علتان أخريان :

إحداهما : مجاشع بن عمرو ، وهو : كذاب وضاع ، وقد تقدمت له أحاديث موضوعة ، فانظر الأرقام (٣٥٣ و٦٣٩ و١٩٨٠) .

والأخرى : أبو بلال الأشعري : ضعفه الدارقطني .

٦١٩٧ - (قُبُضاتُ التَّمرِ للمساكينِ مُهورُ الحُورِ العِيْنِ) .

موضوع . أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٥٣/٣) من طريق الدارقطني بسنده الصحيح عن طلحة بن زيد عن **الوضين بن عطاء** عن القاسم عن أبي أمامة . . . مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

«تفرد به طلحة عن الوضين . قال السعدي : الوضين واهي الحديث . قال النسائي : وطلحة متروك . وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه» .

قلت : نص عبارة ابن حبان في «الضعفاء» (٣٨٣/١) :

«منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات المقلوبات ؛ لا يحل الاحتجاج بخبره» .
وقال في مكان آخر (٢٨٦/١) :

«ليس بثقة» . وقال أحمد وابن المديني :

«كان يضع الحديث» ؛ كما في «تاريخ ابن عساكر» (٥٢٣/٨) وغيره .

وهذا الحديث مما سوَّد به السيوطي «جامعه الصغير» - فضلاً عن «الجامع الكبير» ؛ من رواية الدارقطني في «الأفراد» - . مع أنه وافق ابن الجوزي على وضعه في كتابه «اللآلي المصنوعة» (٤٥٢/٢) ، وإن كان سقط منه إسناده ومتنه ، كما سقط منه حديث آخر بمعناه عن أبي هريرة ، وبقي إسناده من رواية ابن عدي (٢٥/٥) - وفيه عمر بن صبح ، وهو وضاع - ، وقد أورده ابن عراق في الفصل

الأول من كتابه «تنزيه الشريعة» من حديث أبي أمامة هذا وأبي هريرة وابن عمر ، مشيراً بذلك إلى إقرار ابن الجوزي على وضعه من الطرق الثلاثة . وحديث ابن عمر سبق تخريجه برقم (٥٧١) .

ومن أحاديث طلحة هذا المتروك الحديث التالي :

٦١٩٨ - (إن العبدَ لَيَقِفُ بين يَدَيِ الله ، فَيُطَوِّلُ الله وُقُوفَه ؛ حتى يُصِيْبَه مِنْ ذلك كَرْبٌ شديدٌ ، فيقولُ : ربِّ ! ارحمْني اليومَ . فيقول : وهل رَحِمْتَ شيئاً مِنْ خَلْقي مِن أجلي ؛ فأرحمَك؟ هاتِ ولو عُصْفوراً) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢٣/٨) من طريق طلحة ابن زيد عن موسى بن عبيدة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر . . . مرفوعاً . قال :

«فكان أصحاب النبي ﷺ ، ومن مضى من سلف هذه الأمة يتبايعون العصافير ؛ فيعتقونها» .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته طلحة بن زيد هذا ، وقد عرفت حاله في الحديث الذي قبله ، وأن الإمام أحمد وابن المديني اتهماه بالوضع .

وبهذا أعله السيوطي في «الجامع الكبير» (قسم المسانيد ٤٩٦/٤) .

٦١٩٩ - (فَخَرَتِ الجنةُ على النارِ فقالت : أنا خيرٌ منكِ . فقالتِ النارُ : بل أنا خيرٌ منك . فقالت الجنةُ استفهاماً : ومِمَّ؟! قالت : لأن فيَّ الجبابرةَ ، ونُمْرُوذَ وفِرْعونَ ؛ فأُسكِتَتْ . فأوحى الله إليها : لا تَخْضَعِيْنَ ، لأُزَيِّنَنَّ رُكنَيْك بالحسنِ والحسينِ ؛ فماسَتْ كما تَمِيسُ العروسُ في خِدْرِها) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٤٦/٢) : حدثنا محمد

ابن نوح بن حرب : ثنا منير بن ميمون البصري : ثنا عباد بن صهيب : نا سليمان ابن المغيرة عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«تفرد به عباد بن صهيب» .

قلت : وهو أحد المتروكين ؛ كما قال السيوطي في «اللآلي» (١/٣٨٩) ، ساقه شاهداً لحديث عقبة المتقدم برقم (٥٨٩١ - ٥٨٩٢) بنحوه ، وبعباد هذا أعله الهيثمي أيضاً (٩/١٨٤) ؛ تبعاً لقول الذهبي في «الميزان» :

«أحد المتروكين . قال ابن المديني : ذهب حديثه . وقال البخاري والنسائي وغيرهما : متروك . وقال ابن حبان : كان يروي أشياء إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة ؛ شهد لها بالوضع» .

قلت : وهذا مما يشهد القلب بوضعه - منه ، أو ممن دونه - ؛ فإني لم أجد لهما ذكراً في شيء من المصادر التي عندي . والله أعلم .

وقد جاء افتخار الجنة والنار بلفظ آخر يختلف عن هذا تماماً أوله :

«افتخرت الجنة والنار ؛ فقالت النار : يا رب ! يدخلني الجبابرة والمتكبرون والملوك والأشراف . وقالت الجنة : أي رب ! يدخلني الضعفاء والفقراء والمساكين . . .» الحديث .

أخرجه أحمد وغيره ، وفيه عطاء بن السائب : وكان اختلط ، وحماد بن سلمة : روى عنه بعد الاختلاط أيضاً - كما حققه الحافظ في كتابه «التهذيب» - ، فمن صحح حديثه هذا بحجة أنه مروي عنه قبل الاختلاط ؛ فقد وهم .

وقد خرجته في «ظلال الجنة» (١/٢٣٢/٥٢٨) ، وهو من روايته عن عبيدالله ابن عبدالله بن عتبة عن أبي سعيد . . . مرفوعاً .

وإن مما يدل على اختلاطه ـ وأن حماداً رواه عنه في حالة الاختلاط ـ : أن مسلماً أخرجه (٨/١٥١ ـ ١٥٢) ، وكذا أحمد وابنه عبدالله (٣/٧٩) ، وأبو يعلى (٢/٣٩٧/ ١١٧٢) من طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد بلفظ :

«احتجت الجنة والنار . . .» الحديث .

وبهذا اللفظ رواه أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٨٥٠) ، ومسلم أيضاً ، وكذا البخاري في «الأدب المفرد» (٥٥٤ و٥٨٩) ، والترمذي (٢٥٦٤) ، وابن حبان (٧٤٣٤) ، والطبري في «التفسير» (٢٦/١٠٦) ، وأحمد (٢/٢٧٦ و٤٥٠) ، وأبو يعلى (١١/١٧٩/٦٢٩٠) من طرق عنه .

وكذلك رواه أنس أيضاً .

أخرجه ابن جرير الطبري (٢٦/١٠٧) ، وسنده صحيح .

قلت : فهذا اللفظ هو المحفوظ عن أنس وغيره ، قلبه ذاك المتهم . والله أعلم .

٦٢٠٠ ـ (قالتِ الجنةُ : يا ربِّ ! زَيَّنْتَني ؛ فأحْسَنْتَ أَركاني . فأوحى اللهُ إليها : قد حَشَوْتُ أُركانَك بالحَسَنِ والحُسَينِ والسُّعودِ من الأنصارِ ، وعزتي ! لا يدخُلُكِ مُراءٍ ولا بخيلٌ) .

باطل . أخرجه عبدان في «الصحابة» من طريق إسماعيل بن عياش عن محمد بن عياض عن أبيه عن العباس بن بزيع عن أبيه . . . مرفوعاً .

ذكره الحافظ في «الإصابة» في ترجمة بزيع، وقال :

«وفي إسناده مجاهيل . قال أبو موسى : هذا غريب جداً . وقال عبدان : لم يذكر بزيع سماعاً ؛ فلا أدري أهو مرسل أم لا؟» .

وأورده الذهبي في ترجمة يحيى بن أحمد من «الميزان» وقال :

«لا يعرف، والخبر باطل، لكن في الإسناد مجاهيل ؛ فقال عبدان في «معرفة الصحابة» : حدثنا محمد : حدثنا يحيى بن أحمد : ثنا إسماعيل بن عياش : ثنا هانئ بن المتوكل عن محمد بن عياض الأنصاري . . .» إلخ .

قلت : والمجهولون ـ الذين أشار إليهم الحافظ والذهبي ـ هم من فوق هانئ بن المتوكل، وأما هذا فقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٩٧) :

«كثرت المناكير في روايته ؛ فلا يجوز الاحتجاج به بحال» .

وهو إسكندراني ؛ فرواية إسماعيل بن عياش عنه ضعيفة . وقال الذهبي في «التجريد» :

«بزيع الأزدي : والد عباس، استدركه أبو موسى من حديث موضوع مرسل» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (ص٣٨٤٨/١٦١٣٤) وقال :

«رواه أبو موسى المديني عن عباس بن بزيع الأزدي عن أبيه، وقال : غريب» .

ووقع في «كنز العمال» (١١/٧٥٧/٣٣٦٨٦) :

« . . . عن ابن عباس ؛ بزيغ . . .» . . خطأ مطبعي !

وللجملة الأخيرة منه شاهد من حديث أبي بكر الصديق مرفوعاً بلفظ :

«لا يدخل الجنة خب ، ولا منان ، ولا بخيل» .

أخرجه الترمذي (١٩٦٤) ، وأحمد (٧/١) ، وأبو يعلى (٩٥/٩٥/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٦٤/٤) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٨٦٢/٤٣١/٧) من طريق صدقة بن موسى عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عنه مرفوعاً . . . به . وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب» .

قلت : ولم يرد في بعض النسخ قوله : «حسن» ، وكذلك ورد في «الترغيب» (٢٤٧/٣) ، وأشار إلى ضعفه . . وهو اللائق بحال إسناده ؛ فإن فرقد السبخي ليِّن الحديث كثير الخطأ ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ . وزاد أبو يعلى وغيره :

« . . . ولا سيئ الملكة ، وإن أول من يدخل الجنة المملوك ؛ إذا أطاع الله وأطاع سيده» . وهو رواية لأحمد (٤/١) نحوه .

وفي الباب بلفظ : «الشحيح لا يدخل الجنة» . وقد مضى برقم (٤٤٠٢) .

٦٢٠١ ـ (لما افْتَتَحَ ﷺ خَيْبَرَ ؛ جُعِلَتْ له مَأْدُبَةٌ ، فأكلَ مُتَّكِئاً ، واطَّلى فَأَصابَتْه الشمسُ ؛ فلبس الظُّلَّةَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٩/٦٢/٢٢) من طريقين عن بقية بن الوليد عن عمر الدمشقي عن مكحول عن واثلة قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علل :

الأولى : عنعنة بقية بن الوليد .

الثانية : عمر الدمشقي ، قال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعتمد عليه ، ولا يعرف» . ثم أعاده بعد ترجمتين فقال :

«عمر الدمشقي عن واثلة بن الأسقع ، وعنه ابنه علي . . لا يدرى من هو» .

وأقره الحافظ على هذا . وأما في الموضع الأول فزاد عليه :

«لعله الوجيهي» .

وكذا في طبعة الخانجي ؛ إلا أنه سقط منه قوله : «لعل» ، كما وقع فيه خطأ مطبعي آخر ، وأنا أرى أنه سقط ذكر مكحول بين : (عمر) . . و : (واثلة) ـ كما في حديث الترجمة ـ ، وأنه هو الوجيهي يقيناً ؛ فقد روى ابن عدي في «الكامل» (١٠/٥) من طريق عمرو بن عثمان : ثنا بقية عن عمر بن موسى عن مكحول عن واثلة مرفوعاً بحديث آخر لفظه :

«لا يتزوج المملوك فوق اثنتين» . وقال ابن عدي ـ وقد ذكر لعمر الوجيهي أحاديث أخرى كثيرة ـ :

«وله غير ما ذكرت من الحديث كثير ، وكل ما أمليت لا يتابعه الثقات عليه ، وما لم أذكره كذلك ، وهو بيِّن الأمر في الضعفاء ، وهو في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً» .

قلت : فهو إذن آفة الحديث ، ولم يعرفه الهيثمي ؛ فقال (٥/٢٤) :

«رواه الطبراني من رواية بقية عن عمرو الشامي ، وبقية : ثقة ، ولكنه مدلس ، وعمرو : لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

كذا وقع فيه : (عمرو) . . ولعله هو السبب الذي منعه من أن يعرفه ، وهو في «الميزان» كما سبق .

ومن نكارة الحديث أنه مخالف لقوله ﷺ :

«إني لا آكل متكئاً» .

رواه البخاري . بل ثبت عنه النهي عن الأكل متكئاً . وهو مخرج في «الصحيحة» (٣١٢٢) .

ومكحول ـ وهو : الشامي الفقيه ـ : قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٣٥٢) :

«كثير الإرسال جداً . . .» .

ثم حكى عن أبي حاتم أنه أنكر سماعه من واثلة . وذكر نحوه عن أبي زرعة . وقال ابن معين :

«سمع منه» . والله أعلم .

٦٢٠٢ ـ (مَلَكا الليلِ غيرُ مَلَكَيِ النهارِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/٦٦ ـ الغرائب الملتقطة) من طريق نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس . . . رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته نهشل هذا : فإنه كذاب ، روى عن الضحاك الموضوعات . وتقدم له حديثان موضوعان (٨١٩ و١٦٨٦) ، والأول منهما بإسناده هذا ، وبينت هناك أن الضحاك لم يلق ابن عباس ؛ فهو منقطع على ضعفه الشديد .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية الحاكم في «تاريخه» عن ابن عباس ، وسكت عنه ـ كما هو غالب عادته ـ ! وأنا أظن أن الديلمي رواه من طريقه ، وإنما لم أجزم به ـ مع أنني منه نقلت ـ ؛ لأن النسخة التي عندي منه لم يظهر إسناده الذي دون نهشل . والله أعلم .

٦٢٠٣ - (بينَا أنا نائمٌ عِشَاءً في المسجدِ الحرامِ إذْ أتاني آتٍ ؛ فأيقظني ، فاستيقظتُ ، فلم أرَ شيئاً ، ثم عُدْتُ إلى النومِ ، ثم أيقظني . . . فإذا أنا بهيئةِ خَيالٍ ، فأَتْبَعْتُه بصري حتى خرجتُ من المسجدِ ؛ فإذا أنا بدابَّةٍ أدنى شَبَهاً بدوابِّكم هذه ، بِغالِكم هذه ؛ غيرَ أنه مُضْطَّرِبُ الأُذُنَيْنِ يقالُ له : البُرَاقُ ، وكانتِ الأنبياءُ صلوات الله عليهم تركَبُه قبلي . . .

ثم أُتِيتُ بالمِعْراجِ الذي تَعرُجُ عليه أرواحُ بني آدمَ ، فلم يَرَ الخلائقُ أحسنَ من المِعْراجِ ، أمـا رأيتم الميِّتَ حين يَشُقُّ بَصَرُه طامِحـاً إلى السماءِ؟ فإنما يشقُّ بصره طامحاً إلى السماء عجبه بالمعراج . . .

ثم صعِدتُ إلى السماءِ الخامسةِ ؛ فإذا أنا بهارونَ ، ونصفُ لِحْيَتِه بيضاءُ ونصفُها سوداءُ ، تكادُ لحيتُه تُصيبُ سُرَّتَه من طولها . . .

ثم صعِدتُ إلى السماءِ السادسةِ ؛ فإذا أنا بموسى ، رجلٌ آدم كثيرُ الشَّعَرِ لو كـان عليه قَميصانِ ؛ لَنَفَذَ شعـرُه دون القميصِ (وفي رواية : خـرجَ شعـرُه منهـما !) ، وإذا هو يقولُ : يزعُمُ الناسُ أني أَكْرَمُ على الله من هذا ؛ بل هذا أكرمُ على الله مني . . .) . الحديث بطوله في ست صفحات من نحو قياس صفحات هذا الكتاب .

موضوع . ولوائح الوضع عليه ظاهرة . أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥/ ١٠ - ١٢) ، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٣٩٠ - ٣٩٦) من طريق أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ؛ مصححاً بعض ألفاظه من «تفسير ابن كثير» ، وعزاه لابن أبي حاتم أيضاً ، وقال :

«فذكره بسياق طويل حسن أنيق ؛ أجود مما ساقه غيره ، على غرابته ، وما فيه من النكارة . . . وأبو هارون العبدي ـ اسمه : عمارة بن جوين ، وهو ـ مضعف عند الأئمة» .

قلت : بل اتهمه بعضهم ، وحديثه هذا ونحوه يدل على موضع لينهم ؛ فقد أورده ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٧٧) وقال :

«كان رافضياً ، يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» .

وقال الذهبي في «المغني» :

«تابعي ضعيف . قال حماد بن زيد : كذاب» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، ومنهم من كذبه ، شيعي» .

والحديث عزاه السيوطي في «الدر» (٤/١٤٢) لابن المنذر أيضاً ، وابن مردويه ، وابن عساكر ، وسكت عنه ـ كما هي غالب عادته ـ ؛ الأمر الذي يجعل من لا علم عنده يقدم على ذكره ؛ بل والاحتجاج به ، كما فعل الشيخ التويجري في «الرد على من أجاز تهذيب اللحية» (ص٧ ـ ٨ و١٥ و٥١) ، ولقد أصاب في رده على ذاك الكاتب الذي زعم : «أن اللحية رمز عربي ، وليس من الإسلام في شيء !» ، ورسالته تدور حول إبطال هذا الزعم ، ولقد كان موفقاً في ذلك ، بخلاف عنوانه للرسالة ، فلقد كان مخطئاً فيه من ناحيتين :

الأولى : أنه لا يطابق المعنون عنه ؛ لأن تهذيب اللحية غير حلقها بداهة ، وهو لم يرد فيها على الذين يذهبون إلى جواز تهذيبها مع قولهم بحرمة حلقها .

والأخـرى : أنه ـ أعني : العنوان ـ يشمل الحنفية وغيرهم الذين من مذهبهم جواز أخذ ما زاد على القبضة ؛ بل يشمل ابن عمر وأبا هريرة وغيرهم من السلف الذين احتج بهم الحنفية ؛ وإن لم يسلم بذلك الفاضل المعلق على رسالة : «وجوب إعفاء اللحية» للشيخ الكاندهلوي ؛ فإنه قد خالف السلف ، ومنهم إمام السنة أحمد بن حنبل ؛ فقد روى الخلال في «كتاب الترجل» : قال : أخبرني حرب ، قال : سئل أحمد عن الأخذ من اللحية؟ قال :

كان ابن عمر يأخذ منها ما زاد على القبضة . وكأنه ذهب إليه . قلت له : ما (الإعفاء)؟ قال : يروى عن النبي ﷺ . قال : كان هذا عنده الإعفاء .

أخبرني محمد بن أبي هارون : أن إسحاق حدثهم قال : سألت أحمد عن الرجل يأخذ من عارضيه؟ قال : يأخذ من اللحية ما فضل عن القبضة . قلت : فحديث النبي ﷺ :

«أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى»؟ قال : يأخذ من طولها ومن تحت حلقه ورأيت أبا عبدالله يأخذ من طولها ومن تحت حلقه ، وروى ابن هاني مثله في «مسائله» (٢/١٥١/١٨٤٨) .

قلت : ثم قال الخلال : أخبرني عبيدالله بن حنبل قال : حدثني أبي قال : قال أبو عبدالله : ويأخذ من عارضيه ، ولا يأخذ من الطول ، وكان ابن عمر يأخذ من عارضيه إذا حلق رأسه في حج أو عمرة ، لا بأس بذلك .

فأقول : هذا الرواية شاذة ؛ إن لم أقل : منكرة عن الإمام أحمد ، من ناحيتين :

الأولى : في قول أحمد : «ولا يأخذ من الطول» . فإنه مخالف لرواية حرب وإسحاق المتقدمتين ، ولعل ذلك من عبيدالله بن حنبل ؛ فإنه غير معروف بالرواية ؛

فإن الخطيب لما ذكره في «التاريخ» (٣٤٧/١٠) لم يزد على أن ذكر ما في هذا الإسناد ، فقال :

«حدث عن أبيه ، روى عنه أبو بكر الخلال» .

فمثله لا يحتج به بما تفرد به ، فكيف إذا خالف؟!

والأخرى : في قوله في أثر ابن عمر : «كان يأخذ من عارضيه» ؛ فإنه مخالف لزيادة في حديث ابن عمر في «الصحيحين» :

«خالفوا المشركين ، ووفروا اللحى ، وأحفوا الشوارب» .

وهو مخرج في «الإرواء» (١١٩/١) ، وزاد البخاري في رواية (٥٨٩٢ - فتح) :

«وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر ؛ قبض على لحيته ، فما فضل ؛ أخذ» .

فهذا هو الصحيح عن ابن عمر ، وعن أحمد أيضاً . وله عن ابن عمر طريق أخرى ، رواها ابن أبي شيبة (٥٦٣/٨) ، وابن سعد (١٧٨/٤) . وله عنده طرق أخرى .

ثم روى الخلال ، ومن قبله ابن أبي شيبة عن أبي زرعة بن جرير قال :

«كان أبو هريرة يقبض على لحيته ، ثم يأخذ ما فضل عن القبضة» .

وإسناده صحيح على شرط مسلم .

قلت : والآثار السلفية بهذا المعنى كثيرة ؛ حتى قال منصور عن إبراهيم :

«كانوا يأخذون من جوانبها ، وينظفونها . يعني : اللحية» .

أخرجه ابن أبي شيبة (٥٦٤/٨) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٢٢٠/ ٦٤٣٨) بإسناد صحيح عن إبراهيم ، وهو : ابن يزيد النخعي ، وهو تابعي فقيه جليل ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«كان عجباً في الورع والخير ، متوقياً للشهرة ، رأساً في العلم ، مات سنة (٩٦) كهلاً» .

قلت : فالظاهر أنه يعني من أدركهم من الصحابة وكبار التابعين وأجلائهم ، كالأسود بن يزيد - وهو خاله - وشريح القاضي ، ومسروق وأبي زرعة - وهو الراوي لأثر أبي هريرة المذكور آنفاً - وأبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود ، والآثار في الباب كثيرة ؛ بل إن بعضهم جعل الأخذ من اللحية من تمام تفسير قوله تعالى في الحُجَّاج : ﴿ثم ليقضوا تفثهم﴾ ، فقال محمد بن كعب القرظي :

«رمي الجمار ، وذبح الذبيحة ، وأخذ من الشاربين واللحية والأظفار» .

أخرجه ابن جرير بسند جيد عنه .

ثم روى عن مجاهد مثله . وسنده صحيح .

ومجاهد ، ومحمد بن كعب من أجلة التابعين المكثرين من الرواية عن ترجمان القرآن عبدالله بن عباس ، والآخذين العلم عنه والتفسير ، ولعلهما تلقيا منه تفسير آية الحج هذه ؛ فقد قال عطاء : عن ابن عباس أنه قال في قوله : ﴿ثم ليقضوا تفثهم﴾ ، قال :

«التفث : حلق الرأس ، وأخذ من الشاربين ، ونتف الإبط ، وحلق العانة ، وقص الأظفار ، والأخذ من العارضين ، ورمي الجمار ، والموقف بعرفة والمزدلفة» .

أخرجه ابن جرير أيضاً ، وإسناده صحيح .

ورواه ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن عطاء بن أبي رباح قال :

«كانوا يحبون أن يعفوا اللحية ؛ إلا في حج أو عمرة . وكان إبراهيم يأخذ من عارض لحيته» .

وإسناده صحيح أيضاً .

وإذا عرفت ما تقدم من هذه الآثار المخالفة لحديث الترجمة ؛ فالعجب كل العجب من الشيخ التويجري وأمثاله من المتشددين بغير حق ، كيف يتجرأون على مخالفة هذه الآثار السلفية؟! فيذهبون إلى عدم جواز تهذيب اللحية مطلقاً ؛ ولو عند التحلل من الإحرام ، ولا حجة لهم تذكر سوى الوقوف عند عموم حديث :

« . . . وأعفوا اللحى» ، كأنهم عرفوا شيئاً فات أولئك السلف معرفته ، وبخاصة أن فيهم عبدالله ابن عمر الراوي لهذا الحديث ؛ كما تقدم ، وهم يعلمون أن الراوي أدرى بمرويه من غيره ، وليس هذا من باب العبرة بروايته لا برأيه ؛ كما توهم البعض ، فإن هذا فيما إذا كان رأيه مصادماً لروايته ، وليس الأمر كذلك هنا كما لا يخفى على أهل العلم والنهى ؛ فإن هؤلاء يعلمون أن العمل بالعمومات التي لم يجر العمل بها على عمومها هو أصل كل بدعة في الدين ، وليس هنا تفصيل القول في ذلك ، فحسبنا أن نذكر بقول العلماء وفي مثل هذا المجال : «لو كان خيراً ؛ لسبقونا إليه» .

أضف إلى ما تقدم أن من أولئك السلف الأول الذين خالفهم أولئك المتشددون ابن عباس ترجمان القرآن الذي يحتجون بتفسيره ؛ إذا وافق هواهم ، بل وجعلوه في حكم المرفوع ؛ ولو لم يصح السند به إليه ، كما فعلوا بما روي عنه في تفسير قوله تعالى : ﴿يدنين عليهن من جلابيبهن﴾ قال : «يبدين عيناً واحدة»[1] ! ثم تراهم هنا لا يعبأون بتفسيره لآية (التفث) هذه ، مع ثبوته عنه وعن جمع من تلامذته ، وقول ابن الجوزي في «زاد المسير» (٥/٤٢٦ ـ ٤٢٧) : بأنه أصح الأقوال في تفسير الآية . والله المستعان .

---

(١) انظر كتابي «حجاب المرأة المسلمة» ومقدمة الطبعة الجديدة ، طبع المكتبة الإسلامية ، وقد سميته فيها بـ «جلباب المرأة المسلمة» لسبب هام ذكرته هناك .

ثم رأيت في «الموطأ» (١/٣٥٣ ـ ٣٥٤) : عن مالك : أنه بلغه عن سالم بن عبدالله : كان إذا أراد أن يحرم ؛ دعا بـ (الجَلْمَيْن) ، فقص شاربه ، وأخذ من لحيته قبل أن يركب ، وقبل أن يهل محرماً .

٦٢٠٤ ـ (السماءُ قِبْلةُ الدُّعاءِ) .

لم أقف له على أصل ؛ إلا ما قاله الحافظ في «نتائج الأفكار» (١/٢٥٩ ـ ٢٦٠) في «آداب الدعاء» :

«قلت : أما الاستقبال ؛ فلم أر فيه شيئاً صريحاً يختص به ، وقد نقل الروياني أنه يقول رافعاً بصره إلى السماء ، وقد تقدم ذلك في حديث عمر ، وفي حديث ثوبان : «السماء قبلة الدعاء» ، فلعل ذلك مراد من أطلق» .

كذا قال ! وحديث ثوبان تقدم عنده (١/٢٤٥) ، وليس فيه ما ذكر ، ولا رأيت ذلك في كتاب من كتب السنة التي وقفت عليها . بل ظاهر كلام شارح «العقيدة الطحاوية» : ابن أبي العز (ص٣٢٧) وغيره أن هذا الحديث المزعوم هو من قول بعض المؤولة ، أو المعطلة الذين ينكرون علو الله على خلقه ، واستواءه على عرشه ، وما فطر عليه الناس من التوجه بقلوبهم في دعائهم جهة العلو ، فقال الشارح :

«إن قولكم : إن السماء قبلة الدعاء لم يقله أحد من سلف الأمة ، ولا أنزل الله به من سلطان . . .» .

٦٢٠٥ ـ (إن للهِ عز وجل سَرايا من الملائكةِ تَحُلُّ ، وتقفُ على مجالسِ الذِّكْرِ في الأرضِ ؛ فارتَعوا في رِياضِ الجنةِ . قالوا : وأين رياضُ الجنةِ؟ قال : مجالسُ الذكرِ ، فاغدوا وروحوا في ذكرِ اللهِ عزَّ وجلَّ ، وذَكِّروه بأنفسكم .

مَنْ كـان يُحِبُّ أن يَعْلَمَ مَنْزِلَتَه عند الله ؛ فَلْيَنْظُرْ كـيف مَنْزِلة الله عنده ؛ فإن الله عز وجل يُنزِل العبدَ منه حيث أَنْزَلَه مِن نفسه)(*) .

ضعيف . أخرجـه أبو يعـلى (٣/٣٩٠/١٨٦٥ و٤/١٠٦/٢١٣٨) ، ومن طريقـه ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٨١) ، وكـذا البزار (٤/٥/٣٠٦٤) ، وعبـد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٥٤/١١٠٥) ، والطبراني في «الأوسط» (١/١٣٩/٢٦٧٤) ، والحاكم (١/٤٩٤ ـ ٤٩٥) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٣٩٧/٥٢٨) ، وفي «الدعوات» (٦/٧) من طريق **عمر بن عبدالله مولى غُفرة عـن أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري** عن جابر بن عبدالله قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره ، وزاد بعضهم في أوله : «يا أيها الناس ! إن لله . . .» . وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمر» .

قلت : وهو مختلف فيه ، والراجح عند الحفاظ المتأخرين ضعفه ؛ تبعاً لابن معين والنسائي ، وغيرهما ، ولذلك لما قال الحاكم عقب الحديث :

«صحيح الإسناد» ، رده الذهبي بقوله :

«قلت : عمر ضعيف» . وكذا قال الحافظ في «التقريب» .

وقال المنذري في «الترغيب» (٢/٢٣٤) متعقباً على الحاكم :

«في أسانيدهم : عمر مولى غفرة ، ويأتي الكلام عليه ، وبقية أسانيدهم ثقات مشهورون محتج بهم ، والحديث حسن . والله أعلم» .

كـذا قال ، وفي آخر الكتاب حكى الأقوال في تضعيفه وتوثيقـه ، ولم يذكر قول ابن حبان فيه :

(*) كتب هنا بهامش الأصل : مضى (٥٤٢٧) . (الناشر) .

«كان ممن يقلب الأخبار ، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ؛ لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار» .

ثم إن في قول المنذري في بقية رجال إسنادهم :

«ثقات مشهورون . . .» .

ففيه نظر ؛ لأن أيوب بن خالد ـ وإن كان من رجال مسلم ـ ؛ ففيه لين ، كما قال الحافظ في «التقريب» . والله أعلم .

(تنبيه) : قد أورد شارح العقيدة الطحاوية الشطر الثاني من الحديث بلفظ :

«إذا أحب أحدكم أن يعرف كيفية منزلته عند الله . . .» الحديث نحوه . فلما خرجت أحاديث الشرح منذ ثلاثين سنة تخريجاً مختصراً لم أكن قد وقفت على حديث الترجمة ؛ فقلت في «التخريج» المشار إليه :

«لا أعرفه» .

وهذا كلام سليم جار على منهج علماء الحديث ، وليس كذلك قول ذلك المتشبع بما لم يعط والذي يستفيد من تخريجاتي وتعليقاتي ، ثم لا حمداً ولا شكوراً كما يقال في بعض البلاد ! ، بل ما شئت من النقد الجائر ، والتتبع للعثرات التي لا ينجو منها أحد ، فانظر إليه كيف قلدني وهو الذي يدعي البحث والتحقيق في التخريج؟! فقد قال في تعليقه على هذا الحديث في طبعة مؤسسة الرسالة لشرح العقيدة قال (١/٣٨٩) :

«ليس بحديث» .

فهذا النفي ، لا يصدر إلا من مغرور معجب بعلمه وحفظه للحديث ، وهو ـ كما

يقال ـ : ليس في العير ، ولا في النفير ، وفي ظني أنه لا يخفى على مثله أنه لا يجوز له ، ولا لمن هو أعلم منه وأحفظ أن يطلق هذا النفي ، وإنما أوقعه فيه تظاهره بخلاف واقعه ، وهو استفادته من كتبي كما يشهد بذلك كل من يعرفه عن كثب ، فبدل أن يقول كما قلت : «لا أعرفه» أو نحوه مثل : لم أقف عليه ؛ كما يقول العلماء حقاً ، الذاكرين لقول الله تعالى : ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾ [قال كما ذكرت : «ليس بحديث»](*) . والله المستعان .

٦٢٠٦ ـ (إني كنتُ حَكَكْتُ ذَكَري . يعني : فَتَوَضَّأَ ﷺ) .

منكر . أخرجه أبو عثمان البحيري في «الفوائد» (ق١١/١) من طريق يحيى ابن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة :

أن النبي ﷺ أعاد الوضوء في مجلس ؛ فسألوه عن ذلك؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير المهاجر هذا ، فإنه لم يوثقه غير ابن حبان (٤٢٨/٥) ، ولم يرو عنه من الثقات إلا اثنان يحيى هذا : أحدهما ، والآخر : سويد بن حجير ؛ ولهذا قال الخطابي :

«مهاجر هذا : ـ عند أحمد وغيره من الأئمة ـ مجهول» . وقال الحافظ :

«مقبول» .

قلت : وقد روي عنه ﷺ من حديث عصمة بن مالك خلافه ؛ إلا أنَّه لا يصح ، وقد تقدم برقم (٣٨٨٣) ، وانظر «المجمع» (٢٤٤/١) .

لكن قد ثبت أن النبي ﷺ أفتى بأنه لا وضوء عليه ، فيما رواه قيس بن طلق عن أبيه رضي الله عنه قال :

(*) زيادة يقتضيها السياق ؛ ليست في أصل الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

كنا جلوساً عند النبي ﷺ ، فجاء رجل كأنه بدوي ، فقال : يا نبي الله ! ما ترى في مس الرجل ذكره في الصلاة؟ فقال له النبي ﷺ :

«وهل هو إلا مضغة ـ أو قال : بَضعة ـ منك؟!» .

أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن الجارود (٢١/١٧) ، وابن حبان ، والدارقطني (١٧/١٤٩/١) ، والبيهقي ، والطيالسي ، وابن أبي شيبة (١٦٥/١) وأحمد ، والطبراني في «الكبير» (٣٩٦/٨) من طرق عن قيس بن طلق عن أبيه . . . والسياق لابن الجارود ، وعزاه بعضهم لابن خزيمة ، وفيه تساهل ظاهر ؛ لأنه لم يسق إسناده ولا لفظه ، وإنما أشار إليه إشارة محتجاً به على أن الأمر بالوضوء في حديث بسرة :

«إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ» للاستحباب ، وهو صحيح أيضاً ، مخرج مع حديث طلق في «صحيح أبي داود» (١٧٥ و١٧٦ و١٧٧) .

٦٢٠٧ ـ (مَنْ أرادَ أن يَقْوى على الصيامِ ؛ فَلْيَتَسَحَّرْ ، ولْيُقِلَّ ، ويَشَمَّ طِيْباً ، ولا يُفْطِر على ماء) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٨٢/٦) ، والبيهقي في «الشعب» (٣٩١٢/٤٠٩/٣) من طريق **محمد بن يزيد المستملي** : ثنا مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة المستملي هذا ، وقال فيه :

«يسرق الحديث من الثقات ، ويزيد فيها ويضع» . وقال الخطيب وقد ذكر له حديثاً في فضل أبي حنيفة رحمه الله :

«هذا خبر باطل ، ومحمد بن يزيد متروك» .

قلت : وشذ ابن حبان فذكره في «الثقات» (١١٥/٩) وقال :

«ربما أخطأ» .

لكن له طريقان آخران :

الأول : عن محمد بن عيسى الطباع : نا شعيب بن محمد الحريري : نا الأوزاعي . . . به . وشعيب هذا لم أعرفه .

ثم هو منقطع كالذي قبله ؛ فإن يحيى بن أبي كثير لم يسمع من أنس بن مالك ؛ وإن كان رآه كما في «التهذيب» وغيره ، ولكنه قد توبع وهو الطريق التالي :

الثاني : يرويه محمد بن الحجاج بن عيسى - يعني : الوراق النيسابوري - : نا القعنبي : نا سلمة بن وردان عن أنس :

أن النبي ﷺ رأى رجلاً من أصحابه طليحاً ؛ فقال : «ما لي أراك طليحاً؟» ، قال : إني أمسيت صائماً ، فقال رسول الله ﷺ :

«من تسحر وأكل قبل أن يشرب ، ومس شيئاً من الطيب ؛ قوي على الصيام» .

أخرجهما البيهقي (٣٩١٠ و٣٩١١) وقال :

«سلمة بن وردان : غير قوي ، وسائر رواته ثقات» .

كذا قال ! ومحمد بن الحجاج هذا لم أجد له ترجمة . والله أعلم .

هذا ، ولعل الصواب في هذا الحديث الوقف ، كما رواه قتادة عن أنس قال :

«ثلاث من أطاقهن أطاق الصيام : من أكل قبل أن يشرب وتسحر . . .» .

أخرجه البيهقي (٣٩٠٩) وقال :

«هذا موقوف» .

٦٢٠٨ ـ (إنّ لكم في كلِّ جُمُعَةٍ حَجَّةً وعُمْرةً ، فـالحَجَّةُ : الهَجِيـرُ للجُمُعَةِ ، والعُمْرَةُ : انتظارُ العَصْرِ بعدَ الجُمُعَةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٨/٦) ، ومن طريقه البيهقي (٢٤١/٣) ، وفي «شعب الإيمان» (٣٠٤٦/١١٥/٣) ، وأبو عثمان البحيري في «الفوائد» (ق٢/٢٥) من طريق القاسم بن عبدالله بن مهدي : ثنا أبو مصعب الزهري : ثنا عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة ابن مهدي هذا ـ وهو : الإخميمي ـ وقال :

«لم أر له حديثاً منكراً . فأذكره ، وهو عندي لا بأس به» .

كذا قال ! وتعقبه الذهبي بهذا الحديث ؛ فقال رداً عليه :

«قلت : قد ذكرت له حديثاً باطلاً ؛ فيكفيه» .

وكان الذهبي ساق حديثه هذا ، وقال عقبه :

«هذا موضوع باطل ، وأبطل منه ما روى عن سخبرة بن عبدالله عن مالك عن الزهري عن أنس ؛ أن النبي ﷺ كان إذا توضأ ؛ نضح عانته . ورواه الدارقطني من طريقه ، وقال : «متهم بوضع الحديث» .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

٦٢٠٩ ـ (لا يَقْضِي القاضي إلا وهو شَبْعانُ رَيَّانُ) .

موضوع . أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٤/٢٠٦/٤) ، وابن عدي (٣٥/٦) ، والخطيب في «التاريخ» (٢٧٧/٦) ، والبيهقي (١٠٦/١٠) ، وأبو عثمان البحيري في «الفوائد» (ق١/٢٩) من طريق القاسم بن عبدالله بن عمر عن عبدالله بن

عبدالرحمن بن أبي طوالة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . . . به .

أورده ابن عدي في ترجمة القاسم هذا وهو : العدوي العمري ، وساق له أحاديث منكرة ، وقال في آخر الترجمة :

«وله غير ما ذكرت ، وعامة رواياته مما لا يتابع عليه» . وقال البيهقي عقبه :

«تفرد به القاسم العمري ، وهو ضعيف» .

كذا قال ، وهو تساهل منه ؛ فإن الرجل متفق على تركه ؛ بل قال الإمام أحمد :

«كذاب ؛ كان يضع الحديث ، ترك الناس حديثه» .

وكذلك تساهل الحافظ حين قال في «الفتح» (١٣/١٢٧) :

«أخرجه البيهقي بسند ضعيف» !

وكيف لا؟! وهو قال فيه في «التقريب» :

«متروك ، رماه أحمد بالكذب» .

ولذلك قال شيخه الهيثمي في «المجمع» (٤/١٩٥) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه القاسم بن عبدالله بن عمر ، وهو متروك كذاب» .

٦٢١٠ - (اخْتِنوا أولادَكمْ يومَ السابعِ ؛ فإنه أَطْهَرُ ، وأَسْرَعُ نَبَاتاً لِلَّحْمِ ، وأَرْوَحُ للقلبِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/٤٦) من طريق عبدالله ابن أحمد بن عامر : حدثنا أبي : حدثنا علي بن موسى الرضا عن أبيه عن أبيه

عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن علي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالله بن أحمد هذا ، قال الذهبي في «الميزان» :

«روى عن آبائه نسخة موضوعة باطلة ، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه» .

وأقره الحافظ في «اللسان» ، وقال عقب الحديث في «الغرائب الملتقطة» :

«ابن عامر متروك» .

قلت : وقد تابعه داود بن سليمان الجرجاني : سمعت علي بن موسى الرضا . . . به . وزاد الحديث الآتي بعده .

أخرجه أبو عثمان البحيري في «الفوائد» (ق٢/٣٢) .

قلت : وداود هذا حاله كحال ابن عامر هذا أو أسوأ ، قال الذهبي :

«كذبه يحيى بن معين ، ولم يعرفه أبو حاتم ، وبكل حال فهو شيخ كذاب ، له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضا» .

ثم ساق له أحاديث لوائح الوضع عليها ظاهرة .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لأبي حفص عمر بن عبدالله بن زاذان في «فوائده» والديلمي فقط ، وسكت عنه كغالب عادته !

٦٢١١ - (إنَّ الأرضَ لَتَنْجُسُ مِنْ بَوْلِ الأَقْلَفِ أربعينَ يوماً) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢٦٨/١) وأبو عثمان البحيري من طريق داود بن سليمان الغازي بإسناده المتقدم عن أهل البيت .

وعرفت أن داود هذا كذاب ؛ ولذلك أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث

الموضوعة» (ص٩٧ ـ ٩٨) من رواية الديلمي ، وأعله بقول الذهبي المتقدم :

«له أحاديث موضوعة . . .» ولم يعزه إليه .

٦٢١٢ ـ (إنَّ من سعادةِ المرءِ استخارتَه لربه ، ورضاه بما قَضَى ، وإنَّ من شقاوةِ العبدِ تَرْكَه الاستخارةَ ، وسُخْطَه بما قضى) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/٦٠/٧٠١) ـ والسياق له ـ ، والبزار أيضاً (١/٣٥٩/٧٥٠) من طريق عمر بن علي بن عطاء بن مقدَّم عن عبدالرحمن ابن أبي بكر بن عبيدالله عن إسماعيل بن محمد عن أبيه عن جده : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عبدالرحمن ابن أبي بكر ، وهو : المليكي ، وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ، بل ضعفه جداً جمع من الأئمة ، منهم البخاري ، فقال في «التاريخ» (٣/١/٢٦٠) :

«منكر الحديث» . وكذا قال النسائي . وفي رواية عنه :

«ليس بثقة» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٥٢) :

«منكر الحديث جداً ؛ ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، فلا أدري كثرة الوهم في أخباره منه أو من ابنه؟ على أن أكثر روايته ومدار حديثه يدور على ابنه ، وابنه فاحش الخطأ ، فمن هنا اشتبه أمره ، ووجب تركه» .

قلت : وثمة علة خفية ، وهي تدليس عمر المقدمي هذا ، فإنه مع ثقته واحتجاج الشيخين بحديثه ، فمن الصعب جداً الاحتجاج بحديث له خارج «الصحيحين» ، ولو صرَّح بالتحديث ؛ لأنه كان مدلساً كما نص عليه جمع من الأئمة ، وكان

تدليسه خبيثاً غريباً من نوعه ، سماه بعضهم : تدليس السكوت ! وقد بينه ابن سعد فقال في «الطبقات» (٧/٢٩١) :

«وكان ثقة ، وكان يدلس تدليساً شديداً : يقول : «سمعت» و«حدثنا» ، ثم يسكت ، ثم يقول : «هشام بن عروة» ، «الأعمش» ! يوهم أنه سمع منهما ، وليس كذلك» . انظر «الباعث الحثيث» .

ولذلك قال ابن أبي حاتم (٣/١/١٢٥) عن أبيه :

«محله الصدق ، ولولا تدليسه ؛ لحكمنا له ـ إذا جاء بزيادة ـ غير أنا نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة» .

قلت : وهذا هو الذي أخشاه : أن يكون تلقاه عن راوٍ ضعيف ثم أسقطه ، فقد تقدم في جرح ابن حبان لعبدالرحمن بن أبي بكر شيخ عمر بن علي المقدمي هذا : أن مدار حديثه على ابنه . . . .

واسم الابن هذا : **محمد بن عبدالرحمن الجدعاني** ، وهو متروك كما قال الحافظ في «التقريب» ، فلربما كان هذا هو الواسطة بين أبيه وبين المقدمي فدلسه . والله أعلم .

وبالجملة : فهذه علة ثانية لهذا السند خفيت على بعض إخواننا الناشئين في هذا العلم ، وكان هذا من دواعي تخريج هذا الحديث من هذه الطريق ، فقد كنت خرجته من طريق أخرى ضعيفة أيضاً فيما سبق (٤/٣٧٧/١٩٠٦) .

ذلك أنني وقفت على بحث للأخ عدنان عرعور بعنوان «صلاة الاستخارة» في مجلة «المجاهد» (السنة الثالثة/ العدد ٢٧/ رجب سنة ١٤١١) ، ذهب فيه إلى تحسين الحديث بمجموع الطريقين ؛ محتجاً بأن عبدالرحمن بن أبي بكر المليكي هو

في جملة من يكتب حديثه ـ كما قال ابن عدي ـ قال :

«فمثل هذا يصلح أن يكون متابعاً لمحمد بن أبي حميد ؛ فيكون الحديث حسناً . والله أعلم» .

قلت : كان يمكن أن يكون الأمر كما قال ؛ لو أن المليكي ليس فيه من الجرح إلا ما ذكره عن ابن عدي ، أما والأمر ليس كذلك ؛ فالتحسين مردود بتجريح الإمام البخاري ، ومن ذكرنا معه للمليكي تجريحاً شديداً كما تقدم ، فهل يجوز إهدار أقوالهم والاعتماد على قول ابن عدي فقط مع كونه متأخراً عنهم علماً وطبقة ، مع استحضار أن من كان شديد الضعف لا يتقوى به؟! أم هي الحداثة في هذا العلم الشريف؟

هذا أولاً .

وثانياً : لو سلمنا أن المليكي هذا يصلح للمتابعة ؛ فهل غاب عن بال الأخ أن في الإسناد إليه علة أخرى ، وهي تدليس ابن مقدم الراوي عن المليكي ، وأن تدليسه كان أخبث تدليس عرف في مجال الحديث كما تقدم . فمن الظاهر أن الأخ لم يتنبه لهذه العلة ؛ وإلا لكان كتمانه إياها تدليساً حديثاً نكبره أن يقع فيه ، وغالب الظن أنه غَرّه في ذلك كونه من رجال «الصحيحين» كما تقدم ، والاحتجاج بمثله ليس مسلماً على الإطلاق كما هو معلوم من علم المصطلح ، وظني أن هذا ليس مجهولاً عند الأخ الفاضل ، وإنما هي الغفلة وعدم الاستحضار لأحوال الرجال ودقائق الأحوال .

ثم قال الأخ :

«وفات شيخنا الألباني الطريق الآخر فضعَّف الحديث» !

فأقول : جزاك الله خيراً على هذا التنبيه ، ولكن أليس كان من الأولى أن تلتمس لشيخك ـ كما تقول ـ عذراً ، كما يقول الأدب السلفي المأثور : «التمس

لأخيك عذراً» ؛ فإنك تعلم أن المجلد الذي خرجت الحديث فيه من الطريق الأولى ألفته قبل طبعه وطبع المسندين اللذين فيهما الطريق الأخرى بسنين عديدة ، وأنه لم يكن من الميسور يومئذٍ الرجوع إليهما دائماً وهما لا يزالان في عالم المخطوطات .

ثم رأيت البزار رواه (٧٥١) من طريق آخر عن المليكي فقال : حدثنا محمد ابن السكن : ثنا عمران بن أبان الواسطي عنه .

وعمران هذا : ضعيف ، ومحمد بن السكن : لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون : «ابن سكين» وهو : أبو جعفر الكوفي المؤذن ، وهو مجهول كما في «الجرح» وغيره .

٦٢١٣ - (أَدْرَكْتُ (القَواعِدَ) وهُنَّ يُصَلِّينَ مع رسولِ الله ﷺ الفَرائِضَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣١٥/١٣٠/٢٥) ، و«الأوسط» (٨١٤٣/٢/٢٠٤/٢) عن أبي شهاب عن ابن أبي ليلى عن عبدالكريم عن عبدالله ابن فلان (وفي الأوسط : ابن الطيب) عن أم سلمة (وفي الكبير : أم سليم) بنت أبي حكيم قالت : . . . فذكره . وقال :

«لا يُروى عن أم سلمة بنت [أبي] حكيم إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ، مسلسل بالعلل :

الأولى : أم سلمة هذه ؛ فإني لم أعرفها إلا في هذا الحديث ؛ والإسناد الواهي عنها ، وإن مما يدلك على ذلك اضطراب رواته في ضبط كنيتها ، فقيل : أم سلمة ، وقيل : أم سليم ؛ كما رأيت ، وقيل : أم سليمان ؛ كما يأتي . وذكرها ابن عبدالبر في «الاستيعاب» بهذه الكنى الثلاث ولم يزد ! وكذلك الحافظ في «الإصابة» ؛

ولكنه ساق لها هذا الحديث فقط برواية الطبراني في «الأوسط» وابن منده بالإسناد الأول ، وقال : «أم سليمان بنت أبي حكيم» . وفي رواية له : «أم سليمان بن أبي حثمة» من طريق أخرى كما يأتي ، في «الكبير» كما في «المجمع» (٢/٣٤) فقال :

«وعن سليمان بن أبي حثمة عن أمه قالت :

رأيت النساء القواعد يصلين مع رسول الله ﷺ في المسجد» .

وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» وفيه عبدالكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف» .

قلت : ولم أره في «المعجم الكبير» المطبوع مستعيناً عليه بالفهارس الموضوعة في آخر كل مجلد من محققه ، ثم في فهارسه التي وضعها أخيراً الأخ عدنان عرعور ـ وأهدى إلي نسخة منها جزاه الله خيراً ـ لا في «فهرس الحديث» ولا في «فهرس مسانيد الرواة» ، فلعله فيما لم يطبع منه بعد . والله أعلم .

هذا ، وقد تبع ابن عبدالبر ابن الأثير في «أسد الغابة» في إيراد هذه المختلف في كنيتها بكناها الثلاثة ، وزاد فقال :

«لا يوقف على اسمها» .

فكأنه أشار إلى جهالتها وعدم ثبوت صحبتها . والله أعلم .

هذه هي العلة الأولى .

والثانية : عبدالله ابن فلان أو ابن الطيب ؛ مجهول لا يعرف في شيء من كتب الرجال التي عندي .

والثالثة والرابعة : ضعف ابن أبي ليلى وعبدالكريم ، وبهما أعله الهيثمي مفرقاً ، والحافظ ، فقال في «الإصابة» :

«والسند ضعيف من أجل ابن أبي ليلى ؛ وهو : محمد ، وشيخه عبدالكريم ؛ وهو : ابن أبي المخارق» .

قلت : وأبو شهاب (ووقع في «الإصابة» ابن شهاب) . اسمه : عبدربه بن نافع ، وهو من رجال البخاري ، قال في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

لكن تابعه أبو محصن حصين بن نمير عند ابن منده ، وأبي نعيم كما ذكر في «الإصابة» ، قال الحافظ :

«لا بأس به ؛ روى له البخاري» .

ثم رأيته في «المعجم الكبير» (٧٩٩/٣١٧/٢٤ و٨٠٠) من طريق قيس بن الربيع وحصين بن نمير كلاهما عن ابن أبي ليلى بسنده المتقدم عن أم سليمان بن أبي خثمة قالت :

«رأينا النساء . . .» .

وله شاهد واهٍ بمرة ، فقال البزار في «مسنده» (٤٤٦/٢٢٢/١) : حدثنا خالد ابن يوسف : ثنا أبي عن الأعمش عن أنس بن مالك :

أنه سئل عن العجائز : أكن يشهدن مع رسول الله ﷺ الصلاة؟ قال : نعم ؛ والشواب .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٣٦/١ ـ مجمع البحرين) وقال :

«لم يروه عن الأعمش إلا يوسف» .

قلت : وهو : ابن خالد السمتي البصري ، متروك ، قال ابن عدي (١٦٢/٧) :

«قد أجمع على كذبه أهل بلده» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١٣١/٣) :

«كان يضع الحديث على الشيوخ ، ويقرأ عليهم ، ثم يرويها عنهم ، لا تحل الرواية عنه ، ولا الاحتجاج به بحال . قال ابن معين : كان يكذب» . وكذبه غيره أيضاً . وقال الحافظ في «التقريب» :

«تركوه ، وكذّبه ابن معين ، وكان من فقهاء الحنفية» .

وألان القول فيه الهيثمي ، فقال بعد أن عزاه للبزار والطبراني :

«وفيه يوسف بن خالد السمتي وهو ضعيف» !

وقلّده الشيخ الأعظمي في تعليقه على «البزار» ! كما هي عادته ، ولعل من العوامل على ذلك العصبية المذهبية ، فإنه حنفي مر !

واعلم أنه كان الباعث على تخريج هذا الحديث أموراً :

الأول : تحقيق القول في مرتبته ، وبيان حال رجال إسناده ، حسبما جرينا في تخاريجنا كلها في «السلسلتين» .

الثاني : بيان حال أم سليم بنت أبي حكيم هذه ، وأنها لا تثبت لها صحبة ، رغم أنهم ذكروها في الصحابيات !

الثالث : الرد على مؤلفة جاهلة أو كاذبة متعصبة على بنات جنسها ، من نمط تلك الجامعية المسماة بـ «رغداء بكور الياقتي» في كتيبها «حجابك أختي المسلمة» التي ذكرت في مقدمته أن كشف الوجوه من النساء في الشوارع مثل مصافحة الرجال الأجانب ، والاختلاط مع الغرباء !! ضاربة بذلك كل الأدلة الصحيحة من

الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين المذكورة في كتابي «حجاب المرأة» عرض الحائط .

أقول : فهذه كتلك المؤلفة التي لم أقف على كتابها ، يجمعهما الجهل بالشرع ، والتعصب الأعمى ، والهوى الأصم ؛ فقد قالت ـ والعهدة على من أنقل عنه[1] ـ : قال :

«وقالت مؤلفة فاضلة (!) :

أورد الهيثمي في «مجمع الزوائد» عدة أحاديث كلها ضعاف ، ولكن مجموعها يقويها ، ويجعلها حسنة لغيرها تفيد أن القواعد من النساء فقط كن يصلين مع رسول الله ﷺ دون الشابات» .

قلت : وهذا القول من هذه (الفاضلة !) فيه عدة أكاذيب وجهالات :

الأولى : كذبها على الهيثمي ؛ فإنه لم يذكر ما ادعته من الإفادة إلا حديثاً مرفوعاً واحداً هو حديث الترجمة ، ولكنها لجهلها توهمت أنه ثلاثة أحاديث ؛ لأن الهيثمي أورده من حديث أم سلمة ، وأم سليمان ، وأم سُليم ، وهي في الحقيقة حديث واحد اضطرب أحد رواته الضعفاء في إسناده كما تقدم بيانه .

الثانية : قولها : «ولكن مجموعها يقويها . . .» يشعر بأنها جاهلة بشرط التقوية ، وهو أن لا يشتد الضعف في مفرداتها ، فكيف وليس هنا إلا طريق واحدة وسند واحد؟!

الثالثة : قولها : «فقط» ؛ فهو كذب محض ، وجهل مطبق بالأحاديث الأخرى

---

(١) ذكر الشيخ رحمه الله رقماً لحاشية في الأسفل ، ولكنه لم يذكر مصدره . ولعله يقصد مؤلف كتاب «تحرير المرأة» . (الناشر) .

التي يأتي الإشارة إليها ، أما الكذب ، فيبينه أن الهيثمي أورد أيضاً حديث أنس المتقدم وفيه «والشواب» ، وإن كنا بينا وهاءه ، ولكن المقصود أن ذلك يبطل قولها : «فقط» .

ومن الغريب حقاً أن حضرة الناقل لهذه الجهالات عنها وصفها بقوله : «مؤلفة فاضلة» ! فمن أين جاء الفضل وهي بهذه المثابة من الجرأة اللا أدبية التي لا تليق بالرجال الأقوياء ، فضلاً عن النساء القوارير ! أقول هذا ، وإن كان الفاضل المشار إليه قد رد عليها تقويتها للحديث ، ولكن على طريقة الفقهاء المتأخرين فقال :

«الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم تؤكد حضور الشواب للمسجد . ومن أولئك : أسماء بنت أبي بكر ، وعاتكة بنت زيد (زوج عمر بن الخطاب) وفاطمة بنت قيس ، وأم الفضل ، وزينب امرأة مسعود ، والرُّبَيِّع بنت معوِّذ ، وغيرهن كثير» .

قلت : وهذا مسلم لا غبار عليه ، ولكن كان الأولى به أن يبين ضعف حديثها على طريقة المحدثين أولاً ، على نحو ما فعلنا ، ثم أن يصفها بما فيها من الجهل الذي ينافي الفضل ؛ لأن ذلك من علم الجرح والتعديل كما هو معروف عند العلماء ، ولكن يبدو أن الرجل مع فضله وغلبة الصواب على «تحريره» لا معرفة له بهذا العلم تصحيحاً وتضعيفاً ، وتوثيقاً وتجريحاً ، كما بدا لي ذلك من عدة مواطن من كتابه ، كما يدل على ذلك الحديث الآتي بعد حديث ، وإن كان أثنى علي خيراً ، وذكر أنه تتلمذ علي زمناً مباركاً في مقدمة كتابه (ص٢٨) ، ولكن سرعان ما تغلب عليه غلوه في «تحرير المرأة» ؛ فانتقدني (ص٣٥) تلميحاً لا تصريحاً ؛ لأنني بعد أن أثبت أن وجه المرأة ليس بعورة ، قيدت ذلك بأن لا يكون عليه من الزينة المعروفة اليوم بـ «الميكياج» من الحمرة والبودرة وغيرها ، ونقل كلامي مبتوراً ، سامحه الله .

هذا . ثم ألقي في البال ـ إنصافاً لتلك المؤلفة الفاضلة (!) ـ أنها لعلها عنت بقولها المتقدم : «عدة أحاديث» حديثاً لابن مسعود أورده الهيثمي أيضاً ؛ لأن فيه لفظ «العجائز» ، فإن كانت عنته ؛ فحينئذٍ يكون قولها المذكور سالماً من النقد على اعتبار أن أقل الجمع اثنان ، ولكن يرد عليها أمران آخران :

الأول : أنه لا يفيد ما ادعته من إفادة أن القواعد فقط هن اللاتي كن يصلين معه ﷺ ، وسترى لفظه تحت الحديث التالي ، وهو شاهد ظاهر لما تريد ، ولكن لم يورده الهيثمي ؛ لأنه لا أصل له في شيء من كتب السنة مرفوعاً .

والآخر : أنه موقوف ليس له علاقة بـ (العجائز) أو (القواعد) في عهد النبي ﷺ ، فإذا كان كذلك ؛ فهل يجوز إيهام القراء أنه حديث مرفوع إلى النبي ﷺ ؟! ذلك ما لا أرجو أن يكون مقصوداً من تلك المؤلفة ، وإن كان غير مستبعد عن علمها بهذا الفن ؛ فقد وقع في مثله الناقد لها في «تحريره» إياها ! فانظر الحديث (٦٢١٥) .

٦٢١٤ ـ (نهى النساءَ عن الخروج إلى المساجدِ في جَمَاعَةِ الرجالِ ؛ إلا عجوزاً في مَنْقَلِهَا . والمنقل : الخُفُّ) .

لا أصل له مرفوعاً . أورده الرافعي في «شرح الوجيز» فقال :

«روي أنه ﷺ نهى . .» إلخ . فقال الحافظ في «التلخيص» (٢/٢٧) :

«لا أصل له ، وبيَّض له المنذري والنووي في الكلام على «المهذب» ؛ لكن أخرج البيهقي بسندٍ فيه المسعودي عن ابن مسعود قال :

«والله الذي لا إله إلا هو ، ما صلت امرأة صلاة خيراً لها من صلاة تصليها في بيتها إلا المسجدين إلا عجوزاً في منقلها» .

وكذا ذكره أبو عبيد في «غريبه» والجوهري في «الصحاح» عن ابن مسعود .

قلت : قوله : «فيه المسعودي» هذا الإطلاق يوهم خلاف الواقع ، ذلك لأن البيهقي أخرجه (١٣١/٣) من طريق أبي المنذر إسماعيل بن عمر المسعودي عن سلمة بن كهيل عن أبي عمرو الشيباني عن عبدالله بن مسعود قال . . .

فإسماعيل بن عمر المسعودي هذا صدوق كما في «التقريب» ؛ فالسند حسن ، وهو غير (المسعودي) عند الإطلاق لأنه عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود ، وهو صدوق أيضاً ؛ ولكنه كان اختلط قبل موته ، قال الحافظ :

«وضابطه : أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط» .

ثم تنبهت ـ بفضل الله ـ لأمر هام ، وهو أن في إسناد البيهقي سقطاً بين إسماعيل بن عمر ، والمسعودي ، والصواب : «عن المسعودي» أو نحوه ، فإن إسماعيل بن عمر واسطي ليس مسعودياً ، وإنما روى عنه كما في «التهذيب» ، فصح إعلال الحافظ إياه بالمسعودي ، وذلك لاختلاطه كما تقدم . ومن طريقه أخرجه الطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» (٦٤٧١/٣٣٩/٩) .

لكن تابعه حماد عن سلمة بن كهيل . . . به نحوه ؛ إلا أنه قال : «امرأة» مكان «عجوز» .

أخرجه الطبراني أيضاً (٩٤٧٢) .

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، وحماد هو : ابن سلمة .

وتابعه مسعر عن سلمة بن كهيل . . . به باللفظ الأول : «عجوز» . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٣/٢ ـ ٣٨٤) وسنده صحيح على شرط الشيخين .

وقد توبع سلمة بن كهيل : فقال ابن أبي شيبة في «مصنفه» أيضاً (٢/٣٨٤) : حدثنا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي عمرو الشيباني . . . به بلفظ :

« . . . إلا امرأة قد أَيِسَت من البعولة» .

وسعيد هذا هو : الثوري والد سفيان ، وقد أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/١٥٠/٥١١٧) ، وعنه الطبراني (٩٤٧٣) ، قال عبدالرزاق : عن الثوري عن أبيه . . . به .

وإسناده صحيح أيضاً على شرطهما .

ثم أخرجه الطبراني (٩٤٧٤) من طريق زائدة : ثنا سعيد بن منصور . . . به .

٦٢١٥ - (إنَّ مُحَرِّمَ الحَلالِ كمُحَلِّلِ الحرام) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٠٤/٢/٨١٢٨) ، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١٠٦/٩٨١) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٠٨/٢٤٣٩) معلقاً من طريق **عاصم بن عبد العزيز الأشجعي** عن الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذباب عن عبيدالله بن عبدالله بن عمر عن أبيه : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال ابن أبي حاتم :

«سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال : حديث منكر» .

قلت : وعلته عاصم هذا ؛ فقد ضعفوه ، ولم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل المعروفين ، وإنما وثقه معن بن عيسى ، وأما البخاري فضعفه جداً بقوله في «التاريخ» (٣/٢/٤٩٣) :

«فيه نظر» . وأقره العقيلي في «الضعفاء» (٣/٣٣٨) .

وأما الحافظ الذهبي فاعتمد في «الكاشف» قول النسائي :

«ليس بالقوي» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

وأما الهيثمي فقد وهم في قوله في «المجمع» (١/١٧٦) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال (الصحيح)» .

فإن عاصماً هذا ـ مع ضعفه ـ لم يذكر أحد من مترجميه أنه من رجال «الصحيح» .

وقلده في ذلك مؤلف «تحرير المرأة» (١/ ٥٠ و٦٤) ؛ فأخطأ مرتين :

الأولى : هذا الذي ذكرته من ضعف هذا الراوي ، وأنه ليس من رجال «الصحيح» .

والأخرى : ظنه أن عبارة الهيثمي هذه ـ ولو تَعَرَّت عن الخطأ ـ تعني : أن الحديث صحيح ! ولذلك جزم المومى إليه بنسبة الحديث إليه ﷺ بقوله في الموضع الأول ، وهو ينصح ـ بحق ـ الذين يحرمون سفور الوجه . . . :

«أدْعوهم إلى تبين أحكام الشرع ، والحذر مما حذر منه الحديث الشريف : «إن محرم . . .» ؛ أي : كلاهما معتدٍ على شرع الله» .

قلت : وهو كما قال ـ جزاه الله خيراً ـ ، ولكن هل استجاب هو لدعوته ولم يقع فيما حذر منه غيره؟ والجواب ما تقدم أولاً ، ثم في ظنه المذكور ثانياً ؛ فإن ذلك لا يعني التصحيح ـ كما نبهت عليه مراراً في بعض كتبي ـ . ولذلك فإني أنصحه أن لا يعود إلى ما كان عزم عليه من تحقيق أسانيد السيرة النبوية وتمييز الصحيح فيها من الضعيف ـ كما ذكر (١/٢٨) ـ ؛ فإن لهذا العلم رجالاً صاروا كما قيل :

لقد كانوا إذا عُدُّوا قليلاً وقد صاروا أقلَّ من القليلِ

ولذلك فإنك في الوقت الذي تجد في كل علم العشرات بل المئات من المؤلفين ، لا تجد من المؤلفين في تخريج الأحاديث وتمييز صحيحها من ضعيفها إلا أقل من القليل ، وأما في السيرة فهو مما لم يطرق بابه أحد فيما علمت . ولقد كان قدر لي أنني شرعت في هذا المشروع العظيم وأنا بعيد عن بلدي وكتبي ومَراجعي ، رقطعت فيه شوطاً جيداً ؛ نحو الثلث(*) ، ثم لما تيسر لي العودة إلى بلدي ؛ صرفني عنه مشاريعي العلمية الأخرى ، ولسان حالي يقول : ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾ .

ثم إن للحديث طريقاً أخرى أوهى من الأولى : يرويه **إبراهيم بن إسماعيل ابن مجمع عن يحيى بن عباد بن جارية الليثي** : أن أباه أخبره ، قال : قال لي ابن عمر رضي الله عنهما : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«محرم الحلال كمستحل الحرام» .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣/٢/٣٤/١٥٩٩) ، وابن حبان في «الضعفاء» (١/١٠٣) ، والقضاعي أيضاً (٩٨٠) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، أورده البخاري في ترجمة عباد هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم ، وكذلك فعلا بابنه يحيى ؛ فهما في عداد المجهولين ، وإن أورد ابن حبان أباه عباداً في «ثقاته» (٥/١٤٢) ؛ فذلك من تساهله المعروف !

وإبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع ـ وهو : الأنصاري ـ : مُجْمَع على ضعفه ،

(*) وقد يسّر الله لنا طبع الجزء الذي أنجزه المؤلف ؛ ولكن بعد وفاته ـ رحمه الله ـ . (الناشر) .

بل ضعفه بعضهم جداً ؛ فقال أبو داود :

«ضعيف متروك الحديث ، سمعت يحيى يقوله» . وقال أبو زرعة :

«سمعت أبا نعيم يقول : لا يسوى حديثه فلسين» . وقال ابن حبان عقب الحديث :

«وهذا من قول ابن عمر محفوظ ، فأما من حديث رسول الله ﷺ فلا» .

والحديث أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (ص٧٧) ، وأعله بإبراهيم بن إسماعيل ، وقال :

«قال يحيى : ليس بشيء ، وقد صح من قول ابن مسعود» .

قلت : أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/٢٩٢/٢٠٥٧٣) ، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٩/١٩١/٨٨٥٢) عن معمر عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن ابن يزيد عن ابن مسعود قال : . . . فذكره موقوفاً .

ثم أخرجه الطبراني (٨٨٥٣) من طريق إسرائيل عن (أبي إسحاق) قال :

كنت جالساً عند عبدالرحمن بن عبدالله ، فأتاه رجل يسأله عن ابنه القاسم؟ فقال : غدا إلى الكناسة يطلب الضباب . فقال : أتأكله؟! فقال عبدالرحمن : ومن حرمه؟! سمعت عبدالله بن مسعود يقول : . . . فذكره موقوفاً أيضاً .

قلت : ورجال الإسنادين ثقات ، وعبدالرحمن بن يزيد ـ في الإسناد الأول ـ هو : النخعي الكوفي .

وعبدالرحمن بن عبدالله ـ في الإسناد الآخر ـ هو : ابن مسعود ، قال الحافظ :

«وقد سمع من أبيه ؛ لكن شيئاً يسيراً» .

قلت : وأبو إسحاق ـ هو : عمرو بن عبدالله السبيعي ، وقد ـ سمع من العبدين المذكورين ؛ فلا أدري أهذا من حفظه أم من اختلاطه؟ فإن كلاً من إسرائيل ـ وهو : ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ـ ومعمر قد سمعا منه بعد الاختلاط . ثم هو إلى اختلاطه كان يدلس ، ولم يصرح بالتحديث في أي من الإسنادين ، فالجزم بصحته عن ابن مسعود ـ كما تقدم عن ابن طاهر ـ فيه وقفة عندي .

ومثله جزم ابن حبان بأنه محفوظ من قول ابن عمر ـ كما سبق ـ فيه نظر أيضاً ؛ فإني لم أره عنه إلا مرفوعاً من الطريقين المتقدمين .

وأعجب من ذلك كله جزم ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/٦٦) بنسبته إلى النبي ﷺ بقوله :

«وقال ﷺ : محرم الحلال كمستحل الحرام» .

فلا أدري إذا كان وهماً منه ، أو أنه وقف على طريق أخرى له صحيحة . . وهذا ما أستبعده . والله أعلم .

(تنبيه) : لقد أورد الحديث الهيثمي (١/١٧٧) من رواية الطبراني عن ابن مسعود موقوفاً وقال :

«ورجاله رجال الصحيح ، وله طريق يأتي في (كتاب الصيد)» .

وهناك (٤/٣٨ ـ ٣٩) أورده من طريق أبي إسحاق قال : كنت جالساً . . .» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله رجال الصحيح» .

ومن تخريجي المتقدم يتبين لك أن قوله : «وله طريق يأتي . . .» . . إنما يعني :

طريقاً أخرى عن أبي إسحاق، والمتبادر: عن ابن مسعود. وهذا غير مراد؛ فاقتضى التنبيه!

٦٢١٦ - (ما مِن امرأةٍ تَنْزِعُ خِمارَها في غيرِ بيتِ زوجِها إلا كَشَفَتِ السِّترَ فيما بينَها وبينَ ربِّها).

منكر. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٨٧/١/٣٤٢٩): حدثنا **بكر بن سهل** قال: نا عبدالله بن يوسف قال: نا **ابن لهيعة** عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة:

أنها سألت رسول الله ﷺ عن الحمام؟ فقال:

«إنه سيكون بعدي حمَّامات، ولا خير في الحمَّامات للنساء».

فقالت: يا رسول الله! فإنها تدخله بإزار؟ فقال:

«لا؛ وإن دخلته بإزار ودرع وخمار، وما من امرأة...» الحديث. وقال:

«لم يروه عن عروة إلا أبو الأسود، تفرد به ابن لهيعة».

قلت: وهو ضعيف؛ كما قال الهيثمي (١/٢٧٨). وبه أعله المنذري في «الترغيب» (١/٩٠).

وبكر بن سهل: ضعفه النسائي.

وقد خولف في إسناده عن ابن لهيعة: فقال ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة عن عبيدالله بن أبي جعفر: أن عمر بن الخطاب قال:

لا يحل للمؤمن أن يدخل الحمام إلا بمنديل، ولا مؤمنة إلا من سقم؛ فإني سمعت عائشة تقول: إن رسول الله ﷺ كان يقول:

«أيما امرأة وضعت خمارها . . .» الحديث نحوه .

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/١٥٩/٧٧٧٦) ، وقال :

«منقطع» .

قلت : يعني : بين عمر وعبيدالله بن أبي جعفر ؛ فإن هذا ولد بعد وفاة عمر بسنين ـ مات عمر سنة (٢٣) ، ومات عبيدالله سنة (١٣٢) وقيل بعد ذلك ـ .

وروي موصولاً من طريق مُطَّرِح بن يزيد عن عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال عمر بن الخطاب رحمه الله :

لا يحل لامرأة أن تدخل الحمام إلا من سقم ؛ فإن عائشة أم المؤمنين حدثتني قالت : حدثني خليلي عليه السلام على مفرشي هذا قال :

«إذا وضعت المرأة خمارها . . .» الحديث .

أخرجه ابن عدي في ترجمة مطرح هذا من «الكامل» (٦/٤٤٩) وقال :

«عامة رواياته عن عبيدالله بن زحر ، والضعف على حديثه بيِّن» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«مجمع على ضعفه» .

واللذان فوقه مشهوران بالضعف .

والحديث علقه ابن الجوزي في «العلل» (١/٣٤٤/٥٦٥) على مطرح هذا ، وقال عقبه :

«لا يصح ، مطرح وعلي والقاسم ليس بشيء» .

كذا قال ، والقاسم ـ وهو : أبو عبدالرحمن صاحب أبي أمامة ، والمتقرر فيه أنه ـ وسط حسن الحديث ، فلو أنه ذكر مكانه عبيدالله بن زحر ؛ لأصاب .

وقد صح الحديث من طريق أبي المليح عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً نحوه بلفظ :

«ثيابها» . . مكان : «خمارها» .

وله شاهد من حديث أم الدرداء مرفوعاً . . . به .

وإسناد كل منهما صحيح ، وهما مخرجان في كتابي «آداب الزفاف» (ص١٤٠ ـ ١٤١ ـ الطبعة الجديدة) .

وروي بإسناد آخر عن أم سلمة ، وهو مخرج في «غاية المرام» (ص١٣٦/١٩٥) ، وبسندٍ حسن عن أم الدرداء رضي الله عنها ؛ فراجعه هناك إن شئت .

وبالجملة ؛ فالحديث محفوظ بلفظ : «ثيابها» ، منكر بلفظ : «خمارها» . ولذلك خرجته ؛ فقد بلغني أن بعض المتنطعات من النساء يمتنعن من وضع الخمار أمام المسلمات في غير بيتها ، فكنت أنكر ذلك ؛ لمخالفته رخصه الله لهن في مثل قوله تعالى : ﴿ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن . .﴾ الآية ، إلى أن قال : ﴿أو نسائهن﴾ ، فكنت أتساءل عن سبب ذاك التشدد؟! حتى وجدت هذا الحديث المنكر ، ورأيته في رسالة «حجابك أختي المسلمة» . . تأليف : (رغداء بكور الياقتي) ، ويبدو لي من رسالتها أنها متحمسة ومتشددة في موضوع وجه المرأة ، وأنها لا علم عندها بالسنة وفقهها ، وأنها تركض وراء الشيخ التويجري وغيره من المتشددين القائلين بتحريم كشف المرأة لوجهها ، ورأيتها قد نقلت (ص٢٨ ـ ٢٩) حديث الترجمة من كتاب «الترغيب» للمنذري ؛ دون أن تذكر إعلاله إياه بابن لهيعة !

فهل هذا الفعل يشهد لقولها في مقدمة كُتَيْبها :

«ولقد عنيت فيه أقصى جهدي لأقدم ما هو الصحيح الثابت ؛ مستدلة على ذلك بالآيات الكريمة ، والأحاديث النبوية الصحيحة»؟!

أم هي كغيرها من المؤلفين والمؤلفات ما تعرف الحديث الصحيح إلا بما وافق الهوى؟! والله المستعان .

واعلم أن المقصود من ترهيب المرأة أن تضع ثيابها في غير بيتها إنما هو التعري من ثيابها كلها أو بعضها ؛ مما لا يجوز لها نزعه أمام النساء المسلمات فضلاً عن غيرهن ، وهو كناية عن نهيهن من دخول حمامات السوق ؛ كما يدل على ذلك المناسبة التي ذكرت عائشة فيها الحديث ، فقال أبو المليح :

دخل نسوة من أهل الشام على عائشة رضي الله عنها فقالت : ممن أنتن؟ قلن : من أهل الشام . قالت : لعلكن من الكورة التي تدخل نساؤها الحمام؟ قلن : نعم . قالت : أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها ؛ إلا هتكت [ستر] ما بينها وبين الله تعالى» .

(تنبيه) : أورد الرافعي الحديث في «شرح الوجيز» (كتاب الجزية) بلفظ :

«فهي ملعونة» . فقال الحافظ في تخريجه في «التلخيص» (١٢٦/٤) :

«الدارمي وأبو داود . . . من حديث عائشة» .

وهذا وهم عجيب من الحافظ الكبير ؛ فإن اللفظ المذكور ليس له أصل عند المذكورين ولا عند غيرهم من المحدثين . . لا من حديث عائشة ، ولا من حديث

غيرها - فيما علمت - . فاقتضى التنبيه !

(تنبيه آخر) : وقع في مخطوطة «الأوسط» مكان : (ربها) . . (زوجها) . وهذا خطأ فاحش ، غفل عنه الدكتور الطحان في مطبوعة «الأوسط» (٤/١٧٤/٣٣١٠) التي زعم أنه قام على تحقيقها ، وفيها أخطاء كثيرة وكبيرة منها سقوط أحاديث منها ، بل وصفحات ، وقد نبهت على شيء من ذلك في غيرما موضع . والله المستعان .

٦٢١٧ - (مَنْ نَامَ قبلَ العِشاءِ ؛ فلا أنامَ اللهُ عينَه) .

ضعيف . أخرجه البزار (١/١٩٢/٣٧٨ - الكشف) : حدثنا أحمد بن الوليد البزار : ثنا عبدالعزيز بن عبدالله المدني : ثنا محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي مليكة عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، قالت عائشة :

ما رأيت رسول الله ﷺ نام قبلها ، ولا تحدث بعدها . وقال :

«لا نعلم روى ابن أبي مليكة عن عروة عن عائشة إلا هذا» .

قلت : لكن السند إليه لا يصح ؛ محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير : متفق على تضعيفه ، بل وهاه بعضهم ؛ فقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي والدارقطني :

«متروك» . وقال النسائي مرة :

«ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه» .

والحديث أورده الهيثمي (١/٣١٤) بلفظ :

« . . . فلا نامت عينه» . وقال :

«رواه البزار ، وفيه محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير ، وهو ضعيف» !

وأحمد بن الوليد البزار : لم أعرفه ، وفي «تاريخ بغداد» جَمْع بهذا الاسم والأب ؛ فراجع .

قلت : ووجدت له طريقاً أخرى يرويه عبيدالله بن موسى قال : حدثنا عمر بن واصل أبو يزيد عن أبيه عن عائشة مرفوعاً مختصراً بلفظ :

«من نام قبل العشاء ، فلا نام» .

أخرجه الدولابي في «الكنى» (١٦٣/٢) .

وعمر بن واصل أبو يزيد ـ كذا وقع فيه ، وفي «الجرح والتعديل» (١٤٠/١/٣) :

«عمر بن واصل أبو واصل الجُبلاني : ـ روى عن أبي صادق ، وروى عن أبيه عن عائشة . روى عنه مروان الفزاري ووكيع وعبيدالله بن موسى وأبو نعيم . سألت أبي عنه فقال : هو ضعيف الحديث» .

فالظاهر أنه هذا .

وأبوه واصل : لم أجد له ترجمة .

ثم رأيته في «كامل ابن عدي» (٣٤١/٦) من طريق موسى بن عمير عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«لا أنام الله عيناً نامت قبل أن تصلي العشاء الآخرة» .

لكن موسى بن عمير وهو القرشي الأعمى : قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، وقد كذبه أبو حاتم» .

وأما قول عائشة الموقوف عليها فقد ثبت من طريق أخرى عنها عند ابن ماجه وغيره .

٦٢١٨ - (يا نُورَ السماواتِ والأرضِ ! ويا زَيْنَ السماواتِ والأرضِ ! ويا جمالَ السماوات والأرض ! ويا عِمادَ السماوات والأرض ! ويا بَديعَ السماوات والأرض ! . . .) . إلخ الدعاء .

منكر . أخرجه الدولابي في «الكنى» (١٧/٢) : حدثنا ابن أبي مريم قال : حدثنا السري بن يحيى قال : حدثني أبو شجاع عن أبي طيبة الجرجاني عن عبدالله بن عمر :

أن جبرئيل أتى النبي ﷺ فعلمه هذا الدعاء . . . فذكره .

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٤٥٩/١٤٨٠/٣) : حدثنا يحيى بن عثمان ابن صالح : ثنا سعيد بن أبي مريم . . . به مختصراً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير أبي طيبة هذا - واسمه : عبدالله ابن مسلم المروزي - : قال أبو حاتم :

«يكتب حديثه ، ولا يحتج به» .

ولم يوثقه أحد غير ابن حبان ، ومع ذلك فقد أشار إلى ضعف حفظه بقوله (٤٩/٧) :

«يخطئ ويخالف» .

ثم إنه لم يدرك ابن عمر ؛ بينهما واسطتان أو أكثر ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله فيه في «التقريب» :

«صدوق يهم ، من الثامنة» .

٦٢١٩ - (والذي نَفْسي بيَدِهِ ! لأَنْ يُولَدَ لي ولدٌ في الإسلامِ فأحْتَسِبُه أحبُّ إليَّ مِنَ الدنيا وما فيها) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٩/٦٢٣) من طريق البغوي : حدثني محمد بن الهيثم القاضي : نا أبو توبة عن مسلمة بن علي الخشني عن يزيد بن أبي مريم الأنصاري عن أمه عن يحيى ابن الحنظلية - وكان ممن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة - وكان عقيماً لا يولد له ؛ فقال : . . . فذكره ؛ موقوفاً عليه ؛ لم يرفعه .

وهكذا أورده ابن الأثير في «أسد الغابة» في ترجمة يحيى هذا موقوفاً من طريق يزيد بن أبي مريم ، إلا أنه وقع فيه : (عن أبيه) . . مكان : (عن أمه) . وقال :

«أخرجه ابن منده وأبو نعيم» .

ولذلك أورده الحافظ في «الإصابة» من رواية البغوي في «الصحابة» ، ثم قال الحافظ :

«وسنده ضعيف» !

كذا قال ! وفيه تسامح كبير في التعبير ، فإن الخشني هذا حاله أسوأ مما يشعر تعبيره هذا ؛ فقد قال الحافظ نفسه في ترجمته من «التقريب» :

«متروك» . ونحوه قول الذهبي في «الكاشف» و«المغني» :

«تركوه» .

قلت : وقد تقدمت له أحاديث كثيرة موضوعة تدل على سوء حاله ؛ فراجع فهارس المجلدات الأربعة المطبوعة حتى الآن(*) .

٦٢٢٠ - (نهى عن أكلِ أُذُنَيِّ القَلْبِ) .

منكر . أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٢٦/٤٦٧) - عن مسدد - ، وابن عدي في «الكامل» (٤/٢١٥) - عن إسحاق بن أبي إسرائيل - كلاهما عن عبدالله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن رجل من الأنصار : أن رسول الله ﷺ نهى . . . الحديث .

أورده ابن عدي في ترجمة عبدالله هذا مع أحاديث أخرى له ، ثم قال :

«ولا أعرف في هذه الأحاديث ما أنكره إلا هذا ، ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً ، وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل ؛ فقال : كان من خيار الناس وأهل الورع والدين ، ما رأيت باليمامة خيراً منه . وأرجو أنه لا بأس به» .

قلت : قال ابن أبي حاتم في ترجمته :

«قال أحمد : ثقة لا بأس به . وقال أبي : صدوق» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٣٣٤) . وفي «التهذيب» :

«قال البخاري : أثنى عليه مسدد ؛ لقيه باليمامة» .

قلت : فالرجل ثقة ، وحسبه أن الشيخين احتجا به ؛ فالنكارة ليست منه ،

(*) ثم طُبع المجلد الخامس ، وتلته المجلدات (٦ - ١٣) بعد وفاة الشيخ رحمه الله ، ويليها المجلد الرابع عشر والأخير - وهو تحت الطبع - . يسّر الله إتمامه . (الناشر) .

وإنما من الرجل الأنصاري ؛ فإنه مجهول ، فإنه ليس بصحابي ـ كما يأتي عن ابن القطان ـ ، لكن أسنده بعضهم فقال ابن عدي : ثنا محمد بن أحمد بن بخيت : ثنا إبراهيم بن جابر : ثنا يحيى بن إسحاق البجلي : ثنا عبدالله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة . . . به .

قلت : فقد خالفهما يحيى بن إسحاق البجلي ـ وهو : السيلحيني ـ وهو ثقة من رجال مسلم ، وكان من الممكن عندي إعلال روايته بالشذوذ ؛ لمخالفته لمسدد ـ وهو : ابن مسرهد ـ ، وهو ثقة حافظ من شيوخ البخاري . ولمتابعة إسحاق بن أبي إسرائيل : إبراهيم بن كامجرا المروزي ، قال ابن القطان في «الوهم والإيهام» (٢/٢٢/١) :

«وكان ثقة ؛ وله شأن ، وترك الناس حديثه لرأي وقع له ، فأظهره في القرآن من الوقف ؛ فترك وحيداً وهجر ، وقد كان الناس إليه عنقاً واحدة ، ولم يكن متهماً» .

قلت : حسبه فيما نحن فيه ثقته ـ ولا سيما وقد تابعه مسدد ـ ، وأما تركه من أجل رأي أخطأ فيه ، أو أجبر عليه ؛ فأراه خلاف علم المصطلح ، وما جرى عليه العلماء والأئمة في كتب السنة من الاحتجاج بالثقات من الخوارج والمرجئة والمعتزلة ، ومن أولئك الأئمة الشيخان وغيرهما ، ألا ترى أن علياً بن المديني من شيوخ البخاري وكان قد استجاب للقول بخلق القرآن خوف القتل؟ ومع ذلك فهو لا يزال إماماً في الجرح والتعديل ومعرفة العلل ، متميزاً في ذلك على غيره ـ كما هو معروف عند العلماء ـ .

ولقد رأيت الحافظ الذهبي رحمه الله قد أنصف إسحاق هذا في ترجمته إياه في «السير» فقال في آخرها (١١/٤٧٧ ـ ٤٧٨) :

«قلت : أداه ورعه وجموده إلى الوقف ، لا أنه كان يتجهم ؛ كلا» . ثم روى عنه أنه قال :

«لم أقل على الشك ، ولكني سكت ؛ كما سكت القوم قبلي» .

قلت : فهو على هذا سلفي المنهج ؛ فهو مأجور إن شاء الله تعالى ، وغاية ما يمكن أن يقال في مثله : أنه أخطأ في وقفه وجموده ؛ لعدم انتباهه إلى أن الوقوف ينفع فيما لو لم يجهر المبتدعة بالقول بخلق القرآن ، ففي هذه الحالة لا بد من إنكار ذلك ؛ لأنه على الأقل مخالف لما كان عليه السلف . والله أعلم .

ثم قال الحافظ الذهبي :

«الإنصاف فيمن هذا حاله أن يكون باقياً على عدالته» .

فهذا هو الحق إن شاء الله تعالى .

فأقول : إذا عرفت ما تقدم من اتفاق هذا الثقة مع الثقة الآخر ـ مسدد بن مسرهد ـ على رواية الحديث عن عبدالله بن أبي يحيى عن أبيه عن الأنصاري مرسلاً أو معضلاً ، ومخالفة يحيى بن إسحاق البجلي إياهما في روايته الحديث عن عبدالله بن يحيى عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

فأقول : كان من الممكن أن أعتبر هذه المخالفة شذوذاً من البجلي هذا ؛ لكن يمنعني من ذلك أن دونه اثنين من رجال الإسناد :

الأول : إبراهيم بن جابر : ولم أجد له ترجمة إلا في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه توثيقاً ، إلا أنه قال :

«روى عنه أبي وأبو زرعة رحمهم الله» .

والآخر : شيخ ابن عدي محمد بن أحمد بن بخيت : ولم أعرفه . فيمكن أن يكون المخالف هذا أو الذي قبله . والله أعلم .

فهذا الإعلال أولى عندي من إعلال ابن القطان بإسحاق بن أبي إسرائيل ـ كما تقدم ـ، وضعفِ الحديث في المكان المشار إليه آنفاً بسببه ؛ فقال هناك ـ بعد تجريحه بإسحاق لوقفه في القرآن ـ :

«وسأعود إلى ذكر هذا الحديث في باب الأحاديث التي أَتبعَها كلاماً يقتضي صحتها ، وليست بصحيحة إن شاء الله تعالى» .

وفي الباب المشار إليه أفاد أن عبدالحق الإشبيلي ذكر الحديث من رواية ابن عدي من الطريقين المذكورتين : المرسلة والمسندة ، وذكر كلام ابن عدي وأحمد وأبي حاتم في توثيق عبدالله بن يحيى ، وقال ابن القطان عقبه (٢/٦٥/١ ـ ٢) :

«ويظهر أن الحديث عنده لا عيب فيه ، وذلك أنه اعتمد توثيق عبدالله بن يحيى ، وأعرض عما سواه» .

ثم أخذ عليه خطأ وقع له في اسم أحد رواته . وبعد هذا بياض في النسخة المصورة ، ويظهر لي أنه ينتقد فيه سكوت عبدالحق عن الطريق المرسلة عن رجل من الأنصار ، لا يعرف أنه من أصحاب النبي ﷺ ، وذلك لا يعرف إلا من قوله ـ ولم يقل ذلك ـ ؛ فقال ما نصه (٢/٦٥) :

«فإن هذا الأنصاري لم يقل أنه رأى النبي ﷺ ، ولا أنه سمع منه ، ولعله تابعي ، وحاله مجهولة . وهذا هو الذي يغلب على الظن فيه ؛ فإن يحيى بن أبي كثير لم يرو عن صاحب ، إلا أنه رأى أنس بن مالك ، ولم يسمع منه ، وإنما يرسل عنه . وأبو داود رحمه الله قد أورد هذا الحديث في «المراسيل» من أجل هذا الذي قلناه ؛ فإن الإسناد الذي ساقه معضل إلى هذا الرجل (ثم ساق إسناده ، ثم قال :) وأبو محمد لم يعرض للحديث من هذه الجهة ، وإلى ذلك فإن إسحاق بن أبي

إسرائيل - وإن كان من أهل الصدق ، وممن كان الناس إليه عنقاً واحدة - . . .» إلى آخر كلامه المتقدم . وقد عرفت الجواب عنه .

وخلاصة البحث في هذا الحديث : أن من وصله عن أبي هريرة فقد وهم ، وأن المحفوظ فيه : عن الرجل الأنصاري ، وهو مجهول مرسل إن كان تابعياً ، ومنقطع إن كان صحابياً ؛ لأن يحيى بن أبي كثير لم يسمع من أحد من الصحابة . ثم هو إلى ذلك قد رمي بالتدليس . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وفيما تقدم من كلام ابن القطان على رواية يحيى بن أبي كثير عن الرجل الأنصاري - أنه لا يلزم أن يكون الأنصاري صحابياً - ما يؤيد ما كنت ذهبت إليه من تضعيف أحاديث ثابت بن الحارث الأنصاري من رواية الحارث بن يزيد الحضرمي ، وأن الحارث هذا - وإن كان تابعياً - ؛ فلا يلزم أن تكون روايته عنه تستلزم أن يكون الأنصاري من الصحابة ؛ فانظر الأحاديث المتقدمة (٦٠٩٢ و٦١١٦ و٦١١٧) .

٦٢٢١ - (يقول اللهُ : أنا اللهُ لا إلهَ إلا أنا كَلِمَتي ، مَنْ قالها ؛ أَدْخَلْتُه جَنَّتي ، ومَنْ أدخلته جنتي ؛ فقد أَمِنَ ، والقرآنُ كلامي ، ومني خَرَجَ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٢٥/١١) من طريق أبي حفص عمر بن محمد بن عيسى السُّذابي : حدثنا الحسن بن عرفة : حدثنا يزيد بن هارون : حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله تعالى قال : . . . فذكره .

أورده في ترجمة السذابي هذا ، وقال :

«وفي بعض حديثه نكرة» .

قلت : ومن فوقه كلهم ثقات ؛ فكأنه لذلك قال الذهبي :

«هذا موضوع» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية الخطيب ساكتاً عليه فأساء ! لأن الخطيب قد استنكره ـ كما رأيت ـ . فهذا من مئات الأدلة التي تدل الباحث على أن السيوطي في كتابه هذا إنما أراد التقميش ، وليس التحقيق والتفتيش ، وقلَّده في ذلك الشيخ محمد المدني في كتابه «الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية» ، فقد أورد الحديث فيه (ص٣٦/٢٣١) ساكتاً عليه أيضاً !

٦٢٢٢ ـ (إنَّ بمكةَ أربعةَ نَفَرٍ منْ قُرَيْشٍ ؛ أَرْبأُ بِهِمْ عن الشركِ ، وأَرغَبُ لهم في الإسلامِ : عَتَّابُ بنُ أُسَيْدٍ ، وجُبَيْرُ بنُ مُطْعِمٍ ، وحَكيمُ بنُ حِزَامٍ ، وسُهَيْلُ بن عمروٍ) .

منكر . أخرجه الزبير بن بكار في «جمهرة نسب قريش وأخبارها» (٣٦٢/٦٣٨) ، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٣/٥٩٥) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٢٥٣ ـ ٢٥٤) عنه قال : حدثني حسين بن سعيد بن هاشم بن سعد من بني قيس بن ثعلبة قال : حدثني يحيى بن سعيد بن سالم القداح عن أبيه عن ابن جريج عن عطاء قال : لا أحسبه إلا رفعه إلى ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ ليلة قربه [من] مكة في غزوة الفتح : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : حسين بن سعيد هذا : فإني لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من الكتب .

الثانية : يحيى بن سعيد بن سالم : أورده العقيلي في «الضعفاء» (٤/٤٠٤) وقال :

«في حديثه مناكير» .

وأقره الذهبي في «الميزان» ، وسقط هذا القول من «اللسان» ، وذكر عن الدارقطني أنه قال :

«ليس بالقوي» .

الثالثة : سعيد بن سالم القداح : مختلف فيه ، وأورده الذهبي في «المغني» ، وقال :

«صدوق ، قال عثمان الدارمي : ليس بذاك» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

الرابعة : عنعنة ابن جريج ؛ فإنه معروف بالتدليس .

الخامسة : شَكُّ عطاء في رفعه .

٦٢٢٣ ـ (الحمدُ لله الذي أَطْعَمَني الخَمِيرَ ، وأَلْبَسَني الحَريرَ ، وزوَّجني خديجةَ ، وكنتُ لها عاشِقاً) .

موضوع . أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/١٨٢) من طريق محمد بن الحجاج : ثنا سفيان بن حسين عن الزهري قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : أورده الحاكم في ترجمة خديجة رضي الله عنها ساكتاً عليه ، وهو في التراجم غير ملتزم للصحة ـ كما يعلم ذلك العارفون بكتابه ـ ، والذهبي في ذلك كثيراً ما لا يذكر الحديث أصلاً في «تلخيصه» ؛ لوضوح أمره كهذا الحديث ، فإنه

ـ مع إرسال الزهري إياه أو إعضاله ـ فيه محمد بن الحجاج وهو كذاب ، معروف بالوضع ، وهو الذي وضع حديث الهريسة ، وقد مضى برقم (٦٩٠) .

وقوله : «الحرير» . . مستنكر جداً ؛ لأنه مخالف للمعروف من زهده ﷺ وتواضعه في لباسه ، وقوله :

«إنما يلبس الحرير من لا خلاق له» . متفق عليه . وهو مخرج في «الإرواء» (٢٧٨/٣٠٩/١) . بل صح أنه كان يمنع أهله الحلية والحرير ويقول : «إن كنتم تحبون حلية الجنة وحريرها ؛ فلا تلبسوها في الدنيا» . أخرجه ابن حبان والحاكم ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٣٨) .

وإذا عرفت هذا ؛ فيحتمل أن يكون لفظ : «الحرير» . . محرفاً من : «الحبير» ؛ وهو من البُرُود ما كان مُوَشَّياً مُخَطَّطاً ، أقول هذا من باب التحقيق ؛ فقد وقع هذا في أثر عن أبي هريرة : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٣٨/١) من طريق أبي يزيد المدني قال :

قام أبو هريرة على منبر رسول الله ﷺ بالمدينة دون مقام رسول الله ﷺ فقال :

«الحمد لله الذي هدى أبا هريرة للإسلام . . . الحمد لله الذي أطعمني الخمير ، وألبسني الحرير (كذا) ، الحمد لله الذي زوجني بنت غزوان بعدما كنت أجيراً لها . . .» .

كذا وقع فيه : «الحرير» . . والصواب : «الحبير» ؛ كما وقع في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٤٢/١٩) . وإسناده صحيح .

وهذا الأثر قد ذكر منه ابن الأثير طرفه الأول في مادة : (حبر) من حديث أبي ذر إلى : « . . . وألبسنا الحبير» ! فلا أدري أهي رواية وقعت له لم أقف عليها ، أم هو سهو؟

٦٢٢٤ - (كان إذا ذَكَرَ خديجةَ ؛ أَثْنى عليها فأحسنَ الثَّناءَ . قالتْ [عـائشـةُ] : فَغِرْتُ يوماً فقلتُ : ما أكثرَ ما تَذْكُرُ حمراءَ الشِّدْقَ ، قد أَبْدَلَكَ اللهُ خيراً منها ! قال :

مـا أبدلني اللهُ خيـراً منهـا ؛ قـد آمنتْ بي إذ كَفَرَ بي الناسُ ، وصـدَّقَتْني إذْ كَذَّبَني الناسُ ، وواسَتْني بمالِهـا إذ حَرَمَني الناسُ ، ورزقني اللهُ عز وجل وَلَدَها إذْ حرمني أولادَ النساء) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه أحمد (٦/١١٧ - ١١٨) - والسياق له - ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/١٣/٢٢) مختصراً من طريق مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير مجالد ، وليس بالقوي - كما تقدم مراراً - . وقول الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٢٤) :

«رواه أحمد وإسناده حسن» .

فهذا من تساهله ! ولا سيما والحديث في «الصحيحين» مختصر عن هذا ، وليس فيه قوله : «ما أبدلني الله خيراً منها» .

وكذلك قول الهيثمي قبله - وقد ذكره بسياقين آخرين - :

«رواه الطبراني ، وأسانيده حسنة» !

فإن في السند الأول عنده (٢٣/١٠/١٤) مبارك بن فضالة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . . مختصراً ، وفي آخره :

قلت : يا رسول الله ! اعف عني عفا الله عنك ، والله ! لا تسمعني أذكر خديجة بعد هذا اليوم بشيء تكرهه .

والمبارك بن فضالة : مدلس وقد عنعنه .

والسند الآخر مداره عنده (٢١/١٣/٢٣) على وائل بن داود عن عبدالله ـ هو : ابن مسعود ـ قال : قالت عائشة : . . . فذكره نحوه ؛ وفي آخره أنها قالت :

«فغدا بها علي وراح شهراً» .

وهو منقطع بين وائل وابن مسعود .

وأنكر ما في الحديث قوله : «ما أبدلني الله خيراً منها» ؛ وذلك لأمرين :

الأول : أنه لم يرد في شيء من الطرق ، وبخاصة طريق عروة عنها ؛ فقد أخرجها البخاري (٣٨٣١/١٣٤/٧) ، ومسلم (١٣٤/٧) من طريقين عن علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة . . . قالت :

«فغرت ، فقلت : ما تذكر من عجوز من عجائز قريش حمراء الشِّدقين ، هلكت في الدهر ، قد أبدلك الله خيراً منها» .

نحوه في «مسند أحمد» (١٥٠/٦ و١٥٤) من طريق حماد بن سلمة عن عبدالملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن عائشة ، وفيه بعد قوله : «الدهر» :

قالت : فتمعر وجهه تمعراً ما كنت أراه إلا عند نزول الوحي ، أو عند المخيلة حتى ينظر أرحمة أم عذاب؟ .

قلت : ففي هذين الطريقين الصحيحين إقراره ﷺ لعائشة على قولها :

«قد أبدلك الله خيراً منها» ، وذلك ؛ لأنها تعني في السن كما يدل عليه السياق ، ويؤيده أنها صرحت بذلك في طريقين آخرين عنها عند الطبراني (٢١/١٣/٢٣ و٢٣/١٤) ، أحدهما عن ابن مسعود عنها ، وتقدم قريباً .

والطريق الآخر : عن ابن أبي نجيح عنها . وهو مخرج في «الصحيحة» (١/رقم ٢١٦) شاهداً .

والأمر الآخر : إذا تبين أن الخيرية التي أرادتها عائشة رضي الله تعالى عنها إنما هي السِّن ، وليس السلوك ؛ فهي حقيقة واقعة معروفة ، فلا يتصور أن ينكرها النبي ﷺ عليها . فهذا يؤكد أن هذه الزيادة منكرة ، ولذلك استغلها الرافضي في الطعن في عائشة رضي الله عنها ؛ لأنها صريحة في إنكاره ﷺ عليها . وقد رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في فصل خاص عقده لذلك بيَّن فيه فضل عائشة رضي الله عنها بأحاديث ذكرها ، منها قوله ﷺ :

«فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام» . متفق عليه ، وهو مخرج في «مختصر الشمائل» (١٤٨) وغيره ، ثم تأول حديث الترجمة ـ بعد أن أشار لضعفه ـ بتأويل آخر فقال :

«إن صح ـ معناه : ما أبدلني بخير لي منها ، لأن خديجة نفعته في أول الإسلام نفعاً لم يقم غيرها فيه مقامها ؛ فكانت خيراً له من هذا الوجه . . .» إلخ كلامه ، فراجعه (٤/٣٠١ ـ ٣٠٨) ، وما ذكرته قبل مما دل عليه السياق وبعض الروايات أولى على فرض صحة هذه الجملة من الحديث . والله أعلم .

ثم رأيت ابن كثير قال في «البداية» (٣/١٢٨) عقب الحديث :

«تفرد به أحمد ، وإسناده لا بأس به ، ومجالد روى له مسلم متابعة ، وفيه كلام مشهور . والله أعلم ، ولعل قوله : «ورزقني الله ولدها إذ حرمني أولاد النساء» . كان قبل أن يولد إبراهيم ابن النبي ﷺ من مارية ، وقبل مقدمها بالكلية ، وهذا متعين ؛ فإن جميع أولاد النبي ﷺ كما تقدم من خديجة إلا إبراهيم فمن مارية القبطية المصرية رضي الله عنها» .

٦٢٢٥ - (كان يأكلُ بكَفِّهِ كلِّها) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٩٠) عن ابن أخي ابن شهاب عن امرأته أم الحجاج بنت محمد بن مسلم قالت :

كان أبي يأكل بكفه ؛ فقلت : لو أكلت بثلاث أصابع؟ قال : إن النبي ﷺ كان . . .

أورده في ترجمة ابن أخي ابن شهاب ، واسمه : محمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزهري في ثلاثة أحاديث له وقال عقبها :

«لم يتابعه عليها أحد» . وذكر عن محمد بن يحيى النيسابوري أنه قال :

«لم نجد لها أصلاً عند أصحاب الزهري» .

قلت : وابن أخي الزهري هذا مختلف فيه ، واحتج به الشيخان ، وذكره الذهبي في «المغني» وقال :

«وثق» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له أوهام» .

قلت : فلعل العلة من امرأته أم الحجاج ؛ فإني لم أجد لها ترجمة ، ولا ذكرها أصحاب «الكنى» ، حتى الذهبي في «المقتنى» ، وقد جهلها ابن الجوزي كما يأتي .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٣٦) من غير طريق العقيلي ، وقال :

«حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، والمرأة مجهولة ، وأبوها لا يعرف ، وفي «الصحيح» : أن رسول الله ﷺ كان يأكل بثلاث أصابع» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٥٤) بقوله :

«قلت : المرأة هي بنت عم محمد بن مسلم الزهري الإمام المشهور ، بين ذلك البيهقي في «الشعب» . والله أعلم» .

وأقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٥٨) وقال :

«فالحديث مرسل» .

قلت : أو معضل ؛ لأن الزهري تابعي صغير ، أكثر رواياته عن التابعين ، فالحديث منكر لهذا ولجهالة المرأة ، ولمخالفة متنه للحديث الصحيح ، وهو مخرج في «الإرواء» (١٩٦٩/٣١/٧) .

ثم رأيت الحديث في «مصنف ابن أبي شيبة» (٨/٢٩٩) هكذا : حدثنا معن ابن عيسى عن محمد بن عبدالله ابن أخي الزهري قال : أخبرتني أختي أنها رأت الزهري يأكل بخمس ؛ فسألته عن ذلك؟ فقال : فذكره بلفظ : « . . . بالخمس» .

٦٢٢٦ - (لا تأكلْ بإِصْبَع ؛ فإنه أكلُ الملوكِ ، ولا تأكلْ بإصْبَعَيْنِ ؛ فإنه أكلُ الشيطانِ ، وكُلْ بثلاَثِ أصابعَ ؛ فإنه السُّنَّةُ) .

باطل بهذا التمام . أخرجه ابن الجوزي في «العلل» (٢/١٦٣ - ١٦٤) من طريق الدارقطني بسنده عن رشدين قال : حدثني أبو عبدالله المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

«تفرد به رشدين بن سعد ؛ قال يحيى : ليس بشيء . وقال أبو حاتم الرازي : منكر الحديث ، وفيه غفلة ، يحدث بالمناكير عن الثقات» .

قلت : وشيخه أبو عبدالله المكي مجهول كما قال الذهبي في ترجمة رشدين من «الميزان» وساق له هذا الحديث بلفظ :

«الأكل بإصبع أكل الملوك . . .» .

ثم أعاده في ترجمة أبي عبدالله هذا فقال :

«لا يعرف ، له خبر باطل عن ابن جريج عن عطاء . . .» فذكره .

وقد روي من طريقين آخرين :

أحدهما : ابن لهيعة عن عطاء بن أبي رباح وابن أبي مليكة عن ابن عباس قال :

دخل رسول الله ﷺ حائطاً لبعض الأنصار ، فجعل يتناول من الرطب فيأكل وهو يمشي ، وأنا معه ، فالتفت إليّ فقال :

«يا ابن عباس ! لا تأكل بإصبعين ؛ فإنها أكلة الشيطان ، وكل بثلاثة أصابع» .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/١٢٦/١١٢٥١) ، وقال الهيثمي (٥/٢٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

كذا قال ، وشيخ الطبراني فيه يحيى بن عثمان بن صالح ؛ ليس من رجال «الصحيح» وهو مختلف فيه ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«حافظ أخباري ، له ما ينكر» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق رمي بالتشيع ، وليَّنه بعضهم لكونه حدث من غير أصله» .

وابن لهيعة حسن الحديث في الشواهد ؛ إذا كان حديثه من غير رواية العبادلة كما هو الواقع هنا ، وقد رماه ابن حبان وغيره بالتدليس ، فيخشى أن يكون لتدليسه

أو سوء حفظه قد سقطت الواسطة بينه وبين عطاء وابن أبي مليكة إن كان [من] ذكره معه قد حفظه !

والطريق الأخرى : عن هشام بن خالد الأزرق قال : حدثنا بقية بن الوليد قال : حدثنا (الأصل : حديث) ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بثلاثة أحاديث منها هذا بلفظ :

«لا تأكلوا بهاتين : الإبهام والمشيرة ، ولكن كلوا بثلاث ؛ فإنها سنة ، ولا تأكلوا بخمس ؛ فإنها أكلة الأعراب» .

ذكرها ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٩٥) وقال :

«قال أبي : هذه الأحاديث موضوعة لا أصل لها ، وكان بقية يدلس ؛ فظن هؤلاء أنه يقول في كل حديث : «حدثنا» ، ولم يتفقدوا الخبر منه» .

قلت : والحديثان الآخران المشار إليهما تقدم أحدهما برقم (١٩٥) ، والآخر برقم (١٩٨) .

وقد روي الحديث بلفظ آخر عن أبي هريرة يختلف عن هذا في فقراته الثلاث ، وقد مضى تخريجه برقم (٢٣٦٠) .

والحديث عزاه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/٣٧٠) للدارقطني في «الأفراد» من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف . . . فذكره باللفظ المذكور أعلاه ؛ إلا أنه لم يذكر الفقرة الثالثة ، وإنما أشار إليها بقوله :

«الحديث» ، فتأكدت من هذا أن الزيادة المطبوعة في «علل ابن الجوزي» هكذا :

« . . . بإصبع [واحد] . . .» ؛ هذه الزيادة لا وجه لها ؛ فإنها لم ترد في عزو

العراقي ولا عند غيره ؛ ولذلك حذفتها .

وذكره الزبيدي في «شرح الإحياء» (١١٧/٧) باللفظ المنقول عن «علل ابن أبي حاتم» وقال :

«رواه الحكيم الترمذي في (نوادر الأصول)» !

وسكت عنه ، فالظاهر أنه من طريق بقية المتقدمة ، وأن الزبيدي لم يقف على حكم أبي حاتم عليها ، وإلا لم يسكت عنها إن شاء الله تعالى . ثم رأيته فعل ذلك أيضاً في مكان آخر (٢٧٢/٥) .

٦٢٢٧ - (لا يُبْرِمَنَّ أحدٌ منكم أمراً مِنْ أمرِ دينٍ أو دنيا حتى يُشاوِرَ) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٢٦/٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢٦٠/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٢٠٥ - مصورة الظاهرية ، ١١١/٤ - طبع بيروت) من طريق أحمد بن محمد بن ماهان : أخبرني أبي : حدثنا طلحة بن زيد عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . . . به . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح عن رسول الله ﷺ ، والمتهم به طلحة بن زيد ، قال البخاري : هو منكر الحديث . وقال النسائي : متروك الحديث . قال العقيلي : ليس لهذا الحديث أصل ، لا من حديث الزهري ، ولا من حديث غيره» .

قلت : فهو بكتابه الآخر «الموضوعات» أولى ، ولذلك كان على السيوطي أن يستدركه عليه فيودعه في «ذيل الموضوعات» ، ولكنه لم يفعل ، بل ولم يذكره في «الجامع الكبير» الذي فيه ما هب ودب !

وقال ابن عدي ، وتبعه الذهبي :

«هذا باطل عن عقيل» .

ومحمد بن ماهان هو : القصباني أو القَصَبي الواسطي ، ويبدو لي أنه غير أبي عبدالله السمسار البغدادي المترجم عند الخطيب (٣/٢٩٣) بروايته عن شبابة ؛ فإن الخطيب روى عن محمد بن مخلد العطار أنه مات سنة (٢٥٨) . والواسطي هذا روى عنه أسلم بن سهل الواسطي المعروف بـ (بحشل) في «تاريخ واسط» (ص١٥٧) قال : أخبرني أحمد بن محمد بن ماهان قال :

«توفي أبي سنة أربع ومائتين» . والذهبي كأنه يعنيه بقوله في «الميزان» :

«محمد بن ماهان القصباني ، كان بعد المائتين ، مجهول» .

وعقب عليه الحافظ في «اللسان» بأن ابن حبان ذكره في «الثقات» (٩/١٥٠) وقال :

«بغدادي ، يروي عن أبي نعيم ، كتب عنه أصحابنا» .

قلت : وذكره في مكان آخر (٩/١٣٥) وقال :

«يروي عن أبي الوليد الطيالسي . حدثنا عنه محمد بن المنذر بن سعيد» .
وأن ابن أبي حاتم ذكره في كتابه (٤/١/١٠٥) بروايته عن شبابة أيضاً ، وقال :

«لم يقض لنا السماع منه ، سمعت أبي يقول : هو مجهول» .

قلت : وهذا مما يؤكد أن السمسار البغدادي هذا هو غير المترجم الواسطي ؛ لأن ابن أبي حاتم ولد سنة (٢٤٠) فكيف يمكنه السماع منه وقد مات قبل ولادته بست وثلاثين سنة كما عرفت؟!

وأما ابنه أحمد بن محمد بن ماهان ، فهو من شيوخ بحشل في «التاريخ» كما مـر آنفـاً ، وقـد روى عنه بعض الأحـاديث فـيـه (ص١١٨ و١٥٧ ـ ١٥٨ و١٦٤ و١٨٥) ، وأورده ابن أبي حاتم في «الجرح» (٧٣/١/١) فقال :

«أحـمـد بن مـحـمـد بن مـاهان المعروف والده بأبي حنيفة صاحب القصب الواسطي . روى عن أبيه ، كتب لنا أبو عون بن عمرو بن عون شيئاً من فوائده فلم يعرف أبي والده . وقال : هو مجهول ، ولم يسمع منه» .

قلت : فقول الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«قال ابن أبي حاتم : مجهول» .

فـإنما هو وهم ؛ لأن كـلام ابن أبي حـاتم المذكـور صـريح في أن هذه اللفظة «مجهول» إنما حكاه عن أبيه في أبي حنيفة هذا ، وليس في ابنه أحمد ، كما نبه على ذلك الحافظ في «اللسان» .

لكن ما دام أنَّ ابن أبي حاتم لـم يذكر فيه شيئاً فهو في حكم المجهولين . والله أعلم .

(تنبـيـه) : لقد وقع خطأ فاحش في متن هذا الحديث في الطبعات الثلاثة لـ«كامل ابن عدي» كما نبهت على ذلك في تعليقي على هذا الحديث في فهرسي لـ «الكامل» الذي أنا في صدد الانتهاء من ترتيبه وتبييضه مع تصحيح المئات إن لم أقل الألوف من الأخطاء الواقعة في طبعاته ، وفي فهرسه الذي وضعه الناشر وسموه بـ«معجم الكامل» !

٦٢٢٨ ـ (لا يُقادُ البَعيرُ بينَ الرَّجُلَيْنِ) .

منـكـر . علقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٢١/٢/٤ ـ ٤٢٢) ، وابن حبان

في «الضعفاء» (٢/٢٥٢) عن يسار بن محمد عن محمد بن ثابت عن أبيه عن أنس مرفوعاً .

ووصله ابن عدي في «الكامل» (٦/١٣٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم الشهيدي عنه ؛ لكن وقع فيه : «محمد بن يسار» على القلب ، والصواب ما في «التاريخ» ؛ فإنه كذلك في «الجرح والتعديل» ، فقال (٤/٢/٣٠٧) :

«يسار بن محمد البناني . روى عن [محمد بن] ثابت عن أبيه عن أنس . . .» .

كذا فيه ، وكأنه يشير إلى هذه الرواية ، وسقط منه ما بين المعكوفتين واستدركتها من «التاريخ» وغيره ، والظاهر أنه سقط قديم ، فإنه في «الميزان» هكذا :

«يسار البناني عن ثابت البناني ، قال يحيى بن معين : لا شيء» .

وهذا تلخيص ما في «الجرح» كما هي عادته ، فقد قال ابن أبي حاتم :

«ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : يسار بن محمد البناني الذي روى عن ثابت عن أبيه عن أنس لا شيء» .

وقد عقب الحافظ في «اللسان» على الذهبي بقوله :

«وهذا أظنه يسار بن محمد البصري ، يروي عن محمد بن ثابت البناني عن أبيه عن أنس رضي الله عنه نسخة أوردها البزار ، فيها مناكير» .

قلت : ظنه يتأيد بما سبق ، ولكن ليس هو علة الحديث ؛ فإنه قد توبع ، وإن كان المتابع له لم أجد له ترجمة ، وهو مظهر بن الهيثم ، أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ق٢٤/٢ ـ الظاهرية)[1] من طريق أبي همام الوليد بن شجاع : ثنا مظهر بن الهيثم : ثنا محمد بن ثابت البناني عن أبيه . . . به . قال أبو همام :

(١) وهو في مطبوعة دار الفكر الدمشقية (ص٢٥٨/١٦٦) .

«سمعت، أبا عاصم الضحاك بن مخلد يقول : لا يركبانه جميعاً ، بل يمشيان» .

فالعلة إذن محمد بن ثابت البناني ؛ فإنه متفق على ضعفه ، بل قال البخاري : «فيه نظر» .

وفي ترجمته أورده ابن عدي مع أحاديث أخرى ، ثم قال في آخرها :

«وهذه الأحاديث مع غيرها مما لم أذكر عامتها لا يتابع عليه» .

وبه أعله ابن حبان ، فقال :

«يروي عن أبيه ما ليس من حديثه كأنه ثابت آخر ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه على قلته» .

وتبعه على ذلك ابن طاهر المقدسي ، فقال في «تذكرة الموضوعات» (ص١٠٨) :

«فيه محمد بن ثابت البناني ؛ لا يجوز الاحتجاج به ، قال ابن معين : ليس بشيء» .

قلت : ومظهر بن الهيثم أورده ابن أبي حاتم (٣٩٦/١/٤) برواية محمد بن مرزوق عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال ؛ لأنه قد روى عنه الوليد بن شجاع أيضاً كما ترى .

تحريف عجيب :

من عجائب التحريفات التي مرت بي أن لفظة «البعير» في هذا الحديث تحرفت في «ضعفاء ابن حبان» إلى «العبد» ! والظاهر أنه تحريف قديم ؛ فإنه كذلك وقع في «تذكرة المقدسي» ، فإنه كثير النقل عن «ضعفاء ابن حبان» حديثاً وتعليلاً ، بل لعل أحاديثه كلها منه ، لكن الأمر يحتاج إلى تتبع .

وأعجب من هذا التحريف ما وقع في «كامل ابن عدي» (طبع دار الفكر البيروتية) :

«لا يعاد القبر . . .» !

كذا وقع في طبعات الدار الثلاثة ، وما أسوأها من دار نشر ، مع ادعاء التحقيق لما تنشر ، ولا شيء منه يذكر ، وها هو المثال بين يديك ! وما أكثر الأمثلة لو تتبعت ؛ لكانت مجلداً ! وكذلك وقع الحديث محرفاً في فهرس «الكامل» الذي نشرته الدار المذكورة تحت اسم : «معجم الكامل» ! وفيه العجب العجاب من الأخطاء علاوة على الأخطاء الواردة في الأصل الذي وضع له هذا المعجم : «الكامل» . والله المستعان .

ووقع الحديث في «موسوعة الأطراف» في ثلاثة مواطن أحدها على الصواب معزواً للتاريخ ، والثاني محرفاً معزواً لابن عدي ، والثالث كذلك معزواً لابن طاهر المقدسي !!

والحديث مما خلا «الجامع الكبير» منه للسيوطي ، وكذا «الجامع الأزهر» للمناوي ، و«العلل» لابن الجوزي ، وفهرس «التاريخ الكبير» للأستاذ برق التوحيدي !

ثم وجدت ما يؤكد قدم التحريف . فقد رأيته وقع هو عينه في «كشف الأستار» (١٥٢٩/٢٠٥/٢) للهيثمي ، وبوب له به فقال : «باب لا يقاد العبد بين الرجلين» . وكذلك أورده في «مجمع الزوائد» (٢٨٨/٦) تحت «باب ما جاء في القود والقصاص . . .» ، وقال :

«رواه البزار وفيه محمد بن ثابت البناني ، وهو ضعيف» .

وكذلك أورده الحافظ في «مختصر الزوائد» (١٤٣٩/٦٩/٢) .

وبعد هذا أقول الآن : لعل هذا التناقض بين لفظتي : «البعير» و«العبد» ، إنما

هو من تخاليط الراوي الضعيف ـ وهو البناني ـ؛ فكان تارة يرويه بهذا اللفظ، وتارة بهذا، أو ذلك من الراويين عنه، وقد عرفت حالهما. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٦٢٢٩ ـ (نِعْمَ الحيُّ عَنَزَةُ، مَبْغِيٌّ عليهم منصورون، مَرْحباً بقومِ شُعَيْبٍ؛ أَخْتَانِ موسى).

منكر. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٣٦٤/٦٣/٧)، والسياق له وعنه أبو نعيم في «المعرفة» (١/٢٩٣/١)، والبزار (٢٨٢٨/٣١٣/٣) من طريق حفص بن سلمة بن حفص بن المسيب بن شيبان بن قيس عن قيس بن سلمة عن سلمة بن سعد: أنه وفد إلى رسول الله ﷺ هو وجماعته من أهل بيته وولده، فاستأذنوا عليه، فدخلوا، فقال:

«من هؤلاء؟».

قيل له: هذا وفد عَنَزَة. فقال:

«بخ بخ، نعم الحي...» الحديث، «سل يا سلمة عن حاجتك».

قال: جئت أسألك عما افترضت علي في الإبل والغنم والعنز. فأخبره. ثم جلس عنده قريباً، ثم استأذنه في الانصراف، فقال له: «انصرف» فما عدا أن قام، فقال:

«اللهم ارزق عنزة كفافاً، لا قوتاً ولا إسرافاً»[1]. وقال البزار:

«اللهم ارزق عنزة قوتاً لا سرف فيه».

---

(١) لفظه في «المعجم»: «قوت ولا إسراف»! وهو غير مفهوم، والمثبت من «المجمع» ولعله الصواب. ونحوه في «معرفة أبي نعيم» إلا أنه قال: «لا قوت ولا إسراف»، وهذا أقرب، يدل على أنه سقط «لا» قبل «قوت».

قلت : وهذا إسناد مجهول مظلم ؛ لم أعرف من دون سلمة بن سعد ، وقد اضطربوا في ضبط اسم الراويين اللذين دونه ، فالراوي عنه عند الطبراني سمِّي ـ كما ترى ـ قيس بن سلمة ، وفي «البزار» : شيبان بن قيس ، وفي «الإصابة» : «سعيد بن سلمة» ، وفي «الاستيعاب» : «سعد بن سلمة» وقال في ترجمة أبيه : «سلمة بن سعد العنزي» :

«لم يرو عنه غير ابنه سعد بن سلمة» .

قلت : وهذا الاضطراب يؤكد جهالة الراوي . ومنه الراوي عنه ، ولذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٥١) :

«رواه الطبراني والبزار باختصار عنه . . وفيه من لم أعرفهم» .

وقال الحافظ بعد أن عزاه للطبراني :

«وفي الإسناد من لا يعرف» .

وقد روي الحديث مختصراً في قصة أخرى بإسناد آخر ، وسيأتي تخريجه بإذن الله تعالى برقم (٦٧٩٩) .

٦٢٣٠ ـ (الإيمانُ يَمَانٍ ، ورَجَاءُ الإيمانِ في قَحْطانَ ، والقَسْوَةُ والجَفَاءُ فيما وَلَدَ عدنانُ ، حِمْيَرٌ رأسُ العَرَبِ ونابُها ، والأَزْدُ كاهلُها وجُمْجُمَتُها ، ومَذْحِجٌ هامَتُها وغَلْصَمَتُها ، وهَمْدانُ غارِبُها وذُرْوَتُها ، اللهم أَعِزَّ الأنصارَ الذين أقامَ اللهُ بهم الدينَ ، والأنصارُ هم الذين آوَوْني ونصروني ، وآزَروني ، وحَمَوني ، وهم أصحابي في الدنيا ، وهم شِيعتي في الآخرةِ ، وأولُ مَنْ يدخُلُ بُحْبُوحةَ الجنةِ من أمتي) .

منكر . أخرجه البزار (٣/٣٠٥/٢٨٠٧) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/٢٩١)

ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٧/٥٤٩ ـ ٥٥٠) ، والديلمي في «مسنده» (١/١٨١/١ ـ ٢) من طريق يزيد بن موهب : حدثنا **عيسى بن طارق** وذكره عن عيسى بن يونس عن **مجالد** عن الشعبي عن **خُفاف بن عرابة** عن عثمان بن عفان مرفوعاً . والسياق للخطيب ، وقال البزار :

«لا نعلمه يروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد ، وخفاف لا نعلم أسند إلا هذا» .

قلت : ولم أر له ترجمة فيما لدي من كتب التراجم ؛ فهو مجهول .

ومجالد ـ وهو : ابن سعيد ـ ليس بالقوي .

وعيسى بن طارق لم أجد له ترجمة أيضاً ، لكن وقع في إسناد البزار موثقاً فقال : حدثنا محمد بن عبدالملك الواسطي : ثنا يزيد بن خالد : ثنا عيسى بن طارق ـ وكان لا بأس به ـ عن عيسى بن يونس . . . ، ومن دونه ثقتان ، ويزيد بن خالد هو : ابن موهب ، وهو : الرملي . ولا أدري هذا التوثيق هل هو من أحدهما أو البزار؟! فالله أعلم .

وبعد هذا التخريج يتبين للقراء خطأ رجلين :

أحدهما : الهيثمي في قوله (١٠/٤١) :

«رواه البزار ، وإسناده حسن» !

والآخر : قول السيوطي في «الجامع الكبير» بعدما عزاه لـ«الرامهرمزي ، خط ، كر ، الديلمي» .

«ورجاله ثقات» !

ثم رأيت الحديث في «الأمثال» للرامهرمزي (١٥٥/٢٣٦ ـ ٢٣٧) من طريق

أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر الغساني ، عن وهب بن تميم ، عن الشعبي . . . به ؛ دون قوله : «الذين أقام الله بهم الدين . . .» إلخ . وزاد :

«وأبناء الأنصار ، وأبناء أبناء الأنصار» .

«اللهم ! أعز (غسان) ، (غسان) أكرم العرب في الجاهلية ، وأفضل العرب في الإسلام» .

ووهب بن تميم هذا مجهول ؛ لم أجد له ذكراً في كتب الرجال .

٦٢٣١ - (كان يُصَلِّي من الليلِ سِتَّ عشْرَةَ رَكعةً سِوى المكتوبةِ) .

منكر . أخرجه عبدالله بن أحمد في «زياداته على مسند أبيه» قال (١/١٤٥ - ١٤٦) : ثنا أبو عبدالرحمن بن عمر : ثنا عبدالرحيم - يعني : الرازي - عن العلاء ابن المسيب عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال : . . . فذكره .

حدثنا أبو عبدالرحمن عبدالله بن عمر : أخبرنا عبدالرحيم الرازي عن زكريا ابن أبي زائدة والعلاء بن المسيب عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال : أتينا علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقلنا : يا أمير المؤمنين ! ألا تحدثنا عن صلاة رسول الله ﷺ : تطوعه؟ فقال :

وأيكم يطيقه؟! قالوا : نأخذ منه ما أطقنا . قال : فذكره ؛ إلا أنه قال :

«من النهار» .

قلت : وهذا هو الصواب المحفوظ عن أبي إسحاق وهو : عمرو بن عبدالله السَّبيعي ، كذلك رواه عنه جماعة من الثقات ، منهم سفيان الثوري ، وشعبة ،

وصرح هذا بسماع أبي إسحاق من عاصم بن ضمرة ، وفيه تفصيل الركعات ؛ ولذلك كنت خرجته في «الصحيحة» (٢٣٧) ، فقوله في حديث الترجمة «من الليل» وهم ، تبادر لي أنه من العلاء بن المسيب لتفرده بهذا اللفظ دون قرينه زكريا ابن أبي زائدة في رواية عبدالله الثانية ؛ فإن العلاء هذا مع كونه ثقة من رجال الشيخين ، فقد قال الحافظ فيه :

«ثقة ، ربما وهم» .

لكن لما رأيته قد تابعه أبو عوانة ؛ رجعت عما تبادر لي ، فقال عبدالله أيضاً (١٤٥/١) : حدثني العباس بن الوليد : ثنا أبو عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم ابن ضمرة قال :

سئل علي رضي الله عنه عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ قال : . . . فذكره .

وهذا إسناد رجاله ثقات أيضاً ، وأبو عوانة اسمه : الوضاح اليشكري ، وهو ثقة ثبت ، فالخطأ من غير العلاء لهذه المتابعة القوية ، فمن هو؟

فأقول : الذي يغلب على ظني أنه من تخاليط أبي إسحاق السبيعي ؛ فإنه كان اختلط ، ومن المعلوم أن رواية سفيان وشعبة عنه قبل الاختلاط ؛ ولذلك رجحت الرواية الثانية على الأولى من روايتي العلاء لموافقتها لروايتهما كما تقدم . والله أعلم .

وإن مما يؤكد نكارة حديث الترجمة ، أن أكثر ما صح عنه ﷺ من عدد ركعاته في صلاة الليل ، إنما هو ثلاث عشرة ركعة ، كما في «الصحيحين» من حديث عائشة وابن عباس ، وصح عنها نفي الزيادة على إحدى عشرة ركعة ، وقد جمع العلماء بين الروايتين بوجوه معروفة ، يراجعها من شاء في «الفتح» (٤٨٣/٢

ـ ٤٨٤ و٣/٢٠ ـ ٢١) ، وقد ذكرت شيئاً من ذلك في بعض كتبي مثل «مختصر الشمائل» (ص١٤٧) .

وإن من جهل الشيخ الصابوني الحلبي أنه عارض بهذا الحديث المنكر الأحاديث الصحيحة المشار إليها آنفاً ! مع سكوته عن بيان حال إسناده وهو اللائق به لجهله ، ومما يدلك عليه قوله في «هديه» (ص١١٦/الطبعة القطرية) في تخريجه :

«روى أحمد في زياداته على «المسند» عن علي . . .» !

وكذا في طبعات أخرى ، فهو لبالغ جهله لا يفرق بين «المسند» الذي لأحمد ، وبين «الزيادات على المسند» التي هي لعبدالله بن أحمد !!

ورجائي من بعض القراء الكرام أن لا يثقل عليهم وصفي لهذا الرجل بما فيه من الجهل ، فهو ما يستحقه من الوصف بما هو عليه بينما هو يرمي المتمسكين بالسنة والأحاديث الصحيحة بكل باقعة ، ويخالف قوله تعالى : ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾ ؛ فيصفهم في «هديه» (ص ٣٥) بـ «المتسلفين» تقليداً منه لذاك الدكتور المعروف بـ «البوطي» هداهم الله إلى اتباع السنة وعلى منهج السلف الصالح .

٦٢٣٢ ـ (كان يُصَلِّي من [الليلِ] التَّطَوُّعَ ثَمانيَ رَكَعاتٍ ، وبالنهار ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعةً) .

منكر . أخرجه عبدالله بن أحمد (١٤٧/١) قال : حدثني عثمان بن أبي شيبة : ثنا سعيد بن خثيم أبو معمر الهلالي : ثنا فضيل بن مرزوق عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال : . . . فذكره .

وبهذا الإسناد أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٩٥/٣٨٣/١) لكن بالزيادة

التي بين المعكوفتين . وقال المعلق عليه :

«إسناده صحيح» !

ولعله اغتر بقول الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٣١) :

«رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال (الصحيح) خلا عاصم بن ضمرة وهو ثقة ثبت» .

كذا قال ، وأقره المصحح المشار إليه ، وفيه ما يأتي :

أولاً : قوله : «ثبت» لعله سبق قلم أو اشتبه عليه بغيره مثل عاصم بن سليمان الأحول ؛ فإنه حري به ، وأما ابن ضمرة فهو دون ذلك يقيناً ، وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في «الكاشف» :

«وثقه ابن المديني ، وقال (س) : ليس به بأس . وقال ابن عدي بتليينه ، وهو وسط» .

ثانياً : لم يعزه لعبدالله بن أحمد ، وهو من شرطه ، وقد رواه من طريقه ومن طريق أبي يعلى أيضاً الضياء المقدسي في «المختارة» (رقم ٤٩٣ و٤٩٤ ـ بتحقيقي) ، وضعفته هناك لما يأتي .

ثالثا : سعيد بن خثيم ليس من رجال «الصحيح» ، وإن كان صدوقاً ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«له أغاليط» .

رابعاً : فضيل بن مرزوق ـ وإن كان صدوقاً ومن رجال مسلم ـ ففيه كلام كثير حتى قال الحاكم :

«ليس هو من شرط الصحيح ، وقد عيب على مسلم إخراجه لحديثه» .

ولهذا قال الحافظ :

«صدوق يهم» .

خامساً : أبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ كان اختلط كما تقدم في الذي قبله ، ولا يدرى هل سمع فضيل بن مرزوق منه قبل الاختلاط أم بعده؟ فإن سلم ممن دونه ؛ فهو من تخاليطه ؛ لأن سفيان وشعبة روياه عنه عن عاصم بن ضمرة عن علي بلفظ :

«كان يصلي من النهار ست عشرة ركعة» ودون الشطر الأول منه ، كما تقدم هناك ولذلك فالحديث منكر . فتأمل الفرق بين التحقيق ، وبين ارتجال الحكم على إسناده بالصحة !

٦٢٣٣ ـ (كان إذا فَرِحَ ؛ غَضَّ طَرْفَه) .

غريب . ولم أقف على إسناده حتى الآن ، وإنما أورده ابن الأثير في مادة (غضض) وقال في تفسيره :

«أي : كسره وأطرق ، ولم يفتح عينه ، وإنما كان يفعل ذلك ليكون أبعد من الأشر والمرح» .

وأورده الحافظ ابن القطان في أول كتابه «النظر في أحكام النظر» (ق٢/٢) وأشار إلى ضعفه بقوله :

«لو صح» .

٦٢٣٤ - (يأتيكم عِكْرِمَةُ بنُ أبي جهلٍ مؤمناً مُهَاجِراً ، فلا تَسُبُّوا أباه ؛ فإنّ سَبّ الميِّتِ يؤذي الحيَّ ، ولا يَبْلغُ الميِّتَ) .

موضوع . أخرجه الواقدي في «المغازي» (٢/٨٥٠ - ٨٥٣) ، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٣/٢٤١) ، وعن هذا البيهقي في «المدخل» (٣٩٨/٧١٠) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/٧٥٥ - ٧٥٦) عن الواقدي أيضاً قال : حدثني ابن أبي سبرة عن موسى بن عقبة عن أبي حبيبة مولى الزبير عن عبدالله بن الزبير قال :

«لما كان يوم فتح مكة ؛ هرب عكرمة بن أبي جهل ، وكانت امرأته أم حكيم بنت الحارث بن هشام امرأة عاقلة ، أسلمت ثم سألت رسول الله ﷺ الأمان لزوجها ، فأمرها برده ، فخرجت في طلبه ، وقالت له : جئتك من عند أوصل الناس ، وأبر الناس ، وخير الناس ، وقد استأمنت لك فأمنك ، فرجع معها ، فلما دنا من مكة ؛ قال رسول الله ﷺ لأصحابه : (فذكر الحديث) ، فلما بلغ باب رسول الله ﷺ ؛ استبشر ، ووثب له رسول الله ﷺ قائماً على رجليه فرحاً بقدومه» . والسياق للحاكم ، وهو مختصر رواية «المغازي» ، وسكت عنه الحاكم والذهبي ، وكذلك البيهقي ، وذلك - في ظني - لظهور ضعفه بل وضعه ؛ لأن الواقدي نفسه متروك ، وشيخه ابن أبي سبرة وهو : أبو بكر بن عبدالله بن أبي سبرة رموه بالوضع كما في «التقريب» .

لكن أخرج ابن عساكر (١١/٧٥٨) من طريق محمد بن يحيى بن عمر بن علي : نا علي بن حرب : نا سفيان عن عمرو قال :

لما قدم عكرمة بن أبي جهل المدينة ؛ اجتمع الناس ، فجعلوا يقولون : هذا ابن أبي جهل ، هذا ابن أبي جهل ! فقال رسول الله ﷺ :

«لا تؤذوا الأحياء بسبِّ الأموات» .

قلت : وعمرو هو : ابن دينار ؛ فهو مرسل ، وإسناده جيد ، ومحمد بن يحيى ابن عمر بن علي هو : أبو جعفر الطائي الموصلي ، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٤٣٢/٣ ـ ٤٣٣) وقال :

«سمعت أبا حازم العبدري الحافظ ذكره ، فقال : لا أعلمه إلا ثقة ، ولا أعرف أحداً تكلم فيه . وسألت البرقاني عنه؟ فحسَّن أمره . حدثت عن أبي الحسن بن الفرات أنه قال : لم يكن بالمحمود الأمر في الرواية» .

وكذا في «اللسان» ولم يزد إلا أنه قال :

«ومضى له ذكر في ترجمة محمد بن خلف بن جعفر» .

وهناك ذكر لابن خلف هذا حديثاً منكراً من روايته عن أبي جعفر الطائي ، فقال :

«وأبو جعفر ثقة» .

قلت : وهذا المرسل من الحديث صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث المغيرة بن شعبة ، كنت خرجته في «الصحيحة» (٢٣٩٧) وغيره . وله شاهد آخر عن سعيد ابن زيد مخرج في «التعليق الرغيب» (١٧٥/٤) .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث أن كثيراً من المتأخرين يلهجون بذكره كتابة وخطابة ؛ بمناسبة خوضهم حول القيام للداخل تكريماً له ، دون أن يبينوا آفته ! ثم رأيت ما هو أبشع من ذلك ، وهو ذكر الحافظ ابن عبدالبر للحديث في «الاستيعاب» بصيغة الجزم ، فقال :

«وقال ﷺ لأصحابه : إن عكرمة يأتيكم . . .» الحديث !

ولقد أحسن الحافظ بعدم ذكره إياه في «الإصابة» ، ولو أنه أورده مبيناً وضعه أو وهاءه ؛ لكان أحسن !

(تنبيه) : لقد عزا السيوطي الحديث في «الجامع الكبير» لابن سعد مع الواقدي وابن عساكر ، ولم أره في «طبقات ابن سعد» ، فالظاهر أنه في القسم الذي لم يطبع منه . والله أعلم .

٦٢٣٥ - (كانَ يَبدأُ إذا دَخَلَ بالسِّواكِ ، وإذا خَرَجَ ؛ صلَّى رَكْعتين) .

منكر . أخرجه ابن حبان (٤/٩٦/٢٥٠٥) : أخبرنا محمد بن الحسن بن مكرم - بالبصرة - : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا شريك عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة قال : قلت لها : بأي شيء كان يبدأ رسول الله ﷺ إذا دخل عليك ، وإذا خرج من عندك؟ قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، وذلك من وجوه :

أولاً : محمد بن الحسن بن مكرم هذا لم أجد له ترجمة . وقد خالفه ابن ماجه في متنه فقال في «سننه» (١/١٠٦/٢٩٠) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . . . به دون جملة الصلاة . وهو المحفوظ كما يأتي ، وكذلك هو في «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٦٨) ، وهو من رواية الحافظ بقي بن مخلد .

ثانيا : شريك - وهو : ابن عبدالله القاضي - وهو ضعيف لسوء حفظه ، وقد تقدمت له أحاديث كثيرة ، فراجع فهارس الرواة في المجلدات المطبوعة ترجمة شريك ، ولذلك لم يخرج له مسلم إلا متابعة ؛ كما قال الذهبي في «الكاشف» تبعاً للمنذري ، خلافاً لمن وهم ، فراجع بيان ذلك تحت الحديث المتقدم (٩٢٩) .

ثالثاً : المخالفة في المتن ، فقال أحمد (٦/١٨٢ و٢٣٧) : ثنا يزيد : أنا شريك . . . به ، إلا أنه قال :

« . . . وبأي شيء كان يختم؟ قالت : كان يبدأ بالسواك ، ويختم بركعتي الفجر» .

ويزيد هو : ابن هارون ، ثقة حافظ احتج به الشيخان .

وتابعه أسود بن عامر قال : ثنا شريك . . . به مختصراً دون السؤال ، ولفظه :

«كان أول ما يبدأ به إذا دخل بيته السواك ، وآخره إذا خرج من بيته الركعتين قبل الفجر» .

أخرجه أحمد أيضاً (٦/١١٠) .

وأسود بن عامر ثقة أيضاً من رجال الشيخين .

قلت : فرواية هذين الثقتين تبينان أن الركعتين المذكورتين في حديث الترجمة هما ركعتا سنة الفجر ، ففي رواية ابن حبان اختصار حمله على أن ترجم له بقوله :

«ذكر ما يستحب للمرء إذا أراد الخروج من بيته أن يودعه بركعتين» !

وهذا خطأ نشأ من وهم لعله من شيخ ابن حبان الذي لم أعرفه ، أخطأ فيه على ابن أبي شيبة كما تقدم تحقيقه ، ومن أبواب «مصنفه» قوله (٢/٨١) : «الرجل يريد السفر ، مَن كان يَسْتَحِبُّ له أن يصلي قبل خروجه» . ثم ذكر تحته بعض الآثار وحديث المطعم بن المقدام مرسلاً بلفظ :

«ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفراً» . وقد تقدم الكلام عليه برقم (٣٧٢) . فلو كان حديث الترجمة عند ابن أبي شيبة لأورده في الباب المذكور .

وإن من أوهام الشيخ عبدالله الدويش رحمه الله في «تنبيه القارئ» جزمه بحسن هذا الحديث المرسل ! لحديث ابن مسعود الآتي بعد هذا مع بيان ضعفه وأنه شاهد قاصر ، ومثله في القصور قوله ﷺ :

«إذا خرجت من منزلك فصَلِّ ركعتين تمنعانك من مخرجِ السوء ، وإذا دخلت إلى منزلك فصلِّ ركعتين تمنعانك من مدخل السوء» .

وإسناده جيد كما كنت حققته في «الصحيحة» (١٣٢٣) من حديث أبي هريرة . وهذا وإن كان يشترك مع الحديث المرسل في الدلالة على شرعية الصلاة عند الخروج للسفر ؛ فهو لا يشهد للحديث المرسل إلا فيما اشتركا فيه كما هو ظاهر لا يحتاج إلى بيان .

ومثله حديث الترجمة ؛ لو كان محفوظاً ، فقد ساقه الدويش عقب الذي قبله ، فخفي عليه أنه منكر غير معروف ، ووهم في قوله :

«وإسناده على شرط مسلم» !

كذا قال ! وهو خطأ أيضاً لما سبق بيانه أن شريكاً لم يحتج به مسلم ، وقد أخرجه مسلم وابن حبان أيضاً (١٠٧١) ، وكذا ابن خزيمة (١/٧٠) وغيرهم من طرق عن المقدام بن شريح بالشطر الأول فقط ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٤١) .

ثم وجدت لشريك متابعاً يؤكد خطأ رواية ابن حبان ، ذلك هو إسرائيل عن المقدام بن شريح . . . به بلفظ :

«كان يصلي ركعتين قبل الفجر ، ثم يخرج فيصلي ، فإذا دخل ؛ تسوك» .

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (ق١١٣/١) ، ومن طريقه ابن عساكر

في «التاريخ» (٨/٦٤) قال : حدثنا محمد بن غالب : حدثني عبدالصمد : ثنا إسرائيل . . . به .

قلت : وهذا إسناد جيد ، محمد بن غالب هو : تمتام ، وهو حافظ متقن ، فيه كلام يسير ، مترجم في «الميزان» و«اللسان» و«السير» (١٣/٣٩٠ ـ ٣٩٢) ، ولم يورده الذهبي في «الضعفاء» :

وشيخه عبدالصمد هو : ابن النعمان ، مختلف فيه ، ترجمته في «الميزان» و«اللسان» ، وقال الذهبي في «الضعفاء» .

«صدوق مشهور» .

ومن فوقه ثقات من رجال مسلم .

وجملة القول : أن حديث الترجمة وقع لابن حبان مختصراً ؛ فأوهم معنى آخر ، فالصواب أن المراد بدلالة ما تقدم :

«وإذا أراد أن يخرج ؛ صلى ركعتين سنة الفجر ، ثم خرج إلى المسجد» ، وليس مسافراً .

٦٢٣٦ ـ (صَلِّ ركعتينِ . قاله لرجلٍ يُرِيدُ أن يَخْرُجَ للتجارة) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٥١/١٠٤٦٩) من طريق عبدالله بن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله قال :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! إني أريد أن أخرج إلى البحرين في تجارة؟ فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير عبدالله بن سفيان وهو : الواسطي ، ذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال (٢/٢٦٢) :

«لا يتابع على حديثه» .

وكذا في «الميزان» و«اللسان» .

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٨٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله موثقون» .

كذا قال وأقره الشيخ الدويش (ص٥٨/٩٤) ! وجعله شاهداً للحديث المرسل الذي أوردته تحت الحديث السابق : «ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين . . .» الحديث ، ففاته الحقائق التالية :

الأولى : أنه شاهد قاصر ؛ لأنه لا يشهد للأفضلية المذكورة فيه ، ولو أنه عكس ؛ لأصاب ، أي أن يقول إن المرسل يشهد لهذا ، كما يشهد له حديث أبي هريرة المذكور هناك ، أي : لصلاة الركعتين عند السفر .

الثانية : أن قوله : «موثَّقون» ليس في قوة ما لو قال : «ثقات» ، بل قد عرفنا من استقرائنا لقوله هذا : «موثَّقون» أنه يشير إلى توهين التوثيق من جهة ، وإلى أنه من توثيق ابن حبان المعروف بتساهله في التوثيق من جهةٍ أخرى ، وهو في ذلك تابع للذهبي في «الكاشف» ، فإن من عادته إذا قال في المترجم فيه : «وثِّق» ؛ فإنه يعني تفرد بتوثيقه ابن حبان !

الثالثة : أن عبدالله بن سفيان هذا لم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان مع تضعيف العقيلي إياه كما تقدم ، فقول الهيثمي على إطلاقه وهم ظاهر ما كان ينبغي للدويش أن يقلده ! ولكنه التحويش ، والإعراض عن التحقيق والتفتيش .

(فائدة) : تبين من تخريج هذا الحديث والذي قبله ، أنه قد توفر ثلاثة أحاديث في الصلاة عند السفر ، فهل يمكن الاستدلال بذلك على مشروعية هذه الصلاة؟

فالجواب : نعم ، فإن حديث أبي هريرة منها وحده ينهض لإثبات الشرعية ، فكيف إذا انضم إليه الحديث المرسل المذكور معه ، ولكن لا يلزم من ذلك صحة المرسل ، ولا هذا الحديث الآمر بهذه الصلاة ، فأرجو الانتباه للفروق الموجودة بين الأحاديث إذا كانت ضعيفة ، ثم الاحتجاج أو الاستشهاد بما اجتمعت عليه ، وهذا من فقه الحديث الذي قلما ينتبه له ، كالشيخ الدويش رحمه الله تعالى .

٦٢٣٧ ـ (الاعتكافُ في كلِّ مسجدٍ تُقامُ فيه الصلاةُ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (ق٩٦/٢) : حدثنا محمد بن علي : ثنا قطن : ثنا حفص قال : حدثني إبراهيم عن نصر عن جويبر عن الضحاك عن النزال بن سبرة أنه قال :

أتى حذيفة بن اليمان على فتية في المسجد ، فقال : ما هؤلاء؟ فقيل : قوم عكوف ، فقال : ما كنت أحسب أن يكون اعتكاف إلا في مسجدٍ نفرٍ (كذا) ، وقال عبدالله : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، ورجاله مترجمون في «التهذيب» ؛ غير محمد ابن علي وهو : السكري المروزي ، أورده الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧٠/٣) برواية الشافعي هذا وعلي بن عمر السكري ، وساق له حديثاً واحداً غير هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وشيخه قطن هو : ابن إبراهيم النيسابوري ، وهو صدوق يخطئ كما في «التقريب» .

وحفص هو : ابن عبدالله السلمي ثقة من رجال البخاري .

وإبراهيم هو : ابن طهمان ، ثقة أيضاً من رجال البخاري .

ونصر هو : ابن عمران الضبي ثقة من رجال الشيخين .

ومن فوقه ثقات ؛ غير جويبر وهو : ابن سعيد البلخي ، قال الحافظ :

«ضعيف جداً» . وقال الذهبي في «الكاشف» :

«تركوه» .

قلت : فهو آفة هذا الحديث .

وله علة أخرى ، وهي النكارة والمخالفة ؛ فقد جاء الحديث من طريق أخرى صحيحة عن حذيفة في إنكاره الاعتكاف على الفتية ، وفيه أن عبدالله ـ وهو : ابن مسعود ـ قال لحذيفة :

«فلعلهم أصابوا وأخطأت» ، ليس فيه حديث الترجمة ، بل فيه أن حذيفة احتج بقوله ﷺ :

«لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة» .

أخرجه عبدالرزاق وغيره ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٧٨٦) . وانظر «قيام رمضان» (ص٣٦) .

٦٢٣٨ ـ (سَيَخْرُجُ مِنَ (الكاهِنَيْنِ) رجلٌ يَدْرُسُ القرآنَ دِراسةً لا يَدْرُسُهُ أحدٌ بعدَه) .

منكر . أخرجه أحمد (٦/١١) ، والبزار (٣/٩٥/٢٣٢٨) ، وابن سعد (٧/٥٠٠ ـ ٥٠١ و١٣٤ ـ ١٣٥/القسم المتمم) ، والفسوي في «المعرفة» (١/٥٦٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/١٩٧/٥١٨ و٣١٤/٧٩٤) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١٥/ ٨٨٥) من طريق أبي صخر عن عبدالله بن معتب ـ أو مغيث ـ ابن أبي بردة عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . زاد ابن سعد وغيره :

قال نافع : قال ربيعة : فكنا نقول : هو محمد بن كعب القرظي و(الكاهنان) : قريظة والنضير .

وقال البزار :

«لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف مظلم ، وله علتان :

الأولى : عبدالله بن معتب أو مغيث على الشك ، وهو مجهول الحال ، ذكره في «الجرح» برواية أبي صخر هذا فقط . وذكره البخاري في «التاريخ» برواية ابن إسحاق وسماعه منه . وتبعه ابن حبان في «الثقات» (٧/٤٣) .

والأخرى : أبوه معتب أو مغيث مجهول العين لا يعرف إلا بهذه الرواية ، أشار إلى ذلك الحافظ في «التعجيل» .

فمن الأوهام الظاهرة توثيق الهيثمي إياه بقوله (٧/١٦٧) :

«رواه أحمد والبزار والطبراني من طريق عبدالله بن مغيث عن أبيه عن جده ، وعبدالله ذكره ابن أبي حاتم ، وبقية رجاله ثقات» !

٦٢٣٩ - (مَنْ قرأ ﴿شَهِدَ اللهُ أنه لا إلهَ إلا هو والملائكةُ . . .﴾ إلى قوله : ﴿إن الدِّينَ عندَ اللهِ الإسلامُ﴾ فقال : وأنا أَشْهَدُ بما شَهِدَ اللهُ به ، أَسْتَودِعُ اللهَ هذه الشهادةَ ، وهي لي عندَ اللهِ عَهْدٌ - ؛ يؤتى بصاحبِها يومَ القيامةِ ، فيقولُ اللهُ تعالى : عَبْدٌ عَهِدَ إليَّ ، وأنا أحقُّ مَنْ وَفَى بالعَهْدِ ، أدْخِلوا عبديَ الجنةَ) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/٣٢٥) : حدثنا محمد بن زكريا

الغلابي قال : حدثنا عمار بن عمر بن المختار : حدثني أبي قال : حدثني غالب القطان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ . . . : فذكره .

أورده في ترجمة عمار بن عمر بن المختار وقال :

«لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به» . وقال الذهبي فيه مشيراً إلى هذا القول :

«فيه كلام ؛ لكنَّ الراوي عنه محمد بن زكريا الغلابي كذاب» .

قلت : وهو كما قال ، لكن الغلابي توبع ، فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٥/٥ و٧/٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٥/١٠) ، وابن عبدالبر في «الجامع» (٩٩/١) ، والبغوي في «تفسيره» (٢٨٦/١) من طرق عن عمار بن عمر ابن المختار . . . به . وفيه قصة لغالب القطان مع الأعمش مستنكرة عندي . أورده ابن عدي في الموضع الأول في ترجمة عمر هذا ، وقال :

«يحدث بالبواطيل عن يونس بن عبيد وغيره ، ومقدار ما يرويه فيه نظر» .

قلت : وبه أعله العراقي ، فقال في «تخريج الإحياء» (٣٣٥/١) :

«أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في «كتاب الثواب» من حديث ابن مسعود . . . وفيه عمر بن المختار ، روى الأباطيل ، قاله ابن عدي» .

وتابعه على ذلك تلميذه الهيثمي ؛ إلا أنه هوَّن القول في عمر هذا فقال في «المجمع» (٣٢٦/٦) :

«رواه الطبراني ، وفيه عمر بن المختار ، وهو ضعيف» .

وكذلك فعل الشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٥) فقال في «تعليقه على البيضاوي» (ق٨٣/٢) :

«رواه الطبراني والبيهقي بسند ضعيف» .

وأورده ابن عدي في الموضع الآخر في ترجمة غالب القطان ، وقال فيه :

«الضعف على حديثه بيّن» !

كذا قال ! وقد ردوه عليه ؛ لأن الرجل لم يضعفه غيره ، بل وثقوه ، بل قال أحمد :

«ثقة ثقة» ، وأخرج له الشيخان وغيرهما حديث أنس في السجود على الثوب ، وهو مخرج في «الإرواء» (٣١١/١٦/٢) ، وهو مما ساقه ابن عدي في ترجمة غالب ! فتعقبه الذهبي في ترجمته من «الميزان» بقوله :

«رواه غير واحد عن غالب» ، وهذا لا طائل تحته ، فكان ينبغي تعقبه بتصحيح الشيخين إياه ، والعجيب أنه لما ذكر حديث الترجمة من طريق ابن عدي تعقبه بقوله :

«قلت : الآفة من عمر ؛ فإنه متهم بالوضع فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب ، وغالب من رجال (الصحيحين)» !

قلت : فكان تعقبه لابن عدي في حديث أنس أولى ، لأنه لا آفة له مع كونه في «الصحيحين» ، وأغرب من هذا أن الحافظ لما أورد غالباً هذا في «مقدمة الفتح» (ص٤٣٤) وذكر توثيق أحمد المذكور آنفاً وغيره ؛ قال :

«وأما ابن عدي فذكره في «الضعفاء» ، وأورد أحاديث الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري ، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي ، والكمال لله . . .» .

ثم أشار إلى حديث أنس ، وأفاد أنه ليس لغالب في «الصحيحين» سواه .

ووجه الغرابة عدم تعقبه أيضاً لابن عدي في تضعيفه لحديث أنس هذا مع أنه تعقبه في الأحاديث الأخرى . لكن قوله فيها : إن الحمل فيها على الراوي عنه عمر . . . خطأ فاحش ، لأنها كلها ـ وهي سبعة أحاديث ـ ليس فيها عمر هذا إلا السابع منها وهو هذا .

أما الحديث الأول فهو حديث أنس الصحيح .

وأما الثاني : فإسناده إلى غالب القطان ضعيف . لكن له طرق أخرى يتقوى بها ، خرجت بعضها في «ظلال الجنة» (٢/٣٩٨) .

وأما الثالث : فإسناده إليه ضعيف ، ولذلك خرجته فيما تقدم من هذه «السلسلة» (٤٣٨١) .

وأما الرابع : ففي السند إليه مختلف فيه ، لكن فوقه أعرابي عن أبيه لم يسميا ، فهما العلة ، ولذلك خرجته فيما تقدم أيضاً (٤٦٠٦) .

وأما الحديث الخامس : فأعجب من العجب أن يورده في ترجمة غالب وراويه عنه ميسرة بن عبد ربه متهم بالوضع ، وقد تقدمت له أحاديث منها في الأبدال برقم (١٤٧٤) وراجع الفهرس المتعلق بالرواة .

وأما الحديث السادس : فالسند إليه صحيح ، ولكن شيخه : رجل عن أبيه ، ولم يسميا فهما مجهولان ، فهما علة الحديث ، ولذلك كنت أوردته في «ضعيف أبي داود» (٥١٠) ، وهو فيه مطول ، وقد رددت هناك إيراد ابن عدي لهذه الأحاديث في ترجمة غالب هذا .

وأما السابع : فهو حديث الترجمة كما تقدم .

وبالجملة : فإعلال الحديث بغالب لا وجه له البتة لثقته ، ولا بالغلابي لمتابعته ، وإنما هي عمار بن عمر بن المختار وأبيه ، وقد ختم الحافظ ترجمة عمار في «اللسان» بقوله :

«وأورده البيهقي في «الشعب» من طريق عمار بن عمر بن المختار عن أبيه ، وقال : عمار وعمر ضعيفان ، ولم يأت به غيرهما . فبرئ الغلابي من عهدته» .

وذكر في آخر ترجمة غالب من «التهذيب» متعقباً على ابن عدي إيراده في هذه الترجمة ، ثم ذكر أن الحديث منكر ، وأن الحمل فيه على الراوي عنه عمر بن المختار .

ثم إن الحديث قد روي من طريق أخرى مختصراً جداً ، وهو الآتي بعده .

(تنبيهات) :

أولاً : لم يتيسر لي الوقوف على الحديث في «شعب الإيمان» للبيهقي ، وقد عزاه إليه الحافظ ـ كما رأيت آنفاً ـ وتبعه على ذلك السيوطي في «الدر المنثور» (١٢/٢) ، ولم يساعدني على العثور عليه الفهارس الموضوعة لـ «الشعب» ؛ فإنه لم يذكر فيه بهذا اللفظ : «من قرأ : ﴿شهد الله . . .﴾» ولا بلفظ : «يجاء بصاحبها . . .» كما هو في رواية الآخرين عن عمار بن عمر بن المختار ، فيمكن أن يكون أوردوه في حرف آخر لا ينصرف ذهن الباحث إليه .

ثم رأيت الحديث في «الشعب» (٢/٤٦٤/٢٤١٤) ، وفي «تاريخ بغداد» (١٩٣/٧) بلفظ : «يؤتى بصاحبها . . .» .

ثانياً : عزاه السيوطي للطبراني في «الأوسط» ، فلا أدري إذا كان هذا صواباً ؛ فيستدرك على الهيثمي الذي لم يعزه إلا لـ«الطبراني» مطلقاً ، وذلك يعني أنه في «الكبير» ، وقد سبق مني الدلالة على مكانه منه ، أو أن ذلك العزو كان وهماً ، ولم أر فائدة كبرى للبحث عنه في «المعجم الأوسط» للتأكد من الراجح من الاحتمالين .

ثالثاً : قد أورد الحديث الشيخان الحلبيان في كتابيهما «مختصر تفسير ابن كثير» على أنه حديث صحيح ؛ كما نصا على ذلك في المقدمة . وهذا ـ مع الأسف ـ من التشبع بما لم يعطيا ، وبخاصة الشيخ الصابوني منهما ؛ فإنه لا يكتفي بإيراده مضللاً لقرائه وموهماً لصحته ! بل يزيد في التشبّع بنقل تخريج الحديث الذي ذكره ابن كثير ، إلى التعليق على «مختصره» موهماً أيضاً القراء أن التخريج هو من بحثه وجهده ! هداه الله . ثم رأيته فعل مثله فيما سماه بـ «صفوة التفاسير» ! فقد أورده فيه (١/١٩٤) ، وقال في التعليق عليه :

«رواه الطبراني في الكبير» .

فهلاً أدَّى الأمانة العلمية ، فذكر هنا على الأقل ما ذكره العلماء في علة هذا الحديث وضعفه ، ولو بالاقتصار على قول الهيثمي المتقدم ! ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أذكر أن الشهادة التي قدمها الشيخ محمد الغزالي المصري في تقريظه لهذا الكتاب موهماً القراء أن الصابوني كان متثبتاً من صحة الأحاديث التي أوردها في «صفوته» ، فهي شهادة لا تساوي شهادة امرأة يزكيها الشيخ الغزالي بل هي دونها ؛ لأنها صدرت من غير متخصص في الحديث ، بل هو شديد العداء لأهله ، فكيف يكون متخصصاً فيه؟!

٦٢٤٠ ـ (وأنا أَشْهَدُ أنك لا إلهَ إلا أنتَ العزيزُ الحكيمُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٨٥/٢٥٠) ، وابن السني

في «عمل اليوم والليلة» (١٣٩/٤٢٩) من طريق محمد بن أبي السَّري العسقلاني : ثنا عمر بن حفص بن ثابت بن أسعد بن زرارة الأنصاري : ثنا عبدالملك بن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه عن جده عن عبدالله بن الزبير عن الزبير بن العوام قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول حين تلا هذه الآية : ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ إلى قوله : ﴿العزيز الحكيم﴾ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ فيه علل :

١ ـ عبدالملك بن يحيى ؛ هذا أورده البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما برواية الوليد بن مسلم عنه عن عروة بن الزبير ، وساق له البخاري حديثاً آخر ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات/أتباع التابعين» (٧/٩٥) برواية الوليد أيضاً .

٢ ـ عمر بن حفص بن ثابت هذا ، لم أجد له ترجمة فيما تيسر لي من المراجع .

٣ ـ محمد بن أبي السري هو : ابن المتوكل ، قال الحافظ :

«صدوق عارف ، له أوهام كثيرة» .

وللحديث طريق آخر ، فقال أحمد (١/١٦٦) : ثنا يزيد : ثنا بقية بن الوليد : حدثني جبير بن عمرو ، عن أبي سعد الأنصاري عن أبي يحيى مولى آل الزبير ابن العوام عن الزبير بن العوام رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ ـ وهو بعرفة ـ يقرأ هذه الآية . . . الحديث نحوه .

قلت : وهذا أيضاً إسناد ضعيف مظلم .

١ ـ أبو يحيى هذا ، لا يعرف إلا بهذا الإسناد ، ولم يترجمه أحد فيما علمت ،

والحافظ لما أورده في كنى «التعجيل» ؛ لم يزد على أن ساق له هذا الحديث ! من «المسند» .

٢ - وجبير بن عمرو - وهو القرشي - يبدو أنه من شيوخ بقية المجهولين ، وقال الحسيني :

«لا يدرى من هو؟ وقال في (الاحتفال) : مجهول» .

ذكره الحافظ في «التعجيل» ، وعقب عليه فقال :

«أحسب أن هذا غلط نشأ عن تصحيف في اسمه وتحريف في اسم أبيه ، وإنما هو حبيب بن عمر الأنصاري الآتي في حرف الحاء المهملة» .

كذا قال ، وذكر هناك أنه روى عنه بقية أيضاً ، فكأنه لهذا ظن أنه هو ، وفيه بعد ، لأن هذا أنصاري ، وذاك قرشي ؛ كما وقع في حديث آخر قبل هذا في «المسند» ، وعلى افتراض أنه هو ، فهو مجهول أيضاً ، كما قال الدارقطني . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«هو ضعيف الحديث مجهول ، لم يرو عنه غير بقية» .

٣ - أبو سعد الأنصاري لا يعرف أيضاً إلا في هذا الإسناد ، ولم يذكر الحافظ في «التعجيل» إلا هذا .

وأما يزيد ، فهو : ابن عبدربه كما في سند الحديث الذي قبل هذا في «المسند» وهو ثقة من شيوخ مسلم .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٦/٣٢٥) :

«رواه أحمد والطبراني ، وفي إسناديهما مجاهيل» .

ورواه ابن أبي حاتم من الطريق الأولى كما في «تفسير ابن كثير» ، وأورده الشيخ الرفاعي الحلبي في «مختصره» ساكتاً عليه مشعراً بصحته كما فعل في الحديث الذي قبله !

٦٢٤١ - (الخشوعُ في القلبِ ، وأَنْ تُلِينَ كَتِفَكَ للمرءِ المُسلمِ ، وأنْ لا تَلْتَفِتَ في صلاتِك) .

موقوف ضعيف . أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١١٤٨/٤٠٣) قال : أخبرنا عبدالرحمن المسعودي قال : أنبأني أبو سنان الشيباني عن رجل عن علي أنه سئل عن قول الله عز وجل : ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾؟ قال : . . . فذكره .

ومن طريق ابن المبارك أخرجه الحاكم (٣٩٣/٢) ، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٢٧٩/٢) لكنهما سميا الرجل عبيدالله بن أبي رافع ، وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي !

كذا قالا ، وفيه علتان :

الأولى : اختلاط المسعودي ، وهو : عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله ابن مسعود الكوفي ، قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«أحد الأئمة الكبار ، سيئ الحفظ . . . وقال ابن القطان : اختلط حتى كان لا يعقل ؛ فضعف حديثه ، وكان لا يتميز في الأغلب ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعد» .
وقال الحافظ :

«صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه أن من سمع ببغداد فبعد الاختلاط» .

هذه هي العلة الأولى .

والأخرى : اضطرابه في إسناده ، وهو ظاهر في الرواية الأولى : أنه لم يسم الرجل ، بخلاف الأخرى ، فيحتمل أن يكون ذلك من شيخ الحاكم فيه الحسن بن حليم المروزي ، ويحتمل أن يكون من المسعودي ، وكل محتمل .

أما **الأول** ، فلأن المروزي هذا ؛ وهو : الحسن بن محمد بن حليم ، هكذا سماه الذهبي في ترجمته لشيخه أبي المُوَجِّه في «سير أعلام النبلاء» (٣٤٧/١٣) ، ذكره في جملة الرواة عنه ، ولم يترجم له فيه ، ولا وجدته عند غيره ؛ فهو في حكم المجهولين .

وأما **الآخر** فلما عرفت من اختلاط المسعودي . لكن يرجح الأول أمران :

الأول : أن ابن المبارك قد توبع على إسناده في «الزهد» من قبل خالد بن عبدالله عن المسعودي . . . به لم يسم الرجل .

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣/١٨) بسند صحيح عنه ؛ أعني خالداً وهو : الطحان الواسطي ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

والآخر : أن المسعودي قد توبع على الوجه الأول ، فقال عبدالرزاق في «المصنف» (٢/٢٥٥/٣٢٦٣) : عن الثوري عن أبي سنان الشيباني عن رجل [عن علي] . . . به .

وأخرجه ابن جرير : حدثنا الحسن قال : أخبرنا عبدالرزاق . . . به . ومنه استدركت الزيادة .

فيتلخص مما تقدم أن تسمية شيخ أبي سنان الشيباني بـ«عبيدالله بن أبي رافع» ؛ غير محفوظ ، فتكون العلة الأخرى هي جهالة هذا الشيخ . والله أعلم .

ثم إن الشطر الأول من الحديث «الخشوع في القلب» أخرجه ابن جرير والبيهقي (٢/٢٨٠ ـ ٢٨١) بإسنادين صحيحين عن قتادة قوله .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث مع كونه غير مرفوع أنني رأيت الحافظ قال في «الفتح» (٢/٢٢٥) قال وقد ذكر الخلاف في تفسير الخشوع :

«ويدل على أنه من عمل القلب حديث علي : «الخشوع في القلب» أخرجه الحاكم ، وأما حديث «لو خشع [قلب] هذا ؛ خشعت جوارحه» ففيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن» .

فظاهر قوله : «حديث علي . . .» يشعر أن الحديث مرفوع عند الحاكم ويؤيده قوله : «وأما حديث : لو . . .» فإن هذا قد روي مرفوعاً ، ولا يصح ، ولذلك كنت خرجته قديماً في «الضعيفة» (١١٠) ، فدفعاً لهذا الظاهر ، وبياناً لكونه موقوفاً أولاً ، وضعيفاً ثانياً ، كتبت هذا التحقيق . والله ولي التوفيق .

٦٢٤٢ - (انصَرِفي أيتـهـا المرأةُ وأَعْلِمي مَنْ وراءَكِ مِنَ النسـاءِ أنَّ حُسْنَ تَبَعُّلِ إحداكُنَّ لزوجِها ، وطلبَها مَرْضَاتَه ، واتِّباعَها موافَقَتَه يَعْدِلُ ذلك كلَّه) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٦٠٩) من طريق العباس ابن الوليد بن مَزْيَد : أخبرني أبو سعيد الساحلي - واسمه الأخطل بن المؤمل الجُبَيلي - : نا مسلم بن عبيد عن أسماء بنت يزيد الأنصارية من بني عبدالأشهل :

أنها أتت النبي ﷺ وهو بين أصحابه ، فقالت : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! أنا وافدة النساء إليك واعلم - نفسي لك الفداء - أنه ما من امرأة كانت في شرق ولا غرب سمعت بمخرجي هذا أو لم تسمع إلا وهي على مثل رأيي : أن الله بعثك إلى الرجال والنساء كافة ؛ فآمنا بك وبإلهك ، وإنا - معشر النساء - محصورات ، مقصورات ، قواعد بيوتكم ، ومقضى شهواتكم ، وحاملات أولادكم ، وأنكم

ـ معاشر الرجال ـ فضلتم علينا بالجمع والجماعات ، وعيادة المرضى وشهود الجنائز ، والحج بعد الحج ، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله ، وأن الرجل منكم إذا خرج حاجاً أو معتمراً أو مرابطاً ؛ حفظنا لكم أموالكم ، وغزلنا لكم أثوابكم ، وربينا لكم أولادكم ؛ أفما نشارككم في هذا الخير يا رسول الله؟ فالتفت النبي ﷺ إلى أصحابه بوجهه كله ، ثم قال : «سمعتم مقالة امرأة قط أحسن من مساءلتها عن أمر دينها من هذه؟» قالوا : يا رسول الله ! ما ظننا أن امرأة تهتدي إلى مثل هذا ! فالتفت النبي ﷺ إليها ثم قال : . . . (فذكر الحديث) ، قال : فأدبرت المرأة وهي تهلل وتكبر استبشاراً .

وقال ابن عساكر :

«قال ابن منده : رواه أبو حاتم الرازي عن العباس بن الوليد بن مزيد . وفرَّق ابن منده بين أسماء هذه وبين أسماء بنت يزيد بن السكن ، غريب لم نكتبه إلا من حديث العباس ، وقد روى حبان بن علي العَنزي عن رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس شيئاً من هذا» .

ثم ساق ابن عساكر إسناده الآخر من طريق أبي نعيم الحافظ بسنده عن العباس ابن الوليد . . . به .

قلت : والعباس هذا ثقة ، لكن شيخه أبو سعيد الساحلي الجبيلي لم أجد من وثقه حتى ولا ابن حبان ، وقد أورده ابن ماكولا في «الإكمال» (٢٥٨/٢) والسمعاني في «الأنساب» بهذه الكنية ـ ولم يسمياه ـ بروايته عن أبي زياد عبدالملك بن داود ، وعنه عبدالله بن يوسف .

قلت : فيكون مجهول الحال ، ولم يورده أبو أحمد الحاكم في «الكنى» لا

فيمن سمي، ولا فيمن لم يسم، وكذلك صنع الذهبي في «المقتنى»، إلا أنه قال في الآخر:

«وعدة يجهلون تركهم» فلعله ممن عناهم.

ثم إنني أخشى أن يكون بين مسلم بن عبيد وأسماء بنت يزيد انقطاعٌ؛ فإني لم أر من ذكر له رواية عنها، وإنما روى عن أنس بن مالك، وأبي عسيب مولى رسول الله ﷺ، وعن جمع من التابعين، وأنس متأخر الوفاة كما هو معلوم، وأبو عسيب كذلك فيما أظن، ولذلك أورده الحافظ في «التقريب» في الطبقة الخامسة وهي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين - يعني من الصحابة - ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة. والله أعلم.

ومسلم بن عبيد هذا كنيته أبو نُصَيرة، وهو بها أشهر.

والحديث أشار إلى ضعفه ابن عبدالبر بقوله في «الاستيعاب»:

«روي عنها أنها أتت النبي ﷺ...» فذكره مختصراً.

وأما الحافظ فأعرض عنه بالكلية؛ فلم يذكره في «الإصابة».

ثم رأيت رواية أبي حاتم في «تاريخ واسط» لبحشل قال (ص٧٥): ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي قال: ثنا العباس بن الوليد بن مزيد قال: ثنا أبو سعيد الساحلي (وهو: عبدالله بن سعيد) عن مسلم بن عبيد وهو: أبو نصيرة... إلخ.

قلت: هكذا وقع فيه: «وهو: عبدالله بن سعيد» ولا أدري ممن هذا التفسير، هل هو من بحشل، أم من أبي حاتم؟ والظاهر الأول؛ فإن ابن أبي حاتم لم يورده في كتابه «الجرح والتعديل».

ثم تبين لي أنه من العباس بن الوليد نفسه ؛ فقد أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٤٢٠ ـ ٤٢١) ، ومن طريقه ابن عساكر أيضاً (٦/٣٦٣) من طريق الحاكم وشيخين آخرين له قالوا : أنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال : قرئ على العباس ابن الوليد ـ وأنا أسمع ـ قيل له : حدثكم أبو سعيد الساحلي ـ وهو : عبدالله بن سعيد ـ . . . إلخ .

قلت : فقد اختلفوا في اسم أبي سعيد ، فمنهم من قال : «الأخطل بن المؤمل» . ومنهم من قال : «عبدالله بن سعيد» ، وهو الأكثر ؛ كما ذكر ابن عساكر في ترجمة عبدالله ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وبهذا الاسم ذكره الذهبي في «المقتنى» وبيّض له أيضاً كما هي عادته .

وأما حديث حبان بن علي العنزي عن رشدين . . . عن ابن عباس ، الذي علقه ابن عساكر ؛ فلم أجد من وصله عنه على ضعفه ، وإنما وجدته عن أخيه مندل ـ وهو ضعيف أيضاً ـ يرويه عن رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس قال :

جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ! أنا وافدة النساء إليك . . . الحديث نحوه مختصراً ، وزاد في آخره :

«وقليل منكن من يفعله» .

أخرجه البزار (٢/١٨١/١٤٧٤) ، وابن الجوزي في «العلل» (٢/١٤٠) ، وقال : «لا يصح» .

قلت : ورشدين ضعيف أيضاً ، وبه أعله الهيثمي (٤/٣٠٥) ؛ فقصر ، وأشار المنذري في «الترغيب» (٣/٦٤) إلى ضعف الحديث .

وقد رواه عن رشدين يحيى بن العلاء وهو متهم بالوضع ، ويأتي تخريجه في الذي بعده .

وقد روي من طريق أخرى مختصراً جداً عن هشام بن يوسف عن القاسم بن فياض عن خلاد بن عبدالرحمن بن جندة عن سعيد بن المسيب سمع ابن عباس قال :

قالت امرأة : يا رسول الله ما جزاء غزو المرأة؟ قال :

«طاعة الزوج واعتراف بحقه» .

وهو ضعيف أيضاً لجهالة القاسم بن فياض أو ضعفه ، وقد رواه من طريقه البخاري أيضاً في «التاريخ» كما تقدم برقم (٥٧٣٣) .

٦٢٤٣ - (عِنْدَ أُمِّكَ قِرَّ ؛ فإنّ لك مِنَ الأَجْرِ عندها مِثْلَ ما لك في الجهادِ) .

موضوع . أخرجه عبدالرزاق (٨/٤٦٣) ، وعنه الطبراني (١١/٤١٠) عن يحيى بن العلاء عن رشدين بن كريب ـ مولى ابن عباس ـ عن أبيه عن ابن عباس قال :

جاء رجل وأمه إلى النبي ﷺ وهو يريد الجهاد ، وأمه تمنعه ، فقال : . . . فذكره . قال :

وجاءه رجل آخر ، فقال : إني نذرت أن أنحر نفسي ! فشغل النبي ﷺ ، فذهب الرجل ، فوجد يريد أن ينحر نفسه ، فقال النبي ﷺ :

«الحمد لله الذي جعل في أمتي من يوفي النذر ، ويخاف ﴿يوماً كان شره مستطيراً﴾ هل لك من مال؟» ، قال : نعم . قال : «اهد مائة ناقة ، واجعلها في ثلاث سنين ، فإنك لا تجد من يأخذها منك معاً» .

ثم جاءته امرأة فقالت : إني رسولة النساء إليك . . . الحديث مثل رواية مندل

ابن علي العنزي المذكورة في الحديث الذي قبله .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يحيى بن العلاء فإنه كان يضع الحديث ، وقد تقدمت له أحاديث فراجعه في (فهارس الرواة المترجم لهم) .

وشيخه رشدين ضعيف ، وبه فقط أعله الهيثمي في مواضع من «المجمع» (١٨٩/٤ و٣٠٦ و٣٢٢/٥) وقال في الموضع الأول :

«وهو ضعيف جداً جداً» !

كذا فيه بتكرار جداً ، فلعله من الناسخ أو الطابع ؛ فإنه غير معهود منه ، وإعلاله بيحيى بن العلاء أولى كما لا يخفى على العلماء ، فلعله لم يتنبه له . وأسوأ منه سكوت المعلق الأعظمي على «المصنف» ؛ فلم يعله لا بهذا ولا بذاك ، وهذا مما لا يجوز له باتفاقهم ؛ لأنه من كتمان العلم ، وهذا إن كان منهم ، وإلا ففاقد الشيء لا يعطيه !!

ويغني عن هذا الحديث الموضوع قوله ﷺ :

«الزمها ؛ فعقد الجنة عند رجليها» .

وهو مخرج في «المشكاة» (٤٩٣٩) ، و«الإرواء» (١١٩٩) .

٦٢٤٤ - (نِعْمَ المقبَرةُ هذه . وزَعَمَ ابنُ جُرَيْجٍ أنها مَقْبَرة مكةَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٨٤/١) ، والبزار في «مسنده» (٤٩/٢) من طريق أبي عاصم : حدثنا ابن جريج قال : أخبرني إبراهيم بن أبي خداش عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

وأخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (٢٠٩/٢) ، وكذا الفاكهي (٢٣٦٩/٥٠/٤) ،

ومن طريقه الديلمي في «مسنده» (٩٨/٣) من طريقين آخرين عن ابن جريج . . . به ، ولفظه :

«نعم المقبرة ثنية الشعب . يعني : مقبرة مكة» .

وتابعهم عبدالرزاق فقال في «المصنف» (٦٧٣٤/٥٧٩/٣) ، ومن طريقه أحمد (٣٦٧/١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢٨٢/١٣٧/١١) قال : عن ابن جريج به . . . أتم ، ولفظه : أن ابن عباس قال :

لما أشرف النبي ﷺ على المقبرة ؛ قال وهو على طريقها الأول أشار بيده وراء الضفيرة فقال :

«نعم المقبرة» .

فقلت للذي أخبرني : خص الشعب؟ قال : هكذا كنا نسمع أن النبي ﷺ خص الشعب المقابل بالبيت .

وقال البزار عقب الحديث :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه ، وابن أبي خداش من أهل مكة ، لا نعلمه حدث عنه إلا ابن جريج» .

كذا قال ! وهذا حسب ما أحاط به علمه ؛ وإلا فقد روى عنه سفيان بن عيينة أيضاً كما في «التاريخ» و«الجرح والتعديل» ؛ بل قد ساق حديثه في «العلل» (٢٧٠/٢) من رواية ابن أبي عمر العدني عن سفيان عن إبراهيم بن أبي خداش عن ابن عباس عن النبي ﷺ في المملوكين :

«أطعموهم مما تأكلون . . .» الحديث ، وقال :

«قال أبي : إن رفعه ليس له معنى ، والصحيح موقوف» .

ثم ساق له حديث الترجمة ، وسكت عنه . وقال الهيثمي (٤/٢٩٨) بعدما عزاه لأحمد والبزار والطبراني :

«وفيه إبراهيم بن أبي خداش ، حدث عنه ابن جريج وابن عيينة كما قال أبو حاتم ، ولم يضعفه أحد ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

قلت : وكأنه لم يقف على توثيق ابن حبان إياه ؛ وإلا لذكره ، وقد أورده في «الثقات» (٤/١٠ ـ ١١) من رواية ابن جريج عنه . ولم يقف الحسيني على رواية ابن جريج عنه ، فقال فيه :

«مجهول» فرده الحافظ في «التعجيل» برواية ابن جريج أيضاً ، وبأن نسبه مشهور ، وأنه لا سلف له في ذلك .

وأقول : إن أراد بذلك نفي جهالته العينية ؛ فهو مقبول . وإن أراد أنه ثقة ؛ ففيه نظر ؛ لأنه ليس مشهوراً بالضبط والحفظ ، وكونه مشهوراً بالنسب لا ينفع فيما نحن فيه ؛ كما هو ظاهر ، وتوثيق ابن حبان إياه لا يكفي لتساهله الذي شرحه الحافظ نفسه في مقدمة «اللسان» ؛ فهو مجهول الحال . ولذلك فإني أرى أن الحديث يحتمل التحسين .

أما القول بأن إسناده صحيح كما جزم به الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على «المسند» (٥/١٥٧ ـ ١٥٨) فهو مما نخالفه فيه ، ولا سيما وقد أعل أبو حاتم حديث ابن عيينة بالوقف كما تقدم ، فلم يبق له إلا هذا الحديث ، فمن أين لنا أن نطمئن لكونه ضبطه ولم يخطئ فيه؟!

(تنبيـه) : وقع في التعليق على «المعجم الكبير» عقب نقله عبارة «المجمع» المتقدمة قوله :

«ورواه الترمذي (٩٢٥) وقال : حسن صحيح» !

وهذا خطأ مزدوج ، فإن الحديث ليس عند الترمذي ، ولا عند الهيثمي ، فلعله سبق قلم أو خطأ مطبعي .

٦٢٤٥ - (يُنْزِلُ اللهُ كلَّ يوم عِشْرينَ ومـائةَ رحـمـةٍ : ستُّونَ منهـا للطَّوَّافينَ ، وأربعونَ للعاكِفينَ حَوْلَ البيتِ ، وعِشرونَ منها للناظرينَ إلى البيتِ) .

موضـوع بهـذا اللفظ . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٢٤/ ١١٢٤٨) مـن طريـق خـالد بن يزيد العـمـري : ثنـا محمد بن عبدالله بن عبيد الليثي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا مـوضـوع ؛ آفتـه العـمـري ، وهو كـذاب ، وتقـدمت له أحـاديث موضوعة تراجع في (فهارس المجلدات المطبوعة) .

ومـحـمـد بن عبـدالله بن عـبيـد الليـثي متـروك ، وتقـدم له بعض الأحـاديث ، فانظر مثلاً الحديث (٩٩١) .

والحـديث قـد روي من طريق خيـر من هذه وبلفظ آخر بنحـوه ، وتقـدم برقم (١٨٧) بلفظ : «للمصلين» . . مكان : «للعاكفين» .

(تنبيه) : قال صاحبنا الشيخ حمدي عبدالمجيد في تعليقه على «المعجم» :

«ولم يذكر الهيثمي ، ولا شيخنا هذه الطريق في الضعيفة» .

قلت : أما أنا فقد كنت أشرت إلى هذه الطريق عند تخريج اللفظ المشار إليه بقولي :

«والحديث في «المعجم الكبير» من طريق أخرى ، فيه كذاب آخر بلفظ مغاير لهذا بعض الشيء ، وسيأتي» .

فها هو قد أتى بإذن الله تبارك وتعالى .

وأما الهيثمي فقد أشار إلى هذه الطريق بقوله (٢٩٢/٣) .

«وفي رواية : «وأربعون للعاكفين» . . بدل : «المصلين»» .

ولكنه لم يتكلم عليها ، ولا ذكر علتها ؛ فأوهم أنها من طريق يوسف بن السفر الذي في الرواية المتقدمة باللفظ الأول !

٦٢٤٦ ـ (ما بعثَ اللهُ نبياً إلا وقد أَمَّه بعضُ أُمَّتِه)(*) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» وعنه الديلمي في «مسنده» (٢٨/٣ ـ الغرائب) من طريق عبدالرحمن بن أحمد الزهري الأعرج : ثنا إبراهيم ابن أحمد النابتي : ثنا علي بن الحسن بن شقيق : ثنا أبو حمزة السكري عن عاصم بن كليب عن عبدالله بن الزبير : ثنا عمر بن الخطاب عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات من ابن شقيق فمن فوقه ، وأما إبراهيم بن أحمد النّابتي ، فلم أجد له ترجمة إلا عند السمعاني في نسبته هذه (النابتي) ، فقال :

«المشهور بهذا الانتساب أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبدالله بن يعيش الهمذاني ـ يعرف بابن (النابتي) من أصل (همذان) ، وكان والده ولي القضاء بها ـ

(*) وقد سبق للمؤلف ـ رحمه الله ـ أن خَرّج حديث الترجمة من طريق أخرى (٢٦٥٤ و٣١٥٩) . (الناشر) .

عن محمد بن عبدان وحميد بن زنجويه وغيرهما ، روى عنه محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني ؛ لأنه قدم أصبهان وحدث بها» .

وأما الأعرج هذا الراوي عنه ، فهو من شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني وهو مجهول أيضاً ، وتقدم له حديثان (٢٠٣ و٥٨٣٥) .

ولم أجد لهذا الحديث ما يشهد له سوى ما صح أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أمره النبي ﷺ في مرض موته أن يؤم الناس ، وأنه ﷺ اقتدى بعبدالرحمن ابن عوف في الركعة الثانية من صلاة الفجر ، وكانوا في سفر في قصة معروفة في «صحيح مسلم» وغيره . وراجع إن شئت «فتح الباري» (٢/١٦٧ ـ ١٦٨) .

٦٢٤٧ ـ (الزُرْقَةُ في البَياضِ يُمْنٌ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٨٥) من طريق محمد بن مخلد الرعيني : ثنا يَغْنَم بن سالم عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يغنم هذا ، وفي ترجمته أورده ابن عدي وقال :

«يروي عن أنس مناكير ، وأحاديثه عامتها غير محفوظة» .

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٤٥) :

«شيخ يضع الحديث على أنس بن مالك ، روى عنه بنسخة موضوعة» .

على أن الرعيني هذا هو عند ابن عدي مثل يغنم هذا أو شر منه ، فقد قال في ترجمته (٦/٢٥٦) :

«يحدث عن مالك وغيره بالبواطيل ، وهو منكر الحديث عن كل من يروي عنه» .

وقد مضى له من أباطيله بعض الأحاديث فانظر (٤١٠ و١٢٥٢) .

والحديث قد روي عن أبي هريرة وعائشة والزهري مرسلاً ، وتقدم تخريجه برقم (٢١٧) ، وهو موضوع كما جزم بذلك ابن الجوزي وابن القيم .

٦٢٤٨ - (لا تُغالوا في أثمانِ السُّيوفِ ؛ فإنها مأمورةٌ) .

موضوع . روي من حديث عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن بسر .

١ - أما حديث ابن عباس ، فيرويه الكلبي عن أبي صالح عنه قال :

مر رسول الله ﷺ ببقيع الغرقد ورجل يسوم سيفاً ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

ومر برجل يسوم شاة ، قال : فقال :

«لا تغالوا في اللبن ؛ فإنه رزق» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/١١٧) .

قلت : أورده في جملة أحاديث ساقها للكلبي وهو : محمد بن السائب وقد كذبه غير واحد ، وروى ابن عدي عنه أنه قال :

«كل شيء أحدث عن أبي صالح فهو كذب» .

وأبو صالح هذا ليس هو السمان الذي أخرج له الشيخان عن أبي هريرة ؛ بل هو آخر ضعيف يقال له : باذان كما قال الحافظ ، وانظر ما تقدم في ترجمته (٣/٢٣٦ و٢٣٧ و٤/٣٥٦) .

٢ - وأما حديث عبدالله بن بسر ، فيرويه طلحة بن زيد عن برد بن سنان عن راشد بن سعد عنه رفعه .

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/١٦٢ - الغرائب) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته طلحة بن زيد وهو : الرقي ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«قال أحمد وعلي : كان يضع الحديث» .

وقد تقدمت له أحاديث .

٦٢٤٩ ـ (لا خيلَ ألقى من الدُّهْمِ ، ولا امرأةَ كبِنْتِ العَمِّ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٠١/٦ ـ ٣٠٢) : حدثنا محمد ابن محمد بن الأشعث : حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد : حدثني أبي عن أبيه عن جده جعفر عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن الأشعث هذا ، وفي ترجمته ساقه ابن عدي في خمسة وعشرين حديثاً ساقها له بهذا الإسناد ، وقال :

«كتبت عنه بمصر ، حمله شدة ميله إلى التشيع أن أخرج لنا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل عن آبائه بخط طري على كاغد جديد ، وهي قريبة من ألف حديث ، عامتها من المناكير» .

ثم قال :

«فذكرنا هذه الأحاديث لأبي عبدالله الحسين بن علي بن الحسن ـ وكان شيخاً من أهل البيت بمصر ـ فقال : كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده شيئاً من الرواية عن أبيه ولا عن غيره» .

وقال الذهبي ـ بعد أن ذكر بعض الأحاديث المشار إليها منها حديث الترجمة ـ :

«وساق له ابن عدي جملة موضوعات . قال السهمي : سألت الدارقطني عنه ، فقال : آية من آيات الله ، وضع ذاك الكتاب يعني : العلويات» .

وأقره الحافظ في «اللسان» وقال عقبه :

«وقد وقفت على بعض الكتاب المذكور ، وسماه «السنن» ورتبه على الأبواب ، وكله بسندٍ واحد» .

وكان الحافظ تبعاً للذهبي قد أورد المترجم منسوباً إلى جده ، وقال :

«من شيوخ ابن عدي ، اتهمه ابن عدي بالكذب» .

ولم يتنبها إلى أنه هذا .

والحديث أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١١٣/٥١٨) ، وذكر ملخص قول ابن عدي ، وقول الذهبي وما نقله عن الدارقطني ، وقول الحافظ عقبه .

ولخص ذلك الشيخ القارئ في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (ص٤٠٨) وساق الحديث .

(تنبيه) : لقد اضطربت المصادر المتقدمة في ضبط كلمة (ألقى) ، فوقعت في طبعات «الكامل» : (أنقى) بالنون ، وهي مهملة في النسخة المصورة . ووقعت في «الميزان» و«الأسرار» : (أبقى) بالباء الموحدة ، وفي «الذيل» : (ألفى) باللام ثم الفاء ، ومثله في «اللسان» لكن بالقاف مكان الفاء ، والمعنى واحد ، فغلب على ظني أنه أقرب ، ولذلك أثبته . والله أعلم .

٦٢٥٠ - (يَجْتَمعُ كلَّ يوم عَرَفَةَ بعرفاتٍ جِبْرِيلُ ومِيكائِيلُ وإسْرافِيلُ والخَضِرُ ، فيقولُ جبريلُ : ما شاءَ اللهُ ، لا قوةَ إلا باللهِ ، فَيَرُدُّ عليه ميكائيلُ : ما شاءَ اللهُ ، كلُّ نعمةٍ من اللهِ ، فيردُّ عليه إسرافيلُ : ما شاءَ اللهُ ، الخيرُ كلُّهُ بيَدِ الله ، فيرد عليه الخضرُ : ما شاءَ اللهُ ، لا يَصْرِفُ

السُّوءَ إلا الله ، ثم يتفرقونَ عن هذه الكلماتِ ، فلا يجتمعون إلى قابِلٍ من ذلك اليومِ ، قال رسولُ الله ﷺ :

فما منْ أحد يقولُ هؤلاءِ الأربعَ مقالاتٍ حين يستيقظُ مِنْ نومِه إلا وَكَّلَ اللهُ به أربعةً من الملائكةِ يحفَظُونه . . .) الحديث بطوله .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٦٤٧ ـ ٦٤٨) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٩٦ ـ ١٩٨) كلاهما من طريق الخطيب ـ ولم أره في «تاريخ بغداد» ـ عن محمد بن علي بن عطية الحارثي : نا علي بن الحسن الجهضمي : نا ضمرة بن حبيب المقدسي : نا أبي : نا العلاء بن زياد القشيري عن عبدالله بن الحسن عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

«باطل ، فيه عدة مجاهيل» .

قلت : كأنه يشير إلى من دون عبدالله بن الحسن . وذلك معنى قول الذهبي في ترجمة ضمرة هذا :

«جاء في إسناد مجهول بمتن باطل» .

ثم ساق له هذا الحديث . وذكر نحوه شيخه المزي في «تهذيب الكمال» فقال (١٣/٣١٦) :

«وهو حديث منكر ، وإسناد مجهول» .

وتبعه الحافظ في «تهذيبه» إلا أنه بيَّن الجهالة فقال :

«رواته مجاهيل» .

وذكره ابن كثير في «البداية» (٣٣٣/١) من رواية ابن عساكر بطرفه الأول فقط وقال :

«وذكر حديثاً طويلاً موضوعاً تركنا إيراده قصداً ، ولله الحمد» .

ولكنه قال في علي بن الحسن الجهضمي :

«وهو كذاب» .

وهذا مما لم أجد له سلفاً . والله أعلم .

وأما السيوطي فتعقب ابن الجوزي بقوله في «اللآلي» (١٦٨/١) :

«قلت : أخرجه ابن الجوزي في «الواهيات» من طريق عبيد بن إسحاق العطار عن محمد بن ميسرة عن عبدالله بن الحسن . . . به . وعبيد : متروك . والله أعلم» .

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٣٥/١) ! وزاد على السيوطي فقال رداً على قول ابن الجوزي المتقدم :

«ذلك لا يقتضي الحكم عليه بالوضع» ! وتعقبه المعلق عليه بقوله :

«بل يقتضي الوضع مع ضميمة نكارة المعنى ، وإذا كان الحفاظ يحكمون بوضع الحديث لنكارة معناه مع ثقة رجاله ؛ فكيف لا يحكم بوضعه مع جهالة رجاله؟!» .

قلت : وهذا حق ، ولكنهم فاتهم جميعاً علة الحديث الحقيقية ، وهي محمد ابن علي بن عطية هذا ، فقد رواه الخطيب من طريق شيخه عبدالعزيز بن علي الأزجي عنه . وقد ترجم له في «التاريخ» (٨٩/٣) فقال :

«محمد بن علي بن عطية أبو طالب المعروف بـ (المكي) ، صنَّف كتاباً سماه «قوت القلوب» على لسان الصوفية ، ذكر فيه أشياء منكرة مستشنعة في الصفات . حدثني عنه محمد بن المظفر الخياط ، وعبدالعزيز بن علي الأزجي . . وقدم بغداد ، فاجتمع الناس عليه في مجلس الوعظ ، فخلط في كلامه ، وحُفظ عنه أنه قال : ليس على المخلوقين أضر من الخالق ! فبدَّعه الناس وهجروه» .

وله ترجمة في «الميزان» و«اللسان» و«الشذرات» (٣/١٢٠) وفي «السير» و«المغني في الضعفاء» للذهبي .

هذه هي علة الحديث ، فمن فوق أبي طالب هذا من المجاهيل ؛ الذين لم يعرفهم أحد من الحفاظ ، الظاهر أنهم من تخاليطه ، ولعل ذلك من مبالغته في تجويع نفسه باسم الرياضة والزهد ، حتى قيل : إنه هجر الطعام زماناً ، واقتصر على أكل الحشائش المباحة ! وخير الهدى هدى محمد ﷺ .

ثم قال ابن الجوزي عقب الحديث :

«وقد أغري خلق كثير من المهووسين بأن الخضر حي إلى اليوم ، ورووا أنه التقى بعلي بن أبي طالب وبعمر بن عبدالعزيز ، وأن خلقاً كثيراً من الصالحين رأوه . وصنف بعض من سمع الحديث ولم يعرف علله كتاباً جمع فيه ذلك ، ولم يسأل عن أسانيد ما نقل ، وانتشر الأمر إلى أن جماعة من المتصنعين بالزهد يقولون : رأيناه وكلمناه ، فواعجباً ألهم فيه علامة يعرفونه بها؟! وهل يجوز لعاقل أن يلقى شخصاً فيقول له الشخص : أنا الخضر ، فيصدقه؟!» .

وقد جمع الحافظ الأحاديث الواردة في الخضر عليه السلام وحياته ولقائه

للنبي ﷺ وبيَّن عللها في ترجمة الخضر عليه السلام من كتابه «الإصابة» .

ومن ذلك الحديث الآتي :

٦٢٥١ - (يلتقي الخَضِرُ وإلياسُ عليهما السلامُ في كلِّ عامٍ في المَوْسِمِ ، فيَحْلِقُ كلُّ واحدٍ منهما رأسَ صاحِبِه ، ويَتَفرَّقانِ عن هؤلاء الكلمات :

باسم الله ما شاءَ اللهُ ، لا يَسوقُ الخيرَ إلا اللهُ ، ما شاءَ اللهُ لا يَصْرِفُ السوءَ إلا اللهُ ، ما شاءَ اللهُ ، ما كانَ مِنْ نِعْمَةٍ ؛ فَمِنَ اللهِ ، ما شاءَ اللهُ ، لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ .

مَنْ قالَهُنَّ حين يُصْبِحُ وحين يُمْسي ثلاثَ مراتٍ آمَنَهُ اللهُ مِنَ الغَرَقِ والحَرَقِ ، والسَّرَقِ . قال : وأَحْسِبَهُ قال : ومن الشيطانِ والسُّلطانِ والحَيَّةِ والعَقْرَبِ) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٢٤/١ - ٢٢٥) ، وابن عدي في «الكامل» (٣٢٨/٢) ، وابن شاذان في «المشيخة الصغرى» (ق٥٤/٢ رقم٥٢) ، وابن عساكر (٦٤٧/٥) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٩٥/١ - ١٩٦) من طريق الحسن بن رزين عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً . وقال :

«الحسن بن رزين بصري مجهول ، ولا يتابع عليه مسنداً ولا موقوفاً» . وذكر ابن عدي نحوه ، وقال :

«والحديث بهذا الإسناد منكر» . وقال ابن الجوزي بعد أن ذكر كلام العقيلي :

«وقال ابن المنادي : هذا حديث واهٍ بالحسن بن رزين ، والخضر وإلياس مضيا

لسبيلهما» . قال الحافظ عقبه :

«وقد جاء من غير طريقه ؛ لكن من وجه واهٍ جداً ، أخرجه ابن الجوزي في «الواهيات» ، وفيه أحمد بن عمارة متروك عند الدارقطني ، ومهدي بن هلال مثله ، وقال ابن حبان : مهدي بن هلال يروي الموضوعات» .

٦٢٥٢ - (كان إذا خَرَجَ إلى الصلاةِ ؛ قال :

باسم الله ، آمنتُ بالله ، توكلتُ على الله ، لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله .

اللهم بحقِّ السائلين عليك ، وبحقِّ مَخْرَجي هذا ؛ فإني لم أَخْرُجْ أَشَراً ، ولا بَطَراً ، ولا رياءً ، ولا سُمْعَةً ، خرجتُ ابتغاءَ مَرْضاتِك ، واتقاءَ سُخْطك ، أسأَلُك أن تُعيذَني من النار ، وتُدْخِلَني الجنةَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٠/٨٢) من طريق الوازع بن نافع العقيلي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن جابر بن عبدالله عن بلال مؤذن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إن لم يكن موضوعاً ، فقد قال ابن حبان في الوازع هذا (٣/٨٣) :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات على قلة روايته ، ويشبه أن يكون المتعمد لذلك ؛ بل وقع ذلك في روايته لكثرة وهمه ؛ فبطل الاحتجاج به لما انفرد عن الثقات بما ليس من أحاديثهم» .

والحاكم على تساهله المعروف قال فيه :

«روى أحاديث موضوعة» .

وأشار إلى ذلك البخاري بقوله في «التاريخ» (١٨٣/٢/٤) :

«منكر الحديث» . وقال أحمد وابن معين وأبو داود :

«ليس بثقة» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» . وقال ابن عدي في «الكامل» (٩٨/٧) :

«عامة ما يرويه عن شيوخه غير محفوظة» .

قلت : فقد اتفقت أقوال أئمة هذا الشأن على أن الوازع هذا ضعيف جداً لا يستشهد به ، وهذا ما صرح به الحافظ ابن حجر في «تخريج الأذكار» ، فقال :

«هذا حديث واهٍ جداً . . .» إلى آخر كلامه الذي كنت نقلته عنه في كتابي «التوسل : أنواعه وأحكامه» (ص٩٩) .

ومع هذه النقول عن هؤلاء الأئمة الفحول ، نجد أهل البدع والأهواء الذين يرمون أهل السنة بما ليس فيهم ، يتجاهلون تلك النقول ، ويستشهدون بهذا الحديث الواهي ؛ ليقووا به آخر مثله ، وهو حديث أبي سعيد الخدري ـ لمجرد اشتراكهما في التوسل المبتدع ـ :

«اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك» كما كنت بينت ذلك في الكتاب المومى إليه ، وفي «الضعيفة» أيضاً برقم (٢٤) ، فتجد أولئك المبتدعة يكتمون الحق وهم يعلمون ، فخذ مثلاً الشيخ عبدالله الغماري المغربي التي تطفح كتبه بالجهل بهذا العلم الشريف ، مقروناً بالتجاهل في كثير من الأحيان ، فها هو في رسالته التي أسماها «مصباح الزجاجة» تجاهل العلل التي كنا شرحناها في الكتابين المذكورين للحديث الآخر المشار إليه ـ وهو حديث أبي سعيد ـ فيرد على النووي تضعيفه إياه ، ويصرح بأنه حسن ـ دون أن يسوق إسناده ويتكلم عليه كما يقتضيه

هذا العلم الشريف ـ مع أن فيه ضعفاً في بعض رواته ، وتدليساً خبيثاً واضطراباً كما هو مبين هناك ، فتجاهل ذلك كله ، وزاد تجاهلاً آخر ؛ فقال (ص٥٥ ـ ٥٦) :

«وله شاهد من حديث بلال عند ابن السني» !!

ونحوه ؛ بل وشر منه قول الكوثري في «مقالاته» (ص٢٩٤) :

«وأخرج ابن السني في «عمل اليوم والليلة» بسند فيه الوازع عن بلال» !!!

وقد كنت رددت عليه تجاهله لحال الوازع هذا في «الضعيفة» (ص٨٧ ـ الطبعة الجديدة) ؛ وإنما أردت هنا ـ بعد أن عرضت على أعين القراء إسناد ابن السني ـ لأبين لهم كيف يخاتل الكوثري قراءه ، ويدلس عليهم ، ويعمي حال الراوي الذي هو علة الحديث ، وأنه لا فائدة من ذكره لشدة ضعفه؟! فإنه عند ابن السني ـ كما رأيت ـ من رواية الوازع بن نافع العقيلي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن جابر ابن عبدالله عن بلال .

فماذا فعل الكوثري ـ عامله الله بما يستحق ـ :

أولاً : أسقط الواسطتين بين الوازع وبلال ؛ ليوهم القراء أنه تابعي !

ثانياً : لم ينسب الوازع إلى أبيه (نافع) ولا إلى قبيلته (العقيلي) ، وذلك كله تعمية لحاله على طلبة العلم من قرائه ؛ لأن أحدهم لو أراد أن يتحقق من هويته ، ويتعرف على منزلته في الرواية ، وليس الإسناد بين يديه ؛ فسيرى فيمن يسمى (وازعاً) ثلاثة من الرواة ليس فيهم من روى عن بلال ! وهذا هو المقصود من تعميته .

ثالثاً : قد علم الكوثري من إسناد ابن السني أن الوازع هو ابن نافع العقيلي ، ومما لا شك فيه أنه يعلم أيضاً سوء حاله في الرواية من أقوال الأئمة المتقدمة فيه ،

ومع ذلك تجاهل ذلك كله ، وأوهم القراء أنه ممن يستشهد به . وكم له ولأمثاله من أهل الأهواء من نحو هذا التدليس والمكر ! والله المستعان .

ولا بأس من أن أسوق نوعاً جديداً من التعمية تقصدها الغماري أيضاً في تخريجه للحديث التالي :

٦٢٥٣ - (كان إذا أصبحَ وأمسى ؛ دعا بهذه الدَّعَوَاتِ :

اللهم أنت أَحَقُّ من ذُكِرَ ، وأحقُّ من عُبِدَ ، وأَنْصَرُ من ابْتُغِيَ ، وأَرْأَفُ من مَلَكَ ، وأجودُ من سُئِل ، وأوسعُ من أَعْطى ، أنت الملِكُ لا شريكَ لك . . . أسألُك بنورِ وَجْهِك الذي أَشْرَقتْ له السماواتُ والأرضُ ، وبكلِّ حقٍّ هو لك ، وبحقِّ السائلينَ عليك أن تَقْبَلَني في هذه الغَدَاةِ أو في هذه العَشِيَّةِ ، وأن تُجِيرَني من النار بقُدْرَتِك) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج٨ رقم٨٠٢٧) ، وفي «الدعاء» (٢/٩٤٠ - ٩٤١) بإسناد واحد من طريق العباس بن الوليد النرسي : ثنا هشام بن هشام الكوفي : ثنا فضال بن جبير عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته فضال بن جبير هذا ، قال ابن حبان في «ضعفائه» (٢/٢٠٤) :

«كان يزعم أنه سمع أبا أمامة ، روى عنه البصريون ، يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه ، لا يحل الاحتجاج به بحال» . وقال ابن عدي (٦/٢١) :

«له عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة» .

قلت : هي عند الطبراني في «المعجم الكبير» علاوة على حديث الترجمة ، وقد مضى أحدها برقم (٥١١٢) ، ونقلت هناك عن الهيثمي أنه قال فيه :

«ضعيف جداً» .

وله حديث آخر غير التي أشار إليها ابن عدي أنكر من هذا سأذكره بعده إن شاء الله تعالى .

ويمكن أن يكون آفة هذا الحديث من الراوي عنه هشام بن هشام الكوفي ؛ فإنه غير معروف عندي ، وإن كان يمكن أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (٩/٢٣٤) :

«هشام بن علي بن هشام السيرافي أبو علي سكن البصرة ، يروي عن أبي الوليد الطيالسي . . . و . . . و . . . مستقيم الحديث ، كتب عنه أصحابنا» .

فإن يكن هو ؛ فيكون قد نسب إلى جده ، ولا ينافي ذلك أنه بصري أن المترجم كوفي ، كما لا منافاة بين هذا وذاك وبين كونه (سيرافياً) نسبة إلى (سيراف) من بلاد فارس ؛ فإن أصله منها ، ثم انتقل إلى البصرة والكوفة . والله أعلم .

وأما الهيثمي فقد أعله بالأول فقال (١٠/١١٧) :

«رواه الطبراني ، وفيه فضال بن جبير ، وهو مجمع على ضعفه» .

إذا عرفت شدة ضعف هذا الحديث ـ كالذي قبله ـ ؛ يتبين لك مجدداً تجاهل الشيخ الغماري ، وتدليسه على قرائه باستشهاده به في «مصباحه» المظلم (ص٥٦) لتقوية جملة : «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك» المتقدم في الحديث الذي قبله ! دون أن يسوق إسناده ويتكلم على رجاله ، قانعاً بمجرد الدعوى ، مع علمه أن ذلك لا يجدي مع خصومه ؛ بل ذلك مما لا يفيد مع المغترين به من مريديه كذاك السقاف ؛ إذا أرادوا العلم والنقاش بدون شقاق ، وما أحسن ما قيل :

والدعاوي ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

(تنبيه) : «فَضَال» بتخفيف الضاد المعجمة ـ كـ«سحاب» ـ كما في «القاموس المحيط» . ووقع في بعض المطبوعات بتشديد الضاد ، وهو خطأ .

٦٢٥٤ ـ (إن الله خَلَقَ الأنبياءَ من أشجارٍ شَتَّى ، وخَلَقَني وعَلياً من شجرةٍ واحدة ؛ فأنا أصلُها ، وعليٌّ فَرعُها ، والحسنُ والحسينُ ثمارُها ، وأشياعُنا أوراقُها ، فَمَنْ تَعلَّق ببعضِ أغصانِها ؛ نجا ، ومَنْ زاغَ ؛ هوى ، ولو أن عبداً عَبَدَ اللهَ عز وجل بين الصفا والمروةِ ألفَ عامٍ ، ثم ألفَ عامٍ ، ثم ألفَ عامٍ ولم يُدْرِكْ (!) مَحبَّتنا ؛ إلا كبَّهُ اللهُ عز وجلَّ على مَنْخَرَيْه في النارِ ، ثم تلا : ﴿قلْ لا أسألُكمْ عليه أجْراً إلا المودةَ في القُربى﴾) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/١٤٣) ، والذهبي في ترجمة فضال من «الميزان» من رواية الطبراني وغيره من طريق طالوت بن عباد عن فضال ابن جبير عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

«هذا حديث منكر ، وقد وقع إلينا «جزء طالوت بن عباد» بعلو ، وليس هذا الحديث فيه» .

وذكره الذهبي فيما أنكر على فضال ، وأقره الحافظ ، وذكرا فيه قول ابن حبان وابن عدي المتقدم في الحديث الذي قبله . وأنا أرى أن الحديث بالموضوعات أولى ؛ لأن لوائح الوضع والتشيع عليه لائحة ، فلا أدري لم لم يورده ابن الجوزي في «موضوعاته» ولم يستدركه السيوطي في «ذيله» عليه؟! وكذلك لم يذكره ابن الجوزي في «العلل المتناهية» على الأقل .

٦٢٥٥ ـ (نعمَ البـيتُ يَدْخُلُه المسلمُ ؛ بيتُ الحَمَّامِ ، وذاك أنه إذا دخله ـ يعني ـ سألَ اللهَ الجنةَ ، واستعاذَ بالله من النار .

وبئسَ البيتُ بيتُ العروسِ ، وذلك لأنه يُرَغِّبُه في الدنيا ، ويُنْسِيْه الآخرةَ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٤٥/٢) من طريق محمد ابن يزيد السلمي : نا **إسحاق القرشي** : نا الحجاج بن أرطاة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسحاق هذا ـ وهو : ابن بشر أبو حذيفة الهاشمي مولاهم البخاري وليس الكاهلي ـ وهو كذاب ؛ يضع الحديث ، وقد تقدمت له أحاديث موضوعة ، فراجع فهارس المجلدات الأربعة ، وبخاصة الأول منها : «الرواة المترجم لهم» .

ومحمد بن يزيد السلمي لم أعرفه ؛ إلا أن يكون المذكور في إسناد حديث أنس الآتي بعد هذا بحديث برواية الخطيب ، وقوله فيه :

«متروك الحديث» .

وقد روي حديث الترجمة بإسناد آخر ؛ أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣١٠/١٠٣) من طريق **إسماعيل بن عياش** : حدثني **يحيى بن عبيدالله** عن أبيه عن أبي هريرة به مختصراً بلفظ :

«نعم البيت يدخله المسلم : الحمام ، فإذا دخله ؛ سأل الله عز وجل الجنة ، واستعاذ من النار» .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ، يحيى بن عبيدالله ـ وهو : ابن عبدالله بن موهب التيمي المدني ـ قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، وأفحش الحاكم ؛ فرماه بالوضع» .

قلت : هو مسبوق إلى ذلك ، فقد قال فيه ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٢١) :

«يروي عن أبيه ما لا أصل له ، وأبوه ثقة» !

كذا قال في أبيه : «ثقة» ! وهو من تساهله المعروف ؛ فإنه لا يعرف برواية ثقة عنه ؛ فقد روى عنه أيضاً آخران أحدهما ليس بالقوي ، والآخر مجهول . (انظر «التهذيب») ، ولذلك قال الشافعي وأحمد وغيرهما :

«لا يعرف» .

وإسماعيل بن عياش ضعيف في الحجازيين ، وهذه منها .

ثم وجدت له متابعاً من رواية أحمد بن منيع : حدثنا عمار بن محمد عن يحيى بن عبيدالله . . . به . مثل حديث الترجمة .

ذكره الحافظ في «المطالب المسندة» (ق٦/٢) . ورواه البيهقي في «الشعب» (٦/١٦٠/٧٧٧٩) من طريق ثالث عن يحيى . . . به .

وقد جاء الحديث عن أبي هريرة موقوفاً مختصراً بلفظ :

«نعم البيت الحمام ؛ يذهب الدرن ، ويذكر بالنار» .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٠٩) : حدثنا جرير عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين موقوفاً ، جرير هو : ابن عبدالحميد الضبي ، وعمارة هو : ابن القعقاع بن شبرمة الضبي ، وأبو زرعة هو : ابن عمرو بن جرير بن عبدالله البجلي الكوفي ، وكلهم ثقات من رجال «الصحيحين» ، وقد عزاه الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (١/٥٠/١٨٤) لمسدد ، وقال :

«صحيح موقوف» .

وكذا قال البيهقي في «الشعب» (٦/١٦٠/٧٧٨٠) ورواه من طريق آخر عن عمارة .

(تنبيه) : لقد وقفت على بعض الأوهام حول هذا الحديث لجماعة من أهل العلم وغيرهم ، من المفيد التنبيه عليها ، فأقول :

الأول : ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لفظ أبي هريرة ـ هذا المختصر ـ في آخر كتابه «الكلم الطيب» بصيغة الجزم :

«عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً وموقوفاً» .

قلت : وهذا خطأ ؛ لما فيه من التسوية بين المرفوع والموقوف ؛ فإن صيغة «عن» من صيغ الجزم ، رذلك يفيد صحة الرواية اصطلاحاً ، فإذا اعتددنا بذلك رفعنا من شأن المرفوع ؛ وهو ضعيف جداً ـ كما سبق ـ إن لم يكن موضوعاً ، وإن لم نعتد بذلك ـ كما هو رأي البعض ـ أضعنا قيمة الموقوف وأنه صحيح !

والآخر : قوله رحمه الله في الموقوف :

«وهو أشبه» .

فإن مثل هذا التعبير ، إنما يقال في المرفوع والموقوف ، ونحوهما كالمرسل والمتصل ؛ إذا كانا متقاربين في الضعف والصحة ، أو الإرسال والوصل .

وأما مع التفاوت ، والتفاوت البعيد ؛ فلا ينبغي أن يقال ذلك لما فيه من الإيهام ، وإنما يقال : «والموقوف هو المحفوظ» أو هو «الصحيح» . وفي ظني أن الشيخ رحمه الله لم يكن مستحضراً لهذا التفاوت بين المرفوع والموقوف في هذا الحديث ؛ ولذلك قال ما قال .

الثاني : عكس ذلك ابن القيم في آخر «الوابل الصيب» ؛ فقال :

«يذكر عن أبي هريرة أنه قال : نعم البيت الحمام» .

قلت : وهذا خطأ أيضاً ؛ لأنه ـ وإن كان قد حذف من كلام شيخه ابن تيمية الرفع الموهم للتسوية المذكورة آنفاً ـ فقد أوهم بقوله : «يذكر» ضعف الموقوف أيضاً ؛ لأن هذه الصيغة المبنية للمجهول موضوعة اصطلاحاً أيضاً للضعيف ، أو هي على الأقل لا تدل على صحة الموقوف هذا ، وهو صحيح كما عرفت .

ولم يتنبه لهذا الخطأ الشيخ إسماعيل الأنصاري ، أو أنه عرف ، وكتم لغاية في نفسه ، لا تخفى على الأذكياء الذين يعيش في أرضهم ـ وتلك شنشنة نعرفها من أخزم ـ ! فقال في تعليقه على «الوابل» (ص٢٨٤) بعد أن ذكر كلام ابن تيمية المتقدم دون أي تعليق عليه :

«قلت : ولهذا لم يرفعه ابن القيم» !

فأقول : ولماذا أنت حابيت ابن القيم ؛ فلم تبين للقراء خطأه في تصديره لهذا الأثر الصحيح بقوله : «يذكر»؟! وإن جادلت في ذلك وقلت : إن ذلك ليس نصاً في التضعيف ؛ فنقول حينئذٍ : لماذا لم تبين لقرائك صحته ؛ إن كنت عالماً بها؟! وبخاصة أنك قد تعهدت في مقدمتك للكتاب (ص٨) أن تبين درجة ما لم يبينه ابن القيم ، فكيف وهو هنا ليس لم يبين فقط ، بل أشار إلى تضعيف الأثر ، وهو صحيح؟! وكم

له من مثل هذه المحاباة للشيخين الجليلين مسايرة منه للحنابلة الذين يعيش بين ظهرانيهم كما يفعل بعض المبتدعة الذين هو يعرفهم ، ويندفع معهم لمحاربة من يدعو إلى الكتاب والسنة لبعض الأخطاء التي لا ينجو منها أحد !! حسداً وبغياً .

الثالث : أورد الحافظ في «المطالب» حديث الترجمة بتمامه معزواً لأحمد بن منيع[1] وسكت عنه ، وقال البوصيري في «الإتحاف» في (كتاب الطهارة) قبيل (باب فضل الوضوء وإسباغه) :

«سنده ضعيف ؛ لضعف يحيى بن عبيدالله» .

وقلّده الشيخ الأعظمي فيما علقه على «المطالب» ، ولم يدر أن يحيى هذا متروك متهم ؛ كما تقدم . أو لعله درى وجمد ؛ لأنه لا علم عنده يساعده على تمييز الخطأ من الصواب ؛ كما يدل على ذلك تعليقاته على الكتاب المذكور ، و«كشف الأستار» ، ولعله ساعده على ذاك الجمود أنه رأى عالماً فاضلاً وافق البوصيري على ذلك التضعيف ، ألا وهو الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٢٥٥/٤٤٩) ! فهو إذن يعرف الحق بالرجال ، وليس يعرف الرجال بالحق ، خلافاً لما عليه أهل العلم والحق !

الرابع : لفظ ابن منيع في «المقاصد» :

«نعم البيت الحمام ؛ فإنه يذهب بالوسخ ، ويذكر الآخرة» .

فأقول : وهذا خطأ من السخاوي رحمه الله تبعه عليه ابن الديبع في «تمييزه» (١٧٨) ، والزرقاني في «مختصر المقاصد» (١١٤٩/١٩٧) ، والعجلوني في «كشف الخفاء» ! وهكذا يقلد بعضهم بعضاً ، لا تحقيق ولا تدقيق ! ووجه الخطأ من نواحٍ :

---

(١) قلت : وكذلك رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٧٧٩/١٦٠/٦) .

الأولى : أن لفظ ابن منيع غير هذا وأتم منه كما تقدم .

الثانية : أنه بهذا اللفظ ليس مرفوعاً ؛ وإنما هو موقوف .

الثالثة : أنه ليس في إسناده ذاك الواهي الذي في إسناد ابن منيع .

الرابعة : أنه صحيح ، أخرجه البيهقي في «السنن» (٣٠٩/٧) من حديث أبي الدرداء أنه كان يدخل الحمام فيقول :

«نعم البيت الحمام . . .» إلخ ؛ إلا أنه قال : «ويذكر النار» .

وإسناده صحيح . وتقدم نحوه عن أبي هريرة موقوفاً أيضاً .

ثم قال البيهقي :

وروينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : «نعم البيت . . .» . وقد وصله في «الشعب» (٧٧٨١/٦) من طريق عطية الجدلي عنه . وعطية هو : العوفي ضعيف .

قلت : وصح عنه أنه كان يدخل الحمام . . .

أخرجه الطبراني (٢٦٦/١٢/ ١٣٠٦٨) بسند صحيح .

٦٢٥٦ - (إن المسلمةَ إذا حَمَلتْ ؛ كان لها أجرُ القائمِ الصائمِ المُحْرِمِ المجاهدِ في سبيلِ الله ، حتى إذا وَضَعَتْ ؛ فإن لها بأول رَضْعَةٍ تُرْضِعُهُ أَجْرَ حياةِ نَسَمَةٍ) .

منكر جداً . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣٤٥/٤/٢٤٦٠) بسند صحيح عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال :

«من تسع وتسعين امرأة واحدة في الجنة ، وبقيتهن في النار» . فاشتد ذلك على من حضر رسول الله ﷺ من المهاجرين ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الحسين هذا ـ وهو : ابن قيس الرحبي الملقب بـ «حنش» ـ وهو متروك الحديث كما قال أحمد والنسائي وغيرهما . وقال البخاري :

«أحاديثه منكرة جداً ، ولا يكتب حديثه» .

وكذا قال الجوزجاني كما في «التهذيب» .

والحديث مما فات على الهيثمي ؛ فلم يورده في «مجمع الزوائد» وهو على شرطه ، كما فات ذلك على السيوطي ؛ فلم يستدركه في «اللآلي» (٢/١٧٥) على ابن الجوزي الذي أورد في «الموضوعات» (٢/٢٧٣ ـ ٢٧٤) حديثين آخرين ؛ أحدهما عن أبي هريرة ، والآخر عن أنس ، وحكم بوضعهما ، ووافقه السيوطي ، وكذا ابن عراق ، ولكنه قال (٢/٢١١) :

«وتعقب بأن له طريقاً آخر من حديث عبدالرحمن بن عوف ، أخرجه أبو الشيخ . قلت : فيه عبدالرحيم ، وأظنه ابن زيد العمي ، وإلا فهو مجهول ، وأنا لا أشك أنه موضوع . والله أعلم» .

٦٢٥٧ ـ (سيأتي مِنْ بعدي رجلٌ يقالُ له : النُّعْمانُ بن ثابتٍ ، ويُكْنَى أبا حَنِيفةَ ؛ لَيَحْيَيَنَّ دينُ اللهِ وسنتي على يَدَيْه) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩) من طريق محمد ابن يزيد بن عبدالله السلمي قال : نبأنا سليمان بن قيس عن أبي المعلى بن المهاجر عن أبان عن أنس مرفوعاً ، وقال الخطيب :

«لم أكتب هذا الحديث إلا من هذا الوجه ، وهو باطل موضوع ، ومحمد بن يزيد متروك الحديث ، وسليمان بن قيس وأبو المعلى مجهولان ، وأبان بن أبي عياش رمي بالكذب» .

قلت : وأقره الحافظ في «اللسان» . وأبان وإن كان متهماً بالكذب ؛ فإني أرى أن الآفة من أحد هؤلاء المجهولين الجهلة ، ولا أستبعد أن يكون من متعصبة الحنفية الذين يستحلون الكذب على رسول الله ﷺ تعصباً لإمامهم رحمه الله .

٦٢٥٨ ـ (بكى شعيبٌ النبيُّ ﷺ من حبِّ اللهِ حتى عَمِيَ ، فردَّ اللهُ إليه بصرَه ، وأوحى إليه : يا شعيبُ ! ما هذا البكاءُ؟ أشوقاً إلى الجنةِ أم خوفاً من النارِ؟ قال : إلهي وسيدي ! أنت تعلمُ ما أبكي شوقاً إلى جنتِك ، ولا خوفاً من النارِ ؛ ولكني اعتقدتُ حبَّك بقلبي ، فإذا نظرتُ إليك ؛ فما أُبالي ما الذي صُنِعَ بي . فأوحى اللهُ إليه : يا شعيبُ ! إن يَكُ ذلك حقاً فهنيئاً لك لقائي ، يا شعيبُ ! لذلك أخدمتُك موسى بنَ عمرانَ كليمي) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦/٣١٥) ، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢/٨٦٣) ، وكذا ابن الجوزي في «العلل» (١/٤٩ ـ ٥٠) قال : أخبرنا أبو سعد ـ من حفظه ـ : حدثنا أبي بسنده عن إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن شداد بن أوس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته أبو سعد هذا ـ واسمه : إسماعيل بن علي بن الحَسَن بن بندار الواعظ الإستراباذي ـ ؛ بل وأبوه ، وكلاهما كذاب ، وفي ترجمة الابن أورده الخطيب وقال فيه :

«قدم علينا بغداد حاجاً، وسمعت منه بها حديثاً واحداً مسنداً منكراً» .

ثم ساق هذا . وتعقبه ابن عساكر ؛ فقال :

«رواه الواحدي عن أبي الفتح محمد بن علي الكوفي عن علي بن الحسن بن بندار، كما رواه ابنه إسماعيل عنه ؛ فقد برئ من عهدته» . زاد :

«والتصقت الجناية بأبيه ، وسيأتي ، وإسماعيل مع ذلك متهم» .

وقال الذهبي في «الميزان» :

«هذا حديث باطل لا أصل له» . وأقره الحافظ . ثم نقل عن السمعاني أنه قال :

«كان يقال له : كذاب ابن كذاب ، وكان يقص ويكذب» .

قلت : وخفي هذا كله على ابن الجوزي ، فأعله بإسماعيل بن عياش ، وهو ثقة في روايته عن الشاميين ، وهذه منها ، مع أنه قال :

«هذا حديث لا أصل له ، قال الخطيب : هو حديث منكر» .

ولو أنه علم ما تقدم من كون الحديث من رواية الكذاب عن الكذاب ؛ لأورده في «الموضوعات» .

٦٢٥٩ - (ما من آدميٍّ إلا في رأسِه سِلْسِلتانِ : إحداهما في السماءِ السابعةِ ، والأُخرى في الأرضِ السابعةِ ، فإذا تواضَعَ ؛ رَفَعَه اللهُ بالسلسلةِ التي في السماء ، وإذا أرادَ أنْ يرفَعَ نَفْسَه ؛ وَضَعَهُ اللهُ [بالسلسلة التي في الأرض]) .

منكر . أخرجه البزار (٤/٢٢٣/٣٥٨١ - كشف الأستار) ، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٢٥٩/٥٨٨) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٢٧٧/٨١٤٢) ، والديلمي

في «مسنده» (٢٤/٣) من طريق ابن لال كلهم عن زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ؛ علته زمعة ، وبه أعله الهيثمي فقال في «المجمع» (٨٣/٨) :

«والأكثر على تضعيفه ، وبقية رجاله ثقات» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون» .

قلت : وسلمة بن وهرام مختلف فيه أيضاً ، ولعله خير من زمعة ؛ فقد قال الحافظ فيه :

«صدوق» .

والحديث عزاه السيوطي للخرائطي في «مساوئ الأخلاق» ، والحسن بن سفيان وابن لال والديلمي . «الجامع الكبير» .

قلت : وهو عندي منكر بهذا اللفظ ؛ فقد جاء من طريق أخرى عن ابن عباس وعن غيره دون ذكر السلسلتين ، وهو المعروف ؛ ولذلك خرجته في «الصحيحة» (٥٣٨) .

٦٢٦٠ - (قال جبريلُ : يا محمدُ ! إن اللهَ يقولُ : مَنْ صلَّى عليك عَشْرَ مراتٍ ؛ استَوْجَبَ الأمانَ مِنْ سُخْطِه) .

منكر . أخرجه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٩٦/١٣) بإسناده عن بقي ابن مَخْلَد : حدثنا هانئ بن المتوكل عن معاوية بن صالح عن رجل عن مجاهد عن علي رضي الله عنه قال : لو أني أنسى ذكر الله ما تقربت إلى الله إلا بالصلاة على النبي ﷺ ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، سكت عنه الذهبي لظهور ضعفه ، وله علتان :

الأولى : جهالة الرجل الذي لم يسمَّ ، وبه أعله المعلق على «السير» ؛ فقصر .

والأخرى : ضعف هانئ بن المتوكل ، قال الذهبي في «الميزان» :

«عمّر دهراً طويلاً - لعله أزيد من مائة سنة - ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين ، قال ابن حبان : كان تدخل عليه المناكير ، وكثرت ؛ فلا يجوز الاحتجاج به بحال . فمن مناكيره . . .» .

ثم ساق له ثلاثة مناكير ، تقدم اثنان منها برقم (١٠٧٧ و١٥٢٢) ، والثالث هو الآتي بعده . وليس شيء منها عند ابن حبان ، خلافاً لما يشعر به كلام الذهبي .

ولعل أصل الحديث ما أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣٦٠/٢/١) من حديث أنس : قال النبي ﷺ :

«قال جبريل : من صلى عليك ؛ له عشر حسنات» .

وهو - وإن كان إسناده ضعيفاً - ؛ فله شواهد يتقوى بها من حديث عبدالرحمن ابن عوف ، والبراء بن عازب ، وأبي بردة بن نيار ، وأبي طلحة الأنصاري ، وهي مخرجة في «الترغيب والترهيب» (٢٧٨/٢ - ٢٧٩) ، وبعضها في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» لإسماعيل القاضي (ص٦ - ٧) .

٦٢٦١ - (أوحى اللهُ إلى عيسى عليه السلامُ : أنْ يا عيسى ! انتقِلْ مِنْ مكانٍ إلى مكانٍ ؛ لئلا تُعرفَ ؛ فتُؤذَى ، فوَعِزَّتي وجلالي لأُزَوِّجنَّك أَلْفَي حوراءَ ، ولأُولِمَنَّ عليك مائةَ عامٍ) .

منكر إن لم يكن موضوعاً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣٣٢/٣) ، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٨٦/١٦ - ٨٧) من طريق محمد بن الوليد بن

أبان العقيلي أبي الحسن المصري : حدثنا **هانئ بن المتوكل الإسكندراني** قال : قلت لحيوة بن شريح : أراك رجلاً صالحاً ، وأراك مأوى للخير ، وأراك تنتقل من مكان إلى مكان ؛ ولست أرى أثر غنى بك؟ فقال حيوة : ولِمَ سألتني عن هذا؟ فقلت : أردت أن ينفعني الله بك . فقال : حدثني الوليد بن أبي الوليد عن شفي ابن ماتع الأصبحي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع عندي ، لوائح الوضع والتصوف عليه بادية ، وقد ذكره الذهبي في منكرات هانئ بن المتوكل كما سبقت الإشارة إليه من قبل هذا . وأما الخطيب وابن عساكر فأورداه في ترجمة العقيلي هذا برواية جمع عنه ، مات سنة (٢٨٧) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقال ابن عساكر :

«ولم يذكره ابن يونس في (تاريخ المصريين)» .

وأورده ابن حبان في «الثقات» (١٣٦/٩) وقال :

«يروي عن عبيدالله بن موسى وأهل العراق ، حدثنا عنه القطان وشيوخنا ، ربما أخطأ وأغرب» .

قلت : وفرَّق الحافظ بين هذا وبين محمد بن أبان القلانسي البغدادي مولى بني هاشم المتهم بالوضع والكذب ، وسبقه إلى ذلك الذهبي ؛ فقال في آخر ترجمة القلانسي :

«فأما محمد بن الوليد بن أبان البغدادي المصري ؛ فما علمت به بأساً» .

وأما الخطيب ففرَّق بين هذا المصري ، وبين محمد بن الوليد بن أبان مولى بني هاشم الراوي عن عبيدالله بن موسى ، وسوَّى بينهما ابن عدي . فالله أعلم ، فالأمر بحاجة إلى مزيد من التحرير والتحقيق . وانظر «تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية ابن عساكر وحده ، وقال :

«فيه هانئ بن المتوكل الإسكندراني ؛ قال في «المغني» : مجهول» .

٦٢٦٢ - (قال لي جبريلُ : يا محمدُ ! إنّ ربّك لَيُخاطِبُني يومَ القيامةِ فيقولُ : يا جبريلُ ! ما لي أرى فلانَ بنَ فلانٍ في صُفوفِ النارِ ، فأقول : يا رب ! إنه لم تُوجَدْ له حسنةٌ يعودُ عليه خيرُها ، فيقول : فإني سمعْتُه يقولُ في دارِ الدنيا : يا حَنَّانُ يا مَنَّانُ ! فَأْتِه فاسأَلْه ما أرادَ بقوله : يا حنان يا منان ! قال : فآتِيْه فأسألُه ، فيقولُ : هل مِنْ حَنَّانٍ أو مَنَّانٍ غيرُ اللهِ؟ فآخُذُ بيدِه مِنْ صفوفِ أهلِ النارِ ، فأُدْخِلُه في صفوفِ أهلِ الجنة) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٢١٠) من طريق الفضل بن عيسى : ثنا محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ آفته الفضل بن عيسى - وهو : الرقاشي - ؛ قال ابن عدي في «الكامل» (٦/١٤) :

«الضعف بيِّن على ما يرويه» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٢١١) :

«يروي المناكير عن المشاهير» .

قلت : وهو مجمع على ضعفه كما في «مغني الذهبي» ، وقال الحافظ :

«منكر الحديث» .

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٣٣٢) و«الجامع الكبير» للحكيم الترمذي فقط !

٦٢٦٣ ـ (الحمدُ للهِ الذي رَزَقَني من الرِّياشِ ما أَتَجَمَّلُ به في الناسِ ، وأُوَاري به عَوْرَتي) .

ضعيف . أخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٧/١) ، وكذا ابنه عبدالله في «زوائده» وأبو يعلى في «مسنده» (٢٥٣/١ ـ ٢٥٤) من طريق مختار بن نافع التمار عن أبي مطر : أنه رأى علياً أتى غلاماً حدثاً ، فاشترى منه قميصاً بثلاثة دراهم ، ولبسه إلى ما بين الرسغين إلى الكعبين يقول ولبسه : . . . فذكره ، فقيل : هذا شيء ترويه عن نفسك أو عن نبي الله ﷺ ؟ قال : هذا شيء سمعته من رسول الله ﷺ يقوله عند الكسوة : الحمد لله الذي . . . إلخ . ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني أيضاً في «كتاب الدعاء» (٣٩٥/٩٧٨/٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته أبو مطر ـ وهو : البصري ـ ، مجهول اتفاقاً .

ومختار بن نافع التمار ضعيف ؛ لكنه قد توبع ، فأخرجه أبو يعلى (٢٧٤/١ ـ ٢٧٥) من طريق أبي المحياة ، والطبراني (رقم ٣٩٤) عن معمر بن زياد كلاهما عن أبي مطر . . . به .

وأبو المحياة ـ اسمه : يحيى بن يعلى ـ وهو ثقة من رجال مسلم .

وأما معمر بن زياد ؛ فلم أعرفه في غير هذه الرواية .

ومن هذا التخريج يتبين لك خطأ قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١٩/٥) :

«رواه أحمد وأبو يعلى ، وفيه مختار بن نافع ، وهو ضعيف» .

والخطأ من وجهين :

الأول : أنه أعله بالمختار الضعيف ، وهو متابع من أبي المحياة الثقة كما عرفت .

والآخر : أنه لم يعزه لعبدالله بن أحمد وقد أخرجه كما تقدم .

وللحديث شاهد في فضل هذا القول عند لبس الثوب الجديد من حديث أبي أمامة مرفوعاً . . . به .

أخرجه الحاكم وغيره ، وإسناده واهٍ ، وله طريق أخرى عنه رواه الترمذي واستغربه . وهما مخرجان فيما تقدم برقم (٤٦٤٩) .

وحديث الترجمة أورده الدكتور إسماعيل منصور فيما سماه «تذكير الأصحاب بتحريم النقاب» (ص٦٩) من رواية أحمد ساكتاً عنه ؛ مما يدل على أنه كغيره من المؤلفين المعاصرين جمَّاع حطَّاب لا معرفة له بهذا العلم الشريف ، وقد ذكرت له مثالاً آخر في السلسلة الأخرى تحت الحديث (٣١٢٤) .

٦٢٦٤ ـ (إن لله جُلَساءَ يومَ القيامةِ عن يمينِ العرشِ ـ وكِلتا يَدَي اللهِ يمينٌ ـ على منابرَ من نورٍ ، وجوهُهم من نورٍ ، ليسوا بأنبياءَ ولا شهداءَ ولا صِدِّيقينَ . قيلَ : يا رسولَ الله ! من هم؟ قال : المتحابون بجَلالِ الله تعالى)(*) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١٣٤/١٢٦٨٦) من طريق يعقوب عن عنبسة (كذا) عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عنبسة هذا لم أعرفه ، وأخشى أن يكون محرفاً من «عيسى» ، فإن صحّ ذلك ؛ فهو عيسى بن جارية المدني الأنصاري ، فإنه من شيوخ يعقوب ـ وهو : ابن عبدالله بن سعد القمي ـ وفي هذا ضعف ؛ قال الحافظ :

(*) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «يُبدّل ، فقد حسنته لغيره في (الحب في الله) من «الترغيب» [٣٠٢٢]» . ويُنظر رقم (١٥٠٨) من «صحيح الترغيب» . وقد آثرنا إبقاءه للفائدة . (الناشر) .

«صدوق يهم» .

وقال في شيخه عيسى :

«فيه لين» .

وحبيب بن أبي ثابت ثقة من رجال الشيخين ؛ لكنه كان كثير التدليس ؛ كما في «التقريب» .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٢٧٧) :

«رواه الطبراني ، ورجاله وثِّقوا» . وأما المنذري فقال في «الترغيب» (٤/٤٧) :

«رواه أحمد بإسناد لا بأس به» .

قلت : فعَزوه لأحمد خطأ ، لعله من النسّاخ ، أو سبق قلم من المؤلف . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث عمرو بن عبسة ، نحوه وأتم منه ، وقال فيه المنذري (٢/٢٣٤/١٠) :

«رواه الطبراني ، وإسناده مقارب لا بأس به» .

ونحوه قول الهيثمي (١٠/٧٧) :

« . . . ورجاله موثقون» .

ولم أقف على إسناده لأنظر هل يصلح للشهادة أم لا ؛ فإن أحاديث (عمرو بن عبسة) من «المعجم الكبير» لم أرها فيه ، فإذا تبين صلاحه للشهادة ؛ نقل إلى «الصحيحة» ، وما أظنه بصالح ؛ فقد أخرجه الطبراني في «المعاجم الثلاثة» بإسناد حسن عن عمرو بن عبسة ، وليس فيه جملة اليمين إلا في رواية المنذري عن الطبراني ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٧٥٣) .

ثم وجدت في شيوخ يعقوب القمي (عنبسة بن سعيد بن الضُّرَيْس الأسدي) ـ وهو ثقة ـ ؛ فاحتمل أنه هو الذي لم ينسب هذا ، لكنهم لم يذكروا في شيوخه (حبيب بن أبي ثابت) ؛ وإنما (حبيب بن أبي عمرة) ، فهل تحرف (عمرة) في رواية الطبراني إلى ثابت ، أو العكس؟ هذا ما لم يظهر لي .

ثم رأيت الحديث عزاه ابن كثير في كتابه الكبير «جامع المسانيد» (٣٠/٨٤/ ١٤٣) للطبراني فقط .

٦٢٦٥ ـ (إن الولدَ لَفِتْنةٌ ؛ لقد قُمتُ إليه وما أَعْقِلُ)

منكر . أخرجه بن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٩٩) : حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير :

أن النبي ﷺ سمع بكاء الحسن والحسين ، فقام فزعاً فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ، لكنه معضل ؛ فإن يحيى بن أبي كثير ـ مع فضله وثقته ـ كان كثير التدليس والإرسال ؛ كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (٣٦٩/٨٨٠) ، وقال :

«وقال أبو حاتم وأبو زرعة والبخاري وغيرهم : لم يدرك أحداً من الصحابة إلا أنس بن مالك ؛ فإنه رآه رؤية ، ولم يسمع منه» .

قلت :

ومع هذا الإعضال ، فقوله : «وما أعقل» منكر جداً عندي ، وقد جاءت هذه القصة مسندة من حديث بريدة بن الحصيب بأتم مما هنا ، وفيه قوله ﷺ :

«رأيت هذين فلم أصبر» .

فهذا هو المحفوظ . وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٠١٦) ، و«المشكاة» (٦١٥٩) .

وقد روي الحديث مسنداً من طريق أخرى بنحوه ، وهو الآتي :

٦٢٦٦ - (قاتلَ اللهُ الشيطانَ ، إن الولدَ فِتنةٌ ، واللهِ ! ما عَلِمتُ أني نزلتُ عن المِنْبَرِ حتى أُوتيتُ به) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٣٣ - ٣٤) : حدثنا عبدالله ابن علي الجارودي النيسابوري : ثنا أحمد بن حفص : حدثني أبي : ثنا إبراهيم ابن طِهمان عن عباد بن إسحاق عن زيد بن أبي العتاب عن عبيد بن جريج عن عبدالله بن عمر قال :

رأيت رسول الله ﷺ على المنبر يخطب الناس ، فخرج الحسن بن علي رضي الله عنه في عنقه خرقة يجرها ، فمشى فيها ؛ فسقط على وجهه ، فنزل رسول الله ﷺ عن المنبر يريده ، فلما رآه الناس ؛ أخذوا الصبي ، فأتوه به ، فحمله ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات من رجال «التهذيب» ؛ غير شيخ الطبراني عبدالله بن علي الجارودي ؛ فلم أجد له ترجمة . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/١٥٥) :

«رواه الطبراني عن شيخه حسن - ولم ينسبه - عن عبدالله بن علي الجارودي ، ولم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات» .

كذا وقع فيه ، وتعقبه أخونا حمدي السلفي في التعليق عليه بقوله :

«قلت : ليس في نسختنا «حسن» ، وإنما رواه عن شيخه عبدالله بن علي الجارودي ؛ كما ترى» .

وأقول : الظاهر أن ذكر «حسن» في إسناد الحديث إنما هو زيادة من بعض نساخ نسخة الهيثمي التي نقل الحديث منها من «المعجم الكبير» ؛ فإن الطبراني قد روى في «المعجم الأوسط» (١/٢٧٣/٤٦٤١ ـ ٤٦٤٢) عن شيخه عبدالله بن علي الجارودي حديثين آخرين عن أحمد بن حفص قال : حدثني أبي قال : ثنا إبراهيم بن طهمان . . . فذكرهما بإسنادين آخرين له ، كلاهما ينتهي إلى كعب ابن عجرة ، أحدهما بلفظ :

«أعاذك الله من أمراء يكونون بعدي . . .» الحديث .

وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» أيضاً (١٩/١٣٥/٢٩٨) ، و«الصغير» (ص١٣٠ ـ هندية) ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٨٤٥) .

والآخر في كيفية الصلاة على النبي ﷺ .

وأخرجه في «الكبير» أيضاً (١٩/١٣٢/٢٩٢) . وأخرجه فيهما من طرق أخرى ، وهو مخرج في «الروض» أيضاً (٨٤٣) وغيره .

وجملة القول : إنه لا أصل لذكر «حسن» في إسناد هذا الحديث ، ولا في غيره من رواة الطبراني عن عبدالله بن علي الجارودي ، وأن علة الحديث هو الجارودي هذا ، فإن توبع من ثقة ؛ فالحديث جيد . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد روي الحديث مختصراً عن زيد بن أرقم قال :

خرج الحسن بن علي وعليه بردة ، ورسول الله ﷺ يخطب ، فعثر الحسن ؛ فسقط ، فنزل رسول الله ﷺ من المنبر ، وابتدره الناس فحملوه ، وتلقاه رسول الله

ﷺ فحمله ووضعه في حجره ، وقال رسول الله ﷺ :

«إن الولد لفتنة ؛ ولقد نزلت إليه وما أدري أين هو؟» .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٤/٥١١) من طريق محمد بن سعد : أنا علي بن محمد عن أبي معشر عن محمد الصيرفي عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو معشر - واسمه : نجيح - ضعيف . وعلي بن محمد الراوي عنه لم أعرفه . وكذلك شيخه محمد الصيرفي . ومن المحتمل أن يكون «الصيرفي» محرفاً من «القرظي» ؛ فإن أبا معشر معروف بالرواية عن محمد ابن كعب القرظي ، وهو تابعي ثقة . والله أعلم .

وجملة القول : إن هذه القصة صحيحة ، ولكن الرواة اختلفوا فيما قاله ﷺ حين نزل إلى الحسن ، ففي حديث زيد بن أرقم :

«وما أدري أين هو؟» .

وفي حديث الترجمة عن ابن عمر :

«ما علمت أني نزلت عن المنبر حتى أوتيت به» .

وفي الحديث الذي قبله :

«لقد قمت إليه وما أعقل» .

وكل هذه الألفاظ منكرة . والمحفوظ أن القصة وقعت للحسن والحسين ، وأنه ﷺ قال :

«رأيت هذين ؛ فلم أصبر» ؛ كما تقدم ذكره تحت الحديث المشار إليه . والله أعلم .

٦٢٦٧ - (يكون في آخرِ الزمانِ قومٌ يُنْبَزُون : الرافِضَةَ ؛ يَرْفُضون الإسلامَ ويَلْفِظونه ، فاقْتُلوهم فإنهم مشركون) .

ضعيف . أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٥٩١/٦٩٧) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٤٧٥/٩٨١) ، وأبو يعلى (٤/٤٥٩/٢٥٨٦) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١/٢٨٥) ، وكذا البيهقي في «الدلائل» (٦/٥٤٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/٩٠) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٤٢/١٢٩٩٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٩٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/١٦٠/ ٢٥٦) من طريق عمران بن زيد التغلبي : حدثني الحجاج بن تميم عن ميمون بن مهران عن عبدالله بن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عمران التغلبي - بالتاء المثناة من فوق والغين المعجمة ، وقيل : بالثاء المثلثة والعين المهملة ، (انظر التعليق على «الإكمال» و«الخلاصة» للخزرجي) - وهو ضعيف .

ومثله الحجاج بن تميم ؛ بل قال فيه الذهبي :

«واهٍ» .

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٢) :

«رواه أبو يعلى والبزار والطبراني ، ورجاله وثِّقوا ، وفي بعضهم خلاف» .

فهو من تساهله ؛ لأنه ليس كل خلاف يعتدّ به ، ولا سيما إذا لم يكن هناك إلا مخالف واحد ، وبخاصة إذا كان هذا المخالف هو ابن حبان المعروف عند العلماء بتساهله في التوثيق ! ولهذا قال ابن الجوزي عقب الحديث :

«وهذا لا يصح ، قال العقيلي : حجاج لا يتابع عليه ، وله غير حديث لا يتابع

عليه . وعمران بن زيد ؛ قال يحيى : لا يحتج بحديثه» .

وأقول : هو خير من شيخه الحجاج بن تميم ؛ كما عرفت من قول الذهبي فيه ، ولا سيما وقد توبع من قبل يوسف بن عدي : ثنا الحجاج بن تميم ؛ بإسناده المتقدم عن ابن عباس قال :

كنت عند النبي ﷺ ، وعنده علي ، فقال النبي ﷺ :

«يا علي ! سيكون في أمتي قوم ينتحلون حبنا أهل البيت ، لهم نبز يسمون الرافضة ، فاقتلوهم . . .» الحديث .

أخرجه الطبراني برقم (١٢٩٩٨) ، وعنه أبو نعيم أيضاً ، ومن طريقه ابن الجوزي برقم (٢٥٧) وقال :

«وهذا لا يصح ، وقد ذكرنا أن الحجاج لا يتابع على حديثه» .

وأما الهيثمي فقال :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» !

كذا قال ، وهو من تساهله الذي أشرت إليه آنفاً ، وخلاصته : أنه اعتمد توثيق ابن حبان للحجاج هذا ، وأعرض عن تجريح من جرحه ، مع أنه لا يخفى عليه تساهل ابن حبان في التوثيق . ولذلك هو نفسه يشير إلى ذلك أحياناً بقوله فيمن وثقه ابن حبان :

«وثق» أو : «وثقوا» ؛ كما تقدم نقله عنه آنفاً . وقد عرفت مما سبق قول الذهبي فيه :

«واهٍ» . وسبقه إلى مثله الإمام النسائي ، فقال فيه :

«ليس بثقة» .

قلت : فالإسناد ضعيف جداً . وأحسن حالاً منه حديث علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

«سيأتي بعدي قوم لهم نبز يقال لهم : الرافضة ، فإذا لقيتموهم ؛ فاقتلوهم ؛ فإنهم مشركون» .

قلت : يا رسول الله ! ما العلامة فيهم؟ قال :

«يقرظونك بما ليس فيك ، ويطعنون على أصحابي ويشتمونهم» .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٧٩/٤٧٤/٢) من طريق **أبي سعيد محمد بن أسعد التغلبي** : حدثنا عبثر بن القاسم أبو زبيد عن حصين بن عبدالرحمن عن أبي عبدالرحمن السلمي عن علي . . . به .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات غير التغلبي هذا ؛ فقال أبو زرعة والعقيلي : «منكر الحديث» .

وقد روي من طريق أخرى واهية عن علي مختصراً بلفظ :

«يكون قوم نبزهم الرافضة يرفضون الدين» .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٧٩/١/١ - ٢٨٠) ، وابن أبي عاصم أيضاً رقم (٩٧٨) ، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٠٣/١) ، ومن طريقه ابن الجوزي برقم (٢٥٢) ، والبزار في «مسنده» (٤٩٩/١٣٨/٢ - مكتبة العلوم) ، وابن عدي في «الكامل» (٦٦/٦) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥٤٧/٦) كلهم من طريق **أبي عقيل يحيى بن المتوكل** عن **كثير النوّاء** عن إبراهيم بن الحسن بن

الحسن بن علي بن أبي طالب ـ أخي عبدالله بن الحسن الهاشمي ـ عن أبيه عن جده عن علي . . . به . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح ، يحيى بن المتوكل قال فيه أحمد : واهي الحديث . وقال ابن معين : ليس بشيء . وكثير النواء ضعفه النسائي» .

قلت : وفي ترجمته أورده ابن عدي ، وروى عن السعدي أنه قال :

«كثير النواء متروك» . وبه أعله الهيثمي فقال في «المجمع» (١٠/٢٢) :

«رواه عبدالله ، والبزار ، وفيه كثير بن إسماعيل النواء ؛ وهو ضعيف» .

قلت : وهذا تقصير ؛ لأنه يوهم أنه ليس فيه من هو أولى بالإعلال به منه ، وليس كذلك ، فإن فيه عندهما أيضاً يحيى بن المتوكل ـ كما رأيت في التخريج ـ ، وهو أشد ضعفاً من كثير ؛ كما يشعر به قول أحمد المذكور ، ومثله قول ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١١٦) :

«منكر الحديث ؛ ينفرد بأشياء ليس لها أصول ، لا يرتاب الممعن في الصناعة أنها معمولة» .

قلت : لكنه لم يتفرد به خلافاً لما أشار إليه ابن عدي بقوله :

«وهذا يعرف بأبي عقيل» ، فقد تابعه أبو سهل قال : أخبرني كثير النواء . . . به ، ولفظه :

«يخرج قبل قيام الساعة قوم يقال لهم : الرافضة ؛ برءاء من الإسلام» .

أخرجه البيهقي .

وأبو سهل هذا هو : محمد بن عمرو الأنصاري الواقفي ، وهو في الضعف مثل

أبي عقيل ؛ فقد اتفقوا على تضعيفه ، بل كان يحيى بن سعيد يضعفه جداً . ثم تناقض فيه ابن حبان فذكره في «الثقات» أيضاً (٤٣٩/٧) وقال :

«يخطئ» !

هذا ، وقد جعل المعلق على «مسند أبي يعلى» حديث كثير النواء شاهداً لحديث الترجمة ، وأرى أنه لا يصلح للشهادة ؛ لأنه مختصر ليس فيه :

«فاقتلوهم فإنهم مشركون» .

وقد رويت هذه الزيادة من أوجه أخر كلها ضعيفة ـ كما قال البيهقي ـ وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، وقد كشف ابن الجوزي عن عللها ، ثم الهيثمي . ولذلك فلم تطمئن النفس لتقوية الحديث بمجموعها ، وقد أشار البيهقي إلى ذلك بقوله في الباب الذي عقده لها :

«إن صح الحديث» . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد روي الحديث بإسناد آخر من حديث فاطمة رضي الله عنها ، وقع في اسم أحد رواته تحريف من متهم بالكذب إلى ثقة ؛ فاقتضى إفراده بالتخريج برقم (٦٥٤١) .

٦٢٦٨ ـ (إليكَ إليكَ ؛ فإنّ كلَّ بائلَةٍ تَفِيخُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٠٨/٤) من طريق طلحة ابن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة :

أتيت النبي ﷺ وهو يبول ، فقال : . . . فذكره .

أورده في ترجمة طلحة هذا ـ وهو : الحضرمي ـ وروى تضعيفه عن جمع من الأئمة ، وعن أحمد والنسائي :

«متروك الحديث» .

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها ، وقال :

«وهذه الأحاديث عامتها مما فيه نظر» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» .

وقد روي مرسلاً ؛ فقال أبو عبيد في «غريب الحديث» (ق ١/٤٧) :

حدثنيه محمد بن ربيعة الرؤاسي عن ابن جريج عن عبدالله بن عبيد بن عمير رفعه .

وهذا إسناد مرسل رجاله ثقات ؛ لكن ابن جريج مدلس .

ومحمد بن ربيعة الرؤاسي - وهو : الكلابي - وهو ثقة من رجال «التهذيب» .

(فائدة) : قوله : «تفيخ» يعني أن من يبول يخرج منه الريح ، وأَنّثَ (البائل) ذهاباً إلى النفس . كذا في «النهاية» .

٦٢٦٩ - (كان إذا خَرَجَ في غَزَاةٍ ؛ كان آخرُ عَهْدِهِ بفاطمةَ ، وإذا قَدِمَ من غزاة ؛ كان أولُ عهده بفاطمة رضوانُ الله عليها ، فإنه خرجَ لِغَزْوَةِ تبوكَ ومعه عليٌّ رضوانُ الله عليه ، فقامتْ فاطمةُ فَبَسَطَتْ في بيتِها بِساطاً ، وعَلَّقَتْ على بابِها سِتْراً ، وصَبَغَتْ مِقْنَعَتَها بزَعْفَران ، فلما قَدِمَ أبوها ﷺ ، ورأى ما أَحْدَثتْ ؛ رَجَعَ فجلسَ في المسجدِ ، فأرسلتْ إلى بلالٍ فقالتْ : يا بلالُ ! اذهبْ إلى أبي ؛ فَسَلْهُ ما يردُّه عن بابي ، فأتاه ، فسأله ، فقال ﷺ :

«إني رأيتُها أحدثتْ ثَمَّ شيئاً» .

فَأَخْبَرَها ، فَهَتَكَتِ السِّتْرَ ، ورَفَعَتِ البِساطَ ، وألقتْ ما عليها ، ولَبِسَتْ أَطْمارَها ، فأتاه بلالٌ فأخبَره ، فأتاها فاعْتَنَقَها وقال :

«هكذا كوني ، فداكِ أبي وأمي») .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (٢/٤١/٦٩٥ - الإحسان) من طريق إبراهيم بن قُعَيْس عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ كان . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير إبراهيم هذا ، وهو ضعيف الحديث ؛ كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه (١/١/١٥١) ، وأقره ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين» (١/٤٧/١٠٣) ، وكذا الذهبي في «ضعفائه» ، و«الميزان» أيضاً . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٦/٢١ - ٢٢) وقال :

«يروي عن نافع وأبي وائل . روى عنه العلاء بن المسيب وسليمان التيمي» .

قلت : فهو شبه مجهول مع تضعيف أبي حاتم إياه .

وأضيف إلى ذلك أنه قد خالفه فضيل بن غزوان الثقة المحتج به في «الصحيحين» وبقية الستة ؛ فقد قال : عن نافع عن ابن عمر بهذه القصة باختصار نحوه ، ولكنه لم يذكر :

١ - الغزوة .

٢ - ولا البساط .

٣ - وكذا الصبغ .

٤ - والمسجد .

٥ - وبلالاً ، وذكر مكانه علياً ، وأنه كان الواسطة بينها وبين أبيها ﷺ .

٦ ـ ولم يذكر اعتناقه ﷺ إياها .

٧ ـ ولا الجملتين المرفوعتين : «إني رأيتها أحدثت . . .» ، و«هكذا كوني . . .» .

٨ ـ وذكر الفضيل مكانهما قوله ﷺ : «وما أنا والدنيا ، وما أنا والرقم؟» .

٩ ـ ولم يذكر هتكها للستر ، وما قرن معه .

١٠ ـ وزاد في آخره أنه ﷺ أمرها أن ترسل بالستر إلى أهل بيت بهم حاجة .

قلت : فمخالفة إبراهيم بن قُعيس للفضيل بن غزوان في بعض ما بينته يكفي للاطمئنان لتضعيف أبي حاتم إياه ، فكيف بها وهي عشرة كاملة؟! ولعل ذلك من الأسباب التي كان الإمام أبو حاتم لحظها ؛ فضعفه . والله أعلم .

وقد سقت رواية الفضيل بتمامها ، وخرجتها في «الصحيحة» في المجلد السابع برقم (٣١٤٠) برواية أبي داود وغيره مطولاً ، بسند صحيح ، ورواية البخاري مختصراً . والله ولي التوفيق .

٦٢٧٠ ـ (مِنْ كرامتي أني وُلِدتُ مَخْتوناً ، ولمْ يرَ أحدٌ سَوْأَتي) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص١٩٣ ـ هند) ، وفي «الأوسط» (٢/٨٠/١/٦٢٨٤) ، والخطيب في «التاريخ» (١/٣٢٩) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/١٦٥/٢٦٤) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٥٣٧ ـ مصورة المدينة) من طرق عن **سفيان بن محمد المصيصي** قال : ثنا هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن يونس إلا هشيم ، تفرد به سفيان بن محمد» .

قلت : وهو متروك ، وقال الهيثمي (٨/٢٢٤) :

«متروك» . وقال ابن الجوزي عقب الحديث :

«قال ابن عدي : كان يسرق الأحاديث ، ويسوي الأحاديث ، وفي حديثه موضوعات . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به» .

قلت : وقد توبع ؛ فأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٤) ، وفي «دلائل النبوة» (ص١١٠ - بيروت) ، وابن عساكر (ص٥٣٨) من طريق نوح بن محمد بن نوح ، زاد ابن عساكر : وأبي الفضل محمد بن عبدالله المرجاني قالا : أنبأنا الحسن بن عرفة قال : ثنا هشيم بن بشير . . . به . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث يونس عن الحسن ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

وأعلّه ابن عساكر بقوله :

«وهذا إسناد فيه بعض مَن يجهل حاله ، وقد سرقه من ابن الجارود - وهو كذاب - ؛ فرواه عن الحسن بن عرفة» .

ثم ساقه بإسناده عن أبي بكر محمد بن عبدالرحمن بن الجارود الرقي : أنبأنا الحسن بن عرفة . . . به» .

قلت : وابن الجارود الرقي هذا لم أرهُ فيما عندي من المراجع ، مثل : «الميزان» و«اللسان» وغيرهما مثل : «الأنساب» للسمعاني ، و«تاريخ الرقة» للقشيري الحراني . والله أعلم .

ومثله أبو الفضل محمد بن عبدالله المرجاني ، لم أعرفه ، وهذه النسبة : (المرجاني) لم يوردها السمعاني في «الأنساب» ، ولا ابن الأثير في «اللباب» .

وأما نوح بن محمد بن نوح ، فقد ذكره الذهبي في «الميزان» هكذا :

«نوح بن محمد الأبلي . روى عن الحسن بن عرفة حديثاً شبه موضوع» .

قلت : يعني هذا ، فقد ساقه الحافظ في «اللسان» من رواية أبي نعيم وقال عقبه :

«كلهم ثقات إلا نوحاً فلم أر من وثقه ، وقد روى هذا الحديث الحافظ ضياء الدين في «المختارة» من هذا الوجه ، ومقتضاه على طريقته أنه حديث حسن» .

قلت : وقد فات الحافظ إشارة ابن عساكر إلى جهالة نوح هذا ، وقرينه محمد ابن عبدالله المرجاني ؛ فلم يستدركه في «لسانه» على الذهبي ، ومثله ابن الجارود الرقي الذي اتهمه ابن عساكر بالكذب والسرقة ، لم يستدركه الحافظ أيضاً .

وهذه فوائد في ترجمة هؤلاء الثلاثة ، تفرد بنقلها إلى القراء عن حافظ الشام ابن عساكر كتابي هذا . فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

(تنبيه) : «الأبلي» هكذا بالموحدة وقع في «الميزان» ، «والمغني» ، وأما «اللسان» ففيه «الأيلي» بالمثناة ، وكذلك هو في «الحلية» ، ولم ينسب في «ابن عساكر» .

ثم إن الحديث قد روي عن بعض الصحابة من قولهم عنه ﷺ ، وليس من قوله هو عن نفسه ، وهم : العباس بن عبدالمطلب ، وابنه عبدالله ، وأبو هريرة ، وعبدالله ابن عمر .

١ ـ **أما العباس** ، فقال ابن سعد في «الطبقات» (١٠٣/١) : أخبرنا يونس بن عطاء المكي : أخبرنا الحكم بن أبان العدني : أخبرنا عكرمة عن ابن عباس عن أبيه العباس بن عبدالمطلب قال :

ولد النبي ﷺ مختوناً مسروراً ، قال : وأعجب ذلك عبدالمطلب وحظي عنده ، وقال : ليكونن لابني هذا شأن ، فكان له شأن .

ومن طريق ابن سعد أخرجه ابن عساكر (١/٥٣٧) .

وتابعه **سليمان بن سلمة الخبائري** : ثنا يونس بن عطاء . . . به .

أخرجه أبو نعيم في «الدلائل» (ص١١٠) ، والبيهقي في «دلائله» (١/١١٤) ، ومن طريقه ابن عساكر (١/٤٠٣) .

قلت : والخبائري هذا متهم ؛ لكن متابعة ابن سعد إياه تدفع التهمة عنه وتعصبها بشيخهما يونس بن عطاء ؛ فإنه متهم ، قال ابن حبان : (٣/١٤١) :

«يروي العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به» .

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش وأبو نعيم :

«روى عن حميد الطويل الموضوعات» .

إذا عرفت هذا ؛ فقد تساهل ابن عبدالبر حين قال في مقدمة «الاستيعاب» عقب الحديث :

«وليس إسناد حديث العباس هذا بالقائم» .

٢ ـ **وأما عبدالله بن عباس ، فقال جعفر بن عبدالواحد** : قال لنا صفوان بن هبيرة ومحمد بن بكر البرساني عن ابن جريج عن عطاء عنه قال : . . . فذكره مثل الذي قبله دون قوله : «وأعجب ذلك . . .» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/١٥٥) وابن عساكر أيضاً .

قلت : وجعفر هذا قال الدارقطني :

«يضع الحديث» .

وفي ترجمته ساقه ابن عدي في أحاديث أخرى له ، ثم قال :

«وهذه الأحاديث كلها بواطيل ، وبعضها سرقها من قوم ، وله غيرها من المناكير ، وكان يتهم بوضع الحديث» .

ونقل هذا عنه الخطيب في «التاريخ» (١٧٣/٥ ـ ١٧٥) وذكر له بعض الأحاديث نقل عن أبي زرعة أنه قال ببطلانها . ثم ذكر أنه كان من حفاظ الحديث ، وكانت له بلاغة ولَسَن .

٣ ـ وأما أبو هريرة ، فقال محمد بن كثير الكوفي : أنبأنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أبي هريرة . . . به .

أخرجه ابن عساكر .

وآفة هذا محمد بن كثير الكوفي ، قال الإمام أحمد :

«خرقنا حديثه» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال ابن عدي (٢٥٤/٦) :

«والضعف على حديثه بيِّن» .

وإسماعيل بن مسلم هو : المكي أبو إسحاق البصري ؛ كما في «تهذيب المزي» ، وهو مثل محمد بن كثير أو قريب منه ؛ فقد قال فيه الإمام أحمد :

«منكر الحديث» . وقال البخاري في «التاريخ» (٣٧٢/١/١) :

«تركه يحيى ، وابن مهدي ، وابن المبارك ؛ وربما روى عنه» .

وقد وثقٌ هو وابن كثير الكوفي .

٤ ـ وأما ابن عمر، فقال محمد بن محمد بن سليمان: أنبأنا عبد الرحمن ابن أيوب الحمصي: أنبأنا موسى بن أبي موسى المقدسي: حدثني خالد بن سلمة عن نافع عن ابن عمر... به.

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٥٦) ومن طريقه ابن عساكر قال: **حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن خالد الخطيب المُلْحَمي**: ثنا محمد بن محمد بن سليمان... به.

أورده أبو نعيم في ترجمة الملحمي هذا، ووصفه بـ«المعدل المقرئ»، وقال:

«توفي بعد الستين، حدث عن العراقيين والأصبهانيين».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأنا أخشى أن يكون هو أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحمي المترجم في «كامل ابن عدي» (١/٢٠٠ ـ ٢٠٢)، و«تاريخ جرجان» (ص٧٢ ـ ٧٣)، و«ضعفاء ابن حبان» (١/١٥٤)، و«أنساب السمعاني»، فإنه من هذه الطبقة، ومن شيوخ ابن عدي، وقد ساق له عدة أحاديث تدل على سوء حاله، وذكر أنه مولى سليمان بن علي الهاشمي؛ يتعمد الكذب ويلقن فيتلقن، وختم ترجمته بقوله:

«هو مشهور بالكذب، ووضع الحديث». وقال ابن حبان:

«كذاب يضع الحديث، كان في أيامنا باقياً».

وهناك راوٍ آخر يلتقي مع هذين في التكني بـ«أبي الحسن» وبالأول في نسبة «المقرئ»، وفي الرواية عن الباغندي، وعنه أبو نعيم، وهو أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم أبو الحسن المقرئ العطار. هكذا ساقه الخطيب في «التاريخ» (٤/٤٢٩)، وذكر أنه روى عن جمع منهم محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، وقال:

«حدثنا عنه أبو نعيم الحافظ ، و . . . و . . . و . . . وكان يظهر النسك والصلاح ، ولم يكن في الحديث ثقة ، قال حمزة بن يوسف : حدث عمن لم يره ، ومن مات قبل أن يولد» .

قلت : وهذه الصفة مما وصف بها ابنُ عدي ابنَ حرب الملحمي ؛ فإنه ذكر عنه : أنه قال : «حدثنا إبراهيم بن الحكم بن أبان ، وزعم أنه كتب عنه بجرجان ، وكذب ؛ لأن إبراهيم ما دخل جرجان قط ، ومات قبل أن يولد أحمد بن محمد بن حرب» !

فهذا الاشتراك في هذه الصفة وفيما قبلها مما يلقي في النفس أنهم شخص واحد ، ولا ينافي ذلك الاختلاف في أسماء الأجداد ؛ لأنه قد ينسب الراوي أحياناً إلى الجد الأدنى ، وتارة إلى الأعلى ، وبعضهم لا يسوق النسب بتمامه الذي يعرف به ، وهذا معلوم عند العارفين بالتراجم ؛ كما أنه لا ينافي ذلك أن هذا بغدادي ، والأولين جرجانيَّان ؛ لأنه قد يكون جرجانياً ولادة بغدادياً وفاة ، أو العكس . ثم إن هذا يلتقي أيضاً مع الذي قبله في كونه متهماً ؛ فروى الخطيب عن أبي القاسم الأزهري أنه قال :

«لم يكن أبو الحسن بن مقسم ثقة . وقال مرة : كان كذاباً» .

وجملة القول ؛ هذا ما انقدح في نفسي ، ولم أجد من تكلم في شيء من هذا ، فإن أصبت ؛ فمن الله ، وإلا ؛ فمن نفسي ، فمن كان عنده شيء ؛ فليدل به ، ونحن له من الشاكرين .

وفي الإسناد علل أخرى ، منها أن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي مع كونه من الحفاظ الكبار المشهورين ؛ فقد اتهمه بعضهم بالكذب ، ورد ذلك الذهبي بقوله في «الميزان» :

«قلت : بل هو صدوق من بحور الحديث ، قيل : إنه أجاب في ثلاثمائة ألف مسألة في حديث رسول الله ﷺ » . وقال الدارقطني في «الضعفاء» :

«الباغندي مدلس مخلط ، يسمع من بعض رفاقه ، ثم يسقط من بينه وبين شيخه ، وربما كانوا اثنين وثلاثة ، وهو كثير الخطأ» .

فأقول : لعل اتهام من اتهمه ؛ إنما كان لكثرة خطئه ، ولكن ذلك مغتفر بالنسبة لكثرة محفوظاته . والله أعلم .

وشيخه عبدالرحمن بن أيوب الحمصي لم أعرفه ، ولم يورده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» .

ومثله موسى بن أبي موسى المقدسي . والله أعلم .

وجملة القول : أن هذه الطرق شديدة الضعف ؛ فلا تصلح للاعتضاد بها ؛ ولذلك رد الذهبي على الحاكم قوله في «المستدرك» (٢/٦٠٢) :

«وقد تواترت الأخبار أن رسول الله ﷺ ولد مختونا مسروراً» .

فقال الذهبي في «تلخيصه» :

«ما أعلم صحة ذلك ، فكيف متواتر؟!» .

وذكر نحوه ابن كثير في تاريخه «البداية» (٢/٢٦٥) .

فالعجب من ابن الجوزي مع إعلاله لحديث الترجمة بما تقدم نقله عنه ، عقب عليه جازماً بقوله :

«قلت : ولا شك أنه ولد مختوناً ؛ غير أن هذا الحديث لا يصح به» !

ومع هذا كله ، فقد روي ما يخالف هذا الحديث الواهي في حديثين اثنين :

الأول : من طريق يحيى بن أيوب العلاف قال : نا **محمد بن أبي السري العسقلاني** : نا الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبي حمزة عن **عطاء الخراساني** عن عكرمة عن ابن عباس :

أن عبدالمطلب ختن النبي ﷺ يوم سابعه ، وجعل له مأدبة ، وسماه محمداً .

قال يحيى بن أيوب : ما وجدنا هذا الحديث عند أحد ؛ إلا عند ابن أبي السري .

قلت : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق عارف ، له أوهام كثيرة» .

وقال في «التهذيب» :

«أورد ابن عدي من مناكيره حديثه عن معتمر عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً : من سئل عن علم . . .» .

وذكره الذهبي أيضاً في «الميزان» وقال هو والحافظ :

«وقال ابن عدي : كثير الغلط» .

وأقول : لقد سقطت ترجمة محمد بن أبي السري هذا وحديثه في العلم من النسخة المطبوعة من كتابه «الكامل» ؛ فقد راجعت منه باب من اسمه «محمد» ، وفهرسه في الأسماء والأحاديث ؛ فلم أجد لذلك كله ذكراً . فلتراجع مخطوطاته .

ثم إن في إسناد الحديث علتين أخريين :

إحداهما : تدليس الوليد بن مسلم ؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية .

والأخرى : عطاء الخراساني ـ وهو : ابن أبي مسلم ـ قال الحافظ :

«صدوق يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس» .

والحديث الأخر : يرويه محمد بن عبدالله الحضرمي قال : ثنا عبدالرحمن ابن عيينة البصري قال : ثنا علي بن محمد السلمي المدائني قال : ثنا مسلمة بن محارب بن سلم بن زياد عن أبيه عن أبي بكرة :

إن جبريل خَتَن النبي ﷺ حين طهر قلبه .

قلت : وهذا منكر أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٣/٢ ـ مجمع البحرين/ الجامعة)[1] ، وأبو نعيم في «الدلائل» (ص١١١) ، وابن عساكر أيضاً ، وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبدالرحمن» .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ ما بين الحافظ الحضرمي ، وأبي بكرة الثقفي جلهم لا يعرفون ، وبيان ذلك على الوجه التالي :

١ ـ عبدالرحمن بن عيينة البصري ؛ لم أجد له ترجمة ، ولم يعرفه الهيثمي ؛ كما يأتي .

٢ ـ مسلمة بن محارب الزيادي ، أورده البخاري وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٧/٤٩٠) برواية إسماعيل ابن علية عنه . وأما أبو حاتم ، فقال :

«روى عنه أبو الحسن المدائني» .

قلت : فتساءلت : من أبو الحسن هذا؟ فقلت : لعله علي بن محمد السلمي

---

(١) وقد بحثت عنه كثيراً في «المعجم الأوسط» نفسه فلم أجده .

المدائني شيخ الحضرمي في هذا الحديث ، فرجعت إلى «مقتنى الذهبي» فإذا به يذكر (١٤٧٤/١٧٩) فيمن يكنى بأبي حسن :

«علي بن محمد بن حسن المدائني» فرجعت إلى أصله «كنى أبي أحمد الحاكم» ، فرأيته ذكر أنه روى عن المفضل بن غسان الغلابي (وهو ثقة مترجم في «تاريخ بغداد») وأبي جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح العسكري . (وهو ليِّن مترجم في «التهذيب») وهما من طبقة الحضرمي ، فغلب على ظني أنه شيخه في هذا الحديث ، والله أعلم .

٣ ـ محارب الزيادي ، ذكره البخاري وأبو حاتم وابن حبان (٤٥٢/٥) برواية ابنه مسلمة فقط عنه ؛ فهو مجهول . وأما الهيثمي فقال (٢٢٤/٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالرحمن بن عيينة وسلمة ! بن محارب ؛ ولم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات» !

وبالجملة : فالإسناد ضعيف لا تقوم به حجة ، والمتن منكر ؛ لأن قصة تطهير قلبه ﷺ قد صحت من طرق عنه ﷺ ، ولم يذكر في شيء منها ، ختنه ﷺ ، وقد كنت خرجت بعضها في «الصحيحة» فراجع إن شئت رقم (٣٧٣ و١٤٤٥) ، ولذلك فإن السيوطي لم يحسن بإيراده إياه في «الخصائص» مع حديث الباب وغيره مما بينا علته ؛ بل أوهم القراء صحته بقوله (١٣٢/١) :

«وصححه الضياء في (المختارة)» !

وفاته إعلال ابن عساكر إياه بالجهالة ، وقول الذهبي :

«إنه حديث شبه موضوع» . ثم رأيته قال في «المغني» (٦٦٨٢/٧٠٢) :

«أظنه موضوعاً» .

وتغافل السيوطي عن قول ابن القيم رحمه الله في أول كتابه القيم «زاد المعاد» :

«حديث لا يصح ، ذكره أبو الفرج ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وليس فيه حديث ثابت ، وليس هذا من خواصه ؛ فإن كثيراً من الناس يولد مختوناً . . . ، وحدثني صاحبنا أبو عبدالله محمد بن عثمان الخليلي المحدث ببيت المقدس أنه ولد كذلك ؛ وأن أهله لم يختنوه ، والناس يقولون لمن ولد كذلك : ختنه القمر ! وهذا من خرافاتهم» .

قلت : ومن الغرائب أن ابن صياد ـ وقد قيل فيه ما هو معروف ـ ولد كذلك ؛ فقد روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/١٥٩) بسند صحيح عن أم سلمة رضي الله عنها قالت :

«ولدته أمه مسروراً مختوناً . يعني : ابن صياد» .

وروى عبدالرزاق في «مصنفه» (١١) بسند صحيح عن عروة بن الزبير قال :

«ولد ابن صياد أعور مُختتناً» .

ثم ذكر ابن القيم عقب حديث ابن أبي السري المتقدم فائدة لا بأس من تقديمها إلى القراء ، قال رحمه الله :

«وقد وقعت هذه المسألة بين رجلين فاضلين ، صنف أحدهما مصنفاً في أنه ﷺ ولد مختوناً ، وأجلب فيه من الأحاديث التي لا خطام لها ولا زمام ، وهو كمال الدين بن طلحة[1] ، فنقضه عليه كمال الدين بن العديم[2] ، وبيَّن فيه أنه

---

(١) هو العلامة أبو سالم محمد بن طلحة القرشي الشافعي ، مات سنة (٦٥٢) ، له ترجمة في «سير الذهبي» (٢٣/٢٩٣ ـ ٢٩٤) .

(٢) هو العلامة أبو القاسم عمر بن أحمد الحلبي مؤلف «تاريخ حلب» في نحو ثلاثين مجلداً ، توفي سنة (٦٦٠) .

ﷺ ختن على عادة العرب، وكان عموم هذا السنة للعرب قاطبة مغنياً عن نقل معين فيها. والله أعلم».

قلت: وهذا الذي ذهب إليه الكمال بن العديم رحمه الله، هو الذي تطمئن إليه النفس، وينشرح له الصدر، وهو الذي يبدو أنه مال إليه ابن عبدالبر؛ فإنه قال عقب الحديث المشار إليه:

«وفي حديث ابن عباس عن أبي سفيان في قصته مع هرقل - وهو حديث ثابت من جهة الإسناد - دليل على أن العرب كانت تختتن، وأظن ذلك من جهة مجاورتهم في الحجاز اليهود».

قلت: وحديث أبي سفيان في أول «صحيح البخاري» رقم (٧ - فتح)، وفيه أن هرقل سأل أبا سفيان عن العرب؟ فقال:

«هم يختتنون».

٦٢٧١ - (مَنْ أصبحَ مُطيعاً [لله] في والدَيه؛ أصبحَ له بابانِ مفتوحانِ من الجنةِ، وإن كان واحداً؛ فواحداً، ومَنْ أمسى عاصياً لله في والديه؛ أصبح له بابان مفتوحان من النار، وإن كان واحداً؛ فواحداً. قال رجلٌ: وإنْ ظَلَماه؟ قال: وإن ظلماه، وإن ظلماه، وإن ظلماه).

موضوع. أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٩١٦/٢٠٦/٦) من طريق أبي محمد عبدالله بن يحيى بن موسى السرخسي: نا سعيد بن يعقوب الطالقاني: نا عبدالله بن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، رجاله ثقات ؛ غير السرخسي هذا ، وهو من شيوخ ابن عدي وقال في ترجمته (٤/٢٦٨) :

«حدث بأحاديث لم يتابعوه عليها ، وكان متهماً في روايته عن قوم لم يلحقهم مثل علي بن حُجر وغيره» .

قلت : ولعل من أولئك الذين لم يلحقهم الطالقاني هذا ؛ فإنه مات سنة (٢٤٤) وهي السنة التي مات فيها علي بن حجر . وقد ساق له الحافظ هذا الحديث ، وقال عقبه في «اللسان» :

«قلت : رجاله ثقات أثبات ؛ غير هذا الرجل ؛ فهو آفته . ولي قضاء طبرستان ، وانصرف عنها في سنة سبع وتسعين ومائتين ، وكان بقي إلى بعد الثلاثمائة» .

قلت : وقد أشار بقوله : «فهو آفته» إلى أنه موضوع ، أو نحوه ، وهو به حري لما في متنه من المبالغة . ولعله لا ينافي ذلك أنه روي من طريق آخر ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢١١/٢١٢٣) :

«سئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو خيثمة زهير بن حرب ، قال : حدثنا شبابة ، قال : حدثنا المغيرة بن مسلم عن عطاء . . . به» .

فأقول : هذا ، وإن كان رجاله ثقاتاً ؛ فقد أعلوه بالانقطاع ، فقال ابن أبي حاتم :

«قال أبو زرعة : المغيرة لم يسمع من عطاء شيئاً ، وهو مرسل» .

ونقله العلائي في «جامع التحصيل» (٣٥١/٧٩٢) ، وهي فائدة لم تذكر في «التهذيب» وغيره ؛ فلتقيد .

والحديث قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/٢١٦) :

«أخرجه البيهقي في «الشعب» من حديث ابن عباس ولا يصح» !

٦٢٧٢ - (حُسْنُ الخُلُقِ زِمَامٌ من رحـمـةِ الله في أنفِ صـاحـبِه ، والزِّمام بيـدِ المَلَكِ ، والملكُ يَجُرُّه إلى الخيـرِ ، والخيرُ يجرُّه إلى الجنةِ ، وسـوءُ الخلقِ زمـامٌ من عـذابِ الله في أنف صـاحـبـه ، والزِّمـامُ بيـد الشيطانِ ، والشيطانُ يجره إلى الشَّرِ ، والشرُّ يجرُّه إلى النارِ) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/٢٤٨/٨٠٣٧) بسندين له : أحدهما عـن ابن أبي ثُمـيلة ، والآخـر عن محمد بن عبدربه قالا : نا الفضل بن موسى السِّيناني عن سفيان بن سعيد الثوري عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن جده أبي موسى الأشعري مرفوعاً . وقال البيهقي :

«وكلا الإسنادين ضعيف» .

قلت : وابن أبي ثميلة لم أجد من ذكره .

وأما محمد بن عبدربه ؛ فأورده الحافظ في «اللسان» ، نقلاً عن ابن حبان في «الثقات» ؛ لكن تحرف على طابعه كلام ابن حبان ، ونصه في «الثقات» (٩/١٠٧) :

«أبو تميلة : اسمه محمد بن عبدربه بن سليمان المروزي ، يروي عن الفضيل ابن عياض . حدثنا عنه محمد بن أحمد بن أبي عون ، يخطئ ويخالف» .

فقوله : «يخطئ ويخالف» تحرف في «اللسان» إلى «يحكي لطائف» ! ولم يذكر فيه كنيته «أبو تميلة» . ثم قال الحافظ :

«وروى له البيهقي حديثاً منكراً من روايته عن الفضل بن موسى السيناني ، وعنه صالح بن كامل ، وضعفه» .

قلت : وهو هذا .

قلت : وهذه الكنية لم يذكر الذهبي تحتها في «المقتنى» ؛ تبعاً لأصله «الكنى» لأبي أحمد الحاكم (ق٤٤/١) غير يحيى بن واضح الأنصاري ، فلا أدري إذا كانت محفوظة أم لا؟

ثم قال البيهقي عقب تضعيفه السابق :

«ورواه شيخ من أهل نيسابور يقال له : **محمد بن حامد بن محمد بن إبراهيم أبو بكر الحيري** عن محمد بن يحيى الذهلي عن أبي نعيم عن سفيان الثوري بإسناده مثله ، وهو فيما أنبأني أبو عبدالله الحافظ ـ إجازة ـ : نا أبو سعيد بن أبي بكر بن أبي عثمان : نا محمد بن حامد . . . به . وهذا وهم من هذا الشيخ ، وليس له من هذا الوجه أصل» .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

وأنا أظن أنه غير محمد بن حامد شيخ الحاكم الآتي في إسناد الحديث التالي :

٦٢٧٣ ـ (ما مِنْ وَلَدٍ بارٍّ ينظرُ إلى والدَيْه نَظْرَةَ رحمةٍ ؛ إلا كان له بكلِّ نظرةٍ حجَّةٌ مبرورةٌ ، قالوا : وإنْ نظرَ إليهما كلَّ يومٍ مائةَ مرةٍ؟ قال : نعم ، اللهُ أكبرُ وأطيبُ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٨٥٨/١٨٦/٦) : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ في «التاريخ» : أنا **محمد بن حامد** : ثني مكي بن إبراهيم : نا الحسن بن هارون : نا منصور بن جعفر : نا **نهشل بن سعيد** عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«منصور بن جعفر هو والد الحسين بن منصور السلمي النيسابوري» .

قلت : يبدو أنه لا يعرف ، بخلاف ابنه الحسين ، فإنه ثقة فقيه من شيوخ البخاري والنسائي ، وقد ذكر له المزي شيوخاً كثيرين ليس منهم أبوه هذا ، ولا وجدت له ترجمة .

لكن نهشل بن سعيد كذاب معروف ، وقد تقدمت له بعض الأحاديث من روايته عن الضحاك عن ابن عباس مع بعض ما قيل فيه من الأئمة ، فانظر الحديث (٨١٩ و١٦٨٦) .

أما الحسن بن هارون وعنه مكي بن إبراهيم ، فلم أعرفه . وفي الرواة ثلاثة بهذا الاسم والأب :

الأول : الحسن بن هارون بن مالك الشيباني . روى عن عبدالسلام بن حرب ، روى عنه محمد بن إسماعيل الضراري الرازي .

كذا في «الجرح» (١/٢/٤٠) وقال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : لا أعرفه» .

ونقله الحافظ في «اللسان» وأقره ؛ لكن تحرف على الناسخ أو الطابع «الضراري» إلى «العُتواري» ! وضبطه المعلق بالضم والسكون ، ولم يتنبه للتحريف .

وقد ذكر هذه النسبة السمعاني في «أنسابه» ، وذكر أنه نسبة إلى ضرار ، وهو اسم رجل ، وله ترجمة في «الجرح» (٣/٢/١٩٠) فقال :

«محمد بن إسماعيل بن أبي ضرار أبو صالح الرازي . . .» .

والثاني : الحسن بن هارون بن عفان ابن أخي سلمة بن عفان ، حدث عن

جرير بن عبدالحميد وطبقته ، وعنه جمع ذكرهم الخطيب (٧/٤٤٩) ، وآخر ، وهو محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي ، من شيوخ ابن حبان ذكره في «الثقات» (٨/١٧٤) .

والثالث : الحسن بن هارون النيسابوري ، ذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات» (٨/١٧٨) وقال :

«يروي عن مكي بن إبراهيم ، ثنا عنه أبو حامد الشرقي» .

قلت : فلا أدري إذا كان المترجم واحداً من هؤلاء أو غيره؟

وأما محمد بن حامد شيخ الحاكم ، فلم أعرفه ، ومن المحتمل أنه محمد بن حامد أبو رجاء البغدادي ، فإنه توفي سنة (٣٤٤) ، وتوفي الحاكم سنة (٤٠٦) والله أعلم ، وهو متكلمٌ فيه ، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٢/٢٨٩) ، و«الميزان» .

والحديث أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/١٢ - الغرائب الملتقطة) من طريق الحاكم معلقاً عليه ، وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» للحاكم في «تاريخه» وابن النجار .

وقد تقدم من طريق أخرى مقلوب الأول بلفظ :

«إذا نظر الوالد إلى ولده فسره . . .» الحديث برقم (٢٧١٦)(*) .

٦٢٧٤ - (نَوْمُك على السَّرِيرِ بِرّاً بوالدَيْك تُضْحِكُهما ويُضْحِكانِك أفضلُ من جهادِك بالسيفِ في سبيلِ اللهِ عز وجل) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/١٧٩/٧٨٣٦) من طريق محمد بن

(*) وانظر (٣٢٩٨) من هذه «السلسلة» . (الناشر) .

صالح الأشج : نا عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد : حدثني أبي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«عبدالله بن عبدالعزيز هذا غير قوي ، ولمتنه شواهد قد مضت» .

قلت : يشير إلى مثل قوله ﷺ :

«ففيهما فجاهد» متفق عليه .

وهو مخرج في «غاية المرام» (برقم ٢٨١) .

وقوله :

«ارجع إليهما فأضحكهما كما أبكيتهما» .

وهو مخرج مع الذي قبله في «صحيح أبي داود» (٢٢٨١ و٢٢٨٢) . وليس يخفى على الفقيه أن شهادة هذه الأحاديث وما في معناها أن شهادتها قاصرة لحديث الترجمة ، فيبقى منكراً .

وعبدالله بن عبدالعزيز ؛ قد شهد الأئمة بنكارة أحاديثه ، فقال ابن أبي حاتم (١٠٤/٢/٢) عن أبيه :

«رأيت أحاديثه أحاديث منكرة ، ولم أكتب عنه ، ولم يكن محله عندي الصدق . قال ابن الجنيد : لا يسوى فلساً ؛ يحدث بأحاديث كذب» . وقال العقيلي في «الضعفاء» (٢٧٩/٢) :

«أحاديثه مناكير غير محفوظة ، ليس ممن يقيم الحديث» . وقال ابن عدي في «الكامل» (٢٠١/٤) :

«يحدث عن أبيه عن نافع عن ابن عمر بأحاديث لا يتابعه أحد عليها» .

والراوي عنه محمد بن صالح الأشج ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٤٨/٩) ، وقال :

«حدثنا عنه أحمد بن سعيد ـ بهمذان ـ وغيره ، كان يخطئ» .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

٦٢٧٥ ـ (لو أَدركتُ والديَّ أو أحدَهما وأنا في صلاةِ العشاءِ ، ـ وقد قرأتُ فيها بفاتحةِ الكتابِ ـ ينادي : يا محمدُ ! ؛ لأَجَبْتُه : لبَّيْك) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٨٨١/١٩٥/٦) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٨٥/٣) من طريق يحيى بن أبي طالب (جعفر) حدثنا زيد بن الحباب : عن **ياسين بن معاذ** : حدثنا عبدالله بن مرثد عن طلق بن علي مرفوعاً . وقال البيهقي :

«ياسين بن معاذ ضعيف» .

قلت : حاله أسوأ من ذلك ، وينبيك عن ذلك قول الذهبي في «المغني» :

«تركه النسائي وغيره» .

ومن شاء الوقوف على أقوال الأئمة فيه ؛ فليرجع إلى «لسان الميزان» ، فقد استوعب أكثرها ، على أنني كنت نقلت بعضها تحت الحديث المتقدم (١٠٣٥) وقال ابن الجوزي عقب الحديث :

«هذا موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه ياسين ؛ قال يحيى : ليس حديثه بشيء . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، وينفرد بالمعضلات عن الأثبات» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢٩٥/٢) بإخراج البيهقي في «الشعب» إياه ! فلم يصنع شيئاً ؛ وإن أقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٤٩/٢٩٦/٢) ، وزاد فقال :

«قلت : وكذلك أشار الذهبي في «تلخيص الموضوعات» إلى ضعفه من جهة (يس) ، ثم استدرك ؛ فقال : ولكن في سنده هناد النسفي . والله أعلم» .

وأقول في الإشارة المذكورة نظر ، فياسين عند الذهبي متروك كما قدمت عنه . والاستدراك المزبور لا قيمة له ؛ لأنه في إسناد ابن الجوزي دون البيهقي ، وهو من طبقة البيهقي ومعاصريه ، له ترجمة سيئة في «تاريخ بغداد» (٩٧/١٤ ـ ٩٨) ، و«اللسان» .

(تنبيه) : وقع في «الشعب» و«الموضوعات» [أخطاء] في إسناد الحديث ومتنه ، فصححت ما ترجح عندي صحته ؛ فمثلاً : يحيى بن أبي طالب ، وقع في «الشعب» : (يحيى بن جعفر) ، فغلب على ظني أن الصواب ما أثبت أعلاه ؛ لأن : (أبا طالب) اسمه : جعفر ؛ فهو : يحيى بن أبي طالب : (جعفر بن الزبرقان) ، محدث مشهور ، تكلم فيه بعضهم .

٦٢٧٦ ـ (يا أبا هريرةَ ! إن اللهَ تعالى يُحِبُّ مِنْ خَلْقِه الأَصْفياءَ الأَخْفِياءَ الأبرياءَ الشَّعِثَةَ رُؤُوسُهم ، المُغْبَرَّةَ وجوهُهم ، الخَمِصةَ بطونُهم ؛ إلا من كَسْبِ الحلالِ ، الذين إذا استَأذنوا على الأُمراءِ ؛ لم يُؤْذَنْ لهم ، وإنْ خَطبوا المُتَنَعِّماتِ ؛ لم يُنْكَحوا ، وإن غابوا ؛ لم يُفْتَقَدوا ، وإن حَضَروا ؛ لم يُدْعَوا ، وإن طَلَعُوا ؛ لم يُفْرَحْ بطلْعَتِهِم ، وإن مَرِضوا ؛ لم يُعادوا ، وإن ماتوا ؛ لم يُشْهَدوا .

قالوا : يا رسولَ الله ! كيف لنا برجلٍ منهم؟ قال : ذاك أُوَيْسٌ القَرَنِيُّ ، قالوا : وما أويسٌ القرنيُّ؟ قال : أَشْهَلُ ذا صَهوبةٍ ، بَعيدُ ما بين المَنْكِبَيْنِ ، مُعْتَدِلُ القامَةِ آدمُ شديدُ الأُدْمَةِ ، ضاربٌ بِذَقَنِه إلى صدره ، رامٍ بذَقَنِه إلى موضعِ سجودِه ، واضعٌ يمينَه على شِمالِه ، يتلو القرآنَ ، يبكي على نفسِه ، ذو طِمْرينِ لا يُؤْبَهُ له ، مُتَّزِرٌ بإزارِ صوفٍ ورداءِ صوفٍ ، مجهولٌ في أهل الأرض ، معروفٌ في السماء ، لو أقْسم على الله ؛ لأَبَرَّ قَسَمَه ، ألا وإنّ تحتَ مَنْكِبِه الأيسرِ لُمْعَةً بيضاءَ ، ألا وإنه إذا كان يومُ القيامةِ ؛ قيل للعبادِ : ادخُلوا الجنةَ ، ويقال لأُوَيْسٍ : قِفْ فاشفعْ . فَيُشَفِّعُهُ اللهُ عز وجل في مثلِ عددِ ربيعةَ ومُضَرَ ، يا عمرُ ويا عليُّ ، إذا أنتما لَقِيْتُماه ؛ فاطلُبا إليه يستغفرُ لكما يَغْفِرِ اللهُ تعالى لكما . . .) الحديث بطوله .

منكر جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٨٠ ـ ٨٢) ، ومن طريقه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/٩١ ـ ٩٥) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٢٠٠ ـ ٢٠٢) من طريق سلمة بن شبيب : ثنا الوليد بن إسماعيل الحراني : ثنا محمد ابن إبراهيم بن عبيد : حدثني مخلد بن يزيد عن نوفل بن عبدالله عن الضحاك ابن مزاحم عن أبي هريرة قال :

بينا رسول الله ﷺ في حلقة من أصحابه إذ قال :

«ليصلين معكم غداً رجل من أهل الجنة» . قال أبو هريرة : فطمعت أن أكون أنا ذلك الرجل ، فغدوت فصليت خلف النبي ﷺ ، فأقمت في المسجد حتى انصرف الناس وبقيت أنا وهو ، فبينا نحن عنده إذ أقبل رجل أسود متزر بخرقة ، مرتدٍ برقعة ، فجاء حتى وضع يده في يد رسول الله ﷺ ثم قال : يا نبي الله ادع الله لي ؛

فدعا النبي ﷺ له بالشهادة وإنا لنجد منه ريح المسك الأذفر ، فقلت : يا رسول الله أهو هو؟ قال :

«نعم ! إنه لمملوك لبني فلان» . قلت : أفلا تشتريه فتعتقه يا نبي الله؟ قال :

«وأنى لي ذلك ، إن كان الله تعالى يريد أن يجعله من ملوك الجنة يا أبا هريرة ، إن لأهل الجنة ملوكاً وسادة ، وإن هذا الأسود أصبح من ملوك الجنة وسادتهم . يا أبا هريرة . . .» الحديث . وزاد بعده :

قال : فمكثا يطلبانه عشر سنين لا يقدران عليه . . . إلى آخر القصة ، وفيها طول لا حاجة بنا إلى ذكرها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم منقطع ؛ الضحاك بن مزاحم ، قال الحافظ العلائي في «مراسيله» (ص٢٤٣) وقد ذكر الضحاك هذا :

«وقال أبو حاتم : لم يدرك أبا هريرة ولا أبا سعيد رضي الله عنهم . وقال ابن حبان : أما رواياته عن أبي هريرة ، وابن عباس وجميع من روى عنه ، ففي ذلك كله نظر» .

قلت : والسند إليه لا يصح ؛ فيه ثلاثة ليس لهم ذكر في شيء من كتب التراجم التي عندي ، وهم :

الوليد بن إسماعيل ، ومحمد بن إبراهيم ، ونوفل بن عبدالله ؛ فلم يترجمهم البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان ، ولا الذين جاءوا من بعدهم ، اللهم ! إلا الأول منهم ؛ فقد ذكره المزي في شيوخ سلمة بن شبيب .

أقول : ومع جهالة هؤلاء والانقطاع المشروح آنفاً ، لم يتورع السيوطي أن يقول

في «اللآلي» (١/٤٥١) :

«وسنده لا بأس به» !

والعجيب حقاً أن ابن عراق في «التنزيه» (٢/٣٦) أقره على ذلك ، ولم يتعقبه بشيء ! وليتأمل القارئ اللبيب الفرق بين السيوطي وقوله هذا ، وبين قول الحافظ الذهبي وقد ساق من هذا الحديث بعضه في كتابه «السير» (٤/٢٧ ـ ٢٨) :

«وهذا سياق منكر ، لعله موضوع» .

وقد أورد ابن الجوزي في «موضوعاته» (٢/٤٣ ـ ٤٤) من رواية ابن حبان ، وهذا في «الضعفاء» (٢/٢٩٧ ـ ٢٩٨) من طريق محمد بن أيوب عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال :

بينما النبي ﷺ بفناء الكعبة إذ نزل عليه جبريل فقال :

«يا محمد ! إنه سيخرج من أمتك رجل يشفع ، فيشفعه الله في عدد ربيعة ومضر ، فإن أدركته ؛ فسله الشفاعة لأمتك ، قال ﷺ : يا جبريل ! ما اسمه وما صفته؟ قال : أما اسمه فأويس . . .» .

قال ابن حبان :

«فذكر حديثاً طويلاً في ورقتين ، وهو باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ ، ولا ابن عمر أسنده ، ولا نافع حدث به ، ولا مالك رواه . ومحمد بن أيوب يضع الحديث على مالك» . وأقره ابن الجوزي ؛ ولكنه قال فأفاد :

«وقد وضعوا خبراً طويلاً في قصة أويس من غير هذه الطريق ؛ وإنما يصح عن أويس كلمات يسيرة جرت له مع عمر ، وأخبره رسول الله ﷺ فقال :

«يأتي عليكم أويس ، فإن استطعت أن يستغفر لك فافعل»[1] . فأطال القصاص وأعرضوا (كذا) في حديث أويس بما لا فائدة في الإطالة بذكره» .

قلت : وحديث ابن عمر هذا قد ساقه بطوله ابن عساكر (ص٢٠٨ ـ ٢١٠) من طريق محمد بن أيوب نفسه ، وليس فيه حديث الترجمة ، ولا في غيره من طرقه الكثيرة المختلفة عند ابن عساكر سنداً ومتناً ، طولاً وقصراً ، لكن فيه ـ مع الطول البالغ فيه ـ جملتان استنكرتهما جداً :

الأولى : قول علي لأويس :

«إنا نسألك بحق حرمنا هذا إلا أخبرتنا باسمك» ..

فإنه توسل بمخلوق ، وهو غير مشروع كما هو معلوم .

والأخرى : أنه لما مات أويس وأرادوا تكفينه ؛ فوجئوا بثوبين في مزوده ـ لم يكن له بهما عهد ـ عند رأسه ، على أحدهما مكتوب :

«بسم الله الرحمن الرحيم ، براءة من الله الرحمن الرحيم لأويس القرني من النار» . وعلى الآخر مكتوب : «هذا كفن لأويس القرني من الجنة» .

---

(١) قلت : هذا طرف من حديث أخرجه مسلم (١٨٩/٧) ، وابن سعد (١٦٣/٦ ـ ١٦٤) . وفي رواية لهما : «إن خير التابعين رجل يقال له : أويس ، وله والدة ، وكان به بياض ، فمروه فليستغفر لكم» . وأخرجهما ابن عساكر في ترجمة أويس (١٩٥/٣ ـ ١٩٨) ، وأحمد (٣٨/١ ـ ٣٩) بالأولى منهما ، ومدارهما على أسير بن جابر ، وقد ركب السيوطي من الروايتين رواية أخرى ساقها في «الجامع الصغير» وعزاها لمسلم ، ولا وجود لها عنده بسياقه !

وقد توبع أسير على الرواية الأولى عند أحمد (٣٩/١) .

وبالجملة : «خير التابعين» شاهد عند أحمد (٤٨٠/٣) بسند حسن في الشواهد ، وجوّده الهيثمي (٢٢/١٠) .

وسع هذا كله يقول السيوطي عقب ما ساقه بتمامه برواية ابن عساكر هذه :

«وعندي وقفة في الحكم عليه بالوضع ؛ فورد هكذا مطولاً من حديث أبي هريرة ، أخرجه الروياني في «مسنده» ، وأبو نعيم في «الحلية» وابن عساكر ، وسنده لا بأس به» !

كذا قال ! وقد عرفت جوابه فيما تقدم ، وأيضاً فإن في كل من حديث أبي هريرة وابن عمر من الزيادات ما ليس في الآخر ، فلو كان إسناد كل منهما مما يستشهد به ؛ فإنما ينفع ذلك فيما اتفق متنهما عليه ، ويبقى ما سوى ذلك على ضعفه ، فكيف وحديث ابن عمر فيه ذاك المتهم بالوضع ؛ محمد بن أيوب؟! وقال الذهبي في «الميزان» وساق له هذا الحديث من طريق ابن حبان وقال :

«خبر باطل» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

وأما حديث الترجمة ففيه ما قد عرفت من الانقطاع والجهالة ، والنكارة ، حتى قال الذهبي :

«لعله موضوع» .

وليس ذلك بعيداً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(فائدة) : قوله في الحديث : « . . . فيشفعه الله في مثل عدد ربيعة ومضر» ؛ قد صح الحديث عن أبي أمامة وغيره مرفوعاً مطلقاً غير مقيد بأويس القرني رضي الله عنه ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢١٧٨) ، وذكر ابن عساكر (٣/٢١١ - ٢١٢) شواهد أخرى له ، ثم قال عقبها :

«وهذه الأحاديث تقوي ما تقدم من إثبات شفاعة أويس القرني» .

وأقول : ذلك من الممكن بشرط أن لا يشتد ضعف أسانيد الأحاديث المثبتة لشفاعته رضي الله عنه ، وذلك مما يحتاج إلى بحث وتحقيق ، وبخاصة أن هناك أحاديث أخرى في شفاعته ذكرها الذهبي في «سيره» (٢٦/٤ و٣١ و٣٣) ، فأرجو من الله تعالى أن ييسر لي الرجوع إلى مصادرها ودراسة أسانيدها . وعسى أن يكون ذلك قريباً .

٦٢٧٧ - (إن الحياءَ والعَفَافَ والعِيَّ عن اللسانِ لا عن القلبِ ، والعملَ من الإيمانِ ، وإنهنَّ يَزِدْن في الآخرةِ ، [ويَنْقُصن من الدنيا ، وما يزدن في الآخرة أكثرُ مما ينقصن من الدنيا] ؛ وإن الشُّحَ والفُحْشَ والبَذَاءَ من النفاقِ ، وإنهن يزدن في الدنيا ، وينقصن من الآخرة ، وما ينقصن من الآخرة أكثرُ مما يزدن في الدنيا) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٧١١/١٣٥/٦) ، وابن عساكر (٢٢٢/٣) من طريق محمد بن المتوكل : نا أبو بشر بكر بن بشر : نا عبدالحميد بن سوار : حدثني إياس بن معاوية بن قرة ، قال :

كنا عند عمر بن عبدالعزيز ، فذكر عنده الحياء ؛ فقال : الحياء من الإيمان . فقال عمر : بل هو الدين كله . فقال : إياس : حدثني أبي عن جدي قال :

كنا عند النبي ﷺ ، فذكر عنده الحياء ؛ فقالوا : يا رسول الله ! الحياء من الدين؟ فقال النبي ﷺ :

«بل هو الدين كله» .

ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكر الحديث . قال إياس :

أمرني عمر بن عبدالعزيز ؛ فأمليتها عليه فكتبها بخطه ، ثم صلى بنا الظهر والعصر وهي في كمه ما يضعها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبدالحميد بن سوار ، ضعفه أبو زرعة ، وقال يحيى :

«ليس بشيء» . كما في «الميزان» . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٣٩٩/٨) وقال :

«روى عنه هشيم وبكر بن خنيس» .

كذا وقع فيه : «خنيس» ، والصواب : «بشر» كما في إسناد هذا الحديث ، وترجمة بكر في «تاريخ البخاري» و«جرح ابن أبي حاتم» . وقال عن أبيه :

«مجهول» .

ثم إن البخاري وأبا حاتم فرقا بين عبدالحميد بن سوار هذا الذي يروي عنه ابن بشر . وبين عبدالحميد بن سوار الذي روى عنه هشيم ، وسكتا عنه ، ولعل هذا هو الأرجح . والله أعلم .

ثم إن في الإسناد علتين أُخريين :

إحداهما : بكر بن بشر ؛ ذكره البخاري وأبو حاتم برواية محمد بن المتوكل العسقلاني عنه ، وقال أبو حاتم :

«وهو مجهول» .

وساق له البخاري هذا الحديث . وبهذه الرواية أورده ابن حبان في «الثقات» (١٤٨/٨) ، وذلك من الأمور الكثيرة التي تؤكد للعارف تساهله في التوثيق ، فإنه مع تفرد محمد بن المتوكل هذا عنه ، فإن في حفظه ضعفاً ، وهي العلة التالية :

والأخرى : محمد بن المتوكل ، ـ وهو : ابن أبي السري العسقلاني ـ مختلف فيه ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال (٩/٨٨) :

«وكان من الحفاظ» .

قلت : ومع ذلك ، ففيه ضعف من قبل حفظه ؛ كما ينبئك قول الحافظ في «التقريب» :

«صدوق عارف ، له أوهام كثيرة» .

(تنبيه) : جاء في «اللسان» عقب ترجمة بكر بن بشر المذكور :

«وكذا سماه البخاري في «التاريخ» ، وقال أبو حاتم : إنه انقلب ؛ فإن الصواب : بشر بن بكر» !

كذا قال ! ولا أدري وجه هذا التصويب ، فإنه في «الجرح» كما في «التاريخ» : بكر بن بشر . وبشر بن بكر راوٍ آخر مترجم في «الجرح» وغيره . والله أعلم .

٦٢٧٨ ـ (نهانا عن لُبْس الذهبِ ، وتَفْضِيض الأَقْداح ؛ فَكَلَّمَه النساءُ في لبسِ الذهبِ ، فأبى علينا ، ورَخَّصَ لنا في تفضيض الأَقداح) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٦٨/١٦٧) ، وفي «الأوسط» (١/١٨٨/٢/٣٤٥٣) قال : حدثنا بابويه بن خالد الأبلي : ثنا عمر بن يحيى الأبلي : ثنا معاوية بن عبدالكريم الضال : ثنا محمد بن سيرين عن أخته عن أم عطية قالت : . . . فذكره . وقال .

«لم يروه عن معاوية إلا عمر بن يحيى ، ولا سمعناه إلا من هذا الشيخ» .

قلت : وهو : بابويه بن خالد بن بابويه الأبلي ، هكذا ساق نسبه الطبراني في حديث له ساقه قبل هذا في «الأوسط» ، ولم يسق له فيه غيرهما . والحديث المشار

إليه أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» أيضاً (ص٥٦٢) ، لكن وقع فيه (بانوبة) بنون وباء موحدة بينهما الواو ، وكذلك وقع في طبعة بيروت (١/١٩٥/٣١٠ - تحقيق شكور) ، وكذا في مطبوعة «المعجم الكبير» ، ولعل الصواب ما في «الأوسط» ؛ فإن نسخته المصورة مصححة ومقابلة ، ومطابقة لمصورة «مجمع البحرين» للهيثمي ، قلت : «لعل» ؛ لأني لم أجد لهذا الشيخ ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي ، ويبدو لي أن الرجل مستور غير مشهور ، لندرة حديثه عند الحافظ الطبراني .

ونسبة (الأبلي) إلى (أُبُلَّةَ) بلدة على شاطئ دجلة (البصرة) أشار الحافظ في «التبصير» تبعاً إلى أصله أن هذا الشيخ منها . ويؤيده أن شيخه عمر بن يحيى الأبلي منها ؛ فقد أورده الحافظ عبدالغني الأزدي فيها في أول كتابه «مشتبه النسبة» ، ولم يتبين ذلك لمحقق «المعجم الصغير» ؛ فجمع بين النسبتين كما ساق إسناد المؤلف في الحديث المشار إليه هكذا :

حدثنا بانوبة بن خالد بن بانوبة الأيلي [الأبلي] ، حدثنا . . . ! ومن غرائب التصحيفات وقلة العناية بالتحقيق أن الحافظ الأزدي رحمه الله مع أنه أورد عمر هذا في النسبة المذكورة ، فقد تصحفت على الطابع فوقع فيه : «عمر بن يحيى بن نافع الأيلي» ! هكذا (الأيلي) ! بالمثناة التحتية مكان الباء الموحدة ! وكذلك وقع في «المعجم الكبير» !

ثم إن عمر هذا أيضا مغمور غير مشهور ، ولذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٤٩) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وفيه عمر بن يحيى الأبلي ، ولم أعرفه» !

وقد أورده الحافظ في «اللسان» ، فقال :

«ذكره ابن عدي في ترجمة جارية بن هرم . . . (يعني في سند حديث ساقه) ، وأشار إلى أن عمر بن يحيى سرقه من يحيى بن بسطام» .

انظر «كامل ابن عدي» (٢/١٧٥) ، ووقع فيه (الأيلي) بالمثناة وكذلك في «اللسان» !

(تنبيه) : نقل الشوكاني هذا الحديث عن أوسط الطبراني تحت شرحه لحديث ابن عمر : «من شرب في إناء . . .» وقال (١/٦٠) :

«قال (الطبراني) : تفرد به عمر بن يحيى بن (!) معاوية بن عبدالكريم» .

هكذا قال : «ابن معاوية . . .» ، فلا أدري أهكذا هو في نسخته من «الأوسط» ، أو تحرف عليه؟ وعلى كل حال فهو خطأ .

ثم ما فائدة نقل هذا التفرد دون بيان حال المتفرد به؟!

٦٢٧٩ - (لا حاجةَ لي في ابنتِك . قاله لامرأةٍ آثَرَتْهُ بها) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/١٥٥) : ثنا عبدالله بن بكر أبو وهب : ثنا سنان ابن ربيعة عن الحضرمي عن أنس بن مالك :

أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ! ابنة لي كذا وكذا - ذكرت من حسنها وجمالها - فآثرتك بها ، فقال : قد قبلتها ، فلم تزل تمدحها حتى ذكرت أنها لم تصدع ، ولم تشتك شيئاً قط ! قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الحضرمي هذا ، إن كان ابن عجلان مولى الجارود ؛ فهو مجهول

الحال ، روى عنه ثلاثة ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٦/٢٤٩) ، واستغرب له الترمذي حديثاً في العطاس ، وصححه الحاكم ، وهو مخرج في «الإرواء» (٣/٢٤٥) ، وقال الذهبي في «الكاشف» :

«صدوق» . وقال الحافظ :

«مقبول» .

وإن كان هو ابن لاحق التميمي اليمامي ؛ فقد روى عنه ثلاثة آخرون غير سنان ابن ربيعة ، منهم سليمان التيمي ، وفيه قال ابن معين :

«ليس به بأس» . ونحوه قول ابن عدي (٢/٤٥٤) :

«أرجو أنه لا بأس به» .

ومن الغريب ـ مع هذا كله ـ قول ابن حبان في «ثقاته» (٦/٢٤٩) :

«لا أدري من هو؟ ولا ابن من هو؟» . وتبعه الذهبي في كتابيه «الميزان» و«المغني» [فقال] :

«لا يعرف» . وأشار في «الكاشف» إلى تضعيف توثيقه بقوله :

«وثق» ! وتبنى الحافظ قول ابن معين وابن عدي فقال :

«لا بأس به» .

ولعله الأرجح . والله تعالى أعلم .

وأقول : وسواء كان هذا الحضرمي أو ذاك . وترجح قول من عرفه أو جهله ، فمن المتفق عليه أنه ليس تابعياً ؛ بل هو من أتباعهم ، وابن حبان نفسه أورده في طبقة هؤلاء ؛ فيكون الإسناد منقطعاً ، وهذه هي **العلة الأولى** .

والأخرى : سنان بن ربيعة ؛ فإنه مختلف فيه ، وقال الحافظ مشيراً إلى ذلك : «صدوق فيه لين» .

ولعل الحافظ من أجل هذا سكت عن الحديث في «الفتح» (٥٢٥/٨) ، وخفيت عليه العلة الأولى !

ثم بدت لي علة ثالثة ، وهي : المخالفة لرواية ثابت البناني قال :

كنت عند أنس ـ وعنده ابنة له ـ قال أنس :

جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تعرض عليه نفسها ، قالت : يا رسول الله ! ألك بي حاجة؟

فقالت بنت أنس : ما أقل حياءها ، واسوءتاه ! قال : هي خير منك ؛ رغبت في النبي ﷺ فعرضت عليه نفسها .

أخرجه البخاري (٥١٢٠ و٦١٢٢) ، والنسائي (٧٦/٢) ، وابن ماجه (٢٠٠١) ، وأحمد (٢٦٨/٣) .

ولم يذكر في هذا الحديث جواب النبي ﷺ لها بعد العرض ، وقد ثبت الجواب في حديث سهل بن سعد الثابت في الكتب الستة وغيرها في هذه القصة ، وهو مخرج في «الإرواء» (١٩٢٥/٣٤٥/٦) ، وذلك في رواية للبخاري (١٩٨/٩/ ٥١٤١) ، وهي رواية الدارمي (١٤٢/٢) ، والبيهقي (٥٧/٧ و١٤٤) ، والطبراني في «الكبير» (٢٢٥/٦ ـ ٢٢٦) بلفظ :

«ما لي اليوم في النساء من حاجة» .

وله شاهد ذكره الحافظ في «الفتح» (٢٠٦/٩) من حديث أبي هريرة عند النسائي :

جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فعرضت نفسها عليه ، فقال لها :

«اجلسي» ، فجلست ساعة ثم قامت ، فقال :

«اجلسي بارك الله فيك ؛ أما نحن فلا حاجة لنا فيك» .

سكت الحافظ عنه ، وذلك يعني أنه حسن عنده على الأقل ولم أقف عليه ، فلعله في «كبرى النسائي» .

قلت : ومن رواية ثابت عن أنس ، وحديث سهل وأبي هريرة يتبين لنا خطأ حديث الترجمة ؛ ونكارته لمخالفته لهذه الروايات الصحيحة من ناحيتين :

الأولى : أن المرأة فيها هي التي عرضت نفسها له ﷺ ، وليس أنها عرضت ابنتها .

والأخرى : أن قوله «لا حاجة لي . . .» هو خطاب منه ﷺ موجه إلى المرأة لا إلى ابنتها .

ثم إن الحديث أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٤٧٩/٢٣٢/٧) فقال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبدالله بن بكر عن سنان بن ربيعة الحضرمي . . . كذا دون قوله : «عن الحضرمي» وكذا في مصورة (الآصفية) ؛ فالظاهر أنه سقط قديم ،لم يتنبه له المعلق على «المسند» ، وإلا كان عليه أن يبين الفرق بين هذا وبين «مسند أحمد» ؛ كما يقتضيه التحقيق العلمي ، ولا سيما وهو يعلم ـ فيما أظن ـ أن سناناً هذا بصري ، وأن أحداً لم يترجمه بأنه حضرمي ! ولا أدري إذا كان هذا الفرق موجوداً في نسخة «المسندين» للهيثمي ، فقد رأيته يقول في «المجمع» (٢٩٤/٢) :

«رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجاله ثقات» .

فلم يتعرض لبيان الفرق بين «المسندين» !

ولعل المعلق المشار إليه استأنس - على الأقل - بتوثيق الهيثمي هذا فقال :

«إسناده حسن» !

فهذا مردود لما تقدم من التحقيق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد يقال : لعل تحسينه قائم على أنه من رواية سنان عن أنس مباشرة .

فأقول : هذا من الممكن قوله ؛ لأنهم قد ذكروا لسنان رواية عن أنس ، ولذلك جعله الحافظ من الطبقة الرابعة ، بخلاف الحضرمي بن لاحق فجعله من الطبقة السادسة ، والحضرمي بن عجلان من الطبقة السابعة .

قلت : كان من الممكن أن يقال بالتحسين المذكور ؛ لولا زيادة أحمد : «عن الحضرمي» أولاً ، والمخالفة لرواية الثقات لمتن الحديث ثانياً . فتأمل .

ثم وجدت ما يؤكد سقوط الحضرمي من إسناد أبي يعلى ، وأن المحفوظ إثباته : أن البيهقي أخرج الحديث في «الشعب» (٩٩٠٩/١٧٧/٧) من طريق محمد بن الفرج الأزرق : نا السهمي : نا سنان عن الحضرمي عن أنس . . . به .

وهذه متابعة قوية من الأزرق هذا ؛ فإنه صدوق ربما وهم ؛ كما في «التقريب» .

٦٢٨٠ - (مَثَلُ عروةَ - يعني : ابنَ مسعودٍ - مثلُ صاحبِ (يس) دعا قومَه إلى الله فقتلوه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/١٤٧ - ١٤٨) : حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني : ثنا أبي : ثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة قال :

لما أنشأ الناس الحج سنة تسع ؛ قدم عروة بن مسعود على رسول الله ﷺ مسلماً ، فاستأذن رسول الله ﷺ أن يرجع إلى قومه ، فقال رسول الله ﷺ :

«إني أخاف أن يقتلوك» .

فقال : لو وجدوني نائماً ؛ ما أيقظوني ! فأذن له رسول الله ﷺ ، فرجع إلى قومه مسلماً ، فقدم عشاءً ، فجاءته ثقيف يحيُّونه ، فدعاهم إلى الإسلام ، فاتهموه ، وأغضبوه ، وأسمعوه ما لم يكن يحتسب ، ثم رجعوا من عنده ، حتى إذا أسحروا وطلع الفجر ، قام على غرفة في داره ، فأذن بالصلاة وتشهد ، فرماه رجل من ثقيف بسهم فقتله ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه الحاكم (٣/٦١٥ ـ ٦١٦) ، وعنه البيهقي في «الدلائل» (٥/٢٩٩ ـ ٣٠٠) من طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن خالد . . . به . ولما ساقه الهيثمي (٩/٣٨٦) برواية الطبراني ؛ قال :

«وروى عن الزهري نحوه ، وكلاهما مرسل ، وإسنادهما حسن» .

كذا قال ، وفيه نظر من وجوه :

الأول : أن مرسل الزهري ليس فيه حديث الترجمة .

الثاني : أن شيخ الطبراني فيه (ص١٤٨) الحسن بن هارون بن سليمان الأصبهاني ، قد ترجمه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٦٢) برواية جمع عنه منهم أبو الشيخ ، وساق له أربعة أحاديث أخرى ، وقال :

«توفي سنة اثنتين وتسعين (يعني ومائتين) ـ وكان قد كف بصره ـ يكنى أبا علي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم رأيت أبا الشيخ قد أورده في «طبقات الأصبهانيين» (٤١١/٣٠٦) وأحسن الثناء عليه فقال :

«أحد الثقات ، هو وأبوه . . . وكان من المتورعين ، حسن الحديث» .

قلت : فإسناده إذن مرسل حسن ؛ كما قال الهيثمي .

الثالث : أن مرسل عروة فيه علتان :

الأولى : ابن لهيعة ؛ فإنه ضعيف إلا في رواية العبادلة عنه ، وهذا ليس منها .

والأخرى : محمد بن عمرو بن خالد الحراني : لم أجد له ترجمة .

وقد روى حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان مثل هذه القصة مختصراً ، وفيه حديث الترجمة بلفظ :

«الحمد لله الذي جعل في أمتي مثل صاحب (يس)» .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٧٣/٣ ـ ١٧٤) .

قلت : وهذا ـ مع إرساله أو إعضاله ـ ضعيف أيضاً لضعف ابن جدعان ؛ قال الذهبي في «الكاشف» :

«أحد الحفاظ ، وليس بالثبت ، قال الدارقطني : لا يزال ـ عندي ـ فيه لين» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وقد روي مسنداً من حديث ابن عباس مختصراً قال :

بعث رسول الله ﷺ عروة بن مسعود إلى الطائف ، فرماه رجل بسهم ؛ فقتله ، فقال النبي ﷺ :

«ما أشبه هذا بصاحب (يس) !» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٤٠٧ ـ ٤٠٨) من طريق أبي عبيدة ابن فضيل بن عياض : ثنا عبدالله بن معاذ الصنعاني عن معمر عن عثمان الجزري عن مقسم عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته عثمان الجزري ـ وهو : ابن عمرو بن ساج القرشي الجزري ـ : قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«لا يحتج به» . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٨/٤٤٩) وقال :

«يروي عنه المعتمر بن سليمان ، ويقول : حدثني عثمان بن ساج المروزي» .

وأشار إلى هذا بقوله في أول ترجمته :

«وقد ينسب إلى جده» . فتعقبه الحافظ بقوله :

«هذا يوهم الجزم بأنه عثمان بن ساج الراوي عن خصيف ومقسم وغيرهما ، وقد تردد فيه بعد ذلك ، وقد أكثر الفاكهي التخريج في «كتاب مكة» عن عثمان ابن ساج من غير ذكر عمرو بينهما ، وأما النسائي والعقيلي وغيرهما فما زادوا في نسب عثمان بن عمرو شيئاً ؛ إلا أنهم قالوا : إنه حراني ، ولا يسمي أحد منهم جده ، فيدل مجموع ذلك على المغايرة بينهما» .

وعلى المغايرة جرى ابن أبي حاتم ؛ فإنه ترجم لعثمان بن ساج ترجمة منفردة فقال (٣/١/١٥٣) :

«روى عن خصيف . روى عنه معتمر بن سليمان ومحمد بن يزيد بن سنان» .

وبرواية معتمر وحده ذكره البخاري في «التاريخ» (٣/٢٢٧) ؛ ولكنه ذكر رواية أخرى من غير طريق عثمان عن خصيف . وكذلك أورده العقيلي في «الضعفاء» (٣/٢٠٤) ، وقال في الرواية الأخرى المخالفة لرواية ابن ساج :

«هي أولى» .

ولم يذكر البخاري وكذا ابن أبي حاتم فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال .

والحديث أعله الهيثمي بغيره فقال (٩/٣٨٦) :

«رواه الطبراني ، وفيه أبو عبيدة بن الفضل (!) ، وهو ضعيف» .

قلت : تبع في هذا التضعيف الذهبي في «الميزان» ، فإنه قال :

«فيه لين ، قال ابن الجوزي : ضعيف» .

لكن رده الحافظ بقوله عقبه :

«وقد وثقه الدارقطني ؛ فلا يلتفت إلى تضعيف ابن الجوزي بلا سبب . وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وأخرج حديثه في «صحيحه» ، وكذلك الحاكم ، ولم يذكره أحد ممن صنّف في «الضعفاء» . ثم رأيت سلف ابن الجوزي ، فقرأت بخطه في «كتاب الأباطيل» للجورقاني . . . (فذكر حديثاً) ، وقال بعده : «هذا حديث باطل ، وعبدالرحمن وأبو عبيدة ضعيفان» كذا قال» .

قلت : والحديث هو عن أبي بن كعب قال : علّمت رجلاً سورة من القرآن فأهدى إلي قوساً . . . ، والحمل في هذا الإسناد على عبدالرحمن ـ وهو ابن سلم ـ وحده دون أبي عبيدة هذا ، لأنه قد جاء من غير طريقه كما كنت خرجته في

«الإرواء» (١٤٩٣) ، وزاده بياناً الشيخ الفاضل عبدالرحمن عبدالجبار في تعليقه على «الأباطيل» (٢/١٢٨ ـ ١٢٩) ، ولعله لذلك أشار الحافظ إلى عدم ارتضائه لتضعيف الجورقاني لأبي عبيدة .

ثم إن حديث أُبَيٍّ صحيح عندي لما له من الشواهد ، كنت خرجت بعضها في «الصحيحة» (٢٥٦) فليراجعها من شاء .

وجملة القول : أن علة حديث ابن عباس هذا المختصر ، إنما هو عثمان الجزري هذا ، فإن كان ابن عمرو بن ساج ؛ فهو ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب» . وإن كان ابن ساج كما مال إليه في «التهذيب» وقد سبق كلامه ؛ فهو مجهول . والله أعلم .

٦٢٨١ ـ (يَؤُمُّ الناسَ في الطعامِ الإمامُ ، أو ربُّ الطعامِ ، أو خيرُهم) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٦٠١) من طريق أبي زيد أحمد بن عبدالرحيم الحوطي : حدثنا الأوزاعي : حدثنا ثابت بن ثوبان عن أبيه :

أن رسول الله ﷺ أتي بطعام ، فقال : . . . فذكره ، ثم أخذ بيد أبي عبيدة بن الجراح ، ورأوا (الأصل : وراد) أن النبي ﷺ كان يومئذٍ صائماً .

قلت : وهذا إسناد مرسل مجهول ضعيف ، أورده ابن عساكر في ترجمة ثوبان أبي ثابت هذا ، ولم يذكر فيه شيئاً غير هذا الحديث فهو مجهول لا يعرف ، ولم أره عند غيره ، ولم يورده المزي في شيوخ ابنه ثابت بن ثوبان العنسي .

وأحمد بن عبدالرحيم الحوطي أبو زيد ، أورده العراقي في «ذيل الميزان» ونقله عنه الحافظ في «اللسان» ، قال :

«روى عن محمد بن مصعب القرقساني ، حديثه في «سنن الدارقطني» ، قال ابن القطان : لا يعرف حاله» .

قلت : القرقساني هذا معروف بالرواية عن الأوزاعي ، فلا أدري إذا كان قد سقط من إسناد ابن عساكر أم لا؟

٦٢٨٢ ـ (تَعَلَّموا العلمَ ، ثم تعلموا الحِلْمَ ، ثم تعلموا العلم ، ثم تعلموا العملَ بالعلم ، ثم أَبْشِروا) .

منكر . أخرجه ابن عساكر (٣/٦٣٩) من طريق هيثم بن محمد الخشاب : أنا عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبدالله قال : . . . فذكره موقوفاً لم يرفعه .

قلت : والهيثم هذا : لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون الهيثم بن محمد الأصبهاني أو الهيثم بن محمد بن ماهويه ، وهما مترجمان في «طبقات الأصبهانيين» (٢٦٤/٣٢٣ و٢٨٢/٣٦٥) ، و«أخبار أصبهان» (٢/٣٣٧ و٣٣٩) ، ولم يذكرا فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

٦٢٨٣ ـ (مَنْ أَدْمَنَ الاختلافَ إلى المسجد ؛ أصابَ أخاً مُسْتفاداً في الله ، وعلماً مُسْتَطرَفاً ، وكلمةً تَدُلُّه على الهدى ، وأُخرى تَصْرِفُه عن الرَّدى ، ورحمةً مُنْتَظَرةً ، ويتركُ الذنوبَ حياءً أو خشيةً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٩٠ ـ ٩١) ، وابن عدي في «الكامل» (٣/٣٥٠) ، وابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٥٧) ، وابن عساكر (٥/٢٠) من طريق سعد بن طريف الإسكاف : أخبرني عمير بن مأمون قال : سمعت الحسن يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

أورده ابن عدي في ترجمة سعد بن طريف هذا ، وروى عن ابن معين أنه قال :

«ليس بشيء» . وعن النسائي :

«متروك الحديث» .

ثم ساق له أحاديث كثيرة هذا أحدها ، ثم قال :

«وله غيرها ، وكلها لا يرويها غيره ، وهو ضعيف جداً» . وقال ابن حبان :

«كان يضعُ الحديث على الفور» .

ونحوه قال ابن طاهر في «التذكرة» (ص٧٨) عقب الحديث .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه سعد بن طريف الإسكاف ، وقد أجمعوا على ضعفه» .

قلت : ويد الصنع والوضع والتكلف فيه ظاهرة ، فلا أدري كيف لم يورده ابن الجوزي في «موضوعاته» ، أو في «علله» على الأقل !!

(تنبيه) : لسعد هذا ترجمة ضافية في «الميزان» ، وساق له أحاديث من «الكامل» هذا أحدها ، وأما «اللسان» فليس فيه سوى قول النسائي :

«متروك الحديث» !!

٦٢٨٤ - (إن للمساكينِ دَوْلةً ، قيل : وما دولتُهم؟! قال : إذا كان يومُ القيامة ؛ قيل لهم : انْظُروا ؛ مَنْ أَطْعَمَكُم في الله لُقْمَةً ، وكَسَاكُم ثوباً ، أو سقاكم شُرْبَةَ ماءٍ ؛ فأَدْخِلوه الجنةَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٣٤٧) ، ومن طريقه ابن عساكر

في «التاريخ» (ج ٦/٥) : ثنا الحسين بن عبد الغفار الأزدي ـ بمصر ـ : ثنا موسى ابن محمد الرملي : ثنا أبو المليح الرقي عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : أورده ابن عدي في ترجمة الرملي هذا ، وهو : موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي البلقاوي ، وقال :

«وهذا حديث منكر ، وموسى منكر الحديث ، ويسرق الحديث» .

وأقول : كذبه أبو حاتم وأبو زرعة وغيرهما ، وقال ابن حبان :

«يضع الحديث» .

وتقدمت له أحاديث موضوعة ، فراجع «الفهارس» الخاصة بأسماء الرواة . ولذا قال الذهبي عقب حديثه هذا :

«موضوع» . ووافقه العسقلاني .

ومن غرائب ابن الجوزي أنه بدل أن يورد الحديث في «موضوعاته» أورده في «علله» (٨٥٤/٢٥/٢) معلَّقاً على موسى هذا لم يسنده إليه ولا خرجه معزواً لأحد الأئمة ، ولكنه ذكر قول ابن عدي المتقدم فيه ، وتكذيب المذكورين إياه ، وزاد :

«وقال العقيلي : يحدث عن الثقات بالبواطيل والموضوعات» !

وقد وقع في «لسان ابن حجر» ، لا أدري أهو منه أم من النساخ أو الطابع ، فإنه قال عقب قول العقيلي هذا :

«وقال : منكر الحديث ، وأخرج حديثي ابن عباس ، وقال في كل منهما : منكر» .

ويعني بالحديثين هذا ، وحديث :

«الجنة تحت أقدام الأمهات» المتقدم برقم (٥٩٣) ، وقد كنت اعتمدت عليه هناك فعزوته إلى العقيلي ، والآن ، فقد تبين أن هذا العزو خطأ ؛ فإن الحديثين لم

يروهما العقيلي مطلقاً ؛ فلعله سقط من قلم الحافظ أو الناسخ كلمة ابن عدي ؛ فإن الصواب : «وقال ابن عدي : منكر الحديث . . .» إلخ .

ثم إنه لا ينبغي تعصيب الجناية في هذا الحديث بالبلقاوي هذا ؛ كما فعل ابن عدي ؛ فإن شيخه الحسين بن عبدالغفار ، قد اتهمه ابن عدي في تحديثه عن بعض الشيوخ ، فقال في ترجمته (٣/٣٦٧) :

«كتبت عنه في مصر ، ثنا عن سعيد بن عفير ، وعبدالعزيز بن مقلاص وغيرهما من كبار شيوخ مصر ، ولم يكن سنه يحتمل لقاءهم ، وقد حدَّث بأحاديث مناكير» .

وروى هذا ابن عساكر عن ابن عدي ، وزاد عنه أنه قال :

«ونا الحسين بن عبدالغفار الأزدي بمصر سنة تسع وتسعين ، وفي سنة خمس وثلاثمائة ، فذكر عنه حديثاً» .

قلت : وكأن ابن عساكر يعني حديثاً غير حديث الترجمة ؛ فإن هذا ساقه ابن عساكر قبيل كلام ابن عدي المذكور ، ثم ختم ابن عساكر ترجمة الحسين هذا بما رواه بإسناده عن حمزة بن يوسف (وهو : السهمي) قال :

«سألت أبا الحسن الدارقطني عن [الحسين] بن عبدالغفار بن عمرو أبي علي الأزدي بمصر؟ فقال : هذا آية ، متروك ، كان بلية» .

وكذا هو في «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ» (٢٠٥/٢٧٠ ـ طبع مكتبة المعارف ـ الرياض) .

ولذلك فقد أحسن الحافظ حين قال في ترجمة الحسين هذا :

«ومن بلاياه قال : حدثنا موسى بن محمد الرملي . . . بحديث سيأتي في ترجمة موسى بن محمد البلقاوي» .

فأشار بهذا إلى أن التهمة محصورة بين الحسين والبلقاوي .

٦٢٨٥ - (أَلاْ لا يَحِلُّ هذا المسجدُ لِجُنُبٍ ولا حائضٍ ؛ إلا لرسولِ الله ﷺ ، وعليٍّ ، وفاطمةَ ، والحسنِ ، والحسينِ ، ألا قد بَيَّنْتُ لكم الأسماءَ ؛ أَنْ تَضِلُّوا)(*) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٩١/١) ، ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/٥) ، والبيهقي في «السنن» (٦٥/٧) من طريق محمد بن يونس : ثنا عبدالله بن داود : ثنا الفضل بن دكين : ثنا حميد بن أبي غنية عن أبي الخطاب الهَجَري عن محدوج الذهلي عن جسرة عن أم سلمة قالت :

خرج رسول الله ﷺ إلى صرحة هذا المسجد فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن يونس هذا ، - وهو : الكديمي - متهم بالكذب والوضع . وقد خولف في متنه ، فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٦٩/٩٩/١) .

«سمعت أبا زرعة - وذكر حديثاً حدثنا به - عن أبي نعيم عن ابن أبي غنية . . .» به ؛ فذكر الحديث ؛ لم يذكر الزيادة التي في آخره بلفظ :

«إلا للنبي ، ولأزواجه ، وعلي وفاطمة بنت محمد» .

وقال أبو زرعة :

«يقولون : عن جسرة عن أم سلمة ، والصحيح عن عائشة» .

قلت : وأعله البيهقي بما رواه عن البخاري أنه قال :

«محدوج الذهلي . . . فيه نظر» . قال البيهقي :

(*) كتب المؤلف بهامش الأصل : «مضى برقم (٤٩٧٣)» .

«وقد روي هذا من وجه آخر عن جسرة ، وفيه ضعف» .

ثم ساقه من طريق عطاء بن مسلم عن إسماعيل بن أمية عن جسرة عن أم سلمة . . . به مثل حديث الترجمة ؛ دون قوله :

«ألا قد بينت . .» .

قلت : وعطاء بن مسلم الظاهر أنه الخفاف ، قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، يخطئ كثيراً» .

وقد أخطأ في إسناده ؛ فإن الصواب : عن جسرة عن عائشة كما تقدم عن أبي زرعة .

وفي متن الحديث اختلاف آخر ؛ فقد أخرجه ابن ماجه (٦٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى قالا : ثنا أبو نعيم . . . به ؛ دون قوله :

«إلا لرسول الله ﷺ . . .» إلخ .

وبدون الزيادة هذه جاء حديث عائشة ، ولا يصح أيضاً ؛ لأنه من رواية أفلت ابن خليفة عن جسرة بنت دجاجة عن عائشة . قال البخاري :

«جسرة عندها عجائب» .

وقد خرجت الحديث وتكلمت عليه بما فيه كفاية في «ضعيف أبي داود» (٣٢) .

٦٢٨٦ - (أنا شجرةٌ ، وفاطمةُ أصلُها أو فَرْعُها ، وعليٌّ لِقاحُها ، والحسنُ والحسينُ ثَمَرَتُها ، وشِيْعَتُنا وَرَقُها ، فالشجرةُ أصلُها في جنةِ عَدْنٍ ، والأصلُ والفرعُ ، واللِّقاحُ والورقُ والثمرُ في الجنةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٣٣٦ - ٣٣٧ و٦/٤٥٩) ، ومن

طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٤٣/٥) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٥/٢) من طريق **الحسن بن علي الأزدي أبي عبدالغني** : ثنا عبدالرزاق عن أبيه عن مينا ابن أبي مينا - **مولى عبدالرحمن بن عوف** - عن عبدالرحمن بن عوف : أنه قال :

ألا تسألوني قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«لا يعرف إلا بهذا الإسناد ، ولعل البلاء فيه من مينا ، أو عبدالرزاق ، لا من أبي عبدالغني» .

كذا قال ! وأبو عبدالغني هذا : متهم بوضع حديث آخر ، وهو الآتي بعده ، فليس من السهل تبرئته منه ، وإن كان الحاكم قد رواه من غير طريقه ؛ فقال (١٦٠/٣) : حدثنا **أبو بكر محمد بن حيويه بن المؤمل الهمداني** : ثنا إسحاق بن إبراهيم ابن عباد : أنا عبدالرزاق بن همام : حدثني أبي : حدثني أبي عن ميناء بن أبي ميناء . . . به . وقال الحاكم :

«هذا متن شاذ - وإن كان كذلك - ؛ فإن إسحاق الدبري صدوق ، وعبدالرزاق وأبوه وجده ثقات ، وميناء مولى عبدالرحمن بن عوف قد أدرك النبي ﷺ وسمع منه» !

وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : ما قال هذا بشر سوى الحاكم ، وإنما ذا تابعي ساقط ، وقال أبو حاتم : كذاب يكذب . وقال ابن معين : ليس بثقة . ولكن أظن أن هذا وضع على الدبري ؛ فإن ابن حيويه متهم بالكذب ، أفما استحييت أيها المؤلف أن تورد هذه الأخلوقات من أقوال الطرقية فيما يستدرك على الشيخين؟!» .

وأقره السيوطي في «اللآلي» (٤٠٦/١) وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٤١٤/١) .

وقد تعقب الحاكم أيضاً الحافظ في ترجمة مينا من «الإصابة» ، وناقشه مناقشات أربعة ، أهمها قوله في الإسناد : «حدثني أبي : حدثني أبي» فالظاهر : أن «حدثني أبي» الثانية خطأ ، قال الحافظ :

«جد عبدالرزاق مما يستغرب ؛ فإنه لا ذكر له» .

والخلاصة : فالحديث موضوع بلا شك ، وهو إن سلم من وضع مينا على عبدالرحمن بن عوف ؛ فلن يسلم من وضع أبي عبدالغني كحديثه الآتي :

٦٢٨٧ - (إذا كان يوم عَرَفَةَ ؛ غَفَرَ اللهُ للحاجِّ ، فإذا كان ليلةُ المُزْدَلِفَة ؛ غفرَ اللهُ عز وجل للتُّجارِ ، فإذا كان يومُ مِنىً ؛ غفر اللهُ للجَمَّالين ، فإذا كان يومُ جَمْرَةِ العَقَبَةِ ؛ غفر الله عز وجل للسُّؤَّال ، فلا يشهدُ ذلك الموضعَ أحدٌ إلا غَفَر له) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٢٤٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢١٥) ، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ١٢٧) ، وابن عساكر (٥٩٩/١٣ - المصورة و١٧/ ٢٦٨/ ١/المخطوطة) من طرق عن أبي عبدالغني الحسن ابن علي : حدثنا عبدالرزاق : أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده ابن حبان في ترجمة أبي عبدالغني وقال :

«يروي عن مالك وغيره من الثقات ويضع عليهم ؛ لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه بحال ، وهذا شيخ لا يكاد يعرفه إلا أصحاب الحديث لخفائه ؛ ولكني ذكرته ؛ لئلا يغتر بروايته من لم يسبر أخباره» .

قلت : ومن هؤلاء الذين لم يعرفوه ابن عبدالبر ، فقد قال عقبه :

«هذا حديث غريب من حديث مالك ، وليس محفوظاً عنه إلا من هذا الوجه ، وأبو عبدالغني ؛ لا أعرفه» .

ولم يقع في إسناد ابن حبان ذكر لعبدالرزاق ، ويبدو أنه سقط قديم من بعض النسخ ، فقد ذكره الذهبي برواية ابن حبان بالسقط ؛ فعقب عليه الحافظ بقوله :

«قد أخرجه الدارقطني في «الغرائب» من طريقه (يعني : أبا العبد) من وجهين عنه ، لكن زاد بين الحسن ومالك عبدالرزاق وقال : باطل وضعه أبو عبدالغني على عبدالرزاق» .

٦٢٨٨ - (كنا نتحدث أن النبيَّ ﷺ عَهِدَ إلى عليٍّ سبعينَ عَهْداً لم يَعْهَدْها إلى غيرِه) .

باطل . أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص١٩٩) ، ومن طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٥٥) : ثنا محمد بن سهل بن الصباح الصفار الأصبهاني : ثنا أحمد بن الفرات الرازي : ثنا سهل بن عبدربه الرازي [المعروف بـ (السندي بن عبدويه)] : ثنا **عمرو بن أبي قيس** عن مطرف بن طريف عن المنهال بن عمرو عن **التميمي** عن ابن عباس قال : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن مطرف إلا عمرو بن أبي قيس ، ولا عن عمرو إلا سهل . تفرد به أحمد بن الفرات . واسم التميمي : (أربِدَة)» .

قلت : قال الذهبي عقبه :

«وهو منكر» . ذكره في ترجمة (أربدة) هذا من «الميزان» ، وقال :

«ما روى عنه سوى أبي إسحاق» .

وهو في ذلك تابع لشيخه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» ، وتبعهم الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» ؛ فقال :

«روى عنه أبو إسحاق السبيعي وحده فيما ذكر غير واحد» .

قال هذا مع أنه ذكر رواية الطبراني هذه ؛ تبعاً للذهبي والمزي ـ ومنه استفدت الزيادة بين المعكوفتين ـ فكأنهم لم يعتدوا بها واعتبروها غير محفوظة ؛ لأن الراوي فيها عن أربدة التميمي : المنهال بن عمرو ، وفي الطريق إليه من تكلم في حفظه ـ وهو : عمرو بن أبي قيس ـ وهذه ترجمته من «تهذيب الحافظ» :

«قال أبو داود : في حديثه خطأ . وقال في موضع آخر : لا بأس به . وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال ابن شاهين في «الثقات» : قال عثمان بن أبي شيبة : لا بأس به ، كان يهم في الحديث قليلاً . وقال أبو بكر البزار في «السنن» : مستقيم الحديث» .

قلت : فالظاهر أنهم لم يعتدوا بروايته لهذا الضعف في حفظه ؛ ولذلك قال ابن البرقي في (أربدة) هذا :

«مجهول» . وذكره البرديجي في «أفراد الأسماء» . وأبو العرب الصّقلي حافظ القيروان في «الضعفاء» ؛ كما في «التهذيب» .

وأما ابن حبان فأورده في «ثقاته» (٥٢/٤) برواية أبي إسحاق وحده ، وكذا أورده العجلي في «ثقاته» أيضاً (٥٤/٥٩) ، ولا غرابة في ذلك ؛ فإنهما متساهلان في التوثيق ، كما هو معروف ، وإنما الغرابة في قول الحافظ في «التقريب» :

«صدوق» !

لأن تفرد أبي إسحاق بالرواية عنه مما لا يساعد على ذلك .

وأما الذهبي فقال في «الكاشف» :

«وعنه أبو إسحاق والمنهال بن عمرو» !

كذا قال ! وبيَّض له كما ترى . والصواب ما تقدم نقله عنه من «الميزان» : أنه ما روى عنه سوى أبي إسحاق ، وأن حديثه هذا منكر .

ومن دونه كلهم ثقات من رجال «التهذيب» سوى السندي بن عبدويه ، ومحمد ابن سهل شيخ الطبراني .

١ ـ أما السندي ، فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» فقال (٣١٨/١/٢) :

«سندي بن عبدويه الرازي ، واسمه سهل بن عبدالرحمن ، ويقال : سهل بن عبدويه ، وكنيته : أبو الهيثم . . .» .

ثم ذكر جماعة من شيوخه روى عنهم منهم عمرو بن أبي قيس ، وقال :

«وكان قاضياً على همذان ، روى عنه أحمد بن الفرات وزافر بن سليمان وعمرو بن رافع أبو حجر وعبدالله بن سالم البزاز ، وخالا أبي : محمد وإسماعيل ابنا يزيد وحجاج بن حمزة ، وأبو عبدالله الطهراني ومحمد بن عمار . سمعت أبي يقول : رأيته مخضوب الرأس واللحية . ولم أكتب عنه ، وسمعت كلامه ، وسمعت أبا الوليد الطيالسي يقول : لم أر بالري أعلم بالحديث من رجلين ؛ من قاضيكم يحيى بن الضريس ، ومن السندي بن عبدويه» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٠٤/٨) وقال :

«روى عنه محمد بن حماد الطهراني ، يغرب» .

ثم ذكره ابن أبي حاتم في مكان آخر باسمه : (سهل بن عبدالرحمن) المعروف بـ : (السندي بن عبدويه الرازي) ، وزاد هنا ؛ فقال :

«سئل أبي عنه؟ فقال : شيخ» .

قلت : وقوله هذا هو عنده قريب من منزلة من قيل فيه : صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس . . . ، وقال :

«يكتب حديثه ، وينظر فيه» - كما في مقدمة الجزء الأول ص(٣٧) - .

ومن المعلوم بداهة أن هذه المنزلة وما قاربها هي منزلة من كان حسن الحديث ؛ لأن المنزلة الأولى عنده - وهي لمن قيل فيه : «ثقة ، أو متقن ثبت» ؛ هي - لمن كان صحيح الحديث .

ويبدو لي - والله أعلم - أن هذا هو ما يعنيه ابن حبان أيضاً بهذه الكلمة : «شيخ» ، وقد أحصيت له في حرف الألف فقط أكثر من (٧٥) راوياً أطلقها عليهم ، ورأيته قال في بعضهم : «مستقيم الحديث» ، وفي أحدهم : «كان شيخاً صالحاً» ؛ فإن إطلاقه لهذه الكلمة على جمهرة كبيرة من رجال «ثقاته» لا يمكن أن يحمل إلا على هذا الذي بدا لي ، وليس كما زعم بعض الجهلة من الطلبة المتعالمين في إطلاقه قوله : «يغرب» على كثير من رجاله أنه يعني به تضعيفهم ! ومجال الرد عليه في مكان آخر إن شاء الله تعالى . ويؤيد ما ذكرته أمران :

أحدهما : أن ابن حبان أخرج لسهل هذا حديثاً عن أبي هريرة في الكتمان ، وقال عقبه في «روضة العقلاء» :

«هذا إسناد حسن» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (١٤٥٣) ؛ المجلد الثالث ، وقد زعم بعض المغرورين من الطلبة المعاصرين أنه حديث موضوع اغتراراً منه بطرقه الأخرى الواهية ، وإعجاباً برأيه الفج ، وسنبين ذلك إن شاء الله حينما تأتي المناسبة ، ولعل ذلك إذا تيسر طبع المجلد المذكور طبعة جديدة .

والآخر : أن الحافظ ابن كثير في حديث آخر لسهل هذا بسنده عن أبي لبابة ابن عبدالمنذر الأنصاري في الاستسقاء قال في «البداية» (٦/٩٢) :

«وهذا إسناد حسن» .

وأما قول ذلك الطالب :

«وهذا من تساهله رحمه الله» !

فهو من جهله وغروره ؛ لأنه يزعم أن سهلاً هذا ضعيف ، وأن قول ابن حبان فيه : «يغرب» تضعيف منه له ! وقد عرفت ضعف ذلك الزعم مما تقدم .

هذا ما يتعلق بالسندي سهل بن عبدالرحمن ، وخلاصة ذلك : أنه ثقة وسط حسن الحديث .

٢ ـ وأما محمد بن سهل بن الصباح الصفار الأصبهاني ، فقال أبو الشيخ في «طبقات المحدثين في أصبهان» (٣٥٧/٤٩٣) :

«كان معدلاً ، أروى الناس عن أبي مسعود ، توفي سنة (٣١٣)» .

ونحوه في «أخبار أصبهان» لأبي نعيم (٢/٢٥٥) ، وفي ترجمته ساق هذا الحديث .

قلت : وقد خولف في إسناده ؛ فقال أبو الشيخ في ترجمة أبي مسعود أحمد ابن الفرات من «الطبقات» (ص١٧٠) :

حدثنا أبو العباس الجمال ومحمد بن الحسن قالا : حدثنا أبو مسعود قال : حدثنا سهل بن عبدربه الرازي ـ ولقبه السندي ـ قال : حدثنا عمرو بن أبي قيس عن ميسرة النّهدي عن المنهال بن عمرو عن التيمي . . . به .

قلت : فجعل «ميسرة النهدي» مكان «مطرف بن طريف» ، ولعل هذا أصح ؛ لاتفاق اثنين عليه : أحدهما أبو العباس الجمال ـ وهو : أحمد بن محمد بن عبدالله ـ قال أبو الشيخ (٦٠٥/٤٢٧) :

«كان من علماء الناس بالحديث والفقه . . توفي سنة (٣٠١)» .

وكذا في «أخبار أصبهان» (١٢٥/١) .

ومحمد بن الحسن ـ كذا في المنسوخة ـ وأنا أظنه أبا صالح محمد بن الحسن ابن المهلب المديني ، توفي سنة (٣٢٢) ، سمع أبا مسعود «المسند» له ومصنفاته ، كما في «أخبار أصبهان» (٢٤٧/٢) ؛ تبعاً لأبي الشيخ في «طبقاته» (٤٨١/٣٥٢) ؛ لكن وقع فيه : «ابن الحسين» ، ولعل الأول أصح لمطابقته لما في إسناد الحديث في ترجمة أبي مسعود ، كما تقدم . والله أعلم .

وبهذا التخريج يتبين أن علة الحديث تدور على (أربدة التميمي) ؛ لجهالته ـ وهو الذي يدل عليه صنيع الذهبي كما تقدم ـ أو عمرو بن أبي قيس ؛ لسوء حفظه الذي شهد به أبو داود وغيره كما سبق . كما تبين أيضاً أنه ليس فيهم من لا يعرف ، كما توهم الهيثمي ؛ فقد قال في تخريج الحديث (١١٣/٩) :

«رواه الطبراني في «الصغير» ، وفيه من لم أعرفهم» !

ويغلب على ظني أنه يشير بذلك إلى رجلين من الإسناد :

أحدهما : سهل بن عبدربه ؛ فإن أحداً لم يترجمه بهذه النسبة ، وإنما ترجمه ابن أبي حاتم وابن حبان باسم : «سندي بن عبدويه» ، وترجمه الأول باسم سهل ابن عبدالرحمن أيضاً كما تقدم ؛ فخفي عليه .

والآخر : محمد بن سهل بن الصباح شيخ الطبراني ، فلم يعرفه ؛ لأن مصدر ترجمته عزيز . والله أعلم .

وأما قول مؤلف ما سماه بـ «إقامة البرهان . . .» (ص١٢٩) :

«وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٢/٩) : رواه الطبراني ورجاله ثقات» !

فهو من تخاليطه ، وأوهامه الكثيرة ؛ فإن هذا الذي عزاه للهيثمي بالصفحة والجزء المشار إليهما إنما هو في حديث آخر موقوف عن سلمان قال :

«أول هذه الأمة وروداً على نبيها ﷺ أولها إسلاماً علي بن أبي طالب» !

ثم أعل المشار إليه الحديث بالسندي ، متجاهلاً ما فوقه من العلتين اللتين سبق بيانهما لغاية في نفسه ، لا مجال لبيانها الآن ، وسنقوم بذلك في الوقت المناسب إن شاء الله تعالى ، ثم زاد على ذلك ، فأوهم القراء أن الذهبي جعل الحديث من مناكير السندي ، خلافاً للواقع ، فإنه جعله من مناكير التميمي ؛ لأنه ذكر ذلك في ترجمته ، كما تقدم ذلك عنه .

وأما أن متن الحديث باطل ؛ فلأنه مخالف لما صح عن علي رضي الله عنه أنه قال :

«والله ما عهد إلي رسول الله ﷺ عهداً ؛ إلا شيئاً عهده إلى الناس» .

أخرجه مسلم (٨/١٢٢ ـ ١٢٣) ، وأحمد (١/١٤٢ ـ ١٤٣) واللفظ له رحمه الله . وله روايات أخرى في «الصحيحين» وغيرهما ذكرت بعضها في «الروض النضير» تحت حديث الترجمة .

ونحوه في البطلان أو النكارة على الأقل حديث أم سلمة الآتي ، رأيت من الضروري تخريجه والكشف عن علته ؛ لأن غير ما واحد من المتقدمين والمتأخرين خفيت عليهم ، وقد أشار الحافظ إلى نكارته لمخالفته للحديث المتفق على صحته عن عائشة رضي الله عنها ، ثم حاول التوفيق بينهما ، وهذا فرع التصحيح ، فخشيت أن يتبادر إلى ذهن أحد قرائه فيفهم منه أنه ثابت وليس كذلك ، وإليك البيان .

٦٢٨٩ ـ (والذي تَحْلِفُ به أمُّ سَلَمَةَ ! إن علياً كان أقربَ الناسِ عَهْداً برسولِ الله ﷺ ، فلما كان غَدَاة قُبِضَ ؛ أَرسلَ إليه رسولاً ـ وأُرَاه كان بَعَثَه في حاجةٍ له ، قالتْ : فجَعلَ يقولُ غداةً بعد غداةٍ :

أجاءَ عليٌّ؟ أجاء علي؟ (ثلاثَ مراتٍ) ، فجاءَ قبلَ طلوعِ الشمسِ ، فلما جاء ؛ عَرَفْنا أنَّ له إليه حاجةً ؛ فَخَرَجْنا من البيتِ ، وكنا عُدْنا يومئذٍ رسولَ الله ﷺ في بيتِ عائشةَ ، وكنتُ مِنْ آخِرِ مَنْ خرجَ من البيتِ ، ثم جلستُ أَدْناهُنَّ من البابِ ، فانْكَبَّ عليه عليٌّ ، فَجَعَلَ يُناجيهِ ويُسارُّه ، فكان أقربَ (وفي لفظٍ : آخِرَ) الناسِ عهداً برسول الله ﷺ عليٌّ) .

منكر . أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤/٢١٣/٢) : أخبرنا جرير عن المغيرة بن مقسم الضبي عن أم موسى عن أم سلمة أنها قالت : . . . فذكره .

وتابعه ابن أبي شيبة في «المصنف» فقال (٥٧/١٢) : حدثنا جرير بن عبدالحميد . . . به .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أحمد في «المسند» (٦/٣٠٠) ، وكذا ابنه في «زوائده» ، وفي «الفضائل» أيضاً (٢/٦٨٦/١١٧١) ، ومن طريقه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» (١٢/٣٦٤/٦٩٣٤) ، وكذا أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٥٠) ، والطبراني أيضاً (٢٣/٣٧٥/٨٨٧) ـ واللفظ الآخر له ـ ، وهذان الأخيران والنسائي في (خصائص علي رضي الله عنه) (١٦٥/١٥٥ ـ تحقيق البلوشي) من طرق أخر عن جرير ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٣٢٥ ـ ٣٢٦) من طريق أحمد وأبي يعلى ، والحاكم (٣/١٣٨ ـ ١٣٩) من طريق أحمد ، وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وقلدهما جمع منهم المعلق على «الفضائل» ، والمعلق على «مسند أبي يعلى» ، ولعل منهم الهيثمي ؛ فإنه قال (٩/١١٢) :

«رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني باختصار ، ورجالهم رجال الصحيح ؛ غير أم موسى ، وهي ثقة» !

وأقول : لم يوثقها غير العجلي فيما ذكر الحافظ في ترجمتها من «التهذيب» ، وذكر أنه قيل : اسمها : فاختة . وقيل : حبيبة . ولم أر لها ذكراً في «تاريخ ثقات العجلي» ترتيب الحافظ الهيثمي ، لا في (الكنى) ولا في (الأسماء) منه ؛ لكن قد أوردها السبكي في كتابه «ترتيب ثقات العجلي» ؛ فقال :

«كوفية تابعية ثقة» . وهي آخر ترجمة فيه .

وإذا تبين هذا ؛ فهو توثيق غير معتبر ؛ لما عرف عن العجلي من التساهل في التوثيق كابن حبان ، فكيف يكون حال من لم يوثقه ابن حبان نفسه؟! وقد أشار إلى ذلك الدارقطني بقوله :

«يخرج حديثها للاعتبار» . ذكره الذهبي في «الميزان» .

بل فيه إشارة إلى أنها ممن يستشهد به ؛ ففي «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص٦٤) ما نصه :

«ويغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف - ما لا يغتفر في الأصول - كما يقع مثل ذلك - . ولهذا يقول الدارقطني في بعض الضعفاء : يصلح للاعتبار . أو : لا يصلح أن يعتبر به . والله أعلم» .

ولا ينافي ذلك ما زاده الحافظ في «التهذيب» على الذهبي في نقله عن الدارقطني :

«حديثها مستقيم ، يخرج . . .» إلخ .

لأنه يحتمل أنه يعني حديثاً معيناً ؛ كما يقولون في كثير من الأحيان :

«لا يتابع على حديثه» . ويعنون : حديثاً خاصاً .

ويؤيد ما ذكرت أن الحافظ الناقل لهذه الزيادة لم يوثق أم موسى هذه ، وإنما قال فيها :

«مقبولة» . فهذا بمعنى قول الدارقطني فيها :

«يخرج حديثها للاعتبار» .

فصح قولي أن الدارقطني أراد بالجملة الزائدة حديثاً معيناً لها . والقواعد

العلمية الحديثية لا تساعد على توثيق مثلها ؛ فقد قال الذهبي قبيل ما نقله عن الدارقطني :

«تفرد عنها مغيرة بن مقسم» .

ثم رأيت الخزرجي قد اختصر في كتابه «خلاصة تذهيب الكمال» عبارة الدارقطني ، فقال :

«قال الدارقطني : حديثها مستقيم يعتبر به» !

فجعل الشطر الثاني من كلام الدارقطني تفسيراً للشطر الأول منه ، وذلك يعني ما كنت انتهيت إليه أنه يستشهد بها ولا يحتج بها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم إن في حديثها علة أخرى غير تفرد المغيرة عنها ، وهي : عنعنة المغيرة في كل المصادر المذكورة آنفاً ، فلا أدري كيف غفل عنها الذهبي وهو نفسه قد أورد المغيرة هذا في «منظومته» في المدلسين؟! وهي معروفة مطبوعة عدة طبعات ، وذكره فيهم غيره من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين ، وأورده خاتمتهم العسقلاني في الطبقة الثالثة منهم الذين أكثروا التدليس ، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع . . .» .

وقد عارض هذا الحديث ما صح من طرق عن عائشة رضي الله عنها قالت :

«مات رسول الله ﷺ في بيتي ويومي ، وبين سحري ونحري» .

وفي رواية : «بين حاقنتي وذاقنتي» .

أخرجه الشيخان وغيرهما كأحمد (٤٨/٦ و٦٤ و٧٧ و١٢١ و٢٠٠) . وابن سعد (٢٦٠/٢ ـ ٢٦١) .

وذكر الحافظ في «الفتح» (١٣٩/٨) في شرح حديث عائشة هذا جملة من

الأحاديث معارضة له ساقها حديثاً حديثاً من طرق ، وقال :

«وكل طريق منها لا يخلو من شيعي ؛ فلا يلتفت إليها» .

قلت : وهي كلها من رواية ابن سعد عن الواقدي الكذاب بأسانيده وكلها معلولة ، إلا طريق حبة العرني عن علي قال :

أسندته إلى صدري فسالت نفسه .

فإنها عند الحاكم في «الإكليل» ، قال الحافظ :

«وحبة ضعيف» .

قال الحافظ :

«ومن حديث أم سلمة قالت : علي آخرهم عهداً برسول الله ﷺ . والحديث عن عائشة أثبت من هذا ، ولعلها أرادت : (آخر الرجال به عهداً)» .

قلت : مثل هذا التأويل يمكن أن يصار إليه للجمع بين حديثين من قسم المقبول ـ كما قرره الحافظ نفسه في «شرح النخبة» ـ ، أما التوفيق بين حديث عائشة الصحيح وحديث أم سلمة المنكر ؛ فهو مرفوض .

٦٢٩٠ ـ (يا معاذُ ! ما خَلَقَ اللهُ على ظهرِ الأرضِ أحبَّ إليه من عَتَاق ، وما خلق الله على وجه الأرض أبغضَ إليه من الطلاق ، فإذا قال الرجلُ لعَبْدِه : هو حرٌّ إن شاءَ اللهُ ؛ فهو حرٌّ ، ولا استثناءَ له . وإذا قال لامرأتِه : أنت طالقٌ إن شاءَ اللهُ ؛ فله استثناؤه ، ولا طلاقَ عليه)(*) .

منكر . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/٣٩٠/١١٣٣١) : عن إسماعيل

(*) كتب الشيخ رحمه الله بهامش الأصل : «تقدم برقم (٤٤١٤)» . (الناشر) .

ابن عياش قال : أخبرني حميد بن مالك : أنه سمع مكحولاً يحدث عن معاذ بن جبل . . . مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني (٤/٣٥/٩٤) ، وابن عدي (٢/٢٧٩) ، ومن طريقه البيهقي (٧/٣٦١) ، وابن الجوزي في «العلل» (٢/١٥٥/١٠٦٦) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ منقطع ، مكحول لم يسمع من معاذ ، مع كونه مدلساً . وحميد بن مالك ؛ وقد اتفقوا على تضعيفه .

وفي رواية للدارقطني - وعنه البيهقي - عن حميد بن الربيع : نا يزيد بن هارون : نا إسماعيل بن عياش . . . بإسناده نحوه ؛ قال حميد :

«قال لي يزيد بن هارون : وأي حديث لو كان حميد بن مالك اللخمي معروفاً؟ قلت : هو جدي . قال يزيد : سررتني سررتني ! الآن صار حديثاً» .

قلت : رده البيهقي بقوله :

«ليس فيه كبير سرور ؛ فحميد بن ربيع بن حميد بن مالك الكوفي الخزاز : ضعيف جداً ، نسبه يحيى بن معين وغيره إلى الكذب ، وحميد بن مالك : مجهول ، ومكحول عن معاذ : منقطع» .

وأقول : قوله في حميد : «مجهول» . . مردود ، وإن قال ابن معين والنسائي :

«لم يحدث عنه إلا إسماعيل بن عياش» .

فقد روى عنه أيضاً معاوية بن حفص - وهو صدوق ، - هذا الحديث نفسه ، أخرجه ابن عدي عنه بإسناده المتقدم بلفظ :

سئل رسول الله ﷺ عن رجل قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله؟ قال : «له

استثناؤه» . فقال رجل : يا رسول الله ! فإن قال لغلامه : أنت حر إن شاء الله؟ قال : «يعتق ؛ لأن الله يشاء العتق ، ولا يشاء الطلاق» !

ثم رواه من طريق المسيب بن شريك : ثنا حميد بن مالك . . . به ، وقال :

«لأن الله تبارك وتعالى يحب العتاق ، ويبغض الطلاق» .

قلت : فهؤلاء ثلاثة قد رووا عن حميد ، وقد أشار ابن عدي في آخر ترجمته إلى رد قول ابن معين والنسائي المذكور آنفاً ، وقال :

«وأحاديثه مقدار ما يرويه منكر» .

وقد روى عنه رابع : فأخرجه الدارقطني (رقم ٩٦) من طريق عمر بن إبراهيم ابن خالد : نا حميد بن عبدالرحمن بن مالك اللخمي . . . بإسناده مختصراً بلفظ :

«ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق ، فمن طلق واستثنى ؛ فله ثنياه» .

لكن عمر هذا : قال الدارقطني :

«كذاب خبيث» . وقال الخطيب في «التاريخ» (١١/٢٠٢) :

«كان غير ثقة ، يروي المناكير عن الأثبات» .

وذكر له الذهبي في «الميزان» حديثين منكرين جداً .

ثم قال البيهقي عقب كلامه السابق :

«وقد روي في مقابلته حديث ضعيف لا يجوز الاحتجاج بمثله» .

ثم ساق بإسناده إلى ابن عدي بسنده إلى ابن عباس مرفوعاً ، وفيه :

«أن من قال لغلامه : أنت حر إن شاء الله ؛ فلا شيء عليه» .

وهو مخرج في «الإرواء» (٧/١٥٤/٢٠٧١) . وقال البيهقي عقبه :

«وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه كفاية» .

يشير إلى حديثه الذي ذكره في الباب بلفظين :

أحدهما : «إذا حلف الرجل فقال : إن شاء الله ؛ فقد استثنى» .

والآخر : «من حلف على يمين فقال : إن شاء الله ؛ فهو بالخيار ، إن شاء ؛ فعل ، وإن شاء ؛ لم يفعل» .

وهو مخرج في «الإرواء» أيضاً (٨/١٩٨ - ١٩٩) .

٦٢٩١ - (ينبغي للرجلِ - إذا خرجَ إلى أصحابه - أن يُهَيِّئَ من لِحْيَتِه ورأسِه ؛ فإن اللهَ جميلٌ يحبُّ الجَمالَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٣٤٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/١٩٨) - ، وابن لال ؛ كلاهما عن أيوب بن مدرك عن مكحول عن عائشة :

خرج رسول الله ﷺ إلى صلاة العصر ، فمر بركية فيها ماء ، فاطلع فيها ، فسوى من لحيته ومن رأسه ، فقالت عائشة : [وأنت تفعل هذا يا رسول الله؟!] فقال : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«هذا حديث منكر عن مكحول . قال ابن معين : أيوب بن مدرك كذاب» . زاد ابن الجوزي :

«وقال أبو حاتم والدارقطني : متروك» . وزاد السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١٤٣ - هند) :

«وقال ابن حبان : روى عن مكحول نسخة موضوعة» .

قلت : ومن «الذيل» استفدت الزيادة التي بين المعكوفتين ، وقد عزاه لابن لال ، ومقتضى إيراده إياه في «الذيل» أنه حديث موضوع ، وما هو عن الصواب ببعيد ، لكن الجملة الأخيرة منه : «إن الله جميل يحب الجمال» . . قد ثبتت في جملة من الأحاديث الصحيحة ، وقد خرجت طائفة طيبة منها في «الصحيحة» (١٦٢٦) ، فمن شاء ؛ رجع إليها .

هذا ؛ وقد روي النهي عن النظر في الماء المذكور في هذا الحديث ، ولكنه لا يصح أيضاً ؛ بل هو موضوع ، وهو الآتي بعده :

٦٢٩٢ - (لا ينظر أحدُكم إلى ظِلِّه في الماءِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٥٦٢/٢/١٣٣/٢) قال : حدثنا **محمد بن علي بن حبيب** : ثنا **محمد بن سلام المَنبجي** : ثنا أبو نعيم : ثنا **طلحة بن عمرو** عن عطاء عن ابن عباس . . . مرفوعاً . وقال :

«تفرد به محمد بن سلام ، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف جداً ، بل هو موضوع ؛ آفته طلحة بن عمرو - وهو : الحضرمي - ، مجمع على ضعفه ، وقال بعضهم :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣٨٢/١) :

«كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب» . وقال الهيثمي عقب الحديث (١١٢/٨ - ١١٣) :

« . . . وفيه طلحة بن عمرو ، وهو ضعيف» !

كذا قال ! وفيه تساهل ظاهر ، ومن عادته أن يقول فيه : «متروك» - كما قال

في الحديث المتقدم (١٥٨٥) ـ، وهو الأقرب، وكذا قال الحافظ ـ كما تقدم في الحديث (١٨٠٤) ـ.

وأما محمد بن سلام المنبجي ـ الذي تفرد به، فقد ـ: أورده ابن حبان في «الثقات» (٩/١٠١)، وقال:

«ربما أغرب». ونحوه قول ابن منده:

«له غرائب»؛ كما في «الميزان» و«اللسان»، وقد تحرف في الثاني منهما: (المنبجي).. إلى: (التيمي)، ولم يتنبه لذلك المعلق على «الثقات»؛ فطبع مكان: (المنبجي): (التيمي)، كما نبهت عليه في كتابي «تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان» يسر الله لي إتمامه بمنه وكرمه(*).

وأما شيخ الطبراني محمد بن علي بن حبيب ـ وهو: الطرائفي الرقي ـ فلم أجد له ترجمة، وقد ساق له الطبراني في المجلد المذكور من «أوسطه» عشرين حديثاً، أحدها في «معجمه الصغير» أيضاً، وهو في «الروض النضير» برقم (٣٠٨).

٦٢٩٣ ـ (من قال كلَّ يوم مرةً: سبحانَ القائمِ الدائم، سبحان الحيِّ القَيُّوم، سبحان الحي الذي لا يموتُ، سبحانَ اللهِ العظيمِ وبِحَمْدِه، سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، ربُّ الملائكةِ والرُّوحِ، سبحانَ ربي العليِّ الأعلى، سبحانه وتعالى؛ لم يَمُتْ حتى يَرَى مكانَه من الجنة، أو يُرَى له).

موضوع. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٢٨٣) من طريق إبراهيم ابن هشام الغساني: نبأنا شهاب بن خراش الحوشبي عن أبان عن أنس... مرفوعاً.

(*) قد تم الكتاب فيما نعلم ـ والحمد لله ـ ولم يطبع بعد. (الناشر).

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبان هذا ـ وهو : ابن أبي عياش ـ ، وهو متروك اتفاقاً ، وكذبه بعضهم ، وتقدمت له أحاديث كثيرة .

والغساني أيضاً : متروك ، كذبه أبو حاتم وأبو زرعة ، فإن سلم من أبان ؛ فلن يسلم منه .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية ابن شاهين في «الترغيب» ، وابن عساكر عن أبان عن أنس .

٦٢٩٤ ـ (من تأمَّلَ خَلْقَ امرأةٍ حتى يَسْتَبِينَ له حَجْمُ عِظامِها من وراءِ ثيابِها وهو صائمٌ ؛ فقد أَفْطَرَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٣٤٣ و٣/٧٦) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٩٥) من طريق ابن عدي ، وعبدالقادر القرشي في «جزء له أسانيده ثمانيات» (ق٣/١) من طريق **الحسن بن علي : حدثنا خراش بن عبدالله خادم أنس بن مالك** : ثنا مولاي أنس بن مالك قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال ابن عدي في ترجمة الحسن بن علي هذا ـ وساق له أحاديث أخر ـ :

«وله أحاديث قد وضعها غير ما ذكرت ، وعامتها ـ إلا القليل ـ موضوعات ، وكنا نتيقن أنه هو الذي وضعها» . وقال الذهبي في ترجمة العدوي :

«هذا شيخ قليل الحياء ، ما يفكر فيما يفتريه» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١/٢٤١) :

«يروي عن شيوخ لم يرهم ، ويضع على من رآهم الحديث ، حدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما يزيد على ألف حديث» . ثم ساق له بعضها . وقال ابن الجوزي :

«هذا حديث موضوع، وفي إسناده كذابان؛ أحدهما: العدوي...»، ثم ذكر كلام ابن عدي وابن حبان. ثم قال:

«والثاني: خراش؛ قال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به، ولا كتب حديثه إلا على جهة الاعتبار؛ فإنه قد روى أشياء إذا تأملها مَنْ هذا الشأن صناعته؛ علم أنه كان يضع الحديث وضعاً». وقال الذهبي فيه:

«ساقط عدم، ما أتى به غير أبي سعيد العدوي الكذاب». ثم قال ابن الجوزي:

«وهذا إنما يروى من كلام حذيفة، وفيه ليث، وهو مجروح أيضاً».

وأقره السيوطي في «اللآلي» (٢/١٠٥)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/١٤٧).

والحديث أورده عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام» (ق ١/٩١) وقال:

«خراش هذا مجهول، وله صحيفة، وهذا الحديث منها، والذي يرويها عنه ضعيف»!

كذا قال! وهو تساهل واضح، والظاهر أنه لم يقف على كلام ابن عدي وابن حبان فيه. والله أعلم.

وأشد تساهلاً منه ابن حزم الظاهري؛ فإنه أورد الحديث في «طوق الحمامة» (ص١٢٤ ـ طبع التجارية) جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ قائلاً:

«وقد قال رسول الله ﷺ: من تأمل...» الحديث!

واغتر به مؤلف «تحرير المرأة في عهد الرسالة» (٤/٧٧)؛ فنقله عنه جازماً به أيضاً!

فما أرى ابن حزم إلا كابن الجوزي ؛ له شخصيتان : فشخصيته في «المحلى» شخصية عالم ناقد ، لا يروي حديثاً عن النبي ﷺ إلا بعد أن يتثبت من صحته ، وشخصية أخرى في كتبه الأخرى كالسيرة وغيره كهذا «الطوق» ؛ فهو يروي فيه ما هب ودب كهذا وغيره !

ولذلك فقد بدا لي أن أتتبع الأحاديث التي من هذا القبيل والمنكرة ؛ حتى لا يغتر بها ـ كما وقع لمؤلف «تحرير المرأة» ـ . وانظر الحديث التالي والذي بعده .

٦٢٩٥ ـ (إياكم وقاتلَ الثلاثةِ ؛ فإنه مِنْ شرارِ خلْقِ الله . قيل : ومَنْ قاتلُ الثلاثةِ؟ قال : رجلٌ سلَّمَ أخاه إلى سلطانِه ، فَقَتَلَ نفْسَه ، وقتلَ أخاه ، وقتل سُلطانَه) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٤٩/١) من طريق ابن لال : حدثنا علي بن محمد بن عامر النهاوندي : حدثنا أبو موسى عيسى بن عمران الوراق ـ بالرملة ـ : حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء : حدثنا أبي : حدثنا عيسى بن مُهران عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ ما بين ابن لال وأنس لم أعرفهم ؛ غير هارون بن زيد بن أبي الزرقاء [وأبيه] ، وهما ثقتان .

وفي الرواة : (عيسى بن مهران الرازي) ، ولكنه متأخر الطبقة ، وهو كذاب .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية الديلمي هذه ساكتاً عنه ، مكتفياً بالقاعدة التي ذكرها في مقدمة «الجامع» ؛ أن ما تفرد به الديلمي فهو ضعيف .

وأورده ابن حزم في «طوق الحمامة» (ص٥٧) جازماً أيضاً بنسبته للنبي ﷺ دون عزو أو تخريج مختصراً فقال :

«ويقول ﷺ : «وإياكم وقاتل الثلاثة . يعني : المنقِّل ، والمنقول إليه ، والمنقول عنه» !

٦٢٩٦ - (باعِدوا بين أنفاسِ الرجالِ والنساءِ) .

لا أصل له . وقد علقه ابن حزم في «طوق الحمامة» (ص١٢٨) جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ ! وكذلك فعل جمع من بعده ؛ منهم ابن الحاج في «المدخل» (٢٤٥/١) ، وكذلك ذكره ابن جماعة في «منسكه» في طواف النساء من غير سند ، كما ذكر الشيخ ملا علي القارئ في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (١١٣/١٤٥) ، وقال :

«غير ثابت» ! وقلده الشيخ إسماعيل العجلوني في «كشف الخفاء» (٢٧٩/١) .

وليس بجيد ؛ وذلك لأن هذه الجملة ليست صريحة في التعبير عن واقع هذا الحديث ، وأنه لا أصل له البتة في شيء من كتب السنة التي تروي الأحاديث بالأسانيد ، ولو كان بعضها موضوعة ، وإنما يقال ذلك في حديث له إسناد غير ثابت . فتنبه !

٦٢٩٧ - (فُضُوحُ الدنيا أهونُ من فضوحِ الآخرةِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٨٢/٣ - ٤٨٣) ، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١/٤٧/٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٨٠/١٨ - ٢٨١) و«الأوسط» (٢٧٩١/٢/١٤٦/١) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١٨٠/١٧٩/٧) ، وابن عساكر (٢٣٤/١٤ - ٢٣٥) ، والذهبي في ترجمة القاسم بن يزيد بن عبدالله ابن قسيط (٣٨٢/٣ - ٣٨٣) من طريق معن بن عيسى عن **الحارث بن عبدالملك**

ابن عبدالله بن إياس الليثي عن القاسم بن يزيد بن عبدالله بن قسيط عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس عن أخيه الفضل بن العباس قال :

جاءني رسول الله ﷺ ، فخرجت إليه ، فوجدته موعوكاً قد عصب رأسه ، فأخذ بيدي ، وأخذت بيده ، فأقبل حتى جلس على المنبر ، ثم قال :

«ناد في الناس» . فصحت في الناس ، فاجتمعوا إليه ، فقال :

«أما بعد : أيها الناس ! فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو ، وإنه دنا مني خلوف بين أظهركم ، فمن كنت جلدت له ظهراً ، فهذا ظهري ؛ فليستقد منه ، ومن كنت شتمت له عرضاً ، فهذا عرضي ؛ فليستقد منه ، ومن كنت أخذت له مالاً ، فهذا مالي ؛ فليأخذ منه ، ولا يقولن رجل : إني أخشى الشحناء من رسول الله ﷺ ، ألا وإن الشحناء ليس من طبيعتي ولا شأني ، ألا وإن أحبكم إلي من أخذ حقاً إن كان له ، أو حللني ؛ فلقيت الله عز وجل وأنا طيب النفس . وإني أرى أن هذا غير مغن عني حتى أقوم فيكم مراراً» .

ثم نزل فصلى الظهر ، ثم رجع فجلس على المنبر ، فعاد لمقالته الأولى في الشحناء وغيرها .

فقام رجل فقال : يا نبي الله ! إن لي عندك ثلاثة دراهم ! قال :

«أما إنا لا نكذب قائلاً ولا نستحلفه على يمين ، فيم كان لك عندي؟» .

قال : تذكر يوم مرَّ بك المسكين ، فأمرتني ، فأعطيته ثلاثة دراهم؟ فقال :

«أعطه يا فضل !» . فأمر به فجلس . ثم قال :

«من كان عنده شيء ؛ فليؤده ، ولا يقول رجل : فضوح الدنيا ! ألا وإن فضوح الدنيا أيسر من فضوح الآخرة» .

فقام رجل فقال : عندي ثلاثة دراهم غللتها في سبيل الله ، قال :

«فلم غللتها؟» . قال : كنت محتاجاً . قال :

«خذها منه يا فضل !» . ثم قال :

«من خشي من نفسه شيئاً ؛ فليقم أَدْعُ له» .

فقام رجل فقال : يا نبي الله ! إني لكذاب ، وإني لفاحش ، وإني لنؤوم . فقال :

«اللهم ! ارزقه صدقاً ، وأذهب عنه من النوم إذا أراد» .

ثم قام آخر فقال : إني لكذاب ، وإني لمنافق ، وما من شيء إلا قد جئته . فقام عمر فقال : فضحت نفسك . فقال النبي ﷺ :

«يا عمر ! فضوح الدنيا أهون من فضوح الآخرة ، اللهم ! ارزقه صدقاً ، وإيماناً تصير أمره إلى خير» .

فقال عمر كلمة ، فضحك رسول الله ﷺ وقال :

«عمر معي ، وأنا مع عمر ، والحق بعدي مع عمر حيث كان» . وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به الحارث بن عبدالملك» .

قلت : وهو ممن لا يعرف إلا برواية معن هذا عنه ، ولم يذكره البخاري - في «التاريخ» - وابن أبي حاتم إلا بهذه الرواية ، وتبعهم ابن حبان ، ولكنه ذكره في «الثقات» (١٨٢/٨) ! وكذلك فعل في شيخه القاسم بن يزيد بن عبدالله بن قُسيط ، فأورده فيه (١٥/٩) برواية الحارث هذا فقط !! وهذا أنكى وأمر ، فذاك روى عنه ثقة ، وهذا روى عنه مجهول ! وهكذا أورده البخاري في «التاريخ» (١٧٠/١/٤) برواية الحارث فقط عنه ، ولم يذكره ابن أبي حاتم في كتابه مطلقاً . وفي ترجمته

ساق الحديث الذهبي في «الميزان» وقال :

«حديثه منكر» .

وكذلك العقيلي أورده في ترجمته ، ولم يذكر فيها غيره ، وختمها بقوله عن عطاء :

«هو عندي عطاء بن يسار وليس لهذا الحديث أصل من حديث عطاء بن أبي رباح ، ولا عطاء بن يسار ، وأخاف أن يكون عطاء الخراساني ؛ لأن عطاء الخراساني يرسل عن عبدالله بن عباس» . قال الذهبي عقبه :

«قلت : أخاف أن يكون كذباً مختلقاً» .

وأقول : لا مسوغ للتردد في تحديد شخصية عطاء الراوي عن ابن عباس . ما دام أن السند دونه لا يصح ، لكن يبدو أن هناك رواية أخرى بإسناد آخر ، ليس فيه المجهولان ؛ فقد أورد الهيثمي الحديث في «المجمع» (٩/٢٥ ـ ٢٦) بطوله ثم قال :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وأبو يعلى بنحوه ؛ وقال في آخره :

فقام رجل فقال : يا رسول الله ! إني رجل جبان كثير النوم ! قال : فدعا له . قال الفضل : فلقد رأيته أشجعنا ، وأقلنا نوماً .

ثم أتى بيت عائشة فقال للنساء مثل ما قال للرجال ، ثم قال :

«ومن غلب عليه شيء ؛ فليسألنا ندعُ له» .

قال : فأومأت امرأة إلى لسانها ، قال : فدعا لها .

قال : فلربما قالت لي : يا عائشة ! أحسني صلاتك !

وفي إسناد أبي يعلى : عطاء بن مسلم : وثقه ابن حبان وغيره ، وضعفه جماعة ، وبقية رجال أبي يعلى ثقات . وفي إسناد الطبراني من لم أعرفهم» . وقلده الأعظمي في تعليقه على «المطالب» (٢٥٧/٤) .

كذا قال ! وليس في إسناده من يقال فيهم هذا ؛ لأن المجهولَين المشار إليهما مترجمان في كتب الرجال ـ كما تقدم ـ ؛ وإنما يصح مثل قوله هذا فيمن ليس له ترجمة ، فهل نفهم من قوله هذا أنه لم يعثر عليهما فيها؟

ثم إن إسناد أبي يعلى هكذا (٦٨٢٤/٢٠١/١٢) : حدثنا عبيد بن جنادة : حدثنا عطاء بن مسلم عن جعفر بن برقان عن عطاء عن الفضل بن عباس . . . به مختصراً ؛ وليس فيه حديث الترجمة ولا ذكر لعمر .

قلت : وهذا إسناد خير من الذي قبله ، رجاله ثقات ـ كما قال الهيثمي ـ ؛ غير عطاء بن مسلم ـ وهو : الخفاف ـ : قال الحافظ :

«صدوق يخطئ كثيراً» .

والفقرة الأخيرة ـ المتعلقة بالمرأة التي أومأت إلى لسانها من رواية أبي يعلى ـ قد ذكر مؤلف «تحرير المرأة في عصر الرسالة» (١١١/٤) ، ونقل (ص١٣٥) كلام الهيثمي المتقدم وكفى ! وقال في الموضع الأول :

«ونحسب أن المرأة كانت سافرة الوجه ؛ فإنها أشارت إلى فمها ، والفم جزء من الوجه» !

قلت : ليس الحديث ـ لو صح ـ صريحاً فيما زعم ؛ فإن إيماءها إلى لسانها يصدق ، ولو كانت منتقبة ـ كما لا يخفى ـ .

٦٢٩٨ - (ليلةَ عُرِجَ بي إلى السماءِ ؛ رأيتُ على بابِ الجنةِ مكتوباً : لا إلهَ إلا اللهُ محمدٌ رسولُ اللهِ ، عليٌّ حِبُّ الله ، والحسنُ والحسينُ صفوةُ الله ، فاطمةُ خِيَرَةُ اللهِ ، على باغضهم لعنةُ اللهِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٥٩/١) ، ومن طريقه ابن عساكر (٤٤/٥) ، وكذا ابن الجوزي في «العلل» (٤١٦/٢٥٧/١) من طريق محمد بن إسحاق المقرئ قال : نا علي بن حماد الخشاب قال : نا علي بن المديني قال : نا وكيع بن الجراح قال : نا سليمان بن مهران قال : نا جابر عن مجاهد عن ابن عباس . . . مرفوعاً .

أورده الخطيب في ترجمة محمد بن إسحاق المقرئ هذا ، ويعرف بـ : (شاموخ) ، وقال :

«وحديثه كثير المناكير» . ولهذا قال عقب الحديث :

«هذا حديث منكر بهذا الإسناد ، وعلي بن حماد مستقيم الروايات ، لا يحتمل مثل هذا» .

وكذا قال ابن عساكر وابن الجوزي ، والعجب من هذا كيف لم يورده في «موضوعاته» ، مع أن لوائح الوضع عليه ظاهرة؟! ولذلك جزم الذهبي في «الميزان» بأنه موضوع . وأقره الحافظ في «اللسان» .

ومن فوق (شاموخ) رجال الشيخين ؛ غير جابر - وهو : ابن يزيد - الجعفي ، أو - ابن يزيد - العجلي ، وكلاهما روى عن مجاهد ، ولم يذكروا في ترجمة أحدهما أنه روى عنه سليمان بن مهران - وهو : الأعمش - ؛ فلم يتعين أيهما المراد هنا . وإن كانت النفس تميل إلى أنه الأول ؛ لأنه شيعي جلد يؤمن برجعة علي ، فالحديث

به أَلْصَق . ولعله هو الواضع له ؛ لأنه كان كذاباً ـ كما قال أحمد وغيره ـ .

٦٢٩٩ ـ (إن أحبَّ الخلائقِ إلى الله عز وجل شابٌّ حَدَثُ السِّنِ في صورةٍ حَسَنة ، جَعَلَ شبابَه وجَمَالَه لله ، وفي طاعةِ الله ، ذلك الذي يُباهي به الرحمنُ ملائكتَه ؛ يقولُ اللهُ : هذا عبدي حقاً) .

باطل . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/٢١٠) ، وابن عساكر (٥/٩٦ ـ ٩٧) من طريق علي بن الحسن السَّامي عن سفيان الثوري عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود . . . مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة علي بن الحسن السَّامي هذا في جملة أحاديث أخرى له ، وقال :

«وهذه الأحاديث عن الثوري بواطيل كلها ، ليست هي بمحفوظة» .

ثم ساق له أحاديث أخرى من روايته عن غير الثوري ، ثم قال :

«كلها بواطيل ليس لها أصل ، وهو ضعيف جداً» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١١٤) :

«يروي عن مالك وسليمان بن بلال ما ليس من أحاديثهم ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» . وذكر الحافظ في «اللسان» عن الدارقطني أنه قال :

«مصري يكذب ، يروي عن الثقات بواطيل ؛ مالك ، والثوري وابن أبي ذئب وغيرهم» .

قلت : وغفل السيوطي عن هذا المتهم ؛ فأعل الحديث في «الجامع الكبير» بغيره فقال ـ بعد أن عزاه لابن عساكر وحده ـ :

«وفيه إبراهيم الهجري : ضعيف» !

قلت : وقال فيه الحافظ :

«ليِّن الحديث ، رفع موقوفات» .

فمثله لا يتحمل هذا الحديث الموضوع .

(تنبيه) : (السامي) . . بالسين المهملة ؛ كما في «إكمال ابن ماكولا» . ووقع في «اللسان» : (الشامي) . . بالشين المعجمة ، وهو خطأ مطبعي ؛ فإن الحافظ أورده في «تبصير المشتبه» على الصواب .

٦٣٠٠ - (يا فُدَيْكُ ! أقم الصلاةَ ، وآتِ الزكاةَ ، واهجُر السُّوءَ ، واسكُنْ مِنْ أرضِ قومِك حيث شئتَ ؛ تكنْ مهاجِراً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١٣٥/١/٤) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٦٠/٣) ، وابن حبان (١٥٧٨/٣٨٠) ، والبيهقي في «السنن» (١٧/٩) ، والطبراني في «الكبير» (٨٦٢/٣٣٦/١٨) و«الأوسط» (٢٤٨٤/٢/١٢٧/١) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١٣٤/٥ و٢٠٢/١٤) من طريق الأوزاعي ومحمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن صالح بن بشير بن فديك قال :

خرج فديك إلى النبي ﷺ فقال : إنهم يزعمون أنه من لم يهاجر هلك؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : جهالة صالح بن بشير بن فديك ، فقد قال ابن معين :

«لم يرو عنه إلا الزهري» .

كذا في «الجرح والتعديل» .

والأخرى : الإرسال ؛ فإنه لم يقل : «عن فديك» - كما قال الهيثمي عقب الحديث في «الموارد» ، وقد وقع عند البغوي من هذه الطريق : عن الزهري عن صالح بن بشير بن فديك أن أباه قال : قلت : يا رسول الله ! . . . الحديث - ؛ فصار الحديث من مسند بشير بن فديك ، وكأنه لذلك أورد بشيراً ابن حبان في (الصحابة) (٣/٣٣) ، وهو وهم ؛ لمخالفته لرواية الجماعة المتقدمة - كما أفاده الحافظ في ترجمة بشير من «الإصابة» - ، وينبغي عندي أن تكون مثلها رواية ابن منده التي فيها : «عن صالح عن أبيه قال : جاء فديك . . .» . قال الحافظ :

«فظهر أن قوله في الرواية الأولى (يعني : عند البغوي) : «أن أباه» . . إنما يعني : فديكاً ؛ فهو أبوه - على المجاز - لأنه جده ، وكل من ذكره في الصحابة تمسك بالرواية الأولى ، والزبيدي أثبت في الزهري من غيره . . وهو الصواب» .

قلت : وهو كما قال رحمه الله ؛ لكن قوله في رواية ابن منده : «عن صالح عن أبيه قال : جاء فديك» ما أظنه محفوظاً أيضاً لنفس المخالفة المشار إليها آنفاً ؛ فليس لأبي صالح بشير ذكر في هذا الحديث ، ولو صح ذلك ؛ صار الحديث متصلاً من مسند فديك من رواية صالح بن بشير بن فديك عن أبيه بشير عن فديك ، وهذا مخالف لرواية الجماعة - كما تقدم - ، وعلى التسليم بذلك ؛ فالعلة جهالة صالح - كما تقدم - ، وكذا جهالة أبيه بشير ؛ فإنه لا يعرف إلا في هذه الرواية المرجوحة . والله أعلم .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٥/٢٥٥) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» باختصار ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن صالح

ابن بشير أرسله ، ولم يقل : عن فديك» .

قلت : إعلاله إياه بالإرسال فقط فيه تقصير ؛ لأن صالحاً هذا فيه جهالة - كما تقدم - ، وإشارته إلى أنه ثقة ؛ إنما هو اعتداد منه بتوثيق ابن حبان إياه (٣٧٤/٤) ، ولا وجه له عندي ؛ لتساهل ابن حبان في التوثيق - كما نبهنا عليه مراراً وتكراراً - ، ولأنه تفرد عنه الزهري - كما تقدم عن ابن معين - ، وابن حبان نفسه لم يذكر له راوياً غيره ، وكذلك البخاري في «التاريخ» .

وقد تجاهل بعض ذوي الأهواء هذه العلة ، وكذا العلة الأخرى ، وهي الإرسال الذي صرح به الهيثمي ؛ فقال الشيخ الحافظ الإمام (كذا لقب نفسه في رسالته «حكم الإقامة ببلاد الكفار» !) (ص١٧) :

«روى الطبراني بسند حسن عن صالح بن بشير بن فديك قال : خرج فديك . . .» !

فأوهم القراء أن صالحاً هذا صحابي ! وإنما هو تابعي ، وفي التابعين ذكره ابن حبان ! وكون السند حسناً إليه أو صحيحاً لا يفيد شيئاً - حتى لو كان ثقة ؛ كما أوهم الهيثمي - ؛ للجهالة التي فيه - كما تقدم بيانه - . فتنبه !

٦٣٠١ - (لا إله إلا الله تمنعُ العبادَ من سُخْطِ الله ؛ ما لم يُؤْثِروا صَفْقَةَ دُنياهم على دينِهم ، فإذا آثروا صفقةَ دنياهم على دينِهم ، ثم قالوا : لا إله إلا الله ؛ قال اللهُ : كذبتم) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٤٩٧/٣٣٧/٧ و١٠٤٩٨) من طريق الحسين بن علي بن الأسود : ثنا أبو أسامة عن عمر بن حمزة العمري :

حدثني نافع بن مالك أبو سهل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : عمر بن حمزة العمري : قال الذهبي في «الكاشف» :

«ضعفه ابن معين والنسائي ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير» .

ولذلك أورده الذهبي في «ضعفائه» ، وقال في «ميزانه» :

«له حديث مما استنكر عليه» . وذكر حديثه بسنده عن أبي سعيد مرفوعاً :

«من شرار الناس منزلة يوم القيامة رجل يفضي إلى المرأة . . .» . الحديث .

وقد قال الحافظ في «تقريبه» :

«ضعيف» .

قالوا هذا فيه مع علمهم بأن مسلماً روى له ، ولكنهم رجحوا قول من ضعفه من الأئمة المذكورين وغيرهم ، وهو الحق الذي لا ريب فيه ؛ خلافاً لبعض المعاصرين الجهلة الذي كنت رددت عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لكتابي «آداب الزفاف» (ص٦٣ - ٧٠) ؛ لأنه رد علي تضعيفي لحديث أبي سعيد الذي استنكره الذهبي متشبثاً بأن مسلماً أخرجه . فراجع المقدمة المشار إليها فإنها مهمة جداً .

والعلة الأخرى : الحسين بن علي بن الأسود : أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال :

«قال ابن عدي : كان يسرق الحديث» .

قلت : وزاد ابن عدي في ترجمته من «الكامل» (٢/٣٦٩) :

«وأحاديثه لا يتابع عليها» . وقال الحافظ في «التقريب» مضعفاً :

«صدوق يخطئ كثيراً ، ولم يثبت أن أبا داود روى عنه» .

قلت : وما نفاه ثابت في «سنن أبي داود» في «باب في حكم أرض خيبر» رقم (٣٠٠٦) ؛ فانظره في كتابي «صحيح أبي داود» رقم (٢٦٦٣) ، فقد أخرجته فيه ؛ لأنه قد توبع عليه .

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٢٧٦/٧) وقال :

«رواه البزار ، وإسناده حسن»(*) !

كذا قال ! وما أظنه أخرجه إلا من الطريق المذكور ، ومن المؤسف أنه لم يورده في كتابه الآخر : «كشف الأستار عن زوائد البزار» ، أو أنني لم أره فيه بعد مزيد البحث عنه ، مع أنه قد أورد فيه حديث أبي هريرة الآتي .

هذا ، وقد روي الحديث بنحوه من طرق أخرى واهية : من حديث أبي هريرة ، وعائشة ، وابن عمر ، وزيد بن أرقم .

١ - **حديث أبي هريرة** ، يرويه **عبدالله بن محمد بن عجلان** عن أبيه عن جده عنه مرفوعاً .

أخرجه البزار (٢٣٨/٤ - ٢٣٩) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٩٧/٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢٥/٣٠/١) ، وقال العقيلي :

«لا أصل له ، لا يتابع عليه عبدالله بن محمد بن عجلان المدني ، وهو منكر الحديث» . ولذلك قال الهيثمي :

(*) وجد على هامش أصل الشيخ رحمه الله وبخط غير خطه : «وفاته أن ينسبه إلى أبي يعلى ، وهو في «المسند» (٤٠٣٤/٧)» . ولعله أن يكون من إملائه . (الناشر) .

«وهو ضعيف جداً» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٩) :

«كان يروي عن أبيه ما ليس من حديثه ، روى عن أبيه عن جده عن أبي هريرة نسخة موضوعة ليس من حديث رسول الله ﷺ ، ولا من حديث أبي هريرة ، ولا من حديث جده ، ولا من حديث أبيه ؛ لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» .

وساق له حديثاً آخر ـ هو عند العقيلي أيضاً ـ ، لكن الراوي عنه كذاب ، وقد تقدم برقم (٧٦٦) .

وقال ابن الجوزي عقب الحديث :

«وإنما يروى نحو هذا عن الحسن أنه قال : . . .» فذكره .

قلت : رواه العقيلي من طريق الفريابي قال : حدثنا المغيرة بن خياط عن الحسن . . .

والمغيرة بن خياط : لم أجد له ترجمة .

٢ ـ **حديث عائشة** : يرويه **عمرو بن عبدالغفار** عن زكريا بن سياه عن سعيد ابن جبير عن مسروق عنها . . . مرفوعاً ؛ نحوه بلفظ :

«وقيل لهم : لستم بصادقين» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٣٠/٢/٥٥٤٠) وقال :

«لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به عمرو بن عبدالغفار» .

قلت : وهو متروك ـ كما قال الهيثمي ـ ؛ بل قال ابن عدي :

«اتهم بالوضع» .

٣ ـ حديث ابن عمر : يرويه سعيد بن سنان : حدثني أبو الزاهرية عن أبي شجرة عنه مرفوعاً . . . نحوه .

أخرجه البيهقي (١٠٤٩٩) .

قلت : وسعيد بن سنان ـ وهو : أبو مهدي الحمصي ـ : قال الحافظ :

«متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع» .

٤ ـ حديث زيد بن أرقم : عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن النجار عنه ، ولم أقف على إسناده ، وما أراه يصح .

ثم وقفت عليه ـ والحمد لله ـ ، فإذا هو إسناد هالك ؛ يرويه يحيى بن سلام الإفريقي قال : حدثنا همام بن يحيى عن **أبان بن أبي عياش** عن **نفيع بن الحارث** عن زيد بن أرقم .

أخرجه الشجري في «الأمالي» (١/١٢) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فيه آفتان : أبان بن أبي عياش ، ونفيع بن الحارث ، وهما متروكان ، ونفيع ـ هو : أبو داود الأعمى ، وقد ـ كذبه ابن معين .

٦٣٠٢ ـ (من أحدث هجاءً في الإسلام ؛ فاقطعوا لسانه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٦١/٢٦٤/١٨) من طريق عبدالسلام بن حرب عن **إسحاق بن عبدالله** عن مكحول عن عائذالله أبي إدريس عن غُضَيف أو أبي غضيف صاحب رسول الله ﷺ . . . مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه البغوي وابن منده ؛ كما في «الإصابة» في ترجمة غطيف أو أبو غطيف ، ويقال : بالضاد المعجمة .

وخالفه يحيى بن حمزة وابن شعيب ؛ فقالا : أخبرني إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عن مكحول : أنه أخبره عن حفص بن سعيد بن جابر عن عائذالله أبي إدريس عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . . . به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٠٩ - ١١٠) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/١٧٠) في ترجمة حفص هذا ، ولم يذكر فيها إلا حديثه هذا ، ولا رأيت غيره قد ترجمه ؛ فهو مجهول العين .

لكن في الطريق إليه ابن أبي فروة - كما ترى - ، وهو متروك - كما قال الهيثمي (٨/١٢٣) والحافظ - . وقال الذهبي في ترجمة (غطيف) :

«روى عنه أبو إدريس الخولاني ، والحديث منكر» .

٦٣٠٢/م - (ليست الشفاعةُ لأهلِ الكبائرِ من أمتي) .

باطل . من أحاديث الإباضية الواردة في «الجزء الرابع» من «مسند الربيع بن حبيب» (ص٢٧٩/١٠٠٤) هكذا :

«جابر بن زيد عن النبي ﷺ قال : . . .» فذكره ، وزاد :

«يحلف جابر عند ذلك : ما لأهل الكبائر شفاعة ؛ لأن الله قد أوعد أهل الكبائر النار في كتابه ، وإن جاء الحديث عن أنس بن مالك : «أن الشفاعة لأهل الكبائر» ، فوالله ! ما عنى القتل ، والزنى ، والسحر ، وما أوعد الله عليه النار» .

قلت : وهذا حديث باطل ، لا أصل له عن رسول الله ﷺ ؛ بل ولا نطق به جابر بن زيد التابعي الجليل ، بل هو من أباطيل الإباضية الذين ليس عندهم من كتب الحديث - فضلاً عن الآثار - ما عند أهل السنة ؛ التي يهتدي المسلم بها إلى

معرفة إسلامه على الوجه الصحيح ، وهذا هو المثال بين يديك - أيها القارئ ! - ؛ فإنه وحده يكفي كل منصف - ولو كان إباضياً - أن مذهبهم ليس على شيء ؛ لأنه قائم على الاحتجاج بالأحاديث الباطلة ، ورد الأحاديث الصحيحة ؛ بل وعلى رد دلالات الآيات القرآنية بتعطيل معانيها الصريحة ؛ بتأويلها وتحوير معانيها إلى ما يوافق أهواءهم ، والأدلة على ذلك من الكثرة بحيث لا يمكن إحصاؤها .

وحسبنا الآن هذا الحديث الذي نسبوه - دون أي إسناد - إلى ذلك التابعي الجليل جابر بن زيد ! ولذلك قال أئمتنا : (الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد ؛ لقال من شاء ما شاء) - كما رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١٢/١) عن الإمام عبدالله بن المبارك رحمه الله - .

حتى ولو كان لهذا الحديث إسناد صحيح عندهم - وهو مما لا وجود له عندهم ، يعرف ذلك من عرف حال مؤلف «مسند الربيع» وحال رجاله ورواته - فذلك لا يعني صحة حديثهم هذا .. لإرساله وانقطاعه بين جابر وبين النبي ﷺ ، وقد صرح بذلك مرتب «مسندهم» ؛ فإنه أورده (ص٢٦٤) تحت عنوان :

«الأخبار المقاطيع عن جابر بن زيد رحمه الله» .

ثم ساق تحته واحداً وثمانين حديثاً عنه مرسلاً دون إسناد إليه ! جملة كبيرة منها - إن لم أقل : أكثرها - مناكير وأباطيل ؛ كهذا الحديث ، وكحديث رقم (٩٤٥) :

«ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ، فما وافقه ؛ فهو عني ، وما خالفه ؛ فليس عني» !

وقد صرح بعض أئمتنا بأنه حديث باطل ؛ من وضع الزنادقة - كما ذكرت ذلك في بعض تخريجاتي وتحقيقاتي - . وكحديث (٩٥٤) :

«من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر ؛ لم يزدد بها من الله إلا بعداً» .

وهو حديث باطل متناً ، ضعيف سنداً ، ولا أصل له عن جابر بن زيد مطلقاً ، مع أنه قد روي في كتبنا نحن - معاشر أهل السنة والحديث - عن جمع من الصحابة مرفوعاً ، وموقوفاً - وهو الصواب - ، ولكنه باطل من حيث معناه ؛ لأن من يصلي خير من الذي لا يصلي ، وأقرب إلى الله منه ؛ ولو كان فاسقاً - كما قال ابن تيمية رحمه الله - . وقد خرجت طرقه وبينت عللها في أول المجلد الأول من «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ، وبينت بطلان متنه هناك برقم (٢) ؛ فليراجع من شاء . فالظاهر أن من وضعه في «مسند الربيع» سرق متنه من بعض تلك الطرق ، ثم عزاه لجابر بن زيد ، وهو منه بريء ؛ براءة الذئب من دم ابن يعقوب .

ومن الغريب حقاً أن هذا الجزء الرابع - من «المسند» المذكور الذي فيه هذه الأحاديث المنكرة ؛ بل الباطلة ، - ليس في الحقيقة من «مسند الربيع» ، وإن كان لو وجد فيه ؛ لا يصححه ! وإنما ضمه إليه من سمّوه : (**يوسف بن إبراهيم بن مياد الوَرجلاني**) كما نبه عليه المسمى عندهم بالإمام (!) عبدالله بن حميد السالمي في مقدمة «المسند» (ص٤) ؛ فقال عن الورجلاني المذكور :

«قد ضم إلى «المسند» آثاراً احتج بها الربيع على مخالفيه في مسائل الاعتقاد وغيرها ، وهي أحاديث صحاح يعترف الخصم بصحتها ، وجعلها المرتِّب في الجزء الثالث من الكتاب ، ثم إنه ضم إلى ذلك روايات **محبوب بن الرحيل بن سيف ابن هبيرة القرشي** عن الربيع ، وروايات **الإمام أفلح بن عبد الوهاب بن عبدالرحمن الرستمي** عن أبي غانم بشر بن غانم ، ومراسيل جابر بن زيد ، وجعل الجميع في الجزء الرابع من الكتاب» .

وفي هذا الكلام أمور يجب التنبيه عليها بياناً للحق :

الأول : قوله : «وهي أحاديث صحاح» !

فهذا باطل ظاهر البطلان لكل من كان له عينان ؛ إذ لا يمكن معرفة صحة أحاديث هذا «المسند» وغيره إلا بعد أن يعرف صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وهذا مما لا سبيل لهم إليه ؛ لأنهم لا يعرفون راويه عن ربيعهم ! ولذلك لا يتعرضون لذكره . ولو فرض أنهم عرفوه ؛ فهم لا يعلمون حاله في العدالة والثقة والضبط ، وذلك من شروط الصحة كما هو مقرر في علم المصطلح ، إن كان عندهم معرفة بهذا العلم الشريف .

فهذا هو الشيخ الورجلاني المتوفى في آخر القرن السادس سنة (٥٧٠) هو الذي ضم الجزء الثالث والرابع إلى «المسند» ـ وكان من قبل مشوشاً فرتبه هو ! ـ ؛ فما حاله في الرواية؟ أهو من الحفاظ؟! . . ذلك ما لم يذكر في ترجمته ، في «أعلام الزركلي» وهو ينقل عن كتبهم ؛ لأنه لا ذِكْر له في كتبنا في التراجم ـ وما أكثرها ـ بارك الله في مؤلفيها .

وإنك لترى في ما نقلته عن شيخهم السالمي أن في ما ضمه إلى «مسندهم» روايات محبوب بن الرحيل . . . فمن هو؟! . . مجهول العين ، لا يعرف في كتب أئمتنا ؛ بل ولا في «أعلام الزركلي» الذي يذكر فيه الأعلام المعروفين ، ولو كانوا من المسلمين الماجنين ، فضلاً عن الفقهاء من كل المذاهب ، بل ومن الكفار المستشرقين وغيرهم !

ونحوه أفلح بن عبدالوهاب الرستمي : فإنه لا يعرف حاله في الرواية ـ وإن كان من أئمة الإباضيين وفقهائهم في الجزائر ، مات سنة (٢٤٠) ـ ؛ بل قد جاء

في الجزء الرابع المشار إليه (ص٢٥٩) ما نصه :

«زيادة عن الإمام أفلح بن عبدالوهاب رضي الله عنهما ، حكاية عن كتاب أخذه عن أبي غانم الخراساني من تأليف أبي يزيد الخوارزمي في «السير» . . .» .

فهذا نصٌّ أن الزيادة لم يروها الإمام أفلح عن أبي غانم مباشرة ؛ وإنما حكاية عن كتاب ألفه أبو يزيد الخوارزمي !! فمن أبو يزيد هذا؟! . . ما أظن أحداً من علماء الإباضيين يعرف عنه شيئاً ! أما كتبنا فلا ذكر له فيها مطلقاً ! فهو إسناد مجهول ـ لو صح إليه ـ ؛ فكيف وفي الطريق إليه أبو غانم هذا؟! واسمه يونس بن نافع الخراساني ، لم يوثقه أحد غير ابن حبان (٧/٦٥٠) ، ومع ذلك فقد قال فيه :

«يخطئ» .

على أنني لم أر لأبي غانم هذا في الزيادة المذكورة سوى أربعة أحاديث ـ برقم (٩٠٢ و٩١٠ و٩١٢ و٩١٣) ـ ، ويوجد بينه وبين أبي يزيد الخوارزمي ـ في بعضها ـ حاتم بن منصور : وهو ممن لا يعرف عندنا ، ولا أظن إلا أنه كذلك عندهم ! لأنهم ـ كأكثر الفرق الأخرى ـ ليس عندهم كتب خاصة بتراجم رواة الحديث ـ كما عندنا ـ حتى نتمكن من الرجوع إليها ، ثم إن أكثر أحاديث هذه الزيادة يذكرها معلقة بدون إسناد ، ومجموع أحاديث الزيادة لا يتجاوز عددها الواحد وعشرين حديثاً ـ من رقم (٩٠٢ ـ ٩٢٣) ـ ، فما قيمتها من حيث الصحة وهذه حالها؟!

ثم سرد بعدها أحاديث جابر بن زيد المرسلة ـ من رقم (٩٢٤ ـ ١٠٠٥) ـ وبذلك ينتهي الكتاب ! بجزءيه : الثالث والرابع ـ اللذين ضمهما إليه الورجلاني المتوفى سنة (٥٧٠) ؛ كما تقدم ـ!

أقول : فكيف تكون هذه الأحاديث صحيحة ـ كما زعم شيخهم السالمي ـ

وفيها هذه الطامات ؛ من الجهالة ، والضعف ، والانقطاع ، والإرسال ، والنكارة ، والبطلان ـ كما في حديث الترجمة وغيره ـ؟!

الثاني : قوله : «يعترف الخصم بصحتها» !

قلت : وهذا باطل أيضاً ؛ لأنه يعني بـ : (الخصم) : أهل السنة ! ويكفي القارئ المنصف دليلاً على البطلان حديث الترجمة ، والحديث الآخر عن جابر بن زيد المتقدم آنفاً الآمر بعرض أحاديثه ﷺ على كتاب الله ! فإنه عند أهل السنة باطل ؛ من وضع الزنادقة ـ كما تقدم ـ .

وأما حديث الترجمة : فبطلانه ظاهر من نفس كلام جابر بن زيد الذي نسبوه إليه ؛ فإنه قال عقب الحديث ـ كما رأيت ـ :

«وإن جاء الحديث عن أنس : «إن الشفاعة لأهل الكبائر» ، فوالله ! ما عنى القتل . . .» إلخ .

قلت : فهذا الحلف على هذا النفي لا يمكن أن يصدر من مثل هذا التابعي الجليل جابر بن زيد ؛ الذي وصفه الذهبي في «الكاشف» بقوله :

«الإمام صاحب ابن عباس ؛ الذي قال فيه : لو نزل أهل البصرة[1] عند قول جابر ؛ لأوسعهم علماً من كتاب الله» .

وذلك لأنه اعترف بورود الحديث عن أنس ، ولم ينكر صحته ـ وهو صحيح فعلاً ؛ كما يأتي ـ ؛ ولكنه عطل معناه بذاك النفي الذي حلف عليه ـ فيما نسبوه إليه ـ ، حاشاه من ذلك ! وحاشاه ! إذ إنه من الواضح جداً أن القتل ـ وما قرن معه ـ

---

(١) حرفه الإباضية إلى : «لو سأله المشرق والمغرب لوسعهم علمه» !

انظر «دراسات إسلامية في الأصول الإباضية» (ص٢١) ، تأليف : بكير بن سعيد أعوشت .

من الكبائر . فإذا لم تكن من الكبائر ؛ فما هي الكبائر التي ذكرت في حديث أنس الذي أقره؟!

ويظهر لي أن الإباضية المتأخرين قد ظهر لهم تناقض هذا الكلام الذي نسبوه إلى جابر ـ مع تسليمهم بصحة الحديث ـ ؛ ولذلك فقد اتخذوا من الحديث موقفاً مخالفاً لموقف جابر بن زيد ؛ فقال شيخهم السالمي في كتابه «مشارق أنوار العقول» ـ فعارض بحديث الترجمة الباطل حديث أنس الصحيح ؛ كما نقله مؤلف «دراسات إسلامية» (ص٨٢) ، وأكد هذا في الصفحة التالية (٨٣) بقوله في حديث أنس ـ :

«هناك رواية أخرى تفند هذا الحديث . . .» . فذكر حديث الترجمة !!

هكذا يتعصبون لهذا الحديث الباطل الذي لا إسناد لديهم فيه إلى جابر بن زيد المرسل ، ويعرضون ؛ بل ويكذبون بحديثنا الصحيح :

«شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» !

وقد جاء عن جمع من الصحابة غير أنس بن مالك رضي الله عنه ؛ مثل : جابر ابن عبدالله الأنصاري ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله بن عمر ، وكعب بن عجرة ، وهي كلها أو جلها مخرجة في «ظلال الجنة» (٨٣٠ ـ ٨٣٢) ، و«الروض النضير» (٤٥ و٦٥) ، و«المشكاة» (٥٥٩٨ ـ ٥٥٩٩) .

وبعد : فإن مجال إبطال قول الشيخ السالمي المتقدم ـ بأن الأحاديث التي احتج بها الربيع على خصومه من أهل السنة أحاديث صحاح ؛ يعترف بها الخصم ـ واسع جداً ، وحسبنا الآن ما تقدم ، راجين من الله أن ييسر لي بيان وضع أحاديث أخرى من «مسند ربيعهم» الذي سموه بـ : «الجامع الصحيح» بغياً وظلماً وعدواناً !

وقد كنت ذكرت ـ فيما تقدم ـ حديثاً آخر منه ، وبينت أيضاً بطلانه ، وأن «مسندهم» لا قيمة له مطلقاً من الناحية الحديثية العلمية لأسباب كثيرة ، وبسطت القول في ذلك في (١٧) صفحة ، بما لا تراه في مكان آخر ؛ فراجع ذلك تحت الحديث (٦٠٤٤) .

٦٣٠٣ ـ (من كذبَ على نَبِيِّهِ ، أو على عَيْنَيْه ، أو على والدَيه ؛ لم يَرَحْ رائحةَ الجنة) .

منكر بذكر (الوالدين) . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣١٤/١/٣) ، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٢٦٠/١٢٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٨٧/ ٥٩١) ، وابن عدي في «الكامل» (١/١٠) من طريق إسماعيل بن عياش : حدثني عبدالرحمن بن عبدالله بن محيريز عن أبيه عن أوس بن أوس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«لا أعلم يرويه غير إسماعيل بن عياش» .

قلت : وهو مختلف فيه ، والذي استقر عليه رأي الحفاظ النقاد : ما رواه ابن عدي عن أحمد وغيره ـ ختم به ابن عدي ترجمته قائلاً ـ :

«وحديثه عن الشامين إذا روى عنه ثقة ؛ فهو مستقيم ، وفي الجملة : هو ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة» .

قلت : وهذا ليس من حديثه عنهم ؛ لأن شيخه عبدالرحمن بن عبدالله بن محيريز . . مكي . على أن هذا مجهول ؛ لم يرو عنه غير ابن عياش ، ومع ذلك وثقه ابن حبان (٧٨/٧) على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين ! ومن هنا يتبين لك خطأ قول الهيثمي في «المجمع» (١٤٨/١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وإسناده حسن» .

٦٣٠٤ - (ليس عليكم في غَسْلِ ميِّتِكم غُسلٌ إذا غَسَلْتُموه ؛ إنه مسلمٌ مؤمنٌ طاهرٌ ، وإن المسلمَ (وفي لفظ : مَيِّتَكم) ليس بنَجَسٍ ؛ فحسبُكم أن تَغْسِلوا أيديَكم) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/٧٦/٤) ، والحاكم (١/٣٨٦) ، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (١/٣٠٦) من وجهين عن أبي شيبة إبراهيم بن عبدالله : ثنا خالد بن مخلد : ثنا سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» ! ووافقه الذهبي !

وقال البيهقي :

«هذا ضعيف ، والحمل فيه على أبي شيبة كما أظن» .

قلت : وهو الصواب ، وإن تعقبه الحافظ بقوله في «التلخيص» (١/١٣٨) :

«قلت : أبو شيبة - هو : إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة - احتج به النسائي ، ووثقه الناس ، ومن فوقه احتج بهم البخاري ؛ فالإسناد حسن» .

وأقول : هذا هو المتبادر من ظاهر الإسناد ؛ ولذا كنت تبعته على تحسينه قديماً في «أحكام الجنائز» ، وبخاصة أنه قال في «التهذيب» - متعقباً قول البيهقي المذكور - :

«ووهم في ذلك ، وكأنه ظنه جده إبراهيم بن عثمان ؛ فهو المعروف بأبي شيبة أكثر مما يعرف بها هذا ، وهو المضعف كما سيأتي» .

قلت : وهذا مما أستبعده جداً عن الحافظ البيهقي ؛ وذلك لأمور :

الأول : أن التوهيم المذكور كان يمكن التسليم به لو أن أبا شيبة لم يسم في إسناده ، أما وهو قد سمي بـ : (إبراهيم بن عبدالله) ـ كما رأيت ـ ؛ فكيف يعقل أن يختلط على مثل الحافظ البيهقي بجده إبراهيم بن عثمان؟!

الثاني : أنه يؤكد ما ذكرت اختلاف طبقتهما ، والبعد الشاسع بين وفاتيهما بنحو مائة سنة ! فالجد عند الحافظ من الطبقة السابعة ـ مات سنة (١٦٩) ـ ؛ أي : فوق طبقة شيخ شيخه سليمان بن بلال في هذا الحديث ؛ فهو عنده من الطبقة الثامنة ـ مات سنة (١٧٧) ـ ، والحفيد عنده من الطبقة الحادية عشرة ـ مات سنة (٢٦٥) ـ ! فهل يمكن أن يخفى هذا التفاوت الشاسع على الحافظ البيهقي؟!

ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أن البيهقي لما ضعف هذا الحديث ؛ قد لاحظ أمرين اثنين :

أحدهما : أن أبا شيبة هذا ـ مع كونه ثقة ـ كان تغير قبل موته في آخر أيامه ـ كما قال ابن المنادي ـ .

والآخر : أن أبا شيبة قد خولف في رفعه ، أو أن المخالف هو شيخه خالد بن مخلد ؛ فإنه وإن كان من شيوخ البخاري ؛ ففيه كلام كثير ، حتى أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال :

«قال أحمد : له أحاديث مناكير . وقال ابن سعد : منكر الحديث» .

ثم رأيت الذهبي في «الميزان» قد أورد له أحاديث من مناكيره ؛ هذا أحدها ، وذكر أنه مما تفرد به .

فأقول : فهذا هو الراجح : أن خالداً هذا هو المخالف ؛ فقد أخرجه البيهقي (٣٠٦/١) من طريق معلى ومنصور بن سلمة ، و(٣٩٨/٣) من طريق ابن وهب ؛

ثلاثتهم عن سليمان بن بلال . . . به موقوفاً على ابن عباس .

وتابعهم رابع ـ وكلهم ثقات ـ ؛ فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٢٦٧) : حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس به موقوفاً مختصراً بلفظ :

«لا تنجسوا موتاكم ؛ فإن المؤمن ليس بنجس حياً ولا ميتاً» .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

وتابعه ابن جريج عن عطاء . . . به نحوه .

أخرجه عبدالرزاق (٣/٤٠٥/٦١٠١) .

وتابعه عبدالملك عن عطاء . . . به .

أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً .

قلت : فرواية عطاء هذه تؤيد رواية الثقات الثلاثة عن سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس . وتؤكد أن الحديث عن ابن عباس موقوف ، وأن رفع خالد بن مخلد إياه عن سليمان بن بلال خطأ بيِّن .

فإن قيل : فقد رواه بعضهم من طريق ابن عيينة بإسناده المتقدم ؛ لكن رفعه .

أخرجه الحاكم (١/٣٨٥) ، ومن طريقه البيهقي ، فقال الحاكم : أخبرنا إبراهيم ابن عصمة بن إبراهيم العدل : ثنا أبو مسلم المسيب بن زهير البغدادي : ثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة قالا : ثنا سفيان بن عيينة . . . به . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا خطأ فاحش منهما ؛ وسببه أنهما وقف نظرهما عند ابني أبي شيبة ـ فإنهما من شيوخ الشيخين ، وكذلك من فوقهما كما تقدم ـ ، وكان عليهما

أن ينظرا إلى من دونهما أيضاً ، فإذا كانوا من الثقات ؛ أمكن القول بصحة الإسناد ، وإلا ؛ فلا ـ كما هو الشأن هنا ـ ، فإن شيخ الحاكم إبراهيم بن عصمة وإن كان صدوقاً في نفسه ، فقد أدخلوا في كتبه أحاديث ، كما جاء في «الميزان» و«اللسان» .

وشيخه المسيب بن زهير البغدادي ترجمه الخطيب (١٣/١٣٧) ، وذكر أنه كان على شرطة بغداد في أيام المنصور والمهدي والرشيد ، ولم يذكر له شيوخاً ورواة إلا حديثاً واحداً رواه عن المهدي بإسناده ، ومع ذلك ففي الطريق إليه من رمي بالوضع ـ وقد مضى تخريجه برقم (٧٨٧) ـ ؛ فهو إذن مجهول ، وقد مات سنة (١٧٦) ـ كما ذكر الخطيب ـ ، ففي هذا الإسناد غرابة ؛ إذ ليس من المعهود أن يروي المتوفى في هذه السنة عن المتوفى بعده بنحو ستين سنة ، فإن أبا بكر بن أبي شيبة توفي سنة (٢٣٥) ، وأخاه عثمان توفي سنة (٢٣٩) .

نعم ؛ لو أن هذا الراوي كان معروفاً برواية الحديث وتلقيه إياه عن الحفاظ ؛ لقلنا : إنه من باب (رواية الأكابر عن الأصاغر) ، ولكنه غير معروف ؛ فلعله لذلك قال البيهقي عقب الحديث :

«غريب عن ابن عيينة ، المعروف موقوف» .

وخلاصة القول : أن الصواب في الحديث أنه موقوف على ابن عباس ، من الطريقين عنه ، وأن تحسينه من الطريق الأولى وهم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٣٠٤/م ـ (لا تُطْعِمي السُّؤّالَ ما لا تأكلونَ منه) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٢٦٧ ـ ٢٦٨) ، وعنه أبو يعلى في «مسنده» (٧/٤٣٨ ـ ٤٣٩) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٠ ـ ١١)

من طريق عبيد بن سعيد عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت :

أُهدي إلى رسول الله ﷺ ضب ، فلم يأكل منه ، قالت : فقلت : يا رسول الله ! ألا أطعمه السُّؤّال؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ،لكن أعله أبو زرعة ـ كما في «علل ابن أبي حاتم» (١١/٢) ـ فقال :

«هذا خطأ ؛ أخطأ فيه عبيد ، قال : «عن منصور» . . وإنما هو : «عن حماد» ، والصحيح ما حدثنا قبيصة عن الثوري عن حماد عن إبراهيم قال : أهدي لعائشة ضباب» .

وكذلك رواه أبو أحمد الزبيري : ثنا سفيان . . . به نحوه .

أخرجه البيهقي (٣٢٥/٩) .

وخالف الثوريَّ حمادُ بن سلمة : فقال : ثنا حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة .

أخرجه أحمد (١٠٥/٦ و١٤٤) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣١٦/٢) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٢٤٨/١/١١/٢) ، والبيهقي أيضاً من طرق عن حماد . . . به . وقال الطبراني :

«لم يروه عن حماد بن أبي سليمان إلا حماد بن سلمة وسفيان الثوري» .

قلت : قد عرفت مما تقدم أن رواية الثوري عن حماد بن أبي سليمان منقطعة ؛ لم يذكر في إسناده الأسود عن عائشة . كذلك رواه قبيصة وأبو أحمد الزبيري .

ومن ذلك يتبين أن حماد بن سلمة تفرد بروايته عن حماد بن أبي سليمان

موصولاً . وابن سلمة وإن كان ثقة من رجال مسلم ، ففي حفظه شيء في غير روايته عن ثابت ؛ ولذلك أورده الذهبي في «المغني» وقال :

«إمام ثقة ، له أوهام وغرائب ، وغيره أثبت منه» .

قلت : فمخالفته لسفيان الثوري تجعل النفس لا تطمئن لها ، وتميل إلى توهيمه في وصله لإسناد هذا الحديث ، وقد أشار إلى ذلك البيهقي بقوله :

«إن ثبت» . ونحوه قول الهيثمي (١١٣/٣) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله موثقون» .

وأما الحافظ فذكره في «الفتح» (٦٦٥/٩ و٦٦٦) من رواية الطحاوي ، وسكت عليه ؛ مشيراً إلى تقويته . والله أعلم .

٦٣٠٥ - (بِحَسْبِ امرِئٍ أنْ يدعوَ أن يقولَ : اللهم ! اغفرْ لي ، وارحمْني ، وأَدْخِلْني الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٦٧٠/١٨٢/٧) من طريق ابن لهيعة عن محمد بن عبدالرحمن بن نوفل عن يزيد بن خصيفة عن السائب ابن يزيد أن النبي ﷺ كان يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله كلهم ثقات ؛ غير ابن لهيعة ، وهو ضعيف لسوء حفظه . وقال الهيثمي (١٨٠/١٠) :

«رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير ابن لهيعة ، وهو حسن الحديث» !

كذا قال ! وابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه ، والهيثمي قوله فيه مضطرب ؛ فتارة يحسِّن حديثه - كما هنا - وتارة يضعِّفه - وقد تقدمت له أمثلة كثيرة - ، وإنما

يكون حديثه قوياً إذا كان من رواية أحد العبادلة عنه ـ كما تقدم مراراً ـ ، وليس هذا من رواية أحدهم . فتنبه !

٦٣٠٦ ـ (بئسَ الطعامُ طعام الوليمة ؛ يُدْعى إليه الأغنياءُ ويُتْرَكُ المساكينُ) .

شاذ بهذا اللفظ : «بئس» . أخرجه مسلم (١٥٣/٤) من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة : أنه كان يقول : . . . فذكره موقوفاً . وهو في «الموطأ» (٧٧/٢) بهذا الإسناد إلا أنه قال : «شر الطعام . . .» ، وكذلك رواه البخاري (٥١٧٧) عن مالك . قال الحافظ في «الفتح» : (٢٤٥/٩) :

«وهو الأكثر» .

وهو مخرج في «الإرواء» (١٩٤٧/٣/٧) .

وقد وجدت له طرقاً باللفظ الأول ؛ فلا بد من الكلام عليها ، لنكون على بينة منها :

الأولى : عن عبدالملك بن جريج عن الزهري . . . به مرفوعاً .

أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧٧/١٠) .

وابن جريج مدلس وقد عنعنه .

الثانية : عن محمد بن أبي حفصة البصري عن الزهري . . . به .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٦١/٦) في ترجمة البصري هذا . وقال :

«وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم» .

قلت : وهو من رجال الشيخين ؛ ولكنه ممن اختلف فيه ، ويبدو من مجموع أقوال الأئمة فيه ما يدل على أنه ثقة في نفسه ، وأن في حفظه ضعفاً ، وقد أشار إلى هذا الذهبي والعسقلاني ، فقال الأول في «المغني» :

«ثقة مشهور ، فيه شيء» . وقال الآخر في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

ولعل ابن جريج تلقاه عنه ثم دلسه !

الثالثة : عن مسلم بن أبي مسلم : ثنا مخلد بن الحسين عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة . . . به مرفوعاً .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٦٧/٨) .

قلت : ومسلم بن أبي مسلم ـ هو : الجرمي ـ وثقه الخطيب (١٠٠/١٣) ، وكذا ابن حبان (١٥٨/٩) وقال :

«ربما أخطأ» . وقال البيهقي في حديث آخر له تقدم (٢٨٠١) :

«غير قوي» .

قلت : ويبدو لي أنه وسط حسن الحديث إذا لم يخالف ـ كما هو الشأن هنا ـ ؛ ولذلك جودت إسناد حديثه المتقدم .

وهذه الطريق عن ابن سيرين قد عزاها الحافظ في «الفتح» (٢٤٥/٩) لأبي الشيخ ـ هكذا أطلق العزو إليه ولم يقيده ـ ؛ فلا أدري إذا كانت عنده من طريق مسلم الجرمي هذا أو غيره .

الرابعة : عن محمد بن مصعب : ثنا الحسن بن دينار عن الحسن عن أبي هريرة . . . مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي أيضاً (٢/٢٩٩) .

والحسن بن دينار : متروك ، وكذبه بعضهم ، وترجمته في «اللسان» .

ومحمد بن مصعب ـ هو : القُرقُساني ـ : صدوق كثير الخطأ ـ كما في «التقريب» ـ ؛ فيحتمل أن يكون الخطأ منه إن سلم من الحسن بن دينار .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من حديث أبي هريرة بلفظ :

«بئس الطعام طعام العرس ؛ يَطْعَمُه الأغنياء ، ويُمْنعه المساكين» . وقال :

«رواه الدارقطني في «زوائد ابن مردك» عن أبي هريرة» .

وبيض له المناوي في «شرحيه» ؛ فلا أدري ما حال إسناده ، وهل هو بإسناد آخر غير ما تقدم؟ والله أعلم .

وبالجملة ؛ فالمحفوظ في هذا الحديث إنما هو بلفظ :

«شر الطعام طعام الوليمة» .

وقد صح موقوفاً ومرفوعاً من طرق ، وهو مخرج في «الإرواء» ـ كما تقدم ـ ، وفي «الصحيحة» أيضاً (١٠٨٥) .

٦٣٠٧ـ (من قال في الإسلام شِعْراً مُقْذِعاً ؛ فلِسانُه هَدَرٌ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٤٥٢/٢٠٩٢) : حدثنا عمر بن موسى السَّامي : ثنا أبو هلال الراسبي محمد بن سليم عن عبدالله بن بريدة عن

أبيه . . . مرفوعاً . وقال :

«لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا بريدة» .

قلت : فيما قاله تسامح في التعبير ؛ لأنه يشعر بصحة الإسناد إلى بريدة ، وليس كذلك ، وإن قال الهيثمي (١٢٣/٨) :

«رواه البزار ، ورجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف» .

فإن هذا لا يعني أن الحديث ثابت عنده ، وإن أقره الأعظمي في تعليقه على «زوائد مسند البزار» ، وتبعه المعلق على «أحاديث الشعر» (١١٣) ، وكأنه خفي عليهم حال عمر بن موسى السامي - بالسين المهملة ، فقد وقع في «الزوائد» : (الشامي) . . بالشين المعجمة ، وكذلك وقع في «كامل ابن عدي» و«لسان ابن حجر» ، وهو تصحيف من بعض النساخ أو الطابعين . والتصويب من «إكمال ابن ماكولا» (٥٥٧/٤) وغيره ؛ وهو : عمر بن موسى بن سليمان الحادي البصري ، عم الكديمي - : قال ابن عدي (٥٤/٥) :

«ضعيف ، يسرق الحديث ، ويخالف في الأسانيد» .

ثم ساق له أحاديث بعضها من روايته عن أبي هلال هذا ، ثم قال :

«وله غير ما ذكرت من الأحاديث التي سرقها ، والتي رفعها ، والتي خالف في أسانيدها ، والضعف بيِّن في رواياته» .

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٤٤٥/٨) ! ومع أنه قال فيه :

«ربما أخطأ» ؛ فقد نسبه الحافظ في «اللسان» إلى الغفلة ، مشيراً بذلك إلى ترجيح تضعيف ابن عدي عليه .

٦٣٠٨ ـ (إن اللهَ أوحى إليَّ : يا أخا المُرْسَلِينَ ! ويا أخا المُنْذِرِينَ ! أَنْذِرْ قومَك أنْ لا يَدْخُلوا بَيْتاً من بيوتي ولأحَدٍ عندهم مَظْلَمةٌ ؛ فإني أَلْعَنُه ما دامَ قائماً بين يديَّ يُصَلِّي حتى يَرُدَّ تلك الظُّلامةَ إلى أهلها ؛ فأكونَ سَمْعَه الذي يَسْمَعُ به ، وأكونَ بصرَه الذي يُبْصِرُ به ، ويكونَ من أوليائي وأَصْفِيائي ، ويكونَ جاري مع النَّبِيِّيْنَ والصِّدِّيقينَ والشهداءِ في الجنةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/١١٦) : حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا أبو الزنباع روح بن الفرج : ثنا **إسحاق بن إبراهيم بن رزيق** : ثنا أبو اليمان : ثنا الأوزاعي : حدثني عبدة : حدثني زر بن حبيش قال : سمعت حذيفة يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«غريب من حديث الأوزاعي عن عبدة ، ورواه علي بن معبد عن إسحاق بن **أبي يحيى العكي** عن الأوزاعي . . . به» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات مترجمون في «التهذيب» ؛ إلا شيخ أبي نعيم سليمان بن أحمد وهو الحافظ الطبراني صاحب «المعاجم الثلاثة» ، وهو أشهر من أن يذكر ، وإلا إسحاق بن إبراهيم بن رزيق . فإني جهدت في أن أجد له ترجمة فلم أوفق .

ثم بدا لي شيء ، وهو أن جده : (رزيق) . . محرف من (زبريق) ، وأنه إسحاق ابن إبراهيم بن العلاء الحمصي ، فإنه يعرف بـ : (ابن زبريق) ، وهو من هذه الطبقة ، وقد مضى له حديث برقم (٧٥٨) من رواية الطبراني بواسطة شيخ آخر له عنه : ثنا عمرو بن الحارث . . . فإذا كان هو هذا ؛ فهو ضعيف جداً ـ كما بينت هناك ـ ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب» .

ولعله قد خفي حاله على الحافظ ابن رجب الحنبلي ، فقال في «جامع العلوم والحكم» (ص٢٦١) - بعد أن عزاه للطبراني - :

«وهذا إسناد جيد ، وهو غريب جداً» .

ولم أجد من عزاه للطبراني ، ولا هو في شيء من «معاجمه الثلاثة» ؛ فلعله في بعض كتبه الأخرى مثل «مسند الشاميين» ؛ فليراجع ، فإن يدي لا تطوله الآن ، وليس هو في المجلدين المطبوعين بتحقيق أخينا عبدالمجيد السلفي فرج الله عنه كربه .

وأما إسحاق بن أبي يحيى العكي : فلم أعرفه .

٦٣٠٩ - ([إن] أولَ شيءٍ خَلَقَ اللهُ القلمُ ، ثم خَلَقَ بعده النُّونَ ، وهي الدَّواةُ ، ثم قال سبحانه وتعالى : اكْتُب . فقال : وما أَكْتُبُ؟ قال جل وعلا : اكتُبْ ما يكونُ مِنْ عملٍ أو أَثَرٍ ، أو رِزْقٍ ، [أو أَجَلٍ] . فكتبَ ما يكونُ وما هو كائنٌ إلى يومِ القيامةِ ؛ فذلكَ قوله عز وجل : ﴿ن . والقلم وما يَسْطُرون﴾ ، ثم خَتَمَ جل وعلا على القَلَم فلمْ يَنْطِقْ ، ولا ينطقُ إلى يومِ القيامةِ ، [ثم خلقَ العقلَ فقال : وعزَّتي ! لأُكْمِلَنَّك فيمن أَحْبَبْتُ ، ولأُنْقِصَنَّك فيمن أَبْغَضْتُ])(*) .

منكر . أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص٨٣) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨٣/٢) من طريق أبي مروان هشام بن خالد - يعني : الدمشقي الأزرق - قال : حدثنا الحسن بن يحيى الخُشَني عن أبي عبدالله مولى بني أمية عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه . . . مرفوعاً .

(*) كتب على هامش الأصل : «مضى نحوه (١٢٥٣)» . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو عبدالله هذا : لم أجد له ترجمة .

والحسن بن يحيى الخشني : قال الحافظ :

«صدوق كثير الخطأ» .

وله طريق أخرى عن أبي صالح ، ولكنها واهية : يرويه محمد بن وهب الدمشقي : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا مالك بن أنس عن سمي عن أبي صالح . . . به .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٦٩) وقال :

«وهذا باطل بهذا الإسناد» .

ذكره في ترجمة محمد بن وهب بن عطية الدمشقي ، وقال :

«وله غير حديث منكر ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، وقد رأيتهم تكلموا فيمن هو خير منه» .

ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن عساكر (١٦/٩٥) ، لكن ذكره في ترجمة محمد بن وهب بن مسلم أبو عمرو القرشي الدمشقي ، يشير بذلك إلى خطأ ابن عدي في إيراده في ترجمة محمد بن وهب بن عطية . وصرح بتخطئته الذهبي في «الميزان» ، وقال عقبه :

«فصدق ابن عدي في أن الحديث باطل» . وذكر نحوه الحافظ في «التهذيب» .

واعلم أن الزيادات التي بين المعكوفتين هي لابن عساكر في الموضع المشار إليه من «تاريخه» ، إلا الأخيرة منها ، فقد عزاها إليه الحافظ ابن كثير في تفسيره سورة ﴿ن﴾ . وساق إسنادها السيوطي في «اللآلي» (١/١٣١) من طريق أبي مروان المتقدمة .

والحديث جاء من طرق عن ابن عباس موقوفاً عليه بنحوه إلى قوله : ﴿ن . والقلم وما يسطرون﴾ .

أخرجه الآجري (ص٨٤) ، والطبري في «التفسير» (٢٩/٩ - ١٠) ، و«التاريخ» (١٧ - ١٨) ، والحاكم (٤٩٨/٢) ، والبيهقي في «السنن» (٣/٩) من طريق أبي ظبيان وأبي الضحى مسلم بن صبيح عن ابن عباس . . . موقوفاً . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٢٢٧/٤٣٣/١٢) من طريق مؤمل ابن إسماعيل : ثنا حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى . . . به مرفوعاً .

قلت : وهذا منكر ، قال الطبراني عقبه :

«لم يرفعه عن حماد بن زيد إلا مؤمل بن إسماعيل» .

قال الهيثمي (١٢٨/٧) عقبه :

«قلت : مؤمل ثقة كثير الخطأ ، وقد وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه البخاري وغيره ، وبقية رجاله ثقات» .

وأقول : وإنما يصح مرفوعاً من هذا الحديث عن ابن عباس وغيره أولُه مختصراً ؛ فرواه سعيد بن جبير عنه بلفظ :

«إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم ، وأمره أن يكتب كل شيء يكون» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (١٣٣) ، وله شواهد من حديث عبادة بن الصامت من طرق عنه ، مخرج في «المشكاة» (٩٤/٣٤/١) ، وعن ابن عمر في «الصحيحة» أيضاً (٣١٣٦) .

(تنبيه) : وأما الرواية التي أخرجها الطبري في «كتابيه» من طريق سفيان عن أبي هاشم عن مجاهد عن ابن عباس موقوفاً بلفظ :

«إن الله تعالى ذِكْرُه كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً ، فكان أول ما خلق الله القلم ؛ فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة . . .» . الحديث .

فهو منكر جداً عندي لقوله : «قبل أن يخلق شيئاً» . . فإنه يشعر أن العرش غير مخلوق ! وهذا باطل ظاهر البطلان ، وقد رواه شعبة عن أبي هاشم فلم يذكر فيه هذا الباطل . ولعله من قبل أبي هاشم الرماني ؛ فإنه وإن كان ثقة بالاتفاق ، فقد غمزه ابن حبان ؛ فقال في «ثقاته» (٥٩٦/٧) :

«كان يخطئ ، يجب أن يعتبر حديثه إذا كان من رواية الثقات عنه ، فأما رواية الضعفاء عنه . . . فإن الوهن يلزق بهم دونه ؛ لأنه صدوق لم يكن له سبب يوهَّن به غير الخطأ ، والخطأ متى لم يفحش لا يستحق من وجد فيه ذلك الترك» .

قلت : وإذا كان لا بد من تعصيب الخطأ في ذلك القول إلى أحد من سلسلة هذا الإسناد ؛ فالأولى أن ينسب إلى من دون ابن عباس ، ثم إن أولاهم به هو أبو هاشم هذا ـ لما سبق ـ ، وليس الراوي عنه سفيان ـ وهو : الثوري ـ ؛ فإنه : «ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة» ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ .

وإن مما يبطل ذاك القول ونسبته إلى ابن عباس : أنه نفسه ممن روى عنه ﷺ ما يؤكد بطلانه لما تقدم بلفظ :

«إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم . . .» .

ولذلك قال الطبري رحمه الله :

«وقول رسول الله ﷺ الذي رويناه أولى بالصواب ؛ لأنه كان أعلم قائل بذلك

قولاً بحقيقته وصحته ، من غير استثناء منه شيئاً من الأشياء أنه تقدم خلقُ الله إياه خلقَ القلم ؛ بل عمَّ بقوله ﷺ : «إن أول شيء خلقه الله القلم» كل شيء ؛ أن القلم مخلوق قبله من غير استثنائه من ذلك عرشاً ولا ماءً ، ولا شيئاً غير ذلك ؛ فالرواية التي رويناها عن أبي ظبيان وأبي الضحى عن ابن عباس أولى بالصحة عن ابن عباس من خبر مجاهد عنه الذي رواه عنه أبو هاشم ؛ إذ كان أبو هاشم قد اختلف في رواية ذلك عنه شعبة وسفيان على ما ذكرت من اختلافهما فيها» .

وإني لأحمد الله تعالى أن هذا الكلام من هذا الإمام موافق تماماً لما كنت ذكرته في فوائد حديث ابن عباس هذا في المصدر المذكور آنفاً «الصحيحة» ؛ أن فيه رداً على من يقول بأن العرش هو أول مخلوق ، ولم أكن يومئذٍ قد وقفت عليه . فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

٦٣١٠ - (مَنْ بدأَ أخاه بالسلامِ ؛ كَتَبَ اللهُ له عَشْرَ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ دعا له بَظَهْرِ الغَيْبِ ؛ كتب الله له عشر حسنات) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٢٩/١) ، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٢/٢) ، والشجري في «الأمالي» (٢٣٦/١) من طريقين عن سويد بن عبدالعزيز : ثنا نوح بن ذكوان عن الحسن عن أنس . . . مرفوعاً ، قال أنس :

إن كانت الشجرة لتفرق بيننا في السفر فنتلاقى بالسلام .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سويد بن عبدالعزيز ونوح بن ذكوان ضعيفان - كما في «التقريب» - ، وقال ابن حبان في ابن ذكوان هذا (٤٧/٣) :

«منكر الحديث جداً» .

ثم ساق له هذا الحديث بتقديم الشطر الثاني على الأول بلفظ :

«من دعا لأخيه بظهر الغيب . . .» الحديث .

وبهذا اللفظ أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (ص٨٦) ، وقال :

«نوح بن ذكوان متروك الحديث» .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لأبي الشيخ فقط عن أنس .

٦٣١١ ـ (وأَبِيْكَ ! لو سَكَتَّ ؛ ما زلتُ أُناوَلُ منها ذراعاً ما دعوتُ به) .

منكر . أخرجه أحمد (٤٨/٢) : ثنا إسماعيل : ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي إسحاق : حدثني رجل من بني غفار في مجلس سالم بن عبدالله : حدثني فلان : أن رسول الله ﷺ أتي بطعام من خبز ولحم ، فقال :

«ناولني الذراع» . فنوول ذراعاً فأكلها ـ قال يحيى : لا أعلمه إلا هكذا ـ ثم قال :

«ناولني الذراع» . فنوول ذراعاً فأكلها ، ثم قال :

«ناولني الذراع» . فقال : يا رسول الله ! إنما هما ذراعان ! فقال : . . . فذكره . فقال سالم :

أما هذه فلا ، سمعت عبدالله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ :

«إن الله تبارك وتعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الغفاري الذي لم يسم .

وأبو إسحاق الراوي عنه : لم أعرفه . ويحتمل أن يكون سليمان بن أبي سليمان

الشيباني المخرج له في «الصحيحين» ، وسائر رجاله ثقات من رجالهما .

والحديث قال الهيثمي (٨/٣١٢) :

«رواه أحمد ، وفيه راو لم يسم» .

قلت : وفي متن الحديث نكارة ظاهرة ، وهو قوله : «وأبيك» ؛ فإنه من الحلف بغير الله المنهي عنه ، ولذلك أنكره سالم بن عبدالله بن عمر ؛ للحديث الذي رواه عن أبيه . وهو حديث متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنه ، وهو مخرَّج في «الإرواء» (٨/١٨٧/٢٥٦٠) من طريق نافع عنه ، ومن طريق الزهري عن سالم . . . به .

ثم وجدت في كتابي المذكور أن النسائي روى حديث الترجمة مختصراً من طريق أخرى عن شيخ أحمد : إسماعيل ـ وهو : ابن علية ـ قال : ثنا يحيى بن أبي إسحاق : حدثني رجل من بني غفار . . .

فظننت هناك أنه سقط منه : (يحيى بن أبي كثير) كما سقط من إسناد أحمد : (يحيى بن) . . وأن صواب الإسناد : (يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحاق) ؛ وذلك لأنه ذكر في «التهذيب» رواية يحيى الأول عن يحيى الآخر . والآن ترجح عندي أن الصواب رواية النسائي ؛ دون ذكر يحيى بن أبي كثير ؛ وذلك لأمور :

الأول : أنهم لم يذكروا لابن علية رواية عن يحيى بن أبي كثير ، وإنما ذكروا له رواية عن يحيى بن أبي إسحاق ـ وهو : الحضرمي مولاهم ـ .

الثاني : أن إسناد رواية النسائي ذكره المزي في «التحفة» ـ كما نقلته آنفاً ـ ، فلو كان فيه سقط ؛ لنبه عليه المزي إن شاء الله تعالى .

الثالث : ما أفاده الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (١٣٣/٧) : أن الحافظ ذكر هذا الحديث في (باب المبهمات) من «التعجيل» (٥٥٠) هكذا :

«يحيى بن أبي إسحاق عن رجل من غفار : حدثني فلان أن النبي ﷺ أتي بطعام» .

قلت : وبمجموع هذه الأمور يترجح أن الصواب رواية النسائي ، ولم يستحضرها الشيخ رحمه الله ، وذكر أشياء أخرى استروح إليها ، ورجح هذا الذي رجحته وأثبته في طبعته من «المسند» : (يحيى بن أبي إسحاق) .

وعليه فالسند إلى ابن عمر صحيح على شرط الشيخين ؛ فصح قولنا أن سالم ابن عمر أنكر قول الرجل الغفاري في حديثه مرفوعاً : «وأبيك» ، وهو حري بذلك ؛ لما في حديث سالم عن ابن عمر من النهي عن الحلف بالآباء .

ومن الغريب حقاً أن الحلف المذكور قد وقع في بعض الروايات لأحاديث صحيحة ، شذ بعض الثقات في «الصحيحين» ـ فضلاً عن غيرهما ـ فذكروه فيها ، وقد تقدم تخريجها برقم (٤٩٩٢) ، وانظر كتابي «صحيح أبي داود» (٤١٥) يسر الله لي إتمامه(*) .

وإن مما يؤكد نكارة الحلف المذكور في حديث الترجمة : أنه قد روي الحديث من طرق عن جمع من الصحابة ـ منهم أبو هريرة ، وإسناده حسن ـ ، ولم يقع في شيء منها الحلف المذكور ؛ فهو منكر جداً . والأحاديث المشار إليها مخرجة في

(*) تم طبع ما أنجزه الشيخ رحمه الله تعالى بعد وفاته في (١١) مجلداً مع «الضعيف» والفهارس .

«مختصر الشمائل» (٩٦ ـ ٩٧) ، و«المشكاة» (١/١٠٦ ـ ١٠٧/٣٢٧ و٣٢٨) ، وقد أشار الحافظ في «الفتح» (٣٤٦/٤) إلى ثبوت القصة ـ دون الحلف بالأب طبعاً ـ بسكوته عليها ، وهي من معجزاته ﷺ وآياته العلمية .

٦٣١٢ ـ (اللهم ! عليك الوليدَ ، أَثِمَ بي ، مرتين [أو ثلاثاً]) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن أحمد (١/١٥١ ـ ١٥٢ و١٥٢) ـ واللفظ له ـ ، والبزار (٢/٢٤٨/١٦٢٦ و١٦٢٧) ، وأبو يعلى (١/٢٥٣/٢٩٤ و٢٩٠/٣٥١) ، والمحاملي في «الأمالي» (١٥١/١١٩) من طرق عن نعيم بن حكيم عن أبي مريم [الحنفي] عن علي رضي الله عنه :

أن امرأة الوليد بن عقبة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ! إن الوليد يضربها ، قال :

«قولي له : [إن رسول الله ﷺ] قد أجارني» .

قال علي : فلم تلبث إلا يسيراً حتى رجعت فقالت : ما زادني إلا ضرباً ! فأخذ هدبة من ثوبه فدفعها إليها ، وقال :

«قولي له : إن رسول الله ﷺ قد أجارني» .

فلم تلبث إلا يسيراً حتى رجعت فقالت : ما زادني إلا ضرباً ! فرفع [رسول الله ﷺ] يديه وقال : . . . فذكره .

والزيادة الأولى والثانية للبزار ، والثالثة لأبي يعلى . وزاد المحاملي في أول الحديث زيادة غريبة ونصها ـ بعد قولها : «يضربها» ـ :

«فقال : «اذهبي فاصبري» ، ثم أتته ، فقالت : إنه يضربني ، فقال لها : «اذهبي

فاصبري» ، ثم أتته فقالت : إنه يضربني ، قال : فأخذ هدبة من ثوبه ثم قال : «اذهبي بها إليه ، اللهم ! عليك الوليد»» .

هذا نص الحديث عنده بتمامه ، ومن الظاهر أنه قد زاد تلك الزيادة مقابل اختصاره ذكر الإجارة ، وتكرار شكواها من ضربه إياها ، فلم تطمئن النفس لهذه الزيادة لمخالفتها لرواية الجماعة ، ولا أدري ممن الوهم ؛ فإن إسناده هكذا : حدثنا زيد ابن أخزم قال : حدثنا عبدالله بن داود عن نعيم بن حكيم . . . به .

وعبدالله بن داود ـ وهو : الخريبي ـ : ثقة من رجال البخاري .

وزيد بن أخزم : ثقة حافظ من رجال البخاري أيضاً ، لكن قد تابعه إبراهيم ابن محمد التيمي : ثنا عبدالله بن داود . . . به نحوه ، لكنه لم يذكر الزيادة ، والتيمي ثقة . والله أعلم .

قلت : وخفي هذا الفرق في المتن على الدكتور القيسي المعلق على «الأمالي» للمحاملي ، فلم يتنبه لزيادته هذه ، فعزا حديثه للحفاظ الثلاثة الأولين ؛ فأوهم أنه عندهم كما هو عند المحاملي بزيادة جملة «الصبر» ، وأكد ذلك بقوله :

«وذكره الهيثمي في «المجمع» (٣٣٢/٤) وقال : ورجاله ثقات» !

ثم إن الدكتور ذهب إلى أن أبا مريم الراوي عن علي هو الثقفي المدائني ، وقال :

«وصرح في رواية البزار أنه الحنفي ـ وهو : قيس ـ : وثقه النسائي والذهبي في «الكاشف» ، ووهم الحافظ في «التقريب» إذ قال : إنه مجهول» .

وهذا وهم عجيب ! وإنما أتي من العجلة في النقل وقلة التحقيق ، وذلك لأمرين :

الأول : أن الحافظ بعد أن حكى الخلاف في اسم أبي مريم الثقفي المدائني قال :

«قلت : الذي يظهر لي أن النسائي وهم في قوله : إن أبا مريم الحنفي يسمى

قيساً . . والصواب : أن الذي يسمى قيساً هو أبو مريم الثقفي صاحب الترجمة ؛ كما قال أبو حاتم وابن حبان» . قال :

«وأما أبو مريم الحنفي ـ واسمه : إياس ؛ كما قال ابن المديني وأبو أحمد وابن ماكولا ، وابن حبان في «الثقات» ـ فلم يذكره النسائي ؛ لأنه لم يذكر إلا من عرف اسمه . وأما أبو مريم الكوفي : فهذا ثالث لا تعلق له بهما ؛ إلا لكونه يروي عن علي أيضاً ، وقال الدارقطني : أبو مريم الثقفي عن عمار مجهول» .

قلت : فقد فرق الحافظ بين أبي مريم الثقفي ، وأبي مريم الحنفي ، وأفاد أن الأول هو المسمى : (قيساً) . . والآخر يسمى : (إياساً) ، وأن النسائي أخطأ في تسميته قيساً ! فاختلط الأمر على الدكتور القيسي كما اختلط على النسائي ! زد على ذلك أنه في قوله المتقدم عزا إلى الحافظ أنه جهل أبا مريم الحنفي ، وهذا خلاف الواقع في كتابه «التقريب» ؛ فقال :

«**أبو مريم الثقفي** ، اسمه : قيس المدائني ، مجهول ، من الثانية . ي د س .

أبو مريم الحنفي القاضي ، اسمه : إياس بن صُبيح ، مقبول ، ومن الثانية ، ووهم من خلطه بالأول» .

فقد وَهِمَ القيسي على الحافظ حين نسب إليه أنه قال في أبي مريم الحنفي : «مجهول» . . وهو إنما قال فيه : «مقبول» ، والمجهول عنده إنما هو الثقفي !! وأصل المشكلة عند الدكتور : أنه لم يفرق بين الحنفي والثقفي ، خلافاً للحافظ ، ولذلك وهم عليه .

وعدم التفريق هو الذي يترشح من قول الذهبي في «الكاشف» :

«أبو مريم الثقفي : عن علي وأبي الدرداء ، وعنه عبدالملك ونُعيم (الأصل : يعلى) ابنا حكيم ، ثقة ، ولي قضاء البصرة» .

والذي جعلني أميل إلى ما ذكرت : أن رواية الابنين المذكورين قد ذكرها البخاري وابن أبي حاتم ، وكذا ابن حبان في «الثقات» (٣١٤/٥) ، دون قوله :

«ولي قضاء البصرة» . وإنما ذكر هذا ابن حبان في ترجمة إياس بن صبيح أبي مريم الحنفي المتقدم من كتابه «الثقات» (٣٤/٤) ، ومن قبله الدولابي في «الكنى» (١١٠/٢) فروى بسند قوي عن ابن سيرين قال :

«أول من قضى بالبصرة إياس بن صبيح ، وهو أبو مريم الحنفي» .

لكن لعل التفريق بين الرجلين هو الأرجح ؛ لاتفاق إمام المحدثين ومن معه على ذلك ، وهو الذي رجحه الحافظ ابن حجر - كما تقدم - . لكن اتفاقهم جميعاً على أن الذي روى عنه نعيم بن حكيم هو: أبو مريم الثقفي ؛ ذكروا ذلك في ترجمة الثقفي هذا - كما تقدم عن الذهبي - ، وكذلك ذكروا في ترجمة نعيم هذا ، ومنهم الذهبي أيضاً ، وقال فيه :

«ثقة» .

فإذا ثبت هذا ؛ فتكون رواية البزار التي وقع فيها أنه : (الحنفي) . . شاذة ؛ لمخالفتها لما تقدم من صنيع الأئمة في ترجمتهم له وللراوي عنه من جهة ، ولعدم ورودها في رواية الأئمة الآخرين الذين أخرجوا الحديث من جهة أخرى .

هذا ما أدَّاني إليه بحثي وتفكيري ، فإن أصبت ؛ فمن الله ، وإن أخطأت ؛ فمن نفسي ، سائلاً المولى سبحانه أن يغفر لي خطئي وعمدي وكل ذلك عندي .

وإذا كان الأمر كذلك ؛ فما حال الثقفي هذا وقد تقدم قول الدارقطني والعسقلاني فيه :

«مجهول»؟

فأقول : إذا كان لم يرو عنه غير الأخوين المسمّيين آنفاً ، وكان أحدهما ـ وهو : عبد الملك ـ ليس له إلا راوٍ واحد ؛ فهو مجهول العين ـ كما ذكرت في «تيسير الانتفاع» ـ ، وعليه يترجح عندي أن شيخه هذا ـ الثقفي ـ يكون مجهول الحال . والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن أبي شيبة ومسدد وأبي يعلى وعبدالله بن أحمد وابن جرير وصححه .

أقول : لم أره في القسم المطبوع من كتاب ابن جرير «تهذيب الآثار» ، وقد تبين لي من مطالعتي إياه : أنه متساهل في التصحيح نحو تساهل ابن حبان !

٦٣١٣ ـ (من قال : لا إله إلا الله واحداً أحداً صمداً ، لم يَتَّخِذْ صاحبةً ولا وَلَداً ، ولم يكنْ له كفواً أحدٌ ـ عَشْرَ مراتٍ ـ ؛ كُتِبَ له أربعون ألفَ حسنةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد (١٠٣/٤) ، وابن السني (١٣٣) ، وابن عدي في «الكامل» (٥٨/٣ ـ ٥٩) من طريق الخليل بن مرة عن الأزهر بن عبدالله عن تميم الداري . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الخليل بن مرة مختلف فيه ، والجمهور على تضعيفه ، قال الذهبي في «الميزان» :

«قال أبو زرعة : شيخ صالح . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ليس بقوي . وقال ابن عدي : ليس بمتروك» .

ثم ساق له أحاديث أنكرت عليه ، قال في أحدها :

«وهو أنكرها» .

وقد روي الحديث بأنكر من هذا اللفظ ، ففيه :

«كتب الله له ألفي ألف حسنة ، ومن زاد زاده الله عز وجل» .

وقد مضى تخريجه برقم (٥١٢٢) مع تخريج الهيثمي له . وأما حديث الترجمة فلم يخرجه في بابه ، ولا في غيره فيما علمت . والله أعلم .

٦٣١٤ ـ (كان إذا صلى ؛ أَقْبَلَ علينا بوجهِهِ كالقَمرِ ، فيقولُ : اللهمَّ ! إني أعـوذُ بك من الهَمِّ والحَزَنِ ، والعَجْزِ والكَسَلِ ، والذُّلِّ والصَّغَارِ ، والفواحشِ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ .

فتعلمناه من غير أن يعلمناه من كثرة ما كان يردده) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢/١٠٩٦/٦٦٠) من طريقين عن أحمد بن يحيى بن سعيد القطان : ثنا يحيى بن عمر الفراء : ثنا أبو الأحوص عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله رضي الله عنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير يحيى بن عمر الفراء ، فلم أجد له ذكراً إلا في «ثقات ابن حبان» (٩/٢٦٥) ، أورده برواية القطان هذا عنه عن أبي الأحوص ، ولم يزد . وكذلك ذكره السمعاني في مادة : (الفراء) من «الأنساب» ، وعمدته في ذلك ابن حبان ، ولكنه لا يصرح به . ولم يقف عليه الدكتور المعلق على «الدعاء» !

والقطان هذا : قال ابن أبي حاتم (١/٧٤) :

«كتبنا عنه ، وكان صدوقاً» . ورواه عنه الخطيب في «التاريخ» (٥/١١٧) . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٣٨ ـ ٣٩) وقال :

«وكان متقناً» .

قلت : فعلة الحديث شيخه الفراء ؛ فإنه شبه مجهول .

وله علة أخرى ؛ وهي : عنعنة المغيرة ـ وهو : ابن مقسم ـ : قال الحافظ في «التقريب» :

«ثقة متقن ؛ إلا أنه كان يدلس ، ولا سيما عن إبراهيم» .

وإبراهيم ـ هو : ابن يزيد النخعي ، وهو ـ : ثقة فقيه مشهور .

٦٣١٥ـ (إذا لقيَ أحدُكم أخاه في النهارِ مِراراً ؛ فلْيُسَلِّمْ عليه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٦/٢/٢٤٦ ـ بترقيمي) ، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١٣/٥) : حدثنا أحمد بن رشدين قال : نا أحمد بن عبدالمؤمن المصري قال : نا إبراهيم بن الحجاج المكي قال : نا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن محمد بن سوقة قال : أخبرني نافع عن ابن عمر . . . مرفوعاً . وقال أبو نعيم ـ مضعفاً ـ :

«غريب من حديث محمد ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو موضوع ؛ آفته يحيى بن عقبة هذا ، وبه أعله الهيثمي فقال (٣٤/٨) :

«وهو كذاب» . وقال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : يفتعل الحديث» .

قلت : ومن دونه ثلاثتهم ضعفاء ، وبعضهم أشد ضعفاً من بعض :

١ـ إبراهيم بن الحجاج المكي : يغلب على الظن أنه الذي في «الميزان» :

«إبراهيم بن الحجاج : عن عبدالرزاق ، وعنه محمود بن غيلان ، نكرة لا يعرف ، والخبر الذي رواه باطل ، وما هو بـ : (الشامي) ، ولا بـ : (النيلي) ، ذانك صدوقان» .

ثم ساق الخبر من طريق الحافظ أحمد بن صالح المصري عنه عن عبدالرزاق بإسناده عن ابن عباس مرفوعاً أنه ﷺ قال لفاطمة :

«أما ترضين أن الله اختار من أهل الأرض رجلين : أباك وزوجك !» . وقال :

«تابعه **عبدالسلام بن صالح** أحد الهلكى عن عبدالرزاق» .

قلت : وهذا الخبر رواه الخطيب من الوجه الأول ، وعن هذا المتابع ، وعن ثالث ، وقال :

«حديث غريب» .

وأورده ابن الجوزي في «العلل» (١/٢٢٠ ـ ٢٢١) من طريق الخطيب من الوجوه الثلاثة ، وأعل الثالث بأن فيه **أحمد بن عبدالله بن يزيد** ، قال :

«كان يضع الحديث» .

وأعل الثاني بأن عبدالسلام ـ وهو : أبو الصلت ـ قال :

«وقد اتفقوا على أنه كذاب» .

كذا قال ! وأما الوجه الأول فسكت عنه ، ثم أخذ يتكلم على عبدالرزاق ويحاول تعصيب التهمة بعبدالرزاق ، وهذا ليس بجيد ما دام لم يروه ثقة عنه ؛ فتعصيب الجناية بغيره أولى .

٢ ـ أحمد بن عبدالمؤمن المصري : قال مسلمة بن قاسم ـ كما في «اللسان» ـ :

«ضعيف جداً» .

٣ ـ أحمد بن رشدين : هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري قال :(*)

٦٣١٦ ـ (مَنْ أكلَ لحْمَ أخيه في الدنيا ؛ قُرِّبَ إليه يومَ القيامةِ ، فيقال له : كُلْه مَيْتاً كما أَكَلْتَهُ حيّاً ، فيأكُلُه ويَكْلَحُ ويَضِجُّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٩٠/١/١٦٤٨) من طريق **عبدالعزيز بن محمد بن معدان السَّلَمْسيني**(**) قال : نا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن موسى بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال :

«لم يروه عن ابن إسحاق إلا محمد بن سلمة» .

قلت : هو : الحراني ، وهو ثقة من رجال مسلم ، وكذا من فوقه ، إلا أنه لم يخرج لابن إسحاق إلا متابعة ، وفيه ضعف يسير ؛ لكنه مدلس ، وقد عنعنه من كل الطرق الآتية عنه فهي العلة ؛ وبها أعله العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/١٤٣) ـ وعزاه لابن مردويه مرفوعاً وموقوفاً ـ وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/٩٢) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه ابن إسحاق ، وهو مدلس ، ومن لم أعرفه» .

قلت : يشير إلى الراوي عنه ابن معدان السَّلَمْسِيني ، وهو بفتح السين واللام ، وسكون الميم وكسر السين الثانية نسبة إلى (سلمسين) : قرية بالقرب من حرّان ؛ كما في «الأنساب» للسمعاني ، ولم يذكره فيها ، ولا وجدت له ترجمة في شيء من كتب التراجم التي عندي .

(*) كذا الأصل ؛ لم يكمل الشيخ رحمه الله ، وأحمد هذا متهم بالكذب ؛ كما سبق مراراً ، وانظر «الضعيفة» (١١/٣١٦ ، ٦٥٦) وغيرها . (الناشر) .

(**) كذا في أصل الشيخ رحمه الله ، وفي مطبوعة الطحان (٢/٣٩١/١٦٧٧) : «عبدالصمد بن محمد . . .» ، وقد ذكره الشيخ على الصواب في الحديث التالي . (الناشر) .

إلا أنه قد توبع ، فقال أبو يعلى : حدثنا الحكم بن موسى : حدثنا محمد بن سلمة . . . به .

كذا ذكره ابن كثير في تفسير ﴿الحجرات﴾ من رواية أبي يعلى ، وإطلاق العزو إليه يعني : أنه في «مسنده» ، وليس هو في المطبوع منه ، ولا عزاه إليه الهيثمي .

فقلت : لعله في «الكبير» منه ؛ فرجعت إلى «المطالب العالية» منه ، فلم أجده فيه ـ وهو على شرطه ـ ؛ فرجعت إلى «معجم شيوخه» ، فلم أره في ترجمة الحكم ابن موسى ـ وهو ثقة من شيوخ مسلم ـ وقد ساق له حديثين . والله أعلم .

وقال ابن كثير عقبه :

«وهو غريب جداً» .

وأما قول الحافظ في «الفتح» (١٠/٤٧٠) بعدما عزاه لأبي يعلى أيضاً :

«سنده حسن» !

فهو غير حسن ، ولعله ظن أن ابن إسحاق صرح بالتحديث ؛ فإنه في هذه الحال يكون حسن الإسناد ، وهو قد عنعنه في جميع الطرق عنه ، حتى في رواية أبي يعلى ـ كما تقدم ـ ، وكذلك رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٠٩/١٧٨) ، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (٢٢٦/٢٠٥) من طريقين آخرين عنه معنعناً ، وكذا رواه الأصبهاني في «الترغيب» (٢/٨٩٩/٢٢٠٠) ولفظه :

«يؤتى بالرجل يوم القيامة الذي كان يغتاب الناس في الدنيا ، فيقال له : كل لحم أخيك ميتاً . . .» .

وهو رواية للطبراني في «الأوسط» ؛ كما ذكر الهيثمي وقال :

«وفيه ابن إسحاق ، وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات» .

وبه أعله المنذري في «الترغيب» (٢٩٩/٣) بعد أن عزاه لأبي يعلى والطبراني وأبي الشيخ في «كتاب التوبيخ» باللفظ الأول .

٦٣١٧ - (من قال في دُبُرِ صلاتِه : ﴿الحمدُ للهِ الذي لم يتَّخذْ ولداً ، ولم يكن له شريكٌ في المُلْكِ ، ولم يكنْ له وليٌّ من الذُّلِّ وكبِّرْهُ تكبيراً﴾ ؛ كان له من الأجرِ مثلُ السماوات السَّبْع ، وما فيهن ، وما تَحْتَهُنَّ ، والجبالِ ؛ وذلك أن الله عز وجل يقولُ : ﴿تكادُ السمواتُ يَتَفَطَّرْنَ منه وتَنْشَقُّ الأرضُ وتَخِرُّ الجبالُ هَدًّاً . أن دَعَوا للرحمنِ ولداً﴾ ، فلهذا من الأجْرِ كما على هذا الكافرِ من الوِزرِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «كتاب الدعاء» (٦٧٦/١١٠٥/٢) : حدثنا أحمد ابن النضر بن بحر العسكري : ثنا عبدالصمد بن محمد بن معدان السَّلَمْسِيني : ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عمه موسى بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

عنعنة ابن إسحاق ، وجهالة السلمسيني هذا - كما تقدم في الحديث الذي قبله - . وسائر رجاله ثقات .

وأما قول الدكتور محمد سعيد البخاري في تعليقه على «الدعاء» :

«في إسناده شيخ الطبراني ، وشيخ شيخه لم أقف على ترجمتهما» !

فلم يصب في شيخ الطبراني ؛ فقد ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٨٥/٥ - ١٨٦) ، وذكر أنه من أهل (عسكر مكرم) ، وأن ابن المنادي قال :

«كان من ثقات الناس وأكثرهم كتاباً ، مات سنة (٢٩٠)» .

قلت : فالعلة من شيخه ابن معدان ، أو عنعنة ابن إسحاق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومن الغريب أن الحافظ السيوطي لم يورد هذا الحديث في «جامعيه» ، ولا في «الدر المنثور» في تفسير آية الإسراء هذه : ﴿وقل الحمد الله الذي لم يتخذ ولداً . . .﴾ الآية ، وإنما أورد تحتها ما روى ابن أبي الدنيا في «كتاب الفرج» والبيهقي في «الأسماء والصفات» عن **إسماعيل بن أبي فديك** ، قال : **قال** رسول الله ﷺ :

«ما كَرَبَني أمر إلا تمثل لي جبريل عليه السلام فقال : يا محمد ! قل : توكلت على الحي الذي لا يموت ، و : ﴿الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً . . .﴾ الآية» .

قلت : وهذا ـ مع إعضاله ـ فيه جهالة وضعف ؛ فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «الفَرَج» (ص٢٠) ، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء» (ص١١٣) عن الخطاب ابن عثمان : حدثنا ابن أبي فديك : حدثني **سعد بن سعيد** : حدثني أبوك إسماعيل بن أبي فديك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أما الجهالة : فهي في إسماعيل هذا ـ والد محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ـ ؛ فقد أورده البخاري في «التاريخ» وابن أبي حاتم في «الجرح» برواية ابنه محمد عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وهنا قد أدخل محمد بينه وبين أبيه سعدَ ابن سعيد ـ وهو : ابن أبي سعيد المقبري ـ ، وهو ليِّن ـ كما قال الذهبي في «الكاشف» ، والعسقلاني في «التقريب» ، وذكر أنه ـ من الطبقة الثامنة ؛ وهي الطبقة الوسطى من كبار أتباع التابعين ، وهذا يعني أن شيخه إسماعيل بن أبي فديك من أتباع التابعين ، ومع هذا الإعضال فهو مجهول لم يوثقه أحد .

وقد روي عنه مسنداً ؛ أخرجه الحاكم (٥٠٩/١) من طريق الفضل بن محمد الشعـراني : ثنا أبو ثابت محمد بن عبيدالله : ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك : حدثني سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به . وقال :

«صحيح الإسناد» .

كذا قال ! وسقط الحديث من «التلخيص» للذهبي ، وأستبعد أن يوافق على تصحيحه ؛ لأمرين :

الأول : تضعيفه لرواية سعد المقبري ـ كما تقدم نقله عن «كاشفه» ـ ؛ بل قال في «المغني في الضعفاء والمتروكين» :

«واهٍ ، ورمي بالقدر» .

والآخر : أنه أورد في «ضعفائه» المذكور الفضل بن محمد الشَّعراني وقال :

«قال أبو حاتم : تكلموا فيه» .

ولم يزد ! مع أنه وثقه بعضهم ، وبالغ بعضهم فرماه بالكذب ، وهو من الحفاظ . راجع «سير الأعلام» للذهبي (٣١٧/١٣ ـ ٣١٩) .

وشيخه في هذا الإسناد أبو ثابت محمد بن عبيدالله ثقة ، من شيوخ البخاري ، فإن لم يكن وهم عليه الشعراني ؛ فالخطأ من المقبري . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث عزاه المنذري في «الترغيب» (٤٤/٣) للطبراني والحاكم عن أبي هريرة ، وأقر الحاكم على تصحيح إسناده ! ولينظر أين أخرجه الطبراني؟ فإني لم يتيسر لي البحث عنه كما ينبغي ، ولم يورده الهيثمي في «مجمعه» . والله أعلم .

وروى الأصبهاني في «ترغيبه» (٢/٥٤٠/١٢٩٢) من طريق إبراهيم بن الأشعث قال : سمعت الفضيل يقول :

إن رجلاً على عهد النبي ﷺ أسره العدو ، فأراد أبوه أن يفديه ، فأبوا عليه إلا بشيء كثير فلم يطقه ، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ ، فقال :

«اكتب إليه فليكثر من قوله : توكلت على الحي الذي لا يموت . . .» إلخ . قال : فكتب إليه ، فجعل يقولها ؛ فغفل العدو عنه فاستاق أربعين بعيراً ، فقدم بها إلى أبيه . قال المنذري :

«وهذا معضل» .

قلت : وإبراهيم بن الأشعث أورده الذهبي في «المغني» وقال :

«قال أبو حاتم : كنا نظن به الخير ، فقد جاء بمثل هذا الحديث ، وذكر حديثاً واهياً» .

٦٣١٨ - (فالذي نِلْتُما من عِرْضِ أخيكما آنفاً أكثرُ ، والذي نفسُ محمدٍ بيدِهِ ! إنه في نَهَرٍ من أنهارِ الجنةِ يَتَغَمَّسُ فيها) .

منكر . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٣٧ - ح) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٨٢) ، وعبدالرزاق في «المصنف» (٧/٣٢٢/١٣٣٤٠) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٥/٢٩٨/٦٧١٢) ، وأبو يعلى (١٠/٥٢٤ - ٥٢٥) كلهم من طريق أبي الزبير عن عبدالرحمن بن الهضهاض الدوسي عن أبي هريرة قال :

جاء ماعز بن مالك الأسلمي ، فرجمه النبي ﷺ عند الرابعة ، فمر به رسول الله ﷺ ، ومعه نفر من أصحابه ، فقال رجلان منهم : إن هذا الخائن أتى النبي

ﷺ مراراً كل ذلك يرده ، ثم قتل كما يقتل الكلب ، فسكت عنهم النبي ﷺ حتى مر بجيفة حمار شائلة رجله ، فقال : «كُلا من هذا» ! قالا : من جيفة حمار يا رسول الله؟! قال : . . . فذكره .

والسياق للبخاري ، وهو مختصر ، ولفظه عند عبدالرزاق وغيره أتم ، وهو مخرج في «الإرواء» (٨/٢٤) بمصادر أخرى أكثر من هذه ، وإنما أخرجته هنا لأمرين :

الأول : لمصادر جديدة وقفت عليها لم أكن قد وقفت عليها من قبل .

والآخر : ـ وهو الأهم ؛ ـ لتأكيد ضَعف الحديث بهذه الزيادة المذكورة آنفاً ، فقد رأيت من صحح إسناده كابن كثير وغيره ، فأقول :

علة هذا الإسناد عبدالرحمن بن الهضهاض هذا ، ويقال : ابن الصامت ، وكذا وقع فيه عند بعض المخرجين ، وقيل غير ذلك ـ كما تراه مفصلاً في «التهذيب» ـ ، وبالنسبتين الأوليين ذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٥/٩٧ و١١٤) ؛ دون أن ينبه أنهما راوٍ واحد ! ولم يذكر له هو أو غيره راوياً غير أبي الزبير ؛ ولذلك جاء في «التهذيب» :

«قال البخاري : لا يعرف إلا بهذا الحديث .

وقال النَّباتي[1] في «ذيل الكامل» : من لا يعرف إلا بحديث واحد ، ولم يشهر حاله ؛ فهو في عداد المجهولين» . ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» :

«مجهول» . وهو معنى قول الحافظ في «التقريب» :

---

(١) هو الإمام الحافظ الثقة أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي ، يعرف بابن الرومية ، له ترجمة في «سير الذهبي» (٢٣/٥٨ ـ ٥٩) .

«مقبول» .

يعني : عند المتابعة . وقد توبع على قصة رجم ماعز دون حديث الترجمة . . فكان منكراً ؛ فقد جاء الحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طرق عن أبي هريرة ، وكذلك من حديث جابر وبريدة وغيرهم ، وهي مخرجة في «الإرواء» (٣٥٢/٧ ـ ٣٥٨) بقصة ماعز ؛ دون حديث الترجمة . وانظر «المستدرك» (٣٦١/٤ ـ ٣٦٣) إن شئت .

ولذلك فقد أخطأ الحافظ ابن كثير في قوله في «تفسير الحجرات» (٢١٥/٤) بعد أن عزاه لرواية أبي يعلى :

«إسناد صحيح» !

مع أن الراوي عن أبي هريرة لم يسم عند أبي يعلى ؛ بل وقع فيه :

«ابن عم لأبي هريرة» !

وإن من جهل ذاك الشيخ الصابوني وقلة أمانته العلمية ، أنه توهم أن هذه العبارة محرَّفة ؛ فجعل الحديث في كتابه «مختصر تفسير ابن كثير» (٣٦٦/٣) من مسند «ابن عمر» ! فكأنه ظن ـ لبالغ جهله ، وضيق عطنه ـ أن لفظة : (عم) فيها . . محرفة من : (عمر) ! وأن قوله فيها : «لأبي هريرة» . . مقحم من الناسخ أو الطابع ! فصار الحديث عنده : «عن ابن عمر» ! فجاء بما لا أصل له !

وأما بلديه الشيخ الرفاعي فلقد كان أذكى منه ! فقد ستر جهله بهذا العلم بأن أسقط اسم الصحابي من الحديث ! فقال في «مختصره» (٢٢٣/٤) :

«وروى الحافظ أبو يعلى في روايته لقصة رجم ماعز . . .» !

ثم اتفقا على تقليد ابن كثير ـ كما هي عادتهما ـ في تصحيحه لإسناد الحديث ، إلا أن الصابوني جعل التصحيح في التعليق قائلاً :

«أخرجه الحافظ أبو يعلى وإسناده صحيح» ! موهماً قراءه أن التخريج والتصحيح من علمه ! شِنْشِنَةٌ نعرفها من أخزم !

وكذلك أخطأ المعلق على «مسند أبي يعلى» ؛ فقال ـ بعد أن عزاه لعبد الرزاق ـ :

«وهذا إسناد جيد ، ترجمه البخاري في «التاريخ» ، وابن أبي حاتم في «الجرح» ، ولم يوردا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وما رأيت فيه جرحاً . ووثقه ابن حبان . وانظر تعليقنا على الحديث (٥٢٩٧)» .

قلت : ما ذكره هنا لا يستلزم جودة السند ؛ لأن كون الراوي لا يعلم فيه جرح لا يعني أنه ثقة ـ كما يعلم من علم المصطلح ـ ؛ فإنه لا بد أن يكون مشهوراً بالرواية ، ولو لم يرو عنه إلا واحد كبعض رواة «الصحيحين» ، وقد أشار إلى هذا الحافظ النباتي المذكور آنفاً .

ومذهب ابن حبان وتساهله في توثيق المجهولين أشهر من أن يناقش ، وقد تعرضت لبيان خطئه أكثر من مرة ، وحسب المنصف تصريحه هو في عشرات المذكورين في «ثقاته» بأنه لا يعرفه ! وتارة يقول : «لا أعرفه ولا أعرف أباه» !! أو : «لا أدري من هو ولا ابن من هو» ، وهؤلاء عنده بالعشرات !

ورأيته أحياناً يقول في بعضهم : «ما له حديث يرجع إليه» ! وتارة : «لست أعرفه بعدالة ولا جرح» ، وتارة أخرى : «ما له حديث مستقيم» ! ومرة قال : «في حديثه مناكير كثيرة» ، وأغرب من ذلك كله أنه صرح في بعضهم فقال فيه : «ضعيف» !! وسوف أفصل القول في تساهله بعد أن نفرغ إن شاء الله من كتابي «ترتيب الثقات» ،

ومادته عندي جاهزة والحمد الله ، وهي تحت التأليف والترتيب ، وقد وصل حتى هذه الساعة إلى نهاية حرف الطاء ، نسأل الله تمامه بفضله وكرمه(*) .

وأما المكان الآخر الذي أحال عليه فإنه هناك نقل شيئاً من كلام الحافظ في انتقاده لابن حبان في «ثقاته» ، ثم رد عليه بأمرين فصل القول فيهما ، لا يتسع المجال الآن لتعقبه بتفصيل ؛ فذلك محله في مقدمة كتابي المشار إليه آنفاً ، ولكن حسب القارئ دليلاً على بطلان رده على الحافظ ما نقله عن مقدمة «صحيح ابن حبان» أنه قال :

«لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء :

الأول : العدالة في الدين بالستر الجميل .

والثاني : الصدق في الحديث بالشهرة فيه .

والثالث : العقل بما يحدث من الحديث .

والرابع : العلم بما يحيل من معاني ما يروي .

والخامس : المتعري خبره عن التدليس» .

قلت : وهذه الشروط لو التزمها ابن حبان في كل رجال «ثقاته» ؛ لكان كتابه هذا ـ «الثقات» الذي عليه بنى كتابه الآخر «الصحيح» ـ في مقدمة الكتب المعتمدة في التوثيق ؛ ولكن ليتأمل القارئ الكريم :

هل هذه الشروط الخمسة يمكن أن تنطبق على من قال فيه ما تقدم نقله من «ثقاته» ؛ كمن قال فيه : «لا أعرفه ولا أعرف أباه» ، «لست أعرفه بعدالة ولا

(*) وقد أتمه الشيخ رحمه الله ـ فيما نعلم ـ ، ولم يُطبع بعدُ . (الناشر) .

جرح» ! إلى غير ذلك من الأمثلة المتقدمة وغيرها؟!

كيف يمكن أن يظن في أمثال هؤلاء الذين صرح ابن حبان بجهالتهم وضعفهم بعبارات مختلفة ، أنه اجتمع فيهم : العدالة ، والصدق ، والفهم بما يحدث ، والعلم بما يفسد معنى الحديث ، . . .؟!

لا شك أن ما ادعاه من الشروط في رواة «صحيحه» غير مطابق لواقعه ، ولا لرواة «ثقاته» الذين عليهم أقام كتابه «الصحيح» .

ثم ألا يكفي دلالة على جهل هذا المعلق بهذا العلم الشريف وقواعده أنه خالف ما عليه أئمته في تراجم رواة الحديث؟! ففيهم المئات ممن وثقهم ابن حبان ، ومع ذلك لم يوثقوهم ؛ يعلم ذلك كل من له عناية بعلم الجرح والتعديل ، وهذا هو المثال بين أيدينا فإن الحفاظ : النباتي ، والذهبي ، والعسقلاني لم يوثقوا ابن الهضهاض هذا ؛ فلا أدري ـ والله ! ـ كيف طاوعت هذا المعلق نفسه على مخالفتهم والتطاول عليهم بتخطئتهم ، وهو ابن هذا اليوم ؛ لَمَّا يتحصرم بعد؟!

وإن مما يؤكد حداثته بهذا العلم وجهله به أنه بعد أن جوَّد إسناد الحديث ـ كما تقدم نقله عنه ـ أخذ يخرجه من رواية الشيخين وغيرهما من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة . ولم يسق إسناده ؛ فأوهم أن فيه حديث الترجمة ، وهو في الحقيقة مما يوهن الحديث ويؤكد نكارته ـ كما أشرت إلى ذلك في أول هذا التخريج ـ .

ثم إن الجملة الأخيرة من حديث الترجمة رواها أيوب عن أبي الزبير عن جابر مختصراً جداً بلفظ :

إن النبي ﷺ لما رجم ماعز بن مالك ؛ قال :

«لقد رأيته يتخضخض في أنهار الجنة» .

أخرجه ابن حبان أيضاً (١٥١٥) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ لكنْ أبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه .

والقصة في «الصحيحين» وغيرهما من طريق أبي سلمة عن جابر أتمّ منه ، وفيه :

فقال له رسول الله ﷺ خيراً ، ولم يصل عليه .

وهو مخرج في «الإرواء» (٣٥٣/٧) ؛ فهذا يؤيد أن ما في حديث أبي الزبير غير محفوظ . والله أعلم .

وفي حديث بريدة بن الحصيب في آخر هذه القصة : فقال رسول الله ﷺ :

«لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة ؛ لوسعتهم» .

رواه مسلم وغيره . وهو مخرج في «الإرواء» (٣٥٦/٧) ؛ ففيه غنية عما لم يصح .

٦٣١٩ - (اللهمَّ ! اغفرْ للأحنفِ بنِ قَيْسٍ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥٠/٢/١) وفي «الصغير» (ص٨٠ - هندية) ، وابن سعد في «الطبقات» (٧٣/٧) ، والحاكم (٦١٤/٣) ، وكذا أحمد (٣٧٢/٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٢٨٥/٣٢/٨) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢٤/٧) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن : أن الأحنف بن قيس قال :

بينا أنا أطوف بالبيت في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه ؛ إذ جاء رجل من بني ليث ، فأخذ بيدي فقال : ألا أبشرك؟ قلت : بلى . فقال : هل تذكر إذ

بعثني رسول الله ﷺ إلى قومك بني سعد ؛ فجعلتُ أعرض عليهم الإسلام وأدعوهم إليه ، فقلت أنت : إنك تدعو إلى الخير ، وتأمر بالخير ، وإنه ليدعو إلى الخير ، ويأمر بالخير ، فبلغتُ ذلك إلى النبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره . فكان الأحنف رضي الله عنه يقول : ما من عملي شيءٌ أرجى لي منه .

والسياق للحاكم وبيض له .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن ـ هو : البصري ، وهو ـ : مدلس وقد عنعنه .

وعلي بن زيد ـ وهو : ابن جدعان ، وهو ـ : ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب» . وقال في «الإصابة» ـ بعد أن عزاه لابن أبي عاصم فقط ـ :

«تفرد به علي بن زيد وفيه ضعف» .

ومما تقدم تعلم وهاء قول الهيثمي (١٠/٢) ـ بعد أن عزاه لأحمد والطبراني ـ :

«ورجال أحمد رجال الصحيح ؛ غير علي بن زيد ، وهو حسن الحديث» .

كذا قال ! وهو مدفوع بقول الحافظ المتقدم ، ولو سلمنا جدلاً بما قال ؛ فقد فاتته العلة الأولى وهي العنعنة !

٦٣٢٠ ـ (من قال حينَ يَنْصَرِفُ من صلاته : [باسم اللهِ] ، سبحان اللهِ العظيمِ وبِحَمْدِهِ ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، ثلاثَ مراتٍ ؛ قام مغفوراً له) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٧٥/٤/٢) ـ معلقاً والزيادة له ـ ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٢٦/٤٥) ، والطبراني في «الدعاء» (٧٣٢/١١٣٦/٢) من طريقين عن نصر بن علي : ثنا خلف بن عقبة : ثنا

أبو الزهراء خادم أنس بن مالك عن أنس بن مالك رضي الله عنه . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه مجهولان :

أبو الزهراء : ذكره ابن أبي حاتم ، وساق له هذا الحديث ، وقال :

«روى عنه خالد (!) بن عقبة القشيري» . ولم يزد !

قلت : كذا وقع فيه : (خالد) . . وهو خطأ مطبعي ؛ فقد أورده على الصواب في حرف الخاء ، فقال :

«خلف بن عقبة القشيري ، روى عن أبي الزهراء خادم أنس عن أنس ، روى عنه نصر بن علي الجهضمي» .

قلت : فهو مجهول ؛ لتفرد الجهضمي بالرواية عنه .

قلت : ومن الغريب أن المعلق على «الدعاء» لم يقف عليه ! [فقد قال :]

«في إسناده خالد بن النضر - شيخ الطبراني - وخلف بن عقبة : لم أقف عليهما» !!

قلت : أما خلف : فقد أوقفناك عليه في كتاب من أشهر وأقدم كتب الجرح والتعديل . ومن الظاهر أنه رجع إليه ؛ فلم يقع بصره عليه .

وأما **خالد بن النضر** : فهو أبو يزيد القرشي البصري ، روى له الطبراني في «المعجم الأوسط» حديثين فقط (١/٢٠٤/٢/٣٧٠٧ و٣٧٠٨) ، وأحدهما في «المعجم الصغير» (٨٩ هندية ، رقم ٣٥ - الروض النضير») ، فالظاهر أنه من مشايخه المجهولين ؛ لقلة حديثه عنه ، لكنه قد توبع - كما تقدمت الإشارة إلى ذلك - ؛ فهو عند ابن السني عن شيخه محمد بن هارون الحضري ، وهو ثقة حافظ مشهور ، أكثر عنه الطبراني .

٦٣٢١ - (إذا دَخَلَ أحدُكم على أخيه المسلم ، فأطعَمَهُ ؛ فليأكلْ من طعامِهِ ، ولا يسألْه عنه ، وإن سقاه شَرَاباً ؛ فليشربْ من شرابِه ، ولا يسألْه عنه ، فإن خَشي منه ؛ فَلْيَكْسِرْه بالماءِ) .

ضعيف بزيادة : (الخشية) . أخرجه ابن الجعد في «مسنده» (٢/١٠٦٣/٣٠٧١) ، ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٤/٢٥٨/٦٥) ، وكذا ابن عدي في «الكامل» (٦/٣٠٩) . قال ابن الجعد : أخبرني **الزَّنْجِيُّ** : أخبرني زيد بن أسلم [عن سمي] عن أبي صالح عن أبي هريرة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : الزنجي هذا - واسمه : مسلم بن خالد المكي ، وهو - : مختلف فيه ، والمتقرر فيه عند الحفاظ المتأخرين أنه صدوق سيئ الحفظ ؛ ولذلك أورده الذهبي في «الميزان» ، وحكى أقوال الأئمة المختلفة فيه ، وساق له بعض الأحاديث مما أنكر عليه ، ثم ختم ترجمته بقوله :

«فهذه الأحاديث وأمثالها تُردُّ بها قوة الرجل ويُضَعَّف» . وقال في «الكاشف» :

«وُثِّق ، وضعفه أبو داود لكثرة غلطه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق كثير الأوهام» .

وقد ذكر ابن عدي في ترجمته أنه تفرد بروايته عن زيد بن أسلم ، وقال :

«وقد روي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة من رواية **عبدالرحمن بن زيد بن أسلم** عن أبيه» .

قلت : ولم أقف على لفظ رواية عبدالرحمن هذا مع كونه ضعيفاً ، وبعضهم

ضعفه جداً، وهو راوي حديث توسل آدم بالنبي ﷺ، وقد تقدم في المجلد الأول (٢٥ - ح).

وأما العلة الأخرى: فهي الاختلاف على الزنجي في الجملة الأخيرة من الحديث:

«فإن خشي منه؛ فليكسره بالماء»؛ فإن ابن عدي لم يذكرها في الحديث، وكذلك أخرج الحديث جمع من الأئمة من طرق صحيحة عن الزنجي دونها. وكذلك رواه ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة دونها؛ ولذلك أخرجته في «الصحيحة» (٦٢٧) من رواية أحمد وغيره دونها.

ثم هي مفسدة للمعنى الظاهر من سياق الحديث. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم رأيت لابن الجعد متابعاً عند الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٣٢٩) من طريق أسد بن موسى قال: حدثنا مسلم بن خالد... به.

٦٣٢٢ - (كان إذا رَفَعَ رأسَه إلى سَقْفِ البيتِ؛ قال: سبحانك اللهم وبِحَمْدِك، أستَغْفِرُك وأتوبُ إليك. قالتْ عائشةُ: فسألتُه عنهن؟ فقال: أُمِرْتُ بهن).

منكر. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٥٠/١/٧٣١٤) من طريق أحمد بن المقدام العجلي: ثنا النضر بن أبي النضر عن عمرو بن عبدالجبار عن الحكم بن عتيبة عن مسروق عن عائشة قالت:... فذكره. وقال:

«لم يروه عن الحكم إلا عمرو بن عبدالجبار، ولا عن عمرو إلا النضر بن أبي النضر، تفرد به أبو الأشعث».

قلت : وهو ثقة ؛ وهو أحمد بن المقدام . لكن النضر بن أبي النضر : لم أجد له ترجمة .

وعمرو بن عبدالجبار ـ الظاهر أنه السنجاري ـ : قال ابن عدي في «الكامل» (١٤١/٥) :

«روى عن عمه عبيدة بن حسان مناكير» .

ثم ساق له عدة أحاديث عن عمه بأسانيد له ، ثم قال :

«كلها غير محفوظة» .

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٤٢/١٠) وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفه» .

قلت : والحديث صحيح دون رفع الرأس إلى السقف ، كذلك رواه الشعبي عن مسروق . . . أتم منه بنحوه ، وفيه أن ذلك كان في آخر أمره . رواه مسلم وغيره . وهو مخرج في «الصحيحة» (رقم ٣١٥٧) .

ولعائشة حديث آخر : أنه كان يقول ذلك إذا ختم المجلس وقام منه ، وهو المسمى بكفارة المجلس ، وقد خرجته أيضاً هناك (٣١٦٤) .

٦٣٢٣ ـ (إن شــرارَ الرَّوايا رَوايا الكَذِبِ ، ولا يَصْلُحُ من الكَذِبِ جِدٌّ ولا هَزْلٌ ، ولا يَعِد الرجلُ ابنَه ، ثم لا يُنْجِزُ له . إن الصدقَ يَهْدي إلى البِرِّ . . .) .

ضعيف . أخرجه الدارمي في «سننه» (٢٩٩/٢ ـ ٣٠٠) من طريق إدريس

الأودي عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص : أن عبدالله يرفع الحديث إلى النبي ﷺ . . .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير أن البخاري إنما روى لأبي الأحوص في «الأدب المفرد» ـ واسمه : عوف بن مالك بن نضلة ـ ، إلا أن أبا إسحاق ـ وهو : عمرو بن عبدالله السَّبيعي ـ مدلس وكان اختلط .

وإدريس الأودي لا يعرف أنه روى عنه قبل الاختلاط ، وقد خالفه شعبة ؛ فجعله موقوفاً إلا جملة الصدق ؛ فقال أحمد في «مسنده» (١/٤١٠) : ثنا عفان : ثنا شعبة قال : أبو إسحاق : نا عن أبي الأحوص قال : كان عبدالله يقول :

إن الكذب لا يصلح منه جد ولا هزل . . . إلى قوله : ثم لا ينجز له . قال : وإن محمداً قال لنا :

«لا يزال الرجل يصدق حتى يكتب عندالله صدِّيقاً ، ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذاباً» .

قلت : وهذا إسناد صحيح ؛ لأن شعبة قد روى عن أبي إسحاق قبل الاختلاط ، وقد فرَّق بين قول ابن مسعود الموقوف ، وقول النبي ﷺ المرفوع ، وقد أخرج هذا المرفوع وحده الطيالسي في «مسنده» (٣٠١/٣٩) قال : حدثنا شعبة قال : أخبرني أبو إسحاق قال : سمعت أبا الأحوص يحدث عن عبدالله قال : إن محمداً قال :

«إن الرجل ليصدق . . .» الحديث .

وأخرجه مسلم (٨/٢٨ ـ ٢٩) من طريق أخرى عن شعبة . . . به .

ولشعبة فيه إسناد آخر : فقال الطيالسي (٢٤٧/٣٣) : حدثنا شعبة عن منصور عن أبي وائل عن عبدالله عن النبي ﷺ قال :

«لا يزال العبد يصدق . . .» الحديث .

وأخرجه أحمد (٣٩٣/١) ، وابن حبان (٢٧٢/٢٤٥/١) من طريق محمد بن جعفر : حدثنا شعبة . . . به .

وتابعه جرير عن منصور . . . به ؛ وفيه زيادة .

أخرجه البخاري (٦٠٩٤/٥٠٧/١٠) ، ومسلم (٢٩/٨) ، وابن حبان (٢٤٦/١/ ٢٧٣ و٢٧٤) ، والبيهقي في «الشعب» (١٩٩/٤) .

وتابعه أبو الأحوص عن منصور . . . به ؛ أتم منه .

أخرجه مسلم .

وتابع منصوراً الأعمش . . . به .

أخرجه مسلم والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٦) ، وابن حبان (رقم ٢٧٢) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٩٠/٨ ـ ٥٩١) ، وكذا أبو داود في «السنن» (٤٩٨٩) ، وأحمد (٣٨٣/١) من طرق عنه .

قلت : فهذه الطرق الصحيحة عن أبي إسحاق السبيعي وغيره تدل على أنه خلط حديث ابن مسعود الموقوف بحديثه المرفوع ، وأنه لما حدَّث بالحديث قبل اختلاطه وتلقاه عنه شعبة ؛ فرَّق بين الموقوف والمرفوع ، وهذا هو الصواب .

ويؤيد ذلك أن هذا الموقوف جاء من طرق أخرى عن ابن مسعود : فقال البخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٧) : حدثنا قتيبة قال : حدثنا جرير عن الأعمش عن مجاهد عن أبي معمر عن عبدالله قال : . . . فذكره ؛ مثل رواية عفان المتقدمة .

وتابعه وكيع عن الأعمش . . . به .

أخرجه ابن أبي شيبة (٨/٥٩١/٥٦٥٣) .

وهذا إسناد صحيح أيضاً على شرط الشيخين ، وأبو معمر اسمه عبدالله بن سَخبرة الكوفي .

وأخرجه أيضاً من طريق الأعمش عن إبراهيم عن عبدالله ، وعن عمرو بن مرة عن أبي البختري عنه ، وزاد :

ثم تلا عبدالله : ﴿اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ .

وكأنَّ البخاري رحمه الله أشار إلى هذه الرواية بترجمته بقوله :

«باب قول الله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ ، وما ينهى عن الكذب» .

ثم ساق الحديث المرفوع ، ولم يشر الحافظ إلى ذلك على خلاف عادته .

ثم رأيت لحديث الترجمة طريقاً أخرى عند ابن ماجه (١/١٨/٤٦) من طريق **عبيد بن ميمون المدني** عن محمد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق به مطولاً مرفوعاً بلفظ :

«إنما هما اثنتان : الكلام والهدى . . .» الحديث بطوله ، وفيه حديث الترجمة .

وعبيد هذا مجهول ـ كما قال أبو حاتم ـ ، وأما ابن حبان فذكره على قاعدته في «الثقات» !

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٤/٢٠١/٤٧٨٨) من طريق عبدالرزاق : أنا معمر عن أبي إسحاق . . . به موقوفاً عليه بتمامه ، لكن وقع فيه :

«وشر الرؤيا الرؤيا الكذب» !

وهو خطأ مطبعي .

ورواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/١٥٩/٢٠١٩٨) عن معمر قال : قال غير جعفر بن برقان : عن ابن مسعود . . . به نحوه ، وفيه حديث الترجمة موقوفاً أيضاً .

وكذلك رواه البيهقي أيضاً برقم (٤٧٨٦) من طريق عبدالرزاق . . . به . وهو ظاهر الانقطاع .

(تنبيه) : عزا بعضهم حديث الترجمة لكتاب مسلم ، زيادة في حديث ابن مثنى وابن بشار ؛ يعني : من طريق شعبة المتقدمة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص . . . ذكره الحافظ في «الفتح» (١٠/٥٠٩) ثم قال :

«قلت : لم أر شيئاً من هذا في «الأطراف» لأبي مسعود ، ولا في «الجمع بين الصحيحين» للحميدي» . قال :

و«الروايا» جمع رويَّة . . بالتشديد ، وهو ما يتروى فيه الإنسان قبل قوله أو فعله . وقيل : هو جمع (راوية) ؛ أي : للكذب ، والهاء للمبالغة» .

٦٣٢٤ - (سيُقْتَلُ بـ(عذراءَ) ناسٌ يَغْضَبُ اللهُ لهم ، وأهلُ السماءِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٤٥٧) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٢٧٢) كلاهما من طريق يعقوب بن سفيان : حدثنا حرملة : أخبرنا ابن وهب : أخبرنا ابن لهيعة عن أبي الأسود قال :

دخل معاوية على عائشة فقالت : ما حملك على قتل أهل (عذراء) : حُجر وأصحابه؟ فقال : يا أمَّ المؤمنين ! إني رأيت قتلهم صلاحاً للأمة ، وبقاءهم فساداً للأمة . فقالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف . رجاله كلهم ثقات ، لكنه معضل ؛ فإن أبا الأسود هذا ـ واسمه : محمد بن عبدالرحمن بن نوفل ـ من أتباع التابعين ؛ ولذلك قال ابن كثير عقبه في «البداية» (٦/٥٥) :

«وهذا إسناد ضعيف منقطع» .

وبالانقطاع أعله الحافظ أيضاً في ترجمة حجر من «الإصابة» .

وأعله ابن عساكر بعلة أخرى وهي الوقف ؛ فقال عقبه :

«ورواه ابن المبارك عن ابن لهيعة فلم يرفعه» .

ثم ساق إسناده إليه عن ابن لهيعة : حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال :

أن معاوية حج ، فدخل على عائشة رضي الله تعالى عنها فقالت : يا معاوية ! قتلت حجر بن الأبرد وأصحابه؟! أما والله ! لقد بلغني أنه سيقتل بـ(عذراء) سبعة رجال يغضب الله تعالى لهم وأهل السماء .

قلت : وهذا منقطع أيضاً سعيد بن أبي هلال من أتباع التابعين أيضاً ، على أن أحمد وغيره رماه بالاختلاط .

٦٣٢٥ ـ (إن العَجَمَ ـ أو : العَدوَّ ـ لا ينصروني على قوم) .

منكر . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤/١/٣٨٧) معلقاً في ترجمة مسلمة ابن محارب الزيادي عن أبيه أن معاوية كتب إلى زياد : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مجهول ؛ مسلمة هذا لم يذكر البخاري مع حديثه هذا

شيئاً يدل على حاله . ونحوه ابن أبي حاتم ، سوى أنه قال :

«روى معتمر بن سليمان عن رجل من أهل الكوفة عنه ، وروى أبو الحسن المدائني عنه» .

وأما ابن حبان فذكره في «أتباع التابعين من الثقات» (٧/٤٩٠) على قاعدته في توثيق المجهولين ! وقال :

«يروي عن أبيه عن معاوية ، روى عنه إسماعيل ابن علية» .

قلت : فكأنه أشار إلى هذا الحديث .

وأبوه محارب الزيادي : لم أجد له ترجمة .

وأما أبو الحسن المدائني ـ الذي روى عن مسلمة الزيادي فهو : علي بن محمد الأخباري المشهور صاحب التصانيف ، وهو ـ : صدوق ضعفه ابن عدي بقوله : «ليس بالقوي» .

فاعلم أنه يروي عنه الإمام الطبري في «تاريخه» كثيراً من الحوادث والوقائع بواسطة شيخه عمر بن شبّة عنه عن مسلمة بن محارب هذا ، ولما كان لم يدرك عصر الصحابة لكونه من أتباع التابعين ـ كما تقدم عن ابن حبان ـ ؛ فتكون كل رواياته ووقائعه التي يرويها عن الصحابة منقطعة لا تصح ، وبخاصة وهو نفسه ممن لم تثبت عدالته وحفظه ـ كما سبق ـ ؛ فمن الجهل بل الجهالة بمكان ما صنعه ذلك (السخاف) في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» (ص٢٣٦ ـ ٢٣٧) من الطعن في معاوية رضي الله عنه بروايات ساقها دون تمييز ما صح منها مما لم يصح ، وما صح منها ـ وله تأويل صحيح عند العلماء ؛ فهو ـ لا يذكره ، وما لم يصح منها يذكره ، ويكتم علته ؛ لأن الغاية تبرر الوسيلة عنده ، ومن ذلك ما نقله من «تاريخ

الطبري» و«كامل ابن الأثير» أن سبب موت عبدالرحمن بن خالد بن الوليد كان معاوية ! وذلك أنه أمر نصرانياً أن يدس في شرابه سماً فشربه فمات !!

و(السخاف) هذا شديد الطعن في معاوية رضي الله عنه ، وقد سوَّد في تعليقه المشار إليه ثماني صفحات في ذم معاوية ، ويتهمه بما ليس فيه ، ويحرِّف الروايات التاريخية ، ويحمِّلها من المعاني ما لا تتحمل ؛ فلعل الله ييسر له مؤمناً يكشف للناس ما في كلامه من الدس والافتراء على هذا الصحابي الجليل ، صاحب الفتوحات الإسلامية التي لا تنسى .

وأما افتراؤه عليَّ وتحريفه لكلامي ، ورميه إياي ولغيري بالتجسيم والجهل فشيء يصعب حصره ! عامله الله بما يستحق !

٦٣٢٦ - (ثلاثةُ أصواتٍ يحبُّها اللهُ : صوتُ الملائكةِ ، وصوتُ الذي يَقْرأُ القرآن ، وصوتُ المستغفرينَ بالأَسْحارِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسنده» (١/٦٤ - الغرائب) من طريق وهب ابن حفص : حدثنا عثمان بن عبدالرحمن عن عنبسة عن محمد بن زاذان عن أم محمد بنت سعد بن زيد بن ثابت قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحد من دون أم محمد هذه .

أولاً : محمد بن زاذان : قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» .

ثانياً : عنبسة - وهو : ابن عبدالرحمن الأموي - : قال الحافظ :

«متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع» .

ثالثاً : عثمان بن عبدالرحمن ، وهو الوقاصي ، قال الحافظ :

«متروك ، وكذبه ابن معين» .

رابعاً : وهب بن حفص ـ وهو : البجلي الحراني ـ : قال الذهبي في «الميزان» :

«كذبه الحافظ أبو عروبة ، وقال الدارقطني : كان يضع الحديث» .

قلت : ولعل ذلك لم يكن عن قصد منه ، وإنما أدركته غفلة الصالحين ؛ فقد قال ابن حبان في «الضعفاء» (٧٦/٣) :

«كان شيخاً مغفلاً ، يقلب الأخبار ولا يعلم ، ويخطئ فيها ولا يفهم» .

وأما أم محمد هذه : فلم أعرفها ، والظاهر أنه خطأ من الناسخ ، وأن الصواب : «أم سعد بنت زيد بن ثابت» . . بإسقاط : «محمد بنت» ، وعلى الصواب وقع في «كنز العمال» (٣٥٢٨٥/٣٣٥/١٢) معزواً لـ«الديلمي» ، وكذا في «الفردوس» لأبيه (٢٥٣٨/١٠١/٢) ، لكنه لم ينسبها ؛ بل قال : «أم سعد» . ووقع في مصورة «الجامع الكبير» التي عندي وفي مطبوعته أيضاً (رقم ١٣٠٧٥) :

«أم محمد بنت زيد بن ثابت» ، وذكر المعلق عليه أنه كذلك في الأصول ـ يعني : نسخ «الجامع» الخطية ـ . وأشار إلى أنه خطأ ، وأنه في «تسديد القوس» على الصواب .

٦٣٢٧ ـ (كان يأمر بدفن الدم إذا احتجم) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٦٩/٢/٥٠/١) ، وابن منده ـ كما في «الإصابة» ـ من طريق عنبسة بن عبدالرحمن بن سعيد بن العاص عن محمد بن زاذان عن أم سعد امرأة (!) زيد بن ثابت قالت : . . . فذكره .

وقال الطبراني :

«لا يروى عن أم سعد إلا بهذا الإسناد، تفرد به عنبسة».

قلت: وهو متهم بالوضع ـ كما تقدم في الحديث الذي قبله ـ، وقد تقدمت له بعض الأحاديث الموضوعة؛ فانظر إن شئت الأرقام: (٤٣٥ و٥١٨ و٦٦٤ و٨٣٧ و٨٦١)، وهذا الأخير من روايته عن محمد بن زاذان هذا عن أم سعد هذه عن زيد ابن ثابت!

ومحمد بن زاذان: متروك ـ كما تقدم أيضاً آنفاً ـ، وأزيد هنا فأقول:

قال ابن عبدالبر في ترجمة أم سعد بنت زيد بن ثابت الأنصاري هذه:

«روى عنها محمد بن زاذان، يقال: إنه لم يسمع منها؛ وبينهما عبدالله بن خارجة. لها عن النبي ﷺ أحاديث؛ منها أنه أمر بدفن الدم إذا احتجم».

قال الحافظ عقبه:

«قلت: وصله ابن ماجه والحسن بن سفيان وأبو يعلى وابن منده وغيرهم».

قلت: وهذا وهم من الحافظ رحمه الله؛ فإن ابن ماجه لم يرو لها ـ هذا الحديث ـ ولا غيره سوى حديث واحد في فضل الخل، وأنه كان إدام الأنبياء؛ من هذه الطريق، وقد خرجته في «الصحيحة» تحت حديث:

«نعم الإدام الخل». رقم (٢٢٢٠).

وقد ساق لها الحافظ عدة أحاديث أخرى من هذا الوجه من رواية ابن منده أيضاً وختمها بقوله:

«وعنبسة بن عبدالرحمن من المتروكين».

قلت: وغفل عنه الهيثمي؛ فأعله بمن دونه فقال (٥/٩٤):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه هياج بن بسطام، وهو ضعيف».

قلت : وهذا إعلال قاصر ؛ لأمرين :

الأول : أنه لم يتفرد به ـ كما أشار إلى ذلك الطبراني فيما نقلته آنفاً عنه ـ ، وقد رواه ابن منده من غير طريقه ـ كما أشرت إلى ذلك في التخريج ـ ، وعلقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/٢٣٨) من وجه ثالث عن عنبسة .

والآخر : أن عنبسة شر بكثير من هياج بن بسطام ، فإن هذا قد وثق ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» . . فأين هذا من قوله المتقدم في عنبسة : أنه من المتروكين؟! ونحوه محمد بن زاذان ـ كما تقدم أيضاً ـ .

وقد روي في دفن الدم مطلقاً حديث آخر ، ولكن لا يعرف له إسناد ، وقد سبق ذكره تحت الحديث المتقدم (٢٣٥٧) .

ولعنبسة هذا بإسناده المذكور حديث آخر في وضع القلم على الأذن ؛ تقدم برقم (٨٦٥) ، إلا أنه قال :

«عن أم سعد عن زيد بن ثابت» !

٦٣٢٨ ـ (كل مخمر خمر ، وكل مسكر حرام ، ومن شرب مسكراً ؛ بُخِستْ صلاته أربعين صباحاً ، فإن تاب ؛ تاب الله عليه ، فإن عاد الرابعة ؛ كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال . قيل : وما طينة الخبال؟ قال : صديد أهل النار .

ومن سقاه صغيراً لا يعرف حلاله من حرامه ؛ كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال) .

منكر بجملة : (إسقاء الصغير) . أخرجه أبو داود (٣٦٨٠) ، ومن طريقه البيهقي

في «السنن» (٨/٢٨٨) ، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/٢٥٥) قال : حدثنا محمد بن رافع النيسابوري : حدثنا إبراهيم بن عمر الصنعاني قال : سمعت النعمان يقول : عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير إبراهيم بن عمر الصنعاني ، وهو مجهول الحال ؛ لم يرو عنه مع النيسابوري هذا غير نوح بن حبيب ، ولم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان ! ولذلك بيَّض له الذهبي في «الكاشف» ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«مستور» . وقال في «تهذيبه» :

«وليس هو ابن كيسان ؛ فإنه متأخر عنه ، روى عن النعمان بن أبي شيبة . . . أخرج له أبو داود حديثاً واحداً في (الأشربة) من رواية طاوس عن ابن عباس» .

يعني : هذا ـ كما هو ظاهر ـ ، وأشار بقوله : «وليس هو ابن كيسان» ـ لأن هذا صنعاني أيضاً ـ دفعاً للالتباس ؛ فإنهما من طبقة واحدة ، وقد جعلهما في «التقريب» ، من الطبقة السابعة ، وابن كيسان ثقة ؛ فكان التنبيه على أنه غيره ضرورياً جداً ، وهذا مما لم يتنبه له كثيرون ؛ فظنوه ابن كيسان ، وعليه صححوا الحديث ! ومنهم أنا شخصياً ؛ فقد كنت خرجته في «الصحيحة» برقم (٢٠٣٩) ، فأستغفر الله وأتوب إليه ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ .

ولقد كان سبب انتباهي لهذا الخطأ أنني رأيت الحديث في كتاب «الوهم والإيهام» لابن القطان (٢/١٧٢/١ ـ ٢) ، أورده تحت (باب ذكر أحاديث ضعفها (يعني : عبدالحق) وهي صحيحة أو حسنة ، وما أعلها به ليس بعلة) (ق١٥٤/١) ، وفي النسخة المصورة بياض ؛ لم أعرف بماذا أعله عبدالحق ، لكن يظهر من كلام

ابن القطان الآتي أن عبدالحق كان ساق الحديث بسند أبي داود ؛ فإنه قال :

«فإنه عهد فيما هو صحيح ، بل فيما هو حسن ؛ بل فيما هو ضعيف من الترغيب والترهيب يكتبها مقتصراً على صحابيها ، فمتى ذكر حديثاً بسنده ؛ فقد عرّضه لنظرك ، وتبرأ لك من عهدته . وليس هذا الحديث عندي بضعيف ؛ بل هو صحيح ، فقد كان يجب أن يذكره بغير إسناد . والنعمان ـ هو : ابن أبي شيبة الجَنَدي الصنعاني ـ ثقة مأمون كيس ، وإبراهيم بن عمر الصنعاني ثقة أيضاً ، وسائرهم لا يسأل عنه ، فاعلم ذلك» !

ومن الواضح أن ابن القطان توهم أن إبراهيم هذا هو ابن كيسان الثقة ـ لما تقدم ـ ، وبخاصة أن من مذهبه أن المستور ومجهول الحال لا يحتج به بحال ـ كما ذكر ذلك في أماكن عديدة من كتابه ـ ؛ فهو الذي وقع في (الوهم) وليس عبد الحق .

وفي قوله : «فمتى ذكر حديثاً بسنده . . . وتبرأ لك من عهدته» فائدة مهمة طالما كنا ولا نزال نلفت نظر القراء إليها ونقول :

إنه لا يلزم من سكوت المؤلف على حديث ما ساقه بسنده أنه قوي عنده ، كلا ؛ فإن ذِكْرَه لإسناده يعني بلسان الحال ـ ولسان الحال أنطق من لسان المقال ـ : انظر فيه لتتبين أصحيح هو أم لا؟ وهذا ما يغفل عنه كثير [من] المؤلفين اليوم ، وفيهم بعض الدكاترة ؛ فيتوهمون من السكوت عن السند الصحة ! وهذا مما يقع فيه كثيراً الشيخان الحلبيان اللذان اختصرا «تفسير ابن كثير» ؛ فإنهما قد صححا كثيراً من أحاديث «التفسير» في «مختصريهما» ، وطالما نبهت على الكثير من أحاديثهما الضعيفة في هذه «السلسلة» وغيرها ، وهذا الحديث بالذات من تلك الأحاديث التي أوردها الشيخ نسيب الرفاعي في «مختصره» (٨٣/٢) مغتراً بسكوت ابن كثير عليه ، مع أنه ساقه بإسناد أبي داود بتمامه قائلاً :

«تفرد به أبو داود» .

أقول : فلما رأيت الحديث عند ابن القطان مصححاً ؛ رجعت إلى «ترغيب» المنذري مقدراً أنه فيه ، وأنني على ذلك لابد أنني كنت علقت قديماً عليه ؛ فوجدتني قد أعللته بالصنعاني المستور ! وباستنكار أبي زرعة لحديثه ، وبإشارة البيهقي لتضعيفه !

ثم تابعت البحث ؛ فوجدت أنني قد خرجت الحديث في «الصحيحة» في المجلد الخامس برقم (٢٠٣٩) ، فاستأنفت دراسة إسناده من جديد ؛ فتبينت أنني كنت واهماً فيه ، وأن الصواب ما كنت علقته على «الترغيب» ؛ فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

أما الاستنكار المشار إليه فهو ما في كتاب «العلل» لابن أبي حاتم ، قال (٢/٣٦) :

سئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن رافع عن إبراهيم بن عمر الصنعاني (فذكره بتمامه ، ثم قال :) فقال أبو زرعة :

«هذا حديث منكر» .

قلت : وإن مما يؤكد نكارته : أن الحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٩٢/١١٤٦٥) من طريق أخرى من حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس . . . به إلى قوله :

«صديد أهل النار» . . دون زيادة جملة (إسقاء الصغير) ؛ فهي المنكرة من الحديث ، وإلا ؛ فسائره رواه جمع آخر من الصحابة ، خرج أحاديثهم المنذري في «الترغيب» (٣/١٨٥ ـ ١٨٧) وهذه أرقامها من الطبعة المنيرية (٣٢ و٣٨ و٤٥ و٤٦ و٤٨ و٤٩ و٥١) ، وقد أخرج بعضها البيهقي في «الشعب» (٥/٧ ـ ٨) ، منها

حديث ابن عمر بالسند الصحيح دون الزيادة . ثم أشار إلى ضعفها بقوله عقبه :

«وروي ذلك عن ابن عباس . . .» .

ثم ذكر الطرف الأخير منه الذي فيه الزيادة .

ولم يتنبه الشيخ شعيب للفرق بين حديث ابن عباس هذا ، وحديث ابن عمر ؛ فجعل حديث هذا شاهداً لذاك ، وهذا لا يجوز ؛ لأنه شاهد قاصر ؛ ليس فيه الزيادة ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ ، مع أنه قد أعله باختلاط عطاء بن السائب ، وفاته أنه عند البيهقي من رواية حماد بن زيد ، وهو قد روى عنه قبل الاختلاط ؛ لكنه ـ والحق يقال ـ : قد تنبه لكون إبراهيم بن عمر الصنعاني هو المستور ؛ خلافاً للمعلقَين على «التمهيد» ؛ فقالا : إنه «إبراهيم بن عمر الصنعاني ابن كيسان أبو إسحاق صدوق» !

٦٣٢٩ ـ (إنَّ كُرْسيَّه وَسِعَ السماواتِ والأرضَ ، وإنه لَيَقْعُدُ عليه ؛ فما يَفْضُلُ منه إلا قَدْرُ أَرْبَعِ أصابع ـ ومد أصابعه الأربع ـ ، وإن له أَطِيْطاً كأطيطِ الرَّحْل [إذا رُكِبَ]) .

منكر . أخرجه الدارمي عثمان بن سعيد في «الرد على المريسي» (ص٧٤) ، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (ص٧١) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة قال :

أتت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : ادع الله أن يدخلني الجنة . فعظم الرب ، فقال : . . . فذكره .

هكذا أخرجاه من طريقين عن إسرائيل . وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥٢/٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٤/١) من طريق الحسين بن شبيب

الآجري : أخبرنا أبو حمزة الأسلمي - بـ (طرسوس) - : حدثنا وكيع : ثنا أبو إسرائيل عن أبي إسحاق . . . به .

كذا قال : «أبو إسرائيل» ، وأظنه وهماً من أبي حمزة الأسلمي ؛ فإنه غير معروف عندي ، ولم يذكره أحد فيما علمت ، حتى ولا الحافظ الذهبي في «كناه» . أو الوهم من الراوي عنه الحسين بن شبيب ؛ فإن الخطيب في ترجمته ساق الحديث ولم يزد ! سوى أنه ذكر في إسناده أنه كان من النساك المذكورين .

وإن مما يؤكد الوهم أن عبدالله بن أحمد قال (ص٧٠) : حدثنا أبي : حدثنا وكيع بحديث إسرائيل . . . به ؛ إلا أنه قال : عن عبدالله بن خليفة عن عمر قال :

«إذا جلس الرب على الكرسي» ؛ فاقشعر رجل سماه أبي عند وكيع ، فغضب وكيع وقال :

«أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها» .

وأقول : نعم ؛ إذا كانت أحاديث صحيحة ، كحديث النزول الإلهي كل ليلة ، وأحاديث الأصابع واليدين ونحوها ، وأما فضعيف منكر لا نرضاه ، وقد قال الذهبي في كتابه «العلو» (ص ١٢٣ - ١٢٤ - مختصره) :

«وليس للأطيط مدخل في الصفات أبداً ؛ بل هو كاهتزاز العرش لموت سعد ، وكتفطر السماء يوم القيامة ، ونحو ذلك ومعاذ الله أن نعده صفة لله عز وجل . ثم **لفظ الأطيط لم يأت في لفظ ثابت»** . وقال ابن خزيمة في «التوحيد» (ص٧١) :

«وقد رواه وكيع بن الجراح عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة مرسلاً ؛ ليس فيه ذكر عمر لا بيقين ولا ظن ، وليس هذا الخبر من شرطنا ؛ لأنه غير متصل الإسناد ، لسنا نحتج في هذا الجنس من العلم بالمراسيل المنقطعات» .

قلت : وقد روي متصلاً بذكر عمر فيه مرفوعاً ، ولا يصح أيضاً ؛ لأن مداره على أبي إسحاق وكان اختلط ، وإسرائيل ـ وهو : ابن يونس بن أبي إسحاق ـ سمع من جده بعد الاختلاط .

وعبدالله بن خليفة : مجهول لا يعرف إلا في هذا الإسناد . وقال ابن الجوزي :

«هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، وإسناده مضطرب جداً ، وعبدالله ابن خليفة ليس من الصحابة ؛ فيكون الحديث الأول مرسلاً ، وتارة يرويه ابن خليفة عن عمر مرفوعاً ، وتارة يوقفه على عمر ، وتارة يوقف على ابن خليفة ، وكل هذا تخليط من الرواة ؛ فلا يعوَّل عليه» .

٦٣٣٠ ـ (رأيتُ رَبِّي بِمِنىً عند النَّفرِ ، على جَمَلٍ أَوْرَقَ ، عليه جُبَّةُ صوفٍ ، أمامَ الناسِ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣٥/٩) من طريق أبي علي الأهوازي : نا أحمد بن علي بن الحسن بن أبي السنديان بـ(أطرابلس) : نا أبو محمد عبدالله بن الحسن بن غالب بن الهيثم القاضي بـ(غرفة) : نا عبدالله ابن محمد البغوي : نا هدبة بن خالد : نا حماد بن سلمة عن وكيع عن أبي رزين لقيط بن عامر . . . مرفوعاً . وقال :

«كتبه أبو بكر الخطيب الحافظ عن الأهوازي متعجباً من نكارته ، وهو حديث موضوع لا أصل له ، وقد وقعت لنا نسخة البغوي عن هدبة بعلو . وليس هذا الحديث فيها . وأبو محمد هذا وابن السنديان : غير معروفي العدالة ، والأهوازي : متهم» .

قلت : لا أدري أين رواه الخطيب ، وليس هو في «تاريخ بغداد» ، وقد قال الذهبي في ترجمة الأهوازي من «الميزان» :

«وقد روى أبو بكر الخطيب بقلة ورع عن الأهوازي . . .» .

قلت : فساقه بتمامه ، وذكر عن ابن عساكر ما تقدم من اتهامه به الأهوازي ، وقد رواه الذهبي في ترجمته من «السير» (١٦/١٨) بسنده عنه . . . به ، وقال عقبه :

«وقال ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» : لا يستبعدن جاهل كذب الأهوازي فيما أورده من تلك الحكايات ؛ فقد كان من أكذب الناس فيما يدعي من الروايات في القراءات» .

قلت : لكن فوقه وكيع ـ وهو : ابن عُدس ، ويقال : حدس . . وهو الصواب ؛ كما حققته في «الظلال» (٢٠١/١) ، وهو ـ مجهول لم يرو عنه غير يعلى بن عطاء ، وقد سقط هذا من بين حماد بن سلمة ووكيع من «التاريخ» و«السير» أيضاً ؛ فلعله من قبل الأهوازي . والله أعلم .

وأما حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلة خضراء» .

فهو خبر منكر ـ كما قال الذهبي في «السير» (١١٣/١٠) ـ ، ولعل العلة تكمن في عنعنة قتادة ، هذا إن لم يكن الحديث مختصراً من حديث الرؤيا الصحيح ، ـ كما كنت ذهبت إليه في «الظلال» (١٨٨/١ ـ ١٨٩) ، وهو مخرج هناك برقم (٣٨٨) ـ ، وقد صححه البخاري والترمذي من حديث معاذ ، وقد أخرجه أحمد (٣٦٨/١) من طريق أبي قلابة عن ابن عباس بلفظ :

«أتاني ربي عز وجل الليلة في أحسن صورة ـ أحسبه يعني : في النوم ـ ، فقال : . . .» بذكر الحديث في اختصام الملأ الأعلى . ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ لكن أبو قلابة فيه تدليس ، لكن وصله الترمذي (٣٢٣٢) بذكر خالد بن اللجلاج

بينه وبين ابن عباس ، وحسَّن إسناده الترمذي بقوله :

«حسن غريب من هذا الوجه» .

وله شواهد كثيرة منها عن جابر بن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ :

«إن الله تجلى لي في أحسن صورة ، فسألني : فيما يختصم الملأ الأعلى . . .» الحديث .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/٢٠٣/٤٦٥) بسندٍ حسن ـ كما كنت بينته في «الظلال» ـ ، وقد استوعب الكلام على بقية الشواهد الأخ الفاضل جاسم الفهيد الدوسري في تعليقه على رسالة الحافظ ابن رجب : «اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى» (٣٤ ـ ٣٦) ؛ فقد جمع فيه طرقه عن اثني عشر صحابياً ، مع بيان ما لها وما عليها حسب القواعد العلمية الحديثية ، وليس كما فعل ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ؛ فإنه ساق فيه (١/١٤ ـ ٢٣) بعض هذه الطرق دون تمييز بين صحيحها وضعيفها ؛ بل أوهم القراء بضعف جميعها بنقله عن البيهقي أنه قال :

«قد روي من أوجه كلها ضعاف» ! وتمام كلام البيهقي في «الأسماء» (ص٣٠٠) :

«وأحسن طريق فيه رواية جهضم بن عبدالله ، ثم رواية موسى بن خلف» .

قلت : ورواية جهضم هي التي صححها البخاري والترمذي ، وسنده صحيح متصل ، ومن اضطرب في إسناده ؛ فلا يؤثر في صحته ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وزيادة الثقة مقبولة .

هذا ولأبي علي الأهوازي إسناد آخر من حديث أسماء بلفظ آخر مثل هذا في النكارة أو أشد ، أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٢٤ـ١٢٥) ، وقال فيه :

«هذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع محال ، ولا يحتاج لاستحالته النظر في رجاله ، إذ لو رواه الثقات ؛ كان مردوداً ، والرسول منزه أن يحكي عن الله عز وجل ما يستحيل عليه ، وأكثر رجاله مجاهيل ، وفيهم ضعفاء . قال ابن منده : حديث الجمل باطل موضوع على رسول الله ﷺ» .

قلت : ولذلك كنت أود لابن الجوزي أن يورد في «موضوعاته» ما يشبه هذا في الوضع ، وأن لا يورد في «علله» أحاديث اختصام الملأ الأعلى ويضعفها ، وبعضها صحيح - كما تقدم عن البخاري والترمذي - ، وأقره ابن كثير (٤/٤٣) ، وصححه أبو زرعة أيضاً والضياء المقدسي في «المختارة» .

وقد استغل بعض المبتدعة الضالين إيراد ابن الجوزي - عفا الله عنه - أحاديث الاختصام في كتابه «شبه التشبيه» ؛ فانصاع المشار إليه لما أوهمه من تضعيفه إياه ، فقال بعد [أن] عزاه لجمع من الحفاظ - منهم الترمذي مصححاً كما تقدم - ، فعقب على التخريج بقوله (ص١٤٨) :

«وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/١١٣ - ١١٤) وقال :

وهو بتمامه في تأليف البيهقي ، وهو خبر منكر ، نسأل الله السلامة في الدين . . .» .

وهذا تضليل عجيب للقراء ، وافتراء خطير على الحافظ الذهبي رحمه الله .

فإنه إنما عنى بقوله : «وهو خبر منكر» . . حديث حماد المتقدم عن قتادة . . . عن ابن عباس : «رأيت ربي جعداً أمرد . . .» الحديث ، وقد نقلت هناك (ص٧٢٥) استنكاره إياه ، ومن خباثة هذا المضلل أنه حذف تمام كلام الذهبي وهو قوله :

«فلا هو على شرط البخاري ، ولا مسلم ، ورواته وإن كانوا غير متهمين ؛ فما

هم بمعصومين من الخطأ والنسيان» .

ويؤكد ما ذكرت أنه ذكر نحو هذا في ترجمة حماد من «الميزان» ، فقال عقب حديثه هذا :

«فهذا من أنكر ما أتى به حماد بن سلمة ، وهذه الرؤية رؤية منام إن صحت» .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ في رده على الرافضي الذي اتهم أهل السنة بأن الله ينزل كل ليلة جمعة بشكل أمرد راكباً على حمار ، قال الشيخ ـ في «منهاج السنة» (١/٢٦١) :

«هذا الحديث الذي ذكره لم يروه أحد لا بإسناد صحيح ، ولا يروي أحد من أهل الحديث أن الله تعالى ينزل ليلة الجمعة ، ولا أنه ينزل ليلة الجمعة إلى الأرض ، ولا أنه ينزل في شكل أمرد ، بل لا يوجد في الآثار شيء من هذا الهذيان ، بل ولا في شيء من الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ قال : إن الله ينزل إلى الأرض ، وكل حديث روي فيه مثل هذا فإنه موضوع كذب مثل حديث الجمل الأورق ، وأن الله ينزل عشية عرفة فيعانق الركبان ، ويصافح المشاة ، وحديث آخر أنه رأى ربه في الطواف ، وحديث آخر أنه رأى ربه في بطحاء مكة . وأمثال ذلك ؛ فإن هذه كلها أحاديث مكذوبة باتفاق أهل المعرفة بالحديث» .

قلت : ومن ذلك ما سيأتي برقم (٦٣٧١) .

٦٣٣١ ـ (يُوشِكُ الشِّرْكُ أن يَنْتَقِلَ من رَبع إلى رَبع ، ومن قبيلةٍ إلى قبيلةٍ . قيل : وما ذلك الشركُ؟ قال : قوم يأتون بعدكم يَحُدُّونَ اللهَ حَدّاً بالصِّفَةِ) .

موضوع . وآثار الوضع والركة وعلم الكلام عليه ظاهرة ، ولا غرابة في ذلك ،

فإنه لم يروه أحد من أهل السنة ، وإنما تفرد به «مسند الربيع بن حبيب» الذي لا يُعرف مؤلفه بالثقة والضبط حتى عند أتباعه الإباضية ! فقال فيه (٢١٦/٣ - مطبعة الاستقامة) : قال جابر بن زيد : حدثنا أنس بن مالك : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد معلَّق - فإنه رغم جهالة الربيع ؛ - لم يصرح بسماعه من جابر بن زيد ؛ فإنه مجهول العدالة مجهول الوفاة ، وليس عند أتباعه علم به إلا الظن ؛ فالذين طبعوا «مسنده» في دار (الفتح - بيروت) ، طبعوا تحته ما نصه : «أحد أفراد النبغاء من آخر قرن البعثة» ! والذين طبعوا شرحه للشيخ عبدالله بن حميد السالمي في سلطنة عُمان طبعوا مكان ذلك : «من أئمة المائة الثانية للهجرة» !

إن يظنون إلا ظناً وما هم بمستيقنين ! ومما يدل على ذلك أن الأستاذ التنوخي - عفا الله عنه ، وقد حاباهم ما شاءت له المحاباة - قال في تقديمه للشرح المذكور (ص د) :

«ومع أننا لم نعثر على تاريخ حياته ؛ فإننا نقدر أنه بدأ بجمع «مسنده» في صدر المائة الثانية . . .» .

ومن قرأ مقدمة الشارح السالمي للمسند المزعوم يتبين له : «أنه كان مشوشاً ، وأنه رتبه الشيخ يوسف بن إبراهيم السدراني ، وأنه يحوي روايات الربيع عن أبي عبيدة عن جابر ، وأن الشيخ المذكور ضم إليه بعض روايات الربيع عن ضمام عن جابر ، وروايات أبي سفيان عن الربيع ، وروايات الإمام أفلح عن أبي غانم وغيره ، ومراسيل جابر بن زيد» .

قلت : فمن نكد الدنيا أن يسمى هذا (الكشكول) : «مسند الربيع» ! وأنكد

منه أن يسميه الإباضية «الجامع الصحيح» ! والواقع أن أحداً من العلماء بالحديث الشريف ورجاله لا يستطيع أن يثبت بطريق علمي صحة حديث واحد منه ! فضلاً عن أن يثبت صحة نسبة الكتاب إلى الربيع أولاً ! وكون الربيع نفسه من الثقات الحفاظ ثانياً !

ومع هذه الطوام نجد ذاك الجاهل المتعالم الذي لا يعرف من العلم إلا الجعجعة ، وتسويد الصفحات بالطعن على كبار المحدثين والعلماء ؛ لا لشيء إلا لتمسكهم بعقيدة السلف ، والاستعلاء على علماء عصره ونصبه نفسه عليهم معلماً ؛ يوضح لهم ما كان خافياً ، ويفرِّج عنهم كربة الحيرة والضلال في فهم أحاديث الصفات ! فاسمع إليه كيف يقول في مقدمته لكتاب ابن الجوزي : «دفع شبه التشبيه» (ص٤) :

«وإنما نريد الإيضاح وخدمة أهل العلم والطلاب» .

وقال في آخرته (ص٢٧٤) :

«نسأل الله تعالى أن نكون بهذا التعليق قد فرجنا عن أهل العلم وطلابه كربة الحيرة في هذه الأحاديث المتعلقة بالصفات» .

هذا الجاهل المتعالم يصف الربيع بن حبيب الإباضي في تعليقه (ص١٢٤) بـ«الإمام» ، ويصف «مسنده» بـ«الجامع الصحيح» ، وقال فض فوه :

«وهو كتاب محفوظ منقول بالاعتناء عند أهل مذهبه ؛ ككتب الفقه المنقولة عن الأئمة المقتدى بهم ، ففيه . . .» .

ثم ساق له حديثين ؛ لأنهما يشهدان لتعطيله وتجهمه وإنكاره للصفات ـ كالإباضية القائلين بأن القرآن مخلوق ، وأن الله تعالى لا يراه المؤمنون يوم القيامة ، وغيرها من عقائدهم الباطلة ـ ، فترى هذا الجاهل الأفين يستشهد بهذا

«المسند» ، ويُشَبِّهه بكتب الأئمة ـ وهو كاذب في ذلك يقيناً ـ . هذا الحديث أحدهما ، والآخر فيه زيادة باطلة على حديث «الصحيحين» عن أبي موسى الذي فيه :

«إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائباً . . .» ولا مجال الآن لبيان ذلك ، ولكني أريد أن أبيِّن لهذا الجاهل الذي عزا الحديثين لإمامه (!) الربيع ، وساق إسناد الربيع فيه : أخبرنا أبو ربيعة زيد بن عوف العامري البصري قال : أخبرنا حماد بن سلمة . . . إلخ ، فأقول :

إن هذا الإسناد مما يدل على بطلان ادعاء الإباضية المتقدم أن الربيع «من آخر قرن البعثة» ! بل وادعاء من قال : إنه «من أئمة المائة الثانية» ! وذلك لأن حماد بن سلمة الذي هو شيخ زيد بن عوف في هذا الإسناد هو نفسه من أئمة المائة الثانية ، بل من أواخرها ؛ فإنه مات سنة (١٦٧) ، وزيد بن عوف شيخ الربيع في هذا الإسناد هو من شيوخ أبي حاتم كتابة عنه ، وقد توفي سنة (٢٧٧) .

وعلى هذا فالربيع إن كان هو الراوي عن زيد بن عوف ؛ يكون من رجال القرن الثالث ، وإلا ؛ فالراوي عنه ليس هو الربيع ، فيكون عزو الحديث إليه كذباً من جهل هذا المتعالم اغتراراً منه بدعاوى الإباضية .

وهذا هو الذي يترجح عندي : أن الراوي للحديث الثاني هو غير الربيع ؛ لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، لكن يكفي الإباضية ومن على شاكلتهم ما ذكره الشيخ السالمي الإباضي في (مقدمته) أن من شيوخ الربيع حماد بن سلمة ، وهذا في إسناد الحديث شيخ شيخ الربيع : زيد بن عوف ـ كما تقدم ـ .

ومن الغرائب التي تدل على جهل علماء الإباضية ـ أو على الأقل عدم

اعتمادهم على كتب علماء الحديث في تراجم الحديث ـ : أن الشيخ السالمي أورد حماد بن سلمة وغيره من شيوخ الربيع ـ كما زعم ـ في جملة شيوخ الربيع المجاهيل !! مع أن حماد بن سلمة من أشهر علماء الحديث والذابين عن السنة ـ كما يعرف ذلك صغار الطلبة ـ ، ولعله لهذا السبب تجاهله الإباضية .

وكان شراً منهم ذلك الجاهل الذي يطعن فيه وفي أحاديثه ، ويعتبر وجوده في إسناد حديث ما مسقطاً لصحة الحديث إلا إذا وافق هواه ؛ فانظر حديث قوله ﷺ للجارية : «من ربك؟» ؛ فإنه صححه في غير مكان من تعليقه على «دفع شبه التشبيه» ، مع أنه أساء القول فيه جداً مقلداً للشيخ الكوثري ؛ فراجع هذا الحديث في «الصحيحة» (٣١٦١) ، فقد جمعت فيه طرقه وألفاظه التي منها قوله ﷺ للجارية : «أين الله؟» .

أخرجه مسلم وغيره من أهل الصحاح ؛ كأبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود ، وصححه أيضاً البيهقي والبغوي والذهبي والعسقلاني وغيرهم . ومع ذلك فإن هذا الجاهل الأفين يستعلي على هؤلاء الأئمة الفحول ؛ ويخطئهم في تصحيحهم لهذا الحديث ويقول (ص١٠٨) :

«ونحن نقطع بأن النبي ﷺ لم يقل لفظ : (أين الله؟)» .

ويصف هذا اللفظ النبوي في مكان آخر (ص١٨٨) فيقول ـ فض فوه ـ :

«اللفظ المستشنع الشاذ» !

ويبني على ذلك إنكار ما في جواب الجارية : «في السماء» . . المطابق لقوله تعالى : ﴿أأمنتم من في السماء﴾ ؛ فيقول في نفس الصفحة دون أدنى تردد أو حياء :

«ولا عبرة بكلام المعلق على «الفتح» البتة ؛ لأنه لا يعرف التوحيد ! فليخجل

بعد هذا من يدعو الناس إلى عقيدة (الله في السماء) وليتب» !!

ويشير بقوله : «المعلق على (الفتح)» إلى فضيلة الشيخ ابن باز حفظه الله من كل مكروه ونفع به المسلمين ؛ وذلك لأنه قال في تعليقه :

«الصواب عند أهل السنة وصف الله سبحانه بأنه فوق العرش ـ كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة ـ ، ويجوز عند أهل السنة السؤال عنه بـ : (أين) ؛ كما في «صحيح مسلم» . . .» .

وهذا حق لا يخفى إلا على أعمى البصر والبصيرة عياذاً بالله تعالى .

وإن مما يؤكد ضلال هذا الجاهل وزيغه ومحاربته لعلماء الحديث والسنة : أنه يستعين على ترويج ضلاله وتجهمه احتجاجه بهذا الحديث على تعطيل علوه تعالى على خلقه ، واستوائه على عرشه استواءً يليق بجلاله وعظمته ، ويتأول الاستواء بتأويل المعطلة ؛ فيقول (ص١٢٤) :

«معناه قهر واستولى» !

ثم يؤيد ذلك بهذا الحديث الباطل ، الذي يرمي المؤمنين بصفاته تعالى بالشرك ، وأنهم يحدون الله حداً بالصفة !

فالإيمان باستعلائه تعالى واستوائه على عرشه تحديد له ؛ لزعمهم أن ذلك يستلزم القول بالتشبيه والتجسيم ؛ ولذلك يرميني هذا الجاهل الضال ويصفني كلما ذكرني بـ «المجسم» ! ولا غرابة في ذلك ؛ فإنه يرمي بذلك كبار الأئمة كابن خزيمة وابن تيمية وابن القيم وغيرهم ممن هم على نهج السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين[1] .

---

(١) ويصرح الخبيث بتكفير من يرميهم بالتجسيم ؛ فيقول (ص٢٤٥) : «لا يجوز أن نتهاون مع المجسمة ؛ فالمجسمة كفار بلا مثنوية» ! عليه من الله ما يستحق .

وإن من عجيب أمر هؤلاء المعطلة النفاة لعلو الله على عرشه أنهم يتوهمون من إثبات العلو إثبات المكان لله عز وجل ؛ وهذا مما يدل على بالغ جهلهم ! لأن الله تعالى كان قبل كل شيء ، ثم خلق الأمكنة والسماوات والأرض وما بينهما ، وقد صح في المعقول وثبت بالواضح من الدليل أنه كان في الأزل لا في مكان ـ كما قال حافظ الأندلس ابن عبد البر رحمه الله في «التمهيد» (١٣٥/٧ ـ ١٣٦) ـ ، فهو تعالى ليس في مكان أزلاً وأبداً .

ومع هذا الجهل البالغ فقد وقعوا فيما منه فروا ؛ لقد فروا مما توهموه ضلالاً ـ وهو الحق يقيناً ؛ أن الله فوق المخلوقات كلها ومنها الأمكنة ـ ، فوقعوا في الضلال الأكبر حين قالوا : إنه في كل مكان ، وافترى بعض الإباضية في ذلك حديثاً نسبوه إلى النبي ﷺ ـ كما سترى في الحديث الذي بعده ـ . والله المستعان .

٦٣٣٢ ـ (لا تَتَفَكَّروا في الله ؛ فإنه لا مِثْلَ له ، ولا شَبِيْهَ ولا نظيرَ ، ولا تَضْربوا لله الأمثالَ ، ولا تَصِفوه بالزَّوالِ ؛ فإنه بكل مكانٍ) .

موضوع . قال الربيع في «مسنده» (٢١٧/٣) : وبلغنا عن أبان بن [أبي][*] عياش عن أنس بن مالك قال :

خرج النبي ﷺ على قوم جلوس ، فقال : ما أجلسكم؟ فقالوا : نتفكر في الله ، فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبان بن [أبي] عياش ، وهو متروك ـ كما قال الذهبي والعسقلاني ـ . وجملة التفكر قد رويت من طرق أخرى ، بدا لي من مجموعها أنها ترتقي إلى مرتبة الحسن ؛ ولذلك خرجته في «الصحيحة» (١٧٨٨) .

(*) سقطت من قلم الشيخ رحمه الله في الموضعين . (الناشر) .

وأما سائر هذا الحديث ، وبخاصة الجملة الأخيرة منه فإنها باطلة ، وهي من وضع الجهمية والمعطلة لصفات الله عز وجل ؛ الذين يتأولونها غير تأويلها المعروف عند السلف ، ويعبرون عن المجيء المصرح به في القرآن والنزول المتواتر عن النبي ﷺ بالزوال ـ كما في هذا الحديث ـ ، أو الانتقال ـ كما يفعل ابن الجوزي وغيره ـ ، ثم يقولون : هذا من صفات المخلوقات ؛ فلا يجوز وصف الله بذلك ! والحقيقة أن المجيء والنزول لا يجوز تأويله بما ذكروا ، وهو صفة لله ؛ وصف بها نفسه ، نصفه بها دون تشبيه ولا تعطيل ؛ ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ ، فهم وقعوا حين عبَّروا بما تقدم في التشبيه ، ففروا منه إلى التعطيل .

فما أحسن ما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجزء الأول من كتابه العظيم «منهاج السنة» :

«المشبه يعبد صنماً ، والمعطل يعبد عدماً ، المشبه أعشى ، والمعطل أعمى» .

ومما يبطل هذا الحديث قوله : «فإنه في كل مكان» ؛ فإن الله عز وجل كان ولا مكان ، وهو الغني عن العالمين ـ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ـ فتنبه !

ولما رأى بعض المعطلة المعاصرين أن وصف الله عز وجل بأنه في كل مكان لا يقف أمام أدلة الشرع والعقل ـ كما سبق هناك ـ ؛ لجأ إلى التستر والمراوغة والتدليس ، فقال ذلك الجاهل الغماري في تعليقه (ص١٢٧) :

«وهنا أمر مهم جداً وهو : أننا لا نقول بأن الله موجود في كل مكان البتة ، بل نكفر من يقول ذلك ، ونعتقد أن الله موجود بلا مكان ، لأنه خالق المكان» !

وفي هذا الكلام من هذا الجاهل المدلس أمور هامة ، يجب التنبيه عليها أو على بعضها على الأقل ؛ مبتدئاً منها بالأهم :

أولاً : اعتقاده بأن الله موجود بلا مكان : تدليس خبيث ؛ لأنها كلمة حق أريد بها باطل ، لأن ظاهرها تنزيه الخالق ـ سبحانه وتعالى ـ عن الحلول في المكان المخلوق الذي يقول به المعتزلة والإباضية ـ كما في حديثهم هذا ـ ، وهذا التنزيه حق واجب ـ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ـ ؛ ولكن الذي يرمي إليه هذا المدلس ويقصده هو تعطيل صفة علو الله تبارك وتعالى على عرشه والمخلوقات كلها ، وكونه تعالى فوقها ؛ فإنه من ضلاله البالغ أنه يسمي هذه الفوقية مكاناً تمهيداً لنفيها ! وتعليقاته كلها تدور حول هذا النفي ، ويعطل كل دلالات الآيات والأحاديث بتأويلها ! وتعطيل معانيها ! ولنقدم على ذلك مثالاً واحداً ، ألا وهو قوله تعالى : ﴿أأمنتم من في السماء﴾ ؛ فإنه يعطله بمثل قوله : «إما أن يقال : . . . ، وإما أن يقال : . . .» !! ثم قال (ص١٣٩) :

«وقوله تعالى : ﴿أأمنتم من في السماء﴾ مؤول عند المجسمة بـ (من على السماء) . . .» إلخ .

ونقول : هذا ليس تأويلاً ـ أيها الجاهل المتعالم ! ـ كما بينه العلماء ، حتى بعض المؤولة لبعض النصوص ، كالحافظ البيهقي الذي قال في أكثر من موضع من كتابه «الأسماء والصفات» (٣٧٧ و٤١١ و٤٢١) ، وكذلك في كتابه الآخر «الاعتقاد» (ص١١٣) :

«فمعنى الآية : من على العرش ؛ كما صرح به في سائر الآيات» .

وذكر في الباب الآيات التي أشار إليها ؛ فهل الإمام البيهقي ـ أيها الضال المضل ! المكفر لأئمة المسلمين ! ـ هو أيضاً مجسم عندك ، لأن القائلين بعلو الله على خلقه هم مجسمة عندك ، والمجسمة كفار لديك؟!

ثم أيَّد ضلاله بكلام نقله من «تفسير البحر المحيط» لأبي حيان (٣٠٢/٨) ، لم ينقله بتمامه ، فإنه يعلم أنه لو فعل ؛ لافتضح وانكشف زيغه ، فقد قال أبو حيان في الآية المتقدمة ما نصه :

«المعنى : أأمنتم من تزعمون أنه في السماء وهو المتعالي عن المكان» . تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

هذا التفسير من هذا المعطل هو الذي ضل به هذا الجاهل ، ومن قبله شيخه الغماري المسمى بعبدالله ، الذي أنكر حديث الجارية وشهادة النبي ﷺ لها بالإيمان لشهادتها أن الله في السماء ؛ مقلداً في ذلك تأويل أبي حيان للآية بالتأويل المتقدم ؛ فقال ـ هداه الله ـ :

«أما كون الله (في السماء) فكانت عقيدة العرب في الجاهلية ، وكانوا مشركين ؛ فكيف تكون دليلاً على الإسلام؟» !!

انظر تمام كلامه ؛ بل ضلاله في «الصحيحة» تحت الحديث (٣١٦١) .

وليس البيهقي وحده ـ ممن يظهر ذاك الضال تبجيله ـ فسر الآية بأنه تعالى على السماء ؛ بل إنه قد تبعه على ذلك جمع من العلماء الفضلاء ـ الذين نظن أنه لا يستطيع الضال أن يرميهم بالتجسيم ـ ؛ مثل حافظ الأندلس ابن عبدالبر ، فإنه صرح في «التمهيد» (١٣٠/٧) أن معنى الآية ـ كما تقدم عن البيهقي ، فقال ـ :

«فمعناه من على السماء ؛ يعني : على العرش . . .» .

وقال (١٢٩/٧) تعليقاً على حديث النزول الإلهي :

«وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع

سماوات ـ كما قالت الجماعة ـ، وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم : إن الله عز وجل في كل مكان ، وليس على العرش ، والدليل على صحة ما قاله أهل الحق في ذلك . . .» .

ثم ذكر الآيات الدالة على ذلك ، ورد على المعتزلة الذين ادعوا المجاز في آية الاستواء وغيرها في بحث واسع مفيد جداً ؛ فليراجع .

بل إن ابن الجوزي نفسه قد سلك سبيل الجماعة في تفسير الآية خلافاً لحيده عنهم في «دفعه» ! فقال في تفسيره «زاد المسير» (٣٢٢/٤) :

«قال ابن عباس : أأمنتم عذاب من في السماء وهو الله عز وجل» .

فلم يقل ـ كما قال مقلِّد ذاك الضال ـ :

«أأمنتم من تزعمون أنه في السماء» !

وفي الواقع إني لأشفق على هذا الرجل ؛ لعرامته في ضلاله ، وغلوه وجرأته في مخالفة أئمة المسلمين ؛ بل وتكفيرهم ! وأخذه بأقول المعتزلة وأشباههم من الضالين قديماً وحديثاً ؛ فهو لا يحسن أن يأخذ من الأقوال المختلفة إلا أضلها ، ويعرض عما كان منها صواباً محضاً ، الأمر الذي يذكرني بذاك الرجل الذي أتى راعياً فقال : أعطني شاة من غنمك؟ فقال له : اذهب فخذ بأذُن خيرها . فذهب فأخذ بأذن كلب الغنم ! وإني لأظنه أنه لم يقل يوماً ما داعياً ربه اقتداءً بنبيه ﷺ :

«اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل ! فاطر السماوات والأرض ! عالم الغيب والشهادة ! أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ؛ اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»(*) .

(*) كذا في الأصل عند الشيخ رحمه الله تعالى ؛ لم يأتِ بـ(ثانياً) . . . إلخ . (الناشر) .

٦٣٣٣ - (ذاك يومٌ يَنْزِلِ اللهُ تعالى على كُرْسِيِّه ، يَئِطُّ كما يئطُّ الرَّحْلُ الجديدُ من تضايُقِه به ، وهو كَسَعَةِ ما بين السماءِ والأرضِ) .

منكر . أخرجه الدارمي في «سننه» (٢/٣٢٥) ، والحاكم (٢/٣٦٤) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (١/٨١/٢) من طريق الصعق بن حزن عن علي بن الحكم عن عثمان بن عمير عن أبي وائل عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال :

قيل له : ما المقام المحمود؟ قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد ، وعثمان بن عمير هو : أبو اليقظان» . وتعقبه الذهبي بقوله :

«لا والله ! فعثمان ضعفه الدارقطني ، والباقون ثقات» .

قلت : هو عند الدارقطني أسوأ مما حكاه عنه ، فقد قال البرقاني في «سؤالاته» (ص٥١) :

«سألته عن عثمان بن عمير أبي اليقظان؟ فقال : كوفي متروك» .

ولم يذكر الحافظ في «التهذيب» عن الدارقطني : «كوفي» ، وما أورده في ترجمته من أقوال الأئمة فيه كلها مجمعة على تضعيفه . لكن روى ابن عدي في «الكامل» (٥/١٦٧) عن ابن معين أنه قال فيه :

«ليس به بأس» . وعن يحيى بن سعيد أنه سئل : «كيف حديثه؟» . فقال : «صالح» .

وقد لخص الحافظ تلك الأقوال بقوله في «التقريب» :

«ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس ، ويغلو في التشيع» .

قلت : وفي أول الحديث زيادة عند الحاكم : أنه سئل عن أمه؟ فقال :

«أمي مع أمكما» . يعني : في النار .

وأنه سئل عن أبيه؟ فقال :

«ما سألتهما ربي فيعطيني فيهما» .

وفي «صحيح مسلم» وغيره ما يخالفه .

٦٣٣٤ - (إن اللهَ عز وجل يَنْزِلُ إلى سماءِ الدنيا ، وله في كلِّ سماءٍ كُرْسِيٌّ ، فإذا نزلَ إلى سماءِ الدنيا ؛ جلسَ على كرسيِّه ، ثم مدَّ ساعِدَيه فيقولُ : مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ غَيْرَ عادِمٍ ولا ظَلومٍ؟ من ذا الذي يَستَغْفِرُني فأغفرَ له؟ من ذا الذي يتوبُ فأتوبَ عليه؟ فإذا كان عند الصبحِ ؛ ارتفعَ ، فجلسَ على كرسيِّه) .

باطل بذكر (الكرسي والجلوس) . أخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص٨٠) : أخبرنا عبدالعزيز بن سهل الدباس - بمكة - : ثنا محمد بن الحسن الخرقي البغدادي : ثنا محفوظ بن أبي توبة عن عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

«هكذا رواه الخرقي عن محفوظ بن أبي توبة عن عبدالرزاق ، وله أصل عن سعيد بن المسيب مرسل» .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ مَن دون عبدالرزاق لم أجد لهم ترجمة ، غير محفوظ بن أبي توبة : قال الذهبي في «الميزان» :

«ضعَّف أحمد أمره جداً . . . ولم يترك» .

ولهذا ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢٦٧/٤) ، لكن سقط منه عزوه لأحمد ؛ فراجع «الميزان» و«اللسان» و«تاريخ بغداد» (١٩٢/١٣) و«الجرح» ، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٢٠٤/٩) ! وذكر أن وفاته كانت سنة (٢٣٧) ، وكذا في «التاريخ» ، وساق له حديث ابن عباس في قوله تعالى : ﴿وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك﴾ ، قال :

«تشاورت قريش ليلة مكة ، فقال بعضهم : إذا أصبح ؛ أثبتوه بالوثاق ـ يريدون النبي ﷺ ـ . . .» الحديث ، وفيه بيات علي على فراش النبي ﷺ ، وخروج النبي ﷺ إلى الغار ، وأن المشركين اقتصوا أثره حتى مروا بالغار ، فرأوا على بابه نسج العنكبوت . . . الحديث .

رواه من طريق عبدالرزاق أيضاً : أخبرنا معمر : أخبرني عثمان الجزري أن مقسماً مولى ابن عباس حدث عن ابن عباس . . . به .

والجزري هذا ـ هو : عثمان بن عمرو بن ساج ـ : قال الحافظ :

«فيه ضعف» .

قلت : فالعلة منه أو من محفوظ .

وحديث الترجمة قد رواه عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٦٥٣/٤٤٤/١٠) عن معمر عن الزهري ؛ لكنه قال : أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن والأغر أبو عبدالله صاحبا أبي هريرة : أن أبا هريرة أخبرهما عن رسول الله ﷺ قال :

«ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة ، حتى يبقى ثلث الليل الآخر إلى السماء الدنيا ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له؟ من يستغفرني فأغفر له؟ من يسألني فأعطيه؟» .

وهكذا رواه جمع من الثقات عن عبدالرزاق عند ابن أبي عاصم (٢١٧/١/ ٤٩٤) ، والآجُري (٣٠٨) . . ليس فيه تلك المنكرات من الكراسي والجلوس عليها ؛ فهو المحفوظ عن عبدالرزاق ، وفي سائر طرق الحديث ـ وهي كثيرة جداً ـ ، وعن جمع من الصحابة ؛ ولذلك قال جماعة من الحفاظ بأنه حديث متواتر ، منهم الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٢٨/٧) .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى عن عبدالرزاق قال : أخبرنا معمر عن يحيى ابن أبي كثير قال : حدثني **عبدالرحمن بن البيلماني** قال :

«ما من ليلة إلا ينزل ربكم عز وجل إلى السماء ، فما من سماء إلا وله فيها كرسي ، فإذا أتى السماء ؛ خر أهلها سجوداً حتى يرجع ، فإذا أتى السماء الدنيا ؛ أطت وترعدت من خشية الله عز وجل ، وهو باسط يديه يدعو عباده : يا عبادي ! من يدعوني ؛ أجبه ، ومن يتب إلي ؛ أتب عليه ، ومن يستغفرني ؛ أغفر له ، ومن يسألني أعطه ، ومن يقرض غير معدم ، ولا ظلوم . أو كما قال» .

أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص٣١٣) بسند صحيح عن عبدالرزاق ، لكنه مع كونه موقوفاً على عبدالرحمن بن البيلماني فإنه ضعيف أعني ابن البيلماني هذا ، وقد قيل : إنه لم يسمع من أحد من الصحابة .

وقد روى الأوزاعي هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير : حدثنا أبو سلمة ابن عبدالرحمن عن أبي هريرة . . . مرفوعاً ؛ نحو حديث عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة المتقدم ، وزاد :

«حتى ينفجر الصبح» .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الظلال» (٤٩٧/٢١٨/١) ، وليس فيه ـ ولا

في شيء من طرق الحديث الكثيرة - ما في حديث ابن البيلماني هذا من الأطيط والترعيد ؛ فهو منكر أيضاً ، نعم في بعضها الجملة الأخيرة منه بلفظ :

«ثم يبسط يديه تبارك وتعالى يقول : من يُقرض غير عدوم ، ولا ظلوم» .

رواه مسلم وغيره ، وهو في «الإرواء» (١٩٦/١ - ١٩٧) .

وجملة القول : أن هذه الزيادات - التي جاءت في حديث الترجمة وحديث ابن البيلماني دون سائر طرق الحديث المتواترة - هي زيادات باطلة ؛ لضعف إسنادها ، ومخالفتها للأحاديث الصحيحة .

وهناك حديث آخر منكر أيضاً ؛ لعلة المخالفة - وإن كان إسناده خيراً من هذا بكثير - ، رواه النسائي في «عمل اليوم» من طريق عمر بن حفص بن غياث : حدثنا أبي : حدثنا الأعمش : حدثنا أبو إسحاق : حدثنا أبو مسلم الأغر : سمعت أبا هريرة وأبا سعيد يقولان : قال رسول الله ﷺ - : فذكره بلفظ - :

«إن الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ، ثم يأمر منادياً ينادي يقول : هل من داعٍ يستجاب له؟ هل من مستغفر يغفر له؟ هل من سائل يُعطى؟» .

ولا أريد الآن الكشف عن المخالف ؛ فذلك ما فعلته فيما تقدم برقم (٣٨٩٧) ، وإنما أريد هنا التنبيه على **أن أحد الدجاجلة المتجهمة المعطلة في تعليقه على** كتاب ابن الجوزي «دفع شبه التشبيه» (ص١٩٣) قد صحح هذا الحديث المنكر ! بادعائه أن حفص بن غياث الذي في إسناده إنما حدث به من كتابه ! ونسب ذلك إلى الحافظين المزي والعسقلاني في «التهذيب» ؛ وهو كذب عليهما ، كما أوهم القراء أن ذلك مذكور في إسناد الحديث ، وهو كذب أيضاً - كما هو ظاهر للعيان - . وقد نقلت عبارته بذلك هناك مع تفصيل القول على أكاذيبه المذكورة . والله

المستعان على كثرة الفتن في هذا الزمان !

(فائدة) : الموقف الذي يجب على كل مسلم أن يتخذه تجاه النزول الإلهي هو نفس الموقف الذي وقفه السلف الصالح والأئمة ، وجواب مالك لمن سأله عن الاستواء معروف ، وقد وقفت على جواب للإمام أبي جعفر الترمذي في النزول يشبه جواب مالك المذكور ؛ فقال الذهبي في «السير» (١٣/٥٤٧) :

«قال والد أبي حفص بن شاهين : حضرت أبا جعفر ، فسئل عن حديث النزول؟ فقال : النزول معقول ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

٦٣٣٥ ـ (أَوَّلُكُنَّ تَرِدُ عليَّ الحَوْضَ أَطْوَلُكُنَّ يداً . قالت مَيْمُونةُ : فَجَعَلْنا نَقْدِرُ أَذْرُعَنا ؛ أَيَّتُنا أطولُ يداً . فقال : ليس ذاك أعني ، إنما أعني أَصْنَعَكُنَّ يداً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٢٧/٢/٢٤٨٣) : حدثنا إبراهيم[١] قال : نا فُديك بن سلمان قال : نا مسلمة بن علي عن الأوزاعي عن الزهري عن يزيد بن الأصم عن ميمونة زوج النبي ﷺ ورضي عنها قالت :

دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن جلوس ، فقال : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن الأوزاعي إلا مسلمة ، تفرد به فديك بن سلمان» .

---

(١) هو : إبراهيم بن أبي سفيان القيسراني ـ كما في حديث قبله في «الأوسط» ـ ، وقد ذكره السمعاني في هذه النسبة : (القيسراني) ، وقال : «من مشاهير المحدثين ، يروي عن محمد ابن يوسف الفريابي ، روى عنه أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب» . يعني : الطبراني .

قلت : هو في «ثقات ابن حبان» (١٣/٩) ، وقد روى عنه جمع من الحفاظ الثقات ؛ كالبخاري - في «جزء القراءة» - ودحيم والذهلي وأبو مسعود الرازي وغيرهم ؛ فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى .

وإنما علة الحديث شيخه مسلمة بن علي ؛ فإنه مجمع على تركه ، وقال الحاكم :

«روى عن الأوزاعي والزبيدي المناكير والموضوعات» .

قلت : وهذا من روايته عن الأوزاعي - كما ترى - ؛ فهو من موضوعاته ، فمن العجيب أن يذكر الحافظ طرفه الأول في «الفتح» (٤٦٩/١١) ساكتاً عليه ! فهذا من الأدلة الكثيرة على أن سكوته عن الحديث لا ينبغي أن يحمل دائماً على أنه حسن عنده - كما هو المشهور عنه - ، وإن مما يؤكد ذلك أنه ذكر في مكان آخر منه (٢٨٨/٣) طرفاً آخر منه وهو قوله : «ليس ذلك أعني ، إنما أعني أصنعكن يداً» ، فقال :

«فهو ضعيف جداً ، ولو كان ثابتاً ؛ لم يحتجن بعد النبي ﷺ إلى ذرع أيديهن ؛ كما تقدم في رواية عمرة عن عائشة» .

قلت : يشير إلى ما ذكره (ص٢٨٧) من رواية الحاكم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ لأزواجه :

«أسرعكن لحوقاً بي أطولكن يداً» .

قالت عائشة : فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتطاول ، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش ، وكانت امرأة قصيرة ، ولم تكن أطولنا ؛ فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول

اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناعة باليد ، وكانت تدبغ وتخرز ، وتصدق في سبيل الله .

قلت : وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٠٨/٨) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨٢/١ ـ ٨٣) ، والطبراني في «الكبير» (١٣٣/٥٠/٢٤) ، وعنه في «الحلية» (٥٤/٢) من طريق إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس : حدثني أبي عن يحيى ابن سعيد عن عمرة . . . به . وقال الحاكم (٢٥/٤) :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي . وأقره الحافظ !

وأقول : عبدالله بن أبي أويس إنما أخرج له مسلم في الشواهد ـ كما قال المنذري في «مختصر السنن» (٢٦٠/٤) ـ ، ثم إن فيه كلاماً من قبل حفظه ؛ فقال الذهبي في «الكاشف» :

«قال ابن معين وغيره : صالح وليس بذاك» . وقال الحافظ :

«صدوق يهم» .

فمثله يكون حسن الحديث إذا لم يخالف . وقد صح مختصراً من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله ﷺ :

«أسرعكن لحاقاً أطولكن يداً» .

قالت : فكن يتطاولن أيتهن أطول يداً . قالت : فكانت أطولنا يداً زينب ؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق .

أخرجه مسلم (١٤٤/٧) ، وابن حبان (٣٣٠٣/١٣٣/٥ و٦٦٣٠/٢٣٢/٨) ، والبيهقي في «الدلائل» (٣٧٤/٦) .

وساق له البيهقي شاهداً عن عامر الشعبي مرسلاً . وإسناده حسن .

وقد وصله أبو عوانة عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عائشة . . . به ؛ نحو حديث عائشة بنت طلحة ، إلا أنه قال :

«فكانت سودة أطولهن يداً» .

أخرجه البخاري (٣/٢٨٥ ـ ٢٨٦) ـ واللفظ له ـ ، والنسائي (١/٣٥٢) ، وابن حبان أيضاً (٥/١٣٣/٣٣٠٤) ، والبيهقي (٦/٣٧١) ، وأحمد (٦/١٢١) من طرق عن أبي عوانة .

وقوله : «سودة» . وهم من أبي عوانة ؛ كما حققه الحافظ في «الفتح» (٣/٢٨٦ ـ ٢٨٨) وقال :

«وكأن هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ : (سودة) من سياق الحديث لما أخرجه في «الصحيح» ؛ لعلمه بالوهم فيه» !

كذا قال ! وقد وهم هو أيضاً ؛ فإن لفظ : (سودة) مذكور في «صحيح البخاري» ـ كما ذكرت آنفاً ـ !

وجملة القول في حديث الترجمة : أنه موضوع ؛ لما عرفت من حال راويه مسلمة ابن علي ، ولمعارضته لحديث عائشة ؛ لما تقدم عن الحافظ ، وأيضاً فيه مخالفة أخرى في ذكره الحوض ، وفي حديثها اللحاق !

وقد هوَّن الهيثمي القول في مسلمة ؛ فقال في «المجمع» (٩/٢٤٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه مسلمة بن علي وهو ضعيف» !

ونحوه الحديث المتقدم برقم (٣٥٨١) :

«خيركن أطولكن يداً» ، وفيه :

فقامت كل واحدة تضع يدها على الجدار ! قال :

«لست أعني هذا ؛ ولكن أصنعكن يدين !»

وهو منكر ؛ فيه امرأة لا تعرف إلا برواية أخرى عنها ، ومع ذلك حسن إسناده الهيثمي ، قال : لأنه يعتضد بحديث مسلمة بن علي هذا ! وقلده بعض المعلقين المعاصرين ـ كما تقدم بيانه هناك ـ .

(تنبيه) : للطبراني جزء خاص في أحاديث «الأوائل» وهو مطبوع ؛ فمن الغريب أنه عقد فيه (ص٦٦) : (باب أول من يرد على النبي ﷺ حوضه) ، ولم يورد تحته حديثه هذا ، وإنما أورد حديث علي مرفوعاً بلفظ :

«أول من يرد علي حوضي أهل بيتي ، ومن أحبني من أمتي» .

وهو موضوع أيضاً ؛ فيه كذاب ومجهول ـ كما هو مبين في «الظلال» (٢/٨٤٣/٧٤٨) ـ .

ثم رأيت حديث الشعبي قد وصله البزار (٣/٢٤٣/٢٦٦٧) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عنه عن عبدالرحمن بن أبزى :

أن عمرَ كبَّر على زينب بنت جحش أربعاً ، ثم أرسل إلى أزواج النبي ﷺ : من يُدْخِلُ هذه قبرها؟ فقلن : من كان يدخل عليها في حياتها . ثم قال عمر : كان رسول الله ﷺ يقول :

«أسرعكن بي لحوقاً . . .» الحديث ؛ مثل حديث بنت طلحة .

قلت : وإسناده صحيح . والشطر الأول أخرجه جماعة ذكرتهم في «أحكام

الجنائز» (ص١٨٧) . وكذلك الطبراني في «الكبير» (١٣٤/٥٠/٢٤) ، لكن لم يذكر في إسناده عبدالرحمن بن أبزى .

٦٣٣٦ ـ (أولكم وروداً عليَّ الحوض أولكم إسلاماً : علي بن أبي طالب) .

باطل . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٩١/٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٤٦/١ ـ ٣٤٧) من طريق أبي معاوية الزعفراني عبدالرحمن ابن قيس : ثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كُهيل عن أبي صادق عن سلمان قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح . قال أحمد : أبو معاوية الزعفراني : لم يكن حديثه بشيء ، متروك . وكذلك قال النسائي : متروك . وقال البخاري ومسلم : ذهب حديثه . وقال أبو زرعة : كذاب . وقال أبو علي بن محمد : كان يضع الحديث . ورواه سيف بن محمد عن الثوري ، وسيف شر من أبي معاوية» .

قلت : ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن عساكر أيضاً في «التاريخ» (١٢٩/١٢) ، وقال عقب قول ابن الجوزي هذا ولم يعزه إليه :

«قلت : وقد رواه يحيى بن يمان عن الثوري ، وزاد في إسناده عليهما» .

ثم ساقه من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة : نا أبي : نا ابن يمان عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن عليم عن سلمان قال :

«إن أول هذه الأمة وروداً على نبيّها الحوض يوم القيامة أولهم إسلاماً : علي ابن أبي طالب» .

ثم أخرجه من طريق **إسماعيل بن عامر** : حدثني كامل أبو العلاء عن عامر ابن) عن سلمة بن كهيل . . به موقوفاً .

قلت : إسماعيل بن عامر : لم أجد له ترجمة .

وعامر بن) : كذا في الأصل مع القوس المشير إلى أن على الهامش شيئاً من التصحيح أو البيان ، ولم يظهر في النسخة المصورة شيء ، وحاولت أن أكشف عن هويته بمراجعة ترجمة شيخه سلمة والراوي عنه كامل أبي العلاء ؛ فلم أجد فيها شيئاً .

ويحيى بن اليمان : من رجال مسلم ، لكنهم تكلموا في حفظه ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق عابد ، يخطئ كثيراً ، وقد تغير» .

وقد خولف في إسناده ، فقد ذكره ابن الجوزي في «العلل» (١/٢٠٧/٣٣٣) من رواية ابن مردويه عن **محمد بن أحمد الواسطي** قال : نا **إسحاق بن الضيف** قال : نا **محمد بن يحيى المازني** قال : نا سفيان الثوري عن قيس بن مسلم الجدلي عن عليم الكندي عن سلمان عن النبي ﷺ . . . به ؛ مثل الموقوف . وقال ابن الجوزي :

«محمد بن يحيى : منكر الحديث ، وأحاديثه مظلمة منكرة» .

قلت : اتهمه ابن حبان (٢/٣٠٨) بوضع حديث الأمر بأكل البيض والبصل . وقال الحاكم :

«حدث بأحاديث موضوعة» . وقال أبو نعيم :

«حدث بمناكير» . كذا في «الميزان» و«اللسان» .

وأما ما ذكره الشيخ المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص٣٤٧) أن الدارقطني وثقه ، فممَّا لم أقف عليه .

وإسحاق بن الضيف : قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

ومحمد بن أحمد الواسطي : قال الشيخ المعلمي رحمه الله :

«أراه المذكور في «لسان الميزان» (٥/٥٣ رقم ١٧٩) ، وهو تالف» .

قلت : والأقرب عندي أنه محمد بن أحمد بن حمدان بن عيسى الوراق الرسْعَني ؛ فقد ذكره المزي في الرواة عن إسحاق بن الضيف ، فإن يكن هو ؛ فهو كذاب ـ كما قال الذهبي ـ . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فكل هذه الطرق إلى سفيان واهية ، لا يمكن الاعتماد عليها ولا الاستشهاد بها ، لكن السيوطي قد قواه بطريق أخرى فقال في «اللآلي» (١/٣٢٦) :

«وقال أبو بكر بن أبي عاصم : حدثنا أبو مسعود : حدثنا عبدالرزاق عن سفيان . . . بسنده عن عليم الكندي عن سلمان . . . موقوفاً» . وقال :

«وهذه متابعة قوية جداً ، ولا يضر إيراده بصيغة الوقف ؛ لأن له حكم الرفع» .

ويأتي بيان الرد عليه في تقويته .

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/٣٧٧) ، وزاد فقال :

« . . . ابن أبي عاصم في (السنة)» .

وهذا وهم منه ؛ فإن كتابه هذا «السنة» كنت حققته وعلقت عليه ، وخرجت أحاديثه ، وطبعته في المكتب الإسلامي ، ثم وضعت له فهرساً لأحاديثه المرفوعة ،

وآثاره الموقوفة ، وليس الحديث فيه ؛ وإنما هو في كتابه «الأوائل» (ص٧٨/٦٧) بالإسناد المذكور ،ورواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٦/٣٢٥/٦١٧٤) من طريقين آخرين عن عبدالرزاق . . . به موقوفاً .

ثم ذكر السيوطي متابعاً لسفيان من طريق محمد بن جرير : حدثنا محمد بن عماد الرازي : حدثنا أبو الهيثم السندي : حدثنا عمرو بن أبي قيس عن شعيب ابن خالد عن سلمة بن كهيل . . . به موقوفاً .

وسكت السيوطي عنه ، وشعيب بن خالد هذا ـ هو : الرازي القاضي ـ : ليس به بأس ـ كما قال الحافظ ـ .

وعمرو بن أبي قيس : صدوق له أوهام .

وأبو الهيثم السندي ـ هو : سهل بن عبدالرحمن الذهلي ـ : وثقه ابن حبان وغيره ، وهو حسن الحديث ـ كما تقدم تقريره تحت الحديث (٦٢٨٨) ـ .

وأما محمد بن عماد : فكذا وقع في «اللآلي» . . وهو تصحيف ، والصواب : (عمار) ، وهو من شيوخ ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (رقم ٣٢٦ و٩٠١) ، وهو صدوق ثقة ـ كما قال ابن أبي حاتم (٤/٤٣) ـ .

أقول : فهذا الإسناد جيد إلى عليم إن سلم من الراوي علي بن عبدالله بن الفضل ـ الراوي عن ابن جرير ـ ، وشيخ الحافظ عبدالغني بن سعيد الذي أخرج الحديث في «إيضاح الإشكال» ؛ الذي إليه عزاه السيوطي ساكتاً عليه .

وجملة القول في هذه الطرق : أنها ـ وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعف ؛ فإنها ـ بمجموعها تلقي الطمأنينة في النفس بصحة تحديث سفيان عن سلمة عن أبي صادق عن عُليم عن سلمان . . . موقوفاً .

على أن سفيان قد تابعه قيس بن الربيع عن سلمة بن كهيل . . . به .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٧٦/١٢١٦١) قال : حدثنا معاوية ابن هشام قال : ثنا قيس . . . به .

وعن ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في الكتاب السابق الذكر : «الأوائل» (٦٩/٧٩) و«الآحاد والمثاني» (١/١٤٩/١٨١) .

ومتابعة قيس هذه مما فاتت السيوطي وغيره ممن خرج الحديث من بعده ، وهو ممن ضعِّف من قبل حفظه ؛ فقال الذهبي في «الكاشف» :

«كان شعبة يثني عليه ، وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، ومحله الصدق . وقال ابن عدي : عامة رواياته مستقيمة» .

قلت : فهو ممن يصلح للاستشهاد به ؛ فتزداد النفس طمأنينة بصحة تحديث عليم به .

لكن يبقى النظر في حال عليم هذا ؛ فقد سبق في كلام السيوطي أنه قوى إسناد عبدالرزاق المتقدم موقوفاً ، وكأنه تبع في ذلك الهيثمي ؛ فإنه قال في رواية الطبراني عن عبدالرزاق (٩/١٠٢) :

«ورجاله ثقات» !

كذا قال ! وإنما عمدته في ذلك إيراد ابن حبان لعليم هذا في «الثقات» (٥/٢٨٦) ، فقال :

«يروي عن سلمان الفارسي ، روى عنه زاذان» .

وكذا قال البخاري في «التاريخ» (٤/١/٨٨) ؛ إلا أنه قرن مع سلمان عبساً الغفاري . ورواية زاذان عنه لا تصح ؛ لأن راويه عن زاذان أبو اليقظان عثمان بن

عمير ؛ وهو ضعيف مختلط مدلس ، وقد رواه عنه بالعنعنة ، ورواه عنه شريك بن عبدالله القاضي ؛ وهو سيئ الحفظ ، وروايته هذه مخرجة في «الصحيحة» (رقم ٩٧٩) ؛ لأنه رواه غير أبي اليقظان . . لم يذكر في إسناده عليماً ؛ فراجعه إن شئت .

فأقول : إذاً عرفت ضعف رواية زاذان هذه عن عليم .

لم يذكر ابن أبي حاتم أنه روى عنه زاذان ، بل قال :

«روى عنه مسلم بن يزيد أبو صادق الأزدي» .

يشير إلى حديث الترجمة . وعليه فعليم هذا مجهول العين ؛ فهو علة الحديث ، فذكر ابن حبان إياه في «الثقات» من تساهله الذي عرف به . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : وقع للسيوطي وهمان في تخريج الحديث ، أوهم خلاف الواقع ؛ فقد عقب رواية ابن عدي المذكورة في مطلع تخريجي هذا وتخريجه هو بأن عزاه للخطيب والحاكم ، وساق إسناد كل منهما إلى سيف بن محمد عن سفيان . . . به . ولم يسق تمام إسنادهما ، فأشعر القراء أنه عندهما كما هو عند ابن عدي من رواية أبي صادق عن سلمان ! والذي عند الحاكم (١٣٦/٣) أنه أدخل بينهما واسطة أخرى غير عُليم ؛ فقال :

«عن أبي صادق عن الأغر عن سلمان» ! وكذلك هو عند الخطيب في «التاريخ» (٨١/٢) ، إلا أنه وقع فيه : «عن سلمة بن كهيل عن الأغر عن سلمان» . . لم يقع فيه : «عن أبي صادق» ؛ فلعله سقط من الناسخ أو الطابع .

هذا ؛ وقد سكت الحاكم عن إسناده ، وكذا الذهبي ، لكن ذكر ابن عراق عنه أنه تعقبه بأن سيفاً كذاب . فالظاهر أنه سقط من «التلخيص» .

هذا أحد وهمي السيوطي .

وأما الوهم الآخر : فهو يشبه الأول ؛ فقد قال عقب رواية الحاكم والخطيب :

«وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» : حدثنا يحيى بن هاشم : حدثنا الثوري . . . به . ويحيى ـ هو : السمسار ـ كذاب» .

فأقول : نعم ؛ هو كذاب ، ولكنه مع ذلك خالف الجماعة في إسناده ، فإنه قال : حدثنا يحيى بن هاشم : ثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن حنش بن المعتمر عن عليم الكندي عن سلمان الفارسي . . . مرفوعاً . فزاد في السند حنشاً هذا وهو صدوق له أوهام .

هذا . وقد عرفت مما تقدم أنه رواه جماعة عن عبدالرزاق عن سفيان عن سلمة عن أبي صادق عن عليم عن سلمان . . . موقوفاً . فرأيت في «معجم أبي سعيد ابن الأعرابي» (ق١٢٥/١ ـ ٢) قال : نا جعفر (يعني : ابن عامر) : نا **عبدالسلام بن صالح** : نا عبدالرزاق . . . به ؛ إلا أنه قال :

« . . . عن أبي صادق عن غنيم بن قيس الكندي عن سلمان . . . مرفوعاً» .

قلت : فقد خالف الجماعة في موضعين :

أحدهما : أنه جعل : (غنيماً) . . مكان : (عليم) ، وكان يمكن أن يقال : إنه تصحيف عليم ، لولا أنه نسبه إلى أبيه قيس ، وعليم لم ينسب .

والآخر : أنه رفعه إلى النبي ﷺ ؛ ورفعه باطل ، وإنما موقوف ، مع جهالة عليم .

وأظن أن الرفع من عبدالسلام بن صالح ـ وهو : أبو الصلت الهروي ـ : قال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ ، شيعي ، متهم مع صلاحه» .

وهو المتهم بوضع حديث : «أنا مدينة العلم وعلي بابها . . .» ، وقد سبق الكلام عليه مفصلاً برقم (٢٩٥٥) .

هذا وقد غفل الشيخ اليماني رحمه الله عن طرق هذا الحديث الدائرة على أبي صادق عن عليم ؛ فقال في عليم :

«وهو مجهول ؛ لم يرو عنه إلا زاذان» !

٦٣٣٧ - (مَنِ الْتَقَط لُقَطَةً يَسِيْرةً دِرْهماً أو حَبْلاً ، أو شبهَ ذلك ؛ فَلْيُعَرِّفه ثلاثةَ أيام ، فإنْ كان فوقَ ذلك ؛ فليعرِّفه ستةَ أيام ، [فإن جاء صاحبُها ، وإلا ؛ فلْيَتَصَدَّقْ بها ، فإن جاء صاحبُها ؛ فليُخَيِّرْه]) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٤/١٩٥) ، والبيهقي (٦/١٩٥) وأحمد (٤/١٧٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٢٧٣/٧٠٠) - والزيادة له - من طريق عمر بن عبدالله بن يعلى عن جدته حكيمة عن أبيها يعلى بن مرة مرفوعاً . وقال البيهقي :

«تفرد به عمر بن عبدالله بن يعلى ، وقد ضعفه يحيى بن معين ، ورماه جرير ابن عبدالحميد وغيره بشرب الخمر» .

وبه ضعفه الهيثمي في «المجمع» (٤/١٦٩) ، وكذا الحافظ في «التلخيص» (٣/٧٤) فقال :

«لم يصح ؛ لضعف عمر ، وزعم ابن حزم أنه مجهول ، وزعم هو وابن القطان أن حكيمة ويعلى مجهولان ، وهو عجب منهما ؛ لأن يعلى صحابي معروف الصحبة» .

قلت : وفيه إشارة إلى موافقة الحافظ على قولهما بجهالة حكيمة ، وهو الظاهر ؛ فإنها لا تعرف إلا بهذه الرواية ، وإن وثقها ابن حبان ، وفي ترجمتها ساق الحديث ، وهذا من عجائبه وتساهله الذي عرف به في التوثيق ! فإنها مع كونها لا تعرف إلا برواية عمر هذا ؛ فإنه ـ أعني : عمر ـ متفق على تضعيفه ، ومنهم ابن حبان نفسه فإنه قد أورده في «الضعفاء» وقال (٢/٩١) :

«منكر الرواية» .

وهذا مثال من أمثلة كثيرة كما سأبينه في مقدمة كتابي :

«تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان» .

راجياً من الله تعالى أن يسدد خطاي فيه ، وييسر لي إتمامه بمنه وكرمه وتوفيقه(*) .

ويعارض هذا الحديث حديث أبي الزبير عن جابر قال :

رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشباهه ؛ يلتقطه الرجل ينتفع به .

ولكنه ضعيف أيضاً ؛ لعنعنة أبي الزبير ، والاختلاف عليه في رفعه ووقفه ـ كما هو مبين في «ضعيف أبي داود» (٣٠٣) ـ .

٦٣٣٨ ـ (جِئتُ مُسْرِعاً أُخْبِرُكم بليلةِ القَدْرِ ، فأُنْسِيتُها بيني وبينَكم ، ولكنِ الْتَمِسُوها في العَشْرِ الأواخرِ من رمضان) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨١٣/٢١١) ، وأحمد (٢٥٩/١) ،

(*) قد تم الكتاب ـ فيما نعلم ـ ولم يطبع بعد . (الناشر) .

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١١٠/١٢٦٢١) من طريق قابوس عن أبي ظبيان عن ابن عباس :

أن نبي الله ﷺ أقبل إليهم مسرعاً ؛ قال : حتى أفزعنا من سرعته ، فلما انتهى إلينا ؛ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، قابوس ـ وهو : ابن أبي ظبيان ـ : قال الذهبي في «الكاشف» :

«قال أبو حاتم وغيره : لا يحتج به» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«فيه لين» .

وبه أعله الهيثمي (٣/١٧٨) ، لكن سقط من الطابع اسم قابوس .

لكن الحديث صحيح دون ذكر السبب ، وقوله في أوله :

«جئت مسرعاً أخبركم بليلة القدر» ، فقال أبو سعيد الخدري :

اعتكفنا مع النبي ﷺ العَشرَ الأوسط من رمضان ، فخرج صبيحة عشرين فخطبنا ، وقال :

«إني أريت ليلة القدر ثم أنسيتها ـ أو : نسيتها ـ ؛ فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر . . .» الحديث .

أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٢٥١) .

٦٣٣٩ ـ (مَنْ سَبَّحَ عند غروبِ الشمسِ سبعينَ تَسْبيحةً ؛ غَفَرَ اللهُ له سائرَ عَمَلِه) .

منكر . أخرجه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة أبي الحسن

العسكري (٤٦٤/١٤) قال : حدثنا الحسين بن الحسن بن حماد : حدثتني جدتي بانةُ بنت بهز بن حكيم عن أبيها عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

«حديث منكر ، وبانة مجهولة» . وتعقبه المعلق عليه بقوله :

«في «الاستدراك» لابن نقطة : إن بانة هذه روت عن أخيها عبدالملك بن بهز ، وروى عنها الحسين بن الحسن بن حماد ، وهشام بن علي السيرافي ، وأبو بهز الصقر بن عبدالرحمن ابن بنت مالك بن مغول» .

قلت : وسكت المعلق المشار إليه عن الراوي عن (بانة) . . فما أحسن ؛ لأنه يوهم أنه ليس في الإسناد علة أخرى غيرها ، وليس كذلك ؛ فقد أورده الذهبي في ترجمة الراوي عنها الحسين بن الحسن هذا ، وقال :

«لا يدرى من ذا ، والخبر منكر» . يعني هذا .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» عن معاوية بن حيدة لرواية الديلمي في «مسند الفردوس» ، وهو في أصله «الفردوس» (٥٦٣٤/٥٢٣/٣) . ومن الغريب أن المعلق عليه عزاه لكتابي : «الضعيفة» برقم (٤٠٦) ! وهذا تساهل أو خطأ فاحش ؛ لأن الحديث الذي هناك يخالف الذي هنا مخالفة جذرية ـ وإن كان يلتقي مع هذا في كون صحابيه معاوية بن حيدة الذي هنا ، وفي طرفه الأول منه ، فإنه يختلف في تمامه عن هذا جذرياً ؛ ـ فإنه بلفظ :

«من كبر تكبيرة عند غروب الشمس على ساحل البحر رافعاً صوته أعطاه الله من الأجر بعدد كل قطرة في البحر عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع

له عشر درجات ؛ ما بين درجتين مسيرة مائة عام بالفرس المسرع» !

ولوائح الوضع عليه ظاهرة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٣٤٠ - (إن اللهَ تعالى يأمُرُكَ أن تُراجِعَ حَفْصةَ رحمةً لِعُمَرَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٢٩١ - ٢٩٢) : حدثنا أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى : حدثني حرملة بن يحيى : [ثنا](*) ابن وهب : حدثني عمرو بن صالح الحضرمي عن موسى بن علي عن أبيه عن عقبة ابن عامر الجهني :

أن النبي ﷺ طلق حفصة ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب ، فوضع التراب على وجهه(*) فقال : ما يعبأ الله بك يا ابن الخطاب بعد هذا ! فنزل جبريل عليه السلام فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحمد بن طاهر هذا : قال ابن عدي في «الكامل» (١/١٩٦) :

«ضعيف جداً ، يكذب في حديث رسول الله ﷺ إذا روى ، ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم» .

ثم ساق له بعض الحكايات ظاهرة البطلان . وقد كذبه الدارقطني وابن حبان ، وتقدمت له بعض الأحاديث التي تدل على كذبه ؛ فانظرها برقم (١٣٩ و١٩٢٣) .

وقد غفل عنه الهيثمي ؛ فقال في موضعين من «مجمعه» (٤/٣٣٤ و٩/٢٤٤) :

(*) كذا في أصل الشيخ رحمه الله تعالى ، وفي «الطبراني» : على رأسه . وما بين المعقوفتين منه أيضاً . (الناشر) .

«رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن صالح الحضرمي ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وهي غفلة عجيبة منه ؛ فقد وافق الدارقطني على قوله فيه : «كذاب» في أكثر من حديث واحد ، ومنها الحديثان المشار إليهما آنفاً ؛ فَجَلَّ من لا يسهو ولا ينسى !

وعمرو بن صالح الحضرمي : يحتمل أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (٤٨٦/٨) :

«عمرو بن صالح الصائغ المروزي أبو حفص : يروي عن ابن المبارك ، حدثنا عنه الحسن بن سفيان ، وعبدالله بن محمود» .

قلت : فإنه من هذه الطبقة . والله أعلم .

ثم رأيت لابن طاهر متابعاً عند أبي نعيم في «الحلية» (٥٠/٢) قال : حدثنا محمد بن المظفر : ثنا جعفر بن أحمد بن يحيى الخولاني : ثنا أحمد بن عبدالرحمن بن وهب : ثنا عمي عبدالله بن وهب : حدثني عمر بن صالح عن موسى بن علي . . . به .

كذا وقع فيه : (عمر بن صالح) . . فلا أدري أهو خطأ من الناسخ أو الطابع؟ أم هو كذلك في الرواية؟ وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فإن جعفر بن أحمد الخولاني هذا لم أجد له ترجمة ؛ فلعله سرقه من ابن طاهر .

على أن شيخه أحمد بن عبدالرحمن بن وهب ـ مع كونه من شيوخ مسلم ـ فقد اختلفوا فيه ؛ كما تراه في «التهذيب» ، وقد قال ابن عدي في كتابه «الكامل» (١٨٤/١) :

«رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه» .

ثم ساق له أحاديث مما أنكر عليه ، وكأنه أشار بقوله المذكور إلى أن أهل بلده أعرف به من الغرباء الذين سمعوا منه . وقال الذهبي في «المغني» عقبه :

«قلت : له أحاديث لا تحتمل» . وقال الحافظ :

«صدوق تغيَّر بأخرة» .

واعلم أنني إنما أخرجت الحديث هنا لقوله فيه : «رحمة لعمر» ، وإلا ؛ فسائره صحيح ، جاء من طرق دونها ، فهي منكرة ، وفي بعض طرقه زيادة : «فإنها صوامة قوامة» ، فهذه أصح ؛ لأنها رويت من طرق يقوي بعضها بعضاً ، وتجد بيان ذلك مفصلاً في «الصحيحة» (٢٠٠٧) المجلد الخامس ، وقد طبع والحمد لله تعالى .

٦٣٤١ - (نهى أن يُجامِعَ الرجُلُ أهلَه وفي البيتِ معه أَنيسٌ ، حتى الصبيُّ في المَهْدِ) .

موضوع . أخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤٣٧/٢٠٠) من طريق الفرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن عبدالله بن عمر قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته الفرات هذا : قال البخاري :

«تركوه ، منكر الحديث» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢٠٧/٢) :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، ويأتي بالمعضلات عن الثقات» .

قلت : ومن أحاديثه بهذا الإسناد : «اتقوا فراسة المؤمن ؛ فإنه ينظر بنور الله» .

وقد مضى برقم (١٨٢١) .

٦٣٤٢ ـ (كان فيمن سَلَفَ من الأُمم رجلٌ يقال له : (مُورِقٌ) ، فكان مُتَعَبِّداً ، فَبَيْنا هو قائمٌ في صلاته ؛ ذَكَرَ النساءَ ، فاشْتَهاهُنَّ ، وانْتَشَرَ حتى قطعَ صلاتَه ، فَغَضِبَ ، فأخذَ قوسَه ؛ فَقَطعَ وَتَرَهُ فَعَقَدَه بخصْيَتَيه ، وشَدَّه إلى عَقِبَيْه ، ثم مدَّ رجلَيْه فانتَزعهما ، ثم أَخَذَ طِمْرَيْه ونَعْلَيْه حتى أتى أرضاً لا أنيسَ بها ولا وحشَ ، فاتَّخذَ عَرِيْشاً ، ثم قامَ يُصلي .

فجعلَ كلما أصبحَ ؛ انصدَعتْ له الأرضُ ، فخرجَ له خارجٌ منها معه إناءٌ فيه طعامٌ ؛ فيأكلُ حتى يشبَعَ ، ثم يدخلُ ، فيخرجُ بإناء فيه شَرَابٌ ؛ فيشربُ حتى يَروى ، ثم يدخُلُ ، فَتَلْتَئِمُ الأرضُ ، فإذا أمسى ؛ فَعلَ مِثلَ ذلك . قال :

ومرَّ أناسٌ قريباً منه ، فأتاه رجلانِ من القومِ ، فمرَّا عليه تحتَ الليلِ ، فسألاه عن قصدِهما؟ فَسَمَتَ لهما بيدِه ، قال : هذا قَصْدُكما ـ حيث يريدانِ ـ . فسارا غيرَ بعيدٍ ، قال أحدُهما : هذا الرجلُ هنا بأرضٍ لا أنيسَ بها ولا وحشَ؟ لو رجعنا إليه ؛ حتى نعلمَ عِلْمَه . قال :

فرجعا إليه فقالا له : يا عبدَالله ! ما يُقيمُك بهذا المكانِ لا أنيسَ بها ولا وحشَ؟! قال : امْضِيا لِشأنكُما ودَعَاني . فأَبَيا وأَلحَّا عليه . قال : فإني مُخْبِرُكما على أنَّ مَنْ كَتَمَه عليَّ منكما ؛ أكرَمَهُ اللهُ في الدنيا والآخرةِ ، ومَنْ أظهَر عليَّ منكما ؛ أهانه اللهُ في الدنيا والآخرة . قالا : نعم . قال :

فَنَزَلا ، فلما أصبحا ؛ خَرَّجَ الخارجُ من الأرضِ مثلَ الذي كان

يُخْرِجُ من الطعامِ ومثلَيه معه ؛ فأكلوا حتى شَبِعوا ، ثم دَخَلَ فخرجَ إليهم بشرابٍ في إناءٍ مثلِ الذي كان يَخْرُجُ به كلَّ يومٍ ومثلَيه معه ؛ فشربوا حتى رَوَوْا ، ثم دخل فالْتَأَمَتِ الأرضُ . قال :

فنظرَ أحدُهما إلى صاحِبِه فقال : ما يُعْجِلُنا؟ هذا طعامٌ وشرابٌ وقد علمنا سَمْتَنا من الأرضِ ، امكُثْ إلى العشاءِ ! فَمَكَثا ، فخرجَ إليهم من الطعامِ والشرابِ مثلُ الذي خَرَجَ أولَ النهارِ ، فقال أحدُهما لصاحِبِه : امْكُثْ بنا حتى نُصْبِحَ . فمكثا ، فلما أصبحوا ؛ خرج إليهما مثلُ ذلك .

ثم رَكِبا فانطلقا ، فأما أحدُهما ؛ فلزِم بابَ المَلِكِ حتى كان من خاصَّتِه وسَمَرِه ، وأما الآخَرُ ؛ فأقبلَ على تجارتِه وعملِه .

وكان ذلك الملكُ لا يَكذِبُ أحدٌ في زمانِه من أهلِ مملكتِه كِذْبَةً يُعْرَفُ بها إلا صَلَبَهُ .

فبينما هم ذاتَ ليلةٍ في السَّمَرِ يُحَدِّثونه مما رَأَوا من العجائبِ ؛ أنشأَ ذلك الرجلُ يحدثُ فقال : ألا أُحَدِّثُك أيها الملكُ ! بحديثٍ ما سمعتَ أعجبَ منه قطُّ؟ فَحَدَّثَ بحديثِ ذلك الرجلِ الذي رأى من أمرِه . قال الملكُ :

ما سمعتُ بكَذِبٍ قطُّ أعظمَ من هذا ، والله ! لَتَأْتِيَنِّي على ما قُلتَ ببيِّنةٍ أو لأَصْلِبَنَّك . قال : بيِّنتي فلانٌ . قال : رضي ؛ ائتوني به . فلما أتاه ؛ قال الملكُ : إن هذا يزعُمُ أنكما مَرَرْتُما برجلٍ ثم كان من أمرِه كذا

وكذا؟ قال الرجلُ : أيها الملكُ ! أولستَ تعلمُ أن هذا كَذِبٌ ، وهذا ما لا يكونُ ، ولو أني حدَّثْتُك بهذا ؛ لَكَانَ عليك من الحقِّ أن تَصْلِبَني عليه؟ قال : صدقتَ وبَرِرْتَ . فأَدْخَلَ الرجلَ الذي كَتَمَ عليه في خاصَّته وسَمَرِه ، وأَمَرَ بالآخَرِ فَصُلِبَ .

فقال رسولُ الله ﷺ :

فأما الذي كَتَمَ عليه منهما ؛ فقد أكرمه اللهُ في الدنيا والآخرةِ .

وأما الذي أظهرَ عليه منهما ؛ فقد أهانَهُ اللهُ في الدنيا ، وهو مهينه في الآخرة .

ثم نظر بَكْرُ بنُ عبدِالله إلى ثُمامةَ بنِ عبدِالله بنِ أنس فقال : يا أبا المُثَنَّى ! أسمعتَ جدَّك يُحَدِّثُ هذا عن رسولِ الله ﷺ ؟ قالَ : نعمْ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١١٣/٧٦٥١) : حدثنا محمد بن شعيب : ثنا عبدالرحمن بن سلمة : نا أبو زهير عبدالرحمن بن مغراء عن المفضل بن فضالة عن بكر بن عبدالله المزني : نا أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٣٠٥ ـ ٣٠٦) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه محمد بن شعيب ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات على ضعف في بعضهم يسير» .

كذا قال ! والمفضل بن فضالة ـ وهو : البصري ، لا المصري ـ لا يصدق عليه هذا الوصف عندي ؛ لأنه متفق على تضعيفه إلا ابن حبان ؛ ولذلك تكلم عليه الذهبي في «المغني» ، وجزم الحافظ في «التقريب» بضعفه . ولعله أراد به عبدالرحمن

ابن مغراء ؛ فإنه مختلف فيه ـ كما ترى في «التهذيب» ـ ، وقال الحافظ :

«صدوق ، تكلم في حديثه عن الأعمش» .

وأما عبدالرحمن بن سلمة ـ وهو : الرازي ـ : فلم يوثقه أحد فيما علمت ولا ابن حبان ، وقد أورده ابن أبي حاتم فقط دون البخاري (٢٤١/٢/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما محمد بن شعيب : فهو الأصبهاني ـ كما في أحاديث قبل هذا في «المعجم الأوسط» ـ ، وله ترجمة في « طبقات المحدثين بأصبهان» (٥١٨/٣٧٦) لأبي الشيخ و«أخبار أصبهان» لأبي نعيم (٢٥٢/٢) ، وذكرا أنه يكنى بأبي عبدالله التاجر ، توفي سنة ثلاثمائة ، يروي عن الرازيين بغرائب .

٦٣٤٣ ـ (لو وُزِنَ إيمانُ أبي بكرٍ بإيمانِ أهلِ الأرضِ ؛ لَرَجَحَ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٠١/٤) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٢٩٧/٩) عن **عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد** : أخبرني أبي عن نافع عن ابن عمر . . . مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة عبدالله هذا ، وقال :

«له أحاديث لا يتابعه أحد عليها» . وقال العقيلي (٢٧٩/٢) :

«أحاديثه مناكير غير محفوظة ، ليس ممن يقيم الحديث» . وقال أبو حاتم :

«أحاديثه منكرة» . وقال ابن الجنيد :

«لا يساوي شيئاً ، يحدث بأحاديث كذب» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٣٤٧/٨ ـ ٣٤٨) وقال :

«يعتبر حديثه إذا روى عن غير أبيه ، وفي روايته عن إبراهيم بن طهمان بعض المناكير» .

وقد توبع : فقال عيسى بن عبدالله بن سليمان القرشي : ثنا رواد بن الجراح قال : ثنا عبدالعزيز بن أبي رواد . . . به .

أخرجه ابن عدي (٥/٢٥٩ ـ ٢٦٠) في ترجمة عيسى هذا ، وصدَّر ترجمته بقوله فيه :

«ضعيف يسرق الحديث» .

ثم ساق له أحاديث منكرة ، هذا آخرها ، ثم ختم ترجمته بقوله :

«كتب عنه الناس ، والضعف على حديثه بيِّن ، وليس له من الحديث غير ما ذكرت» .

قلت : وبعض تلك الأحاديث من روايته عن الوليد بن مسلم ، ومنها حديث «البركة مع أكابركم» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٧٧٨) ، وله في «تاريخ ابن عساكر» متابعون ؛ فلا ينبغي عده من مناكيره ، وبخاصة أن الحافظ ذكر في «اللسان» أن الحاكم قال عن الدارقطني : «ثقة» . وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وخرج حديثه في «صحيحه» !

وأقول : أما توثيق الدارقطني فهو في «سؤالات الحاكم للدارقطني» ، ونصه فيه (١٤١/١٢٨) :

«عيسى بن عبدالله بن سليمان رغاث ، أبو موسى ، ثقة» .

والمترجم قد وصف بـ : (القرشي) وبـ : (العسقلاني) أيضاً عند ابن عدي ،

وكذا في «تاريخ بغداد» (١١/١٦٥) ، و«تاريخ دمشق» أيضاً (١٤/١٨) ، وقالا :

«سكن بغداد ، وسمع بدمشق وغيرها الوليد بن مسلم ورواد بن الجراح . . .» .

ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . فأخشى أن يكون غير ذاك الذي وثقه الدارقطني ، وإلا ؛ لم يخف ذلك على الخطيب ، وهو من أعرف الناس بأقواله ، بينه وبينه أبو بكر البرقاني وغيره من الحفاظ ، وكذلك من المستبعد أن يخفى ذلك على ابن عساكر محدث الشام . والله أعلم .

وأما توثيق ابن حبان إياه فأعتقد أن الحافظ وهم في ذلك ؛ فإنه لا يوجد في «ثقات ابن حبان» من يسمى بهذا الاسم : (عيسى بن عبدالله بن سليمان القرشي العسقلاني) ، وإنما فيه (٧/٢٢٢) :

«عيسى بن عبدالله الأنصاري يروي عن أبي طوالة ، روى عنه الوليد بن مسلم» .

أورده في (أتباع التابعين) .

وكذلك ذكره البخاري في «التاريخ» (٣/٢/٣٨٩) وكناه بـ : (أبي موسى) . ولعله الذي في «كامل ابن عدي» (٥/٢٥٣) :

«عيسى بن عبدالله بن الحكم بن النعمان بن بشير أبو موسى الأنصاري» .

ثم ساق له أحاديث ؛ بعضها من رواية الوليد بن مسلم عنه عن نافع عن ابن عمر . وساق له أحاديث أخرى عن غير نافع ، ثم قال :

«وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

وهذا قد أورده ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٢١) ، وساق له حديثاً من أحاديث ابن عدي المشار إليها ، وقال :

«شيخ يروي عن نافع ما لا يتابع عليه ، لا يحتج به» .

قلت : فلا أدري هل هذا هو الذي ذكره في «الثقات» بروايته عن أبي طوالة وعنه الوليد بن مسلم أم غيره ؛ لأنه من طبقة واحدة ـ كما ترى ـ؟ وأياً ما كان ؛ فليس هو الأنصاري الدمشقي البغدادي الذي قبله ؛ فإنه متأخر عن هذا . والله أعلم .

وأما الحديث الذي عزاه الحافظ في ترجمة الدمشقي لابن حبان في «صحيحه» ؛ فلم أعرفه الآن . ثم رأيته في «صحيحه» (٥٣٣٤) في تحريم الخمر ، وهو في «الصحيحين» من غير طريقه ، وهو مخرج في «الإرواء» (٨/٤٢ ـ ٤٣) .

وجملة القول : أن عيسى بن عبدالله بن سليمان القرشي الراوي عن رواد بن الجراح هذا الحديث لم يتبين لي أنه الثقة الذي عناه الدارقطني ؛ فهو مجهول الحال ؛ فقد روى عنه جمع من الثقات في «تاريخ بغداد» و «تاريخ دمشق» .

ثم تأكدت من كونه هو الذي وثقه الدارقطني ؛ فإني رأيته في «سؤالات الحاكم للدارقطني» (١٤١/١٢٨) ؛ فإعلال حديثه هذا بشيخه رواد بن الجراح أولى ، فإنه ضعيف ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«وثقه ابن معين ، له مناكير ، ضُعِّف» . وقال الحافظ :

«صدوق ، اختلط بأَخَرَة ؛ فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد» .

من أجل ذلك ضعَّف ابن عساكر الحديث ؛ فقال عقبه :

«وهذا مرفوع غريب ، وإنما يحفظ عن عمر قوله» .

ثم أخرجه هو والبيهقي في «الشعب» (٣٦/٦٩/١) من طرق عن ابن شوذب

عن محمد بن جحادة عن سلمة بن كُهيل عن هزيل بن شرحبيل قال : قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه : . . . فذكره موقوفاً عليه .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال البخاري غير ابن شوذب ـ واسمه : عبدالله ـ وهو ثقة .

والحديث قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٥٢/١) :

«أخرجه ابن عدي من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف ، ورواه البيهقي في «الشعب» موقوفاً على عمر بإسناد صحيح» .

قلت : ولعل أصل الحديث رؤيا رآها النبي ﷺ أنه وضع في كفة والأمة في كفة فرجح بهم ، ثم وضع أبو بكر فرجح بهم ، ثم عمر ، ثم عثمان .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١١٣٥ ـ ١١٣٩) من طرق عن أبي بكرة وأعرابي ، وابن عمر ، وفي «المجمع» (٥٩/٩) شواهد أخرى ، يدل مجموع طرقه على أن للحديث أصلاً ؛ ولذلك صححته في «الظلال» . والله أعلم .

٦٣٤٤ ـ (إنَّ المُقْسِطِينَ على منابِرَ مِنْ لُؤْلُؤٍ يومَ القيامةِ بين يَدَيِ الرحمنِ ؛ بما أقسطوا في الدنيا) .

شاذ . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٧/١٣ ـ ١٢٨) ، وأحمد في «المسند» (١٥٩/٢) قالا : ثنا عبدالأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبدالله بن عمرو بن العاص : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الحاكم (٨٨/٤) ، والنسائي في «الكبرى» (٥٩١٧/٤٦٠/٣) من طريق أخرى عن عبد الأعلى . . . به .

وتابعه عبدالرزاق في «مصنفه» (١١/٣٢٥/٢٠٦٦٤) عن معمر . . . به . ومن طريق عبدالرزاق أحمد أيضاً (٢/٢٠٧) .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ ولذلك قال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين ، وقد أخرجاه جميعاً» .

كذا قال ! وفيه أوهام أربعة :

الأول : لم يروه من الشيخين سوى مسلم ، وقد صرح بهذا ابن كثير (٤/٢٦٩) .

الثاني : إنما رواه من طريق أخرى عن عمرو بن أوس عن ابن عمرو . وهو مخرج في «آداب الزفاف» (٢٨٠ - ٢٨١ - الطبعة الجديدة) ، وبتصحيح ابن منده أيضاً ، وصححه ابن حبان أيضاً (٧/٩) ، وكذا أبو عوانة (٤/٤١١ - ٤١٢) ، وابن كثير (٤/٣٤٩) .

وعمرو بن أوس ثقة تابعي كبير ؛ احتج به الشيخان ، وقال بعضهم بصحبته .

الثالث : أن لفظه مخالف للفظ مسلم وكذا الآخرين من نواحٍ :

الأولى : أنه قال : «نوره» . . مكان : «لؤلؤ» .

الثانية : أنه قال : «عن يمين الرحمن» . . مكان : «بين يدي الرحمن» .

الثالثة : زاد : «وكلتا يديه يمين» .

الرابعة : قال : «الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وُلُّوا» . . مكان : «بما أقسطوا . . .» .

الرابع : أن القول بصحته وارد لولا المخالفات المذكورة ؛ ولذا قال ابن كثير (٤/٢١١) جرياً على ظاهر الإسناد :

«وهذا إسناد جيد قوي ، رجاله على شرط الصحيح» .

لكن يمنع من ذلك المخالفات المشار إليها . والظاهر أنها من معمر بن راشد البصري ؛ فقد قال فيه الذهبي في «الميزان» :

«أحد الأعلام الثقات ، له أوهام معروفة ، احتملت له في سعة ما أتقن» .
وقال في «السير» (١٢/٧) :

«ومع كون معمر ثقة ثبتاً فله أوهام ، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه ؛ فإنه لم يكن معه كتبه ، فحدَّث من حفظه ؛ فوقع للبصريين عنه أغلاط» .

قلت : فلا يبعد أن يكون هذا من أوهامه .

على أن النسائي قد أعله في «كبراه» بعلة أخرى ؛ فقال عقب الطريق الصحيحة عن عمرو بن أوس :

«باب ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث» .

ثم ساق حديث معمر هذا ، ثم قال :

«وقفه شعيب بن أبي حمزة» .

قلت : وهو ثقة اتفاقاً ؛ محتج به في «الصحيحين» وغيرهما ، ولم يغمز بوهم ، بل قال ابن معين :

«شعيب من أثبت الناس في الزهري ، كان كاتباً له» .

قلت : فقد كشفت رواية شعيب هذه عن علة أخرى في الحديث ؛ وهي الوقف . فهما إذن علتان :

إحداهما : في المتن ؛ وهي المخالفة في الألفاظ ـ كما سبق بيانه ـ .

والأخرى : الوقف ؛ وهي المخالفة في الإسناد . وبأحدهما يصير الحديث شاذاً فكيف بهما معاً؟!

(تنبيه) : وقع حديث عمرو بن أوس الصحيح في «مسند أبي عوانة» مختصراً جداً ليس فيه : «وكلتا يديه يمين . . .» إلخ ، وجاء فيه عقب قوله : «يمين الرحمن» :

«وربما قال : بما أقسطوا له في الدنيا» !

وهذا القول إنما هو في حديث الترجمة ـ كما ترى ـ ، وليس هو عند مسلم وغيره ممن شاركه في روايته ؛ كالنسائي وابن أبي شيبة وأحمد والحميدي وابن حبان والمروزي والآجري والبيهقي في «الأسماء» وغيرهم ؛ فأخشى أن يكون قد سقط من «مسند أبي عوانة» من ناسخه أو طابعه تمام الحديث الصحيح ، وإسناد حديث الترجمة ومتنه ، ولم يبق منه إلا قوله : «وربما قال : بما أقسطوا . . .» إلخ .

وإن مما يؤكد السقط : أن قوله هذا يستلزم أن يكون قبله لفظ آخر يختلف عن هذا بعض الشيء ؛ فليتأمل .

(تنبيه آخر) : إن من أكاذيب الملقب بـ (السخاف) وتدجيلاته على قرائه ، وقلبه للحقائق العلمية ، أنه علق على حديث ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» :

«المقسطون يوم القيامة على منابر من نور على يمين الرحمن» ؛ كذا ساقه ابن الجوزي مبتور الآخر ! فعلق عليه المذكور (ص٢٠٣) أنه رواه ابن حبان بهذا اللفظ ، ورواه مسلم بلفظ . . . فذكره بتمامه . . يعني : بزيادة : «وكلتا يديه يمين» .

قلت : فهذا من تدجيله ؛ فإن الزيادة عند ابن حبان أيضاً ، وإنما غاير بينهما تمهيداً لتدجيل آخر ؛ فإنه عزاه للنسائي ثم قال عقبه :

«وقال عقبه : قال محمد في حديثه : «وكلتا يديه يمين» ، وروايته لم يذكر فيها هذه اللفظة ، وهذه منه إشارة إلى تصرف الرواة في متن الحديث» !

فأقول : هذا افتراء على الإمام النسائي ، فهو إنما يشير بذلك إلى اختلاف شيخيه في هذه الزيادة ؛ فمحمد ـ وهو : ابن آدم ـ ذكرها في الحديث ، وشيخه الآخر ـ وهو : قتيبة بن سعيد ـ لم يذكرها فيه . والروايتان مدارهما على سفيان بن عيينة ، وإنما يفعل ذلك النسائي وغيره من الحفاظ المحققين تبصيراً لقرائهم ؛ ليتحروا الصواب من اختلاف الشيوخ ، وليس إشارة منه إلى تصرف الرواة ـ كما زعم الأفاك (السخاف) ! ـ .

فالباحث المنصف حين يجد مثل هذا الخلاف لا يندفع ليأخذ منه ما يوافق هواه ـ كما يفعل هذا (السخاف) ـ ، وإنما يسلم هواه لما تقتضيه القواعد العلمية التي لا مرد لها ، والذي يرد منها هنا قاعدتان : زيادة الثقة مقبولة ، أو : الزيادة الشاذة مرفوضة .

وفي ظني أن الأفاك يعلم ـ ولو أننا نعتقد أنه ليس من أهل العلم ـ أن القاعدة الثانية هنا غير واردة ؛ لأنه رأى الحديث بعينه في «صحيح مسلم» وفيه الزيادة ، وقد رواها عن ثلاثة من كبار شيوخه الحفاظ عن شيخهم سفيان بن عيينة ؛ وهم : أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وابن نمير ، فإذا ضم إليهم الإمام عبدالله ابن المبارك من رواية النسائي عن محمد بن آدم ؛ فهؤلاء أربعة اتفقوا على هذه الزيادة ، فلا مناص حينئذٍ ـ عند من ينصف ـ من تطبيق القاعدة الأولى ؛ وهي : زيادة الثقة مقبولة .

فليتأمل القراء في تدجيل هذا السخاف كيف نصب الخلاف بين شيخي النسائي ، وتجاهل متابعة الحفاظ الثلاثة لمحمد بن آدم في الزيادة؟!!

ثم مضى في تدجيله ـ مؤيداً تدجيله السابق ـ ؛ فقال :

«ويؤيد ذلك رواية الحاكم وأحمد . . .» .

ثم ذكر حديث الترجمة المعلل بما سبق من المخالفة للرواية المتفق على صحتها عند الأئمة المتقدم ذكرهم ، والتي أعلها الإمام النسائي في «الكبرى» - كما سبق بيانه - ؛ ولذلك لم يروها في «السنن الصغرى» - كما روى فيها الرواية الصحيحة - ؛ إشارة منه قوية إلى أنها غير مجتباة عنده ؛ فلأمر ما سمى «السنن الصغرى» بـ «المجتبى» !

وهكذا نجد هذا (السخاف) قد نصب نفسه لمعاداة الأحاديث الصحيحة وتضعيفها ، وإيثار الأحاديث المعارضة لها - أو : الضعيفة - ، ونشرها ، وإيهام القراء أنها هي الصحيحة ! عامله الله بما يستحق .

على أن لهذه الزيادة : «وكلتا يديه يمين» شاهدين من حديث عبدالله بن عمر ، والآخر من حديث عمرو بن عبسة .

والأول إسناده قوي ؛ ولذلك خرجته في «الصحيحة» برقم (٣١٣٦) .

والآخر : قال المنذري في «الترغيب» (٢/٢٣٤) :

«رواه الطبراني ، وإسناده مقارب لا بأس به» .

وله شاهد ثالث من حديث أبي هريرة - في حديث له مخرج في «الظلال» (٢٠٦/٩١/١) - ، وإسناده حسن ، وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي .

فماذا يقول الأفاك (السخاف)؟!

٦٣٤٥ - (كان إذا أَهَمَّهُ الأمرُ ؛ رَفَعَ رأسَه إلى السماءِ ، فقالَ : سبحان اللهِ العظيمِ . وإذا اجْتَهَدَ في الدعاءِ ؛ قال : يا حيُّ ! يا قَيُّومُ !) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٩/١٣٢ - ١٣٣) ، وابن السني في «عمل

اليوم والليلة» (١٠٩ - ١١٠) - الشطر الأول منه - من طريق **إبراهيم بن الفضل عن** المقبري عن أبي هريرة . . . مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث غريب» . وزاد في نسخة : «حسن» .

وأقول : هذا بعيد جداً عن حال إسناده ؛ فإن إبراهيم هذا متروك ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ، وقال ابن حبان في «ضعفائه» :

«إنه فاحش الخطأ» . ولما روى له الترمذي (٣٢٩/٨) حديث : «الحكمة ضالة المؤمن . . .» ؛ قال أيضاً :

«حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي يضعَّف في الحديث من قبل حفظه» .

وهذا مخرج في «المشكاة» (٢١٦) .

والحديث مما سكت عليه ابن تيمية في «الكلم الطيب» (رقم ١١٩) ، وتبعه ابن القيم في «الوابل الصيب» (٢٣٦) ، تابعين في ذلك أصلهما «أذكار النووي» (١٠٢ تحقيق الأرناؤوط) وسكت هذا أيضاً عليه ، وأما في تعليقه على «الكلم الطيب» (١١٨/٥٧) فضعفه اقتباساً من تحقيقي لـ «الكلم» ، وله من مثل هذا الشيء الكثير ؛ بل إن غالب تصحيحاته وتضعيفاته لأحاديث الكتاب أخذها من تحقيقاتي عليه دون أن يشير إلى ذلك أدنى إشارة ، وقد فعل غيره أسوأ من ذلك - كما بينته في مقدمة الطبعة الجديدة لهذا الكتاب - .

واعلم أن في رفع الرأس إلى السماء حديثاً آخر عند أبي داود وغيره فيما يقول إذا خرج من بيته ، وإسناده صحيح ، لكن ذكر الرفع فيه شاذ - كما حققته في الكتاب الآخر (٣١٦٣) - ؛ فاقتضى التنبيه !

٦٣٤٦ - (تُعْمَلُ الرِّحالُ إلى أربعةِ مساجدَ : إلى المسجدِ الحرامِ ، ومسجدي هذا ، والمسجدِ الأقصى ، وإلى مسجدِ الجَنَد) .

باطل بذكر : (مسجد الجند) . ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/٣٨) معلقاً فقال :

«وقد روى محمد بن خالد الجَنَدي عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . . . مرفوعاً ، ثم قال :

«هذا حديث منكر لا أصل له ، ومحمد بن خالد الجندي ، والمثنى بن الصباح : متروكان ، ولا يثبت من جهة النقل . و(الجند) باليمن بلد طاوس» .

قلت : الجندي هذا قد وثِّق ، وقال فيه البيهقي - تبعاً لشيخه الحاكم - :

«مجهول» . ورده الذهبي في «المغني» بقوله :

«قلت : بل مشهور من شيوخ الشافعي ، وقال الأزدي : منكر الحديث» .

قلت : فالأولى تعصيب الجناية في هذا الحديث بشيخه المثنى ؛ فإنه متفق على تضعيفه .

وقد تقدم للجندي حديث آخر منكر بلفظ : «لا مهدي إلا عيسى» برقم (٧٧) ، وشأنه فيه شأنه هنا . فراجعه .

والحديث دون هذه الزيادة الباطلة صحيح متواتر ، رواه جمع من الصحابة ، وقد خرجت طائفة من الطرق عنهم في «الإرواء» (١/٢٢٦/٧٧٣) ، و«أحكام الجنائز» (٢٢٤ - ٢٢٥) ، و«الروض النضير» (٧١٣) .

٦٣٤٧ - (ما مِنْ نَفَقَةٍ بعد صلةِ الرَّحِمِ أعظمَ عندالله مِن هِراقةِ دمٍ [أيامَ النَّحْرِ]) .

منكر . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٥٩/٣) ، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٩٢/٢٣ - ١٩٣) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (٢٦/٣) - الزيادة له - من طريق سعيد بن داود بن أبي زَنْبَر عن مالك عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس . . . مرفوعاً . وقال الخطيب وابن عبدالبر :

«غريب ، لم نكتبه من حديث مالك إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وعلته سعيد هذا : قال ابن حبان في «الضعفاء» (٣٢٥/١) :

«يروي عن مالك أشياء مقلوبة . . . ؛ لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار» .
وقال الذهبي في «المغني» :

«ضعفه أبو زرعة وغيره ، وقال ابن معين : ليس بثقة» .

وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس نحوه ، تقدم تخريجه والكشف عن علته برقم (٥٢٥) .

٦٣٤٨ - (ما من عبدٍ تَوَجَّهَ بأُضْحِيَّتِه إلى القِبْلَةِ إلا كان دمُها وَفْرثُها وصوفها حسنات مُحْضَراتٍ في ميزانِه يومَ القيامةِ ، فإن الدَّمَ - وإن وَقَعَ في الترابِ ؛ فإنما - يقعُ في حِرْزِ الله حتى يُوَفِّيَه اللهُ صاحبَه يومَ القيامةِ . وقال ﷺ : اعْمَلوا يَسيراً ؛ تُجْزَوا كثيراً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٩٣/٢٣) من طريق محمد بن الجهم السمري قال : حدثنا نصر بن حماد قال : حدثنا محمد بن

راشد عن سليمان بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت : يا أيها الناس ! ضحوا ، طيبوا بها أنفساً ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : سكت عنه ابن عبدالبر ؛ وكأنه لوضوح علته ، وهي نصر بن حماد هذا ؛ فإنه متفق على تضعيفه ، بل قال ابن معين :

«كذاب» . وقال الحافظ في آخر ترجمته من «التهذيب» :

«ومن أوابده : عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً : «إن الله تعالى ليس بتارك يوم الجمعة أحداً إلا غفر له» .

قال أبو الفتح الأزدي : ليس له أصل عن شعبة ، وإنما وضعه نصر بن حماد» .

قلت : وهذا قد رواه كذاب آخر عن أنس ، وقد سبق تخريجه برقم (٢٩٧) من المجلد الأول ، وقد أعيد طبعه بتحقيق جديد وزيادات مفيدة .

وشيخه محمد بن راشد : يحتمل أنه الذي في «سؤالات البرقاني للدارقطني» (٥٩/٤٣١) ؛ فإنه بلدي نصر بن حماد ، ومن طبقة شيوخه ، قال الدارقطني :

«**محمد بن راشد الضرير** : بصري يحدث عن روح بن القاسم ، ويونس بن عبيد ، ليس بالقوي ، يعتبر به» .

ثم ترجح عندي أنه محمد بن راشد المكحولي الدمشقي ؛ فقد ذكروا في شيوخه سليمان بن موسى شيخه في هذا الإسناد ، وهو مختلف فيه ، وقد وثقه الجمهور ، وقال الحافظ :

«صدوق يهم ، ورمي بالقدر» .

وأما محمد بن الجهم السمري ـ الراوي عن نصر بن حماد ـ : فذكره الحافظ

في «اللسان» برواية ثلاثة من الحفاظ وآخرين ، وقال :

«ما علمت فيه جرحاً» .

وللحديث طريق أخرى عن عائشة مرفوعاً نحوه دون قوله : «اعملوا يسيراً . . .» ، وزاد في آخره : «فطيبوا بها نفساً» . ولكن إسناده واهٍ أيضاً ـ وإن حسَّنه الترمذي ، وصححه الحاكم ـ ، وقد تقدم تخريجه وبيان علته في المجلد الثاني برقم (٥٢٦) .

٦٣٤٩ ـ (يَسْتَاكُ الصائمُ بِرَطْبِ السِّواكِ ويابِسِهِ ، أولَ النهارِ وآخِرَه) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/٥٦ ـ ٥٧) ، وكذا ابن حبان (١/١٠٢ ـ ١٠٣) ، والبيهقي (٤/٢٧٢) من طريق أبي إسحاق الخوارزمي ـ قاضي خوارزم ـ قال : سألت عاصماً الأحول فقلت : أيستاك الصائم؟ فقال : نعم . فقلت : برطب السواك ويابسه؟ قال : نعم . قلت : أوّل النهار وآخره؟ قال : نعم . قلت : عمن؟ قال : عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ . وقال البيهقي :

«انفرد به أبو إسحاق إبراهيم بن بيطار ـ ويقال : إبراهيم بن عبدالرحمن ـ قاضي خوارزم ، حدث ببلخ عن عاصم الأحول بالمناكير ، لا يحتج به ، وقد روي عنه من وجه آخر ليس فيه ذكر : أول النهار وآخره» .

ثم ساقه من طريق أحمد بن عدي ـ وهذا في كتابه «الكامل» (١/٢٦٠ ـ ٢٦١) ـ من طريق محمد بن سلام : أنبأ إبراهيم بن عبدالرحمن . . . به . وقال ابن عدي :

«إبراهيم هذا عامة أحاديثه غير محفوظة» .

ومن هذه الطريق ساقه العقيلي في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن هذا ، وقال :

«ليس بمعروف في النقل ، والحديث غير محفوظ» . وقال ابن حبان :

«يروي عن عاصم الأحول المناكير التي لا يجوز الاحتجاج بها ، على قلة شهرته بالعدالة وكتابته الحديث» . ثم ساق الحديث وقال :

«لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ ، ولا من حديث أنس» .

وأشار البيهقي في «المعرفة» إلى هذا الحديث ، وقال (٣/٤١٨) :

«ضعيف لا يصح» .

وأخرجه الدارقطني أيضاً في «السنن» (٢/٢٠٢) ، وقال :

«أبو إسحاق الخوارزمي ضعيف» .

وأورده الذهبي في ترجمة إبراهيم بن بيطار ، وذكر قول ابن حبان المتقدم في حديثه . ثم في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن وقال :

«لا يدرى من ذا ، وهو الخوارزمي إن شاء الله» . وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

ولقد أحسن ابن الجوزي بإيراده لهذا الحديث في «الموضوعات» (٢/١٩٤ - ١٩٥) ، وذكر باختصار كلام ابن حبان المتقدم ، لكن تعقبه الحافظ في «التلخيص» بقوله (١/٦٩) :

«قلت : له شاهد من حديث معاذ ، رواه الطبراني في الكبير» !

وأقره السيوطي في «اللآلي» (٢/١٠٥) ، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/١٥٦) !! وفي ذلك نظر ظاهر إسناداً ومتناً ؛ فإن الطبراني أخرجه في «المعجم الكبير» (٢٠/٧٠ - ٧١) وفي «مسند الشاميين» أيضاً (٢/٤٤٤ - المصورة) من طريق بكر بن خنيس عن أبي عبدالرحمن عن عبادة بن نسي عن عبدالرحمن بن غنم قال :

سألت معاذ بن جبل : أتسوك وأنا صائم؟ قال : نعم . قلت : أي النهار أتسوك؟ قال : أي النهار شئت ؛ إن شئت غدوة وإن شئت عشية . قلت : فإن الناس يكرهونه عشية . قال : ولم؟! قلت : يقولون : إن رسول الله ﷺ قال : «لخلوف فم الصائم أطيب من ريح المسك» . فقال : سبحان الله ! لقد أمرهم رسول الله ﷺ بالسواك حين أمرهم وهو يعلم أنه لابد أن يكون بفم الصائم خلوف ؛ وإن استاك ، وما كان بالذي يأمرهم أن ينتنوا أفواههم عمداً ، ما في ذلك من الخير شيء ؛ بل فيه شر ، إلا من ابتلي ببلاء لا يجد منه بداً . قلت : والغبار في سبيل الله أيضاً كذلك ؛ إنما يؤجر فيه من اضطر إليه ولم يجد عنه محيصاً؟ قال : نعم ، وأما من ألقى نفسه في البلاء عمداً فما له من ذلك من أجر .

أما النظر من حيث المتن فهو ظاهر ؛ لأنه موقوف على معاذ غير مرفوع .

وأما النظر من حيث الإسناد ففيه خفاء ذلك ؛ لأن بكر بن خنيس مختلف فيه ، فوثقه بعضهم وضعفه الجمهور ؛ كما ترى أقوالهم في «تهذيب الحافظ» ، وقال في «تقريبه» :

«صدوق له أغلاط ، أفرط فيه ابن حبان» .

والحق أنه كما قال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ» .

وقد تقدمت له أحاديث كثيرة ؛ فراجعها إن شئت بواسطة فهارس الرواة في المجلدات الأربعة الأولى المطبوعة(*) .

(*) ولقد طبع من هذه «السلسلة» حتى المجلد الثالث عشر بعد وفاة الشيخ رحمه الله تعالى ؛ يسّر الله إتمامها .

قلت : وكأن الحافظ رحمه الله اعتمد على ما وصفه به من الصدق في «تقريبه» ؛ فاعتبر الحديث صالحاً للاستشهاد به ، بل إنه قد صرح بتقويته في مكان آخر من «تلخيصه» ؛ فقال في (الصيام) منه (٢/٢٠٢) :

«فائدة : روى الطبراني بإسناد جيد عن عبدالرحمن بن غنم قال : سألت معاذ بن جبل : أأتسوك وأنا صائم . . .» الحديث .

فأقول : تجويده لهذا الإسناد بناء على رأيه المتقدم في بكر بن خنيس محتمل ، ولكنه غفل عن علته الحقيقية ؛ وهي : أبو عبدالرحمن شيخ بكر الذي لم يسم ، فقد قال الذهبي في «كنى الميزان» :

«أبو عبدالرحمن الشامي عن عبادة بن نسي ؛ قال الأزدي : كذاب . قلت : لعله المصلوب» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

قلت : وهو : محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي ، صلبه المنصور على الزندقة ، ووضع أربعة آلاف حديث ، قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى ! له ترجمة مبسطة في «التهذيب» ، وكذا في «تاريخ ابن عساكر» (١٥/٣٥٦ - ٣٦٤) ، وقال في آخرها :

«وقال أحمد بن حنبل : بكر بن خنيس ليس به بأس ، إنما روى عن رجل صلب يقال له : أبو عبدالرحمن الدمشقي ، واسمه محمد بن سعيد» .

فإذن علة هذه الفائدة التي زعمها الحافظ (أبو عبدالرحمن) هذا ؛ الكذاب المصلوب في الزندقة ، فالعجب كيف خفي ذلك على الحافظ ، وعلى من اتبعه؟! ولقد كنت واحداً من هؤلاء حين نقلت عنه في كتابي «الإرواء» (١/١٠٦ - ١٠٧) تجويده لإسناده ، وعذري في ذلك أن «معجم الطبراني» لم يكن يومئذٍ مطبوعاً ، ولا

كان لدي مصورة «مسند الشاميين» ؛ فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

وإن مما يحسن ذكره هنا ـ والتنبيه على ضعفه مع مخالفته لحديث الترجمة وشاهده الذي ذكره الحافظ وزعمه ! ـ ما رواه عمر بن قيس عن عطاء عن أبي هريرة قال :

لك السواك إلى العصر ، فإذا صليت العصر ؛ فألقه ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» .

أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/٢٠٣/٥) ، ومن طريقه البيهقي (٤/٢٧٤) وسكتا عنه ! وهو من غرائبهما ؛ فإن عمر بن قيس هذا متروك ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ، وبه أعله في «التلخيص» (١/٦٩) ، ولكنه سكت عنه في (الصيام) (٢/٢٠١) ! ـ .

وفي معناه حديث آخر مرفوع عن علي وغيره ، مخرج في «الإرواء» (رقم ٦٧) ؛ فلا داعي للإعادة . ويغني عن حديث الترجمة عموم الأحاديث الواردة في الحض على السواك عند كل وضوء وكل صلاة ـ كما ذكرت هناك ـ .

٦٣٥٠ ـ (خمسٌ من الفِطْرةِ : الخِتانُ ، وحَلْقُ العانَةِ ، وتَقْليمُ الأظفارِ ، ونَتْفُ الضَّبْعِ ، وقصُّ الشاربِ) .

شاذ بلفظ : «الضبع» . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٩٣) ، والنسائي (٢/٢٧٥) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق قال : حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . . به .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ لكن عبدالرحمن بن إسحاق ـ وهو الذي يقال له : (عباد) المدني ، ـ وإن كان صدوقاً ومن رجال مسلم ؛ فقد ـ ضعفه بعضهم ، وقال البخاري :

«ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف مَن ليس بدونه ، وإن كان ممن يحتمل في بعض» .

وهذا من دقيق علم البخاري ونقده رحمه الله ، وإذا عرفت هذا ؛ سهل عليك أن تتبين صواب حكمنا على هذه اللفظة «الضبع» بالشذوذ ، وذلك لأمرين اثنين :

الأول : أنه خالف جبل الحفظ ، وهو الإمام مالك ؛ فقد رواه في «الموطأ» (١٠٧/٣ ـ ١٠٨) عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة . . . به ؛ إلا أنه قال : «ونتف الإبط» ، وهو المحفوظ ، ويؤيده :

الثاني : أن الحديث رواه الإمام الزهري عن سعيد بن المسيبب عن أبي هريرة . . . مرفوعاً باللفظ المحفوظ ، وسائره مثله .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «الإرواء» (٧٣/١١٢/١) .

ومن تمام الفائدة أن أنبه أنه وقع شذوذ آخر في هذا الحديث من طريق الزهري هذه ؛ فقال النسائي في «السنن الكبرى» (٩/٦٥/١) : أخبرنا محمد بن عبدالله ابن يزيد المقرئ المكي ، قال : حدثنا سفيان عن الزهري . . . به ؛ إلا أنه قال مكان : «قص الشارب» :

«حلق الشارب» .

قلت : والقول في هذا اللفظ من حيث كونه شاذاً ؛ كالقول في اللفظ الذي قبله ، وذلك أن محمد بن عبدالله المقرئ ثقة ، إلا أنه قد خالف الحفاظ الثقات

منهم : الإمام أحمد (٢/٢٣٩) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٩٥) ، والحميدي (٤١٨/٩٣٦) ، وغيرهم قالوا : ثنا سفيان . . . بلفظ «القص» .

وكذلك رواه الشيخان عن جمع آخر من الحفاظ عن سفيان . . . به . الأمر الذي لا يدع شكاً في شذوذ لفظ المقرئ الذي تفرد به ، فكيف إذا انضم إلى ذلك أن جمعاً آخر من الحفاظ قد تابعوا سفيان بن عيينة على هذا اللفظ عند الشيخين وغيرهما؟ فثبت يقيناً خطأ اللفظ الذي قبله .

وثمة خطأ آخر وقع في هذا الحديث من بعض رواته في إسناد ثالث له ، يرويه **محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة** ابن عبدالرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به ؛ إلا أنه قال :

«السواك» . . مكان : «الختان» .

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٥٧) .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ لولا أن ابن إسحاق مدلس ، وقد عنعنه ؛ فهي علة هذه المخالفة ، على أنه لو صرح بالتحديث ؛ فمخالفته للثقات مردودة ، لأن له منكرات يتفرد بها ، يعرفها أهل العلم .

ولم يتنبه لهذا الخطأ في هذه الرواية الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي في تعليقه على «الأدب» (ص٢٢٤) ؛ فطبع تحته :

«البخاري في : ٧٧ ـ كتاب اللباس ، ٦٣ ـ باب قص الشارب ، مسلم في : ٢ ـ كتاب الطهارة ح٤٩ و٥٠» .

وهما إنما أخرجاه باللفظ المحفوظ : «الختان» !

وزاد الشارح الجيلاني في (الخطأ) (٦٥٨/٢) ؛ فعزاه إلى أصحاب «السنن الأربعة» أيضاً ، وأحمد ، وابن حبان ! وليس عند أحد منهم هذا اللفظ : «السواك» من حديث أبي هريرة هذا .

نعم ؛ جاء اللفظ المذكور في حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم وأبي عوانة وغيرهما بلفظ :

«عشر من الفطرة . . . والسواك . . .» الحديث .

وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٤٣) .

وكذلك ورد في حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه نحوه ، وجمع فيه بين السواك والختان . وهو مخرج هناك عقب حديث عائشة .

(تنبيه) : في «النهاية» :

«(الضَّبْع) بسكون الباء : وسط العضد . وقيل : هو ما تحت الإبط» .

هذا ؛ وحديث مالك المتقدم موقوفاً ، قد رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٩٤) عنه كذلك موقوفاً ، وقال الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥٦/٢١) :

«هذا الحديث في «الموطأ» موقوف عند جماعة الرواة ؛ إلا أن بشر بن عمر رواه عن مالك بإسناده المتقدم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فرفعه ، وهو حديث محفوظ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مسنداً صحيحاً ، رواه ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . ولصحته مرفوعاً ذكرناه والحمد لله» .

ثم ساق إسناده إلى بشر بن عمر عن مالك . . . به مرفوعاً .

قلت : وبشر هذا ثقة محتج به في «الصحيحين» ؛ فالسند صحيح ، وقد روي عن مالك مرفوعاً من غير رواية بشر ، أخرجه ابن عبدالبر بسند فيه ابن لهيعة .

ومهما يكن من أمره ؛ فإن مما لا شك فيه أن الأصح عن مالك هو الوقف ، ولكن ذلك مما لا ينافي رواية بشر المرفوعة عنه ؛ فقد ينشط الرواي أحياناً فيرفع الحديث ، وقد يوقفه لسبب أو آخر ، فإذا ثبت رفعه من طريق غيره من الثقات ـ كما هنا ـ ؛ كان ذلك دليلاً على صحة رفع الراوي إياه . والله أعلم .

٦٣٥١ ـ (إذا خرجتُم من بيوتِكم بالليلِ ؛ فأَغْلِقوا أبوابَها) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦٤/١٣٧/٢٢) من طريق محمد بن سليمان : ثنا وحشي عن أبيه عن جده :

أن النبي ﷺ خرج لحاجته من الليل ، فترك باب البيت مفتوحاً ، ثم رجع ، فوجد إبليس قائماً في وسط البيت ، فقال النبي ﷺ :

«اخسأ يا خبيث ! من بيتي» .

ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وحشي ـ هو : ابن حرب بن وحشي ، وهو ـ مستور على ما قال الحافظ ، وقد روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال الذهبي في «الكاشف» :

«ليِّن» .

وأبوه حرب بن وحشي مجهول ـ كما قال البزار ـ ، ولم يرو عنه غير ابنه . ومع ذلك ذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات» ، وذلك من تساهله الذي عرف به ، وهو عمدة الهيثمي في قوله (١١٢/٨) ـ بعد أن عزاه للطبراني ـ :

«ورجاله ثقات» !

والأمر بإغلاق الأبواب في الليل ثابت في حديث جابر عند الشيخين وغيرهما ، ولكن ليس فيه ذكر الخروج ؛ بل ظاهره عند البيات ، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (١/٧٩ ـ ٨١) ، ثم خرجت بعض طرقه وألفاظه في «الصحيحة» (٣١٨٤) .

وأنكر ما في حديث الترجمة أن يدخل إبليس بيت النبوة . والله المستعان .

٦٣٥٢ ـ (يَنْزِلُ عيسى ابنُ مريمَ على ثمانمائةِ رجلٍ ، وأربعمائةِ امرأةٍ ، خِيارُ مَنْ على الأرضِ ، وأصلحُ مَنْ مضى) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/٣٢٩) من طريق الحسين ابن عبدالرحمن : حدثنا محمد بن عمر : حدثنا سعيد بن بابك : سمع سعيد المقبري عن أبي هريرة . . . رفعه .

قلت : هذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ـ وهو : الواقدي ـ : كذاب .

وشيخه سعيد بن بابك : لم أجد له ترجمة .

والحسين بن عبدالرحمن : لم أعرفه .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية الديلمي . وسكت عنه كعادته .

٦٣٥٣ ـ (مَنْ قضَى دَيْنَ والدَيهِ بعدَ موتِهما ، أو وَفَّى نذرَهُما ، ولم يستسبَّ لهما ؛ فقد برَّهما وإن كان عاقاً ، ومن لم يقضِ دَينهما ولم يوف نذرَهما ، واستسبَّ لهما ؛ فقد عقَّهُما وإن كان بهما بارّاً في حياتِهِما) .

منكر . أخرجه الشجري في «أماليه» (٢/١٢٣) من طريق ثابت بن محمد

قال : حدثنا معلى بن خالد الرازي قال : حدثنا محمد بن نعيم بن عبدالله المجمر عن أبيه عن أبي هريرة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : معلى بن خالد : أورده الذهبي في «الميزان» و«المغني» وقال :

«قال الأزدي : يتكلمون في حديثه» .

وساق له الأزدي الطرف الأول من هذا الحديث ـ كما في «اللسان» ـ ، وقد ترجم له ابن أبي حاتم (٣٣٣/١/٤ ـ ٣٣٤) ، وأفاد أنه كان من الرواة عن سفيان وشعبة ، ذكر أنه كان عنده عن سفيان نحو من عشرة آلاف حديث ، وعن شعبة نحو ذلك . ثم قال :

نا محمد بن مسلم : نا أبو نعيم عن المعلى ـ وكان ثقة ـ عن عمرو بن سعيد» .

قلت : وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٨٢/٩) بروايته عن الثوري وعنه ابن مهدي ، وقد فات ذلك على الحافظ !

والأخرى : محمد بن نعيم هذا : وهو مجهول ـ كما قال أبو حاتم ، وتبعه الذهبي في «المغني» ـ .

وأما الحافظ فقال في «التقريب» :

«مجهول الحال» .

وكأن ذلك لأنه ذكر في «التهذيب» أنه روى عنه الواقدي ، وإسماعيل بن داود بن مخراق ، وإسماعيل بن أبي أويس . والواقدي وابن مخراق متروكان ؛ فهل يخرج شيخهما بروايتهما مع ابن أبي أويس من جهالة العين؟ ذلك ما لا

أظنه ، ولا أعلم إن كان أحد تعرض لهذا البحث فيما أذكر . والغريب العجيب أن ابن حبان أورده في «الثقات» (٩/٤٥) قائلاً :

«روى عنه أبو عقيل» .

ووجه الغرابة ليس هو أنه وثقه برواية ثقة عنه ؛ فهذا أمر معروف عنه ، وإنما الوجه أن أبا عقيل هذا ـ واسمه : يحيى بن المتوكل ـ ضعيف باتفاقهم ؛ بل قال ابن حبان نفسه في «الضعفاء» (٣/١١٦) :

«منكر الحديث ، ينفرد بأشياء ليس لها أصول . . .» .

والخلاصة : أن محمد بن نعيم هذا لم يرو عنه ثقة إلا إسماعيل بن أبي أويس ؛ فهو مجهول ، وهو علة هذا الحديث وليس الراوي عنه . والله أعلم .

٦٣٥٤ ـ (إذا أَطاقَ الغلامُ صومَ ثلاثةِ أيامٍ ؛ وَجَبَ عليه صومُ رمضانَ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١١٦) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/١٧٠/١) ، ومن طريقه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/١٠١) من طريق جبارة بن مغلِّس قال : حدثنا يحيى بن العلاء عن يحيى بن عبدالرحمن ابن لبيبة عن أبيه عن جده . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ آفته يحيى بن العلاء ، متهم بالوضع ، وفي ترجمته ساقه ابن حبان ، وقال :

«كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها من الحديث صناعته ؛ سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لذلك» .

وتقدمت له بعض الأحاديث الموضوعة ؛ فانظر مثلاً الحديث (٤٩ و٣٢١) وغيرهما .

لكن جبارة بن مُغَلِّس : ضعيف ـ كما في «التقريب» و«الكاشف» ـ .

ويحيى بن عبدالرحمن ابن لبيبة : غير معروف هكذا ، وإنما أورده ابن أبي حاتم منسوباً إلى جده : (أبي لبيبة) ، وقال :

«روى عن جده ، روى عنه مندل وحاتم بن إسماعيل ووكيع» . ثم روى عن ابن معين أنه قال :

«ابن أبي لبيبة الذي يروي عنه وكيع ليس بشيء» . وعن أبيه أنه قال :

«ليس بقوي» .

وهكذا أورده الذهبي في «الميزان» : « . . . أبي لبيبة » ، وكذا الحافظ في «اللسان» لكن وقع فيه : (أبي كبشة) . . خطأ . وقد أعاده على الصواب تبعاً للذهبي : «يحيى بن أبي لبيبة» منسوباً إلى جده الأعلى ؛ فقد بين ذلك البخاري في «تاريخه» فقال (٣٠٤/٢/٤) :

«يحيى بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة المدني : عن أبيه عن جده . روى عنه حاتم بن إسماعيل» .

وهكذا ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٦٠٩/٧) ، وكذلك أعاده الذهبي ، ثم العسقلاني ، وقال :

«هو يحيى بن عبدالرحمن منسوباً إلى الجد الأعلى تارة ، وهو : أبو لبيبة ، وإلى الجد الأدنى تارة ، وهو : عبدالرحمن» .

وبناء على هذا الاختلاف ينتج اختلاف آخر ؛ وهو : هل صحابي الحديث هو الجد الأدنى ، أو الأعلى؟ ولذلك أوردهما الحافظ في «الإصابة» في : (لبيبة) و : (أبي لبيبة) ، وقد وفق بين هاتين النسبتين البخاري في «التاريخ» (١/١٥١ ـ ١٥٢) ، ثم

ابن حبان في «الثقات» (٣٦٩/٧) ؛ فقالا ـ واللفظ لابن حبان ـ :

«محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة ، يروي عن سعيد بن المسيب ، روى عنه محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان ، وهو الذي يقال له : محمد بن عبدالرحمن بن لبيبة ، كان اسم أمه : (لبيبة) ، وكنية أبيه : (أبو لبيبة)» . زاد البخاري :

«اسم أبي لبيبة : وردان» .

وقد ذكره ابن حبان في (التابعين) أيضاً ، فقال (٣٦٢/٥) :

«محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة ، يروي عن سعد بن أبي وقاص . روى عنه أسامة بن زيد» .

كذا وقع له : «سعد بن أبي وقاص» ! وفي «التهذيب» :

«عمر بن سعد بن أبي وقاص» . . ولعله الصواب . وعليه فليس تابعياً ، وإلى ذلك أشار الحافظ بقوله في «التقريب» :

«ضعيف ، كثير الإرسال ، من السادسة» .

والخلاصة : أن يحيى بن عبدالرحمن هذا نسب في بعض الروايات إلى جده عبدالرحمن ، وأن بينهما أباه محمداً ؛ فهو : يحيى بن محمد بن عبدالرحمن ابن لبيبة ، أو : أبي لبيبة ، وأنه ضعيف ، ومثله أبوه محمد ؛ وإن وثقهما ابن حبان ، وقد اختلط الأمر في ترجمتيهما ببعض الرواة عنهما ؛ فقد جاء في «تهذيب المزي» والمشتقات منه أنه روى عن كل منهما حاتم بن إسماعيل ووكيع ، وأن ابن معين ضعفهما !!

وأنا أستبعد جداً أن يكون حاتم ووكيع أدركا الأب محمداً الذي روى عن سعيد بن المسيب ـ كما تقدم ـ ، وروى عنه من هو أعلى طبقة من حاتم ووكيع ؛ فإن الأول منهما من الطبقة الثامنة عند الحافظ ، ووكيع من كبار الطبقة التاسعة ، ومحمد هذا روى عنه محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان ـ كما تقدم ـ وهو من الطبقة السابعة ؛ بل وروى عنه من هو أعلى منه ؛ وهو : ابن جريج عند ابن قانع في كتابه «معجم الصحابة» (ج٢ ـ باب اللام/الفيلم) من طريق محمد بن شرحبيل[1] عن ابن جريج عن محمد بن عبدالرحمن ابن لبيبة . . . هكذا وقع فيه : (لبيبة) ، خلافاً لما نقله الحافظ في «الإصابة» عن ابن قانع : (ابن أبي لبيبة) . ولكل وجه ؛ كما تقدم عن ابن حبان ، ونحوه في «الجرح» (٣١٩/٢/٣) ، وبالوجه الثاني ذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (٤٥٦/١٤٨) .

وقول المعلق عليه الأخ صبحي السامرائي :

«وقال يحيى : ليّن ، حديثه ليس بشيء . الجرح والتعديل . . .» إلخ ، لعله سبق قلم منه ؛ فإنه ليس في «الجرح» ولا في المصادر الأخرى التي قرنها بـ «الجرح» قول يحيى : «ليّن» .

وجملة البحث : أن نفسي لم تطمئن لذكرهم وكيعاً في الرواة عن محمد هذا ، على الرغم من قول الذهبي في «الميزان» :

«قلت : أدركه وكيع وطبقته» .

---

(١) هو ابن جعشم الأنباري . ذكره ابن أبي حاتم برواية حافظين عنه ، وسكت عنه ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٢/٩) وقال : «مستقيم الحديث» . وضعفه الدارقطني ـ كما في «الميزان» ـ .

لما علمت من أن وكيعاً ليس في طبقة محمد بن عبدالله بن عمرو ، وابن جريج . فإن جاءت رواية صريحة بسماع وكيع منه ؛ فبها ، ويكون قد تأخرت وفاة محمد هذا - فإن وكيعاً مات سنة (١٩٧) وله سبعون سنة - . وأما سماعه من ابنه يحيى فقد صح عند أبي يعلى والبيهقي في حديث آخر تقدم تخريجه في المجلد العاشر (رقم٤٥٤٣) .

وأما سماع حاتم بن إسماعيل منه فقد ورد في هذا الحديث بلفظ :

«من أطاق صيام ثلاثة أيام متتابعات ؛ فقد وجب عليه صيام رمضان» .

أخرجه أبو نعيم من طريق الحسن بن الفرج الغزي : ثنا هشام بن عمار : ثنا حاتم بن إسماعيل : ثنا يحيى بن عبدالرحمن بن لبيبة عن جده . . . به . كذا وقع في «المعرفة» ليس فيه «عن أبيه» . وعلى اسم (عبد) وحرف (عن) ضبة ؛ كأن الناسخ يشير إلى أن الأصل هكذا ، وإلى الخلاف المتقدم . والله أعلم .

ولحاتم عنه حديث آخر ، هو الآتي بعده .

وخلاصة القول في حديث الترجمة : أنه لا يصح من قِبَل يحيى بن محمد ابن عبدالرحمن بن أبي لبيبة [وأبيه] ؛ لضعفهما .

٦٣٥٥ - (والذي نفسي بيدِه ! إنه لمكتوبٌ عند اللهِ في السماءِ السابعةِ حمزةُ بنُ عبدِ المُطَّلِبِ أسدُ اللهِ ، وأسدُ رسوله) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٦٣/٢٩٥١) ، والحاكم (٣/١٩٨) من طريق حاتم بن إسماعيل عن يحيى بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة عن جده : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

بيَّض له الحاكم ، وقال الذهبي في «تلخيصه» :

«قلت : يحيى واهٍ» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٦٨/٩) :

«رواه الطبراني ، ويحيى وأبوه لم أعرفهما ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

كذا قال : «عن أبيه» ؛ وذلك لأنه قال في أوله :

«وعن يحيى بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة عن أبيه عن جده . . .» .

قلت : ولم يقع في «المعجم» : (عن أبيه) . وكذلك هو في «مستدرك الحاكم» ؛ فلا أدري إذا كانت الرواية هكذا وقعت عندهما ، أو أن الهيثمي وهم في ذكره تلك الزيادة ، أو أنها ثابتة في نسخته من «المعجم» ، وهو الجادة ـ كما في الحديث الذي قبله ، وما يأتي بعده ـ .

ويحيى وأبوه ضعيفان ، وإنما لم يعرفهما الهيثمي ؛ لأنه نسب إلى جده ـ وهو : يحيى بن محمد بن عبدالرحمن ؛ كما تقدم تحقيقه في الحديث الذي قبله ـ .

٦٣٥٦ ـ (يا ربِّ ! هذا شهدتُ على مَنْ أنا بين ظهرَيْه ، فكيف بمن لم أَرَ؟) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٩٢/٢٢١/١٩) ، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (١/١٧٠/٢) ، من طريق ابن أبي فديك عن يحيى بن عبدالرحمن ابن لُبيبة عن أبيه عن جده :

أن رسول الله ﷺ كان إذا قرأ هذه الآية : ﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً﴾ ؛ بكى رسول الله ﷺ وقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف يحيى ـ وهو : ابن محمد بن عبدالرحمن ـ وأبيه ـ كما تقدم بيانه في الذي قبله ـ . وخفي ذلك على الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٧/٤ ـ ٥) :

«رواه الطبراني ، وعبدالرحمن ابن لُبيبة ، لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

وهذا خطأ نشأ من عدم انتباهه أن عبدالرحمن هو : جد يحيى ؛ فإنه : يحيى ابن محمد بن عبدالرحمن ـ كما تقدم بيانه ـ ، وأنهما ضعيفان .

وللحديث شاهد من رواية **فضيل بن سليمان البصري** : ثنا **يونس بن محمد ابن فضالة الظفري** عن أبيه ـ وكان ممن صحب النبي ﷺ ـ :

أن رسول الله ﷺ أتاهم في مسجد بني ظفر ، فجلس على الصخرة التي في مسجد بني ظفر اليوم ، ومعه عبدالله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وأناس من أصحابه ، فأمر رسول الله ﷺ قارئاً فقرأ ، حتى إذا أتى على هذه الآية . . . (فذكرها) ؛ فبكى رسول الله ﷺ حتى اضطرب لحياه ، فقال : . . . فذكر الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : جهالة حال يونس هذا : أورده البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان في «ثقاته» (٥/٥٥٥) من رواية ابن ابنه إدريس بن محمد بن يونس عنه . ومن الغريب أنهم لم يذكروا رواية يونس هذه وعنه فضيل بن سليمان .

نعم ؛ ذكرها ابن حبان قبل رواية أنس هذه بترجمة ! فكأنه يشير بذلك إلى أنهما اثنان : يونس بن محمد الذي روى عنه إدريس ، ويونس بن محمد الذي روى عنه فضيل بن سليمان ، وهو واحد !

ومن غرائبه أنه أورده في المكان المشار إليه في «التابعين» ، ثم أعاده في مكان آخر (٦٤٧/٧) ؛ فجعله من (أتباع التابعين) وقال :

«يروي عن جماعة من التابعين ، روى عنه أهل المدينة ، مات سنة (١٥٥) ، وهو ابن خمس وثمانين» .

والعلة الأخرى : فضيل بن سليمان ـ وهو : النميري ـ : قال الذهبي في «المغني» :

«فيه لين ، قال أبو حاتم وغيره : ليس بالقوي ، وقال أبو زرعة : ليِّن ، وقال ابن معين : ليس بثقة» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له خطأ كثير» .

وقال في «مقدمة الفتح» (٤٣٥) ـ بعد أن ذكر أقوال الجارحين المذكورة ـ :

«روى عنه الجماعة ، وليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها» ، ثم ذكرها مع بيان المتابعين له .

والحديث أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث ابن مسعود مختصراً ، وفيه أنه هو الذي أمره النبي ﷺ بالقراءة ، وأنه ﷺ بكى عند الآية المذكورة ، وهو مخرج في «مختصر الشمائل» (٢٧٧) ، وهو في «كبرى النسائي» (١١١٠٥/٣٢٣/٦) ، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥٦٣/١٠ و٢٥٤/١٣ و١٠/١٤ ـ ١١) ، وأحمد (٣٨٠/١ و٤٣٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨/٩ ـ ٨٠) ، والبيهقي في «السنن» (٢٣١/١٠) ، وقال ابن كثير في «التفسير» :

«وقد روي من طرق متعددة عن ابن مسعود ؛ فهو مقطوع به عنه» .

هذا هو الصحيح الثابت عنه ﷺ ، وأما حديث الترجمة فمنكر ؛ لضعف إسناده ومخالفته لهذا الصحيح ، وكذلك حديث محمد بن فضالة ، وقد عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١٥٣/٢) لابن أبي حاتم أيضاً ، والبغوي ، وقال :

«إسناده حسن» !

كذا قال ! وهو مردود بما تقدم .

٦٣٥٧ - (بُلُّوا أرحامَكم بالسَّلام ؛ ولو في السَّنَةِ مرةً واحدةً) .

موضوع الشطر الثاني . أخرجه الشجري في «الأمالي» (١٢٦/٢) من طريق أحمد بن عبدالمنعم أبي نصر قال : حدثنا عمرو بن شَمر قال : حدثني جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبدالله . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن شمر - وهو : الجعفي الكوفي الشيعي أبو عبدالله ، وهو - متهم بالكذب . قال ابن حبان (٧٥/٢) :

«كان رافضياً يشتم أصحاب النبي ﷺ ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات» .

قلت : وقد روي الحديث من طرق يقوي بعضها بعضاً ، وليس فيها هذه الزيادة «ولو في السنة . . .» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٧٧٧) ؛ فدل ذلك على وضعها . والله أعلم .

٦٣٥٨ - (نِعم الجَمَالُ الشَّعَرُ الحسنُ ، يكسوه اللهُ الرجلَ المسلمَ) .

ضعيف . أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٣/٢٤) من طريق ابن وهب قال : أخبرني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن رسول ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ للخلاف المعروف في هشام بن سعد ، ولكنه مرسل ؛ لأن زيد بن أسلم مولى ابن عمر ، تابعي وكان يرسل كثيراً ؛ فالحديث إذن ضعيف .

٦٣٥٩ - (مَنْ صافحَ عبداً صالحاً أو عانقه ؛ أَوْجَبَ اللهُ له الجنةَ ، وكأنما صافَح أركانَ العرشِ ، فإنْ عانقه ؛ غُفِرَتْ ذنوبُه ، ودخلَ الجنةَ بغيرِ حسابٍ) .

موضوع . أخرجه الديلمي عن جعفر الأبهري : أنبأ إسماعيل بن الحسين

الغازي عن أبي بكر أحمد بن سعيد بن نصر بن بكار عن أبي الفضل محمد ابن داود عن سعيد بن عبدالرحمن المخزومي عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (١٢٤/٨٤٢) ، ولم يتكلم على إسناده بشيء ، وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣١٤) :

«قلت : لم يبين علته ، وفيه أبو بكر أحمد بن سعيد بن نصر بن بكار ؛ لم أقف له على ترجمة ، عن محمد بن داود ، وفي الثقات والمجروحين محمد بن داود جماعة ، ولا أدري أيهم هذا» .

وأقول : ليس في الجماعة الذين أشار إليهم من كنيته أبو الفضل كهذا ؛ فمنهم من كني بغير هذه الكنية ، ومنهم من لم يكنَّ مطلقاً ؛ فالظاهر أنه كأبي بكر الراوي عنه ليس له ترجمة معروفة في شيء من المصادر التي تحت يدي ، فأحدهما هو الآفة لهذا الحديث ؛ فإن لوائح الوضع عليه ظاهرة ، هذا إن سلم من جعفر الأبهري ـ وهو : ابن محمد بن الحسن الأبهري ثم الهمداني المتوفى سنة (٤٢٨) ـ ، فقد كان ـ مع توثيق شهرويه مؤلف «الفردوس» له ـ زاهداً مبالغاً فيه ؛ فقد ترجمه الذهبي في «السير» ، فقال ـ بعد أن حكى توثيقه المذكور ـ :

«قيل : إنه عمل له خلوة ؛ فبقي خمسين يوماً لا يأكل شيئاً ! وقد قلنا : إن هذا الجوع المفرط لا يسوغ ، فإذا كان سرد الصيام والوصال قد نهي عنهما ؛ فما الظن ، وقد قال نبينا ﷺ : «اللهم ! إني أعوذ بك من الجوع ؛ فإنه بئس الضجيع»؟!»[1] .

ثم قلَّ من عمل هذه الخلوات المبتدعة إلا واضطرب ، وفسد عقله ، وجف

(١) هذا طرف حديث حسن مخرج في «المشكاة» (٢٤٦٩) ، و«صحيح أبي داود» (١٧٨٣) .

دماغه ، ورأى مرائي ، وسمع خطاباً لا وجود له في الخارج ، فإن كان متمكناً من العلم والإيمان ؛ فلعله ينجو بذلك من تزلزل توحيده ، وإن كان جاهلاً بالسنن وبقواعد الإيمان ؛ تزلزل توحيده ، وطمع فيه الشيطان ، وادعى الوصول ، وبقي على مزلة قدم ، وربما تزندق وقال : أنا هو ! نعوذ بالله من النفس الأمارة ، ومن الهوى ، ونسأل الله أن يحفظ علينا إيماننا ، آمين» .

٦٣٦٠ - (عاتبوا[1] الخيل فإنها تُعتِب) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٢٩/١٣٢/٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٢٨٨/٦) من طريق **إبراهيم بن العلاء** : ثنا بقية بن الوليد عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : عنعنة بقية ؛ فإنه مدلس معروف .

والأخرى : إبراهيم بن العلاء - هو : أبو إسحاق الزبيدي المعروف بـ (زبريق) الحمصي - : وهو صدوق - كما قال ابن أبي حاتم (١٢١/١) عن أبيه - ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧١/٨) ، وقد اتهموا بهذا الحديث ابناً له يقال له : محمد بن إبراهيم ، وفي ترجمته أورده ابن عدي بلفظ : «استعتبوا الخيل تعتب» ، فقال :

«سمعت أحمد بن عمير يقول : سمعت محمد بن عوف - وذكر له حديث إبراهيم بن العلاء عن بقية . . . (الحديث) - ، فقال : رأيته على ظهر كتابه ملحقاً ؛ فأنكرته ، وقلت له ؛ فتركه . قال ابن عوف : وهذا من عمل ابنه **محمد بن إبراهيم** كان يسرق الأحاديث ، فأما أبوه فشيخ غير متهم ، لم يكن يفعل من هذا شيئاً» .

---

(١) أي : أدِّبوها وروِّضوها للحرب ، والركوب ؛ فإنها تتأدب وتقبل العتاب . «نهاية» .

ثم قال ابن عدي في إبراهيم :

«حديثه عن إسماعيل بن عياش وبقية وغيرهما مستقيمة ، ولم يُرْمَ إلا بهذا الحديث ، ويشبه أن يكون من عمل ابنه ـ كما ذكره ابن عوف ـ» .

ونقله عن ابن عدي الهيثميُّ في «المجمع» (٥/٢٦٢) ، والحافظ في «التهذيب» (١/[١٥٩]) وأقراه .

٦٣٦١ ـ (إن شرَّ الناسِ منزلةً عند اللهِ يومَ القيامةِ مَنْ يخافُ الناسُ شَرَّه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٣/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٦٤) بسندٍ واحد عن عثمان بن مطر الشيباني عن ثابت البناني عن أنس بن مالك :

أن رجلاً أقبل إلى النبي ﷺ ، فأثنوا عليه شراً ، فرحب به النبي ﷺ ، فلما قفَّى ؛ قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . ولفظ ابن عدي :

«من يخاف لسانه ، ويخاف شره» . وقال الطبراني :

«لم يروه عن ثابت إلا عثمان ، ولا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف جداً ، قال الهيثمي (٨/١٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عثمان بن مطير ! وهو ضعيف جداً» .

وذكره ابن عدي ثم الذهبي في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث .

والحديث في «الصحيحين» وغيرهما من حديث عائشة نحوه بلفظ :

«من تركه الناس أو ودعه الناس اتقاء فحشه» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (١٠٤٩) .

وقد سرق بعض الكذابين هذا الحديث ؛ فرواه بلفظ آخر وهو الآتي :

٦٣٦٢ - (إن شِرارَ الناسِ عند الله الذين يُكْرَمونَ اتقاءَ شَرِّهم) .

موضوع . أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٦٢/٢٤) من طريق **محمد ابن محمد بن الأشعث الكوفي** قال : حدثني **موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد** : حدثني أبي (قلت : فساق إسناده عن آل البيت) عن علي بن أبي طالب . . . مرفوعاً .

قلت : سكت عنه ابن عبدالبر ، وكأن ذلك لوضوح علته ؛ فقد قال الدارقطني في ابن الأشعث هذا :

«آية من آيات الله ، وضع ذاك الكتاب . يعني : العلويات» .

قلت : وقد ساق له منها ابن عدي جملة موضوعات (٣٠١/٦ - ٣٠٢) .

وشيخه موسى بن إسماعيل وأبوه إسماعيل : لم أعرفهما .

٦٣٦٣ - (إن شرارَ أمتي أجرؤهم على صحابتي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢٩٧/٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٣/٢) من طريق **محمد بن الخطاب** : حدثنا عبدالله بن الوليد : ثنا أبو بكر بن أبي سبرة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها . . . مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث عروة وهشام ، تفرد به أبو بكر بن أبي سبرة ، وهو مدني صاحب غرائب» .

قلت : بل هو أسوأ حالاً مما ذكر ؛ فقد طوّل ابن عدي ترجمته ، وذكر فيها أقوال الأئمة الجارحة ، ثم ختمها بقوله بعد أن ساق له أحاديث منكرة :

«وله غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة ما يرويه غير محفوظ ، وهو في جملة من يضع الحديث» .

ومحمد بن الخطاب : مجهول الحال ؛ كما تقدم بيانه تحت حديثه المنكر :

«إذا ذلت العرب ؛ ذل الإسلام» .

فراجع إن شئت [«الضعيفة» (١٦٣)] .

والحديث اقتصر المناوي في كتابيه على تضعيف إسناده ، دون أن يبيِّن علته ، وكأنه اعتمد على القاعدة فيما تفرد بروايته ابن عدي ، ولم يقف على إسناده ، وإلا ؛ لكان رأيه غير ذلك .

وكنت اعتمدت عليه في التضعيف في «ضعيف الجامع» للسبب نفسه ، والآن وقد وقفت على إسناده ؛ وعرفت علته المقتضية للحكم عليه بالوضع ؛ فقد رجعت عن الاقتصار على التضعيف ، إلى الحكم بالوضع ، وصححت نسختي من «ضعيف الجامع» إعداداً لطبعه مجدداً بتحقيقات كثيرة جداً ، وبخاصة أن الناشر السابق زهير الشاويش الظالم قد عبث به في طبعته الجديدة وغيَّر وبدَّل . هداه الله .

٦٣٦٤ - (أَكْرِميه ؛ فإنه مِنْ أشبهِ أصحابي بي خُلُقاً) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٤٨) ، وعبدالله بن أحمد في «الفضائل» ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٢/٩٩) من طريق محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان عن المطلب بن عبدالله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

دخلتُ على رقية بنت رسول الله ﷺ ـ امرأة عثمان بن عفان ـ وفي يدها مشط فقالت : خرج من عندي رسول الله ﷺ آنفاً رجلت رأسه ، فقال :

«كيف تجدين أبا عبدالله؟» .

قلت : كخير الرجال . قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«حديث صحيح الإسناد ؛ واهي المتن ؛ فإن رقية ماتت سنة ثلاث من الهجرة عند فتح بدر ، وأبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر . والله أعلم» .

قلت : ووافقه الذهبي ، وخفي عليهما علة إسناده ـ فقالا ما تقدم ـ ؛ وهي عنعنة المطلب بن عبدالله ؛ فإنه كثير التدليس والإرسال ـ كما في «التقريب» ـ ، وهو ممن فات الحافظ إيراده في رسالته الخاصة بـ «المدلسين» ، وقد وصفه بالتدليس شيخه الهيثمي في «مجمعه» (٣/١٠٠) ـ كما نبه على ذلك الأخ القريوتي في «ملحقه» الذي ذيَّل به على رسالة الحافظ (٦٦/١٧١/١٩) ، جزاه الله خيراً ـ . ومن الغرائب أن عامة الرسائل المؤلفة في المدلسين ، سواء ما كان منها للمتقدمين كالذهبي في «أرجوزته» ، أو الشيخ حماد الأنصاري المسماة بـ «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ» ، كلهم قد فاتهم ذكره ، مع أن ترجمته المبسطة في «التهذيب» تقتضي حشره فيهم ؛ كقول ابن سعد في «الطبقات» (ص١١٦ ـ القسم المتمم) :

«كان كثير الحديث ، وليس يحتج بحديثه ؛ لأنه يرسل عن النبي ﷺ كثيراً ، وليس له لقي ، وعامة أصحابه يدلسون» !

وكذلك قول ابن أبي حاتم في «كتاب المراسيل» (ص١٢٨) :

«سمعت أبي وذكر المطلب بن عبدالله بن حنطب فقال :

عامة روايته مرسل ، روى عن عبادة مرسلاً ؛ لم يدركه ، وعن أبي هريرة

مرسل ، روى عن ابن عباس وابن عمر ، لا ندري أنه سمع منهما أم لا ؟ لا يذكر الخبر . . .» .

ونقل الذهبي في «الميزان» عنه الجملة الأولى فقال :

«قال أبو حاتم : عامة حديثه مراسيل» .

فانكشف الأمر ـ والحمد لله ـ ، وظهر أن علة الحديث الانقطاع في سنده بين المطلب وأبي هريرة .

وأما الهيثمي فأعله بشيء آخر ، فقال (٩/ ٨١) :

«رواه الطبراني ، وفيه محمد بن عبدالله ، يروي عن المطلب ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : وإنما لم يعرف محمد بن عبدالله هذا ؛ لأنه هكذا وقع عند الطبراني غير منسوب إلى جده : (عمرو بن عثمان) ، ولو أنه رجع إلى «المستدرك» ؛ لوجده منسوباً هكذا ـ كما تقدم ـ ، وإذن لعرفه ، وقد وثقه العجلي وابن حبان (٧/ ٤١٧) وقال :

«في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير» . وقال البخاري في «التاريخ» (١/ ١/ ١٣٩) :

«عنده عجائب» . وقال ابن الجارود ـ كما في «التهذيب» ـ :

«لا يكاد يتابع على حديثه» .

وهذا نسبه الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٩٣/ ٧٧٤٤) للبخاري . فالله أعلم .

وقال في «الكاشف» :

«وثقه النسائي مرة ، ومرة قال : ليس بالقوي» . وأما الحافظ فقال في «التقريب» :

«صدوق» .

وعلى ما تقدم يمكن اعتبار الخلاف المذكور في ابن عمرو بن عثمان هذا علة أخرى في الحديث . والله أعلم .

ثم ساق الحاكم طريقاً أخرى للحديث عن أبي هريرة ، فيها عبدالمنعم بن إدريس : حدثني أبي بسنده عنه .

وسكت عنه الحاكم لظهور وهائه ؛ فإن عبدالمنعم هذا : قال ابن حبان :

«كان يضع الحديث على أبيه وغيره» .

وله شاهد عند الطبراني قال (١/٣١/٩٨) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا أحمد بن يونس : حدثنا عبدالملك بن عبدالله - من ولد قيس بن مخرمة بن عبدالمطلب - عن عبدالرحمن بن عثمان القرشي :

أن رسول الله ﷺ دخل على ابنته وهي تغسل رأس عثمان رضي الله عنهما فقال :

«يا بنية ! أحسني إلى أبي عبدالله فإنه أشبه أصحابي بي خلقاً» . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات» .

كذا قال ، وهو إن كان سالماً من نكارة المتن التي ذكرها الحاكم في حديث الترجمة ؛ فإن في توثيق الهيثمي المذكور نظراً من وجهين :

الأول : أن شيخ الطبراني : ابن أبي شيبة هذا مختلف فيه ، بل إن بعضهم كذَّبه ؛ ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» وقال :

«حافظ ، وثقه جزرة ، وكذبه عبدالله بن أحمد» . وقال غيره :

«كان يضع الحديث» ، انظر «السير» (١٤/٢١ - ٢٣) .

والآخر : عبدالملك بن عبدالله بن قيس بن مخرمة : لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر ، وقد ترجم الحافظ لأبيه في «التهذيب» ، وذكر في الرواة عنه ابنيه محمداً ومطلباً ، ولم يذكر معهما ابنه عبدالملك هذا ؛ فلا أدري من أين أخذ الهيثمي توثيقه ، أم هو الوهم الذي لا يخلو منه إنسان؟

(تنبيه) : لقد خفيت علة الحديث على الفاضل المعلق على «فضائل الصحابة» فقال :

«إسناده صحيح» !

والغريب أنه ترجم لجل رواته غير محمد بن عبدالله وشيخه المطلب ، اللذين هما موضع العلة !

٦٣٦٥ - (نحنُ أحقُّ بالمصافحةِ منهم . يعني : العَجَمَ) .

منكر . أخرجه الروياني في «مسنده» (ق٨٧/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (١٤٣/٥) ، والدولابي في «الكنى» (١٠٧/١) من طريق عمرو بن حمزة : نا المنذر ابن ثعلبة عن أبي العلاء بن الشخير عن البراء قال :

لقيت رسول الله ﷺ فصافحني ، فقلت : يا رسول الله ! كنت أحسب أن هذا من زي العجم . فقال : . . . فذكره ، وزاد :

«ما من مسلمين التقيا فتصافحا ؛ إلا تساقطت ذنوبهما بينهما» .

ذكره ابن عدي في ترجمة عمرو هذا ، وقال :

«مقدار ما يرويه غير محفوظ» .

قلت : وهو غير مشهور بالرواية ، وقد أورده ابن أبي حاتم في كتابه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وساق له البخاري هذا الإسناد في «التاريخ» (٣٢٥/٢/٣) مشيراً إلى هذا الحديث، وقال:

«لا يتابع في حديثه».

وقال ابن خزيمة في «صحيحه» (١٨٨٥/١٨٩/٣) - وقد روى له حديثاً - رواه العقيلي أيضاً (٢٦٦/٣):

«إن صح الخبر؛ فإني لا أعرف عمرو بن حمزة بعدالة ولا جرح».

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٤٧٩/٨)!

لكن الزيادة قد رويت من طريقين آخرين عن البراء؛ يمكن الاستشهاد بأحدهما، وله شاهد من حديث أنس، وآخر من حديث حذيفة نحوه، وهما مخرجان في «الصحيحة» (٥٢٥ و٥٢٦).

(تنبيه): أورد الحافظ في «الفتح» (٥٥/١١) حديث الترجمة من طريق الروياني، وسكت عنه، وذلك منه تقوية له، فإن كان يعني الزيادة دون حديث الترجمة فهو مقبول لما ذكرت له من المتابعات والشواهد، وإلا فهو مردود.

٦٣٦٦ - (كان يصلي ثلاثَ عَشْرَةَ رَكْعةً من الليلِ، ثم إنه صلى إحدى عَشْرَةَ ركعةً؛ تركَ ركعتين، ثم قُبِضَ حين قُبِضَ وهو يصلي من الليلِ تِسْعَ رَكَعاتٍ، آخرُ صلاتِه من الليل الوِتْرُ، ثم ربما جاءَ إلى فراشي هذا، فيأتيه بلالٌ، فَيُؤْذِنُه بالصلاة).

شاذ بهذا السياق. أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١١٦٨/١٩٣/٢)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (١٣٦/٤ - ٢٦١٢/١٣٧ - الإحسان) من طريق

منصور بن عبدالرحمن ـ وهو : الغداني ، الذي يقال له : الأشل ـ عن أبي إسحاق الهمداني عن مسروق : أنه دخل على عائشة ، فسألها عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فقالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ لكن له علتان :

الأولى : أبو إسحاق الهمداني ـ هو : عمرو بن عبدالله السبيعي ، و ـ : كان اختلط ، وهو إلى ذلك مدلس وقد عنعن .

والأخرى : منصور بن عبدالرحمن الغداني : فيه كلام من قبل حفظه ، قال عبدالله بن أحمد في «العلل» (١/١٣٥) :

«سألت أبي عنه؟ فقال : صالح ، روى عنه شعبة» . وقال في مكان آخر عنه (١/٣٦٧) :

«هو ثقة ، إلا أنه خالف في أحاديث» . وقال ابن أبي حاتم (١٧٥/١/٤) عن أبيه :

«ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به» .

ووثقه ابن معين وغيره ، وقال ابن حبان في «الثقات» (٧/٤٧٦) :

«كان تقياً نقياً» . ولخص كلامهم الحافظ كعادته في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

قلت : ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أن هذا الغداني ، أو شيخه أبو إسحاق وَهِم في متن الحديث وسياقه بهذا التفصيل الذي لا نجد له أصلاً في شيء من طرق الحديث ؛ لا عن عائشة ، ولا عن غيرها ممن روى عدد ركعاته ﷺ في الليل ؛ بل

إن أبا إسحاق قد خالفه يحيى بن وثاب المتفق على توثيقه فقال:

عن مسروق قال: سألتُ عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل؟ فقالت:

سبع، وتسع، وإحدى عشرة، سوى ركعتي الفجر.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم١١٣٩)، فلم يذكر التفصيل المشار إليه؛ فهو منكر. ولذلك قال الحافظ في «شرحه» (٣/٢٠):

«مراد عائشة أن ذلك وقع منه في أوقات مختلفة؛ فتارة كان يصلي سبعاً، وتارة تسعاً، وتارة إحدى عشرة». فلم يعرج على الترتيب المذكور.

وإن مما يؤكد الوهم أن في بعض الطرق عن عائشة من سؤال سعد بن هشام ابن عامر إياها، جاء في آخره:

فلما أسنّ نبي الله ﷺ وأخذ اللحم؛ أوتر بسبع، ثم يصلي ركعتين بعدما يسلم؛ فتلك تسع.

أخرجه مسلم وغيره، وهو مخرج في «صلاة التراويح» (ص١٠٩)، وهو مخرج أيضاً في «صحيح أبي داود» (١٢١٣ و١٢١٤).

هذا وقد أخرج الحديث أبو داود أيضاً (١٣٦٣) بنفس إسناد ابن خزيمة وشيخه مؤمل بن هشام اليشكري: نا إسماعيل ابن علية عن الغداني... به؛ إلا أنه جعل: (الأسود بن يزيد).. مكان: (مسروق)! وللضعف الذي فيه والمخالفة المشار إليها أوردته في «ضعيف سنن أبي داود» (٢٤٢).

وصلاته ﷺ ثلاث عشرة ركعة في الليل ثابت عنه ﷺ من رواية جمع من

الصحابة ، وفيها أنه كان منها ركعتان خفيفتان يفتتح بهما صلاته ﷺ ، وهي مخرجة في «صلاة التراويح» (٨٦) .

والحديث قال المعلق على «الإحسان» (٦/ ٣٥٠ - طبعة مؤسسة الرسالة) :

«رجاله ثقات رجال الصحيح ، وهو في (صحيح ابن خزيمة)» ! ولم يزد !

٦٣٦٧ - (أفضلُ الأعمالِ عند الله : إيمانٌ لا شَكَّ فيه ، وغَزْوٌ لا غُلُولَ فيه ، وحَجٌّ مبرورٌ . قال أبو هريرة : حِجةٌ مبرورةٌ تُكَفِّرُ الخطايا سنةً) .

منكر بهذا اللفظ وقول أبي هريرة . أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣٢٩/ ٥١٨) : حدثنا هشام عن يحيى عن أبي جعفر : سمع أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

ومن طريق هشام - وهو : الدستوائي - أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٧/ ٥٩/ ٤٥٧٨) ، وأحمد (٢/ ٢٥٨ و٤٤٢ و٥٢١) ، من طرق عنه . وقال ابن حبان :

«أبو جعفر هذا هو : محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب» .

كذا قال ! وقد رده الحافظ - كما تقدم بيانه تحت الحديث المتقدم (٥٩٦) [«الصحيحة»] ؛ فلا داعي للإعادة - ، وخلاصة ذلك أن أبا جعفر هذا ليس هو محمد بن علي هذا ؛ لأنه لم يدرك أبا هريرة ، وهو قد صرَّح هنا بسماعه منه ؛ فهو إذن غيره ، وهو مجهول ؛ فهو علة هذا الإسناد ، وقد خفيت على الشيخ شعيب أو بعض أعوانه ؛ فزعم في تعليقه على الحديث (١٠/ ٤٥٨) أن :

«إسناده صحيح على شرط الشيخين» ! مغتراً بقول ابن حبان المذكور ! وغير متنبه أنه لو سُلِّم بصحة قوله أن العلة حينئذٍ الانقطاع ؛ لأن محمداً هذا ما . . .(*)

(*) في الأصل كلمة لم نتبيّن رسمها بما يناسب المقام هنا ، ولعلها : «يُراه» . . أي : ابن حبان . والمعنى واضح إن شاء الله . (الناشر) .

أن يسمع من أبي هريرة ؛ لأنه ولد قريباً من سنة وفاة أبي هريرة ـ كما يستفاد من ترجمته إياهما في «ثقاته» (٣/٢٨٤) و(٥/٣٤٨) ـ، بل من المحتمل أنه ولد بعد وفاته ؛ على ما قرره الحافظ في ترجمته من «التهذيب» . فمن شاء رجع إليه .

ثم إن الحديث قد جاء عن أبي هريرة من غير وجه ، وليس فيه ذكر الغلول ولا تكفير سنة ، حتى عند ابن حبان نفسه ؛ فقد أخرجه عقب هذا (٤٥٧٩) من طريق محمد بن عمرو : حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ :

أنه سئل : أي الأعمال أفضل؟ قال :

«إيمان بالله ورسوله» . قال : ثم أي؟ قال :

«الجهاد في سبيل الله سنام العمل» . قال : ثم أي؟ قال :

«حج مبرور» .

وهكذا رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/٣٠١) ، وأحمد (٢/٢٨٧) ، والترمذي (١٦٥٨) ، وقال :

«حديث حسن صحيح ، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي شيبة (٥/٣٠١) دون : (السنام) !

وتابعه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . . . به ؛ دون : (السنام) .

أخرجه أحمد (٢/٢٦٤) ، والبخاري (٢٦ و١٥١٩) ، ومسلم (١/٦٧) ، وأبو عوانة (١/٦١ ـ ٦٢) وغيرهم .

ثم إن قول أبي هريرة :

«حجة مبرورة تكفر الخطايا سنة» . . تخالف أيضاً حديثه الصحيح الذي رواه أبو حازم عنه مرفوعاً بلفظ :

«من حج فلم يرفث ولم يفسق ؛ خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج تحت الحديث (٤٥٨٦) .

(تنبيه) : لقد اختلط على الهيثمي في «موارده» إسناد حديث أبي سلمة المذكور بمتن حديث الترجمة ؛ فركبه عليه برقم (١٥٩١) ، وبذلك ظهر الحديث حسن الإسناد ! هذا من جهة .

ومن جهة أخرى : فإنه لم يسق متن حديث أبي سلمة المتقدم ، مع أنه على شرطه ؛ لأن فيه تلك الزيادة : «سنام العمل» ، وليست عند الشيخين . فاقتضى التنبيه !

ثم إن هذه الزيادة قطعة من حديث معاذ الذي أوله :

«لقد سألتني عن عظيم . . .» الحديث ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢/١٣٨/ ٤١٣) ؛ فأخشى أن تكون مدرجة في حديث أبي سلمة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٣٦٨ - (ليس عليكَ ؛ إن الشامَ يُفْتَحُ ، ويُفْتَحُ بيتُ المَقدِسِ ، فتكونُ أنت وولدُك أئمةً فيهم إن شاء اللهُ . يعني : شَدَّادَ بن أَوْسٍ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٣٤٧/٧١٦٢) ، وابن عساكر (٨/٢ - ٣) من طريق **محمد بن عبدالرحمن بن شداد بن محمد بن شداد** (كذا) قال : سمعت أبي يذكر عن أبيه عن جده عن شداد بن أوس : أنه كان عند رسول الله ﷺ ، وهو يجود بنفسه ، فقال :

«ما لك يا شداد !؟» قال : ضاقت بي الدنيا ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن عبدالرحمن وأبوه مجهولان ، وقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة الابن :

«سألت أبي عنه؟ فقال : هو وأبوه لا يعرفان ، وحديثه عن أبيه عن جده شداد ابن أوس منكر» . وأقره الذهبي ثم العسقلاني .

قلت : وهو يشير إلى هذا الحديث .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/٤١١) :

«رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم» .

كذا قال ؛ وإنما هما اثنان فقط ، ويشير بالثالث إلى شداد بن محمد بن شداد ، وليس لهذا ذكر في شيء من كتب الرجال فيما علمت ، وفي ظني أنه مقحم في هذا الإسناد ؛ فإنه لم يذكر في إسناد ابن عساكر ، وهو عنده من طريق أخرى عن محمد بن عبدالرحمن .

٦٣٦٩ - (طُوفي على رجليكِ سُبعَين : سبعاً على يديكِ ، وسبعاً على رجليكِ) .

منكر . أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/٢٧٣/١٧٣) من طريق **أحمد بن محمد بن رِشدين : حدثني عبدالواحد بن محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالرحمن بن معاوية بن حديج الكندي ، عن أبيه محمد ، عن جده عبدالعزيز ابن محمد ، عن أبيه محمد بن عبدالرحمن ، عن أبيه عبدالرحمن** ، عن أبيه معاوية بن حُدَيج[1] :

أنه قدم على رسول الله ﷺ ومعه أمه كبشة بنت معدي كرب عمة الأشعث

---

(١) بمهملة ثم جيم مصغراً ؛ كذا في «الإصابة» ، وذكر أنهم اختلفوا في صحبته . وهذا الحديث صريح في إثباتها لو صح إسنادها . ووقع في «الدارقطني» (خديج) بالخاء المعجمة !

ابن قيس ، فقالت أمه : يا رسول الله ﷺ ! إني آليت أن أطوف بالبيت حبواً ! فقال لها رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ما بين ابن رشدين وعبدالرحمن بن معاوية لم أجد لهم ترجمة .

وأما ابن رشدين : فله ترجمة واسعة في «الميزان» و «اللسان» ، ضعفه ابن عدي ، ومنهم من كذبه .

وعبدالرحمن بن معاوية بن حديج أورده البخاري وابن أبي حاتم برواية عقبة ابن مسلم عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . ومع ذلك فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/١٠٤) !

والحديث مما خلا منه «الجامع الكبير» للسيوطي ، و «الجامع الصغير» له ، و «الزيادة عليه» له أيضاً ، و «الجامع الأزهر» للمناوي .

٦٣٧٠ - (الاستئناسُ ! أنْ تدعُوَ الخادمَ حتى يستأنِسَ أهلَ البيتِ الذين تَسْتَأذِنُ عليهم) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٢١٢/٤٠٦٤) من طريق سعيد بن عنبسة : ثنا القاسم بن مالك عن واصل بن السائب عن أبي سورة عن أبي أيوب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ واصل بن السائب وأبو سورة : ضعيفان .

وسعيد بن عنبسة - وهو : الرازي - : متروك ، قال الذهبي في «المغني» : «كذبه ابن معين وغيره» .

وقد خولف في متنه : فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٧٢٦/٦٠٧/٨) : [ثنا] عبدالرحيم بن سليمان عن واصل بن السائب به ، ولفظه :

قلت : يا رسول الله ! هذا السلام ؛ فما الاستئناس؟ قال : «يتكلم الرجل بتسبيحة ، أو تكبيرة ، أو تحميدة[1] ، ويتنحنح ، ويؤذن أهل البيت» .

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه (٣٧٠٧) ، والطبراني في «الكبير» (رقم٤٠٦٥) ، وابن أبي حاتم ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٢٨١/٣) ـ ، وقال :

«هذا حديث غريب» .

قلت : وذلك لما عرفت من ضعف واصل بن السائب وشيخه أبي سورة . ولكنه أصح من الذي قبله ؛ لخلو إسناده من مثل ذاك الكذاب ، ولمطابقته لبعض الآثار السلفية في تفسير قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون﴾ [النور : ٢٧] .

(تنبيه) : لفظة : (الاستئناس) في رواية ابن أبي شيبة ، هكذا وقعت في «مصنفه» ، وفي كل المصادر المذكورة التي روته من طريقه ، إلا «سنن ابن ماجه» ، فإنه فيه بلفظ : «الاستئذان» ! وهو خطأ يقيناً ؛ لمخالفته لما ذكرنا ، ولما في «الدر المنثور» (٣٨/٥) وقد عزاه لمصدرين آخرين ، كما هو مخالفة لرواية ابن ماجه نفسها في «تحفة الأشراف» للحافظ المزي .

ولم يتنبه لهذا الخطأ ولغيره المعتدي عليَّ في مقدماته ، وعلى كتبي في تعليقاته ، والعابث فيها والمشوه لتحقيقاتي وتخريجاتي وعلمي مما يحتاج للكشف عن ذلك إلى تأليف مجلدات ، ولكن الأمر أهون من ذلك كما قيل : «هذا الميت لا

(١) الأصل : (و) . . في المواضع الثلاثة ، والتصحيح من «تفسير ابن كثير» .

يستحق هذا العزاء» ! والله المستعان ، والمرجو أن يصبرنا على ما بلانا ، ويؤجرني خيراً .

وقد زعم الرجل في مقدمة كتابه «ضعيف سنن ابن ماجه» ـ الذي أفرزه من مشروعي الخاص بالسنن الأربعة ؛ الذي كنت كُلِّفت به من مكتب التربية العربي الخليجي الخاص ـ بتمييز صحيح أحاديثها من ضعيفها ؛ فاستغل الرجل هذا المشروع فلم يطبع السنن الأربعة ـ كما هي ـ مع التمييز المذكور ؛ بل تصرف فيه وجعل من كل منها كتابين : «صحيح . . .» و «ضعيف . . .» فظهر له في هذا التقسيم جهالات لا تحصى ، و(لخبطات) عجيبة لا مجال للتحدث عنها الآن ؛ فلذلك مجال آخر .

والمهم هنا أنه زعم في مقدمة «ضعيفته» هذه أنه رجع في تصحيحه إلى مخطوطة عنده كتبت سنة (١١٤٥) ! وإذا رجع الباحث إلى المواضع التي ذكر المخطوطة فيها ؛ وجدها خمسة مواضع فقط ! ووجد أن أكثرها لا قيمة لها ؛ كمثل قوله تعليقاً على (كتاب الطلاق) (ص١٥٥) : «في المخطوطة : أبواب الطلاق» ! ما شاء الله !

أما تصحيح هذه الكلمة : «الاستئذان» المخالفة للأصول ـ كما سبق ـ فهو مما لم نستفده من مخطوطته ، ومثلها كثير وكثير جداً . وأنا لا أستغرب ذلك ؛ لأمرين :

أحدهما : أنه ليس أهلاً للتحقيق ، وإنما هو ناشر فقط .

والآخر : أنه ليس في صدد إعادة طبع السنن بتحقيق علمي جديد ، وإنما هو في صدد طبع «ضعيف السنن» ، ومع ذلك فقد تظاهر بأنه جاء بتحقيق جديد برجوعه إلى تلك المخطوطة ، فلو أنه سكت عنها ؛ لكان خيراً له ، ولم يكن مسؤولاً عن الأخطاء الواقعة في الأصل ، ولكنها آفة حب الظهور والتشبع بما لم يعط . والله المستعان .

٦٣٧١ - (رأيتُ ربي - وفي لفظٍ: رأى ربَّه تعالى - في المنامِ في أحسنِ صورةٍ، شاباً موقَّراً، رِجلاه في خُفٍّ، عليه نعلانِ من ذهبٍ، على وَجْهِهِ فراشٌ من ذهبٍ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣١١/١٣) من طريق نعيم بن حماد: حدثنا ابن وهب: حدثنا عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن مروان بن عثمان عن عمارة بن عامر عن أم الطفيل - امرأة أُبَيّ - أنها سمعت النبي ﷺ يذكر أنه رأى ربه . . . الحديث.

قلت: وهذا موضوع؛ المتهم به مروان بن عثمان: روى الخطيب عقب هذا الحديث بإسناده عن النسائي أنه قال:

«ومن مروان بن عثمان حتى يصدق على الله عز وجل؟!». وقال أبو حاتم فيه: «ضعيف».

وأقول: وأنا أستغرب من الخطيب كيف سكت عن هذه العلة؛ موهماً أن نعيم ابن حماد هو العلة؟! فإنه قبل أن يسوق الحديث روى بسنده عن بكر بن سهل: حدثنا عبدالخالق بن منصور قال:

«رأيت يحيى بن معين كأنه يهجن نعيم بن حماد في حديث أم الطفيل حديث الرؤية، ويقول: ما كان ينبغي له أن يحدث بمثل هذا الحديث».

فأقول: لا ضير على نعيم بن حماد من روايته لهذا الحديث، ما دام أن العلة ممن فوقه، وما الفرق بينه وبين شيخه ابن وهب، وشيخ هذا عمرو بن الحارث في روايتهما لهذا الحديث وكل منهما ثقة فقيه حافظ؟! هذا لو تفرد نعيم به؛ فكيف وقد توبع؟! فقال ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧١/٢٠٥/١): ثنا إسماعيل بن عبدالله:

ثنا نعيم بن حماد ويحيى بن سليمان قالا : حدثنا عبدالله بن وهب . . . به .

وقال أيضاً في كتابه «الآحاد والمثاني» (٦/١٥٨/٣٣٨٥) : حدثنا عمر بن الخطاب : ثنا نعيم بن حماد : ثنا عبدالله بن وهب . . . به .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/١٤٣/٣٤٦) من طريق يحيى بن بكير ويحيى بن سليمان الجعفي أيضاً وأحمد بن صالح قالوا : ثنا ابن وهب . . . به .

فإذا تبين أن هؤلاء قد تابعوا حماداً في هذا الحديث ؛ فلا وجه لإنكار ابن معين عليه روايته إياه ، هذا إن ثبت ذلك عنه .

فإن بكر بن سهل : ضعفه النسائي وغيره .

وشيخه عبدالخالق بن منصور : لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر .

فأستبعد ثبوت ذاك الإنكار عن ابن معين ؛ لأن الأئمة ما زالوا يروون مثل هذه المنكرات والموضوعات بالأسانيد التي تصل إليهم ، بل ويروون عن الضعفاء مباشرة ، ولا ينكر ذلك عليهم .

والحديث قال الحافظ في ترجمة أم الطفيل من «الإصابة» :

«أخرجه الدارقطني . . . ومروان متروك ، قال ابن معين : ومن مروان حتى يصدق» .

كذا وقع فيه : (ابن معين) . . وهو خطأ ذهني أو قلمي ، والصواب : (النسائي) - كما تقدم نقله عن الخطيب - ، وعلى الصواب وقع في ترجمة مروان من «التهذيب» .

وللحديث علة ثانية ؛ وهي : جهالة شيخ مروان : عمارة بن عامر ؛ فإنه - فيما يبدو - لا يعرف إلا بهذه الرواية ، فقد ساقها البخاري في «التاريخ» (٣/٢/٥٠٠)

من طريق يحيى بن سليمان المتقدمة عن ابن وهب ، وأعله بالانقطاع تمشياً منه مع مذهبه في عدم الاكتفاء بالمعاصرة ؛ فقال عقبه :

«لا يعرف سماع عمارة من أم الطفيل» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك فعل ابن أبي حاتم . ولذلك قال الذهبي في «المغني» :

«لا يعرف» .

وأما ابن حبان فذكره ـ على قاعدته المعروفة ـ في (ثقات التابعين) (٥/٢٤٥) ! فقال :

«يروي عن أم الطفيل ـ امرأة أبي بن كعب ـ عن النبي ﷺ قال : «رأيت ربي . . .» . . حديثاً منكراً ، لم يسمع عمارة من أم الطفيل ، وإنما ذكرته لكي لا يغتر الناظر فيه فيحتج به» .

قلت : وهذا القول من غرائب ابن حبان أيضاً ، فإنه مع تساهله في توثيقه إياه ، ولا يعرف إلا برواية مروان بن عثمان عنه ، فإنه مع ذلك أورده في (التابعين) ، مع جزمه بأنه لم يسمع من أم الطفيل ، فكيف عرف أو حكم بذلك ، وهو لا يعرف إلا بهذه الرواية المنقطعة؟!

وأعجب من هذا أنه أورد الراوي عنه مروان المذكور في (التابعين) أيضاً لوهم وقع له منه أو من غيره ثم توبع عليه ؛ فقال فيهم (٥/٤٢٣) :

«مروان بن عثمان بن عمارة بن عامر يروي عن أم الطفيل ـ امرأة أبي بن كعب ـ ، روى عنه سعيد بن أبي هلال» .

فجعل عمارة بن عامر الذي هو شيخ مروان في هذه الرواية ، جعله جده ؛ وبالتالي صار مروان أيضاً تابعياً يروي عن أم الطفيل ، ولم يتنبه لهذا الخطأ الحافظ المزي ؛ فتبعه عليه ، فجعل في ترجمة مروان من شيوخه أم الطفيل ! وتنبه لذلك الحافظ ابن حجر ؛ فقال في ترجمته من «تهذيبه» :

«قلت : ذكر المؤلف أنه روى عن أم الطفيل ، وفيه نظر ؛ فإن روايته إنما هي عن عمارة بن عمرو بن حزم (!) عن أم الطفيل ، امرأة أبي في الرؤية ، وهو متن منكر» .

قلت : وهذا وهم آخر من الحافظ رحمه الله ، وهو قوله : «عمارة بن عمرو بن حزم» . . والصواب : «عمارة بن عامر» ـ كما في المصادر المتقدمة وغيرها ـ . وهذا غير ذاك ، وقد فرق بينهما البخاري وأبو حاتم وابن حبان وغيرهم . فتنبه !

ثم إن الحافظ لم يتنبه أيضاً ـ وبالتالي لم ينبه على ـ أن المزي في ذاك الوهم تابع لابن حبان ـ كما ذكرنا ـ .

وجملة القول : أن إسناد هذا الحديث ضعيف جداً ، والمتن بهذا اللفظ موضوع ، وقد أحسن ابن الجوزي في إيراده إياه في «الموضوعات» (١/١٢٥ ـ ١٢٦) من طريق الخطيب ، ونقل قول ابن معين المتقدم في نعيم ، دون أن يذكر المتابعين له ! كما نقل قول النسائي المتقدم في مروان ، ثم قال :

«قال مهنا : سألت أحمد عن هذا الحديث؟ فحوَّل وجهه عني وقال : هذا حديث منكر ، هذا رجل مجهول ـ عنى مروان ـ . قال : ولا يعرف أيضاً عمارة» .

وفي الباب أحاديث أخرى بنحوه أوردها ابن الجوزي وغيره ؛ لكن قد صح عنه ﷺ رؤيته ربه في المنام في أحسن صورة ، واختصام الملأ الأعلى ، وقد اختلط هذا الصحيح بحديث الترجمة على ابن الجوزي وغيره ، واستغل ذلك بعض المبتدعة

الضلال فأبطلها كلها . فانظر الصحيح المشار إليه مخرجاً في المجلد السابع من «الصحيحة» رقم (٣١٦٩) .

وقد روي حديث الترجمة بنحوه عن لقيط بن عامر ، وقد مضى تخريجه برقم (٦٣٣٠) .

٦٣٧٢ - (من توضأ فذكر الله عز وجل على وضوئه ؛ كان طهوراً لسائر جسده ، ومن توضأ ولم يذكر الله عز وجل ؛ لم يطهر منه إلا ما أصابه) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (ق٩٧/٢) : حدثنا محمد بن غالب قال : ثنا **يحيى بن هاشم** : ثنا الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله مرفوعاً . ومن طريق الشافعي أخرجه الشجري في «الأمالي» (٤٣/١) .

وأخرجه البيهقي في «السنن» (٤٤/١) من طريق أخرى عن يحيى بن هاشم السمسار . . . به ، وزاد :

«فإذا فرغ أحدكم من طهوره ؛ فليشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، ثم ليصلِّ عليَّ ، فإذا قال ذلك ؛ فتحت له أبواب الرحمة» . وقال :

«لا أعلمه رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم ، وهو متروك الحديث» . وكذا قال الحافظ في «التلخيص» (٧٦/١) .

قلت : ولمحمد بن غالب شيخ آخر بإسناد له آخر فقال : ثنا هشام بن بهرام : ثنا **عبدالله بن حكيم أبو بكر** عن عاصم بن محمد عن ابن عمر مرفوعاً . . . به .

أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٣/٧٤/١) ، والبيهقي وقال :

«وهذا أيضاً ضعيف ؛ أبو بكر الداهري : غير ثقة عند أهل العلم بالحديث» .

وقال الحافظ :

«وهو متروك» .

ثم قال البيهقي :

«وروي من وجه آخر ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً» .

ثم ساقه من طريق الدارقطني ، وهذا في «سننه» رقم (١٢) ، والخطيب في «الموضح» (٤٢٧/٢) من طريق **مرداس بن محمد بن عبدالله بن أبي بردة** : نا **محمد بن أبان** عن أيوب بن عائذ الطائي عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به .

أورده الخطيب في ترجمة مرداس بن محمد بن عبدالله هذا ، وذكر أنه أبو بلال الأشعري . قال الذهبي في كنى «الميزان» :

«ضعفه الدارقطني» .

وأورده الحافظ في «اللسان» ـ كما جاء في إسناد الحديث ـ ؛ إلا أنه أدخل بين محمد وأبيه عبدالله ؛ فقال : « . . . **محمد بن الحارث بن عبدالله** . . .» ، وقال :

«وليّنه الحاكم أيضاً ، وقول ابن القطان : لا يعرف البتة . وهم ؛ فإنه معروف» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٩٩/٩) وقال :

«يغرب ويتفرد» . وذكر أنه من أهل الكوفة .

وقد وقع في النسخة المطبوعة منه بعض الأخطاء الفاحشة لعلها من الناسخ ، جعلت المحقق يجعل من ترجمته ترجمتين ، إحداهما بكنيته ، والأخرى باسمه ! وعلق على الترجمة الأولى بقوله :

«لم نظفر به» . وغير ذلك من الأخطاء التي نبهت عليها في كتابي «تيسير انتفاع الخلان» يسر الله لي إتمامه(*) .

وقد أشار الحافظ في «التلخيص» إلى إعلال حديث أبي هريرة هذا بمرداس هذا وشيخه ؛ ولكنه لم يتكلم فيهما بشيء ، فقال :

«وفيه مرداس بن محمد ، ومحمد بن أبان» .

فأقول : أما الأول ؛ فقد عرفت ضعفه ، وأما الآخر ؛ ففي الرواة جماعة بهذا الاسم والأب ، فكأنه لم يتميز المراد منهم لدى الحافظ ، وقد صرح بذلك الحافظ عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام» ، فقال (ق١٦/١) :

«لا أعرفه الآن» .

أما أنا فلا أستبعد أن يكون محمد بن أبان الجعفي ؛ فإنه من أهل الكوفة أيضاً كالراوي عنه ، ومن هذه الطبقة ، يروي عن حماد بن أبي سليمان الكوفي ونحوه ، ذكره ابن حبان في ترجمة محمد بن أبان الأنصاري (٣٩٢/٧) ، وقال :

«وليس هذا بمحمد بن أبان الجعفي ، ذلك : ـ من أهل الكوفة ـ ضعيف» .

ولذلك أورده في «الضعفاء» (٢٦٠/٢) ، وقال :

«كان ممن يقلب الأخبار ، وله الوهم الكثير في الآثار» .

وأما قول النووي رحمه الله في حديث أبي هريرة هذا في كتابه : «المجموع شرح المهذب» (٣٤٣/١) :

«وهو حديث ضعيف عند أئمة الحديث ، وقد بيَّن البيهقي وجوه ضعفه» .

(*) قد تمَّ ـ فيما نعلم ـ ، ولم يطبع بعدُ . (الناشر) .

ففيه نظر من جهة ما نسبه للبيهقي ، فإن هذا لم يبين وجه ضعفه ، وإنما أطلق الضعف عليه ـ كما تقدم ـ وبيانه كان في الحديثين اللذين قبله ، فتنبه .

ومع ضعف الحديث من جميع طرقه ، وشدة ضعف الطريقين الأولين منها ؛ فلا يصح الاحتجاج به على نفي وجوب التسمية على الوضوء : كما فعل الرافعي وغيره من الشافعية ، وسبقهم أبو عبيد في كتاب «الطهور» ـ كما ذكر الحافظ في «تلخيصه» ـ .

ومع الضعف المذكور فهو مخالف لقوله ﷺ :

«لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» .

وهو حديث قوي بمجموع طرقه ، ولذلك قواه جمع من الحفاظ منهم : المنذري والعسقلاني ، وحسنه ابن الصلاح وابن كثير والعراقي ، كما بينته في «إرواء الغليل» (٨١/١٢٢/١) ، و«صحيح أبي داود» رقم (٩٠) وغيرهما .

٦٣٧٣ ـ (اللهم اجعلْ به وَزَغاً . فَرَجَفَ مكانَه . يعني : الحكمَ أبا مَرْوانَ بنِ الحكمِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢٤٠/٦) ، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» ، والخطابي في «غريب الحديث» (٥٤٢/١ ـ ٥٤٣) من طريق السري ابن يحيى عن مالك بن دينار قال : حدثني هند ابن خديجة زوج النبي ﷺ **قال :**

مر النبي ﷺ بالحكم أبي مروان بن الحكم فجعل يغمزه [بإصبعه] ، فالتفت إليه النبي ﷺ [فرآه] ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكنه معلول بالإرسال أو الانقطاع ،

وذلك لأن ظاهر الإسناد أن هند ابن خديجة هو ابنها مباشرة الذي كان ربيب النبي ﷺ ـ ووالده أبو هالة التميمي ـ فإن كان كذلك؛ فيكون منقطعاً؛ لأن مالك بن دينار لم يدركه؛ لأنه مات في وقعة الجمل رضي الله عنه، ومالك لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة غير أنس، وما دام أنه قد صرح بالتحديث عنه، فهذا يعني أنه غير ابن أبي هالة، فمن هو؟ الذي يبدو ـ والله أعلم ـ أنه هند بن هند بن أبي هالة حفيد خديجة رضي الله عنها؛ ففي ترجمته ساق الحديث الحافظ ابن حجر في «الإصابة» من رواية ابن منده، ثم قال عقبه:

«وهكذا أخرجه ابن أبي حاتم الرازي وعبدالله بن أحمد في «زيادات الزهد» من هذا الوجه. ومالك بن دينار لم يدرك هند بن أبي هالة، وإنما أدرك ابنه، فكأنه نسبه لجده. وقد ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه: أن رواية هند بن هند عن النبي ﷺ مرسلة. وجرى أبو عمر (ابن عبدالبر) على ظاهره؛ فذكر هذا الحديث لهند بن أبي هالة».

قلت: وتبعه على ذلك ابن الأثير في «أسد الغابة»؛ فقال:

«وهذا الحديث ليس لهند بن هند فيه مدخل، وإنما هو لأبيه».

قلت: وهذا جمود ظاهر يلزم منه مفاسد كثيرة، أهونها أن يقال: إن قول مالك ابن دينار: «حدثني هند...» خطأ منه أو من بعض الرواة دونه، وهذا فيه بُعْد، وعلى التسليم به يكون منقطعاً بينه وبين هند، فمن أين جاز لابن الأثير أن يجزم بأن الحديث للأب؟!

(فائدة): قال الخطابي:

«(الوزَغ): الارتعاش، وقد جاء هذا مفسراً في الحديث، وأصله من توزيغ الجنين في بطن أمه، وهو حركته...».

قلت : هكذا وقع فيه (الوزَغ) بالزاي المفتوحة ، وكذا في «القاموس» وفي «النهاية» : « . . . وهي ساكنة الزاي» . وبه قيدوه في «المعجم الوسيط» ولعله أصح . والله أعلم .

وقد روي الحديث بنحوه بإسناد أسوأ من هذا ، وسيأتي برقم (٦٤٧٣) .

٦٣٧٤ ـ (ما قال ﷺ شِعْراً قطُّ ، وما أَتَمَّ إلا بيتاً واحداً :

تفاءَلْ بما تهوى يكنْ فَلَقَلّما ... يقال لِشَيءٍ كـان إلا تَحَقَّـقْ

ولم يقلْ : «تَحَقَّقا» لئلا يُعْرِبَه فيصيرَ شعراً) .

منكر جداً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٠/١٨٠) من طريق أبي محمد عبدالله بن مالك ـ مؤدب القاسم بن عبيدالله ـ : حدثنا علي بن عمرو الأنصاري : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : . . . فذكره ، وقال :

«غريب جداً ، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد» .

أورده في ترجمة عبدالله بن مالك هذا ، وذكر أنه روى عنه ثلاثة معروفون ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وليس له ذكر في «الميزان» أو «اللسان» ؛ فهو العلة أو شيخه الأنصاري ؛ فإن من فوقه كلهم من رجال الشيخين ؛ فقد أورده ابن حبان في «الثقات» (٨/٤٧٣) ، وقال :

«ربما أغرب» .

ثم رأيت في «تهذيب الحافظ» :

«قلت : وقال ابن قانع : فيه ضعف . ووجدت له حديثاً منكراً جداً ، أخرجه

البيهقي والخطيب من طريق عبدالله بن مالك النحوي مؤدب القاسم بن عبيدالله» .

وقال في «الفتح» (١٠/٥٤١) :

«لا يصح ، ومما يدل على وهائه التعليل المذكور» .

يعني : «إلا تحققا» .

وهذا بمعنى الحديث المشهور في بعض البلاد :

«تفاءلوا بالخير تجدوه» .

ولا أعرف له أصلاً .

٦٣٧٥ - (لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أحدِكم من عانَتِه إلى لَهَاته قَيْحاً يَتَمَخَّضُ مثلَ السَّقاءِ خيرٌ له من أنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٣٧١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٧٨/١٤٤) عن عبدالله بن صالح قال : ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالرحمن بن شماسة عن عوف بن مالك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة . ونحوه عبدالله بن صالح . فقول الهيثمي في «المجمع» (٨/١٢٠-١٢١) :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» !

فهو غير حسن ، وإن وافقه الحافظ في «الفتح» (١٠/٥٤٨) ، فقد قال في ابن لهيعة :

«صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب أعدل من غيرهما» .

قلت : وهذا ـ كما ترى ـ من رواية ابن صالح ، وفيه يقول الحافظ :

«صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة» .

قلت : فأنى لمثل هذا الإسناد الحسن؟! ولا سيما أن في متنه نكارة ، وهي قوله : «من عانته إلى لهاته قيحاً يتمخض مثل السقاء» ، فقد جاء الحديث عن جماعة من الصحابة بأسانيد صحيحة ليس فيها هذه الزيادة ، وإنما هو مختصر بلفظ :

«لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً حتى يريه خير له من أن يمتلئ شعراً» .

وقد كنت خرجته في «الصحيحة» (٣٣٦) عن خمسة من الصحابة أكثرها في «الصحيحين» ، وبأقل من ذلك تثبت نكارة زيادة ما تفرد به بعض الضعفاء مخالفين الثقات الحفاظ ، فلا أدري والله كيف يخفى مثل هذا على مثل الحافظ العسقلاني؟!

ولا يقويه ما رواه سعيد بن عتبة القطان : ثنا أبو عبيدة الحداد : ثنا واصل بن يزيد بن واصل : حدثني أبي وعمومتي عن مالك بن عمير مرفوعاً . . . به نحوه بلفظ :

«لأن يمتلئ ما بين لبتك إلى عانتك قيحاً وصديداً خير . . .» إلخ .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٦٣١/١/١٧١/٢) وقال :

«لا يروى عن مالك بن عمير إلا بهذا الإسناد تفرد به سعيد بن عتبة» .

قلت : سعيد هذا لم أجد له ترجمة ، وقد كنت خرجت له حديثاً آخر فيما

تقدم (٣٥٧٩) ، رجحت فيه أنه سعيد بن عنبسة المتهم بالكذب ؛ لأنه هكذا وقع في إسناد أبي نعيم في «الطب» ـ كما ذكرت هناك ـ ، والآن أتوقف عن ذلك ؛ لأنهم لم يذكروا في ترجمة المتهم أنه : القطان ، ولا أورده السمعاني في هذه النسبة ، ولأن صورة اسمه «عتبة» في «الأوسط» وكذا في «مجمع البحرين» لا تحتمل أن يكون الصواب «عنبسة» . والله أعلم .

على أنه لم يتفرد به ؛ كما تقدم في قول الطبراني ، فقد ذهل عن كونه هو نفسه قد أخرجه في «المعجم الكبير» (١٩/٢٩٤/٦٥٥) من طريق **يعقوب بن محمد الزهري** : ثنا أبو صخر واصل بن يزيد السلمي ثم الناصري : حدثني أبي وعمومتي عن جدي مالك بن عمير . . . به مرفوعاً ؛ دون قوله : «وصديداً» .

وقد استفدنا من هذه الرواية أن كنية واصل بن يزيد (أبو صخر) . ومع ذلك لم يذكروه في «الكنى» ، كالدولابي والحاكم أبي أحمد ، والذهبي وغيرهم . كما استفدنا منها أن نسبته (الناصري) ـ هكذا هو بالصاد المهملة ـ وليس لها ذكر في «أنساب السمعاني» ولا في غيره فيما علمت ، فلعله بالضاد المعجمة (الناضري) نسبة إلى بني ناضر ، ومع ذلك لم يورده السمعاني فيها مما يدل أنه غير معروف .

واستفدنا من الرواية التي قبلها أن اسم جد (واصل بن يزيد) : (واصل) أيضاً ، فهو : واصل بن يزيد بن واصل .

ويعقوب بن محمد الزهري : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء» .

وقد تابعه أبو عبيدة الحداد ـ وهو ثقة ـ ؛ إن صحت الرواية الأولى عنه ، وعلى كل حال فمدار الروايتين على واصل بن يزيد هذا ، ولم أجد له ذكراً في شيء من

كتب التراجم التي عندي ، لا هو ولا أبوه ؛ فهما مجهولان ، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله (٨/١٢٠) بعد أن عزاه للطبراني في «المعجمين» :

«وفيه من لم أعرفهم» .

٦٣٧٦ - (مَنْ قتلَ مُعَاهَداً في عَهْدِهِ ؛ لم يَرَحْ رائحةَ الجنةِ ، وإنَّ ريحَها لَيُوْجَدُ من مَسِيْرَةِ خمسِمائةِ عامٍ) .

منكر بهذه المسيرة . أخرجه ابن حبان (١٥٣٠ - الموارد) ، والحاكم (١/٤٤) من طريق الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» . ووافقه الذهبي !

وأقول : كان يكون كذلك ؛ بل وعلى شرط البخاري أيضاً ؛ لولا أن الحسن - وهو : البصري ، مع فضله - كان يدلس ، قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«ثقة ؛ لكنه يدلس عن أبي هريرة وغيره ، فإذا قال : حدثنا فهو ثقة بلا نزاع» .

وأنت ترى أنه لم يقل هنا : «حدثنا» .

هذا أولاً .

وثانياً : أن غير واحد من الثقات رواه عن الحسن عن أبي بكرة بلفظ :

« . . . مسيرة مائة عام» .

أخرجه عبدالرزاق (١٠/٤٦٢/١٩٧١٢) ، وعنه أحمد (٥/٤٦) ، والبيهقي (٨/١٣٣) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/١٥١/٢٥٢٢) كلهم عن عبدالرزاق ، وكذا الحاكم (٢/١٢٦) من طريق أحمد ، وقال :

«صحيح على شرط البخاري» ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا ، وقد عرفت ما فيه .

أخرجه عبدالرزاق من طريق قتادة ـ أو غيره ـ ، وقال أحمد عنه :

«عن قتادة وغير واحد» . وأخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/٤٠-٤١) عنه بلفظ :

«وغيره» .

ويؤيده أن ابن حبان أخرجه (١٥٣١) من طريق حماد بن زيد[1] عن يونس ابن عبيد عن الحسن . . . بلفظ :

« . . . مائة عام» .

وزعم المعلق على «الإحسان» (١٦/٣٩١) فقال :

«إسناده صحيح على شرط البخاري» ! وفي مكان آخر (١١/٢٤٠) نقل تصحيح الحاكم المتقدم ، وموافقة الذهبي ، وقال :

«وهو كما قالا» ! فلا أدري أنسي عنعنة الحسن أم تناسى أم غير ذلك؟!

وليونس بن عبيد إسناد آخر ، يرويه عن الحكم بن الأعرج عن الأشعث بن ثرملة عن أبي بكرة . . . به ؛ دون ذكر المسيرة مطلقاً .

أخرجه النسائي في «الصغرى» (٢/٢٤٢) ، و«الكبرى» (٥/٢٢٦/٨٧٤٣) ، وابن حبان أيضاً (١٥٣٢) ، والحاكم (١/٤٤) ، وأحمد (٥/٣٦ و٣٨ و٥٢) ، والبيهقي

---

(١) كذا الأصل ، ولا أدري إذا كان محفوظاً ؛ فإنه في «كبرى النسائي» (٨٧٤٤) : «حماد ابن سلمة» بلفظ : «مسيرة خمسمائة عام» .

(٢٠٥/٩) من طرق عن يونس . . . به . وقال النسائي في «كبراه» :

«هذا هو الصواب ، وحديث حماد بن سلمة (يعني : المتقدم بلفظ : «مسيرة خمسمائة عام») خطأ» .

قلت : ورواية الأشعث هذه المطلقة صحيحة الإسناد . وقد تابعه عليها عبدالرحمن بن جوشن عند أبي داود وغيره ، وإسناده صحيح أيضاً ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٤٦٥) .

ولها شاهد من حديث القاسم بن مخيمرة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤٥٠/٢٦٠) .

وجملة القول : أن رواية الحسن البصري لهذا الحديث عن أبي بكرة مضطربة ، والصحيح من تلك الوجوه : ما لم يذكر فيه المسيرة ـ كما هو ظاهر ـ .

لكن لزيادة المسيرة بلفظ : «مائة عام» شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بسند صحيح ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٣٥٦) .

فإن قيل : ألا يوجد ما يشهد لزيادة : «خمسمائة عام»؟

فأقول : بلى ، قد جاء ذلك في بعض الروايات ؛ ولكن لا تنهض للتقوية .

أولاً : قال أحمد (٥٠/٥) : ثنا هوذة بن خليفة : ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة . . . فساق له أحاديث ؛ هذا أحدها .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير علي بن زيد ـ وهو : ابن جدعان ـ ضعيف معروف بذلك ، ومع ضعفه فقد اضطرب في متنه ؛ فرواه مرة هكذا ، ومرة قال :

«مسيرة مائة عام» .

فقال أحمد (٥/٥١) : ثنا عفان : ثنا حماد بن سلمة . . . به .

ثانياً : قال عبدالواحد[١] بن غياث : ثنا الربيع بن بدر : ثنا هارون بن رئاب الأسيدي عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«تُراح رائحة الجنة من مسيرة خمسمائة عام ، ولا يجد ريحها منَّان بعمله ، ولا مدمن خمر ، ولا عاق» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص٨١ ـ هند) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٧/٣) ، و«صفة الجنة» (٤٢/٢) ، وقال الطبراني :

«لم يروه عن هارون إلا الربيع» .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» . وكذا قال الهيثمي (١٤٨/٨) .

ثالثاً : حديث عبدالكريم عن مجاهد عن ابن عمرو مرفوعاً :

«من ادّعى إلى غير أبيه ؛ لم يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها لتوجد من مسيرة خمسمائة عام» .

أخرجه ابن ماجه ، وعبدالكريم ـ هو : ابن أبي المخارق على ما هو الراجح

---

(١) وقع في «الحلية» : «عبدالوهاب» وهو خطأ مطبعي لم يتنبه له المعلق على «صفة الجنة» ؛ فنقله منه كما هو ! مع أنه وقع في «الصفة» على الصواب !

عندي ، وهو ضعيف على ما بينته في «الصحيحة» (٢٣٠٧) ، مع مخالفته للثقة الحكم بن عتيبة الذي رواه بلفظ :

«وريحها يوجد من مسيرة سبعين عاماً» .

على أن حديث الترجمة قد صح عن ابن عمرو أيضاً بلفظ :

« . . . مسيرة أربعين عاماً» .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤٤٩) .

وأما حديث جابر مرفوعاً بلفظ :

«إن ريح الجنة لتوجد من مسيرة ألف عام . . .» الحديث .

فهو حديث واهٍ جداً ، وقد سبق تخريجه برقم (٥٣٦٩) .

ويتلخص مما تقدم : أن المسيرة المذكورة في حديث الترجمة «خمسمائة عام» لا تصح ، وإنما يصح بلفظ : «مائة» ؛ كما صحت المسيرة بلفظ : (السبعين) و(الأربعين) .

واعلم أنه لا تعارض بين هذه الألفاظ ؛ كما قال ابن القيم رحمه الله في «حادي الأرواح» (١/٢٥٠) ، والظاهر أنه يعني أن الرقم الأكثر يشمل الأقل . والله أعلم .

(تنبيه) : لقد أطال النفس المعلق على «صفة الجنة» في تخريجه للحديث بلفظ : (المائة) في نحو صفحتين (٢/٤١-٤٢) إطالة لا يفهم منها القارئ الرقم الثابت من غير الثابت ؛ لأنه ساق الطرق ومصادرها دون متونها وألفاظها !

كما أنه لما ضعَّف حديث ابن جدعان ؛ لم يتنبه للفرق بين روايتيه ! ولا لموافقة إحداهما لرواية عبدالرزاق ، وقد عزاها للطبراني .

وأيضاً ـ فإن من غفلته أنه ـ قال في آخر تخريجه :

«والحديث عزاه الهيثمي في «المجمع» (٢٩٣/٦) للطبراني من رواية أبي بكرة ، وقال : وفيه محمد بن عبدالرحمن العلاف : ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات . قلت : لا أدري لماذا ذكر الهيثمي هذه الطريق ، وفيها هذا المجهول؟! فقد أخرجه الطبراني ـ كما تقدم ـ بإسنادٍ أحسن حالاً من هذا في المتابعات» !

كذا قال ! وفيه أمور تدل فعلاً على أنه (لا يدري) حقاً :

أولاً : إنما ذكره الهيثمي ؛ لأن إسناده يختلف عن إسناد الحديث المتقدم ، يكفي فائدة أن فيه العلاف هذا .

ثانياً : لفظ هذا : «مسيرة خمسمائة عام» ، وذاك الذي تقدم : «مائة عام» !

ثالثاً : قوله : «هذا المجهول» ! تقليد منه للهيثمي ؛ فإنه معروف غير مجهول ، فإنه في «الثقات» لابن حبان قال (٩٨/٩) :

«محمد بن عبدالرحمن العلاف البصري ، يروي عن محمد بن سواء وأبي عاصم . . حدثنا عنه الحسن بن سفيان» .

وذكره الحافظ المزي في ترجمة شيخه محمد بن سواء من «التهذيب» (٣٣٠/٢٥) ، وسمى جده : «بكر العلاف» .

رابعاً : ليس إسناد المتقدم أحسن حالاً من هذا ؛ لأن أبا نعيم ـ لما ساقه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة ـ عقب عليه بقوله (٤١/٢) :

«وقال **محمد بن سواء** عن سعيد عن قتادة : من مسيرة خمسمائة عام» .

وإذا كان محمد بن سواء ـ هذا ـ من شيوخ محمد بن عبدالرحمن العلاف ، وكان هذا في إسناد الطبراني ، وكان لفظ الحديث هو هذا الذي علقه أبو نعيم ؛ فمن الممكن أن نستنتج من ذلك كله : أنه عند الطبراني من طريق محمد بن سواء ، فيقال حينئذٍ في تخريج هذا المعلق :

«وصله الطبراني من طريق محمد بن عبدالرحمن العلاف» .

ويؤيده : أن أبا نعيم كثير الرواية عن شيخه الطبراني .

وإنما علقه أبو نعيم ؛ لبيان أن محمد بن سواء خالف عبدالرزاق في إسناده ومتنه ، فذكر سعيداً ـ وهو ابن أبي عروبة ـ مكان معمر . و«خمسمائة» مكان : «مائة» ؛ فلهذا الفرق ذكره الهيثمي !!

٦٣٧٧ ـ (قال أخي موسى : يا ربِّ ! أَرِني الذي كنتَ أَرَيْتَني في السفينةِ ، فأوحى الله إليه : إنك سَتَراه . فلم يَلْبَثْ إلا يسيراً حتى أتاه الخَضِرُ ، وهو فتى طيِّبُ الريحِ ، حَسَنُ بياضِ الثيابِ ؛ مُشَمِّرُها ، فقال : السلامُ عليك ، إن ربَّك يَقْرأُ عليك السلامَ ، فقال موسى : هو السلامُ ، وإليه السلامُ ، ومنه السلامُ ، وإليه يَرْجِعُ السلامُ ، والحمد للهِ ربِّ العالمينَ الذي لا أُحْصِي نِعَمَهُ إلا بِمعونَتِه) .

موضوع ، لوائح الوضع عليه ظاهرة . أخرجه أبو محمد البستي في «تفسيره» (٢/٦/٢) : سمعت أبا يحيى زكريا بن يحيى المصري الوقار يقول : قرئ على عبدالله بن وهب ـ وأنا أسمع ـ يقول : قال سفيان : قال مجالد : قال أبو الوداك : قال أبو سعيد : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : والآفة من زكريا هذا قال ابن عدي :

«كان يضع الحديث» . وقال صالح جزرة :

«حدثنا زكريا الوقار ، وكان من الكذابين الكبار» .

ومن طريقه أخرجه ابن عدي (٣/٢١٧) ، والطبراني في «الأوسط» (٧/٤٦٠/٦٩٠٤) ، وابن عساكر (٥/٦٣٩) من طرق أخرى عن زكريا . . . به ، وعندهما زيادة طويلة ، فيها وصايا في طلب العلم ، ومواعظ ، ساقه ابن عساكر بطوله .

ثم رواه ابن عدي من طريق : الحارث بن مسكين وأبي الطاهر قالا : ثنا ابن وهب عن الثوري عن مجالد [رفع] الحديث إلى رسول الله ﷺ ، ولم يذكر أبا الوداك ، ولا أبا سعيد .

قلت : وإن من غرائب ابن حبان وتساهله في التوثيق : أنه ذكر (زكريا) هذا في كتابه «الثقات» (٨/٢٥٣) وقال :

«يخطئ ويخالف ، أخطأ في حديث (موسى) [عليه السلام] حيث قال : عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد عن عمر ، إنما هو الثوري . .» ثم ذكر الطرف الأول من الحديث .

وقوله : «إنما هو الثوري» يعني : أن (زكريا) أخطأ في وصله وإسناده عن عمر ، وأن الصواب أنه عن الثوري معضلاً ، وهذا يخالف ما تقدم في رواية ابن عدي من الطريقين ، فلعله سقط من «الثقات» قوله : «عن مجالد» . والله أعلم .

والحديث ساقه الهيثمي في «مجمع الزوائد» بطوله ، وقال (١/١٣٠-١٣١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه زكريا بن يحيى الوقار ، قال ابن عدي : كان يضع الحديث» .

٦٣٧٨ ـ (من كان عليه في رمضانَ شيءٌ ، فأَدْرَكَه رمضانُ ، فلم يَقْضِهِ ؛ لم يُقْبَلْ منه ، وإن صلى تطوعاً وعليه مكتوبةٌ ؛ لم تُقْبَل منه) .

منكر . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٥١٩/٢) من طريق عبدالله بن واقد : حدثنا حيوة بن شريح عن أبي الأسود عن عبدالله بن رافع عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده في ترجمة ابن واقد هذا ـ وهو أبو قتادة الحراني ـ وقال :

«كان من عباد أهل الجزيرة وقرائهم ، غلب عليه الصلاح ؛ حتى غفل عن الإتقان ، فكان يحدث على التوهم ؛ فيرفع المناكير والمقلوبات فيما يروي عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج بخبره» .

وقال الذهبي في «المغني» :

«مشهور بالحديث والزهد ، قال أبو حاتم : ذهب حديثه . وقال الدارقطني وغيره : ضعيف . وأما أحمد فقال : ما به بأس ، وربما أخطأ . وقال البخاري : تركوه» .

ولذلك أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (ص٩٤) .

٦٣٧٩ ـ (من صلى مكتوبةً أو سُبْحَةً ؛ فَلْيَقْرَأْ بأمِّ القرآنِ ، وقرآنٍ معها ، فإن انتهى إلى أمِّ القرآنِ أَجْزَأَتْ عنه ، ومَنْ كان مع الإمامِ ؛ فليقرأْ قَبْلَه ، أو إذا سكَتَ ، فمن صلى صلاةً لم يقرأْ فيها [بأمِّ القرآنِ] ؛ فهي خِدَاجٌ ـ ثلاثاً ـ) .

منكر . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٧٨٧/١٣٣/٢) ، وابن الأعرابي في «المعجم» (ق ٢/١٣٨) ، والبيهقي في «جزء القراءة» (٦٤) من طريق المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو :

أن النبي ﷺ خطب الناس فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ المثنى بن الصباح متفق على تضعيفه ، لم يوثقه أحد غير ابن معين في رواية ، وضعفه في روايتين أخريين عنه ، وهي التي ينبغي اعتمادها ؛ لأنها عنه أصح ، ولأن الجرح مقدم على التعديل ، ولا سيما من الشخص الواحد ، ولأنه موافق لأقوال أئمة الجرح الآخرين ؛ فقد اتفقوا جميعاً على تضعيفه بجرح بيِّن ؛ فقال أحمد في «العلل» (١/٣٤١) :

«لا يسوى حديثه شيئاً ، مضطرب الحديث» .

ونقله الحافظ في «التهذيب» ، وأقره . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٢٠) :

«كان ممن اختلط في آخر عمره ؛ حتى كان لا يدري ما يحدث به ، فاختلط حديثه الأخير الذي فيه الأوهام والمناكير بحديثه العظيم الذي فيه الأشياء المستقيمة عن أقوام مشاهير ؛ فبطل الاحتجاج به» .

والترمذي مع تساهله المعروف وافق الجمهور على تضعيفه ؛ فإنه لما أخرج له حديثاً آخر في «سننه» برقم (١٣٩٩) عن عمرو بن شعيب . . قال عقبه :

«لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وليس إسناده بصحيح ، والمثنى بن الصباح يضعَّف في الحديث» .

بل صرح النسائي وابن الجنيد بأنه متروك الحديث ، وقال الساجي :

«ضعيف الحديث جداً ؛ حدث بمناكير يطول ذكرها» .

ولذلك جزم بضعفه الذهبي في «الكاشف» و«المغني» ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف اختلط بأَخرة ، وكان عابداً» .

وتابعه ابن لهيعة : نا عمرو بن شعيب . . . به .

أخرجه البيهقي أيضاً ، وابن لهيعة ضعيف لا يحتج به ، وقد أشار إلى ذلك البيهقي ـ كما يأتي ـ .

وتابعه محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير عن عمرو بن شعيب . . . به .

أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/٣٢٠/١٥) ، ومن طريقه البيهقي (٦٥) من طريق محمد بن عبدالوهاب عنه .

وخالفه فيض بن إسحاق الرقي : ثنا محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير عن عطاء عن أبي هريرة . . . به نحوه ببعض اختصار .

أخرجه الدارقطني (١/٣١٧/١) ، وعنه البيهقي ، والحاكم (١/٢٣٨) وعنه البيهقي أيضاً ، وقال الدارقطني عقب الطريقين :

«محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير ضعيف» .

قلت : وهو أسوأ حالاً ، فقد قال الدارقطني والنسائي :

«متروك» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

وفيض بن إسحاق ؛ بيَّضَ له ابن أبي حاتم (٣/٢/٨٨) ؛ فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٩/١٢) وقال :

«كان ممن يخطئ» .

قلت : فلا أدري هل أخطأ في إسناده على ابن عمير ، حين خالف محمد بن عبدالوهاب وهو القتاد الثقة ، أم هو من ابن عمير ، لشدة ضعفه؟ وهذا هو الأقرب ؛ فإن الحديث محفوظ بأسانيد عن أبي هريرة دون ذكر القراءة في السكتة ، وبلفظ :

«من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن ؛ فهي خداج (ثلاثاً) ، غير تمام» .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (٥٠٢) وغيره .

وقد ضعَّف البيهقي هذه الطرق الثلاث ، مشيراً إلى أن الصواب عن ابن عمرو الوقف ، فقال :

«ومحمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير ، وإن كان غير محتج به ، وكذلك بعض من تقدم - يشير إلى المثنى وابن لهيعة - ممن رواه عن عمرو بن شعيب ، فلقراءة المأموم فاتحة الكتاب في سكتة الإمام شواهد صحيحة عن عمرو بن شعيب عن جده خبراً عن فعلهم» .

ثم روى (ص٨٣) من طريق **أبي الصلت الهروي** : نا أبو معاوية عن عبيدالله ابن عمر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :

أنهم كانوا يقرأون خلف رسول الله ﷺ إذا أنصت ، فإذا قرأ لم يقرأوا ، وإذا أنصت قرأوا ، وكان رسول الله ﷺ يقول :

«كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن ؛ فهي خداج» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو الصلت الهروي ، اسمه عبدالسلام بن صالح ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ ، شيعي متهم مع صلاحه» . وقال في «المغني» :

«متروك الحديث ، قال ابن عدي : متهم» . وقال الحافظ :

«صدوق ، له مناكير ، وكان يتشيع» .

قلت : وهذا من مناكيره ؛ فإن الحديث المرفوع منه قد جاء من طرق عن عمرو ابن شعيب . . . به ؛ دون ما قبله من القراءة إذا أنصت ﷺ .

أخرجه البخاري في «جزء القراءة» (١٥/٥ ـ المكتبة السلفية) ، وابن ماجه ، وأحمد وغيرهم ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٨٠٠) ، مع شواهد له من حديث عائشة وغيرها ، تؤكد بطلان هذه الزيادة .

وإن من المفاسد في هذا الزمان أن يتكلم فيه «الرويبضة» فيما لا علم له به من الحديث والفقه ، أقول هذا بمناسبة أنني رأيت ذاك السقاف قد نشر حديثاً كتاباً بعنوان «صحيح صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تنظر إليها» ! ينبيك عنوانه عن مضمونه ، وما فيه من حقد وحسد وجهل بالسنة الصحيحة ؛ فضلاً عن الفقه القائم عليها ، كيف لا وهو يؤكد أن التلفظ بالنية في الصلاة سنة (ص٦٥ و٦٨) ! ومع أن هذا افتراء على «السنة» ، فهو مخالف لاتفاق العلماء أن التلفظ بها بدعة ـ كما ذكرت في «صفة الصلاة» ـ وإنما اختلفوا في شرعيتها ، فما بين مستحسن ، ومستقبح . فكأن من مقصود هذا (السقاف) مجرد المعارضة !! ولو على حد قول المثل العامي :

«نكاية في الطهارة شخ في لباسه» !!

لقد رأيته قد أورد حديث الترجمة (ص٩٧) قائلاً :

«رواه عبدالرزاق . . رقم(٢٧٨٧) وإسناده حسن» !

فضرب بذلك أقوال الأئمة المتقدمة في تجريح رواية المثنى بن الصباح ، من مثل : الإمام أحمد وغيره حتى الترمذي وابن حبان ! ولم يقنع بذلك بل دجل

على قرائه وافترى على الأئمة ؛ فقال معللاً تحسينه إياه :

«فإن المثنى بن الصباح لم يطعن في روايته عن عمرو بن شعيب ـ كما نبه على ذلك الحفاظ ـ ؛ كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» (١٠/٣٣) ، وإنما أصابه الاختلاف في روايته عن عطاء ؛ كما بينوا هنالك ، ووثقه يحيى بن معين ، وتضعيف الجمهور منصب ووارد فيما ذكرنا» .

وافتراؤه يمكن حصره في ثلاث نقط :

الأولى : قوله «الحفاظ» ؛ فإنه ليس هناك في «التهذيب» ولا حافظ واحد نبه على ما زعم ، غاية ما في الأمر ؛ إنما هو حافظ واحد ـ وهو يحيى القطان ـ تأول السقاف كلامه بما زعمه ، فإنه قال :

«لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب ، ولكن كان منه اختلاط» فهذا ـ كما ترى ـ ليس فيه نفي الطعن المطلق عن رواية المثنى عن عمرو ، وإنما فيه نفي الترك ، وهو الضعف الشديد ، فمفهومه يستلزم إثبات الضعف غير الشديد ، وهذا خلاف زعمه !

الثانية : قوله : «كما بينوا هنالك» ، فليس هناك مطلقاً حصر اختلاطه في عطاء ؛ بل فيه ما يؤكد كذبه ، ألا وهو إطلاق ابن حبان أنه اختلط في آخر عمره ، وقد تقدمت عبارته الصريحة في ذلك ، ووافقه الحافظ ابن حجر ـ كما تقدم ـ ، وإن مما يؤيد الإطلاق أنه قد جاء في ترجمته هناك أن عبدالرزاق قال :

«أدركته شيخاً كبيراً» .

فإذا تذكرت أن عبدالرزاق رواه عنه عن عمرو بن شعيب ؛ تبين لك أن المثنى حدث عبدالرزاق بحديث عمرو في كبره .

الثالثة : قوله : «ووثقه ابن معين» ، فيه تدليس يوهم القراء : أنه لم يضعفه مع المضعفين ، وهو خلاف الواقع ؛ فإنه قد ضعفه في أكثر الروايات عنه ، وأنه المعتمد لما تقدم بيانه .

٦٣٨٠ - (الساعةُ التي في يومِ الجُمُعَةِ ما بين طلوعِ الفجرِ إلى غروبِ الشمسِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/٣٦٤) من طريق محمد بن يزيد الأسفاطي قال : حدثنا هانئ بن خالد قال : حدثنا أبو جعفر الرازي عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، أورده العقيلي في ترجمة هانئ هذا فقال :

«بصري ، حديثه غير محفوظ ، وليس بمحفوظ ، ولا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» .

وأقره الحافظ في «اللسان» ، ونقل أصله «الميزان» عن أبي حاتم أنه قال :

«فيه جهالة» .

وأقره فيه ، وفي «المغني» .

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٩/٢٤٧) على قاعدته في توثيق المجهولين !

وأما نكارة متنه لمخالفته لكل الأحاديث الأخرى في تحديد ساعة الجمعة ، وأصحها تلك التي تقول : إنها بعد صلاة العصر . فانظر «صحيح الترغيب» .

٦٣٨١ ـ (إنا لله وإنَّا إليه راجعونَ ، أتاني جبريلُ آنفاً فقال : إنا لله ، وإنا إليه راجعون ، فقلتُ : إنا لله ، وإنا إليه راجعون ؛ مِمَّ ذاك يا جبريلُ؟ فقال :

إن أُمَّتَك مُفْتَنَةٌ بعدك بقليلٍ من الدهرِ غيرِ كثيرٍ ، فقلتُ : فِتْنةُ كفرٍ ، أو فتنةُ ضَلالةٍ؟ قال : كلٌّ سيكونُ ، فقلت : من أين ذاك وأنا تاركٌ فيهم كتابَ اللهِ عز وجل؟! قال : بكتابِ اللهِ عز وجل يَضِلُّون ، فأوّلُ ذلك من أمرائِهم وقُرَّائِهم ؛ تَمْنَعُ الأمراءُ الحقوقَ ، ويسألُ الناسُ حقوقَهم فلا يُعْطَوْها ؛ فَيَفْتَتِنوا (الأصلُ : فيفشوا) ويَقْتَتِلوا ، ويَتْبَعُ القُرَّاءُ أهواءَ الأمراءِ فَيُمِدُّونهم في الغَيِّ ثم لا يُقصرون .

فقلت : يا جبريلُ ! فيم يَسْلَمُ (الأصلُ : يسأل !) من سَلِمَ منهم؟ قال : بالكفِّ والصبرِ ؛ وإن أُعْطُوا الذي لهم ؛ أخذوه ، وإن مُنِعوا ؛ تركوه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/١٣١/٣٠٣ ـ الظلال) ـ مختصراً ـ ويعقوب الفسوي في «التاريخ» (٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩) ـ والسياق له ـ ، وابن الجوزي في «العلل» (٢/٣٦٨ ـ ٣٦٩) من طريق مسلمة بن علي عن عمر بن ذر عن أبي قلابة عن أبي مسلم الخولاني عن أبي عبيدة بن الجراح عن عمر بن الخطاب قال :

أخذ رسول الله ﷺ بلحيتي ـ وأنا أعرف الحزن في وجهه ـ فقال : . . . فذكره .

وقال الفسوي :

«ومحمد بن حمير هذا حمصي ليس بالقوي ، ومسلمة بن علي دمشقي ضعيف الحديث . وعمر بن ذر هذا أظن غير الهمداني ، وهو عندي شيخ مجهول ، ولا يصح هذا الحديث» .

وأقول : محمد بن حمير ، فيه كلام ؛ لكن الأكثرين على توثيقه ، وهو من رجال البخاري ؛ فهو ـ كما قال الدارقطني ـ :

«لا بأس به» .

وعمر بن ذر هو الهمداني في نقدي ؛ لأن ابن عساكر قد ترجمه ترجمة طويلة في «تاريخ دمشق» (١٣/٢٠٥ ـ ٢١٥) ، فالظاهر أنه أتى الشام ؛ وإن كان كوفياً ، ولم يذكر البخاري وابن أبي حاتم غيره ، والحافظ لما ترجم له في «التهذيب» أتبعه بقوله :

« ـ تمييز ـ عمر بن ذر الشامي ، روى عن أبي قلابة خبراً منكراً . روى عنه مسلمة بن علي ، ذكر الخطيب [في «المفترق» من طريق] يعقوب بن سفيان . .» فساق إسناده وكلام الفسوي المتقدم عقبه . وما بين المعكوفتين سقطت من «التهذيب» استدركتها من «اللسان» .

والمقصود : أنه ليس هناك ما يدل على أن ابن ذر هذا هو غير الهمداني ، والفسوي لم يجزم بظنه أنه غيره . ولعله لذلك لم يذكره الحافظ في «التقريب» . والله أعلم .

وإنما علة الحديث مسلمة بن علي ، وهو الخشني ؛ فإنه متروك متهم ، وقد تقدمت له أحاديث وبعض الأقوال التي قيلت فيه . فانظر مثلاً الحديث (١٤١) . وابن الجوزي لم يزد في إعلاله على أكثر من حكايته لكلام الفسوي المتقدم ، وقد أخرجه من طريق الخطيب بسنده عنه .

ولا بد لي بهذه المناسبة ـ إتماماً للفائدة ـ من التذكير بأن في آخر الحديث من

الحض على الكف عن قتال الأمراء وبالصبر على ظلمهم ؛ قد جاء فيه أحاديث صحيحة في «الصحيحين» وغيرهما ؛ ولذلك فلا يجوز الخروج عليهم وقتالهم ، ليس حباً لأعمالهم ، وإنما درءاً للفتنة ، وصبراً على ظلمهم في غير معصية لله عز وجل ، ومن ذلك حديث حذيفة رضي الله عنه :

«يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهُداي ، ولا يستنون بسنتي ، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس» .

قال حذيفة : قلت : كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال :

«تسمع وتطيع للأمير ، وإن ضرب ظهرك ، وأخذ مالك ؛ فاسمع وأطع» .

أخرجه مسلم (٦/٢٠) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٦٢/٢/٣٠٣٩) .

٦٣٨٢ - (إذا ماتتِ المرأةُ مع الرجالِ ليس معهم امرأةٌ غيرُها ، والرجلُ مع النساءِ ليس معهن رجلٌ غيرُه ؛ فإنهما يُيَمَّمانِ ويُدْفَنانِ ، وهما بمنزلةِ مَنْ لا يَجِدُ الماءَ) .

موضوع . أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٩٨/٤١٤) ، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٣/٣٩٨) : حدثنا هارون بن عباد : حدثنا أبو بكر - يعني ابن عياش - عن محمد بن أبي سهل عن مكحول قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال البيهقي :

«هذا مرسل» .

كذا قال ولم يزد ، وهو ذهول عن كونه مرسلاً موضوعاً ؛ آفته محمد بن أبي سهل هذا ، فقد جزم أبو حاتم وغيره بأن محمد بن أبي سهل هذا هو محمد بن سعيد

الشامي الكذاب المصلوب في الزندقة ، وخفي ذلك على ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٤٠٨/٧) ، بخلاف صنعه في محمد بن سعيد ؛ فذكره في «الضعفاء» ، انظر تعليقي على ترجمته في كتابي الجديد : «تيسير الانتفاع» وقد تحرف اسم محمد ابن أبي سهل في «مصنف عبدالرزاق» (٦١٣٥/٤١٣/٣) إلى (محمد الزهري) ! وأشار النووي إلى الحديث في «المجموع» (١٥١/٥) ، ولم يزد أيضاً على قوله :

«رواه البيهقي مرسلاً» !

قلت : وهارون بن عباد ـ هو : أبو موسى الأزدي الأنطاكي ـ لم يذكروا له راوياً غير أبي داود ومحمد بن وضاح القرطبي ، ولم يوثقه أحد ؛ ولذا قال الحافظ :

«مقبول» .

لكن تابعه عبدالرزاق ـ كما تقدم ـ . وقد خالفهما أبو بكر بن أبي شيبة فقال في «مصنفه» (٢٤٨/٣) : حدثنا أبو بكر بن عياش عن ليث عن عطاء في المرأة تموت مع الرجال؟ قال :

«تيمم ، ثم تدفن في ثيابها . قال : والرجل كذلك» .

قلت : فلعل هذا الاختلاف في الاسناد إنما هو من أبي بكر بن عياش ؛ فإنه مع كونه من رجال البخاري ، فهو قد تكلم فيه من قبل حفظه .

وقد روي مرفوعاً من طريقين آخرين واهيين :

أحدهما : عن نعيم بن حماد : ثنا عبدالخالق بن زيد بن واقد عن أبيه عن عطية بن قيس عن بسر بن عبيدالله عن سنان بن غَرَفَة ـ وله صحبة ـ عن النبي ﷺ في الرجل يموت مع النساء والمرأة تموت . . . إلخ .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/١١٩ ـ ١٢٠) .

قلت : وعبدالخالق هذا ، قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» . وبه أعله الهيثمي (٣/٢٣) ، إلا أنه قال :

«وهو ضعيف» .

قلت : ونعيم بن حماد : ضعيف أيضاً ؛ بل قد اتهمه بعضهم ـ كما تقدم مراراً ـ .

وإذا عرفت ما تقدم ؛ فإيراد سنان هذا في «الصحابة» لهذا الحديث الواهي إسناده مما لا يخفى فساده ، وبخاصة مع السكوت عن بيان وهائه ؛ كما فعل الحافظ في «الإصابة» ، وقد عزاه للباوردي وابن السكن أيضاً من طريق بسر بن عبيدالله ! لم يذكر ما دونه من الإسناد المبين لضعفه ! فقد يتوهم منه الكثيرون أنه ثابت ؛ لأن بسراً هذا ثقة ، وإلا لابتدأ بإسناده من الموضع الضعيف منه ـ كما عليه عرف العلماء وعملهم ومنهم الحافظ نفسه ـ ولذلك فقد أحسن الذهبي حين قال في «التجريد» (١/٢٤١) :

«سنان بن غرفة ، له صحبة . روى عنه بسر بن عبيدالله إن صح» .

فأشار رحمه الله إلى أنه لا يصح .

والطريق الآخر : يرويه **بشر بن عون الدمشقي** : حدثنا **بكار بن تميم** عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً . . . به مقتصراً على جملة المرأة فقط .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٣/٣٤٧) مع حديثين آخرين بهذا الإسناد .

وبشر بن عون وبكار بن تميم ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«مجهولان» .

والأول أورده ابن حبان في «الضعفاء» (١/١٩٠) وقال :

«يروي عن بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة نسخة فيها ستمائة حديث ؛ كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال» .

ثم ساق له أحاديث ثلاثة أخرى ، وتقدم أحدها برقم (٥٧٥٦) .

واعلم أن الآثار في هذا الباب مختلفة ، فبعضها بمعنى هذا الحديث . وفي بعضها أن المرأة يصب عليها الماء صباً فوق الثياب صباً . وروى ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق مطر عن نافع عن ابن عمر :

في المرأة تموت مع الرجال؟ قال : تغمس في الماء . ولفظ البيهقي :

ترمس في ثيابها .

٦٣٨٣ - (إذا أَفْطَرَ أحدُكم ؛ فَلْيُفْطِرْ على تَمْرٍ ؛ [فإنه بَرَكَةٌ] فإنْ لمْ يَجِدْ تمراً ؛ فليفطرْ على الماءِ ؛ فإنه طَهورٌ) .

ضعيف . أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢/٢٥٣ - ٢٥٥) ، وسائر أصحاب السنن الأربعة وغيرهم ؛ كما هو مخرج في «الإرواء» (٤/٥٠) تحت الحديث (٩٢٢) ، وصححه جمع ذكرتهم هناك ، رووه كلهم من طريق شعبة عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر مرفوعاً . وقال النسائي منكراً للزيادة التي بين المعكوفتين :

«هذا الحرف «فإنه بركة» لا نعلم أحداً ذكره غير ابن عيينة ، ولا أحسبه محفوظاً» .

وأقول : الرباب هذه لم يرو عنها غير حفصة ، فهي مجهولة كما حققته ثمة ، فالحديث من أصله غير محفوظ عندي ، وقد كنت صححته في التعليق على «صحيح ابن خزيمة» (٣/٢٧٨) لشاهد فيه (رقم ٢٠٦٦) من حديث أنس ؛ ولكن تبين أنه غير محفوظ ، أخطأ فيه بعض الرواة على شعبة ؛ فرواه عنه بإسناد آخر عن أنس ، وإنما المحفوظ ما رواه جمع من الثقات عن شعبة عن عاصم بهذا الحديث المنكر .

ولست أريد الخوض في تخريج الحديث ، وبيان هذا الإجمال ؛ فإن محله «الإرواء» (٤/٤٥ ـ ٥١) ، وإنما أريد التنبيه هنا على أمور :

الأول : أن الحديث قد صح من فعله ﷺ من حديث أنس رضي الله عنه ، كما تقدم في «الصحيحة» (٢٨٤٠) .

الثاني : أن الحديث جاء في «سنن الترمذي» (٣/٢٠/٦٥٨ ـ دعاس) بزيادة في آخره :

«وقال : الصدقة على المسكين صدقة ، وهي على ذي الرحم ثنتان : صدقة ، وصلة» .

وهذا الحديث من أحاديث «رياض الصالحين» للإمام النووي (رقم ٣٣٧) ، وذكر عن الترمذي تحسينه إياه ، ولما كانت الزيادة المذكورة بنفس السند الذي فيه الرباب المجهولة ، فذلك يقتضي أن تكون ضعيفة كالأصل ؛ ولكن لما وجدت لها شاهداً في «صحيح البخاري» ؛ قويتها في «الإرواء» (٣/٣٨٧ ـ ٣٨٨) ، وبالتالي أوردته في «صحيح الجامع» (٣٧٥٢) . ولقد كان ينبغي التنبيه على هذا الفرق بين صحة المزيد ، وضعف المزيد عليه ـ كما فعلت في «السنن الأربعة» كما يأتي ـ .

أقول : كان ينبغي هذا أيضاً في تعليقي على «الرياض» يوم طلب مني صاحب المكتب الإسلامي أن أعلق عليه ، وأبين مراتب أحاديثه بتعليقات سريعة لا تتناول كل أحاديثه ، لأمر يعرفه هو كناشر وتاجر !

ثم جاء دور أحد الشباب المدعين لهذا العلم ، ممن يقال في مثله : إنه «تزبب قبل أن يتحصرم» ، فأخرج الكتاب المذكور «الرياض» في طبعة جديدة تسر الناظرين إليها ، وتسيء إلى العلم والعلماء بما فيها من حذف ، وحكم بغير علم أو دليل ؛ فقد حذف منها نحو مائة وخمسين حديثاً زعم أنها ضعيفة كلها ، فأوردها في آخر الكتاب تحت عنوان : «الأحاديث الضعيفة المحذوفة من أصل الكتاب» ، وتكلم عليها ، بإيجاز تارة ، وبإسهاب أخرى ، وقد كشف بذلك على جهل بالغ بهذا العلم الشريف ، مع قلة أمانة في النقل عن أئمة الجرح والتعديل ، وتجاهل لبعض أقوالهم في التوثيق ، معرضاً عن قاعدة تقوية الأحاديث بالطرق والشواهد ، فأوصله ذلك إلى الاعتداء على كثير من الأحاديث الصحيحة المشهورة ، التي لم يسبق من أحد من أهل العلم إلى تضعيفها بل تلقوها كلهم بالقبول ، كحديث العرباض بن سارية في الموعظة ، وفيه الحض على التمسك بسنته ﷺ ، وسنة الخلفاء الراشدين .

وحديث أبي هريرة في فضل آية الكرسي ، وقوله ﷺ في الشيطان : «صدقك وهو كذوب» . رواه البخاري ، ومع أنه ذكر له بعض الشواهد ؛ ولكنه تجاهلها ! إلى غير ذلك من الأحاديث التي كنت رددت عليه في بعضها في الاستدراكات التي ألحقتها بآخر المجلد الثاني من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» الطبعة الجديدة .

وإن مما يؤكد ما تقدم بيانه من الجهل بهذا العلم : أنه لم يتكلم بتصحيح أو تحسين على حديث واحد من الأحاديث التي احتفظ بها في «رياضه» ، لأنه يعلم

أن ذلك سيكشف عن حاله بأكثر مما فعل في «ضعيفته» ! بل إنه زاد عليها ضغثاً على إبالة ـ كما يقال ـ فعلق على بعض تلك الأحاديث فضعفها أيضاً ، وهذه أرقام بعضها :

(٢١٧ و٢٤٣ و١٢٦٢ وحديث الاحتباء يوم الجمعة ص٤٤١ ، والنهي عن السمر بعد العشاء ص٤٥٠ و١٤٣١) .

ولم ينج من تضعيفه أيضاً بعض الأحاديث الصحيحة التي رواها البخاري أو مسلم ، غير تلك التي أوردها في «ضعيفته» ـ مما سبق أن أشرنا إليها ـ ، وهاك أرقامها :

(١٢٩ و٢٤١ و٢٣٣ و٥٠٩ و٩٥٧) و(ص٤٠٥) .

وإن من تصرفاته السيئة الجانية على السنة وكتبها ، والمخالفة للأمانة العلمية التي لعله نسيها إن لم يكن قد تناساها : أنه حذف في جملة ما حذف أقوال الإمام النووي التي كان يعقب عقب أحاديث «السنن» بتصحيح أو تحسين ينقل ذلك عن الترمذي ويقره ، حذف الرجل ذلك كله ، سواء ذلك في الأحاديث التي أبقاها في «رياضه» ، أو أوردها في «ضعيفته» ؛ فكتم عن قرائه حكم النووي وغيره على الأحاديث ، ووضعهم أمام صمته المريب أمام القسم الأول منها ، ومقلدين له في تضعيفه الفج للقسم الآخر منها !!

ومن ذلك أنه حذف شرح الإمام النووي لبعض الأحاديث وغريبها ، ونسب ذلك لنفسه بنقلها من الأصل ، وطبعه إياها في التعليق ، موهماً القراء أنها من كده وعلمه ، ولا سيما وهو قد ذكر في مقدمته أن الشرح منه (ص١٦ و٢٠) ، فصدق فيه قوله ﷺ : «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور» . (متفق عليه ـ

الرياض ١٥٥٦/٢٦٢ ـ باب)[1] .

فما أشبهه بذاك المبتدع المعروف بالشيخ الصابوني الذي ينقل تخريج الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ، فيجعله في حاشية «مختصره» إياه ؛ موهماً القراء أن ذلك من جهده وعلمه . فالله المستعان من مدعي العلم في هذا الزمان ، والمستغلين لجهود غيرهم ليظهروا ! وحب الظهور يقطع الظهور .

ولما سبق بيانه ولغيره مما لا يمكن إحصاؤه ـ وههنا خاصة ـ يمكن القول بأن هذه الطبعة لـ «رياض الصالحين» للإمام النووي ، لا يجوز نسبتها للنووي ، ولا الوثوق بها للتصرف المسيء الذي وقع فيها من هذا الرجل المتعالم . ولو قال قائل بأن الأولى أن يسمى بـ «مختصر رياض الصالحين لحسان عبدالمنان» لكان وجيهاً ؛ لأنه هو نفسه قد أشار في مقدمته إلى ذلك (ص١٤) فذكر أنه اختصره وهذبه ، زعم ! ولذلك فقد كان الواجب عليه أن يجعل عنوان الكتاب معبراً عما صنع به ، ولكنه لم يفعل ، بل أبقاه باسمه الأول : «رياض الصالحين للإمام النووي» والسبب واضح عند اللبيب العارف بأساليب المؤلفين والناشرين للتجارة ! ولذلك فإني أقول بكل صراحة وصدق : لقد شدهت وأسفت في آن واحد حين علمت أن صهري نظاماً هو الذي قام على طبعه ونشره ، وكان المفروض عليه أن يستشيرني على الأقل قبل أن يفعل ، ولكن هكذا قدر ، ولله في خلقه شؤون .

هذا ، ولم يقتصر حذفه وتغييره للكتاب على ما سبق بيانه فقط ، بل قد

---

(١) وهذا الحديث في «رياض الرجل» برقم (١١٨٧) ، وقد سقط منه قول النووي : «متفق عليه» ! ونقل كلام النووي في شرحه إلى الحاشية ، ولكنه هنا عزاه للنووي ؛ ولكنه لم يذكر أنه من «الرياض» ! ثم ليته انتفع به ولم يقع في الزور !

تعداه إلى حذف مئات الأحاديث أيضاً ؛ فلا هو أبقاها في «رياضه» مشيراً إلى رضاه عنها وصحتها ! ولا هو أوردها في «ضعيفته» مبيناً عللها على طريقه الواهي !

ويكفي القراء كافة أن يعرفوا نسبة المحذوف منها بمقابلة رقم الحديث الأخير عنده ، وهو (١٤٥٥) برقمه في بعض الطبعات الأخرى ، مثل الطبعات التي ذكرها في مقدمته ، وهو فيها كلها يدور حول (١٩٠٠) ، فالفرق نحو أربعمائة حديث ! مع ملاحظة أن عدد أحاديث «ضعيفته» نحو (١٤٠) حديثاً !

والذي يهمني الآن من الأحاديث الأولى إنما هو حديث الترجمة ، ورقمه في طبعة المكتب الإسلامي (٣٣٧/باب ٤٠) ، ومحله في «رياضه» ! عقب الحديث (٢٤٢) ؛ فإنه من تلك الأحاديث المحذوفة .

وقد أعاده النووي في (٢٢٣ - باب/رقم ١٢٤٥) ؛ دون زيادة جملة «الصدقة . . .» برواية الترمذي وأبي داود ، فما كان من المختصر إلا أن بادر إلى إيراد هذا في «ضعيفته» (٥٤١/٨٠) ، معللاً إياه بالرباب ، ملخصاً لكلامي المبسط في «الإرواء» (٤/٥٠) - كما سبقت الإشارة إلى ذلك في أول هذا التخريج - .

وصنيعه هذا من الأدلة الكثيرة على تطفله على هذا العلم ، وإلا لكان الواجب عليه أن ينقل الحديث في «ضعيفته» من الموضع الأول الذي فيه جملة الصدقة ؛ فإن ذلك يغنيه عن نقله من الموضع الآخر المختصر ، فلو فعل ذلك ؛ لكان إعلاله بالرباب يشمل الحديث بشطريه ، فهل تعمد صرف النظر عن الشطر الثاني منه ، لأنه لا يريد أن يظهر موقفه من شاهده المشار إليه آنفاً؟ أم هو السهو الذي لا ينجو منه إنسان !

غالب الظن أنه الاحتمال الأول ، لما سبقت الإشارة إليه من إعراضه عن

قاعدة تقوية الأحاديث بالطرق والشواهد . وهذا أمر ظاهر في «ضعيفته» ، لا يخفى على من درسها دراسة فاحص ناقد . وهو متهم بهذا منذ خرج على الملأ بـ «رياضه» ، فلو أنه كان يرى خلاف ما يتهم به ؛ لاهتبلها فرصة مناسبة ليصرح بصحة تلك الزيادة للشاهد المشار إليه . أو يعلن موقفه منه ، فإذ لم يفعل فالتهمة قائمة عليه .

وبهذه المناسبة لا بد لي من البيان الآتي :

ما كادت طبعة حسان هذه لـ «الرياض» سنة (١٤١٢هـ) تنزل إلى السوق ، حتى أنزل صاحب المكتب الاسلامي طبعة جديدة لـ «رياض الصالحين للنووي» تختلف في تحقيقاتها وتعليقاتها كل الاختلاف عن الطبعة الأولى منه لسنة (١٣٩٩) التي كنت أنا الذي قام بتخريجها والتعليق عليها ، اختلافاً ظاهراً وباطناً . أما الظاهر ، ففي الأولى طبع عليها :

«تحقيق محمد ناصر الدين الألباني» . أما هذه فطبع عليها هاتين الجملتين :

«تحقيق جماعة من العلماء . تخريج محمد ناصر الدين الألباني» !!

فهل كان صادقاً في هذا؟ ذلك ما ستعلمه مما سأذكره قريباً .

لقد وضع الجملة الأولى لإيهام الناس أن طبعته محققة من العلماء فيضرب بذلك نفاق سوق طبعة حسان ! والحقيقة أن لا علماء لديه ، بل ولا طلاب علم ، وإنما موظفون يفعلون ما يؤمرون . إن لم يكن الفاعل هو نفسه ! ولا مجال الآن لتفصيل القول في ذلك ، وتقديم الأدلة القاطعة على ذلك ، فحسبي في هذه العجالة حديث الترجمة .

لقد ذكرت آنفاً أنني لم أكن علقت أو خرجت كل أحاديث الكتاب ، فليتأمل

القراء ماذا علقت عليه (جماعة العلماء) قالوا في حاشيته (ص١٧٥) :

«انظر صحيح سنن الترمذي . . .» إلخ .

فذكروا أو ذكر مع هذا المصدر «صحيح سنن أبي داود» ، «صحيح سنن ابن ماجه» ، «ضعيف سنن ابن ماجه» ، «الإرواء» !

لو كان هناك علماء ـ بل عالم أو طالب علم بحق ـ لأغنى القراء عن ذاك التعليق أو التخليط الذي يذكر بقولهم : أسمع جعجعة ولا أرى طحناً ! بكلمة واحدة نحو : الشطر الأول من الحديث : إذا أفطر . . ضعيف الإسناد ، وإنما صح من فعله ﷺ .

والشطر الآخر : الصدقة . . صحيح لغيره لشاهده . انظر «الإرواء» . فهذا المصدر يغني عن تلك المصادر التي سود بها ثلاثة أسطر ؛ لأنها عليه وعلى مثله يعتمد .

وإن من تمام التزوير والتضليل والاستغلال الوضيع : إيهام القراء أن التعليق المذكور هو بقلم الألباني ؛ لأنه جرى في كل تعليقاته على هذه الطبعة على عدم التفريق بين تعليقاتي ، وتعليقات (جماعة العلماء) ! اللهم ! إني مظلوم فانتصر .

٦٣٨٤ ـ (إن هذه الرياحينَ الطَّيِّبَةَ من نَبْتِ الجنةِ ، فإذا نُوْوِلَ أحدُكم منها شيئاً ؛ فلا يُردَّه) .

موضوع . أخرجه السِّلفي في «المنتخب من أصول الشيخ أبي محمد السراج اللغوي» (٢/١٠٣/١) ، والذهبي في «السير» (١٣/٣٥٠ ـ ٣٥١) من طريق **محمد ابن عبدالرحمن القشيري** : حدثنا عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر :

أنه رأى رجلاً ناوله رجل ريحانة ؛ فردها ، فأخذها ابن عمر فقبلها ووضعها

على عينيه ، ثم قال : . . . فذكره . وقال الذهبي :

«هذا حديث منكر ، والقشيري تالف» . وقال في «المغني» :

«كذاب مشهور» .

والشطر الأول منه أخرجه الترمذي بسند مجهول عن أبي عثمان النهدي نحوه مرسلاً . وتقدم الكلام عليه برقم (٧٦٤) .

والشطر الآخر : له شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«من عرض عليه ريحان ؛ فلا يرده ، فإنه خفيف المحمل طيب الريح» .

أخرجه مسلم (٤٨/٧) وغيره . ورواه ابن حبان (٥٠٨٧) بلفظ : « . . طيب» بدل «ريحان» . وهو مخرج في «المشكاة» (٣٠١٦/التحقيق الثاني) .

٦٣٨٥ ـ (الخيرُ عَشَرَةُ أعشارٍ ، تسعةٌ بالشامِ ، وواحدٌ في سائِرِ البُلدانِ . والشَّرُّ عشرة أعشارٍ ، واحدٌ بالشامِ ، وتسعةٌ في سائر البلدان . . .) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٣/١ ـ ط دمشق) من طريق إبراهيم بن يزيد بن مصعب الشامي : نا أبو خليد الدمشقي ، عن الوضين بن عطاء ، عن مكحول عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . . . به ، وزاد في آخره :

«وإذا فسد أهل الشام ؛ فلا خير فيكم» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فيه ثلاث علل :

الأولى : عنعنة مكحول ؛ فإنه كان يدلس ـ كما قال العلائي وغيره ـ ، وكان يرسل عن الصحابة كثيراً ، وقد اختلفوا هل سمع من أحد منهم؟ والأكثر على النفي ، وبعضهم على الإثبات ، لكن لا أحد منهم ذكر عبدالله بن عمرو فيهم .

الثانية : الوضين بن عطاء ، مختلف فيه ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق سيئ الحفظ» .

وبه أعله السيوطي في «الجامع الكبير» ، فقال :

«رواه الخطيب في «المتفق والمفترق» عن ابن عمرو ، وفيه أبو خليد الدمشقي عن الوضين بن عطاء ، قال أحمد : ما كان به بأس ، ولينه غيره» .

قلت : وأما في «الدر المنثور» فعزاه (١١٣/٣) لابن عساكر فقط ، وسكت عنه !

الثالثة : إبراهيم بن يزيد بن مصعب الشامي ، لم أعرفه ، ولم أره إلا في هذه الرواية ؛ فالحديث منكر .

لكنه قد صح موقوفاً على عبدالله بن مسعود ؛ دون الزيادة ؛ فإنها قد صحت مرفوعاً إلى النبي ﷺ من حديث قرة بن إياس ، وهو مخرج في بعض كتبي وتعليقاتي ، فراجعه إن شئت في «صحيح الجامع الصغير» .

وأما أثر ابن مسعود فله عنه طرق :

الأولى : يرويها الأعمش عن عبدالله بن ضرار الأسدي عن أبيه عن عبدالله قال : . . . فذكره بلفظ :

قسم الله عز وجل الخير ، فجعله عشرة أعشار ، فجعل تسعة أعشار بالشام ، وبقيته في سائر الأرضين ، وقسم الشر فجعله عشرة أعشار ، فجعل جزءاً منه بالشام ، وبقيته في سائر الأرضين .

أخرجه الفسوي في «التاريخ» (٢٩٥/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨٨١/١٩٨/٩) ، وأبو الحسن الربعي في «فضائل دمشق» (١٤/٩) ، وابن عساكر

في «تاريخ دمشق» (١٤٤/١ ـ ط دمشق) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين قال : حدثنا الأعمش عن عبدالله بن ضرار الأسدي عن أبيه عن عبدالله قال : . . . فذكره موقوفاً .

وقال ابن عساكر :

«تابعه أبو معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش ، وخالفهما عبدالواحد ابن زياد» .

ثم ساق إسناده إلى عبدالواحد قال : نا الأعمش ، عن سعيد بن عبدالله بن ضرار عن أبيه ، وعن خيثمة قالا : قال عبدالله : . . . فذكر نحوه .

قلت : وهذا إسناد مظلم على الاضطراب المذكور بين الثقات الثلاثة : فالأولان أبو نعيم وأبو معاوية سميا تابعي الحديث :

«ضرار الأسدي» . وسميا ابنه :

«عبدالله بن ضرار» .

والثقة الثالث عبدالواحد ، جعل الابن (عبدالله بن ضرار) تابعي الحديث ؛ إلا أنه لم يذكر نسبته (الأسدي) ، ومن جهة أخرى سمى ابنه (سعيداً) .

ومثل هذا الاضطراب يشعر بجهالة الأب والابن معاً ، وعلى الوجهين المختلفين .

وقد ذكر البخاري في «التاريخ» (١٢٢/١/٣) ، وتبعه ابن حبان في «الثقات» (٣٧/٥) عبدالله بن ضرار هذا برواية ابنه سعيد ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم (٨٨/٢/٢) ؛ لكنه زاد نسبة (الأسدي) ، وقال عن أبيه :

«ليس بقوي» . وروى عن ابن معين أنه قال :

«عبدالله بن ضرار، هو ابن الأزور».

وأما ابنه سعيد، فقد ترجمه البخاري وابن أبي حاتم برواية ثلاثة آخرين عنه غير الأعمش، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/٢٨٠).

ثم رأيت في «الميزان» ما نصه:

«عبدالله بن ضرار، عن أبيه ضرار بن عمرو. قال ابن معين: ليس بشيء..».

ثم ساق له حديثاً منكراً في الإنفاق على البنات والبدء بهن، من روايته عن أبيه عن يزيد الرقاشي عن أنس.

أخرجه ابن عدي (٤/٢٤٠)؛ لكن دونه من هو متهم بوضع الحديث. ولذلك أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٧٦ ـ ٢٧٧)، وقعقع عليه السيوطي في «اللآلي» (٢/١٧٧).

وزاد الحافظ في «اللسان» على «الميزان»؛ فذكر قول أبي حاتم المتقدم في عبدالله هذا: «ليس بقوي»، وتوثيق ابن حبان إياه، والله أعلم.

وإن من أوهام الهيثمي: أنه لما ذكر الحديث في «المجمع» (١٠/٢٧٦ ـ ٢٧٧) من رواية الطبراني ابتدأه بقوله:

«وعن عبدالله بن ضرار بن عمرو الأسدي عن أبيه عن عبدالله ـ يعني: ابن مسعود ـ قال..».

قلت: فهذا منه تصرف غير محمود؛ لأنه أوهم أن عبدالله بن ضرار.. هكذا جاء منسوباً إلى جده «عمرو الأسدي» عند الطبراني! وليس كذلك ـ كما تقدم معزواً إليه وإلى غيره ـ، وإنما هو تصرف شخصي منه ملفقاً بين الترجمتين المذكورتين في «الميزان»!

الثانية : فقال الفسوي في «التاريخ» (٢/ ٧٥٠) وعنه ابن عساكر : حدثنا قبيصة ابن عقبة : ثنا سفيان عن زياد بن علاقة عن ثابت بن قطبة قال : سمعت عبدالله بن مسعود يقول : . . . فذكر نحوه أتم منه .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير ثابت بن قطبة ، وهو ثقة عند ابن حبان وغيره ـ كما ذكرت في «تيسير الانتفاع» يسر الله لي إتمامه(*) ـ ، وهذا إن كان قبيصة قد حفظه عن سفيان الثوري ؛ فإن في حديثه عنه بعض الضعف ، ولعل الحافظ ابن عساكر أشار إلى ذلك بقوله عقبه :

«خالفه زائدة بن قدامة ، فرواه عن زياد عن قطبة بن مالك» .

ثم ساقه من طريق ابن أبي خيثمة : نا معاوية بن عمرو : نا زائدة . . . به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، وهو أصح من الذي قبله ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير ابن أبي خيثمة ، وهو أحمد بن زهير بن حرب الحافظ ابن الحافظ ، صاحب «التاريخ» المعروف به . وقطبة بن مالك صحابي معروف .

فأقول : فمن المحتمل أن يكون لزياد بن علاقة شيخان بينه وبين ابن مسعود ، ـ هما : ثابت بن قطبة ، وقطبة بن مالك ـ فكان يرويه تارة عن هذا ، وتارة عن هذا ، وإما أن يكون قبيصة وهم على سفيان . وهذا أقرب عندي . والله أعلم .

الثالث : يرويه عبدالله بن أحمد : حدثني أبي : نا محمد بن عبيد : نا الأعمش عن عبدالله بن سراقة عن أبيه قال : قال عبدالله : . . . فذكره نحوه بلفظ : «إن الخير قسم عشرة أعشار . . .» إلخ .

أخرجه ابن عساكر أيضاً (١/ ١٤٥) من طريق أبي سعد عبدالرحمن بن حمدان

(*) قد تمَّ ـ فيما نعلم ـ ولم يطبع بعدُ . (الناشر) .

النصروي : أنبا أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي : نا عبدالله بن أحمد .

وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير عبدالله بن سراقة عن أبيه ؛ لم أجد من ذكرهما ، وإنما جاء في «التهذيب» وفروعه :

«عبدالله بن سراقة عن أبي عبيدة بن الجراح . وعنه عبدالله بن شقيق العقيلي» . وفيه جهالة . انظر «المشكاة» (٥٤٨٦) .

(تنبيه) : لقد عزا العلامة ابن القيم في «تهذيب السنن» (٣/٣٥٥) طريق أحمد هذه «لمسنده» مع اختلاف في الإسناد والمتن ، فقال :

«وفي «مسند الإمام أحمد» من حديث محمد بن عبيد عن الأعمش عن عبدالله ابن ضرار الأسدي عن أبيه عن عبدالله قال : قسم الله الخير ؛ فجعله عشرة . .» .

وفي هذا العزو أوهام ثلاثة :

الأول : ليس الخبر في «مسند أحمد» مطلقاً ، وبذلك قطع الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «التهذيب» ، ويؤيده عدم عزو الحافظ الهيثمي إياه لأحمد ، وهو مما اعتمد عليه الشيخ رحمه الله ، ولو أنه وقف على رواية ابن عساكر هذه ؛ لكان أقوى له .

ومن الظاهر أن ابن القيم رحمه الله كتب ذلك من حفظه ، وقد يكون قرأ يوماً ما هذا الأثر في «تاريخ ابن عساكر» معزواً لأحمد ، ومع طول الزمن نسي فظن أنه في «مسنده» فعزاه إليه .

ويحتمل أنه من يوم قرأه فيه من رواية القطيعي ، وهو يعلم أن القطيعي راوية «المسند» ؛ توهم أنه في «المسند» ، فعزاه إليه اعتماداً منه على «التاريخ» حسب فهمه ، ولعله لم يتنبه لكون الراوي عنه في «التاريخ» إنما هو أبو سعد النصروي[1] ،

---

(١) وصفه الذهبي في «السير» (١٧/٥٥٣) بـ «الشيخ الجليل الإمام المحدث» .

وليس ـ هو ـ أبا علي التميمي المعروف بابن المذهب المشهور بروايته لـ «مسند الإمام أحمد» .

والثـاني : أنه ركب إسناداً من إسناد أحمد عند ابن عساكر ، ومن إسناد الطبراني وغيره ، فإنه عند الأول من حديث محمد بن عبيد عن الأعمش عن عبدالله بن سراقة عن أبيه ، وعند الطبراني من طريق أبي نعيم عن الأعمش عن عبدالله بن ضرار الأسدي عن أبيه . فجعل في إسناد محمد بن عبيد : «عبدالله ابن ضرار الأسدي عن أبيه» الذي في إسناد أبي نعيم . وهذا خلط عجيب لم يتنبه له الشيخ أحمد ، وقد عرفت السبب إن شاء الله تعالى .

الثـالث : أن لفظ أحمد في «التاريخ» يختلف عن اللفظ الذي عزاه ابن القيم إليه ، كما يتبين مما سبق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٣٨٦ ـ (إذا أكلتُمُ الفُجْلَ ، وأردتُم أن لا يُوْجَدَ له ريحٌ ؛ فـاذكُروني عند أولِ قَضْمَةٍ) .

باطل . أخرجه أبو القاسم الحِنائي في «المنتقى من حديث أبي بكر الحنائي» (ق ١٦٣/١) ، والديلمي في «مسند الفردوس» من طريق بقية بن الوليد عن عبدالله بن يحيى عن منصور بن المعتمر عن أبي عبيدة عن عبدالله مرفوعاً .

عزاه للديلمي السيوطي في «الأحاديث الموضوعة» (ص١٣٧) رقم (٦٥٣ ـ بترقيمي) ، وسكت عنه . فقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٢٦١/٢) :

«قلت : لم يبين علته ، وفيه :

١ ـ انقطاع بين أبي عبيدة وأبيه ؛ فإنه لم يسمع منه .

٢ ـ وعبدالله بن يحيى ، شيخ لبقية ، قال في «المغني» :

«مجهول» .

٣ ـ وكان (بقية) يكتب عمن هب ودرج .

والحديث أورده العلامة الشمس السخاوي في «القول البديع» وقال :

«لا يصح . والله أعلم» .

قلت : وتمام كلام الحافظ السخاوي في «القول البديع» (ص١٧٠) .

«والأشبه ما رواه **مجاشع بن عمرو** عن أبي بكر بن حفص عن سعيد بن المسيب قال :

(من أكل الفجل فسره أن لا يوجد منه ريحه فليذكر النبي ﷺ عند أول قضمة)» .

فأقول : حاش لله أن يصدر مثل هذا الهراء من سيد التابعين سعيد بن المسيب رحمه الله ، ولا أن يرويه مرفوعاً إلى رسول الله أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود .

وإني لأستغرب جداً أن يشير الحافظ السخاوي إلى أن الأرجح لديه أن يكون من قول ابن المسيب ، وهو يرى أنه من رواية مجاشع بن عمرو ، وقد قال فيه ابن حبان في «الضعفاء» (١٨/٣) :

«كان ممن يضع الحديث على الثقات ، ويروي الموضوعات عن أقوام ثقات» .

وفي «الميزان» و«اللسان» عن ابن معين أنه قال :

«قد رأيته أحد الكذابين» .

والسخاوي بلا شك على علم بهذا ـ فإنه إن خفي عليه قول ابن حبان هذا

فإنه لم يذكر في الكتابين المذكورين ـ فإنه على علم بقول ابن معين فيه ؛ لأنه في كتاب شيخه ابن حجر : «اللسان» . فلا أدري والله ـ بعد هذا كله ـ كيف يقول : «والأشبه . . . عن سعيد بن المسيب قال : . . .»؟!

وأما الحديث الذي أعله ابن عراق بالعلل الثلاث : فأرى أن العلتين الأوليين مما لا ينبغي التمسك بهما ؛ في إعلال مثل هذا الحديث الباطل :

أما الأولى منهما ؛ فلما تقدم من تنزيه السلف عن رواية الباطل .

وأما الثانية ؛ فلأن ما نسبه إلى «المغني» إن كان يعني «مغني الحافظ الذهبي» ، فهو مخالف للواقع فيه ، فإنه قال :

«عبدالله بن يحيى الألهاني ، شيخ لبقية والوليد بن مسلم ، صدوق إن شاء الله تعالى» . وكذا في «الميزان» و«اللسان» .

وإن كان غير «مغني الذهبي» ـ وهذا ما أستبعده ـ فلم أعرفه .

وهنا أمران لفتا نظري :

الأول : أن ابن حجر الهيتمي الفقيه نقل كلام السخاوي ملخصاً ، وقال في آخره :

«والأشبه أنه من كلام ابن المسيب» !!

فهو بهذا التلخيص حسم المشكلة ، ونسب إلى ابن المسيب ما لا يجوز . والله المستعان .

والآخر : أن الحديث أورده الشيخ الفتني الهندي في «تذكرة الموضوعات» (ص١٤٩) ساكتاً عنه تبعاً لأصله «ذيل الأحاديث الموضوعة» للسيوطي كما تقدم .

وأما ما وقع في التعليق على «الفردوس» للديلمي (١/٢٧٤/١٠٦٨) بما نصه :

«تذكرة الموضوعات ١٤٩ ، قال الفتني فيه : كذب» .

فهو مما لا أصل له في الصفحة المذكورة ، ولا أستبعد أن يكون الأصل :

«قال الفتني : فيه كذاب» !

فيكون خطأ فكرياً صحبه خطأ مطبعي ، وسبب الأول سوء الفهم ، أو سرعة النقل ؛ فإن الفتني ذكر عقب هذا الحديث حديثاً آخر بلفظ :

«من ابتدأ بأكل القثاء فليأكل من رأسها» وأتبعه بقوله :

«فيه كذابان» .

فتوهم أنه يعني : فيهما كذابان !! أو غير ذلك من الأوهام !

٦٣٨٧ - (لا يَنْهَقُ الحمارُ حتى يَرى شيطاناً ، أو يَتَمَثَّلَ له شيطانٌ ، فإذا كان ذلك ؛ فاذكروا الله ، وصلوا عليّ) .

منكر بهذا اللفظ . قال الحافظ في «الفتح» (٦/٣٥٣) :

«روى الطبراني من حديث أبي رافع رفعه : لا ينهق الحمار . . .» .

قلت : وسكت عنه ، والقاعدة عنده أن ما سكت عنه ؛ فهو حسن على الأقل ، وهذا ما أستبعده ، فقد صح الحديث عن أبي هريرة وجابر بلفظ آخر في الأمر بالاستعاذة بالله من الشيطان عند نهيق الحمار ، وهما في «الصحيحين» وغيرهما ؛ دون قوله : «وصلوا علي» ، وهما مخرجان في «الصحيحة» (٣١٨٣ و٣١٨٤) .

ثم إن إطلاق الحافظ العزو للطبراني إنما يعني اصطلاحاً عاماً أنه «المعجم الكبير» للطبراني ، وليس هو في «مسند أبي رافع» منه . بل ولا هو في «المعجمين»

الآخرين له : «الأوسط» و«الصغير» ، ولا رأيته في «كتاب الدعاء» له ، ولا في «مجمع الزوائد» ، ولا في «مجمع البحرين» وقد طبع حديثاً . فلا أدري إذا كان وقف عليه في بعض كتب الطبراني التي لم تصلنا ، مثل «مسند الشاميين» ، فإنه لم يطبع منه سوى مجلدين ، وليس هو فيهما ، أو أنه دخل عليه حديث في حديث ، فقد روى الطبراني في «الأوسط» و«الصغير» عن أبي رافع أيضاً مرفوعاً :

«إذا طنت أذن أحدكم فليذكرني ، وليصل علي» . ورواه في «الكبير» أيضاً (٩٥٨/٣٠١/١) بزيادة في آخره ، وإسناد الثلاثة واحد ، وهو ضعيف ـ كما هو مبين عندي في «الروض النضير» (٩٦٠) ـ .

(تنبيه) : من غرائب الحافظ السخاوي في «القول البديع» أنه نقل تخريج الحافظ للحديث بالحرف الواحد ، (ص١٧٠) ؛ دون أن يعزوه إليه ، ولا تكلم عليه بشيء !!

هذا ، وقد سرد ابن القيم في الباب الأول من كتابه «جلاء الأفهام» أحاديث الصلاة على النبي ﷺ المسندة مع تخريجها ؛ فبلغت (١٠٩) حديثاً ، ومنها حديث طنين الأذن هذا عن أبي رافع (٧١/٤٢) وأما حديث الترجمة ؛ فلم يذكره . ثم عقد باباً ثانياً في المراسيل والموقوفات فبلغ العدد (١٤٠) ، وليس فيها .

٦٣٨٨ ـ (اللهم إني أُحَرِّمُ دمَ ابنِ ثَعْلَبَةَ على المشركين والكفارِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨١٥٦/٣٦٩/٨) قال : حدثنا **عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي : ثنا جدي إبراهيم بن العلاء ، وعمي محمد بن إبراهيم قالا : ثنا بقية بن الوليد عن أبي سلمة سليمان بن سُليم** عن يحيى بن جابر عن ابن ثعلبة :

أنه أتى رسول الله ﷺ وقال : ادع الله لي بالشهادة ! فقال النبي ﷺ : . . . فذكره ، قال :

فكنت أحمل في عظم (في «المجمع» : عُرض) القوم ، فيتراءى لي النبي ﷺ خلفهم . فقالوا : يا ابن ثعلبة (إنك) لتغرر وتحمل على القوم؟ فقال :

إن النبي ﷺ يتراءى لي خلفهم ؛ فأحمل عليهم حتى أقف عنده ، ثم يتراءى لي عند أصحابي ؛ فأحمل حتى أكون مع أصحابي . قال : فعمِّر زماناً طويلاً من دهره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عمرو بن إسحاق . . ابن زبريق الحمصي لم أجد له ترجمة ، وله في «المعجم الأوسط» (٢/٣٠٤/١) أربعة أحاديث ؛ لكن قبل الحديث الأول منها ورقة مفقودة من نسختي المصورة منه ، فيحتمل أن يكون فيها أحاديث أخرى له ، وبخاصة أن له حديثاً آخر في «المعجم الصغير» (رقم ٥٤٢ ـ الروض) . والله أعلم .

وإبراهيم بن العلاء مختلف فيه ؛ فقال أبو داود :

«ليس بشيء» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧١/٨) . وقال فيه أبو حاتم (١٢١/١/١) :

«صدوق» .

لكنهم ذكروا أنه كان له ولد يسوِّي الأحاديث ، فأنكروا عليه حديث «استعتبوا الخيل» فقالوا : إنه من عمل ابنه !! انظر الحديث المتقدم (٢٧٥٥) .

وأما محمد بن إبراهيم ؛ فهو كابن أخيه عمرو بن إسحاق لم أجد له ترجمة .

وبقية بن الوليد ثقة ؛ ولكنه مدلس ، وقد عنعنه ـ كما ترى ـ .

إذا عرفت هذا ؛ فإن من عجائب الهيثمي قوله عقب الحديث (٣٧٩/٩) :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» .

وذلك لأن من عادته ـ على القاعدة العلمية ـ إعلال رواية بقية المعنعنة

بالتدليس الذي عرف به . ومع ذلك فقد وجدته حسَّن إسناده هنا ؛ مع ما في الطريق إليه من ضعف .

وعلى العكس من هذا وجدته في حديث آخر لبقية في فضل ضمرة بن ثعلبة عزاه لأحمد والطبراني ، ومع أن هذا قد وقع في إسناده تصريح بقية بالتحديث . ومع ذلك أعله بأن بقية مدلس ! وقد وافق الطبراني على التصريح المذكور بعض الرواة الثقات عن بقية عند البخاري في «تاريخه» ، والبزار في «مسنده» في الحديث الآخر المشار إليه ، وقد خرجته في «الصحيحة» (٣٠١٨) .

٦٣٨٩ - (لا تزالُ طائفةٌ من أمتي يقاتِلون على أبوابِ بيتِ المَقْدِسِ وما حولها ، وعلى أبوابِ أَنْطاكِيَةَ وما حولها ، وعلى أبوابِ دمشقَ وما حولها ، وعلى أبواب الطالقان وما حولها ، ظاهرين على الحقِّ ، لا يُبالون مَنْ خَذَلَهُم ، ولا مَنْ يَضُرُّهم حتى يُخْرِجَ لهم اللهُ كَنْزَه من الطَّالَقانِ ؛ فَيُحْيِيَ به دينَه كما أُميتَ من قَبْلُ) .

منكر جداً بهذا التمام . أخرجه أبو الحسن الربعي في «فضائل الشام ودمشق» (١١٢/٨٥) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢٤٢/١) عن عبدالله بن قسيم عن السري بن بزيع عن السري بن يحيى عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

«وهذا إسناد غريب ، وألفاظ غريبة جداً» .

قلت : وعلته عبدالله بن قسيم عن السري بن بزيع ؛ فإنهما نكرتان لا يعرفان ، ليس لهما ذكر في شيء من كتب الرجال .

على أن الحسن - وهو البصري - مدلس - على فضله - وقد عنعن ؛ إلا أنه قد

توبع مختصراً ، فرواه إسماعيل بن عياش الحمصي عن الوليد بن عباد عن عامر الأحول عن أبي صالح الخولاني عن أبي هريرة به ، دون ذكر «أبواب أنطاكية» و«أبواب الطالقان» .

أخرجه أبو يعلى (٦٤١٧/٣٠٢/١١) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢٤١/١) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٧/٦١/١ ـ ط) ، وابن عدي في «الكامل» (٨٤/٧) ، ومن طريقه ابن عساكر أيضاً ، وأبو الحسن الربعي في «فضائل الشام» (١١٤/٧٦ و١١٥) ، وابن عساكر أيضاً (٢٤٠/١) ، وقال الطبراني وابن عدي :

«لم يروه عن عامر الأحول إلا الوليد بن عباد ، تفرد به إسماعيل بن عياش» .

زاد ابن عدي :

«والوليد بن عبّاد ليس بمستقيم ، ولا يروي عنه غير إسماعيل بن عياش» .

قلت : فهو مجهول ، وبه صرح الذهبي في «الميزان» و«المغني» . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٥٥١/٧) على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين . واضطرب فيه الهيثمي ؛ فقد أورد الحديث في موضعين من «معجمه» ، فقال في الموضع الأول (٢٨٨/٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه الوليد بن عباد ، وهو مجهول» .

وقال في الموضع الآخر (١٠/ ٦٠ ـ ٦١) :

«رواه أبو يعلى ، ورجاله ثقات» !

ويؤخذ عليه أمران :

أحدهما : وهو ظاهر مما سلف ، وهو التناقض ؛ لكن ذلك لا يظهر إلا لمن وقف على إسناد الطبراني وأبي يعلى ، فوجد أنّ مدارهما على طريق واحد !

والآخـر : إيهام القراء بتفريقه في الحكم بين رواية الطبراني ورواية أبي يعلى بأنهما متغايرتان ، والواقع أنهما واحدة ؛ إلا أنه في الرواية الأولى اعتمد على الذهبي في تجهيل الراوي ، وفي الرواية الأخرى اعتمد على توثيق ابن حبان ! والصواب بداهة مع الذهبي ؛ لما علمت من تفرد إسماعيل بالرواية عن الوليد بن عباد .

على أن ابن عياش هذا فيه كلام من جهة حفظه ، والذي عليه المحققون من المتقدمين والمتأخرين التفريق بين روايته عن الشاميين ؛ فهي صحيحة ، وروايته عن غيرهم ؛ فهي ضعيفة ، خلافاً لبعض المغرورين بعلمهم الذي يذكرني بحديث «الرويبضة» ؛ فإنه ركب رأسه ، وخالف العلماء ، وأطلق الضعف على ابن عياش في تضعيفه لحديث العرباض في سنة الخلفاء ، والحق التفصيل المذكور . ولما كان من غير المعروف في ترجمة الوليد هذا أنه من الشاميين ؛ فليست روايته عنه صحيحة . والله أعلم .

ثم إن الحديث قد جاء عن أبي هريرة من طريقين آخرين : أحدهما عند ابن ماجه (رقم ٧) ، والآخر عند ابن حبان (١٨٥٢) ، وابن عساكر (٢٤٣/١) ، بإسنادين حسنين مختصراً ؛ دون ذكر الأبواب ، ودون قوله في آخره :

«حتى يخرج لهم الله . . .» إلخ .

فهي زيادات منكرة يقيناً ، وبخاصة أنها لم ترد أيضاً في أحاديث الصحابة الآخرين الذين وافقوا أبا هريرة في رواية أصل الحديث ، وقد خرجت أحاديث نحو عشرة منهم في «الصحيحة» (١٩٦٢) .

وقد ساق الحافظ ابن عساكر طرقاً أخرى لحديث أبي هريرة ، بعضها موافق لما ذكرت من الأحاديث الصحيحة ، وفي بعضها زيادات أخرى منكرة أيضاً مثل : «هم أهل الشام» وفي لفظ : «أكثرهم أهل الشام» .

والصحيح في هذه الزيادة أنها موقوفة على معاذ بن جبل رضي الله عنه ، أخرجه ابن عساكر من طرق عنه ، أحدهما في «الصحيحين» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٩٥٨) .

٦٣٩٠ - (لا تزالُ طائفـةٌ من أمـتي على الحقِّ ظاهرين على من ناوَأَهُم ، وهم كالإناءِ بين الأَكَلة ، حتى يأتيَ أمرُ اللهِ وهم كذلك . قلنا : يا رسولَ الله ! وأين هم؟ قال : بأكْنافِ بيتِ المَقْدسِ . قال : وحدَّثَني : أن (الرَّمْلَةَ) هي (الرَّبْوةُ) ، ذلك أنها مُغَرِّبةٌ ومُشَرِّقةٌ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه يعقوب الفسوي في «التاريخ» (٢/٢٩٨) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٣١٧ - ٣١٨) ، من طريقين عن عباد بن عباد الرملي ، عن أبي زرعة السَّيباني عن أبي زرعة (كذا في المعجم) الوعلاني عن كريب السحولي قال : حدثني مرة البهزي : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

وأخرجه ابن عساكر (١/١٩٩) ، من طريق الفسوي والطبراني . وروايته عن الطبراني مطابقة لما في «المعجم» في كنية الوعلاني : (أبي زرعة) ، بخلاف روايته عن الفسوي ؛ فهي غير مطابقة ؛ لأن فيها (أبي وعلة) . وعند الفسوي (ابن وعلة) ، ورجحه المعلق عليه الدكتور أكرم العمري لا لشيء سوى أنه وجد في «التهذيب» من هذه الطبقة من يسمى (عبدالرحمن بن وعلة) ! ثم أحال في ترجمته على الكتاب المذكور ، ولما رجعنا إليه ؛ لم نجد في شيوخه أو في الرواة عنه ما يرجح ما ذهب إليه ! هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ، لو أنه رجع إلى «كنى البخاري» و«كنى ابن أبي حاتم» الذي في آخر كتابه «الجرح» (٤/٢/٤٥٢/٢٣٠١) ؛ لوجد فيهما ما يدل على أن الصواب ما في رواية ابن عساكر عن الفسوي ، قالا - والسياق للابن - :

«أبو وعلة الوعلاني قال : قدم كريب علينا من مصر ، يريد معاوية فزرناه فقال : حدثني مرة بن كعب البهزي» .

وزاد عليه البخاري (٧٥٢/٧٨) فذكر طرق الحديث .

وإن مما يؤكد ما استصوبته ، ويدل على أن ما في «المعجم» خطأ من بعض الرواة أو النساخ : أن الذهبي أورد في «كناه» أبا وعلة برواية أبي زرعة السيباني عنه ، ولم يذكر في جملة من ذكر في كنية (أبي زرعة) من يكنى بـ (أبي زرعة الوعلاني) . فتأمل . ثم رأيت ابن عساكر قد سبقني إلى التصويب المذكور فالحمد لله .

وجملة القول : أن علة هذا السياق هو أبو وعلة هذا ؛ لأنه لا يعرف إلا في هذه الرواية ؛ فهو مجهول .

على أن عباد بن عباد الرملي فيه ضعف من قبل حفظه ، فمن المحتمل أن يكون أخطأ في إسناده ومتنه . والله أعلم . انظر ترجمته في كتابي «تيسير الانتفاع» يسر الله إتمامه(*) .

وقد خولف في إسناده ومتنه ، فرواه أحمد (٢٦٩/٥) ، والطبراني (١٧١/٨/ ٧٦٤٣) من طريقين عن ضمرة بن ربيعة عن يحيى بن أبي عمرو السَّيباني عن عمرو بن عبدالله الحضرمي عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . . . نحوه مختصراً ؛ دون جملة الإناء ، والربوة ، ولفظ أحمد :

«ببيت المقدس ، وأكناف بيت المقدس» .

وليس عند الطبراني : «وأكناف . . .» .

وإسناده أصح من إسناد أحمد ؛ لأن الراوي عنده : أبو عمير عيسى بن محمد ابن إسحاق النحاس ، وهو ثقة ، والراوي عند أحمد : مهدي بن جعفر الرملي

(*) قد تم ـ فيما نعلم ـ ولم يطبع بعدُ . (الناشر) .

صدوق له أوهام ـ كما في «التقريب» ـ ، فيخشى أن تكون زيادته على أبي عمير من أوهامه .

والمقصود أن ضمرة بن ربيعة ـ وهو صدوق يهم قليلاً ، هو أوثق من عباد بن عباد الرملي ، وقد عرفت مما سبق حاله ـ خالفه متناً وسنداً ، أما المتن فقد بينته آنفاً .

أما السند ، فقد خالفه في موضعين منه :

أحدهما : جعل أبا أمامة مكان (مرة البهزي) .

والآخر : جعل عمرو بن عبدالله الحضرمي مكان أبي وعلة .

والراوي عنهما واحد ، وهو أبو زرعة السَّيباني ـ وهو يحيى بن أبي عمرو السَّيباني ـ .

فالاختلاف عليه منهما يلقي في النفس تردداً في قبول روايتهما معاً ، وما دام أن أحدهما أوثق من الآخر ، فالنفس تطمئن إلى رواية الأوثق منهما ، وهي رواية ضمرة بن ربيعة ، وليس فيها تلك الزيادات ، ويبقى المراجحة بين رواية مهدي ورواية أبي عمير عنه ، وقد عرفت أن رواية هذا أرجح . فيمكن أن يقال يؤخذ من روايتهما ما اتفقا عليه ، وهي : «ببيت المقدس» .

فأقول : نعم ، لولا أمران :

الأول : أن مدار الروايتين على عمرو بن عبدالله الحضرمي ، وهو مجهول أيضاً ؛ لأنه لا يعرف إلا برواية السَّيباني ، فحاله كحال أبي وعلة تماماً .

والآخــر : أن هذه الزيادة شأنها شأن الزيادات الأخرى من حيث أنها لم ترد في الأحاديث الأخرى وهي كثيرة جداً ، وبعضها في «الصحيحين» ـ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ـ ، فهي منكرة أيضاً ، وبعضها أنكر من بعض . فلا

يغتر أحد بعد هذا البيان والتحقيق بسكوت الحافظ عن حديث أبي أمامة ، ومُرة ، وأبي هريرة في «الفتح» (٢٩٥/١٣) ؛ فإنه ـ فيما يظهر لي ـ لم يُجر قلم التحقيق عليه ليتبين له حقيقة علمية لا تخفى على من هو دونه في هذا العلم ، وهي نكارتها لضعف أسانيدها ، ومخالفتها للأحاديث الصحيحة ، ولا سيما وهي تحصر مكان وجود الطائفة المنصورة ـ وهم أهل الحديث كما قال أحمد وغيره ـ وهو خلاف الواقع ، وما عليه العلماء ، والحافظ نفسه نقل عن النووي رحمه الله أنه قال :

«ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد ، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد ، وافتراقهم في أقطار الأرض . . .» إلخ ، فراجع فإنه مهم .

ولا ينافي ما تقدم أن يكونوا في بعض البلاد الشامية ؛ لقول معاذ المتقدم موقوفاً ، تارة بهذا البلد ، وتارة في غيره ، وهذا الموقوف هو عندي في حكم المرفوع لقوله ﷺ في أهل الشام :

«لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق ؛ حتى تقوم الساعة» .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٩٦٥) .

وفي تفسير «أهل الغرب» اختلاف ، والظاهر أنهم أهل الشام ؛ لأنهم غرب المدينة ـ كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية ، فانظر «الفتاوى» (٢٧/٥٠٧ ـ ٥٠٨) ـ . ولكن ذلك لا يستلزم الدوام ، وعدم وجود الطائفة في إقليم آخر ـ لما تقدم ـ والله أعلم .

٦٣٩١ ـ (كانتِ المرأةُ إذا جاءتِ النبيَّ ﷺ [مُهاجِرَةً] حَلَّفَها عمرُ باللهِ ما خرجتْ رغبةً بأرضٍ عن أرضٍ ، وباللهِ ما خرجَت التِماسَ دُنيا ، وباللهِ ما خرجتْ إلا حُبّاً للهِ ورسولِه) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٤٤/٢٨) ، والبزار (٢٢٧٢/٧٥/٣)

ـ والسياق له ـ ، من طريق قيس بن الربيع عن الأغر بن الصباح عن خليفة بن حصين عن أبي نصر [الأسدي] عن ابن عباس في قوله تبارك وتعالى : ﴿إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن﴾ ، قال : . . . فذكره . وقال :

«لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ، وأبو نصر لم يرو عنه إلا خليفة» .

قلت : وذكره البخاري في «الكنى» (٧٦/٧٢٥) ، وابن أبي حاتم (٤/٢/٤٤٨ ـ ٤٤٩) برواية خليفة هذا عنه ، وسكت عنه البخاري ، وقال ابن أبي حاتم :

«سئل أبو زرعة عنه؟ فقال : كوفي ثقة» .

قلت : إذا كان لا يعرف إلا برواية خليفة ؛ فمن الصعب أن تعرف ثقته ، وكأنه لذلك قال الذهبي في «المغني» :

«لا يعرف» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«مجهول» .

وقد روى له البخاري معلقاً في «صحيحه» أثراً آخر عن ابن عباس ، فقال عقبه :

«ويذكر عن أبي نصر أن ابن عباس . . .» وقال (٩/١٥٣) :

«وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس» .

وقيس بن الربيع مختلف فيه ، والراجح فيه أنه ـ كما قال الذهبي في «المغني» ـ :

«صدوق سيئ الحفظ» .

ونحوه قول الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به» .

قلت : فقول السيوطي في «الدر المنثور» (٢٠٨/٦) بعدما عزاه لجمع غير المذكورَيْن : «بسند حسن» ؛ لا يخفى ضعفه .

وقد صدّره الحافظ ابن رجب في «شرح الأربعين» (ص٩) بصيغة :

«روي» ؛ مشيراً لضعف إسناده ؛ فأصاب .

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٢٣/٧) :

«رواه البزار ، وفيه قيس بن الربيع ، وثَّقه شعبة والثوري ، وضعَّفه غيرهما ، وبقية رجاله ثقات» .

وتعقبه الحافظ في «مختصر الزوائد» فقال (١١٢/٢) :

«قلت : أعله الشيخ بـ(قيس) ، وقد ذكر البخاري أن (أبا نصر) لم يسمع من ابن عباس ، فهي العلة» .

٦٣٩٢ - (لقد زَوَّجْتُكِ غيرَ دَجَّالٍ . يعني علياً) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٦٥/٤) من طريق قيس بن الربيع عن موسى بن قيس عن حُجر بن عنبس قال :

لما زوَّج رسول الله ﷺ فاطمة من علي رضي الله عنهما قال : . . . فذكره .

أورده في ترجمة موسى بن قيس - وهو الحضرمي - هذا ، وقال :

«يلقب عصفور الجنة ، من الغلاة في الرفض ، يحدث بأحاديث رديئة بواطيل» .

قلت : تفرد العقيلي برميه بالرفض ، وما رواه عنه أن الثوري قال له : أيهما أحب إليك أبو بكر أو علي؟ قال : قلت : علي . فهذا - وإن كنا لا نوافقه عليه -

ليس رفضاً ، فكثير من السلف كانوا يفضلون علياً ، فليس هذا بالذي يقدح فيه ، ولا سيما وقد روى عبدالله بن أحمد في «العلل» (١٢٥/١ و٢٤١) عن أبيه أنه قال فيه :

«ما أعلم إلا خيراً» .

ولذلك لم يضعفه أحد ، بل صرَّح بتوثيقه جمع من المتقدمين والمتأخرين ، وفي «ثقات ابن شاهين» (١٢٩١/٣٠٥) ما نصه :

«وقال ابن نمير : موسى بن قيس . قال : كان ثقة ، روى عنه الناس ، وهو حضرمي» .

وهذا الحديث المرفوع هو الوحيد الذي ذكره العقيلي في ترجمته ، وكان من الممكن أن يدان به ؛ لو أنه كان سالماً من علة ممن دونه أو فوقه . والواقع خلاف ذلك ؛ فإن دونه ـ كما هو ظاهر ـ قيس بن الربيع ، وفيه ضعف معروف ، وكان له ابن يدس في حديثه ما ليس منه .

وقد خالفه في متنه أبو نعيم الفضل بن دكين ؛ فرواه عن موسى بن قيس . . . بلفظ :

«هي لك يا علي ! لستُ بدجال» .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٩/٨ ـ ٢٠) .

وتابعه عبدالله بن داود ـ وهو الخريبي ـ : ثنا موسى بن قيس . . . به .

أخرجه البزار (١٤٠٦/١٥١/٢) وقال :

«وقوله ﷺ : «لستُ بدجال» يدل على أنه كان وعده ، فقال : إني لا أخلف الوعد» .

ذكر ابن سعد نحوه .

قلت : وهذا اللفظ من هذين الثقتين هو الصحيح عن موسى بن قيس ، وهو مخالف للفظ قيس بن الربيع ؛ فهو منكر ، وقد كنت خرجت رواية عبدالله بن داود من طريق الطبراني عن البزار ؛ لكنها بلفظ :

«هي لك ، على أن تحسن صحبتها» .

قلت : خرجتها في «الصحيحة» (رقم ١٦٦) ، مصححاً إسناده . ثم تبينت أنني كنت واهماً لأسباب :

الأول : أن هذا اللفظ مخالف لرواية البزار المذكورة ، من ناحيتين :

إحداهما : أنه ليس عنده : «على أن تحسن صحبتها» .

والأخرى : عنده ما ليس عند الطبراني : «لستُ بدجال» . وهي أصح بداهة لموافقتها لرواية ابن سعد .

والثاني : أن الهيثمي ذكر في «المجمع» (٢٠٤/٩) رواية الطبراني ؛ دون زيادة «على أن تحسن صحبتها» . وكذلك ذكرها الحافظ في ترجمة حُجر بن قيس هذا من «الإصابة» ، فخشيت أن تكون هذه الزيادة مدرجة في كتاب الطبراني من بعض النساخ .

والثالث : أن حجر بن عنبس ، ويقال : ابن قيس ، لم تثبت صحبته ، فقال الحافظ في «الإصابة» عقب الحديث :

«قلت : اتفقوا على أن حجر بن عنبس لم ير النبي ﷺ ، فكأنه سمع هذا من بعض الصحابة» .

قلت : هذا محتمل ؛ كما يحتمل أن يكون سمعه من بعض التابعين ، ولهذا الاحتمال ؛ جعل المحدثون الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف ـ كما هو

معلوم ـ ، بخلاف مرسل الصحابي فهو حجة ؛ لأنه يغلب على الظن أنه تلقاه عن صحابي مثله . فلما تبين لي أنه ليس بصحابي ؛ رجعت عن تصحيح إسناده ، والله تعالى هو الهادي .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق العقيلي ، وقال :

«حديث موضوع ، وضعه موسى بن قيس . . .» .

قلت : وهذا من غلوائه ؛ فإن موسى هذا لم يتهمه أحد بوضع ، بل قد وثقه جمع ، وبهذا تعقبه السيوطي في «اللآلي» (١/٣٦٥) ، وانظر «التهذيب» ، و«تيسير الانتفاع» ، فالحديث علته الإرسال . والله تعالى أعلم .

٦٣٩٣ ـ (ألا إنها ستكونُ فتنةٌ . فقلتُ : ما المَخْرَجُ منها يا رسولَ اللهِ؟ قال :

كتابُ اللهِ ، فيه نبأُ ما كان قبلَكم ، وخبرُ ما بعدَكم ، وحُكْمُ ما بينَكم ، هو الفَصْلُ ليس بالهَزْل ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ ، ومَن ابتغى الهُدى في غيرِه أضلَّه اللهُ . . .) الحديث .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٩٠٨) ، والدارمي (٢/٤٣٥) ، والفريابي في «فضائل القرآن» (١٨٤/٨٠ و٨١) ، والبغوي في «شرح السنة» (٤/٤٣٧/١١٨١) من طريق ابن أخي الحارث الأعور عن الحارث قال :

مررت في المسجد ، فإذا الناس يخوضون في الأحاديث ، فدخلت على علي ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! ألا ترى أن الناس قد خاضوا في الأحاديث؟ قال : وقد فعلوها؟! قلت : نعم ، قال : أما إني قد سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره ، والسياق للترمذي وقال :

«لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإسناده مجهول ، وفي الحارث مقال» .

وأقره البغوي ، ثم الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١/٢٨٩) .

والجهالة التي أشار إليها الترمذي ، إنما هي في ابن أخي الحارث ؛ فإنه مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ لكنه قد توبع ، لكن في روايات معلولة ، فوجب علي الكشف عن عللها :

الأولى : قال ابن إسحاق : وذكر محمد بن كعب القرظي عن الحارث بن عبدالله الأعور قال : قلت : لآتين أمير المؤمنين فلأسألنه عما سمعت العشية ، قال : فجئته بعد العشاء . فدخلت عليه . . . فذكر الحديث . قال : ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«أتاني جبريل عليه السلام فقال : يا محمد ! إن أمتك مختلفة بعدك . قال : فقلت : فأين المخرج يا جبريل؟ قال : فقال : كتاب الله . . .» الحديث نحوه باختصار .

أخرجه أحمد (١/٩١) .

وهذه متابعة قوية من القرظي ؛ لكن السند منقطع ؛ فإن ابن إسحاق مدلس ، وقد علقه ؛ مما يشعر أنه لم يسمعه منه ، وقد حقق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (٢/٨٨) أنه يروي عنه في «السيرة» بواسطة . وقال :

«إسناده ضعيف جداً من أجل الحارث الأعور» .

وقد رواه **محمد بن سلمة بن كهيل** عن أبيه عن **بكير الطائي** بسياق آخر ، فقال : لما أصيب علي رضي الله عنه ؛ فشت أحاديث ، ففزع لها من شاء الله من الناس ، فقالوا : من أعلم الناس بحديث علي؟ فقالوا : الحارث الأعور ، فوجدوا الحارث قد مات . فقالوا : من أعلم الناس بحديث الحارث؟ قالوا : ابن أخيه ، فأتوه

فقالوا : هل سمعت الحارث يذكر في هذا شيئاً؟ وأخبروه بما سمعوا . فقال : نعم سمعت الحارث يقول :

فشت أحاديث في زمن علي رضي الله عنه ، ففزعت ، فأتيت علياً . فقال : ما جاء بك يا أعور؟ فقلت : فشت أحاديث فزعت (الأصل : فجئت) لها ، أنا من بعضها على يقين ، ومن بعضها في شك . فقال : أما ما كنت منه على يقين فدعه ، وأما ما كنت منه في شك فهات . فأخبرته بما يقولون من الإفراط ، فقال علي :

إن جبريل أتى النبي ﷺ فأخبره : أن أمته ستفتن من بعده . فقال له : فما المخرج لهم من ذلك؟ فقال : في كتاب الله . . . الحديث .

أخرجه الحافظ المزي في ترجمة الحارث من «التهذيب» بسنده عن محمد بن سلمة بن كهيل .

ومحمد هذا ؛ قال ابن عدي (٦/٢١٦) :

«واهي الحديث» .

وكذا قال الجوزجاني ، ولفظه كما في «الميزان» :

«ذاهب واهي الحديث» .

وبكير الطائي ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول ، رمي بالرفض» .

والأخرى : قال ابن لهيعة : عن خالد بن أبي عمران عن علي بن أبي طالب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«ستكون فتنة» ، فقلت : ما المخرج منها؟ . . . الحديث مثل حديث الحارث .

أخرجه الفريابي (رقم ٨٢) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ لكنه منقطع بين خالد وعلي ، فقد ذكروا في ترجمة خالد : أنه لم يسمع من ابن عمر ، ومات سنة (٧٣) ، ولا من أبي أمامة ، ومات سنة (٨٦) ، فكيف يمكنه السماع من علي وقد مات سنة (٤٠)؟! ولذلك ذكره ابن حبان في (أتباع التابعين) (٦/٢٦٢) ، فيخشى أن يكون تلقاه عن الحارث أو غيره من الضعفاء أو المجهولين .

٦٣٩٤ ـ (إن كنتَ تَزَوَّجها فَرُدَّ علينا ابنَتَنا) .

منكر . أخرجه البزار (٣/٢٣٥/٢٦٥٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٩٧٥) ، و«الأوسط» (٢/٢٤/٢/٥٤٤٩) ، و«الصغير» (٤٠٠/ الروض) ، ومن طريقه الخطيب في «التاريخ» (٥/٣١٨ ـ ٣١٩) من طريق محمد بن عبدالله الأُرُزِّي البغدادي : حدثنا عبيدالله بن تمام عن خالد الحذاء عن ابن عباس :

أن علياً خطب بنت أبي جهل ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لم يروه عن خالد إلا ابن تمام ، تفرد به الأُرُزِّي» .

قلت : هو من شيوخ مسلم ، قال الحافظ في «التقريب» :

«ثقة يهم» .

وإنما العلة من عبيدالله بن تمام ؛ فإنه متفق على ضعفه ، وبه أعله الهيثمي (٩/٢٣) وقال البخاري :

«عنده عن خالد الحذاء ـ وهذا عنه ـ ويونس عجائب» .

بل كذبه الساجي ـ كما في «اللسان» ـ . وذكر أن العقيلي أورد له هذا الحديث ، وقال :

«وفي هذا رواية أصلح من هذا» .

قلت : وليس هذا في مطبوعة «ضعفاء العقيلي» !

وقال ابن حبان في «ضعفائه» (٢/٦٧) :

«كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يعرف من أحاديثهم ؛ حتى يشهد من سمعها ـ ممن كان الحديث صناعته ـ أنها معمولة ، أو مقلوبة ، لا يحل الاحتجاج بخبره» .

والرواية التي أشار إليها العقيلي هي من حديث المِسْور بن مخرمة في قصة خِطبة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بنت أبي جهل ، وفيها قوله ﷺ :

«والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً» .

رواه الشيخان وغيرهما . وهو مخرج في «صحيح أبي داود» رقم (١٨٠٥) . ورواه ابن حبان أيضاً (٦٩١٧) .

(تنبيه) : جاء في آخر حديث الترجمة في «معجم الطبراني الصغير» ما نصه :

«انتهى حديث خالد الحذاء ، وفي غير هذا ، قال : فقال النبي ﷺ : والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله تحت رجل» .

ولم ترد هذه الزيادة في المعجمين الآخرين ، وأنا أظنها مدرجة من بعض النساخ . والله أعلم .

٦٣٩٥ـ (من خرج حاجّاً يريدُ وجهَ اللهِ ، فقدْ غَفَرَ اللهُ له ما تقدمَ من ذَنْبِه وما تأخَّرَ ، وشَفَعَ فيمَنْ دعا له) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٣٥) من طريق إسماعيل بن يحيى عن مسعر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره ، وقال :

«غريب من حديث مسعر ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو موضوع ، لا أدري كيف فات ابن الجوزي فلم يودعه في «الموضوعات» ! ولا استدركه عليه السيوطي في «ذيل الموضوعات» ! فإن إسماعيل بن يحيى - وهو أبو يحيى التيمي - قال الذهبي في «الميزان» :

«حدث عن أبي سنان الشيباني وابن جريج ومسعر بأباطيل ، وقال صالح بن محمد جَزَرة : كان يضع الحديث . .» .

ثم ساق له عدة أباطيل ، وكذّبه الدارقطني وغيره ، وقد تقدمت له عدة أحاديث تدل على حاله ، فراجع اسمه في فهارس المجلدات الخمس المطبوعة ، والسادس تحت الطبع(*) .

والحديث أورده الحافظ ابن حجر في رسالته «الخصال المكفرة» من رواية أبي نعيم هذه ، وأعله بإسماعيل هذا ؛ وقال :

«إسماعيل بن يحيى متروك الحديث عندهم» .

وقد روي الحديث عن أبي هريرة - مختصراً - بلفظ :

«من حج فلم يرفث ولم يفسق ؛ غفر له ما تقدم من ذنبه» .

أخرجه الترمذي بإسناد ظاهره الصحة ؛ لكن أحد رواته أخطأ في لفظ طرفه الأخير ، والمحفوظ فيه بلفظ :

« . . . رجع كيوم ولدته أمه» .

رواه الشيخان وغيرهما ، وقد خرجته - مبسطاً - في «الضعيفة» (٤٥٨٦) ؛ لبيان شذوذ رواية الترمذي ، فتنبه .

(*) وقد طبع من هذه «السلسلة» حتى الآن ثلاثة عشر مجلداً ، ولله الحمد . (الناشر) .

٦٣٩٦ ـ (من خرجَ حاجّاً أو مُعْتَمِراً؛ فله بكلِّ خَطْوَةٍ حتى يَؤوبَ إلى رَحْلِه ألفُ ألفِ حسنةٍ، ويُمْحَى عنه ألفُ ألفِ سيئةٍ، وتُرْفَعُ له ألفُ ألفِ درجةٍ).

موضوع. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٩/١٨) من طريق أبي عمرو عثمان بن عبدالله الأموي عن رشدين بن سعد عن يونس بن يزيد وسلمة ابن سنان عن معاوية بن إسحاق عن يزيد بن عمر بن عبدالعزيز عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة وابن عباس قالا: قال رسول الله ﷺ: ... فذكره.

أورده في ترجمة يزيد بن عمر بن عبدالعزيز، وذكر أنه روى عنه أبو عائشة السعدي أيضاً، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أجده عند غيره. وإنما آفة هذا الحديث عثمان بن عبدالله الأموي؛ فإنه كان يضع الحديث على الثقات، وله ترجمة سيئة جداً مطولة في «اللسان»، وتقدم له حديث برقم (٤٦٤) وما قاله ابن حبان والذهبي فيه.

قلت: وهذا الحديث أيضاً مما فات ابن الجوزي والسيوطي؛ فلم يذكراه في «الموضوعات»! بل وفات الحافظ ابن حجر؛ فلم يذكره في «المكفرات»!!

٦٣٩٧ ـ (لما دخلَ مكةَ؛ وجدَ بها ثلاثمائةٍ وستينَ صنماً، فأشارَ بعصاه إلى كلِّ صنم منها، وقال: ﴿جاءَ الحقُّ وزَهَقَ الباطلُ إن الباطلَ كان زهوقاً﴾ فيسقطُ الصنمُ، ولا يَمَسُّه).

منكر بهذا التمام. أخرجه ابن حبان (١٧٠٢ ـ موارد)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٠٩٧/٢/٢٠١/٢) من طريق عبدالله بن نافع: حدثنا عاصم بن عمر عن ابن دينار عن ابن عمر: أن النبي ﷺ لما دخل ... الحديث. ورواه في «الكبير»

(١٢/٤٥٢/١٣٦٤٣) دون قوله : «ولا يمسه» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل عاصم بن عمر - وهو العمري - ضعفه الجمهور ، ومنهم ابن حبان ، فقال في كتابه «الضعفاء» (٢/١٢٧) :

«منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات» .

ثم تناقض فأورده في «الثقات» أيضاً ، وقال (٧/٢٥٩) :

«يخطئ ويخالف» .

وخفي هذا التناقض على الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٦/١٧٦) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» بنحوه ، وفيه عاصم بن عمر العمري وهو متروك ، ووثقه ابن حبان وقال : يخالف ويخطئ» .

قلت : وعبدالله بن نافع - وهو : الصائغ - ، وفيه ضعف من قبل حفظه . قال الحافظ في «التقريب» :

«صحيح الكتاب ، في حفظه لين» .

وقد صح الحديث من رواية ابن مسعود رضي الله عنه ؛ دون قوله في آخره :

«فيسقط الصنم ولا يمسه» .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٤١٩) .

وقد رواه الطبراني في «المعجم الصغير» من حديث ابن عباس ، وفيه زيادة أخرى منكرة ، وقد تكلمت على إسناده هناك . والغريب أن الحافظ سكت عنه في «الفتح» (٨/١٧) ؛ كما أنه سكت أيضاً عن حديث الترجمة ، وقال :

«رواه الفاكهي وصححه ابن حبان» !

فلم يتنبه للنكارة التي فيه ، وهي قوله : «وأشار بعصاه» ؛ فإنه يعارض قوله في حديث ابن مسعود :

«فجعل يطعنها بعود في يده» .

وأكد المعارضة بقوله في آخره :

«ولا يمسه» ؛ أي : بعصاه ؛ كما في رواية واهية جداً للبيهقي في «الدلائل» (٧٢/٥) من طريق أخرى عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر . ويعارض أيضاً حديث أبي هريرة بنحوه ، وفيه :

« . . . فلما أتى على الصنم جعل يطعنه في عينيه ، ويقول : ﴿جاء الحق . . .﴾» .

رواه مسلم (١٧٢/٥) ، والبيهقي وغيرهما .

وكذلك لم يتنبه للنكارة المذكورة المعلق على «الإحسان» (٤٥٣/١٤) ؛ فجعل حديث ابن مسعود الصحيح شاهداً لهذا الحديث المنكر ؛ دون أن يدري أنه شاهد عليه لا له ! ولعله قلد في ذلك الحافظ ابن حجر !

٦٣٩٨ - (يا ثابتُ ! ألا تَرْضى أن تعيشَ حَمِيداً ، وتُقْتَلَ شهيداً ، وتَدخُلَ الجنةَ؟ قال : بلى يا رسولَ اللهِ ! قال : فعاشَ حميداً ، وقُتِلَ شهيداً يومَ مُسَيلمةَ الكذابِ) .

ضعيف . فيه اضطراب ، وجهالة ، وانقطاع .

١ - أما الاضطراب ؛ فمداره على ابن شهاب الزهري ، وهو على وجوه :

الأول : عنه عن إسماعيل بن ثابت : أن ثابت بن قيس الأنصاري قال : يا رسول الله ! لقد خشيت أن أكون هلكت ! قال : «لم؟» ، قال :

١ ـ قد نهانا الله أن نحمد بما لم نفعل ، وأجدني أحب الحمد .

٢ ـ ونهانا الله عن الخيلاء ، وأجدني أحب الجمال .

٣ ـ ونهانا أن نرفع صوتنا فوق صوتك ، وأنا امرؤ جهير الصوت !

فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه ابن حبان (٢٢٧٠ ـ موارد) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٥٨/ ١٣١٤) من طريق يونس عن ابن شهاب . . . به .

الثاني : عنه عن إسماعيل بن محمد بن ثابت الأنصاري : أن ثابت بن قيس الأنصاري . . فزاد (محمداً) بين (إسماعيل) و(ثابت) .

أخرجه الفسوي في «التاريخ» (١/٣٨٤) ، والطبراني أيضاً (١٣١٥) ، و«الأوسط» أيضاً (١/١٢٣/٢/٢٤٣١) ، وكذا أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص٥٠١) من طرق عن الزهري .

الثالث : قال إبراهيم بن سعد : عن ابن شهاب قال : أخبرني إسماعيل بن محمد بن ثابت الأنصاري عن أبيه : أن ثابت بن قيس قال : . . . .

أخرجه الحاكم (٣/٢٣٤) ، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» أيضاً . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» ! ووافقه الذهبي !

وتابعه على هذا الوجه أبو ثابت بن ثابت بن قيس بن الشماس ، قال : ثني عمي إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه قال : . . . فذكره نحوه .

أخرجه الطبري في «التفسير» (٧٥/٢٦) : حدثنا أبو كريب : ثنا زيد بن حباب ، قال : ثنا أبو ثابت . . . .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني (١٣١٦) ؛ لكن وقع فيه : حدثني أبو ثابت ابن ثابت بن قيس بن شماس : حدثني أبي ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه قال : . . . فذكره .

قلت : فأسقط من إسناده (إسماعيل بن محمد) وقال : «عن أبيه» يعني : قيس بن شماس !

وهذا خلط عجيب لا أدري أهو من أحد الرواة أو النساخ؟ فإن قيس بن شماس قال الحافظ في «التهذيب» (٣٩٨/٨) :

«لا يدرى أدرك الإسلام أم لا؟ قلت : جزم غير واحد أنه مات في الجاهلية» .

الرابع : عن الزهري : أخبرني محمد بن ثابت الأنصاري : أن ثابت بن قيس الأنصاري قال : . . . .

أخرجه الطبراني (١٣١٣) من طريق معاوية بن يحيى عنه .

وتابعه عنده (١٣١٠) صالح بن أبي الأخضر عنه .

ثم تابعه عنده أيضاً (١٣١١) ، وكذا في «المعجم الأوسط» (١/٥٧/٤٢ ـ ط) عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي .

وهذه الطرق الثلاث ضعيفة :

أما الأولى : فمعاوية بن يحيى ضعيف ـ وهو الصدفي ـ .

وأما الثانية : فصالح بن أبي الأخضر فقريب منه في الضعف .

وأما الثالثة : فالأوزاعي إمام ؛ لكن الضعف من شيخ الطبراني : **أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي** ، **وأبوه** كان اختلط ـ كما في «اللسان» (١/٢٩٥ و٥/٤٢٢ ـ ٤٢٣) ـ .

الخامس : قال معمر : عن الزهري : **أن ثابت بن قيس بن شماس قال : يا رسول الله !**

فأسقط كل الوسائط المتقدمة بين الزهري وثابت .

أخرجه الطبري (٢٦/٧٦) ، وعبدالرزاق (١١/٢٣٩/٢٠٤٢٥) ، ومن طريقه البيهقي (٦/٣٥٥) .

فهذا ما وقفت عليه من وجوه الاضطراب ، وهو علة من علل الحديث ـ كما هو معلوم ـ .

٢ ـ وأما الجهالة ؛ فهي في إسماعيل بن ثابت ـ كما في الوجه الأول ـ أو إسماعيل بن محمد بن ثابت ـ كما في الوجه الثاني والثالث ـ وهو الصواب لاتفاق أكثر الرواة عليه عن الزهري ، ولذلك لم يذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما إلا هكذا على الصواب ، ولم يذكرا له راوياً غير الزهري . ويستدرك عليهما : أنه روى عنه أيضاً أبو ثابت بن ثابت بن قيس بن شماس ـ كما تقدم من رواية الطبري ـ . وكأن هذا هو مستند ابن حبان حين ذكره في «ثقاته» (٤/١٦) برواية أبي ثابت هذا عنه .

وكذلك ذكره الشيخان في «الكنى» من كتابيهما .

نعم ، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/١٥) على الوجه الأول برواية الزهري ! موهماً أنهما اثنان ، وهو وهم ـ كما قال الحافظ في «التعجيل» (ص٣٧) ـ .

ويتلخص من رواية أبي ثابت عن إسماعيل هذا أنه مجهول الحال ، ولعل هذا هو وجه تقوية الحافظ لإسناده ـ كما يأتي ـ .

على أن أبا ثابت هذا لا يعرف إلا برواية زيد بن حباب المتقدمة ؛ فهو مجهول العين . والله أعلم .

٣ ـ وأما الانقطاع ، فهو ظاهر في الوجه الأول والثاني ؛ لأن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس لم يدرك جده ثابتاً ، وقد أشار إلى ذلك البخاري بقوله في ترجمة إسماعيل :

«مرسل» . وقال الحافظ في «الفتح» (٦/٦٢١) عقب الحديث :

«وهذا مرسل ، قوي الإسناد ؛ لأن إسماعيل لم يلحق ثابتاً» .

قلت : وهو منقطع أيضاً ؛ حتى لو صح أنه تلقاه عن أبيه محمد بن ثابت عن جده ثابت ـ كما في الوجه الثالث والرابع ـ ، وهو ما استظهره الحافظ في آخر ترجمة محمد بن ثابت من «التهذيب» قال (٩/٨٤) :

«والظاهر أن رواية محمد عن أبيه وعن سالم أيضاً مرسلة ؛ لأنهما قتلا يوم اليمامة وهو صغير ؛ إلا أن يكون حفظ عن أبيه وهو طفل ، وقد أوردوه في الصحابة على قاعدتهم ، ولا تصح له صحبة ، ولا يصح سماع الزهري منه أيضاً» .

قلت : يشير بكلامه الأخير إلى تضعيف ما في الوجه الرابع من تصريح الزهري بالإخبار عن محمد بن ثابت . فهذا انقطاع ثالث .

وثمة انقطاع رابع ، وهو أظهر من كل ما سبق ، وهو ما تقدمت الإشارة إليه في الوجه الخامس .

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين للقراء الكرام خطأ تصحيح الحديث من

الحاكم والذهبي مع الجهالة والانقطاع الذي في إسناده ! ولا سيما أنهما صححاه على شرط الشيخين ، وإسماعيل بن محمد وأبوه لم يخرجا لهما !

وكذلك يتبين لمن وقف على تخريج المعلق على «إحسان المؤسسة» (١٦/١٢٥ ـ ١٢٨) للحديث أنه ترك قراءه حيارى ، حين سوَّد أربع صفحات في تخريجه ؛ دون أن يبين لهم أن الحديث صحيح أو ضعيف ! وكذلك فعل المعلق الداراني على «الموارد» (٧/٢٣٨ ـ ٢٤١) ، لكن الأول صرح في طبعته لـ «الموارد» (٢/١٠٢٤) بأنه ضعيف . فهلا نصح قراءه هناك بهذه الخلاصة ! وفي ذلك دلالة على ما لا يخفى على كل لبيب !

هذا ، ولا يفوتني التنبيه على أن ما في الحديث من شهادته ﷺ لثابت بن قيس بأنه من أهل الجنة ، وخوفه رضي الله عنه من رفعه صوته فوق صوت النبي ﷺ قد صح ذلك من حديث أنس عند البخاري (٣٦١٣) ، ومسلم (١/٧٧) ، وابن حبان (٧١٢٤ و٧١٢٥) ، والبيهقي (٦/٣٥٤) ، وأحمد (٣/١٣٧ و١٤٦) ، وغيرهم من طرق عن أنس ، وفي بعضها أنه قتل شهيداً يوم اليمامة . رضي الله عنه .

٦٣٩٩ ـ (اللهم اغفرْ للأنصارِ ، ولِذَرَارِي الأنصارِ ، ولذراري ذَرَارِيْهِم ، ولِمَوَاليهم ، ولِجِيْرَانِهم) .

منكر بزيادة «الجيران» . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١٦٥/ ١٢٤٢٦) ، ومن طريقه ابن حبان (٢٢٩٥ ـ الموارد) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٣٣/٤٥٣٤) : حدثنا زيد بن حباب عن هشام بن هارون **الأنصاري** قال : حدثني معاذ بن رفاعة بن رافع الزرقي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال (الصحيح) ؛ غير هشام بن

هارون ، وهو مجهول ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ ؛ لأنه لم يرو عنه غير زيد ابن حباب ؛ ولذا قال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف» .

وأما ابن حبان فوثقه (٥٦٩/٧) على قاعدته في توثيق المجهولين .

ثم أخرجه الطبراني والبزار أيضاً (٣٠٦/٣) ، والمزي في «التهذيب» (٢٦٢/٣٠) من طرق أخرى عن زيد بن حباب . . . به . وقال البزار :

«لا يروى عن رفاعة إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وقد عرفت أنه ضعيف لجهالة راويه .

وقد أخطأ في هذا الإسناد حافظان :

أحدهما : الهيثمي ؛ فإنه قال (٤٠/١٠) :

«رواه البزار والطبراني ، ورجالهما رجال الصحيح ؛ غير هشام بن هارون ، وهو ثقة» .

فقوله : «ثقة» ، إنما هو اعتماد منه على توثيق ابن حبان المتقدم ، وهو كثير الاعتماد عليه ـ كما يعرف ذلك العارفون بكتابه هذا ـ ، وذلك من تساهله ، بخلاف تلميذه الحافظ العسقلاني ؛ فإنه متنبه لتساهل ابن حبان في التوثيق ، بل وقد نبَّه عليه في مقدمة كتابه «اللسان» ، وله الفضل الأول ـ بعد الله تعالى ـ في تنبهي لذلك في العصر الحاضر . أقول هذا تجاوباً مني مع قول نبيي ﷺ : «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» . فجزاه الله خيراً .

ثم جرى الحافظ على هذا الانتباه ، فكثيراً ما نراه لا يوثق من تفرد ابن حبان في توثيقه ؛ بل نراه يقول فيه : «مقبول» ، أو «مستور» ، أو «مجهول» ، وكنت

قدمت منذ ثلاثين سنة ونيف للطلاب في (الجامعة الإسلامية) درساً عملياً في ذلك على بعض التراجم ؛ فطلبت من أحد الطلاب أن يستخرج أي ترجمة من كتاب «خلاصة تذهيب الكمال» ، قال في صاحبها : «وثقه ابن حبان» ، وأن يستخرجها من «تقريب الحافظ» ؛ فسيجد أنه قال فيها قولاً من أقواله الثلاثة التي ذكرتها آنفاً ، ففعل ذلك في عدة تراجم ؛ فكانت النتيجة ما ذكرت !

ولا أذهب بالقراء بعيداً ؛ فالمثال بين أيديهم ، فهذا هشام بن هارون الراوي لهذا الحديث ، قد عرفت تصريح الحافظ بأنه : «مجهول» في كتابه «تقريب التهذيب» الذي أصله كتابه «تهذيب التهذيب» ، وقد ذكر فيه توثيق ابن حبان .

إذا عرفت هذا ؛ فتذكر أن لكل جواد كبوة ؛ بل كبوات ، ولكن الأمر كما قال الله : ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ ؛ فالعبرة بما يغلب على الشخص من خير أو شر ، أو علم أو جهل ، أو صواب أو خطأ .

أقول : هذا لأن الحافظ الآخر ـ المشار إليه آنفاً ـ ، إنما هو الحافظ العسقلاني نفسه ! فقد قال عقب حديث البزار في كتابه «مختصر زوائد البزار» (٢/٣٧٤ ـ ٣٧٥) :

«إسناده صحيح» !

ويغلب على ظني أنه لا يمكن لمثله أن يقع في مثل هذا الخطأ لو أنه رجع إلى ترجمة هشام وتذكر جهالته . ولو فرض أنه رجع وتسامح ؛ لما زاد على القول بأن إسناده حسن ! ولكنه ـ فيما أظن ـ استقرب الأمر ، واعتمد على توثيق شيخه إياه . والله أعلم .

وقريب من هذا الوهم قول المعلق على «الإحسان» (١٦/٢٧٢) :

«حديث حسن لغيره ؛ هشام بن هارون ذكره المؤلف في «الثقات» ، وقد توبع . . .» .

يشير إلى ما أخرجه الطبراني برقم (٤٥٣٣) : حدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي : ثنا إبراهيم بن يحيى الشجري : ثنا أبي عن عبيد بن يحيى عن معاذ بن رفاعة . . . به . وقال المومى إليه عقبه :

«وهذا سند حسن في المتابعات» .

وأقول : هذه دعوى مجردة عن الدليل ؛ فهي مردودة ، فكيف إذا انضم إلى ذلك ما يبطلها؟! وذلك من وجهين :

الأول : أنه إسناد واهٍ ؛ مسلسل بالضعفاء :

١ ـ عبيد بن يحيى ـ وهو : المدني ـ : لم يوثقه غير ابن حبان (١٥٨/٧) ، ولم يرو عنه غير يحيى بن محمد بن هانئ الشجري ؛ فهو مجهول .

٢ ـ يحيى بن محمد الشجري ـ المذكور ـ : لم يوثقه أيضاً غير ابن حبان (٢٥٥/٩) ؛ بل قال أبو حاتم (١٨٥/٢/٤) :

«ضعيف الحديث» . وقال الساجي :

«في حديثه مناكير وأغاليط ، وكان فيما بلغني ضريراً يلقن» .

٣ ـ إبراهيم بن يحيى الشجري : وثقه ابن حبان أيضاً ، وتابعه الحاكم ؛ كما في «التهذيب» للحافظ ، وقال :

«وقال الأزدي : منكر الحديث عن أبيه ، وقال أبو إسماعيل الترمذي : لم أر أعمى قلباً منه ؛ قلت له : حدثكم إبراهيم بن سعد؟ فقال : حدثكم إبراهيم بن سعد» !

قلت : فمثله في الغفلة مما لا يصلح للاستشهاد به ، ولعل الساجي والأزدي باستنكارهما لحديثه أشارا إلى حديثه هذا ؛ فإنه عن أبيه ، فكيف وفوقه الضعيف والمجهول؟!

٤ ـ بقي شيخ الطبراني العباس بن الفضل الأسفاطي : فهو غير معروف ، أورده ابن الأثير في «اللباب» ، ولم يذكر فيه ما يدل على حاله .

هذا هو الوجه الأول .

وأما الوجه الآخر : فهو أن الحديث قد صح عن زيد بن أرقم ، ومن طرق عن أنس بن مالك ، عند مسلم (١٧٣/٧) ، وكذا البخاري (٤٩٠٦) ـ مختصراً ـ ، والترمذي (٣٨٩٨ و٣٩٠٥) ، وابن حبان (٧٢٣٦ و٧٢٣٨) ، والطيالسي (٦٨٠) ، وابن أبي شيبة (١٢٤١٢) ، وأحمد (٣٦٩/٤ و٣٧٢) و(١٣٩/٣ و١٥٦ و١٦٢ و٢١٣ و٢١٦) بألفاظ مختلفة ، يزيد بعضهم على بعض ؛ ومع ذلك فليس فيها ذكر لتلك اللفظة : (وللجيران) ؛ فدل ذلك على نكارتها وضعفها ، وهذا مما لا يتنبه له ذلك المعلق وأمثاله ، ممن غالب عملهم التخريج دون التحقيق !

وفي بعض الطرق عن أنس سبب دعاء النبي ﷺ بالمغفرة للأنصار ، وهو ما رواه من طرق ثلاثة الإمام أحمد (١٣٩/٣ و٢١٣ و٢١٦ ـ ٢١٧) عن أنس رضي الله عنه قال :

أتت الأنصار النبي ﷺ بجماعتهم فقالوا : إلى متى ننزع من هذه الآبار؟! فلو أتينا رسول الله ﷺ ، فدعا الله لنا ؛ ففجر لنا من هذه الجبال عيوناً؟ فجاؤوا بجماعتهم إلى النبي ﷺ ، فلما رآهم ؛ قال :

«مرحباً وأهلاً ، لقد جاء بكم إلينا حاجة» . قالوا : إي والله ! يا رسول الله ! فقال :

«إنكم لن تسألوني اليوم شيئاً إلا أوتيتموه ، ولا أسال الله شيئاً إلا أعطانيه» . فأقبل بعضهم على بعض ، فقالوا :

الدنيا تريدون؟! فاطلبوا الآخرة ، فقالوا بجماعتهم : يا رسول الله ! ادع الله لنا أن يغفر لنا ! فقال :

«اللهم ! اغفر للأنصار ، ولأبناء الأنصار ، ولأبناء أبناء الأنصار» . قالوا : يا رسول الله ! وأولادنا من غيرنا . قال :

«وأولاد الأنصار» . قالوا : يا رسول الله ! وموالينا . قال :

«وموالي الأنصار» .

وإسناده جيد ، وهو على شرط مسلم ، وأخرجه البزار (٢٨٠٨ و ٢٨٠٩) من الطريقين الأولين ، وأحدهما يقوي الآخر ، وصححه الحاكم (٤/٨٠) ! ووافقه الذهبي !

وله عند أحمد (٣/٢١٧) طريق رابع عن أم الحكم بنت النعمان بن صهباء(*) : أنها سمعت أنساً يقول : عن النبي ﷺ مثل هذا ؛ غير أنه زاد فيه :

«وكنائن الأنصار» .

لكن أم الحكم هذه لا يعرف حالها ؛ كما قال الحافظ ، ومن قبله الحافظ الذهبي ذكرها في (كنى النسوة المجهولات) في آخر «الميزان» .

٦٤٠٠ - (لما أُسرِيَ بي ؛ مرَّتْ بي رائحةٌ طيِّبَةٌ ، فقلتُ : ما هذه الرائحةُ؟ فقالوا : هذه رائحةُ ماشِطَةِ ابنةِ فِرْعَوْنَ وأولادِها ؛ كانتْ تَمشُطُها فوقعَ المِشْطُ من يدِها . فقالت : باسمِ الله . فقالت ابنتُه : أبي؟ فقالتْ : لا ؛ بل ربِّي وربُّك وربُّ أبيك . فقالتْ : أُخْبِرُ بذلك أبي؟! قالت : نعم . فأخبرتْه ؛ فَدَعى بها وبولدِها ، [فقال : ولك ربٌّ غيري؟! قالت : نعم ؛ ربي وربُّك الله . فأتى بنُقْرَةٍ من نُحَاسٍ فأُحْمِيَتْ] ، فقالت : لي إليك حاجةٌ . فقال : ما هي؟ قالت : تَجْمعُ عظامي وعظامَ ولدي

(*) في الأصل : «صهباء» ؛ تبعاً لنسخة الشيخ من «المسند» ، وفي غيرها : «صهبان» ، وهو الصواب ؛ كما في «التقريب» . (الناشر) .

فتدفِنُهُ جميعاً؟ فقال: ذلك لك علينا من الحقِّ. فأتى بأولادها، فأَلقَى واحداً واحداً حتى إذا كان آخرُ ولدها ـ وكان صبياً مُرضَعاً ـ؛ فقال: اصبِري يا أُمَّاهُ! فإنك على الحقِّ. ثم أُلْقِيَتْ مع ولدِها).

منكر. أخرجه الحاكم (٢/٤٩٦)، والبزار (١/٣٧/٥٤) عن حماد بن سلمة: أنبأ عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس... مرفوعاً. وقال الحاكم:

«حديث صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

وليس كما قالا؛ فإن عطاء بن السائب كان اختلط، وقد روى عنه ابن سلمة في حالة الاختلاط ـ كما سبق بيانه في: «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة...» (رقم ٨٨٠) ـ.

ثم إنه قد صح أن الذي قال لأمه: «اصبري يا أماه! فإنك على الحق».. إنما هو غلام الأخدود ـ كما رواه أحمد وغيره، وسبق تبيانه هناك ـ.

٦٤٠١ ـ (ليلةَ أُسْرِيَ بي انتهيتُ إلى قصرٍ من لُؤْلُؤَةٍ تَتَلأْلأُ نوراً، وأُعْطِيتُ ثلاثاً:

إنك سيِّدُ المُرْسَلينَ، وإمامُ المُتَّقِينَ، وقائدُ الغُرِّ المُحَجَّلِينَ).

منكر. أخرجه البزار (١/٤٩/٦٠ ـ الكشف) من طريق جعفر بن زياد الأحمر عن الهلال الصيرفي: ثنا أبو كثير الأنصاري: ثنا عبدالله بن أسعد بن زرارة قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره.

قلت: وهذا متن منكر؛ مخالف لأحاديث الإسراء الكثيرة حتى ما كان منها ضعيفاً! وإسناده ضعيف. قال الهيثمي في «المجمع» (١/٧٨):

«رواه البزار، وفيه هلال الصيرفي عن أبي كثير الأنصاري، ولم أر من ذكرهما»!

كذا قال ! وفيه غرابة ؛ فإن هلالاً الصيرفي قد أورده البخاري وابن أبي حاتم في «كتابيهما» برواية جعفر هذا ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك ذكره ابن حبان في «ثقاته» (٥٧٢/٧) ؛ فهو مجهول .

وأما أبو كثير الأنصاري : فلم أجده إلا في «المقتنى» للذهبي قال (٣٠/٢/ ٥١٩٥) فيه :

«سمع علياً ، وعنه إسماعيل بن مسلم العبدي . . كأنه رفيع» .

قلت : وقد أورده الدولابي في «الكنى» (٩٠/٢) من رواية عمران بن حدير قال : سمعت أبا كثير رفيعاً يقول : سمعت علياً يقول : . . . ، فذكر أثراً في الظلم والعدل .

فإن كان أبو كثير الأنصاري هو رفيعاً هذا ؛ فهو مستور ، لرواية ثقتين عنه ؛ إسماعيل وعمران ، والله سبحانه أعلم .

ثم رأيت في الرواة : (هلال بن أبي حميد الوزان أبو جهم الصيرفي) ، ويقال فيه غير هذا ، وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ فاحتمل أن يكون هو هذا ؛ فإنه من طبقته ، ولكنهم قد فرقوا بينهما ، ومنهم الإمام البخاري ، وإن خالفه الخطيب البغدادي ، وقد أطال النفس جداً في بيان رأيه ، وأن هذا الحديث هو من رواية هلال بن أبي حميد المذكور ، وساق في ذلك روايات كثيرة بمتونها ، وغالبها منكر جداً ؛ لأنها جعلت الخصال الثلاث لعلي رضي الله عنه ، حتى خصلة «سيد المرسلين» ! وهذا باطل ظاهر البطلان ، وإن كان في أكثرها جعلت «سيد المسلمين» ، وهذا وإن كان أهون ؛ فإنه باطل أيضاً لوجوه لا مجال الآن لذكرها . وعلى كل حال ، فعلى فرض صحة مخالفة الخطيب ؛ فذلك لا يعني ثبوت الحديث ؛ لبقاء جهالة أبي كثير الأنصاري **أولاً** .

ولأن الرواة قد اضطربوا في إسناده **ثانياً** على وجوه كثيرة ، بيَّنها الخطيب بياناً شافياً في كتابه «الموضح» (١٨٦/١ - ١٩٢) ، لا يتوقف كل من وقف عليها عن

الحكم على الحديث بالضعف ـ إن لم أقل بالبطلان ـ، فمن شاء الاطلاع عليها ؛ رجع إليه . وقد لخص الحافظ في ترجمة عبدالله بن أسعد بن زرارة كلام الخطيب في اضطراب سنده ، وختم ذلك بقوله :

«ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء ، والمتن منكر جداً . والله أعلم» .

ومن ذلك الاضطراب رواية عمرو بن الحصين العقيلي : ثنا هلال بن أبي حميد عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ :

«أوحي إلي في علي ثلاث : إنه سيد المسلمين ، وإمام المتقين ، وقائد الغر المحجلين» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٩٩/٧) ، والحاكم (١٣٧/٣ ـ ١٣٨) ، والخطيب (١٩٢/١) ؛ لكن وقع فيه : «سيد المرسلين» ، وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ورده الذهبي بقوله :

«قلت : أحسبه موضوعاً ، وعمرو وشيخه متروكان» .

وحديث الترجمة عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١٥٣/٤) لأبي قاسم البغوي أيضاً وابن قانع ـ كلاهما في «معجم الصحابة» ـ وابن عساكر .

وعزاه الحافظ في «الإصابة» لأبي بكر بن أبي شيبة أيضاً وابن السكن والحاكم .

وأظن أن عزوه للحاكم وهم ؛ التبس عليه حديث الترجمة بحديث عمرو بن الحصين المذكور قريباً . والله أعلم .

٦٤٠٢ ـ (الأنصارُ مِحْنَةٌ) .

منكر . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤٨٤/١/٢ ـ ٤٨٥) ، وابن أبي شيبة

في «المصنف» (١٢٤٠٩/١٥٩/١٢) ، وأحمد (٢٨٥/٥ و٧/٦) ، والبزار (٦٧/٥٢/١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٣٧٧/٢٤/٦) من طريق حماد بن زيد : ثنا عبدالرحمن بن أبي شميلة عن رجل رده إلى سعيد الصراف عن إسحاق بن سعد بن عبادة عن أبيه سعد بن عبادة ، قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . ولم يذكر بعضهم الرجل .

وكذلك رواه أبو داود في «فضائل الأنصار» ، كما رواه من طريقه الحافظ المزي في ترجمة الصرَّاف هذا من «التهذيب» (١٢٧/١١) ، وسقط من «البزار» ما بين حماد والصرَّاف ؛ فلا أدري أهو من النساخ ، أو هكذا وقعت الرواية له؟ وقال عقبه :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو منكر ؛ فإن لفظ الحديث عند المذكورين غير البخاري :

«إن هذا الحي من الأنصار محنة ؛ حبهم إيمان . وبغضهم نفاق» .

فجملة الحب والبغض ثابتة في أحاديث صحيحة ، منها حديث البراء في «الصحيحين» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٩٧٥) ، وهذا اللفظ : (محنة) لم نره إلا بهذا الإسناد ، وهو ضعيف مظلم ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : إسحاق بن سعد بن عبادة : لا يعرف إلا في هذه الرواية ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٢١/٤) ؛ ولذلك قال الذهبي في «الميزان» :

«لا يكاد يعرف» . وقال الحافظ :

«مستور مقل» .

الثانية : الرجل الراوي عنه : لم يسم ؛ فهو مجهول .

الثالثة : الراوي عنه عبدالرحمن بن أبي شميلة : مجهول الحال ، قال ابن المديني :

«لا أعلم روى عنه غير حماد بن زيد ومروان بن معاوية» . ولم يوثقه غير ابن حبان (٧/٧٩) ، وقال الحافظ :

«مقبول» . أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث عند التفرد ـ كما هنا ـ .

٦٤٠٣ـ (لا تزالُ المرأةُ تلعنُها الملائكةُ ، أو يلعنُها اللهُ وملائكتُه ، وخُزَّانُ الرحمةِ والعذابِ ما انْتَهَكَتْ من معاصي الله شيئاً) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١/٧٣/١١٠) من طريق فضيل بن سليمان : أنبأ موسى بن عقبة عن عبيد بن سلمان الأغر عن أبيه عن معاذ بن جبل . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله ثلاث علل :

الأولى : عبيد بن سلمان الأغر : اختلف فيه الشيخان : البخاري وأبو حاتم ، فليَّنه الأول ، وقال أبو حاتم :

«بل يحول من (الضعفاء)» ـ كما في «الميزان» ـ . ونصه في «الجرح» (٢/٢/ ٤٠٧) :

«لا أرى في حديثه إنكاراً ، يحوَّل من «كتاب الضعفاء» الذي ألفه البخاري» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/١٥٦) .

والثانية : فضيل بن سليمان : فإنه مع كونه من رجال الشيخين ؛ فإنه كثير الخطأ ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ . ولم يذكر فيه الذهبي في «الكاشف» إلا أقوال الجارحين ؛ ولعله هو علة هذا الإسناد .

والثالثة : النكارة في المتن : فإن فيه مبالغة ظاهرة ، غير معروفة في الأحاديث الصحيحة ؛ فإن اللعنة لا يستحقها من ارتكب شيئاً ما من المعاصي ، ولا معنى لتخصيص النساء بها . والله تعالى أعلم .

٦٤٠٤ ـ (لَوَدِدْتُ أنَّ بيني وبين أهل نَجْرانَ حجاباً ؛ من شدَّةِ ما كانوا يُجادِلونه ﷺ) .

ضعيف . أخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص٣٠١) : حدثناه عبدالملك ابن مسلمة وأبو الأسود النضر بن عبدالجبار عن ابن لهيعة عن سليمان بن زياد عن عبدالله الحارث بن جزء : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

وأخرجه البزار في «مسنده» (١/٩٨/١٧١ ـ الكشف) : حدثنا محمد بن إسحاق : ثنا أبو الأسود : ثنا ابن لهيعة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ إلا أن ابن لهيعة ضعيف الحديث فيما رواه عنه غير العبادلة ونحوهم ، والمذكوران ليسا منهم .

٦٤٠٥ ـ (إني لأَعْرِفُ ناساً ما هم أنبياءَ ولا شهداءَ ؛ يَغْبِطُهُمُ الأنبياءُ والشهداءُ بمنزلَتِهم يومَ القيامةِ : الذين يُحبون الله ويُحَبِّبُونه إلى خَلْقِه ، يأمرونهم بطاعةِ اللهِ ، فإذا أطاعوا اللهَ ؛ أحبَّهم اللهُ) .

موضوع . أخرجه البزار (ص٢١ ـ مختصر الزوائد) عن سعيد بن سلام : ثنا عمر بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

«لم يُتابع سعيد على هذا» . قال الحافظ :

«قال الشيخ - يعني شيخه الهيثمي -: وهو كذاب، كذبه أحمد». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٢٦/١):

«رواه البزار، وفيه سعيد بن سلام العطار، وهو كذاب».

قلت: ثم طبع «المختصر» بتحقيق صبري بن عبدالخالق، وهو فيه (١١٨/١/ ٧٧). وطبع قبله أصله «كشف الأستار عن زوائد البزار» بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي غفر الله له، وهو فيه (١٤٠/٨٥/١).

وأخيراً طبع ثلاثة مجلدات من أصله وهو «البحر الزخار المعروف بمسند البزار» تحقيق الأخ الفاضل الدكتور محفوظ الرحمن؛ ينتهي الثالث منها بأواخر مسند سعد بن أبي وقاص.

٦٤٠٦ - (كان آخرَ ما عَهِدَ إلينا أنْ قال:

عليكم بكتابِ الله، وسَتَرْجعُون إلى قوم يُحبون الحديثَ عني، فَمَنْ قال عليَّ ما لمْ أقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه منَ النارِ، ومَنْ حَفِظَ عني شيئاً؛ فَلْيُحَدِّثْه).

ضعيف. أخرجه أحمد (٣٣٤/٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٩٥/١٩)، والدولابي في «الكنى» (٥٧/١)، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (٣٨/١)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٤٥ - ٤٦) عن الليث بن سعد، والحاكم (١١٣/١)، والبزار في «مسنده» (٢١٦/١١/١ - كشف الأستار) جملة التَّبَوُّؤ فقط من طريق عبدالله بن وهب، كلاهما من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن ميمون الحضرمي: أن أبا موسى الغافقي سمع عقبة بن عامر الجهني يحدِّث على المنبر عن رسول الله ﷺ أحاديث، فقال أبو موسى: إن صاحبكم هذا غافل أو هالك، إن رسول الله ﷺ كان . . . .

والسياق لأحمد ، وكان فيه بعض الأخطاء المطبعية فصححتها من غيره .

وقال الحاكم :

«رواة هذا الحديث عن آخرهم محتج بهم ؛ فأما أبو موسى مالك بن عبادة الغافقي فإنه صحابي سكن مصر ، وهذا الحديث من جملة ما خرجناه عن الصحابي - إذا صح إليه الطريق - على أن وداعة الجهني قد روى أيضاً عن مالك ابن عبادة الغافقي» .

قلت : وفي هذا العطف نظر عندي ؛ لأن ظاهره يعني :

وداعة الجهني روى عن مالك بن عبادة بإسناد آخر غير هذه الطريق ، وهذا مما لم يذكره أحد - فيما علمت - ، وإنما وقع ذلك في هذا الإسناد من بعض الرواة ؛ فقد أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣٠١/١/٤ - ٣٠٢) ، وابن الحكم في «فتوح مصر» (ص٣٠٥/٢٠) ، وابن عدي في «الكامل» (١٢/١) ، والدولابي أيضاً من طرق عن عبدالله بن وهب عن عمرو بن الحارث : أن يحيى بن ميمون حدثه : أن وداعة الحمدي حدثه : أنه كان بجنب مالك بن عبادة أبي موسى الغافقي وعقبة بن عامر الجهني [يقص] ، فقال مالك : . . . إلخ ؛ فزاد في السند : (وداعة الحمدي) .

وتابعه ابن بكير عن الليث عن عمرو . . . به .

أخرجه البخاري أيضاً معلقاً .

وتابعه ابن لهيعة عن عمرو . . . به .

أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢٨) ، والطبراني (٢٩٦/١٩) .

وبهذا التخريج يتبين أن الرواة اختلفوا على الليث بن سعد وعبدالله بن وهب في إسناد هذا الحديث ؛ فمنهم من ذكر فيه وداعة الحمدي ، ومنهم من لم يذكره ،

وإن مما لا شك فيه ـ على ما تقتضيه القواعد الحديثية ـ أن الأول أرجح ؛ لأنها زيادة من ثقات ؛ فهي مقبولة ، ولا سيما وهم أكثر ، ومعهم رواية ابن لهيعة التي لم يختلف عليه فيها ، وهو ممن يستشهد به ـ كما هو معروف ـ .

وعلى ذلك فينبغي أن ننظر في حال (وداعة الحمدي) هذا ؛ فأقول :

لم يذكروا فيه أكثر مما في هذا الإسناد : أنه روى عن مالك بن عبادة ، وعنه يحيى بن ميمون . هكذا في كتاب البخاري وابن أبي حاتم و«ثقات ابن حبان» ، ذكره أولاً في (التابعين) ، وقال (٥/٤٩٦) :

«عداده في أهل مصر والشام ، روى عنه أهلها ويحيى بن ميمون» .

ثم ذكره ثانياً في (أتباع التابعين) ، وقال (٧/٥٦٦) :

«وداعة الغافقي ـ مكان : (الحمدي) ـ روى عن أبي موسى الغافقي ، روى عنه يحيى بن ميمون» .

قلت : وهذا من تناقضاته الظاهرة ؛ فإن أبا موسى الغافقي صحابي باتفاقهم ، وقد ذكره ابن حبان نفسه في «الصحابة» ـ كما تقدم ـ . فكيف يذكره في (أتباع التابعين) أيضاً؟!

ثم إن الصحيح في نسبة : (وداعة) إنما هي : (الحمدي) . . لا : (الغافقي) ـ كما حققه المعلق على «تاريخ البخاري» ـ ، ولعل نسبة : (الجهني) ـ التي تقدمت في كلام الحاكم ـ محرفة من الناسخ أو الطابع من : (الحمدي) . والله أعلم .

ويتلخص مما ذكر : أن الرجل مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ فهو علة هذا الحديث ، فهو يخدج فيما أشار إليه الحاكم إلى صحته في كلامه الذي نقلته قبل . وتمام كلامه :

«وهذا الحديث قد جمع لفظتين غريبتين :

إحداهما : «فمن حفظ شيئاً ؛ فليحدث به» ، وقد ذهب جماعة من أئمة الإسلام إلى أنه ليس للمحدث أن يحدث بما لا يحفظه .

والأخرى : «سترجعون إلى قوم يحبون الحديث عني»» .

قلت : ولغرابة هذه اللفظة ؛ أخرجت الحديث في هذه «السلسلة» ؛ لجهالة (وداعة) ، ولأني لم أجد لها شاهداً ، ولأنها قد تستغل من بعض أعداء السنة ، ويتخذها سلاحاً لمحاربة الحديث ، والدعوة إلى الاعتماد على القرآن وحده ، ولا يخفى ما في ذلك من الضلال ؛ بل والخروج عن الإسلام . والله المستعان .

وفي ذهني أنني كنت قرأت في بعض الروايات أن هذه اللفظة إنما هي من قول عمر رضي الله عنه ، وقد بحثت عنه ؛ فلم يتيسر لي العثور عليه ، فمن كان عنده علم ؛ فليدلنا عليه ، وله من الله أحسن الجزاء ، ومني عاطر الثناء .

وسائر الحديث مما لا شك في صحته ، وبخاصة فقرة (التبَوُّؤ) ؛ فإنها متواترة - كما هو معلوم عند أهل الحديث والسنة - .

٦٤٠٧ - (ثلاثةٌ لا يَريحون رائحةَ الجنةِ : رجلٌ ادَّعى إلى غيرِ أبيه ، ورجلٌ كذبَ على نَبِيِّه ، ورجلٌ كذبَ على عَيْنَيْه) .

ضعيف جدّاً . أخرجه البزار في «مسنده» (١/١١٦/٢١٤) : حدثنا محمد بن مسكين : ثنا يحيى بن حسان : ثنا عبدالرزاق بن عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

ورفعه بعضهم : أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٧٧٧) من طريق إسحاق بن عقيل بن عبدالرزاق - يعني : ابن عمر الدمشقي - قال : سمعت

جدي عبدالرزاق بن عمر : نا الزهري . . . به مرفوعاً ؛ إلا أنه وقع فيه : «ورجل كذب عليّ» .

أورده في ترجمة إسحاق هذا برواية محمد بن محمد بن سليمان الباغندي فقط عنه هذا الحديث ، ولم يزد ، فهو مجهول . وقال البزار عقبه :

«لا يروي عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبدالرزاق بن عمر ، وهو دمشقي ، وقال بعض من روى عنه : (أيلي) ، وقد حدث عن عبدالرزاق بن عمر : عبدالغفار بن داود ويحيى بن حسان» .

قلت : وهو الثقفي أبو بكر الدمشقي الكبير ، له ترجمة واسعة وسيئة في «تاريخ ابن عساكر» (١٠/٢٩١ - ٢٩٥) ، وترجم له في «التهذيب» تمييزاً ، وهو من الضعفاء الذي ضعفهم جمع من الحفاظ ، بل قال ابن معين :

«كذاب» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك الحديث عن الزهري ، ليِّن في غيره» .

وتفصيل هذا التفريق في «تهذيبه» .

٦٤٠٨ - (يا أبا الدَّرْدَاءِ ! إذا آذاكَ البَرَاغِيْثُ فخَذْ قَدَحاً من ماءٍ ، واقرأْ عليه سَبْعَ مراتٍ : ﴿وما لنا أنْ لا نتوكلَ على اللهِ﴾ الآيةَ ، فإنْ كنتم آمنتم بالله فكُفُّوا شرَّكم وأذاكم عنَّا ، ثم تَرُشُّ حولَ فِراشِك ؛ فإنك تَبِيْتُ تلك الليلةَ آمناً من شرِّهم) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/٢٧٠ - زهر الفردوس) من طريق عبدالله بن عبدالوهاب الخوارزْمي : حدثنا عاصم بن عبدالله : حدثنا إسماعيل بن حكيم عن أبي مريم عن أبي الدرداء رفعه .

قلت : وهذا إسناد مظلم :

١ ـ أبو مريم : في طبقته جمع ، بعضهم ثقة ، وبعضهم مجهول ، ولم يتبين لي من هو .

٢ ـ إسماعيل بن حكيم : لعله الذي في «الجرح» (١/١٦٥) :

«إسماعيل بن حكيم الخزاعي : روى عن محمد بن المنكدر . . . روى عنه عمرو بن الحصين العقيلي ، وعبدالرحمن الزهري ـ رستة ـ ومحمد بن أبي بكر المقدمي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣ ـ عاصم بن عبدالله : لم أعرفه ، وهناك راويان بهذا الاسم والنسبة ، أحدهما في «الجرح» ، والآخر في «الثقات» (٧/٤٥٩) ، ولكل منهما شيخ وراوٍ عنه يختلف أحدهما عن الآخر ؛ فلا أدري هما واحد ، أم اثنان؟ وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فهل هو هذا؟

٤ ـ وأما عبدالله بن عبدالوهاب الخوارزمي : فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال (٨/٣٦٧) :

«ربما أغرب» . وأورده أبو نعيم في «أخبار أصبهان» ، وقال (٢/٥٢) :

«قدم أصبهان ، وحدث بها ، في حديثه نكارة» .

ونقله الحافظ عنه في «اللسان» وأقره ، وفاته توثيق ابن حبان وقوله فيه !

وبالجملة : فهذا الإسناد لا يصح ؛ فإن لم يكن من مناكير الخوارزمي التي أشار إليها أبو نعيم ؛ فهو ممن فوقه . وقد قال العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٥٨) تحت الحديث الآتي بعده :

«ولا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء» .

والحديث ذكره السيوطي في «الدر» (٤/٧٢) من رواية الديلمي عن أبي الدرداء ، ومن رواية المستغفري في «الدعوات» عن أبي ذر مثله ، وعزاه السخاوي في المقاصد (٤٦١) للعسكري في «الدعوات» ، وما أظن إسناده إلا كإسناد الأول[1] ، وسكت السيوطي عنهما كغالب عادته .

وكذلك ذكرهما في رسالته التي أسماها : «الطرثوث في خبر البرغوث» التي نشرها الدكتور عبدالهادي التازي ، وقد ساق فيها السيوطي ما هب ودب من الأحاديث المرفوعة ، والآثار الموقوفة ؛ دون أي تحقيق فيها ـ كما هي عادته في رسائله التي يجمع مادتها من هنا وهناك ـ .

ومن تلك الآثار التي ساقها عقب هذا الحديث ـ ما عزاه لابن أبي الدنيا في «التوكل» ـ : أن عامل إفريقية كتب إلى عمر بن عبدالعزيز يشكو إليه الهوام والعقارب ؛ فكتب إليه :

وما على أحدكم إذا أصبح وأمسى ؛ أن يقول : ﴿وما لنا ألا نتوكل على الله﴾ الآية . قال زرعة بن عبدالله ـ أحد رواته ـ : وينفع من البراغيث .

قلت : أخرجه في «التوكل» (١٠/٢٠ ـ مجموعة الرسائل) من طريق بقية عن زرعة بن عبدالله الزبيدي عن عبدالله بن كريز ، قال : كتب عامل إفريقية . . . إلخ .

وهذا إسناد ضعيف مجهول ؛ بقية ـ وهو : ابن الوليد ـ مدلس ، وقد عنعن .

---

(١) وقد ذكر العلامة الكتاني في «رسالته» (ص٣٩) كتابه هذا «الدعوات» وغيره ثم قال : «لكنه يروي الموضوعات من غير تبيين ، كفعل غير واحد من المحدثين» .

وزرعة بن عبدالله الزبيدي : قال أبو حاتم :

«مجهول ، ضعيف الحديث» .

وعبدالله بن كريز : الظاهر أنه المترجم في «اللسان» ، وذكر عن العلائي : أنه لا يعرف .

٦٤٠٩ ـ (لا تَلْعنه ـ يعني : البُرْغُوثَ ـ (وفي روايةٍ : لا تَسُبَّه) ؛ فإنه أيقظَ نبياً من الأنبياءِ للصلاةِ . (وفي روايةٍ لصلاةِ الفجرِ)) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٣٧) ، وأبو يعلى في «المسند» (٢٩٥٩ و٣١٢٠) ، وكذا البزار (٢/٤٣٤/٢٠٤٢ ـ كشف الأستار) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/١٥٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٣/٤٢٢) ، ومن طريقهما أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٢٢٥/١١٨٩) ، والدولابي في «الكنى» (١/١٤٢) ، وابن حبان في «الضعفاء» أيضاً (١/٣٥٠) ، والطبراني في «الدعاء» (٣/١٧٢٠/٢٠٥٦) ، والبيهقي في «الشعب» (٤/٣٠٠/٥١٧٩) من طريق سويد أبي حاتم عن قتادة عن أنس بن مالك :

أن رجلاً لعن برغوثاً عند النبي ﷺ فقال : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلم أحداً رواه عن قتادة عن أنس إلا سويداً ، وقد [ذكروا أنه] تابعه سعيد بن بشير عليه» .

قلت : سويد ـ وهو : ابن إبراهيم صاحب الطعام ـ متكلم فيه من قبل حفظه ، وبخاصة في روايته عن قتادة ، قال ابن عدي في آخر ترجمته ـ بعد أن ساق له أحاديث أخرى غير هذا ـ :

«وله غير ما ذكرت عن قتادة وغيره ، بعضها مستقيمة ، وبعضها لا يتابعه

أحد عليها ، وإنما يخلط على قتادة ، ويأتي بأحاديث عنه لا يأتي بها أحد غيره ، وهو إلى الضعف أقرب» . وقال الساجي :

«فيه ضعف ، حدَّث عن قتادة بحديث منكر» .

ولعله يعني هذا . وقال العقيلي عقب الحديث :

«ولا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء» .

ونقله عنه ابن القيم في «المنار المنيف» وأقره ، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي في آخر إعلاله للحديث .

ولقد خالف هؤلاء النقاد الثلاثة بعض المتأخرين ـ ممن ليس لهم قدم راسخة في هذا العلم الشريف ـ ؛ فقال الشيخ علي القاري في «الموضوعات الكبرى» (ص٤٩٠) رداً على ابن القيم :

«وهذا غريب منه ؛ فقد روى أحمد والبزار و . . .» إلخ .

فأقول : وهذا مما لا قيمة له مطلقاً ؛ لأن التخريج وسيلة لا غاية ، هو وسيلة لمعرفة حال الإسناد صحة أو ضعفاً ، فالانشغال بالوسيلة عن الغاية مما لا يجوز بداهة ، وبخاصة في مجال الرد على مثل ابن القيم والعقيلي .

وقريب من ذلك رد الشيخ (أبو غدة) على ابن القيم ؛ فإنه ـ وإن زاد على التخريج كلاماً في بعض رواته ؛ فإنه ـ قلَّد فيه الهيثمي في «مجمعه» ! والتقليد ليس علماً يرد به على المحققين أمثال ابن القيم رحمه الله ، هذا لو كان صواباً ، فكيف وفيه ما ستراه من التساهل الذي عرف به الهيثمي؟!

على أن أبا غدة لم يكتف بما ذكرنا ؛ بل أضاف إلى ذلك خطأين آخرين ، أحدهما شارك فيه الشيخ القاري في نقل التخريج الخالي عن الغاية ـ وهو الكلام

على الإسناد ـ إلا أنه نقله عن السخاوي في «المقاصد» ، وجاء فيه أنه رواه أحمد في «مسنده» ! وهو وهم محض ، لم يتنبه له أبو غدة ، ولو تنبه له ؛ لأقره ، لأن الغاية تبرر الوسيلة عنده ! والغاية لديه تخطئة ابن القيم رحمة الله عليه ؛ ألا تراه في سبيل ذلك بتر من كلام الهيثمي ما يظهر لقرائه خلاف مراده؟! وهذا هو الخطأ الثاني ؛ بل هي منه خطيئة ، فانظر كلامه ـ فإنه طويل لا مجال لذكره ـ تتبين لك الحقيقة بعد أن تقابله بكلام الهيثمي ، قال رحمه الله (٧٧/٨) بعد أن ساق الحديث :

«رواه أبو يعلى والبزار والطبراني في «الأوسط» ، ورجال الطبراني ثقات ، وفي سعيد بن بشير ضعف ، وهو ثقة ، وفي إسناد البزار سُويد بن إبراهيم ، وثَّقه ابن عدي وغيره ، وفيه ضعف ، وبقية رجالهما رجال الصحيح» .

ولقد يلاحظ القراء معي اختلاف عبارة الهيثمي في الرجلين ؛ ففي سعيد بن بشير جزم بتوثيقه مع ضعف فيه ، وفي سويد لم يجزم بتوثيقه ، وإنما عزا التوثيق لابن عدي وغيره ، ولكنه زاد فقال : «وفيه ضعف» ؛ فهذه الزيادة حذفها أبو غدة من كلام الهيثمي ـ كما أشرت إليه آنفاً ـ ؛ ليظهر لقرائه أن الرجل ثقة أيضاً ، وبذلك يتم رده المزعوم على ابن القيم ، ولكن هيهات[1] !

ومع أن الهيثمي أشار إلى الضعف الذي في الرجلين ؛ فإنه وقع في خطأين ؛ أحدهما في سعيد ، والآخر فيهما معاً .

١ ـ أما هذا الخطأ المزدوج فهو :

---

(١) وقد أشار إلى هذا التحريف الشيخ الفاضل بكر أبو زيد في كتابه القيِّم «تحريف النصوص» (ص ١٥٧) في تحريفات أخرى له بيّنها بلغت ثلاثين تحريفاً ، حمله عليها تعصبه الأعمى لمذهبه على أهل السنة أصابتني أنا أحدها . انظر (ص١٤٩) منه .

أولاً : نسب إلى ابن عدي أنه وثق سويداً ، والواقع خلافه ؛ فقد نقلت عنه آنفاً قوله فيه :

«وهو إلى الضعف أقرب» ، وقوله :

«إنه يخلط على قتادة» .

فأين التوثيق المزعوم؟

ثانياً : هب أنه وثَّقه - كما وثَّق بعضهم سعيداً - ؛ فقد اعترف أنهما قد ضُعِّفا أيضاً - يعني من بعضهم - ، وحينئذٍ كان عليه أن يطبِّق عليهما قاعدة (الجرح مقدم على التعديل إذا بيَّن السبب) ، وهذا ظاهر جداً في كلام ابن عدي المذكور في (سويد) ؛ ولهذا قال ابن حجر في «التقريب» :

«صدوق سيئ الحفظ ، له أغلاط ، وقد أفحش ابن حبان فيه القول» .

قلت : وإنما أفحش ابن حبان القول فيه لروايته لهذا الحديث ؛ فقال :

«يروي الموضوعات عن الأثبات ، وهو صاحب حديث البرغوث ؛ روى عن قتادة . . .» فذكره - كما تقدم - .

هذا في سويد .

وأما سعيد بن بشير : فالأمر فيه أوضح ؛ لكثرة المضعفين له من كبار الأئمة من المتقدمين والمتأخرين ، مع كونه موثقاً من آخرين ، لكن الباحث المتجرد عن الهوى لا يسعه أن يستخلص من أقوال الفريقين إلا أنه صدوق في نفسه ، ضعيف في حفظه ؛ فمثله ليِّن لا يحتج به - إعمالاً للقاعدة المذكورة آنفاً - ، ولا سيما أنه الذي انتهى إليه بعض الأفاضل الثقات من أهل بلده أعني : أبا مسهر الدمشقي ؛ فإنه قال فيه :

«لم يكن في بلدنا أحفظ منه ، وهو منكر الحديث» .

قلت : وبخاصة في روايته عن قتادة كهذا الحديث ؛ فقد قال ابن نمير :

«يروي عن قتادة المنكرات» . وقال ابن حبان (١/٣١٩) :

«يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه» .

ولذلك لما ذكره الذهبي في «المغني في الضعفاء والمتروكين» ؛ لم يذكر فيه إلا أقوال الجارحين . وجزم الحافظ بقوله فيه :

«ضعيف» .

فمن القوم بعدهم؟!

إذا عرفت ما تقدم ؛ فما هو حديث بشير هذا ومن رواه؟ فأقول :

هو مختصر عن حديث سويد ؛ رواه الوليد بن مسلم عنه عن قتادة عن أنس قال :

ذكرت البراغيث عند النبي ﷺ فقال :

«إنها توقظ للصلاة» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٥١/١/٥٨٦٢) ، والبيهقي (٤/٣٠٠/٥١٧٨) من طريق الوليد بن مسلم . . . به . وقال الطبراني :

«لم يروه عن سعيد بن بشير إلا الوليد بن مسلم» .

قلت : والوليد بن مسلم كان يدلس تدليس التسوية ؛ فهذه علة أخرى غير ضعف سعيد بن بشير ؛ فينبغي التنبه لهذا !

ثم رأيت له متابعاً في «مسند الشاميين» (٢/٥٠١ ـ المصورة) عن معن بن عيسى القزاز : ثنا سعيد بن بشير . . . به .

لكن شيخ الطبراني مسعدة بن سعد العطار المكي لم أجد له ترجمة ، وقد روى له في «المعجم الأوسط» نحو (٦٥)حديثاً .

وفي الباب عن علي قال :

بينما نحن مع رسول الله ﷺ ، فآذتنا البراغيث ؛ فسببناها ، فقال رسول الله ﷺ :

«لا تسبوا البراغيث ، فنعمت الدابة ؛ توقظكم لذكر الله» .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٢٠) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ١/٢٩٨/ ٩٤٧٢) من طريقين عن يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف القاضي عن سعد بن طريف عن الأصبغ بن نُباتة عنه . وقال الطبراني :

«لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به آدم» .

قلت : هو : ابن أبي إياس ـ كما في حديث قبله عند الطبراني ـ وهو ثقة من شيوخ البخاري ؛ لكنه لم يتفرد به ـ كما أشرت إليه بقولي : «طريقين» ـ ؛ فقد تابعه عند العقيلي أبو الحارث الوراق ، لكن هذا ـ واسمه : نصر بن حماد ـ : قال الذهبي في «الكنى» :

«واهٍ» . وله ترجمة سيئة في «التهذيب» ؛ حتى قال فيه ابن معين وغيره : «كذاب» .

والراوي عن آدم هاشم بن مرثد قد روى له الطبراني في «معجمه الأوسط» نحو أربعين حديثاً ، ولم أجد له ترجمة ؛ إلا قول الذهبي في «الميزان» و«المغني» :

«قال ابن حبان : ليس بشيء» .

ولم يترجم له ابن حبان في «الضعفاء» ، ولم يورده الحافظ في «اللسان» على خلاف عادته ؛ فإنه يورد فيه ما ليس في «تهذيبه» ، وهذا منه . فالله أعلم .

ثم إن حال الإسناد من فوق أسوأ . فإن سعد بن طريف : قال الحافظ :

«متروك ، رماه ابن حبان بالوضع ، وكان رافضياً» .

وبه أعله ابن الجوزي فقال :

«حديث لا يصح ، والمتهم به سعد بن طريف ؛ فإنه كان يضع الحديث ، لا يحل لأحد أن يروي عنه ، وليس بشيء» .

قلت : وقريب منه الراوي عنه : أصبغ بن نباتة : قال الذهبي في «الكاشف» :

«تركوه» . وقال الحافظ :

«متروك ، رمي بالرفض» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/٧٧ ـ ٧٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه سعد بن طريف وهو متروك» .

وقال العقيلي عقبه :

«ولا يثبت عن النبي ﷺ في البراغيث شيء» .

وتقدم مثله تحت حديث أنس ، مع ذكر من وافقه من النقاد ومن خالفهم من المتأخرين .

ومع وضوح علل هذا الحديث من جميع طرقه ، وتصريح الحفاظ بأنه لا يصح في الباب شيء ؛ يستغرب جداً سكوت الحافظ السخاوي عنها في «المقاصد» (ص٤٦٥) ؛ فلم يبيِّن شيئاً من عللها ، الأمر الذي قد يوهم من لا علم عنده ثبوتَها . ومثله السيوطي ؛ إلا أنه لا يستغرب ذلك منه لأنها عادته !

ولذلك فإني كنت أودّ له أن لا يخلي رسالته من فائدة تربوية ، إذ خلت من فائدة علمية حديثية ؛ أن يشير على الأقل إلى أن في السنة أحاديث كثيرة صحيحة

طيبة في تأديب المؤمن وتهذيبه حتى في لسانه ؛ فلا يسب شيئاً ـ فضلاً عن لعنه ـ ، مثل سب الدهر والدِّيك والريح ونحو ذلك مما لا يدخل في دائرة التكليف والاختيار ، وإن من أجمعها قوله ﷺ :

«من لعن شيئاً ليس له بأهل ؛ رجعت اللعنة عليه» .

وهو حديث صحيح مخرج في المجلد الثاني من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (٥٢٨) . وقال ﷺ :

«ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ، ولا الفاحش ، ولا البذيء» .

وهو مخرج في المصدر المذكور في المجلد الأول ، رقم (٣٢٠) .

٦٤١٠ـ (يا مَلَكَ الموتِ ! ارْفُقْ بصاحبي ؛ فإنه مؤمنٌ . فقال ملكُ الموتِ عليه السلامُ : طِبْ نَفْساً ، وقَرَّ عَيْناً ، واعلمْ أني بكلِّ مؤمنٍ رفيقٌ ، واعلمْ يا محمدُ ! أني لأَقْبِضُ رُوْحَ [ابن] آدمَ ، فإذا صَرَخَ صارِخٌ من أهله ؛ قُمْتُ في الدارِ ومعي رُوْحُه ، فقلتُ : ما هذا الصارخُ؟ والله ! ما ظَلَمْناه ، ولا سَبَقْنا أجلَه ، ولا استَعْجَلْنا قَدَرَه ، ومالنا في قَبْضِه من ذنبٍ ، فإن تَرْضَوا بما صنعَ اللهُ ؛ تُؤْجَروا ، وإنْ تحزَنوا وتَسْخَطوا ؛ تَأْثموا وتُؤْزَروا ، ما لكم عندنا من عُتْبى ، وإنَّ لنا عندكم بعدُ عَوْدَةً وعودةً ، فالحذرَ الحذرَ ! وما مِنْ أهلِ بيتٍ يا محمدُ ! ـ شعَرٍ ولا مَدَرٍ ، بَرٌّ ولا بَحْرٍ ، سهل ولا جبلٍ ، إلا أنا أَتَصَفَّحُهم في كلِّ يوم وليلةٍ ، حتى لأَنا أَعرفُ بصغيرِهم وكبيرِهم منهم بأنفسهم ، والله ! يا محمدُ ! لو أردتُ أن أَقْبضَ روحَ بَعُوضةٍ ؛ ما قَدِرتُ على ذلك حتى يكونَ اللهُ هو أَذِنَ بقَبْضِها) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤١٨٨) من طريق محمد بن عبدالله

ابن عبيد بن عقيل : ثنا إسماعيل بن أبان : ثنا عمرو بن شمر الجعفي عن جعفر ابن محمد عن أبيه قال : سمعت الحارث بن الخزرج يقول : حدثني أبي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ـ ونظر النبي ﷺ إلى ملك الموت عليه السلام عند رأس رجل من الأنصار ـ ، فقال : . . . فذكره . قال جعفر :

بلغني أنه إنما يتصفحهم عند مواقيت الصلاة ، فإذا نظر عند الموت ، فمن كان يحافظ على الصلوات ؛ دنا منه الملك ودفع عنه الشيطان ، ويلقنه الملك : (لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وذلك الحال العظيم) .

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/٣٢٥ ـ ٣٢٦) من رواية الطبراني وقال :

«وفيه عمر بن شمر الجعفي ، والحارث بن الخزرج ، ولم أجد من ترجمهما ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) ، وروى البزار منه إلى قوله : (واعلم أني بكل مؤمن رفيق)» .

قلت : كذا وقع في «المجمع» : (عمر) . . ولذلك لم يعرفه ، وإنما هو : (عَمرو) ـ كما تراه في «المعجم» ـ ، ولم يتنبه لذلك صاحبنا الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي في تعليقه عليه ، فنقل كلام الهيثمي دون أي تعليق عليه !

وعمرو بن شمر ـ وهو : الجعفي ـ ؛ معروف بالضعف الشديد ؛ فقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٢/٣٤٤) :

«منكر الحديث» .

ومن طريقه رواه ابن شاهين أيضاً في «الجنائز» ، وابن منده مختصراً ، وابن أبي عاصم وابن قانع ؛ كما في «الإصابة» للحافظ ابن حجر ، وقال :

«وعمرو بن شمر متروك الحديث» .

وإسماعيل بن أبان : اثنان :

الأول : أبو إسحاق الوراق الأزدي الكوفي .

والآخر : أبو إسحاق الخياط الكوفي .

فإن كان الأول ؛ فهو ثقة .

وإن كان الآخر ؛ فهو متروك أيضاً ، قال البخاري (٣٤٧/١/١) :

«متروك ، تركه أحمد» . وكذبه غيره .

ولم يترجح عندي أيهما المراد هنا ؛ فإنهما من طبقة واحدة ، وظاهر كلام الهيثمي أنه الأول . والله أعلم .

ثم تأكدت أنه الأول من «تهذيب المزي» ؛ فإنه ذكر أنه روى عن عمرو بن شمر الجعفي .

والحديث أخرجه السهمي أيضاً في «تاريخ جرجان» (٣١ - ٣٢) ، وابن منده في «المعرفة» (٢/٢ - مخطوطة الظاهرية) وقال :

«الخزرج أبو الحارث مجهول ، وفي إسناد حديثه نظر» .

وقد عرفت أن العلة الكبرى إنما هي عمرو بن شمر ، وأنه متروك ؛ بل قد كذبه بعضهم ، وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٧٥/٢) :

«كان رافضياً ، يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات» .

ومن طريقه أخرجه البزار في «مسنده» (٧٨٤/٣٧٢/١) ببعضه - كما تقدم ذكره عن الهيثمي - .

ومن طريقه أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٩٣٨/٣ - ٩٣٩) ؛ لكنه أرسله أو أعضله ؛ فلم يجاوز (جعفر بن محمد بن علي عن أبيه) .

٦٤١١- (لما أهْبطَ اللهُ آدم إلى الأرضِ ؛ قامَ وُجاهَ الكعبةِ فصلى رَكْعَتَيْنِ ، فألْهَمَهُ اللهُ هذا الدعاءَ :

اللهم ! إنك تعلمُ سَرِيْرَتي وعَلانِيَتي ؛ فاقبلْ مَعْذِرتي ، وتَعْلَمُ حاجتي ؛ فأعْطِني سُؤْلي ، وتعلمُ ما في نفسي ؛ فاغفرْ لي ذَنبي .

اللهم ! إني أسألُك إيماناً يُباشِرُ قلبي ، ويقيناً صادقاً حتى أعلمَ أنه لا يُصِيْبُني إلا ما كتبتَ لي ، ورِضاً بما قسمتَ لي ! فأوحى اللهُ إليه :

يا آدمُ ! إني قد قَبِلتُ توبَتك ، وغفرتُ لك ذنبك ، ولن يَدْعُني أحدٌ بهذا الدعاءِ إلا غفرتُ له ذنبَه ، وكَفَيْتُه المُهِمَّ من أمرِه ، وزَجَرْتُ عنه الشيطانَ ، واتَّجَرْتُ له مِنْ وراءِ كلِّ تاجرٍ ، وأَقْبلت إليه الدنيا راغِمةً وإن لم يُرِدْها) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦١١٢/١/٦٦/٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٤٢/٢) من طريق النضر بن طاهر : حدثني معاذ بن محمد الأنصاري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . . مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه إلا معاذ ، تفرد به النضر» .

قلت : هو ضعيف جداً ، يسرق الحديث ويحدث عمن لم يرهم ، ولا يحمل سنه أن يراهم ؛ كما قال ابن عدي في «الكامل» (٢٧/٧) ، ثم ساق له عدة أحاديث سرقها ؛ يصرح فيها بالتحديث ممن لم يسمعه منه ، وهذا معناه : أنه يكذب في

التحديث عمن لم يلقه ، وهذا ما صرح به ابن أبي عاصم في «السنة» عقب حديث أبي رزين ، فقال (١/٢٨٩) :

«ثم وقفت من هذا الشيخ بعد على الكذب ، ورأيته بعد ما كف بصره يحدث عن الوليد بن مسلم ، وعن غيره بأحاديث ليس من حديثه ، وتتابع في الكذب ، نسأل الله العصمة» .

وخفي هذا على ابن حبان ؛ فأورده في «الثقات» (٩/٢١٤) ، وقال :

«ربما أخطأ ووهم» !

ولما ذكر الحافظ في «اللسان» كلام ابن أبي عاصم المتقدم ؛ أتبعه بقوله :

«وكأن ابن حبان ما وقف على كلام ابن أبي عاصم هذا» .

ثم ذكر كلام ابن حبان .

وقد روي الحديث عن بريدة بن الحصيب ؛ فرواه ابن عساكر أيضاً من طريق أخرى عن النضر بن طاهر أيضاً : نا **حفص بن سليمان** عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه . . . به .

قلت : وحفص بن سليمان هذا - وهو : القاري - ضعيف جداً ، فإن كان النضر ابن طاهر ؛ لم يسمعه منه ، وإنما سرقه ؛ فإنه لم يَعْرِف ممن يسرق !!

لكن قد روي الحديث من غير هذه الطريق ؛ يرويه محمد بن كثير العبدي : حدثنا **عبدالله بن المنهال** عن **سليمان بن قسيم** عن سليمان بن بريدة . . . به .

أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٢٣١) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/٦٤٠ - ٦٤١) ، وأخرجه الحافظ ابن حجر في «المسلسلات» (ق١١٣/١ - ٢) من طريق أخرى عن محمد بن كثير ؛ لكن وقع فيه : (المنهال بن عمرو) ، ولعله خطأ من الناسخ .

وفي رواية لابن عساكر : عبيد بن المنهال ، وقال عقبها :

«كذا قال : (عبيد بن المنهال) . . وإنما هو : (عبيدالله بن المنهال) ، وأسقط منه : (سليمان بن قسيم)» .

وأقول : عبدالله هذا ـ أو : عبيد ، أو : عبيدالله ـ : لم أجد له ترجمة .

وشيخه سليمان بن قسيم ـ ويقال : ابن يسير ـ : ضعيف اتفاقاً . وقال ابن حبان (١/٣٢٩) :

«يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات» .

فأقول : وإن مما [لا] شك فيه أن هذا الحديث من معضلاته ؛ لمخالفته للنص القرآني : ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل . . .﴾ الآية ، وما يذكر في بعض الآثار : أن القواعد كانت قبلهما ، وأنهما رفعا البيت عليها ؛ فليس في شيء منها ما يصلح للاحتجاج به رواية ؛ لأنها بلاغات ومقطوعات ، ليس فيها مرفوع إلا هذا الحديث المنكر ؛ كما يظهر ذلك لمن درس أسانيدها في «تاريخ ابن عساكر» ، و«تفسير ابن جرير الطبري» وغيرهما ، مع مخالفتها للآية ـ كما تقدم ـ .

ثم رأيت الحافظ ابن كثير قد ذكر نحو هذا في تاريخه «البداية» فقال (١/١٦٣) :

«ولم يجئ في خبر صحيح عن معصوم أن البيت كان مبنياً قبل الخليل عليه السلام ، ومن تمسك في هذا بقوله : ﴿مكان البيت﴾ ؛ فليس بناهض ولا ظاهر ، لأن المراد : مكانه المقدر في علم الله المقرر قدرته ، المعظم عند الأنبياء موضعه ، من لدن آدم إلى زمان إبراهيم ، وقد ذكرنا أن آدم نصب عليه قبة ، وأن الملائكة قالوا له : قد طفنا قبلك بهذا البيت ، وأن السفينة طافت به أربعين يوماً أو نحو ذلك ، ولكن كل هذه الأخبار عن بني إسرائيل . وقد قررنا أنها لا تصدق ، ولا تكذب ؛ فلا يحتج بها ، فأما إن ردها الحق ؛ فهي مردودة ، وقد قال الله : ﴿إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين﴾» .

٦٤١٢ ـ (لا تُخادع الله ! فإنه مَنْ يُخادع الله ؛ يَخْدَعْهُ ، ونفسه يخدعُ لو يشعُر . قالوا : يا رسولَ الله ! وكيفَ يُخادع الله؟ قال : تعملُ بما أَمَرَكَ اللهُ به ، وتطلبُ غيره . واتقوا الرِّياءَ ؛ فإنه الشِّرْكُ ، وإنَّ المُرائيَ يُدْعَى يوم القيامة على رؤوسِ الأشْهَاد بأربعة أسماء يُدْعَى إليها : يا كافر! يا خاسر ! يا غادر ! يا فاجر ! ضَلَّ عملك ، وبَطَلَ أَجْرُكَ ، فلا خَلاقَ لك اليوم ؛ فَالْتَمِسْ أَجْرَكَ ممن كنت تَعْمَلُ له يا مُخَادعُ !) .

منكر . أخرجه الطبري في كتاب «آداب النفوس» عن عمر بن عامر البجلي عن ابن صدقة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أو من حدثه قال : قال رسول الله ﷺ : . . .

كذا في «تفسير القرطبي» (١٩/١ ـ ٢٠) ساكتاً عنه ، ولا بأس عليه من ذلك ما دام أنه ساق إسناده .

فأقول : وهو إسناد ضعيف ؛ من أجل عمر بن عامر البجلي : قال ابن معين :

«عمر بن عامر : بجلي كوفي ، ضعيف ، تركه حفص بن غياث» .

رواه ابن عدي في «الكامل» (٢٧/٥) عن ابن الدورقي عن ابن معين في ترجمة عمر بن عامر البصري ، وكذلك المزي في «التهذيب» ، وذكر أنه : (السلمي أبو حفص البصري) ، وتبعه الحافظ في «تهذيبه» ؛ إلا أنه قال معقباً على المؤلف المزي :

«وينبغي أن يحرر ما حكاه المؤلف عن ابن الدورقي عن ابن معين ، فإني أظن أنه رجل آخر غير صاحب الترجمة ؛ يدل عليه كونه نسبه بجلياً كوفياً ، وصاحب الترجمة سلمي بصري» .

قلت : ولذلك فصله في «التقريب» ؛ فذكره ـ تمييزاً ـ عقب السلمي البصري ، وقال :

«ضعيف» .

قلت : ويؤكد أنه غير السلمي : أن هذا وثقه ابن معين . والله تعالى أعلم .

وشيخه ابن صدقة : لم أعرفه .

وقد روي عن آخر مثله ـ أو : هو نفسه ؛ لكنه تحرف أحدهما من الآخر ـ ، أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» من طريق الفرج بن فضالة عن أبي الحسن عن جبلة اليحصبي قال :

كنا مع رجل من أصحاب النبي ﷺ ، فكان فيما حدثنا أن قال : إن قائلاً من المسلمين قال : يا رسول الله ! ما النجاة غداً؟ قال : . . . فذكره .

كذا في «المطالب العالية» المسندة (ق٥٠/٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ الفرج بن فضالة : قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وأبو الحسن : لم أعرفه ، وكذا شيخه جبلة اليحصبي ، ومن المحتمل أن يكون هو ابن صدقة الذي في الإسناد الأول ، والله أعلم .

ولما ذكره الحافظ في «المطالب العالية» المطبوعة (٣/١٨٤/٣٢٠٢) ـ من تخريج ابن منيع أيضاً ـ ؛ سكت عنه . وأما السيوطي فقال في «الدر المنثور» (١/٣٠) على خلاف عادته الغالبة :

« . . . بسند ضعيف» .

٦٤١٣ - (كان يقتلُ القَمْلَ في الصلاة) .

منكر جداً . قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/٢٨٠) : ذكر نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن مبارك بن فضالة عن الحسن : أن النبي ﷺ كان . . .

قال نعيم : «هذا أول حديث سمعته من ابن المبارك» .

قلت : وهذا منكر المتن جداً عندي ، وهو من مراسيل الحسن - وهو : البصري - ، وهي كالريح - كما قال بعض الحفاظ - ، وهذا لو صح السند إليه ، فكيف ومبارك ابن فضالة ضعيف؟! ونعيم بن حماد مثله في الضعف أو أشد ؛ فقد اتهم بالوضع .

وسكت عنه ابن عبدالبر لوضوح ضعفه . والله أعلم .

٦٤١٤ - (كان لا ينامُ حتى يُقَبِّلَ عُرْضَ وَجْهِ فاطمةَ) .

منكر . أخرجه أبو سعيد بن الأعرابي في «المعجم» (ق ١/١٥٦) : نا داود - يعني : ابن يحيى الدهقان - : نا عباد بن يعقوب : نا يحيى بن سالم عن إسرائيل عن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن حذيفة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى بن سالم : كوفي ضعفه الدارقطني - كما في «الميزان» و«اللسان» - ، وغمزه العقيلي في حديث آخر له تقدم برقم (٤٩٠١) نسبه فيه مع شيخه إلى عدم الضبط ، وسوء المذهب ، يشير إلى أنه شيعي ، وقال الذهبي في شيخه ثمة :

«شيعي جلد ، تُكلم فيه» .

وداود بن يحيى الدهقان : لم أجد له ترجمة .

(تنبيه) : عقب الحافظ على ترجمة يحيى بن سالم هذا في «اللسان» بقوله :

«وفي ثقات ابن حبان : (يحيى بن سالم) عن ابن عمر ، روى عنه الأعمش وفطر بن خليفة ؛ فليحرر . وقد ظهر لي أنه غيره . . .» إلخ .

فأقول : ما استظهره هو الصواب ؛ لكن الذي في «ثقات ابن حبان» في ثلاثة مواضع منه (يحيى بن سام) بالميم ، وكذلك هو في «تاريخ البخاري» و«جرح ابن أبي حاتم» وغيرهما ؛ فلا أدري هل تحرف على الحافظ : (سام) . . إلى : (سالم) ، أم هو من الناسخ أو الطابع؟ وأيهما كان فقد فات الحافظ أن : (ابن سام) هذا مترجم أيضاً في «تهذيبه» ، وكذا في «تقريبه» ، وجعله في المرتبة مقبولاً ، وفي الطبقة تابعياً من الرابعة ، ولولا ذاك ؛ لأحال في ترجمته إلى «تهذيبه» ـ كما هي العادة ـ . فَجَلَّ من لا يضل ولا ينسى .

٦٤١٥ ـ (مِنَ اليدِ الطَّليقةِ ، والكلمةِ الهَنِيَّةِ ؛ اليَمَنِ وحِمْيَرٍ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (١/١١٩/٢٢١ ـ كشف الأستار) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/٦٠٩) من طريق ابن لهيعة عن الربيع بن سبرة عن عمرو بن مرة الجهني قال :

قلت : يا رسول الله ! ممن نحن؟ قال : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة ، ومن طريقه أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ـ كما في ترجمة عمرو بن مرة من «الإصابة» ـ ، وأشار الهيثمي إلى إعلاله بابن لهيعة في «مجمع الزوائد» (١/١٩٤) .

ومسند عمرو بن مرة من القسم الذي لم يطبع من «المعجم الكبير» .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/١٣٥ ـ ١٣٦) عنه بلفظ :

كنت جالساً عند رسول الله ﷺ فقال :

«من ههنا من (معد) ؛ فليقم» . قال : فأخذت ثوبي لأقوم ، قال :

«اقعد» . ثم قال الثانية . فقلت : ممن أنا يا رسول الله؟ قال :

«من حمير» .

وعزاه الهيثمي ثم ابن حجر لأحمد(*) أيضاً ، ولم أره في «المسند» ، وهو المراد عند إطلاق العزو إليه ، وهو المقصود يقيناً في «مجمع الهيثمي» . فالله أعلم .

٦٤١٦ - (يُوْشِكُ العلمُ أنْ يُرْفَعَ (يُرَدِّدُها ثلاثاً) . قال زيادُ بنُ لَبِيْدٍ : بأبي أنت وأُمِّي كيف يُرفَعُ العلمُ مِنَّا وهذا كتابُ اللهِ بين أظهُرِنا قد قرأناه ، ويَقرَؤه أبناؤنا . ويُقْرِئونه أبناءَهم؟! فقال : ثَكِلَتْكَ أمُّك يا زيادَ بنَ لبيدٍ ! إنْ كُنتُ لأَعُدُّك من فقهاءِ أهلِ المدينةِ ، أَوَلَيس هؤلاء اليهودُ والنصارى عندهم التوراةُ والإنجيلُ ؛ فماذا أغنى عنهم؟ إن اللهَ ليس يَذْهَبُ بالعلم يُرفع ، ولكن يَذْهَبُ بِحَمَلَتِه . قال :

ما قَبَضَ اللهُ عالماً من هذه الأمةِ ؛ إلا كان ثُغْرةً في الإسلامِ لا تُسَدُّ بمثله إلى يومِ القيامةِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١٨/٢٩٨ - ٢٩٩) عن أبي مهدي عن أبي الزاهرية عن أبي شجرة . . . مرفوعاً .

(*) أورده الحافظ في «أطراف المسند» (٥/١٥٤/٦٨٤٥) ، ولم يجده في «المسند» محققه أيضاً ؛ فهو ساقطٌ من المطبوع ، وإسناده عنده من طريق قتيبة عنه ، والشيخ رحمه الله رجّح - أخيراً - تصحيح حديثه عن ابن لهيعة . (الناشر) .

ومن هذا الوجه أخرجه البزار (١/٢٣٥ ـ ٢٣٦) وزاد في الإسناد فقال : «عن ابن عمر» .

واسم أبي شجرة : يزيد بن شجرة الرهاوي ، قال ابن عساكر :

«يقال : إن له صحبة» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبو مهدي ـ واسمه : سعيد بن سنان الحمصي ـ : قال الحافظ :

«متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع» .

وإنما أوردته هنا من أجل الطرف الأخير منه في الثغرة ؛ فإني لم أجد له شاهداً معتبراً ، بخلاف ما قبله ؛ فهو ثابت عن غير واحد من الصحابة كعوف بن مالك وغيره ، وهو في «التعليق الرغيب» (١/١٨٧) ، وتخريج «اقتضاء العلم العمل» (١٨٩/٨٩) وغيرهما .

والجملة التي بين حديث الثغرة وقوله : «فماذا أغنى عنهم» يشهد لها حديث ابن عمرو مرفوعاً بلفظ :

«إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العلماء . . .» الحديث متفق عليه ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٧٦٧) وغيره .

٦٤١٧ ـ (لا أُحِبُّ أن يُعِينَني على وضوئي أحدٌ) .

منكر جداً . أخرجه البزار في «مسنده» (١/١٣٦/٢٦٠ ـ كشف الأستار) من طريق النضر بن منصور أبي عبدالرحمن قال : سمعت أبا الجنوب يقول :

رأيت علياً يستقي ماء لوضوئه ، فقلت : ألا أستقي لك؟ قال :

ما أحب أن يعينني عليه أحد ، فقال عمر رضي الله عنه :

رأيت رسول الله ﷺ يستقي ماءً لوضوئه ، فقلت : ألا أعينك عليه؟ فقال : . . . فذكره ، وقال :

«لا يروى عن رسول الله ﷺ إلا عن عمر بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف جداً ، النضر هذا قال البخاري في «التاريخ» (٩١/٢/٤) :

«منكر الحديث» . وهذا منه تضعيف شديد . ونحوه قول ابن حبان (٥٠/٣) :

«منكر الحديث جداً» . وقال ابن أبي حاتم (٤٧٩/١/٤) عن أبيه :

«شيخ مجهول ، يروي أحاديث منكرة» .

وشيخه أبو الجنوب مثله ـ واسمه (عقبة بن علقمة) ـ؛ قال ابن أبي حاتم (٣١٣/١/٣) عن أبيه :

«ضعيف الحديث ، وهو مثل (أصبغ بن نُباتة) و(أبي سعيد عقيصا) متقاربين في الضعف ، ولا يشتغل به» .

وروى ابن أبي حاتم ، والعقيلي (٢٩٤/٤) ، وابن عدي (٢٣/٧) عن ابن معين أنه سئل عنهما؟ فقال :

«هؤلاء حمالة الحطب» ! والحديث قال في «المجمع» (٢٢٧/١) :

«رواه أبو يعلى والبزار ، وأبو الجنوب ضعيف» .

كذا قال ! وفيه تساهل ظاهر ـ مما سبق ـ ، وإن تبعه الحافظ في «التقريب» .

وهو في «مسند أبي يعلى» (٢٣١/٢٠٠/١) ، و«كامل ابن عدي» من طريق أخرى عن النضر بن منصور . . . به نحوه ، ولفظه :

«مه يا عمر ! فإني أكره أن يشركني في طهوري أحد» .

وزاد ابن عدي مرفوعاً :

«طلحة والزبير جاراي في الجنة» .

وهي عند العقيلي وحدها ، وكذا الترمذي وغيره ، وتقدم تخريجها برقم (٢٣١١) من هذه «السلسلة» .

وإن من نكارة الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه : أنه يخالف أحاديث صحيحة ، فيها استعانته ﷺ بغيره على الوضوء ، كحديث المغيرة في «الصحيحين» الذي فيه : أنه أفرغ على النبي ﷺ وضوءه ، حتى همَّ أن ينزع عنه ﷺ خفيه ، فقال له : «دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين» . وهو مخرج في «الإرواء» (١/١٣٥/ ٥٧) ، ومن تراجم البخاري له :

(باب الرجل يوضئ صاحبه) .

وكحديث الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ أن النبي ﷺ قال لها :

«اسكبي لي وضوءاً» .

وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١١٧) .

٦٤١٨ - (ما لي لا أَهِمُّ ورُفْغُ أحدكم بين أُنْمُلَته وظُفْرِه؟!) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١/١٣٩/٢٦٦) ، والعقيلي في «ضعفائه» (٢/٢٢١) ، والطبراني في «معجمه» (١٠/٢٢٨/١٠٤٠١) من طريق الضحاك بن زيد الأهوازي عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عبدالله بن مسعود قال :

قالوا : يا رسول الله ! إنك تهم ، قال : . . . فذكره . وقال البزار .

«لا نعلم أحداً أسنده إلا الضحاك ، وروي عن قيس مرفوعاً مرسلاً» .

وذكره العقيلي في ترجمة الضحاك هذا ، وقال :

«يخالف في حديثه» . وقال فيه ابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٧٩) :

«كان ممن يرفع المراسيل ، ويسند الموقوف ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لما أكثر منها» .

ثم علق له هذا الحديث .

وقد خالفه سفيان بن عيينة ، فقال : حدثنا إسماعيل عن قيس قال : . . . فذكره مرسلاً .

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣/٢٤/٢٧٦٦) ، والعقيلي . وقال :

«وهذا أولى» . وأقره الحافظ في «اللسان» . وأما في «الفتح» فساقه (١٠/٣٤٥) من رواية البيهقي المرسلة ، وقال :

«وقد وصله الطبراني من وجه آخر» !

وسكت عنه ! وما كان ينبغي له ؛ لما علمت من حال الضحاك بن زيد ، وبه أعله الهيثمي (١/٢٣٨) بكلام ابن حبان المتقدم . وقد اقتصر على البزار في العزو ، كما اقتصر الحافظ على الطبراني فيه ! ـ كما رأيت ـ وحقه أن يجمع بينهما .

ثم إن الهيثمي لما أعاده في مكان آخر (٥/١٦٨) جمع بينهما فأصاب ، ولكنه وهم وهماً فاحشاً فقال :

«رواه الطبراني والبزار باختصار ، ورجال البزار ثقات ، وكذلك رجال الطبراني إن شاء الله» !

فذهل رحمة الله عليه عما كان أعله هناك !

والحديث ذكره القرطبي في «تفسيره» (٢/١٠٢) بزيادة :

«ويسألني أحدكم عن خبر السماء؟ وفي أظافيره الجنابة ، والتفث» . وقال :

«ذكر هذا الخبر أبو الحسن علي بن محمد الطبري ـ المعروف بـ (الكيا) ـ في «أحكام القرآن» له عن سليمان بن فرج بن أبي واصل قال : أتيت أبا أيوب رضي الله عنه ، فصافحته فرأى في أظفاري طولاً . . .» إلخ .

فتبين من تخريجه هذا أن الزيادة ليست من تمام الحديث ، فالظاهر أنها ألحقت به من المؤلف أو من بعض النساخ ، والمهم أن نتبين درجة هذه الزيادة ، وهل رواها غير الطبري عن المذكور؟ فإني لم أعرفه الآن ، ولا سيما وقد تحرف فيه اسمه ـ كما سيأتي بيانه بعد هذا ـ .

(فائدة) : قوله : «رفغ أحدكم . . .» قال ابن الأثير :

«أراد بـ (الرفغ) هنا وسخ الظفر ، كأنه قال : رفغ أحدكم . والمعنى : أنكم لا تقلمون أظفاركم ، ثم تحكون بها أرفاغكم ، فيعلق ما فيها من الوسخ ، وهو بالضم والفتح ، واحد (الأرفاغ) وهي أصول المغابن كالآباط والحوالب ، وغيرها من مطاوي الأعضاء ، وما يجتمع فيه من الوسخ والعرق» .

قلت : ووقع في «كشف الأستار» وغيره حتى في تعليق الشيخ الأعظمي «رفع» بالعين المهملة ، وهو خطأ ظاهر ، لعله من الطابع .

٦٤١٩ ـ (يجيء أحدُكم يسألُ عن خَبَرِ السماءِ؟ ويَدَعُ أَظافِرَه كأظافِيرِ الطيرِ ، تجتمعُ فيه الجنابةُ والتَّفَثُ !) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١٢٨/٢/٢) ، وأحمد (٤١٧/٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٠٨٦/٢٢٠/٤) ، وابن عدي (٣١٥/٣) من طريق قريش بن حيان العجلي عن أبي واصل سلمان بن فروخ عن أبي أيوب الأنصاري قال : أتى رجل إلى النبي ﷺ يسأله عن خبر السماء؟ وأظفاره كأظفار الطير ،

فقال : . . . فذكره . والسياق لابن عدي ، ونحوه للطبراني .

ولفظ البخاري وأحمد :

لقيت أبا أيوب الأنصاري فصافحني ، فرأى في أظفاري طولاً ، فقال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

فهذا نوع اختلاف في متن الحديث ، وثمة اختلاف في اسم راويه (ابن فروخ) ، فعند ابن عدي (سلمان) ـ كما تقدم ـ ، وقال :

«حدث عن أبي أيوب بنحو عشرة أحاديث لا يتابع عليها» .

ونقله الذهبي عنه وأقره ، وقال :

«لا يعرف» .

ووقع عند الطبراني (سليمان) بزيادة ياء .

وكذلك ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٩١) برواية قريش المذكور عنه .

وعند البخاري هنا (سليم) . ولكنه ذكره في (باب سليمان) فقال (٢/٢/٣٠) :

«سليمان بن فروخ أبو واصل قال : لقيني أبو أيوب . . . هو الأزدي ، مرسل . روى عنه يونس بن خباب» .

وأما أحمد فقال ـ وقد رواه عن شيخه وكيع ـ : ثنا قريش . ولم يقل وكيع مرة : (الأنصاري) ، قال غيره : أبو أيوب العتكي .

وقال ابنه :

«قال أبي : يسبقه لسانه . يعني وكيعاً ، فقال : لقيت أبا أيوب الأنصاري ، وإنما هو أبو أيوب العتكي» .

قلت : والعتكي هو الأزدي ـ كما في «التهذيب» ـ .

والخلاصة : أن في الحديث علتين :

إحداهما : جهالة ابن فروخ ، ويؤكد ذلك الاضطراب في اسمه : «سلمان» ، «سليمان» ، «سليم» ؛ لأن الاضطراب معناه : أنه غير معروف ولا مشهور .

والأخرى : الإرسال .

وأما الهيثمي ؛ فقد أجمل القول فيه - كعادته - فقال (١٦٨/٥) :

«رواه أحمد والطبراني - باختصار - ، ورجالهما رجال الصحيح ؛ خلا أبا واصل ، وهو ثقة» .

قلت : لم يوثقه غير ابن حبان ، وهو متساهل في التوثيق ؛ ولذلك قال الذهبي :

«لا يعرف» - كما تقدم - ، أضف إلى ذلك إعلال البخاري إياه بالإرسال .

٦٤٢٠ - (مَنْ قالهن أولَ نهارِه ؛ لم تُصِبْه مصيبةٌ حتى يُمسيَ ، ومَنْ قالها آخرَ النهارِ ؛ لم تُصِبْه مصيبةٌ حتى يُصْبحَ :

اللهمَّ ! أنت ربي لا إله إلا أنت ، عليك توكلتُ ، وأنت ربُّ العرشِ العظيمِ ، ما شاءَ اللهُ كان ، وما لم يشأْ لم يكنْ ، لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العلي العظيمِ ، أعْلَمُ أن اللهَ على كل شيءٍ قديرٌ ، وأن اللهَ قد أحاطَ بكل شيءٍ علماً ، اللهمَّ ! إني أعوذُ بك من شرِّ نفسي ، ومن شر كلِّ دابَّةٍ أنت آخذٌ بناصيتِها ، إن ربي على صراطٍ مستقيمٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٥/٢٠) من طريق الأغلب بن تميم : حدثنا الحجاج بن فُرافصة عن طلق بن حبيب قال :

جاء رجل إلى أبي الدرداء رضي الله عنه فقال : يا أبا الدرداء ! قد احترق بيتك . قال : ما احترق ، الله عز وجل لم يكن ليفعل ذلك ؛ لكلمات سمعتهن من رسول الله ﷺ ، من قالهن . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الأغلب هذا قال البخاري وغيره :

«منكر الحديث» .

والحجاج بن فُرافصة فيه ضعف .

٦٤٢١ ـ (كان يُتَوَضَّأُ بفَضْلِ سِوَاكِه) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٢٧٤/١٤٤/١) ـ واللفظ له ـ ، والدارقطني في «سننه» (٤/٤٠/١) من طريق **يوسف بن خالد** : نا الأعمش عن أنس . . . به مرفوعاً . وقال البزار :

«رواه سعد بن الصلت عن الأعمش عن مسلم» .

قلت : يشير إلى أنه لم يتفرد بروايته يوسف بن خالد عن الأعمش عن أنس هكذا منقطعاً ، وبخاصة أن يوسف هذا ـ وهو السمتي ـ كذاب ؛ كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١٥٣/١٥٦/١) ، بل تابعه **سعد بن الصلت** فرواه عن الأعمش عن **مسلم الأعور** عن أنس . . . به . فوصله بذكر مسلم بين الأعمش وأنس .

أخرجه الدارقطني أيضاً (رقم ٣) .

لكن مسلم هذا ـ وهو : ابن كيسان الملائي ـ : ضعيف اتفاقاً .

وسعد بن الصلت ذكره ابن أبي حاتم برواية جمع عنه ؛ دون تجريح أو تعديل .

وأورده ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٧٨) وقال:

«ربما أغرب».

قلت: وقد صح موقوفاً على جرير بن عبدالله البجلي أنه:

كان يستاك، ويأمرهم أن يتوضؤوا بفضل سواكه.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٧٢): حدثنا وكيع عن إسماعيل عن قيس عنه.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وعلَّقه البخاري.

وأخرجه الدارقطني (رقم ٢) من طريق يحيى بن سعيد: نا إسماعيل: ثنا قيس قال:

كان جرير يقول لأهله: توضؤوا من هذا الذي أدخل فيه سواكي. وقال:

«هذا إسناد صحيح». وأقره الحافظ في «الفتح» (١/٢٩٥) وقال:

«وذكر أبو طالب في «مسائله» عن أحمد: أنه سأله عن معنى هذا الحديث؟ فقال: كان يدخل السواك في الإناء، ويستاك، فإذا فرغ؛ توضأ من ذلك الماء».

(تنبيه): في كلام أحمد ـ هذا ـ ما يرشد إلى الجمع بين لفظ الحديث هنا، ولفظ الدارقطني بلفظ:

كان يستاك بفضل وضوئه.

وقد مضى تخريجه من رواية الدارقطني في «الأفراد» ـ أيضاً ـ وغيره برقم (٤٢٦٨)، فإن بينهما تناقضاً ظاهراً، حتى يبدو لأول وهلة أن أحدهما مقلوب؛

لكن كلام أحمد قد جمع بينهما جمعاً بيناً ، وهو جمع حسن ؛ لو كان الحديث ثابتاً . ومن الغريب أن الحافظ عزاه للدارقطني باللفظ المذكور هنا ؛ دون أن ينتبه لما ذكرت من الاختلاف .

ثم رأيت الحديث في «مسند أبي يعلى» (٧/٨٦/٤٠٢٠) من طريق يوسف ابن خالد بلفظ الدارقطني المتقدم . والله أعلم .

٦٤٢٢ - (مَنْ مَسَّ صنماً ؛ فَلْيَتَوضأْ) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١/١٤٦/٢٧٩) ، ومحمد بن مخلد العطار في «المنتقى من حديثه» (٢/١٦/١) ، وابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٦٩ - ٣٧٠) واللفظ له من طريق صالح بن حيان القرشي عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً . وقال ابن حبان في صالح هذا :

«يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات» .

ثم ساق له هذا الحديث ؛ وأشار البخاري إلى تضعيفه جداً بقوله في «التاريخ» (٢/٢/٢٧٥) :

«فيه نظر» . وهو مما اتفق العلماء على تضعيفه ، بل قال النسائي والدولابي :

«ليس بثقة» .

(تنبيه) : ذاك لفظ ابن حبان ، ولفظ البزار والعطار :

أن رسول الله ﷺ مس صنماً فتوضأ .

فجعله من فعله ﷺ ؛ لكن عزاه الهيثمي في «المجمع» (١/٢٤٦) للبزار باللفظ الأول ، وكذلك وقع في «مختصر الزوائد» للحافظ (١/١٦٨/١٧٤) ، و«الجامع الكبير» للسيوطي .

ويشبه هذا الحديث الأثر الذي رواه عمار الدهني عن أبي عمرو الشيباني ، أو غيره :

أن علياً استتاب المستورد العجلي ـ وهو يريد الصلاة ـ وقال : إني أستعين بالله عليك . فقال : وأنا أستعين المسيح عليك ! قال : فأهوى علي بيده إلى عنقه ، فإذا هو بصليب ، فقطعه . فلما دخل في الصلاة ؛ قدم رجلاً وذهب .

ثم أخبر الناس أنه لم يحدث ذلك بحدث أحدثه ، لكنه مس هذه الأنجاس ، فأحب أن يحدث منها وضوءاً .

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٢٥/١) عن ابن عيينة عنه .

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات ؛ لولا أن عماراً لم يدرك أبا عمرو الشيباني ، ـ واسمه : سعد بن إياس ـ ؛ فإنه مات سنة (٩٦) ، ومات عمار سنة (١٣٣) .

٦٤٢٣ ـ (لا يَتَوَضأَنَّ أحدُكم من طعامٍ أكلُه حِلٌّ له أَكْلَه) .

منكر . أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٧٧/١٥٣/١) ، وذكره الهيثمي في «كشف الأستار» (٢٩٣/١٥٢/١) ، وابن عدي في «الكامل» (١٣١/٥) ، والدارقطني في «الأفراد» (ق١٣/٢ ـ أطراف الأفراد) من طرق عن **أسيد بن زيد** عن **عمرو بن شمر** (وقال البزار : **عمرو بن أبي المقدام**) عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة عن بلال عن أبي بكر الصديق مرفوعاً . وقال الدارقطني وابن عدي ـ والعبارة له ـ :

«لا يرويه عن عمرو بن شمر غير أسيد بن زيد» .

قلت : وهو ضعيف جداً ، قال الذهبي في «المغني» :

«روى له البخاري مقروناً ، وكذبه يحيى ، وقال غيره : متروك» .

وشيخه عمرو بن شمر مثله متروك الحديث ؛ كما تقدم مراراً ، من أقربها في الحديث (٦٤١٠) .

وهذا على ما وقع في رواية الدارقطني وابن عدي . وأما على رواية البزار (عمرو بن أبي المقدام) ؛ فهو غير الأول ، ولكنه مثله في الضعف ؛ فإنه - عمرو بن ثابت بن أبي المقدام - نسب إلى جده ، قال الذهبي في «المغني» :

«متروك» .

وهذا إن كان محفوظاً لمخالفته لرواية الدارقطني وابن عدي ، ولأن في الطريق إليه أسيد بن زيد ، وقد عرفت حاله ، والراوي عنه هارون بن سفيان المستملي ، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخه» (١٤/٢٤ - ٢٥) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وبالجملة ؛ فالإسناد ضعيف جداً ، والمتن منكر ؛ لمخالفته أحاديث صحيحة في الوضوء مما مسته النار من فعله ﷺ وقوله ، وقد استقصى طرقها أبو جعفر الطحاوي مع الأحاديث الأخرى المصرحة بأنه ﷺ أكل ما مسه النار من الخبز واللحم ، ولم يتوضأ ، ومنها حديث جابر ، وفيه : أن أبا بكر - أيضاً - أكل ذلك ولم يتوضأ ؛ فلعل هذا هو أصل حديث الترجمة ، حرَّفه أحدُ ذينك المتروكين - سهواً أو قصداً - . والله أعلم .

٦٤٢٤ - (أَمَا إنه سيَكْثُرُ لكم من الخِفافِ . قالوا : كيف نَصْنَعُ؟ قال : تَمْسَحونَ عليها وتُصلُّون) .

ضعيف جداً . أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٩١٦/١٢٣) : حدثنا الحسن ابن واصل عن معاوية بن قرة عن عبدالله بن مغفل المزني قال :

أول من رأيت عليه خفين في الإسلام المغيرة بن شعبة ؛ أتانا ونحن عند

رسول الله ﷺ ، وعليه خفان أسودان ، فجعلنا ننظر إليهما ، ونتعجب منهما ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد ضعيف جداً ؛ آفته الحسن بن واصل ، ومن طريقه رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٢١٨/٥٠٧) ؛ لكنه سمَّى أباه (ديناراً) ، وهو هو ؛ بيَّنه ابن حبان فقال في «الضعفاء» (١/٢٣١ - ٢٣٢) :

« . . وهو الحسن بن واصل ، واسم أبيه (الواصل) ، وإنما قيل : الحسن بن دينار ؛ لأن (ديناراً) كان زوج أمه ؛ فنسب إليه . يحدث الموضوعات عن الأثبات ، ويخالف الثقات في الروايات ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ، تركه ابن المبارك ووكيع ، وأما أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ؛ فكانا يكذبانه» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/٢٥٥) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه الحسن بن دينار وهو متروك» .

٦٤٢٥ - (لا يَذْهَبُ اللهُ بكَنِينةِ عبدٍ فيصبِرُ ويحتسب ؛ إلا دخل الجنةَ ، وكَنِيْنَتُه زوجتُه) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/٢٣٢ - ٢٣٣) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٠) من طريق الحسن بن واصل عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : أورده ابن حبان في ترجمة الحسن بن واصل - وهو : ابن دينار - : متهم بالكذب - كما تقدم في الحديث الذي قبله - ، وقد أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (١٠٩) وأعله بالحسن هذا .

(تنبيه) : الكَنينة : امرأة الرجل ، والجمع (كنائن) . كذا في «المعجم الوسيط» .

وقد تحرفت هذه اللفظة تحريفات عجيبة وعديدة :

١ ـ بكريمة . «الأخبار» .

٢ ـ بكتيبة . «الضعفاء» .

٣ ـ كتيمته . «اللسان» نقلاً عن «الضعفاء» !! وهو في «الميزان» على الصواب : «كنينته» نقلاً عن «الضعفاء» .

وقد تخبط فيها المعلق على «الضعفاء» ، ثم قال :

«ونرجح أن الأصل (كريمة) كما وردت في بعض الأحاديث المشابهة» .

كذا قال ! وهو بعيد عن التحقيق العلمي في غاية البعد ؛ لأن مثل هذا الترجيح إنما يركن إليه العلماء في أحاديث الثقات ، أما في أحاديث المتهمين فذلك مما لا ينفع ؛ لأنه يصحح معنى الحديث ، وهو مردود من أصله ! ثم كيف يصح هذا الترجيح ، وآخر الحديث يبطله؟! لأنه فسر الكلمة بالزوجة ، وما رجحه : «كريمة» معناه البنت ! ومن غرائبه : أنه أحال بهذه الكلمة في آخر تعليقه على ترجمة حسين بن قيس الرحبي ! وحسين هذا متروك ، وفي حديثه جاءت الكلمة «كريمة» ! عند ابن عدي (٢/٣٥٣) .

ويغلب على ظني ـ والله أعلم ـ أن هذا الحديث حرفه ذاك المتهم ، أو على الأقل تحرف عليه ؛ فإن لفظه الصحيح المحفوظ عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال :

«لا يذهب الله بحبيبتي عبد فيصبر ويحتسب ؛ إلا أدخله الله الجنة» .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٧٠٧ ـ موارد) ـ واللفظ له من طريق سهيل ابن أبي صالح ـ ، والترمذي (٢٤٠٣) ، والدارمي (٢/٣٢٣) ، وأحمد (٢/٢٦٥) من طريق الأعمش نحوه ـ كلاهما ـ عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وقال الترمذي :

«حسن صحيح» .

وللحديث شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة ، بألفاظ متقاربة ، مخرجة في «الروض النضير» (١٥١) ، وفي بعضها :

«كريمتي عبدي» .

ثم إن حديث الترجمة ؛ قد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٩٧) من الوجه المذكور بلفظ :

«قال الله : من أخذت كنينته ؛ لم أرض له ثواباً دون الجنة . وكنينته : زوجته» .

وأطال جداً في ترجمة الحسن بن دينار ، وذكر أقوال الجارحين له ، والأحاديث المنكرة عليه ، ثم ختمها بقوله :

«وله غير ما ذكرت من الحديث ، وقد أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه ؛ على أني لم أر له حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق» .

٦٤٢٦ - (لا تزالُ أمتي على الفِطرةِ ؛ ما أَسْفَروا بصلاةِ الفجرِ) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (١/١٩٣/٣٨١) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٠٨/١/٣٧٦٢) من طريق **حفص بن سليمان** عن عبدالعزيز بن رُفيع عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقالا :

«لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد» .

زاد البزار :

«وحفص له مناكير» .

قلت : ـ هو القارئ ـ وهو متروك الحديث مع إمامته في القراءة ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ، وهو بذاك يقدم إلى القراء خلاصة عن أقوال الحفاظ المختلفة فيه التي ذكر بعضها الهيثمي في تخريجه الحديث بقوله في «المجمع» (٣١٥/١) :

«رواه البزار والطبراني في «الكبير» (!) ، وفيه حفص بن سليمان ، ضعفه ابن معين والبخاري وأبو حاتم وابن حبان ، وقال ابن خراش : كان يضع الحديث . ووثقه أحمد في رواية ، وضعفه في أخرى» .

وقوله : في «الكبير» ؛ لعله سبق قلم منه ، أو خطأ من الناسخ أو الطابع ، والأول هو الأقرب ؛ لأنه لم يعزه لـ«الأوسط» وهذا ظاهر جداً . والله تعالى أعلم .

٦٤٢٧ ـ (مَنْ أخذَ لُقْمَةً أو كِسْرةً من مَجْرى الغائطِ والبولِ ، فأخذها فأماطَ عنها الأذى ، وغسلها غَسْلاً نِعِمّا ، ثم أكلها ؛ لم تستقرَّ في بطنِه حتى يُغْفَرَ له) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦٧٥٠/١١٧/١٢) من طريق وهب ابن عبدالرحمن القرشي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن الحسن بن علي :

أنه دخل المتوضأ ، فأصاب لقمة ـ أو قال : كسرة ـ في مجرى الغائط والبول ، فأخذها فأماط عنها الأذى ، فغسلها غسلاً نِعِمّا ، ثم دفعها إلى غلامه فقال : ذكرني بها إذا توضأت . فلما توضأ قال للغلام : ناولني اللقمة ـ أو قال : الكسرة ـ فقال : يا مولاي ! أكلتها . قال : فاذهب فأنت حر لوجه الله . قال : فقال له الغلام : يا مولاي ! لأي شيء أعتقتني؟ قال : لأني سمعت من فاطمة بنت رسول الله ﷺ تذكر عن أبيها رسول الله ﷺ . . . فذكره ، فما كنت لأستخدم رجلاً من أهل الجنة !

قلت : وهذا موضوع اتفاقاً ؛ آفته وهب بن عبدالرحمن هذا ـ وهو : وهب بن وهب أبو البختري القرشي المدني ـ : كذاب وضاع ، وله ترجمة مطولة سيئة في «تاريخ ابن عساكر» ، و«لسان الميزان» وغيرهما . وقال فيه ابن حبان (٣/٧٤) :

«كان يضع الحديث على الثقات ، وكان إذا جنه الليل ؛ سهر عامة ليله يتذكر الحديث ، ويضعه ، ثم يكتبه ويحدث به ، لا تجوز الرواية عنه ، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» .

قلت : فلا غرابة ـ وهذه حاله ـ أن يذكر حديثه هذا ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وتبعه على ذلك كل من جاء بعده ممن ألف في الأحاديث الموضوعة ، ومنهم السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/٢٥٥) وأقره ؛ إلا أنني لم أره في كتاب ابن الجوزي المطبوع في «الموضوعات» ، فالظاهر أنه سقط منه . والله أعلم .

وقد قال البوصيري في «إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» بعد أن عزاه لأبي يعلى (٢/٤١/١) :

«قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع ، والمتهم بوضعه وهب بن عبدالرحمن . ثم انظر إلى من وضع هذا ؛ فإن اللقمة إذا وقعت في مجرى البول ، وتداخلتها النجاسة فربت ؛ لا يتصور غسلها ، وكأن الذي وضع هذا قصد أذى المسلمين والتلاعب بهم» .

ثم رأيت الحديث في «تاريخ جرجان» للسهمي (٣٧٠ ـ ٣٧١) أخرجه من طريق أحمد بن يحيى : حدثنا أحمد بن عبدالله بن أيوب القرشي الضرير : حدثني زكريا بن يحيى الخزاز المقرئ : حدثني محمد بن جعفر بن [محمد] : حدثني أبي عن أبيه قال :

دخل علي بن الحسين المتوضأ . . الحديث نحوه ليس فيه ذكر البول والغائط .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ محمد بن جعفر هذا ـ هو : ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ـ : قال الذهبي :

«تكلم فيه» .

وزكريا بن يحيى الخزاز المقري الظاهر أنه الذي في «الميزان» :

«زكريا بن يحيى السراج المقرئ . كان في حدود الأربعين ومائتين بمصر ، ضعفه ابن يونس» .

ومن دونه لم أعرفهما .

وذكر السيوطي للحديث شاهداً من رواية الديلمي بإسناده عن يوسف بن السفر : حدثنا الأوزاعي : حدثنا ابن أبي لبابة عن شقيق عن ابن مسعود رفعه بلفظ :

«من وجد كسرة من طعام ـ أو مما يؤكل ـ فأماط عنها الأذى ، ثم أكلها ؛ كتبت له سبعمائة حسنة ، وإن هو أماط عنها الأذى ، ثم رفعها ؛ كتبت له سبعون حسنة» .

وقال :

«يوسف بن السفر : كذاب . قال البيهقي : هو في عداد من يضع الحديث» .

٦٤٢٨ ـ (إذا كان يومٌ حارٌ ؛ أَلْقَى اللهُ تعالى سَمْعَه وبصرَه إلى أهلِ السماءِ وأهلِ الأرضِ ، فإذا قال العبدُ : (لا إله إلا الله) ، ما أشدَّ حرَّ هذا اليومِ ! اللهم ! أَجِرْني من حرِّ جهنمَ ؛ قال اللهُ عز وجل لجهنمَ : إنَّ عبداً من عبادي استجارني منكِ ، وإني أُشْهِدُكِ أني قد أجَرْتُه .

فإذا كان يومٌ شديدُ البردِ ، ألقى الله سمَعه وبصرَه إلى أهلِ السماءِ والأرضِ ، فإذا قال العبدُ : (لا إله إلا الله) ما أشدَّ بردَ هذا اليومِ !

اللهم ! أجرني من زَمهَريرِ جهنمَ ؛ قال الله عز وجل لجهنم : إن عبداً من عبادي استجارني من زمهريرِك ، وإني أشهدك أني قد أجرته . فقالوا : وما زمهريرُ جهنمَ؟ قال : بيتٌ يُلْقَى فيه الكافرُ ، فينهزُّ من شدةِ بردِها بعضُه من بعضٍ) .

منكر . أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٠٠/٣٠١) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٧٧ ـ ١٧٨) ـ والسياق له ـ من طريق عبدالله بن سليمان عن دراج أنه قال : حدثني أبو الهيثم عن أبي سعيد الخدري ، أو عن أبي حجيرة الأكبر عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : إن أحدهما حدثه عن رسول الله ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبدالله بن سليمان ـ هو : أبو حمزة المصري الطويل ـ : لم يوثقه غير ابن حبان . وقال البزار :

«حدث بأحاديث لم يتابع عليها» .

قلت : إن كان من دونه ومن فوقه من الحفاظ الثقات ؛ فيكون ذلك جرحاً فيه ، وإلا فلا ـ كما هو الشأن هنا ـ ، فإن دراجاً صاحب مناكير معروفة تقدم بعضها مثل :

«أكثروا ذكر الله حتى يقولوا : مجنون» رقم (٥١٧) .

وقد سرق هذا الحديث لاحق بن حسين المقدسي ، وركب له إسناداً إلى أبي موسى الأشعري ، أخرجه عنه السهمي في «تاريخ جرجان» (٤٨٦//٩٧٨) ، وهو ـ كما قال الحافظ الإدريسي ـ :

«كان كذاباً أفاكاً يضع الحديث على الثقات» . وقال ابن النجار :

«مجمع على كذبه» .

وهو مترجم في «الميزان» و«اللسان» ترجمة سيئة جداً ، فالعجب كيف خفي حاله على (السهمي)؟! ويبدو أن لذلك سبباً كشف عنه الحاكم بقوله فيه :

«قدم علينا بنيسابور ، وهو أصلح حالاً مما كان في آخر أيامه . . ثم ارتقى عن ذلك بعد سنين ، وحَدَّث بالموضوعات» .

فالظاهر أن السهمي ما عرفه إلا في أيامه الأولى . فأعوذ بالله تعالى من الحور بعد الكور ، ونسأله حسن الخاتمة بفضله وكرمه !

٦٤٢٩ ـ (كان يجهرُ بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في الصلاة) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١/٢٥٥/٥٢٦) : حدثنا أحمد بن عبدة : ثنا المعتمر بن سليمان : ثنا إسماعيل بن حماد عن أبي خالد عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«تفرد به إسماعيل ، وليس بالقوي في الحديث ، وأبو خالد أحسبه الوالبي» .

وأقول : كلا ليس به ؛ بل هو آخر مجهول ، وهو علة الحديث ـ كما سيأتي بيانه ـ ، ولا دخل لإسماعيل فيه ؛ فإنه صدوق ـ كما قال الذهبي والعسقلاني ـ ، وتضعيف البزار إياه مما لا يلتفت إليه ، وقد وثقه إمام من أئمة الجرح والتعديل ، ألا وهو ابن معين ـ كما في «التهذيب» ـ .

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٢/١٠٩) :

«قلت : رواه أبو داود ـ خلا الجهر بها ـ رواه البزار ، ورجاله موثقون» .

فليس دقيقاً لما سأذكره من جهالة أبي خالد . ولم يتنبه الشيخ الأعظمي لهذه

العلة ، فعصَّبها في إسماعيل ، فقال في تعليقه على «البزار» ـ وقد نقل قول الهيثمي المذكور ـ :

«قلت : هذا مستغرب جداً ! فقد صرح البزار أنه تفرد به إسماعيل بن حماد ، وليس بالقوي في الحديث» .

وأقول : لما خفيت العلة الحقيقية في إسناد هذا الحديث ـ فضلاً عن متنه ـ على الشيخ الأعظمي ؛ استروح لتضعيف البزار لإسماعيل ، وهو تضعيف مرجوح ـ كما سبق ـ وما ذاك إلا لتعصبه لمذهبه الحنفي المخالف لهذا الحديث ، وما هكذا يكون التحقيق في الحديث ، فلا يجوز إفساح المجال للآراء المذهبية في تصحيح وتضعيف الأحاديث النبوية ؛ خلافاً لما هو معروف عن بعض الحنفية كابن التركماني وغيره من المتقدمين ، والأعظمي هذا وغيره من المتأخرين ، وقد يقابلهم بعض الشافعيين !

ثم إن الحديث قد أخرجه الترمذي (١/٣٢٨/٢٤٥) بإسناد البزار عينه ، لكن بلفظ :

«كان يفتتح صلاته بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾» .

ليس فيه لفظة : (الجهر) . وكذلك أخرجه ابن حبان في ترجمة أبي خالد من «الثقات» (٥/٥٦٣) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١/٨٠ ـ ٨١) ، وابن عدي في «الكامل» (١/٣١١) ، والدارقطني في «سننه» (١/٣٠٤/٨) ، وكذا البيهقي (٢/٤٧) من طرق أخرى عن المعتمر . . . به . وقال العقيلي وابن عدي في ترجمة إسماعيل هذا :

«حديثه غير محفوظ ، يحكيه عن مجهول» .

يعني : أبا خالد . ولهذا قال الترمذي :

«حديث ليس إسناده بذاك» .

وضعفه أبو داود أيضاً ـ كما سيأتي ـ .

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح» (٣٦٥/٢/٤) في الكنى منه :

«سئل أبو زرعة عن أبي خالد الذي روى عن ابن عباس في الجهر بـ ﴿بسم الله . . .﴾ ، روى عنه إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان؟ قال : لا أدري من هو ، لا أعرفه» .

قلت : وفيه إشارة إلى أنه غير أبي خالد الوالبي ـ خلافاً لما تقدم عن البزار ـ فإن الوالبي معروف برواية جمع من الثقات عنه ، واسمه (هرمز) ، ويقال : (هرم) ، وقد أورده ابن أبي حاتم في (الأسماء) من كتابه (١٢١/٢/٤) قائلاً :

«سمعت أبا زرعة يقول : اسمه (هرمز) ، سألت أبي عنه؟ فقال : صالح الحديث» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» أيضاً (٥١٤/٥) .

قلت : فهذه النصوص عن هؤلاء الحفاظ تدل على أن أبا خالد الراوي لهذا الحديث هو غير أبي خالد الوالبي ، وقد سبقهم إلى هذا التفريق الإمام البخاري ، فأورد الأول في الكنى ، والآخر في الأسماء ، وتبعه على ذلك أبو أحمد الحاكم في «الأسماء والكنى» (ق١/١٢٨ و١/١٣٣) ، ثم الذهبي في «المقتنى» ، وقال في «الكاشف» :

«أبو خالد الوالبي هرمز . . . صدوق» . وقال في «الميزان» :

«أبو خالد عن ابن عباس ، لا يعرف» .

وهذا منه تلخيص لقول أبي زرعة المتقدم ، ووافقه على ذلك الحافظ في «اللسان» ، وزاد عليه فقال :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : روى عنه إسماعيل بن حماد (الأصل : أبو خالد !) ، وقد قيل : إنه الوالبي (الأصل : الوالي !) المذكور في «التهذيب»» .

أخطاء وأوهام :

أولاً : لقد وهم الحافظ في كنى «التهذيب» ؛ تبعاً لأصله «تهذيب المزي» فخلطا الاثنين وجعلاهما واحداً ، فترجما لأبي خالد الوالبي ، وذكرا فيها : أن من شيوخه ابن عباس ، ومن الرواة عنه إسماعيل بن حماد ! ولم يتنبه لذلك المعلق على «تهذيب المزي» !

ثانيـاً : أن الحافظ لما ساق الحديث هناك من رواية العقيلي وقع في إسناده : «أبي خالد الوالبي» بزيادة (الوالبي) ، ولا أصل لها عند العقيلي ، ولا عند غيره ممن ذكرناهم في التخريج ، وهذا من أمانة المحدثين ودقتهم في رواية الأحاديث - جزاهم الله خيراً - ، ولقد صدق من قال :

أهل الحديث هم أهل النبي وإن لم يصحبوا نَفْسَه أنفاسه صحبوا

ثالثاً : أن الحافظ لما ذكر في «التلخيص» (١/٢٣٤) تجهيل العقيلي وأبي زرعة لأبي خالد قال :

«وقال البزار وابن حبان : هو الوالبي ، وقيل : لا يصح ذلك» .

قلت : فقرنه ابن حبان مع البزار خطأ ؛ لأن ابن حبان فرق - كما تقدم بيانه - ، فلا داعي للتكرار .

رابعاً : وقد يكون من الأخطاء : الرمز للوالبي بأنه من رجال الترمذي ؛ لأنه لم

ينسبه أولاً ، ولأنه غيره ثانياً ؛ إلا إن كان روى له حديثاً آخر مصرحاً بنسبته أو اسمه . والله أعلم .

(فائدة) : تقدم عزو الهيثمي للحديث لأبي داود ـ وقد عزاه إليه غيره أيضاً ـ وليس هو في النسخ المطبوعة والمعروفة اليوم ، وقد أفاد الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» أنه وقع في بعض النسخ دون بعض . ويؤيد ذلك أن الحافظ ابن حجر قال في «التلخيص» :

«وقال أبو داود : حديث ضعيف» .

فلينظر إذن ، هل يقال في رمزهم لأبي داود ما قلته آنفاً في رمزهم للترمذي؟

وبعد ، فقد سبق أن ذكرت في أول هذا التخريج والتحقيق أن الشيخ الأعظمي خفيت عليه العلة الحقيقية في إسناد الحديث ، فضلاً عن متنه . وإذ قد فرغت من تحقيق الكلام في علة الإسناد ، فقد جاء أوان بيان علة المتن ، فأقول :

من الملاحظ أن لفظ رواية البزار : «يجهر» ، ولفظ الترمذي وغيره : «يفتتح» ، ومن المعروف عند العلماء أن الافتتاح لا يستلزم الجهر لا لغة ولا شرعاً ، فقد ثبت أن النبي ﷺ كان يفتتح بالتوجه ، و«سبحانك اللهم . .» ـ كما قال الحافظ في «التلخيص» (١/١٣٢) ـ ، فهل معنى ذلك أنه كان يجهر؟! (انظر «الإرواء» (١/٥٠) و«صحيح أبي داود» (٧٤٩) وغيرهما) .

ولما ذكرت ؛ وجدنا الأسود بن يزيد التابعي الثقة الجليل الفقيه ـ لما روى افتتاح عمر رضي الله عنه جهراً ـ لم يكتف بلفظة (الافتتاح) ؛ بل أضاف إليه لفظاً يدل على الجهر ، فقال :

كان عمر رضي الله عنه إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم . . يسمعنا ذلك ويعلمنا .

رواه ابن أبي شيبة وغيره . «الإرواء» (٢/٤٩) .

وعلى ذلك فلو فرض أن إسناد الحديث صحيح ؛ لكان لفظ (الجهر) فيه شاذاً ؛ لمخالفته للفظ رواية الحفاظ الثقات - وبخاصة الترمذي - ، أما وهو ضعيف ؛ فهو منكر - كما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية - ، وهذا مما خفي على الشيخ الأعظمي فبادر إلى إنكاره بلفظيه ! دون أي تفريق بينهما .

ولعل النكارة من البزار نفسه ، فقد تكلموا في حفظه ، حتى قال الدارقطني والحاكم :

«يخطئ في الإسناد والمتن» . والمعصوم من عصمه الله .

ثم اعلم أن الأحاديث في الجهر بالبسملة في الصلاة كثيرة ، وليس فيها كلها ما يصلح للحجة ، وقد استوعب الكلام عليها جداً الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (١/٣٢٣ - ٣٥٦) ، ثم الحافظ العسقلاني في «الدراية» (١/١٣٠ - ١٣٧) ، ونقلا عن الدارقطني أنه قال :

«لا يصح في الجهر شيء مرفوع» .

وسبقه إلى ذلك العقيلي - فيما نقله عنه الزيلعي (١/٣٤٦ - ٣٤٧) - قال :

«ولا يصح في الجهر بالبسملة حديث مسند» .

ومع ذلك فهي مخالفة لبعض الأحاديث الصحيحة عند الشيخين وغيرهما ، وترى تفصيل الكلام في ذلك في المصدرين المذكورين آنفاً . وانظر «صفة الصلاة» .

وقد روى بعضهم حديثاً في الجهر ، لو صح ؛ لكان نصاً على أن الجهر كان في أول الإسلام ثم ترك ، وقد حسنه بعض الأئمة ، واتكأ عليه بعض الحنفية ، فوجب النظر في إسناده ، وتحقيق القول فيه ، أداء للأمانة ، وتبرئة للذمة ، وهاك لفظه :

٦٤٣٠ ـ (كان يجهرُ بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ بمكةَ ، وكان أهلُ مكةَ يَدْعُونَ (مُسَيْلَمةَ) : الرحمانَ ، فقالوا : إن محمداً يدعو إلى إله اليمامة ، فأُمِرَ رسولُ الله ﷺ فأخفاها ، فما جهرَ بها حتى ماتَ) .

منكر . أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٤/٨٩) من طريق عباد بن العوام عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبير قال : . . . فذكره هكذا مرسلاً . قال : حدثنا عباد بن موسى : حدثنا عباد بن العوام . .

قلت : فهو إسناد ضعيف :

أولاً : لإرساله ، وقد روي مسنداً عن ابن عباس ، ولا يصح ـ كما يأتي ـ .

ثانياً : شريك ـ هو : ابن عبدالله القاضي النخعي ـ ، وليس بالقوي من جهة حفظه .

ثالثاً : المخالفة في إسناده ، فقال يحيى بن طلحة اليربوعي : ثنا عباد بن العوام بإسناده المتقدم ؛ إلا أنه أسنده فقال :

«عن ابن عباس قال» .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/٤٣٩ ـ ٤٤٠) ، وفي «الأوسط» (٢/١١٥ ـ ١١٦ ـ مجمع البحرين) ، وقال :

«لم يروه عن سالم إلا شريك ، تفرد به عباد» .

قلت : ويحيى بن طلحة اليربوعي ليِّن الحديث ـ كما في «التقريب» ـ ، فلا يعارض بمثله عباد بن موسى ـ وهو الخُتَلي ـ ؛ فإنه ثقة من رجال الشيخين ـ ولا سيما ـ وقد توبع على إرساله ، فقال إسحاق بن راهويه في «مسنده» ـ كما في «الزيلعي» (١/٣٤٦) ـ : أنبأ يحيى بن آدم : أنبأ شريك . . . به مرسلاً .

ويحيى : ثقة أيضاً من رجال الشيخين ، فاتفاق هذا وعباد بن العوام على إرساله ، مما لا يدع مجالاً للشك في خطأ من أسنده .

وقد وهم بعضهم على إسحاق بن راهويه ؛ فذكر في إسناده ابن عباس !

أخرجه البيهقي في «معرفة السنن» (١/٥١٥ ـ ٥١٦) بإسناده عن إسحاق . . . به . وأعله بقوله :

«هكذا أخبرناه **أبو القاسم بن حبيب** ، وإنما رواه إسحاق عن يحيى بن آدم مرسلاً» .

يشير إلى أن الخطأ من ابن حبيب هذا ، ولعله من أجل مثل هذا الخطأ تكلم فيه الحاكم ـ كما حكاه عنه الذهبي في «السير» (١٧/٢٣٧ ـ ٢٣٨) ـ وهذه الترجمة مما يستدرك على «اللسان» .

رابعاً : المخالفة في المتن ، وذلك من ناحيتين :

الأولى : أنه ليس في رواية ابن راهويه ، ولا في رواية الطبراني قوله :

«فأمر رسول الله ﷺ فأخفاها . . .» إلخ .

وقالا :

«فلما نزلت هذه الآية (يعني البسملة) ؛ أمر رسول الله ﷺ أن لا يجهر بها» فزاد نزول الآية !

وخالف ذلك كله ابن حبيب ، فقال :

فأنزل الله تعالى : ﴿ولا تجهر بصلاتك﴾ ، فيسمع المشركون فيهزأون : ﴿ولا تخافت بها﴾ عن أصحابك ، فلا تسمعهم : ﴿وابتغ بين ذلك سبيلاً﴾ .

وهذا منكر جداً ؛ فإنه مع مخالفته لكل الروايات المتقدمة ـ على ضعفها ـ فهو مخالف لحديث أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها﴾ ، قال :

نزلت ورسول الله ﷺ مختف بمكة ، كان إذا صلى بأصحابه ؛ رفع صوته بالقرآن ، فإذا سمع المشركون ؛ سبوا القرآن ، ومَنْ أنزله ، ومَنْ جاء به ، فقال الله لنبيه ﷺ : ﴿ولا تجهر بصلاتك﴾ ؛ أي : قراءتك ، فيسمع المشركون ، فيسبوا القرآن : ﴿ولا تخافت بها﴾ عن أصحابك فلا تسمعهم : ﴿وابتغ بين ذلك سبيلاً﴾ .

أخرجه البخاري (٤٧٢٢) ، ومسلم (٢/٣٤) ، والترمذي (٣١٤٥ ـ ٣١٤٦) ، والنسائي في «الكبرى» (٦/٣٨٤/١١٣٠٠) ، والبيهقي (٢/١٩٥) ، وأحمد (١/ ٢١٥) ، وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» .

قلت : ففي هذا الحديث الصحيح : أن هذه الآية إنما نزلت في قراءة القرآن لا في البسملة ـ كما قال الزيلعي ـ ، وابن حبيب جمع بين هذا الحديث الصحيح ، وذاك الحديث المنكر .

وقد أعله الحافظ في «الدراية» (١/١٣٦) من وجه آخر ، فقال :

«والمتن معلول من جهة أن مسيلمة لم يكن يدعي الألوهية ، ومن جهة التسمية (الأصل : التسليم !) ، لكن في نص الخبر أنه يدعى (رحمان اليمامة ، ولفظ (الرحمن) في بقية الفاتحة ، وهو قول : (الرحمن الرحيم) بعد : (الحمد لله رب العالمين) ، فلا معنى للإسرار بالبسملة لأجل ذكر : (الرحيم) ، مع وجود ذكر : (الرحمن) عقب ذلك» .

وهذا غاية في تحقيق نكارة الحديث ، فالعجب من شيخ الإسلام ابن تيمية كيف قال في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٣٧١) :

«وقد روى الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس : أن النبي ﷺ كان يجهر بها إذ كان بمكة ، وأنه لما هاجر إلى المدينة ترك الجهر بها حتى مات» !

وأنا على مثل اليقين أنه كتب هذا من حافظته ؛ دون أن يتسنى له الرجوع إلى إسناده ، ليرى أن فيه شريكاً القاضي ويحيى بن طلحة اليربوعي ، ولو أنه قُيِّض له التوسع في البحث وجمع الطرق والألفاظ ؛ لتبينت له تلك العلل .

وإن مما يؤكد لك ذلك أنه ذكر باللفظ الملفق من لفظ مرسل أبي داود ، و«مسند الطبراني» ، وكلاهما ليس فيهما أن الترك كان : لما هاجر إلى المدينة . فجلَّ من لا يضل ولا ينسى .

ولقد استروح إلى هذا التحسين المعلق على «نصب الراية» (١/٣٢٤) ؛ دون أي بحث أو تحقيق ، وما ذاك إلى لأنه وافق مذهبه الحنفي !

والهيثمي مع تساهله المعروف عند الباحثين لم يزد على قوله بعدما عزاه لـ«المعجمين» (٢/١٠٨) :

«ورجاله موثقون» .

فإن هذا لا يعني تصحيحاً ولا تحسيناً ، وإنما يعني توثيق بعض رواته توثيقاً ليِّناً ، وهو يشير إلى شريك القاضي ، ويحيى اليربوعي ، وهذا لم يوثقه غير ابن حبان (٩/٢٦٢) ، ومع ذلك فقد قال فيه :

«كان يغرب عن أبي نعيم» .

وقد عارض هذا الحديث المنكر بعض المجهولين بمنكر آخر ، رواه عمر بن حفص المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ لم يزل يجهر في السورتين بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ حتى قبض .

أخرجه الدارقطني (١/٣٠٤/٩) وسكت عنه ! وأورده الذهبي في ترجمة ابن حفص هذا من «الميزان» ، وقال :

«لا يدرى من ذا ؟ والخبر منكر» . وقال في «المغني» :

«لا يعرف ، والخبر موضوع» .

(تنبيـه) : من الأخطاء الفاحشة الدالة على سطحيةٍ في التعليق ، أن المعلق على «معرفة البيهقي» علق على حديث ابن حبيب المنكر ، ـ كما تقدم ـ بقوله :

«والخبر بنحوه عند المصنف في «السنن الكبرى» (٢/١٩٥)» !

وهذا تدليس خبيث ـ أرجو أن لا يكون مقصوداً ـ ؛ لأنه يوهم أن الحديث نحوه بتمامه في المكان الذي أشار إليه من «السنن» ، وليس فيه إلا رواية الشيخين المتقدمة ، التي ليس فيها ذكر البسملة . فكان ينبغي عليه أن يستثني ذلك ـ كما لا يخفى ـ .

٦٤٣١ ـ (خلقَ اللهُ تبارك وتعالى جُمْجُمَةَ جِبرائيلَ على قَدْرِ الغُوْطةِ) .

موضـوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٣٤٠) من طريق الوليد ابن مسلم : أنا يزيد بن السمط عن رجل عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الرجل الذي لم يسم ، وقد استنكره الحافظ الذهبي ، فذكره في ترجمة يزيد بن السمط هذا وقال :

«وثقه أبو داود وغيره ، وضعفه أبو عبدالله الحاكم» . ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

«هذا حديث منكر» .

قلت : وأنا أرى أن الحديث موضوع ، ولا علاقة ليزيد به إلا الرواية ؛ فإنه ثقة أخطأ الحاكم في تضعيفه - كما قال الحافظ في «التقريب» - ، وإنما الآفة من شيخه الذي لم يسم - كما تقدم - ، وأظن أنه (**الحكم بن عبدالله بن سعد الأيلي**) ؛ فإنه مذكور في شيوخ يزيد بن السمط ، وفي الرواة عن القاسم بن محمد ، وهو كذاب - كما قال أبو حاتم وغيره - ، وقال أحمد :

«أحاديثه كلها موضوعة» .

فلا يليق تعصيب هذا الحديث إلا بمثله !

ولعل الوليد بن مسلم هو الذي دلَّس اسمه ، وكنى عنه بـ(رجل) ؛ فإنه معروف بأنه كان يدلس تدليس التسوية ، وهو أن يسقط شيخ شيخه من الإسناد مطلقاً ، فمن باب أولى أن يسقط اسمه ، ويكني عنه باسم (رجل) كما هنا . والله أعلم .

(تنبيه) : صححت لفظ (جمجمة) من «ميزان الذهبي» ، و«الجامع الكبير» للسيوطي ، وكان الأصل (جمحه) . ولم يهتد الدكتور صلاح الدين المنجد في تعليقه على «التاريخ» (١١٦/٢) إلى الصواب ؛ فجعله برأيه (أجنحة) وهذا خطأ لمخالفته للمصدرين المذكورين أولاً ، ولأنه مخالف لأصول التصحيح ثانياً ؛ فإنه زاد من عنده حرف الألف في أوله .

٦٤٣٢ - (فإذا وجدتَ ذلك ؛ فارفعْ إصبَعَك السَّبَّابةَ اليُمنى ، فاطعَنْه في فَخِذِك اليُسرى ، وقلْ : (باسمِ الله) ؛ فإنها سكِّينُ الشيطانِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٥٩ - ١٦٠) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٢٠٩) ، والدولابي في «الكنى» (٢/١٣٠) من طريق عنبسة بن

سعيد : ثنا المهاجر بن المنيب عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه :

أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إني أشكو إليك وسوسة أجدها في صدري ؛ إني أدخل في صلاتي ، فما أدري على شفع أنفتل أم على وتر؟ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مجهول ، أورده العقيلي في ترجمة مهاجر بن المنيب ، وقال :

«مجهول بالنقل ، لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به» .

وأقره الذهبي في «الميزان» وساق له هذا الحديث . وقال في «المغني» .

« لا يعرف ، وخبره منكر» .

وعنبسة بن سعيد هو القطان صرحت بذلك رواية الطبراني ، وهو ضعيف اتفاقاً ، وبعضهم تركه .

وتابعه أبو سعيد عن مهاجر أبي المنيب . . . به مع بعض اختصار .

أخرجه البزار في «مسنده» (١/٢٧٩/٥٨٠ ـ كشف الأستار) وقال :

«لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، وأبو سعيد ـ هو الحسن بن دينار ـ ومهاجر أبو منيب بصري ، وليسا بالقويين في الحديث» .

قلت : لقد لطَّف القول في الحسن بن دينار ، فحاله شر مما قال ؛ فقد تركه وكيع وابن المبارك ، وكذبه أحمد ويحيى وغيرهما ـ كما تقدم تحت الحديث (٦٤٢٤) ـ .

ثم إنه قد خفي عليه أنه تابعه عنبسة القطان ـ كما رأيت ـ .

(تنبيه) : هناك بعض الأخطاء وقعت في بعض مصادر الحديث المذكورة :

أولاً : انقلب في «معجم الطبراني» اسم (عنبسة بن سعيد) إلى (سعيد بن عنبسة) ! فلا أدري أهكذا الرواية فيه فهو خطأ من أحد الرواة . أو هو خطأ مطبعي؟

ثانياً : زاد محققه الأخ حمدي أداة الكنية بين (المهاجر) و (المنيب) فصار هكذا (المهاجر بن [أبي] المنيب) . وهذه الزيادة خطأ ؛ لأن (أبو منيب) هي كنية المهاجر ؛ كما في كتب الرجال ، وكما تقدم في تعقيب البزار على الحديث ، فليست هي كنية أبيه .

ثالثاً : سقط من إسناد «كنى الدولابي» قوله : «عن أبي المليح بن أسامة» ، وبقيت فيه نسبة (الهذلي) الدالة عليه فصار هكذا :

«عن مهاجر أبي المنيب **الهذلي** عن أبيه» !

٦٤٣٣ - (يا عائشةُ ! دعِي أخي ؛ فإنه أولُ الناسِ إسلاماً ، وآخرُ الناسِ بي عَهْداً عند الموتِ ، وأولُ الناسِ لي لُقِيّاً يومَ القيامةِ) .

باطل . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٦٦/٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢١١/١) بسنده عن عبدالسلام بن صالح قال : حدثنا علي بن هاشم قال : حدثني [أبي] عن موسى بن القاسم التغلبي قال : حدثتني ليلى الغفارية قالت :

كنت أخرج مع رسول الله ﷺ في مغازيه ، فأداوي الجرحى ، وأقوم على المرضى ، فلما خرج [علي] إلى البصرة ؛ خرجت معه ، فلما رأيت عائشة واقفة ؛ دخلني شيء من الشك ، فأتيتها ، فقلت : هل سمعت من رسول الله ﷺ فضيلة في عليٍّ؟ فقالت : نعم . دخل علي على رسول الله ﷺ ، وهو مع عائشة ، وهو على فُريش ، وعليه جرد قطيفة ، فجلس بينهما ، فقالت له عائشة : أما وجدت مكاناً هو

أوسع لك من هذا؟ فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال العقيلي :

«لا يعرف إلا بموسى بن القاسم ، قال البخاري : لا يتابع عليه» .

وأقره ابن الجوزي ، وزاد فقال :

«قلت : [هذا] لو لم يكن في الإسناد غيره ، وهو أبو الصلت[1] عبد السلام ابن صالح ، وهو كذاب . قال أبو حاتم الرازي : لم يكن عندي بصدوق ، وضرب أبو زرعة على حديثه . وقال العقيلي : هو رافضي خبيث» .

وبهذين الراويين أعله الذهبي أيضاً في ترجمة موسى بن قاسم ، وقال :

«وإسناده مظلم» .

وتبعه الحافظ في «اللسان» ، والسيوطي وابن عراق ـ كما في «تنزيه الشريعة» ـ (٣٩٦/١) . وقال الذهبي في ترجمة ليلى الغفارية :

«خبر باطل» . وأقره الحافظ في «الإصابة» .

٦٤٣٤ ـ (كانوا مع النبيِّ ﷺ في مَسِيْرٍ فانتهَوا إلى مَضِيْقٍ ، وحضرتِ الصلاةُ ، فَمُطِروا : السماءُ من فوقِهم ، والبِلَّةُ من أسفلَ منهم ، فأَذَّنَ رسولُ اللهِ ﷺ وهو على راحِلَتِه ، (وفي روايةٍ : فأَمَرَ المؤذِّنَ فأَذَّنَ) وأقامَ أو أقامَ [بغيرِ أذانٍ] فتقدمَ على راحِلَتِه فصلى بهم ؛ يُومِئُ إيماءً ، يجعلُ السجودَ أخفضَ من الركوعِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٤١١/٧٩/٢) ـ والسياق له ـ ، والدارقطني (٣٨٠/١

---

(١) الأصل : «ولم يكن في الإسناد غير أبي الصلت عبدالسلام» . ولعل الصواب ما أثبته .

- ٣٨١) - والرواية الأخرى له مع الزيادة -، والبيهقي (٧/٢) ، وأحمد (١٧٣/٤ - ١٧٤) من طريق عمر بن ميمون بن الرماح [عن] كثير بن زياد عن عمر بن عثمان ابن يعلى بن مرة عن أبيه عن جده : أنهم كانوا . . . الحديث . وضعفه الترمذي بقوله :

«هذا حديث غريب» .

وصرَّح بذلك البيهقي فقال :

«وفي إسناده ضعف ، ولم يثبت من عدالة بعض رواته ما يوجب قبول خبره» .

قلت : ويشير - فيما أظن - إلى عثمان بن يعلى ؛ فإنه لم يوثقه أحد ، حتى ولا ابن حبان ، ولم يذكروا راوياً عنه غير ابنه عمر هذا ؛ ولهذا قال فيه ابن القطان :

«مجهول» . وتبعه الحافظ في «التقريب» . وفي «الجرح والتعديل» (١٧٤/١/٣) :

«عثمان أبو عمرو المؤذن كوفي روى عن . . . (بياض) سمعت أبي يقول : هو مجهول» .

ولا أستبعد أن يكون هو هذا .

ثم إنه يحتمل أن يكون البيهقي أشار إلى عمر بن عثمان أيضاً ؛ فإنه ليس بالمشهور ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٢٢٠/٧) ، ولم يرو عنه غير اثنين أحدهما : كثير بن زياد هذا ، ويكنى بـ (أبي سهل البرماني) ، والآخر : خلف بن مهران ، فقال ابن القطان :

«لا يعرف حاله» . وأشار الذهبي إلى تضعيف توثيق ابن حبان بقوله :

«وثِّق» ! وقال الحافظ :

«مستور» .

وعلى هذا ، فمن التساهل البين ، أو الخطأ الظاهر ، تقوية مثل هذا الإسناد من بعضهم . فقال النووي في «المجموع» (١٠٦/٣) :

«إسناده جيد» !

ومن الغريب أن الحافظ سكت عن هذه التقوية في «الفتح» (٧٩/٢) ، مع أنه بيَّن علته في «التلخيص» (٢١٢/١) فقال :

«وقال عبدالحق : إسناده صحيح (!) ، والنووي : إسناده حسن . وضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان ؛ لحال عمر بن عثمان» .

فأقول : ومع أن هذا الإعلال قوي وارد ؛ إلا أن إعلاله بحال أبيه عثمان أولى ؛ لما تقدم بيانه : أن عمر بن عثمان مستور ، وأباه عثمان مجهول . فتنبه .

ثم تكشفت لي علة أخرى : وهي الاختلاف في إسناده ؛ فأخرجه البزار في «مسنده» (٦٨٤/٣٣٠/١) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٩٠/٢) من طريق مهران بن أبي عمر : ثنا علي بن عبدالأعلى [عن أبيه عبدالأعلى][1] عن أبي سهل الأسدي (وفي «المعرفة» : الأزدي) عن عمرو بن دينار : أنه حدثه عمرو بن يعلى قال :

حضرت الصلاة صلاة المكتوبة ، ونحن مع رسول الله ﷺ فتقدم بنا ، ثم أمَّنا ، فصلينا على ركابنا .

وهذا اختلاف شديد ، فالمتن مختصر جداً ، والسند مختلف عن الأول اختلافاً ظاهراً لا يحتاج إلى بيان ، ولست أدري ممن هو؟ ولكنه يدور بين هؤلاء الثلاثة :

---

(١) هذه الزيادة لم تقع في «المعرفة» ، وكذلك لم تقع في «مختصر الزوائد» (٢٨٤/١) . فالله أعلم .

١ ـ مهران بن أبي عمر .

٢ ـ علي بن عبدالأعلى .

٣ ـ أبوه عبدالأعلى .

فالأول : قال فيه الذهبي في «المغني» :

«وثقه ابن معين ، وقال البخاري : في حديثه اضطراب» . ولذلك قال في «الكاشف» :

«فيه لين» . وقال الحافظ :

«صدوق سيئ الحفظ» .

والثاني : قال في «المغني» :

«صويلح ، قال أبو حاتم : ليس بقوي» . ونحوه في «الكاشف» . وقال الحافظ :

«صدوق ربما وهم» .

والثالث : عبدالأعلى ـ وهو : ابن عامر الثعلبي ـ . قال في «المغني» :

«ضعفه أحمد وأبو زرعة» . وقال في «الكاشف» :

«ليِّن ، ضعفه أحمد» . وقال الحافظ :

«صدوق يهم» .

ومن تراجم هؤلاء الثلاثة ـ على إيجازها ـ يتبين أن ثالثهم ألينهم ؛ فيكون هو الأولى بتعصيب الاختلاف به ، وذلك إن كان ذكره في الإسناد محفوظاً ، فقد علمت عدم وروده في بعض المصادر ؛ وإلا فالعلة من الأول : مهران بن أبي عمر ؛ فهو بها أولى من شيخه علي بن عبدالأعلى ، وبخاصة أنه قد وصف البخاري حديثه

بالاضطراب ـ كما تقدم ـ ، ولا أستبعد أن يكون هذا الحديث مما عناه . والله أعلم .

وإذا عرفت ضعف هذا الحديث ، وعدم ثبوته ؛ تتبين وهاء استدلال النووي به على صحة أذان القاعد ، وأوهى منه الاستدلال به على أن النبي ﷺ باشر الأذان بنفسه ، فإن هذا يبطله الأخرى ـ كما هو ظاهر لا يخفى ـ .

٦٤٣٥ ـ (إن صَلَّيْتَ الضُّحى رَكْعَتَيْنِ ؛ لم تُكْتَبْ من الغافلين .

٢ ـ وإن صليتَ أربعاً ؛ كُتِبْتَ من العابدين .

٣ ـ وإن صليت سِتّاً ؛ لم يَلْحَقْك [يومئذٍ] ذنبٌ .

٤ ـ وإن صليت ثمانياً ؛ كتبت من القانتين .

٥ ـ وإن صليت اثنتَي عَشْرَةَ ركعةً ؛ بنُيَ لك بيتٌ في الجنةِ .

٦ ـ وما من يوم ، ولا ليلةٍ ، ولا ساعةٍ ؛ إلا لله فيها صدقةٌ يَمُنُّ بها على من يشاءُ من عبادِه ، وما مَنَّ على عبدٍ بمثلِ أنْ يُلْهِمَه ذِكْرَه) .

منكر . أخرجه البزار (١/٣٣٤ ـ ٣٣٥) ، وابن حبان في «الضعفاء» (١/٢٤٣) ، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/٧٨٩/١٩٢٧) من طريق عبدالحميد بن جعفر : ثنا حسين بن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال : قلت لأبي ذر : يا عماه ! أوصني . قال : سألتني عما سألتُ رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حسين بن عطاء ـ وهو : ابن يسار ـ : قال ابن أبي حاتم (١/٢/٦١) :

«شيخ منكر الحديث ، وهو قليل الحديث ، وما حدث به فمنكر» . وقال ابن حبان :

«يروي عن زيد بن أسلم المناكير التي ليست تشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ؛ لمخالفته الأثبات في الروايات» . ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

«لا يصح هذا كله» . وفي نسخة ـ ولعلها أصح ـ :

«وهذا لا أصل له» . ثم تناقض ابن حبان ؛ فأورد حسيناً هذا في «الثقات» (٦/٢٠٩) برواية عبدالحميد هذا عنه ؛ ولكنه قال :

«يخطئ ويدلس» ! وزاد الحافظ في «اللسان» :

«وقال ابن الجارود : كذاب . وقال أبو داود : ليس بشيء» . ولم يتنبه الهيثمي لهذا الضعف الشديد الذي قيل عنه ، ولتناقض ابن حبان فيه ؛ فقال في «المجمع» (٢/٢٣٧) :

«رواه البزار ، وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال : يخطئ ويدلس» .

وأما المنذري فإنه لما عزاه (١/٢٣٦) للبزار ؛ سكت عن سنده !

قلت : وقد خالفه في إسناده ومتنه الصلت بن سالم فقال : إن زيد بن أسلم أخبره عن عبدالله بن عمرو السهمي عن أبي الدرداء يرفعه إلى النبي ﷺ قال :

«من صلى الضحى سجدتين ؛ لم يكتب من الغافلين» .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/٢٠٩) من طريق موسى بن يعقوب الزمعي عن الصلت .

ومن هذا الوجه ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١/١٦٦) ، وأشار إلى أن للحديث تتمة بقوله عقبه :

«وذكر الحديث» .

إلا أنه لم يقع في إسناده ذكر زيد بن أسلم ، وإنما قال :

«مولى لعمر بن الخطاب» . ولذلك قال عقبه :

«قلت لأبي : (مولىً لعمر) ، من هو؟ قال : (زيد بن أسلم) فيما أرى» .

والعقيلي أورده في ترجمة الصلت هذا ، وقال :

«قال البخاري : مدني ، لا يصح حديثه . . . وقد روي من غير هذا الوجه بأصلح من هذا الإسناد» . وقال فيه ابن أبي حاتم (٤٣٧/١/٢) عن أبيه :

«هو منكر الحديث ، ليس بشيء» .

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٤٧٢/٦) برواية الزمعي عنه !

وهذا من تساهله الذي عرف به ، بل هو من تناقضه في نقدي ؛ لأن الصلت هذا الموثق عنده قد روى نفس الحديث الذي قال فيه ابن حبان : «إنه لا يصح» ، أو : «لا أصل له» ، ـ كما تقدم ـ ! فإن كان لم يعلم به ؛ فمعنى ذلك أنه لم يسبر حديثه ، وبالتالي لم يعرفه ، وعلى هذا يدور تساهله ؛ كيف لا وهو يذكر في «ثقاته» كثيراً ممن يصرح هو نفسه بقوله : «لا أعرفه ولا أعرف أباه» ـ كما قد بينته في مواضع كثيرة ـ ! ولذلك لم يعرج الذهبي على توثيقه هذا ؛ فتبنى في كتابه «المغني» قول أبي حاتم المتقدم :

«ليس بشيء» .

ومما سبق تعلم تساهل المنذري أيضاً والهيثمي في اعتمادهما على هذا التوثيق الشاذ ؛ فقال في «الترغيب» (٢٣٦/١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورواته ثقات ، وفي موسى بن يعقوب الزمعي خلاف» .

وكذا قال الهيثمي (٢/٢٣٧) ؛ إلا أنه بيّن بعض الخلاف المشار إليه بقوله في الزمعي :

«وثقه ابن معين وابن حبان ، وضعفه ابن المديني وغيره» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق سيئ الحفظ» . وقال الذهبي في «الكاشف» :

«فيه لين» .

قلت : فيمكن اعتبار الزمعي هذا علة أخرى في إسناد حديث أبي الدرداء ؛ ولكنها دون العلة الأولى ، ومع ذلك فهي تؤكد خطأ تقوية حديثه ؛ كما يشعر بذلك كلام المنذري والهيثمي ، ثم صرَّح به السيوطي فقال في «جزئه» (ص٦١) :

«وأخرج الطبراني بسندٍ حسن عن أبي الدرداء . . .» .

وقد أجمل القول في تضعيفه ، وتضعيف حديث أبي ذر أيضاً الحافظ ابن حجر ، فقال في «الفتح» (٣/٥٤) :

«وعند الطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعاً (فذكره ، وقال :) وفي إسناده ضعف . وله شاهد من حديث أبي ذر . رواه البزار ، وفي إسناده ضعف» .

وأقول : في اعتباره لحديث أبي ذر شاهداً نظرٌ قوي عندي ؛ لأن مدار الحديثين على زيد بن أسلم ، اختلف عليه في إسناده حسين بن عطاء والصلت بن سالم :

فقال الأول : عنه عن ابن عمر عن أبي ذر .

وقال الآخر : عن ابن عمرو عن أبي الدرداء .

وقد سبق بيانه .

أضف إلى ذلك شدة ضعف حسين هذا ؛ فلا يصلح للاستشهاد .

وقد بقي عليَّ بيان اختلافهما في المتن ، وذلك في موضعين منه :

أحدهما : أن الصلت لم يذكر الذنب في الست ركعات ؛ بل قال :

«ومن صلى ستاً ؛ كفي ذلك اليوم» .

وقد ساق لفظه بتمامه المنذري والهيثمي والعسقلاني .

والآخر : أنه لم يذكر الصلتُ في الفقرة الأخيرة قوله :

«ولا ساعة» .

وإن مما لا شك فيه أن الاضطراب علة من علل الحديث ؛ وبخاصة إذا كان من الضعفاء ، وبصورة أخص إذا كان في السند والمتن معاً . فتنبه لهذا !

والحديث أخرجه البيهقي في «سننه» (٣/٤٨) من طريق إسماعيل بن رافع عن إسماعيل بن عبيد الله عن عبدالله بن عمر[1] قال : . . . فذكره دون قوله في آخره : «وما من يوم . . .» إلخ مع اختلاف في الألفاظ في بعض الفقرات .

وفي إسناده ضعف وانقطاع ؛ أما الضعف ، فمن إسماعيل بن رافع ؛ فقال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه جداً ، قال الدارقطني و(س) : متروك» .

وأما الانقطاع فبين إسماعيل بن عبيدالله ـ وهو : ابن أبي المهاجر ـ وبين ابن

(١) وفي نسخة : (عمرو) ؛ كما في الحاشية .

عمر ؛ فإنهم لم يذكروا لإسماعيل هذا رواية عن غير أنس وفضالة بن عبيد ، وولد إسماعيل سنة (٦١) وتوفي ابن عمر سنة (٧٣) أي وإسماعيل في نحو (١٢) من العمر ! وهذا إن كانت الرواية عنه . وأما إن كانت عن (ابن عمرو) كما في النسخة الأخرى ؛ فالانقطاع أجلى ؛ لأن ابن عمرو مات سنة (٦٣) !

والحديث عزاه السيوطي للبزار والبيهقي والأصبهاني وحميد بن زنجويه في «فضائل الأعمال» في (جزء صلاة الضحى) (١/٦٢ - الحاوي) ولم يتكلم عليه بشيء - كغالب عادته - .

وللفقرة الخامسة شاهد من حديث أنس مرفوعاً بلفظ :

« . . . بنى الله له قصراً من ذهب في الجنة» .

استغربه الترمذي ، وفيه عنعنة ابن إسحاق ، وهو مخرج في «الروض النضير» (١١١) ، وقواه الحافظ بقوله :

«ولكن إذا ضم إليه حديث أبي ذر وأبي الدرداء ؛ قوي ، وصلح للاحتجاج به» .

ولعله كذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٤٣٦ - (إذا نامَ أحدُكم ، وفي نفسه أن يُصليَ من الليلَ ؛ فلْيَضَعْ قُبْضةً من ترابٍ عندَه ، فإذا انتبه ؛ فلْيَقْبِض بيمينه ، ثم ليَحْصِبْ عن شِمالِه) .

باطل . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/١٧٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٠٨) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٩١/٢/٤٤٨٦ - بترقيمي) من طريق عنبسة بن عبدالواحد القرشي : ثنا أيوب بن عتبة عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير . . . مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن يحيى إلا أيوب ، تفرد به عنبسة» .

قلت : هو ثقة ، والعلة من شيخه أيوب - وهو : اليمامي - ، وفي ترجمته أورده ابن حبان ، وقال :

«كان يخطئ كثيراً ، ويهم شديداً ؛ حتى فحش الخطأ منه . . . وقال ابن معين : ضعيف» . وقال ابن الجوزي عقبه :

«قال أبو حاتم : هذا حديث باطل لا أصل له . قال يحيى بن معين : أيوب بن عتبة ليس بشيء . وقال النسائي : مضطرب الحديث» .

وكذلك قال الذهبي في الحديث أنه باطل . وما ذكره ابن الجوزي عن ابن حبان من الإبطال ، لا أدري من أين نقله ؛ والمفروض أن يكون في «الضعفاء» ؛ فلعله سقط منه .

وقد أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (ص١١) ، وأعله بأيوب ؛ قال :

«وهو ضعيف ، وأُنكر عليه هذا الحديث» .

ومن غرائب السيوطي في «اللآلي» : أنه تعقب ابن الجوزي بقوله (٣١/٢) :

«قلت : أخرجه الطبراني» !

وأما ابن عرَّاق فكان أقرب إلى الصواب منه ؛ فقد ذكر في «تنزيه الشريعة» (٨٢/٢) الخلاف في أيوب ، وتضعيف الحافظ إياه في «التقريب» ، ثم قال :

«فمثله لا ينبغي الحكم على حديثه بالوضع» .

فأقول : هذا هو الأصل ؛ إذا لم يرو مثله أمراً منكراً شرعاً أو عقلاً ، وليس الأمر

كذلك هنا ، فالنكارة في هذا الحديث ظاهرة جداً ، ولذلك فقد أصاب المعلق عليه حين قال :

«لكن نكارته تقتضي وضعه حتماً» . والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٢٦٤/٢) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ، والبزار ، وفيه أيوب بن عتبة : وثَّقه أحمد في رواية ، وكذلك ابن معين ، وضعفاه في رواية ، وضعفه البخاري ومسلم وجماعة» .

قلت : وفي هذا التخريج نظر ؛ لأنه يوهم أن أيوب هذا في إسناد البزار أيضاً ، وليس كذلك ؛ فإنه أخرجه في «مسنده» (٣٤٠/١ - ٣٤١) ، وكذا الخطيب في «التاريخ» (٣٧٨/٢ - ٣٧٩) من طريق ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب . . . به .

وعباد هذا : قال الذهبي في «الكاشف» و«المغني» :

«ضعف ، وقال النسائي : ليس بالقوي» . وقال الحافظ :

«صدوق رمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغيَّر بأخرة» .

ومن جملة الحفاظ الذين ضعفوه أبو داود صاحب «السنن» ؛ قال :

«ليس بذاك ، وعنده أحاديث فيها نكارة» .

(تنبيهان) :

١ - لم يتنبه الشيخ الأعظمي لتغاير إسناد البزار عن إسناد الطبراني - مقلداً في ذلك للهيثمي - ؛ فعلق كلامه المتقدم على رواية البزار ، وسكت عليه ، مع أنه يرى بعينيه أنه ليس فيها أيوب بن عتبة ؛ اللهم ! إلا إن كان توهم أن أيوب في

إسناد البزار ـ هو : ابن عتبة ـ ؛ فهذا شر من الأول ، لأنه أيوب السختياني الثقة المشهور !

٢ ـ سقط هذا الحديث من «مختصر الزوائد» للحافظ العسقلاني .

٦٤٣٧ ـ (مَثَلُ المريضِ إذا بَرِئَ وصَحَّ من مرضِه مَثَلُ البَرَدةِ ؛ تقعُ من السماءِ في صفائِها ولونِها) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (٧٦٢/٣٦٣/١) ، وابن حبَّان في «الضعفاء» (٧٧/٣) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٩٢/٢ ـ ٩٣) ، وابن عدي (٧٢/٧) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٨٤١/١٦٠/٧) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (٦٠/٣) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٠٠/٣) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٨/٤) من طريق الوليد بن محمد الموقري عن الزهري عن أنس . . . به مرفوعاً . وقال البزار :

«والوليد ليِّن الحديث ، حدَّث عن الزهري بأحاديث لم يتابع عليها» .

قلت : وهو متروك ، وكذبه بعضهم ، وقال ابن حبان :

«روى عن الزهري أشياء موضوعة ؛ لم يحدث بها الزهري قط ، لا يجوز الاحتجاج به بحال» . ثم ساق له هذا الحديث . وذكر ابن الجوزي عنه أنه قال :

«هذا حديث باطل ، إنما هو قول الزهري ، لم يرفعه عن الزهري إلا الموقري» .

قلت : وهذا غير موجود في مطبوعة «الضعفاء» . والله أعلم .

وقال ابن عدي :

«لا يرويه عن الزهري غير الموقري ، ورواه عبدالوهاب بن الضحاك عن بقية

عن الزبيدي عن الزهري عن أنس . وأبطل عبدالوهاب فيه ؛ لأن الزبيدي لا يحتمل ، والموقري يحتمل» .

وهذا وصله البيهقي من طريق ابن عدي : نا الحسين بن محمد بن مودود : نا عبدالوهاب : نا بقية عن الزبيدي . . . به .

ولم أره في «كامل ابن عدي» وعبدالوهاب هذا ـ وهو : الحمصي ـ : متهم ـ كما يشير إليه كلامه ـ ، وقال الحافظ :

«متروك ، كذبه أبو حاتم» .

وبقية : مدلس . فإن سلم من الأول ؛ لم يسلم من عنعنته ، فيجوز أن يكون قد تلقاه من بعض الضعفاء ثم دلّسه ؛ فقد رواه ابن عدي (٤٠٧/٣) من طريق سعيد بن هاشم بن صالح المخزومي : حدثني ابن أخي الزهري وعبدالله بن عامر عن الزهري . . . به . ذكره في ترجمة سعيد هذا ، وقال :

«ليس بمستقيم الحديث» . ونقله ابن الجوزي عنه ، وزاد فقال :

«رواه سفيان بن محمد الفزاري عن ابن وهب عن الزهري . . . نحوه . قال ابن عدي : أما سعيد : فليس بمستقيم الحديث ، روى أحاديث غير محفوظة . وأما سفيان : فإنه يسرق الأحاديث ، ويسوِّي الأسانيد ، وفي حديثه موضوعات . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به» .

ولم يتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٣٩٩/٢) بشيء يذكر ، وتبعه ابن عراق ؛ فذكره في «تنزيه الشريعة» (٣٥٢/٢) في الفصل الأول الذي خصه بالموضوعات التي لم يخالف ابن الجوزي في الوضع .

والحديث أخرجه الطبراني أيضاً في «المعجم الأوسط» (١/١٤/٢ ـ ٥٢٩٩/٢) من طريق الوليد بن محمد الموقري أيضاً ، وقال :

«لم يروه عن الزهري إلا الموقري» .

كذا قال ! فكأنه لم يقف على تلك المتابعات ، أو لم يُقِمْ لها وزناً ؛ لما عرفت من عللها ، وهذا أولى به في التحقيق ، والأول أولى به ، وبأسلوب كتابه في التحويش والتقميش !

٦٤٣٨ - (الصومُ جُنَّةٌ ؛ ما لم يَخْرِقْها) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤/١/٢١) ، والنسائي (١/٣١١) ، والدارمي (٢/١٥) ، وابن خزيمة (٣/١٩٤) ، والحاكم (٣/٢٦٥) ، والبيهقي في «السنن» (٤/٢٧٠) و«شعب الإيمان» (٣/٢٨٩/٣٥٧٢) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٦) ، وأحمد (١/١٩٥ و١٩٦) ، وأبو يعلى (٢/١٨٠ - ١٨١) ، والطيالسي أيضاً (٣١/٢٢٧) من طرق ؛ بعضهم عن واصل مولى أبي عيينة ، وبعضهم عن جرير بن حازم كلاهما عن بشار بن أبي سيف عن الوليد بن عبدالرحمن الجرشي عن عياض بن غُطيف عن أبي عبيدة بن الجراح . . . به . وعند بعضهم زيادة في المتن مع قصة ؛ فقال عياض بن غطيف :

دخلنا على أبي عبيدة بن الجراح نعوده من شكوى أصابه ، وامرأته (تحيفة) قاعدة عند رأسه ، قلت : كيف بات أبو عبيدة؟ قالت : والله ! لقد بات بأجر . فقال أبو عبيدة : ما بت بأجر ! وكان مقبلاً بوجهه على الحائط ، فأقبل على القوم بوجهه قال : ألا تسألوني عما قُلت؟ قالوا : ما أعجبنا ما قلت فنسألك عنه ! قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«من أنفق نفقة فاضلة في سبيل الله ؛ فبسبعمائة ، ومن أنفق على نفسه وأهله ، أو عاد مريضاً ، أو ماز أذى ؛ فالحسنة بعشر أمثالها ، والصوم جنة ؛ ما لم يخرقها ، ومن ابتلاه الله ببلاء في جسده ؛ فهو له حطة» .

رواه الحاكم وأحمد وأبو يعلى ، وكذا البخاري والبيهقي في «الشعب» ؛ لكن ليس عندهما القصة . وهي عند البزار في «مسنده» (٧٦٣/٣٦٤/١ و٧٦٤) مع الجملة الأخيرة منه بلفظ :

«إن مرض المؤمن حطة ؛ يحط عنه ذنوبه» .

وسكت عنه الحاكم والذهبي ، وحَسَّن إسناده المنذري في «الترغيب» (٩٧/٢) ، وقلَّده المعلق على «أبي يعلى» ، وصححه أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (١٤٤/٣) ، وما أرى ذلك ؛ لما يأتي :

أولاً : عياض بن غطيف ، وبشار بن أبي سيف : لم يوثقهما غير ابن حبان ، ويلحق به شيخه ابن خزيمة ؛ لإخراجه لحديثهما في «الصحيح» ، ولم يرو عن كل منهما إلا اثنان ، وبيَّض لهما الذهبي في «الكاشف» ، وقال الحافظ فيهما :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث ـ كما نص عليه في المقدمة ـ .

وعليه فحالهما مجهول .

ثانياً : مما يؤكد جهالتهما ، وخفاء حالهما : الاضطراب في ضبط اسميهما ؛ فالأول منهما :

(عياض بن غطيف) : فقيل فيه هكذا ، وهي رواية أكثر المصادر المذكورة ـ مثل «التاريخ» و«السنن» و«المسند» وغيرها ـ ، وهكذا ترجموه في كتب الرجال .

وقيل : (غطيف بن الحارث) ـ وهي رواية الطيالسي ، وعنه «شعب البيهقي» ـ ، وهي رواية أخرى لـ«تاريخ البخاري» ، وبسند آخر ؛ فقال عقب الرواية الأولى :

وقال إسحاق بن إبراهيم : حدثني عمرو بن الحارث قال : حدثني عبدالله بن

سالم عن الزُّبيدي : سمع سليم بن عامر أن غطيف بن الحارث حدثهم عن أبي عبيدة قال :

«يكفر به الخطايا» .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات إلى غطيف ؛ لكن الظاهر أنه ليس فيه إلا الجملة الأخيرة من الحديث ، وباللفظ المذكور .

وقيل : (**الحارث بن غطيف**) : على القلب للذي قبله . وهي رواية البزار عن واصل وجرير ، وهي أبعدها عن الصواب .

والتي قبلها هي الأرجح ـ كما يظهر من رواية البخاري الأخرى ـ ، وهي التي جزم بصحتها ابن أبي حاتم عن أبيه ؛ فقال في ترجمة الرواية الأولى :

«عياض بن غطيف ، ويقال : (غطيف بن الحارث) الشامي . . والصحيح : (غطيف بن الحارث) قال : أتينا أبا عبيدة بن الجراح ، روى عنه الوليد بن عبدالرحمن وسليم بن عامر» .

وخالفه ابن حبان ؛ فقال في ترجمة : (عياض بن غطيف) من «الثقات» (٥/٢٦٥ ـ ٢٦٦) :

«روى عنه الوليد بن عبدالرحمن الجرشي ، وهو الذي يقول له سليم بن عامر : (غطيف[1] بن الحارث) عن أبي عبيدة ، ولم يضبطه» !

كذا قال ! وسليم بن عامر ثقة من رجال مسلم ، ولا نعلم في توثيقه خلافاً . فكيف يصح أن يوهم هو دون بشار بن أبي سيف ، وهو غير مشهور ولا معروف بالحفظ ـ كما تقدم ـ؟!

---

(١) الأصل المطبوع (غضيف) ؛ لكن المعلق عليه نص أن الأصل : (غطيف) . . فأثبته ؛ لمطابقته لما في «التاريخ» .

وقد يلتبس هذا الراوي على الخلاف في ضبط اسمه بـ (غُضيف بن الحارث اليماني السكوني الثمالي) له صحبة ، وهو مترجم في «التهذيب» ، وقد ذكر في الرواة عنه الوليد بن عبدالرحمن المتقدم ، فجاء الالتباس ، ومع أن الحافظ أطال في ترجمته ، ونبه على بعض الأوهام ؛ فإنه لم يُزل اللبس المذكور . وكأنه تدارك ذلك في «التقريب» ؛ فقال عقب ترجمة (غضيف) هذا :

«عياض بن غطيف : آخر مخضرم ، مقبول . س» .

يعني : كما وقع في رواية النسائي المتقدمة .

هذا ما يتعلق بالاسم الأول ، وما وقع في ضبطه من الاضطراب .

وأما الاسم الآخر :

(بشار بن أبي سيف) : فقد وقع هكذا في أكثر المصادر المتقدمة . ووقع في رواية لابن أبي شيبة : (يسار بن أبي سيف) ، ولا يبعد أن يكون خطأً من الناسخ ؛ ولكني رأيت الهيثمي قال في تخريج الحديث (٢/٣٠٠) :

«رواه أحمد وأبو يعلى والبزار ، وفيه يسار بن أبي سيف ، ولم أر من وثقه ولا جرحه ، وبقية رجاله ثقات» .

ومع أن الموجود في «مسند» أحمد والبزار موافق للمصادر الأخرى ؛ فإني أخشى أن يكون وقع في نسخ الهيثمي في تلك المصادر (يسار) - كما ذكر - ، وإني لأذكر أنه يحتمل أن يكون في كتاب الهيثمي على الصواب (بشار) ؛ ولكنه تحرف على الطابع ، لكنني أستبعد ذلك عنه ؛ لأنه موجود في «تهذيب المزي» - فضلاً عن «التاريخ» و«الجرح» و«الثقات» - والله أعلم .

وأما «مسند أبي يعلى» فوقع فيه هكذا (ابن أبي سيف) منسوباً غير مسمى .

ثالثاً : قد وقع الاضطراب في إسناده أيضاً عند أحمد على ثلاثة وجوه :

الأول : واصل عن عياض بن غطيف قال : دخلنا على أبي عبيدة : فأسقط منه الوليد بن عبدالرحمن !

الثاني : أثبت الوليد وأسقط (بشاراً) !

الثالث : أثبت الاثنين ـ كما تقدم ـ في رواية الجماعة ، وهي الراجحة بلا ريب .

رابعاً : الوقف ، فقد قال مسعر : عن الوليد بن أبي مالك قال : ثنا أصحابنا عن أبي عبيدة قال :

«الصيام جنة ما لم يخرقها» .

أخرجه النسائي (٣١٢/١) ـ هكذا موقوفاً ـ ، وهو الصحيح في نقدي ؛ لأن إسناده إلى الأصحاب صحيح ، رجاله ثقات ، والوليد ـ هو : ابن عبدالرحمن بن أبي مالك الهمداني الدمشقي ـ ، وهو غير الجرشي المتقدم ، وأصحابه جمع من التابعين ، لا يخشى تواطؤهم على الكذب ، ولا تَوافقهم على الوهم ـ كما جرى على مثله بعض الحفاظ[1] ـ ، ويبدو لي أن النسائي رحمه الله أشار في «السنن الكبرى» (٢٥٤٣/٩٤/٢) إلى ترجيح وقفه ، فإنه ساقه فيه عقب المرفوع . والله تعالى أعلم .

(تنبيه) : عزا الحافظ في «الفتح» (١٠٤/٤) للدارمي وأحمد فقط ، وقال :

«زاد الدارمي (بالغيبة)» .

وهذا من أوهامه رحمه الله : فإن هذه الزيادة عند الدارمي في الموضع الذي سبقت الإشارة إليه ليست من الحديث ، بل إنه قال من عنده مفسراً إياه :

«قال أبو محمد : يعني بالغيبة» .

---

(١) انظر «المقاصد الحسنة» (١٠٤٤/٣٩٢) .

وأبو محمد هو : الدارمي نفسه .

على أنني أقول : لو كان عنده من تمام الحديث لقلت : إنها زيادة منكرة مدرجة فيه من بعض رواته ؛ لمخالفتها لكل الروايات المخرجة عند غيره ـ كما تقدم ـ .

نعم قد جاءت في حديث آخر من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، لكن إسناده ضعيف جداً ـ كما تقدم بيانه برقم (٢٦٤٢) ـ .

(تنبيه آخر) : مسعر في إسناد النسائي الصحيح الموقوف ـ هو : ابن كدام ـ ، وقد وقع في «كبرى النسائي» محرفاً إلى (سعد) ، والظاهر أنه خطأ مطبعي . والله أعلم .

٦٤٣٩ ـ (عيادةُ المريضِ مَرَّةً سنَّةٌ ، فما زادَ فنافِلَةٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في «مسنده» (٧٧٦/٣٦٨/١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٦٦٩/٢٥٨/١١) ، وابن عدي في «الكامل» (٢٢/٧) من طريق عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني عن النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس قال : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلمه إلا عن ابن عباس بهذا الطريق ، وقوله : «سنة» يريد سنة النبي ﷺ» .

قلت : فهو في حكم المرفوع ، وعلى ذلك علم مصطلح الحديث ؛ ولذلك خرجته أولاً ، ولتقوية بعض العلماء لإسناده ثانياً ـ كما يأتي ـ ، فإن النضر هذا : قال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه جداً» . وقال في «الكاشف» :

«ساقط» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» . ولهذا قال ابن عدي عقبه وقد ساق معه أحاديث أخرى :

«وهذه الأحاديث عن أبي يحيى الحماني عن النضر كلها غير محفوظة» .

ولذلك فقد أخطأ الهيثمي خطأً فاحشاً حين صرّح بتحسين حديثه بقوله في «المجمع» (٢/٢٩٦ ـ ٢٩٧) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، والبزار ، وفي أحد أسانيده علي بن عروة ، وهو ضعيف متروك ، وفي الآخر النضر ـ أبو عمر ـ وحديثه حسن» .

كذا قال ! ولا وجه لتحسينه البتة ؛ فإن النضر هذا متفق على تضعيفه ؛ لم يوثقه أحد حتى من كان معروفاً بالتساهل في التوثيق ، كالترمذي مثلاً ، فإنه مع كونه تفرد بالإخراج له من بين أصحاب «السنن» ؛ فلم يُخرِّج له إلا حديثاً واحداً ، وقال عقبه منكراً إياه (٣٦٨٤) :

«حديث غريب ، وقد تكلم بعضهم في النضر أبي عمر ، وهو يروي مناكير» . والحديث المشار إليه قد تكلمت عليه في «المشكاة» (٦٠٣٦) . وقال ابن حبان في النضر هذا (٣/٤٩) :

«كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، فلما كثر ذلك في روايته ؛ بطل الاحتجاج به ، قال ابن نمير : أبو عمر متروك الحديث» .

إذا عرفت هذا ؛ فإن من ضحالة العلم ، وقحط التحقيق أن ينتصر لهذا الخطأ الأخ المعلق على «مجمع البحرين» (٢/٣٦٠) ، فيقول عقب نقله التحسين المذكور :

«قلت : النضر أبو عمر ـ هو : ابن عربي ـ : لم يضعفه أحد إلا ابن سعد . . . فإسناد البزار حسن ـ كما قال البزار ـ» .

فأقول : كلا ـ والله ! ـ ؛ فإن البزار ، وكذلك من ذكر معه في تخريجي قد رووه من طريق عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني ـ كما رأيت ـ ، ولم يذكروه في الرواة

عن النضر بن عربي ، وإنما في الرواة عن النضر بن عبدالرحمن ـ أبي عمر الخزاز هذا ـ المتروك ، وفي ترجمته ساق ابن عدي هذا الحديث .

ولعل الذي غره ـ ومتبوعه الهيثمي ـ اشتراك كل من (النضرين) في الرواية عن عكرمة ، وبدهي جداً أن مثل هذا الاشتراك لا يكفي لترجيح أنه (النضر بن عربي) فضلاً عن الجزم به ؛ بل لا بد في هذه الحالة من قرينة تساعد على الترجيح على الأقل ، فكيف والقرائن تنفيه نفياً باتاً ، وتؤكد أنه النضر المتروك ـ كما تقدم ـ؟!

وغالب ظني أن الذي حمله على ما ذكر أنه وجد في رواية أخرى التصريح بأنه (النضر بن عربي) ؛ فلننظر إذن فيها لنرى هل يمكن التمسك بها للترجيح المزعوم؟ فروى الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٢٤/٢/٨٤٧٥) من طريق عمرو بن الحصين : نا محمد بن عبدالله بن علاثة : أنا النضر بن عربي عن عكرمة . . . به . وقال :

«تفرد به عمرو بن الحصين» .

قلت : وهو متروك متهم بالكذب ، وقد خرجت له ـ فيما سبق ـ عدة أحاديث واهية ، وقد قال فيه الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه جدّاً» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» .

وتبعه المعلق على «مجمع البحرين» ، فقوله في إسناد الحديث : «النضر بن عربي» . . مما لا يصح أن يستشهد به فضلاً عن الاحتجاج به ؛ لأنه إما أن يكون وهماً منه ـ تحرف عليه : (أبو عمر) . . إلى : (ابن عربي) ـ ، وإما أن يكون كذباً منه ، وأحلاهما مر !

ويبدو لي أن الهيثمي كان مضطرباً في (النضر أبي عمر) هذا ؛ فقد روى له الطبراني بإسناده هذا ؛ عن عكرمة عن ابن عباس عشرات الأحاديث ، فما استقر رأيه فيه على شيء ، وقد ضعفه في أكثرها ، فتارة يقول : «متروك» . وتارة : «ضعيف جداً» . وتارة : «ضعيف» . وتارة : «أجمعوا على ضعفه» . ورأيته مرة نسبه إلى أبيه فقال : «النضر بن عبدالرحمن ، وهو ضعيف» . ومرة قال : «وثَّقه بعضهم» . وهو في هذا واهم ؛ فلم يوثقه أحد ، والثقة إنما هو الآخر : (ابن عربي) . وتجد أقواله هذه تحت الأحاديث المشار إليها في «المعجم الكبير» (١١/٢٥٢ ـ ٢٥٩) بنقل الأخ الفاضل حمدي السلفي . وفي فهرس الأخ أبي هاجر زغلول (٣/٤١٣) ، وقد سقط منه ترجمة (النضر بن عربي) !

ثم إن للحديث طريقاً أخرى ، ولكنها لا تساوي فلساً ؛ فإنه من رواية **يحيى ابن العلاء** عن **علي بن عروة** عن عمرو بن دينار عن ابن عباس . . . به .

أخرجه الطبراني (١١/١١٢/١١٢١٠) .

وهذا إسناد هالك ، بل موضوع ؛ فإن كلاً من يحيى بن العلاء وعلي بن عروة ـ وهو : الدمشقي ـ متهمان بالوضع .

٦٤٤٠ ـ (يا عَمِّ ! إن اللهَ عز وجل قد عَصَمَني من الجِنِّ والإنسِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٢٥٦ ـ ٢٥٧) ، والواحدي في «أسباب النزول» (ص١٥١) من طريق عبدالحميد الحماني عن **النضر أبي عمر** عن عكرمة عن ابن عباس قال :

كان رسول الله ﷺ يُحْرس ، فكان يُرسِل معه عمه أبو طالب كل يوم رجالاً من بني هاشم يحرسونه حتى نزلت هذه الآية : ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾ إلى قوله : ﴿والله يعصمك من الناس﴾ ، فأراد عمه أن يرسل معه من

يحرسه ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ النضر هذا ـ هو : ابن عبدالرحمن أبو عمر الخزاز ، وهو ـ : متروك ، لم يوثقه أحد ـ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ـ ، وتناقض فيه قول الهيثمي ؛ فوفق للصواب أحياناً ـ كما ذكرت هناك ـ ، وتحت هذا الحديث ألان القول فيه فقال :

«رواه الطبراني ، وفيه النضر بن عبدالرحمن ، وهو ضعيف» !

ثم إن في الحديث نكارة ظاهرة ؛ فإن هذه الآية مدنية ، وهذا الحديث يقتضي أنها مكية ، ولذلك قال ابن كثير عقبه تحت الآية :

«حديث غريب ، والصحيح أن هذه الآية مدنية ؛ بل هي من أواخر ما نزل بها . والله أعلم» .

ومثله ما عزاه ابن كثير لرواية ابن مردويه بسنده عن أبي الزبير عن جابر . . . نحوه . وقال :

«حديث غريب» .

قلت : وفيه ـ غير عنعنة أبي الزبير ـ جماعة لم أعرفهم .

٦٤٤١ ـ (أقبلتُ يومَ بدرٍ من قتالِ المشركينَ وأنا جائعٌ شديدُ الجوعِ ، فاستقبلتني امرأةٌ يهوديةٌ على رأسِها جَفْنةٌ فيها جَدْيٌ مَشْويٌّ ، وفي كُمِّها شيءٌ من سكَرٍ ، فقالت : الحمدُ لله الذي سَلَّمَكَ يا محمدُ ! كنتُ نَذَرتُ لله نَذْراً إنْ قَدِمتَ المدينةَ سالماً ؛ لأَذْبَحَنَّ هذا الجَدْيَ ولأشوينه ، ولأحملنه إليك لتأكل منه . فاستنطق الله الجدي ؛ فاستوى قائماً على أربعِ قوائمٍ ، فقال : يا محمدُ ! لا تأكُلْني ؛ فإني مسمومٌ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص١٥٤ ـ دار المعرفة) من طريق

محمد بن إبراهيم بن داود قال : ثنا **الحسين بن كليب** قال : ثنا يزيد بن أبي حكيم قـال : ثنا **الحكم بـن أبـان** عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسين بن كليب : لم أجد له ترجمة .

والحكم بن أبان : قال الحافظ :

«صدوق له أوهام» .

وخالفه في متنه هلال عن عكرمة به مختصراً بلفظ :

أن امرأة من اليهود أهدت لرسول الله ﷺ شاة مسمومة ، فأرسل إليها فقال :

«ما حملك على ما صنعت؟» . قالت : أحببت ـ أو : أردت ـ إن كنت نبياً ؛ فإن الله سيطلعك عليه ، وإن لم تكن نبياً ؛ أريح الناس منك . قال :

وكان رسول الله ﷺ إذا وجد من ذلك شيئاً ؛ احتجم . قال : فسافر مرة ، فلما أحرم ؛ وجد من ذلك شيئاً ، فاحتجم .

أخرجه أحمد (١/٣٠٥ ـ ٣٠٦) : ثنا سريج : ثنا عباد عن هلال . . . به .

قلت : وهذا إسناد حسن ـ كما قال الحافظ ابن كثير في «البداية» (٤/٢٠٩) ـ ؛ رجاله ثقات رجال البخاري ، وقد صححه بعض المحققين المعاصرين ، وهو حري بذلك لولا كلام يسير في هلال ـ وهو : ابن خباب ـ : قال الحافظ :

«صدوق تغير بأُخَرَة» .

لكن حديثه هذا صحيح على كل حال ؛ فإن له شواهد عند ابن كثير ، وابن حجر في «الفتح» (٧/٤٩٧) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤/٢٥٦ ـ ٢٦٤) ، وفي بعضها قول أنس :

فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله ﷺ .

رواه مسلم .

وفي بعض : أنه أكل معه رهط من أصحابه ، ثم قال لهم :

«ارفعوا أيديكم» .

وأنه توفي بعضهم منها .

ففي ذلك ما يدل على نكارة حديث الترجمة ، وبخاصة قوله في آخره :

«إن الجدي استوى قائماً ، وقال : لا تأكلني ؛ فإني مسموم» .

ومن هذا القبيل ما أخرجه البزار في «مسنده» (٣/١٤٠/٢٤٢٣) من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن عن أنس قال :

«أهدت امرأة يهودية . . .» الحديث بنحوه ، وفيه :

قال رسول الله ﷺ :

«إن عضواً من أعضائها يخبرني أنها مسمومة» ؛ فامتنع رسول الله ﷺ ، وامتنع من معه !

فهذا الامتناع ظاهر البطلان ، والعلة من الحسن ـ وهو : البصري ـ ، أو : مبارك ابن فضالة ؛ فإنهما مدلسان ، وقد عنعنا .

ومثله ـ أو : أبطل منه ـ روايته الأخرى (٢٤٢٤) من طريق عبد الملك بن أبي نضرة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري . . . فذكر القصة ، وفيه :

فبسط يده وقال : «كلوا باسم الله» ، قال : فأكلنا ، وذكرنا اسم الله ؛ فلم يضر أحداً منا !

وعلته عبدالملك هذا : ليس بالمشهور ، ترجمه البخاري وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٠٥/٧) وقال :

«ربما أخطأ» . وتبعه الحافظ فقال :

«صدوق ربما أخطأ» . وقال الذهبي :

«صالح» .

قلت : فمثله يقبل حديثه إذا سلم من المخالفة ، أما وقد أبطل ؛ فلا ، ولا كرامة .

٦٤٤٢ - (لا يزالُ قومٌ يَتَخَلَّفونَ عن الصَّفِّ الأولِ حتى يُخَلِّفَهُمُ اللهُ في النارِ) .

منكر . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٤٥٣/٥٢/٢) قال : أخبرنا عكرمة ابن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عكرمة بن عمار ، فمن رجال مسلم ، وهو ثقة إلا في روايته عن يحيى بن أبي كثير خاصة ؛ فقد روى ابن عدي (٢٧٢/٥) وغيره عن يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل قالا :

«أحاديث عكرمة عن يحيى بن أبي كثير ضعاف ليس بصحاح» .

وعلى هذا جرى الحفاظ المتأخرون ؛ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما .

وإن مما يؤيد ضعفه في هذا الحديث أنه قد صح من حديث أبي سعيد

الخدري . . . مرفوعاً نحوه ؛ دون قوله : «في النار» .

أخرجه مسلم وأبو عوانة وابن خزيمة في «صحاحهم» وغيرهم ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٦٨٣) ، وذكرت هناك أن في رواية لأحمد زيادة بلفظ :

«حتى يؤخرهم عز وجل يوم القيامة» .

وإسنادها صحيح على شرط مسلم . وقد قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» :

«(لا يزال قوم يتأخرون) ؛ أي : عن الصفوف الأول (حتى يؤخرهم الله) تعالى عن رحمته ، أو عظيم فضله ، ورفع المنزلة ، وعن العلم ونحو ذلك» .

قلت : وزيادة أحمد تشير إلى ما ذكره من رفع المنزلة ؛ أي : في الجنة ونحوه من التأخير عن الدخول مع السابقين الأولين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : كنت قديماً في بعض تعليقاتي وتخريجاتي قد صححت الحديث بهذا الشاهد من حديث أبي سعيد ، ولم أتنبه حينئذٍ أن شهادته قاصرة ، وأن الزيادة عليه من عكرمة منكرة ؛ لذلك بادرت هنا تبرئة للذمة ، وأداء للأمانة العلمية إلى بيان هذه الحقيقة الجلية ، فمن بلغه هذا ، وكان قد وقف على التصحيح المذكور ؛ فليعلق عليه بالضرب على الزيادة . واللهَ تعالى أسألُ أن يغفر لي كل زلة ، وأن يدخلني بفضله الجنة ﴿مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً﴾ .

ثم إن الحديث قد أخرجه أبو داود (٦٧٩) ، ومن طريقه البيهقي في «سننه» (١٠٣/٣) ، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٥٥٩/٢٧/٣) ، وكذا ابن حبان (٣٩٢ - موارد) كلهم من طريق عبدالرزاق . . . به .

٦٤٤٣ ـ (قامَ على قبرِ عثمانَ بنِ مَظْعونٍ ، وأَمَرَ فَرُشَّ عليه الماءُ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٨٤٣/٣٩٦/١) : حدثنا محمد بن عبدالله : ثنا يونس [بن محمد : ثنا] العمري ، عن عاصم بن عبيدالله عن عبدالله ابن عامر بن ربيعة عن أبيه : أن النبي ﷺ قام . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف عاصم بن عبيدالله ، ومثله العمري ـ وهو : المكبر ؛ عبدالله بن عمر بن حفص ـ . وغفل عن هذا كله الهيثمي ، وأخذ يعله بما ليس بعلة ؛ فقال (٤٥/٣) :

«رواه البزار ، ورجاله موثقون إلا أن شيخ البزار محمد بن عبدالله لم أعرفه» .

قلت : هو معروف ثقة ، نسبه البزار في حديث تقبيل عثمان بن مظعون المتقدم برقم (٦٠١٠) ؛ فقال : (المخرِّمي) ، وهو : ابن عمار أبو جعفر البغدادي ، من شيوخ النسائي ، ومن إسناده لهذا الحديث استدركت الزيادة المحصورة بين المعكوفتين .

(تنبيه) : في رش القبر أحاديث كثيرة ، ولكنها معلولة ـ كما كنت بينت ذلك في «الإرواء» (٢٠٥/٣ ـ ٢٠٦) . ثم وجدت في «أوسط الطبراني» حديثاً بإسناد قوي في رشه ﷺ لقبر ابنه إبراهيم ، فخرجته في «الصحيحة» (٣٠٤٥) .

٦٤٤٤ ـ (يا معاذُ ! سألتَ عن أمرٍ عظيمٍ . ثم أَرْسَلَ عَيْنَيْهِ ثم قال :

عَشَرَةُ أصنافٍ قد مَيَّزَهُم اللهُ من جماعةِ المسلمينَ ، وبدَّلَ صُوَرَهم ؛ فبعضُهم على صورةِ القِرَدةِ ، وبعضُهم على صورة الخنازيرِ ، وبعضهم مُنْكَبِّيْنَ ؛ أرجُلُهم فوقُ ، ووجوهُهم أسفلُ ، يُسْحَبون عليها ، وبعضهم عُميٌ يَتَرَدَّدُون ، وبعضهم صُمٌّ بُكْمٌ لا يَعْقِلون ، وبعضهم يَمْضَغُون ألسنَتَهم ، وهي مُدَلاةٌ على صدورهم ، يسيلُ القَيْحُ من أفواهِهم لُعَاباً ؛

يَقْذَرُهم أهلُ الجَمْع ، وبعضهم مقطَّعةٌ أيديهم وأرجُلهم ، وبعضهم مصلوبون على جُذَوعٍ من نارٍ ، وبعضهم أشدُّ نَتَناً من الجِيَفِ ، وبعضهم يَلْبَسون جِباباً سابغاتٍ من قَطِرانٍ لازِقَةً بجلودِهم .

فأما الذين على صورةِ القردةِ فالقَتَّاتُ من الناس . . . (الحديثَ ، إلى أن قال :) والذين يلبسون الجِبابَ فأهلُ الكِبْرِ والخُيَلاءِ والفَخْرِ) .

موضوع . أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٣٠٧/٦) ساكتاً عليه ـ كعادته غالباً ـ من رواية ابن مردويه عن البراء بن عازب : أن معاذ بن جبل قال : يا رسول الله ! ما قول الله : ﴿يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجاً﴾؟ فقال : . . . فذكره بطوله .

وعزاه الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (ص٦٩٢ ـ المصورة) من طريقين عن محمد بن زهير عن محمد بن المهتدي عن حنظلة السدوسي عن البراء بن عازب .

ومن روايتهما ذكره الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» أيضاً (١٨١/٤/ ٢٦٧) تبعاً للزيلعي ، ووقع في «تخريج ابن حجر» بعض الأخطاء المطبعية صححتها من «تخريج الزيلعي» ، وسكتا عن إسناده وهو إسناد واهٍ :

حنظلة السدوسي : ضعيف ؛ لاختلاطه وروايته الأعاجيب والمناكير . وهو مترجم في «التهذيب» .

ومن دونه لم أجد من ترجمهما ، إلا أن الحافظ أورده في ترجمة محمد بن زهير من «اللسان» الذي قال فيه ـ تبعاً لأصله «الميزان» ـ :

«تابعي أرسل حديثاً ، عنه وهيب بن الورد ، مجهول» . زاد الحافظ فقال :

«وأظنه الذي روى الحديث الظاهر الوضع في البعث المذكور عند الثعلبي في

تفسير ﴿عم يتساءلون﴾ ، رواه عن محمد بن المفيد (!) عن حنظلة السدوسي عن أبيه (!) عن البراء» .

فأقول : إني أستبعد جداً [أن يكون] محمد بن زهير الراوي لهذا الحديث هو ذاك التابعي المجهول ؛ كيف وبينه وبين البراء تابعي ، وتابع تابعي؟! والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما أن الحديث موضوع فهو كما قال رحمه الله ؛ فإن لوائح الوضع والصنع والتكلف ظاهرة عليه ، فأتعجب من ابن الجوزي كيف لم يورده في «الموضوعات» ؛ بل ولا في «العلل المتناهية»؟! والسيوطي مع تساهله المعروف قد أورده في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١٦٢ ـ ١٦٤) ، لكن من رواية ابن عساكر بسنده عن أبي بكر الحداد : حدثنا محمد بن عيسى الرازي ـ بالعقيق ـ : حدثني أبو أحمد عبدالله بن محمد : حدثني هشام بن عمار : حدثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال :

كنت مع رسول الله ﷺ في منزل أبي أيوب الأنصاري ، قال : فتلا هذه الآية : ﴿يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجاً﴾ ، فرأيت رسول الله ﷺ قد تغرغرت ـ يعني : عينيه ـ ، فقلت : يا رسول الله ! ما تفسير هذه الآية . . . فذكر الحديث مطولاً جداً ؛ أضعاف حديث الترجمة ، وفيه زيادات منكرة جداً ، هي في الوضع أوضح ؛ فقد ذكر بعض الفرق الضالة والصفات التي يحشرون فيها ؛ كالقدرية : الذين يزعمون أن الله قدَّر بعض الأشياء ولم يقدِّر بعضها ، وأن المعاصي ليست مخلوقة . والمرجئة : يزعمون أن الإيمان قول لا يضر مع الإيمان المعاصي .

والحرورية : الذين استحلوا دماء أمتي ، وتبرؤوا من أصحابي . ثم ذكر الرافضة والزنادقة وأوصافهم . وقال السيوطي :

«قال ابن عساكر : هذا حديث منكر ، وفي إسناده غير واحد من المجهولين» .

قلت : وتعقبه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٩٠) بقوله :

«قلت : هذا لا يقتضي أن يكون موضوعاً» .

قلت : وهذا تعقب هزيل ؛ لأنه نظر إلى السند فقط دون المتن ، وهذه هي نظرة من لم يتمكن في هذا العلم ، وإذا لم يكن هذا الحديث موضوعاً مع كثرة البلايا التي فيه ؛ فليس في الدنيا حديث موضوع مع ضعف إسناده ، وهذا خلاف ما عليه علماء الحديث أصولاً وتفريعاً ، وها هو المثال بين يديك ؛ فقد حكم أمير المؤمنين في زمانه حقاً وفيما بعد الحافظُ العسقلاني على الحديث بالوضع ، مع سلامة إسناده من كذاب أو وضَّاع معروف بالوضع ، وتبعه على ذلك السيوطي - مع تساهله ؛ كما تقدم - ، وما أكثر الأحاديث الموضوعة في كتاب ابن الجوزي «الموضوعات» ، والتي لم يخالف فيها ، وهي سالمة من كذاب أو وضاع ، ونحو ذلك كثير من الأحاديث التي يحكم عليها العقيلي وابن عدي والذهبي ببطلانها متناً لا إسناداً ، وفي هذه «السلسلة» نماذج كثيرة ؛ فليراجعها من شاء .

وقول ابن عراق المتقدم إنما يقال في متن ليس فيه مخالفة للشرع أو العقل المنشرع ، فاعلم ذلك ؛ فإنه مهم جداً ، والناس في هذا على طرفي نقيض . والله ولي التوفيق .

٦٤٤٥ - (مرحباً بكم ، حَيَّاكم اللهُ ، جَمَعَكُمُ اللهُ ، نَصَرَكُمُ اللهُ ، رَفَعَكُم الله ، نَفَعَكُم الله ، وَفَّقَكُم الله ، قَبِلَكُم [الله] ، هداكم الله ، سلَّمَكُم الله ، أوصيكم بتقوى الله ، وأوصي اللهَ بكم (!) أن لا تَعْلوا على اللهِ في عبادِه وبلادِه . . . (إلى أن قال) :

قلنا : يا رسولَ اللهِ ! متى أَجَلُك؟ قال : قد دَنا الأجلُ . . .

قلنا : يا رسولَ الله ! مَنْ يَغْسِلُك؟ قال : رجالُ أهلِ بيتي ؛ الأدنى فالأدنى ، . . . وأقرِئوا أنفُسَكم السلامَ كثيراً ، ومَنْ كان غائباً من أصحابي ، فَأَقْرِئوه مني السلامَ كثيراً ، ألا وإني أُشْهِدُكم أني قد سلَّمتُ على كلِّ مَنْ دخل في الإسلام ، وعلى كلِّ من تابعني على ديني من اليومِ إلى يومِ القيامةِ . . .

قلنا : يا رسولَ الله ! ومن يصلي عليك؟ - وبَكَيْنا - . فقال :

مهلاً ! غفرَ اللهُ لكم وجزاكمُ اللهُ عن نبيِّكم خيراً ، إذا غَسَلْتُموني وكَفَّنْتُموني فَضَعوني ؛ على شَفِيرِ قَبري ، ثم اخرُجوا عني ساعةً ؛ فإنَّ أولَ مَنْ يصلي عليّ خليلي وحبيبي جبريلُ ، ثم ميكائيلُ ، ثم إسرافيلُ ، ثم ملكُ الموتِ مع ملائكةٍ كثيرةٍ ، ثم ادخلوا عليَّ فصلُّوا عليَّ وسلموا تسليماً . . .

قلنا : يا رسول الله ! فمَنْ يَدْخُلُ قبرَك؟ قال : رجالُ أهلِ بيتي مع ملائكةٍ كثيرةٍ ، يرَوْنكم من حيثُ لا تَرَوْنَهم) .

موضوع . ليس عليه بهاء كلام النبوة والرسالة ؛ بل إن يد الصنع والوضع عليه ظاهرة . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/١٦٨ - ١٦٩) ، والحاكم (٣/٦٠) ، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٧/٢٣١ - ٢٣٢) من طريقين عن سلام بن سليم عن عبدالملك بن عبدالرحمن عن الحسن العرني عن الأشعث بن طليق عن مرة عن عبدالله بن مسعود قال :

اجتمعنا في بيت أمنا عائشة رضي الله تعالى عنها ، فنظر إلينا رسول الله ﷺ ، فدمعت عيناه ، فتشدد ، فنعى إلينا نفسه حين دنا الفراق ؛ فقال : . . . فذكره بطوله .

وقد حذفت بعض فقراته كما أشرت بذلك إلى ذلك ، واكتفيت بذكر ما يدل على نكارته ووضعه ، والسياق لأبي نعيم وقال :

«حديث غريب من حديث مرة عن عبدالله ، لم يروه متصل الإسناد إلا عبدالملك بن عبدالرحمن ـ وهو : ابن الأصبهاني ـ» .

قلت : وعبدالملك هذا : أورده أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/١٣٠ ـ ١٣١) وقال :

«يروي عن خلاد الصفار ، وعن أبيه حديث ابن مسعود في وفاة النبي ﷺ ، حدث عنه عمرو بن محمد العنقزي ، وأبو نعيم ، وعبد العزيز بن أبان» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، والظاهر أنه مجهول الحال . وهو قول الحاكم ـ كما يأتي ـ ، خلافاً للذهبي وغيره ؛ فقال الحاكم عقبه :

«عبدالملك بن عبدالرحمن الذي في هذا الإسناد مجهول ، لا نعرفه بعدالة ولا جرح ، والباقون ثقات» !

كذا قال ! وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : بل كذبه الفلاس ، قال : والباقون ثقات . قلت : وهذا شأن الموضوع ؛ يكون كل رواته ثقات سوى واحد ، فلو استحيى الحاكم ؛ لما أورد مثل هذا» .

قلت : ليس الأمر بهذا الإطلاق ؛ فقد يكون في إسناد الموضوع ، أكثر من راوٍ غير ثقة ـ كما هو معروف عند أهل العلم ـ ، ومن الطريف أن هذا الحديث من هذا القبيل ؛ فإن سلاّم بن سُليم ـ وهو : المدائني الطويل ـ : متروك ـ كما قال الذهبي والعسقلاني وغيرهما ـ . وقد قال البيهقي عقبه :

«وتفرد به سلام الطويل» .

لكن يعكر عليه قول أحمد بن منيع في «مسنده» : سمعت سلمة بن صالح يحدث عن عبدالملك بن عبدالرحمن . . . به .

ذكره الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» المسندة (ق٥١٤/١) وقال :

«في هذا تعقب على الترمذي (!) حيث قال : إن سلاماً الطويل تفرّد به» .

وأنا أظن أن قوله : «الترمذي» . . سبق قلم منه أو خطأ من الناسخ ، وأن الصواب : «البيهقي» ؛ كما تقدم ، فإن الترمذي لم يخرج الحديث .

وقد سكت عنه الحافظ في «المطالب العالية» المجردة عن الأسانيد (٢٦١/٤) ، وليس بجيد منه ! فإن سلمة بن صالح ـ وهو : الأحمر ـ قد ترجم له في «اللسان» ترجمة سيئة ، من ذلك قول أبي داود :

«متروك الحديث» . وتبناه الذهبي في «المغني» ؛ فلم يذكر غيره . وقول أبي حاتم :

«واهي الحديث ، لا يكتب حديثه» .

ويؤكد عدم التفرد الذي ذكره البيهقي أن الطبراني أخرجه في «المعجم الأوسط» (٣٨٢/٢ ـ مجمع البحرين) ؛ أخرجه من طريق محمد بن عمرو العنقزي : ثنا عبدالملك بن الأصبهاني عن خلاد الصفار عن الأشعث بن طليق . . . به . وقال :

«لم يُجَوِّد إسناده إلا عمر العنقزي . ورواه المحاربي عن عبدالملك الأصبهاني عن مُرَّة عن عبدالله ؛ فلم يذكر خلاداً ، ولا الأشعث ، ولا الحسن العرني» .

قلت : والمحاربي اسمه عبدالرحمن بن محمد ، وروايته أخرجها البزار في «مسنده» (٣٩٨/١) فقال : حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي : ثنا عبدالرحمن ابن محمد المحاربي عن ابن الأصبهاني : أنه أخبره عن مُرّة . . . به . وقال :

«وهذا روي عن مرة عن عبدالله من غير وجه ، والأسانيد عن مرة متقاربة ، وعبدالرحمن لم يسمع هذا من مرة ؛ إنما أُخبِرَهُ عن مرة» .

قلت : كذا فيه : (عبدالرحمن) . . وليس هو عبدالرحمن المحاربي يقيناً ؛ فإن بينه وبين (مرة) : (ابن الأصبهاني) . . فالظاهر أنه يعنيه ؛ فإنه : (عبدالرحمن بن عبدالله بن الأصبهاني) . ثم رأيته منسوباً هكذا : (عبدالرحمن بن الأصبهاني) في نقل الحافظ لكلام البزار هذا عقب كلام الذي سبق نقله من كتابه «المطالب العالية» ؛ فأظن أنه بيان وتفسير من الحافظ ، وليس من جملة كلام البزار ، أقول هذا لمخالفته لقول الطبراني المتقدم :

«رواه المحاربي عن عبدالملك الأصبهاني» .

وهذا موافق للروايات السابقة المصرحة بأنه : (عبدالملك) ، ولتصريح أبي نعيم بذلك في ترجمته ـ كما تقدم ـ .

وبالجملة ؛ فقول البزار : (عبدالرحمن) ، وهم من أوهامه ، أو خطأ من الناسخ ، والله أعلم .

ثم إن عبدالرحمن المحاربي ـ مع كونه ثقة من رجال الشيخين ؛ فإنه ـ موصوف بالتدليس ، وكلام الطبراني المشار إليه آنفاً من الأدلة على ذلك حيث أسقط الرواة الثلاثة من إسناده !

وجملة القول في هذا الحديث ؛ أنه من حيث الإسناد ضعيف جداً ؛ لأن مدار طرقه على عبدالملك بن عبدالله بن الأصبهاني ، وقد رماه الفلاس بالكذب ؛ كما تقدم نقله عن الذهبي ، ونقله عنه الحافظ أيضاً تحت ترجمة عبدالملك بن عبدالرحمن أبي العباس المعلم ، وزاد فيها :

«وقال البخاري : منكر الحديث» .

وقد ذكروا في اسم أبيه ثلاثة أقوال : (عبدالرحمن) ، و : (عبدالعزيز) ، و : (عبدالله) ، فمن الغريب : أنهم لم يذكروا أنه : (ابن الأصبهاني) ، مع أن الذهبي ذكر تكذيب الفلاس إياه في حديثه هذا ـ كما تقدم ـ ، وما نقلته عن الحافظ آنفاً يقتضي أنه هذا . والله أعلم .

هذا من جهة الإسناد .

وأما من جهة المتن ؛ فهو ظاهر الوضع ؛ كما تقدم . والله ولي التوفيق الهادي إلى أقوم طريق .

ثم تنبهت لعلة أخرى ؛ وهي : جهالة (الأشعث بن طليق) ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم من رواية خلاد عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفرق بينه وبين : (أشعث بن طليق النهدي) عن ابن عمر ، وعنه ابن عيينة ، وثقه ابن معين ، وابن حبان (٤/٣٠) .

وخالف العسقلاني ؛ فجعلهما واحداً في «اللسان» ، وهو غير ظاهر ؛ لاختلاف الطبقة . والله أعلم .

ثم وجدت للحديث طريقاً آخر ، ولكنه لا يساوي فلساً ؛ لأنه من رواية **محمد ابن عمر ـ وهو : الواقدي ـ** : حدثني عبدالله بن جعفر عن ابن أبي عون عن ابن مسعود .

أخرجه ابن سعد (٢/٢٥٦) .

والواقدي : متروك ، متهم بالكذب .

وابن أبي عون ـ اسمه : عبدالواحد المدني ـ : من اتباع التابعين ؛ فهو معضل .

(تنبيـه) : أورد السيوطي في «الجامع الصغير» قطعة من هذا الحديث الطويل بلفظ : «اقرؤوا على من لقيتم من أمتي بعدي السلام الأول فالأول إلى يوم القيامة» ، من رواية الشيرازي في «الألقاب» عن أبي سعيد . والصواب ابن مسعود ـ كما في «الجامع الكبير» ـ .

وقد ساق الشيخ الغماري في «المداوي» (٢/١٣٤) إسناد الشيرازي من الطريق المتقدمة عن الحسن العرني . . . به ، ثم تكلم على إسناده كلاماً جيداً فقال :

«إن هذا الحديث كذب موضوع مركب ، ما حدَّث به ابن مسعود ، ولا وقع شيء مما فيه أصلاً ؛ فإن رواية الشيرازي هذه مختصرة ، وأصل الخبر طويل في نحو ورقة خرّجه بطوله البزار و . . . وعلامة الوضع لائحة عليه ؛ لبرودته وركاكة ألفاظه ، بحيث لا يخفى بطلانه على من مارس السنة ، واستطعم ألفاظها الشهية» .

٦٤٤٦ ـ (نُهِينا ـ يعني : النساءَ ـ عن زيارةِ القبورِ ، ولم يُعْزَمْ علينا) .

لا أصل له بلفظ : (الزيارة) . وقد أورده هكذا ابن قدامة المقدسي في «المغني» (٢/٤٣٠) وقال :

«رواه مسلم» !

وهذا خطأ محض ، وأفحش منه قول أبي الفرج المقدسي في «الشرح الكبير» (٢/٤٢٦) :

«متفق عليه» .

فإن الحديث ليس له أصل عندهما ولا عند غيرهما من أصحاب «السنن» وغيرهم باللفظ المذكور : «زيارة القبور» ، وإنما هو عندهم بلفظ :

« . . . عن اتباع الجنائز . . .» .

وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٩٠ ـ المعارف) عن سبعة من دواوين السنة منها : «الصحيحان» .

ولا أجد تأويلاً لمثل هذا العزو الفاحش ، والتحريف للحديث بما هو أفحش ، مما يحسن جعله مثالاً جديداً للوضع ـ بدون قصد ـ ؛ إلا أحد أمرين :

الأول : الذهول والنسيان الذي هو من طبيعة الإنسان .

والآخر : أن يكونا استلزما من نهيهن عن اتباع الجنائز ؛ النهي عن الوصول إلى المقابر وزيارتها . ومع أن هذا الاستلزام غير لازم ؛ فهو أبعد من الأول ، إذ لو كان الأمر كذلك ؛ لذكرا الحديث بلفظه المعروف في كتب السنة ثم فسراه بالزيارة .

وإنما قلت : «غير لازم» ؛ لأنه مخالف للأدلة الخاصة بالنساء الدالة على أن الأمر الثابت في الأحاديث بزيارة القبور ، عام يشمل النساء ـ كما كان يشملهن النهي عنها من قبل ـ ، وهي مجموعة في فصل خاص كنت عقدته في كتابي «أحكام الجنائز» رقم (١١٦) ، وبعضها قد ذكرها الفقيهان المقدسيان . كما عقدت قبله فصلاً آخر في أن فضل اتباع الجنائز خاص بالرجال دون النساء ، رقم (٤٦) .

وبهذه المناسبة **أقول** : المشهور عند الحنابلة ، وبخاصة منهم إخواننا النجديين كراهة زيارة النساء للقبور ، ويتشددون في ذلك ، حتى ليكاد جمهورهم لا يعرفون في مذهبهم إلا الكراهة ! مع أن الفقيهين قد ذكرا عن الإمام رواية أخرى : أنه لا تكره . واستدلا لها بعموم الحديث المذكور آنفاً ، وبزيارة عائشة ـ أفقه النساء الصحابيات وكثير من الصحابة ـ لقبر أخيها عبدالرحمن بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام . وقد رأيت احتجاج الإمام أحمد بهذا الأثر ورده على شبهة

لبعض المخالفين ، فأحببت أن أنقله إلى القراء ؛ لعزته ـ حتى عند الحنابلة ـ وفائدته .
قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/٢٣٣) :

«واحتج من أباح زيارة القبور للنساء بما حدثناه عبدالله بن محمد . . . (فساق إسناده إلى أبي بكر الأثرم قال : حدثنا محمد بن المنهال . . . فساق إسناده إلى عائشة بالأثر المذكور ثم قال :)

قال أبو بكر : وسمعت أبا عبدالله ـ يعني : أحمد بن حنبل ـ يُسأل عن المرأة تزور القبر؟ فقال : أرجو ـ إن شاء الله ـ أن لا يكون به بأس ، عائشة زارت قبر أخيها . قال : ولكن حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ لعن زوارات القبور . ثم قال : هذا أبو صالح . . ماذا؟ كأنه يضعفه . ثم قال : أرجو إن شاء الله ، عائشة زارت قبر أخيها . قيل لأبي عبدالله : فالرجال؟ قال : أما الرجال فلا بأس به» .

وحديث ابن عباس ذكر له ابن عبدالبر شاهداً من حديث أبي هريرة ـ كأنه يشير إلى تقويته ـ ، وهو كذلك ؛ فإن له شاهداً آخر من حديث حسان ، وقد خرجت ثلاثتها في «أحكام الجنائز» (٢٣٥ ـ ٢٣٧) و«الإرواء» (٣/٢٣٢ ـ ٢٣٣) ، وأجاب عنه ابن عبدالبر (٢/٢٣٢) على ما قبل الإباحة ، وحمله غيره من العلماء عن المكثرات للزيارة ؛ فراجع له «الإحكام» .

وعلى هذا ؛ فليست المعالجة لما يقع من النساء من المخالفة للشرع عند الزيارة بالتشدد المشار إليه ؛ فإن مثله يقع أيضاً من الرجال ، وإنما تكون بتذكيرهم بالغاية من شرعية الزيارة ، وهي ترقيق القلب وتذكر الآخرة ، والسلام على أهل القبور ، فمن زار على هذا الوجه المشروع ؛ فهو المتبع ، ومن خالف ؛ فهو المبتدع ، لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء .

فهذا هو الحق ما به خفاء   فدعني عن بنيات الطريق

٦٤٤٧ - (يا أبا مُوَيْهِبَةَ ! إني قد أُمِرْتُ أن أستغفرَ لأهلِ هذا البَقِيع ، فانطلقْ معي . قال : السلامُ عليكم أهلَ المقابرِ ، لِيَهْنِئْ لكم ما أصبحتُم فيه مما أصبحَ الناسُ فيه ، أَقْبَلَت الفتنُ كَقِطَعِ الليلِ المظلِمِ ، يَتْبَعُ آخِرُها أوَّلها ، الآخرةُ شرٌّ من الأولى .

يا أبا مويهبةَ ! إني قد أُوتيتُ مفاتيحَ خزائنِ الدنيا والخُلْد فيها ، ثم الجنة ، فَخُيِّرتُ بين ذلك ، وبين لقاءِ ربي والجنةِ قال : فقلتُ : بأبي أنت وأمي ! فخذْ مفاتيحَ خزائنِ الدنيا والخلدِ فيها ثم الجنةِ . قال :

لا واللهِ ! يا أبا مويهبةَ ! لقد اخترْتُ لقاءَ ربي والجنةَ) .

ضعيف . أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» (٤/٣٢٠) ، ومن طريقه البخاري في (كنى التاريخ) (ص٧٣ - ٧٤) ، والدارمي (١/٣٦ - ٣٧) ، والدولابي في «الكنى» (١/٥٧) ، والحاكم (٣/٥٥) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/١٦٢ - ١٦٣) ، وأحمد (٣/٣٨٩) ، والبزار (١/٤٠٨/٨٦٣) - مختصراً - ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٤٦ - ٣٤٧) - بتمامه - ؛ كلهم من طريق ابن إسحاق قال : حدثني **عبدالله بن عمر عن عبيد بن جبير - مولى الحكم بن أبي العاص - عن عبدالله** ابن عمرو بن العاص عن أبي مويهبة مولى رسول الله ﷺ قال :

بعثني رسول الله ﷺ من جوف الليل فقال : . . . فذكره ، وزاد :

ثم استغفر لأهل البقيع ثم انصرف . فبدأ برسول الله ﷺ وجعه الذي قبضه الله فيه . وقال الحاكم :

«هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، إلا أنه عجب بهذا الإسناد ؛ فقد حدثناه . . .» .

ثم ساق إسناده من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال : حدثني عبدالله بن ربيعة عن عبيد بن عبدالحكم عن عبدالله بن عمرو بن العاص . . . نحوه . وسكت عنه الذهبي ، وهو متعقب من وجوه :

الأول : أن تصحيحه إياه على شرط مسلم وهم ؛ لسببين :

أحدهما : أنه وقع عنده شيخ ابن إسحاق : (عبيد الله بن عمر بن حفص) . . وهو العمري المصغر ، وهو وهم منه أو من أحد رواته ؛ لمخالفته لما في «السيرة» ، ولكل المصادر المذكورة ؛ فإنه فيها ـ كما رأيت ـ : (**عبدالله بن عمر**) ؛ أي : المكبر ، وهذا ضعيف ، وذاك (الصغير) ثقة . وإن مما يؤكد الوهم أنه عنده من طريق عمر بن عبدالوهاب الرياحي ، وهي عند البيهقي أيضاً (١٦٣/٧) لكن قال : (عبدالله بن عمر) فوافق رواية الجماعة .

والآخر : أن عبيد بن جبير ، وقع عنده : (عبيد بن حنين) وكذلك وقع في بعض المصادر المذكورة كالبخاري وغيره ؛ فتوهم الحاكم أنه : (عبيد بن حنين المدني أبو عبدالله) . . وليس به ؛ فإن هذا مولى آل زيد بن الخطاب ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، ـ هذا الذي أظن ـ ، فإن كان غير ذلك ؛ فهو وهم أيضاً ، لأنه وثقه وجعله من رجال مسلم ، وهو غير معروف البتة إلا في هذه الرواية ، وقد اضطربوا فيها على وجوه سأذكر بعضها ، ومن ذلك اختلافهم في ضبط اسم والد (عبيد) هذا ؛ فقيل : (جبير) ـ كما تقدم ـ ، وقيل : (حنين) ـ كما ذكرت قريباً ـ ، وقيل : (عبدالحكم) ـ كما مضى آنفاً في رواية يونس بن بكير ـ عند الحاكم ، وفي نقل الحافظ عنه في «الإصابة» : (أبو الحكم) ، وقال :

«كذا فيه ، والصواب : (عبيد مولى أبي الحكم) ـ كما تقدم ـ»[1] .

---

(١) قلت : ويؤيده رواية البيهقي (١٦٣/٧) من طريق الرياحي المتقدم ؛ ففيها : (عبيد بن جبير مولى الحكم بن أبي العاص) .

وبعضهم أطلقه ولم يسم أباه ، وإنما نسبه لمولاه أبي الحكم . كما أشار إلى ذلك الحافظ من قريب ، وهي رواية الدارمي . وقد رجح الحافظ من هذه الأقوال القول الأول ، وذكر أن من قال : (حنين) ؛ فهو تصحيف ، قال :

«وإنما هو : (عبيد بن جبير) . . بجيم وموحدة ، ونَبَّه على ذلك ابن فتحون» .

قلت : فثبت يقيناً خطأ تصحيح الحاكم لهذا الحديث على شرط مسلم .

الوجه الثاني : إذا عرفت مما تقدم أن الراجح في : (عبيد) هذا أنه : (ابن جبير) ؛ فما حاله في الرواية؟

الجواب : أنه غير مشهور ؛ إلى درجة أن ابن أبي حاتم لم يذكره في كتابه مطلقاً ، وقد ذكره البخاري (٣/١/٤٤٥) ـ وتبعه ابن حبان (١٣٥/٥) ـ برواية يعلى ابن عطاء عنه ـ أعني : عبيد بن جبير ـ عن أبي مويهبة . وهذا يوصلنا إلى التحدث عن وجه آخر من وجوه التعقب لتصحيح الحاكم ، وهو :

الوجه الثالث : الاضطراب في إسناده ؛ فقد رواه الحكم بن فضيل : ثنا يعلى ابن عطاء عن عبيد بن جبير عن أبي مويهبة .

أخرجه أحمد (٤٨٨/٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤٧/٢٢ ـ ٣٤٨) .

وهذا إسناد حسن إلى عبيد بن جبير ، خير من الإسناد السابق لضعف عبدالله بن عمر العمري المكبر . وقد أشار إليه البخاري وابن حبان ـ كما نقلته عنه آنفاً ـ ، وقد أسقط منه : (عبدالله بن عمرو بن العاص) .

ثم تنبهت لشيء كاد أن يفوتني ، وهو أن تحديدي لهوية عبدالله بن عمر ـ أنه العمري المكبر ـ كان نتيجة تأثري برواية الحاكم التي وقع فيها مصغراً : (عبيدالله) ، فتنبهت لكون : (عبدالله بن عمر) جاء في رواية الدارمي بزيادة في نسبه هكذا :

(عبدالله بن عمر بن علي بن عدي) ، كما جاء في «المسند» و«المعجم» منسوباً هكذا : (عبدالله بن عمر العَبَلي) ؛ فتيقنت أنه ليس : (عبدالله بن عمر العمري) .

أقول هذا بياناً للحقيقة وتراجعاً عن الخطأ ، وإلا ؛ فليس هو بخير من (العمري) ، بل هو مجهول العين ؛ لا يعرف إلا برواية ابن إسحاق هذه ـ كما في كتابي البخاري وابن أبي حاتم و«ثقات ابن حبان» (٣٦/٧) . وفي نسبه أقوال أخرى تجدها في تعليق الشيخ المعلمي رحمه الله على هذه الترجمة في «الجرح والتعديل» (١٠٨/٢/٢ ـ ١٠٩) .

وثمة نوع آخر من الاضطراب على ابن إسحاق : فقال محمد بن سلمة عنه عن أبي مالك بن ثعلبة بن أبي مالك عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن عبدالله ابن عمرو بن العاص . . . به .

أخرجه الدولابي (٥٨/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٧/٢) .

ورجاله ثقات ؛ غير أبي مالك هذا : فلم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان ، وذكره البخاري في «الكنى» وكذا ابن أبي حاتم ، من رواية ابن إسحاق فقط ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وابن إسحاق : مدلس وقد عنعن .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى ، ولكنها لا تساوي فلساً . فقال ابن سعد (٢٠٤/٢) : أخبرنا محمد بن عمر : حدثني إسحاق بن يحيى بن طلحة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي مويهبة مولى رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وإسحاق هذا : ضعيف ، ومحمد بن عمر ـ وهو : الواقدي ـ : متروك متهم بالكذب .

ومن تخاليط (الدكتور) البوطي قوله في كتابه «فقه السيرة» (ص٣٣٤ ـ دار الفكر) في الحاشية :

«رواه ابن إسحاق وابن سعد وأحمد في مسنده ، وروى نحوه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة» !

أقول : ليس عند هؤلاء الثلاثة ولا حرف واحد من حديث عائشة ؛ بل هو حديث تفرد به أبو مويهبة من بين الصحابة ، فعزوه لحديث عائشة خطأ فاضح واضح من أخطاء الدكتور الكثيرة ؛ التي كنا قد كشفنا عن كثير منها في نقدي إياه[1] ، ولكنه يأبى ويستكبر ، ولا يرجع إلى الصواب !

وها هو الآن لا يكتفي بسوقه لحديث أبي مويهبة موهماً القراء صحته بعزوه ـ أولاً ـ إياه في صلب الكتاب لابن إسحاق وابن سعد ! وأعاده في التعليق مضيفاً إليه ذاك العزو الباطل !!

(تنبيه) : من تناقض الهيثمي في تخريج هذا الحديث أنه قال في «الجنائز» (٥٩/٣) :

«رواه أحمد مطولاً ، ويأتي إن شاء الله في (الوفاة) في (علامات النبوة) ، ولفظه عند البزار . . .» .

فذكره ، وهو مختصر ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ ، وقال عقبه :

«وإسناد أحمد والبزار ضعيف» فأصاب . وفي (الوفاة) قال (٢٤/٩) :

«رواه أحمد والطبراني بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات» .

---

(١) وهو مطبوع بعنوان «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه (فقه السيرة)» .

وقد علمت : أن الإسناد عندهما واحد ؛ مداره على (عبيد) ، إلا أن الرواة اختلفوا في اسم أبيه . ولكنه مجهول ، ولم يوثقه غير ابن حبان ، وهو شديد الاعتماد والثقة بتوثيقه ، خلافاً للمحققين من الحفاظ كالذهبي وابن عبدالهادي والعسقلاني وغيرهم .

٦٤٤٨ ـ (إذا ماتَ العبدُ ، واللهُ يعلمُ منه شرّاً ، ويقولُ الناسُ فيه خيراً ؛ قال الله لملائكتِه : يا ملائكتي ! قد قَبِلتُ شهادةَ عبادي على عبدي ، وغفرتُ له عِلْمِي فيه) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (١/٤٠٩/٨٦٥) ، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق١٣٠/١) من طريق محمد بن عبدالرحمن القشيري : ثنا يحيى بن سعيد عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير القشيري هذا ، فهو آفته ، وبه أعله الهيثمي فقال (٣/٥) :

«رواه البزار ، وفيه محمد بن عبدالرحمن القشيري ، وهو متروك الحديث» .

وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«وهو متهم ؛ ليس بثقة» . وقال في «المغني» :

«كذاب مشهور» .

٦٤٤٩ ـ (أما بعدُ ؛ فأقرّوا بشهادةِ أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، وأدوا الزكاة ، وخُطُّوا المساجدَ ، كذا وكذا ، وإلا ؛ غَزَوْتُكم) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (١/٤١٧ ـ ٤١٨) ، والطبراني في «الأوسط» (٢/١٢٣/١/٦٩٩٢) عن موسى بن إسماعيل : ثنا عبدالعزيز بن زياد أبو حمزة

الحبطي : ثنا أبو شداد ـ رجل من أهل (دَما) [قرية من قرى (عُمان)] ـ قال :

جاءنا كتاب رسول الله ﷺ (فذكره) ، قال أبو شداد : فلم نجد من يقرأ علينا ذلك الكتاب ؛ حتى أصبنا غلاماً يقرأ ، فقرأه علينا . قال عبدالعزيز : فقلت : لأبي شداد : من كان على (عُمان) يومئذٍ [يلي أمرهم؟] ، قال : إسْوار من أساورة كسرى ؛ [يقال له : (سحان)][1] . وقال الطبراني ـ والزيادات له ـ :

«لا يروى عن أبي شداد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به موسى بن إسماعيل» .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين ، والعلة من شيخه ومن فوقه :

أولاً : عبدالعزيز بن زياد : لم يوثقه أحد ، حتى ولا ابن حبان ، فلم يورده في «ثقاته» مع أنه على شرطه !

وقد أورده البخاري وابن أبي حاتم في «كتابيهما» برواية موسى هذا ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول .

ثانياً : أبو شداد : لا يعرف أيضاً إلا بهذه الرواية ، وبها أورده الشيخان المذكوران دون ابن حبان .

ثالثاً : ذاك الغلام : فإنه لم يسم ؛ فهو مجهول العين .

وبالجملة ؛ فالثلاثة ـ وبخاصة الأخير ـ لم تتوفر فيهم شروط من تقبل روايته ؛ ولهذا قال الهيثمي (٣/٦٤) :

«رواه البزار ، وهو مرسل . وفيه من لا يعرف» .

قلت : فالعجب من الحافظ كيف قال في «مختصر الزوائد» (١/٣٧٠) :

«إسناده حسن»؟!

---

(١) كذا الأصل بالإهمال ، ولعله : (سيحان) .

وكنت أود أن أقول : لعله خطأ من الناسخ ، لولا أنني رأيته قد أورد أبا شداد هذا في (القسم الثالث) من «الإصابة» جازماً بأنه أدرك النبي ﷺ ، وأنه عاش مائة وعشرين سنة ! ولم يقدم على ذلك أي دليل إلا هذا الحديث ، ورواية أخرى من قول أبي حمزة الحبطي أنه رآه بلغ السن المذكورة !

(تنبيه) : عرفت مما نقلته آنفاً عن الهيثمي أنه عزاه للبزار فقط ؛ ففاته أن يعزوه للطبراني في «المعجم الأوسط» ، وكأن ذلك نتيجة كونه فاته أيضاً أن يورده في كتابه «مجمع البحرين» ! وعلى العكس من هذا وقع للسيوطي ؛ فإنه عزاه في «الجامع الكبير» لـ «أوسط الطبراني» ، ولم يعزه للبزار !!

٦٤٥٠- (لا تُجزِئُ [صدقةُ] الإبلِ والغنمِ (وفي لفظٍ : المواشي) عن زكاةِ الفطرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (١/٤٣١/٩٠٩) ، وابن عدي (٦/٦٣) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/٣١/١٣٧٣ ـ مجمع البحرين) من طريق كثير بن عبدالله ابن عمرو بن عوف المزني عن رُبَيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد عن أبيه :

أن رجالاً أتوا النبي ﷺ فقالوا : إن لنا أموالاً من إبل وغنم ؛ فهل تجزئ عنا زكاة أموالنا عن زكاة الفطر؟ قال ـ أحسبه قال ـ : لا .

هذا لفظ البزار . ولفظ ابن عدي والطبراني نحوه باللفظ الآخر ، وزادا :

«أدّوها عن الصغير والكبير ، والحر والعبد ؛ فإنها طهور لكم» . وقالوا جميعاً :

«لم يروه عن رُبَيْح إلا كثير» .

قلت : وهو ضعيف جداً ـ كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/٤٠١) ـ . وقول الهيثمي (٣/٨١) بعد أن عزاه للبزار والطبراني :

«وفيه كثير بن عبدالله ، وهو ضعيف» .

ففيه تساهل ـ كما عرفت من قول الحافظ ـ ، وقال الذهبي في «المغني» :

«متروك . قال أبو داود : كذاب . وقال الشافعي : من أركان الكذب . وكذبه ابن حبان» .

لكن قوله : «أدّوها . . . فإنها طهور لكم» . قد جاء بإسناد حسن من حديث ابن عباس . وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٤٢٧) .

٦٤٥١ـ (ما أَنْطاكَ اللهُ فلا تَسأل الناسَ شيئاً ؛ فإن اليدَ العُليا هي المُنْطِيةُ ، وإن اليدَ السُّفْلى هي المُنْطاةُ ، وإنَّ الله هو المسؤولُ والمُنْطي) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٤٣٠/٧) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٦٦/١٧ ـ ١٦٧) ـ والسياق له ـ من طريق الوليد بن مسلم : حدثني ابن جابر : حدثني عروة بن محمد بن عطية عن أبيه عن جده عطية بن سعد قال :

وفدت إلى رسول الله ﷺ في نفر من بني سعد ، وكنت أصغرهم ، فخلفوني في رحالهم ، فأتوا رسول الله ﷺ فقضوا حوائجهم ، فقال :

«بقي أحد؟» .

قالوا : نعم يا رسول الله ! غلام بقي في رحالنا ، فأمرهم أن يدعوني ، فأتيته ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، فكلمني رسول الله بلغتنا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة محمد بن عطية ، فإنه لا يعرف إلا برواية ابنه عروة هذا ، وأما ابن حبان فوثقه (٣٥٩/٥) على قاعدته المعروفة . ووهم الحافظ أو تساهل ؛ فقال فيه :

«صدوق» .

وهذا الوصف ابنه أولى به ؛ لأنه روى عنه جمع من الثقات ، كما كنت قلته تحت الحديث المتقدم في المجلد الثاني رقم (٥٨١) ، وكنت ذكرت هناك أنه مجهول الحال ، ثم ترجح عندي في «تيسير الانتفاع» أنه وسط حسن الحديث لرواية الجماعة عنه . والله أعلم .

وابن جابر ـ هو : عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي الشامي ، وهو ـ : ثقة من رجال الشيخين ، وقد توبع على جزء منه ؛ فقال عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٨/١١/ ٢٠٠٥٥) : عن معمر عن سماك بن الفضل عن عروة بن محمد به مرفوعاً بلفظ :

«اليد المنطية خير من اليد السفلى» .

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد (٢٢٦/٤) ، والبزار (٩١٦/٤٣٣/١) ، والطبراني في «الأوسط» (٣١٤٣/٢/١٥٩/١) و«الكبير» أيضاً (٤٤١) ، وقال :

«لم يروه عن سماك بن الفضل إلا معمر» .

قلت : وهما ثقتان ، وإنما العلة من محمد بن عطية ـ كما سبق ـ .

وأما قول الهيثمي ـ بعد ما عزاه لأحمد ومن دونه ـ (٩٦/٣) :

«ورجال أحمد ثقات» .

فهو مردود بجهالة ابن عطية ، ولكنه كثير الاعتداد والاعتماد على توثيقات ابن حبان ؛ كأنه لم يتنبه لقاعدته المرجوحة والمنتقدة من كبار الحفاظ كالذهبي وابن عبدالهادي والعسقلاني .

ثم إن تخصيصه [رجال] الإمام أحمد بما سبق مما لا وجه له ، فرجال «الكبير» كذلك ؛ لأنه أخرجه بإسنادين عن الوليد بن مسلم ! والمعروف عن الهيثمي أنه في مثل هذه الحالة لا يعلل ؛ لأن أحدهما يقوي الآخر ، فكيف وأحدهما رجاله ثقات؟!

ثم إن اللفظ المختصر له شاهد من حديث ابن عمر عند الشيخين بلفظ : «اليد المنفقة . . .» . وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٤٥٤) من روايتهما وغيرهما كأحمد ، وفي رواية له (٩٨/٢) :

« . . . المعطية» .

وهكذا رواه جمع آخر من الصحابة ، وقد ذكر أحاديث بعضهم الحافظ في «الفتح» (١١/٣) ، منها عن مالك بن نضلة ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٤٥٥) ، وإسناده صحيح .

ومنها عن طارق المحاربي ، وهو مخرج في «الإرواء» (٣١٩/٣) بسند جيد .

ومنها عن ثعلبة بن زهدم .

رواه ابن أبي شيبة (٢١٢/٣) ، والبزار (٩١٧/٤٣٤/١) من طريق سفيان عن الأشعث بن سليم عن الأسود بن هلال عنه .

سكت عنه الحافظ ، وإسناده صحيح . وكنت خرجته في تخريج «المشكلة» (٤٤/٣١) من رواية أحمد من طريق الأشعث بن سليم عن أبيه عن رجل من بني يربوع قال : . . . فذكره مرفوعاً .

ثم رأيته في «مسند الطيالسي» (١٢٥٧/١٧٧) من طريق شعبة عن أشعث ابن أبي الشعثاء قال : سمعت الأسود بن هلال يحدث عن رجل من بني ثعلبة ابن يربوع . . . به .

ومن طريقه أخرجه البزار (٩١٨) لكن سقط من إسناده الرجل اليربوعي فصار هكذا : (الأسود بن ثعلبة) !

وأشعث بن أبي الشعثاء : ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك أبوه والأسود بن

هلال ، ومن دونه أيضاً ، وهم سفيان وشعبة وأبو عوانة ؛ فالظاهر أن الأشعث له فيه شيخان ، فتارة يرويه عن الأسود ، وتارة عن أبيه ، وتارة عن الأسود ، وتارة عن ثعلبة بن زهدم ، وتارة عن رجل من بني يربوع وتارة عن رجل من بني ثعلبة بن يربوع ، وهو هو . والله أعلم .

٦٤٥٢ـ (كان يَتَسَحَّرُ ، فجاءَ بلالٌ فقال : الصلاةَ يا رسولَ الله ! فسكتَ فلم يرجعْ شيئاً ، (وفي رواية : فَثَبَتَ كما هو يأكلُ ، ثم أتاه فقال : الصلاةَ ! [وهو] على حالِه) . فرَجَعَ بلالٌ [الثالثةَ] فقال : الصلاة يا رسول الله ! فقد [واللهِ !] أصبحت ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ :

رَحِمَ اللهُ بلالاً ، لولا بلالٌ ؛ لَرَجَوْتُ أَنْ يُرَخَّصَ لنا إلى طلوعِ الشمسِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٩٨/١٢٤) ـ والسياق له ـ ، وعبدالرزاق في «المصنف» (٧٦٠٨/٢٣١/٤) ـ والرواية الأخرى والزيادتان الأخيرتان له ـ عن ثقتين عن إسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر قال : أخبرت أن رسول الله ﷺ كان . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ، إلا أنه مرسل منقطع ؛ حكيم بن جابر تابعي لم يدرك القصة .

وقد وصلها بعض الضعفاء ، فقال سوار بن مصعب : عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن علي بن أبي طالب قال :

دخل علقمة بن علاثة على النبي ﷺ ، فدعا له برأس وجعل يأكل معه ، فجاءه بلال فدعاه إلى الصلاة ، فلم يجب ، فرجع ، فمكث في المسجد ما شاء الله

ثم رجع فقال : الصلاة يا رسول الله ! قد والله ! أصبحت . فقال رسول الله ﷺ : «رحم الله بلالاً . . .» إلخ . فقال علي رضي الله عنه : لولا أن بلالاً حلف ؛ لأكل رسول الله ﷺ حتى يقول له جبريل : ارفع يدك .

أخرجه البزار في «مسنده» (٥٧٣/١٩٢/٢ ـ البحر الزخار ، ٩٨٠/٤٦٥/١ ـ كشف الأستار) ، وقال :

«لا نعلم رواه عن إسماعيل عن قيس إلا سوار ، وهو لين الحديث» .

وتعقبه الحافظ في «مختصر الزوائد» (٤١٦/١) فقال :

«بل هو متروك الحديث» .

وهو قول أبي حاتم وغيره . ومنه يتبين تقصير الهيثمي في قوله في (سوار) : «ضعيف» ، ولا سيما وقد خالف الثقتين عن إسماعيل بن أبي خالد ؛ فجعل : (قيس بن أبي حازم) . . مكان : (حكيم بن جابر) ، وأسنده عن علي ، والصواب مرسل .

وكذلك أخطأ الحافظ في «الفتح» (١٣٥/٤) حين قال :

«رواه عبدالرزاق بإسناد رجاله ثقات أن بلالاً . . .» فلم يسنده إلى حكيم أو على الأقل أن يقول : «مرسلاً» ؛ دفعاً لوهم من قد يتوهم أنه مسند ، وبخاصة أنه أيّد به قول من قال : إن الأكل إلى الإسفار كان جائزاً ثم نسخ .

وأنا أرى أن الجواز إذا كان المقصود به ابتداء الأكل بعد طلوع الفجر الصادق ؛ فليس عليه دليل صحيح صريح ، وأنه على افتراض ثبوته ؛ فآية : ﴿من الفجر﴾ وحديث : «حتى يؤذن ابن أم مكتوم» ؛ يكفي في إثبات النسخ .

أما إن كان المقصود جواز الاستمرار في الأكل وقد ابتدأه قبل طلوع الفجر ؛ فهو جائز لصريح قوله ﷺ :

«إذا سمع أحدكم النداء والإناء على يده ؛ فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه» . وهو حديث صحيح ، مخرج في بعض كتبي منها «الصحيحة» (١٣٩٤) ، وكان يفتي به عروة بن الزبير . فراجع له من أجل الناحية الفقهية كتابي «تمام المنة» (ص٤١٧ ـ ٤١٨) .

فالحديث هذا ليس منسوخاً ؛ لأنه خاص في الصورة المذكورة ؛ فهو مبين للآية والحديث المقرون معها . فتنبه !

٦٤٥٣ـ (لا يَتِمُّ شهرانِ ستينَ يوماً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٧٨٣/٢٢٢/٧) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤١/١) من طريق **إسحاق بن إدريس** : ثنا إبراهيم بن العلاء عن سعيد بن زيد بن عقبة عن أبيه عن سمرة بن جندب . . . مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

«قال الدارقطني : «تفرد به إسحاق بن إدريس بهذا الإسناد . قال يحيى : كان إسحاق يضع الحديث . وقال النسائي : متروك الحديث» . وقال ابن حبان (١٣٥/١) :

«كان يسرق الحديث ، وكان ابن معين يرميه بالكذب» . ثم ساق له حديثاً في النَّفَل ، وقال :

«فأقلب متنه وإسناده جميعاً» .

قلت : ومن المحتمل أنه سرقه من أبي شيبة ؛ فقد رواه عن سعيد بن زيد . . . به . أخرجه الطبراني أيضاً (٦٧٨٢) .

وأبو شيبة هذا ـ هو : إبراهيم بن عثمان العبْسي ، وهو ـ : متروك الحديث ـ كما قال النسائي وغيره ـ ، وكذبه شعبة في قصة ، وهو الذي تفرد بحديث صلاة

النبي ﷺ في رمضان عشرين ركعة والوتر . انظر رسالتي «صلاة التراويح» (ص٢١ - ٢٤) .

ثم قال ابن الجوزي :

«قلت : وما أظن من وضع هذا يريد إلا شين الشرع ؛ فإنه قد يتم شهران وثلاثة ، وحاشى رسول الله ﷺ أن يخبر بما لا يكون» .

وللحديث شاهد ؛ ولكنه تالف ، يرويه **يوسف بن خالد** : ثنا **جعفر بن سعد ابن سمرة** : ثنا **خبيب بن سليمان** عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة بن جندب مرفوعاً . . . به .

أخرجه البزار في «مسنده» (١/٤٦١ - ٤٦٢) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يوسف بن خالد - وهو : السمتي - : متهم بالكذب ؛ ولهذا قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/٤١٣) :

«يوسف تالف ، وقد رواه غيره بلفظ آخر» .

قلت : كأنه يشير إلى ما رواه مروان بن جعفر : ثنا **محمد بن إبراهيم** : ثنا جعفر بن سعد به نحوه ولفظه :

«إن الشهر لا يكمل ثلاثين ليلة» . أخرجه الطبراني (٧٠٣٥) .

قلت : ومروان بن جعفر صدوق - كما قال أبو حاتم - . لكن من فوقه لا يحتج بهم :

أولاً : محمد بن إبراهيم - وهو : ابن خُبَيب بن سليمان بن سمرة - : لا يعرف إلا بهذا الراوي عنه ، ومع ذلك أورده ابن حبان في «الثقات» (٩/٥٨) على قاعدته ، ولكنه قال فيه :

«لا يعتبر بما انفرد به عنه مروان بن جعفر» .

ثانياً : جعفر بن سعد ـ وهو : ابن سمرة بن جندب ـ : ليس بالقوي .

ثالثاً : خبيب بن سليمان ـ وهو : ابن سمرة بن جندب ، وهو ـ : مجهول أيضاً .

ومن عجائب السيوطي أنه تعقب في «اللآلي» (٨٤/١) ابن الجوزي بالشاهد التالف باعترافه ، وبالطريق الأخرى ذات العلل الثلاث ، مع أن لفظها مخالف للحديث المشهود له ، ولو أنهم تأولوه ، مع أن التأويل فرع التصحيح ؛ فأين هو؟!

وبشاهد آخر عزاه لأبي الشيخ في «العظمة» . والطبراني أيضاً ولأبي نعيم في «المعرفة» ، ثلاثتهم من طريق سويد بن عبدالعزيز عن أبي عبدالله البحراني (!) عن القاسم أبي عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن أبي عميرة المزني . . . مرفوعاً في حديث له بلفظ الترجمة ، وسكت عنه فما أحسن ؛ لأن سويداً هذا متفق على تضعيفه ؛ بل قال الإمام أحمد :

«متروك الحديث» . وقال البخاري :

«فيه نظر لا يحتمل» . واعتمده الذهبي في «الكاشف» .

والحديث أخرجه أبو نعيم في ترجمة عبدالرحمن بن أبي عميرة المزني من طريق عبدالله بن محمد ـ وهو : أبو الشيخ ـ وهذا من طريق أحمد بن عمرو [ابن] الضحاك ـ وهو : ابن أبي عاصم الشيباني ـ وهذا أخرجه في «الآحاد والمثاني» (١١٣٠/٣٥٩/٢) قال : حدثنا محمد بن مصفى : نا سُويد بن عبدالعزيز . . . به .

ورجاله ثقات غير سُويد ـ كما تقدم ـ ، وفي ابن أبي عميرة كلام في صحبته ، فنفاها ابن عبدالبر ، وأثبتها الحافظ في «الإصابة» بمجموع طرق ، مضعفاً لخصُوص هذا الطريق . والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق .

(تنبيهان) :

الأول : عزا الحافظ في «الفتح» (١٢٦/٤) طريق زيد بن عقبة المتقدمة في صدر هذا البحث للبزار والدارقطني في «الأفراد» والطبراني . فوهم في عزوه للبزار ؛ لأنه لم يروه من هذا الوجه ، وإنما من الطريق الأخرى ذات الثلاث علل .

والآخر : (أبو عبدالله البجراني) : هكذا وقع في «الإصابة» ، و«اللآلي» : (البحراني) . . وهذا محرف ؛ والصواب : (النجراني) ـ كما في «الآحاد» و«المعرفة» و«الجرح» و«الأنساب» ـ وقال فيه ابن أبي حاتم عن أبيه :

«صالح الحديث ، لا بأس به» .

٦٤٥٤ـ (ليلةُ القَدْرِ . . . هي ليلةُ مَطَرٍ ورِيْحٍ [ورَعْدٍ]) .

منكر . أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٩٨/٥) ، والبزار (٤٨٥/١/ ١٠٣١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٦٢/٢٥٧/٢) هذا من طريق خلاد بن يزيد ـ والزيادة له ـ وهما من طريق عبدالرحمن بن شريك ـ كلاهما عن شريك عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة مرفوعاً بلفظ :

«التمسوا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان في وتر ؛ فإني قد رأيتها فنسيتها ، وهي ليلة . . .» إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شريك ـ هو : ابن عبدالله القاضي ، وهو ـ : ضعيف لسوء حفظه ، وكذلك ابنه عبدالرحمن . وخلاد بن يزيد ، لم يوثقه غير ابن حبان وقال :

«ربما أخطأ» .

وقد خولفا : فقال الطيالسي في «مسنده» (٧٧٨/١٠٦) : حدثنا شريك . . . به إلى قوله : «الأواخر» .

ومن طريق الطيالسي أحمد في «المسند» (٨٦/٥ و٨٨) والبزار أيضاً (١٠٣٢) .

ولذلك فرَّق الهيثمي بين رواية أحمد هذه المختصرة ، وبين رواية ابنه عبدالله ومن قرن معه ؛ فقال عقب الرواية المختصرة :

«رواه أحمد ، وزاد ابنه : «من رمضان . . .» رواه البزار والطبراني في «الكبير» وزاد : «ورعد» ، ورجال أحمد رجال الصحيح» !

وفي قوله هذا الأخير نظر ؛ لأن شريكاً مع ضعفه لم يحتج به الشيخان ، أما البخاري فروى له تعليقاً ، وأما مسلم فروى له متابعة ـ كما قال الذهبي في «الكاشف» ـ .

وقد خولف هو أيضاً : فرواه جمع منهم شعبة عن سماك . . . به مختصراً ؛ دون الزيادة .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٦/٣) ، والطبراني (١٩٠٦ و١٩٤١ و٢٠٢٧) .

قلت : فهاتان مخالفتان : مخالفة الطيالسي للراويين عن شريك ، ومخالفة شعبة وغيره لشريك تمنعان من قبول الزيادة ، وتجعلانها منكرة أو شاذة .

بل هي منكرة من جهة أخرى ، وهي مخالفة الزيادة لما جاء في حديث جابر وابن عباس عند ابن خزيمة ، ولحديث عبادة عند أحمد : أنها ليلة طلقة بلجة ، لا حارة ولا باردة . وفي حديث آخر عن واثلة : «ولا مطر ولا ريح» . لكن فيه زيادات أخرى خرجته من أجلها فيما تقدم برقم (٤٤٠٤) . وخرجت تحته أحاديث الصحابة الثلاثة شاهداً لبعضه .

وأما ما قبل هذه الزيادة من الحديث فهو صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث

عبدالله بن مسعود بسند صحيح خرجته في «الصحيحة» (١١١٢) ، ويصلح شاهداً له الطرف الأول من حديث جابر بن سمرة هذا . فتنبه !

٦٤٥٥ـ (إذا حَمَلْتُم ؛ فأخِّروا الحِمْلَ ، فإن الرِّجل مُوْثَقَةٌ ، واليدَ مُعَلَّقَةٌ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (١٠٨١/٧/٢) ، والطبراني في «الأوسط» (١٩٩/٣ ـ ٢٠٠ ـ مجمع البحرين) ، والبيهقي في «السنن» (١٢٢/٦) ، والخطيب في «التاريخ» (٤٥/١٣) ، وكذا ابن الأعرابي في «المعجم» (ق١٩٨/٢) ، وابن مخلد في «المنتقى من أحاديثه» (١/٩١/٢) من طريق قيس بن الربيع عن بكر بن وائل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به . وقال البزار والطبراني :

«لم يروه عن الزهري إلا بكر» .

قلت : وهو صدوق ؛ لكن قيس ليِّن ـ كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (٤٤٣/١) ـ . وقال البيهقي :

«وصله قيس بن الربيع ، عن بكر بن وائل ، ورواه سفيان بن عيينة عن وائل أو بكر بن وائل ـ هكذا بالشك ـ عن الزهري يبلغ به النبي ﷺ :

«أَخِّروا الأحمال فإن الأيدي معلقة ، والأرجل موثقة»» .

قلت : هذا أسنده أبو داود في «المراسيل» (٢٩٤/٢٢٩) : حدثنا أحمد بن عبدة : حدثنا سفيان . . . به عن الزهري ؛ مرسلاً أو معضلاً . ومن غرائب المعلق عليه قوله :

«رجاله ثقات رجال الصحيح» .

فلم يعله بالإرسال على الأقل ؛ فأوهم القراء أنه صحيح !

٦٤٥٦ـ (من رمى الجَمْرَةَ بسبْع حَصَيات الجمرةَ التي عند العَقَبة ، ثم انصرفَ فَنَحَرَ هَدْيَاً ، ثم حَلَقَ ؛ فقد حلَّ له ما حَرُمَ عليه مِنْ شَأْنِ الحجِّ) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (١١٣٢/٣٠/٢) من طريق فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ إلا أن فليحاً سيئ الحفظ كثير الخطأ ـ كما في «التقريب» ـ ، فقول الهيثمي في «المجمع» (٢٦١/٣) :

«رواه البزار ، ورجاله ثقات رجال الصحيح» .

فهذا غير صحيح لما علمت ؛ ولذلك تعقبه الحافظ في «مختصر الزوائد» بقوله (٤٥٩/١) :

«قلت : فليح لا يحتج بما تفرد به ، وقد سقط من هذا الحديث قوله في آخره «إلا النساء» ، ثبت في حديث صحيح» .

وأيضاً ؛ فشيخ البزار : (سليمان بن خلاد المؤدب) ليس من رجال «الصحيح» ، وهو صدوق ـ كما قال أبو حاتم ـ .

والحديث الصحيح الذي أشار إليه الحافظ هو ـ فيما أظن ـ حديث ابن عباس مرفوعاً :

«إذا رميتم الجمرة ؛ فقد حل لكم كل شيء إلا النساء» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٣٩) . وله شاهد من حديث عائشة من قوله ﷺ وفعله ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٧٢٧) ، وفيه الحجاج بن أرطاة ، وقد اضطرب في متنه ؛ فرواه تارة هكذا مثل حديث ابن عباس ، وتارة زاد فيه

الذبح والحلق ـ كما في حديث الترجمة ـ ؛ ولذلك خرجته فيما سبق من هذه «السلسلة» (١٠١٣) .

فالحديث مع ضعف فليح منكر من جهة زيادته الذبح والحلق ، وعدم استثنائه النساء . فتأمل .

وروى البيهقي في «المعرفة» (٣٠٧٢/١٣٢/٤) من طريق الإمام الشافعي : أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبدالله قال : قال عمر بن الخطاب :

إذا رميتم الجمرة ؛ فقد حل لكم ما حرم عليكم إلا النساء والطيب .

قال سالم : قالت عائشة :

أنا طيبت رسول الله ﷺ لحله وإحرامه .

قال سالم : وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع .

قال الشافعي :

وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون وأهل العلم .

٦٤٥٧ـ (ما أسأتم الردَّ إذ أَفصحتُم بالصدقِ ، إنه لا يقومُ بدِيْنِ اللهِ إلا مَنْ حَاطه من جميعِ جوانِبِه) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص٢٣٧) من طريق محمد بن زكريا الغلابي قال : ثنا شعيب بن واقد الصفار قال : ثنا أبان بن عثمان .

ومن طريق عبدالجبار بن كثير التميمي الرقي قال : ثنا محمد بن بشر قال : ثنا أبان بن عبدالله البجلي (قلت : كلاهما قالا :)

عن أبان بن تغلب قال : ثنا عكرمة عن ابن عباس قال : حدثني علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال :

لما أمر الله عز وجل نبيه ﷺ أن يعرض نفسه على قبائل العرب ؛ خرج وأنا معه وأبو بكر إلى منى ، حتى دفعنا إلى مجلس من مجالس العرب ، فتقدم أبو بكر فسلم ، وكان أبو بكر مقدماً في كل حين ، وكان رجلاً نسابة ، فقال : ممن القوم؟! . . . الحديث بطوله في عدة صفحات ، وفيه أنهم لقوا قوماً من بني شيبان ، وأن النبي ﷺ دعاهم إلى الإسلام ، وإلى نصرته ، وأنهم استحسنوا دعوته ، واعتذروا عن المبادرة إلى الاستجابة ؛ لسبب ذكروه . . . ، فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : والطريق الأولى فيها ثلاث علل :

الأولى : محمد بن زكريا الغلابي ، كان يضع الحديث ، ولكنه لم يتفرد به - كما يأتي - .

الثانية : شعيب بن واقد الصفار ، واهٍ جداً ، ضرب الفلاس على حديثه . ولكنه قد توبع .

الثالثة : أبان بن عثمان ، وهو الأحمر ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«تُكلم فيه ولم يترك بالكلية ، وأما العقيلي فاتهمه» .

وتعقبه الحافظ في «اللسان» بقوله :

«ولم أر في كلام العقيلي ذلك ، وإنما ترجم له ، وساق من طريق أحمد بن محمد بن أبي نصر السكوني عنه . . . (قلت : فذكر طرف الحديث الأول) قال العقيلي : ليس له أصل ، ولا يروى من وجه يثبت ، وقال الأزدي : لا يصح حديثه» .

ومن طريق ابن أبي نصر هذا أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٤٢٧) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٦/٩٥) .

وأما الطريق الأخرى ؛ فأخرجها البيهقي أيضاً (٤٢٢/٢) ، وابن عساكر من طريقه (٩٣/٦ ـ ٩٥) ؛ لكنه قال : «**محمد بن بشر اليماني**» فزاد هذه النسبة : اليماني .

ولم أعرف محمد بن بشر اليماني ، وقد ذكروا في ترجمة (أبان بن عبدالله البجلي) أنه روى عنه محمد بن بشر العبدي ، وهذا كوفي ، فهل هو هذا العبدي فيكون (اليماني) محرفاً ، أو هو غيره؟ والله أعلم .

ولهذه الطريق علتان :

إحداهما : عبدالجبار بن كثير التميمي الرقي لم يوثقه أحد ، ذكره ابن أبي حاتم بطرف هذا الحديث ، وقال :

«روى عنه أبي ، وقال : شيخ» . وفي «اللسان» :

«عبدالجبار بن محمد بن كثير . . . الرقي التميمي الحنظلي روى عن أبيه ومحمد ابن بشر ، وعبدالرزاق . وعنه محمد بن سليمان بن فارس وغيره . قال أبو عبدالله ابن منده : يكنى أبا إسحاق : صاحب غرائب» .

قلت : فهو هذا ، فيكون (كثير) جده .

والأخرى : أبان بن عبدالله البجلي مختلف فيه ، وقد وثقه جمع . وقال النسائي :

«ليس بالقوي» . وقال ابن حبان (٩٩/١) :

«كان ممن فحش خطؤه ، وانفرد بالمناكير» . وقال الحافظ :

«صدوق فيه لين» .

قلت : فلم تطمئن النفس لحديثه هذا لطوله جداً ، مما يلقي في النفس أنه حديث مصنوع ملفق ، ولذلك قال الحافظ ابن كثير ـ وقد ساقه بطوله في ثلاث

صفحات كبار من تاريخه «البداية» (٣/١٤٢ ـ ١٤٤) بسياق أبي نعيم ـ ، وقال :

«هذا حديث غريب جداً كتبناه ؛ لما فيه من دلائل النبوة ، ومحاسن الأخلاق ، ومكارم الشيم ، وفصاحة العرب» .

قلت : فإن لم تكن العلة منه ، فهي من الراوي عنه عبدالجبار ، فإنه لم يوثق ـ كما تقدم ـ . وهذا أقرب إن شاء الله .

يضاف إلى ذلك : أنه لم يرد من طريق أخرى معتبرة ، ولذلك جزم العقيلي بأنه :

«ليس له أصل ، ولا يروى من وجه يثبت» ـ كما تقدم ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : لقد كان من أسباب تخريج حديث الترجمة ، أنني رأيت أحد إخواننا الدعاة حفظه الله قد أورده في رسالة له (ص٧٤) جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ ، مقتصراً في الحاشية على عزوه إلى أبي نعيم وحده ! وهذا مما لا يسوغ عند العلماء ـ الجزم المذكور ـ ، وحتى لو كان الراوي الإمام أحمد أو غيره من أصحاب «السنن» ؛ لأنهم لم يلتزموا الصحة ، فكيف والراوي له أبو نعيم المعروف بكثرة روايته للمنكرات والواهيات؟! وهذا مما لا يخفى على مثله إن شاء الله .

٦٤٥٨ـ (فُتِحَتِ البلادُ بالسيفِ ، وفتحتِ المدينةُ بالقرآنِ) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٤٩/١١٨٠) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٥٨) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/١٤٥/١٤٠٧) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/١٤١) من طريق أبي يعلى ، وكذا ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢١٦ ـ ٢١٧) من طريق **محمد بن الحسن بن زبالة** : ثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال البزار :

«تفرد به ابن زَبالة ، وقد تُكلم فيه بسبب هذا وغيره» .

وقال ابن عدي والعقيلي :

«قال ابن معين : ليس بثقة ، كان يسرق الحديث ، وكان كذاباً» .

وقال العقيلي عقبه :

«لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه» .

وفيه إشارة إلى أنه لم يتفرد به ، خلافاً لقول البزار المذكور ، ولولا ذاك ؛ لقلنا بوضعه ؛ لأنه كذاب ـ كما تقدم ـ ، ولكنه قد توبع ـ كما يأتي ـ . وقد قال مهنا كما في «منتخب ابن قدامة» (١٠/١٩٩/٢) :

«سألت أحمد ؛ قلت : حدثني أبو خيثمة : ثنا محمد بن الحسن المديني . .؟ (قلت : فساق الحديث) فقال : هذا منكر . قلت : لم تسمع هذا من حديث مالك ، ولا من حديث هشام؟ قال : لا .

وسألت يحيى بن معين عنه؟ فقال : ليس بصحيح ، قد رأيت هذا الشيخ ـ يعني محمد بن الحسن ـ وكان كذاباً ، وكان رجلاً سخياً . قلت : يُروى عنه الحديث؟ قال : لا ، هو كذاب . وقال : إنما كان هذا قول مالك ، ولم يكن يرويه عن أحد» .

هذا ، وقد ذكر السيوطي في «اللآلي» (١٢٧/٢) بعض المتابعات محاولاً بذلك تقوية الحديث ! وتبعه على ذلك ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١٧٢/٢) ، وتغاضيا عن العلل الحقيقية فيها ، فرأيت أنه من تمام البحث والأمانة العلمية الكشف عنها .

أولاً : عن المقدام بن داود : حدثنا ذؤيب بن عمامة السهمي : حدثنا مالك . . . به . وقال الخطيب :

«لم أكتبه عن ذؤيب عن مالك إلا من هذا الوجه» .

قلت : وذؤيب ؛ قال النسائي :

«ليس بثقة» .

وضعفه الدارقطني وغيره . وتجاهله السيوطي ، فأخذ يترجم لذؤيب ، وقد ضعفه الدارقطني أيضاً ؛ ولكنه تجاهل هذا التضعيف ، ونقل عن أبي زرعة أنه قال :

«صدوق» . وعن ابن حبان أنه قال في «الثقات» :

«يعتبر حديثه من غير روايات شاذان عنه» ثم نقل عن الحافظ أنه قال في «اللسان» (٢/٤٣٦) :

«هذا الحديث معروف بابن زبالة عن مالك ، وهو متروك [متهم] ، وكأن (ذؤيباً) إنما سمعه منه فدلسه عن مالك» .

قلت : وقال الذهبي وقد ذكر هذا الحديث له :

«منكر ، مما تفرد به ذؤيب» .

ثانياً : عن بكر بن خالد بن حبيب البابسيري : حدثنا إسحاق بن إبراهيم ابن حبيب بن الشهيد : حدثنا أبي عن مالك . . . به ، وقال السيوطي :

«وإبراهيم بن حبيب من رجال النسائي ووثقوه . وهذا أصلح طرق الحديث . والله أعلم» .

فأقول : وكذلك ابنه إسحاق ثقة أيضاً ، ولكن الراوي عنه بكر بن خالد البابسيري لم يتعرض له السيوطي بذكر ، ولقد كنا بحاجة قصوى لمعرفة حاله ، فإني لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر ، ولم يورده السمعاني في نسبته المذكورة (البابسيري) ، ولعل في ذلك ما يشعر بأنه غير معروف . والله أعلم .

(تنبيـه) : ذكرت آنفاً أن ابن عدي وابن الجوزي رويا الحديث من طريق أبي يعلى ، ولم يعزه إليه الهيثمي في «مجمع الزوائد» ، ولا أنا رأيته في «مسنده» المطبوع ، فالظاهر أنه في «مسنده الكبير» الذي لم يطبع بعد ، ويؤيده أن الحافظ قد أورده في «المطالب العالية» (٣٦٩/١) ، لكنه جعله من حديث عروة رفعه ، لم يسنده إلى عائشة ، وكذلك أورده في «المطالب المسندة» (ق١/٤٥) بإسناده إلى عروة لم يجاوزه ، فلست أدري هل لأبي يعلى فيه روايتان : مرسلة ومسنده ، أو أن الرواة عنه اختلفوا عليه؟ ولعل هذا أقرب ، فقد قال الحافظ عقبه :

«تفرد به محمد بن الحسن ، وكان ضعيفاً جداً ، وإنما هذا قول مالك ، فجعله محمد بن الحسن مرفوعاً ، وأبرز له إسناداً ، وقد رواه غير محمد بن الحسن ؛ فزاد في الإسناد (عائشة) رضي الله عنها» .

فهذا صريح منه أن عائشة لم تذكر في رواية أبي يعلى عنده . كما أنه يدل على أنه لم يقف على رواية البزار ، ومن ذكرنا معه ، التي زاد محمد بن الحسن نفسه في الإسناد (عائشة) .

ثم إن اتهامه المتقدم لـ(ذؤيب) بأنه دلسه عن مالك ، وأسقط من بينهما ابن زبالة ؛ فيه نظر عندي ، والأقرب عكسه تماماً ؛ لأن هذا ـ مع ضعفه ـ لم يرمه أحد بالتدليس بخلاف ابن زبالة ، فقد وصفوه ـ كما تقدم ـ بأنه كان يسرق الحديث ، فما المانع من القول : إنه سرقه من (ذؤيب) ، وادعى أنه سمعه من مالك وهو كذاب؟ كما قال أحمد وابن معين . والله أعلم .

٦٤٥٩ـ (نهى أن يُتَكَلَّمَ بالفارسيةِ في المسجدِ الحرامِ) .

منكر . أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣٢٠/١٩٦/١) من طريق أحمد

ابن إبراهيم بن طعمة عن سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مرسل : مكحول هو الشامي يرسل كثيراً .

وسعيد بن عبدالعزيز ، هو التنوخي ثقة إمام ؛ لكنه اختلط في آخر أمره .

أحمد بن إبراهيم بن طعمة ؛ لم أجد له ترجمة .

٦٤٦٠ـ (من قرأ القرآن ؛ فهو غني ، لا فقر بعده ، والأمانة غنى) .

ضعيف . أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٥/٣٢/١) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن الرقاشي عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل واهٍ ، الحسن ـ هو : ابن أبي الحسن البصري ـ الإمام الثقة المشهور ؛ ولكنه كثير الإرسال ، ومراسيله عند العلماء كالريح .

والرقاشي ـ هو : يزيد بن أبان ـ ، متفق على تضعيفه ، وقال الذهبي في «الكاشف» والعسقلاني في «التقريب» :

«ضعيف» . وقال الذهبي في «المغني» :

«متروك» .

ومن دونه ثقتان . وأبو معاوية ـ هو : محمد بن خازم الضرير ـ ، وقد خالفه إسناداً ومتناً شريك بن عبدالله القاضي ، فقال : عن الأعمش عن يزيد بن أبان عن أنس بلفظ :

« . . . لا غنى بعده ، ولا فقر دونه» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٧/٤) : أنا الحسن بن سفيان : ثنا محمد ابن عباد : ثنا حاتم عن شريك . . . به .

قلت : وشريك ضعيف ؛ لسوء حفظه ، ولا سيما مع المخالفة .

وبهذا الإسناد أورده ابن عبدالهادي في «هداية الإنسان» (ق١٣٦/١ - بخطه في المكتبة الظاهرية) ؛ لكنه خالف في إسناده فقال :

«عن شريك عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة» !

فلا أدري الوهم منه أم من غيره؟

٦٤٦١- (كان إذا ضَحَّى ؛ اشترى كَبْشينِ سَمِيْنَيْنِ ، أَقْرَنَيْنِ ، أَمْلَحَيْنِ ، فإذا صلى وخَطَبَ أُتي بأحدِهما وهو في مُصَلاه فذبحه ، ثم قال :

اللهم ! هذا عن أمتي جميعاً ؛ مَنْ شَهِدَ لك بالتوحيدِ ، وشهدَ لي بالبلاغِ .

ثم يُؤْتَى بالآخرِ فيذبحُه ويقولُ :

اللهم ! هذا عن محمدٍ وآلِ محمدٍ .

فيُطْعِمُهما جميعاً للمساكينِ ، ويأكلُ هو وأهلُه منهما . قال :

فَلَبِثْنا سنينَ ليس أحدٌ من بني هاشمٍ يُضَحِّي ؛ قد كفانا اللهُ برسولِ اللهِ ﷺ الغُرْمَ والمُؤْنَةَ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٣٠٢/٢) ، والحاكم (٣٩١/٢) ، والبيهقي (٢٥٩/٩) ، وفي «الشعب» (٧٣٢٣/٤٧٤/٥) ، وأحمد

(٨/٦ و٣٩١ و٣٩٢) ، والبـزار (١٢٠٨/٦٢/٢) ، والطبـراني في «المعجم الكبيـر» (٢٩٠/١ ـ ٢٩١) من طرق عـدة عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن علي بـن حسين عن أبي رافع قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ورده الذهبي في «التلخيص» بقوله :

«قلت : زهير : ذو مناكير ، وابن عقيل : ليس بقوي» .

وأقول : زهير ـ هو : ابن محمد التميمي أبو المنذر المروزي ـ ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ثقة له غرائب ، ضعفه ابن معين ، وقال البخاري : روى أهل الشام عنه مناكير» .

ولهذا ؛ فلا وجه لإعلاله بزهير ؛ لأن هذا ليس من رواية الشاميين عنه ، بل هو من رواية أبي عامر عبدالملك بن عمرو العقدي البصري الثقة . ثم هو لم يتفرد به ؛ بل تابعه عدة ـ كما أشرت إليه في التخريج ـ ومنهم عبيدالله بن عمرو الرقي الثقة أيضاً .

فالعلة إذن هو ابن عقيل الذي دارت عليه الطرق ؛ فإنه مختلف فيه ـ كما في «الفتح» (١٠/١٠) ـ والذي استقر عليه رأي الحفاظ المتأخرين هو تسليك حديثه وتحسينه ؛ ولذلك قال الهيثمي ـ بعدما عزاه لأحمد والبزار ـ :

«وإسناده حسن» .

فأقول : هذا هو الأصل في مثله ؛ ولكن قد يعتور حديثه ما يرفعه تارة إلى مرتبة الصحيح ، وذلك بالمتابعات والشواهد ، وما ينزل به تارة إلى مرتبة الضعف والنكارة ، وذلك بمثل المخالفة للثقات ، أو الاضطراب في روايته سنداً أو متناً ، أو كليهما معاً ، ونحو ذلك مما يدل على أنه لم يتمكن من حفظه وضبطه ـ كما هو حال هذا الحديث ـ ، وإليك البيان :

لقد اضطرب ابن عقيل في روايته إياه اضطراباً شديداً سنداً ومتناً .

أما السند ؛ فقد اضطرب فيه على وجوه ثلاثة كنت خرجتها في «الإرواء» (٣٥١/٤ ـ ٣٥٢) ، ثم رأيت ابن أبي حاتم ، قد ذكرها بإيجاز وزاد عليها وجهاً رابعاً ، فقال في «العلل» (٣٩/٢ ـ ٤٠) :

«سألت أبي وأبا زرعة عن حديث :

١ ـ رواه المبارك بن فضالة عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر : أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين أملحين موجوءين . . . الحديث .

٢ـ ورواه حماد بن سلمة عن ابن عقيل عن عبدالرحمن بن جابر بن عبدالله عن أبيه جابر عن النبي ﷺ . انظر تخريجه في «الإرواء» (٣٥١/٤ ـ أعلى الصفحة) .

٣ـ ورواه الثوري عن ابن عقيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة[١] عن النبي ﷺ . (الإرواء/ أدنى الصفحة) .

٤ـ ورواه عبيدالله بن عمرو وسعيد بن سلمة فقالا : عن ابن عقيل عن علي ابن حسين عن أبي رافع عن النبي ﷺ . (الإرواء/ منتصف الصفحة ، والمخرج هنا بأوسع . ثم قال ابن أبي حاتم :)

قلت : لأبي زرعة : فما الصحيح؟ قال :

ما أدري ، ما عندي في ذا شيء ! .

قلت : لأبي : ما الصحيح؟ قال :

ابن عقيل لا يضبط حديثه !

---

(١) وفي رواية لأحمد (٢٢٠/٦) : «عن أبي هريرة : أن عائشة قالت» بدون شك .

قلت : فأيها أضبط عندك؟ قال :

الله أعلم .

وقال أبو زرعة :

هذا من ابن عقيل ، والذين رووا عن ابن عقيل كلهم ثقات» .

يعني : أن الاضطراب المذكور إنما هو من ابن عقيل ، وليس من الرواة عنه .

وقد أشار البيهقي (٦٧/٩) إلى ذلك ، فإنه لما أسند الوجه (٣) ، وأتبعه بالوجهين (٢ و٤) تعليقاً ؛ قال :

«فكأنه لم يسمعه منهما» .

فلم يجزم بالسماع ، وهذا مع ما فيه من التساهل - كما لا يخفى - على أن قوله : «منهما» لعله سبق قلم ؛ فإن الصواب أن يقال : «منهم» - كما قال ابن التركماني - ، وهو ظاهر أيضاً .

وقد تبعه في التساهل المشار إليه الحافظ ابن حجر ، فإنه لما ذكر الوجهين (٣ و٤) من وجوه الاضطراب ؛ قال :

«ابن عقيل مختلف فيه . . ويحتمل أن يكون له في هذا الحديث طريقان» !

فأقول : هذا الاحتمال بعيد جداً ، لا يحتمله سوء حفظ ابن عقيل المجمع عليه ، حتى تركه بعضهم ، وصرح أحدهم بأنه ضعيف جداً . فاضطراب مثله لا يكون إلا مثالاً صالحاً للحديث المضطرب ، الذي هو من أقسام الحديث الضعيف ؛ كما لا يخفى على الخبير بهذا العلم الشريف العزيز ! ولهذا لما حكى ابن التركماني في «الجوهر النقي» (٢٥٩/٩) عن ابن جرير الطبري الوجهين المشار إليهما عقب على ذلك بقوله :

«وذلك دليل على وهائه» . يعني : الحديث .

ولقد أصاب رحمه الله .

وهذا يقال لو كانت علة وهائه إنما هو اضطرابه في إسناده فقط ، فكيف إذا انضم إلى ذلك اضطرابه في متنه أيضاً ، ومخالفته لكل الذين رووا الحديث عن أبي رافع وغيره؟!

أما الاضطراب في المتن ، فهو أنه لم يذكر في سائر الوجوه المتقدمة برواية الثقات عنه قوله المتقدم : «فيطعمهما جميعاً . . .» إلخ . فهي منكرة ، أو على الأقل شاذة .

وأما المخالفة ، فبيانها من وجوه :

الأول : أنه روي من طريق أخرى عن أبي رافع مختصراً جداً دون الزيادة .

أخرجه الحاكم (٤/٢٢٩) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٠١/٩٥٧) ، و«الأوسط» (١/١٦/٢/٢٤٢ ـ بترقيمي) . وهو في «الإرواء» (٤/٣٥٢) .

الثاني : أنه روي كذلك من طريقين آخرين عن عائشة وأبي هريرة . وإسناد الثاني حسن . (إرواء ٤/٣٥٣) . وهذا موافق لرواية ابن عقيل عنهما في الوجه (٣) ، فهذا أولى بالقبول من روايته الشاذة عن أبي رافع .

الثالث : أنه قد صح من طريق أخرى عن جابر دون الزيادة أيضاً . وهو موافق أيضاً للوجه الثاني ، وهو مخرج في «الإرواء» أيضاً (٤/٣٤٩ ـ ٣٥٠) .

وفي الباب عن جمع آخر من الأصحاب خرجها الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٢١ ـ ٢٣) ـ وخرجت بعضها هناك ـ ، وكلها ليس فيها تلك الزيادة ، الأمر الذي يؤكد نكارتها ووهاءها .

٦٤٦٢ـ (إذا حُضِرْتَ ؛ فقلْ : ﴿سبحانَ ربِّك ربِّ العِزَّةِ عما يَصِفونَ ، وسلامٌ على المرسلينَ ، والحمدُ للهِ رب العالمين﴾) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/١٧٣ ـ ١٧٤) من طريق محمد ابن أبان العنبري : ثنا سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم الحسن عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رواته ثقات ؛ غير محمد بن أبان العنبري : مجهول ، لم أره إلا عند ابن أبي حاتم (٣/٢/٢٠٠) من رواية أبي سعيد الأشج عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقد خولف في متنه فقال ابن أبي شيبة (٣/٢٣٦) : حدثنا ابن علية عن هشام . . . به مختصراً موقوفاً ، ولفظه :

عن أم الحسن قالت : كنت عند أم سلمة أنظر في رأسها ، فجاء إنسان فقال : فلان في الموت ، فقالت لها : انطلقي فإذا احتضر ؛ فقولي : «السلام على المرسلين ، والحمد الله رب العالمين» .

وهذا إسناد موقوف صحيح ؛ فإن رواته كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير أم الحسن ـ واسمها : (خَيْرة) ـ وهي : أم الحسن البصري مولاة أم سلمة رضي الله عنها ـ فخرج لها مسلم وأصحاب «السنن الأربعة» ، وروى عنها جمع من الثقات غير حفصة بنت سيرين ، منهم ابناها الحسن وسعيد ، وذكرها ابن حبان في «الثقات» (٤/٢١٦) ، وأخرج لها في «الصحيح» (٥٣٨٥ و٦٧٣٦) حديثين ، وهما في «مسلم» فلا أدري مع هذا كله لِمَ بيَّض لها الذهبي في «الكاشف» ، واقتصر الحافظ على قوله : «مقبولة»؟!

(تنبيه) : جاء الحديث في موضعين من «كنز العمال» (١٥/٥٦١ و ٦٥٢) معزواً لـ (ص ، ش ، والمروزي) .

والحرف الأول يشير إلى (سعيد بن منصور) ، والثاني إلى ابن أبي شيبة ، وقد عرفت أنه عنده موقوف ، فلا أدري أكذلك هو عند سعيد ، والمروزي؟

٦٤٦٣- (يا عمٍّ ! ما أسرعَ ما وجدتُ فَقْدَكَ . يعني : عمَّه أبا طالبٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٩٧١/١/٢٢٤/١) : حدثنا علي بن سعيد الرازي قال : نا عيسى بن عبدالسلام الطائي قال : نا فرات بن محبوب قال : نا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

لما مات أبو طالب ؛ كسوا النبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره . وقال :

«تفرد به عيسى بن عبدالسلام» .

قلت : ولم أجد له ترجمة - ولا في «ثقات ابن حبان» - ، وقد تابعه من هو مثله وهو : أحمد بن الدهقان : ثنا فرات بن محبوب . . . به ؛ إلا أنه قال : «ضرب» ، مكان : «كسوا» .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٠٧/٢) ، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (ق١/٣٥) وقال :

«غريب . . لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

ورواية الطبراني ترده . ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢٠/٢ و٩٩/١٩) .

(تنبيه) : قوله : «كسوا» ، هكذا في «المعجم» مهملاً دون إعجام . وفي «مجمع الزوائد» (١٥/٦) «تحينوا» ، من الحين وهو الوقت والزمن . ولعل المعنى : ترقبوا فرصة لإيذائه ﷺ وضربه . والله أعلم .

٦٤٦٤ـ (أُتي بجِنازةِ سهلِ بنِ عتيكٍ رضي اللهُ عنه ـ وكان أولَ من صُلِّي عليه في موضع الجنائزِ ـ فتقدمَ عليه رسولُ اللهِ ﷺ فصلى، وكبَّرَ، فقرأَ بأمِّ القرآنِ فجهرَ بها، ثم كبَّرَ الثانيةَ وصلى على نفسِه، وعلى المرسلينَ، ثم كبر الثالثةَ فدعا للميِّتِ، فقال:

اللهم اغفرْ له وارحمْه، وارفعْ درجتَه، وأَعْظِمْ أجرَه، وأَتْمِمْ نورَه، وأَفْسِحْ له في قبرِه، وأَلْحِقْه بنبيِّه.

ثم كبَّر الرابعة فدعا للمؤمنين والمؤمنات، ثم سلَّم).

منكر. أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١١٩٠/١٣٥٨/٣)، وفي «المعجم الأوسط» (٤٨٧٥/١/٢٩١/١) من طريق سليم بن منصور بن عمار: ثنا يحيى بن يزيد بن عبدالملك بن المغيرة النوفلي: حدثني عيسى بن سبرة أبو عبادة الزرقي عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنه قال: . . . فذكره، وقال:

«لم يروه عن الزهري إلا أبو عبادة الزرقي، ولا عنه إلا يحيى بن يزيد، تفرد به سليم بن منصور».

قلت: وهذا إسنادٌ واهٍ جداً مسلسل بالعلل:

أولاً: أبو عبادة الزرقي ـ اسمه: عيسى بن عبدالرحمن بن فروة، وقيل: ابن سَبْرة ـ وهو متروك كما في «التقريب».

ثانياً: يحيى بن يزيد بن عبدالملك فهو مجهول الحال عندي؛ وإن ضعفه من يأتي، وقد ساق له ابن عدي (٢٤٧/٧ ـ ٢٤٨) ثمانية أحاديث كلها من روايته عن أبيه، وعقب عليها بقوله:

«له غير ما ذكرت ، وهو ضعيف ، ووالده يزيد ضعيف ، والضعف على أحاديثه التي أمليت والتي لم أُمِلَّ بيِّن ، وعامتها غير محفوظة» .

قلت : ولذلك قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«منكر الحديث ، لا أدري منه أو من أبيه ، لا ترى في حديثه حديثاً مستقيماً» .

قال : «سئل أبو زرعة عن يحيى بن يزيد؟ قال : لا بأس به ، إنما الشأن في أبيه ، بلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال : لا بأس به ، ولم يكن عنده إلا حديث أبيه ، ولو كان عنده غير حديث أبيه ؛ لتبين أمره» .

قلت : فإذا لم يعرف إلا بروايته عن أبيه الضعيف ؛ فلا سبيل حينئذٍ إلى معرفة ضبطه من سوء حفظه ؛ بل ولا إلى تبين صدقه من كذبه ، مهما كثر الرواة عنه ـ كما هو ظاهر ـ ، ولذلك قلت : إنه مجهول عندي .

نعم ، لقد عقب الحافظ في «اللسان» في آخر ترجمته بهذا الحديث الذي رواه عن غير أبيه ، وهو أبو عبادة الزرقي ، وهذا يقال فيه ما قلت وأكثر في (يحيى) ، فإن الزرقي أسوأ حالاً منه ؛ لأنه متروك كما تقدم .

وأيضاً فالراوي عنه ؛ (سُليم بن منصور بن عمار) لم يتبين حاله في الحفظ والضبط ، فإن الذهبي الحافظ الناقد لما أورده في «المغني» لم يستطع [إلا] أن يقول فيه :

«تُكلم فيه ولم يترك» .

وهذه علة ثالثة .

وثمة علة رابعة ، وهي أن المحفوظ بالسند الصحيح عن الزهري عن أبي أمامة ـ وهو : ابن سهل بن حنيف الأنصاري ـ قال :

السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافتة . . . الحديث . وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (١٤١) .

فقوله في حديث الترجمة : «فجهر بها» منكر مخالف لهذا الحديث الصحيح . وقد أشار الحافظ في ترجمة (سهل بن عتيك) إلى هذه المخالفة سنداً ، ولم يشر إلى المخالفة متناً ! وليس يخفى أن هذه أهم من التي قبلها . ومن هذا القبيل قوله في الدعاء :

«وألحقه بنبيه» .

فإنه منكر أيضاً ، لم يرد في شيء من أدعية الصلاة على الجنازة ـ فيما علمت ـ ، وقد روى الطبراني الكثير منها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٤٦٥ـ (﴿عسى أنْ يبعثَك ربُّك مَقَاماً محموداً﴾ ؛ قال : يُجْلِسُني معه على السريرِ) .

باطل . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/١٥٠/١) من طريق علي ابن عمر القزويني : حدثنا يوسف بن الفضل الصيدناني : حدثنا إبراهيم بن عبدالرزاق : حدثنا محمد بن سعد كاتب الواقدي : حدثنا عبدالله بن إدريس عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد غريب ، محمد بن سعد ـ كاتب الواقدي ـ ثقة حافظ من رجال «التهذيب» ، وكذا من فوقه .

وأما إبراهيم بن عبدالرزاق ؛ فلم أعرفه ، وفي طبقته ما في «تاريخ بغداد» (١٣٤/٦ ـ ١٣٥) :

«إبراهيم بن عبدالرزاق الضرير . حدَّث عن إسماعيل بن أبي مسعود وسعيد

ابن سليمان المعروف بـ (سعدويه) الواسطي . روى عنه محمد بن مخلد الدوري . . قال الدارقطني : بغدادي ثقة» .

قلت : فمن المحتمل أن يكون هو هذا .

وعلي بن عمر القزويني ، فقد ترجمه الخطيب (٤٣/١٢) بروايته عن جمع ، وقال :

«كتبنا عنه ، وكان أحد الزهاد المذكورين ، من عباد الله الصالحين ، يقرأ القرآن ، ويروي الحديث ، لا يخرج من بيته إلا للصلاة ، وكان وافر العقل ، صحيح الرأي . . مات (٤٤٢) . . .» .

وأما شيخه يوسف بن الفضل الصيدناني ؛ فلم أجد له ترجمة ، وأظن أنه آفة هذا الحديث الباطل المخالف لأحاديث جمع من الصحابة بعضها في «البخاري» (٤٧١٨) : أن المقام المحمود هي شفاعته ﷺ الكبرى يوم القيامة . وراجع إن شئت «ظلال الجنة» (٧٨٤/٢ و٧٨٥ و٧٨٩ و٨٠٤ و٨١٣) ، و«الصحيحة» (٢٣٦٩ و٢٣٧٠) ، و«الدر المنثور» (١٩٧/٤) .

أضف إلى ذلك أنه يستغله أعداء السنة وأفراخ الجهمية ؛ ليطعنوا في أهل السنة الذين يثبتون الصفات الإلهية الثابتة في الكتاب والسنة ، مع التنزيه التام ، ويرموهم بالتجسيم والتشبيه الذي عرفوا بمحاربته ـ كما يحاربون التعطيل ـ ، كمثل الكوثري وأذنابه ، وكالغماري والسقاف ونحوهما ، كفى الله المسلمين شرهم .

هذا ، وقد كنت خرجت الحديث في المجلد الثاني من هذه «السلسلة» برقم (٨٦٥) من حديث ابن مسعود ، وبينت علته ونكارته هناك ، وأنه رُوي عن مجاهد

مقطوعاً ، وعن غيره موقوفاً ، وذكرت مستنكراً موقف بعض العلماء منه .

ثم أتبعته بحديث منكر ، وآخر موضوع ، فيهما نسبة القعود إلى الله على كرسيه . وفي الأول منهما زيادة نصها :

«ما يفضل منه مقدار أربع أصابع» .

وذكرت تساهل بعضهم في توثيق رجالهما ، وتقوية إسنادهما ، فراجعه ، فإنه مهم .

كما كنت ذكرت في مقدمة كتابي المطبوع «مختصر العلو» (ص١٥ ـ ١٧) ، اضطراب موقف الذهبي بالنسبة لأثر مجاهد ، مع تصريحه بأن رفعه باطل .

وبهذه المناسبة أريد أن أُبيِّن للقراء موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من تلك الزيادة في الحديث الأول ، فقد ذكر أن بعض المحدثين رووها بلفظ :

«إلا أربع أصابع» .

فهذه تثبت (الأربع) ، وتلك تنفيها ـ كما هو ظاهر ـ فضعف الشيخ رحمه الله الحديث بالروايتين لاضطرابهما ، مع ملاحظته أن المعنى الذي كل منهما لا يليق بجلال الله وعظمته ، فقال كما في «مجموع الفتاوى» (١٦/٤٣٦) :

«فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروايتين ؛ هذه تنفي ما أثبتت هذه ، [يعني تكفي في تضعيفه] ، ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ أراد الإثبات ، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوي عليها الرب ! وهذا معنى غريب ليس له شاهد قط في شيء من الروايات ، بل هو يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر ، وهذا باطل ، مخالف للكتاب والسنة والعقل .

ويقتضي أيضاً أنه إنما عرف عظمة الرب بتعظيم العرش المخلوق ، وقد جعل

العرش أعظم منه ، فما عظم الرب إلا بالمقايسة بمخلوق ، وهو أعظم من الرب . وهذا معنى فاسد مخالف لما علم من الكتاب والسنة والعقل .

فإن طريقة القرآن في ذلك أن يبين عظمة الرب ، وأنه أعظم من كل ما يعلم عظمته ، فيذكر عظمة المخلوقات ، ويبين أن الرب أعظم منها» .

ثم استشهد الشيخ ببعض الأحاديث على ذلك ، وذهب إلى أن الصواب في رواية الحديث النفي . يعني من حيث المعنى ؛ كما تقدم بيانه منه بياناً شافياً رحمه الله تعالى .

وفي ذلك ما يؤيد حكمي على الحديث بالبطلان هنا وهناك من حيث المعنى ، وإن كان ذلك غير لازم من حيث المبنى ، فليكن هذا منك على ذكر .

ومما تقدم يتبين لقرائنا دجل ذاك السقاف ، أو أولئك الذين يؤلفون له ويتسترون باسمه ؛ حين يكذبون أو يكذب على أهل العلم والسنة أحياء وأمواتاً لا يرقبون فيهم إلاً ولا ذمة ، ولا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية : فإنه لفساد عقيدته ، وجهله وقلة فهمه لا يتورع عن التصريح ورميه بأنه مجسم ، وبغير ذلك من الأباطيل التي تدل على أنه مستكبر معاند للحق الجلي الناصع ، فرسائله التي يؤلفونها وينشرونها له تباعاً مشحونة بالبهت والافتراء والأكاذيب وقلب الحقائق ؛ بحيث أنها لو جمعت لكانت مجلداً كبيراً بل مجلدات ، فها هي رسالته التي نشرها في هذه السنة (١٤١٤) في الرد على الأخ الفاضل سفر الحوالي طافحة ـ على صغرها وحقارتها ـ بالمين والتضليل والافتراء على السلفيين الذي ينبزهم بلقب (المتمسلفين) ! وعلى الأخ الفاضل بصورة [خاصة] ، وعلى شيخ الإسلام بصورة أخص .

وليس غرضي الآن الرد عليه ، فإن الوقت أضيق وأعزّ من ذلك ، وإنما أردت

بمناسبة هذا الحديث أن أقدم إلى القراء مثلاً واحداً من مئات افتراءاته وأكاذيبه وتقليبه للحقائق ، التي تشبه ما يفعله اليهود بإخواننا الفلسطينيين اليوم الذين ينطلقون من قاعدتهم الصهيونية : (الغاية تبرر الوسيلة) ! الأمر الذي يؤكد للقراء أنه لا يخشى الله ، ولا يستحي من عباد الله ، وإلا لما تجرأ على الافتراء عليهم ، والله عز وجل يقول : ﴿إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله﴾ .

لقد نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية عدة أقوال هو منها براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب [عليهما الصلاة والسلام] ، بل هو يقول بخلافها !! ويهمنا الآن بيان فرية واحدة من تلك الفريات ، فقال في مقدمة رسالته المشار إليها (ص٢ ـ ٣) بعد أن نسب إليه عدة فريات :

«ويقول : إن المقام المحمود الذي وعد به نبينا ﷺ هو جلوسه بجنب الله على العرش في المساحة المتبقية ، والمقدرة عند هذه الطائفة بأربع أصابع[1] !!! وغير ذلك من الترهات» .

وفي الحاشية قال :

«(١) انظر «منهاج سنته» (!) (١/٢٦٠) وكتاب «بدائع الفوائد» لتلميذه ابن قيم الجوزية (٤/٣٩ ـ ٤٠)» .

وإحالته فيما نسبه إلى الشيخ مما يزيد القراء قناعة بدجله ، وأنه يتعمد الكذب والافتراء عليه ، وأنه لا يبالي بقرائه إذا اكتشفوا ﴿تشابهت قلوبهم﴾ ، وهذا نص كلامه رحمه الله منقولاً بطريقة التصوير ، ليكون القراء على يقين من ذلك الإفك المبين :

وأما قوله انه يفضل عنه من العرش من كل جانب أربع أصابع فهذا لا أعرف له قائلا ولا ناقلا ولكن روى في حديث عبد الله بن خليفة أنه ما يفضل من العرش أربع أصابع يروى بالنفي ويروى بالاثبات والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدثين كالاسماعيلي وابن الجوزي ومن الناس من ذكر له شواهد وقواه ولفظ النفي لا يرد عليه شئ فان مثل هذا اللفظ يرد لعموم النفي كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما في السماء موضع أربع أصابع الا وملك قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد أي ما فيها موضع ومنه قول العرب ما في السماء قدر كف سحابا وذلك لان الكف يقدر به الممسوحات كما يقدر بالذراع وأصغر الممسوحات التي يقدر بها الانسان من أعضائه كف فصار هذا مثلا لاقل شئ فاذا قيل انه ما يفضل من العرش أربع أصابع كان المعنى ما يفضل منه شئ والمقصود بيان ان الله أعظم وأكبر من العرش ومن المعلوم ان الحديث ان لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله فليس علينا منه وان كان قاله فلم يجمع بين النفي والاثبات فان كان قاله بالنفي لم يكن قاله بالاثبات والذين قالوه بالاثبات ذكروا فيه ما يناسب أصولهم كما قد بسط في غير هذا الموضع فهذا وأمثاله سواء كان حقا أو باطلا لا يقدح في مذهب أهل السنة ولا يضرهم لانه بتقدير أن يكون باطلا ليس هو قول جماعتهم بل غايته انه قالته طائفة ورواه بعض الناس واذا كان باطلا رده جمهور أهل السنة كما يردون غيره ذلك فان كثيرا من المسلمين يقول كثيرا من الباطل فما يكون هذا ضارا الدين المسلمين وفي أقوال الامامية من المنكرات ما يعرف مثل هذا فيه لو كان قد قاله بعض أهل السنة

هذا كلام الشيخ رحمه الله ، فأين فيه ما عزاه السقاف وأعوانه إليه؟! سبحانك هذا بهتان عظيم . بل فيه حكايته الخلاف في صحة حديث الأصابع ، وعدم جزمه هو بصحته ، وإن كان هذا مستغرباً منه ، لأن علته الجهالة والعنعنة ـ كما كنت بينته هناك ـ .

وختاماً : كلمة حق لا بد لي منها :

إذا كان حقاً أن الله تعالى أعظم من العرش ، ومن كل شيء ـ كما بينه شيخ الإسلام فيما تقدم ـ ، فيكون اعتقاد أن الله يُجلس محمداً معه على العرش باطلاً بداهة .

وأما إجلاسه على العرش دون المعية ، فهو ممكن جائز لأن العرش خلق من

خلق الله ، فسواء أجلسه عليه ، أو على منبر من نور ـ كما جاء ذلك في المتحابين في الله ، وفي المقسطين العادلين ـ لا فرق بين الأمرين ، لكن لا نرى القول بالإجلاس على العرش ؛ لعدم ثبوت الحديث به ، وإن حكاه ابن القيم عن جمع ـ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٤٦٦ ـ (من مشى إلى غَرِيمِه بحقِّه ؛ صَلَّتْ عليه دوابُّ الأرضِ ، ونونُ الماءِ ، وتُكتبُ له بكلِّ خَطوةٍ شجرةٌ تُغْرسُ في الجنةِ ، وذنبٌ يغفر) .

منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/١١٩/١٣٤٢ ـ كشف الأستار) ، والخطيب في «التاريخ» (٧/٤٠٢) من طريق يحيى بن عثمان الحربي : ثنا إسماعيل بن عياش عن عبدالرحمن بن سليمان عن أبي سعد عن معاوية بن إسحاق عن سعيد بن المسيب قال : سمعت ابن عباس يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وهذا إسناد ضعيف ؛ كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/٥٢٨/٩٢١) ، وأما قول شيخه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/١٣٩) :

«رواه البزار ، وفيه جماعة لم أجد من ترجمهم» !

فهو من غرائبه ، فإنهم جميعاً مترجمون في «تهذيب المزي» الذي هو من مراجعه ؛ غير يحيى بن عثمان الحربي ، وقد ذكره ابن حبان في كتابه «الثقات» (٩/٢٦٣) الذي كان الهيثمي قد رتبه ، وقال فيه :

«ربما وهم» . وهو مترجم أيضاً في «تاريخ بغداد» (١٤/١٨٩ ـ ١٩١) ، وروى توثيقه عن ابن معين وغيره . وهو مترجم أيضاً في «تهذيب الحافظ» ـ تمييزاً ـ . وقال في «التقريب» :

«صدوق تكلموا في روايته عن هقل» .

وأغرب من ذلك أن الشيخ الأعظمي لما تنبه لغريبة الهيثمي هذه ، أخذ يكشف عن هوية كل راوٍ في السند وأنه في «التهذيب» ، مصرحاً بتوثيق أكثرهم ، وساكتاً عن بعضهم ، وأحدهم هو علة هذا السند ! وليت شعري ما فائدة هذا الكشف إذا لم يتوصل به إلى معرفة علة الحديث إذا كان معلولاً ، أو إلى معرفة صحته إن كان صحيحاً؟!

فاعلم أن علة هذا الإسناد إنما هو أبو سعد ـ واسمه : سعيد بن المرزبان البقال ـ ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ليس بالحجة ، قال ابن معين : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : صدوق مدلس . وقال الفلاس : متروك» .

وتبنى الحافظ قول أبي زرعة المذكور .

٦٤٦٧ ـ (إني لأَجِدُ التمرةَ ساقطةً فآخُذُها فآكُلُها) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٧٩/٢/٩٢٤٦) : حدثنا مسعدة بن سعد : ثنا إبراهيم بن المنذر : نا **محمد بن العلاء الثقفي** ، قال : سمعت **الوليد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف** يحدث عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

«تفرد به محمد بن العلاء الثقفي» .

قلت : ولم أعرفه ، ويحتمل أن يكون محمد بن العلاء الصهيبي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، روى عنه عبدالله بن الحارث المخزومي ، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٢/٩) تبعاً للبخاري (١/١/٢٠٥/٦٤٣) .

وأما شيخه الوليد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف : فلم أجد له ترجمة .

وأخرجه البزار في «مسنده» (٣/٢٢٣/١٠١١ ـ البحر الزخار) من طريق أخرى عن محمد بن العلاء قال :

بينا أنا والوليد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف ، فوجد تمرتين ساقطتين ، فأخذ واحدة ، وأعطاني أخرى ، فأبيت أن آكلها ، ثم قال لي : أخبرني أبي عن جدي أن النبي ﷺ أكلها . يعني : تمرة . وقال :

«لا نعلمه يروى إلا عن عبدالرحمن بهذا الإسناد» .

قلت : وتعقبه الهيثمي في «كشف الأستار» (٢/١٣١) بقوله :

«قلت : رواه عن سعد كما رواه قبله» .

قلت : يعني : سعد بن أبي وقاص ، رواه (١٣٦٥) عن شيخين له قالا : ثنا عثمان بن عبدالرحمن : حدثتنا أم عبدالله ـ يعني ـ عبيدة بنت نايل عن عائشة بنت سعد عن أبيها قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ ، فوجد تمرتين ، فأخذ تمرة ، وأعطاني الأخرى .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/١٣٧/٨١٥) ؛ لكنه زاد في المتن : «فوجد تُغْروقة فيها تمر ، فأخذ . . .» وقال البزار :

«لا نعلمه عن سعد إلا من هذا الوجه» .

قلت : وعثمان بن عبدالرحمن ـ هو : الطرائفي ـ مختلف فيه ، وبه أعله الهيثمي فقال (٤/١٧٠) :

« . . . وهو ثقة وفيه ضعف» .

لكن أشار الذهبي في «الكاشف» ، وفي «المغني» إلى تضعيف توثيقه بقوله : «وُثِّق» .

وأشار إلى سبب تضعيفه الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«صدوق ، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ؛ فضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين» .

قلت : وذكره الحافظ في «المرتبة الخامسة» من «طبقات المدلسين» ؛ لقول ابن حبان فيه (٢/٩٧) :

«يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات حتى إذا سمعها المتتبع ؛ لم يشك في وضعها ، فلما كثر ذلك في أخباره ؛ ألزقت به تلك الموضوعات وحمل عليه الناس في الجرح ، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال ؛ لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير ، والموضوعات عن الثقات» .

قلت : ولم يذكروه في الرواة عن (عبيدة بنت نايل) ؛ فكأنه دلس عنها .

وعبيدة هذه : ليست مشهورة ، وقد ذكرها ابن حبان في «الثقات» (٧/٣٠٧) برواية الخصيب بن ناصح ـ وهو صدوق يخطئ ـ وذكر لها في «التهذيب» ثلاثة رواة آخرين ، ليس فيهم ثقة حافظ غير معن بن عيسى ؛ فلعله لذلك لم يوثقها الحافظ ، بل قال فيها :

«مقبولة» . يعني : عند المتابعة .

فعلة الحديث إذن : هي ، أو عنعنة الطائفي .

وثمة علة أخرى وهي نكارة متنه ومخالفته لحديث أنس الصحيح قال :

مر النبي ﷺ بتمرة في الطريق فقال :

«لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة ؛ لأكلتها» .

أخرجه البخاري (٢٤٣١) وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (١٥٥٩/١٥/٦) من رواية جمع منهم مسلم ، لكن ليس عنده «أخاف» .

وأخرجه أحمد (٣/١٩٣ و٢٤١ و٢٥٨) من طريقين آخرين عن أنس :

أن رسول الله ﷺ كان يمر بالتمرة فما يمنعه من أخذها إلا مخافة أن تكون صدقة .

وإسناده صحيح على شرط مسلم ، وصححه ابن حبان (٣٢٨٥ ـ الإحسان) .

وخفي هذ التحقيق على المعلق على «مسند أبي يعلى» ؛ فحسَّن إسناده ولم يزد على ذكر الخلاف في (الطرائفي) ، ولم يتعرض لبنت نايل بذكر ! كما أن المعلِّق على «الإحسان» (٨/٩٠) خلط في تخريج حديث ابن حبان ؛ فعزاه للشيخين ، هو عندهما من قوله ﷺ كما تقدم .

(فائدة) : أما ما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/٤٥٩) من طريق موسى ابن أبي عائشة عن رجل عن ميمونة : أنها وجدت تمرة فأكلتها وقالت :

«لا يحب الله الفساد» .

فأقول : هذ إسناد ضعيف لجهالة الرجل الذي لم يسمَّ ، فيتعجب من الحافظ كيف سكت عنه في «الفتح»؟!

وقوله في رواية أبي يعلى : (ثُغْروقة) هو : الشمروخ يبقى عليه قليل من التمر كما في «المعجم الوسيط» .

٦٤٦٨ ـ (ثلاثٌ قاصِماتُ الظَّهْرِ : فقرٌ داخلٌ لا يجدُ صاحبُه مُتَلَذَّذاً ، وزوجةٌ يأمَنُها صاحبُها وتخونُه ، وإمامٌ أَسْخَطَ اللهَ وأرضى الناسَ ، وإنَّ بِرَّ المؤمنةِ كعملِ سبعينَ صِدِّيقاً ، وإن فُجورَ الفاجرةِ كفُجورِ ألفِ فاجرٍ) .

موضوع . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ق ٥٧/ ٢ ـ زوائده) :

ثنا داود بن رشيد : ثنا محمد بن حرب عن أبي مهدي (الأصل : ابن مهدي) عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً بل موضوع ؛ أبو مهدي ـ اسمه : سعيد بن سنان ـ رماه الدارقطني وغيره بالوضع .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن زنجويه عن ابن عمر ، وقال :

«وهو ضعيف» .

فإذا كان من هذه الطريق ـ كما أظن ـ ؛ ففيه تساهل ظاهر ، لما عرفت من حال أبي مهدي ، لا سيما ولوائح الوضع عليه بينة .

وأخرجه البزار في «مسنده» (٢/١٥٧/١٤١٤ ـ كشف الأستار) من طريق أخرى عن أبي مهدي . . . به ، ولكن ذهب عنه الخصلة الأولى فقال :

«ذهب عني واحدة ، وعلته سعيد بن سنان» .

وبه أعله الهيثمي فقال (٤/٢٧٢) في «مجمع الزوائد» :

«وهو متروك» .

قلت : فقول الأعظمي في تعليقه على «الكشف» أن الهيثمي قال :

«وهو ضعيف» . وهم منه أو خطأ مطبعي .

وقد ذكر الهيثمي عن البزار أن تلك الواحدة غير المذكورة في الحديث فقال :

«وقال البزار : ذهبت عني واحدة ، وقد مرت بي : وجار سوء إن رأى خيراً ؛ دفنه ، وإن رأى شراً ؛ أذاعه» .

فأقول : هذه الفقرة في حديث آخر يشبه هذا في بعض فقراته . أخرجه

الطبراني وغيره ، وقد مضى تخريجه برقم (٣٠٨٧) من حديث فضالة بن عبيد .

وقد صحت هذه الفقرة في استعاذته ﷺ من ثلاثة فيهم : « . . . ومن خليل ماكر عينه تراني وقلبه يرعاني ، إن رأى حسنة ؛ دفنها ، وإن رأى سيئة ؛ أذاعها» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (٣١٣٧) .

٦٤٦٩ ـ (كان الذي تزوجَ عليه رسولُ الله ﷺ أمَّ سَلَمةَ شيئاً قيمتُه عَشَرةُ دارهمَ) .

منكر . أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٠٢٢/٢٧٠) : حدثنا الحكم ابن عطية عن ثابت عن أنس قال : . . . فذكره .

قلت : ومن طريق الطيالسي : أخرجه البزار في «مسنده» (٢/١٦١/ ١٤٢٦ ـ الكشف) وابن عدي (٢/٢٠٥) ، وكذا أبو يعلى (٣٣٨٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٤٧) .

والحكم بن عطية : مختلف فيه ، فوثقه ابن معين ، وقال البخاري : كان أبو الوليد يضعفه . وضعفه النسائي وابن أبي داود . وقال أحمد : كان عندي صالح الحديث حتى وجدت له حديثاً أخطأ فيه . وفي رواية قال :

«لا بأس به إلا أن أبا داود روى عنه أحاديث منكرة» .

قلت : منها هذا الحديث ؛ فإنه من رواية أبي داود عنه ـ كما ترى ـ ، وقد صرح بذلك في رواية الميموني عنه قال :

«سئل عنه أحمد؟ فقال : لا أعلم إلا خيراً ، فقال له رجل : حدثني فلان عنه عن ثابت عن أنس قال : كان مهر أم سلمة متاعاً قيمته عشرة دراهم . فأقبل أبو عبدالله يتعجب ، وقال : هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون ، إنما كانوا يحفظون ونسبوا

إلى الوهم ، أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه» .

هذا كله من التهذيب» .

وروى العقيلي في «الضعفاء» (١/٢٥٨) عنه أنه قال :

«كان الحكم بن عطية عندي صالحاً حتى وجدت له عن ثابت عن أنس : أن النبي عليه السلام تزوج أم سلمة على قيمة عشرة دراهم . وإنما يريد الحديث الذي رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن (!) عمر بن أبي سلمة الطويل» .

قلت : ولم أعرف هذا الحديث الطويل الذي أشير إليه .

وقال البزار عقب الحديث ؛ كما نقله الهيثمي في «الكشف» :

«قال البزار : لا نعلمه عن ثابت عن أنس إلا من طريق الحكم . ورأيته في موضع آخر : تزوجها على متاع ورحى قيمته أربعون درهماً» .

قلت : هذا اللفظ لم أره في شيء من المصادر المتقدمة ، وإنما روي ذلك في حق عائشة ؛ كما يأتي . وقال ابن حبان في ترجمة الحكم هذا من كتابه «الضعفاء» (١/٢٤٨) :

«كان أبو الوليد شديد الحمل عليه ، ويضعفه جداً ، وكان الحكم ممن لا يدري ما يحدث ، فربما وهم في الخبر ؛ يجيء كأنه موضوع ، فاستحق الترك» .

وقد رواه بعض الكذابين بإسناد آخر ، فكأنه سرقه منه ـ وهو : عمرو بن الأزهر ـ ، فقال : ثنا حميد الطويل عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال :

«تزوج رسول الله ﷺ أم سلمة ، وأصدقها عشرة دراهم» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/١٣٤) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٨/١/٤٦٠) ، وقال :

«لم يروه عن حميد إلا عمرو بن الأزهر» .

قلت : قال الذهبي في «المغني» :

«كذاب ؛ قال أحمد وغيره : كان يضع الحديث» .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (٤/٢٨٢) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عمرو بن الأزهر ، وهو متروك» .

وروي نحوه عن عائشة قالت :

تزوجني رسول الله ﷺ على متاع يسوى أربعين درهماً .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» أيضاً (١/١١٣/٢/٢٢٦٩) من طريق فضيل ابن مرزوق عن عطية عنها .

وعطية : ضعيف مدلس .

وفضيل بن مرزوق : فيه ضعف ، وقال الذهبي في «المغني» :

«وثقه غير واحد ، وضعفه النسائي وابن معين أيضاً ، وقال الحاكم : عيب على مسلم إخراجه في (صحيحه)» .

٦٤٧٠ - (إذا تزوجَ أحدُكم فكان ليلةَ البناءِ ؛ فليصلِّ رَكْعَتَيْنِ ولْيَأْمُرْها فَلْتُصَلِّ خلفَه ؛ فإن اللهَ جاعلٌ في البيتِ خيراً) .

منكر . رواه البزار في «مسنده» : حدثنا عبيدالله بن يوسف : أنبأنا الحجاج ابن فروخ : حدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن سلمان مرفوعاً . ذكره الذهبي في ترجمة الحجاج هذا ، وقال عقبه :

«هذا حديث منكر جداً» .

قال : والحجاج ؛ قال ابن معين : ليس بشيء ، وضعفه النسائي .

قلت : ومن طريقه رواه ابن عدي (٢/٧١) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٥٦/١) وقال :

«غريب ؛ تفرد به الحجاج عن ابن جريج» .

قلت : وابن جريج : مدلِّس وقد عنعنه !

لكن الحديث ثبت العمل به عن بعض الصحابة ؛ فلا نرى مانعاً من العمل به اتباعاً لهم واقتداء بهم . ومثل هذا الحديث يمكن أن يقال فيه : «يعمل به في فضائل الأعمال» ، لا في الأحاديث الضعيفة الأخرى التي فيها تشريع أعمال وعبادات لم تثبت عن السلف رضي الله عنهم . فانظر كتابي «آداب الزفاف» (٩٦ - ٩٧) .

٦٤٧١ - (إذا كانت صيحةٌ في رمضانَ ؛ فإنه يكونُ مَعْمَعَةٌ في شوالٍ ، وتَمَيَّزُ القبائلُ في ذي القَعْدةِ ، وتُسفكُ الدماءُ في ذي الحِجةِ . والمُحَرَّمُ ما المحرَّمُ؟ (يقولها ثلاثاً) ، هيهاتَ هيهاتَ ! يُقْتَلُ الناسُ فيها هَرْجاً هَرْجاً .

قلنا : وما الصيحةُ يا رسولُ الله ﷺ ؟ قال :

هذه في النصفِ من رمضانَ ليلةَ جُمُعَةٍ ؛ فتكونُ هذه توقِظُ النائمَ ، وتُقْعِدُ القائمَ ، وتُخْرِجُ العواتِقَ من خُدورِهنَّ في ليلةِ جُمعةٍ ، في سنةٍ كثيرةِ الزلازلِ .

فإذا صليتُمُ الفجرَ من يوم الجمعةِ ؛ فادخُلوا بيوتَكم ، وأغلِقوا أبوابَكم ، وسُدُّوا كُوَاكم ، ودَثِّروا أنفسَكم ، وسدوا آذانَكم ، فإذا أحسستُم بالصيحة ؛ فخِرُّوا لله سُجَّداً ، وقولوا : سبحان القُدُّوسِ ،

سبحان القدوسِ ، ربنا القدوس ؛ فإنه مَنْ فعل ذلك ؛ نجا ، ومن لم يفعلْ ذلك ؛ هلَك) .

موضوع . أخرجه نعيم بن حماد في كتابه «الفتن» (١/٢٢٨/٦٣٨) : حدثنا أبو عمر عن ابن لهيعة قال : حدثني عبدالوهاب بن حسين عن محمد بن ثابت البناني عن أبيه عن الحارث الهمداني عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن موضوع ، وإسناد واهٍ مسلسل بالعلل :

الأولى : المؤلف نفسه ؛ نعيم بن حماد ، فإنه مع كونه من أئمة السنة والمدافعين عنها ، فليس بحجة فيما يرويه ، فقال النسائي :

«ليس بثقة» .

واتهمه بعضهم بالوضع . والحافظ الذهبي مع صراحته المعهودة ، لم يستطع أن يقول فيه ـ بعد أن ذكر الخلاف حوله ـ إلا :

«قلت : ما أظنه يضع» !

الثانية : شيخه أبو عمر ـ وهو : الصفار كما وقع له في غير هذا الحديث ـ ، واسمه : حماد بن واقد ، وهو ضعيف ، بل قال البخاري :

«منكر الحديث» .

الثالثة : ابن لهيعة ، وهو معرؤف بالضعف بعد احتراق كتبه .

الرابعة : عبدالوهاب بن حسين : لا يعرف إلا بهذا الإسناد الواهي ، وقد ذكر له الحاكم حديثاً آخر من طريق نعيم بن حماد : ثنا ابن لهيعة عنه بإسناده المتقدم عن ابن مسعود مرفوعاً في خروج الدابة بعد طلوع الشمس من مغربها ، فإذا

خرجت ؛ لطمت إبليس وهو ساجد . . . الحديث ، وفيه مناكير كثيرة ، حتى قال الحاكم نفسه :

«أخرجته تعجباً إذ هو قريب مما نحن فيه» .

والشاهد أنه قال عقبه (٥٢٢/٤) :

«محمد بن ثابت بن أسلم البناني من أعز البصريين وأولاد التابعين ؛ إلا أن عبدالوهاب بن حسين مجهول» . وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : ذا موضوع ، والسلام» .

وقد ترجم الحافظ في «اللسان» لعبدالوهاب هذا بقول الحاكم المذكور ، وتعقب الذهبي إياه ، وأقرّه .

الخامسة : محمد بن ثابت البناني : ضعيف اتفاقاً ؛ فلا أدري كيف مشّاه الحاكم؟!

السادسة : الحارث الهمداني - وهو : الأعور - : ضعيف أيضاً ، وقد اتهمه بعضهم بالكذب .

وبالجملة ؛ فهذا الإسناد بهذه البلايا والعلل الست إسنادٌ هالك ، والمتن مركب موضوع بلا شك ، ليس عليه حلاوة كلام النبوة ؛ بل إن يد الصنع والتكلف عليه ظاهرة . وقد تداوله بعض الرواة الضعفاء قديماً ، يزيدون في متنه وينقصون منه حسب أهوائهم ، وركبوا أسانيد عن أبي هريرة وغيره ، وقد خرجتهما فيما تقدم (٦١٧٨ و٦١٧٩) .

هذا . ولقد كان الداعي إلى تخريج هذا الحديث ، والكشف عن علله أنه كثر سؤال الناس عنه في أول أسبوع من شهر رمضان المبارك الحالي لسنة (١٤١٤) ، ولما سألت عن السبب؟ قيل : بأن أحد الخطباء الصوفيين خطب الناس به ، وأنذرهم

بوقوع ما جاء فيه ليلة الجمعة (١٥) من الشهر الجاري، أي بعد أربعة أيام من تحريره، وسيعلم الناس قريباً - إن شاء الله - كذبه؛ ليأخذوا منه درساً، ويعرفوا أنه ليس كل من خطب فهو عالم، وأنه ليس كل من حدث بحديث أو أكثر فهو محدث! ولله في خلقه شؤون.

وها نحن الآن في يوم السبت التالي ليوم الجمعة المشار إليه، ولم يقع فيه أي شيء مما ذكر في الحديث: صيحة أو هدة توقظ النائم، ولا خرجت العواتق من الخدور، ولا أحد من المصلين سدوا كواهم، ودثروا أنفسهم، وسدوا آذانهم. ما أحد فعل شيئاً من ذلك، حتى ولا ذاك الكذاب الكبير الذي أذاع هذا الحديث والجهلة الذين تلقوه عنه وساعدوه على إذاعته، حتى هؤلاء ما أظن أن أحداً فعل ذلك.

نعم. لقد وقعت مصيبة كبيرة على المصلين في (مسجد الخليل) في الضفة الغربية؛ فقد هاجم جماعة مسلحون بالرشاشات (الأتوماتيكية) من اليهود، الساجدين في صبيحة يوم الجمعة؛ فقتلوا منهم العشرات، وجرحوا المئات.

ثم لا شيء بعد ذلك سوى الخطب الحماسية، والاحتجاجات السياسية لدى الأمم المتحدة، من الدول الإسلامية، والتظاهرات من بعض شعوبها. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا أدري إذا كان لنشر هذا الحديث عن يوم الجمعة، وفتنة اليهود فيه أية علاقة بينهما.

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأنباء من لم تزود

٦٤٧٢ - (فيكم النُّبوةُ والمملكةُ. قاله لعمِّهِ العباسِ).

منكر. أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (ق ٢/٢)،

وابن عدي في «الكامل» (٢٦٢/٤) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩٤٢/٨) ، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٦٨/٢٨٩/١) كلهم من طريق عبدالله بن شبيب : حدثني ابن أبي أويس : حدثني ابن أبي فديك عن محمد بن عبدالرحمن العامري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال للعباس : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«تفرد به ابن شبيب ، قال ابن حبَّان : لا يجوز الاحتجاج به ، وكان فَضْلَكُ الرازي يُحِلُّ ضرب عنقه» .

قلت : وفيما ادعاه من التفرد نظر من وجهين :

أحدهما : قد توبع من أكثر من واحد .

والآخر : أن المتابع موجود في إسناده ؛ فإنه ساقه من طريق الدارقطني قال : نا القاضي أبو عمر قال : نا عبدالله بن شبيب قال : حدثني إسماعيل ـ وأبو بكر ابن أبي شيبة ـ عن محمد بن إسماعيل . . .

ومن هذا الطريق الثاني أخرجه البزار في «مسنده» (١٥٨١/٢٢٩/٢ ـ كشف الأستار) قال : حدثنا يحيى بن يعلى بن منصور : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك .

فهذه طريق أخرى قوية ، تابع فيها ابنُ أبي شيبة إسماعيلَ بن أبي أويس .

وتابع ابنَ شبيب متابعة تامة الإمامُ المجمعُ على حفظه وثقته إبراهيم بن الحسين بن ديزيل ـ كما قال الحافظ في «اللسان» ـ عند البيهقي في «دلائل النبوة» (٥١٧/٦) وابن عساكر (٩٤٣/٨) قال : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس . . . به . وقال البيهقي عقبه :

«تفرد به محمد بن عبدالرحمن العامري عن سهيل، وليس بالقوي».

قلت: وفي هذا الإعلال نظر؛ لأن المتبادر منه أنه يعني سهيلاً؛ فإن كان يعنيه، فليس بجيد؛ لأنه ثقة من رجال مسلم، والحفاظ من بعده على الاحتجاج به ما لم يخالف.

ويحتمل أنه عنى محمد بن عبدالرحمن العامري[1]، وبه أعله البزار، فقال عقبه:

«محمد بن عبدالرحمن: ضعيف لم يرو إلا هذا».

وتبعه على ذلك الهيثمي فقال في «المجمع» (٥/١٩٢ - ١٩٣):

«رواه البزار، وفيه محمد بن عبدالرحمن العامري: - وهو - ضعيف».

وبه أعله الحافظ ابن كثير في «البداية»، فقال (٦/٢٤٥) بعدما عزاه للبيهقي:

«وهو ضعيف».

كذا قالوا! أما أنا فلم أعرفه، وسبقني إلى ذلك الأخ الفاضل الأستاذ إرشاد الحق الأثري؛ فقال في تعليقه على «العلل المتناهية» عقب قول ابن كثير المذكور:

«لكن لم أجد ترجمته في «الميزان» و«اللسان»، وإن كان هو محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان العامري؛ فهو ثقة من رجال التهذيب (ص٢٩٤ ج ٩)، والصحيح أنه غيره. والله أعلم. وقال ابن القيم في «المنار» (ص١١٧): كل حديث في ذكر الخلافة في ولد العباس فهو كذب».

---

(١) وهو ما نقله الحافظ عن البيهقي، فإنه ليس في نقله قوله: «عن سهيل» فلعلها مقحمة من بعض النساخ.

وأقول : احتمال أن يكون ابن ثوبان العامري بعيد جداً ؛ لأنه من التابعين الذين عاشوا إلى قريب المائة أو زادوا قليلاً ، ومحمد بن أبي فديك عاش إلى المائتين ، وكأن الأستاذ الأثري شعر بذلك ؛ فجزم بعدُ أنه غيره .

ومن الممكن عندي أن يكون محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي العامري ؛ فإنه ـ مع كونه عامرياً فإنه ـ من طبقته ، ولا سيما وقد وقع في رواية أبي عمرو الداني ما يؤيد ذلك إذ قال : (ابن أبي ذئب) مكان (محمد بن عبدالرحمن) ، وهو رواية لابن عساكر ، لكنهما من طريق ابن شبيب ، وقد عرفت مما تقدم من كلام ابن حبان أنه شديد الضعف ، فتفرده بذلك دون الثقات الذين تابعوه مما يؤكد وهاءه ، فلا قيمة لمخالفته .

ولذلك فإني أقول :

ليس لدينا ما يبين أن (محمد بن عبدالرحمن العامري) في رواية الثقات ـ هو (ابن أبي ذئب العامري) ، وهو ثقة محتج به عند الشيخين ، ومجرد تطابق اسم الشخص واسم أبيه ونسبته مع شخص آخر واسم أبيه ونسبته ليس بالذي يلزم أن يكونا شخصاً واحد ، وهذا أمر معروف عند العلماء بهذا الفن الشريف .

ولهذا فلا بد من تحديد الموقف تجاه هذا الراوي (محمد بن عبدالرحمن العامري) ، وذلك بأن نُسلِّم بتضعيف من ضعفه من مخرجي حديثه كما تقدم ، وأما أن نقف عند ما انتهى إليه بحثنا ، وهو أن أحداً من أئمة الجرح والتعديل لم يترجم له ، ليس فقط في «الميزان» و«اللسان» ؛ بل وفي غيرها من كتب الأئمة المتقدمين مثل : «تاريخ البخاري» ، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ، و«الثقات» و«الضعفاء» لابن حبان ، وغيرها . وذلك يعني ـ في نقدي ـ أحد أمرين :

إما أنه مجهول العين عندهم لا يعرفونه لندرة حديثه ، وقد أشار إلى هذا البزار بقوله فيما تقدم :

«لم يرو إلا هذا» .

وإما أنه عندهم (ابن أبي ذئب العامري) الثقة . ويبعد هذا الاحتمال أن أحداً منهم لم يذكر في شيوخه (سهيل بن أبي صالح) ، ولا في الرواة عنه (محمد بن إسماعيل بن أبي فديك) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وكم كنت أود أن أجد كلاماً شافياً في هذه الترجمة من الحافظ الذهبي ، والحافظ العسقلاني ، وبخاصة أن الأول منهما قد ذكر الحديث في ترجمة (العباس) رضي الله عنه من «السير» (٢/٩٣) بإسناد ابن أبي فديك . . . وقال :

«هذا في جزء ابن ديزيل ، وهو منكر» .

هكذا لم يزد !

٦٤٧٣ - (كان الحكم بن أبي العاص يجلس عند النبي ﷺ ، فإذا تكلم النبي ﷺ ؛ اختلج [بوجهه][1] ، فبصر به النبي ﷺ فقال : أنت (وفي لفظ : كن) كذلك ، فما زال يختلج حتى مات) .

منكر . أخرجه الحاكم (٦٢١/٢) ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢٣٩/٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣١٦٧/٢٤٠/٣) والسياق له ، واللفظ الآخر لمن قبله ، وأبو نعيم في «المعرفة» (٢/١٥٤/١) ، من طريق ضرار بن صرد : ثنا عائذ بن حبيب عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبدالله المديني عن عبدالرحمن ابن أبي بكر الصديق قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! وردَّه الذهبي بقوله :

---

(١) أي كان يحرك شفتيه وذقنه استهزاء وحكاية لفعل النبي ﷺ ، فبقي يرتعد ويضطرب إلى أن مات . «نهاية» .

«قلت : ضرار واهٍ» . وقال الحافظ في «الاصابة» :

«في إسناده نظر ؛ ضرار بن صرد : منسوب للرفض» .

قلت : بل ومتهم بالكذب ، قال الذهبي في «المغني» :

«قال البخاري : متروك . وقال ابن معين : كذابان بالكوفة : هذا ، وأبو نعيم النخعي» .

وقد روي الحديث بإسناد آخر ضعيف نحوه ، وقد مضى برقم (٦٣٧٣) .

٦٤٧٤ - (تكون فتنةٌ أسلمُ الناس فيها الجند الغربي : يعني في مصر) .

منكر . أخرجه البزار في «المسند» (٢/٢٦١/١٦٥٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/٤٣٢) من طريق عبدالله بن صالح : ثنا أبو شريح عبدالله بن شريح : أنه سمع **عميرة بن عبدالله المعافري** : حدثني أبي : أنه سمع عمرو بن الحمق يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . قال ابن الحمق :

«فلذلك قدمت عليكم مصر» .

وقال البزار : «لا نعلم رواه إلا عمرو بن الحمق وحده ، ولا له إلا هذا الطريق» .

قلت : وهو ضعيف ؛ عميرة بن عبدالله المعافري هو وأبوه مجهولان لا يعرفان . أما هو ، فقد أورده الذهبي في الميزان» وقال :

«مصري لا يدرى من هو؟ . قال كاتب الليث : حدثنا أبو شريح . . .» فساق الحديث . وأقره الحافظ .

وأما أبوه ، فقد أغفلوه ، ولم يترجموه ، وذكر المزي وتبعه الحافظ في الرواة عن (عمرو بن الحمق) ؛ منسوباً إلى أبيه (عامر المعافري) .

وقول الذهبي : «قال كاتب الليث . . .» قد يشعر أن الكاتب تفرد به ، وليس كذلك ؛ فقد تابعه عبدالله بن وهب : أخبرني عبدالرحمن بن شريح . . . به .

أخرجه ابن عساكر .

٦٤٧٥ ـ (كلَّمَ اللهُ بحْرَ الشامِ فقال : يا بحرُ ! ألمْ أَخلُقْك فأحسنتُ خَلْقَك ، وأكْثَرْتُ فيك من الماءِ؟ قال : بلى يا رب ! قال : كيف تصنعُ إذا حملت فيك عبادي يُسَبِّحونني ويَحْمَدونني ويُكَبِّرونني ويُهَلِّلونني؟ قال : أُغْرِقُهم . قال : فإني جاعلٌ بأسَك في نواحيك ، وحامِلُهم على يَدَيَّ . قال :

ثم كلمَ اللهُ بحرَ الهندِ فقال : ألم أخلقك فأحسنت خلقك ، وأكثرتُ فيك من الماء؟ قال : بلى يا رب ! . قال : فكيف تصنع إذا حملت فيك عبادي يسبحونني ويحمدونني ويكبرونني؟ قال : أُسَبِّحُك معهم ، وأُهَلِّلك معهم ، وأَحْمِلُهم على ظهري وبطني ، فأثابه الله الحِليَةَ [والصيدَ]) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٢٦٥/١٦٦٩) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/٣٣٨) ، وكذا ابن حبان (٢/٥٣ ـ ٥٤) ، وابن عدي (٤/٢٧٧) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠/٢٣٣) ؛ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/٣٧/٣٣) من طرق عن **عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر العمري** عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال البزار :

«تفرد به عن سهيل . . عبدالرحمن ، وهو منكر الحديث ، وقد رواه سهيل عن النعمان بن أبي عياش عن عبدالله بن عمرو موقوفاً» .

قلت : وهو الصواب . أسنده عنه العقيلي والخطيب من طريقين عن سهيل . . . به . وقال العقيلي :

«وهذه الرواية أولى» . وقال الخطيب :

«ورفعه غير ثابت» .

ثم أفاض في بيان ذلك ـ وتبعه ابن الجوزي ـ ، وقال :

«لا يصح عن رسول الله ﷺ ، والصحيح أن الكلام كلام كعب ، وليس من قول رسول الله ﷺ ، وهو على الحقيقة ضرب مثل» .

وقال ابن كثير في «البداية» (١/٢٤) :

«قلت : الموقوف على عبدالله بن عمرو بن العاص أشبه ؛ فإنه قد كان وجد يوم اليرموك زاملتين مملوءتين كتباً من علوم أهل الكتاب ، فكان يحدث منها بأشياء كثيرة من الإسرائيليات ، منها : المعروف ، والمشهور ، والمنكور ، والمردود . فأما المرفوع فتفرد به عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو القاسم المدني قاضيها . قال فيه الإمام أحمد :

«ليس بشيء ـ وقد سمعت منه ، ثم مزقت حديثه ـ كان كذاباً ، وأحاديثه مناكير» .

وكذا ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والجوزجاني ، والبخاري وأبو داود والنسائي ، وقال ابن عدي : عامة أحاديثه مناكير ، وأفظعها حديث البحر» .

وذكر الذهبي نحوه في ترجمته من «الميزان» ، وقال فيه :

«هالك» . وحكى عن البخاري أنه قال :

«هو وأخوه القاسم : يتكلمون فيهما» .

قلت : فما أشبهه به ، قال فيه أحمد :

«ليس بشيء ؛ كان يكذب ويضع الحديث» .

وقد شارك أخاه في روايته هذا الحديث عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة !

أخرجه الثعلبي في «التفسير» (٣/١٥٢/١) .

فأيهما الذي وضع ، وأيهما الذي سرق؟!

والحديث أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (٦٥ ـ ٦٦) ، وأعله بعبدالرحمن ، وقال :

«هو متروك الحديث» .

٦٤٧٦ ـ (لا تَحْضُرُ الملائكةُ من لَهْوِكُم إلا الرِّهانَ والنِّضالَ) .

منكر . روي من حديث ابن عمر ، وأبي أيوب .

أما حديث ابن عمر ؛ فله طريقان :

الأول : يرويه **عمرو بن عبدالغفار** : ثنا الأعمش ، عن مجاهد ، عنه مرفوعاً .

أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٢٨٠/١٧٠٥) ، وقال :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن ابن عمر ، ولا أسنده إلا عمرو . ورواه غيره عن الأعمش عن مجاهد مرسلاً ، وعمرو ليس بالحافظ ، وقد حدث عنه أهل العلم» .

قلت : ولكنه متهم بالوضع ، ولم يعرفه ابن حبان ؛ فوثقه ! وقال الذهبي : «هالك» . وقال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/٦٩٨) :

«ضعيف جداً» .

وانظر «تيسير الانتفاع» .

والآخر : يرويه **محمد بن موسى السعدي عن عمرو بن دينار** عن سالم بن عبدالله عن أبيه مرفوعاً بلفظ :

«الملائكة تشهد ثلاثاً : الرمي ، والرهان ، وملاعبة الرجل أهله» .

أخرجه ابن عدي في ترجمة السعدي هذا من «الكامل» ، وقال فيه (٦/٢١١) :

«منكر الحديث عن عمرو بن دينار ، قهرمان آل الزبير ، وعن غيره» .

ثم قال :

«وعمرو بن دينار هذا وإن كان ليِّناً ، فإن هذا الحديث بهذا الإسناد منكر ، ومحمد بن موسى السعدي : لم أرَ أحداً يحدث عنه غير محمد بن عبدالله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس» .

ولذلك قال الذهبي فيه :

«مجهول» .

وأما حديث أبي أيوب ؛ فيرويه **عاصم بن يزيد العمري** : ثنا **عبدالله بن عبدالعزيز** قال : سمعت ابن شهاب يحدث عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ عبدالله بن عبدالعزيز - هو : الليثي أبو عبدالعزيز المدني - : قال البخاري :

«منكر الحديث» . وكذا قال أبو حاتم ، وقال :

«عامة حديثه خطأ» .

وعاصم بن يزيد العمري : ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٥٠٦) برواية

محمد بن مسلم بن مبارك ـ ولم أعرفه ـ ، ثم قال :

«ربما أغرب» .

٦٤٧٧ ـ (إن الملائكةَ نزلتْ على سِيماءِ الزبيرِ يومَ بدرٍ . كانت عليه رَيْطةٌ صفراءُ مُعْتَجِراً بها) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٠٣/٣) : أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابي قال : أخبرنا همام عن هشام بن عروة عن أبيه قال : . . . فذكره بتقديم الشطر الثاني على الأول .

قلت : وهذا إسناد صحيح ـ كما قال الحافظ في «الإصابة» ـ ولكنه مرسل ؛ لأن عروة ـ وهو : ابن الزبير ـ لم يدرك القصة . وأخرجه الطبراني (٢٣٠/٧٩/١) من طريق حماد بن سلمة عن هشام . . . به مختصراً دون المرفوع .

وأخرجه من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن رجل من ولد الزبير قال ـ مرة عن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير ، ومرة ـ : عن حمزة بن عبدالله قال :

كان على الزبير يوم بدر عمامة صفراء معتجراً بها ، وكانت على الملائكة يومئذٍ عمائم صفر .

وأخرجه الحاكم (٣٦١/٣) من طريق أبي إسحاق الفزاري عن هشام بن عروة عن عباد بن عبدالله بن الزبير قال : . . . فذكره . وسكت عنه هو والذهبي لإرساله .

وقد روي موصولاً بإسناد لا يفرح به ؛ وباختصار أيضاً ، فقال الصلت بن دينار : عن أبي المليح عن أبيه قال :

نزلت الملائكة يوم بدر على سيماء الزبير ؛ عليها عمائم صفر .

أخرجه البزار (٢/٣١٥/١٧٦٧) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٢/٥١٨) .
وقال البزار :

«لا يروى عن أسامة (والد أبي المليح) إلا من هذا الطريق ؛ وإن كان الصلت ليِّن الحديث ، وحكمه حكم المرفوع ؛ وإن لم يذكر ؛ لأنه كان فعل مع رسول الله ﷺ » .

وأقول : الصلت أسوأ حالاً مما قال البزار ؛ فقال الهيثمي في «المجمع» (٦/٨٣) :

«رواه البزار ، وفيه الصلت بن دينار ، وهو متروك» .

وفاته أنه عند الطبراني أيضاً . وقال الحافظ في «التقريب» :

«الصلت بن دينار : متروك» .

٦٤٧٨ - (كان يومَ الفتحِ قاعداً ، وأبو بكرٍ قائمٌ على رأسِه بالسيفِ) .

ضعيف منكر . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٣٤٥/١٨٢٤) : حدثنا إسحاق ابن وهب : ثنا يعقوب بن محمد : ثنا أبو سفيان مولى الزهري عن داود بن فراهيج عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ كان . . . وقال :

«لا نعلمه عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه» .

قال الحافظ عقبه في «مختصر الزوائد» :

«وهو ضعيف» .

وهو كما قال . وأما شيخه الهيثمي ، فوهم وهماً فاحشاً ، وضعفه جداً ، فقال في «المجمع» (٦/١٧٦) :

«رواه البزار عن إسحاق بن وهب ، وهو متروك» !

وأقره الشيخ الأعظمي - كما هي عادته أو غالب عادته - في تعليقه على «المسند» ! ووجه الوهم إنما هو ظنه أن إسحاق - هذا المتروك - هو شيخ البزار في هذا الإسناد ، وليس كذلك ؛ وإنما إسحاق بن وهب بن زياد العلاف الواسطي : ثقة من شيوخ البخاري أيضاً ، توفي سنة (٢٥٥) ، والأول مصري من (طُهُرمس) - من قرى مصر - توفي سنة (٢٥٩) ؛ فهما متعاصران ، ومن هنا كان الوهم . والواسطي هو الذي ذكروه راوياً عن يعقوب بن محمد ، وعنه البزار ، وإنما علة الحديث من شيخه يعقوب بن محمد - وهو : الزهري المدني - : قال الحافظ :

«صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء» .

قلت : وأنا أخشى أن يكون هذا الحديث من أوهامه ؛ فإن النبي ﷺ دخل مكة ظاهراً منصوراً ، حتى طاف بالبيت وصلى فيه ، كيف لا وهو القائل يومها :

«من دخل دار أبي سفيان ؛ فهو آمن ، ومن دخل الحرم ؛ فهو آمن ، ومن أغلق بابه ؛ فهو آمن» .

يضاف إلى ذلك ما هو معلوم من سيرته الشريفة أنه كان لا يتميز في جلوسه على أصحابه حتى لا يعرفه الغريب من بينهم ؛ خلافاً لعادة الملوك ، اللهم إلا في حال الحرب ؛ كما جاء في حديث صلح الحديبية : أن عروة بن مسعود المرسل من قِبل مشركي مكة كان كلما تكلم النبي ﷺ ؛ أخذ عروة بلحيته ﷺ ، والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي ﷺ ومعه السيف ، وعليه المغفر ، فكان المغيرة رضي الله عنه كلما فعل ذلك عروة ؛ ضرب يده بنعل السيف ، وقال له : أخِّر يدك عن لحية رسول الله ﷺ . . . الحديث بطوله . رواه البخاري (٢٧٣١) .

فأخشى أن يكون اختلط الأمر على يعقوب ؛ فنقل هذا إلى (يوم الفتح) وجعل (أبا بكر) . . مكان : (المغيرة) . والله أعلم .

هذا هو علة الحديث الذي قطع الحافظ بضعفه ولم يذكرها ـ كما تقدم ـ ، ويمكن إعلاله بشيخ شيخه ـ وهو : داود بن فراهيج ـ ؛ فإنه مختلف فيه ، وتجد أقوال الأئمة في «اللسان» ، وقال الذهبي في «المغني» :

«حسن الأمر ، لينه بعضهم ، وقال أبو حاتم : «تغير حين كبر ، وقد روى عنه شعبة ، وهو ثقة صدوق» ؛ يعني قبل أن يتغير» .

وبالجملة ؛ فإن ضعف يعقوب بن محمد المقطوع به ، واحتمال أن يكون وهم في متنه ، إلى وهم الهيثمي الفاحش المقطوع به أيضاً ، كل ذلك كان الباعث والحافز لي على إخراج الحديث في هذه السلسلة .

(تنبيه) : أبو سفيان ـ مولى الزهري الراوي عن ابن فراهيج ـ اسمه : (زياد بن راشد المدني) ، وهو مولى محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ؛ كما في «ثقات ابن حبان» (٦/٣٢٤) ، ومنه صححت نسبته التي وقعت فيه هكذا (مولى الزبيريين) ! والله أعلم .

٦٤٧٩ ـ (كان يَبْعثُ إلى المَطَاهِرِ فيؤتى بالماءِ فيشْرَبهُ ؛ يرجو بركةَ أيدي المسلمينَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٤٥/٢/٧٨٣) ، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٧٤) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٠٣) من طريق محرز بن عون قال : ثنا **حسان بن إبراهيم الكرماني** عن عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال :

قلت : يا رسول الله ! الوضوء من جر جديد مخمر أحب إليك أم المطاهر؟ فقال :

«لا ، بل من المطاهر ؛ إن دين الله الحنيفية السمحة» .

قال :

وكان رسول الله ﷺ يبعث . . . الحديث ، والسياق للطبراني ، وقال :

«لم يروه عن عبدالعزيز بن أبي رواد ؛ إلا حسان بن إبراهيم» .

وكذا قال أبو نعيم .

قلت : وحسان هذا : مختلف فيه ، ويتلخص من أقوال العلماء : أنه صدوق في نفسه ، ولكنه يخطئ ، وبهذا وصفه الحافظ في «التقريب» مع كونه من رجال البخاري ، وفي ترجمته ساق ابن عدي الشطر الأول من الحديث في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث ، ثم قال في آخرها :

«وله حديث كثير ، وقد حدث بأفرادات كثيرة ، ولم أجد له أنكر مما ذكرته من الأحاديث ، وهو عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء ، وليس ممن يظن به أنه يتعمد إسناداً ومتناً ، وإنما هو وهم منه ، وهو عندي لا بأس به» .

قلت : فمثله يكون حسن الحديث ؛ إذا خلا من المخالفة والنكارة ، أو ينتقى من حديثه ويستشهد به ، كالشطر الأول من حديثه هذا ؛ فإني كنت استشهدت به حينما كنت خرجته في «الصحيحة» برقم (٢٩٢٤) من طرق ؛ هذا أحدها .

وليس حديث الترجمة من هذا القبيل كما يأتي .

وفي كلام ابن عدي إشارة قوية إلى أن حسان هذا قد يقع منه الخطأ في الإسناد والمتن ، تارة في هذا ، وتارة في هذا ، وقد ساق العقيلي في «الضعفاء» (٢٥٥/١) مما أنكر عليه مثالاً لكل منهما :

١ - فروى عن الإمام أنه قال في الذي أخطأ في إسناده :

«ليس هذا من حديث عاصم الأحول ، هذا من حديث ليث بن أبي سُلَيم» .

قلت : وهذا وهم فاحش جداً ؛ لأنه جعل الثقة (عاصم) مكان الضعيف المختلط (الليث) !

٢ ـ ساق له حديثاً أخطأ في متنه ؛ فروى عن أحمد أنه أنكره جداً ، وقال لابنه : «اضرب عليه» ! وأقره الذهبي في «سير النبلاء» (٩/٤١ ـ ٤٢) .

وذكر الذهبي مثالاً ثالثاً من هذا النوع ؛ فقال في «الميزان» :

«هذا حديث منكر تفرد به حسان ، لا يتابع عليه» .

قلت : وحديث الترجمة من هذا القبيل ؛ فإنه مع تفرده به ـ كما تقدم عن الطبراني ـ ؛ فإنه قد خولف في إسناده ؛ فقد عقب عليه ابن عدي بإسناده الصحيح عن وكيع قال : عبدالعزيز بن أبي رواد عن محمد بن واسع الأزدي قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : فقد خالفه وكيع ـ وهو : إمام ثقة عند الجميع ـ ؛ فرواه عن عبدالعزيز عن محمد بن واسع مرسلاً ؛ فدل على خطأ وصل حسان إياه عن نافع عن ابن عمر ، وثبت ضعف الحديث ونكارته ، ثم وجدت عبدالرزاق في «المصنف» (١/٧٤/٣٣٨) قد تابع وكيعاً على إرساله .

وبعد كتابة ما تقدم لفت نظري أحد الإخوة ـ جزاه الله خيراً ـ إلى أن الحديث مخرج في «الصحيحة» برقم (٢١١٨) . فلما قرأت التخريج فيه ؛ وجدت الاختلاف بينه وبين تخريجه هنا أمراً طبيعياً جداً ، يقع ذلك كثيراً في بعض الأحاديث ؛ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف خلافاً لبعض الجهلة الأغرار ، كمثل أن يضعف حديثاً ما لضعف ظاهر في إسناده ، ثم يصححه في مكان آخر لعثوره على طريق أو طرق أخرى يتقوى الحديث بها . وعلى العكس من ذلك يقوي حديثاً ما ـ تصحيحاً أو تحسيناً ـ جرياً على ظاهر حال إسناده ، ثم

ينكشف له أن فيه علة تقدح في قوته ، ولا سيما إذا كان الحكم عليه مقتصراً على الحسن ـ كهذا الحديث مثلاً ـ ؛ لأن ذلك يعني أن في راويه شيئاً من الضعف ، ولذلك لم يصحح .

وبهذه المناسبة أقول : إن من طبيعة الحديث الحسن ـ في الغالب ـ أن يختلف الحفاظ فيه ، وسبب ذلك اختلافهم في تقدير الضعف الذي فيه ؛ بل إنه قد يختلف فيه رأي الشخص الواحد ؛ فمرة يحسنه ، ومرة يضعفه ، حسبما يترجح عنده من قوة الضعف الذي فيه أو ضعفه ، وهذه حقيقة يعرفها ويشعر بها كل من مارس هذا العلم الشريف دهراً طويلاً .

وإن من علم الحافظ الذهبي وفضله ، أنه تفرد بالتنبيه عليها ـ فيما علمت ـ ؛ فقال في رسالته «الموقظة» (ص٢٨ ـ ٢٩) ـ بعد أن حكى بعض الأقوال في تعريف الحديث الحسن ـ :

«ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ؛ فإنا على إياس من ذلك ، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيوماً يصفه بالصحة ، ويوماً يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه ـ وهذا حق ـ ؛ فإن الحديث الحسن يستضعفه الحفاظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما ، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما ، ولو انفك عن ذلك ؛ لصح باتفاق» .

إذا عُرفت هذه الحقيقة ؛ سهل على القارئ اللبيب أن يعلم أنه ليس سبب إيرادي للحديث أخيراً هنا هو اختلاف رأيي في حسان بن إبراهيم عن رأيي فيه هناك ؛ فإنهما متقاربان جداً ؛ كما يبدو جلياً بالمقابلة بينهما ، وإنما هو أنني وقفت على ما رجح خطأ حسان في إسناده الحديث عن ابن عمر ، وعلى استنكار ابن

عدي إياه ، فرأيت من الواجب علي أن أتجاوب مع هذا العلم الجديد ، مع علمي أن ذلك مما يفتح باب النقد والتهجم عليَّ من بعض الحاسدين الحاقدين ، أو الجهلة المعاندين ، فإن هذا الباب لا يمكن سده ، فقد تأول الكفار كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وحملوه على معانٍ باطلة ، فماذا عسى أن يفعل أحدنا بمن يعادينا من الضُلال والمضللين؟ علينا أن نمضي قدماً لبيان الحق لا تأخذنا في ذلك لومة لائم .

ولقد زاد من قيمة هذا التحقيق وضرورة بيانه أنني سمعت شريطاً مسجلاً في رمضان هذه السنة (١٤١٤) لأحد الدكاترة المدرسين في بعض البلاد العربية ، ممن يحسن الوعظ ، ولا يحسن العلم بالحديث وفقهه ، سمعته فيه يحتج بهذا الحديث على جواز التبرك بآثار الصالحين ، ويصححه بطريقة تدل على أنه لا معرفة عنده بهذا العلم الشريف ؛ فقال ما نصه بالحرف الواحد مع حذف شيء من كلامه الذي لا علاقة له بالتصحيح المزعوم مشيراً إلى المحذوف بالنقط (. . .) :

«رواه الإمام الطبراني بسند رجاله ثقات كالشمس (!) ، والإمام أبو نعيم ، انظر مجمع الزوائد (ص ٢١٤) . . . والحديث صحيح ـ كما قلت ـ ، كما سيأتينا كلام الحافظ الهيثمي» .

ثم ساق الحديث عن ابن عمر نقلاً عن «المجمع» دون أن يصرح بذلك ، ثم علق عليه بكلام خطابي ثم قال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله موثقون ، وعبدالعزيز بن أبي رواد : ثقة ينسب إلى الإرجاء» .

وهذا هو كلام الهيثمي ـ الذي سبق أن أشار إليه ـ ساقه في تضاعيف كلامه بحيث أن السامعين له لا يمكنهم تمييزه عن كلامه ، ولا سيما أنه أتبعه بقوله :

«ليس في إسناد الحديث إلا عبدالعزيز وهو : ثقة» .

أقول والله المستعان :

في هذا الكلام كثير من الجهل والكذب والتدليس على الطلبة السامعين مباشرة لدروسه وعلى السامعين لأشرطته ، وهل كان ذلك سهواً منه أو عمداً ، أكِلُ ذلك إلى الله ! فهو حسيب كل ساهٍ أو خاطئ !

أولاً : قوله : «رجاله ثقات كالشمس» ! هو في الحقيقة كذب جلي كالشمس في رابعة النهار ، ولا أدل على ذلك من كلام الحفاظ المتقدمين فيه وفي حديثه هذا ، وهم : العقيلي وابن عدي والعسقلاني ، فضلاً عن غيرهم ممن لم نذكر ، مثل النسائي الذي قال فيه : «ليس بالقوي» !

والذي يغلب على ظني أنه ارتجل هذا الكلام ارتجالاً دون أن يراجع إسناد الحديث في «معجم الطبراني» ؛ وإلا لما نطق به ؛ إذا كان ممن يخشى الله ـ كما أرجو ـ ؛ وإنما قاله اعتماداً منه على فهمه لكلام الهيثمي المتقدم ، وإلا لم ينطق بهذه المبالغة الحمقاء ـ كما تقدم ـ ، ويأتي بزيادة بيان .

ثانياً : قوله : «والحديث صحيح كما قلت» .

فأقول : لم يقل هذا فيما تقدم ـ كما رأيت ـ ، ولكنه لجهله بهذا العلم يشير إلى قوله المتقدم : «رجاله ثقات كالشمس» ! فيتوهم أن قول القائل في حديث ما : «رجاله ثقات» يساوي قوله : «إسناده صحيح» أو «الحديث صحيح» ! وليس الأمر كذلك عند كل من شم رائحة الحديث ، أو على الأقل كان على علم بتعريف الحديث الصحيح في علم المصطلح :

«الحديث الصحيح : هو المسند المتصل سنده ، بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولم يكن شاذاً ولا معللاً» .

فالحديث الذي تتوفر فيه هذه الشروط الثلاثة فهو الحديث الصحيح ، فمن قال من أهل العلم في حديث ما : «رجاله ثقات» ؛ فإنما يعني أنه توفر فيه شرط واحد ، وهو الثاني منها ؛ فقد لا يكون متصلاً ؛ ورجاله ثقات ، وقد يكون شاذاً أو معللاً ؛ ورجاله ثقات .

فالدكتور إذاً يتكلم بكلام يخالف فيه علم الحديث ، ويلقي كلامه هكذا جزافاً .

ثالثاً : ومن تمام جهله قوله : «كما سيأتينا كلام الحافظ الهيثمي» .

فإن هذا متفرع من جهله المذكور آنفاً ؛ فإنه يشير بذلك إلى قول الهيثمي المتقدم : «ورجاله موثقون» . فهو يفهم منه أنه يعني : إسناده صحيح ! وهذا باطل - كما تبين من الفقرة التي قبلها - ؛ بل هذا بالبطل أولى ؛ لأن قول الهيثمي هذا دون ما لو قال : «ورجاله ثقات» ؛ لأن الأول فيه إشارة إلى أن في بعض رواته كلاماً ، يحط من قيمة ثقته التي وثق بها ؛ هذا أمر نعرفه بالتتبع لاستعمالات علمائنا أولاً ، ثم من بناء اسم المفعول على الفعل المبني للمجهول ثانياً ، حتى إن الحافظ الذهبي لا يكاد يستعمل هذا الفعل : «وثِّق» ، إلا في راوٍ تفرد بتوثيقه ابن حبان ، فيشير بذلك إلى أنه توثيق ضعيف لا يعتمد .

٦٤٨٠- (الرَّحِمُ ينادي يومَ القيامةِ : أنَّ مَنْ وصلني ؛ وصله اللهُ ، ومن قَطَعني ؛ قَطَعَهُ اللهُ) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه البزار في «مسنده : البحر الزخار» (٣/٢٦١) و(٢/٣٧٥ - ٣٧٦) : حدثنا محمد بن حصين الجزري : ثنا كثير بن عبدالله البكري أو النكري : ثنا ابن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مجهول - كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (٢٤٣/٢) - ، وهو مختصر كلام شيخه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٥١/٨) :

أ - محمد بن حصين الجزري : لم أجد له ترجمة ، ولا ذكره السمعاني في نسبته هذه .

ب - كثير بن عبدالله البكري أو النكري ، هكذا وقع في هذه الرواية على الشك ، ولعله من الجزري المذكور ، وقد خالفه مسلم بن إبراهيم فقال : (كثير بن عبدالله اليشكري) عند العقيلي وغيره في هذا الحديث بلفظ آخر - تقدم تخريجه برقم (١٣٣٧) - ، ولعله الصواب ؛ فإنه كذلك وقع في ترجمته في «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» و«ثقات ابن حبان» (٣٥٤/٧) ، وقد روى عنه خمسة من الثقات ؛ فهو عندي حسن الحديث ، لكن فيه ما يأتي .

جـ - ابن عبدالرحمن بن عوف .

د - أبوه عبدالرحمن بن عوف . وهما مجهولان كما بينت هناك - فيما تقدم - فراجعه ، فإنه ليس بـ (عبدالرحمن بن عوف الزهري) أحد العشرة المبشرين بالجنة كما قال أبو حاتم .

(تنبيه) : المستنكر من الحديث إنما هو نسبة المناداة للرحم ؛ فإنها لم ترد فيما وقفت عليه من الأحاديث الصحيحة . والله أعلم . انظر «غاية المرام» (٢٢٩/٤٠٦) ، و«الترغيب والترهيب» (٢٢٥/٣ - ٢٢٦) .

٦٤٨١ - (ثلاثٌ مُتَعَلِّقاتٌ بالعرشِ : الرَّحِمُ تقول : اللهم إني بك ؛ فلا أُقْطَعُ ، والأمانةُ تقول : اللهم إني بك ؛ فلا أُخْتانُ ، والنِّعْمةُ تقول : اللهم إني بك ؛ فلا أُكْفَر) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (١٨٨٥/٣٧٦/٢) والبيهقي في «شعب الإيمان»

(٦/٢١٦/٧٩٣٩) و«الأسماء والصفات» (٣٦٩) من طريق يزيد بن ربيعة الرحبي عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي عثمان الصنعاني عن ثوبان مرفوعاً . وقال البزار :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن ثوبان» .

قلت : وإسناده ضعيف جداً ؛ قال الهيثمي (٨/١٤٩) :

«رواه البزار ، وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي - وهو - : متروك» .

فائدة : قوله : (فلا أُخْتان) بالبناء للمجهول ؛ أي : إني أعوذ بك أن يخونني خائن لا يخافك . قاله المناوي . وتحرفت هذه اللفظة في «كشف الأستار» و«المجمع» إلى (أخاف) ! والثابت في مصورة «الكشف» (احان) هكذا مهملاً وهو صواب أيضاً ؛ لأن قراءته الصحيحة (أخان) على المجهول أيضاً .

ثم رأيته هكذا (أخان) في «الترغيب والترهيب» (٣/٢٢٥) ، وأشار لضعفه .

٦٤٨٢- (لما خلقَ اللهُ آدمَ عليه السلامُ ؛ خُبِّرَ بِبَنيه ، فَجَعَلَ يَرى فضائلَ بعضِهم على بعضٍ ، فرأى نوراً ساطِعاً في أسفَلِهم فقال : يا ربِّ ! مَنْ هذا؟ قال : هذا ابنُك أحمدُ ، هو أولٌ ، وهو آخرٌ ، وهو أولُ شافعٍ) .

ضعيف . أخرجه السراج في «حديثه» (١/٢٠٠) : حدثنا أبو عبيدالله يحيى ابن محمد بن السكن ، ثنا حَبّان بن هلال : ثنا مبارك بن فضالة : حدثني عبيدالله ابن عمر عن خبيب بن عبدالرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو محمد المخلدي في «الفوائد» (٢/٢٦٤) ، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (١/١٤/١٠) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/٤٨٣) ، وعزاه في «كنز العمال» (١١/٤٣٧/٣٢٠٥٦) لابن عساكر فقط !

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير أنه إنما أخرج لابن فضالة تعليقاً ، وهو مختلف فيه ، والذي عليه المحققون أنه صدوق لا بأس به ؛ إذا صرح بالتحديث ، كما هنا .

وابن السكن هذا هو : القرشي البزار البغدادي ، من شيوخ البخاري .

والحديث من فوائد هذه «السلسلة» التي فاتت الحافظ السيوطي في «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زيادته» !!

ثم ذُكِّرت ؛ فتذكرت أن مبارك بن فضالة تدليسه ليس من النوع الذي تزول شبهة تدليسه ونأمن شره بأن يصرح بالتحديث عن شيخه كما هنا ، وإنما تدليسه شر من ذلك وهو المعروف عند المحدثين بـ «تدليس التسوية»(*) ، وهو الذي يسقط غير شيخه من فوق ؛ كما كان يفعل الوليد بن مسلم ؛ فمن شيوخه الإمام الأوزاعي ، فكان يدلس عنه : يحذف شيخ الأوزاعي ؛ إذا كان ضعيفاً ، فلما نوقش في ذلك؟ قال : أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء !

ولذلك ، فيشترط في المدلس تدليس التسوية أن يصرح بالتحديث بين كل رواة الإسناد ، فتنبه لهذا ؛ فإنه مهم جداً ، فإني كنت من الغافلين عنه سنين تبعاً لبعض من سلف من الجارحين والمخرجين ، والله يغفر لنا ولهم !

٦٤٨٣ـ (تَعَلَّمْه ـ يعني القرآنَ ـ فإنما مَثَلُ القرآنِ كجِرابٍ ملأْتَهُ مِسْكاً موضوعاً ، كذلك مثلُ القرآنِ ؛ إذا قرأتَهُ وكان في صدرِك) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٤٧/٧٢٦٨ ـ بترقيمي) من طريق إسماعيل بن صبيح : ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي

(*) قارن بـ «السلسلة الصحيحة» (١/٩٤٨) ، و (٦/٧٦٩) . (الناشر) .

عبدالرحمن السلمي عن عثمان قال :

بعث النبي ﷺ وفداً إلى اليمن ، فأمَّر عليهم أميراً منهم ، وهو أصغرهم ، فمكث أياماً لم يسر ، فلقي النبي ﷺ رجلاً منهم ؛ فقال :

«يا فلان ! ما لك أما انطلقت؟» .

قال : يا رسول الله ! أميرنا يشتكي رجله . فأتاه النبي ﷺ ونفث عليه :

«باسم الله ، وبالله ، أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما فيها» ، (سبع مرات) .

فبرأَ الرجل . فقال له شيخ : يا رسول الله ! أتؤمره علينا وهو أصغرنا؟! فذكر النبي ﷺ قراءته للقرآن ، فقال الشيخ : لولا أني أخاف أن أتوسده فلا أقوم به لتعلمته . فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

«لم يروه عن سلمة بن كهيل إلا ابنه يحيى . تفرد به إسماعيل» .

قلت : هو صدوق ، والعلة من شيخه يحيى بن سلمة ؛ فإنه متروك ـ كما قال الحافظ ـ ، وتقدم له حديث آخر (٤١٣٩) . وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/١٦١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه يحيى بن سلمة بن كهيل ؛ ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن حبان ، وقال : في أحاديث ابنه عنه مناكير ، قلت : ليس هذا من رواية ابنه عنه» .

قلت : نعم ولكن حسبه أنه تفرد به هو ، وابن حبان قد تناقض فيه ؛ فأورده في «الضعفاء» أيضاً (٣/١١٢) فأصاب فقال :

«يروي عن أبيه ، روى عنه شعبة وابنه ، منكر الحديث جداً يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات ، كأنه ليس من حديث أبيه ، فلما أكثر عن أبيه مما خالف الثقات ؛ بطل الاحتجاج به فيما وافق الثقات» .

وله شاهد بنحوه من حديث عبدالحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن **عطاء مولى أبي أحمد** عن أبي هريرة أتم منه .

أخرجه ابن خزيمة وعنه ابن حبان ، وله علتان :

الأولى : جهالة عطاء ؛ فإنه لم يرو عنه غير عبدالحميد بن جعفر ، وقال الذهبي :

«لا يعرف» . ونحوه قول الحافظ في «التقريب» :

«مقبول» .

فإن من المعهود عنه أنه لا يقول هذا غالباً إلا في المجهول حالاً أو عيناً . ونص في المقدمة أنه يعني : مقبول عند المتابعة ؛ وإلا فليِّن الحديث . هذا اصطلاحه ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

والأخرى : الإرسال ؛ فقد رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن عطاء هذا مرسلاً .

أخرجه الترمذي والبخاري في ترجمة عطاء من «التاريخ» ، وقال :

«وهو الأصح» .

وذلك واضح جداً من المقابلة بين ترجمة الليث ـ وهو ـ : الثقة الثبت الإمام ، وترجمة عبدالحميد بن جعفر ـ وهو ـ : صدوق ربما وهم . يضاف إلى ذلك قول النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٢٢٨) :

«وقد رواه غير عبدالحميد بن جعفر فأرسله ، والمشهور مرسل» .

وقول أبي حاتم في «العلل» (١/٢٧٩/٨٢٧) :

«والصحيح ما رواه الليث» .

واعلم أنه لم يتعرض لنقل هذا الإعلال من هؤلاء الحفاظ المعلقان أو المعلق

على «موارد الظمآن» (٦/١٥ ـ الطبعة الجديدة) ـ مع حرصه الشديد على حشد كل ما قيل في الحديث أو بعض رواته في غالب الأحيان ـ ، ولعله لم يعلم بذلك ؛ فيكون معذوراً ، ولكن إن كان فاته ذلك ؛ أليس كان من الواجب ـ كما يقتضيه التحقيق العلمي ـ أن يبين رأيه في الراجح من الروايتين ، بعد أن خرجهما من رواية الترمذي ، وهو يعلم ـ كما هو المفروض في كل من يتصدى لتحقيق الكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً ـ الفرق بين الليث بن سعد وعبدالحميد بن جعفر ؛ إذا اختلفا إرسالاً وإسناداً !

ولقد نحا هذا المنحى صاحبه الشيخ شعيب في تعليقه على «الإحسان» (٥/٥٠٠) ـ وشاركه فيما ذكرت ، وفي حكاية توثيق ابن حبان لعطاء ـ ؛ ولكنه زاد عليه ؛ فحكى قول الذهبي فيه :

«لا يعرف» .

ولكنه ترك القراء في حيرة لا يدرون الراجح من ذلك . أما الأول ؛ فكان واضحاً جريئاً من هذه الناحية ؛ فإنه صدّر تخريجه بقوله :

«إسناده جيد ؛ عطاء مولى أبي أحمد . . وثقه ابن حبان ، وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة ؛ فلا يضره جهل من جهله ، وقال ابن حجر في «التقريب» : مقبول ، وانظر مقدمتنا لهذا الكتاب» .

وهذه جرأة لا يغبط عليها ؛ لأنها تنبئ عن إعجاب بالرأي ، وعدم الاستفادة من علم الحفاظ المتأخرين ، الذين يعلم هذا (الجريء) علماً يقينياً أنهم وقفوا على ما ذكر من التوثيق والتحسين والتصحيح . فهلاّ تساءل في نفسه : لماذا ـ مع ذلك ـ لم يوثقوا الرجل تبعاً لمن سبقهم؟ لو أنه تساءل ؛ لعلم أنهم التزموا علم المصطلح الذي يقول : الراوي لا يخرج عن الجهالة العينية برواية راوٍ واحد ولو كان ثقة ؛ إلا

إذا وثقه حافظ معروف بأنه لا يوثق المجهولين ، وليس منهم ابن حبان الذي يوثق المجهولين ، ليس فقط عند غيره ، بل وعنده أيضاً ، كيف لا وهو يقول في بعض ثقاته :

«لا أعرفه» ! وفي بعض آخر يقول :

«لا أعرفه ولا أعرف أباه» ! وتارة يقول :

«لا أدري من هو ولا ابن من هو؟» .

وقال في (أيوب بن الجرّاح) :

«ليس له حديث يرجع إليه» ! ولم يذكر عنه راوياً !

فكيف عرف عدالته وحفظه؟!

هذا قلّ من جلّ ممن صرح ابن حبان بجهالتهم وأنه لا يعرفهم ، ومع ذلك فهم من الثقات عنده ، فكيف يصح والحالة هذه الاعتماد على توثيقه عند تفرده به؟! ومن الغريب جداً أن يلحق المومى إليه هؤلاء المجهولين ببعض الرواة المحتج بهم في «الصحيحين» ، وقيل : إنه لم يرو عن كل منهم إلا واحد ! كما بيّن ذلك في مقدمته التي أشار إليها - فيما تقدم - ، الأمر الذي ذكرني بقول الشاعر :

فأين الثريـــا من الثرى وأين معاوية من علي؟!

وأيضاً فهؤلاء أكثرهم قد وثقهم بعض الحفاظ المعتد بتوثيقهم ، إلى غير ذلك من المفارقات التي لا مجال للخوض فيها ، فإلى مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه مختصراً عبدالرزاق في «المصنف» (٣/٣٧٦/ ٦٠١٨) : عن ابن عيينة ، قال : حدثني ابن أبي لبيد ، عن سليمان بن يسار :

أن النبي ﷺ بعث قوماً ، فأمَّر عليهم أصغرهم ، فذكروا ذلك ، فقال :

«إنه أكثركم قرآناً ، وإنما مثل صاحب القرآن كجراب فيه مسك إن فتحته أو فتح ؛ فاح ريحه ، وإن أوكي ؛ أوكي على طيب» .

وهذا مرسل أيضاً ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ، و(ابن أبي لبيد) اسمه : عبدالله . وهذا مما يؤكد ما تقدم عن البخاري وغيره : أن الصحيح في الحديث مرسل . والله أعلم .

٦٤٨٤- (يكونُ اختلافٌ عند موتِ خليفةٍ ، فيخرجُ رجلٌ من بني هاشم [من المدينةِ] فيأتي مكةَ ، فيستخرِجُه الناسُ من بيتِه وهو كارهٌ ، فيبايعونَه بين الرُّكنِ والمَقَامِ ، فَيُجَهِّزُ إليه جيشٌ من الشامِ ، حتى إذا كانوا بالبَيْداء ؛ خُسِفَ بهم ، فيأتيه عصائبُ [أهل] العراقِ ، وأبدالُ الشامِ ، وينشأُ رجلٌ بالشامِ أخوالُهُ (كَلْبٌ) فَيُجَهِّزُ إليه جيشٌ ، فَيَهْزِمهمُ اللهُ ، وتكونُ الدَّبَرَةُ عليهم ، فذلك يومُ (كلبٍ) ، الخائبُ من خابَ من غنيمةِ كلبٍ ، فَيَسْتَفْتِحُ الكنوزَ ، ويَقْسِمُ الأموالَ ، ويُلقي الإسلامُ بجِرانِه إلى الأرضِ ، فيعيشُ بذلك سبْعَ سنينَ ، أو قال : تِسْعَ سنينَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٦٤/١/١١٦٤ - بترقيمي) : حدثنا أحمد قال : نا عبدالله بن جعفر قال : نا عبيدالله بن عمرو ، عن معمر عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قال عبيدالله بن عمرو : فحدثت به ليثاً ، فقال : حدثني به مجاهد . وقال الطبراني :

«لم يروه عن معمر إلا عبيدالله» .

قلت : وهو ثقة وهو الرقي من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه ، وكذا

الراوي عنه عبدالله بن جعفر ، وهو الرقي من رجالهما ، قال الحافظ الذهبي في «الكاشف» :

«ثقة حافظ» . وقال العسقلاني في «التقريب» :

«ثقة ؛ لكنه تغير بأخرة ، فلم يفحش اختلاطه» .

ولذلك قال الهيثمي في «المجمع» (٣١٥/٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال الصحيح» .

وأقره الأخ الداراني المعلق على «موارد الظمآن» (١٣٢/٦) ، فأقول :

إن إطلاق الهيثمي مثل هذا الكلام أو نحوه كقوله : «رجاله ثقات» ؛ ليس على إطلاقه بالنسبة لمعاجم الطبراني الثلاثة ، وهي عادة له مضطردة غالباً ، وهو يعني بذلك وبخاصة قوله هذا : «رجال الصحيح» ما عدا شيخ الطبراني ، فينبغي الانتباه لهذا ؛ فقد يكون الشيخ مجهولاً ، أو ضعيفاً ، ولا يكون ثقة ، وقد يكون ثقة ، ولكن لا يكون من رجال (الصحيح) لتأخره عن الشيخين .

وإذا عرفت هذا ؛ فمَن (أحمد) هذا وما حاله؟ لقد قال المعلق على «مجمع البحرين» (٢٨٦/٧) :

«أحمد : شيخ الطبراني لا يدرى من هو؟ لسقوط ورقة (٦٢) من مخطوطة (طس)» .

قلت : هو : أحمد بن عبدالرحمن بن عقال الحراني ؛ كما يتبين لي بمراجعة أحاديثه التي أخرجها عنه الطبراني في ترجمته التي تبدأ في المجلد الأول من (ق٥٧/٢) وتنتهي بالورقة (١/٦٤) ، وقد سقطت منها الورقة (٦٢) ؛ فكان ذلك سبباً أن لا يعرفه المعلق المذكور . وتفصيل الكلام لا مجال له الآن ، لا سيما والرجل مضعَّف ؛ من رجال «الميزان» و«اللسان» .

ولكني وجدت له متابعاً ؛ فقال في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٩٠/٩٣١) : حدثنا حفص بن عمر بن الصباح الرقي : ثنا عبيدالله بن عمرو . . . به ، والزيادات منه .

قلت : حفص هذا : ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٢٠١) ، وقال :

«حدثنا عنه عبدالله بن أحمد الجندي وغيره ، ربما أخطأ» .

وذكر أنه روى عن أبي نعيم والبصريين .

قلت : ومن شيوخه عبدالله بن رجاء أبو عمران البصري توفي في حدود التسعين ومائة ـ كما في «التقريب» ـ ؛ فهو من كبار مشيخة الطبراني ـ كما في «الميزان» للذهبي ـ ، وقال :

«شيخ معروف مكثر عن قبيصة وغيره ، قال أبو أحمد الحاكم : حدّث بغير حديث لم يتابع عليه» .

وكذا في «اللسان» وزاد عليه ما تقدم عن «ثقات ابن حبان» .

وقد خولف في إسناده ؛ فقال أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (ق١٠٣/١) : حدثنا نصر بن مرزوق قال : حدثنا علي بن معبد قال : حدثنا عبيدالله بن عمرو عن معمر عن قتادة عن مجاهد عن الخليل أو أبي الخليل عن أم سلمة . . فأدخل (أبا الخليل) بين مجاهد وأم سلمة .

وهذا إسناد جيد ؛ لولا ما يأتي ؛ علي بن معبد ـ هو : الرقي ، وهو ـ : ثقة اتفاقاً . ونصر بن مرزوق ـ هو : أبو الفتح المصري ـ : قال ابن أبي حاتم :

«كتبنا عنه ، وهو صدوق» .

قلت : إسناده جيد ؛ لولا . . . وذلك لأمرين اثنين :

الأول : الانقطاع بين أم سلمة وأبي الخليل ـ واسمه : صالح بن أبي مريم الضُّبَعي ـ ؛ فإنهم ذكروا أنه روى عن جمع من الصحابة مرسلاً ، وليس منهم أم سلمة .

والآخر : أنهم اختلفوا في إسناده على قتادة على وجوه أربعة ، كنت خرجتها قديماً في المجلد الرابع (١٩٦٥) ، منها رواية عبيدالله الرقي هذه عن معمر عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة ، ثم وقفت على مخالفته علي بن معبد الرقي المتقدمة ففيها زيادة (الخليل أو أبي الخليل) بين مجاهد وأم سلمة ، على رواية عبدالله بن جعفر ومتابعه حفص بن عمر بن الصباح الرقيين ، اختلف ثلاثتهم على عبيدالله ابن عمرو الرقي .

فهذا وجه خامس من الاختلاف يضاف إلى تلك الأربعة .

وثمة اختلاف سادس ؛ فقال عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٧٦٩/٣٧١/١١) : عن معمر عن قتادة يرفعه إلى النبي ﷺ ؛ فأرسله أو أعضله ؛ فخالف الوجوه كلها !

إذا عرفت هذا ؛ فالحديث مثال صالح للحديث المضطرب بالنظر إلى اختلاف الرواة في إسناده من جهة ، ومثال صالح أيضاً للحديث الشاذ أو المنكر من جهة أخرى . فالعجب من أناس يتعاطون هذا العلم ، ويعلقون على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً ؛ يتجاهلون هذه الحقائق أو هم يجهلونها ، مع أنهم يطيلون النفس جداً في التخريج ، وفي الترجمة لبعض الرواة ، ويسوِّدون في ذلك السطور والصفحات ، كأن العلم عندهم صار مجرد نقل وتحويش من هنا وهناك .

فهذا مثلاً الأخ الداراني في تعليقه على الطبعة الجديدة من «موارد الظمآن» قد صدر هذا الحديث في تخريجه إياه بقوله (١٣٣/٦) :

«إسناده حسن من أجل محمد بن يزيد . . بن رفاعة» .

يعني أنه مختلف فيه ـ كما بينه في تعليقه على «مسند أبي يعلى» (٥٠٨٨) ـ ومن ذلك قول البخاري :

«رأيتهم مجمعين على ضعفه» . وقال ابن معين :

«ما أرى به بأساً» .

فيا سبحان الله ! كيف يجوز لمن شمّ رائحة هذا العلم الشريف أن يحسّن حديث هذا المختلف فيه ـ وهذا أقل ما يقال فيه ـ وقد خالف في إسناده ثلاثة من الثقات رووه عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة ـ كما كنت خرّجته هناك ـ ؛ فلم يسمّوا صاحب (أبي الخليل) ؛ فرواه ابن رفاعة هذا عن هشام بسنده فسمَّى الصاحب (مجاهداً)؟! هذا ـ بغضّ النظر عن مخالفته للوجوه الأخرى التي سبقت الإشارة إليها مع بيان بعضها ـ في ظني أنه لا يعرف الحديث (الشاذ) أو (المنكر) ؛ وإلا لما وقع في مثل هذا الخطأ !

وقريب منه ما فعله المعلق على «الإحسان» ؛ فإنه وإن لم يصرح بتقوية الحديث ؛ فقد نحا نحوه ؛ فإنه صدّر تعليقه على ابن رفاعة بقوله (١٥/١٥٩) :

«وإن كان ضعيفاً قد توبع» !

كذا قال ! وهو خطأ جلي ؛ فإن المتابعة تكون مع الموافقة ، وليس الأمر كذلك هنا ، وصواب العبارة أن يقال :

« . . . ضعيف ، وقد خولف» .

على هذا يدل تخريجه لو كان يعلم ، فإنه لما بدأ بالتخريج ؛ ذكر الطرق الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها عن هشام الدستوائي التي فيها ذاك الصاحب المجهول .

ثم ذكر رواية المعجمين المتقدمة عن معمر عن قتادة عن مجاهد . فذكر (مجاهد) مكان (أبي الخليل عن صاحب له) .

وهذه مخالفة ثانية .

ثم رواية عبدالرزاق عن معمر عن قتادة مرسلاً ؛ فأسقط الثلاثة !

ثم ذكره من طريق عمران بن داور عن قتادة عن أبي الخليل عن عبدالله بن الحارث بن نوفل عن أم سلمة .

فسمى الصاحب : (عبدالله بن الحارث بن نوفل) خلافاً لابن رفاعة الذي سماه (مجاهد) !

ثم قال :

«قال الذهبي : عمران : ضعفه غير واحد . قلت : هو ممن يكتب حديثه للمتابعة . وانظر «المنار المنيف» ص١٤٤ ـ ١٤٥ (٣٣١)» .

قلت : فليتأمل القراء الكرام كيف جعل المخالفات متابعات ، ومن الضعفاء للثقات ، فهل يصدر مثل هذا الجهل بهذا العلم الشريف من محقق مارس هذا العلم سنين ، أم عملُ موظف متمرن لديه حديث عهد بهذا العلم ، قيل له : خرج هذا الحديث ، ثم لم تجْرِ عين التحقيق والرقابة عليه؟! والله المستعان .

ثم إنني رجعت إلى المصدر الذي أشار إليه من «المنار» ؛ فوجدته قد أجمل القول جداً في تخريج الحديث ، فلم يسق أسانيده ، ولا تكلم بشيء عن رواتها ، وأنهى القول فيه :

«والحديث حسن ، ومثله مما يجوز أن يقال فيه : صحيح» .

وهذا هو الذي غر المعلق المتمرن ، فلم يكن عنده من العلم ما يبين وجه الصواب فيه . ونحوه الشيخ المعلق على «المنار» ، فإنه لم يتعقبه ـ كما هي عادته لأول فرصة تتبين له ـ لكنه لما علق عليه لبيان مواضع الحديث ؛ قال تحته :

« . . . أحمد (حديث أبي سعيد) ٣ : ١٧» .

فأوهم القراء بسوء تعليقه ـ أو سوء تصحيح تجاربه ـ أن الحديث رواه أحمد من حديث أبي سعيد أيضاً ، وليس كذلك ، وإنما هو حديث آخر ذكره ابن القيم قبل هذا ؛ فكان ينبغي عليه أن ينقله إليه .

ثم قال نقلاً عن الهيثمي : «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله رجال الصحيح» . وقد عرفتَ من أول هذا التخريج ما في هذا الإطلاق من الإيهام والخطأ والضعف . فتنبَّه .

٦٤٨٥ـ (يخرجُ رجلٌ من أهلِ بيتي يواطِئُ اسمُه اسميَ ، وخُلُقُه خُلُقي ، فَيَمْلَؤها قِسطاً وعدلاً ، كما مُلِئَتْ ظُلماً وجَوْراً) .

منكر بزيادة : «وخُلُقه خُلُقي» . أخرجه البزار في مسنده المسمى بـ «البحر الزخار» (١٨٠٨/٢٠٧/٥) : حدثنا علي بن المنذر : نا محمد بن فضيل قال : نا عثمان بن شبرمة عن عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبدالله مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان (١٨٧٩ ـ موارد) واللفظ له .

وتابعه واصل بن عبدالأعلى : ثنا محمد بن فضيل . . . به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٢٢٩/١٦٨/٩) . وقال البزار عقبه :

«لا نعلم رواه عن عثمان بن شبرمة إلا محمد بن فضيل ، وقد رَوى هذا الكلام عن عاصم جماعة منهم : فطر وزائدة وحماد بن سلمة وغيرهم» .

قلت : هؤلاء وغيرهم قد رووه عن عاصم بنحوه ، ولكنهم جميعاً لم يذكروا فيه جملة : «وخلقه خلقي» ، وعلى ذلك فهي منكرة ـ عندي ـ ؛ لتفرد ابن شبرمة هذا بها دون الثقات ، وقد أخرجه عن بعضهم أبو داود والترمذي وابن حبان (١٨٧٨) وغيرهم ، وقد خرجته في «الروض النضير» (٦٤٧) .

وأيضاً ؛ فقد توبع عاصم عليه ، وكذا شيخه زر ، وكذا تابع ابن مسعود جماعة من الأصحاب ، وكلهم لم يذكروا تلك الزيادة ، وقد خرجت أحاديثهم هناك .

يضاف إلى المخالفة أن مخالفهم عثمان بن شبرمة ليس معروفاً بالعدالة ، ولا بالرواية ؛ إلا في هذه ، ومن أجلها ذكرها البخاري في «تاريخه» وابن أبي حاتم في «كتابه» ، وابن حبان في «ثقاته» (١٩٨/٧ و٤٤٨/٨) ، وقال البخاري :

«لا أدري سمع من عاصم أم لا؟» .

قلت : وهذا على مذهبه في اشتراطه في ثبوت الاتصال ثبوت اللقاء وعدم الاكتفاء بالمعاصرة ؛ ولو كان ثقة ، فكيف وعثمان هذا مجهول؟! وتساهل ابن حبان في توثيق المجهولين معروف مشهور ، طالما نبّه عليه العلماء الحفاظ كابن عبدالهادي والذهبي والعسقلاني وغيرهم ، وتجاهل ذلك بعض مدعي هذا العلم في العصر الحاضر ؛ فتراهم يصححون أحاديث «ثقات ابن حبان» ولو نص الذهبي وغيره بجهالته . والله المستعان .

وبهذه المناسبة أقول :

يحسن بي التنبيه على مخالفة أخرى وقعت في «صحيح ابن حبان» ؛ لكنها في الإسناد دون المتن . أخرجه ابن حبان (٥٩٢٢) : أخبر الفضل بن الحباب قال : حدثنا مسدد بن مسرهد : حدثنا **محمد بن إبراهيم أبو شهاب** عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

«لو لم يبق من الدنيا إلا ليلة ؛ لملك فيها رجل من أهل بيت النبي ﷺ» .

ثم ساقه عقبه بالسند ذاته ؛ إلا أنه قال أبو شهاب : حدثنا عاصم بن بهدلة عن زر عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ :

«لو لم يبق من الدنيا ؛ إلا ليلة لملك فيها رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي» .

قلت : وهذا هو المحفوظ عن عاصم لرواية الجماعة عنه ؛ كما تقدم ، أما إسناده الأول فوهم ، والظاهر أنه من أبي شهاب محمد بن إبراهيم ؛ فإن حاله كحال عثمان بن شبرمة : لم يذكروا عنه راوياً غير مسدد . ومنهم ابن حبان في «ثقاته» (٣٩/٩) ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«ليس بمشهور ، يكتب حديثه» .

وقد خالفه سفيان بن عيينة ؛ فرواه عن عاصم قال : وأخبرنا أبو صالح عن أبي هريرة قال : . . . فذكره موقوفاً على أبي هريرة .

أخرجه الترمذي (٢٢٣٢) عقب روايته من طريق سفيان عن عاصم عن زر عن عبدالله مرفوعاً .

فدلّ على أن له أصلاً عن أبي هريرة ؛ لكنه موقوف وقد رفعه بعض الضعفاء ، فانظره برقم (٤٣٦١) ، وفي متنه زيادة منكرة أخرى . والله أعلم .

هذا ، وقبل إنهاء الكتابة حول حديث الترجمة لا بد لي من أن أذكر له شاهداً وجدته في «سنن أبي داود» في إسناده انقطاع وجهالة ؛ فلم تطمئن النفس إليه ، فقال أبو داود (٤٢٩٠) : حدثت عن هارون بن المغيرة قال : حدثنا عمرو بن أبي قيس عن شعيب بن خالد عن أبي إسحاق قال : قال علي رضي الله عنه ـ ونظر إلى ابنه الحسن ـ فقال :

«إن ابني هذا سيد» ؛ كما سماه النبي ﷺ ، وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيكم ، يشبهه في الخُلُق ، ولا يشبهه في الخَلْق . ثم ذكر قصة : يملأ الأرض عدلاً .

هكذا ساقه أبو داود . فقال الخطابي عقبه في «المعالم» (٦/١٦٢) :

«هذا منقطع ؛ أبو إسحاق السبيعي رأى علياً رضي الله عنه رؤية ، وقال فيه أبو داود : حدثت عن هارون بن المغيرة» .

قلت : يعني أن شيخ أبي داود فيه لم يسم ؛ فهو مجهول .

وأيضاً ؛ فأبو إسحاق كان اختلط ، وشعيب بن خالد ليس مذكوراً فيمن روى عنه قبل الاختلاط .

٦٤٨٦- (رأيتُ قبيلَ الفجرِ كأني أُعطِيتُ المقاليدَ والموازينَ ، فأما المقاليدُ فهذه المفاتيحُ ، وأما الموازينُ فهي التي تَزِنون بها ، فَوُضِعْتُ في كِفَّةٍ ، ووُضِعَتْ أمتي في كِفَّةٍ ، فَوُزِنْتُ بهم فَرَجَحتُ ، ثم جيء بأبي بكرٍ فَوُزِنَ بهم ، فَوَزَنَ ، ثم جيء بعمرَ فَوُزِنَ ، فَوَزَنَ ، ثم جيء بعثمان فَوُزِنَ بهم ، ثم رفعت) .

ضعيف بهذا السياق . أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/١٧ - ١٨) ، وأحمد (٢/٧٦) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥٣٩/١١٣٨ و١١٣٩) ، والطبراني - كما في «المجمع» (٩/٥٨ - ٥٩) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١١/٢٠٤ - المصورة) من طريق عبيدالله بن مروان عن أبي عائشة عن ابن عمر قال :

خرج علينا رسول الله ﷺ ذات غداة بعد طلوع الشمس فقال : . . . فذكره . وقال الهيثمي :

«ورجاله ثقات» .

قلت : عبيدالله بن مروان : لا يعرف إلا في هذه الرواية ، ولم يوثقه إلا ابن

حبان (١٥١/٧) ؛ فهو في عداد المجهولين ، والحافظ لما ذكره في «التعجيل» ؛ لم يزد على ما في «الثقات» !

فقول الأخ المعلق على «الفضائل» للإمام أحمد (١٩٥/١) :

«إسناده صحيح» وهم .

وقصة الوزن قد جاءت في بعض الروايات الأخرى بنحوه ، فانظر «المشكاة» (٦٠٥٧) ، و«الظلال» (١١٣١ ـ ١١٣٣) ، و«الصحيحة» (٣٣١٤) .

(تنبيه) : هذا الحديث الضعيف ذكره الأخ الداراني في تعليقه على «الموارد» (٤٠/٧) شاهداً لحديث آخر ضعيف من رواية ابن حبان عن جابر :

«أوتيت مقاليد الدنيا على فرس أبلق ، عليه قطيفة من سندس» ، فقال عقب تخريجه وتصحيحه لإسناده ـ مع أنه فيه عنعنة أبي الزبير ـ :

«ويشهد له حديث ابن عمر عند أحمد (٧٦/٢ و٨٥) وأورده من طريقه ابن كثير ٣٩٩/٥ ، وحديث ابن مسعود عند أحمد ذكره ابن كثير ٣٩٩/٥ ـ ٤٠٠ وقال : إسناده حسن . . .» .

قلت : في هذا الكلام على إيجازه أمور غريبة جداً ، لا أدري كيف صدرت منه !

الأول : تعميته على القراء لفظ الشاهد في كل من حديث ابن عمر وابن مسعود ، إذ لا يستقيم في العقل السليم أن يكون شاهداً وهو غائب !

الثاني : هذا هو الشاهد المزعوم حديث ابن عمر ، ليس فيه مما في حديث جابر إلا لفظ (المقاليد) ـ كما رأيت ـ ، فهل هذا يكفي لجعله شاهداً عند من يعقل؟!

الثالث : في حديث جابر (مقاليد الدنيا) مقيد ، وفي حديث ابن عمر

(المقاليد) مطلق. فهل يشهد المطلق للمقيد؟! فكيف إذا تبين أنه قد جاء في طريق أخرى مقيداً بقيد آخر؟! وهو في الموضع الآخر الذي أشار إليه من «المسند» (٢/٨٥)، فإنه فيه بلفظ:

«أوتيت مفاتيح كل شيء إلا الخَمس: إن الله عنده علم الساعة . . .» الحديث.

ورواه البخاري أيضاً نحوه، وفي طريق أخرى عنده:

«مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله . . .».

وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٩٠٣)؛ وهو المحفوظ بخلاف لفظ: «أتيت»؛ فإنه شاذ كما تقدم (٣٣٣٥).

فإذن؛ هي مفاتيح الغيب، وليست مفاتيح الدنيا، فليس الحديث بشاهد حتى في هذا اللفظ، ولو سلمنا - جدلاً - بشهادته؛ فهو مقيد بالاستثناء المذكور فيه، وحديث جابر مطلق.

والرابع: لو فرضنا أن الرجل فسر «مقاليد الدنيا» بـ «مفاتيح الغيب»؛ فيبقى قوله في حديث جابر: «على فرس أبلق . . .» دون شاهد، وهذا ظاهر لا يخفى على ذي لب.

وثمة خطأ آخر في الكلام المذكور، وهو عزوه حديث ابن عمر المشار إليه بالصفحتين من «المسند» لابن كثير، وهذا لم يذكره إلا باللفظ الآخر الذي ذكرته آنفاً، وعزوته للبخاري، ولم يذكره باللفظ الأول - الذي هو حديث الترجمة الضعيف -. فتنبه.

وحديث جابر المشار إليه مخرج في المجلد الرابع من هذه «السلسلة» برقم (١٧٣٠).

٦٤٨٧ـ (كان إذا أراد أن يتبسم ؛ قال لأبي ذر : حدثني ببدء إسلامك .

قال : كان لنا صنم يقال له : (نُهْم) ؛ فصببت له لبناً ، ووليت ، فحانت مني التفاتة ، فإذا كلب يشرب ذلك اللبن ! فلما فرغ ؛ رفع رجله فبال على الصنم ، فأنشأت أقول :

ألا يا (نهم) إني قد بدا لي　　مدى شرف يبعد منك قربا

رأيت الكلب سامك حظ خسف　　فلم يمنع قفاك اليوم كلبا

فسمعتني أم ذر فقالت :

لقد أتيت جرماً وأصبت عظماً حين هجوت (نهماً) .

فخبّرتها الخبرَ فقالت :

ألا فابغنا رباً كريماً　　جواداً في الفضائل يا ابن وهب !

فما مَن ساق كلب حقير　　فلم يمنع يداه لنا برب

فما عبد الحجارة غير غاوٍ　　ركيك العقل ليس بذي لب

قال : فقال ﷺ :

صدقت أم ذر : فما عبد الحجارة غير غاوٍ) .

منكر . أخرجه الفاكهي في «كتاب مكة» : حدثنا ميمون بن أبي محمد الكوفي قال : حدثني أبو الصباح الكوفي بإسناد له يصل به إلى النبي ﷺ . . .

ذكره الحافظ في ترجمة (أم ذر) امرأة أبي ذر الغفاري ، وقال :

«قال ابن منده : لها ذكر في وفاة أبي ذر ، ووصل ذلك أبو نعيم من طريق مجاهد عن إبراهيم بن الأشتر ، وليس فيه ما يدل على أن لها صحبة ؛ بل فيه احتمال أن يكون تزوجها بعد النبي ﷺ . لكن وقفت على حديث فيه التصريح بأنها أسلمت مع أبي ذر في أول الإسلام» .

ثم ذكر الحديث وسكت عليه ، وكأن ذلك لظهور علته وانقطاعه ؛ فإن (أبو الصباح) هذا من أتباع التابعين - واسمه : (سليمان بن يسير) - ، وهو إلى ذلك متفق على تضعيفه ، بل تركه بعضهم .

وميمون بن أبي محمد الكوفي لم أجد له ترجمة ، ولا ذكره المزي في الرواة عن سليمان هذا ، فهو في عداد المجهولين .

والحديث - في نقدي - منكر ، ويد الصنع والقصاص فيه ظاهرة ، ويكفي أن شيئاً من ذلك لم يرد في قصة إسلامه - هو وأخيه أنيس وأمهما - الثابتة في «الصحيحين» عن ابن عباس ، وهو في مسلم عن أبي ذر نفسه أطول ، وأن المترجمين لأم ذر من الحفاظ المتقدمين لم يذكروا هذا الحديث المنكر ، ومنهم أبو نعيم في «المعرفة» (١/٣٧٧/٢) ؛ فإنه لم يزد على أن أشار إلى قول ابن منده المتقدم ، وعلى أن ذكر طرف حديث إبراهيم بن الأشتر ، الذي أشار إليه الحافظ ، وقد أخرجه جمع من الحفاظ منهم ابن حبان (٢٢٦٠ - موارد) .

وأما قول ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣٢٨/٦) :

«أم ذر أسلمت ، وقد ذكر إسلامها في حديث طويل في إسلام أبي ذر وأمه وأخيه ، وقد ذكرناه في إسلام أبي ذر» .

فهذا من أوهامه ؛ فليس في حديث إسلام أبي ذر الطويل ذكر لأم ذر ؛ كما تقدم .

وقد ذكره ابن الأثير هناك في ترجمة أبي ذر (١٠٠/٥ - ١٠١) ؛ ولكنه أتبعه بقوله :

«وروينا في إسلامه الحديث الطويل المشهور ، وتركناه خوف التطويل» .

فالظاهر أنه يعني حديث أبي ذر نفسه ؛ فإنه يستحق الوصف المذكور «الطويل المشهور» ؛ فإنه ضعف حديث ابن عباس في الطول ! ويبعد جداً أن يعني حديث الترجمة لقصره ، وإن كان قوله المتقدم في ترجمة أم ذر يوهم ذلك .

وإذا عرفت ضعف حديث الترجمة ؛ فلا يصح حينئذٍ الاستدلال به على صحبة أم ذر ؛ فتبقى على تابعيتها . ثم هي غير معروفة إلا في قصة وفاة أبي ذر التي أشار إليها الحافظ ، وهي من طريق **يحيى بن سليم** عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن مجاهد عن **إبراهيم بن الأشتر** عن أبيه عن أم ذر .

وهذا إسناد مجهول ، ضعيف ، مضطرب :

١ـ أما الجهالة ؛ فإبراهيم بن الأشتر ـ وهو : ابن مالك بن الحارث ـ فإنه لم يوثقهما غير ابن حبان ، ولا يعرفان بالرواية إلا في هذا الحديث مع كونهما من الأشراف والأبطال ـ كما قال الذهبي في «السير» ـ ؛ بل قال في إبراهيم :

«وما علمت له رواية» .

وهذا وإن كان يستدرك عليه بهذا الحديث ؛ فإنه على الأقل يدل على أنه غير معروف بالرواية ، وإنما بالشجاعة والبطولة ، ونحو ذلك يقال في أبيه ، حتى أن ابن حبان نفسه لم يذكر في ترجمته (٥/٣٨٩) له راوياً ! ولا ذكر في ترجمة ابنه (٦/٥) له راوياً غير مجاهد الذي هنا . فللرواية رجال ، وللبطولة رجال .

٢ـ وأما الضعف ؛ فهو يحيى بن سليم ـ وهو : الطائفي ـ فإنه ـ وإن كان من رجال الشيخين ـ فقد تكلم فيه بعض الحفاظ المتقدمين من قبل حفظه مع كونه ثقة في ذات نفسه ، ولخص كلامهم الحافظ فقال في «تقريبه» :

«صدوق سيئ الحفظ» .

وإن مما يؤكد ذلك أنه خولف في إسناده ؛ كما يأتي في التالي .

٣- وأما الاضطراب ، فقد خالف في إسناده من هو أوثق وأحفظ من الطائفي ، فقال أحمد (١٦٦/٥) ، وابن سعد (٢٣٢/٤) والسياق له : أخبرنا عفان بن مسلم قال : حدثنا وهيب بن خالد قال : حدثنا عبدالله بن عثمان بن خثيم عن مجاهد عن إبراهيم - يعني ابن الأشتر - أن أبا ذر حضره الموت وهو بـ (الربذة) فبكت امرأته ، فقال : ما يبكيك؟ . . . الحديث . فأسقط من إسناده الأشتر والد إبراهيم ؛ فعاد الإسناد منقطعاً ؛ لأن إبراهيم أورده ابن حبان في (أتباع التابعين)[1] .

وخالفه أيضاً زائدة بن قدامة ؛ فقال : عن عبدالله بن عثمان بن خثيم : ثنا مجاهد قال : قال أبو ذر لنفر عنده : إنه قد حضرني ما ترون من الموت ، ولو كان لي ثوب يسعني . . . الحديث - مع شيء من الاختصار في آخره - ؛ فأسقط من الإسناد (إبراهيم بن الأشتر) وأباه .

أخرجه الحاكم (٣٣٧/٣ - ٣٣٨) .

وقوله : «قال : قال» صورته صورة الإرسال والانقطاع .

وبعد ، فإن علة واحدة من هذه العلل الثلاث تحول بين الباحث وبين تقوية الحديث ؛ فكيف بها مجتمعة؟! ولذلك ؛ فقد أخطأ بعض المخرّجين حين صرحوا بتقوية الحديث أو تصحيحه ، واقفين عند ظاهر إسناد ابن حبان ، وتوثيقه لابن الأشتر وأبيه ، دون أن يتأملوا هل خرجا بهذا التوثيق ونحوه عن الجهالة التي ينطوي تحتها الجهل بحفظ هذا الموثَّق بل وبعدالته أحياناً ، ودون النظر في اضطراب رواته في إسناده ، وهم يعلمون - إن شاء الله - أن الحديث المضطرب من أقسام الحديث الضعيف !

---

(١) وأما ما وقع في «أسد الغابة» (٣٥٨/١) وقد ساقه بسنده الطويل إلى عثمان . . قال : «عن إبراهيم بن الأشتر عن أبيه عن زوجة أبي ذر . . .» فهو شاذ على الأقل لمخالفته لرواية أحمد وابن سعد عن عفان .

وقد ذكر ابن عبدالبر طرفاً من هذا الحديث في ترجمة أبي ذر من «الاستيعاب» في من اسمه (جندب) قائلاً :

«في خبر عجيب حسن فيه طول» .

وأنا أظن أنه يعني : حسن في المعنى لا في الرواية . والله أعلم .

٦٤٨٨- (يا عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ ! أسلِمْ تَسْلَمْ ، فقلت : يا رسول الله ! ما الإسلامُ؟ قال :

تؤمنُ باللهِ ، وملائكتِه ، وكُتُبِه ، ورُسُلِه ، وتؤمنُ بالقَدَرِ خيرِه وشرِه ، حلوِه ومرِّه ، يا عدي ! . . .) الحديث .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٨/٦٩/١٧) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧٢/١١ - ٤٧٣) من طريق البغوي : ثنا صالح بن مالك الخوارزمي : ثنا عبدالأعلى بن أبي المساور : حدثني عامر الشعبي قال :

قدم عدي بن حاتم الطائي الكوفة ، فأتيته في أناس من أهل الكوفة ، فقلنا له : حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ، فقال :

بعث رسول الله ﷺ بالنبوة ، ولا أعلم أحداً من العرب كان أشد له بغضاً ، ولا أشد له كراهية مني ؛ حتى لحقت بالروم فتنصرت فيهم ، فلما بلغني ما يدعو إليه من الأخلاق الحسنة ، وما قد اجتمع إليه من الناس ؛ ارتحلت حتى أتيته ، فوقفت عليه ، وعنده صهيب ، وبلال ، وسلمان ، فقال :

«يا عدي بن حاتم ! أسلم تسلم» .

فقلت : أخ أخ ، فأنخت ، وجلست وألزقت ركبتي بركبته ، فقلت : ما الإسلام؟ قال :

«تؤمن بالله . . .» الحديث وفي آخره ، إخباره ﷺ بفتح كسرى وقيصر ، وغيره مما لا علاقة له بهذا الكتاب . لصحته ، وثبوته عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة . وقد ساقه الهيثمي بتمامه في «المجمع» (٤٠٣/٩) ، وقال عقبه :

«قلت : في «الصحيح» طرف منه يسير ، رواه الطبراني ، وفيه عبدالأعلى بن أبي المساور وهو متروك» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، كذبه ابن معين» .

ومن طريقه أخرجه ابن ماجه وغيره ، دون قصة تنصره ، ورحيله ، ودون المحذوف لصحته ، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٦١/١ ـ ٦٢) .

ولقصة إتيان عدي إلى النبي ﷺ وإسلامه روايتان أخريان أنقى من هذه إسناداً ، وأشهر منها متناً ، إحداهما لا شيء في متنها من هذه ، وفي سندها عباد ابن حبيش عنه رضي الله عنه ، أخرجها الترمذي وابن حبان ، وهي معلولة بجهالة عباد هذا ، وهو راوي حديث «﴿المغضوب عليهم﴾ : اليهود ، و﴿الضالين﴾ : النصارى» خرجته في «الصحيحة» (٣٢٦٣) لشواهده .

وأما الرواية الأخرى فمدار طرقها على أيوب عن محمد عن أبي عبيدة بن حذيفة قال :

كنت أسأل عن حديث عدي بن حاتم ـ وهو إلى جنبي ؛ لا آتيه فأسأله ـ ، فأتيته فسألته فقال : بعث رسول الله ﷺ حين بعث ، فكرهته أشد ما كرهت شيئاً قط ، فانطلقت حتى كنت في أقصى الأرض مما يلي الروم ، فقلت : لو أتيت هذا الرجل ، فإن كان كاذباً ؛ لم يخف عليّ ، وإن كان صادقاً ؛ اتبعته ، فأقبلت ، فلما

قدمت المدينة ؛ استشرفني الناس ، وقالوا : جاء عدي بن حاتم ، جاء عدي بن حاتم ، فقال لي رسول الله ﷺ :

«يا عدي بن حاتم ! أسلم تسلم» .

قال : فقلت : إن لي ديناً . قال :

«أنا أعلم بدينك منك (مرتين أو ثلاثاً) ، ألست ترأس قومك؟» .

قلت : بلى . قال :

«ألست تأكل المرباع؟»[1] .

قلت : بلى . قال :

«فإن ذلك لا يحل لك في دينك» .

قال : فتضعضعتُ لذلك . ثم قال :

«يا عدي أسلم تسلم ، فإني قد أظن ـ أو قد أرى ، أو كما قال رسول الله ﷺ ـ أنه مما يمنعك أن تسلم : خَصاصةٌ تراها بمن حولي ! وأنك ترى الناس علينا إلباً واحداً» قال :

«هل أتيت الحيرة؟»[2] . قلت : لم آتها ، وقد علمت مكانها . قال :

«توشك الظعينة أن ترتحل من (الحيرة) بغير جوارٍ حتى تطوف بالبيت ، ولتفتحَنَّ علينا كنوز كسرى بن هرمز» .

قلت : كسرى بن هرمز؟! قال :

---

(١) أي : ربع الغنيمة التي لم يقاتل مع أهلها ، وإنما أكلها لرياسته .

(٢) من هذا السؤال إلى آخر الحديث صحيح كما يأتي التنبيه عليه ؛ فانتظر .

«كسرى بن هرمز ، (مرتين) ، وليفيضَنَّ المال حتى يُهِمَّ الرجل من يقبل منه ماله صدقة» .

قال عدي : فقد رأيت الظعينة ترتحل من (الحيرة) بغير جوار حتى تطوف بالبيت ، وكنت في أول خيل أغارت على المدائن على كنوز كسرى بن هرمز ، وأحلف بالله لتجيئن الثالثة ، إنه لقول رسول الله ﷺ .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٢٨٠ ـ موارد ، ١٥/٧١ ـ ٧٣ ـ الإحسان/ المؤسسة) ـ والسياق له ـ : أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى : حدثنا إسحاق بن إبراهيم المروزي ، قال : حدثنا حماد بن زيد عن أيوب . . . به .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/٤٧١ ـ ٤٧٢) ـ ومن طريق البغوي أيضاً ـ قال : نا إسحاق بن إبراهيم المروزي . . . به .

وأخرجه ابن الأثير بإسناده في «أسد الغابة» (٣/٥٠٥) عن البغوي . . . به . ومن «التاريخ» صححت بعض الأخطاء واستدركت بعض الزيادات على «الإحسان» .

ـ تابعه ابن عون عن محمد . . . به .

أخرجه الدارقطني (٢/٢٢٢ رقم ٢٨) ، وأحمد (٤/٢٥٨ و٣٧٨) عن ابن أبي عدي ومحمد بن عبدالله الأنصاري عنه .

ـ وتابعه هشام بن حسان عن محمد بن سيرين . . . به .

أخرجه الحاكم (٤/٥١٨) من طريق موسى بن الحسن بن عباد : ثنا عبدالله ابن بكر السهمي (الأصل : البيهقي) عنه .

ـ وقتادة عن محمد بن سيرين . . . به .

أخرجه ابن عساكر من طريق عبدالله بن هشام أبي الحسن : حدثني أبي عن

محمد بن سيرين عن أبي عبيد أو أبي عبيدة بن حذيفة ـ شك أبو الحسن ـ قال : كنت أسال . . .

قلت : فهؤلاء أربعة من الثقات اتفقوا على روايته عن ابن سيرين عن أبي عبيدة عن عدي ، وهم أربعة :

أيوب السختياني ، وعبدالله بن عون ، وهشام بن حسان ، وقتادة .

وهؤلاء كلهم ثقات ؛ فالإسناد جيد ، لولا أنه اختلف على الثلاثة الأولين في إسناده ، ووهاء السند بذلك إلى قتادة رابعهم ، وإليك البيان :

أولاً : أيوب ؛ فقال أحمد (٢٥٨/٤) : ثنا يونس : ثنا حماد ـ يعني : ابن زيد ـ : أنا أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي عبيدة بن حذيفة عن رجل قال ـ يعني ـ كنت أسال . . فأدخل (الرجل) بين أبي عبيدة وعدي .

ويونس هو : ابن محمد المؤدب .

وتابعه سليمان بن حرب : نا حماد بن زيد . . . به .

أخرجه الدارقطني (رقم ٢٦ و٢٩) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٤٢/٥) .

فقد خالف هذا الثقتان : يونس المؤدب وسليمان بن حرب ـ إسحاق بن إبراهيم المروزي ـ بزيادتهما عليه الرجل في الإسناد ، وأنه هو الذي سأل عدياً ، وليس أبا عبيدة .

وإن مما لا شك فيه أن روايتهما مقدمة على روايته ؛ لأنهما اثنان ، وهو واحد ، وكل منهما أوثق منه احتج بهما الشيخان دونه ، ومعهما زيادة ، وزيادة الثقة مقبولة ، ولا سيما من اثنين على واحد ! فكيف وقد توبعا من :

ثانياً : ابن عون . فقال عبدالرحمن بن حماد الشعيثي : ثنا ابن عون عن محمد ابن سيرين . . . به لكنه قال :

«عن أبي عبيدة بن حذيفة عن رجل كان يسمى (اسمين) ، أنه دخل على عدي بن حاتم . . .» فزاد (الرجل) وسماه !

أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤/٤٧٢ ـ ٤٧٣) .

والشعيثي ـ هذا ـ : ثقة ؛ فهو مرجوح عند مخالفته للثقتين المتقدمين اللذين لم يذكرا (الرجل) . إلا أنه من جهة أخرى روايته هي الأرجح ؛ لما تقدم ، ويأتي من المتابعين له ؛ فتنبه .

ثالثاً : هشام بن حسان . قال أحمد (٤/٢٥٧ و٣٧٩) : ثنا يزيد : أنا هشام . . . به مثل رواية يونس وسليمان المتقدمة .

ويزيد ـ وهو : ابن هارون الواسطي ـ أحفظ من عبدالله بن بكر السهمي ؛ وإن كان ثقة ـ ولا سيما وفي الطريق إليه موسى بن الحسن بن عباد ، وهو الملقب بـ(الجلاجلي) ـ ليس مشهوراً بالحفظ ، ولم يذكر الحافظ الذهبي في ترجمته من «السير» غير قول الدارقطني فيه :

«لا بأس به» .

رابعاً : مخالفة قتادة لا قيمة لها ؛ لأنها لم تثبت عنه ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ ؛ فإن في الطريق إليه عبدالله بن هشام أبا الحسن ، وهو ضعيف جداً ؛ قال ابن أبي حاتم (٢/٢/١٩٣) :

«سألت أبي عنه؟ فقال : هو متروك الحديث» .

وشذ ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٨/٣٤٧) !

إذا عرفت هذا ؛ فمن المستغرب جداً قول الحافظ ابن عبدالبر في أول ترجمة عدي من «الاستيعاب» :

«وخبره في قدومه على النبي ﷺ خبر عجيب في حديث حسن صحيح من رواية قتادة عن ابن سيرين» !

إلا أن يقال : لعله وقف له على طريق أخرى صحيحة عن قتادة ، فأقول : وهذا وإن كان ممكناً بالنسبة لسعة حفظه ؛ فإني مما أستبعده ، ولئن ثبت ؛ فالجواب ما تقدم من أن الراجح من ذاك الاختلاف : ثبوت الرجل المجهول في الإسناد .

ويؤكده روايتان أخريان :

الأولى : قال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/٣٢٤ ـ ٣٢٥) ، وأحمد في «المسند» (٤/٣٧٩) : حدثنا حسين بن محمد : أخبرنا جرير بن حازم عن محمد عن أبي عبيدة : أن رجلاً قال : . . .

والأخرى : عن سعيد بن عبدالرحمن عن محمد بن سيرين عن أبي عبيدة ابن حذيفة بن اليمان عن رجل كان يسمى (اسمين) أنه دخل على عدي بن حاتم . . . فذكر الحديث بمعناه .

هكذا أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٥/٣٤٣) ـ عقب حديث حماد بن زيد المتقدم ـ من طريق أحمد بن عبدالجبار قال : ثنا يونس بن بكير عن سعيد بن عبدالرحمن .

قلت : وهذا إسناد جيد إلى الرجل ؛ سعيد بن عبدالرحمن هذا هو : البصري أخو أبي حرة ؛ ثقة ، ومن دونه من رجال «التهذيب» .

وتخلص مما سبق من التخريج والتحقيق أن مدار إسناد هذه القصة على محمد بن سيرين عن أبي عبيدة عن رجل عن عدي .

وبذلك يتبين لنا بعض الأخطاء والتي لا بد لي من بيانها :

الخطأ الأول : ما وقع في «موارد الظمآن» (٢٢٨٠ ـ الطبعة السلفية) والطبعة الجديدة (٢٥٥/٧ ـ الثقافة العربية) من ذكر (الشعبي) بين أبي عبيدة وعدي . وكذلك وقع في «الإحسان» (٦٦٤٤/٢٣٩/٨ ـ طبع بيروت) ، ومن الغريب أن الطابع وضعها بين معكوفتين [ ] ثم لم يبين من أين أخذها ! ومن محاسن طبعة المؤسسة للكتاب أنها لم تقع فيه . وليس اعتمادي عليها في الجزم بخطئها ، وإنما على ما تقدم من المصادر العديدة على اختلاف طرقها ، وبخاصة على «تاريخ ابن عساكر» الذي رواه من طريق أبي يعلى ـ شيخ ابن حبان ـ ، وعلى رواية البغوي الذي رواه عن شيخ أبي يعلى (إسحاق بن إبراهيم المروزي) .

الخطأ الثاني : قول الحاكم : «حديث صحيح على شرط الشيخين» وإن وافقه الذهبي ؛ فإن أبا عبيدة بن حذيفة ليس من رجال الشيخين أولاً .

ثم هو ليس بالمشهور بالثقة والعدالة ثانياً ، ولم يوثقه غير ابن حبان وهو عندي وسط ؛ كما بينت في «تيسير انتفاع الخلان» يسر الله إتمامه بمنِّه وكرمه(*) .

وهذا بالنسبة لإسناد الحاكم نفسه . وأما بالنسبة للأسانيد الأخرى فقد عرفت مما سبق أن بينه وبين عدي ذاك الرجل المجهول حتى اسمه (اسمين) !

الخطأ الثالث : تجاهل المعلق على «الإحسان» وجود هذا الرجل في بعض المصادر التي ذكرها ، وتبعه على ذلك المعلقان على «الموارد» ، وزادا عليه أنهما ذكرا رواية أبي نعيم والبيهقي التي فيها تسمية الرجل بـ(اسمين) ! الذي لا وجود له في شيء من كتب الرجال مما يؤكد جهالته ، ولا بد أنهم وقفوا عنده وتساءلوا عنه ـ كما يقتضيه البحث العلمي ـ ، ولكنهم غضوا الطرف عنه وتجاهلوه ، ولم يعلقوا عليه بشيء ينبئ

(*) قد تم بفضل الله ـ فيما نعلم ـ ولم يطبع بعد . (الناشر) .

القارئ عن اهتمامهم به أولاً ، وعن رأيهم في وجوده في الإسناد وإعلاله إياه ثانياً . كل ذلك لم يفعلوه ، وتعاملوا مع الحديث كأن لا وجود له ؛ فقووا إسناده ! والله المستعان .

إن أخشى ما أخشاه أن يكونوا أخذوا بسوط شهرة القصة في كتب السيرة والتاريخ والتراجم ؛ فحال ذلك بينهم وبين الإفصاح عن العلة الظاهرة الجلية ـ كما تقدم بيانه ـ حسب القواعد الحديثية . وليس بخاف على أحد من العارفين بهذا العلم أنه لا تلازم بين الشهرة والصحة ، فكم من أمور اشتهرت في بطون الكتب وعلى ألسنة الناس هي غير ثابتة في النقد العلمي ! والمرجع في ذلك كله إلى العلم ، ولا شيء بعد ذلك .

وقبل أن أمسك القلم عن جريانه لا بد لي من التنبيه على أنه قد صح آخر الحديث من قوله ﷺ : لعدي :

«هل رأيت الحيرة . . .» إلى آخر الحديث .

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٥٩٥) من طريق أخرى عن عدي نحوه .

٦٤٨٩ـ (اللهم ! أبا عامرٍ ، اجعَلْه في الأكثرينَ يومَ القيامةِ . هذا أو نحوَه) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٣/١٨٧ ـ ١٨٨) : حدثنا داود بن عمرو بن زهير الضبي : حدثنا الوليد بن مسلم عن يحيى عن عبدالله بن نعيم عن الضحاك بن عبدالرحمن بن عرزب الأشعري :

أن رسول الله ﷺ عقد يوم حنين لأبي عامر الأشعري على خيل الطلب ،

(١) أسقطها المعلق على «مسند أبي يعلى» ، وهو من سوء تصرفه ؛ فإنها ثابتة في نسخة من «المسند» ـ كما ذكر هو نفسه ـ ، وهي في «مسند أحمد» أيضاً ، والطبراني .

(٢) الأصل : (نفسه) ، والتصحيح من «ابن حبان» و«المسند» .

فلما انهزمت هوازن ؛ طلبها حتى أدرك [ابن][1] دريد بن الصمة ، فأسرع به فرسه[2] ، فقتل ابن دريد أبا عامر . قال أبو موسى : فشددت على ابن دريد فقتلته ، وأخذت اللواء ، وانصرفت بالناس إلى رسول الله ﷺ ، فلما رأى اللواء بيدي ؛ قال :

«أبا موسى ! قتل أبو عامر؟» .

قلت : نعم يا رسول الله ! قال : فرفع يديه يدعو له يقول : . . . فذكره .

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩/١٦١/٧١٤٧ ـ الإحسان) ، وابن عساكر (١٨/١٥٨) من طريق أبي يعلى . . لم يذكر ابن حبان قوله : «هذا أو نحوه» .

وكذلك أخرجه أحمد (٤/٣٩٩) : ثنا علي بن عبدالله : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا يحيى بن عبدالعزيز الأردني . . . به .

قلت : والوليد بن مسلم : مدلس تدليس التسوية ، ولم يصرح بسماع يحيى بن عبدالعزيز من عبدالله بن نعيم ، وغفل عن ذلك المعلق على «أبي يعلى» ؛ فقال : «إسناده حسن» . ثم ترجم لعبدالله بن نعيم ، وذكر الخلاف فيه . ويبدو لي أنه وسط حسن الحديث إذا لم يخالف ؛ فإن الذهبي قال في «الميزان» :

«سئل عنه ابن معين فقال : مظلم . وقال غيره : صالح الحديث» .

ولخص ذلك في «المغني» فقال :

«تُكلِّم فيه» .

وفَسّر بعض الحفاظ قول ابن معين : «مظلم» بأنه ليس بمشهور . ويؤيده قول أبي حاتم في ترجمة (سليمان بن شهاب) : أن عبدالله : ـ هذا ـ مجهول كما في «التهذيب» (٦/٥٧) ـ ، ولم أره في ترجمة سليمان هذا من «الجرح والتعديل» . والله أعلم .

وأما يحيى بن عبدالعزيز ـ وهو : الأردني ـ ؛ فهو أحسن حالاً من عبدالله بن نعيم ؛ وإن قال ابن معين :

«ما أعرفه» ؛ فقد عرفه أبو حاتم ؛ فقال :

«ما بحديثه بأس» .

وروى عنه ثلاثة من الثقات أحدهم الوليد بن مسلم هنا ، وقد عرفت أنه دلس ما بين يحيى وعبدالله بن نعيم . وأما قول المعلق على «مسند أبي يعلى» (١٨٩/١٣) :

«وقد صرح الوليد بالتحديث عند البخاري في (التاريخ)» .

قلت : يشير بذلك إلى قول البخاري فيه (٢١٥/١/٣) :

«وروى الوليد بن مسلم : حدثنا يحيى بن عبدالعزيز . . .» .

قلت : ولم يسق المتن مطلقاً ، ولا الإسناد بتمامه . فيؤخذ على المعلق غفلته عن أمرين أحدهما أهم من الآخر :

أولاً : عزا التصريح المذكور للبخاري ، وهو علقه ولم يسنده ، فكان الأولى أن يعزوه لأحمد ؛ لأنه أعلى طبقة وقد أسنده ـ كما رأيت ـ .

ثانياً : ـ وهذا هو الأهم ـ أنه يجهل أن مثل هذا التصريح لا يفيد في الوليد بن مسلم ؛ لأن تدليسه كان من النوع الذي يعرف عند العلماء بـ (تدليس التسوية) ، وهو أن يسقط ما بين شيخه ومن روى الشيخ عنه ، ولذلك قلت آنفاً :

«ولم يصرح بسماع يحيى . . . من عبدالله . . .» .

ويبدو لي من اطلاعي على تخريجات المذكور في بعض مطبوعاته ، أنه لا يدري الفرق بين هذا التدليس ، والتدليس الآخر المعروف بـ (تدليس الشيوخ) أو أنه يدري ، ولكن لا يدري حقيقة تدليس الوليد بن مسلم ، والأمثلة من تخريجاته

كثيرة لا حاجة لضرب الأمثلة ، فها هو المثال بين يديك ، ولعله قد مضى له أمثلة أخرى .

لكني قد وجدت للوليد متابعاً قوياً ؛ فقال هشام بن عمار : ثنا يحيى بن حمزة : ثنا يحيى بن عبدالعزيز . . . به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٢١/٦٨٨١) وقال :

«لا يروى عن الضحاك عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به يحيى بن حمزة» .

كذا قال ! وفاتته رواية الوليد بن مسلم . ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ .

وحسّن الحافظ في «الفتح» (٨/٤٢ ـ ٤٣) إسناد الطبراني هذا ، وقرن معه (ابن عائذ) . وهو في اقتصاره على التحسين يشير إلى الكلام الذي في راويه (عبدالله بن نعيم) المتقدم . وهو اللائق به ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ .

فقد يقال : إذا كان الأمر كذلك ؛ فما وجه إيرادك لحديثه هنا دون «الصحيحة»؟

والجواب : لقد استرعى انتباهي أمران ، أحدهما في هذه الطريق ، والآخر في طريق أخرى أصح من هذه .

أما الأول : فهو قوله في آخر الحديث : «هذا أو نحوه» ، فانتبهتُ إلى أن الراوي شك في ضبط لفظ دعاء النبي ﷺ ، واقترن معه الكلام الذي قيل فيه .

وأما الآخر : فهو أن القصة جاءت بإسناد صحيح جداً عن أبي بردة عن أبي موسى بأتم من هذه ، وفيها :

فدعا ﷺ بماء فتوضأ ، ثم رفع يديه فقال :

«اللهم اغفر لعبيد أبي عامر» ـ ورأيت بياض إبطيه ـ ثم قال :

«اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس . . .» .

أخرجه البخاري (٤٣٢٣) ، ومسلم (٧/١٧٠ - ١٧١) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/٢٤٠ - ٢٤١) ، والبيهقي في «الدلائل» (٥/١٥٢ - ١٥٣) ، وأبو يعلى (١٣/٢٩٩ - ٣٠١) ، وعنه ابن حبان (٩/١٦٣ - ١٦٤ - الإحسان) كلهم من طريق أبي أسامة عن بريد بن عبدالله عن أبي بردة . . . به .

قلت : ففي هذا الحديث الصحيح أن دعاء النبي ﷺ لأبي عامر رضي الله عنه كان بلفظ :

«فوق كثير . . .» .

فهذا مما يؤكد أن راوي حديث الترجمة - وهو عبدالله بن نعيم - على الغالب لم يضبط لفظ الحديث ؛ كما أشار إلى ذلك في آخره : «هذا أو نحوه» ، ولعله أراد أن يقول : «فوق» مكان «في» و«كثير» فقال : «الأكثرين» ، فلم تساعده الحافظة ؛ فخالف الثقة ؛ فكان لذلك حديثه منكراً ، ولا يخفى الفرق الشاسع بين اللفظين عند ذوي الألباب .

وإن مما يؤكد نكارته أن الدعاء لصحابي ما ، بأن يجعله في الأكثرين يوم القيامة ليس منقبة له ، فتأمل تجده ظاهراً جداً .

إذا عرفت هذا ؛ فالعجب من أناس يتولّون تخريج الأحاديث ، وتمييز صحيحها من ضعيفها ، لا فقه عندهم في متونها يساعدهم على معرفة الشاذ والمنكر من الحديث . فانظر مثلاً إلى المعلق على هذا الحديث في «الإحسان» (١٦/١٦٤) يقول - ولا أدري أهو شعيب نفسه أو أحد أعوانه - :

«حديث صحيح» !

دون أن ينظر أو يتنبه للنكارة في الجملة المذكورة آنفاً المخالفة للحديث الصحيح الآتي بعد خمسة أحاديث (٧١٩٨) عنده !

ومثله أو أسوأ منه المعلق على حديث الترجمة في «مسند أبي يعلى» ؛ فإنه بعد أن عزاه لأحمد وابن عساكر عزاه للشيخين أيضاً دون أن ينتبه أيضاً للفرق المذكور آنفاً . والله المستعان .

٦٤٩٠- (يُنْصَبُ للكافرِ يومَ القيامةِ مِقْدارُ خمسينَ ألفَ سنةٍ ، وإنَّ الكافر لَيَرَى جهنمَ ويظنُّ أنها مواقِعَتُهُ من مسيرةِ أربعيَن سنةً) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٥٨١ ـ موارد) : أخبرنا ابن سلم : حدثنا حرملة بن يحيى : حدثنا ابن وهب : أخبرني عمرو بن الحارث : أن أبا السمح حدثه عن ابن حجيرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الجودة ، رجاله ثقات ؛ لكنه معلول بأبي السمح ـ واسمه : دراج ـ ؛ فإنه مختلف فيه ، وتوسط فيه أبو داود فقال :

«مستقيم الحديث إلا ما كان عن أبي الهيثم» . وتبناه الحافظ ، فقال :

«صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف» .

وعليه يكون الإسناد حسناً ؛ لأنه ليس من حديثه عن أبي الهيثم ، وهو ما صرح به المعلق على «الإحسان» (٣٤٩/١٦) ، ثم في «الموارد» (١١٦٤/٢) ، لكن خفيت عليه العلة ، وهي الشذوذ في الإسناد ، حيث ذكر فيه (ابن حجيرة) ـ واسمه : (عبدالرحمن) وهو ثقة ـ مكان أبي الهيثم ـ واسمه : (سليمان بن عمرو العتواري) ، وهذا هو المحفوظ عن دراج عنه ـ ، وقال : «عن أبي سعيد» مكان أبي هريرة . فقال ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٧٣/١٥) : حدثني يونس قال : أخبرنا ابن وهب

قال : أخبرني عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري .

وتابعه أزهر بن نصر : ثنا عبدالله بن وهب . . . به .

أخرجه الحاكم (٥٩٧/٤) وصححه ! ووافقه الذهبي !

وتابع (عَمرَو بنَ الحارث) ابنُ لهيعة : ثنا دراج . . . به .

أخرجه أحمد (٧٥/٣) ، وأبو يعلى (١٣٨٥/٥٢٤/٢) ، أخرجاه مع جملة أحاديث بهذا الإسناد الواحد ، وأخرج ابن عدي في «الكامل» طائفة كبيرة منها (١١٣/٣ ـ ١١٥) جُلّها من طريق ابن وهب ، واستنكرها .

وبهذا التخريج والتتبُّع لطرق الحديث انكشفت العلة ، وتبين أن الحديثَ حديثُ دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد ، وليس حديث دراج عن ابن حجيرة عن أبي هريرة .

فإن قيل : هذا ظاهر جداً ، ولكن ممن الخطأ؟

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ : الذي يغلب على الظن أنه من حرملة بن يحيى ؛ فإنه وإن كان ثقة من شيوخ مسلم ، فله غرائب ، قال الذهبي في «المغني في الضعفاء» :

«صدوق يغرب ، قال أبو حاتم : لا يحتج به . وقال عبدالله بن محمد الفرهاذاني : ضعيف[1] . وقال ابن عدي : قد تبحرت في حديثه ، وفتشته الكثير ؛ فلم أجد له ما يجب أن يضعَّف من أجله» .

قلت : فالأصل في مثله أن يحتج به ـ وهذا ما صنعه الإمام مسلم ـ ؛ ولكن

---

(١) هكذا في «الكامل» ، وكذلك وقع في نقل الحافظ المزي عنه في «تهذيبه» وهو الصواب . ووقع في «تهذيب الحافظ» : «صعب» . وهذا تحريف خفي على المعلق على «الكامل» فنقله عنه مشككاً في صحة اللفظ الأول !

هذا لا يعني أنه لا يُتَّقى من حديثه ما ظهر أنه أخطأ فيه ، كهذا ؛ قد خالفه من هو أوثق منه ـ ألا وهو يونس بن عبدالأعلى الصدفي ـ ؛ كما تقدم في رواية ابن جرير الطبري عنه . فإذا اختلفا في إسناد ما ؛ كان الفلج له عليه ، لا يشك في ذلك كل من كان على علم بأقوال العلماء فيهما . ويكفي في ذلك أن حرملة قد أورده العقيلي في «الضعفاء» ، ثم ابن عدي ـ كما سبق ـ ، مع جرح أبي حاتم إياه ـ كما علمت ـ ، بخلاف يونس فلم يورداه في كتابيهما ، ولا جرحه أحد ، وتأمل الفرق بين ترجمتيهما عند الحافظين الذهبي والعسقلاني ؛ فقال الذهبي في «الكاشف» :

«حرملة بن يحيى . . صدوق من أوعية العلم ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به» .

وقال :

«يونس بن عبدالأعلى . . ثقة فقيه محدث مقرئ من العقلاء النبلاء» .

وقال الحافظ في هذا :

«ثقة» . أي : هو من المرتبة الثالثة .

وقال في (حرملة) :

«صدوق» . أي : من المرتبة الرابعة .

وثمة مرجح آخر لرواية يونس على حرملة ، وهو متابعة ابن لهيعة المتقدمة ، على لين فيه ، ولكنه يستشهد به ؛ لأنه صدوق في نفسه ـ كما هو معلوم ـ .

ولا يفوتني أن أذكر أنه من المحتمل أن لا يكون الخطأ المذكور من حرملة نفسه ، وإنما هو من بعض رواة كتاب ابن حبان أو نساخه ، وإن مما يساعد على ذلك أنني رأيت الحافظ السيوطي قد أورد الحديث في «الجامع الكبير» (١٠١٧/٢ ـ المصورة) من حديث أبي سعيد معزواً لجمع منهم ابن حبان ، وكذلك فعل في

«الدر المنثور» (٤/٢٢٨) ، إلا أنه من الممكن أن يقال : إن هذا من تساهل السيوطي في التخريج ؛ حمل رواية ابن حبان التي عن أبي هريرة على رواية الجماعة التي عن أبي سعيد ؛ لأنه لم يكن في صدد التمييز والتحقيق . والله أعلم .

فإن قيل : ما ثمرة ترجيح رواية يونس على رواية حرملة ، ما دام أن شيخ دراج ، أبا الهيثم ـ ثقة كما ذكرت فيما سبق ـ؟

قلت : الجواب فيما تقدم في مطلع التخريج من قول أبي داود في (دراج) :

«مستقيم الحديث إلا ما كان عن أبي الهيثم» .

على أن بعض العلماء يضعّفون دراجاً مطلقاً . والله أعلم .

والحديث أورده ابن كثير في تفسير سورة الكهف ، من رواية ابن جرير وأحمد بسنديهما ، ساكتاً عنهما ؛ فتوهم الشيخان الحلبيان ـ لجهلهما ـ سكوته تصحيحاً له ، فذكراه في «مختصر تفسير ابن كثير» ، وقد نصا في المقدمة أنهما لا يذكران من الحديث إلا ما صح عنه ﷺ . وكنا نودّ أن يتمكنا من الوفاء بما وعدا ، وهيهات هيهات ؛ ففاقد الشيء لا يعطيه ، وأحدهما قد انتقل من هذه الدنيا ـ نسأل له الرحمة والمغفرة ـ ، والآخر لا يزال حياً ؛ فلعله يتوب إلى الله ، ويصحح موقفه مع أحاديث رسول الله ﷺ ؛ مذكّرين له بقوله تعالى : ﴿ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم إنّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً﴾ .

٦٤٩١ـ (إنّ لكلِّ نبيٍّ يومَ القيامةِ مِنْبَرَاً من نورٍ ، وإني لعلى أطولِها وأَنْوَرِها ، فيجيءُ منادٍ ينادي : أين النبيُّ الأميُّ؟ قال : فيقولُ الأنبياءُ : كلنا نبيٌّ أميٌّ ؛ فإلى أيِّنا أَرْسَلَ؟ فيرجعُ الثانيةَ فيقولُ : أين النبي العربيُّ؟ قال : فينزل محمدٌ حتى يأتيَ بابَ الجنةِ فيقرَعَهُ فيقول : من؟

فيقول : محمدٌ ـ أو أحمدُ ـ ، فيقال : أَوَ قَدْ أُرْسلَ إليه؟ فيقول : نعم . فَيُفْتَحُ له فيدخلُ ، فيتجلى له الربُّ ، ولا يتجلى لنبيٍّ قبله ؛ فيخرُّ لله ساجداً ، ويَحْمَدُهُ بمحامد لم يحمدْهُ بها أحدٌ ممن كان قبلَه ، ولن يحمدَه أحدٌ بها ممن كان بعده ، فيقال له : محمدُ ! ارفعْ رأسَك ، تَكَلَّمْ تُسْمَعْ ، واشفع تُشَفَّعْ ، . . . فذكرَ الحديثَ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه ابن حبان (٦٤٣ ـ ٦٤٤ ـ موارد) : أخبرنا أبو خليفة : حدثنا علي بن المديني : حدثنا كثير بن حبيب الليثي أبو سعيد : حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون ؛ غير كثير بن حبيب هذا لم يوثقه كثير أحد ، غير ابن حبان فذكره في «الثقات» (٣٥٤/٧) ، وقال ابن أبي حاتم (١٥٠/٢/٣) عن أبيه :

«لا بأس به» .

وهذا يعني عنده ـ كما نص في (باب درجات رواة الآثار) (٣٧/١) ـ أنه ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية .

قلت : فمثله حديثه مرشح ليكون حسناً أو ضعيفاً ، حسبما يحيط به من أمور مقويات ، أو موهنات . وأرى أن الوهن في متنه ظاهر ، والفضل في ذلك يعود إلى الحافظ الذهبي النَّقّاد ، فإنه ساق الحديث في ترجمته من «الميزان» ، وقال عقبه :

«هذا حديث غريب جداً ، في «الرؤية» لأبي نعيم» .

ثم قال عقبه :

«كثير بن حبيب عن ثابت ، وعنه الصلت بن مسعود بخبر موضوع ، هو الأول» .

والخبر المشار إليه لم أعرفه . الصلت بن مسعود : ثقة من شيوخ مسلم ؛ فالعلة من كثير بن حبيب ، فكأنه لذلك أشار في «الكاشف» إلى تليين توثيقه بقوله : «وُثِّق» .

هذا وقد تأملت في حديث الترجمة ، فوجدت فيه غرائب تفرد بها المذكور دون كل الثقات الذين رووا حديث الشفاعة بطوله ، من طرق عن أنس وغيره من الصحابة في «الصحيحين» وغيرهما ، وقد أخرج الكثير الطيب منها ابن خزيمة في (التوحيد) من «صحيحه» .

من ذلك : إخباره عن الأنبياء أن كلاً منهم نبي أمي ! وهذا خلاف الصفة التي اختص بها نبينا ﷺ .

وقوله في خزنة الجنة أنهم قالوا : «أو قد أرسل إليه؟» ؛ فإنه من المستبعد جداً أن لا يكونوا قد علموا برسالته ﷺ ، وقد انتهت وظيفة الرسل ، وحان وقت دخول الجنة . وغالب الظن أنه دخل عليه حديث في حديث ؛ فإن هذه الجملة ثبتت في قصة المعراج ، ففيها قال ﷺ :

«فانطلق بي جبريل حتى أتى سماء الدنيا ، فاستفتح ، فقيل : من هذا؟ قال : جبريل . قيل : ومن معك؟ قال : محمد . قيل : وقد أرسل إليه؟ قال : نعم . . .» الحديث بطوله .

أخرجه مسلم (١/٩٩ ـ ١٠٠) ، وأبو عوانة (١/١٢٦ ـ ١٢٨) من طريق حماد ابن سلمة : حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك . . . به .

وأخرجه مسلم وأبو عوانة والبخاري أيضاً (٣٨٨٧) ، وابن حبان (١/١٢٨/١٣١) من طريق قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة . . . به .

قلت : فالظاهر أن ابن حبيب هذا خلط بين هذا وبين حديث الشفاعة ؛ فأدخل هذه الجملة فيه . والله أعلم .

وإذا كان العلماء قد تأولوها في هذا الحديث الصحيح بأن المراد : أرسل إليه ؛ ليعرج به إلى السماء ؛ كما قال ابن حبان (١/١٣٣) ، وتبعه الحافظ في «الفتح» (٧/٢٠٩) ، وقال :

«ليس المراد أصل البعث ؛ لأن ذلك كان قد اشتهر في الملكوت الأعلى» .

قلت : ومثل هذا التأويل إذا كان في هذا الحديث الصحيح ؛ فليس مقبولاً نحوه في هذا الحديث المنكر ، كأن يقال مثلاً : أي أرسل إليه ؛ ليدخل الجنة . والله أعلم .

وقد يكون هنالك أمور أخرى مستنكرة ، قد تظهر ؛ إذا ما أمعن النظر ، وفيما ذكرت كفاية . والله ولي التوفيق .

وإن من تفاهة التحقيق أن المعلق على «الإحسان» (١٤/٤٠١ ـ طبعة المؤسسة) مع تحسينه لإسناد الحديث ، ونقله استغراب الذهبي الشديد للحديث ؛ عقّب عليه بقوله :

«أخرجه البخاري (٧٥١٠) ، ومسلم (١٩٣ و٣٢٦) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٢٩٩) من طرق عن حماد بن زيد ، عن معبد بن هلال العنزي عن أنس بن مالك» .

وهو يشير إلى حديث الشفاعة الطويل ، وليس فيه شيء مما في هذا الحديث المنكر المذكور هنا إلا كلمات قليلة ، فيا لها من غفلة ، ما تَصْدُر إلا من مبتدئ في هذا العلم ؛ كالمعلقين الثلاثة على طبعتهم المزوقة لكتاب «الترغيب» للمنذري ! ولذلك حسّنوه تقليداً منهم للمعقب المشار إليه . والله المستعان .

٦٤٩٢- (نعمْ ، وذلك أنَّ فيها التوراة ، وعصا موسى ، ورَضْراضَ[1] الألواحِ ، ومائدةَ سليمانَ بنِ داودَ في غارٍ من غِيرانِها ، ما من سحابةٍ تُشْرِفُ عليها من وجهٍ من الوجوهِ إلا فرَّغتْ ما فيها من البركةِ في ذلك الوادي ، ولا تذهبُ الأيامُ ولا الليالي حتى يسكُنَها رجلٌ من عِتْرَتي ، اسمُه اسمي ، واسمُ أبيه اسمُ أبي ، يُشْبِهُ خَلْقُه خَلْقي ، وخُلُقُه خُلُقي ، يملأُ الدنيا قِسطاً كما ملئتْ ظلماً وجَوْراً . يعني : مدينة أنطاكية) .

منكر جداً . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٤٧١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٥٦ - ٥٧) ، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/٧٦٥) من طريق عبدالله بن السري المدائني عن أبي عمر البزاز عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن تميم الداري قال :

قلت : يا رسول الله ! ما رأيت للروم مدينة مثل مدينة يقال لها (أنطاكية) ، وما رأيت أكثر مطراً منها ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال الذهبي :

«هذا حديث منكر ضعيف الإسناد» . ولم يبين علته .

وأما ابن الجوزي فقال :

«هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ . قال ابن حبان : عبدالله بن السري يروي عن أبي عمران الجوني العجائب التي لا يشك أنها موضوعة ، لا يحل ذكره إلا على سبيل الإخبار عن أمره» .

قلت : كذا قال ابن حبان في ترجمة (عبدالله بن السري) هذا من «الضعفاء» (٢/٣٣ - ٣٤) ، وقد تحرّف عليه (أبو عمر البزاز) إلى (أبي عمران الجوني) ، وهذا

---

(١) هي الحصا الصغار . كما في «النهاية» .

تابعي معروف ـ اسمه : عبدالملك بن حبيب ـ ما يدركه مثل (عبدالله بن السري) ، وقد ذكره ابن حبان نفسه في طبقة (تبع أتباع التابعين) من «الثقات» أيضاً فتناقض ! وذكره الحافظ في الطبقة التاسعة من «التقريب» وهي عنده الطبقة الصغرى من أتباع التابعين . ولهذا قال الذهبي في ترجمة (عبدالله بن السري [ق] المدائني ثم الأنطاكي عن أبي عمران الجوني ، وعنه خلف بن تميم :

«قلت : هذا الجوني ما أعتقد أنه (عبدالملك بن حبيب) التابعي المشهور ؛ بل واحد مجهول ؛ لأن التابعي لم يدركه ابن السري ، ولأن المجهول قد روى ـ كما ترى ـ عن مجالد ، وهو أصغر من عبدالملك . (ثم ذكر اتهام ابن حبان إياه بالوضع ، مع الحديث ، مع ذكر ابن الجوزي إياه في «الموضوعات» ثم قال :)

«قال شيخنا أبو الحجاج : صوابه أبو عمر البزاز . وهو : حفص بن سليمان القارئ» .

ونقله عنه السيوطي في «اللآلي» (٤٦٤/١) وأقره .

قلت : وأنا أخرج هذا الحديث استغربت أموراً صدَرَت من بعض الحفاظ :

الأول : ابن الجوزي ، وذلك من ناحيتين :

الأولى : أنه ساق الحديث من طريق الخطيب ـ كما تقدم ـ ، وفي إسناده (أبو عمر البزاز) فقط ؛ لكنه أدرج عقبه في السند فقال : «وفي رواية عن أبي عمران الجوني» ؛ فأوهم أنها رواية للخطيب ـ وليس كذلك ـ ، وإنما هي لابن حبان فقط ـ كما عرفت ـ .

والأخرى : أنه نقل إعلال ابن حبان إياه بـ (عبدالله بن السري) ثم مضى ولم يعلق عليه بشيء . وهذا معناه أنه موافق له على تضعيفه لعبدالله ، ويؤيده أنه أورده

هو بدوره في كتابه «الضعفاء» (١٢٤/٢) ، وهذا - فيما أرى - خطأ ، والصواب أن الرجل صدوق ؛ كما قال الذهبي في «الكاشف» وتبعه الحافظ ، لكنه زاد فقال :

«روى مناكير كثيرة تفرد بها» .

والحق أنه بريء الذمة من هذه المناكير ؛ فقد صرح ابن عدي في ترجمته من «الكامل» أن العلة فيها من غيره ، وأنه لا بأس به . ومنها حديث اللعن المخرج في المجلد الرابع برقم (١٥٠٧) ؛ فإن العلة فيه ممن فوقه - كما بينت هناك - ؛ لكن وقع مني هناك سهو - أرجو أن يغفره الله لي - ، وهو أنني قلت بأن عبدالله هذا ضعيف . ولعلي كنت متأثراً بقول الذهبي في «المغني» : «ضعفوه» ، وباتهام الحافظ إياه بالمناكير ، والآن فقد تبين أن الرجل صدوق ، وأن المناكير من غيره كهذا الحديث ، فالعلة من شيخه أبي عمر البزاز (حفص بن سليمان) ، فإنه متروك مع كونه إماماً في القراءة .

الثاني : الحافظ الذهبي ؛ فإنه رمز في ترجمته المتقدمة أنه من رجال ابن ماجه - وهذا صحيح - ، وأنه روى عنده عن أبي عمران الجوني ، وعنه خلف بن تميم . وهذا غير صحيح ؛ وإنما روى خلف عن عبدالله بن السري عن محمد بن المنكدر عن جابر حديث اللعن المشار إليه آنفاً ، فهو الذي رواه ابن ماجه (٢٦٣) . وزيادة في الإفادة أقول : قال الحافظ المزي (١٦/١٥) :

«هكذا رواه خلف بن تميم عن عبدالله بن السري ، وقد أسقط من إسناده ثلاثة رجال ضعفاء» .

ثم ساق إسناده من طريق الطبراني بإثبات الضعفاء الثلاثة بين عبدالله بن السري ومحمد بن المنكدر ؛ الأمر الذي يؤكد ما ذكرته آنفاً : أن العلة من فوق .

الثالث : ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ؛ فإنه مع كونه أورد الحديث في

«الفصل الأول» - إشارة منه إلى إقراره لابن الجوزي ثم للسيوطي على حكمهما على الحديث بالوضع - ، فإنه لم يزد على قوله عقبه :

«(حب) وفيه عبدالله بن السري المدائني» !

وهذا مما لا يحتاج إلى تعليق !!

٦٤٩٣- (من قال بعدما يقضي الجُمُعَةَ : سبحان العظيم وبِحَمْدِهِ ؛ مائةَ مرةٍ ؛ غفرَ اللهُ له [مائةَ] ألفِ ذنبٍ ، ولوالديه أربعةً وعشرين ألفَ ذنبٍ) .

منكر . أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٧١/١٢٢) من طريق علي بن معبد (الأصل : سعيد) : ثنا سليمان بن عمران المَذحِجي عن إسحاق ابن إبراهيم ، عن أبي جمرة الضبعي عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، لم أعرفه ، وفي طبقته : إسحاق بن إبراهيم عن الزهري . وعنه معاوية بن صالح . قال أبو حاتم :

«مجهول» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» على قاعدته المعروفة ؛ أورده في (أتباع التابعين) (٥١/٦) فيحتمل أنه هذا .

ومثله الراوي عنه سليمان بن عمران المذحجي ، وفي طبقته سليمان بن عمران ، روى عن حفص بن غياث . روى عنه زهير بن عباد الرواسي ؛ كما في «جرح ابن أبي حاتم» ، وقال :

«دل حديثه على أن الرجل ليس بصدوق» .

قلت : وهذا القول يصدق على راوي هذا الحديث ؛ لكن التهمة تتردد بين هذا وشيخه . والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن السني والديلمي ، وسكت عنه كغالب عادته ، والزيادة منه .

٦٤٩٤ـ (إن من السُّنةِ أن لا تَعْتَمِدَ على يديَك حين تريدُ أن تقومَ بعد القعودِ في الرَّكعتينِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في ترجمة (عبدالرحمن بن إسحاق الوسطي) من طريق ابن فضيل عنه عن النعمان بن سعد عن علي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ، الواسطي هذا : قال أحمد والبخاري : «منكر الحديث» .

رواه عنهما ابن عدي . وقول البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٥٩/١/٣) .

وروى عبدالله بن أحمد في «كتاب العلل» (٣٣٤/١) عن أبيه أنه قال فيه : «متروك الحديث» .

قلت : وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ـ كما قال النووي ـ ، وذلك لكثرة مناكيره ، ومن ذلك حديثه عن علي أيضاً :

«السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة» .

وهو مخرج في «ضعيف أبي داود» (١٢٨ و١٣١) .

٦٤٩٥ـ (ما تحابَّ رَجُلانِ في اللهِ ؛ إلا وضَعَ اللهُ لهما كُرْسِيّاً فأُجْلسا عليه ، حتى يَفْرُغَ اللهُ عز وجل من الحسابِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٢/٣٦/٢٠) : حدثنا محمد

ابن عثمان بن أبي شيبة : ثنا عقبة بن مكرم : ثنا يونس بن بكير : ثنا زياد بن المنذر عن نافع بن الحارث عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن أبي عبيدة بن الجراح قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، فقال معاذ بن جبل : صدق أبو عبيدة .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ فيه آفات :

الأولى : نافع بن الحارث ـ وهو : أبو داود الأعمى ـ ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (١٠/٢٧٨) :

«رواه الطبراني ، وفيه أبو داود الأعمى ؛ كذاب» .

الثانية : زياد بن المنذر أبو الجارود الأعمى : قال الحافظ :

«رافضي ، كذبه يحيى بن معين» .

الثالثة : محمد بن عثمان هذا مع كونه من الحفاظ ففيه كلام كثير . وقال الذهبي في «المغني» :

«حافظ ، وثقه جزرة ، وكذبه عبدالله بن أحمد» .

ومن هذا تعلم ما في سكوت الزبيدي في «شرح الإحياء» (٦/١٧٥) من التقصير ؛ إن لم أقل من التضليل للقراء والتغرير !

(تنبيه) ترجم الطبراني لهذا الحديث بقوله :

«ما أسند أبو عبيدة بن الجراح عن معاذ» !

فتعقبه أخونا الفاضل حمدي السلفي بأن الحديث لم يروه أبو عبيدة عن معاذ ، وإنما روياه معاً عن النبي ﷺ ؛ فكان الصواب أن يكون العنوان : ما رواه بعض أصحاب النبي ﷺ عن معاذ .

وأقول : والأصوب أن يضم أبو عبيدة إلى معاذ .

٦٤٩٦ـ (اغسلْنها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو سبْعاً ، واجعلنَ لها ثلاثةَ قرونٍ . يعني : ابنةً له ﷺ تُوُفيتْ) .

شاذ بلفظ الأمر في (القرون) . أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥/١٥/ ٣٠٢٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٤٩ ـ ٥٠) من طريق حماد بن سلمة عن أيوب ، وهشام ، وحبيب عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت :

توفيت ابنة لرسول الله ﷺ ، فقال :

«اغسلنها بالماء والسدر ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك ـ إن رأيتن ذلك ـ ، واجعلن في آخرهن شيئاً من كافور ، فإذا فرغتن ؛ فآذنني» .

فآذناه ، فألقى إلينا حقوه وقال :

«أشعرنها إياه» .

قال أيوب ، وقالت حفصة :

«اغسلنها ثلاثاً . . .» الحديث .

قلت : هكذا وقع في الرواية : «قال أيوب . . .» . وعندي أن الأدقّ أن يقال : «قال حماد : قال أيوب» . أو على الأقل : «قال : قال أيوب» ؛ ليعود الضمير المستتر إلى حماد ؛ فإنه هو الذي تفرد بروايته عنه بهذا اللفظ : «واجعلن لها ثلاثة قرون» دون كل من رواه عن أيوب عن ابن سيرين ، ولذلك جعلته شاذاً ؛ فإنهم قالوا :

«قالت أم عطية : مشطتها ثلاثة قرون» .

فجعلوه من فعلها ، وليس من أمره ﷺ ، وإن كان لا منافاة بين الروايتين ؛ ولكنه حديث رسول الله ﷺ ؛ فينبغي التثبت . على أن ابن سيرين لم يسمعه من

أم عطية ـ بينهما أخته حفصة بنت سيرين ـ ؛ كما حققه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٣٧٢/١) ، وإليك أسماء المخالفين لحماد بن سلمة ، مما تيسر لي الوقوف عليه مع العزو المتيسر أيضاً :

١ـ عبدالوهاب الثقفي عن ابن سيرين عن حفصة .

أخرجه البخاري (١٢٥٤) .

٢ـ حماد بن زيد عنه .

البخاري (١٢٥٨) ، مسلم (٤٧/٣) ، ابن حبان (٣٠٢١) .

٣ - ابن جريج عنه .

البخاري (١٢٦٠) ، عبدالرزاق (٤٠٣/٣) ، وعنه الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ١٥٩/٦٦) .

٤ـ يزيد بن زريع .

رواه مسلم ٤٧/٣ .

٥ـ إسماعيل ابن علية .

مسلم أيضاً ، وأحمد (٨٤/٥) .

٦ـ سفيان بن عيينة عن ابن سيرين دون ذكر حفصة .

أحمد أيضاً (٤٠٧/٦) ، والحميدي (٣٦٠) .

٧ـ معمر عن ابن سيرين دون حفصة أيضاً .

عبدالرزاق أيضاً وعنه الطبراني (٤٥/٢٥ ـ ٤٦) .

وتابع ابن سيرين هشام بن حسان : حدثتنا حفصة عن أم عطية . . . به .

أخرجه البخاري (١٢٦٢ و١٢٦٣) ومسلم أيضاً ، وابن سعد (٣٤/٨ و٤٥٥) والبغوي (٣٠٥/٥) وأحمد (٤٠٨/٦) والبيهقي (٣٨٩/٣ و٦/٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤/١٢٥ و٦٥) من طرق كثيرة عن هشام . . . به .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثقات السبعة على رواية هذه الجملة من الحديث الصحيح من فعل أم عطية رضي الله عنها ، لا من أمره ﷺ مما يدل دلالة قاطعة على وهم حماد بن سلمة في روايته إياها من أمره ﷺ ، وبخاصة أن حماداً ـ وإن كان ثقة من رجال مسلم ـ ؛ قد تكلم فيه من قِبَل حفظه ، وبالخصوص في روايته عن غير ثابت ـ كما هنا ـ .

وإن مما يؤكد وهمه متابعة هشام المذكورة ، ولا يخل فيها ما ذكره الحافظ في «الفتح» (١٣٤/٣) أن سعيد بن منصور رواه بلفظ الأمر من رواية هشام عن حفصة عن أم عطية قالت :

قال لنا رسول الله ﷺ :

«اغسلنها وتراً ، واجعلن شعرها ضفائر» .

أقول : لا يخلُّ هذا بالمتابعة المذكورة ؛ لأن الجواب عن رواية سعيد هذه هو الجواب عن رواية حماد بن سلمة ، هذا ؛ إن سلم من النقد ما بين هشام وسعيد ابن منصور .

والواقع أن ذكر الحافظ لرواية هشام هذه ، ولرواية حماد بن سلمة عند ابن حبان المتقدمة ، مع عدم وجودها في كتابي «أحكام الجنائز» ، وقد كنت خرجته فيه (ص٦٥) برواية الشيخين وأصحاب «السنن» وغيرهم ، وقد ضممت إليه ما كنت وقفت عليه يومئذٍ من الزيادات الصحيحة ، وليس فيها هذه الجملة من الأمر ، كل هذا كان مما حملني على تخريجها للتأكد من حالها ، ولا سيما وقد

سكت الحافظ عنها ، إشارة منه إلى ثبوتها عنده ، فإن تبين لي الثبوت ضممتها إلى تلك الزيادات ؛ وإلا أوردتها في هذه «السلسلة» ؛ لتكون لي تذكرة ، ولغيري بينة ، لا سيما وأن الحافظ ذكر خلافاً في العمل بما في الجملة ؛ فقال تحت حديث هشام (٣/١٣٤) :

«واستدل به على ضفر شعر الميت خلافاً لمن منعه . فقال ابن القاسم : لا أعرف الضفر ، بل يكف (وفي نسخة : بل يلف) . وعن الأوزاعي والحنفية : يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقاً . قال القرطبي : وكأن سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية هل استندت فيه إلى النبي ﷺ فيكون مرفوعاً ، أو هو شيء رأته ففعلته استحساناً؟ كلا الأمرين محتمل ، لكن الأصل أن لا يفعل في الميت شيء من جنس القرب إلا بإذن من الشرع محقق ، ولم يرد ذلك مرفوعاً . كذا قال ! وقال النووي : الظاهر اطلاع النبي ﷺ وتقريره له .

قلت (الحافظ هو القائل) : وقد رواه سعيد بن منصور بلفظ الأمر . . .» إلخ .

فأقول : وقد عرفت أن الأمر لا يصح رواية ؛ لكن ما استظهره النووي هو الصواب عندي دراية ، ومن فائدة هذا التخريج أن لا ينسب إلى مخالفة الأمر من لم يظهر له ما استظهره النووي . والله أعلم .

وهناك أمران آخران من أسباب التخريج :

أحدهما : أن المعلق على «الإحسان» (٧/٣٠٥ ـ طبع المؤسسة) ، وقع في خطأين اثنين :

الأول : أنه صحح إسناد حماد بن سلمة ؛ فلم يتنبه لما وقع فيه من الشذوذ والمخالفة للثقات ، مما يصلح أن يضرب به مثلاً صالحاً للحديث الشاذ .

والثاني منهما : أنه عزاه للطبراني أيضاً (٩٥/٢٥) من طريق حفص بن غياث عن هشام وأشعث عن محمد . وليس في هذه الطريق جملة (القرون) مطلقاً لا من فعل أم عطية ، ولا من أمره عليه الصلاة والسلام !

والسبب الآخر : أنني في صدد طبع كتابيَّ : «صحيح موارد الظمآن» و«ضعيف موارد الظمآن» ، وقد استدركت في كل منهما على الهيثمي ـ مؤلف الأصل «الموارد» ـ كثيراً من الأحاديث التي هي على شرطه ، ففاتته لسبب أو آخر ، فتنبهتُ ـ والكتاب تحت الطبع(*) ـ لهذا الحديث أنه مما ينبغي استدراكه أيضاً ، فخرجته ليتبين لي في أي الكتابين ينبغي إدخاله ، وقد وضح بعد هذا التخريج والتحقيق ـ الذي قد لا تراه في مكان آخر ـ أنه من حق «ضعيف الموارد» .

ثم تنبهت لترجمة ابن حبان للحديث بقوله ـ بعد أن ساقه من طريق حماد ابن زيد عن أيوب به مثل رواية الشيخين دون الزيادة ـ :

«ذكر البيان بأن أم عطية إنما مشطت قرونها بأمر المصطفى ﷺ ، لا من تلقاء نفسها» .

٦٤٩٧ـ (جاءني جبريلُ وهو يبكي ، فقلتُ : ما يبكيك؟ قال : ما جَفَّتْ ليَ عينٌ منذ خلقَ اللهُ جهنمَ مخافةَ أن أَعْصِيَه ؛ فيُلْقِيَني فيها) .

موضوع . أورده السيوطي بهذا اللفظ في «الجامع الكبير» من رواية (هب) عن أبي عمران الجوني مرسلاً ، وسكت عنه كما هي عادته في الغالب ، وكذلك هو في «كنز العمال» (٥٨٩٦/١٤٥/٣) ، وهو قد رواه بالمعنى في طرفه الأول ـ كما سترى ـ ؛ فقد أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩١٥/٥٢١/١) من طريق

(*) وقد صدر بعد وفاته رحمه الله . (الناشر) .

الحسين بن جعفر : ثنا عبدالله بن أبي زياد : ثنا سيار بن حاتم : ثنا جعفر بن سليمان : ثنا أبو عمران قال :

بلغني أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي ﷺ وهو يبكي فقال :

«ما يبكيك؟» . قال :

«ما جَفَّت . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرساله فيه الحسين بن جعفر ، ولم أعرفه ، ويحتمل أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (١٩٢/٨) :

«**حسين بن جعفر بن محمد القتات** : كوفي يروي عن أبي نعيم ، وعنه أهل العراق» .

وأورده السمعاني في مادة (القتات) من «الأنساب» ، وذكر أنه روى عن يزيد ابن مهران بن أبي خالد الخباز ، ومنجاب بن الحارث وعبدالحميد بن صالح . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأفاد أنه أخو **محمد بن جعفر بن محمد بن حبيب ابن أزهر القتات الكوفي** ، المترجم والمضعف في «اللسان» . ويبدو لي أن الحسين هذا من المقلين غير المشهورين ، ومن شيوخ الطبراني ؛ فقد روى عنه في «المعجم الأوسط» حديثين فقط (رقم ٣٦٢٤ ـ ٣٦٢٥) الثاني منهما في «المعجم الصغير» أيضاً برقم (١٢٤ ـ الروض النضير) ، فلعله علة هذا المرسل . والله أعلم .

ثم إن متن الحديث منكر جداً ، بل هو موضوع ؛ لمخالفته لمثل قوله تبارك وتعالى في الملائكة : ﴿لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون﴾ ؛ فلعله من الإسرائيليات اشتبه على بعض الرواة ؛ فرفعه إلى النبي ﷺ كحديث قصة هاروت وماروت ، وقد مضى برقم (٩١٣) .

٦٤٩٨ـ (قُسم الحسدُ[1] عَشَرَةَ أجزاءٍ ، تِسْعةٌ في العربِ ، وواحدٌ في سائرِ الخَلْق ، والكِبْرُ عَشَرَةَ أجزاءٍ ، تسعةٌ في الرومِ ، وجُزءٌ في سائر الخلق ، والسرقةُ عَشَرَةَ أجزاء ، تسعةٌ في القِبْطِ ، وجزءٌ في سائرِ الخَلْقِ ، والبخلُ عشرةَ أجزاء ، تسعة في فارسَ ، وجزء في سائر الخلق ، والزنا عشرةَ أجزاء ، تسعة في السِّند ، وجزءٌ في سائر الخلق ، والرزق عشرة أجزاء ، تسعة في التجارة ، وجزء في سائر الخلق ، والفَقْر عشرة أجزاء ، تسعة في الحَبَشِ ، وجزء في سائر الخلق ، والشهوة عشرة أجزاء ، تسعة في النساءِ ، وجزء في الرجالِ ، والحِفْظ عشرة أجزاء ، تسعة في التُّرْكِ ، وجزء في سائر الخلق ، والحِدَّة عشرة أجزاء ، تسعة في البَرْبَرِ ، وجزء في سائر الخلق) .

موضوع . رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/١٦٣٦/١٠٨٠) عن مروان بن سالم عن خالد بن معدان رفع الحديث إلى النبي ﷺ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا ـ مع إرساله ـ موضوع ؛ آفته مروان بن سالم ـ وهو : الغفاري ـ وهو متروك متهم بالوضع ، وقد تقدمت له أحاديث موضوعة ، فراجع فهرس الرواة في المجلدات الأربعة المطبوعة .

وأما قول الأخ الفاضل رضاء الله المباركفوري في تعليقه على «العظمة» :

«مرسل ضعيف ؛ في إسناده مروان بن سالم : ـ هو : المقفع ـ مصري مقبول من الرابعة . التقريب» .

---

(١) الأصل (الحياء) ، وما أثبته موافق لنسخته ؛ كما في حاشيته ، ولنقل السيوطي عنه في «اللآلي» (١/١٥٦) .

فهو وهم ؛ لأن المقفع متقدم على الغفاري ، وليس له رواية عن خالد بن معدان ، بخلاف الغفاري فإنه - مع تأخره عنه - ، فقد ذكروا أنه روى عن خالد .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٨٤ - ١٨٥) من رواية الدارقطني بسنده الضعيف عن طلحة بن زيد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس مرفوعاً . وقال :

«لا يصح ؛ تفرد به طلحة بن زيد : قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك الحديث» .

وأيده السيوطي في «اللآلي» بقوله :

«قلت : طلحة هو : الرقي ؛ قال أحمد وابن المديني : يضع الحديث . وله طريق ثان ، قال أبو الشيخ . . .» . فذكر حديث الترجمة . وأقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/١٧٧) .

٦٤٩٩- (إنَّ اللهَ تبارك وتعالى لما خلقَ آدمَ عليه السلامُ ؛ مسحَ ظهرَه فخرجت منه كلُّ نَسَمَةٍ هو خالقها إلى يومِ القيامةِ ، وانْتَزَعَ ضِلَعاً من أضلاعه فخلقَ منها حواءً ، على نبينا وعليهما الصلاةُ والسلامُ) .

منكر جداً . أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٣/٢٠٦/٢) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/١٥٥٣/١٠١٥) من طريق محمد بن شعيب قال : حدثني عبدالرحمن ابن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وعلقه ابن منده في «التوحيد» (١/٢١١) ، ووصله ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٦٢٤) من طريق أخرى عن محمد بن شعيب . . . به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحمن بن زيد بن أسلم : متفق على تضعيفه ، واتهمه بعضهم ، وهو صاحب حديث توسل آدم بالنبي ﷺ ، وهو

موضوع ؛ كما تقدم في المجلد الأول برقم (٢٥) ، وانظر الحديث (٣٣٣) .

وقد خالفه هشام بن سعد ؛ فقال : عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة به وأتم منه دون قوله : «وانتزع ضلعاً . . . فخلق منها حواء» رواه الترمذي وصححه وكذا الحاكم ووافقه الذهبي ، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٢٠٦/٩١/١) ، وقال الترمذي :

«وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

قلت : وأخرج بعضها عنه وعن غيره من الصحابة مرفوعاً وموقوفاً السيوطي في «الدر المنثور» (١٤١ ـ ١٤٣) .

وإلى هذه الطرق أشار المعلق الفاضل على «العظمة» بقوله ـ بعد أن أشار إلى ضعف الإسناد لأجل عبدالرحمن ـ :

«ولكن الحديث صحيح ثابت من طرق أخرى» !

ولكنه لم يتنبه لكونها خالية من ذكر (حواء) ، ولمخالفة هشام بن سعد لعبدالرحمن إسناداً ومتناً .

نعم قد جاءت هذه الزيادة عن جمع من الصحابة موقوفاً من طريق أسباط بن نصر عن إسماعيل السدي عن أبي مالك ؛ وعن أبي صالح عن ابن عباس ، وعن مرة بن شراحيل عن ابن مسعود ، وعن أناس من أصحاب النبي ﷺ قالوا :

«أخرج إبليس من الجنة ، ولعن ، وأسكن آدم عليه السلام حين قال له : ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ ، فكان يمشي فيها وحشياً ليس له زوج يسكن إليها ، فنام نومة فاستيقظ ، وإذا عند رأسه امرأة قاعدة خلقها الله عز وجل من ضلعه ، فسألها : ما أنت؟ قالت : امرأة . قال : ولم خلقت؟ قالت : لتسكن إلي . . .» الحديث .

أخرجه ابن مندة في «التوحيد» (١/٢١٣ ـ ٢١٤) ، وقال :

«أخرج مسلم عن مرة ، وعن السدي ، وعمرو بن حماد ، وأسباط بن نصر في «كتابه» ، وهذا إسناد ثابت» !

كذا قال ! وأسباط مختلف فيه ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق كثير الخطأ ، يغرب» .

فهو إسناد ضعيف ، مع كونه موقوفاً ، فكأنه من الإسرائيليات ، وقد روى ابن سعد (١/٣٩) وغيره عن مجاهد في قوله تعالى : ﴿وخلق منها زوجها﴾ ، قال : «خلق (حواء) من قُصَيْرى[1] آدم» .

وذكر ابن كثير في «البداية» (١/٧٤) عن ابن عباس أنها خلقت من ضلعه الأقصر الأيسر وهو نائم ، ولأم مكانه لحماً . وقال :

«ومصداق هذا في قوله تعالى . . .» فذكر الآية مع الآية الأخرى : ﴿وجعل منها زوجها ليسكن إليها . . .﴾ الآية . لكن الحافظ أشار إلى تمريض هذا التفسير في شرح قوله ﷺ :

«استوصوا بالنساء [خيراً] ؛ فإن المرأة خلقت من ضلع . . .»[2] ؛ فقال (٦/٣٦٨) :

«قيل : فيه إشارة إلى أن (حواء) خلقت من ضلع آدم الأيسر . . .» .

وقال الشيخ القاري في «شرح المشكاة» (٣/٤٦٠) :

«أي : خلقن خلقاً فيه اعوجاج ، فكأنهن خلقن من الأضلاع ، وهو عظم

(١) هو أعلى الأضلاع وأسفلها ، وهما (قُصَيْريان) ، ووقع في الأصل (قيصرى) !

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في «الإرواء» (٧/٥٣) .

معوج، واستعير للمعوج صورة، أو معنى ونظيره في قوله تعالى: ﴿خلق الإنسان من عجل﴾» .

قلت: وهذا هو الراجح عندي أنه استعارة وتشبيه لا حقيقة، وذلك لأمرين:

الأول: أنه لم يثبت حديث في خلق حواء من ضلع آدم كما تقدم .

والآخر: أنه جاء الحديث بصيغة التشبيه في رواية عن أبي هريرة بلفظ: «إن المرأة كالضلع . . .» .

أخرجه البخاري (٥١٨٤)، ومسلم (١٧٨/٤)، وأحمد (٤٢٨/٢ و٤٤٩ و٥٣٠) وغيرهم من طرق عن أبي هريرة، وصححه ابن حبان (٤١٦٨/١٨٩/٦ ـ الإحسان) .

وأحمد أيضاً (١٦٤/٥ و٢٧٩/٦) وغيره من حديث أبي ذر، وحديث عائشة رضي الله عنهم .

(تنبيه): وأما ما جاء في «سنن ابن ماجه» (١٧٥/١) ـ تحت الحديث (٢٢٥) ـ من رواية أبي الحسن بن سلمة: حدثنا أحمد بن موسى بن معقل: ثنا أبو اليمان المصري قال:

«سألت الشافعي عن حديث النبي ﷺ: «يرش بول الغلام، ويغسل من بول الجارية» والماءان جميعاً واحد؟ قال:

لأن بول الغلام من الماء والطين، وبول الجارية من اللحم والدم .

ثم قال لي: فهمتَ، أو قال: لقِنتَ؟ قال: قلت: لا . قال:

إن الله لما خلق آدم؛ خلقت حواء من ضلعه القصير؛ فصار بول الغلام من الماء والطين، وصار بول الجارية من اللحم والدم . قال: قال لي: فهمتَ؟ قلت: نعم . قال لي: نفعك الله به .

فأقول : هذا إسناد ضعيف إلى الإمام الشافعي ؛ فإن أبا اليمان المصري لا يُعرف إلا في هذه الرواية ، وأفاد الحافظ في «التهذيب» أن الصواب فيه : (أبو لقمان) ـ واسمه : محمد بن عبدالله بن خالد الخراساني ـ .

وقال في التقريب :

«مستور» .

وحقه أن يقول : «مجهول» ؛ لأنه قال في «المقدمة» في صدد ذكر مراتب التوثيق :

«السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : مستور ، أو مجهول الحال» .

وهو لم يذكر له راوياً في «التهذيب» ؛ غير (أحمد بن موسى بن معقل) كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

ثم إنه وقع في وهم آخر ، وهو أنه نسب هذا الأثر لابن ماجه في ترجمة أحمد هذا وشيخه أبي اليمان ، وبالتالي جعلهما من رجال ابن ماجه ، والواقع أن الأثر من زيادات أبي الحسن بن سلمة القطان على «سنن ابن ماجه» ، وهو راوي «السنن» ، وأحمد بن موسى إنما هو شيخه ـ أعني أبا سلمة ـ ، وأبو اليمان من رجاله ، ولذلك لم يترجم لهما المزي في «تهذيب الكمال» ، ولا الذهبي في «الكاشف» ؛ فاقتضى التنبيه . ولأبي الحسن القطان ترجمة حسنة في «سير النبلاء» (١٥/٤٦٣ ـ ٤٦٥) .

٦٥٠٠ـ (يا جبريلُ ! سلْ ربَّك : أيُّ البِقاعِ خيرٌ ، وأي البقاع شرٌّ؟ فاضطربَ جبريلُ تِلْقاءَه ، فقال له عندما أفاقَ : يا محمدُ ! هل يُسألُ الربُّ ، الربُّ أجلُّ وأعظمُ من ذلك؟ ثم غاب عنه جبريلُ ، ثم أتاه ، ثم قال له : يا محمدُ ! لقد وقفتُ اليومَ موقِفاً لم يقِفْه مَلَكٌ قبلي ، ولا

يقفُه ملكٌ بعدي ، كان بيني وبين الجبارِ تباركَ وتعالى سبعونَ ألفَ حجابٍ مِنْ نورٍ ، الحجابُ يَعْدِلُ العرشَ والكُرْسِيَّ والسماواتِ والأرضَ بكذا وكذا ألفِ عامٍ ، فقال :

أَخْبِرِ محمداً : أن خيرَ البِقاعِ المساجدُ ، وخيرَ أهلها أولُهم دخولاً وآخرُهم خروجاً .

وشرَّ البقاع الأسواقُ ، وشرَّ أهلها أولُهم دخولاً ، وآخرُهم خروجاً) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٦٧٤/٢ ـ ٦٧٥) من طريق عثمان ابن عبدالله : حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي : حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون ابن مهران عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

وقف جبريل على رسول الله ﷺ ، فقال له رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان بن عبدالله ـ وهو : الأموي الشامي ـ : قال ابن حبان في «الضعفاء» (١٠٢/٢) :

«روى عن الليث بن سعد ومالك ، ويضع عليهم الأحاديث» .

ثم ساق له بعض الموضوعات ، وقد خرجنا شيئاً منها فيما تقدم ؛ فراجع فهرس الرواة . وساق له الكثير منها ابن عدي وختمها بقوله :

«وله غير ما ذكرت من الأحاديث الموضوعة» .

وذكره السيوطي في «اللآلي» (١٧/١) شاهداً من رواية أبي الشيخ هذه ، وتكلم في بعض رواته بالتوثيق ، ثم قال :

«وعثمان بن عبدالله ـ إن كان هو الأموي الشامي ـ ؛ فهو (الأصل : فمتهم) ممن يروي الموضوعات عن الثقات» .

قلت : لا مسوغ للتردد المذكور ، فهو هو ، ولا يوجد غيره في هذه الطبقة ممن يليق به مثل هذا الحديث ، وقد ذكره الحافظ المزي في الرواة عن (مبشر بن إسماعيل الحلبي) .

وروي مختصراً من طريق **علي بن أبي سارة** عن ثابت عن أنس بن مالك - فيما يحسب - :

«أن رسول الله ﷺ سأل جبريل عليه السلام : أي بقاع الأرض أشر؟ قال : الله أعلم . قال : ألا تسأل ربك عز وجل؟ قال : ما أجرأكم يا بني آدم ! إن الله لا يسأل عما يفعل . ثم عاد إلى رسول الله ﷺ فقال :

إني دنوت من ربي حتى كنت منه بمكان لم أكن قط أقرب منه ، كنت بمكان بيني وبينه سبعون حجاباً من نور ، فأوحى الله تبارك وتعالى إلي : إن شر بقاع الأرض السوق» .

أخرجه أبو الشيخ أيضاً (٢/٦٧١ - ٦٧٢) .

قلت : وعلي بن أبي سارة : ضعيف جداً متروك ، وتقدمت له أحاديث وهذه أرقامها (١٧١٣ و١٨٩١ و٥١٨٦) .

وروي من طريق أخرى عن أنس مختصراً ، يرويه **عبيد بن واقد القيسي** عن عمار بن عمارة الأزدي : حدثني محمد بن عبدالله عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ لجبريل : أي البقاع خير؟ قال : لا أدري . قال : فسل عن ذلك ربك عز وجل . قال : فبكى جبريل ﷺ ، وقال : يا محمد ! ولنا أن نسأله؟ هو الذي يخبرنا بما شاء . فعرج إلى السماء ثم أتاه فقال :

«خير البقاع المساجد ؛ بيوت الله في الأرض» .

قال : «فأي البقاع شر؟» .

«شر البقاع الأسواق» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٤٨/١/٧٢٨٢) وقال :

«لم يروه عن عمار بن عمارة ـ وهو : أبو هاشم الزعفراني ـ إلا عبيد بن واقد» .

قلت : وهو ضعيف ، قال أبو حاتم :

«ضعيف الحديث» . وساق له ابن عدي عدة أحاديث ثم قال :

«وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يُتابَع عليه» .

وبه أعلّه الهيثمي في «المجمع» (٦/٢) فقال :

«وهو ضعيف» .

ولذلك أشار المنذري في «الترغيب» (١٣١/١) إلى تضعيف الحديث .

وإنما صح من الحديث جملة المساجد والأسواق بلفظ :

«أحب البلاد إلى الله مساجدها ، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها» .

أخرجها مسلم (١٣٢/٢ ـ ١٣٣) ، وأبو عوانة (٣٩٠/١) ، وابن حبان (٦٥/٣/ ١٥٩٨) ، وكذا ابن خزيمة (١٢٩٣/٢٦٩/٢) ، والبيهقي (٦٥/٣) ، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٥٠/٢) من حديث أبي هريرة .

* * *

انتهى بفضل الله وكرمه المجلد الثالث عشر من

«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة» ،

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد الرابع عشر والأخير ، وأوله الحديث :

٦٥٠١ ـ (إن غلاماً كان في بني إسرائيل على جبل . . .) .

و«سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك» .